









مكتبة دار الفقه

• (الجزء الثاني) •

من حاشية العالم العلامة المحقق الفهامة الشيخ

مصطفى محمد عرفة الدسوقي على مسئة

معنى اللبيب للإمام القدوة ابن

هشام الأنصاري تفهيمهما

الله برحمته وأسكنهما

فسيح جناته

آمين

CHECKED - 1961



(وبمأتمه من معنى اللبيب المذكور)



بسم الله الرحمن الرحيم

\*(حرف النون)\*

(قوله النون المفردة) اعترض بأن هذا لا يتناول نون التوكيد الثقيلة وحده فتدفعه من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وأجيب بأن المراد بالنون المفردة ما لم ينضم اليها شيء من غير جنسها وحيث تدفعه من نون التوكيد الثقيلة لأنها لا ينضم اليها شيء من غير جنسها بل من جنسها أو يقال أراد بالمفردة المفردة في الخط (قوله النون المفردة) أي والنون في فرع عنها بالحذف وقوله النون أصل أي ولا مانع من عكسه (قوله أبلغ) أي لأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى (قوله ويختصان الخ) أي فلا بد من الاختصاص بالاسم وأما قوله الخ (قوله ويختصان بالفعل) أي يختص الفعل لأن الماضي لا يدخله أصلاً وأما الأمر فيدخله مطلقاً إلا أن الفعل في التعجب على أنه فعل أمر وأما المضارع فيدخله على تفصيل (قوله أو ثان الخ) قال النعماني يمكن أنه ضير وكبدل أصله أوائل أنا فذات الهمة تخفيفاً وأدغم التووين في النون على حد كاهن والله ربنا وفيه أن معنى التكلم غير مراد في البيت وإنما هو خطاب لمن جاد حليلته في مولود وقبله

أرايت أن جاءت به أمودا \* مر جلا ويليس البرودا

المرجل حسن الشعر ولا مولود يضم الهمة زنة الناعم والشهود من يشهد أنه والده وفي الشواهد أحضرى بياض الخاطبة ثم إن التخريج الذي قاله النعماني لا يتأتى في قوله

يا ليت شعري عنكم حنيفا \* أشاهرن بعدنا السيوف

وحنيفاً من ضم حنيفة قبله وحرف النداء محذوف ثم إن اسم الفاعل معرب مع نون التوكيد لراقاة الاسماء في الأعراب (قوله شبه الوصف) أي اسم الفاعل وقوله بالفعل أي الفعل المضارع (قوله مطلقاً) أي من غير قيد بشرط ولا فعل (قوله كقوله) أي قول النبي عليه السلام وهو ليس بنظام وقيل أنه من كلام عبد الله بن رواحة اه تقرير دردير (قوله لا أقبل) الاستثناء من صيغة الأمر باعتبار الصورة وهذا الاستثناء بناء

\*(حرف النون)\*

\*(النون المفردة)\*

تأتي على أربعة أوجه  
\* أحدها نون التوكيد وهي تخفيفاً وثقيلة وقد اجتمعتا في ليسجن وليكونا وهما أصلان عند البصريين وقال الكوفيون النون الثقيلة أصل ومعناها التوكيد قال الخليل والنون بالثقيلة أبلغ ويختصان بالفعل وأما قوله

أفان أحضر والشهودا  
فضرورة وسوغها شبه الوصف بالفعل ويؤكد ما صيغ الأمر مطلقاً ولو كان دعياً كما قوله فتراسكبة علينا إلا أن فعل في التعجب لأن



معناه كفى الفعل الماضي وشذوذه فاحربه بطول فقر وأحربا ولا يؤكدها الماضي مطلقا م

لولا ليهن الصباية جاعها  
والتي سهاه انه يعني افعل وأما  
الخارج فان كان سلا لم يؤكده  
هما وان كان مستقبلا أكد  
بهما وجوباً في نحو قوله تعالى  
وتالله لا أكيدن أسنانكم  
وقريبان الوجوب بعد اما  
في نحو واما تخافن من قوم  
وأما يترغبنك وذكرا من جنى  
أنه قرئ فلما ترين بياء ساكنة  
بعد هاتون الرفع على سد قوله  
لم يوفون بالخارج فلهنا شذوذان  
نزلت نون التوكيد واثبات نون  
الرفع مع الجازم وجواز  
كثيرا بعد الطلب نحو ولا  
تحسبن الله غافلا وقليل في  
مواضع كقولهم

ومن عضمتا يبتن شكيرها

(الثاني التنوين) وهونون

زائدة ساكنة تلحق الآخر

لغير توكيد فخرج نون حسن

لأنها أصل ونون ضيعن

الطفيلي لأنها متحركة ونون

منكسر وانكسر لأنها غير

آخر ونون لنسفة لأنها

للتوكيد وأقسامه خمسة

تنوين التمكين وهو الملاحق

للأسماء العرب المنصرفة

ببقائه على أصله وأنه لم يشبه

الحرف فينبى ولا الفعل

فيمنع من الصرف ويسمى

تنوين الامكنية يضافون

الصرف وذلك كزيد ورجل

ورجال وتنوين التنكير وهو

اللاحق لبعض الأسماء

المنبئة فرة بين معرفتها

على مذهب المصنف والكوفيين من أنها فعل أمر وأما على مذهب البصريين من أنها فعل ماضٍ جى عليه على  
صيغة الامر فلا معنى للاستثناء الآن يقال الاستثناء من صيغة الامر باعتبار الصورة (قوله فاحربه) صدره  
ومستبدل من بعد عضي صريخة العضي الماتة من الابل وهي معرفة لا تنون ولا تدخلها آل والصرخة  
تصغير صريخة بكسر فسكون نحو الثلاثين (قوله وأحربا) بالخاء وقف عليها بالالف والشاهد فيه لان الأصل  
وأحربن وأبدلت نون التوكيد ألفا لوقوعها بعد فتحة في حالة الوقف قال ابن مالك وأبدلها انرفع الفاء وقفا  
(قوله متبها) المتبهم هو الذي ذلله الحب وعبد له محبوبه والصبابة رقة الشوق وسوارته وجانحاما تلا (قوله بمعنى  
افعل) أي بمعنى الطلب لانه دعاء والمعنى دم يأسدها وقال الدماميني لو قال بمعنى ليفعل كان أولى لان فاعل دام  
في البيت اسم ظاهر وهو سعدك ولا يرفع فاعل فلا يحل دم هنا محل دام بخلاف ليسدم وقد يقال أراد بفعل  
ما يدل عليه وهو الامر لان خصوصية الصيغة فكأنه قال بمعنى الامر فصدق على مثل ليدم (قوله فان كان حالا)  
نحو قوله تعالى لا قسم بيوم القيامة على قراءة بعض بالاثبات (قوله في نحو قوله تعالى وتالله) المراد به كل فعل  
مضارع مثبت واقع جوا للمقسم ولم يفصل بينه وبين اللام فاصل فلو كان منفي لم يجز توكيده نحو تالله تفتواؤا  
المعنى لا تفتؤ وقوله ولم يفصل احتراز عما اذا فصل بينه وبين اللام فاصل فلا يجب التأكيد نحو لالي الله  
تحشرون (قوله وقريبان الوجوب) أراد بالقريب من الوجوب ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه  
الانذار ويريد به واما تخافن أن يكون المضارع شرط لان المؤكدة بما الزائدة (قوله ولا تحسبن الله الخ) أي  
فهو طلب لوقوعه بعد لا النافية (قوله وقليل في مواضع كقولهم الخ) أي من كل مضارع وقع بعد ما الزائدة  
الغير المؤكدة لان وغير الواقعة بعد رب ومثل ما الزائدة ما لك فيية أما لو وقعت بعد ان الشرطية فهو قريب  
من الوجوب وبعد رب فلا يجوز فلا تقول ربما تضر بن زيد او شذو قولهم

ربما أوفيت في علم \* ترفع نوني شمالات

(قوله ومن عضمتا) العضة شجرة والشكيرة ما ينبت حول الشجر من أصله (قوله فخرج) أي بزائدة وأما قوله  
نون فهاو كالجنس لم يخرج به شيء (قوله ونون ضيعن) أي النون الاولى التي قبل التنوين فهي زائدة لا لحاق  
ضيف بجعفر (قوله لانها متحركة) أي وان كانت زائدة لان أصله ضيف (قوله لانها غير آخر) الانسب أن  
يقول لانها غير لاحقة للأصل لان القيد المخرج به تلحق الآخر (قوله تنوين التمكين) من اضافة الدال  
للمدلول أي التنوين الدال على تمكن الاسم من الاسمية وأنه لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف  
وفي هذه التسمية نظرا لاقصاها أن المنوع من الصرف غير متمكم مع أنه متمكم إلا أنه غير متمكم (قوله  
ويسمى تنوين الامكنية) أي الدال على زيادة تمكن الاسم من الاسمية قبل هذه التسمية أولى لان المنوع من  
الصرف متمكم غير متمكم (قوله وتنوين الصرف) اضافة تنوين للصرف من قبيل اضافة العام للخاص  
فالاضافة بيان لانه الصرف هو التنوين وأما قولهم تنوين التمكين أو الامكنية فهو من اضافة الدال للمدلول  
(قوله فراقين معرفتها ونكرتها) أي فهاون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة فاذا قلت صه بالسكون  
فالمعنى اسكت عن هذا الكلام بخصوصه وأما لوقات صه بالتنوين كل المعنى كعف عن كل كلام لانه حيثئذ  
نكرة واذا قلت ايه بالتنوين كان المعنى زدني من أي حديث كان واياه بلاتنوين معناه زدني من حديث  
خاص (قوله كقديتوهم بعض الطلبة) نظرا لكون ذلك المنون نكرة التنوين الذي فيه يكون للتنكير  
وردد ذلك بان الذي للتنكير هو الدال على التنكير كقوله وهذا بخلاف رجل فان التنكير حاصل بدون  
التنوين قال الرضي وأنا لا أرى أنه فيايركون لتنوين التمكين وكونه للتنكير وقد تدل الكلمة على معنيين  
فرجل تنوينه للتمكين والتنكير معا وبعد العلمية محض التمكين (قوله مع زوال التنكير) لا يقال ان

ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفي العلم المعلوم بوجهه بقياس نحو جاء في سيبويه وسبويه آخر وأما تنوين رجل  
ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كقديتوهم بعض الطلبة وهذا لو سميت به رجلا لبق ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير



وتنوين المقابلة وهو اللاحق لهو مسلمات ٤ جعل في مقابلة النون في مسلين وقيل هو عوض عن الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في

التنوين أو لا قبل العلية كان للتكثير والآن صار التمكين لأن الأصل إبقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على التغير (قوله جعل في مقابلة النون في مسلين) أي لأن جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر والأصل قد وجد فيه النون متكاملا بها ولم توجد في جمع المؤنث الذي هو فرع بل وجد متكاملا بنفسه فقد وجدت في الفرع مزية عن أصله فعوض عنها التنوين لمعادلة الفرع لأصله (قوله ثم الفتحة) رد ثان (قوله لا يجمع العلتين) أدنى العلية والتأنيث لأن تنوين التمكين إنما يكون في الأسماء للعربية المتصرفة الحالية عن العلتين (قوله لا يجمع العلتين) أي المانعتين من الصرف فإن وجد التنوين معهما كان لغير التمكين (قوله وإلهذا) أي لكون تنوين التمكين لا يجمع العلتين (قوله لو سمي بمسلة وعرفه) أي ونحوهما من كل ما كان تنوينه للتمكين وقوله زال الخ أي لوجود العلية والتأنيث فيهما فإن العلتان مقتضيتان لعدم التنوين (قوله وزعم الزنجشري أن عرفات مصروف) أي عند التسمية به وحيثما تنوينه تنوين تمكين وإعمال ينزل عند العلية لأنها لم توجد فيه العلتان لأن التأنيث ليست للتأنيث (قوله أن عرفات) أي مسمى به مصروف أي فتنوينه للتمكين (قوله ليست للتأنيث) أي ولو كانت للتأنيث لمنع من الصرف لوجود العلتين (قوله وإلهذا) والالف للجمع لكن هي مع ذلك ليست للتأنيث كما ذكر ابن مالك (قوله تأتي ذلك) أي تأتي تقدير تاء أخرى لانه لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث للدلالة على تأنيث شيء واحد كالجمع هنا (قوله كما لا تقدر التاء الخ) هذا نظير وحاصله أن التاء في بنت محذوفة بالمؤنث فلا يصح أن تقدم معها تاء أخرى دالة على المؤنث لأنه لا يجتمع نا آن دالان على مؤنث وقوله مع أن التاء الخ أي لأن أصل بنت بنو (قوله وقال ابن مالك الخ) هذا رد لكلام الزنجشري أي أنا لا نسلم أن التاء ليست للتأنيث بل هي للتأنيث المطلق وهو كاف وحيثما ذهبت عرفات ومسلمات مسمى به ما ممنوعان من الصرف وحيثما تنوينه ليس للتمكين بل للمقابلة (قوله نحو معرفة) لأن معرفة وجد فيه العلية والتأنيث وأما عرفات علماء فبعضه تأنيث وعلية وجمعية والجمعية لها دخل في منع الصرف في صيغ منتهى الجوع فلما دخل في منع الصرف في الجملة (قوله ولأنها علامة لم تتغير في وصل) أي لأن التاء في عرفات علماء لا تتغير وصلها ولا وقعها بخلاف تاء معرفة ومسلة فإنها تتغير في الوقف وتصير هاء وإذا لم تتغير تاء عرفات فهي أقوى من الذي يتغير في منع الصرف (قوله فإول) وهو ما كان عوضا عن حرف أصلي (قوله فانه عوض من الياء) أي بناء على أن الإحلال مقدم على منع الصرف فإصله جوارى وغواشي على صيغة منتهى الجوع أعني مفاعل استقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارى فحذف التنوين لانه ممنوع من الصرف لانه على رتبة مفاعل تقديرا إذا محذوف له لانه كائن ثابت فصار جوارى فأتى بالتنوين عوضا عن الياء المحذوفة فحذفت عوده في اللفظ لزوال الموجب لحذفها وهو التنوين وهذا مذهب سيبويه والجمهور وأما المبرد فيقول إن منع الصرف مقدم على الإحلال فالأصل عنده جوارى ومررت بجوارى بتقديم منع الصرف فيقول استقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء فحذفت وأما الفتحة الأصلية فهي خفيفة فهي ظاهرة وحيثما ذهبت جوارى ثم عوض التنوين عن تلك الحركة أعني الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة فصار جوارى فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارى (قوله وفحذفها النابتة عن الكسرة) هذا إشارة إلى جواب من استشكل بعضهم استتة ل الفتحة على الياء مع أنها في نفسها خفيفة وذلك لأنها هنا نابتة عن الكسرة التي حق هذه الكسرة أن تعربها والكسرة على الياء ثقيلة بلا شك فاعطى نائبا وهو الفتحة حكمها في الاستتة فحذفت (قوله اذلوصح) أي اذلوصح أن لتنوين عوض عن الحركة لعوض التنوين عن حركة حبل بحيث يقل حبالا لأن أصله حبل بل قد يقال إن التعويض في حبل أولى لأن حركة حبل متعذرة لا يمكن النعوي بخلاف حركات جوارى فإن حركاتها هي ثقيلة يمكن النعوي بها (قوله وخوف الثقل) (قوله ولا هو) أي وليس التنوين في جوارى للتمكين (قوله خلافا للزنجشري) أي فالأصل عنده جوارى بالمنع من الصرف

الرفع والجسر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فها هذا عوض الثاني وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوت مع التسمية به كعرفات كما تبسقى نون مسلين مسمى به وتنوين التمكين لا يجمع العلتين وإلهذا الوسي بمسلة أو معرفة زال تنوينهما وزعم الزنجشري أن مصروفات مصروف لأن تاء ليست للتأنيث وإلهذا والالف للجمع قال ولا يصح أن يقدّر فيه تاء غيرها لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأتي ذلك كما لا تقدر التاء في بنت مع أن التاء المذكورة مبسطة من الواو ولكن اختصاصها بالمؤنث يأتي ذلك وقال ابن مالك اعتبار تاء نحو عرفات في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو معرفة ومسلة لأنها لتأنيث مع جملة ولا تاء علامة لم تتغير في وصل ولا وقف وتنوين عوض وهو اللاحق عوضا من حرف أصلي أو زائد أو مضاف اليه مفرد أو جملة فالأول بجوارى وغواشي فانه عوض من الياء وقاما لسبويه والجمهور لا عوض من ضمة الياء وفحذفها النابتة عن الكسرة خلافا للمبرد اذلوصح عوض عن حركات نحو حبل ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف

خلافا للزنجشري وقوله لما حذفت الياء التحق



الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود لأن حذفها عارض التخفيف وهي منوية بدليل أن الحرف الذي بقي في الخبر لم يحرك بحسب  
العوامل وقد وافق على أنه لو سمي بكشف امرأة ثم سكن تخفيفا لم يحركه كجاء في هندوانه ٥ إذا قيل في بدل أن علم الرجل جيل بالنقل لم

ينصرف انصرفا قدم على  
لرجل لأن حركة ما كسفت  
وهمة جيل منوية بالثبوت  
ولهذا لم تقلب يا عجيل ألفا  
لتحركها وانفتاح ما قبلها  
والثاني يكندل فان تنوينه  
عوض من ألف جنادل فانه  
ابن مالك والذي يظهر خلافة  
وأنه تنوين الصرف ولهذا  
يجر بالكسرة وليس ذهاب  
الألف التي هي علم الجمعية  
كذهاب الياء من نحو جوار  
وغواش والثالث تنوين  
كل وبعض اذا قطعنا هـ من  
الاضافة نحو وكلا ضربنا هـ  
الامثال فضلنا بعضهم على  
بعض وقيل هو تنوين  
التمكين رجوع لزال الاضافة  
التي كانت تعارضه والرابع  
اللاحق لاذ في مثل وانشت  
السماء فهي يومئذ واهية  
والاصل فهي يوم اذا نشأت  
واهية ثم حذف الجمله المضاف  
اليها العلم بها وجيء بالتنوين  
عوضا عنها وكسرت الذال  
للساكنين وقال الانخس  
التنوين تنوين التمكن  
والكسرة اعراب المضاف  
اليه وتنوين الترنم وهو  
اللاحق للقوافي المطلقة بدلا  
من حرف الاطلاق وهو  
الألف والواو والياء وذلك  
في انشاد بني نعيم وظاهر قولهم

لصبغة منتهى الجوع واستقلت الحركة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء التخفيف والتحق الجمع بأوزان  
الآحاد فنون للممكن (قوله عارض) أي والعارض لا يعتد به (قوله وهي) أي الياء منوية أي فكأنها  
موجودة وقوله بدليل أن الحرف الذي بقي آخر المبحرك المراد بالحرف الانحسار الراء من جوار والشين من  
غواش وعدم تحريكه لكونه غير آخر بنية الياء بعد موجبت كانت الياء منوية لم يلتحق الجمع بأوزان  
الآحاد (قوله وقد وافق) أي الانخس (قوله لم يحركه) أي بل يمنع من الصرف لانه محرك الوسط اصالة  
وقوله كما جاء في هندوانه أي الثلاث الساكن الوسط اصالة فيجوز فيه الصرف وعدمه والحاصل أن المؤنث اذا كان  
رباعيا امتنع صرفه واما اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جاز فيه الامران لان كان محركا لان تحرك الوسط  
منزلة حرف رابع (قوله لم يحركه) أي نظرا الى أن الحركة مقدرة وهذا السكون عارض التخفيف  
والعارض لا يعتد به (قوله جبال) هو اسم لمؤنث الضبع وأما مذكرة فيقال له ضبعان كسرحان (قوله  
بالنقل) أي نقل حركة الهمزة للياء وحذف الهمزة (قوله انصرف قدم) أي لانه ثلاثي مسمى به مذكرة  
بخلاف زينب وسعاد وجبال اذا سمي به مذكرة لانه رباعي فيمتنع للتأنيث الاصل (قوله ولهذا لم تقلب) أي  
ولا جعل كون همزة جيل منوية الثبوت لم تقلب الخ (قوله لتحركها) أي بحركة عارضة (قوله من ألف جنادل)  
أي فهو ممنوع من الصرف لوجود صبغة منتهى الجوع فالألف فيه زائدة لاجل الجمع ثم انه حذف منه الألف  
فصار جندل ثم انه نون عوضا عن الألف فصار جنسدل فالمراد من جندل الجمع لا المفرد لانه لم يوجد مفرد على هذه  
الصبغة (قوله وليس ذهاب الألف الخ) هذا جواب عما يقال أي فرق بين جوار وجندل حيث جعل تنوين  
جوار تنوين عوض وجعل تنوين جنسدل تنوين صرف مع أن كلا منهما صبيغة في الأصل صبغة منتهى  
الجموع وحاصل الجواب أن الألف في جنادل علامة الجمعية فحذفها تحل بها خصوصا وحذفها اعتبارا  
والحذف اعتبارا كالمهم فاختلقت الصبغة فصرفت بخلاف حذف الياء في جوار فانها ليست علامة الجمعية  
على أنها محذوفة لعل الصبغة لم تختلف فكان التنوين غير الصرف (قوله وكلا ضربنا الخ) أي كل طائفة  
وقوله على بعض أي على بعضهم (قوله اللاحق لاذ) المراد منها جنس الجملة ولو تعددت كفي سورة الزلزلة  
(قوله للساكنين) لان اذ مبنية على السكون والتنوين نون ساكنة (قوله المضاف اليه) أعني اذا فاعنده معربة  
لامبنية وقد تقدم رده بقوله

ثم يتك عن طلابك أم عمرو \* بعافية وأنت اذ صبح

فليس قبلها ما تضاف اليه (قوله المطلقة) أي الذي آخرها حرف اطلاق أي مدوهي الحروف الثلاثة (قوله  
وذلك) أي لحرف التنوين للقوافي المطلقة بدلا من حرف الاطلاق في انشاد أي تغني بني نعيم (قوله للترنم) أي  
التغني (قوله والذي صرح به سيبويه) أي فقد وقع خلاف في تسميته قيل لانه محصل للترنم وقيل لانه يحصل  
قطع الترنم (قوله انه جيء به لقطع الترنم) أي فقوله تنوين الترنم على حذف مضاف أو على حذف قولهم  
قدرية للذين ينفون القدر ويقولون ان الله لم يقدر الاشياء في الارل وقد انقضوا وصار القدرية الآن  
لقبا للمعتزلة لاسنادهم أفعال العبد لنفسه واثباتهم تأثير القدرة الحادثة (قوله ولا يختص الخ) أي بخلاف  
الاقسام الثلاثة قبله فانها مختصة بالاسم (قوله وقولي ان أصبت الخ) صدره \* أقل اللوم عاذل والعتابان \*  
وعاذل مرخم وهو بلربرو من أبيات القصيدة

اذا غضبت عليك بنو نعيم \* وجدت الناس كلهم غضا

انه تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سيأتي والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الترنم وان الترنم وهو  
التغني يحصل بأحرف الاطلاق لقولهم المدا صوت فيها فاذا أنشدوا لم يترنموا جازا بالتنوين في مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله  
وقولي ان أصبت لقد أصابن



وقوله لما نزل برجالنا وكان قد نزلنا من الغاشي والمزويين تنويننا هو سادسا وهو الغالي وهو اللاحق لآخر القوافي المقيدة كقول  
وؤبة وقائم الاعماق نالوى المحرق ٦ وسمى غاليا لتجاوز مد الوزن وسمى الانطش الحركة التي قبله غلوا فأتته الفرق بين الوقف

والوصل وجعله ابن يعيش  
من نوع تنوين الترنم زاهيا  
أن الترنم يحصل بالنون  
نفسها لأنها حرف أغن قال  
وانما سمي المغنى مغنيا لأنه  
يغنى صوته أي يجعل فيه غنة  
والاصل عنده مغن بثلاث  
نونات فأبدلت الأخيرة ياء  
تخفيفا وانكر الزجاج  
والسيرافي ثبوت هذا التنوين  
البتة لأنه يكسر الوزن وقال  
لعل الشاعر كان يريد أن في  
آخر كل بيت تضعف صوته  
بالحمزة فتوههم السامع أن  
النون تنوين واختار هذا  
القول ابن مالك وزعم أبو  
الحجاج بن معز وزان ظاهر  
كلام سيبويه في المسمى  
تنوين الترنم أنه نون عوض  
من المد فليس بتنوين وزعم  
ابن مالك في التفتة أن تسمية  
اللاحق للقوافي المطلقة  
والقوافي المقيدة تنويننا مجاز  
وانما هو نون أخرى زائدة  
ولهذا لا يختص بالاسم  
ويجاء مع الالف واللام  
ويثبت في الوقف وزاد  
بعضهم تنوينا سابعاهو  
تنوين الضرور وهو  
اللاحق لما لا ينصرف  
كقوله

ويوم دخلت الخدر خدره نيرة  
وللمنادي المضموم كقوله  
سلام الله يا مطر عليها

(قوله لقد أصابني) أي فقد لحق الفعل وقوله قد نزل لحق التنوين فيه الحرف (قوله لما نزل الخ) هذا بخبر بيت  
لنا بفتح صدره أفد الترحل غير أن ركابنا (قوله القوافي المقيدة) أي التي آخرها حرف ليس من حروف  
الاطلاق (قوله وقائم الاعماق) تمامه مشتبه الاعلام لماع الخلق في القاسم شديد السواد والاعماق جمع  
عمق يفتح العين المهملة وضما هو وما بعد من أطراف المقارة أي مغير النواحي والحاوي بالحاء المعجمة الخالي  
والمترق بالحاء المعجمة وفتح التاء المثناة والراء الطريق الواسع والاصلاح جمع علم الجبيل فما استدله على  
الطريق والخلق يفتح الغاء وأصله السكون مصدر خلق البرق اضطرب (قوله لتجاوز مد الوزن) أي  
فهو من الغلو بمعنى الزيادة لأن هذا زائد على الوزن (قوله الحركة التي قبله) هي كسرة القاف لأنه مضاف  
اليه وسوى على الالف قصها كنه اتباع للراء (قوله الفرق بين الوقف والوصل) أي فإذا أتته الشاعر علم  
أنه وقف ولم يوصل البيت بما بعده بخلاف لو لم يأت به فيجتمعا أنه واصل ويحتمل أنه واقف وإن كانت القاف  
ساقية لاجل توافق الروي مطلقا والحاصل أن اسكان القاف لاجل توافق الروي لا يمنع تردد السامع من  
كون المنشد واصل أو واقفا لأتري أنك تنشدا لآيات الساقية لا آخره ووصولا بعضها ببعض من غير وقف  
مع المحافظة على سكون الآخر من كل بيت فعلم أن ذلك السكون لاجل الوزن لاجل الوقف (قوله وجعله  
ابن يعيش) هذا والذي بعده فيما سبق فتبين الترنم عنده لا يختص بالقوافي المطلقة (قوله أغن)  
أي خارج من الخيشوم الذي هو مخرج الغنة التي هي صوت يخرج من الخيشوم (قوله لأنه يغنى صوته) ومنه  
الروضة الغناء المورقة المثمرة لتغني الطير عليها (قوله والاصل) أي أصل مغن (قوله فأبدلت الأخيرة ياء)  
أي وحذفت الياء (قوله وانكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين) أي اللاحق للقوافي المقيدة  
(قوله عوض من المد) الظاهر أنه يثبت تنوين الغالي لأنه ليس عوضا عن شيء (قوله وليس بتنوين)  
أي لأن التنوين نون زائدة أخيرة توكيد وما كان بدلا عن حرف أصلي فليس بزائد (قوله وزعم ابن مالك)  
هذا غير اختياره لمذهب السيرافي والزجاج فله قولان (قوله ويثبت في الوقف) فيه أن الزمخشري كلامه  
يفيد أنه لا يثبت في الوقف وعبارته حيث أشار إلى تنوين الترنم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر مكان  
حرف الاطلاق إذا وصل المنشد ولم يقف فلهذا نص في أنه لم يثبت في الوقف (قوله وهو اللاحق لما لا ينصرف)  
أي فتبينه تنوين ضرورة لا تنوين تمكين لوجود العلة في المنوع من الصرف وتنوين التمكين  
لا يجاء به ما وجد في قولهم أن المنوع من الصرف يجوز صرفه للضرورة وعنده أنه يجوز أن يتوفى فيه  
بتنوين مثله في الصورة لتنوين الصرف وإن كان ليس بتنوين تمكين لوجود العلة في (قوله ويوم دخلت  
الخدر الخ) تمامه فقالت ثلاث الولايات أنك مرجلي الخدر هو الهودج ويستعار للستر ومنه قولهم جارية  
مخدرة أي مصورة في خدرها لا تبرز منه وعنيزة بين مهملات مضمومة فنون فياء تصغير فزاي فهاء تأنيث  
اسم محبوبته وهي ابنة هم الشاعر امرئ القيس وقيل هو لقب لها واسمها فاطمة وقيل بل اسمها عنيزة وفاطمة  
غيرها والولايات جمع ويلقوا الوليل شدة العذاب وزعم بعضهم أن هذا منبه في معرض الدعاء عليه  
والعرب تفعل ذلك صرفا لعين الكمل عن المدح وعليه ومنه قولهم فأتله الله ما أقصه وقوله أنك مرجلي أي  
مسير في واجلة أي ماشية لعقرك ظهر بعيري (قوله عنيزة) أي فقد نون ما فيه العلية والتأنيث (قوله  
وللمنادي المضموم) أي المبني على الضم (قوله وبقوله) أي وهو كون التنوين اللاحق لما لا ينصرف وللمنادي  
المبني على الضم تنوين ضرورة (قوله أباحت الصرف) أي لما لا ينصرف أي وأباحت مجامعة العلنيين  
لتنوين التمكين (قوله لأن الاسم مبني على الضم) أي وتنوين التمكين إنما يكون في الأسماء المعربة

(قوله)

وبقوله قول في أني دون الأول لأن الأول تنوين التمكين لأن الضرورة أباحت الصرف وأما الثاني  
فليس تنوين تمكين لأن الاسم مبني على الضم ووثقنا



وهو التنوين الشاذ قول بعضهم هؤلاء قولك حكاه أبو زيد وأدبه مجرد تكثير اللفظ كما قيل في ألف قبعرى وقال ابن مالك الصحيح أن هذا  
نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفين وليس بتنوين وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماء تنويننا ٧ فهذا دليل منه على أنه يذهب في الوصول دون

الوقف ونون ضيفين ليست  
كذلك وقد كثر ابن الخليل في  
شرح الجزئية أن أحكام  
التنوين عشرة وتبطل كلاً  
من تنوين المادى وتنوين  
صرف ما لا ينصرف فسماء  
برأسه قال والعاشر تنوين  
الحكاية مثل أن تسمى رجلاً  
يعاقبه لبيبة فانك تحكى اللفظ  
المسمى به وهذا اعتراف منه  
بأنه تنوين الصرف لان  
الذي كان قبل التسمية يحكى  
بعدها (الثالث نون الاناث)  
وهي اسم في نحو النسوة  
يذهب خلافاً للمارني وحرف  
في نحو يذهبن النسوة في لغة  
من قال أكلوني البراغيت  
خلافاً لمن زعم أنها اسم وما  
بعدها بدل منها أو مبتدأ  
مؤخر والجسلة قبله خبره  
(الرابع نون الوقاية) وتسمى  
نون العماد أيضاً وتلقب قبل  
ياء المتكلم المنتصبة بواحد  
من ثلاثة \* أحدها الفعل  
متصرفاً كان نحواً كرمي أو  
جامداً نحو هاني وقاموا  
ماخلاً في وماءداني وحاشاني  
ان قدرت فعلاً أو ما قوله

اذذهب القوم الكرام ليس  
فضرورة ونحو تأمروني  
يجوز فيه الفك والادغام  
والنطق بنون واحدة وقد  
قرئ بهن في السبعة وعلى  
الاحيرة فقبل النون الباقية

(قوله وهو التنوين الشاذ) أي ولا يكون الا في الاسماء المبنية (قوله كما قيل في ألف قبعرى) فالالف ليس  
المقدم منها التانيث بل مجرد التكثير (قوله سماء تنويننا) أي ولم يعد بذلك الا لكونه سمعاً في الوصول أي  
ويحذف في الوقف ومن المعلوم أنه لا يثبت في الوصول الا اذا كان تنويناً حقيقياً ولو كان نوناً لثبتت فيه وصلاً  
ووقفاً (قوله ونون ضيفين) أي النون الاولى أما الثانية فهي تنوين وقوله ليست كذلك أي بل تثبت وصلاً  
ووقفاً (قوله وهذا) أي قوله فانك تحكى اللفظ المسمى به وقوله بأنه أي التنوين المحكى تنوين الصرف أي  
تنوين التمكين وقوله لان الذي كان قبل التسمية يحكى بعدها أي والذي قبل التسمية تنوين تمكين فيكون  
الحاصل بالحكاية بعد التسمية تنوين تمكين وحيت ذلك فلا وجه لجعل تنوين الحكاية زائداً وقد يقال لا نسلم أن  
تنوين الحكاية تنوين تمكين لانك اذا سميت رجلاً بعاقلة لبيبة اجتمع العلية والتأنيث وتنوين التمكين  
لا يجتمعهما فالحق أن تنوين الحكاية ليس للتمكين وان كان المحكى للتمكين وتظهر هذا قولك من زيداني حكاية  
من قال ضربت زيدا فالفتحة على الدال في لفظ من حكيت لفظه حركة اعراب وأما في لفظك فليست حركة  
اعراب والالزم نصب خبر المبتدأ بلا نسخ وانما هي حركة حكيت بصورة الحركة الاعرابية والحاصل أن حكاية  
الصرف ليست صرفاً كما كان حكاية الاعراب ليست اعراباً (قوله خلافاً للمارني) أي القائل انها حرف فالفاعل  
عنده ضمير (قوله خلافاً لمن زعم الخ) هذا مقابل قوله في لغة وذلك أن كون قوم يلزمون الابدال أو تاخير  
المبتدأ بعيداً عما التأويل اذا وقعت فلتقمن فيهم (قوله خلافاً لمن زعم انها اسم) أي لان هذا التخرج  
انما يكون لوجه هذا الكلام في غير لغة هؤلاء القوم وأما في لغتهم فلا تخرج اصلاً (قوله وتلقب قبل ياء  
المتكلم) أي وجوباً وجوازاً فالجواب في الفعل واسم الفعل ومنى وعنى وماءداه فهو جائز هذا ظاهر المصنف  
(قوله المنتصبة) أي الكاتبة في محل نصب وفي نسخة المتصلة (قوله أوجامد انحوه ساني الخ) فلا يعترض  
هذا بان نون الوقاية انما تدخل في الفعل لتقي آخره من الكسر وذلك لا يتأني في الفعل الذي آخره ألف فهلا  
قالوا هاني وماخلاً مثلاً بغير نون والجواب انهم فعلوا ذلك اجراء لباب الفعل على وتيرة واحدة أو جلاً لفرع  
على الاصل لان أصل الفعل هو الصحيح اللام وهو اذ لم تجلب له نون الوقاية دخله الكسر فعمل عليه ما لم يدخله  
الكسر مع عدم النون (قوله اذهب القوم الكرام الخ) صدره \* عددت قومي كعديد الطيس \*  
والطيس هو الكثير من الرمل (قوله ليس) أي فهو فعل جامد ولم تلحقه نون الوقاية قبل ياء المتكلم  
(قوله يجوز فيه الفك والادغام) أي وعليهما فتأمررون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل  
والنون الثانية للوقاية والياء مفعول (قوله فقبل النون الباقية نون الرفع) \* هذا قول الجزولي ووجهه أن  
الثقل جاء من نون الوقاية لامن نون الاعراب لانها واقعة أولاً فيحذف ما حدث فيه الثقل (قوله وقبل نون  
الوقاية) هو قول سيبويه (قوله وهو الصحيح) أي لان نون الرفع واسمعت عهد حذفها في الجملة عند  
النائب والجازم فحذفها لوف بخلاف نون الوقاية وماءداه حذفه أولى بالحذف من غيره (قوله اسم الفعل)  
ظاهر هذا الكلام أنه لا بد من نون الوقاية مع اسم الفعل ونص الرضي على خلافه فقل ويجوز إلحاقها اسماء  
الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها أيضاً لانها ليست أفعالا أصلاً في الاصل اه دما ميني (قوله  
الحرف) المراد ان وأخواتها (قوله وغالبه الحذف مع لعل) نحو لعل أبلغ الاسباب لعل آتيكم منها  
يقبس ومن ثبوتها قوله

فقلت أهي راني القوم لعاني \* أنحماها قبر الايض ماجد  
(قوله وقيلته مع لبت) أي وقيلته الحذف وظاهره أن الحذف مع لبت جائز بقلة نظما وشراره وقول الغراء  
نون الرفع وقبل نون لؤديه وهو الصحيح \* الثاني اسم الفعل نحو دراكني وتراكني وعليك في معنى أدركني واتركني \* الثالث الحرف  
نحو انني وهي جائزة الحذف مع ان وأن ولكن وكان وغالبه الحذف مع لعل وقيلته مع لبت



عن ومن الا في الضرورة وقبل  
المضاف اليها لن أو قد أو قط  
الا في قبل من الكلام وقد  
تلحق في غير ذلك شذوذا  
كقولهم بجاني يعني حسي  
وقوله

أسلمني الى قومي شرابي  
يريد شرابي وزعم هشام  
أن الذي في مسلمي ونحوه  
تنوين لانون وبني ذلك على  
قوله في ضاربني ان الياء  
منصوبة ويرده قول الشاعر  
وليس الموافقي ليرد خائباً  
وفي الحديث غير الدجال  
أخوفني عليكم والتنوين  
لا يجامع الالف واللام ولا  
اسم التفضيل لكونه غير  
منصرف ومالا ينصرف  
لاتنوين فيه وفي الصحاح انه  
يقال يجسلي ولا يقال بجاني  
وليس كذلك (نعم) \* يفتح  
العز وكنانة تكسر هاءها  
قرأ السكاني وبعضهم يبدلها  
حاء وبها قرأ ابن مسعود  
وبعضهم يكسر النون اتباعاً  
لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة  
الفعل في قولك نعم وشهد  
يكسرتين كما ترأت بلي منزلة  
الفعل في الامالة والفارسي لم  
يطلع على هذه القراءة  
وأجازها بالقياس وهي حرف  
تصديق ووعود وعلام ذلول  
بعد الخبر كقام زيد او ما قام  
زيدوا شني بعد افعال ولا  
تفعل وما في معناها نحو  
هـ لا تفعل وهـ لا تفعل

وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني

ونص سيبويه على أن الحذف مع ليست ضرورية وهو ظاهر كافي المفصل ومثال الحذف قول زيد انجيل  
كتبة جابر اذا قال ليثي \* أصادفه وأقتد به من مالي

(قوله وتلحق أيضا) أي وتلحق وجوز بانون الوقاية ياء المتكلم المحقوضة (قوله الا في الضرورة) مثال هذه  
الحاق فيها الضرورة قول الشاعر

أيها السائل عنهم وعني \* لست من قيس ولا قيس مني

وهذا بيت واحد مقفى من بحر الرمل (قوله وقبل المضاف اليها لن) يعني قد تلحق نون الوقاية قبل الياء  
المضاف اليها لن نحو قد بلغت من لفي عذرا بالتشديد كقرا الاكثر ونون قرأ فاع و أبو بكر لدني بالتخفيف قال  
ابن مالك توزعهم سيبويه ان هدم حلق نون الوقاية لدن من الضرورات وليس كذلك لهذه القراءة الثابتة  
في السبع وأما قدوقط المضافان الى الياء فتدني وقطني بالنون فهما أعرف من قدني وقطني بتركها كذا قال  
ابن مالك وظاهره وظاهر المصنف جواز الوجهين في الاختيار وقد نص قوم على أن الحذف فيهما ضرورة  
(قوله أسلمني) الهمزة للاستفهام ومسلمني اسم فاعل مبتدأ والنون للوقاية والياء في محل جر بالاضافة لمسلم  
وشرابي فاعل أفعي عن الخبر ونون الوقاية لاتمنع من الاضافة وهذا الاعراب هو المشهور وقال هشام الهمزة  
للاستفهام ومسلم مبتدأ والياء مفعول لمسلم وليست مضافة لمسلم لان التنوين يمنع من الاضافة والاصل عنده  
أسلم لي ثم حرك التنوين بالكسر لمسايسة الياء وليس فيه نون وقاية (قوله وبني ذلك الخ) أي ان مذهبه  
أن الياء في ضاربني في محل نصب وليست هناك اضافة فهو بمنزلة زيد ضارب عمرا واذا لم يكن اضافة فالذي قبل  
الياء تنوين لانون وقاية لانها تتجامع الاضافة والغرض القرار منها (قوله أن الياء منصوبة) أي لان الجر  
انما يكون بالاضافة والتنوين مانع منها وانما حرك التنوين عنده بالكسر لمسايسة الياء (قوله ويرده قول  
الشاعر \* وليس الموافقي ليرد خائباً) \* أي فانه لو كان ذلك تنوين لانون وقاية لزم عليه الجمع بين ال  
والتنوين فتعين أن النون للوقاية والياء في محل جر بالاضافة (قوله الموافقي) أي الجائي الى وقوله ليردد  
أي يعطى ويعان والخائب الذي لم ينل مطلوبه (قوله غير الدجال الخ) الاصل خوف غير الدجاج أخوف  
أخوف أي أشدها فظهر كون أفعل بعض ما أضيف اليه غاية أنه أسند للمصدر مجازاً فاندفع ما يقال ان  
الحديث يقتضي أن غير الدجال خائف مع أن المراد أن غير الدجال مخوف منه وان أفعل التفضيل انما يضاف  
لبعضه والياء لاتقبل ذلك (قوله لكونه غير منصرف) أي لا وصفية والوزن (قوله وليس كذلك) أي  
بل يقال وان كان شاذاً \* (نعم) \* (قوله بفتح العين) المراد بها العين المسماة بالعين لا التصريفية كقديتوهم  
لان ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ لها في ذلك وقوله بفتح العين أي وبفتح النون  
أيضا (قوله وكنانة تكسر هاءها) كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية واللامية وأثر وأشرف اللغتين  
بأخف الحركتين فلو انعم بالفتح في واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال

دعاني عبيد الله فحسي فداؤه \* فبالك من داع دعاني نعم نعم

الرواية بفتح عين الاولى وكسر الثانية اه دمايني (قوله وبعضهم) أي بعض كنانة وقوله وبعضهم  
أي بعض كنانة أيضا (قوله تنزيلاً لها منزلة لفعل) أي لان الفعل الثلاثي اذا كانت عينه مكسورة يجوز  
تباعدها عنها وقوله كما ترأت بلي منزلة الفعل في الامالة أي لان الاصل في الامالة أن تكون في الفعل (قوله لم  
يطلع على هذه القراءة) أي قراءة ابن مسعود (قوله وأجازها بالقياس) فقال مقتضى القياس جواز قراءة  
ابن مسعود لكن لم سمعها (قوله وهي حرف تصديق) أي الخبر بكسر الياء وقوله ووعداي الطالب  
وقوله واعد لام أي للمستخير (قوله بعد افعال) أي بعد الامر والنهي (قوله وما في معناها) أي وهو  
لتخصيص لانه في الحقيقة طلب فعل وترك (قوله في نحو هل تعطيني) أي فتقول نعم سأعطيك فهو وعد



ويجوز أن تفسر في هذا المعنى الثالث والثالث بعد الاستفهام في نحو هل جاء زيد ونحو هل وجدتم ما وعد الله بنكم حقاً أن لا تجزوا وقول صاحب المقرب أنها بعد الاستفهام للوعد في طريقنا قبل قبل وتأتي للتوكيد إذا وقعت q صدر نحو لم هذه أطلا لهم ولحق أنهم في ذلك

حرف اعلان وانها جواب

لسؤال مقدر ولم يذكر

سبويه معنى الاعلام اليه

بل قالوا ما نعم فعدت وتصديق

وأما بلي في وجوبها بعد النفي

وكأنه رأى أنه إذا قيل هل

قام زيد فقبل نعم فهي

لتصديق ما بعد الاستفهام

والاولى ما ذكرنا من أنها

للإعلام إذا يصح أن تقول

لغافل ذلك صدقت لأنه انشاء

لاخبار واعلم أنه إذا قيل قام

زيد فتصديقه نعم وتكذيبه

لا ويمتنع دخول بلي لعدم

النفي وإذا قيل ما قام زيد

فتصديقه نعم وتكذيبه بلي

ومنه زعم الذين كفروا أن

لن يبعثوا قلوبهم ولا يمتنع

دخول لانها النفي الاثبات

لأن النفي وإذا قيل أقام زيد

فهو مثل قام زيد أصنى أنك

تقول ان أثبت القيام نعم

وان نفيه لا ويمتنع دخول

بلي وإذا قيل ألم يقرم زيد فهو

مثل لم يقرم زيد فتقول ان

أثبت القيام بلي ويمتنع

دخول لا وان نفيه قلت نعم

قال الله تعالى ألم يأتكم نذير

قلوا بلي أأنت بركم قلوا

بلي أولم تؤمن قال لي وعن

ابن عباس رضي الله تعالى

عنهما أنه لو قيل نعم في جواب

أأنت بركم لكان كفراً

والحاصل أن بلي لا تأتي إلا

منته وقوله في نحو هل الخ أي من كل استفهام عن مطلوب فعله وأما بعد نحو هل قام زيد فهو حيث شذاعلام  
فقط (قوله ان تفسر) أي نعم (قوله في هذا) أي في هذا المثال نحو هل تعطيتني من كل استفهام عن  
مطلوب فعله فتكون للاعلام به (قوله أن لا تجزوا) الظاهر أن هذا من باب هل تعطيتني فهي محتملة لأن  
تكون للوعد والاعلام (قوله وقول صاحب المقرب) هو ابن عصفور (قوله غير مطرد) أي لأنها بعد  
الاستفهام قد تكون للاعلام إذا كان المستفهم عنه غير مطلوب حصوله وقد تكون للوعد إذا كان  
المستفهم عنه مطلوباً حصوله (قوله وتأتي للتوكيد) أي تقوية الكلام (قوله نعم هذه اطلالهم) أي  
هذه اطلالهم قطعاً ولا بد (قوله جواب لسؤال مقدر) أي فكان قاله هل هذه اطلالهم فقال نعم  
هذه اطلالهم وحيث شذخ على هذا ما إذا قيل لك يا فلان فقلت نعم فهي من هذا القبيل فسكانه قال لك  
يا فلان أنت صاغ لي فأجبت بقولك نعم أي صاغ لك وكذا إذا طرقت عليك انسان الدار فقلت نعم فهي واقعة  
في جواب سؤال فكانت حين دق الباب قال أنت حاضر فأجبت نعم أنا حاضر ومن ذلك ما يقع في كلام  
المؤلفين بعد الاعتراض نعم نعم لو كان الأمر كذا فهو جواب سؤال كأنه قيل هل لهذا صحة يمكن التماسها وما  
يقوله الشيخ لمن يقرأ بين يديه نعم فكان القارئ يسأل الشيخ هل ما قرأته صحيح (قوله معنى الاعلام) الاضافة  
لبيان (قوله وأما بلي الخ) من كلام سيبويه (قوله من أهل الاعلام) أي لأن المتكلم بها يعلم المخاطب  
بجواب استفهامه (قوله قام زيد) أي ونحوه من كل كلام موجب (قوله لأنه انشاء) أي ولو كنت في ذلك  
للتصديق لعدم ذلك (قوله لعدم النفي) أي لأن بلي لا تكون الاجواب بالنفي (قوله فتصديقه نعم وتكذيبه  
بلي) علم منه أن نعم يجاب بها كل من الايجاب والنفي فتقرر وأما بلي فأنما يجاب بها النفي تكذيباً له فيكون  
الجواب بها مثبتاً (قوله ومنه) أي من تكذيب النفي بلي زعم الذين كفروا الخ (قوله أقام زيد) ما تقدم  
كان الكلام المجاب خبراً أي مجرداً عن الاستفهام سواء كان موجباً أو منفيّاً والكلام الآخر فيه ما إذا كان  
الكلام المجاب استفهاماً موجباً أو منفيّاً (قوله ويمتنع) أي لعدم النفي لأن الاتصال لا في جوابه (قوله وإذا قيل  
ألم أي والحال ان مراد الاستفهام عن النفي لا تقرير النفي (قوله ويمتنع دخول لا) أي لانها النفي الاثبات  
لأن النفي (قوله قالوا بلي) أي جاءها النذير وقوله قالوا بلي أي أنت ربنا وقوله قال بلي أي أمنت (قوله  
لكن كفراً) أي لأن نعم تقرر ما قبلها سواء كان ايجاباً أو نفيّاً فلو أن نعم كان المعنى نعم لست ربنا (قوله  
بعد النفي) أي فتفيد الايجاب وقوله الابد ايجاب أي وتصير منفيّاً وقوله بعدهما أي فتقررهما (قوله يدل  
الخ) أي لأن لو الامتناع والامتناع منفي (قوله أي قد أوردتلك) أي فغنى قوله بلي قد جاءتك آياتي بلي  
قد هديتك أي بلي قد أوردتلك وليس المراد بالهداية التوصل كما هو أصل معانيها والامانة قوله بعد فكذبت  
بها الخ (قوله بذلك) أي بجي الآيات (قوله وأما ثود فهدينا هم) فمراد بالهداية الارشاد لا التوصل  
(قوله وقال سيبويه) القصد من ذكر كلام سيبويه المعارضة به لما سبق لأن حاصره ان نعم تقرر ما قبلها وإذا  
كان اثباتاً صيرته اثباتاً وان كان نفيّاً صيرته نفيّاً وكلام سيبويه الذي حكاه يقتضي أن نعم بعد النفي تفيد  
الايجاب (قوله فيقال) هذا مع قول القول فقوله فيقال القائل هو سيبويه وقوله أي لذلك الخصم المناظر  
وقوله فإنه لا يجسد أي ذلك الخصم مفر من أن يقول نعم والحاصل ان سيبويه حكى واقعة حصلت له وذكر فيها  
نعم بعد النفي والقصد منها الاثبات لان قول الخصم نعم معناه قلت مع ان مقتضى ما سبق ان معنى قوله نعم أني  
أستقائه (قوله أفأنت تفعل) أي تقول ذلك فهو بمعنى ما قبله (قوله فإنه قال نعم) أي فعليه (قوله

(٢ - دسوقي في) بعد نفي وأن لا تأتي إلا بعد ايجاب وان نعم تأتي بعدهما وانما جاز بلي قد جاءتك آياتي مع انه لم يتقدم أدلة في لان لو أن الله

هداني يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب حيث شذخ بلي قد هديتك بجي الآيات أي قد أوردتلك بذلك مثل وأما ثود فهدينا هم وقال سيبويه في باب

انعت في مناصرة بينه وبين بعض الخويعين فيقال له أأنت تفعل كذا فإنه لا يجسد من أن يقول نعم فيقال له أأنت تفعل كذا فإنه قائل نعم



فزمهم ابن الطراوة ان ذلك لمن وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشاويين اذا كان قبل النقي استفهام فان كان على حقيقته فجوابه  
كجواب النقي المجرد وان كان مراده التقرير ١٠ فلا كثران يجاب بما يجاب به النقي وهذا المظهر يجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به

فزمهم ابن الطراوة ان ذلك لمن (اي زعم أن قول سيبويه نعم في حكاية من منه وكان الاولى له ان يقول  
بلى بدل نعم وقد شدد على ابن الطراوة في كلامه هذا (قوله فان كان على حقيقته) أي فان كان الاستفهام  
على حقيقته بان كان الاستفهام من النقي (قوله فجوابه كجواب النقي) أي فتدفع له نعم وبلى لكن تدفع له  
نعم لتقرير النقي وتدفع له بلى لتكذيب النقي وإفادة الإثبات (قوله وان كان مراده التقرير) أي التقرير  
لما بعد النقي أي جعل المخاطب على الاقرار بدخول النقي فهو في الحقيقة يجاب (قوله فلا كثران يجاب بما  
يجاب به النقي) أي وحيثما يجاب ببلى لا ينعم ليحصل الاقرار بما بعد النقي (قوله ان يجاب بما يجاب به  
الاجاب) أي وحيثما يجاب بنعم لا يبلى (قوله انه لا يجوز بعده دخول أحد الخ) أي ولو كان معناه فنيا  
لجاز دخول أحد والاستثناء المفرغ بعده لان أحد والاستثناء المفرغ لا يتبعان الا بعد النقي (قوله أستم ترون)  
أي تعرفون (قوله نعم) أي فامن اللبس جاء من علمهم أن النبي عليه السلام يعلم أن مرادهم بقولهم نعم  
اننا نرى لهم ذلك فقد أجابوا النقي المسبوق بالاستفهام التقريري بما يجاب به الاجاب وهو نعم نظر الله معنى لعدم  
اللبس (قوله بحدرد) بوزن جعطر (قوله فسدك) أي جمع الليله ولام عمرو ودان وتقریب لنامها  
(قوله نعم الخ) أي فالعنى الليل يجمع مع ام عمرو (قوله وعلى ذلك) أي على ما ذكر من جواز اجابة النقي  
المسبوق بالاستفهام التقريري بما يجاب به الاجاب اذا امن اللبس مراعاة المعنى جرى الخ والحاصل أن  
ما تقدم من ان نعم بعد النقي تقرر ومجمل على ما اذا كان النقي غير مسبوق باستفهام تقريري بان لم يسبق  
باستفهام اصلا أو سبق باستفهام حقيق وكلام سيبويه فيما اذا وقع قبل النقي استفهام تقريري فهو اجاب  
معنى فلا معارضة (قوله جرى كلام سيبويه) أي فقول سيبويه للنصم ألبت تفعل كذا معناه أنت تفعل  
كذا و قول النصم له نعم معناه افعل كذا (قوله وقال ابن مسعود) كلام ابن مسعود توضع لما سبق وليس  
زائدا عليه (قوله التقرير) أي الاستفهام التقريري المسبوق بالنقي (قوله في الجواب) أي من حيث الجواب  
وقوله مجرى النقي المحض أي في جواز اجابته بنعم وبلى (قوله في تصديقه نعم) أي لم تعطني (قوله وفي تكذيبه)  
أي تصديره اجابا لانه لنقض نفيه فقله بلى أي أعطيتني (قوله وذلك) أي وبيان كونهم اجرو مجرى النقي  
المحض وان كان اجابا في المعنى (قوله فيما تدعيه) أي من الاعطاء (قوله وقد يخالفك) أي بان يكون معترضا  
بعدم الاعطاء (قوله هل اراد نعم) أي فيكون مخالفا (قوله أو نعم أعطيتني) أي فيكون موافقا لما يدعيه (قوله  
فلذلك) أي لاجل الاحتمال أجابوه على اللفظ أي أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ ولم يلتفتوا مراعاة المعنى بحيث  
يكون معنى نعم الاجاب (قوله على اللفظ) أي مراعاة لفظ السؤال (قوله ولم يلتفتوا للمعنى) أعنى الاجاب  
(قوله وأما نعم في بيت جدد الخ) هذا جواب عما يقال حيث أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ فقتضاه أن يكون  
معنى نعم في بيت جدد أن الليل ليجمع مع ام عمرو ومع أن المراد أنه يجمع معهما فلم يكن الجواب منوطا بمراعاة  
اللفظ بل بمراعاة المعنى وحاصل الجواب أن نعم ليست جوابا للسؤال المتقدم حتى يكون مراعى فيه المعنى بل  
جواب بقدر (قوله فجواب غير مذكور) أي فهو جواب لقوله في نفسه الليل يجمع مع ام عمرو واجاب  
بقوله نعم نقوله نعم ليس جوابا لقوله المذكور ليس الليل الخ ومن هذا يعلم أن قول المجيب للطارق للباب نعم  
جواب لسؤال مسدود فكان الطارق حين طرق قال أنت حاضر فاجابه بقوله نعم أنا حاضر (قوله في اعتقاده)  
في نفسه (قوله وجز ذلك) أي اجابة غير المذكور (قوله قلت الخ) هذا الاحتمال منقول عن الشيخ أبي  
حيان فلعن المصنف لم يطلع عليه (قوله أو لقوله) أي جواب لقونه (قوله قال) أي ابن مسعود (قوله وأما قول  
الانصار الخ) هذا جواب عما يقال ان قول الانصار قد أناطوا فيه الجواب بمراعاة المعنى لا باللفظ وحاصل الجواب

الاجاب رعا المعناه لا ترى  
أنه لا يجوز بعده دخول  
أحد ولا الاستثناء المفرغ  
لا يقال أليس أحد في الدار  
ولا أليس في الدار الازيد  
وعلى ذلك قول الانصار رضي  
الله تعالى عنهم للنبي صلى الله  
عليه وسلم وقد قال لهم أستم  
ترون لهم ذلك نعم وقول  
بحدرد

أليس الليل يجمع ام عمرو  
وايانا فذا البنات فاني  
نعم وأرى الهلال كثره  
وبعلاها انما كثره  
وعلى ذلك جرى كلام سيبويه  
والخلفاء فخطي وقال ابن  
مسعود اجرت العرب  
التقرير في الجواب مجرى  
النقي المحض وان كان اجابا  
في المعنى فاذا قيل ألم أعطك  
درهما قبل في تصديقه نعم  
وفي تكذيبه بلى وذلك لان  
المقرر قد وافق فيما تدعيه  
وقد يخالفك فذا قال نعم لم  
يعلم هل اراد نعم لم تعطني  
على اللفظ أو نعم أعطيتني  
على المعنى فذا كان أجابوه  
على اللفظ ولم يلتفتوا الى  
المعنى وأما نعم في بيت جدد  
فجواب غير مذكور وهو  
ما قدره في اعتقاده من أن  
الليل يجمع مع ام عمرو وجاز  
ذلك لامن اللبس لعلمه ان  
كل أحد يعلم ان الليل يجمع

وام عمرو وهو جواب لقوله وري الهلال البيت وقدمه عليه (قلت) أو لقوله  
فذلك بخلافه وهو أحسن فلما قول الانصار فجزل زوال اللبس



لأنه قد علم أنهم يريدون نعم تعرف لهم ذلك وعلى هذا جعل استعمال سيويها بعد ١٤ التفسير له ويشير إلى هذا أنه لا يجب

الاستبرار بكم نعم بكم  
الاقول لان الله سبحانه وتعالى  
اوجب في الاقرار بما يتعلق  
بالربوبية العبارة التي لا تحتل  
غير المعنى المراد من المقرر  
ولهذا لا يدخل في الاسلام  
بقوله لا اله الا الله برفع اله  
لاحتماله لنفي الوحدة فقط  
ولعل ابن عباس رضي الله  
عنهما انما قال انهم لو قالوا  
نعم لم يكن اقرا كافيا وجوز  
الشوايين ان يكون مراده  
انهم لو قالوا نعم جوابا  
للملفوظ به على ما هو الاصح  
لكان كفرا اذا اصل تطابق  
الجواب والسؤل لفظا وفيه  
نظير لان التكفير لا يكون  
بالاحتمال

أن محل اناطة الجواب باللفظ وعدم مراعاة المعنى اذ الم يؤمن بالشيء فان آمن جازمراعاته كما في كلام الانصار  
(قوله لانه) اي النبي صلى الله عليه وسلم وقوله انهم يريدون أي قولهم نعم (قوله وعلى هذا جعل الخ) اي على  
مراعاة المعنى في الجواب لامن ليس يجعل استعمال سيويها لان فيه قرينة ضمنية ليس وكون التصديق الزام  
الخصم (قوله لان الله سبحانه وتعالى الخ) قد يقال ان الله عالم بالقصد من قولهم نعم اي أنتربنا فينتد  
يكون ذلك كافيا كما أن لا اله الا الله يكون كافيا بالنسبة لما عند الله حيث كان قصده نفي الجنس الا ان يقال  
ان وجوب العبارة الضمنية من حيث انها طاعة لبعض الاحتمالات التي يعتقد بها بعض الكفرة تأمل (قوله  
غير المعنى المراد) أي ونعم جوابا لا لتبر بكم تحتتمل احتمالين تحتتمل أن يكون المعنى استبرنا نظرا  
لكون الجواب منوطا باللفظ ويحتتمل أن المعنى أنتربنا نظرا لكون الجواب منوطا بالمعنى (قوله لنفي  
الوحدة) أي بخلاف لا اله الا اله فانها لنفي الجنس وقوله لنفي الوحدة أي فيحتتمل انه انما نفي الاله الواحد غير الله  
ولم ينف الهين فأكثر (قوله ولعل ابن عباس الخ) جواب عما يقال قد علم من كلامك انهم لو قالوا نعم كان  
اللفظ غير كاف في الاقرار لكون اللفظ محتملا للكفر وعدمه ومن المعلوم ان المحتمل لا يوجب الردة والكفر  
فكيف يقول ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا (قوله انما قال الخ) أي ولم يصدروا منه أنهم لو قالوا نعم كفروا لكن  
يرد على المصنف بأنه بمجرد الاحتمال العقلي كيف يرد به على العلماء الناقين ذلك منه (قوله مراده) أي  
مراد ابن عباس أي على تسليم انه قال لو قالوا نعم لكفروا (قوله جوابا للملفوظ) أي قاصدين اجابة اللفظ  
(قوله اذا اصل) هاهنا يكون اجابة اللفظ أفصح (قوله لا يكون بالاحتمال) اي لانهم اذا قالوا نعم تحتتمل أن  
يكونوا اناطوا والجواب باللفظ ويحتتمل ان يكونوا اناطوا به بالمعنى وفيه أن الموضوع أنهم أجابوا بنعم قاصدين  
اجابة اللفظ فتأمل

#### \* (حرف الهاء) \*

(قوله الهاء مفردة) اي التي لم يتصل بها ألف ولا واو ونحوه واية (قوله أن تكون ضميرا) أي فالضمير  
الهاء والواو مقوية للحركة وقال الزجاج مجموعهما هو الضمير وهذه الواو انما تكون اذا وقعت الهاء بعد  
محررك نحو قال له صاحبه اما ان وقعت بعد ساكن معتل والمختار فيه اختلاس الحركة نحو فيه وعليه وكذا ان  
كان محذوفا على الاصح نحو منه وعنه وقرأ ابن كثير بالاشباع فيه او كذا حفص في قوله تعالى فيه مهننا (قوله  
للفأب) اي دالا على ذات الغائب (قوله قال له صاحبه وهو يحاوره) أي فالاول مجرور باللام والثاني بالاضافة  
والثالث مفعول (قوله للغيبة) أي حرف يوثق به ليدل على غيبة مرجع الضمير الذي هو ايا وهذا بناء على  
أن الضمير ايا وحدها (قوله واصلاها) اي هاء السكت اي الغالب ان توقف عليها (قوله لبيان حركة) اي لانه لو  
وقف بدون الهاء لحذفت الحركة وأما الحرف فلعل المراد ببيانه امتداد لسكون الهاء أو المراد ببيان حاله من أنه  
ألف الذببة فلربما توهم مع حذفها ان الالف مبدلة من تنوين مثلا (قوله نحو ما هيبة) او ادبها ما كان  
محركا كحرف غير اعرابية ولا شبيهة بها فلا تتصل بنحو لا رجل لان حركته وان لم تكن اعرابية الا انها شبيهة  
بالاعراب من حيث العروض وكذا المبني لفظه عند الاضافة كقبل وبعد (قوله وور بما وصلت بنية الوقف)  
اي يوثق بها في الوصل كالحاء في الوقف اي بان ينطق بها ساكنة لكن توصل الكلام بعضها ببعض ولا تقف في  
السكون انما هو بنية الوقف عليها (قوله واتى صوابها الخ) يحتتمل ان يكون صوابها امر فوعا على انه قال  
يأتى ويحتتمل ان يكون منصوبا على انه مفعول به والفاعل ضمير يعود على الشخص المحدث عنه بهذه الفصحة  
ومنع اعطى وصارعه بمنح ويمنع بالفتح والكسر والمودة مفعول ثان قد علم لان ذكرها هم وغير نامة مفعول اول  
وجنانا هجرنا وترك مودتنا (قوله هذا الذي) أي فلاصل اذا الذي (قوله ن لا تعد هذه) أي الهاء الموجودة  
هنا من أقسام الهاء المفردة لانها ليست باصل بل مبدلة والكلام في المفردة ما به وقد يقال ان المصنف قد ذكر في

\* (حرف الهاء) \*  
الهاء المفردة على خمسة أوجه  
أحدها أن تكون ضميرا  
للفأب وتستعمل في موضع  
الجر والنصب نحو قال له  
صاحبه وهو يحاوره والثاني  
أن تكون حرة للغيبة وهي  
الهاء في اياه فانضممت وانما  
حرف مجرد معنى الغيبة وان  
الضمير ايا وحدها والثالث  
هاء السكت وهي الملاحقة  
ليان حركة أو حرف نحو  
ماهي ونحو ما هناه ووازيده  
واصلها أن توقف عليها وربما  
وصلت بنية الوقف والرابع  
المبدلة من همزة الاستفهام  
كقوله

واتى صوابها فقل هذا الذي من المودة غيرنا وجفانا والضمير أن لا تعد هذه



لأنها ليست بأصل على أن بعضهم زعم أن الأصل هذا فحذفت الالف والخامس هاء التانيث نحو رجمة في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا أنهم  
الأصل وأن التاء في الوصل يدل منها وعكس ذلك ١٢ البصريون والتحقيق أن لا تعدوا لوقولنا بقول الكوفيين لأنها جزء كلمة لا كلمة (ها) \*

حرف الالف مجيء ال للاستفهام وهزته بدل من الهاء الأصلية فورد عليه اه دمايني (قوله لأنها ليست  
بأصل) أي بل هي مبدلة من الهمزة التي للاستفهام (قوله أن الأصل هذا) أي فالهاء للتنبيه داخل على اسم  
الإشارة وقوله فحذفت الالف أي الواقعة بعد الهاء وقبل اسم الإشارة (قوله زعموا أنها) أي الهاء (قوله وعكس  
ذلك البصريون) أي لأن الأصل في الكلام عدم الوقف فابدلت التاء في الوقف هاء فالتاء أصل والهاء فرع  
لأن الوصل أصل بالنسبة للوقف (قوله أن لا تعد) أي هاء التانيث من أقسام الهاء المفردة (قوله لأنها جزء كلمة)  
نص الرضي على أن هاء التانيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصارا لشدة الامتزاج فكلوا واحدة ومثلها ياء النسب  
(ها) \*

(قوله ويجوز مد ألفها) أي مدامتصلا كأن فيمان مكأ كم فيه منفصل وقوله ويجوز أي يجوز ذلك  
كما يجوز القصير فتقول هاوها زيدا وقوله ويستعملان أي المقصورة والممدودة فتقول هاك وهاك فهذه  
أربع لغات (قوله وهاؤما) أي للمثنى مذكرا أو مؤنثا (قوله وهاؤم) أي لجمع المذكور فهاه اسم فعل وم حرف  
دال على جماعة المذكر وكذا يقال في الباقي (قوله وهاؤن) أي بتشديد نون النسوة العلامة كضربكن (قوله  
فتدخل على أربعة) حكى الزنجشري في المفصل أنه يقال هاءان زيدا مطلق وهاه فعل كذا وهذا ليس شيئا من  
الأربعة التي ذكرها المصنف لكن دل الرضي لم أعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فان الزنجشري أنشده في  
المفصل قول النابغة

ها ان عذرة ان لم تكن قبلت \* فان صاحبها قد ناه في البلد

وهذا شاهد على دخولها على الجملة لاسميتها مثل ها ان زيدا منطلق الآن المستدل به في البيت اسم إشارة فلعن  
الرضي يقول ان هذا لا يصلح شاهد لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الإشارة تأمله والعذرة بكسر العين  
المهملة نوع من الاعتذار وناه ذهب منحيرا اه دمايني (قوله بخلاف ثم وهنا) المداير على التشديد في النون  
وما الهاء فيجوز فتحها وضمتها (قوله بالتشديد) أي فلا يقول ها ثم ولا ها هنا ولا ها هنا لك لأنها كلها البعيد (قوله  
فردب نحوها أتم) أي فته لو كنت حال الدخول على الضمير المرفوع داخل على الأصل على اسم الإشارة للزوم أن  
اسم الإشارة دخل عليه وان وهو لا يصح (قوله نعت أي في النداء) أي أي منادى مبني على الضم والهاء للتنبيه  
والرجل نعت أي وقوله واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء أي فالمقصود بالنداء انما هو النعت لا أي ولكن  
لما كان لا يمكن مناداته لما فيه من الجرمين يا أول أي بأي توصل لندائه (قوله بأيم الرجل) قال الانخس  
الرجل ليس نعت لا يبل هو خبر المحذوف وأي موصولة والجملة صلة ويجب حذف هذا المبتدأ المناسفة للتحفيف  
للمنادي كذا في الرضي ونقته لا على قولي والاشموني عنه وزاد الاشموني وعن ابن كيسان والكوفيين أن  
اسم الإشارة مقدر به دال (قوله قيل وللتعويض) أي ان الهاء تدخل على نعت أي في النداء للتنبيه  
وتعويض في الممرين (قوله وان تضم هاؤم) هذا هو محط الجواز وما حذف الالف فهو واجب اتفاقا  
لما كنين وقوله اتباع أي تضمته أي (قوله يضم الهاء في الوصل) أي واما في الوقف فتسكن الهاء ولا تضم  
(قوله عند حذف الحرف) أي حرف القسم أعني الواو والباء والتاء فاذا حذف الحرف أتيت بالهاء وظاهر  
كلام الشيخ في شرح التجردية أن الهاء حروف قسم وانها بدل من التاء وهو أولى لسلامته من حذف  
الجاء وبقائه معه وان كان ما ذكره المصنف أولى لأن الالف بالحرروف عدم التصرف (قوله بقطع الهمزة)  
أي بان تقول ها تته وها تته وقوله وصلها أي بان تقول ها الله أو تقول ها الله هذه هي الأربعة أحوال

(هل) \*

على ثلاثة أوجه أحدها  
أن تكون اسم الفاعل وهو  
نحو ويجوز مد ألفها  
ويستعملان بكاف الخطاب  
وبدونها ويجوز في الممدودة  
أن يستغنى عن الكاف  
بتصريف همزتها تصاريف  
الكاف فيقال هاه للمذكر  
بالفتح وهاه للمؤنث بالكسر  
وهاؤما وهاؤن وهاؤم ومنه  
هاؤم اقرؤا كتابيه والثاني  
أن تكون ضمير للمؤنث  
فتستعمل مجرورة الموضع  
ومنه نحو فاهه  
فجورها وتقواها والثالث  
أن تكون للتنبيه فتدخل  
على أربعة أحدها الإشارة  
غير اختصاصه بالبعيد نحو هذا  
بخلاف ثم وهنا بالتشديد  
وهناك وها في ضمير الرفع  
انضم عنه باسم إشارة نحو  
ها أتم أولا وقبل انما كانت  
داخل على الإشارة فتقدمت  
فردب نحوها أتم هؤلاء واجب  
بانها أعيدت توكيدا والثالث  
نعت أي في لنداء نحو يا أيها  
الرجل وهي في هذا واجبة  
للتنبيه على أنه المقصود  
بالنداء قيل وللتعويض عما  
تضاف اليه أي ويجوز في  
هذه في نعتي اسد أن تحذف  
أنها وان تضم هاؤم تبه  
وعليه قراءة ابن مرثبه  
المؤمنون به اثقلان يضم

الهاء في واصل والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف يقال هاه أتمه بقطع الهمزة وصلها وكلامه مع اثبات  
الف ها وحذفها (هل) \* حرف موضوع



اطلب التصديق الايجابي دون التصور ودون التصديق السلبي فيمتنع نحو هل زيد اضرب ١٣ لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق

بنفس النسبة نحو هل زيد  
قام ام عمرو اذا اريد بام  
المتصلة وهل لم يقم زيد وتطابقها  
في الاختصاص بطلب  
التصديق ام المنقطعة  
وعكسهما ام المتصلة وجميع  
اسماء الاستفهام فانهم  
لطلب التصور ولا غير وأهم  
من الجميع الهمزة فانها  
مشاركة بين الطالبين وتنفرد  
هل من الهمزة من همزة  
أوجه أحدها اختصاصها  
بالتصديق والثاني اختصاصها  
بالايجاب تقول هل زيد ثم  
ويعتنع هل لم يقم بخلاف  
الهمزة نحو لم نشرح ان  
يكفيكم اليس انتم تكاف  
عبد مودل

\* الاطعان الا فرسان عادية \*  
والثالث تخصص المضارع  
بالاستقبال نحو هل تسافر  
بخلاف الهمزة نحو اتقنه  
فثما وأما قول ابن سبويه  
شرح الجمل لا يكون الفعل  
المستفهم منه الاستقبال  
فسهول الله سبحانه وتعالى  
فهل وجدتم ما وعد ربكم  
حقا وذل زهير

من مبلغ الاحلاف عفره  
وذيان هل أقسمتموه  
مقسم \* رابع والخمس  
والسادس ثم لا تدخل على  
الشرط ولا على ان ولا على  
اسم بعده فعل في الاختيار  
بخلاف الهمزة ذليل أو  
مت فهم الخلدون تن  
د كرت

(قوله التصديق الايجابي) اي طلب ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها (قوله ودون التصديق السلبي) يعني انها  
لا تدخل على سلب فلا ينافي أنها عند دخولها على الايجاب لطلب التصديق مطلقا اذ يصح جوابها بالنفي بلا مثلا  
تدبر فان هنا وهما نية عليه الخ في شرح جميع الجوامع (قوله يشعر بحصول التصديق) أي فهو عالم بأنه حصل  
منك ضرب ولكن لم يعلم وقوعه على من من الأشخاص وقوله يشعر بحصول الخ أي وهل لا يطلب بهما التخصيص  
وانما يطلب بهما حصول النسبة فهو من طلب تحصيل الحاصل وهذا ممنوع والذي قاله في متن التخصيص ان هذا  
جميع لا ممنوع قال بعض شراحه ولذا لم يمنع لاحتمال ان زيدا مفعول محذوف هو المستفهم عنه تصديقا وان  
الاصل هل ضربت زيد اضربت ولكن لما كان احتمالا مرجوحا لما فيه من حذف عامل المفعول الاول  
وحذف مفعول العامل الثاني كان ذلك قبيحا وقيل انما لم يمنع لاحتمال أن التقديم مجرد الاهتمام ولا فائده (قوله اذا اريد  
بام المتصلة) أي لانها الطلب تعيين أحد الامرين وذلك انما يكون بعد التصديق بالنسبة وحيث لا يصح  
معادلتها لطلبها التي يطلب بها التصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المناقاة وانما تعادل الهمزة التي لطلب  
التصور (قوله اذا اريد بام المتصلة) أي وذلك لان أم المتصلة لتعيين أحد الامرين فهي خاصة بالتصور بخلاف أي  
وذلك لا يكون الا بعد تصديق باصل الحكم والتردد في تعيين شيء من الاجزاء فيجب أن تكون معادلتها الهمزة  
الطالبة للتصور دون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المناقاة ويصح مقابلة هل بام  
المنقطعة لانها اضراب من حكم وطلب حكم آخر فلا تنافيا هل الطالبة للتصديق وعلى هذا اذا أردت المنقطعة  
في المثال وقدوت ما بعدها جلة جاز وهذا كالمعنى على أن هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا في  
الكلام على الالف المفردة أن ابن مالك قال ان هل تأتي بمعنى الهمزة لطلب التصديق والتصور وحيث  
فتعادلها أم المتصلة كحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا اه دمايني (قوله أم المنقطعة) أي فهي من  
أدوات الاستفهام الحق انما حروف اضراب وانها ان أفادت استفهاما حقيقيا فهو امام من الادوات الموجهة  
أو المقدرة وليست أداة استفهام أصلا (قوله لا غير) قد سبق له أن لا غير لحن ولكن قد وقع له ذلك كثيرا  
(قوله وأهم من الجميع الهمزة) خرجت الهمزة لانها حروف وسياتي انها مشتركة (قوله اختصاصها بالايجاب)  
أي بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب والسلب (قوله بخلاف الهمزة) أي فلا يمنع دخولها على المنفي  
(قوله الاطعان الا فرسان الخ) تمامه \* الانجشؤكم حول التناير \* (قوله بخلاف الهمزة) أي أنها ليست  
بلازم أن تخلص للاستقبال (قوله نحو اتقنه ثما) أي في الحال لان الظن حلي ولا يصح أن تقول هل تقنه  
لان هل للاستقبال والظن حالي لا استقبالي (قوله بالاستقبال) كأنه توهم ان الاستفهام عن جهل والمستقبل  
مجهول وأما الماضي والحال فقد وقعوا وعلما وفيه انه لا يلزم أن يعلمها كل أحد (قوله فسهو) أي لان  
المستفهم منه قد يكون ماضيا وقد يكون حاليا نحو اتقن زيادة ثما (قوله الاحلاف) جمع حلف وهو  
المعاهد أي الذي يعاهدك على التعاضد والتناصر وذيان بذال معجمة مضمومة وقد تكسر أبو قبيسة من  
قبس ومقسم ضم الميم أي كل اقسام فهو مصدر ميمي من الرباعي وهو أقسم يقول أبلغ قبسة ذيان وحلفاءها  
هل حلفتم على ابرام حبل الصلح والتناصر كل حلف فخر جو من الحنث وبعدها ليت

فلا تكتمن الله ما في صدوركم \* ليخفي ومهما يكتم الله يعلم  
يريد ان الله عالم بالظنيات والسرائر ولا يخفي عليه شيء من ضمائر العباد ولا تخفروا العذر وتقص العهد  
فانكم ان أضمرتموه علم الله وفي هذا البيت تهديد كتم للمفعول الثاني بنفسه (قوله ولا على اسم الخ) أي فلا  
تقول هل زيد اضربت وان كان على تقدير الفعل لانها ذارأت الفعل في حيزه لم ترض لا بعد تقنه في صريح  
اللفظ هندسيويه (قوله أن ذكرتم) كرر المثال اشارة الى أنه لا فرق بين عدم فاعلها من ان شرط وفصلها



أنتك لانت يوسف أبشرا منا واحد اثبعه ١٤ والسابع والثامن اثبات تعبد العاطف لآفته وبعدهم نحو قولهم لا اله الا الغرم الفاسقون

وفي الحديث وهل ترك لنا  
عقيل من ربيع وقال  
ليت شعري هل تم هل آتيتهم  
أو يحولن دون ذلك حمام  
وقال تعالى قل هل يستوي  
الاعمى والبصير أم هل يستوي  
الظلمات والنور التاسع  
أنها يراد بالاستفهام بها النفي  
ولذلك دخلت على الخبر  
بعدها الا في نحو هل جزاء  
الاحسان الا الاحسان والباء  
في قوله

أهل أخوه يش ليدبدا ثم  
ومع العطف في قوله  
\* وان شقائي عبرة مبرقة \*  
وهل عند رسم دارس من  
معول اذ لا يعطاف الانشاء  
على الخبر (ان قلت) قدم  
لكن في صدر الكتاب ان اهمزة  
تأتي مثل ذلك مثل  
أفأصفاكم ربكم بالبنين  
الآثرى أن الواقع انه سبحانه  
لم يصفهم بذلك (قلت) انما  
مر انهم لا انكار على مدعي  
ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء  
لأنهم النقي ابتداء ولهذا  
لا يجوز أنام الأزيد يجوز هل  
قام الأزيد فهل على الرسل الا  
البلاغ هل يتقارون الساعة  
وقد يكون الانكار مقتضيا  
لوقوع الفعل على العكس  
من هذا وذلك اذا كان بمعنى  
كان ينبغي ان تتعل بحو  
أنضرب زيدا وهو نحو  
ويتلخص أن لا نكر على

منه بالغاء مشلا (قوله أنتك لانت يوسف) دخلت هنا على ان واما فيما قبلها من المثاليين فقد دخلت على  
الشرط (قوله انها) أي هل تقع بعد العاطف أي بخلاف الهمزة قلبت مثلها بل تقع قبل العاطف نحو  
أفأصفاكم ربكم وقبل أم (قوله وفي الحديث الخ) قاله صلى الله عليه وسلم وهو متوجه لكمة عام الحديبية  
وقيل له أين المنزل (قوله وهل ترك لنا عقيل) هو أخو سيدنا علي شقيقه وكذلك طالب وجعفر الطيار واكبر  
الأربعة طالب ثم عقيل ثم جعفر ثم علي وكلهم صحابة الا طالب فقد مات كاهرا (قوله ليت شعري) أي ليتني  
أشعر وأعلم هل آتيتهم ثم هل آتيتهم وهذا تو كيد للاول (قوله انها يراد بالاستفهام بها) الباء في بالاستفهام  
لبدل اي انها تارة للنسب بدل ما وضعت في أعني الاستفهام فاستعمالها في النفي حيث لا يجوز لانه استعمال في غير  
ما وضع له وسيأتي ما يخالفه (قوله ولذلك دخلت على الخبر) أي خبر المبتدأ أي لان الا والباء لا يدخلان على  
الخبر الا في خبر النفي (قوله والباء في قوله) ظاهره انه لولا أن النفي يراجه لم تزد الباء في الخبر وعلى هذا  
فلا تزد في نحو قولك هل زيدة ثم اذ أردت الاستفهام الحق في وفيه نظر فقد قال المصنف في حرف الباء ان  
زادتها في الخبر الغير الموجب ينقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب اه دما ميني قال الشنخي  
ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب في كل موضع وانما هو من قبيله في مواضع صرحوا فيها بذلك  
ولم يصرحوا منها هنا بشي فالاصل انه ليس منه الا بدليل (قوله اهل أخوه يش الخ) هو للفرزدق يري جريرا  
وقومه باتيان الاتن وصدرة \* يقول اذا قلولي عليها واقرت \* اقلولي ارتفع واقرت سكنت وقبل البيت

وليس كليبى اذا جن ليله \* اذ لم يذق طعم الاتان بنام

(قوله اذ لا يهطف اح) علة للمعلل مع علة أو صلة لمحذوف أي وانما قلنا بصحة العطف حيث شذ (قوله اذ لا  
لا يهطف الانشاء على الخبر) أي فلما جاءت هل للنفي كان ذلك من عطف الخبر على الخبر (قوله مثل ذلك) اي  
المعنى فيراد بالاستفهام بها النفي (قوله لم يصفهم) اي لم يخصهم بالبنين اي فهو نقي (قوله على مدعي ذلك) اي  
اصفاهم بالبنين (قوله لا أنها النقي ابتداء) اي وانما النقي لزوم بخلاف هل فانها تستعمل للنفي ابتداء وهذا  
يخالف قولهم سابقا استعمال هل في النسب مجاز ويوجب بانه لا منافاة أصلا لان هل موضوع للاستفهام ثم  
فصلت واستعملت في النفي ابتداء من غير واسطة انكار بخلاف الهمزة فانها جعلت أولا لانكارا ويلزم  
ذلك النقي والحاصل أن اهمزة تستعمل في الانكار ويلزمها النقي فدلالتها على النفي بواسطة استعمالها في  
لانكار بخلاف هل فانها تستعمل في النسب ابتداء بدل الاستفهام فدلالتها على النفي بلا واسطة وهذا لا يقتضي  
ان هل موضوع للنفي ولا يخالف قوله ان هل يراد بالاستفهام بها النقي المفيد أن دلالتها على النفي ليس ابتداء  
بل بواسطة لما علمت ان الباء لا بدل كذا أجاب الشنخي عن اعتراض الدماميني بالمنافاة واصل الاظهر محله على  
طهره هنا وان الاصل فيها الاستفهام وقد يراد بالنفي الاستفهام مجازا أي ان النفي متفرع على الاستفهام  
وهذا كقولهم المراد بالاستفهام لانكار ولا يثبت قوله انه لا في ابتداء لان معناه بقرينة المقابل من غير واسطة  
لانكار على من ادعى وقوع الفعل وهذا لا ينافي التفرع على الاستفهام (قوله ولهذا) أي لكون الهمزة لانكار  
لالنفي وانما هو زوم لا يجوز ان يخفى لان الانشاء المنفرد انما يكون بعد النفي (قوله مقتضيا لوقوع الفعل)  
ي بخلاف ما سبق فله مقتضى لعدم وقوع الفعل (قوله على العكس) اي بان كان الاستفهام للتوبيخ وذلك لانه  
لا يوجب الاعلى محصل وقوله من هذا اي المذكور سابق وقوله من هذا اي الانكار على دعوى الثبوت (قوله  
نكر على من ادعى وقوع شيء) اي كذا نكر على من ادعى ان الله خصهم بالبنين (قوله انكار على من ادعى  
خ) اي كذا وقوله تعالى اصفاهم ربكم (قوله وانكار على من وقع الشيء) اي كالانكار على من ضرب أخاه أو شتم  
وهو يلزم من هذا ثبوت الفعل (قوله وانكار) اي نفي لوقوع شيء أي نفي ذلك الشيء كافي هل جزاء



العاشر انها تأتي بمعنى قد وذلك مع الفـعل وبذلك فسر قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر بحاجته منهم ابن عباس رضي الله عنهما  
والكسائي والفراء والمبرد قال في مقتضيه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله جل اسمه هل أتى على الانسان اهـ وبالفـ  
الزحشري فزعم أنها تبدأ بمعنى قد وأن الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله ١٥ في الفصل عن سيديوه فقال وعند سيديوه

ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا  
الالف قبلها لانها لا تقع الا في  
الاستفهام وقد جاء دخولها  
عليها في قوله

سائل فوارس يروع بشدتنا  
أهل رأونا بسفح القاع ذي  
الاكم اهـ ولو كان كزهم  
لم تدخل الالف على الفعل كقد  
وثبت في كتاب سيديوه ما نقله  
هذه كره في باب أم المتصلة  
ولكن فيه أيضا ما قد يخالفه  
فانه قال في باب عدة ما يكون  
عليه السكام مانعه وهل  
وهي الاستفهام لم يزد على  
ذلك وقال الزحشري في  
كشافه هل أتى أي أقدم

على معنى التقرير والتقرير  
جميعا أي أتى على الانسان  
قبل زمان قريب طائفة من  
الزمان الطويل المتكلم يكن  
فيه شباهة كورابيل شيئا  
منسبا لطائفة في الاصلاص والمراد  
بالانسان الجنس بدليل انا  
خلقة الانسان من نطفة اهـ  
وفسرها غيره بقد خاصة ولم  
يحموا قد على معنى التقرير  
بل على معنى التحقيق وقد  
بعضهم معناها المتوقع وكأنه  
قبل لقوم يتوقعون الخبر عما  
أتى على الانسان وهو آدم  
عليه الصلاة والسلام قال  
والحين زمن كونه طينا وفي

الاحسان الا الاحسان أي ما خزا الاحسان شي الا الاحسان (قوله أنها تأتي بمعنى قد) أي بخلاف الهمزة  
فلاتأتي لذلك (قوله هل أتى على الانسان) أي قد أتى ولا يصح جعلها للاستفهام الحقيقي لان الله تعالى عالم  
بكون الانسان أتى عليه حين من الدهر كان فيه غير مذكور (قوله قال) أي المبرد (قوله أنها أبدا) أي  
سواء دخلت على فعل أو دخلت على اسم (قوله وقوله) أي نقل الزحشري كونها بمعنى قد دائما وحاصل كلامه  
أن هل بمعنى قد دائما وأن الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة وانما حذف تلك الهمزة لان هل  
لا تدخل الالف على شيء مستفهم عنه فثبت تسويج في الهمزة وحذف والقرينة عليها هل (قوله لانها) أي هل  
لا تدخل الالف على شيء مستفهم عنه (قوله لانها لا تقع الا في الاستفهام) أي في الكلام الذي فيه الاستفهام همزة  
لاجل ما يتوهم (قوله سائل) أي أسأل والباء في قوله بشدتنا بمعنى عن والشدة بالفتح الجملة الواحدة في  
الحرب (١) وسفح الجبل أعلاه حيث يسلم فيه الماء والقاع المستوى من الارض والاكم جمع أكموهي  
الثل من حجارة واحدة (قوله ولو كان الخ) أي ولو كان الواقع كما ذكره الزحشري (قوله وثبت الخ) كذا  
في نسخة وفي نسخة أخرى ولم أرف في كتاب سيديوه ما نقله عنه انما قال في باب عدة الخ قال السامبسي وأظن أن  
المصححة من النسختين الثانية بدليل قوله في الدليل الثاني الا قد قد مضى أن سيديوه لم يقل ذلك اهـ  
لكن الواقع هو النسخة الاولى فان سيديوه ذكر في باب أم المتصلة مانعه وكذلك هل انما تكون بمنزلة قد الا  
أنهم تركوا الالف اذا كانت لا تقع الا في الاستفهام فكان المصنف رأى الصواب فبدل النسخة الثانية بالاول  
وخفف عما يأتي في الدليل الثاني (قوله ما نقله عنه) أي ما نقله الزحشري عن سيديوه (قوله ولكن فيه  
أيضا) أي ولكن ثبت في كتاب سيديوه (قوله فانه قال في باب عدة) أي فانه قال في باب عدة ما يتركب منه  
الكلم من الكلمات (قوله ولم يزد على ذلك) أي بحيث يقول وهي للاستفهام وبمعنى قد (قوله ولم يزد)  
أي سيديوه على ذلك أي وهذا يخالف ما ذكره في باب أم المتصلة الذي نقله عنه الزحشري وقد يقال معنى قوله  
وهي للاستفهام أي ان الكلام معها على الاستفهام وذلك لتقدير الالف فلان تأتي (قوله أي أقدم) أي  
بالهمزة إشارة للاستفهام التقريري وقوله على معنى التقرير أي المستفاد من الهمزة المقدرة دائما على كلام  
الزحشري وقوله والتقرير المستفاد من قد (قوله التقرير) أي حمل الخطاب على الاقرار بما بعد الاداة  
ولما كان التقرير ظاهرا في الآية والتقرير فيها في تعرض لبيان بقوله أي أتى على الانسان الخ ولو أريد  
بيان الامر من اقبل فروع اعترف بانه أتى الخ (قوله قبل زمان قريب) أي أتى عليه قبل وجوده بزمن قريب طائفة  
الخ (قوله من الزمان الطويل الممتد) أي في الماضي والحاصل أن وجوده بولادته والمراد بل زمان قريب زمن  
حله وزمان كونه نطفة في اصلاب الاباء طائفة من الزمان الممتد في الماضي (قوله والمراد الجنس) أي والمراد  
بالانسان الجنس المتحقق في الافراد أي في بعضها الخروج آدم منه ليس من نطفة (قوله بدليل الخ) أي من الخلق  
من النطفة بعض افراد الانسان لا كما لا ترى آدم عليه الصلاة والسلام (قوله وفسرها غيره بقد) أي وهذا  
بوافق ما مشى عليه المصنف اولا في قوله العشر ولد ذكره المبرد في مقتضيه من أن هل تارة تكون للاستفهام  
وتارة تكون بمعنى قد (قوله بل على معنى التحقيق) أي فلهذا قد أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن فيه  
شيئا مذكورا حقيقة وهذا أقرب في الحمل مما قاله الكشاف (قوله وقد في بعضها معنى) أي هل في هذه  
الآية (قوله يتوقعون) أي ينتظرون (قوله لا تتعين لذلك) أي مرادفة قد بل قد تكون مرادفة لها وقد

تسهيل ابن مالك انه يتعين مرادفة هل لـ قد اذا دخلت على الهمزة يعني كفي لبيت ومفهوما أنها لا تتعين لذلك اذا لم تدخل عليها بل قد تأتي  
لذلك كفي الآية وقد لا تأتي

(١) قوله سفح الجبل المناسب سفح لانه وفي الصحاح سفح الجبل أسفل أعلاه وضائقه لغة ع لادنى ملابسة اهـ



وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا ان هـ لا تأتي بمعنى قد أصلا وهذا هو الصواب عندى اذ لا متسلسل ان أثبت ذلك الا أحد ثلاثة امور  
 احدها تفسير ابن عباس رضي الله عنهما قوله انما أراد ان الاستفهام في الـية للتقرير وليس باستفهام حقيقي وقد صرح بذلك جماعة من  
 المفسرين فقال بعضهم هل هذا للاستفهام التقريري والمكروه من أنكر البعث وقد علم أنهم يقولون نعم قدمضي دهر طويل لا انسان فيه  
 فيقال لهم فالذي أحدث الناس بعد أن لم يكونوا كيف يمنع عليه احياءهم بعد موتهم وهو معنى قوله تعالى ولقد علمتم النشأة الاولى

فلولا تذكرة ون اي فـهـلا  
 تذكرة ون فتعلمون انه من  
 أنشأ شيئا بعد أن لم يكن قادر  
 على اعادته بعد عدمه اه  
 وقال آخر مثل ذلك الا انه  
 فسر الحسين بزمن التصوير  
 في الرحم فقال المعنى ألم يأت  
 على الناس حين من الدهر  
 كانوا فيه نطفاتم علقا ثم مضوا  
 الى ان صاروا شيئا مذكورا  
 وكذا قال الزجاج الا انه جعل  
 الانسان على آدم عليه الصلاة  
 والسلام فقال المعنى ألم  
 يأت على الانسان حين من  
 الدهر كان فيه ترابا وطينا الى  
 ان نفخ فيه الروح اه وقال  
 بعضهم لا تكون هل للاستفهام  
 التقريري وانما ذلك من  
 خصائص الهمزة وليس كما  
 قال وذكر جماعة ممن  
 الخويعين ان هل تكون بـتـة  
 ان في اذمة التوكيد والتحقيق  
 وجاوا على ذلك هل في ذلك  
 قسم لذي حجر وقد روه  
 جوابا للقسم وهو بـهـد  
 والدليل الثاني قول سيبويه  
 الذي شافه العرب وفهم  
 مقاصدهم وقد مضى ان  
 سيبويه لم يقل ذلك والثالث  
 دخول الهمزة عليه في البيت

لا تكون (قوله وقد عكس قوم) هذا رابع الاقوال في هل وحاصلها ان هل تارة تكون بمعنى قد وتارة لا من غير  
 تعيين أن تكون دالة عليها الهمزة أولا الثاني انها تكون بمعنى قد دائما الثالث انها يتعين كونها بمعنى قد ان  
 دخلت عليها الهمزة والا فلا يتعين كونها معناها بل تارة تكون وتارة لا تكون الرابع انها لا تكون بمعنى قد  
 أصلا (قوله ولعله الخ) حاصله ان تفسير ابن عباس هل بقـد لا يدل على أن قد بمعنى هل لانه يمكن انما قسم هل  
 بقـد لانه أراد ان هل للاستفهام التقريري والتقرير بمعناه التحقيق وهو معنى قد فقد طرق الدليل الاحتمال  
 فسقط الاستدلال به (قوله والمكروه) أي والمأور بالاقرار به (قوله من أنكر البعث) أي حيث قالوا أن اذا  
 متنا وكثر اباؤنا لنخلق جديدهم عالمون بانه قد مضى على الانسان دهر لم يكن شيئا مذكورا فقال لهم هل  
 أتى على الانسان الخ فيقولون نعم ثم تغلبهم من تقريرهم ذلك الى أن يقال لهم ان الذي أحدث الناس بعد ان لم  
 يكونوا كيف يمنع عليه احياءهم بعد موتهم فقد علمت أن فائدة تقريرهم بما هم عالمون به الانتقال الى  
 اقرارهم بالبعث (قوله فيقال لهم) أي في الجواب (قوله مثل ذلك) أي ان هل للتقرير والمكروه من أنكر البعث  
 (قوله الا انه فسر الحسين بزمن التصوير الخ) أي لا يـزمن كونه نطفة في أصلا الآباء (قوله وكذا قال الزجاج)  
 أي قال انها للاستفهام التقريري الا انه جعل الانسان على آدم كما ان الاول جعله على غيره كما علمت وفسر الزجاج  
 الحسين بزمن الكون ترابا بخلاف الاول فانه فسر بزمن التصوير في الرحم (قوله وقال بعضهم الخ) القصد من  
 نقل ذلك الكلام الرد على من قال من المفسرين ان هل للاستفهام التقريري (قوله وذكر الخ) الاولى تأخير  
 آخر الباب اذ لا مدخل له في الدليل (قوله هل في ذلك) أي ان في ذلك (قوله جوابا للقسم) هو قوله والفجر (قوله  
 وهو بعيد) أي لفظا لانه لم يـهـد أن هل بمعنى ان ومعنى لانه لا يصلح ان يكون جوابا اذ لا تتم به الفائدة لان المعنى  
 اقسام بالفجر ان في ذلك القسم قسم الذي عقل فالحق ان هذه الجملة معترضة لتقوية القسم بانه كاف لكل ذي  
 عقل أو جواب القسم محذوف دل عليه سياق الكلام أي والفجر الخ انكم لتعذبون يا أهل مكة بدليل ألم تر  
 كيف فعل ربك بعاد الخ (قوله لم يقل ذلك) أي لم يقل ان هل بمعنى قد وفيه ان هذا يخالف ما ذكره سابقا من أن  
 ما نقله الزمخشري في الفصل عن سيبويه من ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف قبلها الخ قد ثبت في كتاب  
 سيبويه ذكره في باب ام الـة (قوله لم يقل ذلك) أي دائما هذا على نسخة وثبت فيما تقدم وأما على نسخة  
 ولم أرفى كتاب سيبويه الخ فيرد عليه انه لا يلزم من عدم الرؤية انه لم يقل ذلك فهذه النسخة ترد عليها هذا الاراد  
 وان وافقها قوله وقد مضى الخ (قوله والحرف لا يدخل على مثله) أي بان يكون حرف الاستفهام دخل على حرف  
 الاستفهام (قوله في المعنى) أي فوجب جعلها على معنى قد (قوله بمعنى بل) أي وهي ليست للاستفهام وهذا القول  
 هو الحق بخلاف ما سبق له من أن أم المنقطعة تكون للاستفهام (قوله فلا دليل) أي في البيت على ان هل  
 بمعنى قد (قوله فيمكن تخريجه) الاولى ان يقول البيت شذفا فيمن الجمع بين حرفين بمعنى واحد نظير قوله  
 ولا للماء أبدا دواء \* وظاهر قوله ويمكن تخريجه أي تأويله أي فيكون ليس شاذما مع انه حينئذ شاذ (قوله بل  
 الذي في البيت) أي بل الجمع بين الحرفين اللذين بمعنى في البيت السابق أسهل منه في هذا البيت (قوله  
 لاختلاف اللفظين) أي وهذه الهمزة وهل (قوله عن بجابه) أي الباء بمعنى عن وهي مؤكدة لعن (قوله وأحرفا)

والحرف لا يدخل على مثله في المعنى وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة أم هل وأم هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل وبـتـة تقدير أي  
 ثبوت بيتك الرواية البيت شاذ فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين بمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله \* ولا للماء أبدا دواء \* بل  
 الذي في ذلك البيت سهل لاختلاف اللفظين وكون أحدهما على حرفين فهو كقوله \* فـمـمـ لا يسألننه عن بجابه \* أصعدني هـ الوهـي أم تصوبا  
 \* (هو وفروعه) \* تكون اسماء هو الحرف في نحو زيد هو الفضل اذا هرب فصلا وقلنا لموضع له من الاعراب عـوـيل



هي مع القول بذلك اسماء كمال الانفس في نحو وتزال اسماء لا محل لها في الالف ١٧ واللام في نحو الضابط اذا قدرناهما اسماء

\*(حرف الواو)\*

الواو المفردة انتهى مجوع  
ما ذكر من اقسامها الى احد  
عشر الاول العاطفة ومعناها  
مطلق الجمع فتعطف الشيء  
على صاحبها نحو فاعجبناه  
وأعجاب السفينة وعلى سابقه  
نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم  
وعلى لاحقه نحو كذلك نوح  
اليسك والى الذين من قبلك  
وقد اجتمع هذان في ومنك  
ومن نوح وابراهيم وموسى  
وعيسى فعلى هذا اذا قيل قام  
زيد وعمر واحتمل ثلاثة معان  
قال ابن مالك وكونها للمعربة  
راجع للترتيب كثير ولعكسه  
قليل اه ويجوز ان يكون  
بين متعاطفها تقارب أو تراخ  
نحو انارادوه اليك وجاءه  
من المرسلين فان الرد بعيد  
القائه في اليم والارسال على  
رأس اربعين سنة وقول  
بعضهم ان معناها الجمع المطلق  
ضمير سديد لتقدير الجمع  
بتقدير الاطلاق وانما هي للجمع  
لا بتقدير قول السيرافي ان  
الغويين والغويين اجعوا  
على انها لتقدير الترتيب  
مردود بسبب قال بانه دلت اياه  
قطرب والرعي والفراء  
ونعاب وأبو عمرو الزاهد  
وهشام والشافعي ونقل  
الامام في البرهان عن بعض  
الحنفية انها للمعربة وتنفرد  
عن سائر حرف العطف

أى وتسجنته ضمير ايجاز للصورة كما يأتي بيانه (قوله هي مع القول بذلك) أى كونه ضمير فصل لا محل له من  
الاعراب (قوله في نحو) قيل هي مبتدأ سدمر قوهها مسد الخبر وقيل مفعول مطلق كما أنه قيل لضمير الفصل  
محل باعتبار ما قبله أو ما بعده (قوله اذا قدرناهما) أى الالف واللام وقوله اسماء أى اسماء وصول أى قلامنا  
بين كونه لا محل له من الاعراب وكونه اسماء

\*(حرف الواو)\* الواو المفردة

(قوله الواو المفردة) هي التي لم يقع قبلها ولا بعدها ألف (قوله أحد عشر) قال النمامنى ان أراد مجموع  
ما ذكر ما ذكره هنا فبأنه ذكر هنا خمسة عشر وان أراد مجموع ما ذكره سوا باقيه أنه ثمانية لأنه أبطل من  
الخمس عشرة سبعة وهو واو الصرف التي ينصب المضارع بعدها واو وب واو الثمانية والواو الداخلة على جملة  
النعوت واو الأنكار واو التذكروا والمبدلة من همزة الاستفهام فواجه قوله أحد عشر وأجاب الشمني  
بان فرض المصنف مدغم الواو التي ينصب المضارع بعدها لأنه قال فيها الحق انها للعطف والواو التي للأنكار  
والواو التي للتذكروا والمبدلة من همزة الاستفهام لأنه قال العوابان لا تعد هذه الثلاثة من أقسام الواو  
وما عدا هذه الاربعة فهو أحد عشر فلا اشكال (قوله مطلق الجمع) أى للجمع لا بقيد معينة ولا لاحقة ولا سابقة  
(قوله وأعجاب السفينة) أى فهم مصاحبون لنوح وعطفهم عليه (قوله وابراهيم) أى فتعطف ابراهيم  
الذي هو لاحق على السابق الذي هو نوح (قوله والى الذين من قبلك) هو عطف على الضمير في اليسك مع  
أن الذين من قبله اعني الانبياء سابقون على نبينا (قوله وقد اجتمع هذان) أى عطف السابق على اللاحق  
والعكس وهذا بناء على أن كل واحد عطف على ما قبله وقيل الجميع عطف على الاول وعليه فليس في الآية  
الا عطف السابق على اللاحق وتظهر فائدة الخلاف في إعادة الخلاف في زيد مرتبة وبكر ووبكر ولبعض  
اذا كان العاطف مرتبا فكل على ما قبله قطعا (قوله فعلى هذا) أى فعلى ما ذكر من انها تعطف الشيء على  
مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه (قوله ثلاثة معان) أى المعية والترتيب وعكسه (قوله راجع) أى أكثر  
فهو فوق الكثير (قوله تقارب) نحو جاء زيد طلوع الشمس وعمر وغدوة فيبينهما تقارب (قوله نحو انارادوه اليك)  
رادوه اليك هذا مثال لقوله أو تراخ (قوله وانما هي للجمع لا بقيد) والحق ان الجمع المطلق ومطلق الجمع  
في اللغة شيء واحد وانما عبارة عن الماهية لا بقيد شيء لاهى بقيد لا شيء وأما قول الفقهاء فرق بين الماء المطلق  
ومطلق الماء فهو اصطلاح طارئ ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم أى قوله غير سديدة لحق ان كلام هذا  
البعض سديد (قوله لا بتقدير الترتيب) بل هي لمطلق الجمع فهي محتملة للترتيب وعكسه والمعية (قوله على انها  
لا بتقدير الترتيب) أى فقط أى انها غير موضوعة لذلك (قوله والشافعي) أى فقال ان ترتيب أعضاء الضوء  
واجب أى فرض وأخذ ذلك من كون الواو للترتيب (قوله ونقل الامام في البرهان) أى امام الحرمين لان  
البرهان كتابه وامام الحرمين هو أبو المعالي عبد الملك الجويني ضياء الدين (قوله انها للمعربة) أى لا للترتيب  
ولا لمطلق الجمع فهو قول دلت فيها (قوله للمعاني الثلاثة السابقة) أى الترتيب وعكسه والمعية وأورد على هذا  
حتى فانها على كلام الجمهور وتحتمل المعاني الثلاثة وذا قلت قدم الحاج حتى المشقة احتمل المعية والسببية  
والترتيب وحيث فلا يصح الانفراد واجب بان كلامهما وان احتمل معطوفه للمعاني الثلاثة لكن الترتيب  
في الواو ذهني وخارجي بخلاف حتى فان الترتيب فيها ذهني (قوله ولم تقصد المعية) أى ولم يقصد نفي الحكم  
عنهما على سبيل المعية أما اذا قصد ذلك فلا يصح الاتيان بلا لانه قوه من نفي الحكم مطلقا واغرض نفيه على  
سبيل المعية اه دماينى (قوله لا بتقدير) أى الواو وحدها لا لتشرى مقبلة فيما بعدها ولا ما بعدها انما هي  
لتوكيد النفي (قوله ومنه) أى ومن اقتران الواو بلا لانه قصد نفي الحكم عن المتعاطفين على سبيل المعية (قوله

(٣ - دسوقى في) بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفه للمعاني الثلاثة السابقة وانما في اقترانها ما نحو اما اشكرا واما كفورا

والثالث اقترانهم ابلا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما زيدا ولا عمرو لتقدير الفعل منفي عنهما في حتى الاجتماع والافتراق



ومنهم من أموالكم ولا أولادكم بالتي تهربكم ١٨ هذا نازلي والعطف حيث نمن عطف الجمل عند بعضهم على ضمائر العامل والمشهور أنه

ومنهم من أموالكم ولا أولادكم بالتي تهربكم (الح) أي فالمعنى انتفى تقر بكم عندنا في الحالتين أي اجتماع الأموال والأولاد عندكم وافترقا (قوله والعطف حيث نمن عطف الجمل) أي في قدر الثاني عامل فتقول في ما قام زيد ولا عمر ولا قام عمرو وكذا تقول ما أموالكم ولا أولادكم ما أموالكم تهربكم ولا تقر بكم أولادكم (قوله الشرطين) وهما سبق النفي على الواو وهم قصد النفي على سبيل المعية (قوله دخولها) أي دخول لا (قوله فلا يجوز) أي لفقد الشرط الأول بوجه منعه ظاهر وهو أن الواو تقتضي تشريك ما بعدها لما قبلها في الإيجاب وذلك لا يقتضي نفي ما بعدها فيكون ما بعدها موجبا متفيا وهو تناقض (قوله لان في غير) أي في غير المغضوب (قوله أحرزه) أي جعله في حوز منع من الوصول اليه (قوله من حقه) أي من مونه وقوله دعي أي شديدا السواد (قوله حيل) يصح أن يكون المراد جمع حيلة ويصح أن يكون المراد جعل بالجمع والجيم والباء (قوله ولا حيل) أي فهو عطف على ظم أي أي قتي أحرزه من الموت ظم الليالي ولا حيل فقد عطف بلا بعد اثبات (قوله لان المعنى لا فتى الح) أي لا استفهام بمعنى النفي لانه لا انكار (قوله فهل يهلك الخ) أي لا يهلك الخ (قوله ولا يجوز ما اختصم زيد الخ) أي لان الواو لا تفيد نفي الاختصاص عنهم ما يجتمعين ومنفردين فيفيد أن الاختصاص يصح أن يكون متعلقا بشخص واحد حتى انه يصح النفي من مع أنه لا يعقل الا بين شخصين (قوله زوائد) يؤخذ منه أنه لو قبل ما اختصم زيد ولا عمر وعلى أن لازمة كان جائزا وأن محل المنع اذا قصد نفي الفعل عنهم مطلقا في حال الاجتماع والانفراد لان نفي الشيء يفيد صحة ثبوته والفعل لا يثبت حال الانفراد (قوله زوائد) أي مجرد التوكيد واما الأولى والثالثة فهما زائدات لم تكن لا مجرد التوكيد بل لا فائدة نفي التسوية في كل اثنين اجتماعا وانفرادا (قوله لامن البس) أي لان من المعلوم أن الاستواء انما يكون بين اثنين ولو جعلت لا يست زائدة لا تقتضي أن الاستواء من في عنهم ما يجتمعين ومنفردين فيكون الاستواء يصح تعلقه بكل واحد حتى انه ينفي مع أن الاستواء أي المساواة في الأمور لا تعقل الا بين أمرين (قوله المفرد) أي وأما في الجمل فذلك من خصوصيات الفاء نحو الذي قام زيد فبكره عمر وأخوك (قوله عطف العقد على النيف) أي عند تركيبهما ووجه ما ههنا واحد اقول ثلاثة وعشرون أوقية مثلا ولا تقول فثلاثون أو ثمان وعشرون أما عند كونهما عددين مستقلين فيعطفان بكل عطف تقول عاشر ثلثة بل عشرون أو واحد عشرون وتقول مضت ثلثة فثلاثون أو ثمان وعشرون بحسب ما تريد من مهلة أو تعقيب (قوله النيف) هو واوى العين كسيد من ناف ينوف اذا زاد وهو ما زاد من الاسماء على عقد حتى يبلغ العقد الاثنى والعقد عشرات أو مئات أو آلاف (قوله المفرقة) أي التي كل واحدة منها واحد بانفراده كالألف كان زيد موصوفا بالشعر وعمر وبالشكاية فتقول رأيت رجلا شاعرا وكاتب (قوله بكارجل) بضم الباء وبالقصرو بالاضافة (قوله مسلوب وبالي) أي فهما ماضيان للرابعين فاحدهما موصوف بكونه مسلوبا والثاني موصوف بكونه بالياء وليس المراد ان كل من الرابين مسلوب وبالي للتسافي (قوله ماحقه التثنية والجمع) أي فالاصل والغالب والكثيرة في ذلك فلا ينافي أن التثنية أيضا تصح الا انه خلاف الكثير الغالب (قوله الرزية) بالهمز وبدونه وقوله ففسدان بكسراونه كالوجدان وقوله مثل محمد المراد به ابن الحجاج ومحمد الثاني اخو الحجاج فلاصل الغالب ان يقول محمد بن (قوله اقمنا) أي بدار كسرى (قوله يومنا يوما) أي فالاصل الغالب ان يقول اقمنا يوما ولا يفرق (قوله وقد وصف الخ) أي فهذا اليوم الموصوف محسوب من الخمسة التي بعد اثلاثة المذكورة ولا لان المبدأ الشيء محسوب من ذلك الشيء (قوله فيكون يوم الترحل هو ثامن الخ) فيه ان هذا يفيد ان أيام الأقامة سبعة لا ثمانية وهذا يخالف قوله والجواب ثمانية الا ان يقال سمي يوم الترحل يوم اقامة نظرا لاقامة بعضه ولكن الذي يذكر وانه في الحكاية ان الاقامة كانت اربعة أيام ورحلوا في الخامس

من عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمر وانما جاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي وانما جاز قوله

فاذهب فأي نفي في الناس أحرزه \* من حقه ظم دعي ولا حيل \* لان المعنى لا فتى أحرزه مثل فهل يهلك الا القوم الغاسقون ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمر ولانه المعية لا غير وأما ما يستوي الاعى والبصر ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا اثنائية والرابعة والخامسة زوائد لامن البس والرابع افتراءه بل يمكن نحو ولكن رسول الله والخامس عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج الى الربط كقول رجل فانه زيد وأخوه ويجوز بداهة عمر وعلا ميه وقولك في باب الاشتغال زيد اضربت عمرا وأخاه والسادس عطف العقد على النيف نحو واحد وعشرون والسابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله

بكيت وبابكار جمل حزين على ربهين مسلوب وبالي والثامن عطف ماحقه التثنية أو الجمع نحو قول افرزدق ان الرزية لا رزية مثاها

فقدان مثل محمد ومحمد وقول بني نواس اقمنا يوما ويوما يوما ووجه يوم الترحل الخامس وهذا البيت يتساءل عنه والحكاية أهل الادب فيقولون كنه آدموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له وحيث فيكون يوم الترحل هو ثامن



بالنسبة الى أول يوم التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصاصه زيد وعمر وواشرك زيد وعمر ١٩ وهذا من أقوى الأدلة على عدم افادتها

الترتيب ومن ذلك جلست  
بين زيد وعمر ولهذا كان  
الاصحى يقول الصواب بين  
الدخول وخروج لا قول  
وأجيب بأن التقدير بين  
نواحي الدخول فهو كقولك  
جلست بين الزيد بن فالحمرين  
أو بان الدخول مشتمل على  
أما كن ويشاركها في هذا  
الحكم أم المتصلة في نحو سواء  
على أقت أم قدمت فانها  
عاطفة ما لا يستغنى عنه  
والعاشر والحادي عشر  
عطف العام على الخاص  
وبالعكس فالاول نحو ورب  
اغفر لي ولوالدي ولن دخل  
بيتي مؤمنا والمؤمنين  
والمؤمنات والثاني نحو واذا  
أخذنا من النبيين مبشركهم  
ومنك ومن نوح الآية  
ويشاركها في هذا الحكم  
الاخير حتى يكن الناس حتى  
الانبياء وقدم الحاج حتى  
المساء فتم عاطفة عام على  
عام والثاني عشر عطف عامل  
محذوف وبقي معموله على  
عامل آخر مذكور يجمعها  
معنى واحد كقوله

وزجعت الخواضب والعيونا  
أى وكلت العيون والجامع  
بينهما التحسين ولولا هذا  
التقيد لورد اشترية بدرهم  
فصاعدا اذ التقدير فذهب  
الثلث صاعدا والثلث عشر  
عطف اشترى على مرادفه نحو

والحكمة ان جماعة من جلستهم ابو نواس مروا بعد ان كسرى فرأوا في اوانه محلا ظريا فافسكتوا فيه اربعة ايام  
يا كلون ويشربون ثم رحلوا في الخامس فقال بعض الناس منهم لابي نواس اذكر هذه الواقعة في قصيدة ففعل  
ذلك فقوله ويوم له يوم الترحيل خامس معناه ويوم ما موصوفان يوم الترحيل خامس منسوب لهذا اليوم  
من حيث انه بلمصقه ثم انه قد يمتاز عن اختصاص الواو به اذا ما منع من نحو اوقت يوما قوما (قوله على عدم  
افادتها الترتيب) أى لانه لا يعقل الفعل هنا الامعا وفيه أن القائل بأنهم وضوئه للترتيب له أن يقول انها  
تفيد الترتيب ما لم تقم قرينة على خلافه كإلهنا (قوله جلست بين زيد وعمر) أى لان البنية لا تعقل الا بين  
شئين (قوله ولهذا) أى لاجل كون الواو اختصت بعطف ما لا يستغنى عنه (قوله لا قول) أى لان  
العاطف هنا عطف ما لا يستغنى عنه والعامل بين والبنية لا تعقل الا بين متعدد وعطف ما لا يستغنى عنه من  
خواص الواو (قوله بين نواحي الدخول) أى أطرافه القريبة وقوله أو بان الدخول الخ الاولى تقديمه  
على قوله فهو كقولك جلست لانه محجج أيضا في قولك جلست بين الزيد بن فالحمرين (قوله فهو كقولك جلست  
بين الزيد بن فالحمرين) أى فالمعنى جلست بين أما كن لزيد بن فالحمرين (قوله أو بان الدخول مشتمل)  
أى من غير تقدير مضاف فغاير ما قبله (قوله ويشاركها في هذا الحكم أم الخ) فيه أن الموضوع في الكلام  
على انفراد الواو ومع هذا الاشتراك لا يعقل الانفراد وأجاب الشنقي بأن قوله التاسع الخ على مذهب الجمهور  
وقوله ويشاركها الخ اعتراض منه عليهم وهو بعد اذ لو كان قصده الاعتراض عليهم اقل وفيه نظر لان أم الخ  
وهذا السؤال والجواب بعينه يتأني في قوله قريبا ويشاركها في هذا حتى (قوله ويشاركها الخ) أى نعهده  
من المختصة بالواو اما بالنسبة لغير أم نظير الحصر الاضافي أو انه تبسغ غيره ثم بين ما فيه وهذا ان الجوابان يأتيان  
في مشاركة حتى لا تم في عطف الخاص على العام كما يأتي (قوله رب اغفر لي ولوالدي) المثال باعتبار غير  
الوالدين وكل واحد عطف على ما قبله (قوله ولن دخل بيتي مؤمنا) أى فهذا أعم من والديه وكذلك المؤمنين  
والمؤمنات أعم من دخل بيته (قوله ومنك ومن نوح) هذا محل الشاهد أعني قوله ومنك وكذا ما بعده بناء  
على ان الكل عطف على الاول (قوله ويشاركها في هذا الحكم) أعني العكس وهو عطف الخاص على  
العام (قوله حذف) أى ذلك العام على (قوله وكلن العيون) أى فالعامل المحذوف المعطوف هو كلن  
ومعموله الثاني هو العيون وانما احتجنا لتقدير عامل معطوف ولم نجعل المعطوف العيون لانه يكون الكلام  
فاسدا لان المعنى حيثئذ وزجعت العيون مع أن العيون لا ترجع أى لان الترجيح هو التدقيق مع الاستطاعة  
ولا يقال يقدر مضاف أى هذب العيون لان قول لا يصح أيضا لان هذب العيون اذا انتف كان ذلك تقبيحا للعين  
مع أن المراد تحسينها (قوله ولولا هذا التقيد) أى به ولنا في معناه معنى واحد لورد الخ وحاصله أن الغناء في  
هذا المثال عطف عام محذوف وهو ذهب وبقي معموله وهو صاعدا على العامل الاخير وهو اشترى ولكن  
لما قيد الاول بأن العامل بين يجمع معناه معنى واحد خرج هذا لانه لا يشتري الا بالثمن صاعدا لا يجمع معناه  
معنى واحد بخلاف الترجيح والتكميل فانه يجمع معناه أمر واحد وهو التحسين (قوله فذهب الثمن) أى فقد  
عطف بالغاء عامل محذوف وبقي معموله على عامل مذكور لكن به معنى يجمع معناه وقوله صاعدا له مع مودة  
للمحذوف عامل صاحبها (قوله وحزني الى الله) أى الحزن هو البت (قوله صلوات من ربهم ورحمة) أى  
فالصلوات والرحمة بمعنى (قوله ليليني) أى في الصلاة (قوله ذوو الاحلام) جمع حلم يضمنين أى العقل وقوله  
النهي هو جمع نهية وهو العقل لانه ينهى عما لا يليق (قوله وألقى) أى جذعة الارش أى وجد وضوء  
قولها للزباء والبيت لعدي بن الارش وصدره \* وقد دلت لادب لراشه \* (قوله وزعمهم بهضهم أن الرواية  
الخ) قال الشيخ بهاء الدين بن السبك وهو الاول بقية القصيدة لان آياتها كلها مكسورة فقامت قسلا الياء

انما أشكروني وحزني الى الله ونحو أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ونحو عوجا ولا ثمنا وقوله عليه الصلاة والسلام ليليني منكم  
ذو الاحلام والنهي وقول الشاعر \* والقي قولها كذبومينا \* وزعم بعضهم أن الرواية كذبا مينا فلا عطف ولا تكتب ذلك



تقدير الاحلام في الحديث جمع علم بضمين والمعنى ليليني الباقون المعتلون وزعم ابن مالك ان ذلك قدياني في أو وأن منهم من يكتسب خطيئة أو  
انما والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه ٢٠ للضرورة كقوله ألا يا فتية من ذات عرق عليكم ورحمة الله السلام والخامس عشر عطف

بغلاف ما رواه الجمهور في الظاهر أنه وهم (قوله بضمين) أي والمراد بالعلم البلوغ لا العقل كما يقول الأول  
(قوله أن ذلك) أي عطف الشيء على مرادفه وقوله قدياني في أو أي فليس من خصوصيات الواو (قوله عطف  
المقدم) أي التابع المتقدم على متبوعه (قوله غلة) كناية عن المراقبة بعده

سألت الناس عنك فخبروني \* هنامن ذلك يكرهه الكرام

وليس بما أحل الله بأس \* اذا هو لم يخاطبه الحرام

ولا يعلم فأنه ونسبه بعضهم للاحوص وفي التفتازاني على المفتاح ان هذا غير خاص بالواو قال تقديم للعطوف  
جائز بشرط الضرورة وكون العاطف أحد خمسة الواو والفاعل ثم واو ولا وجه لبعدهم العطف على الضمير  
في متعلق هاتيك الانفصل (قوله ورحمة الله السلام) أي فالاصل عليك السلام ورحمة الله (قوله وأرجلكم)  
بالجر أي فهو معطوف على وجوهكم لانها هي التي تغسل وجوه المجاورته للمجرور فاعراب أرجلكم منصوب  
وعلاوة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوار أي الحركة الناشئة عن  
الجوار (قوله وفيه بحث) حاصله أن الجرح على الجوار انما يكون في النعت كخير وفي التوكيد قليلا وأما في  
النسق فلا يكون فيه ذلك لان العاطف يمنع من الجاورة فالاولى جعل قراءة الجرح على مسح الخلف أو أن المسح  
بالنسبة للرجل الفصل الخفيف دفعا للسرف لانها مظنته (قوله سياقي) أي في القاعدة الثانية من السباب  
الثاني (قوله على أوجه) أي ثلاثة إما معني أو أو باء الجر أو لام التعليل (قوله على أوجه ثلاثة) الإباحة  
والتحجير والتقسيم (قوله اسم وفعل وحرف) أي فالواو بمعنى أو التي للتقسيم (قوله مجرور عليه وجارم)  
أي إما مجرور عليه أو جارم فأناس قسمه ان فالواو هنا بمعنى أو التي للتقسيم (قوله على معناها الاصل) أي  
وهو مطلق الجمع (قوله تحت الجنس) الحاصل انك اذا ذكرت جنسا وعددت أنواعه فان لاحظت ان تلك  
الأنواع مجتمعة تحت ذلك الجنس أثبت بالواو كفي الكلمة اسم وفعل وحرف والحال انك قصدت دخولها  
تحت الكلمة وان لاحظت انها أنواع متباينة أثبت بأو فتقول اسم أو فعل أو حرف وهذا في تقسيم الكل  
وأما تقسيم الكل فتعين فيه الواو (قوله لكان استعمالها فيه أكثر) أي مع انه ليس كذلك (قوله بمعناها  
في الإباحة) أي التي يجوز فيها الجمع بين الطرفين (قوله أي أحدهما) أي فالأمر وره بحالسة أحدهما  
وان كان الجمع بين مجالستهما جائزا (قوله لهذا) دلالة مقدمة على العلول وهو قوله قبل أي لأجل إتيان الواو  
للاباحة (قوله ارادة الإباحة) أي فيتوهم ان المراد صيام ثلاثة أيام في الحج فان لم تصوموها فصوموا سبعة  
اذا رجعتم مع انه ليس المراد بل المراد صيام كل من الثلاثة والسبعة (قوله ارادة الإباحة) أي والا كان  
لا حاجة لذلك قوله فثلاث عشرة كاملة لان ذلك معلوم (قوله بحالسة كل منهما) أي الا لفرينة تدل على ان  
القصد ان لا يخرج عنهما (قوله وجعلوا ذلك) أي الامر بحالسة كل (قوله والعاطف بأو) أي فان القصد  
الامر بحالسة واحد منهما لا بعينه (قوله ولوانات) أي المحبوبة من الوصال وقوله فاحترلها أي لاجلها  
(قوله اذا لا يجمع الخ) أي لان الصابر لا يبكي والبكي ليس بصابر (قوله ونقول يحتمل الخ) أي ويحتمل ان  
المعنى اختر الصبر ساعة والبكا أخرى على اتبعها وطلبها ويحتمل ان يكون البكاء مفعولا للفعل محذوف والتقدير  
واترك البكا ويدل عليه السياق والسباق فان الامر باختيار الصبر امر في المعنى بترك البكا وقوله فقلت البكا  
شيئا اذا غلبني بشير ذلك والعليل حرارة العاش واستعمله هنا في مطلق الحرارة مجازا (قوله أي أحدهما)  
أي فالاصل اختر من الصبر والبكا أحدهما فيكون حذف من والمفعول فقوله ثم حذف من أي والمفعول (قوله  
رواه عن) أي بدلها (قوله المراد التحجير) أي لانه لا يتأتى الجمع بين الوصل والسكات ولما كان المتبادر

المحذوف على الجوار كقوله  
تعالى وامسحوا برؤوسكم  
وأرجلكم فبين خفض  
الارجل وفيه بحث سياقي  
(تنبيه) زعم قوم ان الواو قد  
تخرج من اداة مطلق الجمع  
فتستعمل على أوجه أحدها  
أن تستعمل بمعنى أو وذلك  
على أوجه ثلاثة أحدها ان  
تكون بمعناها في التقسيم  
كقوله الكلمة اسم وفعل  
وحرف وقوله كما الناس  
مجرور عليه وجارم ومن  
ذكر ذلك ابن مالك في النخبة  
والصواب انها في ذلك على  
معناها الاصلى اذا انواع  
مجتمعة في الدخول تحت  
الجنس ولو كانت أوهى  
الاصل في التقسيم لكان  
استعمالها فيه أكثر من  
استعمال الواو والثاني أن  
تكون بمعناها في الإباحة  
قوله الزنجشري وزعم انه  
يقال جنس الحسن وابن  
سيرين أي أحدهما وأنه  
لهذا قيل ثلاث عشرة كاملة  
بعد ذلك ثلاثة وسبعة لثلاث  
يشوهم ارادة لإباحة  
والمعروف من كلام الخويين  
انه لو قيل جنس الحسن وابن  
سيرين كان امرا مجملا  
كل منهما وجه أو ذلك فرة  
بين اعطف بالواو وان عطف

بأروا الثالث ان تكون بمعناها في التحجير في قوله وفانوات فاحترلها الصبر والبكا فقلت البكا شيئا اذا غلبني  
قال معناه أو البكا لا يجمع مع نصير وتقول يحتمل ان الاصل فاحتر من الصبر والبكا أي أحدهما ثم حذف من كافي واختار موسى قومه  
ويؤيده ان ابا علي اعطى واين قول الشاطبي رحمه الله في باب البسالة وصل واستكاف فقال شارح كلامه المراد التحجير







ترك المنهي عنه بالحال لم يحصل غرض المؤتب ولو جزم فاما بالعطف ولم يتقدم جازم أو بلا على أن تقديرنا هي بورد أن المقضى لترك التأديب انما هو الخبر عن نفي العود لانه نفسه ٢٢ عن العود اذا تناقض بين المنهي عن العود وبين العود بخلاف العود والاختبار بعدمه ويوضح

غرض المؤتب من ترك ما نهى عنه في المستقبل واعترض باناسلم ان طلب ترك العقوبة حالى لكن لاناسلم أن متعاقبه المطالب وهو ترك العقوبة حالى بل هو مستقبل فيمكن أن يقيد به ترك المنهي عنه وان يجتمع فيحصل غرض المؤتب والمنهى أطلب منك في الحال أن تترك ما قررت في المستقبل فيحصل فيه تركى لما نهى عنه (قوله لم يحصل غرض المؤتب) أى وهو ترك المنهى عنه مطلقا (قوله اذا تناقض بين المنهى عن العود) فيمكن أن تنهى عن العود ويعود العود مستثنى لتأديبه (قوله بخلاف الخ) أى فان ذلك متناقض (قوله ويوضحه) أى ويوضح التناقض وعدمه (قوله ويوضحه) أى ما تقدم من أنه لا تناقض بين العود والمنهى عنه بخلاف العود والاختبار بعدمه (قوله والثانية) أى من الواو من التي يرتفع ما بعدها (قوله وتسمى واو الابتداء) أى لئلا يدخل على مبتدا (قوله والاقدمون باذ) فيقولون في تقدير المثال السابق أى اذ طلعت الشمس (قوله ولا يريدون أنها) أى واو الحال بمعنى اذ (قوله كما ان اذ كذلك) أى قبل الفعل قبلها (قوله لانها لا تدخل على الجملة الاسمية) أى بخلاف اذ فلذا اختاروا اذ دون اذا (قوله لانها لا تدخل الخ) أى لان اذا لا تدخل على الجملة الاسمية التي تدخل على واو الحال (قوله في قوله في وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) قبلها ثم أنزل علىكم من بعد الغم أمانة فاعسا يغشى طائفتكم (قوله وقيل بمعنى اذ) أى فظاهره ان كونها بمعنى اذ غير كونها بمعنى واو الحال مع انها نفسها (قوله وزاد على) أى وزاد معنى على أى البقاء في الخطأ (قوله الواو الخ) هذا مقول قوله معنى (قوله والثالثة) الخ حلة اغلط معنى (قوله فان أراد الخ) أى وظاهره انها متغيرة (قوله فن أراد الخ) أى انه ان أراد واو الابتداء واو الاستئناف التي تبدأ بعدها الجمل ولم يرد بها واو الحال كان قولها مساويا (قوله فتقوا لها مساويا) أى في الخطأ أى من حيث كون كل ذكر أمرين بمعنى واحد ولم يرد أحدهما على الآخر في الغلط (قوله ومن أمثلتها الخ) أى من أمثلة الواو التي للحال وفيه أن الكلام في الواو التي يرفع الاسم بعدها وهذا خروج عن الموضوع أى كونه داخل على الفعل والموضوع دخولها على الاسم المرفوع وأما كونها تدخل على الجملة الفعلية أو لا تدخل فتشئ آخر (قوله ومن أمثلتها) أى واو الحال مطلقا لا يقيد الداخلة على الاسمية السابقة (قوله لم يشيوا) أى لم يعمدوا سيوفهم أى لم يدخلوها في أعينهم ل عدم كثرة القتلى أى اتقى الادخال حال عدم كثرة القتلى بم اثنائهم ادخالها في الأعمدة حال كثرة القتلى بها هذا على جعل الواو للحال وأما على جعلها عاطفة فمعنى اتقى اشياءهم أى ادخالهم السيوف في الأعمدة واتقى كثرة القتلى منهم بها وهذا يشعر بذهم جنينهم وخوفهم وأجاب بعض بان المعنى ولم يكن الخ أى بحيث يقتلون أراذل الناس بل انما يقتلون أ كفاءهم وهم قليلون لعدم الكثرة لكونهم لا يقتلون الا الكفاء (قوله لم يشيوا) أى ل شمت السيوف بالكسر غرته ويطلق على السل ايضا فهو من أسماء الاضداد كذا في ملاء على فرى (قوله واذا سبقت) أى الواو (قوله عند من يحيز تعدد الحال) أى وأما عند من يمنع منه فيقول انه يتعين الابتدائية ولا يصح العطف كذا قرر (قوله تعدد الحال العاطفة) أى فتكون الجملة بعدها حالا (قوله والابتدائية) أى كونها للاستئناف كذا قرر (قوله والابتدائية) الاظهر حملها على الحالية لداخلة على الجملة الاسمية ليكون من تعدد الحال بلا عطف وامام منع تعدد الحال يتعين العطف والخلاف في تعدد الحال من غير عطف اما مع فلا خلاف في جوازه (قوله اهبوا بعضكم الخ) الجملة الحالية (قوله وليس المنصب بها) أى بل بالعمل السابق بواسطتها من فعل أو شبيهه (قوله خلافة العرجاني) مما رده عليه انه لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير في نحو سرت وايدك كيتصل بالحرف الجر (قوله ولم تأن) أى واو المعية (قوله فتجمل الواو فيه ذلك) أى المعية (قوله وموجب التقدير) أى في وجه العطف وقوله وموجب التقدير أى تقدير المضاف

أنك تقول أنا أنما هو هو يفعل ولا تقول أنا لا أفعل وأنا أفعل ما والثانية واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتداء ويقدرها سيبويه والاقدمون باذولا يريدون انها بمعنى اذ لا يرادف الحرف الاسم بل أنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن اذ كذلك ولم يقدروها باذ لانها لا تدخل على الجملة الاسمية ووجه ابو البقاء في قوله في وطائفة قد أهمتهم أنفسهم الواو للحال وقيل معنى اذ وسببه الى ذلك معنى وزاد عليه فقال الواو للابتداء وقيل للمل وقيل بمعنى اذ اه والثالثة بمعنى واحد فل أراد بالابتداء الاستئناف فتقوا لها مساويا ومن أمثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله بايدي رجال لم يشيوا سيوفهم ولم تكثر القتلى بهم حين سلت ولوقد ردت للعطف لانقلاب المدح ذما واذا سبقت بحمية حالة احتملت عند من يحيز تعدد الحال العاطفة والابتدائية نحو اهبوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الارض مستقره الرابع والخامس واو ان ينتصب ما بعدها وهما واو المفعول معه كسرت والبل وايس انتصب بهما واو العرجاني ولم تنفي التزليل بيقين فاما قوله تعالى فاجعوا امركم وشرككم في قراءة السبعة جمعوا بقطع الهزمة وشرككم بالصب ففحمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف أى وشرككم وجهه التقدير فعل أى واجعوا شركاءكم يوصل الهزمة وموجب التقدير

ما بعدها وهما واو المفعول معه كسرت والبل وايس انتصب بهما واو العرجاني ولم تنفي التزليل بيقين فاما قوله تعالى فاجعوا امركم وشرككم في قراءة السبعة جمعوا بقطع الهزمة وشرككم بالصب ففحمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف أى وشرككم وجهه التقدير فعل أى واجعوا شركاءكم يوصل الهزمة وموجب التقدير







حفاظ وينوي من سفاوته كسرى وقوله ٢٤ ولقد رمقتك في المجالس كلها فاذا وانت تعين من يبغي في التاسع واو الثمانية ذكرها

بجاعة من الادباء كالخري  
ومن التحوين الضعفاء  
كان خالويه ومن المفسرين  
كالعالي وزعموا أن العرب  
اذا عدوا قالوا ستة سبعة  
وثمانية ايدان ايان السبعة  
عدد تام وان ما بعده عدد  
مستأنف واستدلوا على ذلك  
بآيات احدها سيقولون  
ثلاثة رابعهم كلهم الى قوله  
سبعانه وثامنهم كلهم وقبل  
هي في ذلك لعطف جملة على  
جملة اذ التقدير هم سبعة ثم  
قبل الجميع كلامهم وقبل  
العطف من كلام الله تعالى  
والعني نعم هم سبعة وثامنهم  
كلهم وان هذا تصديق لهذه  
المقالة كما أن رجاء الغيب  
تكذيب لتلك المقالة ويؤيد  
قول ابن عباس رضي الله  
عنهما حين جاء الوار  
انقطعت العدة أي لم تنق  
عددها بل تنفت البها (فإن  
قلت) اذا كان المراد التصديق  
فما وجه محبي قول ربي أعلم  
بعندهم ما يعلمهم الاقليل  
(قلت) وجه الجملة الاولى  
توكيد صحة التصديق بثبت  
علم المصدق ووجه الثانية  
الاشارة الى ان الثاني ثبت  
المقنة الصادقة قليل أو أن  
الذي قد هاهمهم عن يقين  
قليل أو ما كان التصديق  
في الآية خفيا لا يستخرجه  
الامثل ابن عباس قيل ذلك  
وهذا ان يقول آمن من ذلك

وحفاظا مفعول لاجله والحفاظ المراقبة اه دمايني (قوله وينوي) الوار زائدة لان المضارع الواقع  
حالا اذا كان مثبتا لا يربط بالواو وقوله ينوي حال اي ما بال الخ في حال كونه نارا بالخ قال الدمايني ويحس  
العطف على محذوف أي يهمل حتى وينوي الخ (قوله ولقد رمقتك) الزيادة فيه ظاهرة (قوله وانت)  
الوار زائدة والمعنى فاذا أنت فاذا الجائيت وانت مبتدأ وجملة تعين خبر وقوله يبغي أي يفسدني بسوء أو يظلمني  
وقوله رمقتك أي قطرت اليك (قوله واو الثمانية) هي الدخلة على لفظ الثمانية حالة سرد العدد فتى أي لفظ  
ثمانية حال سرد العدد أي هؤلاء القوم يواو (قوله وزعموا أن العرب الخ) في الدمايني ان هذه لغة نصيحة  
لبعض العرب (قوله اذا عدوا) أي من الواحد (قوله عدد تام) يقال كذلك فسر السبعة فلا خصوصية  
لها وفي الدمايني توجيه تمام السبعة بان العدد اما فرد او مركب من فردين وهو الزوج او من زوج وفرد او من  
زوجين والثلاثة الاول من الثلاثة فان في ضمنها الواحد والاثنين والاخير من الاربعة وجموع الثلاثة والاربعة  
سبعة فتمت بها الاحوال وما يأتي تكرار الثمانية زوج وزوج وقدمضي والتسعة زوج وفرد وهكذا (قوله  
وأن ما بعده عدد مستأنف) أي فلهذه تشبه واو الاستئناف من حيث ان ما بعده مستأنف لكن لما كانت  
لا تدخل الاعلى لفظ ثمانية ويصح سقوطها لم تجعل واو الاستئناف (قوله لعطف جملة الخ) أي فقوله وثامنهم  
كلهم جملة عطف على جملة وسبعة (قوله الجميع) أي جميع الجمل التي فيها الواو والتي ليست فيها (قوله  
وقبل العطف) أي بالواو وقوله وان هذا أي قوله وثامنهم كلهم وقوله لهذه المقلة أي اعني هم سبعة (قوله  
لتلك المقالة) اعني سيقولون ثلاثة رابعهم كلهم وسيقولون خمسة سادسهم كلهم (قوله ويؤيده) أي يؤيد  
كون العطف أي الكلام المعطوف من كلام الله (قوله انقطعت العدة الخ) هو مفعول لقول ابن عباس (قوله  
يلتفت اليها) أي فيكون قوله وثامنهم كلهم من مفعول الله تعالى (قوله اذا كان المراد) أي من جملة وثامنهم  
كلهم (قوله الجملة الاولى) أي قوله قل ربي أعلم بعندهم وحاصله أنه لما كان يتوهم أن هذا التصديق  
اعني قوله وثامنهم كلهم ليس بصحيح وان الذي صدقهم وقال لهم صدقتم ليس عالما بالواقع قال الله تعالى قل ربي  
أعلم أي أن المصدق بذلك هو العالم بكل شيء واذا كان المصدق بذلك عالما بكل شيء تأكد التصديق (قوله توكيد  
صحة التصديق) الاولى حذف صفة أو أنه من اضافة الصفة للموصوف (قوله باثبات علم المصدق) أي وهو  
الله (قوله ووجه الثانية) اعني قوله ما يعلمهم الاقليل الاشارة الخ فكأن المولى قال انهم صدقوا في هذه  
المقالة ولكن هذه المقالة الصادقة يقل بها الاقليل لقله العالمين بالعدد (قوله تلك المقالة) أي وهي سبعة  
(قوله أولا كان الخ) أي أو يقال في وجه الجملة الثانية انه لما كان التصديق أي من الله لهم وقوله لا يستخرجه  
الا بن عباس أي وأمثاله (١) من الراسخين في العلم الذين يعلمون مواقع الكلام بان يقولوا هذه الواو  
لا بد لها من نكتة والنكتة فيها أنها دخلة على محذوف تصديق لهم أي نعم هم سبعة وثامنهم الخ (قوله خفيا)  
أي لانه يتوهم أن قوله وثامنهم الخ من كلامهم لان قبلها كل من أثبت عددا ذكر الكاب سادسا أو رابعا  
واعلم أن قوله ما يعلمهم الاقليل معناه على هذا الجواب ما يعلمهم الا أن وأما على الجوابين الاولين فالعني ما يعلمهم  
فيما مضى الاقليل (قوله قيل ذلك) لان العالم بالتصديق لما كان قليلا لزم أن يكون العالم بهم وهو العالم  
بالتصديق قليلا (قوله واو الحال) أي وسبعة خبر لبتدأ محذوف (قوله اسم اشارة) أي وتكون الاشارة  
إليهم لجرى ان ذكرهم (قوله ليكون الخ) هذا وجه تقديره اسم اشارة (قوله ما يعمل في الحال) أي وهو  
اسم الاشارة لان فيه معنى الفعل وهو تشير والحال يكفي في العمل فيها راحة الفعل (قوله ويرد ذلك) قد  
يقال ان قدره اسم اشارة ولكن نجعل العامل غير معنوي بل اسم مفعول والاصل هؤلاء معدودون والحال  
أن منهم كلهم ولا منع ولا شيء لكن هذا وان كان جائزا الا أنه بعيد من الكلام كأن تقدير اسم الاشارة  
كذلك (قوله اذا كنت معنويا) المراد به ما فيه معنى الفعل دون حرفه كاسم الاشارة فالجار والمجرور

القليل هم سبعة وثامنهم كلهم قيل هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم اشارة أي هؤلاء سبعة ليكون في الكلام ما يعمل في وليت  
الخ ويرد ذلك ان حذف عمل الحال اذا كان معنويا (١) قوله الا بن عباس أي وأما في خطه ونسخه التي التي بايدينا الامثل ابن عباس اه



ممتنع ولهذا ردوا على المبرر قوله في بيت الفرزدق وانما مثلهم بشران مثلهم حال ناصبها خبر محذوف أي وانما في الوجود بشر مماثل لهم الثانية  
آية الزمر اذ قيل ففتحت في آية النار لان أبوابها سبعة وفتحت في آية الجنة اذ أبوابها ثمانية وأقول ٢٥ لو كان الواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية

منها اذ ليس فيها ذكر عدد  
الجنة وانما فيها ذكر الابواب  
وهي جمع لا يدل على عدد  
خاص ثم الواو ليست داخلية  
عليه بل على جملة هو فيها وقد  
سرى أن الواو في وفتحت متعمة  
عند قوم وعاطفة عند آخرين  
وقيل هي واو الحال اي جاؤا  
مفتحة أبوابها كما صرح  
بمفتحة حال من جنت عدن  
مفتحة لهم الابواب وهو  
قول المبرد والغاري وجماعة  
قيل وانما فتحت لهم قبل  
مجيئهم اكرام الله عن أن  
يقفوا حتى تفتح لهم الثالثة  
والناهون عن المنكر فانه  
الوصف الثامن والظاهر أن  
العطف في هذا الوصف  
بخصوصيته انما كان من جهة  
أن الامر والنهي من حيث  
هما أمر ونهي متقابلان  
بخلاف بقية الصفات أولان  
الأمر بالمعروف والنهي  
المنكر وهو ترك المعصية  
والنهى عن المنكر أمر  
بالمعروف ونهي عن المنكر أمر  
بكل من الوصفين وأنه لا يكفي  
فيما يحصل في ضمن الآخر  
وذهب أبو البقاء على امامته  
في هذه الآية مذهب الضعفاء  
وقال انما دخلت في الصفة  
انه لمنه ايداء بان السبعة  
عندهم عددية ولذلك قالوا

وايتولمل وكان لان فيها معنى الفعل دون حروفه (قوله واذا في الوجود) خبر مقدم وبشر مبتدأ ومما تلا  
لهم حال (قوله لو كان الواو الثمانية حقيقة) أي لان سلم أن لها حقيقة ولو سلمنا ذلك فلا آية ليست من ذلك  
القبيل (قوله اذ ليس فيها ذكر عدد) أي واو الثمانية عنده ولاء الجماعة العاقلين فيها هي الناحية على لفظ  
ثمانية حال سرد العدد (قوله لا يدل على عدد خاص) أي لا على سبعة ولا على ثمانية ولا على أقل ولا على أكثر  
(قوله ثم الواو الخ) هو زرق في الافتراض أي سلمنا أنه دال على عدد خاص وأن المراد بالجميع عدد خاص فالواو  
ليست داخلية على ذلك الجمع الذي أريد منه العدد الخاص على التسليم (قوله وقيل هي واو الحال) أي  
بجملة الاقوال في هذه الواو ثلاثة غير القول بانها واو الثمانية (قوله حال من جنت عدن) أي حال كون مفتحة  
حالا (قوله وانما فتحت الخ) هذا الكلام انما هو على جعلها الحال فتقوله قبل أي على جعلها الحال (قوله  
اكراماً) أي بخلاف النار فانها سجن لا تفتح الا عند الادخال كما هو عادة السجن لا يفتح الا الداخل فيه أو الخارج  
منه (قوله الثالثة) أي من الآيات التي استدل بها على وجود واو الثمانية (قوله فانه الوصف الثامن)  
أي من الاوصاف المذكورة في المجاهد في سبيل الله (قوله من حيث هما أمر ونهي) احتراز به عن حيثية  
تعلق الامر بالمعروف وتعلق النهي بالمنكر فانه من هذه حيثية متلازمان لا متقابلان كما قال بعد (قوله  
متقابلان) أي متضادان فقدمنا من الصفات السابقة بالتضاد فاسب أن يمتاز في الظاهر واو وليست  
تلك الواو شرطاً في صحة العطف ولا في حسنه (قوله وهو) أي المنكر وقوله فانه عن المنكر أي لان الامر بالشئ  
نهي عن ضده (قوله فاشير) أي بالواو وقوله الى الاعتداد الخ أي انه أشار بالواو الى أن كل واحد منهما معتمده  
في ذاته وأنه لا بد من وجود كل منهما ولا يصح في الوجود الضمني وذلك لان شأن العطف المعبرة فلترك الواو  
لتوهم أن أحدهما يغني عن الآخر لان كل واحد منهما يستلزم الآخر (قوله على امامته) أي مع كونه  
فكانه استعمل على الامامة وملكها (قوله انما دخلت) أي الواو (قوله عدد تام) أي وأن ما بعده عدد  
مستأنف (قوله ولذلك) أي لكون السبعة عدداً تاماً مع ضربهم السبعة في الثمانية وجعلوا الثمانية طرفاً  
للسبعة وما ذلك الا لكون السبعة عدداً تاماً وفيه ان كل عدد يضرب في غيره سواء كان تاماً وغير تام الا ترى  
أن الثلاثة وغيرها تضرب في الثمانية وفي غيرها هذه العسلة لا تغيد شيئاً تاماً ويمكن أن يقال ان قولهم سبعة  
في ثمانية أشهر منهم على انه مثل أو شبه مثل ولم يختاروها مضروبة كان ذلك دليلاً على أن تلك السبعة  
عدد تام تأمل ذلك (قوله وانما دخلت الخ) هذا من كلام المصنف رد لسكلام أبي البقاء بانها واو الثمانية  
(قوله على ذلك) أي الوصف الثامن (قوله لان وضعها) أي الاتيان بها أي بالواو وقوله على مغايرة أي لاجل  
مغايرة ما بعده الما قبلها فلما تميزت الصفات بالتضاد نسب امتيازهما في الظاهر بالعطف (قوله  
ذكرها القاضي الفاضل) أي فقال انها دخلت على الوصف الثامن فهي واو ثمانية وقوله القاضي الفاضل  
اشهر بذلك عبد الرحيم بن علي بن الحسين العسقلاني وولدا المصري موتاً (قوله وتبيح) أي فرح واقتر  
باستخراجها أي لانها زائدة عما استخرج غير من الآيات لانه مشهورة وهي آية براءة وآية الكهف  
وآية تنزيل (قوله وقد سبقه الى ذكرها التعلي) أي ولم يطلع القاضي على ما ذهبنا عليه والتعلي والامام تصح  
باستخراجها زيادة على ما استخرجها النحاة من الآيات (قوله الصفات السابقة) أي لان النساء لم تكن تزوج  
من عليه السلام المسلمات القانتات الثابتات العبدات الساتحات لا يختلوا ما كان يثبت أو يكاد (قوله  
فلا يصح اسقاطها) أي فلو سقوا الواو انهم اجتمع الامر من (قوله صالحة لعدد) أي لانه انما يحى

(٤ - دسوقي في) سبع في ثمانية أي سبع اذ ع في ثمانية اشارة وانما دخلت الواو على ذلك لان وضعها على معبرة ما بعده الما قبلها  
الرابعة واكراماً في آية التخيير ذكرها القاضي الفاضل وتبيح واستخراجها وقد سبقه الى ذكرها التعلي والاصواب هذه الواو وقعت بين صفتين  
هما اتقوا سمع لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها. فاجتمع الشيوع والذكر واو الثمانية عدداً تاماً لانه لا يسقط



وأما قول الثعلبي ان منها الواو في قوله تعالى سبع ليال وثمانية أيام حسوا فاسموهونين وانما ههنا الواو العطف وهي واجبة الا كثر ثم ان ابا كارا  
صفة تاسعة لثمانية اذ اول الصفات خير اممكن ٢٦ لامسلات فان اجاب بان مسلمات وما بعده تفصيل لخبر اممكن فلهذا لم تعد قسيمة لها قلنا

وكذلك ثيمات وابكارا تفصيل  
لصفات السابقة فلان ههنا  
معين (العشر) الواو الداخلة  
على الجملة الموصوف بها  
لتأكيد لوصفها بموصوفها  
واقدمتها ان تصاف بهما امر  
ثابت وهذه الواو اثبتها  
الزنجشري ومن قلده وحلوا  
على ذلك مواضع الواو فيها  
كلها واوال الحال نحو وعسى  
ان تذكر هو اشياء وخبر  
لكم الآية سبعة وثامنهم  
كلهم او كذا في امر على قرينة  
وهي خافية على عر وشها وما  
اهل كائن قرية الاولها كتاب  
معلوم والمستوع لجمي الحال  
من النكرة في هذه الآية  
امر ان احدهما خاص بها  
وهو تقدم النبي والثاني عام  
في بقية الآيات وهو امتناع  
الوصفية اذ الحال متى امتنع  
كونها صفة جاز مجيئها من  
النكرة ولهذا جاءت منها عند  
تقدمها اليها نحو في الدارة ثمان  
رجل وعند جودها نحو هذا  
خاتم حديد او مرت بجاء  
قعد رجل وماتع الوصفية في  
هذه الآية امر ان احدهما  
خاص بها وهو اقتران الجملة  
بالا اذ لا يجوز التفريع في  
الصفات لا تقول ما سرت  
باحد الا فاقم نص على ذلك  
او على وغيره والثاني عام في  
بقية الآيات وهو اقترانها

بها مجرد الا يذان بان السبعة عدد تام (قوله فسماو) اي لانه لا يتأتى اسقاط الواو ههنا لان الايام الحسومات  
ثمانية ايام وليها السبعة (قوله ثم ان ابا كارا الخ) هذا زيادة في الاعتراض على القول بانها واو الثمانية  
(قوله تفصيل الصفات) اي الصفات السابقة ستة وهذا الامر ان تفصيل فيها اي ان ما يتزوج به النبي اما  
ثيمات او ابكارا (قوله لتأكيد لوصفها بموصوفها) اي لتفيدان الصفة النصقت بموصوفها زيادة لوصف بمعنى  
انما اثبتته ثبوتها كذا لزاما المراد بالوصف المعنوي لا العقلي والافتقار وجد الفصل بين الصفة  
والموصوف بالواو وايضا المقام ان تقول ان الجملة اذا كانت صفة فلا بد من ضمير يربطها وقد وجد زيادة  
عليه الواو التي عهد الربط بها كافي الحال لان من معانيها الجمع والجمع من ناحية الضم والوصف فقد آفادت  
زيادة الموصوف توكيده (قوله اثبتتها الزنجشري) الحامل له على ذلك انه لما نظر لقاعدة الجمل بعد المعارف  
احوال وبعد التكرات صفات قال ان هذه الجمل صفات وقد وجد رابطا زائد على الرابط الاصيل اي  
الضمير فليكن ذلك الرابط انما هو لتأكيد لوصفها بالموصوف لان الصفة ملصوقة بالاسم والواو مفيدة لزيادة  
ذلك الموصوف لئلا يخشى لم ينظر لقولهم انه لا يفصل بين الصفة والموصوف ولو نظر لذلك لم يقل بها (قوله الواو  
فيها كلها واوال الحال) اي بناء على المشهور ومن ان الواو في تلك الآيات واوال الحال واما عند الزنجشري ومن  
قلده فالواو في ذلك واو الموصوف وكان الانسب ان يحذف قوله الواو فيها كلها واوال الحال من هنا ويذكرها بعد  
قوله الاولها كتاب معلوم تأمل (قوله وهو خير لكم) اي بجملة خير لكم صفة لشيء على ما قاله  
الزنجشري ومن قلده وكذلك وثامنهم كلهم صفة لسبعة وكذلك قوله وهي خافية صفة لقرينة وكذلك  
قوله الاولها كتاب معلوم (قوله والمستوع لجمي الحال) اي اذا جعلت الجملة حالا لبناء على القول المشهور  
من انما حاله (قوله ولهذا جاءت) اي الحال منها عند تقدمها اي الحال عليها اي لانه اذا تقدمت عليها  
لم يصح جعلها صفة (قوله وعند جودها) اي الحال (قوله هذا خاتم حديد) اي في خبرها جامدة فلا يصح  
كونه صفة فتعين كونه حالا (قوله قعد رجل) في ضبط بفتح القاف وفي آخره بالكسر وقوله قعد رجل اي  
قعد جامدة والمراد ان الماء قدر ما يجلس فيه الرجل (قوله في هذه الآية) وهي وما اهل كائن قرية الاولها  
كتاب معلوم (قوله اذ لا يجوز التفريع الخ) اي خلافا لما في السعد على المفتاح (قوله اذ لا يجوز التفريع)  
اي ولو جعلت الاولها كتاب صفة لزم التفريع في الصفات فتعين جعلها حالا (قوله وهو اقترانها بالواو) اي  
فالحقيق كما قال ابن مالك وغيره ان الصفة لا يجوز اقترانها بالواو خلافا للزنجشري (قوله حرف) اي دال  
على جمعية الفاعل (قوله والفاعل مستتر) تقديرهم (قوله وذلك) اي ويبيان ذلك اي التزليل في الآية  
(قوله لتوجيه الخطاب اليهم) اي في قوله يا أيها النمل فان النداء خطاب وهو لا يتوجه الا للعقلاء فأتى بالواو  
لذلك التزليل (قوله وشذ الخ) اي لانه لم يوجد فيه خطاب حتى ينزل منزلة العقلاء وقد يمكن في ذلك باسناد  
الدين والنصوب قال الدماميني ويروي حمزة والديك والتميز تخص الشراب قليلا قليلا وبنات نعش  
سبع نجوم اربع نعش وثلاث بنات وبنات نعش ثنتان كبيرى وصغرى القطب من جملتها والتصوب النزول  
والمراد هنا النزول الى جهة الغروب (قوله جراه) اي جملة على ذلك اي على ترجيع الواو في قوله فتصوبوا الغير  
العقلاء وقوله بنو اي لانه لا يستعمل الا للعقلاء فعبر بالواو لاجل المشاكاة وقوله لابتات اي مع انه المشهور  
فيه واشتاع (قوله سوغ ذلك) اي سوغ الاتيان بينودون بنات (قوله ان ما فيه) خبر النبي والضمير عائد  
على بنو وقوله من تغيير بيان لما (قوله شبه الخ) حاصله ان جمع السلامة هو ما سلم فيه بناء الواحد وهو مختص

بالواو (الحدى عشر) واو ضمير لذكور نحو الرجال فمواو هي اسم وقل الاخفش والمازني حرف والفاعل مستتر وقد تستعمل لغيره بالعقل  
العقلاء اذ انزاه نزلهم نحو قوله تعالى يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشذ قوله شربت بها والديك يدعوه صابجا  
اذا ما بنو نعش ذنر فتصوبوا والذي جره على ذلك قوله بنو لابتات والنبي سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظام الواحد شبهه بجمع التكسير فسم



مجيئاً لتغير العاقل ولهذا جاز تأنيث قوله والذى أمشبهه بنو إسرائيل مع امتناع قاطب الزيدون (الثاني عشر) وأول علامة المذكر من

في القسطنطيني أو أزدشنو أو  
بشارت ومنه الحديث  
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل  
وملائكة بالنهار وقوله  
يلوموني في اشتراقي الخشب  
سل اهل فكلهم ألوم  
وهي هندسيويه حرف دال  
على الجماعة كما ان التاء في  
قالت حرف دال على التانيث  
وقيل هي اسم مرفوع على  
الفاعلية ثم قيل ان ما بعدها  
بدل منها وقيل مبتدأ والجملة  
خبر مقدم وكذا الخلاف في  
نحو قاتل الخوارج وقتل نورتك  
وقد تستعمل غير العقلاء  
اذ تزلوا منزلتهم قال ابو عبد  
نحو اكلوني البراغيث اذ  
وصفت بالا كل لا بالقرص  
وهذا سهو منه لان الاكل  
من صفات الحيوانات عاقلة  
وغير عاقلة وقال ابن السجري  
عندي ان الاكل هنا بمعنى  
العدوان والظلم كقوله

بالعاقل بخلاف جمع التكسير فانه لا يختص به وبنو جمع سلامة لكن تغير فيه بناء الواحد فأشبهه جمع التكسير  
فلما ألحق بجمع التكسير سهل مجيئاً بنو العاقل فلما أتى بنو صاغه الايمان بالواد التي العاقل في قوله  
تصو بوالله شاكلة (قوله ولهذا) اي لاجل شبهه بجمع التكسير وقوله جاز تأنيث فعله أي كما يجوز تأنيث  
الفعل لجمع التكسير (قوله مع امتناع الخ) اي لان الزيدون جمع سلامة لم يشبهه جمع التكسير فهو باق  
على أصله (قوله بشارت) أي بني الحرث وأشار بالواد الى أنهار وابات ثلاثة (قوله يتعاقبون) أي فهو فاعل  
مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجمع وملائكة فاعل والاولى تخريجه على غير  
هذه اللغة لانها ضعيفة بان تجعل الواو فاعلاً لاول ملائكة بدلاً أو مبتدأ مؤخرًا والجملة خبر (قوله يلوموني الخ) جعل  
هذان هذه اللغة ظاهرة لانه من كلامهم وشطر البيت الياء من التخييل لانه من بحر المتقارب فهو مرفوع  
لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجماعة وأهل فاعل (قوله في اشتراقي الخشب) يروي البيت  
بإضافة الاشتراء للفاعل الذي هو ياء المنكسار كما أنشدنا مويروى بترك الياء والإضافة للمفعول الذي هو  
التخييل وألوم أقفل مأخوذ من المبني للمفعول أي وكلهم أكثر ما يومية (قوله وقيل الخ) هذا كلام ضعيف لان  
تواطؤ أهل هذه اللغة على الايمان بالواد والالف يعد جعلهم لها فاعلات بل الغرض انما أرادوا العلامات ولو  
أرادوا غير العلامات لم يمانطقوا بدين الالف أو الواو مع أنهم لم ينطقوا أصلاً بدونها والحاصل ان الذي  
يحسن تخريجه على هذا القليل انما هو نحو آية أو حديث أو كلام شاعر فصيح وأما كلام قوم التزموا ذلك  
في لغتهم فلا يخرج على هذا القليل بل هو في هذه اللغة قطعاً خلاف المخرج لكل كلام على اللغة الجيدة (قوله  
وقد تستعمل) أي الواو والعلامة (قوله وهذا) أي قول أبي سعيدان التزويل اذا وصفت بالا كل لا بالقرص  
سهو منه (قوله بمعنى العدوان والظلم) تفسير أي والظلم من صفات العقلاء (قوله بمعنى العدوان والظلم) أي  
فالكلام اعني اكلوني البراغيث فيه استعارة تبعية حيث شبه الظلم والعدوان بالاكل واستعار الاكل للظلم  
واشتق من أكل أكلوا بمعنى ظلموا والقرينة الواو في أكلوني لانها لا تستعمل الا في العقلاء (قوله أكلت  
بنيتك) استعار الاكل لظلم البنين أو لانهم استعار لهم الكلام من حيث كان المظلوم بمنزلة الماء كقول في الاستهلاك  
والاستئصال ثم لما كان ذلك مستقبها وخيم العقوبة جعله ويلاو شبه ما ينشأ منه من الفساد الذي تفرغ منه  
الطبايع السليمة بمرارة العشب المر الذي يرى اه دماء بني وقوله أكلت بنيتك الخ بعده

ولو كان الاولى غاير اشهدا \* منعت فناء بيتك من يجيل

وهذه الايات في رجل طرد بنيه فظلم رجل يقال له يجيل بيوتة بما شئته فأقبل بعض أولاده من الشام فنصره  
واحتقر الباغي عليه ثم رجع للشام ولم يأكل لايه طعاما (قوله السكلا) بانهم العشب وقوله الويسل أي  
الوخيم المر الذي لا يوافق المزاج (قوله وشبهه الاكل المعنوي) أي وهو القلم المعبر عنه بالاكل مجازا (قوله  
والاحسن الخ) هذا تحقيق لكلامه وتورك على ابن السجري لانه قد شبهه الاكل المعنوي بالحقيق وهو اكل  
الغضب اولاده واكل الغضب ولا يجوز ان يشبهه الاكل المعنوي بالمعنوي (قوله أي مثل كلك الغضب) بيان  
للمعنى (قوله ادخل في تشبيهه) اي لانه قد شبهه كل رجل اولاده باكل غضب اولاده فله شبهه والمشبه كل  
منهم آكل اولاده بخلاف المعنى الاول فنه من يشبهه محدين (قوله الثاني) اي بان الاول آكل معنوي فقد شبهه  
اكل معنوي باكل معنوي (قوله ظلم اولاده) اي لان اكل الاصل لا اولاده فله منهم لهم (قوله على هذه لغة)  
أي لغة طي التي تلحق الفعل علامة تنبيه الفاعل وجعله (قوله ثم عوا ووا كير الخ) أي فقد جعل ذلك  
البعض ان الواو في الفاعل علامة جمع وكثير فاعل لشئ في عند البصريين وفعل الاول محذوف أي هو وقوله  
واسر والنحو الذي اي فسر فاعل مضارع وواو علامة والتدين فعل (قوله ان يكون بدلا من الواو)

لان الغضب ظالم لا اولاده بكماله اياه في مثل اعم من غضب وقد جعل بعضهم على هذه اللغة ثم عوا ووا كير منهم واسر والنحو الذي اي فسر  
وحملها على غير هذه اللغة ولي تضعها وقد يجوز في الذين ظلموا ان يكون بدلا من الواو



في وأسر وأومبتدأ خبره أما وأسر وأقول محذوف عامل في جملة الاستفهام أي يقولون هل هذا وإن يكون خبر المحذوف أي هم الذين أوقعا  
بأسر وأوالوا علامة كإفدنا أو يقول ٢٨ محذوف أو بدلا من وأاستمعوه وأ يكون منصوبا على البدل من مفعول يأتيهم أو على ضمائر

أذم أو اعني وإن يكون مجرورا  
على البدل من الناس في  
اقرب للناس حسابهم أو من  
الهاء والميم في لاهية قلوبهم  
فهذه احدى عشر وجها وأما  
الآية الاولى فاذا قدرت فيها  
الواو ان علامتين فالعاملان  
قد تنازعا الظاهر فيجب  
حيث أن تقدر في احدهما  
ضميرا مستترا راجعا اليه  
وهذا من غرائب العربية  
اعني وجوب استتار الضمير  
في فعل الغائبين ويجوز كون  
كثير مبتدأ أو ما قبله خبرا  
وكونه بدلا من الواو الاولى  
مثل اللهم صل عليه الرؤف  
الرحيم فالواو الثانية حيث  
عائدة على مقدم رتبة ولا  
يجوز العكس لان الاولى  
حيث لا مفسر لها ومنع ابو  
حيان أن يقال على هذه  
اللعبة جازي من جاز لانها لم  
تسمع الامع مالفظة جمع  
واقول اذا كان سبب دخولها  
بيان ان الفاعل الآتي جمع  
كان لهما هذا اولي لان  
الجمعية خفية وقد اوجب  
الجميع علامة التانيث في  
قامت همد كـ أو جبه في  
قامت امرأة وأجاز وفي  
غلت القدر وانكسرت  
القوس كـ جاز وفي قامت  
الشمس ونفعت الموضع

(الخ) أي وعلى جميع الأوجه فالواو فاعل أسر والاعلى جعل الذين طلبوا فاعلا (قوله أو مبتدأ خبره أما وأسر وأ  
(الخ) أشار بذلك إلى ما قبل فيهما من الأعراب سواء كان على هذه اللغة أو غيرها (قوله أو يقول محذوف) أي  
يقول الذين (قوله من مفعول يأتيهم) أي من قوله قبل ما يأتيهم من ذكر من ربه محذوف الاستمعوه وهم  
يلعبون (قوله فهذه احدى عشر وجها) حاصلها ان الذين طلبوا ما في محل رفع أو في محل نصب أو في محل حرفان  
كان في محل رفع فهو ما بدل من وأأسروا أو من وأاستمعوه وأما مبتدأ خبره أما جملة وأسر وأ أو قول محذوف  
وأما فاعل بأسر وأوالوا علامة أو بقول محذوف وأما خبر المحذوف فهذه سبعة أوجه هي ان الذين طلبوا في  
محل رفع وأما على انه في محل نصب فوجهان وكذا اذا كان في محل جر (قوله وأما الآية الاولى) أي وهي ثم  
عمر أو هو الخ وحاصل ما ذكره فيها ثلاثة أوجه (قوله في فعل الغائبين) أي لانه انما يستتر وجوباً في فعل  
المخاطب وفعل المتكلم وكذا في فعل الغائب المفرد كفي فعل التعجب والاستثناء (قوله مثل اللهم صل عليه)  
هذا تنظير في كون الاسم الظاهر بدلا من ضمير الغائب وقوله الرؤف بدل من ضمير عليه (قوله فالواو الثانية  
حيث عائدة الخ) أي فهي على هذا الأعراب اسم بخلافها على الأعراب الاولى (قوله على مقدم رتبة) أي وان  
كان متأخرا لفظا (قوله ولا يجوز العكس) أي جعل كثير بدلا من الواو الثانية (قوله لا مفسر لها) أي لم يتقدم  
لها مرجع لالفاظ ولا حكما ولا معنى ولا رتبة وليس هذا من باب التنازع حتى يغفر عوده على التأخر لفظا  
ورتبة (قوله لانها) أي الواو والآية علامة للجمع (قوله الامع مالفظة جمع) أي وأما اذا كان الفاعل جمعا  
في المعنى كمن فلم يسمع الاتيان بها (قوله وأقول) أي في الرد على أبي حيان (قوله اذا كان سبب دخولها) أي في  
الواقع وفيه ان هذا لا يرد عليه لانه استند للسمع والقياس لا يردوه وأيضاً لفظ الجمع يشا كل بالسلامة (قوله  
لان الجمعية خفية) أي لانه لا يعلم الجمعية الا من الواو (قوله في قامت همد) أي مع أن لفظها مذكور وانما  
أوجبوها نظرا لكونها وثنية في المعنى (قوله في قامت امرأة) أي التي هو مؤنث لفظا والحاصل أنهم فاسوا على  
قامت امرأة قامت كونه مؤنثا في المعنى فقد نظروا والمعنى وقاسوا وحيث قد فقتضاه أن يجوز قياس  
جوزي من جاءه على قام والرجال وأجيب بان الكثير الغالب مراعاة لفظ من لامعناها حتى انه يصح القياس  
والرد عليه (قوله قامت القدر) في نسخة القدر وقوله وانكسرت القوس وفي نسخة القوس (قوله وأجازوها  
في غلت القدر وانكسرت القوس) أي فهذان لم يسمعا لكن أجازوهما قياسا على طاعت الشمس ونفعت  
الموضع تانيث الفاعل في كل وان كان التانيث في الاو اثنان معنى أو في الاخير من لفظا أما في الموضع فظاهر  
وأما في الشمس فلانه يقال في تغيرها شمس بدلتا (قوله وجوز الزخشي الخ) هذا سند للرد على أبي  
حيان وفيه ان هذا لم يغده لان المصنف يرى ان هذه اعة ضعية لا يخرج عنها التنزيل واذا وجد تخريج على  
هذه اللغة فهو غير مقبول كذا قبل والحق أنه يفيد لان كلام الزخشي في الرد على أبي حيان وان كان بعد  
ذلك يبحث في كلام الزخشي (قوله لم يجوز الخ) أي في تعيين جعل الواو فاعلا وزيد بدل أو مبتدأ (قوله لم يجوز  
عند ابن هشام) أي الحضراوي أي وأجازوه غيره (قوله لم يجوز عند ابن هشام) أي لان الفاعل مفرد وهو زيد  
وما بعده صنف عليه وحيث فلا يصح الاتيان بالواو فهو قد نظر للظاهر من حيث كون الفاعل لفظا هو زيد  
فقط وأما غير ذلك فنظر الى أن الفاعل في المعنى جمع وهو زيد وما عطف عليه صم الجمع عنده فغيره راعى المعنى  
فجوز وهو نظر لفظا فنع (قوله بيان المعنى) أي بيان كون الفاعل جمعا أو مؤنثا في المعنى والفاعل في المعنى متعدد  
لان المعطوف على الفاعل فاعل في المعنى (قوله وقد أسلم الخ) صدره \* تولى قتال المارقين بنفسه \* وبعد البيت

وحوز الزخشي في لا يمكن كون لشمس لانها لا تكون من فاعلا والواو علامة واذا قبل جازا زيد وعمر  
وبكر لم يجوز عند ابن هشام ان يكون من هذه الامة وكذا قول في جازا زيد وعمر وقول غيره أولى لما بينا من أن المراد بيان المعنى وقد رد عليه  
بقوله \* وقد أسلمه مع دوجه \* ونسبتي



لأنه انما يمنع التخرج لا التركيب ويجب القطع باستناده في نحو قام زيد أو عمر ولأن القائم واحد بخلاف قام أخوك أو غلامك لأنه انما  
وكذلك تمنع في قام أخوك أو زيد وأما قوله تعالى أما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فنزعم أنه من ذلك فهو غلط بل الالف ضمير  
الوالدين في وبالوالدين أحسانا وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغ أحدهما أو كلاهما ٢٩ أو أحدهما بدل بعض وما بعده بانما فعل  
ولا يكون معطوفا لأن بدل

الكل لا يعطف على بدل  
البعض لا تقول أعجبتني زيد  
وجهه وأخوك على أن الأخ  
هو زيد لأنك لا تعطف المبين  
على المخصص فإن قلت قام  
أخوك وزيد جاز قاموا  
بالواو إن قدرته من عطف  
المفردات وقاما بالالف إن  
قدرته من عطف الجمل كما  
قال السهيلي في لا تأخذ سنة  
ولا نوم إن التقدير ولا يأخذ  
نوم \* (الثالث عشر) واو  
الانكار نحو آل رجله بعد  
قول القائل قد رمى الرجل  
والصواب أن لا تعد هذه  
لأنها شباع للمحركة بدليل  
آل رجله في نصب آل رجله  
في الجسر وتغيرها واو في  
منو في الحكاية وفي أنطور  
من قومه

من حوئا سلكوا دنوئا تنلوا  
وواو اقوى في كقوه  
سقيت العيث أيتها الخيامو  
(الرابع عشر) واو التذكير  
كقول من أراد أن يقول يقوم  
زيد فتسمى زيدا فزاد مد  
الصوت ليتذكرا فيرد قطع  
الكلام يقوموا والصواب  
أن هذه كانت قبلا الخامس  
(عشر) واو البنية من هجرة  
الاستفهام فتشروا قبلها

لقد أوردت المصيرين حزا وذلة \* قيل بدير الجاثليق مقبم

والايات لعبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام والمارقين الخارجين والمبعد بفتح العين  
الاجنبي والجميم القريب الذي يهيم بأمره يعني أنه تراء منه القريب والبعيد وأسلماء لما يراد منه والمصيرين  
البصرة والكوفة ودير الجاثليق بجمع ومثله مفتوحة ولا م مكسورة وتحتية وقاف موضع بالعراق قتل به  
مصعب (قوله لأنه) أي ابن هشام الحضراوي انما يمنع التخرج أي على هذه اللغة ولا يمنع التركيب في ذاته  
وذلك يجعل الواو فاعلا والاسم الظاهر بدلا أو مبتدأ والجملة قبله خبر ولا يتأتى الرد عليه الا لو كان يمنع  
التركيب في ذاته (قوله في قام أخوك أو زيد) أي لأن الفاعل واحد لأن أولي الشئين (قوله فنزعم  
أنه من ذلك) أي مما جاء في الالف علامة على تثنية الفاعل (قوله ضمير الوالدين) أي فهو الفاعل (قوله  
بتقدير يبلغ أحدهما الخ) أي فهو فاعل لفعل محذوف (قوله أو أحدهما بدل بعض) أي من الالف وقوله  
وما بعده أي وهو أو كلاهما (قوله لأن بدل الكل لا يعطف على بدل البعض) أي وأما عكسه فالظاهر جوازه  
(قوله على أن الأخ هو زيد) أي وأما قولك أعجبتني زيد أخوك وجهه فانه يجوز (قوله لأنك لا تعطف المبين  
الخ) أي لأن عطفك الشيء على الشيء يقتضي أنه شاركه من كل وجه أي في الحكم وإن اقتضى أن ذات هذا غير  
هذا فعطفك على الخبر يكون المعطوف خبرا وكذلك العطف على الفاعل فاعل وعلى الحال حال وهكذا إذا  
عطف بدل الكل على بدل البعض اقتضى أن بدل الكل مخصص كما أن المعطوف عليه كذلك مع أنه في الواقع  
مبين لا مخصص (قوله إن قدرته من عطف الجمل) أي وإن زيدا فعل محذوف أي وقام زيد وأما إن قدرته  
من عطف المفردات فلا يصح لأن قاما بالالف لا يصح تساطعه على زيد لأفراده (قوله كقوله السهيلي) هذا تنظير  
في قوله في عطف الجمل فقد جعل السهيلي قوله ولا نوم فاعلا لمحذوف والجملة عطف على جملة لا تأخذ سنة ولم  
يجعله عطفا على قوله سنة ويكون من عطف المفردات لأن نوم لا يصح تسلط تأخذه بالناء عليه بل انما يدخل عليه  
يأخذه بالناء لا بالناء كما هو الموجود في الكلام (قوله واو الانكار) في الحقيقة الواو انما تأتي زيادة الانكار  
لأن أصل الانكار استيفاد من همزة الاستفهام (قوله آل رجله) أي فقد أنكرت عليه كون القائم رجلا بل  
القائم انما هو امرأة (قوله لأنها شباع) أي فليست كلمة موضوع متعلية بل جزء من كلمة وهذا الباب انما هو  
معقول للكلمات المستقلة الموضوع متلعان (قوله لأنها شباع) أي لتثمة الحرف الذي قبلها (قوله وتنظيرها)  
أي في كونها شباعا (قوله حوئا) لغت في حيث وصدر هذا البيت \* واني جيمشاني الهوى بصري \*  
من حوئا وقبل البيت أنه يعلم أنا في تلقنا \* يوم الفراق إلى أحبابنا صور  
(قوله فانطور الخ) أي فلاصل فانظر فهو فعل مضارع وأشبعت ضمة الضاء فتولدت الواو منها (قوله سقيت  
الغيث الخ) هذا مجزيت صدره \* متى كان الخيام بدى طلوح \* والطلوح جمع خلعة وهو شجر عظيم يشبه  
أي متى كان الخيام بكان ذي طلوح (قوله كالتى قبلها) أي لا شباع لأنهم موضوع متلعان وحشة فلا تعد  
(قوله مبدلة) أي وليست الواو موضوع للاستفهام فقد عير أن هذه المعاني الثلاثة الأخيرة بأضمة ٢ فتدبر  
الأحد عشر معنى \* (وا) \*

(قوله بباب الندبة) أي وهي نداء المنفع عليه لعقد حقيقة وحكم والمتوجع منه (قوله واو زيدا) أي  
فالواو حرف ندبة وزيدا منادى مندوب مبني على ضم ممدود على آخره منع من ظهوره شدة المحل بحركة مناسبة

كقراءة قبل واليه الشور وأتم قول فرعون وأتم به والصواب أن لا تعد هذه بضمتها مبدلة ولو صح عدد من حروف الاستفهام  
\* (وا) \* على وجهين أحدهما أن يكون حرف نداء مختصا بباب الندبة نحو واو زيدا  
٢ قوله فلم يبق إلا أحد عشر أحى مع اسقاء الواو انما ينصب النضر عده كقوله لم يبق



وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي ٣٠ (والثاني) أن يكون اسماً لا محجب كقوله وإيلي أنت وفولك الأشنب كما تذاذ عليه الزرب

ألف الندبة في محل نصب والالف للندبة والهاء للسكت (قوله وإجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي) أي فيجوز أن تقول لمن رأيت وأردت نداءه مواز يد فوا حرف نداء وزيد منادى مبني على الضم في محل نصب (قوله اسمياً لا محجب) أي اسم فعل مضارع معناه أعجب (قوله وإيلي) النحجب هنا للاستحسان أي أعجب من حسنك (قوله وإيلي) أي أعجب وقوله بإيلي متعلق بمحذوف أي أفديك وأنت مبتدأ وإيلي خبره قدم عليه وفولك مبتدأ والأشنب صفت من الشنب بفحوتين وهو وحدة الأسنان وقيل بدو عذوبة وقوله كما تذاذ خبره وذر بالهمزة من ذريت الحب فرقتة والزرب نبت طيب الرائحة (قوله وقد يقال) أي في والثاني هي اسم فعل لا محجب (قوله وإيلي) في الصحاح إذا تعجبت من طيب الشيء قلت وإيلي ما أطيبت قال أبو العجم وإيلي ما أطيبت وإيلي ما أطيبت وإيلي ما أطيبت \* بئس نرضى به أباه

(قوله ووي) أي وي قال في والثاني هي اسم فعل لا محجب وي وهذا أي ما ذكره المصنف من أن وي اسم فعل بمعنى أعجب هو المشهور وقيل إن وي حرف تنبيه الردع والزجر على وقوع في محذور ومكره كما إذا وجد رجل يسب أحداً أو يوقعه في مكره أو يتلفه أو يأخذ ماله أو يعرض له بشيء من ذلك فيقال لذلك الرجل وي ومعناه تنبيه وترجيح فعلك (قوله كقوله) هو من الخفيف (قوله وي كأن الخ) هذا البيت مدرج من بحر الخفيف فأهلان متفعلي فعلا تان آخر صدره الخاء من محجب والنشب المال وبعد البيت ويحجب سر التخي ولكن أها المال محضر كل سر

(قوله هذه) أي وهي وي بمعنى أعجب (قوله قبل الفوارس الخ) أي قول الفوارس يا عنزة أقدام فينتجب لك في تأخرك وعدم قدومك على الحرب (قوله قبل الفوارس الخ) يريد أن تعويل أصحابه عليه والتجاء لهم في هذا المقام الصعب إليه قد شقي نفسه ونفي سقمه والقبل القول وعنزة منادى مرحبهم أي يا عنزة (قوله وقال الكسائي) هذا مقابل لمن يقول إن الكاف فيه حرف خطاب (قوله حرف خطاب) فديت كافي أن الكاف جارة للتعليل على حدواذ كروه كما هذا كم (قوله فكان التحقيق) أي لا للتشبيه أي فالكاف على هذا مفصولة من وي بخلافها على القول الأول (قوله كما قال) أي عمر بن أبي ربيعة وقيل يزيد بن الحكم (قوله كاتني الخ) ليس غرضه أن يشبه نفسه بتسيم موصوف بما ذكر وإنما غرضه أن يخبر بأنه في حال أمساته غير مكامة متيسر يشتهي أمراً غير موجود وهو كلامها فن ثم جعلت كأن التحقيق لا للتشبيه (قوله لا تكافني) أي المحبوبة وقوله متيسر خبر كان فالقصد التحقيق لا للتشبيه أي أنه إذا أمسى ولم تسكمه متيسر لأن المراد أنه تسيم (قوله ما ليس موجوداً) أي وهو الكلام منها (قوله على هذه الحالة) أي غير مكامة لي متيسر \* (حرف الالف) \*

(قوله والمراد به هنا) أي وما في غير ما هنا كقوله في أول الكتاب حرف الالف فالمراد به الهمزة (قوله الحرف الهادي) في نسخة الهوائ أي الصوت الممتد في الهواء المعدود من حروف العلة كالف وموسى (قوله فاما الذي) أي الالف الذي يراد به الهمزة أي بدلوله الهمزة والحاصل أن الالف على هذا مشتركة بين الحرف الهادي وبين اسم الهمزة فذا قيل على هذا تهج فام أي قطع حروفها قلت فاف وألف وميم وهذا مذهب الجمهور وأما بن جني فيقول إن الالف الهادي إنما يعبر عنه بلافاذا قيل تهج فام قلت فاف ولا ميم فالحرف الهادي عنده لا يعبر عنه إلا بلا لكونه لا يعبر به في أول اسمه لعدم تأني ذلك (قوله أن يتلفظ به) أي بالالف الهادي وقوله كقوله في اتصال أي التلقظ (قوله كقوله في أخوانه) أي فصاد اسم أصه وجيم اسمه فقد نطق بكل حرف في أول اسمه (قوله ليتقارضا) أي فلام التعريف توصل لها بالف والالف توصل له بالهمزة فكذلك منها رضى إلا خروفيه ان الذي توصل به للام التعريف الياسة بمعنى الهمزة لا الالف اللينة بمعنى الحرف الهادي فها هذه الالف المتوصل بها الالف المتوصل باللام لها لأنها الالف اللينة فلا

أورز تحبيل وهو عندي أطيبت  
وقد يقال وإيلي كقوله  
\* وإيلي السلي ثم وإيلي وإيلي \*  
وي كقوله

وي كان من يكن له نشب يحب  
بب ومن يفتقر عيش عيش  
ضر \* وقد تلحق هذه كاف  
الخطاب كقوله

وقد شقي نفسي وأبرأسة مها  
قبيل الفوارس ويك منتر  
أقدم وقال الكسائي أصل  
ولك ويك فالكاف ضمير  
مجرور وأما ويك أن الله  
فقال أبو الحسن وي اسم  
فعل والكاف حرف خطاب  
وأن على أضممار اللام والمعنى  
أعجب لأن الله وقال الخليل  
وي وحدها كما قال وي كان  
من يكن البيت فكان  
للتحقيق كما قال

كأنتي حين أمسى لا تكافني  
متيسر يشتهي ما ليس موجوداً  
أي أنتي حين أمسى على هذه  
الحالة \* (حرف الالف) \*

والمراد به هنا الحرف الهادي  
المتنوع الابتداء به لكونه  
لا يقبل الحركة فاما الذي  
يراد به الهمزة فقد مر في صدر  
الكتاب وابن جني يرى أن  
هذا الحرف اسمه لا وأنه  
الحرف الذي يذ كر قبل الياء  
عند عدد الحروف وأنه لما  
لم يمكن أن يتلفظ به في أول  
اسمه كما فعل في أخوانه إذ قيل  
صادح توصل إليه باللام كقوله  
توصل إلى ألفاظ اللف التعريف

بالالف حين قيل في لانداء اللف ليتقارضا وأن قول النملين



لام ألف جعلان كلام من اللام والالف قدمضي ذكر موليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف قبل سرد أسماء الحروف البسيطة ثم اعترض  
على نفسه بقول أبي النجم أقبلت من عندز ياد كالحرف \* بخط رجلاي بخط مختلف ٣١ \* تكبيل في الطريق لأم الف وهو واجب بانه

لعله تقام من أفواه العامة  
لان الخطا ليس له تعلق  
بالفصاحة وقد ذكر لادلف  
تسعة أوجه (أحدها) أن  
تكون الانكار نحو أعمره  
لمن قال لقيت عمرا (الثاني)  
أن تكون التذكير كرايت  
الرجل وقدمضي أن التحقير  
أن لا بعد هذان (الثالث)  
أن تكون ضمير الاثنين نحو  
الزائدان فاما وقال المازني  
هي حرف والضمير مستتر  
(الرابع) أن تكون علامة  
الاثنين كقوله

\* ألفتا عيناك عند الغفاه \*  
وقوله

\* وقد أسلماه بعد وحيه \*  
وعليه قول المتنبي

ورى ومار متايداه فصاني  
سهم يعذب والسهام تريح  
(الخامس) الالف الكافة  
كقوله

فبيننا سوس الناس والامر  
أمرنا

اذ نحن فيهم سوقة لبس  
تنصف \* وقيل الالف بعض

مال الكافة وقيل اشباع وبين  
مضاقة الى الجملة ويؤيده

أنهم أقد أضيفت الى المفرد في  
قوله

بيننا تعاقة الكجور ووجه  
لوما أتج به جري سلف

(السادس) أن تكون هـ صلة  
بين الهمزتين نحووا تذرهم

تعارض الآن يقال اكتفى باتحاد الاسم والاطلاق الالف (قوله لام ألف خطأ) أي وانما الهواب أن يقولوا  
لان الالف الهاوي انما يطق بلا لايما ذكر مولان كالألف (قوله قدمضي ذكره) فبسه ان الذي مضى  
ذكره انما هو الهمزة قولا م ألف حرف من كسب من اللام والالف اللينة أي الهاوي ولم يعمد ذكره انما يريد أن  
المراد سرد أسماء الحروف البسيطة لا المركبة اللهم الا أن يكون أهل الخط اصطلاحا على أن لام ألف اسم  
لألف اللينة فقط ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله بيان كيفية تركيب الحروف) أي لان كيفية تركيب  
الحروف غير هذه الطريقة وهي بالالف يويه اب وهكذا (قوله أسماء الحروف) أي بان يقال اب تتشج  
الخ (قوله بقول أبي النجم) الاوضح أن يعترض بالحديث الذي ذكره النبي حين عد الحروف وقال لام ألف  
الآن يقال ان الحديث لم يبالغه (قوله كالحرف) بفتح الخاء وكسر الراء وذلك لان أبا النجم قدم على زياد عدده  
ويطلب منه الجائزة فأراد زياد قتله ففرها رباينشد ذلك (قوله وأجاب الخ) اعترض هذا الجواب البعاني  
بانه كيف ان العربي الفصح التي تتلقى اللغة عنه يخفى في اللفظ تبع العامة وقوله لان الخط الخ فيه أن أبا النجم  
انما صدر منه لفظا لا خط فاعل مراد أبي النجم لام والالف اللذان هما حرفان مخفف العاطف وهمزة القطع  
لا ضرورة فليس مراده لام ألف الذي هو اسم واحد من كسب ومراده انه عشي نارة مستقيما فخط رجلاه خطا  
شبهها بالالف ونارة عشي معوجا فخط رجلاه خطا معوجا شبيها باللام أو قد يقال الظاهر ان ما ذكره البعاني  
لا يرد وذلك لان العرب معصومون عن الخطا في اللغة العربية كركات الكهم ونحوها ونقاطهم بلام الف تبعها  
للعامة لا يجمع اذ تسمية العامة لهذا الحرف بلام الف بمنزلة ما يسمى انسان ابنه بديره فلو لم يذكر ذلك كثيرا لكان  
تداعيه في ذلك الحال بالاهل واجاب الشمني بان أبا النجم لما دخل الحاضرة ووجد العامة يقولون ذلك كثيرا لكان  
ساع له تلقيه وجهه على قوله لان الخط الخ جوابا عما يقال كيف يسوغ للعربي الفصح أن يتلقى ذلك الخطا من  
العامة وحاصل الجواب أن الذي صدر من العامة انما هو متعلق بالخط لا بالفصاحة ولو كان هذا كلام بعيد  
فالحق أن كلام ابن جني مشكل تأمل (قوله وقد ذكر لادلف) أي الحرف الهاوي (قوله أعمره) الاصل  
أعمر أي أنت لقيت عمرا أو أنت لم تلقه لكونه مثلك لا يرام قوله الانكار أي لزيادته والاف الهمزة لاصل الانكار  
لانها لا تستهفم الانكار (قوله للتذكر) أي اذا نطق بالكافة ولم يدر شيئا بعد هابل نسبته فتأني بالالف  
حتى تتذكر ما بعده (قوله وقدمضي) أي في نظيره في مجت انواو (قوله أن لا بعد هذان) أي من الواجهة  
التي تأتي لها الالف لان الباب معقود للحروف الاصلية الموضوعة لمعان والالف في هذين الوجهين غير أصلية  
بل حاصلة من اشباع الفحة (قوله هي حرف) أي دال على التنبيه (قوله عيناك) فاعل ألفتا والالف حرف  
علامة التنبيه (قوله وعليه الخ) انما لم يقل وقال المتنبي اشارة الى أنه ليس من العرب العرباء المعتد  
بكلامهم بل هو مولد (قوله وروى الخ) يعني أنه نظر اليه فرمى بطرفه سهميا أصاب فؤاده ولم يرم يداه على  
أن هذا السهم الصائب لم يجر على عادة السهام التي ترمى بالأيدي لانها تقتل فترج من تعب الحياة وأما هذا  
السهم الصائب فانه يعذب دائما لتهيجه لوعة الغرام اه دمايني (قوله يداه) فعل رمتا والالف علامة  
التثنية (قوله وروى) أي بلفظه سهام وقوله فصاني سهم أي من لحاضه وقوله والسهام أي التي ترمى باليد  
(قوله الكافة) أي عن الاضافة ومن هذا القبول قوله بين نحن جلوس عند رسول الله (قوله قد أضيفت الى  
المفرد) أي وظهر أثرها في الاضافة للمفرد (قوله تعاقة) مضاف لينا (قوله مسهولة) أي كفي قراءة فالتون  
وأبي عمرو وقوله او محقة أي كفي قراءة هشام (قوله وهذه واجبة) أي لانها لم تزل تها التواني الامثال  
(قوله أو المتعجب منه) ظاهره أو المنادي المتعجب منه مع أن المنادي في البيت نفس التعجب ولاولى أن يقول

ودخلها جازلا واجب ولا فرق بين كون الهمزة ثنية سهنة أو محقة (السابع) أن تكون هـ صلة بين نون النسوة ونون التوكيد في نحو  
أضربنن وهذه واجبة (الثامن) أن تكون هـ صوت بالندى المستعاث أو التعجب منه أو السندوب



كقوله \* يايزيد الا تملئ نيل عز \* وغنى بعد فاقة وهو ان ٣٢ وقوله \* يا عجباً لهذه القليقة \* هل تذهبن القوباء الريشة وقوله

جئت أمراً عظيماً فاصطبرته  
وقت فيه بأمر الله يا عمرا  
\* (اتاسع) أن تكون بدلا  
من نون ساكنة وهي امانون  
التوكيد أو تنوين المنصوب  
فالاول محو لنسغوا ليكونا  
وقوله

ولا تعبد الشيطان والله  
فاجدا \* ويحتمل أن يكون  
هذا من باب يا حسي أضربا  
عنقه والثاني كرايت زيدا  
في لغة غير ربيعة ولا يجوز  
أن تعد الالف المبذلة من  
نون اذن ولا ألف التكميل  
كقبحه نرى ولا ألف التانيث  
كالف حبل ولا الف الاطلاق  
كالف أرطى ولا الف  
الاطلاق كالاف في قوله  
من طلل كالا تصحى أن يحا  
ولا الف التثنية كالزيدان  
ولا ألف الاشباع الواقعة في  
الحكاية نحو منا وفي غيرها  
في الضرورة كقوله

\* أعوذ بالله من العراب \*  
ولا التي تبين بها الحركة في  
الوقف وهي ألف أناء عند  
البصريين ولا ألف التصغير  
نحو ذبا والسذبة لما قدمنا  
\* (حرف الباء) \*

(الباء المفردة) نفي على  
ثبوت الوجه وذلك ثم تكون  
ضمير الموصولة نحو قومين  
وقسوى وقول الانحس  
ولما زف هي حرف تانيث  
والفاعل مستتر وحرف انكار

او المثنى به لتعجب لا حقيقة النداء (قوله كقوله الخ) أو رد الايات المثل بها على ترتيب الاقسام المثل  
لها فقوله يايزيد امثال للمنادي المستغاث والامل الراجي اسم فاعل من أمل يامل بفتح العين في الماضي وضمها  
في المضارع (قوله يايزيدا) الاصل يايزيد لان المنادي المفرد يبنى على الضم (قوله يا عجباً) مثال للمنادي  
المتعجب منه (قوله القليقة) بالفاء والقاف اي الداهية والمنكر (قوله القوباء) بضم القاف وفتح الواو وقد  
تسكن و بالمداء يعالج بالريق وهي في البيت بناء الوحدة فاعل مؤخر (قوله القوباء) هي القوبة المعروفة أي  
القوبة التي تدوى بالريق وسبب ذلك أن امرأياً أصابه قوبة فقبيل له كل يوم ضع عليها الريق فوضع عليها  
فصحت فقال ذلك (قوله وقوله) مثال للمندوب (قوله جئت أمراً عظيماً) هو بئر يرفى عمر بن عبد العزيز وقوله  
الشمس طالعة ليست بكسفة \* تبكى عليك نجوم الليل والقمر

ويروى الشمس كاسفة ليست بطالعة يجوز أن يكون نصب بنجوم على الظرفية أي مدة بنجوم الخ أي الشهر  
والدهر فغير عن الشهر والقمر وعن الدهر بالنجوم وقيل المعنى قلبها في البكاء أو تجعلها باكية أو بنجوم فاعل  
والقمر مفعول معه أو أن بنجوم مفعول لكسفة (قوله يا عمرا) أصله يا عمر فزيدت الالف للتدنية (قوله لنسغما  
وليكونا) أي فتتول لنسغما وليكونا (قوله من باب الخ) أي فيكون خاطب المفرد بخطاب المثنى (قوله والثاني)  
أي المبذلة من تنوين المنصوب (قوله في لغة غير ربيعة) أي وأما هم فيقفون على المتن المنصوب بالسكون  
(قوله ولا ألف التكميل) أي وهي الزائدة في الكلمة لتجرد تكثير حروفها (قوله ولا ألف الاطلاق) هي التي تزداد  
في كلمة لاجل الحاقها بكلمة أخرى لتثني تشبيها وتجمع جمعها فادعى ملحقه بجمعها (قوله ولا ألف الاطلاق)  
هي الالف الملازمة للقوافي المطلقة نحو \* أقلى اللوم عاذل والعتابا \* الخ (قوله كالا تصحى) بفتح الهمزة  
وسكون المثناة فوق وفتح الحاء المهملة وشدة الباء نوع من البرد أو انهيج بلي فصار كالطريق وصدده \* ما هاج  
أشواة وشجوا قد شجا \* وهو للجماع ومنها \* فاحسوا ومرسئنا مسرعا \* (قوله أو في غيرها في الضرورة) أي  
أو الواقعة في غير الحكاية (قوله أعوذ بالله الخ) تمامه \* السائلات عند الاذنب \* وانما وصف العرق  
وهي مفردة بالجمع لان الالف واللام لا تستغراق ولا فراد مرادة فيجوز رعاية المعنى فيجمع الوصف (قوله عند  
البصريين) أي لا ألف عندهم زائدة لاجل بيان حركة ان وأما الكوفيون فيقولون انها من جملة الضمير لا أنها  
زائدة لضمير عندهم أنا بشماها (قوله لما قدمنا) أي في حرف الهاء من قوله والتحقيق أن لاتعدها التانيث  
من نحو رجعت من ذلك لانها جزء كلمة والاولى ان يقول لما ياتي قريباً لانه على مثل ذلك التعليل قريباً (قوله لما  
قدمنا) أي في هاء التانيث من أنها جزء كلمة ياتي بعد أسطر في الباء ومما لا ينبغي عده أيضاً الالف المبذلة من همزة  
ل عند دخول همزة الاستفهام نحو ألان

\* (حرف الباء \* الباء المفردة) \*

(قوله هي حرف تانيث) أي فهي مثل تاء مات هند وقوله والفاعل مستتر أي تقديره أنت (قوله أزيدني)  
يصح بكسر اللام وفتحها وضمها لانه يقال في الاحوال الثلاثة وهذا بخلاف الرجل فانه يقال في خاله الرفع  
الرجل هو في حالة النصب أو الجلاء وفي حالة الجر الرجاء وذلك لان زيداً محرك فتتو بنه بالكسر لاجل  
التقائه ساكن مع الباء فهذا انكاره في أحواله الثلاث بخلاف ما لا تنوين له كالرجل فذكره تابع لحركته  
فقال الرفع بلو اد وحل النصب بالالف وحل الجر بالياء (قوله وقد تقدم البحث فيهما) أي في الواو (قوله وباء  
الاطلاق) أي كفي وكذا في قوله وفيه الاشباع أي اذا اشبع الحرف المكسور لحكاية كنى أو غيرها  
وقوله ونحوه نثي كالتثنية والجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب (قوله لا كلمتان) أي والباب انما هو  
معقود لبيان أحوال الكلمات المستقلة \* (ب) \* (قوله أو حكماً) أي كما اذا ناديت بها الساهي أو النساء

نحو زيدا وحرف تانيث نحو تدي وقد تقدم البحث فيهما والصواب أن لا يعدا كلاتعد بياء التصغير وباء المضارعة وباء الاطلاق أو  
وباء الاشباع ونحوه لان من أجزاء الكلمات لا كلمتان \* (ب) \* حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً وقد ينادى بها القريب



توكيد اوقيل مشتركين القريب والبعيد وقيل بينهما وبين المتوسط وهي أكثر أحرف النداء ٣٣ استعمالاً لهذا لا يقتصر عند الحذف سواها

نحو يوسف أمرض من هذا  
ولا ينادى اسم الله عز وجل  
والاسم المستغشوش أو أيها  
الأيها ولا المندوب الأيها أو يوا  
وليس نصب المنادي بها ولا  
بانحواتها أحرفاً ولا بين أسماء  
لادعوا ومحملة لضمير الغافل  
خلافه لا يعنى ذلك بل يادعوا  
محمذوف لزوماً وقول ابن  
الطراوة النداء انشاء وأدعو  
خبر سهو بل أدعو المقدر  
إنشاء كعبت وأقسم وإذا  
ولي يا مالميس بمنادي كالفعل  
في ألا يا سجدوا وقوله  
ألا يا سفياني بعد غارة سجد  
وقبل منابا عاديات وأوجال  
والحرف في نحو يا ليتني كنت  
معههم فأقوز يارب كاسية في  
الدنيا عارية يوم القيامة  
والجملة الاسمية كقوله  
يلعنة الله والاقوام كلهم  
والصالحين على سمعان من جاز  
فقبيل هي لنداء والمندى  
محذوف وقيل هي لجرد  
التنبيه لا يلزم الاجفاف  
محذوف الجملة كهاوالة  
ابن مالك ان وليها دعاء كهذا  
البيت أو امر نحو ألا يا سجدوا  
فهو لنداء لكثرة وقوع  
النداء قبلها نحو يا آدم  
اسكن في هذه البيت ونحو يا مالك  
ليقض عيسى بل ولا في  
لتنبيه والله سبحانه وتعالى  
اعلم

أو الغافل القريب (قوله توكيدا) المراد بالتوكيد الإشارة إلى أن ما يلي للمخاطب أمر عظيم شأنه أن  
يعتنى به حتى تزل القريب وإن كان متبهاً لذلك منزلة الغافل لكونه لم يأت بالأكمل المناسب (قوله وقيل  
مشتركة) أي اشتركا كالعنوانيات لتمام موضوعه للأمر الكلي وهو طلب الاقبال سواء كان المطلوب بعيدا  
أو قريبا (قوله أو يوا) أي فلما لم يشاركها إلا البعض في بعض الأحوال صحت الكثرة لها (قوله أحرفا) أي  
حال كونها أحرفا كما قال بعض النحاة (قوله أسماء) أي أسماء أفعال لا أفعال  
فيأنداء اسم فعل مضارع (قوله بل يادعوا محذوف) أي لقيام حرف النداء مقامه (قوله وأدعوا خبر) أي  
وكيف يقوم الانشاء مقام الخبر (قوله المقدر) أي المحذوف الذي قام حرف النداء مقامه (قوله غارة)  
مضافة لبعد (قوله سجد) اسم موضع ياذر بيجان أي اسقياني به دغارة هذا الموضع أي بعد الوقعة الحاصلة  
فيه قبل أن يحصل لي الموت وينقضى أجلي فالشاعر كان مطعونا وقال ذلك حال ضيقه (قوله وقيل منابا  
عاديات) في نسخة وقيل صروف عاديات وهي نواب الدهر وأوجال أي خوف وفي نسخة وأجال (قوله كاسية) أي  
ذات مكسوة (قوله باللعنة الله) لعنة مبتدأ وقوله على سمعان خبر وقوله من جاز غير مجرور بمن (قوله والصالحين)  
بروي والصالحون بالواو أما على محذوف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين وأما على  
العطف على المحل إذا جرد وقيل لفظا مرفوع محلا على أنه فاعل المصدر (قوله سمعان) بكسر السين  
وقتها وكأنه رجل نصراني (قوله محذوف) أي والاصل ياهؤلاء اسجدوا الخ (قوله لا يلزم الاجفاف)  
أي لو جعلت بالنداء لأن أدعوا محذوف وكذلك المندى لأن فضلات الجملة منها كجاء القول فيمباياتي للمصنف  
(قوله والا) أي بان لم يلها لادعاء ولا فعل أمر بل فعل غير أمر نحو

يا سجدوا جبل الريان من جبل \* وجبذا ساكن الريان من كاتا

وحرف نحو يا ليتنا نرد

(الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة) \*

(قوله الباب) مبتدأ والثاني نعت وقوله في تفسير خبر وقوله من الكتاب صفة ثانية أو حل من المبتدأ على مذهب  
سيدويه أو من الخبر لكن يرد عليه أنه قد تقدم الحال على عاملها المعنوي (قوله وذكر أقسامها) أي من كونها  
اسمية أو فعلية صغرى أو كبرى أو ذات وجهين (قوله وأحكامها) أي من كونها انشائية أو وقعت جوابا لقسم  
استعطائي أو خبرية أو وقعت صفة أو صلة أو حال أو مشبهة عروضا الأعراب لها بحسب محل وقوعها ونصبها وجزا  
وجزا (قوله شرح الجملة) أي هذا باب شرح الجملة فحذف المبتدأ والخبر عن المضاف وأقيم المضاف إليه  
مقامه (قوله هو القول) انما يقل اللفظ لأن القول جنس قريب لانه عبارة عن اللفظ المستعمل بخلاف  
اللفظ فانه جنس بعيد اصدقه على المهمل والمستعمل وأخذ الجنس القريب في التعريف أولى لأجل أن يصير  
تاما بخلاف البعيد فانه يصير ناقصا فان قلت ان لقول كيمثلون على الله يطاو على الاعتقاد وعلى لرى فهو  
مشترك أو كالمشترك وأخذ المشترك في التعريف ممنوع فلهذا حصل ذلك إذ لم توجد قرينة على أن المراد  
واحد من أفراد ذلك المشترك وهنا وجدت قرينة على ارادة لفظ وهو الوصف بالآفة ذات المقيد الخ واللفظ  
المستعمل لا الرأي والاعتقاد (قوله المقيد) خرج الجسد الاستثنائي بوجه آخر وهو التنبيه بقصد  
اعتراض بان المقيد يفتنى عن القصد لأن التام إذا تعبر بخبر فانه لا يقيد شيئا وكذلك الجنون اذ هو كالمدين  
وأصوات الحيوانات ولو فرض اقدته كقوله لدمر يدو وافتو ذلك قديمة فلهذا لم تحصل من اخباره بل انما  
حصلت من خرج كالمشاهدة ورد بان المستفاد من المشاهدة صدور خبري مطبقة لما وقع وما لا مشهودة ككلام  
متصف بها غايته غير مقصود لادعوا والحاصل أن كذا كذا من جنس أو كذا كذا معيد أي دال على معنى



يحسن السكوت عليه وهو ثبوت المحكوم به المحكوم عليه لكنه غير مقصود بالافادة وحيث فلا يسمى كلاما عند  
 النجاة فلذا أخرجه المصنف بقوله بالقصد (قوله يحسن السكوت عليه) أي من المتكلم بمعنى قطع كلامه أو من  
 السامع بأن لا يطلب زائدا على ما سمع والاول أولى لان الكلام صفة له فيكون منعه وهو السكوت صفة وفي  
 الحقيقة هما متلازمان لانه متى ذكر ركبا الاستناد حسن السكوت من كل منهما والافلا (قوله يحسن السكوت  
 عليه) خرج ما دل على معنى لا يحسن السكوت عليه كزيد على الذات وان قام زيدا على تعليق شيء مما على القيام  
 فهو ليس بعقيد (قوله وما كان بمنزلة أحدهما) أي منزلة الفعل مع فاعله أو منزلة المبتدأ مع خبره (قوله ضرب  
 اللص) أي فهو منزلة منزلة الفعل مع الفاعل لان اللص نائب فاعل ونائب الفاعل بمنزلة (قوله وأقام الزيدان)  
 أي فهو أيضا بمنزلة الفعل مع الفاعل لان الزيدان فاعل بقائم الذي هو اسم فاعل لأنه فعل ويحتمل انه منزل  
 منزلة المبتدأ مع الخبر وذلك لان قائم وان كان مبتدأ الآن الزيدان كخبر لا أنه خبر (قوله وكان زيدا قائما)  
 يحتمل انه منزل منزلة الفعل مع الفاعل لان زيدا كالفاعل لانه اسم كان لانه فاعل ويحتمل انه منزل منزلة المبتدأ  
 والخبر نظرا الى أن أصل معمولي كان المبتدأ والخبر والآن لا يطلق عليهما ذلك لاسي الظاهر قصره على الاول  
 لان الجملة كان مع معموليها وأمام معموليها فلا يقال لهما الآن جملة في قواعد النحو (قوله وظننته قائما) اي اراده  
 فيما ينزل منزلة أحدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح وليس  
 مما ينزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدأ والخبر (قوله انهما ليسا مترادفين) أي بل الجملة أهم (قوله انهما  
 ليسا مترادفين) أي لانه لا يشترط في الجملة الافادة (قوله كما يتوهمه الخ) فيه ان النجاة فرقان احدهما اصطلاحا  
 على الترادف والاخرى اصطلاحا على عموم الجملة فتوهم المصنف القائلين بالترادف نظرا لاصطلاحه لا يصح والا  
 كان للغيران يودهم وايضا نظرا لاصطلاحهم اذ ليس توهمهم لهم اولى من توهمهم له واجاب الشنخي بأننا نسلم  
 انهم اختلفوا في الاصطلاح بل انما اختلفوا في نقل الاصطلاح فالمصنف وجاعة نقلا وعموم الجملة وغيره نقل  
 الترادف وعلى هذا التوهم ظاهر (قوله وهو) أي الترادف قول صاحب الفصل هو الزنجشري (قوله  
 ويسمى جملة) وفي نسخة بالجملة وفي نسخة بالجملة أي فهو ظاهر في الترادف ووجه ظهوره ان الشيء لا يسمى باسم  
 شيء الا اذا كان مرادفاه وانما دال وهو ظاهر ولم يقل وهو صريح الخ لاحتمال ان معنى قوله ويسمى جملة أي  
 من حيث انه من افرادها وان الجملة تنفرد عنه الا انه خلاف الظاهر (قوله انها اعم منه) أي لانه أخذ في مفهوم  
 الكلام فبدل ليس مأخوذا في حد الجملة (قوله اذ شرطه الافادة) أي المقصودة وقوله بخلافها أي فلا يشترط  
 فيها الافادة قصدا (قوله ولهذا) أي لاجل عدم اشتراط قصد الافادة (قوله وكل ذلك ليس مفيدا) أي  
 ليس مقصودا بالافادة لان المقصود من قولك جاء الذي قام الاخبار بالمجيء لا بالقيام وانما ذكرتم قام لتعيين  
 الوصول (قوله صحة قول الخ) في نسخة ووجه قول ابن مالك وهي أحسن لما يأتي ان كلام ابن مالك ليس  
 بحجج وان كان له وجه في نفسه (قوله ثم بدلنا) أي اعطيناهم مكان السيئة العذاب الحسنة أي الصحة حتى  
 عفو أي كفر واودوا كفر النعمة (قوله ان الزنجشري الخ) ظاهره ان هذا كلام ابن مالك وليس كذلك  
 بل كلامه دل الزنجشري ان قوله وهم لا يشعرون ولوان اهل القرى الى قوله يكسبون اعتراض بين المعطوف  
 والمعطوف عليه ثم انه زاد قوله ولا اعتراض هنا بسبع جل ثم ان بعضهم اعترض على ابن مالك كيف يقول  
 ان الاعتراض بسبع جل مع ان الاعتراض هنا باربع جل وحاصل الجواب عن ابن مالك ان كلامه مبني على  
 ان الجملة اعم من الكلام والمعتراض راعى القول بالترادف فكلام ابن مالك وجيه ولا اعتراض عليه (قوله  
 بسبع جل) الاول وهم لا يشعرون والثانية ولوان اهل القرى آمنوا والثالثة وآمنوا والرابعة لفتحنا عليهم  
 بركات من السماء والارض والحاشية ولكن كذبوا والسادسة فآخذناهم والسابعة بما كانوا يكسبون (قوله  
 اذ زعم) أي ان زنجشري وقوه أن أقام أي فلفاء من حلقه عن محلها فيها معنى السببية (قوله أن أقام

يحسن السكوت عليه والجملة  
 عبارة عن الفعل وفاعله كقام  
 زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم  
 وما كان بمنزلة أحدهما نحو  
 ضرب اللص وأقام الزيدان  
 وكان زيدا قائما وظننته قائما  
 وبهذا يظهر لك انهما ليسا  
 مترادفين كما يتوهمه كثير  
 من الناس وهو ظاهر قول  
 صاحب الفصل فانه بعد ان  
 فرغ من حد الكلام قال  
 ويسمى جملة والصواب انها  
 اعم منه اذ شرطه الافادة  
 بخلافها ولهذا سمعهم  
 يقولون جملة الشرط جملة  
 الجواب جملة الصلة وكل ذلك  
 ليس مفيدا فليس كلاما  
 وبهذا التقرير يتضح لك  
 صحة قول ابن مالك في قوله  
 تعالى ثم بدلنا مكان السيئة  
 الحسنة حتى عفووا وادوا قد  
 مس آباءنا الضراء والسراء  
 فآخذناهم بعتة وهم لا  
 يشعرون ولوان اهل القرى  
 آمنوا وانقوا افتخنا عليهم  
 بركات من السماء والارض  
 ونسكن كذبوا فآخذناهم بما  
 كانوا يكسبون أفمن اهل  
 القرى ان يأتيهم باسميات  
 وهم يفتنون ان الزنجشري  
 حكم بجواز الاعتراض بسبع  
 جل اذ زعم ان أقام



معطوف على فاعلناهم ورد عليه من ظن ان الجملة والكلام مترادفان فقال انما اعترض ٢٥ باربع جمل وزعم ان من هندولوا ن اهل

معطوف على فاعلناهم اي اخذناهم الاولى اعني قوله فاعلناهم بغتة وفي هذا العطف شيء وذلك لان اخذناهم خبر وقوله امان انشاء مع انه لا يصح عطف الانشاء على الخبر الا ان يقال انه مجوز لذلك تأمله وأجيب بان الاستفهام انكارى بمعنى النفي اي لا يامن فهو خبر معطوف على خبر (قوله معطوف على فاعلناهم) ضمير اخذناهم عائد على اهل القرية المكذبين لتبهم والهمزة في امان للاستفهام الانكارى بمعنى النفي اي لا يامن اي اخذنا المكذبين لانبيائهم بغتة وهم لا يشعرون فتسبب عن ذلك عدم امان اهل القرى من العذاب والمراد بالقرى قرية مكة الساكن فيها العرب (قوله معطوف الخ) اي وليس العطف على مقدر بعد الهمزة اي يقولون فامن الخ لان هذا مذهب سيبويه والزمخشري يخالفه في ذلك (قوله انما اعترض) اي في الآية باربع لا سبع كقالت يا ابن مالك (قوله وبعد) اي وبعد ان عرفت كلام ابن مالك وكلام المعارض وان كلام ابن مالك له وجه فاقول الخ (قوله اما قول ابن مالك) اي اما الاعتراض على قول ابن مالك (قوله على الخلاف الخ) فيه ان الكلام حينئذ في كلام الزمخشري وهو يقتدرها ثبت فينتزلا يتأني هذا الخلاف (قوله على الخلاف الخ) ينبغي الجزم بان المقدر ثبت لان المصنف بصددهما لزم كلام الزمخشري وهو يرى ان الجملة الواقعة بعد ولو فعلية توجب ثبوت وصلتها فاعل لفعل محذوف بعد لو (قوله فان قلت) اي جوابا عن ابن مالك في عدم الجمل سبعة ولم يعد لها ثمانية (قوله ونقله عن سيبويه الخ) حاصله ان سيبويه يقول ان المعنى ولو ان ايمانهم فقبل له أين الخبر فقال انه لما طال الكلام وجرى الاسناد في ضمنه لم يحتج للخبر (قوله وذلك) اي الاستغناء المفهوم من المقام (قوله فاعل ثبت) اي فيلزمه ان يكون ان وصلتها مع ثبت جملة ثانية وقد يجب بان ابن مالك والزمخشري لم يعدا قوله وهم لا يشعرون معترضات لانها جملة حالية فهي مرتبطة بالكلام قبلها وصرح بان مبدأ الاعتراض قوله ولو ان اهل القرى الى قوله يكسبون وحيث صرح بذلك فيعلم ان مقصودهما بالجملة المعطوف عليها مجموع قوله فاعلناهم بغتة وهم لا يشعرون غير انهما تر كابعض الجملة اعتمادا على فهم المقصود من مبدأ الاعتراض ونهايته وحيث كان وهم لا يشعرون لم يعدا من الاعتراض صرحا فانه لا من ان الاعتراض بسبع جمل وقد يقال بل هي ثمانية غيرها والثامنة جملة يكسبون وهي غير كان مع خبرها الا ترى انهم جاعدا آمنوا التي هي خبر ان جملة غير جملة ان مع خبرها (قوله واما قول المعارض) اي واما تنظير الوارد على قول المعارض (قوله وهذا هو التحقيق) يعني عدم عدم جملة وهم لا يشعرون وعدم جمل الاعتراض في هذه الالة ثلاثة وفي الالمانية وهذا التحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله تعالى ولو ان اهل القرى آمنوا الى قوله يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضات جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما ما والكلام الثام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض واما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله تعالى فاعلناهم بما كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعطف المفيد للمعنى مقصود يغنون بترك اعتباره واقول لان سلم ان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما لما يأتى في الاعتراضية ان وان شئت فوها من قوله \* لعل وان شئت فوها أزورها \* جملة معترضة اه شئني (قوله لان الكلام هنا ليس في معنى الخبرية) فيه نظرا لانه يقتضى ان من قال الاعتراض بسبع جمل مراد من اجل المعترضة وهو ممنوع وان مراده من صائر الجملة

\*(انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وخبرية)\*

(قوله الى اسمية وفعلية وخبرية) هذا تقسيم أصلي للجملة ولكن في الحقيقة النظرية ترجع الى قباه من الاسمى والقولية لان الاما ان تقدر عامل اقتراف كثر واستقر في الاول تكون اسمية وعلى ان تكون فعلية (قوله التي صدرها اسم) اي غير ظرف بدليل ما يأتى (قوله وقد زعموا) اي بدون اعتمادا على مثل ذلك بدون اذمة الزيد لان كلامه في اجلة التي صدرها اسم يسبق بحرف واما سبقة حرف فسيب في

القسرى الى والارض جملة لان الفائدة انما تتم بمجموعه وبعد في القولين نظرا اما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها ثمانية جمل احداها وهم لا يشعرون واربعة في خبر لو وهي آمنوا واتقوا وفتحنا والمركبة من ان وصلتها مع ثبت مقدر او مع ثابت مقدر على الخلاف في انها اسمية او فعلية والسادسة ولكن كذبوا والسابعة فاعلناهم والثامنة بما كانوا يكسبون (فان قلت) لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون ان وصلتها مبتدأ لا خبره وذلك لطوله وجريان الاسماء في ضمنه قلت انما مراده ان يبين مرزوم على اعراب الزمخشري والزمخشري يرى ان وصلتها هاهنا هل ثبت واما قول المعارض فلانه كان من حقه ان يعدها ثلاث جمل وذلك لانه لا يعدوهم لا يشعرون جملة لانها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة بها ويعدوهم في خبره جملة واحدة اما فعلية ان قدر ولو ثبت ان اهل القرى آمنوا واقتراف اسمية ان قدر ولو ان ايمانهم واتقوا هم ثمانية وتعدوهم ولكن كذبوا جملة واحدة هم بما كانوا يكسبون كلمة واحدة

هو التحقيق ولا ينفى ذلك ما قدمه في تفسير الجملة لان الكلام هنا ليس في مقام الجملة بل في مقام الجملة فيكون لاجلة اعتراضية ولا تكون الا كلاما (انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وخبرية) والاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قاتل وهما في الحقيقة معتبرتان في ان يدين



فمن جوزه وهو الانحس والكو فيون والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد وضرب الصبي وكان زيدا قائما وطننته قائما ويقوم زيد وقم والظرفية لمصدره بظرف او مجرور نحو ٣٦ عندئذ يداوي الدارز يدا اذا قدرت زيدا فعلا بالظرف والجار والمجرور بالاستقرار

المحذوف ولا مبتدأ مخبر عنه  
بهما ومثل الزمخشري لذلك  
بني الدار من قسوالئذ يدي  
الدار وهو مبني على أن  
الاستقرار المقدر فعل للاسم  
وعلى أنه محذوف وحده  
وانتقل الضمير الى الظرف  
بعد أن عمل فيه وزاد  
الزمخشري وغيره الجملة  
الشرطية والصواب أنها  
من قبيل الفعلية لاسيما  
\*(تنبيه)\* مرادنا بصدر  
الجملة المسند أو المسند اليه  
فلا عبرة بما تقدم عليهما من  
الحروف فالجملة من نحو  
أقام الزيدان وزيدا حول  
ولعل أباك منطلق وما زيد  
دائما اسمية ومن نحو أقام  
زيدان قام زيد وقد قام زيد  
وهلافت فعلية والمعتبر أيضا  
ما هو صدر في الأصل فالجملة  
من نحو كيف جاء زيد ومن نحو  
قاي آيات الله تنكرون ومن  
نحو فريقا كذبتم و فريقا  
تقتلون وخشعوا أبصارهم  
يخرجون فعالية لأن هذه  
الاسماء في نية التخيير وكذا  
الجملة في نحو يا عبد الله  
ونحو وان أحسن المشركين  
استجارنا والانعام خاتمة  
والليل اذا عشى فعدت  
مصدره في لاصل فعال  
وانتقد برأد وزيدان  
استجارنا لادخا الانعام

التنبيه (قوله عند من جوزه) أي جوزه الابتداء بالوصف من غير اعتماد (قوله التي صدرها فعل كقام زيد الخ) المثال الاول الفعلية التي فعلها ماض مبني للفاعل والثاني لما فعلها ماض مبني للمفعول والثالث لما فعلها تاسع مختلف الاثر والرابع لما فعلها تاسع متفق الاثر والخامس لما فعلها مضارع والسادس لما فعلها أمر وكلام المصنف يقتضي ان كان مسندة لامها وهو الصحيح بناء على قول الجمهور ان لها دلالة على الحدث والزمان وأما قول البيهقي انهما قيدان لفعل معنى كان زيد قائما يمتنع بالقيام المتصف بالحصول في الزمن الماضي وحيث قد لا يستاديين اسمها وتجرها كما كان قبل دخولها فهو مبني على أنه لا دلالة لها على الحدث وهو مشكل اذ لم يعد فعل يقع في التركيب غير زائد ولا مؤكد ولا مسند (قوله فعل) أي لانه جملته فيصح أن النائب عنه جملة والا كان مفردا (قوله بالاستقرار) أي والا كانت فعلية ان قدرت فعلا واسمية ان قدرت اسما (قوله ولا مبتدأ) أي والا كانت اسمية (قوله ومثل الزمخشري لذلك) أي لما ذكر من الظرفية (قوله زيد في الدار) أي فالجملة الواقعة خبرا عن زيد ظرفية وأما جملة زيد في الدار فهي اسمية (قوله بعد أن عمل) أي الظرف وقوله فيه أي في ذلك الضمير لان الضمير لا يتصل إلا بعامله فلا بد من ملاحظة العمل بعد الاستقرار وتوضيحه أنك اذا قلت زيد استقرار في الدار كان في استقرار ضمير مستتر معموله فلما حذف الفعل وهو استقرار الضمير خاليا عن عامل فعله في الظرف فانتقل الضمير اليه واستتر فيه لانه لا يتصل إلا بعامله وقرر السمعني أن قوله بعد أن عمل أي الاستقرار فيه أي أن الضمير بعد أن كان الاستقرار عاملا فيه لما حذف الاستقرار انتقل للظرف واستتر فيه بعد حذف الاستقرار وجد العمل فيه للظرف بعد أن كان الاستقرار (قوله الجملة الشرطية) أي الواقعة فعل الشرط فجعلوا أقسام الجملة أربعة (قوله مرادنا بصدر الجملة) أي في قولنا ان صدرت باسم فهي اسمية وان صدرت بفعل فهي فعلية (قوله المسند) الاول أن يقول مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند اليه سواء كان ملفوظا أو مودرا فخرجت الفضلات المصدر بها كما خرجت الحروف وهو ظاهر ودخل نحو يا عبد الله الخ نالوا قال هكذا لا غناء عن قوله وأيضا ما هو صدر في الأصل الخ لانه يلزم حينئذ أنه غير ما سبق مع أنه ليس كذلك لان قولنا المسند اليه أو المسند يخرج هذه الاشياء لانها فضلات (قوله اسمية) أي لانها مصدرية باسم وهو المسند اليه (قوله في نية التأخير) أي لانها فضلات (قوله وان أحد الخ) أي أن ان دأخله على فعل محذوف لان أدوات الشروط لا تدخل الا على فعل (قوله أدعوزيدا) صوابه أدعوزيد الله (قوله وأقسم بالليل) في نسخة بالليل والمناسب الموجود هنا لان نسخة الباء محل معنى فقط

\*(باب ما يجب على المسؤول في السؤال عنه)\*

(قوله باب) كذا في نسخة وفي نسخة حذفه (قوله باب) خبر المحذوف وهو مضاف لما ويجب فعل مضارع وقوله ان يفصل فاعل والجملة صلة ما أي هذا باب ما يجب على المسؤول التفصيل فيه أي التفصيل في جوابه (قوله ما يجب) ما واقعة على الكلام أي باب الكلام الذي يجب على الشخص المسؤول التفصيل في جوابه وقوله في المسؤول عنه أي هل كونه وجوب التفصيل على الشخص المسؤول في حال الغاء المسؤول عنه (قوله لاحتماله) أي وانما وجب على المسؤول التفصيل في الجواب اذا اتى له المسؤول عنه لاحتماله أي المسؤول عنه الخ (قوله ولأنك) أي المسؤول عنه المحتمل للاحتتمالات المذكورة أمثلة (قوله أحدها) أي احدا الامثلة مصدر الكلام - اذا مثل انسان وقيل له هل صدر قولنا اذا قام زيد فاعلم كرمه جملة اسمية أو فعلية فلا ينبغي له أن يقتصر في الجواب على قوله اسمية ولا على قوله فعلية بل يجب عليه التفصيل بان يقول ان كان اذا معه ولا للجواب في درجة سميت وان كن معه ولا لشرط فاصدر جملة فعلية (قوله وهذا) أي واحتمل مصدره هذا

وقسم والليل \*(باب ما يجب على المسؤول في السؤال عنه أن يفصل فيه لاحتماله لاسمية والفعلية لاختلاف التقدير الكلام ولاختلاف الجواب)\* ولذلك مثله حد هصار الكلام من نحو اذا قام زيد فاعلم كرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل اذا



فإن قلنا جوابها مصدر الكلام جملة اسمية وإذا تقدمت من تأخير وما بعد إذا متهم لها لانه مضاف اليه وتظهر ذلك في قولهم يسافر زيد أنا مسافر  
وعكسه قوله \* فبينما نحن نرقبه أنا قال إذا قدرت ألف بينا زائد بين مضاف للجملة الاسمية فإن مصدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف  
الى جملة اسمية وإن قلنا العامل في إذا فعل الشرط وإذا غير مضافة مصدر الكلام جملة ٣٧ فعلية تقدم طرفها كما في قولك متى تقيم فانا أقوم الثاني

نحو أفي المار زيد وأهنا  
مرو فانا أن قد رونا المرفوع  
مبتدأ أو مرفوعا مبتدأ  
محذوف تقديره كان أو  
مستقر فالجملة اسمية ذات  
خبر في الاولى وذات فاعل  
مغن عن الخبر في الثانية وإن  
قد رناه فاعلا باستقر فعلية أو  
بالظرف قطرية (الثالث)  
نحو يومان في نحو مارأيتيه  
منذ يومان فان تقديره عند  
الانقش والزجاج بين وبين  
لقاته يومان وعند أبي بكر  
وأبي على امتدات الرؤية  
يومان وعليهما فالجملة اسمية  
لا محل لها ومنذ خبر على  
الاول ومبتدأ على الثاني  
وقال الكسائي وجاعة المعنى  
منذ كان يومان فنظرف  
لما قبلها وما بعدها جملة فعلية  
فعلها ماض محذوف فعلها وهي  
في محل خفض وهما آخرون  
المعنى من الزمن الذي هو  
يومان ومنذ مركبة من حرف  
الابتداء وذو الطائفة واقعة  
على الزمن وما بعدها جملة  
اسمية محذوف مبتدأ ولا  
محل لها لانه صلة الرابع  
مأذمنت وهما محتمل معنيين  
احدهما ما أبدى صنعة  
والجملة اسمية قد مر خبره عند

الكلام للاحتتمالات المذكورة فبني الخ (قوله فان قلنا جوابها) أي فالمعنى أنا أكرم زيد وقت مجيئه  
(قوله جوابها) أي ما في خبر جوابها من فعل أو شبهه كأننا أكرمه أو أنكركم وهذا أي كون العامل ما في خبر  
الجواب هو التحقيق عند غير المصنف والتحقيق عند المصنف أن العامل شرطها وهي كالم غير المصنف يلزم  
عليه أن ما بعد الفاء عمل فيما قبلها مع أنه ممنوع فالمناسب أن يتقدرا كرم مقسدا يفسره أكرمه المذكور  
وحينئذ فالجملة فعلية ولو قلنا العامل ما في خبر الجواب وقولهم لا يعمل لا يفسر عاملا مخصوص بباب الاشتغال  
كذا بحث الدماميني وأجاب الشافعي بأن عمل ما بعد الفاء فيما قبلها غير ممنوع عند ذلك القائل (قوله وتظهر ذلك)  
أي في كون الظرف مضافا للجملة فعلية ومقدم من تأخير ومصدر الكلام جملة اسمية (قوله يوم) ظرف منصوب  
بقوله أنا مسافر (قوله وعكسه) أي من حيث أن الظرف مضاف للجملة اسمية والكلام جملة فعلية (قوله إذا  
قدرت الخ) بيان للعكس (قوله العامل في إذا فعل الشرط) أي وإن المعنى إذا جاء زيد في الزمان المستقبل فانا  
أكرمه (قوله مبتدأ) أي والخبر في الدار وقوله أو مرفوعا مبتدأ محذوف أي على أنه فاعل أغنى عن الخبر (قوله  
وذا فاعل مغن عن الخبر في الثانية) جرى على ما يقول كثيرون من أن الفاعل مغن عن الخبر في مثل أنا ثم  
الزيدان والتحقيق أن هذا المبتدأ لا خبر له أصلا ولا يتصور أن يكون مخبرا عنه وكيف وهو في نفسه مستند إلى  
ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشأ الغلط تسميته مبتدأ فنقل أن كل مبتدأ مخبر عنه وليس كذلك أه دماميني  
(قوله نحو يومان) فيه أن يومان في الأعراب الاسمية ما مبتدأ أو فاعل أو خبر وعلى كل فهو مرفوع لاجلة وكان  
الاولى أن يقول الثالث منذ يومان في نحو الخ لانه هو الذي يتأني فيه الجملة الاسمية أو الفعلية والجواب أن  
المراد يومان مع ما ينضم لها بحيث يصير جملة وانما لم يقل منذ يومان لانه لا يصح لأن يومان تارة ينضم لها منذ  
فيكون جملة اسمية وهذا على القولين الاولين وعلى القول الثالث أن الذي يضم لها كان وعليه فهي جملة فعلية  
والقول الرابع المنضم لها هو الجملة اسمية صلة الموصول (قوله يني الخ) أي فنذ خبر مقدم ويومان مبتدأ  
مؤخر (قوله أم امتدات الرؤية يومان) أي فام مبتدأ وقوله امتدات الرؤية أخذ من قوله مارأيتيه (قوله  
وعليهما فالجملة اسمية) قد يقال هي على الاول تحتمل الفعلية إن جعلت المرفوع فاعل استقر محذوف وانعم  
لا تكون ظرفية لأن الظرف إذا لم يعتد لا يعمل (قوله فالجملة) أي جملة منذ يومان وهي جملة ثانية وأما  
الجملة الاولى فهي مارأيتيه (قوله ومنذ خبر) أي عن يومان على الاول وقوله ومبتدأ على الثاني أي لانها  
مؤولة بامد فهي مبتدأ (قوله منذ كان) أي وجد (قوله لما قبلها) أي كعدم الرؤية في المثال (قوله  
في محل خفض) أي بلاضافة للظرف وهو منذ (قوله واقعة على الزمن) أي فلهذا صفة للزمن (قوله قدم  
خبرها) أي وهو ما الاستفهامية (قوله أي شيء) أي وعلى هذا فمركبة مع ذوا جعلا اسميا واحدا لا استفهام  
بخلاف الوجه الاول فان ذاعليه موصولة وعنده محذوف (قوله فعلى التقدير الاول) أي من أن ما اسم  
استفهام خبر مقدم أو مبتدأ وذا اسم موصول خبر أو مبتدأ مؤخر وقوله بحالها أي من كونها اسمية (قوله  
وعلى الثاني) أي من أن ما مركبة مع ذوا جعلا اسميا واحدا لا استفهام (قوله ما إذا مبتدأ) أي والمعنى أي  
شيء صنعه (قوله الصدر) والتقدير أي شيء صنعت صنعه هذا وقد ذكر بعضهم أن ما ذا من بين ادوات  
الاستفهام تخرج من الصدرية أه دماميني (قوله فالارجح الخ) أي لان الأصل في الاستفهام أن يدخل على

الانقش ومبتدأها عند سيبويه والثاني أي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت مأذمنت فعله التقدير الاول الجملة مع بها وعلى  
الثاني تحتمل الاسمية بان تقدم ما مبتدأ وصنعه الخبر والفعلية بان تقدم مفعولا لفعل محذوف على شريطة يتعبر ويذكر تقديره بعد  
ما إذا لان الاستفهامية الصدرية الخامس نحو أبشر بهدونه فلا يرجع تقديره بشرة فلا يهدى محذوف والجملة فعلة



ويجوز تقدير مبتدأ أو تقدير الاسمية في أنتم تخلقونه ارجع منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها للاسمية وهي أم نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله  
 \* فقلت أي سرت أم عادت في حلم \* أكثر جملتين تقديرهما في ابشر يهدوننا لمعادلتها الفعلية السادسة نحو قاتلنا الخوارج فان الالف ان قدرت  
 بحرف تنبيه كما ان التاء حرف تانيث في قامت ٣٨ هندا واسما واخوالا بدل منها فالجملة فعلية وان قدرت اسما وما بعد هاء مبتدأ فالجملة اسمية

قدم خبرها \* السابع نحو  
 نعم الرجل زيد فان قدر نعم  
 الرجل خبرا عن زيد فاسمية  
 كما في زيد نعم الرجل وان قدر  
 زيد خبرا لمبتدأ محذوف  
 فجملة ان فعلية واسمية  
 \* الثامن بجملة البسملة فان  
 قدر ابتدائي باسم الله فاسمية  
 وهو قول البصريين أو ابتدائي  
 باسم الله فعلمية وهو قول  
 السكونيين وهو المشهور في  
 التفاسير والاعاريب ولم  
 يذكر الزمخشري غيره الا  
 انه يقدّر الفعل مؤخر  
 ومناسبا لما جعلت البسملة  
 مبتدأ فبقدر باسم الله اقرأ  
 باسم الله أحل باسم الله ارتحل  
 ويؤيده الحديث باسمك  
 ربي وضعت جنبي \* التاسع  
 قولهم ما جاءت حاجتك فانه  
 يروي برفع حاجتك فالجملة  
 فعلية وينصبها بالجملة اسمية  
 وذلك لان ج بمعنى صار فعلى  
 الاول ما خبرها وحجتك  
 اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ  
 واسمها ضمير ما وان جلا  
 على معنى ما وحجتك خبرها  
 وتفسير ما هذه في قولك  
 مائت وموسى دهاضا  
 فتعمل الرفع والنصب الا ان  
 الرفع على الابتداء او

الافعال (قوله ويجوز تقدير مبتدأ) اي ويهدوننا خبرا في الجملة حيث نداء اسمية (قوله أنتم تخلقونه)  
 اي فالهمزة للاستفهام وأنتم مبتدأ وتخلقونه خبر (قوله ارجع) اعلم انه قد وجد في هذه الآية لكل من  
 الاسمية والفعلية مرجح فقد رجحت الفعلية بغلبة ايلاء الفعل للهمزة والاسمية بمعادلة الاسمية لها وحيث نداء فهما  
 متساويان وهذا لا يعارض ما ذكر من ترجيح الاسمية لان الارجحية بالنسبة الى شيء خاص وهو قوله ابشر  
 يهدوننا فلا تعارض (قوله لمعادلتها الخ) اي فقد رجحت الاسمية فيها بالمعادلة المذكورة بخلاف الاسمية في  
 ابشر يهدوننا فانهم الم ترجع وانما رجحت الفعلية فيها بغلبة ايلاء الفعل للهمزة (قوله أكثر جملتين الخ) اي  
 واما جعل الجملة في هذا اسمية فهو ضعيف جدا لوجود أمرين يقتضيان الفعلية الهمزة والتعادل بخلاف  
 الاسمية (قوله لمعادلتها الفعلية) اي فقد وجد للفعلية في هذا البيت مرجحان غلبة ايلاء الفعل للهمزة والمعادلة  
 للفعلية بخلاف الفعلية في ابشر يهدوننا فانهم لم يوجد فيها الامر مرجح واحد وهو الاول في الاليتين المذكورتين  
 (قوله فعلية واسمية) اي وكذا ان قدر مبتدأ خبر محذوف وتركه لضعفه وقوله فجملة ان اي جملة نعم الرجل  
 وجملة هو زيد (قوله مؤخر) اي لاجل افادة الحصر وقوله الا انه اي الا ان الاولى انه أي الحال والشأن  
 يقدّر الخ (قوله ومناسبا الخ) انما كان تقديره مناسبا لاولي لانه اوفى بتأدية المطلوب للدلالة ذلك المقدر حيث نداء  
 على تلبس الفعل كله بالبسملة على وجه التبرك والاستعانة (قوله ربي) في نسخة اللهم (قوله التاسع الخ)  
 فيه انه في حالة الرفع لا يحتمل الاوجه واحد وهو الفعلية وكذا في حالة النصب لا يحتمل الاوجه واحد وهو  
 الاسمية وحيث نداء هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال مشكلا اه دمايني  
 (قوله بمعنى صار) اي فهو من اخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر (قوله واسمها) اي اسم جاء اي  
 وخبرها بالجملة (قوله على معنى ما) اي لان ما واقعة على حاجة ولوراعى اللفظ ان ذكر (قوله الا ان الرفع  
 على الابتداء) اي وانت خبر (قوله على خلاف سيبويه) اي فسيبويه يقول انها مبتدأ والاختفاء  
 يقول انها خبر مقدم وحيث نداء يكون انت خبرا على الاول ومبتدأ على الثاني وموسى عطف على انت (قوله  
 وذلك) اي ما ذكر من ارفع بقوليه (قوله والنصب) اي نصب ما على الخبرية اي لتكون او المفعولية  
 اي لتضع (قوله اذا قدرته) اي قدرت موسى فالاعراب حيث نداء ما خبر مقدم او مفعول وانت فاعل او اسم  
 يكون وموسى مفعول معه (قوله اذا لابد من تقدير فعل حيث نداء) اي حين اذ جعل موسى مفعولا معه لان  
 العامل فيه ما سبق من فعل او شبهه لا الواو (قوله في الوجهين) اي الرفع والنصب (قوله الا انها لا تكون  
 مبتدأ) اي لان كيف معناها على اي حال وحيث نداء لا يصح وقوعها مبتدأ (قوله فليس للرفع الا توجيه واحد)  
 اي وهو الخبرية فكيف خبر مقدم وانت مبتدأ مؤخر وموسى عطف على انت (قوله واما النصب فيجوز  
 كونه على الخبرية والحالية) كونه على الخبرية بتقدير ان يجعل انت اسمها لتكون محذوفة اي كيف تكون  
 فلما حذف تكون وحدها برز الضمير المستكن فيها وقوله او الحالية اي بتقدير توجد وموسى على وجهي  
 النصب مفعول معه (قوله ولا رجح الفعلية) اي يجعل زيد فاعلا محذوف بغيره المذكور (قوله ومما  
 يرجح فيه الفعلية) هذا خارج عن المعطوف بلوجهه فسمي احدى عشر كان اولي لان هذا محتمل الوجهين  
 (قوله موسى اكرمه) اي ذكره بجملة طائفة لضعف كونها خبرا عن موسى فالارجح حيث نداء جعل موسى

اخبارية على خلاف سيبويه والاختفاء وذلك اذا قدرته موسى عطف على انت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا  
 مفعولا معه فلا بد من تقدير فعل حيث نداء أي ما تكون أو ما تصنع وتظهر ما هذه في الوجهين على اختلاف التقديرين كيف في نحو كيف أنت  
 وموسى الا انها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به تلبس للرفع الا توجيه واحد وما لنصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية العاشر الجملة المعطوفة  
 من نعمه قد تروى في ذلك ما يرجح فعلية النسب وذلك لان ما من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما يرجح فيه الفعلية نحو موسى اكرمه



ونحو زيد يذهب ولا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطليقة خبرا قليلا واما نحو زيد قام فاجلة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوز المبرد وابن العسري فوابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير والكوفيون ٣٩ على التقديم والتأخير فان قلت زيد قام

وعمر وقد عند فلاولى اسمية  
عند الجمهور والثانية  
محملة لهما على السواء عند  
الجميع  
\* (انقسام الجملة الى الصغرى  
والكبرى) \*

الكبرى هي الاسمية التي  
خبرها جملة نحو زيد قام  
او هو زيد قام والصغرى  
هي المبني على المبتدا كالجملة  
الخبرية في المثالين وقد تكون  
الجملة كبرى وصغرى  
باعتبار من نحو زيد قام  
علامه منطلق فمجموع هذا  
الكلام جملة كبرى لا غير  
وعلامه منطلق صغرى لا غير  
لانها خبر واولوه غلامه منطلق  
كبرى باعتبار غلامه منطلق  
صغرى باعتبار جملة الكلام  
ومثله لسكا هو الله ربى اذ  
الاصل لكن انه هو الله ربى  
ففيها ايضا ثلاث مبتدآت  
اذالم يقدر هو ضمير  
سبحانه ونفقا الجلالة بدل منه  
وعطف بيان عليه كجزم به  
ابن الحاجب بل قد رخصه  
النسب وهو القاهر ثم  
حذفت همزة باحده  
اعتباطا وقيل حذفت لسيا  
بان نقات حركته ثم حذفت  
ثم دغمت نون لكن في نو ما  
\* (تقسيم) \* الاول مفسر  
به الجملة الكبرى هو مقتضى

مفعولا لفعل محذوف (قوله زيد يذهب) اي فليقم جملة طليقة وجملة لا يذهب طليقة فلا يحلان خبرا فيعرب  
زيد وعمر وفاعلان محذوف (قوله وعمر ولا يذهب) اي فالتقدير لا يذهب وعمر ولا يذهب وكذا ما قبله (قوله  
فاجلة اسمية) اي فزيد مبتدا وقام خبر (قوله والكوفيون الخ) اي لانه يجوز عندهم تقدم الفاعل  
(قوله عند الجمهور) اي ويجرى فيها خلاف الكوفيين وابن مالك ومن معه (قوله محملة لهما) اي لان  
جملة وعمر وقد يحتمل جعلها فعلية ان عطف على جملة قام ويحتمل جعلها اسمية ان عطف على جملة زيد قام  
(قوله الى الصغرى والكبرى) في نسخة الى صغرى وكبرى وهي المناسبة لقوله فيما ياتي وانما قلت صغرى  
وكبرى الخ (قوله والصغرى الخ) على هذا زيد قائم وقام زيد ليست صغرى ولا كبرى فالقسمه غير حاصره  
(قوله المبني) اي التي هي خبر عنه (قوله في المثالين) ففي المثال الاول وقعت الصغرى فعلية وفي الثاني  
وقعت اسمية (قوله كبرى لا غير) اي لان الخبر فيها جملة (قوله صغرى لا غير) اي لانها مبني على المبتدا  
اي خبر بها عنه (قوله باعتبار غلامه منطلق) اي باعتبار ان الخبر فيها جملة وهي غلامه منطلق (قوله صغرى  
باعتبار جملة الكلام) المناسب باعتبار وقوعها خبرا عن المبتدا الذي هو زيد (قوله لكن اما هو الله ربى)  
اي فليكن حرف استدراك وانما مبتدأ اول وهو مبتدأ ثان ضمير الشأن والله مبتدأ ثالث وروى خبر الثالث  
والثالث وخبر المبتدأ الثاني والثاني وخبر خبر الاول وليس في الله رجا بل لانه عين المبتدأ فالجملة بتسماتها  
كبرى لا غير والله ربى صغرى لا غير وهو الله ربى كبرى بالنظر لا متربى وصغرى نظر المبتدأ الاول (قوله اذا  
لم يقدر الخ) اي فان قدر كذلك فهي جملة كبرى فقط والخبر جملة صغرى فقط ولا ياتي في ان تكون محملة  
للصغرى والكبرى لان ذلك لا يكون الا اذا وجد ثلاث مبتدآت (قوله اعتبارا) اي لالعة (قوله وقيل  
حذف الخ) قد رد هذا المصنف سابقا بان ما حذف لعله كالالف هنا كالثابت فيمنع من ادغام ما قبله فيما  
بعده بخلاف ما لو كان الحذف اعتبارا طيفا كما انه لم يوجد أصلا (قوله ما فسرت به الجملة الكبرى) اي بانها  
الاسمية التي خبرها جملة (قوله بالفعل) اي وجبت هذه الكبرى يصح ان تكون فعلية بخلاف انظار كلامهم  
(قوله بالفعل) اي الفعل الناصح اذا كان الخبر في الاصل جملة ودلى هذا فنعرفها بانها ما كان الخبر فيها جملة  
ولو بحسب الاصل او نقول هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة والفعلية التي فعلها ناصح والخبر فيها بحسب الاصل  
جملة (قوله فعلى افعلى) اي الذي هو مؤنث افعلى وحاصل الكلام ان افعلى التفضيل ان جرد من ال والاضافة  
يجب افراده وتذكيره وجوا افضل عليه من ولا يجوز فيه المطابقة فلا يجوز ان تقول امرأه افضل ولا امرأتان  
فضليان ولا نساء فضليات ولا رجلا ن أفضلان ولا رجال أفضلون بل تقول رجل أو امرأة ورجلان أو امرأتان  
أو رجال أو نساء أفضل من كذا فان عرف أو ضيف طائر موصوفه فتقول بالمرأة الفضلى أو الفضلى النساء  
والمرأتان الفضليان والنساء الفضليات وكذا الباقى اذا علمت هذا تعلم ان قولهم جملة صغرى أو كبرى مثل  
امرأة فضلى وهو ممنوع وأجاب المصنف عنه (قوله كأن صغرى الخ) اي لانه كان امرأه صغرى والكبرى (قوله  
فواقعها) جميع فقرة وفي نسخة فواقعها جمع فقرة والمراد بها العائنة التي تكون على وجه النساء من شدة  
تحركه أو غلبته بالاراي كان الفاعل الصغرى والكبرى على وجه التحذر على ارض من ذهب (قوله وقول  
بعضهم) اي في الجواب عنه (قوله وانما مضافان) اي لاصل صغرى فواقعها وكبرى فواقعها الحذف من  
الاول لدلالة الثاني او من الثاني لدلالة الاول وانما مضافان له وجود كقيل كذا من ذلك (قوله لا تحذف في  
الاجاب) اي وهما موجب وجوز وهما معرفة (قوله ولكن الخ) جواب عن البيت وعن كل كلامه مثله

كلامهم وقد يشك في تكون مصدره مبتدأ تكون مصدره بالفعل نحو ظنت زيد ايقوم ثوبه \* ثم ان قلت صغرى وكبرى موافقة لهم واما  
الوجه استعمال فعلى افعلى بل أو بلاضافة ولذا لم ين من قول كأن صغرى وكبرى من موافقة وجهه ودر على ارض من الذهب ونحو كلامهم  
ان من رائدة وانما مضافان على حد قوله \* بين ذراعي وجهه الامم يرددن اصعبان من لا تقم في الحجاب ولا معتم فانه يردن



وبما استعمل أهل التفضيل الذي لم يرد فيه المفاضلة مع ما قام كونه مجردا قال إذا غلب عليكم أسود العين كنتم \* كراما وأنتم ما أقام الأثم  
 أي لثام فعلي هذا يخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العرويين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها  
 ولهذا النوع أمثلة أحدها نحو أنا آتيلك ٤٠ إذ يحتمل آتيلك أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا وأن يكون اسم فاعل ومضافا إليه مثل

وأنهم آتيلهم عذاب وكلام  
 آتيلهم يوم القيامة فردا  
 ويؤيده أن أصل الخبر الأفراد  
 وإن حذفت يميل الالف من  
 آتيلك وذلك متمنع على تقدير  
 انقلابها من الهمزة الثاني  
 نحو زيد في الدار إذ يحتمل  
 تقدير استقر وتقدر مستقر  
 الثالث نحو أنا أنت سير إذ  
 يحتمل تقدير تسير وتقدر  
 سائر وينبغي أن يجري هنا  
 الخلاف الذي في المسئلة قبلها  
 الرابع زيد في الدار إذ يحتمل  
 أن يقدر أبو مبتدأ وأن  
 يقدر فاعلا بقائه \* (تنبيه) \*  
 يتعين في قوله  
 الأعرول مستطاع رجوعه  
 تقدير رجوعه مبتدأ  
 ومستطاع خبره والجملة في  
 محل نصب على أنها موصولة في  
 محل رفع على أنها خبر لأن  
 الألف للثنى لا خبر لها عند  
 سيويه لا لفظا ولا تقديرا  
 فإذا قبل الأماه كان ذلك  
 كلاما وأما من حرف واسم  
 وأما الكلام بذات جلا  
 على معناه وهو آتيلك ماء  
 وكذلك يتمتع تقديره مستطاع  
 خبرا ورجوعه فاعلا لذكره  
 ويتمتع أيضا تقدير مستطاع  
 مفعولا على المحل وتقدر  
 مستطاع رجوعه جملة في

(قوله مع كونه مجردا) أي من ال والاضافة (قوله الأثم) الشاهد فيه أنه جمع الام على غير بابيه لا جمع لثيم  
 وجمع مع أنه مجرد من ال مراعاة لقوله أنتم لعدم قصد المفاضلة (قوله فعلي هذا يخرج البيت) أي بحيث  
 يقال أنه ليس مراد أبي نواس في البيت التفضيل بل مراده فقاعة صغرى من الخبر وفقاعة كبرى من الخبر (قوله  
 وقول النحويين) أي جملة صغرى وكبرى (قوله أن يكون فعلا مضارعا) أي والاصل آتيلك ابتدأت الهمزة  
 الثانية الفالوقوعها ساكنة أثر همزة قوله في هذا الاحتمال تكون جملة كبرى بخلاف الاحتمال الذي بعده  
 فإنما تكون جملة لا صغرى ولا كبرى (قوله مثل الخ) تنظير في الاحتمال الثاني (قوله ويؤيده) أي يؤيد  
 كون آتيلك اسم فاعل (قوله وإن حذفت يميل الالف) أي فهذا دليل على أنه اسم فاعل لأن عليه الالف  
 تكون أصلية ولا يجوز زامه الالف إلا إذا كانت أصلية وأما على جعله فعلا تكون الالف بدلا عن الهمزة  
 والالف المبدأة لا تحال (قوله نحو زيد في الدار) أي فعلى الاحتمال الأول يكون الكلام جملة كبرى وعلى  
 الثاني لا يكون جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما وكذا يقال في المثال الثالث (قوله وينبغي أن يجري هنا)  
 أي في الأولوية (قوله الخلاف الذي في المسئلة قبلها) وهو أنه هل يقدر المحذوف اسم فاعل لأن الأصل في  
 الخبر الأفراد أو يقدر العامل في سير فاعلا لأنه الأصل في العدل وقوله في المسئلة قبلها أي مسئلة عامل الفاعل  
 الواقع خبرا وإنما حال عليه ولم يتقدم له لشبهة هذا الخلاف في تلك المسئلة (قوله في المسئلة قبلها) وهي قوله  
 الثالث نحو زيد في الدار (قوله أبو مبتدأ) أي مؤخر أو فاعل خبره مقدم وحيث يكون الكلام جملة كبرى  
 (قوله فاعلا بقائه) أي وحيث لا فليس الكلام جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما (قوله تنبيه الخ) إنما أتى  
 بهذا التنبيه عقب ما قبله لتوهم أن قوله الأعرول الخ جملة كبرى لأن حرف في الأصل مبتدأ وقوله مستطاع  
 رجوعه خبر فيشذذ يكون مستطاع رجوعه جملة صغرى وقوله الأعرول الخ جملة كبرى فدفع المصنف هذا  
 التوهم بأن البيت جملة كبرى أصلا (قوله الأعرول الخ) الهمزة للاستفهام ولا أصلها إلا النافية للجنس  
 ثم لما دخلت عليها همزة الاستفهام صارت للثنى فيشذذ يكون لها اسم وليس لها خبر وعمر اسمها مبني معها  
 على الفتح وقوله مستطاع رجوعه جملة في محل نصب مفعول لعم نظر اللفظ في الحالة العارضة لا مفعول على المحل والاصل  
 كانت في محل رفع (قوله والجملة في محل نصب) أي والاصل أتمنى عمراموصوفا بكونه رجوعه مستطاع (قوله  
 لا في محل رفع) أي حتى تكون الجملة كبرى (قوله فاعلا) الأولى نائب فاعل لأن مستطاع اسم مفعول  
 (قوله مفعول على المحل) أي ورجوعه نائب فاعل (قوله جملة) أي من مبتدأ وهو رجوعه وخبر وهو مستطاع  
 (قوله في امتناع مراعاة محل اسمها) أي قبل دخول الناصخ وإنما امتنع مراعاة المحل لكون الناصخ هنا أزالها  
 عن حالها الأصلي بالمرقة من الأعراب وهو ظاهر وصير الكلام إنشاء بعد أن كان خبرا فالمحل قد زال بالأوال والحاصل  
 أن سيويه راعى أمورا ثلاثة فراعى معنى الأول وهو أننى فقال لا خبر لها واعتبر اصل لا وهو أنهم أنافية للجنس  
 فجعل لها اسما ونظر لكونه في معنى ليت وإن له اسما فزع الوصف مراعاة محل اسمها (قوله في الوجهين) أي  
 وجهي الوصفية على المحل (قوله وخالفه في المسئلتين الخ) أي فجوز جعل مستطاع رجوعه جملة في محل رفع خبرا  
 للأول الكلام حيث جملة كبرى وجوز جعل مستطاع مفعول لعم على المحل ورجوعه نائب فاعل أو أن الجملة في  
 محل رفع مفعول على المحل وخبر لا محذوف على الوجهين (قوله اسمية الصدر فعلية العجز) أي فإذا نظرت لصدورها  
 وجدته جملة اسمية وإذا نظرت لعجزها وجدته جملة فعلية (قوله في نحو طنت زيدا أبو قائم) أي وهي فعلية

موضع رفع على أنها موصولة على المحل إجراء لا لا يجري ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا أيضا قول سيويه في الوجهين وخالفه الصدر  
 في المسئلتين المذكورتين والبريد تقسيم الكبرى إلى ذات وجه وإلى ذات وجهين وذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم أبوه  
 كذا فهو وينبغي أن يزدكس ذلك في نحو طنت زيدا أبو قائم بناء على ما قدمنا







للاستئناف النحوي ولا يكون استئنافا بيا ٤٢ لفساد المعنى أيضا وقيل يحتمل أن الأصل ثلاث سمعوا ثم حذف اللام كما في جئت أن

لا يسمع وهذا تعليل لبطان الصفوة الحال أما الصفوة فظاهر وأما الحال فهي وصف في المعنى (قوله من شيطان لا يسمع) قد يجب أن المراد لا يسمع حال الحفظ بسبب ذلك الحفظ وهذا كلام لا غبار عليه فالصفة حينئذ ظاهرة والإيراد انما يأتي على أن المراد موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ اه تقرير شيخنا دردير (قوله للاستئناف النحوي) أي أنه ابتداء بيان حال الشياطين والمعنى أن الشياطين لا يسمعون للملا الأعلى قال الدماميني إذا كانت الاستئناف النحوي يكون قد أخبر عن الشياطين المتحفظ منهم بعدم السماع وحينئذ فيعود الاشكال بأنه كيف يتحفظ من شيطان لم يسمع في نفس الامر إذا المتحفظ منهم من يسمع فإن قلت إن المراد لا يسمعون بعد الحفظ قلنا قدر ذلك في الصفة ويكون المعنى لا غبار عليه فإياك قدرته في الاستئناف النحوي دون الصفة مع أن المعنى على كل عليه ظاهر فهذا تحكم وأجاب الشمني بأنه اخبار عن حال الشياطين لا بوصف كونهم محفوفين منهم وقبه أنه لا يصح الاخبار عنهم بعدم السماع مع قطع النظر عن الحفظ لأنهم يسمعون في نفس الامر وما أتى عدم السماع الامن الحفظ والامنا كان الحقا معنى (قوله لفساد المعنى) أي لأنه يكون جوابا عن سؤال وهو أنه يقال لم حفظت السماء الدنيا من الشياطين فأجاب لانهم موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ وأعلم أنه انما يحصل الفساد اذا حصل جوابا عن سؤال عن العلة أي لم حفظت السماء من الشياطين وأما ان جعل جوابا عن السؤال عن حال الشياطين أي ما حال هؤلاء الشياطين بعد الحفظ فأجاب بان حالهم انهم لا يسمعون الى الملا الأعلى كان الكلام مستقيما فاطلاق القول بالفساد لا يصح (قوله ان الأصل ثلاث الخ) أي فهو علة لقوله وحفظا (قوله أحضر الخ) أي فالأصل من أن أحضر الوفي حذف أن بعد حذف عن رفع الفعل بعد أن كان منصوبا على حذف تسميع بالمعدي الخ (قوله واستضعف الرخصي الخ) قد يقال أنه يراد عليه هذا البيت على أنه في كلام العرب كثير (قوله اجعلها حلا مقدره) هذا وارد على قوله سابقا لا يصح جعلها حلا وحاصله أن الممنوع على جعلها حلا اذا جعلت حلا مقارنة فلو جعلت منتظرة لصح الكلام (قوله هو صاحبها) قد يقال هذا غير لازم ولو قيل في المثال مقدر على صيغة اسم المفعول لصح سواء كان المقدر ذلك الرجل أو غيره سلمنا أن المقدر هو صاحبها فلا مانع هنا من أن الشياطين يقدرون عدم سماعهم لما شاهدوا من الكواكب المتراجمة وأما الارادة بغير لازمة كما اذا قيل للمظالم ادخل السجن خالدا فيه اه دماميني (قوله مقدر) أي ذلك الرجل (قوله لا يقدرون عدم السماع) أي وانما يقدرون حين ارتقايتهم للسماء السماع لانهم راجعون له (قوله فلا يحزنك قولهم) هكذا بالغاء في أكثر النسخ والتلاوة ولا يحزنك بالواو واعتراض عليه أن الاستئناف فيها غير نحفي وانما يخفى على بليل بدبر في معنى الآية لأن كل أحد يعلم أن الكفار لم يصدر منهم اننا نعلم ما يسرون وما يعلنون ولا قول ان العزة لله جميعا وحيشة فلا ينبغي أن يعد هذا من الاستئناف الخفي (قوله وهي كاتبة قبلها) أي في كونها يتبادر الى الذهن انها من قولهم (قوله وقف واجب) أي سواء كان له سبب أو لا \* وأجيب بان المراد واجب صناعي والمنفي الوجوب الشرعي (قوله الرابع) أي من أمثلة الاستئناف الذي قد يخفى (قوله ثم يعيده) أي فالمبتدأ العطف على ما قبله وان الله يقررهم على رؤيتهم بدء الخلق واعادته (قوله بعد) أي الى الآن حتى انهم يقررون برؤيتها (قوله ثم الله ينشئ الخ) أي ففسد غير الاسلوب ولم يقل ثم نشأ فهذا دليل على الاستئناف (قوله زعم أبو حاتم ان من ذلك) أي من الاستئناف الخفي وحق السياق الخامس تثير الارض عند أبي حاتم والمبتدأ ان تثير صفة لذلول أي لا مذلة باثارة الارض أي بالعمل والحرث ولا تسقى الحرث أي الررع فن ثم قال الحسن هي بقرة كانت وحشية لا يحترث بها ولا يسقى (قوله بأن ولا الخ) هذا كلام أبي البقاء فالمعنى وبذلك أن المصنف سيأتي رد كلام أبي البقاء ولو كان هذا حين كلامه لا اعتراض المصنف عليه بأن العاطف الواو لا (قوله على النبي) أي ولو جعلت مستأنفة لكانت

تكرمني ثم حذف أن  
فارتفع الفعل كما في قوله  
\* ألا أي هذا الزاجري أحضر  
الوحي \* فيمن رفع أحضر  
واستضعف الرخصي الجمع  
بين الحذفين (فان قلت)  
اجعلها حلا مقدره أي  
وحفظا من كل شيطان ما رد  
مقدر اعدم سماعه أي بعد  
الحفظ (قلت) الذي يقدر  
وجوده في الحال هو صاحبها  
كالمهروور به في قولك مررت  
برجل معصوم صا دابة غدا  
أي مقدر حال المروور به  
أن يصيبه غدا والشياطين  
لا يقدرون عدم السماع  
ولا يريدونه الثاني اننا نعلم ما  
يسرون وما يعلنون بعد قوله  
تعالى فلا يحزنك قولهم فانه  
ربما يتبادر للذهن انه محكي  
بالقول وليس كذلك لأن  
ذلك ليس مقولا لهم الثالث  
ان العزة لله جميعا بعد قوله  
فلا يحزنك قولهم وهي كاتبة  
قبلها وفي جمال القراء  
للنحوي أن الوقف على  
قولهم في الآية واجب  
والصواب أنه ليس في جميع  
القرآن وقف واجب الرابع  
ثم يعيده بعد قوله أولم يروا  
كيف يبدأ الله الخلق ولان  
اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرر  
برؤيتها ويؤيد الاستئناف  
به قوله تعالى على عقب ذلك  
فيروا في الارض فانظروا

قل سيء المثلون ثم الله ينشئ الآخرة \* الخامس زعم أبو حاتم ان من ذلك تثير الارض فقال الوقف على ذلول  
كيف بدئ بنسبتي تثير الارض على الاستئناف ورده أبو البقاء بأن ولا انما تعطف على النفي



الواو من ولا عاطفة على مثبت وفيه تسميح لان العاطف الواو وحدها الاولى الواو الداخلة على لا لا تعطف الا على  
منفي (قوله وبانها لو اثارنا الارض) أي اثارنا غبارها وهي تحتها وقوله كانت ذلولا أي مذللة للحرث لانها  
لا تثير الغبار من الارض الا اذا علفت في الحرث ومتى علفت فيه كانت مذللة وقد حكم أولا بانها ليست ذلولا  
فجعلها استثناء فتنافض (قوله ولا يلتفت) أي وكذا لا يذموم ولا يقعد والاولى أن يثبت لمذا لظهور أن  
الواو عاطفة بخلافها في المثال الذي ذكرناه فانه لا يتصور أن يثبت لمذا لظهور أن  
ويرد أيضا بان المعنى أنها تثير الارض من بطرها في قوة المتشبي (قوله وانما وجه الرد) أي على أي حاتم وحاصل  
الرد اننا لا نسلم ان ذلك من عجائبها لعدم ورود ذلك في خبر أي حديث ولكن اعترض على المصنف بأنه لا يلزم  
من كونه لم يبلغ خبر بان ذلك من عجائبها انه لم يرد خبر بذلك في الواقع اذا توضحنا ثبوتها في النقل فلا يفسر الاستد  
(قوله من عجائبها) أي فهي تثير الارض وليست مذللة للحرث وهذا بخلاف غيرها من البقر فانه لا يثير غبار  
الارض الا اذا كان مذللا (قوله وبانهم انما كفوا بامر موجودا) حاصله انه يلزم على قوله بالاستئناف  
ان البقرة التي أمرت بالذهاب متصفة بامر خارق للعادة وهو وجهها بين كونها غير ذلول وبين اثارها غبار الارض  
فيلزم عليه تكليفهم بامر خارق للعادة مع أنهم انما كفوا بامر موجود ويرد هذا الاعتراض بانهم كفوا بدين  
بقرة موجودة لانها متصفة بامر خارق للعادة لانهم لما شددوا شدد عليهم فالتكليف ليس بامر خارق للعادة  
وهو الجمع بين الوصفين (قوله وبانه كان يجب الخ) هذا رد للاستئناف في حذاته وقوله في ذلول في نسخة  
لا ذلول أي بعده (قوله تكرارا لا في ذلول) أي تكرارا لا الواقعة في ذلول أي الداخلة عليه فقوله في ذلول صفة  
للا متعلق بتكرار (قوله بعد الاستئناف) أي فهو كلام منقطع عما قبله وقد يقال هو جار على كلام  
الكوفيين وصرح به السخاوي من أن لا قد تستعمل بمعنى غير فلا يجب تكرارها نحو وضعت من لاشي وبحث  
بالزاد أو على قول المبرد ومن وافقه أن لا يجب تكرارها في الصفات (قوله الثاني) أي من التنبيهات (قوله  
وهو نوعان) أي واللفظ المحتمل نوعان (قوله نعم الرجل زيد) فان جعلنا زيدا مبتدأ وما قبله خبرا كان زيد  
لفظا غير مستأنف وان جعلناه خبرا محذوف أي هو زيد كان مستأنفا وعبر المصنف باللفظ لان المحتمل قد لا يكون  
جملة كزيد في المثال المذكور فانه على الاحتمال الاول مفرد وجملة على الثاني (قوله والثاني ما) أي لفظ أو  
جمل على الاستئناف (قوله الى ذلك) أي تقدير (قوله لا تتخذوا بطانة) أي أمصبياء تظهر ونهم على سرهم  
وموا لا تتركهم أي لا يتبعونكم (قوله وما تخفي صدورهم أكبر) كان عليه ان يزيد قدينا لكم الآيات لان  
قول الزمخشري أن تكون مستأنفات أي الجملة الثلاث أعني لا يألونكم خبالا وقد بدت البغضاء من أفواههم  
وقدينا لكم الآيات وأما قوله وما تخفي صدورهم فجملة حالية لا تعد والحاصل أن الزمخشري بعد أن ذكر  
ان الجملةتين يصح أن تكونا صفتين ذكر أن الاولى أن تكون الجمل الثلاث مستأنفات وانما لم يعد وتواما عنتم  
جملة منها لانها بيان لقوله لا يألونكم خبالا (قوله والابلاغ أن تكون مستأنفات) أي استثناء فاحويأ أو بيانها  
ووجه الابغية أن بيان التعليل أكثر فائدة وأيضا الوصفية توهم أن البطانة من اللون قد تتصف بهذه الصفة  
وقد لا مع أنها كذلك دائما (قوله على وجه التعليل) أي لانهم لا يألونكم خبالا أي لا يخفونكم من الخبال  
أي من الفساد بدليل انهم يودون عنيتكم أي شدة ضرركم ولانه قد بدت البغضاء من أفواههم لكم والحال  
أن ما تخفيه صدورهم من البغضاء أعظم مما أبدته أفواههم فقوله وما تخفي صدورهم أكبر جملة حالية  
وقوله ودواما عنتم بيان لما قبله وأما قدينا لكم الآيات فبما تامل أنه استئناف كلام وانه علة للنهي أيضا أي  
لأننا بينا لكم الآيات الدالة على وجوب معاداة من عادانا والحاصل أن الزمخشري جوز أن تكون الجملةتان  
الاوليان صفتين وهما قوله لا يألونكم خبالا وقوله قد بدت البغضاء وجوز جعلهما مستأنفتين علة للنهي وأما  
قوله قدينا لكم الآيات الخ فهو مستأنف على كل حال اما علة للنهي أو منقطع عما قبله لفظا ومعنى (قوله على

وبانها لو اثارنا الارض كانت  
ذلولا ويرد اعتراضه الاول  
صحة مررت برجل يصلي ولا  
يلتفت والثاني ان اباحتهم  
زعم أن ذلك من عجائب هذه  
البقرة وانما وجه الرد ان الخبر  
لم يأت بان ذلك من عجائبها  
وبأنهم انما كفوا بامر  
موجود لا بامر خارق للعادة  
وبأنه كان يجب تكرار لافي  
ذلول اذ لا يقال مررت برجل  
لا شاعر حتى تقول ولا كاتب  
لا يقال قد تكررت بقوله ولا  
تسقى الحرث لان ذلك واقع  
بعد الاستئناف على زعمه  
\* الثاني قد يحتج على اللفظ  
الاستئناف وغيره وهو نوعان  
احدهما اذا جعل على  
الاستئناف احتج الى تقدير  
جزء يكون معه كلاما نحو زيد  
من قولك نعم الرجل زيد  
والثاني ما لا يحتاج فيه الى  
ذلك لكونه جملة تامة وذلك  
كثير جدا نحو الجملة المنفية وما  
بعدها في قوله تعالى يا أيها  
الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة  
من دونكم لا يألونكم خبالا  
ودواما عنتم قد بدت البغضاء  
من أفواههم وما تخفي  
صدورهم أكبر قال الزمخشري  
الاحسن والابلاغ أن تكون  
مستأنفات على وجه التعليل



لأنهم بطانة من دون المسلمين ويجوز أن يكون لا يؤمنكم وقسبت مستثنى أي بطلان تفسير ما نعتكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدى هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم أنه لا يقال لا تتخذ صاحباً يؤذيك أحب مفارقة ذلك والذي يظهر أن الصفة تتعدد بغير عاطف وإن كانت جملة كما في الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان وحصل للامام فخر الدين في تفسير هذه الآية سهو فانه سأل ما الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة ٤٤ وأجاب بأن محط النهى هو من دونكم لا بطانة فلذلك قدم الهم وليس التلاوة كما ذكر

ونظير هذا أن أبا حيان فسر في سورة الانبياء كقوله تعالى بعد قوله تعالى وتقطعوا أمرهم بينهم وانما هي في سورة المؤمنين وترك تفسيرها هناك وتبعه على هذا السهو ورجلان لخصامن تفسيره اعرابا (الثالث) من الجمل ما جرى فيه خلاف هل هو مستأنف أم لا وله أمثلة أحدها أقوم من نحو قولك ان قام زيد أقوم وذلك لان المبرد يرى انه على اضممار الفاء وسيبويه يرى انه مؤخر من تقديم وان الاصل أقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا وينبنى على هذا مستلثان احدهما انه هل يجوز زيدا ان أناني أكرمه بنصب زيدا فسيبويه يحيز كيجوز زيدا أكرمه ان أناني والقياس ان المبرد يمنع لانه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيها تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه والثانية انه اذ جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل

وجه التعديل للنهى) ليس المراد أن المجموع صلة واحدة للنهى بل كل واحد على مستقلة وترك العاطف تنبها على الاستقلال ويجوز أن يكون كل واحد على مستقلة (قوله بطانة) أي أولياء وترك المصنف ودواما عنتم لما علمت أنها توكيد وبيان لما قبله (قوله من دون المسلمين) أي من غيرهم (قوله ويجوز الخ) هذا هو الذي صدر به الزمخشري يقال يجوز أن يكون لا يؤمنكم وقد بدت صفة والاحسن الخ فقد ذكر في جانب الصفة الجملتين الأولىين وذكر في الاستئناف الثلاثة (قوله أحب) أي بدون العاطف أي وانما يقال وأحب بالواو (قوله كما في الخبر) أي لان الصفة محكوم بها في المعنى (قوله كما ذكر) أي بل التلاوة تقديم البطانة على قوله من دونكم (قوله وانما هي في سورة المؤمنين) أي واما سورة الانبياء فليس فيها لفظ زبر ابل التلاوة وتقطعوا أمرهم بينهم كل البين ارجعون (قوله وترك تفسيرها الخ) أي اعتقاد أن انما هي في الانبياء لا في المؤمنين (قوله لخصامن تفسيره اعرابا) أي لخص كل منهما اعرابا وهما السفة اقصى وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين (قوله من نحو قولك) أي من كل تركيب وقع الفعل المضارع فيه مرفوعا بعد الشرط (قوله على اضممار الفاء) أي وببدا والتقدير فانما أقوم فالجملة اسمية وتربط بالفاء وليست مستأنفة لانها اجواب الشرط (قوله وسيبويه يرى الخ) قال الرضى لا يحتاج لاحده من المذهبين اصلا بل نجعل نفس يقوم جوابا لان ولا تقديم ولا تأخير ولا حذف وانما رفع الجزاء لضعف أداة الشرط بحيلولة فعل الشرط غير معمول لفظا بينها وبين الجواب فلما لم يعمل في الشرط لفظا مع أنه باصطها لم يعمل في الجزاء اصلا لبعده عنها فالاداء لم تعمل الا في فعل الشرط محلا (قوله مؤخر من تقديم) أي فها وقع مضارع مرفوع وهو دليل الجواب لان حقه التقديم والجواب محذوف أي أقم دل عليه أقوم المذكور فالجملة على هذا مستأنفة (قوله ويؤيده) وجه التأنييد ان معنى الشرط يكثر معه حذف الجواب (قوله وينبنى على هذا) أي الخلاف من كون أقوم جواب الشرط وانه ليس مستأنفا وانه ليس جواب الشرط بل دليل الجواب وانه مؤخر من تقديم فهو مستأنف (قوله كيجوز الخ) أي لان محله التقديم فهو منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور (قوله لا يجوز الجزم) أي لان محله التقديم فهو مرفوع وليس محله التأخير على أنه جواب حتى يجزم (قوله على محل الفاء المقدرة وما بعدها) فيه تسجح حيث جعل المحل للجملة والفاء وأدخل الفاء في المحل مع أن المحل انما هو للجملة التي بعدها فقط كما يدخلون حرف الجر مع المجرور مع ان المحل للمجرور فقط (قوله الثاني) أي من أمثلة الجمل التي اختلفت في كونها مستأنفة أولا (قوله وليس بشئ لعدم الرابط) أي في قولك مذيومان لان معنى الجملة المذكورة مدة انتفاء الرؤية يومان أو بينى وبين لقائه يومان وعلى كل حال فالجملة ليس فيها رابط لا واو ولا ضمير وقول بعض ان فيه رابطا بحسب المعنى اذا اصل بينى وبين لقائه فقد وجد ضمير فالظاهر أنه لا يكتفى وأنه لا بد من الرابط اللفظي (قوله لعدم الرابط) يعني رابط جملة الحال المعهود وهو الواو والضمير فيها (قوله ما أم ذلك) أي انتفاء الرؤية (قوله جملة افعال الاستثناء) أي في نحو قولك قام القوم ليس زيدا أو خلا زيدا الخ (قوله ليس ولا يكون الخ) بدل من افعال الاستثناء (قوله حال) أي لان الجمل بعد المعارف كالقوم أحوال (قوله اذا المعنى) أي في الجميع (قوله

موقوف هل يجزم أم لا فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد ينبنى أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل واوجب به والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها الثاني مذيومان وما بعدهما في نحو ما رأيت مذيومان فقال السيراني في موضع نصب على الحال وليس بشئ لعدم الرابط وقال الجمهور مستأنفة جوابا لسؤال تقديره عندهم من قدر من متبدا ما أم ذلك وعندهم قدرها خبرا ما بينك وبين لقائه الثالث جملة افعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشي فقال السيراني في حال اذا المعنى قام القوم خالين عن زيد ويجوز الاستئناف



وأوجبه ابن مسعود بأن قلت جاعل رجال لبسوا زيدا الجملة متصلة لا يعتد بأن يقال: **جاءوا ليلا** على الخلل الرابع الجملة

بعد حتى الإبتدائية كقوله  
حتى ماء دجلة اشكل \* فمثال  
الجمهور مستثنى من  
الزجاج وابن درستويه  
في موضع جريحتي وقد تقدم  
\*(الجملة الثانية)\*

المعترضة بين شيئين لإفادة  
الكلام تقوية وتسديدا  
أو تحسينا وقد وقعت في مواضع  
(أحدها) بين الفعل ومرفوعه  
كقوله

شجاك أظن ربع الظاعنين  
ويروي بنصب الربع على  
أنه مفعول أول وشجاك مفعوله  
الثاني وفيه ضمير مستتر  
راجع اليه وقوله

وقد أدركتني والحوادث جمة  
أسنة قوم لضعاف ولا عزل  
وهو الظاهر في قوله  
ألم يأتك والانباء تسمى

بملاقاة لبون بني زياد  
على أن الباء زائدة في الفاعل  
ويحتمل أن يأتي وتسمى تنازعا  
ما فاعل الثاني وأضمر الفاعل  
في الأول فلا اعتراض ولا

زيادة ولكن المعنى على الأول  
أوجه إذا انبأ من شأنها  
أن تسمى بهذا وبغيره (الثاني)  
بينه وبين مفعوله كقوله

وبدت والدهر ذو تبدل  
هيفاد بورا بالصبا والشمال  
(والثالث) بين المبتدأ وخبره  
كقوله

وفيهن والأيام يعثرن بالفتى  
نوادب لا يملكه ونواضح

وأوجبه ابن مسعود بأن قلت جاعل رجال لبسوا زيدا الجملة متصلة لا يعتد بأن يقال: **جاءوا ليلا** على الخلل الرابع الجملة  
صفات (قوله في موضع جريحتي) أي بناء على أن حتى الإبتدائية كقوله اشكل \* فمثال  
الجمهور القائلين أن حتى متى كانت إبتدائية امتنع أن تكون عاملة للجري في الجملة وعلى كلام ابن درستويه  
فالفرق بين حتى الجارة والإبتدائية إذا علمت الجرم مع كون كل عاملا للجري أن الأولى الداخلة على المفرد والثانية  
الداخلة على الجملة وأما على كلام الجمهور فلا إبتدائية لا تعمل جرا اللفظ ولا محلا

\*(الجملة الثانية المعترضة)\*

(قوله المعترضة بين شيئين) أي متلازمين لإفادة الكلام المعترضة في اثباته تقوية أي توكيدا وقوله وتسديدا  
مرادف لما قبله (قوله أو تحسينا) أي فهي مجرد تزيين اللفظ ولا تغيد تقوية أي توكيدا لما قبلها (قوله بين  
الفعل ومرفوعه كقوله الخ) أي بناء على أن شجاك فعل ويحتمل أنه مصدر مضاف مبتدأ أو ربع خبره (قوله  
شجاك) فعل ومفعول وربع فاعل وتماه \* ولم تبعأ بعذل العاذلينا \* (قوله أظن) هذه جملة معترضة بين  
الفعل والفاعل أفادت التقوية لأنه حين يقال شجاك ربع الظاعنين يحتمل أن ذلك مقلون أو متوهم فأخبر  
أنه مقلون (قوله وشجاك مفعوله الثاني) أي هذه الجملة مفعول ثان وقوله وفيه أي في شجاك (قوله راجع اليه)  
أي الربع وعلى رواية النصب هذه لا اعتراض في البيت (قوله والحوادث) الواو للاعتراض وتسمى استثنائية  
لأن هذه الجملة منقطعة عما قبلها (قوله ولا عزل) أي ليسوا خالين من السلاح وقوله

وقائلة ما باله لا يزورنا \* وقد كنت عن تلك الزيارة في شغل

أسرو رجل من بني عمل رجلا من دارم فقال هذه الأبيات فأطلقوه وتماهها

لعلهم وان يطروني بنعمة \* كما صاب ماء المزني في البلاد المحل

فقد ينش الله الفتى بعد عشرة \* ويصطنع الحسنى مرة بني عمل

(قوله وهو الظاهر) أي الاعتراض بين الفعل ومرفوعه هو الظاهر في قوله الخ (قوله ألم يأتك والانباء تسمى  
الخ) بعده ومحبسها على القرشي تشرى \* بادواع واسياف حداد

وبنوزياد الربيع بن زياد وأخوته أخذوا القيس درعا فاستاق قيس أبل الربيع بمكة وباعها لعبد الله بن  
جدعان وهو مراده بالقرشي بدر وعوسيف (قوله والانباء) أي الأخبار (قوله على أن) أي بناء على أن  
الباء زائدة في الفاعل أي فاصرفوع المحل على الفاعلية ويجرور بالباء الزائدة (قوله فاعل الثاني) أي بدليل  
أنه قرنه بالباء (قوله فلا اعتراض ولا زيادة) أي لأن تسمى يتعدى بالباء (قوله إذا انبأ) أي الأخبار وقوله تسمى  
أي تخبر وقوله بهذا وبغيره أي ولو جعل بملاقاة معمولة لا تسمى لأفاد أن الأخبار لا تخبر إلا بملاقاة لبون

الخ مع أنها أي الأخبار كما تخبر بملاقاة لبون تخبر بغيره (قوله بينه) أي بين الفعل وبين مفعوله (قوله وبدلت)  
نائب الفاعل ضمير يعود على الريح (قوله هيفا) أي ريح حارة (قوله بالصبا) الماء داخلة على المتروك وهو  
الاشهر وقوله هيفا أي ريح هيفا أي ريح تسمى ريح تاتي من قبل اليمين حارة لا تخرب شيئا لا يسهته وتسمى  
بالشكباء والصبا هي ما يهب من المشرق عند استواء الليل والنهار والشمال هي الريح التي تأتي من ناحية  
القطب المسماة بالطيب والباء في الصبا داخلة على المتروك وهو الاشهر من دخولها على المأخوذ (قوله

وفيهن الخ) خبر مقدم أي في البنات السابقات في البيت السابق وقوله نوادب مبتدأ أي ملازمات للتدب وقوله  
ونواضح أي وفيهن نواضح أي نواحيات (قوله لا يملكه) أي لا يرغب عنه (قوله وفيهن الخ) قبله

رأيت رجلا لا يكرهون بناتهم \* وفيهن لا تكذب نساء صواح

(قوله ومنه الاعتراض الخ) أي من الاعتراض بين المبتدأ والخبر الاعتراض الخ (قوله وبجملة الاختصاص)

ومنه الاعتراض بجملة الفعل الثاني في نحو زيد أظن قائم وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن



معانير الانبياء لا نورث وقول الشاعر نحن بنات طارق ٤٦ نغشى على النمارق وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله أو نبى كان موسى

في المطول هي في محل نصب على الحال وكذا قال الرضي ومعنى الحديث نحن لا نورث خصوص من بين الناس ولعل ما ذكره المصنف أظهر (قوله وقول الشاعر الخ) أي قول الشخص الشاعر وذكرها باعتبار أنها شخص والافهول هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس أم معاوية زوج أبي سفيان بن حرب تعرض به المشركين يوم أحد قبل اسلامها وأرادت بالطارق النجم شبهت أباها بالنجم في علوه وشهرة مكانه وقيل للنجم طارق لأنه يطلع ليلا وكل آت ليلا فهو طارق وبعد البيت

والمسك في المفاوق \* والدر في الخائق \* ان تقبلوا نعايق \* ونيسط النمارق

أو تدبروا نفارق \* فراق غير وامي

والنمارق فرش والمقة الحب (قوله نحن) مبتدأ وقوله نغشى خبر وقوله بنات أي أخص بنات فهو منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم وقوله بنات طارق جملة اختصاصية لا محل لها من الاعراب لأنها اعتراضية وذهب بعض إلى أن جملة الاختصاص في محل نصب على الحال (قوله فالصحيح أنها الخ) أي فلا تعد من هذا القبيل أي من جل الاعتراض لأن الصحيح أنها لا فاعل لها (قوله على تقدير أزورها خبرا على) أي لا على أن أزورها هو الصلة وخبر لعل محذوف والا كان من القسم الثاني أي الاعتراض بين الصلة والموصول (قوله وتقدير الصلة محذوفة) لأنها انما تكون خبرية والترجي انشاء ويجوز أن أزورها صلة وخبر لعل محذوف وهذا هو المحترز عنه بقوله وذلك على تقدير الخ أي فعلى هذا الاحتمال لا تكون من الاعتراض بين ما أصلهما المبتدأ والخبر (قوله القلوص) بفتح القاف هي الشابة من الابل والبداء ما يحدث من الآراء يخاطب من بعده قلوصا فأدخله (قوله باليت شعري الخ) شعري اسم ليت وجملة الاستفهام خبر وقوله والمني أي التمني لا تنفع جملة معترضة بين اسم ليت وخبرها (قوله بشعوري) أي باليت مشعوري ومعناوي جواب هذا الاستفهام (قوله وأما إذا قيل بان الخبر محذوف) أي وإن المعنى ليت شعري أي على جواب هذا الاستفهام موجود (قوله لا خبر لها هنا) أي بناء على ما ذكره بعض من أن ليت إذا دخلت على لفظ شعري كانت لا تحتاج إلى الاسم وكان لا خبر لها لأن المعنى ليتني أشعر كما أن لا التي أنفي الجنس إذا دخل عليها هزة الاستفهام صارت لا تحتاج لخبر وصار معناها أتمنى (قوله فلا اعتراض بين الشعر ومعموله) أي فهو من باب الاعتراض بين العامل أي المصدر ومعموله لا من باب الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر (قوله وبلغتها) بالخطاب جملة دعائية أي اللهم بلغها ياها فهو دعاء له ببلوغه الثمانين (قوله ترجان) بفتح التاء مع ضم الجيم وضمها وفيه لغة ثلاثة كزعفران وهو من يبلغ الكلام بلغة أخرى والمراد هنا مطلق مبلغ (قوله ان سلمى الخ) بعده

ولا أراها تزال ظالمة \* تحدث لي نكبة وتنكوها

من نكأ الجرح (قوله اني) الباء اسمها وقاتل خبرها وقوله واسطار جملة قسمية معترضة بين اسم ان وخبرها (قوله واسطار) يعني الكتب أي أقسم بالكتب التي سطر سطر بعد سطراني لقاتل الخ (قوله يا نصر) منادى مبني على الضم ونصر هذا ابن سيار أمير خراسان والخبر بمعنى المعونة فهو معمول المحذوف وأما الثاني فهو اتباع على اللفظ وقبل الثاني والثالث اتباع على اللفظ والمحل (قوله واني الخ) مطلع القصيدة

خلي لي هذا ربيع عزة فاهقلا \* قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلت

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا \* ولا موجهات القلب حتى تولت

(قوله لكالمرتجى) خبر ان أي اني كالمرتجى أي الطالب (قوله جملة معترضة) أي فتهياي مبتدأ وبعزة متعلق بمحذوف خبر تهياي (قوله ونخبرها) أي لكالمرتجى (قوله يجوز أن تكون الواو القسم) أي كما يجوز الاعراب

فالصحيح أنها لا فاعل لها فلا جملة (والرابع) بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله

واني لرام نظرة قبل التي

لعل وان شطت نواها أزورها

وذلك على تقدير أزورها

خبر لعل وتقدير الصلة

محذوفة أي التي أقول لعل

وكقوله

لعلك والموعود حق لقاءه

بدالك في تلك القلوص بداء

وقوله

باليت شعري والمني لا تنفع

هل أغدون يوما وأمرى جمع

إذا قيل بان جملة الاستفهام

خبر على ناول شعري

بشعوري لتكون الجملة

نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى

رابط وأما إذا قيل بان الخبر

محذوف أي موجود أو أن

ليت لا خبر لها هنا إذا المعنى

ليتني أشعر فلا اعتراض بين

الشعر ومعموله الذي علق

عنه بالاستفهام وقول

الجماسي

ان الثمانين وبلغتها

قد أحوجت سمعي إلى

ترجنان \* وقول ابن هرمة

ان سلمى والله يكأوها

ضنت بشي ما كان يرزوها

وقول ربيعة

اني وأسطار سطر سطر

لقاتل يا نصر نصر نصر

وقول كثير

الاول

واني وتهياي بعزة بعدما \* تخليت مما بينتنا وتخت لكالمرتجى ظل العمامة كذا \* تبوأ منها للمقبل اضمحلت

قال أبو علي تهياي بعزة جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وقال أبو الفتح يجوز أن تكون الواو القسم كقولك اني وجبت لضنين بك فتكون الباء



متعلقة بالتهيام لا يخبر بخذوف (الخامس) بين الشرط وجوابه نحو واذا بدلنا آية مكان آية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت معتبر ونحو فان لم  
تفسعوا ولن تفلحوا فانقروا النار ونحو ان يكن غنيا او فقيرا قاله اولي بها فلا تتبعوا الهوى قاله جماعة منهم ابن مالك والظاهر ان الجواب قاله  
اولي بهما ولا يرد ذلك تنبيه الضمير كما توهمه والان او هنا للتوزيع وحكمها حكم الواو في وجوب ٤٧ المطابقة نص عليه الا بدي وهو الحق واما

قول ابن عصفور ان تنبيه  
الضمير في الآية شاذة فباطل  
كبطان وقوله مثل ذلك في  
اقراد الضمير في والله ورسوله  
احق ان يرضوه وفيه ثلاثة  
اوجه احدها ان احق خبر  
عنهما وسهل اقراد الضمير  
امران معنوي وهو ان ارضاء  
الله سبحانه ارضاء لرسوله  
عليه الصلاوة والسلام  
وبالعكس ان الذين يبايعونك  
انما يبايعون الله ولفظي  
وهو تقديم اقراد احق ووجه  
ذلك ان اسم التفضيل المجرد  
من ال والاضافة واجب  
الافراد نحو ليوسف واخوه  
احب قل ان كان آباؤكم  
وابناؤكم واخوانكم  
وازواجكم الى قوله تعالى  
احب اليكم والثاني ان احق  
خبر عن اسم الله سبحانه  
وحذف مثله خبرا عن اسمة  
عليه الصلاة والسلام او  
بالعكس والثالث ان ان  
يرضوه ليس في موضع جر او  
نصب بقدر بان يرضوه بل  
في موضع رفع بدلا عن أحد  
الاسمين وحذف من الاستح  
مثل ذلك والمعنى وارضاء الله  
وارضاء رسوله احق من  
ارضاء غيرهما (والسادس)  
بين القسم وجوابه كقوله

الاول فهو مجوز للامرين (قوله الواو القسم) أي فهي جملة فعلية معترضة ولما قاله أبو علي فلا اعتراض  
بجملة اسمية (قوله والظاهر ان الجواب قاله أولي بهما) في الحقيقة هو دليل الجواب والجواب محذوف أي  
ان يكن المشهود عليه غنيا أو فقيرا فلا تكتسبوا الشهادة زافته لان الله أولي وأرحم بهما (قوله ولا يرد الخ)  
حاصله أن أول واحد الأمرين أي وإذا كان كذلك فالضمير معهما انما يعود مفردا لا مثني (قوله للتوزيع) أي  
والضمير معهما بطابق بخلاف أو التي ليست للتوزيع فانه يفرد معهما (قوله مثل ذلك) أي أنه قال ان اقراد  
الضمير في هذه الآية شاذ والقياس التنبيه وقوله وفيه أي فيما ذكر من الآية أو في تخريج الافراد في هذه  
الآية ثلاثة أوجه (قوله والله ورسوله أحق الخ) صدر الآية يحلفون بالله لكم ليرضوكم أي يحلف  
المنافقون بالله لكم انهم لمنكم وان ما بلغ النبي عنهم من الايذاء لم يقع منهم لاجل ان يرضوكم والحال أن الله  
ورسوله أحق أن يرضوهم بالطاعة (قوله وفيه) أي وفي تخريج افراده ثلاثة أوجه (قوله أن ارضاء الله الخ)  
في الكشف وحواشيه ان الضمير للرسول وحده وانما ذكر اسم الله جل اسمه تقوية للرسول صلى الله عليه  
وسلم على حدان الذين يؤذون الله ورسوله وهم انما يؤذون الرسول (قوله ان الذين يبايعونك) هذا دليل  
للعكس أي كون ارضاء الرسول ارضاء لله وأما كون ارضاء الله ارضاء لرسوله فظاهر لا يحتاج لدليل (قوله  
اقراد أحق) أي فلما كان مفردا سهل ذلك افراد الضمير وحاصله أن الخبر لما سبق الضمير وكان مفردا كأنه  
لو حظ الافراد في المبتدأ فساغ افراد الضمير العائد عليه (قوله ووجه ذلك) أي وجه افراد أحق الذي هو  
الخبر الموجب افراده لافراد الضمير في يرضوه (قوله أو بالعكس) أي فالضمير انما هو راجع لله أول رسوله  
(قوله بان يرضوه) أي على الخلاف المذکور أو اثل الكتاب من ان الذي حذف منه حرف الجر هل محله نصب  
أو جر (قوله وما عرى على بهين) العر بفتح العين هو بمعنى ضمها أي الحياة والذى يقع في القسم مفتوح  
العين (قوله الا فارع) جمع أفرع صفة رجل أي لقد نطقت الرجال القرع على باطلا (قوله لعمرى الخ)  
عر الرجل بابه فرح اذا عاش طويلا الآن مصدر مخالف القياس فاني بسكون الميم مع فتح العين وضمها  
والاستعمل في القسم الاول والبطل مصدر بطل الشيء والبيت للتأنيب في من قصيدة يعتذر فيها النعمان  
ابن المنذر منها

على حين عاتبت المشيب على الصبا \* وقلت ألمأصح والشيب وازع  
أتاني آيت اللعن أنك لتسني \* وتلك التي تستدعنها المسامح  
مقاله أن قد قلت سوف أتاله \* وذلك من تلقاء مثلك راسع  
نبت كاني ساورتني ضيلة \* من الرقش في انيابها السم نافع  
فانك كالليل الذي هو مدركي \* وان خلت أن المتأني عنك واسع

(قوله أقسم بالحق) أي فقد أقسم المولى سبحانه باسمه والاولى أن يقول فاقسم ليشير الى الغاء الموجود (قوله  
بعد اسقاط الخافض) أعني حرف القسم وهو الباء نحو ان على الله أن تبايعا وقوله باقسم متعلق بالنصب  
(قوله فالحق قسمي) أي فالحق مبتدأ وخبره محذوف وأما الحق الثاني فهو مبتدأ وخبره مذکور الا أنه حذف  
منه العائد وعلى هذا فالاعتراض بجملة اسمية بخلاف الاول فان الاعتراض بجملة فعلية (قوله على تقدير واو  
القسم) أي فالمعنى قال فوالحق والحق أي فاقسم بالحق واما لان الخ وعلى هذا فالاعتراض بجملة

لعمرى وما عرى على بهين \* لقد نطقت بطلاهلى الافارع وقوله تعالى قال فالحق والحق أقول لاملا ان الاصل أقسم بالحق لاملا ان وأقول  
الحق فانتصب الحق الاول بعد اسقاط الخافض باقسم محذوف والحق الثاني باقول واعتراض بجملة أقول الحق وقدم مفعولها للاختصاص وفري  
برفعها بتقدير فالحق قسمي والحق أقوله ويجرهما على تقدير واو القسم في الاول



والثاني توكيدها كقولك والله والله لا فعل وقال الزمخشري جازي في أن المعنى وأقول وألحق أي هذا اللفظ كاعمال القول في اللفظ وأوال القسم وجرورها على سبيل الحكاية قال وهو وجهه ٤٨ حسن دقيق جازي في الرفع والنصب انتهى وقرئ برفع الأول ونصب الثاني قبل أي فالحق

أقول (قوله والثاني توكيدها) أي فالاعتراض حيث ذاعها هو بجملة أقول مع فاعلها أي فالحق والحق لاملان فاعتراض بأقول فقط (قوله وقال الزمخشري) أي بهذان ذكر ما قاله المصنف في وجه النصب والرفع وأما ما قاله المصنف من الجرف فلم يذكره الزمخشري (قوله على أن المعنى وأقول وألحق) الأولى حذف الواو من قوله وأقول لأن الموجود دائما هي واو واجدة داخلية على الحق والمعنى أقسم بالحق أقول في قسمي في هذا المقام الهاتل والحق أي أقول هذا اللفظ أي لا أقول في قسمي إلا هذا اللفظ وبقولنا في هذا المقام اندفع ما يقال إن كثيرا ما يقسم بغير هذا اللفظ (قوله فاعمل القول في لفظ وأوال القسم وجرورها) أي لتأويلها بما بهذا اللفظ (قوله على سبيل الحكاية) أي اللفظ المقسم به مع حرف القسم (قوله وهو وجه حسن) أي لإفادته الحصر وتوكيد القسم بالحق والتنويه بأن ذلك القسم امر عظيم (قوله وهو وجه حسن الخ) يعني أن حكاية اللفظ وتبسيط العامل عليه محلا وتقدير وجه حسن ويجوز في الجبرور كنهه الآية كذلك يجوز في المرفوع والمنصوب فيمكن رفعهما ونصبهما وتبسيط عامل غير الرفع والنصب عليهما (قوله جازي في الرفع) أي لأنه تقدم أن المعنى الحق قسمي وأقول الحق فالحق مفعول أقول وحكاية بالرفع فيه حصر بتقديم المفعول أي الحق قسمي ولا أقول إلا هذا اللفظ وقوله والنصب أي نصبهما والمعنى أقسم بالحق والحق أقول أي لا أقول إلا هذا اللفظ فحصل أن الحق محكي سواء رفع أو نصب أو جر (قوله انتهى) أي كلام الزمخشري لكن المصنف حذف من عبارته بيان الحصر وحذف بيان التوكيد وقد علمته وقد علم قوله وجه حسن على قوله جازي في الرفع والنصب مع أن الزمخشري أخره وزاد في عبارته قوله فاعمل القول في لفظ وأوال القسم وجرورها تأمل (قوله ومن ذلك) أي من الاعتراض بين القسم وجوابه (قوله فلا أقسم الخ) أي لأن الأمر واضح لا يحتاج لقسم أو قسم ولا مزيدة لنا كيد كما في ثلثا يعلم أو فلا أقسم فحذف المبتدأ واشبع فحذف لام الابتداء ويبدل له أنه قرئ فلا أقسم ولا بد لكلام مخالف للمقسم عليه أي ليس الأمر كما تزعمون من كون القرآن شعرا أو أساطير الأولين (قوله في حجة الاعتراض) أي لأنه قال فيما سبق الاعتراضية هي الواقعة بين شيئين متلازمين للتوكيد أو للتبيين (قوله ذلك الذي الخ) تمامه والحق يد مع ترهات الباطل \* أن لا يزيد على الخلوام حاولنا \* فضلا ونجمل فوق جهل الجاهل (قوله وأبيك الخ) جملة معترضة قسمية بين الموصول وصلته أعني يعرف (قوله بين أجزاء الصلاة) جمع جزء والمراد بالأجزاء أحد ركني الإسناد وليس هنا كذلك بل الاعتراض هنا بين جملتين معطوفتين فالأولى أن يقول بين جملتين غير مستقلتين لعطف أحدهما على الأخرى وقد يقال إن المعطوف على الصلة صلة فمجموع الجملتين صلة وكل واحدة منهما جزء منها (قوله الآيات) الأولى الآية ولعله جعلها آيات نظرا لما فيها من الأوقاف (قوله فهي من الصلاة) أي بعض منها فالصلاة مجموع المتعاطفين فالعطف ملاحظ قبل الوصول فصح قول المصنف التاسع بين أجزاء الصلاة وسقط ما ذكره الشنقي (قوله بين به قدر جزائهم) أي وهو أن قدر الجزاء المثل لا الأقل ولا الأكثر حيث تدل المعنى جزاء كل سيئة كأن بقدرها (قوله خبر) أي عن المبتدأ وهو قوله والذين كسبوا (قوله لأن الظاهر أن ترهقهم الخ) إنما كان ذلك ظاهرا لأن الشأن أن الموصول والصلة يؤثرون باسم الفاعل مع صحة المعنى تقول الذي جاء أبوه زيد أي الجاني أبوه وهنا يصح أن يقال الكاسيون السيئات في تعيين هؤلاء القوم ولا يقال في تعيينهم المرهقون بالنزلة إذا لارهاق بالنزلة أنما يصيبهم جزاء على كسبهم للسيئات يوم القيامة حيث تدل فلا يعرفون به إلا أن (قوله فيعطف) بالنصب في جواب النفي أي حتى يعطف (قوله بل جى عبه) أي وحيث تدل فهو عطف على جملة جزاء سيئة بمثلها الواقع اعتراضا لأعلى جملة الصلاة حتى يكون بعضها منها (قوله أن يكون الخبر) أي وحيث تدل فهو عطف على الخبر

قسمي أو فالحق مني أو فالحق أنا والأول أولى ومن ذلك قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم الآية (والسابع) بين الموصوف وصفته كالأية فإن فيها اعتراضا اعتراضا بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة تو تعلمون واعتراضا بين أقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو أنه لقرآن كريم بالكلام الذي بينهم ما أو أقول ابن عطية ليس فيها الاعتراض واحد وهو لو تعلمون لأن وانه لقسم عظيم تو كيد لا اعتراض فردود لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان وقد مضى ذلك في حجة الاعتراض (والثامن) بين الموصول وصلته كقوله \* ذلك الذي وأبيك يعرف مالكا ويحتمله قوله واني لرام نظرة البيت وذلك على أن تقدر الصلاة زورها ويقدر خبر لعل محذوف أي لعل أدل ذلك (والتاسع) بين أجزاء الصلاة نحو والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة الآيات فإن جملة وترهقهم ذلة معطوفة على كسبوا السيئات فهي من الصلاة وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر

قوله ابن صفور وهو بعد لأن الظاهر أن ترهقهم لم يؤثبه لتعريف الذين فيعطف على صلتها بل جى عبه للإعلام بما يصيبهم (قوله جزاء على كسبهم السيئات) ثم أنه ليس بعين لجواز أن يكون الخبر



جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الآية اعتراض ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وأن يكون الخبر كأنما أغشيت فلا اعتراض بثلاث جمل أو أوائل أصحاب النار فلا اعتراض بأربع جمل ويحتمل ٤٩ وهو الظاهر أن الذين ليس مبتدأ بل معطوف

على الذين الأولى أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادة والذين كسبوا السيئات جزء سيئة بمثلها فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك وتطيرها في المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة فلا يجزي الذين عملوا السيئات إلا ما كانوا يعملون وفي اللفظ قواهم في الدار زيد والحجرة عمرو وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الانخسار وعلى اضممار الجار هندسيو به والحققين ومما يرجع هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في مثلها متعلقة بالجزاء فإذا كان جزء سيئة مبتدأ أخرج إلى تقدير الخبر أي واقع قاله أبو البقاء أولهم قاله الحوفي وهو أحسن لاغنيائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدأها وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون جزء عطفا على الحسنى فلا يحتاج إلى تقدير آخر وأما قول أبي الحسن وابن كيسان أن بمثلها هو الخبر وأن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في محسبك درهم فردود عند الجهور وقد يؤنس قولهم ما بقوله وجزاء سيئة سيئة مثلها (والعاشر) بين المتضايين

(قوله جزء سيئة بمثلها) أي جملة جزء سيئة بمثلها على أن جزء مبتدأ والباء متعلقة بمحذوف خبر أو أن الخبر مثلها وزيدت الباء فيه كإياتي ما قبله (قوله لجواز أن يكون الخبر جزء سيئة بمثلها) أي وما لهم الخ خبرتان (قوله جملة النفي) أي وهي ما لهم من الله من عاصم (قوله جملتان معترضتان) أي بين المبتدأ والخبر لا بين أجزاء الصلة (قوله أو أوائل) أي وأن يكون الخبر أوائل الخ (قوله فلا اعتراض) أي بين المبتدأ والخبر (قوله بل معطوف على الذين) أي فهو في محل رفع خبر لأنه في محل رفع مبتدأ وقوله جزء سيئة مبتدأ عطاف على الحسنى (قوله أي للذين) هو خبر مقدم والحسنى مبتدأ وأحسنوا صلته (قوله وتطيرها) أي تطير هذه الآية بتمامها (قوله إلا ما كانوا يعملون) كأنه قيل ومن جاء بالسيئة فله شرم مثل عمله (قوله وفي اللفظ) أي وتطير هذه الآية في اللفظ بناء على هذا الظاهر من أن الواو عطفت شيئين على شيئين (قوله وفي اللفظ الخ) هذا استطراد لان الكلام في الاعتراض وعدمه أي به ليبين أنه غاية ما يلزم على هذا الظاهر الذي اخترناه العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو جائز عند الانخسار أو على تقدير الإلزام هندسيو به (قوله من العطف على معمولي عاملين) أي لأن عمرو وعطاف على زيد والعامل فيه الابتداء والحجرة عطاف على الدار والعامل فيه في وكذلك الآية فان جزء سيئة عطاف على الحسنى والعامل فيه الابتداء والذين عطاف على الذين والعامل فيه الإلزام (قوله عند الانخسار) متعلق بمحذوف أي وهو جائز عند الانخسار (قوله وعلى اضممار الجار) أي الإلزام في الآية وفي المثال (قوله هندسيو به والحققين) أي المانعين لذلك (قوله ومما يرجع هذا الوجه) أي كون الذين ليس مبتدأ بل عطاف على الذين السابق (قوله متعلقة بالجزاء) أي لان المعنى الجزاء بالمثل (قوله وهو) أي تقدير الخبر لهم وقوله أحسن أي من تقديره واقع وإنما تظهر الاحسنية عند جعل جاء جزء سيئة بمثلها خبرا عن الذين لا عند جعلها معترضة فأبو البقاء راعى الثاني والحوفي راعى الأول (قوله لاغنيائه) أي وأما على تقدير واقع فلا بد من تقدير رابط أي واقع لهم (قوله فلا يحتاج إلى تقدير) أي وما لا يجوز أولى (قوله فلا يحتاج إلى تقدير) أي لا للمبتدأ ولا للخبر لوجود كل منهما في اللفظ (قوله وأما قول أبي الحسن الخ) جواب عما يقال أنه على جعل جزء سيئة مبتدأ يمكن أن يجعل خبره مثلها ولا تقدير فيكون مساويا لما اختاره المصنف (قوله فردود) أي لان الباء عندهم لاتراد في الخبر بل في المبتدأ إذا كان الخبر منفيا (قوله وقد يؤنس) أي من حيث أن مثلها جرد من الباء وهو صفة لسيئة فقوله بمثلها أي سيئة مثلها بالباء زائدة (قوله ولا أخافا علم زيد) أي فلا تافسية وأخاها منسوب بالالف وأخاها مضاف ولزیده مضاف إليه وقوله فاعلم اعتراض بينهما واللام في لزیده زائدة والخبر محذوف أي موجودا وإنما جعلت لاني المضاف لمعرفة لكونه على صورة غير المضاف بواسطة ظهور اللام (قوله هو الاسم) أي اسم لا وقوله والظرف أي لزیده وعلى هذا فاللام أصلية وحينئذ فلا اعتراض بين اسم لا وخبرها لا بين المتضايين (قوله وان الأخ الخ) جواب عما يقال أنه إذا كان الأخ اسما لا كان الواجب أن يقول ولا أخ (قوله جاء على لغة القصر) أي فهو مبني على فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر (قوله كقوله) أي قول القائل وهو عمرو بن العاص مخاطب على بن أبي طالب (قوله فهو كقولهم لا عصا لك) أي أنه نظيره من جهة أن اسم لا مقصور ومبني على فتحة مقدرة على الالف وخبرها ظرف (قوله بأرى) أي بأطن فالأصل اشتريته أرى أي أطن بألف درهم فاعتراض بأرى بين الجار والمجرور (قوله أثافها) جمع أثفية بضم الهمزة وتشديد الباء وتخفيفها بحجارة القدر والمثول من أسماء الاضداد يطلق على المنتصبات والمنصقات بالارض وهو لا يبالى الغول الطاهري وقوله

(٧ - دسوقي في) كقولهم هذا غلام والله زيد ولا أخافا علم لزیده قيل الأخ هو الاسم والظرف الخبر وان الأخ حينئذ جاء على لغة القصر كقوله مكروه أخاك لا يطل فهو كقولهم لا عصا لك (الحادي عشر) بين الجار والمجرور وكقوله اشتريته بأرى ألف درهم (الثاني عشر) بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله كان وقد أتى حول كمل \* أثافها حجمات مثول كذا قال قوم



ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت ٥٠ على صاحبها وهو اسم كان على حد الحال في قوله كان قلوب الطير رطبا وبابا \*  
لدى وكرها العناب والحشف

البالي \* (الثالث عشر) بين  
الحرف وتوكيده كقوله  
ليت وهل ينفع شيئا ليت  
ليت شيئا يبرح فاشتريت  
(الرابع عشر) بين حرف  
التنفس والفعل كقوله  
وما أدري وسوف أخال أدري  
أقوم آل حصن أم نساء  
وهذا الاعتراض في أثناء  
اعتراض آخر فان سوف  
وما بعدها اعتراض بين أدري  
وجملة الاستفهام (الخامس  
عشر) بين قد والفعل كقوله  
أخال قد والله أو طأت عشوة  
(السادس عشر) بين حرف  
النفي ومنفيه كقوله  
ولا أراها تزال ظلمة وقوله  
فلا وأبي دهماء زالت عزيزة  
(السابع عشر) بين جملتين  
مستقلتين نحو فأتوهن من  
حيث أمركم الله أن الله  
يجب التوابعين ويجب  
المتطهرين نساؤكم حرث  
لكم فان نساؤكم حرث  
لكم تفسير لقوله تعالى من  
حيث أمركم الله أي أن  
المأني الذي أمركم الله به  
هو مكان الحرث ودلالة على  
أن الغرض الأصلي في الاتيان  
طلب النسل لا محض الشهوة  
وقد تضمنت هذه الآية  
الاعتراض بأكثر من جملة  
ومثلها في ذلك قوله تعالى  
ووصينا الإنسان بوالديه

أتتسى لأهل ذلك الله سلى \* وهدى شبابها الحسن الجميل  
(قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية) قال النماميني منع به ضمهم تقديم الجملة الحالية المقترنة بالواو  
وحينئذ فيتعين الاعتراض عندهم (قوله على حد الحال) أي في حيثها من اسم كان يقطع النظر عن التقدم  
فان قوله رطبا حال من قلوب السابق (قوله كان قلوب الطير الخ) هذا في وصف العقاب ومشهور أنها لا تأكل  
القلوب والبيت لامرئ القيس وقد ضمن ذلك جمال الدين بن نباتة وقد دق من امرأة مخضبة البنان  
دنوت إليها وهو كالفرخ راقد \* فيا خجاستي لمادنوت واذلالى  
فقلت أمسك به بالأفامل فالتقى \* لدى وكرها العناب والحشف البلى  
(قوله ليت الخ) ليت الثانية فاعل يتنعم لان المراد لفظها والثالثة توكيد للاولى وجلة وهل ينفع معترضة بين  
الاولى والثالثة (قوله وما أدري) أي الآن وقوله وسوف الخ أي وأظن الآن أنى سوف أدري في  
المستقبل (قوله وسوف أخال) الاصل وأخال سوف أدري فاعتراض بأحال بين سوف وأدري وليست سوف  
داخلية على أخال لان الظن واقع الآن لان المعنى وما أدري في ماضى وأظن الآن أنى سوف أدري في المستقبل  
جواب هذا الاستفهام (قوله وهذا الاعتراض) أي الواقع بين حرف التنفيس والفعل (قوله اعتراض بين  
أدري الخ) أي انه اعتراض بين الفعل وبين ما سدم مفعوليه (قوله وجلة الاستفهام) اعني أقوم آل  
حصن أم نساء \* (قوله أخال الخ) تمامه \* وما قائل المعروف فينا يعنف \* (قوله ولا أراها تزال ظلمة)  
تمامه \* يتحدث لي نكبت وتسكرها \* فالأصل وأراها لا تزال ظلمة فاعتراض بجملة أراها بين لا وبين منفيها  
(قوله فلا وأبي دهماء) تمامه \* على قومها مادام الزند قادح (قوله بين جملتين مستقلتين) أي ليست  
أحدهما معطوفة على الأخرى بحيث تكون محكوما عليها بحكمها فان المعطوفة على الصلة صلته على الخبر  
خبر وعلى الحالية حال (قوله بين جملتين مستقلتين) أي بينهما تلازم (قوله من حيث أمركم الله) أي  
من المكان الذي أمركم الله بالاتيان فيه (قوله تفسير الخ) ليس المراد أن اللفظ الثاني معناه معنى الاول بل  
المراد أن المحل المأمورين بالاتيان فيه الذي هو معنى قوله من حيث أمركم الله فجعل بينه بقوله نساؤكم  
حرث لكم أي أن المحل المأمورين بالاتيان فيه هو محل الحرث والزراعة ومن المعلوم أن محل الحرث والزراعة  
انما هو الفرج لا البر فكأن بيانه بهذا المعنى (قوله أي أن المأني) أي محل الاتيان الذي أمركم الله به أي  
بالاتيان فيه الذي هو معنى قوله من حيث أمركم الله (قوله ودلالة) عطف على تفسيره وذود دلالة أي انه  
دال على ما ذكر (قوله على أن الغرض) أي على أنه ينبغي للشخص أن يكون الغرض الخ (قوله في الاتيان)  
أي من اتيان النساء (قوله بأكثر من جملة) أي بل بجمليتين اعني أن الله يجب التوابعين ويجب المتطهرين  
وفيه أي قوله يجب التوابعين في قوة المفرد لانه خبران وقوله ويجب المتطهرين عطف عليه وحيث ذفه وفي قوة  
المفرد فليس معنا الاجلة واحدة والظاهر ان المصنف انما جعلها جملتين نظرا للصورة من كون كل واحدة  
فيها سند ومسنود اليه وأجاب بعض بأن قوله ويجب المتطهرين يحتمل انه خبر لمحذوف أي وهو يجب المتطهرين  
وهذه الجملة عطف على جملة أن الله يجب التوابعين فيستدلهما جملتان وهذا بعيد بل الظاهر ان قوله ويجب عطف  
على يجب لكن المثال يكفي فيه راتحة الاحتمال (قوله ومثلها في ذلك) أي في الاعتراض بأكثر من جملة  
(قوله ووصينا الإنسان بوالديه) أي أمرناه بالشكر لها فما فقوله ان اشكر لي ولو الذيك تفسيروا وصينا و  
بدل من والديه بدل اشتمال وذكر الجملتين في البين اعتراض وفائدة الاعتراض التنويه على حق الوالدين  
(قوله جملة أمه وهنأ) أي فوهنت بسببه وهنأ على وهن أي انها ضعفت للعمل وضعفت لاطلاق والولادة (قوله  
فيمن قرأ الخ) وهو ما عدا شعبا واما على قراءته بضم التاء وسكون العين فاعتراض بجملة واحدة (قوله



من قولها صلها السلام وما بينهما اعتراض والمعنى وليس المذكور الذي طلبته كالآتي التي وهبت لها وقال الزمخشري هنا جملتان معترضان لقوله تعالى وأنه لقسم لو تعلمون عظيم اه وفي التنزيل يرتظر لان الذي في الآية الثانية اعتراضان هـ كل منهما يجعله لا اعتراض واحد بجملتين

وقد يعترض به أكثر من جملتين  
كقوله تعالى ألم تر إلى الذين  
أوتوا نصيبا من الكتاب  
يشترون الفضلة ويريدون  
أن تضلوا السبيل والله أعلم  
بأعدائكم وكفى بالله وليا  
وكفى بالله نصيرا من الذين  
هادوا يحرفون الكلام ان  
قدروا من الذين هادوا يبايننا الذين  
أوتوا نصيبا من الكتاب اذا كان  
اللفظ عاما في اليهود والنصارى  
والمراد اليهود أو يبايننا  
لأعدائكم والمعارض به على  
هذا التقدير جملتان وعلى  
التقدير الاول ثلاث جمل وهي  
والله أعلم وكفى بالله نصيرا  
وأما يشترون ويريدون  
فجملتان تفسير بقدر المعنى  
ألم تر إلى قصة الذين أوتوا نصيبا  
من الكتاب من ينصرون ويصرن  
من القوم أو يخبرون  
على أن يحرفون صفة مبتدأ  
محذوف أي قوم يحرفون  
كقولهم مناظرون ومناظر  
أي منافرون فلا اعتراض  
البتة وقد مر أن الزمخشري  
أجاز في سورة الاعراف  
الاعتراض بسبع جمل على  
ما ذكر ابن مالك وزعم أبو  
علي أنه لا يعترض بأكثر من  
جملة وذلك لأنه قال في قول  
الشاعر

أراني ولا كفران لله آية

لنفسى قد طالبت غير منبيل

الله رحمة مني لنفسي ولزمه من هذا ترك تنوين اسم

من قولها) أي قول حنة امرأت عمران (قوله والمعنى) أي معنى الجملة الثانية من جمل الاعتراض وتصدر  
المصنف ببيان دفع ما يقال ان مقتضى الفاصلة من دخول أداة التشبيه على الأقوى ان يقال وليس الآتي  
كأنه كرى في الفضل والشرف فأجاب المصنف بأن المعنى ليس المذكور الذي طلبته لتقريب بخدمته ليست  
المقدس كالآتي التي وهبت لها في الفضل والشرف بل تلك الآتي افضل من كثير من المذكور لا ترى لقوله تعالى  
يا مريم ان الله اصطفاك الآية (قوله وفي التنزيل) أي جعل هذه الآية وهي قالت رب اني وضعتها انثى  
إلى آخرها نظير لقوله تعالى وأنه لقسم لو تعلمون عظيم نظرا لان مقتضى كونها نظيرة لها ان يكون الاعتراض  
في الاولى كاعتراض في الثانية من كل وجه وليس الامر كذلك لان المعنى الخ (قوله اعتراضان) أي اعتراض  
في اثنا اعتراض واما ما نحن فيه فانه اعتراض واحد بجملتين وأجيب عن الزمخشري بان قصده التنظير  
بالاعتراض بجملتين لكن لا من كل وجه على ان الاعتراض في الاعتراض لا ينافي ان المجموع اعتراض بل  
هو لازمه (قوله يبايننا) أي في بياينة مشوبة بتبعض كما يدل عليه قوله اذا كان اللفظ الخ (قوله اذا كان  
اللفظ) أي لفظ الذين أوتوا نصيبا من الكتاب عاما في نسخة اذا كان اللفظ وعلى كل من النسختين فهو عامة  
لقوله ان قدروا من الذين هادوا انحصارهم (قوله أو يبايننا لأعدائكم) ظاهره انه عطف على قوله يبايننا من قوله ان  
قدروا يبايننا الذين الخ وحيدته في قيدانه اذا كان يبايننا لأعداء يكون الاعتراض بأكثر من جملتين مع انه ليس كذلك  
كما قال فالاولى أن يتم الكلام على جعله يبايننا الذين ثم يقول ويصح أن يجعل يبايننا لأعداء والمعارض الخ وقد  
يجاب بان قوله أو يبايننا لمعمول محذوف وانه من عطف الجمل أي أو يجعل يبايننا (قوله فجملتان تفسير) أي والمفسرة  
غير مترضة (قوله إلى قصة الذين الخ) أي إلى حالهم كأنه قال ألم تر إلى الذين يشترون الضلالة (قوله أو يخبرون  
محذوف الخ) أي قوم يحرفون كائنون من الذين الخ فالخبر لم يذكر في تقديره وإنما ذكر المبتدأ (قوله أي قوم  
الخ) أي فقد حذف الموصوف وابقى صفته والشرط فيه موجود وهو كونه بعض اسم مجرور بمن أعني من الذين  
الخ (قوله لانه قال الخ) أشار به إلى انه لم يصرح بممازجه فقوله وذلك أي وبيان الزعم لانه قال الخ ومبني  
الاعتراض قوله لتلا يلزم الاعتراض أي الذي هو ممنوع كما هو ظاهر عبارته وان كان يمكن ان مراده ان ذلك  
خلاف الاصل (قوله قد طالبت الخ) هذه الجملة مفعول ثان لاراني والاول هو الياء أي أراني قد طالبت شخصا  
غير منبيل ومنبيل اسم فاعل من انال اذا أعطى (قوله ان آية) مفعول القول وقوله وهي مصدر جملة حالية وقوله  
لا ينتصب خبران وقوله مصدرا أو يت أي فاصل آية أو ينة فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن  
فعلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله لتلا يلزم الاعتراض بجملتين) قد يقال هذا الكلام لا يؤخذ  
منه منع الاعتراض بأكثر من جملة مطلقا لاحتمال أن يكون الباعث في هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين  
ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا  
لا يلزم منه المنع مطلقا على انه لا يلزم من تقدير آية معمولا لا لا ويت الاعتراض بجملتين لاحتمال أن تكون  
هذه الجملة المقدومة مفعولا ثانيا لاراني وقوله قد طالبت غير منبيل حال من فاعل أرى أو من مفعوله الاول اه  
دما مني (قوله باسم لا) أي وهو المصدر أي لا كفران (قوله ولزمه من هذا) أي من أجل هذا (قوله ترك تنوين  
الاسم المطول) يعني التشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه بان كان مصدرا كقولهنا واسم فاعل  
او اسم مفعول أي مع ان تنوين الاسم التشبيه بالمضاف واجب اذا لم يمنع من تنوين المعرب المنصرف الألف او  
الاضافة وهنالك مضافا ولا يحل بال (قوله وهو قول البغداديين) أي فانهم قالوا يجوز ترك تنوين اسم  
المطول وخالفوا البصريين (قوله ابروه) أي الاسم المطول في ذلك أي في ترك التنوين والمراد بالاسم المطول

آية وهي مصدرا أو يت له اذا رجعت موصولة لا ينتصب بأو يت محذوفة لتلا يلزم الاعتراض بجملتين قال وانما انتصابه باسم لا أي ولا كفران  
الله رحمة مني لنفسي ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين أجازوا لا طالع جبلا أجزوه في ذلك مجرى المضاف



ولكن الرواية انما جاءت  
بغير تنوين وقد اعترض  
ابن مالك قول أبي على بقوله  
تعالى وما أرسلنا من قبلك  
الارجال الا نوحى اليهم فاستلوا  
أهل الذكوان كنتم لا تعلمون  
بالبيئات والزبر وبقول زهير  
لعمري والخطوب مغيرات  
وفي طول المعاشرة التقالي  
لقد باليت مظعن أم أوفى  
ولكن أم أوفى لا تبالي  
وقد يجاب عن الآية بأن  
جمله الأمر دليل الجواب عن  
الاكثرين ونفسه عند قوم  
فهى مع جملة الشرط كالجمله  
الواحدة وبأنه يجب أن  
يقدر له ما متعلق محذوف  
أى أرسلناهم بالبيئات لانه  
لا يستثنى بأداة واحدة  
شبان ولا يعمل ما قبل الا  
فيما بعدها الا اذا كان  
مستثنى نحو ما قام الازيد أو  
مستثنى منه نحو ما قام الا  
زيدا أو تاءه نحو  
ما قام احد الازيدا فاضل  
\*(مسئلة)\* كثيرا ما تشبه  
المعترضة بالحالية ويميزها  
منها ما ورد أحدها أنها تكون  
غير خبرية كالامرية في ولا  
تؤمنوا الا لمن تبع دينكم  
قل ان الهدى هدى الله أن  
يؤتى أحد مثل ما أوتيتم كذا  
مثل ابن مالك وغيره بناء على ان  
ان يؤتى أحد متعلق بتؤمنوا  
وأن المعنى

الشبيه بالضاف (قوله كما أجرى) أى الاسم المطول مجراه أى مجرى المضاف فى الأهراب وهو النصب (قوله  
يخرج الحديث) أى فلا فيه نافية للجنس ومانع اسمها منصوب وترك تنوينه اجراءه مجرى المضاف وقوله  
لما منعت بقوله مانع وخبر لا محذوف وكذا يقال فى ولا يعطى (قوله ولكن الرواية) أى فى الحديث انما جاءت  
بغير تنوين أى وهذا ما يرد على البصريين وقد يقال للبصريين أن يجعلوا مانع اسم لا مفردا مبنيا لتركيبه  
معها تركيب خمسة عشر أو لتضمنه معنى من الاستغراقية والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام  
للتقوية فلان أن تجعلها متعلقة بالخبر المحذوف وان تجعلها غير متعلقة كما سبق فى بحث اللام وكذا تقول فى ولا  
يعطى لما منعت وسهل الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار فظهر من ذلك أن التنوين على رأى  
البصريين ممنع لا واجب فظهر لك ان الحديث يخرج عند البصريين على وجه جائز وهو التعلق بمحذوف  
وهذا مناف للمعصر المقادير تقديم المعهول فى قوله وعلى قولهم يخرج الحديث (قوله قول أبي على) أنه  
لا يعترض بأكثر من جملة (قوله الارجال) أى لا ملائكة (قوله فاستلوا أهل الذكوان) أى من ذلك فانهم يعلمونه  
والمراد بهم العلماء بالتوراة والانجيل (قوله بالبيئات) أى الحجج الواضحة والبراهين المكتوبة أى قال قوله بالبيئات  
متعلق بأرسلنا واعترض بقوله فاستلوا أهل الذكوان وبقوله ان كنتم لا تعلمون (قوله والخطوب) أى الامور  
الصعبة الشديدة أسباب لتغير الانسان وانقلابه عما يعهد منه (قوله وفى طول المعاشرة التقالي) أى التباغض  
لان طولها موجب للتل المتعاشرين وسامة كل منهما من الاخر وذلك مظنة وقوع البغضاء (قوله لقد  
باليت الخ) جواب القسم أعنى لعمري وقد اعترض بقوله والخطوب الى آخر البيت (قوله لقد باليت) أى  
اهتمت واكثرت والمظعن مصدر مبي أى طعمها أى سيرها وارتحالها وأم أوفى وزوجته طلقها وقوله لا تبالي  
أى لم تكتر ولم تهتم بفراقى لها (قوله وقد يجاب عن الآية) أى وانما لم يجب عن كلام زهير لان الاعتراض  
فيه بأكثر من جملة ظاهر (قوله بان جملة الامر) أى اسألوا أهل الذكوان (قوله دليل الجواب) أى جواب الشرط  
من قوله ان كنتم (قوله وبأنه) عطف على قوله بأن جملة الخ فهو جواب ثان (قوله متعلق محذوف) أى  
وحديثه فقوله بالبيئات مستأنف لانه من جملة ما قبله فلا اعتراض حيث ذوعلى هذا فيجوز الوقف على قوله  
لا تعلمون (قوله متعلق محذوف) أى جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل بم أرسلوا (قوله متعلق محذوف) أى  
لا أرسلنا المذكور بحيث يكون داخل تحت حكم الاستثناء مع رجالا أى وما أرسلنا الا رجالا بالبيئات (قوله  
لانه لا يستثنى الخ) جملة قوله فانه يجب أى انما وجب ذلك ولم يجعل قوله بالبيئات متعلقا بأرسلنا المذكور  
داخل في حيز الاستثناء لانه لا يستثنى بأداة واحدة شيئا أى بدون عطف نحو ما قام الازيد يدعرو والاجاز وما  
ذكره من المنع فهو أحد قولين وقد أجاز الزمخشري فى لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم الى طعام غير  
ناظرين اياه (قوله ولا يعمل الخ) جواب عما يقال نجعله معه ولا أرسلنا المذكور غير داخل تحت حكم  
الاستثناء (قوله ولا يعمل قبل الا) أى ولا يسلط العامل بنفسه على ما بعد الا فقوله الازيد فاعل قام وقوله  
الازيد فاعل قام (قوله فاضل) صفة لاحد فاعل هو قام لكن يلزم عليه الفصل بين النعت والمنعوت  
بالا وهو ممنوع والجواب ان النعت هو الاخفش وقيد ذلك بكون الصفة واقعة فى مركزها الاصلى كما اذا  
وقع التعرّيع فى النعت نحو ما صرت باحدا الا فاعلم بالجرو وأما اذا كانت الصفة مزالة عن المحل الذى تستحقه  
بطريق الاصاله فلا يضر لان اصاله المحل تجذبها الى التقدم واللصوق بالموصوف فكانه لم يقع فصل فى الحقيقة  
نظر الاصل كمن نحن فيه فان الصفة من قولنا ما قام احد الازيدا فاضل محلها أن تقع الى جانب الموصوف والفصل  
عرض لغرض فلا يكثر شبهه \*(مسئلة)\* (قوله بالحالية) أى بان توجد الجملة ماثرة بالواو فاصلة بين أمرين  
متلازمين فلا بد من حيثئذان الواو للحال او للاعتراض (قوله انها) أى الاعتراضية تكون الخ أى وأما



ولا تظهر واتصديقكم بان أحد أيوتى من كتب الله مثل ما أوتيتهم و بان ذلك لا أحد يحاجونكم عند الله تعالى يوم القيامة بالحق فيخلبونكم  
الاهل دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فان ذلك يتردهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى الاسلام ومعنى  
الاعتراض حينئذ ان الهدى بيد الله فاذا قدره لاحد لم يضره مكرهم والآية محتملة لغير ذلك وهي ٥٣ أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء

والمراد ولا تظهر والايان  
الكاذب الذي توقعه وجه  
النهار وتنقضونه آخره الا  
لمن كان منكم كعبدا لله بن  
سلام ثم أسلم وذلك لأن  
اسلامهم كان أغبط لهم  
ورجوعهم الى الكفر كان  
عندهم أقرب وعلى هذا فان  
يؤتى من كلام الله تعالى وهو  
متعلق بمحذوف مؤخر أى  
لكراهية أن يؤتى أحد بتر  
هذا الكيد وهذا الوجه  
أرجح لوجهين أحدهما انه  
الموافق لقراءة ابن كثير أن  
يؤتى به مرتين أى الكراهية  
ان يؤتى قلم ذلك والثاني ان  
في الوجه الاول عمل ما قبل الا  
فيما بعدهما مع انه ليس من  
المسائل الثلاث المذكورة  
أنفاً وكالدعائية في قوله  
ان الثمانين وبلغتها

فدا حوت سمى الى نرجان  
وقوله

ان سلمى والله يكاوذا  
ضنت بشئ ما كان يرزوها  
وكالقسمية في قوله

وانى واسطار البيت \*  
وكالتزجيسة في قوله تعالى  
ويجعلون لله البنات سبحانه  
ولهم ما يشتهون كذا مثل  
بعضهم وكالاستفهامية في  
فسوه تعالى فاستغفروا

الحالية فلا تكون الاخبارية ففى وجدت جملة غير خبرية بين أمرين متلازمين نعلم انها اعتراضية لاحالية (قوله  
ولا تظهر واتصديقكم) هذا معنى قوله ولا تؤمنوا وقوله بان أحد أيوتى أشار بتقدير الباء الى ان قوله أن  
يؤتى على حذف الجار (قوله ولا تظهر واتصديقكم الخ) اعلم أن علماء اليهود يعلمون ويصدقون انه يأتى  
آخر الزمان رسول اسمه محمد ويؤتى كتابا كما أوتيت رسلكم وانه يحاجهم يوم القيامة عند ربهم ويخلصهم ثم انهم  
تواصوا على أنهم لا يظهر ون تصديقهم بذلك الا لمن كان يهوديا مثلهم ولا يظهر ونه للمسلمين لتسليطهم وادواتهم  
على التصديق بالنبي ولا يظهر ونه للمشركين لتسليطهم (قوله بان أحد) أى محمدا (قوله وبان ذلك)  
أى فالمراد لا تظهر ون تصديقكم بالامر من الا لمن كان على دينكم وفي هذا اشارة الى ان أوفى قوله أو يحاجوكم  
بمعنى الواو (قوله لغير ذلك) أى لغير الاعتراض الذى قاله ابن مالك (قوله والمراد الخ) أى ان اليهود  
تواصوا مع بعضهم أن يؤمنوا بمحمد أول النهار ويكفروا آخر النهار لأجل ان المسلمين يرجعون عن الايمان  
ويقولون ان اليهود يرجعوا اليهم أن هذا البس هو النبي الموصوف عندهم في التوراة ثم ان رؤساءهم  
أوصوهم أنهم لا يظهر ون هذا الايمان الكاذب الا لمن كان منهم وأسلم (قوله ثم أسلم) عطف على كان  
منكم أى كان منكم ثم أسلم كعبدا لله (قوله وذلك) أى وسبب ذلك أى قواصمهم أنهم لا يظهر ون هذا  
الايمان الكاذب الا على من كان منهم ثم أسلم أن اسلام بعضهم أغبط ورجوع من أسلم منهم عن الاسلام  
أقرب أى يحصل رجوعه بمسألة (قوله وهو متعلق بمحذوف) لعل الاولى وهو مع محذوف متعلق  
بمحذوف وقوله مؤخر أى لفائدة الحصر (قوله دبرتم هذا الكيد) أى الاسلام اول النهار والكفر آخره (قوله  
أ أن يؤتى به مرتين) أى ثابتهما مسألة أى فالاستفهام يقتضى ان قوله أن يؤتى ليس معمولا لما قبلها لان  
الهمزة مانعة من ذلك فربو يد الوجه الرابع (قوله قائم ذلك) أى قلمت لا تظهر والايانكم الكاذب الا لمن كان  
منكم وأسلم لأجل أن يرجع عن اسلامه (قوله مع انه ليس من المسائل الثلاث الخ) في هذا التعليل نظر  
لان المدعى أولان الوجهين صحيحان وان الثانى منها أرجح من الاول وهذا التعليل يقتضى تعين الثانى وبطلان  
الاول لاشتماله على المحذور الذى اشار اليه والحاصل ان هذا التعليل يفيد فساد الاول لامرجوحيته الا ان  
يقال انه لاحظ الخلاف في ذلك (قوله ليس من المسائل) أى وهى المستثنى منه والمستثنى والتابع للمستثنى  
منه (قوله وكالدعائية) عطف على قوله كالامرية وكذا قوله بعد وكالقسمية (قوله ولهم ما يشتهون) أى  
فان لهم عطف على لله وقوله ما عطف على البنات أى وقد فصل بجملة تنزيهية اعنى سبحانه (قوله ولم يصروا)  
أى فانه عطف على استغفروا والذنوبهم وقد فصل بقوله ومن يعقر الذنوب الا الله (قوله فاما الاولى الخ) أى  
وهى ويجعلون لله البنات الآية وقوله فلا دليل فيها أى على الاعتراض (قوله لا عاطفة جملة على جملة) أى  
فلا اعتراض حينئذ أصلا (قوله لا عاطفة جملة على جملة) أى لعدم تناسبهما لاختلافهما بالاسمية والفعلية (قوله  
وقدر الكلام تهديدا) أى فالتعنى حينئذ أجازهم على كلامهم ذلك أى جعلهم البنات لله (قوله لك عندى  
ما تختار) أى فالمراد من هذا التهديد لاخباره بانه يعطيه شيئا يختاره (قوله ابعاده) أى تهديده (قوله بل  
اذا قدر) أى بل انما تكون مالا اعتراضا اذا قدر الخ (قوله وذلك ممنوع) المناسب ولكنه ممنوع الخ (قوله  
فعل الضمير المتصل) أى الفعل للمستند الى الضمير المتصل (قوله الى ضميره المتصل) أى بان يكون الفعل متعديا  
الى فاعل ضمير ومفعول ضمير ومعنى الضمير من شئ واحد كفى طمئنتى وقد تنى وعدم تنى فلا يجوز ضربتني

لذنوبهم ومن يعقر الذنوب الا الله ولم يصروا كذا مثل ابن مالك فاما الاولى فلا دليل فيها إذ قدر لهم خبرا وما مبتدأ واو للاستئناف لا عاطفة جملة  
على جملة وقدر الكلام تهديدا كقولك لعبدك لك عندى ما تختار تريد بذلك ابعاده أو التمسك به بل اذا قدر لهم معلو فاعلى لله وما معطوفة على  
البنات وذلك ممنوع في الظاهر اذا لا يتعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل الا في باب



ظن وفقد وعدم نحو فلا يحسبهم بمجازة قيمين ٥٤ ضم الباء ونحو أن رأه استغنى ولا يجوز مثل زيد يضربه ثم يضرب نفسه فأنما يصح في

على جعل مصدر وق الضمير من شيئاً واحداً (قوله ظن) المراد ما أفاد الرنجان أو اليقين وقوله وفقد عطف على باب ظن وكذا عدم (قوله فيمن ضم الباء) أي في قراءة من ضم الخ وأما من فتحها فالفاعل عائد على النبي (قوله فيمن ضم الباء) أي مع ياء الغيبة فالفاعل الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين والهاء مفعول والضمير ان لشيء واحد (قوله زيدضربه) أي فالفاعل ضمير مستتر والهاء الموجودة مفعول ومصدر وق الضمير من أريد منه شيء واحد (قوله فأنما يصح الخ) الفاء فاء الفصيحة أي إذا علمت أنه يمتنع في الظاهر فاقول إنما يصح الخ (قوله ولا أنفسهم) أي فيمتنع فعل فاعل الضمير المتصل أنما تدرى إلى ظاهر لا إلى ضمير متصل (قوله وذلك تكاف) أي والاولى أن لا يرتكب بل يجعل الآية من غير الاعتراض (قوله العطف المذكور) أي عطف المفردات وهو جعل لهم عطفاً على الله وما يشتهون عطفاً على البنات (قوله وأما الثانية) أي وهي قوله فاستغفر والذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا الخ (قوله فمن هو) أي ابن مالك (قوله فالجملية خبرية) أي وحيث ذهبت هي محتملة للحالية والاعتراضية والاستفهامية لا تخرجها عن الاحتمال لتعين الاعتراض (قوله فالجملية خبرية) أي فمن مبتدأ أو يغترف فعل مضارع والذنوب مفعوله والاله بدل من فاعل يغفر لفاعل والالزم عدم الرابط بالمبتدأ (قوله مما أوردته من أن المعارضة تقع طلبية) الاولى أن يقول وقد فهم مما أوردته من أن التمييز يكون بكونه خبرية أن الحالية لا تقع الخبرية والافكلامه يفيد أنه قال ان المعارضة تقع طلبية مع أنه لم يقل ذلك على أنه لا يلزم من كونها طلبية أن الحالية لا تكون الان خبرية اذ مقابل الطلبية غير طلبية وهي قسمان انشائية كعبت واشريت وخبرية وأجيب بأن مراده بمجاذا الطلبية الخبرية فقط تأمل (قوله ان الحالية لا تقع الخبرية) أي لان بقية الانشائية كالتطلب اذ لا فرق فاندفع ما يقال أنه لا يلزم من كون الاعتراضية طلبية ان الحالية لا تكون الان خبرية لان مقابل الطلبية غير الطلبية وهي قسمان خبرية وانشائية ولو قال الشارح وقد فهم مما أوردته من أن الطلبية تكون غير خبرية أن الحالية لا تكون الان خبرية لكان أولى (قوله وذلك بالاجماع) فالطلبية لا تقع حالا على اضممار القول نحو \* جذب الالبالي أبطنى او امرعى \* (قوله اطلب الخ) صدر بيت تمامه \* فآفة الطالب ان يضجرا \* ألم تر الحبل بشكراره \* في الصخرة الصماء قد أثرا

ومراده بذلك البعض الامين المحلى العروضي (قوله من ان والفعل) أي لان الواو بعد الطالب ينصب الفعل بعدها بان مضمره وجوبا (قوله وادعوان أندى الخ) الواو للمعية وادعو منصوب بان مضمره بعد الواو والمعية في جواب الامر والمصدر المنسبك من ان والفعل عطف على مصدر متوهم أي ليكن دعاء منك ودعائى (قوله اندى لصوت) أي أبعد ذهاب لصوت (قوله وعلى الثاني) أي وهو كون الواو عاطفة لجمله على جملة (قوله لتركيب) أي انهم افخمة بناء لتركيب الفعل مع النون تركيب خمسة عشر (قوله ولانهاية) أي وتضجرا مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة (قوله والعطف) أي على هذا الاحتمال لثاني في البيت (قوله مثله في قوله تعالى) أي من جهة أنه في كل عطف جملة طلبية على مثلها (قوله الثاني) أي من الامور التي تميز الجملة الحالية من الاعتراضية وقوله انه يجوز الاولى ان يقول الثاني تصديرها وكذا يحذف من الثالث وذلك لانه لا يعبر بالجواز الا في مقام الفرق بين امرين والكلام في مقام أمور يميز بهما بين امرين (قوله يجوز تصديرها) أي الاعتراضية وأما الحالية فلا يجوز لامتناع الجمع بين حال واستقبال (قوله بدليل استقبال) أي وأما الحالية فلا يجوز لان الاستقبال ينافي الحال ولا يقال انه قد تكون الحال منتظرة فيجوز فيها الاتهام قد روقوعها في الحال وان كان الوقوع في المستقبل (قوله وسوف اخال ادري) الشاهد في دخول سوف على أدري فأن ذلك اعتراض بين ما أدري ومعموله وهو جملة الاستفهام (قوله فردود)

الآية العطف المذكور اذا قدر أن الاصل ولا أنفسهم ثم حذف المضاف وذلك تكاف ومن العجب أن الفراء والنخسرى والحوافى قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف ولا يصح العطف الابيه وأما الثانية فقص هو وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي فالجملية خبرية وقد فهم مما أوردته من أن المعارضة تقع طلبية ان الحالية لا تقع الخبرية وذلك بالاجماع وأما قول بعضهم في قول القائل اطاب ولا تضجر من مطلب ان الواو للحال وان لانهاية خطأ وانما هي عاطفة لما مصدر ايسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق أي ايكن منك مطلب وعدم ضجر أو جملة على جملة وعلى الاول ففخمة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثله في قولك انتمى ولا اجفول بالنصب وقوله فقلت ادعى وأدعوان اندى لصوت أن ينادى داعيان وعلى الثاني فالفتحة للتركيب والاصل ولا تضجر بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولانهاية والعطف مثله في قوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً \* الثاني انه يجوز تصديرها بدليل

استقبال كالتنفيس في قوله وسوف اخال أدري وأما قول الحوفي في انى ذاهب الى ربى سيهدين ان الجملة حالية فردود وكان في ولن أي تفعلوا وكل شرط في فعل عسيتم ان توليتم أن تفسدوا في الارض قال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال أن لاتقاتلوا ولا جناح عليكم ان كان بكم



أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم أنى أخاف أن يميت ربى عذاب ٥٥ يوم عظيم فكيف تتقون أن كفرتم بما أنزلوا أن

كنتم غير مدبرين ترجعونها  
وانما جاز لا ضربته ان ذهب  
وان مكث لان المعنى لا ضربته  
على كل حال اذ لا يصح ان  
يشترط وجود الشئ وقدمه  
لشئ واحد والثالث انه  
يجوز اقترانها بالفاء كقوله  
واعلم فعمل المرء ينفعه

أن سوف يأتي كل ما قدرا  
وكجمله قاله أولى بهما في قول  
وقدم مضى وكجمله قبأى آلاء  
ربك تكذبان الفاصلة بين  
فاذا انشقت السماء فكانت  
وردة وبين الجواب وهو  
فيومئذ لا يستل عن ذنبه انس  
والفاصلة بين ومن دونهما  
جنتان وبين فيهن خيرات  
حسان وبين صفتهما وهى  
مدهامتان فى الأولى وحور  
مقصورات فى الثانية  
ويحتملان تقدير مبتدا  
فتكون الجملة اما صفة واما  
مستأنفة \* الرابع انه يجوز  
اقترانها بالواو مع تصديرها  
بالمضارع المثلث كقول المتنبي  
يا حادى عيرها وأحسبني  
أوجد ميتا قبيل أقددها  
تعا قليلا بها على فلا

أقل من نظرة أزودها  
قوله أقددها على ضمير أن  
وقوله أقبل يروى بالرفع  
والنصب \* (تنبيه) \* للبيانين  
فى الاعتراض اصطلاحات  
مخالفة لاصطلاح النحويين  
والترخشى يستعمل بعضها

أى لتصديرها بعلم استهـ ال (قوله وانما جاز لا ضربته ان ذهب) اى مع انهم جعلوا ان ذهبوا ان مكث  
جملة حالية وهذا وارد على كون الجملة الحالية لا تعترن بعلم استقبال (قوله لان المعنى الخ) حاصل هذا الجواب  
ان ان هنا تجردت عن الشرطية والتعاليق المقضى ذلك للاستقبال اذ ليس المعنى عليها اذ لا يصح أن يكون  
المعنيان المتضادان أى الذهاب والمكث سببين لشئ واحد وهو الضرب فالمراد حيثما العموم أى لا ضربته على  
كل حال فان هـ هذه وصليـ لا تمنع الحالية فقوله لان المعنى الخ فى قوله لان ان تجردت عن الشرطية والمضرب فى اقتران  
الجملة الحالية بان الشرطية المقنضية للاستقبال لا الوصلية وقوله اذ لا يصح علة للعلة اى وانما تجردت عن  
الشرطية لانه لا يصح الخ (قوله والثالث) أى من الامور التى غير الاعتراضية من الحالية (قوله يجوز  
اقترانها) أى الاعتراضية واما الحالية فلا يجوز اقترانها بالفاء (قوله واعلم) الاصل واعلم أن سوف وقوله  
فعمل المرء معترض مستبدل لاقترانها بالفاء وقوله فعمل المرء الخ وجه كون هذه الجملة المعترضة تفيد تأكيدها هنا  
ان الانحاء بان علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية لامتنال الامر فى قوله واعلم (قوله أن سوف) أن هذه مخففة  
من التثنية واسمها محذوف اما ضمير شأن على مذهب الجمهور وهو الظاهر اوضحه مخاطب للمأمور بالعلم  
أى انك سوف يأتى بك كل ما قدرك اجزاه سيويه وجاعة فى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا فالمراد ان المقدورات  
البنية وان وقع فيه تأخروا فى هذا تسهيل للامور (قوله فى قول) أى والقول الثانى انما اجواب الشرط  
فلا اعتراض (قوله بين ومن دونهما جنتان) أى وبين صفتهما وهو قوله مدهامتان أى سوداوان من شدة  
خضرتهما وقوله وبين فيهن خيرات حسان أى وبين صفتهما وهى خور وقوله وبين صفتهما على التوزيع  
فيهما (قوله فيهن) أى الجنتين المذكورتين سابقا بقوله ولمن خاف مقام ربه جنتان وقوله خيرات أى  
أندلا فاحسان وجوها وقوله حور أى شديرات سواد العيون وبياضها (قوله ويحتملان تقدير مبتدا)  
أى هن حور وهما مدهامتان وقوله صفة أى نظيرات وجنتان (قوله فتكون الجملة) أى جملة هما مدهامتان  
وجله هن حور (قوله يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها الخ) أى بخلاف الحالية فانها اذا صدرت بمضارع  
مثبت امتنع اقترانها بالواو لان المضارع المثبت على زنة اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيجب أن تكون مثله  
فى بطله بذى الحال بالضمير فقط واما محو قول بعض العربى فت وأصل توجيهه وقول الآخر

فلما خشيت أن أظفرهم \* نجوت وأرهقهم مالكا

فقد اعتذر واعنه بوجه أحدها أنا لان سلم ان الواو للحال بل هى للعطف والمضارع بمعنى الماضى والاصل  
وصككت ورهنت لكن عدل الى المضارع لحكاية الحال الماضية سلمنا انها للحال لكن لان سلم ان الحال جملة  
فعلمة بل جملة اسمية باعتبار حذف المبتدا اى وانا أصلك وانا أرهقهم كفى لم تؤذوننى وقد تعلمون اى وأنتم قد  
تعلمون الخ (قوله عيرها) بكسر العين اى ابلها وليس بفحها اى حمارها اذ فيه مذهب لها وقوله عيرها مجرور  
بالاضافة (قوله على اضمار أن) والاحسن الرفع بعد حذفها كفى تسمع بالمعبدى (قوله يروى بالرفع) أى  
على ان لا تنفى الوحدة (قوله والنصب) أى على أن لا نافية للجنس (قوله اصطلاحات) اى ثلاثة فعرفه  
بعض بانه الاتيان فى اثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين معنى بجملة فاكثر لامل لها من الاعراب  
لنكتة أهم من أن تكون لدفع الالباس أو غيره وهذا الذى مشى عليه الترخشى والاصطلاح الثانى خص  
النكتة بغير دفع الالباس والاصطلاح الثالث أن يؤتى فى اثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة  
أو غير النكتة ما (قوله حالا من فاعل تعبد) اى نحن وقوله او من مفعوله اى الهلك (قوله على ضمير بهما)  
اى لان ضمير له للاله ونحن عائد على الفاعل (قوله ويرده ليه) هذا تعريض من المصنف بشيخه أبى حبان لانه  
قرأ عليه ديوان زهير (قوله من لا يعرف) فاعل يردون قوله هذا العلم أى علم البيان وقوله كفى حبان اى فانه قال

كقوله فى قوله تعالى ونحن له مسلمون يجوز أن يكون حالا من فاعل تعبد أو من مفعوله لاشتمالها على ضمير بهما وان تكون معطوفة على تعبد وان  
تكون اعتراضية مؤكدة أى ومن حالنا أنما نخلصون له التوحيد ويرده عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كفى حبان فهو هامنه لا اعتراض



لا يصح ان تكون معترضة لان الاعتراض لا يقع في الاسخ

\* (الجملة الثالثة التفسيرية) \*

(قوله وهي الفضة) اي التي لا يحل لها من الاعراب كما يؤخذ من كلامه كذا قال الشنقي فاندفع كلام الشارح  
 المعتبر به على الحسد من اراد الجملة الحالية من قول أسرت الى زيد النجوى وهي ما جزاء الاحسان الا  
 الاحسان فجملة وهي الخ حالية لا تفسيرية ولا شك انها فضلة كاشفة لحقيقة ما قلته من النجوى فيلزم ان لا يكون  
 لها محل من الاعراب وهو باطل والحاصل ان الحد غير مانع لكن هذا الجواب فيه نظر لانه دورى لان غرض  
 المصنف تعريف الامور التي لا محل لها من الاعراب فالاحسن ان يقال في الجواب ان المفسر في هذا المثال الخبر  
 لا الجملة الحالية كلها ان قلت ترد جملة الخبر هذه فلانما مراد المصنف تعريف الجملة المفسرة بذاتها أو بحرف  
 موضوع للتفسير وحيث لا يرد جملة الخبر هنا لان تفسيرها بواسطة جملة على ضمير النجوى (قوله الكاشفة  
 لحقيقة ما تليه) خرج جملة الصلة فانها كاشفة لخال ما تليه لا لحقيقته على انها ليست فضلة لتوقف المعنى على ما فهمي  
 خارجة عن الجنس (قوله مفسرة للنجوى) أي ان الكلام الذي تناجوه وأسر وهو هل هذا الا بشر الخ  
 (قوله ويجوز ان تكون) اي جملة الاستفهام وقوله بدلا منها اي فلها محل على هذا كما ان لها محلا على الحال  
 (قوله ان قلنا الخ) اي لان البدل على نية تكرار العامل فيكون العامل في جملة البدل اسروا (قوله وهو قول  
 الكوفيين) اي وقال البصريون لا تعمل (قوله وان تكون) اي جملة الاستفهام معمولة اي وهو اسروا  
 لان معناه قالوا اسروا (قوله لقول) اي قالوا او قائلين (قوله سلام عليكم) اي قائلين او قالوا سلام  
 عليكم (قوله ان مثل عيسى) اي صفته وحالته الغريبة كمثل آدم أي صفته وحالته الغريبة (قوله لا باعتبار  
 الخ) مرتبط بمحذوف اي وهذا التشبيه لا باعتبار الخ لان ظاهر اللفظ ان التشبيه في ان عيسى خلق من تراب  
 كآدم وليس مراد ابل المراد ان مثل عيسى كمثل آدم في كون كل مخالف للعادة وبم هذا التقدير اندفع ما يقال  
 ان قوله لا باعتبار ظاهره انه متعلق بتفسير فيرد عليه اننا نسلم انه تفسير لا باعتبار الخ بل هو تفسير باعتبار اللفظ  
 قطعا انما هذا الذي يقوله في الجامع بين مثل عيسى ومثل آدم (قوله عن مستمر العادة) اي عن العادة المستمرة  
 (قوله وهو الولد بين ابوين) اي وهذا قدر مشترك بينهما (قوله وقيل مستأنفة) اي وقال الزجاج انها  
 مستأنفة فلا محل لها وقوله معناها الطلب والاستئناف عنده هذا القائل يمانى كانه لما قيل هل ادلكم على  
 تجارة تبيعكم من عذاب اليم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون بمعنى آمنوا كذا نقل عن سيدي به ويؤيده قراءة  
 ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا على هذا الجاني بالامر على لفظ الخبر لا يذان بوجود الامتثال وكأنه  
 امتثال فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين كما يقول الداعي غفر الله لنا ويغفر الله لك جعل المغفرة لقوة الرجاء  
 كأنها موجودة (قوله بدليل يغفر بالجزم) اي فان جزم المضارع عند اسقاط الفاء انما يكون في جواب  
 الطلب (قوله وعلى الاول) اي وهو كون الجملة مفسرة للتجارة (قوله تنزيلا الخ) جواب عن اعتراض  
 الزجاج بان يغفر لا يترتب على الدلالة فكيف يكون قوله يغفر لكم جوابا للاستفهام وحاصل الجواب ان الدلالة  
 سبب للامتثال والغفران مسبب عن الامتثال فقام السبب الذي هو الدلالة مقام المسبب الذي هو الامتثال  
 (قوله منزلة الخ) اي فكأنه قال هل غمضوا يغفر الخ (قوله مستهم) هذا تفسير لثل بمعنى الحال والشأن اذ  
 هو مبهم (قوله وجوز ان البقاء الخ) وجه لها الزنحشري مستأنفة استئنافا بيانيا كانه قيل ما حالهم وشأنهم  
 قيل مستهم الخ وقوله ولما يأتكم اي ولما يصيبكم ثم لا يخفى ان الذين يصيبهم مثل حالهم وشبهه لانفسه في الكلام  
 حذف اي ولما يصيبكم مثل الذين اي مثل حالهم (قوله كونها) اي جملة مستهم وقوله حالية اي من الذين  
 (قوله على اضمار قد) لان الجملة الماضية اذا وقعت حالا يجب اقترانها بقدر لتقرب الماضي من الحال (قوله  
 والحال) اعتراض على ابي البقاء كانه قيل وكلامه غير مسلم لان الحال لا تأتي من المضاف اليه كالذين الا اذا كان

وساذ كر لها أمثلة توضيحا  
 \* أحدها وأسروا النجوى  
 الذين ظلموا هل هذا الا بشر  
 مثلكم فجملة الاستفهام  
 مفسرة للنجوى وهل هنا لتق  
 ويجوز ان تكون بدلا منها  
 ان قلنا ان ما فيه معنى القول  
 يعمل في الجمل وهو قول  
 الكوفيين وان تكون معمولة  
 لقول محذوف هو حال مثل  
 والملائكة يدخلون عليهم من  
 كل باب سلام عليكم \* الثاني  
 ان مثل عيسى عند الله كمثل  
 آدم خلقه من تراب ثم قال له  
 كن فيكون فخلقته وما بعده  
 تفسير لمثل آدم لا باعتبار  
 ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من  
 كونه قدر جسدا من طين ثم  
 كون بل باعتبار المعنى أي ان  
 شأن عيسى كشأن آدم في  
 الخروج عن مستمر العادة  
 وهو الولد بين ابوين والثالث  
 هل ادلكم على تجارة تبيعكم  
 من عذاب اليم تؤمنون بالله  
 فجملة تؤمنون تفسير للتجارة  
 وقيل مستأنفة معناها الطاب  
 أي آمنوا بدليل يغفر بالجزم  
 كفوا لهم اتق الله امر وفعل  
 خبرا يذب عليه أي لبتق  
 وليفعل يذب وعلى الاول  
 فالجزم في جواب الاستفهام  
 تنزيلا لا لسبب وهو الدلالة  
 منزلة المسبب وهو الامتثال  
 \* الرابع ولما يأتكم مثل  
 الذين ظلموا من قبلكم مستهم  
 البقاء والضراء وزلوا



يقول الذين كفروا ان قدرت اذا غيبر شر طية فجملة القول تفسير ليجادلونك والافهى جواب اذا وعلية ما فجمادلونك حال (تنبية) \* المفسرة  
ثلاثة اقسام مجردة من حرف التفسير كافي الامثلة السابقة ومغروية باي قوله ٥٧ وترمينني بالطرف أي أنت مذنبة ومغروية بان نحو  
فاوحينا اليه أن اصنع الفلك

و قولك كتبت اليه أن افعل ان  
لم تقدر الباء قبل ان السادس  
ثم بدأ القسم من بعد ما رأوا  
الايمان ليسجننه فجملة  
ليسجننه قيل هي مفسرة  
لضمير في بدا الراجع الى الباء  
المفهوم منه والتحقيق أنها  
جواب لقسم مقدر وان  
المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع  
من ذلك كنه القسم انشاء  
لان المفسر هنا انما هو المعنى  
المتحصل من الجواب وهو  
خبري لا انشائي وذلك المعنى  
هو سجنه عليه الصلاة والسلام  
فهذا هو البدء الذي بداهم  
ثم اعلم أنه لا يمنع كون الجملة  
الانشائية مفسرة بنفسها  
ويقع ذلك في موضعين  
أحدهما أن يكون المفسر  
انشاء أيضا نحو أحسن الى  
زيد أعطه ألف دينار والثاني  
أن يكون مفردا مؤديا معنى  
جملة نحو وأسر والنجوى  
الذين ظلموا وانما قلنا فيها  
مضى ان الاستفهام مراد به  
النقي تفسيرا لما اقتضاه المعنى  
وأوجبه الصناعة لاجل  
الاستثناء المفرغ لان التفسير  
أوجب ذلك وتطير به بلغنى عن  
زيد كلاما والله لا فعلن كذا  
ويجوز أن يكون ليسجننه  
جوابا لبدا لان افعال القلوب

المضاف بعمل عمل الفعل أو كان جزأ من المضاف اليه او مثل جزئه في صحة السقوط فكان عامل المضاف للعمل  
في الحال عامل في المضاف اليه صاحب الحال والمضاف هنا ليس كذلك وحيث لا يصح جعلها حالا من المضاف  
اليه (قوله تنبيه الخ) لا وجه للايمان به في خلال الامثلة فكان الاولى ان يقدمه أو يؤخره (قوله اي انت  
مذنبة) تفسيرا لقوله وترمينني بالطرف ونحوه وتعلمني لكن اياك لا اقلبي \* (قوله ومغروية بان) اي  
التفسيرية التي بمعنى اي وهي الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه (قوله ان لم تقدر الباء قبل ان)  
يعنى وان قدرت الباء خرج التركيب عما نحن فيه لان الكلام في الجملة المفسرة وعند دخول الباء تكون  
ان مصدرية ويلزم ان يكون ما بعدها في تأويل مفرد فله محل فلا يكون من قبيل ما الكلام فيه (قوله  
والتحقيق) اي بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله مجموع الجملتين) اي جملة القسم وجملة جوابه (قوله  
ولا يمنع الخ) جواب عما يقال ان القسم لا خارج له حتى يجعل تفسير او حاصل الجواب ان جملة تفسيرا نظرا  
للمعنى المتحصل في الجواب فقط اذ هو خبره خارج هذا حاصل كلام المصنف واعتراض بانه اذا كان المفسر هو  
المعنى المتحصل من الجواب فلم يكن جملة القسم وجوابه هو المفسر فكلامه فيه تناف وواجب بان قوله والمفسر  
مجموع الجملتين اي بحسب الظاهر وهذا لا ينافي ان المفسر في الحقيقة جملة الجواب لانه المقصود بجملة القسم  
تأكيده وحيث لا تنافي (قوله واسر والنجوى) اي فالنجوى في المعنى عبارة عن كلام مسرور به فقوله  
هل هذا الخ مفسر لذلك المفرد اعني النجوى (قوله واسر والنجوى الخ) لا يتعين في هل هذا الا بشر مثلكم ان  
يكون جملة مفسرة للنجوى لاجل ايهام الاعراب بل يجوز ان تكون في محل نصب على انها بدل من المفعول به الذي  
هو النجوى فان قلت ليس هـ ذان الابواب التي يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة مراد بها الفظ لها على  
تقدير البدلية فهي في حكم المفرد فكانه قيل اسر واذن الكلام (قوله مراد به النقي) اي وهذا يقيدانه  
خبري لا انشائي (قوله وأوجبه الصناعة الخ) أي اقتضته الصناعة من ان الاستثناء المفرغ انما يكون بعد  
النقي وهذا لا ينافي أن الاستفهام باق على حقيقته وأن الجملة باقية على انشائها في المعنى هذا كلامه وفيه أنه  
لا يصح أن يكون الاستفهام هنا باقيا على حاله لانهم جازمون بأنه بشر مثلهم وحيث لا يستفهام مراد به النقي  
قطعا فلا يصح أن يكون مثالا لما اذا كان الانشاء مفسر المفرد (قوله بلغنى عن زيد كلام والله لا فعلن كذا)  
يحتمل أن الجملة الاخيرة ذات محل من الاعراب على انها بدل من الفاعل الذي هو كلام وذلك لانه أراد بها  
لفظها فهي كالمفرد والمعنى بلغنى عن زيد بهذا اللفظ وهو والله لا فعلن فان قلت يلزم على ما ذكره حكاية الجمل  
بما ليس فيه أحرف القول والبصريون يابونه قلت يمكن أن يقدر قوله مضاف للجملة وحذف وأقيم مقامه  
والاصل بلغنى عن زيد قول والله لا فعلن وأما اذا قلنا بالذهب السكوني فلا اشكال ولا حاجة الى التقدير (قوله  
والله لا فعلن كذا) أي فهذه الجملة مفسرة للكلام (قوله لان افعال القلوب) أي التي لا تفيد التردد (قوله  
لا فادتها التحقيق) أي كالمقسم (قوله تجاب بما يجاب به القسم) أي وهو الجواب المقرون باللام المؤكد  
بالنون لان القسم يدل على التحقيق وكذلك افعال القلوب (قوله ولقد علمت الخ) تمامه \* ان المنايا لا تطيش  
سهامها (قوله يجوز ذلك) أي كون الجملة فاعلا أي أو نائبه في كل جملة قال التمامي لا أظن أحدا  
ينازع في أن المسند اليه لا يكون الاسما فثبت يجب حل كلام هشام ومن معه على أن الجملة مؤولة بمصدر  
فاعل غاية أنه سبيل بدون سابق له نظائر (قوله يكون المسند اليها قاليا) أي أن يكون الفعل المسند الى الجملة  
(قوله ظهر) فعل ماض مبني على الفتح وقوله أقام زيد فاعل وقوله علم فعل ماض مبني للمجهول وقوله هل قد

(٨ - دسوقي في) لا فادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم قال \* ولقد علمت لمتاين منيتي \* وقال الكوفيون الجملة فاعل  
ثم قال هشام وتعلب وجماعة يجوز ذلك في كل جملة نحو يجنبني تقوم وقال الفراء وجماعة يجوز مشروط بكون المسند اليها قاليا وبقترانها  
بادامعة نحو ظهر لي أقام زيد وعلم هل قد عبر وفيه نظير لان أداءا لتعليق



بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوزة وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء وبعد فعندى أن المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى أن الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الاخرى ألا ترى ان المعنى ظهر لي جواب أقام زيد أى جواب قول القائل ذلك وكذلك في علم اقدمهم وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضى للجهل به فان قلت ليس هذا مما تصح فيه الاضافة الى الجمل قلت قدمضى ٥٨ لناعن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات السابعة واذا قيل

لهم لا تفسدوا زعم ابن  
عصفوران البصريين يقدر  
قائب الفاعل ضمير المصدر  
وجلة النهى مفسرة لذلك  
الضمير وقيل الظرف نائب  
الفاعل فالجملة في محل نصب  
ويرد بانه لا تتم الفائدة  
بالظرف وبعده في واذا قيل  
ان وعد الله حق والصواب  
ان النائب الجملة لانها  
كانت قبل حذف الفاعل  
منصوبة بالقول فكيف  
انقلب مفسرة والمفعول به  
متعين للنياية وقولهم الجملة  
لا تكون فاعلا ولا نائباعنه  
جوابه أن التي يراد بها اللفظها  
يحكم لها بحكم المفردات  
ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول  
ولا قوة الا بالله كنز كنوز  
الجنة وفي المثل زعموا مطية  
الكذب ومن هنالم يخنخ  
الخبر الى رابط في نحو قولي  
لا اله الا الله كالا يحتاج اليه  
الخبر المفرد الجامد الثامن  
وعدا الله الذين آمنوا وعملوا  
الصالحات لهم مغفرة وأجر  
عظيم لان وعد يتعدى لاثني  
وايس الثاني هنالهم مغفرة  
لان ثاني مفعولي كسا لا يكون  
جاء بل هو محذوف والجملة

عمر ونائب فاعل (قوله بأن تكون الخ) أى كونها مانعة من العمل أشبه من كونها مجوزة لانه لا تمنع من  
عمل ما قبلها فيما بعدها أى انها مانعة من العمل فكيف تكون مجوزة للعمل (قوله وكيف يعلق الفعل الخ)  
نظر ثا حاصله سلمنا أن التعليق يقتضى جواز كونها فاعلا لكن لا نسلم تأنى التعليق هنا أى جوازه لانه كيف  
يعلق الفعل عن الفاعل الذى هو كالجزء منه تأمل (قوله وبعد فعندى الخ) أى وأقول بعد ما تقدم تتبعه فعندى  
كذا ويمكن أن يكون مراد الفراء ومن ذهب الى قوله أعنى أن الاسناد فى التحقيق الى مضاف محذوف لا الى  
الجملة لكن لما حذف المضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدير ذلك المضاف مع كون المعلق  
استفهاما ماذا كره المصنف وأما اذا كان غير استفهام نحو ظهر لي ما قام زيد فيقال الاصل ظهر لي مضمون ما قام  
زيد أى ظهر لي انتفاء قيام زيد لان ذلك هو مضمون تلك الجملة وجعل كلامهم على هذا خيرا من جعله على  
ما يودى الى الخروج عن القاعدة المقررة وهو أن المسند اليه لا بد أن يكون اسما أو ما فى تاويله (قوله أن  
المسئلة) أى وهى وقوع الجملة مسندا اليها فى الصورة وظاهر اللفظ (قوله ان المسئلة) أى جعل الجملة  
فاعلا أو نائب فاعل (قوله خاصة) أى لانه الموجب لتقدير المضاف المسند اليه (قوله وهى ان) أى وبناء  
على ان الخ أى فلا بد من وجود الامرين في جوازاها ولكن بعد هذا تجد المسئلة قد خرجت عن الموضوع وهو  
جعل الجملة فاعلا أو نائب فاعل لان الفاعل هنا مفرد (قوله الاسناد) أى اسناد الفعل الذى هو قولي (قوله  
الى مضاف محذوف) أى الى مضاف للجملة محذوف (قوله لا الى الجملة الاخرى) أى جملة هل قام زيد (قوله  
وذلك) أى المضاف (قوله ليس هذا) أى المضاف المحذوف (قوله مما يصح الخ) أى بل الذى يضاف  
للجمل انما هو بعض الظروف المهمة كيوم وحيث واذا (قوله يحكم لها بحكم المفردات) أى وحيث تذ  
فذلك المضاف المقدر انما هو مضاف لمفرد الجملة (قوله ضمير المصدر) أى العائد على القول (قوله وبعده)  
أى ويرد بغير الظرف فى قوله واذا قيل الخ فانه ليس فيها ظرف ولو كان الظرف نائب الفاعل لوجب ذكره  
وقوله ويرد بانه لا تتم الفائدة أى لا تتم الفائدة الا بالقول فلا يكون نائب الفاعل الا مقول القول وقوله بانه لا تتم  
الخ أى وشان نائب الفاعل كالفاعل أن تسم به الفائدة (قوله وفى المثل الخ) فى هذا اشارة لطيفة الى  
التعريض بابن عصفور بانه كذب فى مقالته (قوله زعموا مطية الكذب) أى هذا اللفظ مطية الكذب  
أى انك اذا أردت التوصل الى نسبة الكذب لقوم قلت القوم زعموا كذا فالتعسير بالزعم اشارة الى نسبتهم  
للكذب فشبه الزعم بالادابة التى هى المطية التى يتوصل الى المطلوب بها كما ان زعموا موصولة لنسبة الكذب لقائله  
(قوله اقامة السبب) أعنى المغفرة والاجر العظيم مقام السبب أعنى الجنسية (قوله ولها الخ) أى فليست  
فضلة لان لها موضع الخ أى فيؤخذ من هذا أن المراد بالفضلة ما لا محل له من الاعراب (قوله لانها خبر فى  
الحال) أى كفى قل هو الله أحد أو هو زيد قائم فزيد قائم خبر فى الحال ومفسر لضمير الشأن (قوله أو فى  
الاصل) أى كفى ظنته زيد قائم فزيد قائم جملة مفسرة لضمير الشأن الذى هو مبتدأ فى الاصل وهى خبر عنه  
(قوله كاسيات) أى قريبان الشاويين فى قوله انا كل شئ خلقناه بقدر (قوله وهذا القيد) أعنى قوله  
الفضلة \* (مسئلة) \* (قوله بحسب ما تفسره) أى فان فسرت ماله محل كان لها محل والا فلا (قوله

مفسرة له وتقديره خيرا عظيما أو الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير اقامة السبب مقام السبب اذا الجنة مسيبة عن استقرار  
الغفران والاجر وقولى فى الضابط الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع  
لانما خبر فى الحال أو فى الاصل وعن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كاسيات وهذا القيد أهملوه ولا بد منه \* (مسئلة)  
قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشاويين فزعم أنها بحسب ما تفسره فهى فى نحو زيد اضربه



لا يحمل لها وفي نحو أنا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يا كاه بنذهب الخبز في محل ٥٩ رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله وقال

فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن  
فظهر الجزم وكان الجملة  
المفسرة عنده عطفاً ببيان أو  
بدل ولم يثبت الجمهور وقوع  
البيان والبدل جملة وقد بينت  
أن جملة الاشتغال ليست من  
الجملة التي تسمى في الاصطلاح  
جملة مفسرة وإن حصل فيها  
تفسير ولم يثبت جواز حذف  
المعطوف عليه عطفاً البيان  
واختلاف في المبدل منه وفي  
البغداديات لا يبي على أن  
الجزم في ذلك بأداة شرط  
مقدرة فإنه قال ما لم يضر  
الفعل المحذوف والفعل  
المدكور في نحو قوله

لا تجزعي أن منفساً أهلكته  
يجز ومان في التفسير ومان  
انجزام الثاني ليس على  
البديهة إذ لم يثبت حذف  
المبدل منه بل على تكرير أن  
أي أن أهلكت منفساً أن  
أهلكته وساغ اضماراً  
وأن لم يجز اضماراً لام الأمر  
للضرورة لا تساعدهم فيها  
بدليل إيلانهم إياها الاسم  
ولأن تقدمها قولاً للدلالة  
عليها ولهذا أجاز سيبويه  
عن غرر أمر وروى من تضرب  
أقول لعدم دليل على المحذوف  
وهو عليه حتى تقول عليه  
وقال فيمن قال مررت برجل  
صالح أن لا صالح فطالح  
بالخفض أنه أسهل من اضمار  
رب بعد الواو ورب شيء يكون  
ضعيفاً ثم يحسن للضرورة  
كفي ضرب غلامه زيداً فإنه ضعيف جداً وحسن في نحو ضربت

لا يحمل لها) أي لأنها فسرت جملة ابتدائية (قوله في محل رفع) أي في الآية والمثال وذلك لأن خلقناه  
مفسر خبران وهو في محل رفع إذا الأصل أنا خلقناه كل شيء خلقناه وحيث حذف يمكن المفسر كذلك في محل رفع  
وقوله يا كاه مفسر خبر المبتدأ إذا الأصل زيد يا كل الخبز يا كاه والخبر في محل رفع فمفسره كذلك (قوله ولهذا  
يظهر الرفع) أي لأجل كون الجملة في محل يظهر لأن معنى كونها في محل أنها لو حمل محلها مفرداً لمكان معرباً  
(قوله فمن نحن نؤمنه الخ) تمامه \* ومن لا يجزم عيسى منامقراً \* (قوله فظهر الجزم) أي في الجملة  
المفسرة أعني نؤمنه ليكون الجملة المفسرة مجزومة إذا الأصل فمن نؤمنه نحن نؤمنه حذف الفعل الأول فأنفصل  
الضمير وجزم المفسر لأنه تابع للمفسر (قوله عطفاً ببيان أو بدل) أي والبدل وعطفاً البيان تابعان  
للمبدل منه والمبين فإن كان له محل فيكون له محل والا فلا (قوله ولم يثبت الخ) حاصله اعتراض آخر وهو أنه  
يلزم على كلام الشاويين حذف المعطوف عليه عطفاً البيان ولم يثبت ويلزم عليه حذف المبدل منه وهو  
الجملة المفسرة وهو ممنوع (قوله ولم يثبت الجمهور) هذا رد على الشاويين المثبت لعطفاً البيان والبدل  
في الجملة (قوله ولم يثبت الجمهور) أي وخلافهم أثبتوه ومنه قوله

فقات له أرسل لا تقيم عندنا \* والاتكن في السر والجهر مسلماً

فجاءوا جملة لا تقيم عندنا بدل اشتغال من قوله أرسل لأن النهي عن الإقامة يستلزم الأمر بالرجوع وكفا في قوله  
تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين الخ فإن جملة أمدكم بأنعام الخ بدل بعض وقوله الجملة وروى  
جمهور العلماء وخلاف الجمهورهم البيانون (قوله وقد بينت الخ) اعتراض على الشاويين حيث جعلها  
منها (قوله وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجملة التي تسمى الخ) أي وإذا كانت في الاصطلاح  
لا تسمى بذلك فلا يصح اعتراض الشاويين على الجمهور في قولهم أن الجملة المفسرة لا يحمل لها وقوله بل الجملة  
المفسرة قد يكون لها محل أي كالأشغالية إذا فسرت خبراً مثلاً (قوله أن الجزم في ذلك) الأولى في نحو ذلك  
لأن الآتي في البغداديات إنما هو في لا تجزعي أن منفساً البيت السابق وإن كان كل من العنتين  
الآتين في كلام أبي علي ثابتهان في هذا البيت أعني فمن نحن نؤمنه من كونهم اتسعوا في من دليل إيلانها  
الاسم أعني نحن ويكون تقدمها دالاً عليها إذا الأصل عند أبي علي من يؤمن نؤمنه وليس نؤمنه بدلاً كما يقول  
الشاويين (قوله بأداة شرط مقدرة) أي لا على البديهة من الفعل المحذوف (قوله في التقدير) أي لا في  
اللفظ لأنهم ما فعلان ماضيان لا يجزم لفظه (قوله وساغ اضماراً) أي للضرورة وقوله وأن لم يجز اضماراً  
لام الأمر أي مع أنهم ما جازمان (قوله للضرورة) أي الحاجة إليه للضرورة والشعر وهذا نظير لما نحن فيه  
بجماع الخروج عن الضعف (قوله بدليل إيلانهم إياها) أي في الظاهر بخلاف لام الأمر (قوله ولأن  
تقدمها مقولاً للدلالة الخ) أي ولأن ذكر أن في أول الكلام يدل على أنها محذوفة ثانياً (قوله ولهذا) أي  
ولأجل كون التقديم في الذكر مقولاً للدلالة أجاز سيبويه عن غرر أمر وفي بعض النسخ بفتح الألف ممتضاء  
أنه مجزوم ومن شرطية والشاهد في حذف متعلق الشرط أي به لتقدم الباء في الذكر (قوله ومنع من  
تضرب أزل) أي فالعني من تضرب أزل عليه فلا يجوز حذف عليه (قوله حتى تقول) غاية لقوله منع  
وقوله تقول أي حتى تذكر ذلك (قوله بالخفض) أي بحرف جر مقدراً أي مررت برجل صالح أن لا تمر برجل صالح  
فطالح (قوله من اضماراً بعد الواو) أي كما لو أوفى \* وقامه الإيجاف حاوياً اخترقن \* حيث قالوا أن  
الأصل ورب قائم الخ وإنما كان المثال أسهل من هذا لأنه لم يدل على رب دليل بخلاف الباء فإنه دل عليها بدليل  
وهو الباء المذكورة أولاً (قوله ورب شيء) أي كحذف أداة الشرط في البيت فإنه ضعيف في نفسه وقوله  
يحسن للضرورة المراد بها الحاجة الواقعة في الشعر والحاجة كالاحتصار وكاستقامة الوزن (قوله فإنه  
ضعيف جداً) أي لعود الضمير فيه على متأخر لفظاً ورتبة (قوله وحسن في نحو الخ) أي في باب الاشتغال

كفي ضرب غلامه زيداً فإنه ضعيف جداً وحسن في نحو ضربت



قوله واستغنى بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو أُرِيدَ انْطِشَتْ فاعلم ان في مفعولي طمئت المذكورة عن ثاني مفعولي طمئت المقدرة \* (الجملة الرابعة المحاب بها القسم) \* ٦٠ نحو والقرآن الحكيم انك لن المرسلين ونحو وتالله لا كيدن أصنامكم ومنه لينبذن

في الحطامة ولقد كانوا عاهداً والله من قبل يقدر لذلك ولما أشبهه القسم ومما يحتمل جواب القسم وإن منكم إلا واردة ذلك بأن تقدر الواو عاطفة على ثم نحن أعلم فأنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم والشیاطین وهذا مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو تقتضيه أي هو جواب قسم والواو هي المحصلة لذلك لأنها عطفت وتوهم أبو حيان عليه مالا يتوهم على صغار الطلبة وهو أن الواو حرف قسم فرد عليه بأنه يلزم منه حذف الجر وروى بقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفياً بان \* (تنبيه) \* من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو أم لكم أيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة إن لكم لما تحكمرون وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وإذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثير من منهم الزجاج وبوضحه وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب ليبيننه للناس وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما التقدير بأن لا تعبدوا

فانهم جوزوا عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان الفعل لا بد له من فاعل (قوله واستغنى الخ) مربوط  
بأول الكلام وهو قوله وان انجزام الثاني ليس على البسولية بل على تكرير ان والمراد بالجواب هو قوله  
لا تجزى على مذهب الكوفيين الذين يرون تقديم الجواب أو المراد بالجواب ولو لمقدرا بناء على مذهب  
البصريين من أن لا تجزى دليل الجواب (قوله واستغنى) أي الشاعر يجواب الاولى أي بجواب أداة  
الشرط الاولى وهي ان في بيت لا تجزى الخ ومن في بيت فن نحن نؤمنه وجواب ان في بيتها لا تجزى وجواب من  
في بيتها بيت وهو آمن (قوله كما استغنى الخ) هذا تنظير وان كان في الاول استغنى عما للثاني بما للاول وفي  
هذا الثاني بالعكس (قوله في نحو أزيد الخ) أي فالاصل أظنت زيدا ظنته قائما فحذف ثاني مفعولي ظن  
المقدرة استغناء عنه بثاني مفعولي ظن المذكورة وقد يقال ان قائما ثاني مفعولي الاولى المحذوفة لانها مقصودة  
بالذات والثانية ذكرت لضرورة التفسير

**\* (الجملة الرابعة المحابب بالقسم) \***

(قوله نحو والقرآن الحكيم انك الخ) الاولى نحو انك لمن المرسلين من قوله والقرآن الحكيم انك الخ (قوله لينبذن) جواب لقسم مقدر ويدل لذلك اللام والتوكيد بالنون (قوله ومما يحتمل جواب القسم) أى ويحتمل الاستئناف والاولى أن يذكر هذا في التنبية الا ترى لانه معقود لما احتمل كونه جوابا واحتمل عدمه (قوله أجوبة الخ) أى ومن المعلوم أن العطف على الجواب جواب فيثبت تكون تلك الجملة جوابا فلا يحل لها (قوله أى هو جواب قسم) أى فكلام ابن عطية على حذف مضاف فقوله هو قسم أى جواب قسم (قوله المحصلة لذلك) أى لكون الجملة جوابا وقوله لانها عطفت أى تلك الجملة على ما هو جواب (قوله عليه) أى من أجله أى من أجل كلامه الذى قاله وقوله على صغار الطلبة أى من صغار الطلبة أى ان أبا حيان توهم من أجل كلام ابن عطية توهم لا يحصل من صغار الطلبة أو أنه ضمن توهم معنى تقول فعدها يعلى (قوله وهو) أى التوهم وقوله ان الواو الخ أى ان قوله هو قسم يفيد ان الواو واقسم وجر والمجرور محذوف والجار باق وهو غير جائز ويلزمه كون القسم محذوف والحال أن الجواب منفي بان وهو لا يجوز لكن رد الالتزام الثاني بانه جائز قال تعالى واتخذنا من قبله آل عمران عينا فآل عمران بالغة الى يوم القيامة أم بمعنى بل الاضربية ولكم خبر مقدم وآية ان مبتدأ مؤخر وبالغة صفة لايمان وقوله ان لكم جواب القسم اعني ايمان (قوله لاتعبدون الا الله) هذه الجملة المنفية جواب القسم اعني اخذ الميثاق لانه في معنى حلفناهم (قوله بمعنى الاستحلاف) أى وكأنه قال حلفناهم لاتعبدون الا الله وأخذنا ميثاقهم وحلفناهم على أن لا يسفكوا الخ (قوله ووضحه) أى ويقويه ويدل له لان قوله لبينته ظاهر في أنه جواب القسم اعني اخذ الميثاق بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله بان لاتعبدوا الخ) أى فهو منصوب بان مضمرة والجملة في تأويل مفرد معمول لا تخذلو خرج عما نحن فيه (قوله الاصل النهى) أى معمول لحال محذوفة أى قائلين لاتعبدوا الا الله كما هو المعنى ثم عدل الى الخبر فهى جملة خبرية لفظا انشائية معنى فهو مثل قولك لتذهب الى فلان يعطيك كذا قال المراد اذهب وعلى هذا الجملة ليست جوابا للقسم لانه خبر لفظا ومعنى وانما خرجت الى الخبر بمبالغة في الحث على الامتثال حتى كأنه تحقق وأخبر عنه (قوله ثم أخرج) أى النهى (قوله تعش الخ) قبله

فقات لما تكسر ضاحكا \* وقائم سيني من يدي بمكان

الا الله وبان لا تسفكوا ثم حذف الجاز ثم ان ما رفع الفعل وجوز القراء أن يكون الاصل النهي ثم أخرج مخرج الخبر ويؤيده وبعده  
 ان بعده وفولوا واقبلوا واآوا وما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق      تعش فان عاهدتني لا تحونني \* نكن مثل من ياذنب يصطحيبان  
 بجملة النفي



أما جواب لعاهدتي كما قال أرى محرراً عاهدته ليوافقني \* فكان من أغريته بخلافه ٩١ فلا حصل لها أو حال من الفاعل أو المفعول

أو كما سبها فعملها نصب  
والمعنى شاهد الجوابية وقد  
يحتاج للمعالية بقوله أيضا  
ألم ترى عاهدتني واني  
لبي رتاج فأنما ومقام  
على حلقة لا أشتم الدهر مسلما  
ولا خارجا من في زور كلام  
وذلك أنه عطف خارجا على  
محل جملة لا أشتم مكانه قال  
حلفت غير شاتم ولا خارجا  
والذي عليه المحققون أن  
خارجا مفعول مطلق والاصل  
ولا يخرج خروجا ثم حذف  
الفعل وأتاب الوصف عن  
المصدر كما عكس في قوله تعالى  
ان أصبح ماؤكم غورا لان  
المصدر انه حلف بين باب  
الكعبة وبين مقام ابراهيم  
انه لا يشتم مسلما في المستقبل  
ولا يتكلم بزور لانه حلف  
في حال اتصافهم بدين الوصفين  
على شيء آخر \* (مسئلة) \*  
قال ثعلب لا تقع جملة القسم  
خبراً فقبل في تعليقه لان نحو  
لا فعلان لا محل له فاذابني على  
مبتدأ فقبل زيد ليفعلن صار  
له موضع وايس بشئ لانه  
انما منع وقوع الخبر بجملة  
قسمية لاجلة هي جواب  
القسم ومراده ان القسم  
وجوابه لا يكونان خبراً اذا  
لا تنقل احدهما عن الاخرى  
وجلتا انقسم والجواب يمكن  
ان يكون لهما محمل من  
الاعراب كقولك قد زيد  
اقسم لا فعلان وانما المانع  
عندهما كون جملة القسم

و بعدة  
وانت امرؤ ياذب والغدر كتما \* أتحين كانا أرضعاً بلبيان  
تعرض له ذنب في بعض الصيغاري (قوله اما جواب لعاهدتي) اي والمعنى ان عاهدتني على عدم الخيانة  
في العجبة (قوله ليوافقني) اي فهو جواب القسم اعني عاهدت والدليل على ذلك الالزام والتوكيد بالنون فاذا  
كان هذا جواباً لعاهدتني فلتسكن جملة النقي في البيت قبله جواباً لعاهدتني (قوله او حال من الفاعل) اي  
عاهدتني حال كونك غير خائن لي وقوله او المفعول اي والمعنى حال كونك غير يخون لك في المعاهدة (قوله  
أو كما سبها) الظاهر انه أراد ملاحظته فيها معنى والا فالحال النحوية انما تكون من واحد (قوله والمعنى  
شاهد الجوابية) اي شاهد لكون الجملة جواباً وذلك لان المعاهدة انما هي على ترك الخيانة نفسها بدليل البيت  
الذي ذكره بعد لان الخلف في حال ترك الخيانة على شيء آخر كونه ظاهرة على الحال (قوله شاهد على  
الجوابية) اي لان المراد كما يأتي في البيتين بعد فان عاهدتني على نفس عدم الخيانة لا على شيء آخر في حال عدم  
الخيانة وهذا بناء على أن المراد لا تخونني في الصيغة فان كان المراد لا تخونني في المعاهدة فالمعنى على الحال  
(قوله وقد يحتاج للمعالية بقوله) اي بقول الفرزدق أيضاً فارجع لقوله أي ان البيتين للفرزدق فليأتنا  
عن المحسو (قوله بقوله أيضاً) أيضاً فارجع لقوله اي أن هذين البيتين للفرزدق أيضاً فليأتنا عن المحسو  
وحسب نفسه على القرآن قال الدماميني كيف يقال وقوع لفظ حال في تركيب يدل على وقوع آخر حال في  
تركيب آخر والجواب أن القصد مطلق وقوع الحال بعد المعاهدة كما استدلل بالبيت الاول على اجرائه مجرى  
القسم فان الشيء يحتمل على نظيره (قوله لبي رتاج) خبر ان أي واني لكان بين رتاج الكعبة ومقام الخليل وقوله  
فأنما حال من الضمير في الخبر المذکور وقوله على حلقة متعلق بعاهدتني (قوله رتاج) هو الباب العظيم  
اي باب الكعبة وقوله ومقام اي مقام ابراهيم الخليل (قوله لا أشتم الخ) هذه الجملة يحتمل أن تكون  
جواباً للقسم وتحتمل الحال لكن لما عطف عليه ولا خارجاً بالنصب عن ذلك كونه حالاً فان قلت كيف تعين  
الحالية في هذا البيت يدل على أرجحية الحال في البيت السابق مع أنهم مائر كيمان متغيران وجوابه أنهما اشتركا  
في أن كلاماً مضارع منفي بلا ودل دليل على الحال في هذا البيت فليكن كذلك فيما سبق لان الشيء يحتمل على نظيره  
(قوله والذي عليه المحققون) اي واما ما ذكره من توجيهه للحالية فهو كلام ظاهري اي منظور فيه للظاهر  
اي حيث تظاهر لخارجا الذي هو وصف منصوب فلما عطف دل على أن ما قبله منصوب (قوله ولا يخرج خروجا)  
اي وجملة ولا يخرج خروجا لا محمل لهما من الاعراب لهما عطفها على لا أشتم الذي هو جواب القسم فهو لا احتجاج  
فيه للمعالية (قوله ان أصبح ماؤكم غورا) اي فالاصل غائر الخذف الوصف وأتاب المصدر منابه \* (مسئلة) \*  
(قوله فقبل في تعليقه) اي فقال بعضهم في تعليل منع ثعلب (قوله لان نحو الخ) هذا المعلل فهم أن قوله  
لا تقع جملة القسم اي جملة جواب القسم وسيأتي أن الشارح يرد عليه بان المراد بقوله جملة القسم الجملة  
القسمية وهي القسم والجواب لا الجواب فقط (قوله فاذابني) اي اذا حصل ذلك الجواب على مبتدأ (قوله  
صار له موضع) اي وهو ليس له موضع فينتدب بغيره محل ولا محل له وهو تناقض هذا مراده (قوله لاجلته هي  
جواب القسم) اي حتى يتم التعليل المذکور (قوله ومراده) اي مراده ثعلب بقوله لا تقع جملة القسم خبراً  
وكان الاولى أن يعبر بالغاء (قوله اذا تنقل الخ) علة لكون المراد انجوع اي خلافاً لهذا المعلل فن كلامه  
يقضي انفكاكهما (قوله يمكن أن يكون لهما محمل) اي وحينئذ اذا وقع خبراً فلا يحصل تناقض (قوله  
قال زيد) مقوله المجموع وأما جملة القسم وحدها فهي ابتدائية في غير هذا المثال وهنا يخرج الخلاف في  
جزء المقول (قوله اما كون جملة القسم لاضمير فيها) اي الجملة الاولى وأما جملة الجواب فان فيها ضميراً كما في زيد  
والله لا أمر به فان قلت ان الضمير في الجملة الأخيرة وهذا يكفي في الربط ألا ترى أن جملة الشرط الاولى لاضمير  
فيها والثانية فيها ضمير وصح الاخبار بها نظر ذلك الضمير وأجاب عن هذا المصنف بقوله لان الجملتين الخ فهو



لان الجملتين ههنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لتشي من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة وان  
كون الجملة أعني جملة القسم انشائية ٦٢ والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع قوم من الكوفيين

تعليل لمحذوف حاصله وانما لم يصح الاخبار بها نظر الضمير الموجود في الجملة الثانية كجملة الشرطية لان  
الجملتين الخ وحاصله أنه فرق بين الجملتين ههنا وبين جاتي الشرط (قوله لان الجملتين الخ) جواب عما يقال  
جملة القسم وان لم تكن محتوية على عائد المبتدأ الجواب القسم محتوية عليه فهلا اكتفى به كما اكتفى بعائد جملة  
الجواب في زيدان جاء عمر واكرمته (قوله لان الجملة الثانية) أعني جملة جواب القسم ليست الخ أي  
بخلاف جملة جواب الشرط فانها معمولة للاداة (قوله ولهذا) أي لعدم احتوائها على الضمير منع بعضهم  
وقوعها أي وقوع جملة القسم (قوله ولهذا منع الخ) أي لاجل كون الجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها  
للصدق والكذب منع الخ (قوله وبعد الخ) أي وأقول بعدما تقدم تشبه فعندي الخ (قوله ما في) أي باطل  
أي وحيث بطل كل من التعليين بطل المعلل وثبت صحة وقوع الجملة القسمية خبرا عن المبتدأ كما قال العلامة  
الرضي (قوله أما الاول) أي أما وجه بطلان التعلي الاول (قوله كجملة) أي بدليل قولهم ان جملة القسم انما  
ذكرت تؤكد الجملة الجواب ومن المعلوم ان المؤكد والمؤكد كالتشي الواحد (قوله وزعم الخ) ههنا معارضة  
لقوله ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة (قوله فسام موصولة) أي والاصل وان كلا والله الذي ليوفينهم (قوله والا  
لزم الخ) أي لان الحرف الزائد في نية الطرح (قوله وليس بشئ) أي وليس ما زعمه ابن عصفور بشئ لجواز أن  
تكون ما في الآية زائدة وجملة ليوفينهم خبران وامتناع الخ (قوله والفاصل) أي كما الزائدة بزياله (قوله في  
اذهبنان) أي على أن الفاصل هنا حرف واحد والامثال ثلاثة وما في الآية بثلاث والفاصل حرفان (قوله في  
أأذرتهم) أي فالجمع بينهما في قولك أأذرتهم فيه ثقل والالف الفاصلة بينهما مخرجة لذلك وان كانت زائدة  
(قوله أن يستدل) أي ابن عصفور على جواز وقوع الجملة القسمية صلة (قوله لمن ليبطئن) اللام للابتداء  
ومن موصولة في محل نصب اسم ان وجاءه ليبطئن قسمية صالحة لمن ومن لا تحتل الزيادة وحيث قد لا بدليل لم يطرقه  
الاحتمال حتى يسقط به الاستدلال بخلاف ما في الآية التي استدلل بها ابن عصفور فانه بطرقها احتمال الزيادة  
(قوله يحتمل من الموصوفة) أي فتساوى الدليلان لان ذلك احتمال الزيادة وهذا احتمال الموصوفة وكل  
منهما خلاف المدعى (قوله قلنا وكذا ما الخ) حاصله ان ما تحتل الزيادة والموصوفة ومن تحتل الوصفية فقط وما  
يحتمل شيئا واحدا أجمود مما يحتمل شيئين ههنا على ان احتمال الوصفية مضر وانما أن نقول هو لا يضر واليه  
أشار بقوله ثم انه الخ (قوله فساوجه) أي ما وجه كون الجملة القسمية تقع صلة موصوفة والصلة والصفة اشتراطوا  
فيهما أن يكون لهما خارج تطابقه أولا تطابقه لانه أني بهما للتعيين فلا بد أن يكون معناه ما معهودا بدون  
النطق بهما والجملة الاولى أعني جملة القسم انشائية ليس لها خارج (قوله والجملة الاولى) أي والحال ان  
الجملة الاولى وهي جملة القسم انشائية أي والصلة والصفة التي بهما للتعيين فلا بد ان يكون معناه ما معهودا  
بدون النطق بهما (قوله لانها) أي الجملة الاولى غير مقصودة أي لانها التأكيد الجواب الذي هو مقصود  
بالاقادة (قوله الجرد التوكيد) أي نقول الجاء الذي والله فام أخوه مثل قولك جاء الذي فام أخوه وانما زادته  
الاولى التأكيد فقط (قوله وأما الثاني) أي وأما بطلان التعلي الثاني (قوله للاتفاق على ان أصله) أي خبر  
المبتدأ الا فراد أي حقه ذلك لانه منسوب للمبتدأ والاصل في المنسوب أن يكون شيئا واحدا ويحتمل أن المراد  
بالاصل الغالب (قوله على أن أصله الا فراد) أي ولا يقال في المفرد انه يحتمل الصدق والكذب أي وحيث قد  
كان فرع ما لا يوصف بذلك لا يشترط فيه ذلك والذي هو فرعه الجملة (قوله أين زيد وكيف عمرو) فابن وكيف  
خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهذا تأسيس والافادة الاستفهام مفرد لا يوصف بانشاء نعم الكلام انشائي

منهم ابن التباري ان يقال  
زيد اضربه وزيد هل جاءك  
وبعد فعندي ان كلاما من  
التعليين ما في اما الاول فلان  
الجملتين مرتبطتان ارتباطا  
صار تايه كجملة وان لم يكن  
بينهما عمل وزعم ابن عصفور  
ان السماع قد جاء بوصول  
الموصول بالجملة القسمية  
وجوابها وذلك قوله تعالى  
وان كالماليوفينهم قال  
فسام موصولة لازائدة والالزم  
دخول اللام على اللام اه  
وليس بشئ لان امتناع دخول  
اللام على اللام انما هو لا  
لفظي وهو ثقل التكرار  
والفاصل بزياله ولو كان زائدا  
ولهذا اكتفى بالالف فاصلة  
بين النون في اذهبنان وبين  
الهمزة في أأذرتهم وان  
كانت زائدة وكان الجيد ان  
يستدل بقوله تعالى وان  
منكم من ليبطئن فان قيل  
يحتمل من الموصوفة أي  
لفريقا ليبطئن قلنا وكذا ما في  
الآية أي لقوم ليوفينهم  
ثم انه لا يقع صفة الا ما يقع صلة  
فالاستدلال ثابت وان قدرت  
صفة (فاب قيل) فساوجه  
والجملة الاولى انشائية  
(قلت) حازلانا غير مقصودة  
وانما المقصود جملة الجواب  
وهي خبرية ولم يوثق بجملة  
القسم الجرد التوكيد لا للتأسيس

واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسم الانشاء (قوله  
لا خبر المبتدأ للاتفاق على ان أصله الا فراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى جواز أن زيد وكيف عمرو وزعم ابن  
ذلك أن السماع



ورد بجملة منع ثعلب وهو قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبتوهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وبقوله \* جئناك فقلت الذنخيت لياتين انتهى وعندى لما استدلى به تاريل ٦٣ لطيف وهو ان المبتدأ في ذلك كله ضمن

معنى الشرط وخبر منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله وتطابره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله ليمسن لن لم ينتهوا عن \* (تنبيه) \* وقع لمي وأبي البقاء وهم في جملة الجواب فاعربها اعراباً يقتضى أن لها موضعاً ما مكي فقال في قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة ليجمعنكم ان ليجمعنكم بدل من الرحمة وقد سبقه الى هذا الاعراب غيره ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدرية وأن ذلك ثم بدلهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننهم أي ان يسجنوه ولم يثبت بحجى اللام مصدرية وخطأ مكي فأجاز البدلية مع قوله ان اللام لام جواب القسم والصواب أنها لام الجواب وأنهم منقطعة مما قبلها ان قد قسم أو متصلة بمما قبلها ان قد قسم أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم ان أخرى بداجرى أقسم كما أخرى علم في قوله

(قوله ورد بجملة منع ثعلب) أي من مجيء الجملة القسمية خبر المبتدأ (قوله خشيت) بكسر الشين من خشى ونعاه \* وإذا تأمل فلات حين مناص (قوله لياتين) خبر من قوله الذي (قوله لما استدلى به) أي ابن مالك على الجواز أي عندي تاريل يخرج من الاستدلال فنع ثعلب مسلم وقد علمت أن الحق الجواز وهذا تاريل بعيد لا يمنع من الاستدلال (قوله أن المبتدأ في ذلك كله الخ) مثلاً والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم الخ تقديره ان آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فاذا قدر القسم قبل الشرط كان المعنى والله ان آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فلنهديتهم جواب القسم المقدر والمبتدأ المضمن معنى الشرط خبره محذوف وحيث تدغم فلم تقع الجملة القسمية خبر المبتدأ (قوله كان الجواب له) أي لان القاعدة انه اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب السابق ويحذف جواب المتأخر فكذا يقال في المبتدأ المنزل منزلة الشرط مع القسم (قوله المجرد) صفة للشرط (قوله لن لم ينتهوا) الصواب ان لم ينتهوا لان أداة الشرط مجردة من اللام الا أن يقال انه قد راد اللام هنا مع أداة الشرط ليكون من الشرط المقرون بلام التوطئة التي تدل على القسم المحذوف قطعاً ولا فلا ملجئ لها (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط وأما سكونها فهو توجه القوة الواهمة الى شيء وليس مرادها هنا (قوله في جملة الجواب) أي جواب القسم (قوله بدل من الرحمة) أي التي هي مفعول كتب فقتضاه ان جملة ليجمعنكم لها محل مع انها جواب لقسم مقدر فلا محل لها (قوله ولكن) أي ذلك الغير (قوله بمعنى أن المصدرية) أي فالمعنى كتب ربكم على نفسه جمعكم فالبدلية حيث تدغم ظاهرة الا ان هذا الكلام بعيد جداً من حيث ان اللام لم يثبت أنها مصدرية (قوله وأن من ذلك) أي كون اللام بمعنى ان المصدرية وهي وصلة بديل (قوله أي ان يسجنوه) وهو بدل من ضمير بد العائد على البداء (قوله ولم يثبت الخ) أي وان كان المعنى على كونها مصدرية طاهر او هذا رده على غير مكي (قوله وخطأ مكي الخ) أي لانه يلزم على كلامه التناقض السابق أي كون الجملة لها محل ولا محل لها (قوله وأنهم منقطعة مما قبلها) أي وهو الرحمة في الآية الاولى والضمير في بد في الآية الثانية اذ ليست الرحمة خصوصاً للجمع (قوله ان قد قسم) أي قبلها بحيث تكون اللام موطئة للقسم والاصل ثم بدلهم والله ليسجننهم وكتب ربكم على نفسه الرحمة والله ليجمعنكم الخ (قوله أو متصلة الخ) هذا خاص بقوله ثم بدلهم لانه انما ياتي فيها (قوله ان أخرى الخ) أي لانه من أفعال القلوب وهي لتحقيقها تجاب بما يجاب به القسم كما سبق (قوله لما آتيتكم الخ) حاصل معنى الآية ان الله أخذ ميثاق النبيز وقال لهم ان آتيتكم الكتاب والحكمة أي التوراة والانجيل وغيرهما من الكتب ثم جاءكم رسول في آخر الزمان بكتاب مصدق لتلك الكتب آتو منون به وتنصرونه قالوا نعم قال اشهدوا بذلك وأنا معكم من الشاهدين ولكن تخريج الآية على القواعد النحوية على هذا المعنى فيه أوجه منها ما ذكره أبو البقاء هنا (قوله أنهم موصولة الخ) حاصل هذا الاعراب ان ما موصولة مبتدأ واللام لام الابتداء وآتيتكم صلة والعائد محذوف أي آتيتكموه وقوله ثم جاءكم عطفاً على آتيتكم فهو من تمام الصلة لعطفه على الصلة والعائد محذوف أي ثم جاءكم به وقوله لتؤمنن خبراً وأن الخبر من كتاب وسيأتي للمصنف ان جعل الخبر من كتاب يلزم عليه الاخبار قبل تمام الصلة وكان لتؤمنن خبر هو جواب القسم أعني قوله أخذ الله ميثاق الخ (قوله من الكتاب) أي كائن من الكتاب (قوله عطفاً على آتيتكم) أي وحيث تدغم جملة ثم جاءكم رسول صلة لان المعطوف على الصلة صلة (قوله ثم جاءكم به) أي بنظيره من عندنا (قوله او الاصل مصدق له) أي لما آتيتكم من الكتاب والحكمة (قوله ثم تاب الظاهر) أدنى قوله ما معكم مقام الضمير أعني الهاء في (قوله أو العائد ضمير استقر) أي والتقدير الذي استقر معكم فضمير استقر هو العائد

واقدمت لتأتين منبتي وأما أبو البقاء فانه قال في لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية من فتح اللام في ما وجهان أحدهما أنها موصولة مبتدأ والخبر ما من كتاب أي لا زى آتيتكموه من الكتاب أو لتؤمنن به واللام جواب القسم لان أخذ الميثاق قسم وجاءكم عطفاً على آتيتكم والاصل ثم جاءكم به فحذف عائداً والاصل مصدق له ثم تاب الظاهر عن المضمر أو العائد ضمير استقر الذي تعلق به مع



والثاني انها شرطية واللام موطنة وموضع ما نصب باستيف والمفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من آية في ما تنسخ من آية انتهى ملخصه وفيه أمور \* أحدها ان اجازته كون من كتاب خبرا فيه الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة لان ثم جاءكم صطف على الصلة \* الثاني أن تجوز كون لتؤمن خبرا مع تقديره اياها جوابا ٦٤ لآخذ الميثاق يقتضي أن له موضعا وأنه لا موضع له وانما كان حقه أن يقدره جوابا بالقسم محذوف

ويقدر الجلتين خبرا وقد يقال انما أراد بقوله اللام جواب القسم لان آخذ الميثاق قسم أن آخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجلتين الخبر وانما سمي لتؤمن خبرا لانه الدال على المقصود بالاصالة لانه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنه لا قسم مقدر بل آخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم وقد يقال لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر لا اتفاق على أن وجود المضارع مفتحا بلام مفتوحة مختما بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم وان لم يذكر معه آخذ الميثاق أو نحوه والثالث ان تجوز كون العائد ضمير استقر يقتضي عود ضمير مفرد الى شيتين معافاته عائد الى الموصول \* والرابع انه يجوز حذف العائد المحرور مع أن الموصول غير محرور (فان قيل) اكتفى بكلامه الثانية فيكون كقوله ولو أن ما عالجته لين فؤادها فقسا استلين به للأن الجندل قلنا قد جوز على هذا الوجه عوده المذكورة الى الرسول لا الى ما والخامس أنه سمي

وسمى آتى أن ضمه ير استقر عائد على ما الثانية فلا يربط الاولى (قوله والثاني انها شرطية) أي والمعنى واذا أخذ الله ميثاق النبيين والله أي شيء آتيتكم من كتاب الخ (قوله مثل من آية) أي في كونها بيانية (قوله صطف على الصلة) أي والمعطوف على الصلة صلة وأجيب بان ثم جاءكم كمال الصلة لكونه تابعا ويعتقر في التابع بالاعتقار في المتبوع أي ان المنوع الاخبار قبل تمام الصلة الاصلية فهو جاء الذي قام هو الفاضل أبوه على أن المعنى الذي قام أبوه هو الفاضل لا قبل تمام الصلة من حيث ان التكميل لها بالمعطوف (قوله الثاني) هذا الاعتراض هو المقصود من التنبيه (قوله ان له موضعا) أي من حيث جعله خبرا وقوله وأنه لا موضع له أي من حيث انه جواب للقسم وهذا تناقض (قوله ويقدر الجلتين) أي جملة القسم وجوابه (قوله خبرا) وعلى هذا فضمير به راجع لما آتيتكم لا للرسول لئلا يتخلو جملة الخبر عن عائد (قوله أن آخذ الميثاق) هذا معمول لقوله أراد (قوله ومجموع الجلتين الخبر) أي والمجموع له محل (قوله وانما سمي لتؤمن خبرا) أي مع انها جزء الخبر لما علمت أن الخبر مجموع جملة القسم وجوابه لا جوابه فقط (قوله وانه لا قسم مقدر بل آخذ الله الخ) هذا الكلام كمنه في الاضرب في خبرا لنفي أي ليس هذا مراده حتى يرد الاعتراض (قوله لم يحصر الدليل) أي لان الاقتصار في مقام البيان يقتضي الحصر (قوله لم يحصر الدليل الخ) الاولى لم يقتصر على الدليل الذي ذكره والمراد بالدليل الذي ذكره هو قوله لان آخذ الميثاق قسم أي لو أراد هذا لم يقتصر على الدليل الذي ذكره مع أن هناك دليل قاطع دال على القسم وهو اللام والتوكيد بالنون بخلاف ما ذكره فانه دليل ظني (قوله الى شيتين) أي الى موصولين وهو ما في قوله لما آتيتكم وما في قوله لما معكم وقوله فانه عائد أي مع أنه عائد الى الموصول الثاني فقط وهو لما معكم (قوله جوز حذف العائد المحرور) الاولى أن يجعل هذا الاعتراض ثانيا لانه المذكور في كلامه قبل الثالث (قوله ولو أن) لو شرطية وأن توكيده وما اسم موصول اسم أن وعالجته صلة الموصول والعائد محذوف أي ما عالجته وحذف لدلالة به الاية عليه وقوله لين معمول عالجته وفؤادها مضاف اليه وقوله استلين خبرا وقوله للأن الجندل فاعل لان أي لو أن الذي عالجته لين فؤادها استلين به الجندل للأن الجندل (قوله ولو أن الخ) بنقل حركة الهجزة للواو الساكنة قبلها والبيت من السكامل (قوله قد جوز على هذا الوجه) أي الاول وهو جعل ما موصولة والدليل اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال ويمكن رده ههنا بان هذا تجوز بعد لان حذف به لدلالة الثاني قرينة (قوله لا الى ما) أي بخلاف الضمير في بيت فهو عائد على ما وليست الاية كالميت في حذف به الاولى لدلالة الثانية (قوله وانما هو مفعول أول) أي لان الفاعل في المعنى الآخذ ولعله أراد الثاني عدد الارتبة (قوله وانما هو مفعول أول) أي وما الشرطية مفعول ثان \* (مسئلة) \* (قوله اذا قال) أي الضيف وقوله قدنى أي يكفيني ما شرب من اللبن وقوله قال أي رب المنزل بالله لا بد أن تشرب ما في الاناء جميعا ههنا معناه وقد سبق هذا المصنف ولكن بلفظ اذا قلت قدنى قال الخ فعلى كل حال قال الثاني ضميره راجع للضيف (قوله وليس فيه ما يكون الخ) أي وحيث قد لا والقسمة جارة للقسمة به محذوف ولتصني جواب لذلك القسم (قوله وليس فيه ما يكون الخ) قال الدماميني يمكن انه عطف على غير ورا باعتبار المعنى أي ليغروا ولتصني الخ (قوله واماما استدله) أي من انه ليس في الكلام السابق ما يصلح لكون وتصني ههنا عاياه فلا ينتج مدعا

ضمير آتيتكم مفعولا ثانيا وانما هو مفعول أول \* (مسئلة) \* زهم الانخس في قوله اذا قال قدنى قال بالله حلقه \* لان لتعني عنى ذا انا لك أجمع ان لتعني جواب القسم وكذا قال في ولتصني اليه أئمة الذين لا يؤمنون بالاخرة لان قبله وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا الاية وليس فيه ما يكون ولتصني معطوفا عليه والصواب خلاف قوله لان الجواب لا يكون الا جملة ولا مكي وما بعده في تأويل المفرد واما استدلاله به فمعلق اللام فيه محذوف أي تشربن لتعني عنى وفعلنا ذلك لتعني \* (الجملة الخامسة) \* الواقعة جوابا لشرط غير جازم



مطلقاً أو جازم ولم تقترب بالغاء ولا بإذا الفجائية فالأول جواب لولا ولولا وكيف والثاني نحو أن ٦٥ ثم أقم وإن قتقت أما الأول فلتظهر

الجزم في لفظ الفعل وأما الثاني فلأن المحكوم لموضع بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها \* (الجملة السادسة) \* الواقعة صلة لاسم أو حرف فالأول نحو جاء الذي قام أبوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقي أصحابه أن يقولوا إن الموصول وصلت في موضع كذا محتجاً بانهم ما ككلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهر راء اعراب في نفس الموصول في نحو ليقيم أيهم في الدار ولازم أيهم عندك وأمر بآيهم هو أفضل وفي التزييل ربنا أرونا الذين أضلانا وقسري أيهم أشد بالنصب وروى فسلم على أيهم أفضل بالخفض وقال الطائي فحسبي من ذي عندهم ما كافأنا \* وقال العقيلي نحن اللذون صبحوا الصباحا وقال الهذلي هم اللذون فكوا الغل عنى والثاني نحو أعجبتني أن قت أو ماقت إذا قلت بحرفية ما المصدرية وفي هذا النوع يقال الموصول وصلت في موضع كذا لأن الموصول حرف فلا اعراب له لا لفظاً ولا محلاً وأما قول أبي البقاء في عما كانوا يكذبون إن ما مصدرية وصلتها يكذبون وحكمه مع ذلك بأن يكذبون في موضع نصب خبراً

لأن متعلق الخ (قوله مطلقاً) أي اقترن بالغاء أولاً (قوله ولم تقترب الخ) أما لو اقترنت بالغاء أو بإذا السكان محلها نحو إن جاء في فانا كرمه أو فاذا زيد بكره والحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً كان الشرط جازماً أو غير جازم كان ذلك الجواب غير مقترب بإذا أو القاء أو كان مقترباً بإسدهما وذلك لأن كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها كما يأتي توضيحه في الجملة الخامسة مما لا محل (قوله أما الأول) أي أما المثال الأول وهو أن يقيم أقم أي أما وجه كون جملة الجواب فيه لا محل لها (قوله وأما الثاني) أي وأما المثال الثاني وهو أن تقتت أي وأما كون جملة الجواب فيه لا محل لها (قوله لا الجملة بأسرها) لا مانع من هذا خصوصاً ولا اعراب فرع في الفعل ويكون العطف في نحو أن قام زيدت ويقم بكر على محل الجملة فتأمل \* (الجملة السادسة الواقعة صلة) \*

(قوله الواقعة صلة) ظاهره ولولا لنحو \* ما أنت بالحكم الترضى حكومته \* ونحو \* من القوم الرسول الله منهم \* فاللح لا لوقال الدماميني ينبغي أن لها محلاً لوقوعها موضع المفرد وقال الشمني الظاهر أنه لا محل لها لأن المفرد ليس في مكانه الأصلي إذا وصل الصلة أن تكون جملة واعراب الصلة عارية عن أل لكونها على صورة الحرف فلا يظهر فيها اعراب فظهر على ما بعد هاهنا الوصف (قوله ما قدمت لك) أي من أن الصلة لا محل لها والموصول له محل وأما مجموعها لا يقال إن له محل أو ليس له محل (قوله وقال الطائي) أي قال الشاعر السكائن من بني طي والمراد به هنا منظور بن مهيم الفقهسي شاعر إسلامي وقبل البيت ولست بهاج في القرى أهل منزل \* على زادهم أبي وأبي البراء كما فاما كرام وسرون أي تبهم \* فحسبي الخ وبعده

واما كرام معسرون عذرتهم \* وامالثام فادخول حياثيا وهرضي أبقى ما ادخول ذخيرة \* وبلغني أطويه كطى رداثيا يتمدح بالقناعة والكف عن أعراض الناس (قوله وقال العقيلي) أي الشاعر السكائن من عقيل والمراد به هنا أبو حبيب الأحمق وقوله نحن قتلنا الملك الجحاشا \* دهرافهيجنا به أنوما لا كذب اليوم ولا مزاحا \* نحن اللذون الخ وعلم أنه على هذه اللغة يكتب اللذون بلامين وأما على لغة من يلزمه الياء فيكتب بلام واحدة والسرفسية أن أل معرفة أو على صورتها أن قلنا أنه معرفة بالصلة والمعرفة لا تدخل على الحرف ولا على شبهه من المبنيات فخذت منه خطا بخلاف العرب (قوله إذا قلنا الخ) أي وانما يكون المثال الثاني من القسم الثاني إذا قلنا الخ أي وأما إذا قلنا باسميتها كان المثال الثاني من القسم الأول (قوله وفي هذا النوع) أي صلة الموصول الحرفي فالوصول الحرفي لا محل له وكذا صانته وأما مجموعها ما قلناه محل وهو المصدر المنسبك منهما (قوله في موضع كذا) أي ولا يقال الموصول في موضع كذا لأن الخ (قوله وأما قول أبي البقاء) وارد على ما قدمه من أن صلة الموصول وحدها لا محل لها ولو كان الموصول حرفاً وحاصل الإرادة أن أبا البقاء جعل صلة الحرفي لها محل (قوله وحكمه الخ) عطف على قول أي وحكم أبي البقاء مع ذلك أي مع قوله أن ما موصول حرفي صلته يكذبون (قوله فظاهره متناقض) أي لأن مقتضى كون يكذبون صلة أنه لا محل لها فينافي أنها في محل نصب خبر لكان (قوله ولعل مراده) أي بقوله صلته يكذبون (قوله ولعل مراده الخ) أي أن الصلة مجموع كانوا يكذبون فاعلم على يكذبون الذي هو جزء الصلة صلة من حيث أن سبب المصدر من ذلك الجزء ففي عبارة أبي البقاء مجاز (قوله من ما يكذبون) أي وإن كانت الصلة في الحقيقة جملة كان لكنه اقتصر على محل الفائدة (قوله لا مصدر لها) أما على القول بأن لها مصدر فالصدر منسبك منها (قوله التابعة لما لا محل له) أي الواقعة بعدما لا محل له اعترضه الدماميني بأنه كيف تعقل التبعية لا اعراب له مع

(٩ - دسوقى نى) لكان فظاهره متناقض ولعل مراده أن المصدر انما ينسبك من ما يكذبون لا ما هو من كان بناء على قول أبي البقاء من أبي بكر وأبي على وأبي الفتح وآخرين أن كان الناقصة لا مصدر لها \* (الجملة السابعة) \* التابعة لما لا محل له



نحو قام زيد ولم يتم غمزا إذا قدرت الواو عاطفة ٦٦ لا واو الحال \* (الجملة التي لها محل من الأعراب) \* وهي أيضا سبع \* (الجملة الأولى الواقعة

تعريفهم التابع بالتالي المعرب بأعراب سابقة من جهة واحدة فإن أريد التابع اللغوي قلنا هذامع كونه خروجاً عن التكلم باصطلاح الفن لا يظهر في قولهم الجملة الثانية في جاء زيد وذهب حجر ولا محل لها من الأعراب لكونها معطوفة على ما لا محل له من الأعراب فاستعملوا العطف الذي هو خاص بالتابع الاصطلاحي ولك أن تجيب بأنه ليس المراد بالأعراب في التعريف ما قبل البناء بل التطبيق على القواعد العربية فيشمل جهات ثبوت الأعراب ونفيه (قوله إذا قدرت الواو عاطفة) أي أن الجملة الثانية لا محل لها إذا قدرت الواو عاطفة لانه اعطفت الثانية على الأولى والأولى لا محل لها لأنها ابتدائية فتكون الثانية كذلك (قوله لا واو الحال) أي والا كان محل الثانية نصبا

### \* (الجملة التي لها محل من الأعراب) \*

وهي التي محل محلها المفرد بخلاف التي لا محل لها فإنه لا محل المفرد محلها (قوله الواقعة خبراً) أي من مبتدأ في الحال أو بحسب الأصل (قوله وموضعها رفع) أي موضع ذي رفع (قوله واختلاف في نحو زيد اضربه) أي الجملة الانشائية الواقعة بعد المبتدأ واعلم أن الجملة الصغرى انشائية قطعاً والكبرى خبرية لأن مدلولها لا يتوقف على النطاق به من حيث هي كبرى (قوله رفع) أي محل ذي رفع أو محل اسم مرفوع على الخبرية أي على أنها خبر (قوله وهو الصحيح) أي بناء على تجويز الأخبار بالجملة الانشائية (قوله وقبل نصب بقول مضمير المخ) بحث فيه الدماميني بأنه لا يلزم من تقدير القول النصب لجواز أن يقدر زيد بقول فيه اضربه فيكون في محل رفع على أنه نائب الفاعل ولك أن تجيب بأن المصنف لاحظ أن تقدير فعل المتكلم هو الدال على المراد من أنه الطالب أي أقول فيه اضربه ولبعض المتأخرين أنه إذا وقع الانشاء خبراً فلا يكون الاعم التأويل بخبر فنحو زيد اضربه معناه زيد يطلب ضربه (قوله وقدم ابطاله) أي لأن الخبر المحتمل للصدق والكذب انما هو المقابل للانشاء لا خبر المبتدأ على ما مر (قوله تستكثر) حال من فاعل تمن أي لا تمن في حال كونك مستكثر الما تعاطيه (قوله وأنتم سكارى) حال من الواو (قوله من ذكر) فاعل ومن زائدة والضمير في يأتي مفعول مقدم (قوله وتري محدثاً) أي بالنصب على الحال وقوله لأن الذي كراه جواب عما يقال إن صاحب الحال نكرة والحال صاحبها معرفة واجاب بأنه وجد مستوع أي وانما صح محي الحال من النكرة لوجود مستوعين (قوله فالحالان) أهني محدثاً واستمعوه (قوله مالتى الزيد بن عمرو) أي فالزيد مفعول مقدم وعمر فاعل مؤخر ومصدر حال من عمرو وقوله الامتخدين حال من الزيد بن عمرو فهو مثل الآية في كون الحال الأولى أهني محدثاً حال من الفاعل المتأخر أهني الذكر واستمعوه حال من المفعول المتقدم (قوله وعلى الثاني) أي والحالان على الثاني (قوله مثلها) (الح) أي في كون الحالين مترادفتين على شيء واحد وهو الفاعل أهني الذكر (قوله فالحالان) أي استمعوه وهم يلعبون وقوله متداخلتان أي لتحول صاحب الثانية في الأولى (قوله متداخلتان) الحال المتداخلة هي الداخل صاحبها في حال أخرى بأن يكون ضميراً وأما الحال المترادفة فهي الحال الواقعة هي وغيرها من شيء واحد ويقال لها حال متعددة (قوله فيكون) أي لاهية مع يلعبون وقوله من التعدد أي لتعدد الحال من شيء واحد (قوله لا من التداخل) أي إذا نظر لها والعال التي قبلها أهني قوله وهم يلعبون وأما إذا نظر لها مع قوله استمعوه فهي متداخلة (قوله أقرب إلخ) أي أشدأ كونه أي أحواله قريباً من ربه حاصل وهو ساجد (قوله وهو من إلخ) أي أن الحديث من أقوى إلخ وبيان ذلك أن أقرب أفعال تفضيل وهو بعض ما يضاف إليه وقوله ما يكون أي أ كوان فقد أضيف أقرب للمصدر فيكون مصدر بمنزلة ضربي وقوله وهو ساجد بمنزلة قائماً (قوله لا على أنه خبر كان محذوفة) أي كما يقوله الكوفي والأصل إذا كان أو إذا كان (قوله إذا لا يقتصر الخبر بالواو) حاصله أنك لو أتيت بدل قائماً في المثال بحسب مقتضى الحال وهو قائم فأتيتك بالواو في الجملة يدل على أنه حال

خبراً) \* وموضعها رفع في بابي المبتدأ وان نصب في بابي كان وكادواختلف في نحو زيد اضربه وعمر وهل جاء لفقيل محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمير هو الخبر بناء على أن الجملة الانشائية لا تكون خبراً وقد مر ابطاله \* (الجملة الثانية الواقعة محلاً) \* وموضعها نصب ونحو ولا تمن تستكثر ونحو لا تقر بوا الصلاة وأنتم سكارى قالوا اتؤمن لك واتبعك الأرذلون ومنه ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون جملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم أو من فاعله وقري محدثاً لأن الذكر مختص بصفته مع أنه قد سبق بالنسبة فالحالان على الأولى وهو أن يكون استمعوه حالاً من مفعول يأتيهم مثلهما في قولك مالتى الزيد بن عمرو مصدر الامتخدين وعلى الثاني وهو أن يكون جملة استمعوه حالاً من فاعل يأتيهم مثلهما في قولك مالتى الزيد بن عمرو رر اكبا الاضاحكوا وما وهم يلعبون فحال من فاعل استمعوه فالحالان متداخلتان ولاهية حال من فاعل يلعبون وهذا من التداخل ايضا ومن فاعل استمعوه فيكون

من التعدد لامن التداخل ومن مثل الحالية أيضا قوله عليه الصلاة والسلام أقرب بما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو من أقوى الأدلة على أن انتصاب قائم في ضرب زيد قائم على الحال لا على أنه خبر كان محذوفاً فلا يقتصر الخبر بالواو







قول الجمهور وأذيع أن يتغير عن الجملة بأنهم مقولة كما يخبر من زيد من ضربت زيدا بأنه مضروب بخلاف القرصاء في المثال فلا يصح أن يصح عنها بأنهم مقولة لأنهم نفس القعود وأما تسمية النحويين الكلام قولاً فكذلك سميتهم إياه لفظاً وانما الحقيقة أنه مقول ومقووظ \* والثاني نوعان مامعه حرف التفسير كقوله وتزمتني بالطرف ٦٨ أي أنت مذنب \* وتقلبتني لكن أياك لا قل \* وقولك كتبت إليه أن أفعّل إذا لم تقدر يا

الجر والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها وما ليس معه حرف التفسير نحو ووصي بها إبراهيم بنيه ويعقوب يابني أن الله اصطفى لسكم الدين ونحو وونادي نوح ابنه وكان في معزل يابني اركب معنا وفساء بعضهم قد عاربه أني مغلوب بكسر الهمزة وقوله

رجلان من مكة أخبرانا  
أنا وأينار جلاءنا  
روي بكسر ان فهذه الجملة في محل نصب اتفاقاً ثم قال البصريون ان نصب بقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادي نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي ونحو اذا نادى ربه نداء خفياً قال رب اني وهن العظم مني وقول أبي البقاء في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي قال لان المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم انما يصح ذلك على قول الكوفيين وقال الزمخشري ان الجملة الاولى

قول ابن الحاجب هو الذي لا يسلم اذ تمسكه باطلا فهم القول على الجملة تسامح اذا الجملة مقولة وحيث قد ساوى تعلق القول بالجملة تعلق العلم بها فكما يقال لما تعلق العلم بها معاملة يقال لما تعلق القول بها مقولة (قوله وأما تسمية النحويين الكلام) أي الجملة وقوله فكذلك سميتهم إياه أي في كونه تجوزاً (قوله والثاني) أي وهو الحكاية بمرادف القول (قوله اذالم تقدر الخ) أي والالم تكن أن مفسرة بل مصدرية (قوله مفسرة للفعل) أي مبينة له من حيث انها تصرفه لمفعول معين بعد ان كان محتملاً لا مفعولاً كثيرة (قوله فلا موضع لها) اعترض بأن هذا مناف لقوله وتقع الجملة مفعولاً في ثلاث أبواب أحدها باب الحكاية بالقول أو بمرادفه فان هذا يقتضي أن الجملة المحكية بالقول أو بمرادفه لها محل وأنهم مفعول والجواب أن المراد بقوله وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب معناه انه يوجد ويتحقق وقوهما مفعولاً في الابواب الثلاثة لاني كل فرد منها بل فيها على الاجمال ثم فصل بعد ذلك فذكر أن ما حكى بمرادف القول وقرن بحرف التفسير لا محل لها وما حكى بالقول أو بمرادفه ولم يقرن بحرف التفسير لها محل (قوله ووصي بها) أي بالله وقوله ويعقوب عطف على إبراهيم أي ووصي بها يعقوب بنيه (قوله بكسر الهمزة) أي وأما بفتحها فتكون مصدرية (قوله رجلاً) بسكون الجيم لاجل الوزن (قوله روي بالكسر الخ) اما على الفتح فالجار محذوف أي بأننا (قوله فهذه الجملة) أي جملة يابني الخ في الايتين الاوليين وجملة اني مغلوب وانارأينا (قوله ان الجملة الثانية) أي قوله للذكر مثل حظ الخ (قوله على قول الكوفيين) أي وأما على المذهب البصري فيقدر القول (قوله وهو الظاهر) أي عند المصنف واعترض بأن هذا يجري في كل جملة وقعت محكية بما فيه معنى القول وتجردت عن حرف التفسير فتكون لا محل لها وحيث لا يكون هناك جملة محكية بمرادف القول لها محل سواء كان معها حرف التفسير أم لا فكان الاولى للمصنف اسقاط هذا القسم الثاني بنوعيه ويمكن أن يجاب بان المصنف وان كان يرى ذلك الا انه ذكر هذا القسم لاجل حكاية كلام غيره من البصريين والكوفيين وغيرهما (قوله ما قد يخفى) أي على النظر فلا يدري هل هو محكي أو لا وفي الواقع انه محكي (قوله ثم عدل) أي عن الخطاب أي فالذي اوجب خطاء الحكاية العدول (قوله لانهم تكلموا بذلك) أي بقوله اننا لذا نقول عن أنفسهم أي والشان ان المتكلم اذا حكى عن نفسه انما يذكره بالخطاب مثلاً اذا قال زيداً ضرب عمراً فيحكى عمرو ذلك ويقول زيد يقول يضربني فالاصل اضربه (قوله جوسويقة) بالواو اسم مكان وهذا مطلع قصيدة للغرزدق وهي أول قصيدة هجاء جابر اوبعده

فقلت لها ان البكاء لراحة \* به يشتنى من ظن ان لا تسلا قبا  
ففي ودعينا يا هنيءة انتي \* أرى القوم قد ساموا العقيق البمانيا

(قوله والاصل مالك) أي ثم لما تكلم عن نفسه عدل عن الخطاب الى التكلم (قوله ومنه) أي من الجمل المحكي حكايتها (قوله أم لكم كتاب الخ) قبله مالكم كيف تحكمون أي هذا الحكم الفاسد وقوله لما تخبرون أي تختارون (قوله أي تدرسون فيه هذا اللفظ) أي فالدراسة فيها معنى القول (قوله أي تدرسون) أي تقرؤن وتقولون هذا اللفظ فصع كسر الهمزة (قوله أو تدرسون الخ) أي فالجملة محكية بقول محذوف فهي مكسورة الهمزة (قوله أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام) هذا لا يناسب ما نحن فيه وهو الحكاية

اجمال والثانية تفصيل لها وهذا يقتضي انها عند مفسر قولنا محل لها وهو الظاهر \* (تنبيهات) \* (الاول) من الجمل بعد المحكية ما قد يخفى فن ذلك في محكية بعد القول فحق علينا قول ربنا اننا لذا نقول وانكم لذا نقول هذا بي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا بذلك عن أنفسهم كما قال ألم تر أني يوم جوسويقة \* بكيت فنادتني هنيءة قاليا والاصل مالك ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول أم لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه ما تخبرون أي تدرسون فيه هذا اللفظ أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام



وذلك اما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم أو الاصل أن لهم لما يخبرون ٦٩ ثم عدل الى الخطاب عند مواجعتهم وقد قيل

في قوله تعالى يدعون لن ضره  
أقرب من نفعه أن يدعوا في  
معنى يقول مثلها في قول عنزة  
يدعون عنزة والرماح كأنها  
أشطان بثري لبان الادهم  
فمن رواه عن عنزة بالضم على  
النداء وان من مبتدأ وليبس  
المولى خبره وما بينهما جلة  
اسمية صلة وجلق من وخبرها  
محكية بيدعوا أي ان الكافر  
يقول ذلك في يوم القيامة وقيل  
من مبتدأ حذف خبره أي  
الله وان ذلك حكاية لما  
يقوله في الدنيا وعلى هذا  
فالاصل يقول الوثني الله ثم  
يعبر عن الوثني بمن ضره أقرب  
من نفعه تشبيعا على الكافر  
(الثاني) قد يقع بعد القول  
ما يحتمل الحكاية وخبرها  
نحو أقول موسى في الدار ذلك  
أن تقدر موسى مفعولا أول  
وفي الدار مفعولا ثانيا على اجراء  
القول مجرى الظن ولك ان  
تقدرهما مبتدأ وخبر على  
الحكاية كقوله تعالى أم  
تقولون ان ابراهيم واسماعيل  
واسحق الاية ألا ترى ان  
القول قد استوفى شروط  
اجرائه مجرى الظن ومع هذا  
جاء بالجملة بعده محكية  
(الثالث) قد يقع بعد القول  
جملة محكية ولا عمل للقول فيها  
وذلك نحو أول قولني اني أحد  
الله اذا كسرت ان لان المعنى  
أول قولني هذا اللفظة الجملة  
خبر لامه مفعول خاله لا يلى على  
منه الله معنى لان أول قولني

بعد ما فيه معنى القول لانه على هذا محكية بقوله مقدر الا ان يريد بقوله محكية بعد ما فيه معناه ولو بقوله مقدر  
فتدبر وقد يقال لا داعي لذلك بل التقدير الاول مبنى على قول الكوفيين والثاني على قول البصريين من ان  
المحكي بعد ما يراد بالقول اذا لم يكن معه حرف التفسير هل العامل فيه الفعل المتقدم أو قول مقدر وقوله أو  
الاصل ان لهم الخ أي ان حق المنزل في الكتاب ان لهم بالغيبة ثم لما واجههم قال انكم الخ ألا ترى انك اذا  
كتبت ورقة فيها فرضت لزيد عشرة فاذا كتبه قلت له كتبت ورقة فيها فرضت لك عشرة (قوله وذلك) أي  
ما ذكر من الحكاية على الوجهين ويحتمل أنه بيان للوجه الاول الذي يناسب ما نحن فيه (قوله اما على أن  
يكونوا خوطبوا بذلك) أي بقوله ان لكم فيه لما يخبرون (قوله أو الاصل الخ) أي واما على أن لا يراعى  
خطبهم على ما يزعمون بل روى ان أصل الكلام غيبة أي أم لهم الخ ثم عدل للخطاب عند مواجعتهم وحاصله  
ان جملة ان لكم فيه لما يخبرون محكية بعد ما فيه معنى القول سواء روى ما يزعمونه من انهم خوطبوا في كتابهم  
أو لم يراع ما يزعمونه من الخطاب بل روى ان أصل الكلام غيبة (قوله في معنى يقول) أي وقيل بمعنى يزعم  
فيتعدى لمفعولين وتسكون اللام معاينة عن العمل في المفعولين (قوله في معنى يقول) أي فيدعوا بمعنى يقول  
أي يقول هذا اللفظ (قوله عنزة) هو منادى من رخم على لغة من لا ينتظر وأما من رواه بالفتح فيحتمل أنه  
منادى على لغة من ينتظر ويحتمل ان عنزة مفعول ليدعون ولا شاهد فيه (قوله أشطان) جمع شطان وهو  
الحبل (قوله لبان) بفتح اللام هو الصدر (قوله وان من مبتدأ) أي وهي واقعة على الصم (قوله أي الله)  
الاصل اضافته لضمير المتكلم لكن المصنف استبشع التصريح به (قوله فالاصل) أي ان الكافر في الدنيا  
يقول الوثني الهى ويصدق ذلك (قوله بمن ضره) أي الضر المسبب عنه وافعل على غير بابيه فلا ينافي ما لا يضره  
لان معناه ما لا يؤثر في الضر (قوله الثاني) أي من التنبيهات وكذا يقال فيما بعده من الثالث والرابع (قوله  
كفى قوله تعالى أم تقولون الخ) تظير في قوله ولك ان تقدرها فالاية يتعين فيها الحكاية (قوله استوفى  
شروط) أي على قراءة تقولون بالتاء وشروطه أن يكون مضارع مبدؤا بالخطاب وسبقه استفهام وهل القول  
المحقق بالظن معناه خصوص الظن أو الاعتقاد مطلقا تأن أو علما قولان (قوله ومع هذا جاء بالجملة بعده  
محكية) أي بدليل كسر ان لان الشروط انما اعتبر بل جواز اجراء القول مجرى الظن لا لوجوب ذلك وقد  
الغزالي الخ الفاضل الشيخ أحمد السجاعي

أما الخادق الذي حازفهما \* في علوم كالشمس نورا أضاء

ما حكمه من بعد قول ولم يعمله ما الذي ينزل خفاء

وأجاب الاخ الفاضل الشيخ محمد الامير

باعر يباغى بنظم كدر \* زاد حسنا نظم له وبهاء

بده قولني اني جسد لربي \* تخبر بالحقى بجلا العماء

قال هذا الحق ان هشام \* في كتاب يعطى اللبيب غناء

(قوله جملة محكية) أي بالقول معنى الحكاية بالقول أن تكون الجملة المذكورة عين القول وان لم يكن القول  
عام لانها كما هنا اذا لاشك أن جملة أنى أحد الله هو عين أول المقول ولا عمل للقول فيها أي ليس في محل نصب  
للقول بل هو خبر عن أول والمبتدأ عين الخبر في المعنى فاذا لم يحتمل لابطاف الجملة (قوله اذا كسرت ان) أي لان  
الكسر دليل على الحكاية بالقول (قوله موجود الخ) أي فالاصل أول قولني اني أحد الله موجود (قوله  
يستغنى عنه) أي لان المعنى تام بدونه يجعل الجملة خبرا عن أول (قوله لان أول قولني الخ) حاصله أنه لو قدر  
الخبر ثابت أو موجود لكان الاخبار في المعنى عن الههزة وان لان أول القول باعتبار الحروف الههزة  
وباعتبار الكلمات ان اي أول حروف هذا القول أو أول كلماته موجود وليس هذا امر ادانتكم بل غرضه

زعم انها في موضع نصب بالقول فبقى المبتدأ بلا خبر فموجود أو ثابت وهذا المقدر يستغنى عنه بل هو



أني أحمد الله باعتبار الكامات ان وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الاخبار بأن ذلك الاول ثابت ويقتضي بمفهومة ان بشية الكلام غير ثابت اللهم الان يندر أول ٧٠ رائدوا البصريون لا يجيزونه وتبع الزنجشري بأعلى في التقدير المذكور والصواب بخلاف

قولهما فان قحت فالمعنى حمد الله يعني بأى عبارة كانت (الرابع) قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به وهى نوعان محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى فماذا تأمرون به عند قال الملامن قوم فرعون ان هذا الساحر عليهم لان قواهم ثم عند قوله من أرضكم ثم التقدير فقال فرعون بدايل قالوا أرجه وأخاه وقول الشاعر قالت له وهو بعيش ضحك لا تكثري لوى وخلى عنك التقدير قالت له أتذكر قولك لي اذا ألومك في الاسراف في الاتفاق لا تكثري لوى فحذف المحكية بالمدكور وأثبت المحكية بالمدحوف وغير محكية وهى نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمر في حاتم أيظن حاتم بخيلا فحذف المفعول وهو حاتم بخيل مدلولاً عليه بجملة الانكار التي هى من كلامه من دونه وليس من ذلك قوله تعالى قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أسحر هذا وان كان الاصل والله أعلم أتقولون للحق لما جاءكم هذا أسحر ثم حذف مقالهم مدلولاً عليها بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالقول الثانى وغير دالة عليه نحو ولا يجزى لك قولهم ان العزة لله جبهه ما تقدم البحث فيها (الخامس) قد يوصل بالمحكية غير محكية وهو الذى يسميه اخرون مدرجا منه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول (الباب الثانى) من الابواب التى تقع فيها الجملة مفعولاً باب ظن وأعلم فانها تقع مفعولاً ثانياً لظن وثالثاً لعلم

الاول وان لم تكن محكية بالقول الثانى وغير دالة عليه نحو ولا يجزى لك قولهم ان العزة لله جبهه ما تقدم البحث فيها المستمرة (الخامس) قد يوصل بالمحكية غير محكية وهو الذى يسميه اخرون مدرجا منه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول (الباب الثانى) من الابواب التى تقع فيها الجملة مفعولاً باب ظن وأعلم فانها تقع مفعولاً ثانياً لظن وثالثاً لعلم



وذلك لان اصلهما الخبر ووقوعه جملة سائغ كما هو قد اجتمع وقوع خبري كل وان والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول أبي ذؤيب فان تزعمني كنت أجهل فيكم \* فافشريت الحليم بذلك بالجهل (الباب الثالث) ٧١ باب التعليق وذلك خبر مختص باب ظن بل هو

جائز في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة أقسام (أحدها) أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو أولم يتفكر وأما أصحابهم من جنة فيلنظر أيها أزكي طعاما يسألون أيان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه وسألت عنه وتظرت فيه ولكن علقنا هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل خبر علم وظن حتى يضمن معناه ما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسددة المفعولين واختلف في قوله تعالى اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم وقيل يتعرفون وقيل يقولون فالجملة على التقدير الاول مما نحن فيه وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرح أي غير مقيد بالجار وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة (والثاني) أن تكون في موضع المفعول المسرح نحو عرفت من أولك وذلك لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من أولك اذا أردت علم بمعنى عرف ومنه قول بعضهم اما ترى أي برق ههنا لان رأى

المستمرة الثابتة التي لا تتغير لانها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله وذلك) أي وبيان صحته وقوعهما مفعولا لان اصلهما الخبر أي والخبر يقع جملة قوله ووقوعه أي الخبر من تنمة العلة (قوله لان اصلهما) أي المفعول الثاني لظن والثالث لعلم (قوله اجهل) فعل مضارع وهذه الجملة خبر كان وجملة كان وخبرها واسمها مفعول ثان لتزعم والاول الياء وقوله فافشريت الياء اسم ان وقوله شريت أي اشتريت هذه الجملة خبر ان (قوله باب التعليق) أي فكل جملة ملق الفعل عن العمل في لفظها المعلق فهي في محل نصب على المفعولية (قوله فعل قلبي) أي كل فعل دل على معنى قائم بالقلب كعلم وتفكر ونظر وعرف وقوله ولهذا أي ولاجل كون التعليق فيه جائزا في كل فعل قلبي (قوله هذه الجملة) أي التي ملق الفعل عن العمل فيها (قوله في موضع مفعول مقيد بالجار) يعني ان الجملة ملق محل الجار والمجرور فمن ثم كان معنى الجار لاحظا فيها كما سبق قول ولا يلاحظ ان الاصل كان جاردا اخلا عليها حتى يرد قول السامعي يستلزم النصيب نزاع الخافض وهو سماعي لا يخرج عليه هذا التركيب السائغ أو حذف حرف الجر وبقاء عمله وهو أشد واختار تقدير العلم أي يسألون ليعلموا أيان يوم الدين الخ (قوله بالجار) أي يتعدى اليه الفعل بواسطة الجار ومعلوم أن المفعول بواسطة الجار في محل نصب فتكون الجملة في محل نصب (قوله ما بأصحابهم) ما نافية وبأصحابهم خبر مقدم ومن جنة مبتدأ مؤخر والجملة في محل نصب معمول ليتفكر وعلى معنى في أي أولم يتفكر وفي عدم جنة أصحابهم (قوله أيها أزكي الخ) أي مبتدأ وأزكي خبر وطعاما تمييز والجملة في محل نصب معمول لينظر على معنى في أي فلينظر في جواب هذا الاستفهام (قوله لانه يقال) علة لقوله مقيد بالجار (قوله ولكن علقنا) أي تلك الافعال والتعليق منع العامل عن العمل في اللفظ بواسطة الاداة وهذا ظاهر في قوله تعالى أيان يوم الدين وفي قوله أيها أزكي وأما قوله ما بأصحابكم فالظاهر أن ما نافية لاستفهامية وحيث ذقنا كلامه اكتفاء والاصل بالاستفهام أو بما النافية (قوله وهي) أي تلك الافعال (قوله طالبة) أي لذلك المفعول (قوله غير علم وظن الخ) أي وحيث ذقنا الافعال الثلاثة في الآيات السابقة مضمرة على علم (قوله وعلى هذا) أي ما زعمه ابن عصفور وسيأتي رده بأن باب التضمن غير مقيس (قوله سادة مسددة المفعولين) أي لان الشيء مل على ما تضمنه (قوله واختلف في قوله تعالى) أي واختلاف في العامل في أي من قوله تعالى (قوله فقيل التقدير الخ) أي فجملة أيهم يكفل معموله المحذوف فتعدي الى مفعول بالجار فهي مما نحن فيه (قوله وقيل يقولون) وعلى هذا فهو حكاية بالمعنى لا هم يقولون أينا يكفل الخ (قوله المسرح) كأنه شبه بالذات غير المقيدة (قوله والثاني) أي من الاقسام وقوله المسرح أي المطلق الغير المقيد (قوله وذلك) أي وبيان كون الجملة هنا في موضع المفعول المسرح (قوله بمعنى صرف) أي امالو كانت بمعنى علم اليقينية فالجملة سادة مسددة المفعولين (قوله ومنه) أي ومن وقوع الجملة في موضع المفعول المسرح (قوله الاسمع المعلقة) أي المرتبطة باسم عين أي المقيدة به (قوله وقيل الى واحد) هذا هو التحقيق فاصل سمعت زيدا يقرأ سمعت قراءة زيد فلما حذف المضاف جىء بالجملة الخالبة بمبينة للمحذوف ولا يجوز حذف هذه الحال قال السعدوي يجوز جعل الجملة مؤولة بمصدر بدل اشتمال وفيه انه يلزم عليه حذف ان الناصبة ورفع الفعل أو سبك المصدر من غير سابق في غير الابواب المعروفة وهو غير مقيس عند المحققين اه دما يعني لكن الذي ذكره الناصر اللقاني ان مذهب المغاربة ان حذف ان المصدرية مع رفع الفعل جائز لا شذوذ فيه بخلاف بقاء النصيب بعد حذف ان وحيث كان كذلك فلا بعد ان يختار (قوله فان علقنا) أي تلك الكلمة وهي سميع (قوله وليس من الباب) أي باب التعليق الذي تكون فيه الجملة في

البصرية وسائر أفعال الخواص انما تعدى لواحد بلا خلاف الاسمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقبل متعديتين لانها ثابتهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقنا سميع فتعديت الواحدة اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لزعم من كل شيعة أيهم اشد



خلافا لليونس لان نزع ليس بفعل قلبي بل ٧٢ أى موصولة لاستفهامية وهى المفعول وضمتا بناء لاهراب واشد خبر له ومحدوفا والجملة

موضع المفعول المسرح أو المقيد (قوله خلافا لليونس) أى القائل انه من باب التعليق بناء على ان التعليق عنده لا يختص بافعال القلوب أى اسم استفهام مبتدأ وأشد خبر والجملة فى محل نصب وأى استفهامية معلقة (قوله بل أى موصولة) هذا تقرير لمذهب الجمهور ولا رد فيه على يونس فلو قال لان نزع ليس بفعل قلبي وأى ليست استفهامية ويكون الرد بقولنا ليست الخ كان أولى والا فهذه العلة التى ذكرها لتردد على يونس لان مذهب ان التعليق ليس خاصا بافعال القلوب (قوله والثالث) أى من اقسام الجملة الواقعة مفعولا فى باب التعليق (قوله ولتعلم) الادم موطنة للقسم والفعل بعدها مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الامثال والواو المحذوفة فاعل وجملة أينما شد فى محل نصب سدت مسددة على يعلم وأينما مبتدأ وأشد خبر (قوله أى الحزبين احصى) أى مبتدأ واحصى خبر وجملة أى الحزبين احصى فى محل نصب سدت مسددة مفعولى تعلم (قوله ظلموا) صلة الذين الواقعة فاعلا وقوله أى مفعول مطلق ومنقلب بمعنى انقلاب مضاف لاى وجملة ينقلبون معلقة أى ينقلبون أى انقلاب (قوله لان ايامه مفعول مطلق) علة لمحدوف أى وانما كانت الجملة فى هذه الآية فى موضع المفعولين لاقى موضع المفعول الثانى فقط وأى مفعول أول لان اياها الخ (قوله لا يعمل فيما قبله) أى لانه الصدارة (قوله بفعل العلم) أى سادة مسددة مفعوليه (قوله ومما يوهمون) هو كى يغلطون وزنا ومعنى وما ضربه وهم كغلط وانما تحذف واو المضارع اذ ليس أصل عينه الكسر بخلاف يهب وانما فتحت الهاء فى يهب لكونها حرف خلق (قوله فى انشاده) أى برفع أى الأولى وقوله واهرا به أى حيث جعل أى مبتدأ والجملة معلقة وعطف اهرا به عطف مسبب على سبب (قوله والصواب فيه نصب أى الأولى) أى لان رفعها على انها مبتدأ فبها قطع العامل عن العمل بعد تنهيتها وذلك لانه لما اتى بتدانيته من غير ضمير مفعوله كان ذلك تنهية لعمله فى أى ورفعها قطع له عن العمل فيها (قوله الا انها مفعول) أى لان أى مضافة لذين وهو ما يكون بالذمة فليست مضافة لمصدر بخلاف أى منقلب أى مضافة لمصدر لان منقلب بمعنى انقلاب فلذا كانت مفعولا مطلقا ولك ان تقول ان الذين بمعنى التدان مصدر المحذوف منه الزوائد فتكون أى مضافة لمصدر فهى مفعول مطلق (قوله ورفع) عطف على نصب ولا تدخل لاي الثانية فى الوهم (قوله وما بعدها) أى وهو غيرهما (قوله معلق عن الجملة) أى بالاستفهام فيها (قوله لا ينقاس) أى بل هو سماعى والمراد بالتضمن الذى لا ينقاس النحوى وأما البيانى على القول بغيره له فهو محذوف لدليل ينقاس ولعل القول بعدم قياس النحوى مع ان بعضهم يجعله مجازا وهو يكفيه سماع النوع أنه يزيد الخاق فى العمل والتعدي وقيل انه حقيقة ملحق بغير معناه وقيل انه جمع بينهما وقد اشبهته اشراب الكلمة معنى أخرى مع انه قد يتعد المعنى نحو احسن بي أى اطاف بي فالأولى ان يقال فيه انه الخاق مادة باخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه (قوله ثم اختلف) أى ثم اختلف بان القائلين بانها بدل اختلفوا الخ (قوله بدل اشتمال) أى لان من يسألهم عن الشخصات وزيد مشتمل عليها فانه قيل عرفت زيد اشخصاته (قوله والاصل عرفت شاذ زيد) الاضافة للعهد والا كان بدل بعض وهذا راجع لبطل الكل واما بدل الاشتمال فلا يحتاج لتقدير ومن يسألهم عن الشخصات وهى شان من شؤنه فصم كونه بدل كل وقد يقال معنى عرفت زيد ان هو عرفت زيد اجواب من هو وجواب من هو التاجر وابن عمروا ونحو ذلك وهو نفس زيد فيتعين حينئذ بدلية الكل بدون حذف ولا يظهر غيرهما أصلا (قوله فهل يقال ان الفعل معلق) أى وان تلك الجملة فى موضع المفعول به المسرح (قوله علمت زيد الابوه قائم) أى اوقلت ما مثل هذا التركيب من كل جملة اقترنت بمعلق واقعة بعد المفعول الاول قد دخل عرفت زيد من هو على القول بان عرف بمعنى علم (قوله فالعامل معلق عن الجملة) أى عن العمل فى لفظ الجملة (قوله وخالف فى ذلك بعضهم) أى وهو الحق وحاصله ان بعضهم يقول الجملة اذا اقترنت بمعلق وقعت بعد المفعول الاول لا يكون العامل معلقا عنها لان الجملة فى مثل هذا

خلافا لليونس لان نزع ليس بفعل قلبي بل صلة (والثالث) أن تكون فى موضع المفعولين نحو ولتعلم أينما شد عذابا للعلم أى الحزبين احصى ومنه وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون لان ايا مفعول مطلق لينقلبون لام مفعول به ليعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ومجموع الجملة الفعلية فى محل نصب بفعل العلم ومما يوهمون فى انشاده واهرا به ستعلم لى أى دين تد ايت

وأى غريم للتقاضى غيرهما والصواب فيه نصب أى الأولى على حد انتصابها فى أى منقلب لانها مفعول به لام مفعول مطلق ورفع أى الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملة المتعاطفتين الفعلية والاسمية واختلاف فى نحو عرفت زيدا من هو فبطل جملة الاستفهام حال ورد بان الجمل الانشائية لا تكون حالا وقيل مفعول ثان على تضمن عرف معنى علم ورد بان التضمن لا ينقاس وهذا التركيب مقبوس وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل عرفت شان زيد وعلى القول بان عرفت بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق أم لا قال جماعة من المتأخرين اذا قلت علمت زيد الابوه قائم

او ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل فى جعلها النصب على انها مفعول ثان وخالف فى ذلك بعضهم لان الجملة تكون



حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليلوكم أيكم أحسن عملا في سورة هود انما جاز تعلق فعل ٧٣ البلوى لما في الاختيار من معنى العلم لانه

طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم أحسن وجهها واستمع ايهم أحسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع الامن جهته وقال في تفسير الآية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليل ان يقع بعد العامل ما يستد من صوابه جميعا كعلمت ايهم عمره ولا ترى انه لا يفرق الحال بعد تقدم أحد المنصوبين بين مجي عماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق (تنبيه) فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغيره بذلك من أموره واستدل ابن عصفور بقول

كثير وما كنت أدري قبل عزة ما البكا

ولا موجهات القلب حتى تولت بنصب موجهات ولك ان تدعي ان البكاء مفعول وان ما زادة وان الاصل ولا أدري موجهات فيكون من عطف الجمل وان الواو للحوال وموجهات اسم لاى وما

تكون في محل نصب مفعولا ثانيا ولا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق واذا كان العامل لا يؤثر في لفظها عند عدم المعلق فلا يقال ان العامل معلق عنها عند وجود المعلق (قوله ان تكون في موضع نصب) اي على انها مفعول ثان (قوله علمت زيدا ابوه قائم) أي جملة ابوه قائم لم يعمل العامل في لفظها ولم يوجد معلق (قوله واضطرب) أي اختلج رأيه فتارة جعلها معلقة وتارة لا (قوله ليلوكم أيكم) الكاف مفعول أول وجملة أيكم أحسن معلقة (قوله لما في الاختيار) بالباء الموحدة أي الذي هو البلوى (قوله طريق اليه) أي فيكون من جملة الفعل القلبي (قوله أيهم أحسن) فانظر يتعدى لمفعول متبدي بحرف الجر فجملة أيهم أحسن في محل نصب مفعول لا تظر والنظر هنا بالبصر لانه بمعنى العلم وكذا يقال فيما بعده فقوله كما تقول الخ تنظير في كون التعلق يتأتى في الفعل المؤدى للعلم وان لم يكن أصل الفعل يتعدى لمفعولين (قوله ولم أقف الخ) ذكر الرضى أن أفعال الخواص تعلق لانها طرق للعلم ولم ينقل كتاب الرضى للقاهرة إلا بعد موت المصنف كما ذكره عبد القاهر البغدادي في شرح شواهد على الكافية وقد سبق للمصنف نحوه آتيا في ما ترى أي يرق ههنا (قوله ولا يسمى هذا) أي وقوع الجملة المقرونة بالمعلق بعد المفعول (قوله ان يقع بعد العامل) أي بلاصة من غير فصل بالمفعول الأول وقوله ان يقع الخ هذا الحصر بالنظر لما يتعدى لمفعولين أو بالنظر لتضمين جميع العوامل معنى علم وقد حاول بعضهم التوفيق بين كلاميه بحمل التعليق المتيقن على اللغوى (قوله الا ترى انه لا يفرق الحال) أي حال جزأى الجملة من وفهما (قوله بعد تقدم احد الخ) كقولك عرفت زيدا ابوه قائم او عرفت زيدا ابوه قائم وقوله الا ترى الخ راجع لقوله ولا يسمى هذا تعليقا اي لعدم افتراق الحال بين مجي عماله الصدر وغيره (قوله ولو كان) هذا اشارة الى قياس استثنائي وحاصره لو كان مجي الجملة المقرونة بالمعلق بعد المفعول تعليقا لافترقا الحال بين مجي عماله الصدر وغيره لكن الحال لا يفرق وحيث لا يكون مجي الحال على الوجه المذكور تعليقا (قوله لافترقا) أي حال جزأى الجملة (قوله كما افترقا الخ) فالاول لا تعليل فيه والثاني فيه معلق وهو الهمزة (قوله وغير ذلك) بالنصب عطفا على محل الجملة وقوله من أموره أي من امور زيد (قوله واستدل ابن عصفور) أي على ان محل الجملة التي علق عنها العامل نصب وعلى ظهوره في التابع لها بقول كثير وهو من التابعين وكثير بالتصغير هو أبو صخر بن عبد الرحمن بن أبي جعة الخزاعي أحد عشاق العرب المشهورين وانما قيل له كثير من اسماء الاضداد لانه كان شديد القصر وكان اذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طأطأ رأسك لتلايؤ ذلك السقف بما زعمه بذلك (قوله عزة) هي بنت جميل بن حفص لقيها في طريق مصر متوجهة لها وجرى بينهما كلام وقدمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير براصر فوجد الناس منصرفين من جنازتها (قوله ما البكا) ما استفهامية مبتدأ والبكا خبر والجملة سدت مسد مفعولي أدري وموجهات عطفا على محل تلك الجملة (قوله ولك ان تدعي) أي لاجل أن ترد استدلاله بأنه يحتمل غير مدعاه والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال وقوله ان البكاء مفعول اي وحيث قد لم يكن في البيت تعليق وقوله وان الاصل الخ أي وحيث قد لم يظهر النصب في التابع (قوله أوان الواو للحوال) أي من التاء في كنت (قوله وروايت الخ) هذا تايد لما ذكره المصنف في أول التنبيه ولما قاله ابن عصفور غاية الامرانه به فرض على ابن عصفور من حيث الدليل بأنه طريقة الاحتمال (قوله أقول القياس جواز العطف الخ) أي من غير اطلاع على نص مصرح بذلك الجواز

\*(الجملة الرابعة)\*

(١٠ - دسوقي ني) كنت أدري قبل عزة والحال انه لا موجهات للقلب موجودا للبكا وأيت بخذا الامام بهاء الدين بن النحاس رحمه الله اقت مدة أقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب ثم رأيت منصوصا انتهى ومن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيمع قولهم ان المعلق عامل في المحل \* (الجملة الرابعة)



المضاف اليها) ومحملها الجر ولا يضاف الى الجملة ٧٤ الاثمانية (احدها) اسماء الزمان ظروفًا كانت او اسماء نحو والسلام على يوم ولدت ونحو وانذر الناس يوم

(قوله المضاف اليها) قال الدماميني لا ينبغي هذه الجملة لانها في معنى المفرد لان قولك زمن قام زيد في معنى زمن قيام زيد لان المضاف اليه محكوم عليه معنى وانما يحكم على الاسماء بالكلام في الجمل الباقية على جليتها ونحو الخروج الدماميني على ذلك اللفظ الذي تنظمه

أبا علماء الهنداني سائل \* فندوا بتحقيق به يظهر السر  
أرى فاعلا بالفعل اعرب لفظه \* يحمر ولا حرف يكون به الجسر  
وليس بمعكى ولا بمجاور \* لادى الخفض والانسان للبحث يضطر  
فهل من جواب عندكم استفيده \* فمن بحر كم مازال يستخرج الدر  
وجوابه بيت طرفه  
يجعان تعترى ناديتنا \* من سنام حين هاج الصنبر

الجفان جمع جفنة آنية كالقصعة وتعترى ناديتنا تاتي مجلسنا والسنام أعلى ظهرا الجمل والصنبر بكسر الصاد وفتح النون المشددة وكسر الموحدة وسكون الراء فاعل هاج فحقه الرفع لكنه حره نظرا الى ان الفعل وهو هاج لكونه مضافا اليه في قوة مفرد مضاف لما بعده ثم نقل جرحه لاقبله وسكن آخره للروى والاصل حسين هيجان الصنبر وهو البرد الشديد وقوله بالفعل أى في صورة اللفظ وهو احتراز عن المصدر فجر فاعله معهود ونحو ولولا دفع الله الناس (قوله اسماء الزمان) أى فى تضاف للجملة لكن بعضها وجوباً وهو اذا واذولما وما عداها جوازا (قوله ظروفًا) أى اسماء منصوبة على الظرفية أى مضممة معنى في وقوله أو اسماء أى اسماء زمان غير منصوبة على الظرفية (قوله لينذر يوم التلاق) يوم مفعول ثان والمفعول الاول محذوف أى لينذرهم يوم التلاق والكلام في يوم الثاني (قوله الا ترى الخ) تعليل لما ذكره من ان اسماء الزمان تضاف للجملة مطلقا سواء كانت ظروفًا أو غير ظروف (قوله ومفعول ثان في الثانية) أى انذر الناس يوم ياتيهم الخ أى انذرهم وخوفهم الا ان من ذلك اليوم وليس المراد خوفهم في ذلك اليوم حتى يكون ظرفاً (قوله أن يكون ظرفاً ليعنى) وعلى هذا فالوقف على التلاق أى لينذرهم ذلك اليوم لا يعنى على الله منهم شئ يوم هم بارزون (قوله واذا عند الجمهور) أخذ من قولهم خافضة لشرطها منصوبة بجوابها وهذا القول هو التحقيق خلافا لما صححه المصنف سابقا من انها معسولة لشرطها (قوله المبهمة) أى كمين وزمن ووقت ونحوها (قوله في اختصاصه بالجمل الفعلية) أى وان كانت اضافة اذا اليها واجبة واطراف اسم الزمان لها حائزة ويجوز عدم اضافته لها بان يضاف لمفرد أو يقطع عن الاضافة رأسا أو اما اضافته بجملة غير فعلية فلا (قوله الى الجملتين) أى لان اذ تضاف لهما قال تعالى واذا تكبرك الذين كفروا وقال الشاعر \* اذهم قريش واذا ما ملهم بشر \* (قوله اختصاص المستقبل) أى الزمن المبهمة المستقبل (قوله بقوله تعالى يوم هم بارزون) أى فان اليوم هناء مبهمة مستقبل وقد أضيف للجملة الاسمية (قوله وبقول الشاعر) أى سواد بن قارب (قوله يوم لا ذو شفاعة) أى فذو اسم لا النافية للوحدة وقوله يعنى أى نافع خبرها والجملة في محل جرح باضافة يوم اليه ولا شك ان اليوم مبهمة ومستقبل ومع ذلك أضيف للجملة الاسمية (قوله فتبلا) بالفاء والتاء وهو الخيط الأبيض الذي يكون في نواة البهجة أى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا قدر قبيل (قوله عن سواد بن قارب) هو صحابي جليل كان له اجتماع ببعض الجن فأنخبر ببعض النبي صلى الله عليه وسلم (قوله على اذا اذا كان ظرفاً للخ) حاصل هذا الجواب ان قول سيبويه ان الزمن المبهمة اذا كان مستقبلا يختص بالفعلية مشروط بما اذا كان الزمن المبهمة ظرفاً في الآية ليس ظرفاً بل بدلا وهذا جواب عن الاحتمال الاول في الآية لا على الاحتمال الثاني من كونه ظرفاً (قوله ولا يتأتى هذا الجواب في البيت) أى لان المعنى كن لي شفيعا في ذلك اليوم فهو ظرف قطعا قال الدماميني يمكن تخريج البيت باضمار يكون وزيادة التاء في خبرها أى يوم لا يكون ذو شفاعة مغنيا وحيث شذ في يوم قد أضيف للجملة الفعلية (قوله على حد ونفخ في الصور) أى فقد عبر عن

ونحو وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون الا ترى ان اليوم ظرف في الاولى ومفعول ثان في الثانية وتبدل منه في الثالثة ونحو في الرابعة ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفاً ليعنى من قوله تعالى لا يعنى على الله منهم شئ ومن اسماء الزمان ثلاثة اضافتها الى الجملة واجبة اذ باتفاق واذا عند الجمهور ولما عنده من قال باسميتها وزمهم سيبويه ان اسم الزمان المبهمة ان كان مستقبلا فهو كذا في اختصاصه بالجمل الفعلية وان كان ماضيا فهو كذا في الاضافة الى الجملتين فتقول آتيتك زمن يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول آتيتك زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون وبقول الشاعر

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة  
يعنى فتبلا عن سواد بن قارب  
وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه انما يشترط حمل الزمان المستقبل على اذا اذا كان ظرفاً وهي في الآية تبدل من المفعول به لا ظرف ولا يتأتى هذا الجواب في البيت والجواب الشامل لهما أن

يوم القيامة لما كان محققا الوقوع جعل كالماضى فحمل على اذا على حد ونفخ في الصور

النفخ



\* الثاني حيث وتخص بذلك من سائر أسماء المكان وإضافتها إلى الجملة لازمة ولا يشترط ٧٥ لذلك كونهم أظرفا وزعم المهدوي شارح

الدريدي وليس بالمهدوي  
المفسر المقسري أن حيث في  
قوله \* تحت راح في الملبين إلى  
حيث تحجب المازمان ومنى  
لما خرجت عن الظرفية  
بدخول إلى عليها خرجت عن  
الإضافة إلى الجمل وصارت  
الجملة بعدها مضافة لها وتكاف  
تقدير رابط لها وهو في  
وليس بشئ لما قدمنا في أسماء  
الزمان \* الثالث آية بمعنى  
علامة فأنتم أضاف جوارا  
إلى الجملة الفعلية المتصرف  
فعلها مثبتا أو منفيا كما في قوله  
بآية يقدمون الخليل شعنا  
وقوله

بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا  
هذا قول سيبويه وزعم  
أبو الفتح أنهم إنما أضاف إلى  
المفرد نحو آية ملكه أن  
بآية التابوت وقال الأصل  
بآية ما يقدمون أي بآية  
أقدامكم كما قال

بآية ما يحبون الطعام  
انتهى وفيه حذف موصول  
حرفي غير أن وبقاء صلته ثم  
هو غير مثبت في قوله \* بآية  
ما كانوا ضعافا ولا عزلا \* الرابع  
ذو في قولهم اذهب بذى تسد  
والباء في ذلك ظرفية وذو  
صفة لزم من محذوف ثم قال  
لاكثر ونهى بمعنى صاحب  
فالموصوف نكرة أي اذهب  
في وقت صاحب سلامة أي في  
وقت هو مظنة السلامة وقيل  
بمعنى الذي فلو صوف معرفة

الفتح الاستعانة بالفعل الماضي لتحقيق وقوعه (قوله الثاني) أي من الأسماء الثمانية التي تضاف للجملة  
(قوله وتخص بذلك) أي بإضافتها للجملة عن سائر أسماء المكان أذهى إنما تضاف لمفرد (قوله كونها  
ظرفا) أي بل هي مضافة للجملة ولو خرجت عن الظرفية (قوله وزعم المهدوي) نسبة للمهدوية قرية من  
بلاد المغرب نسبة على غير قياس والقياس المهدوي (قوله شارح الدريدي) قصيدة لابن دريد مضمومة لقصر  
أواخر أبياتها (قوله تحت) أصلها ثم العاطفة لحقتها التاء التانيث الكلمة وإذا دخلت عليها التاء اختصت  
بعطف الجمل (قوله في الملبين) أي الذين يقولون لبيك (قوله تحجب) أي أقام وقوله المازمان اسم محل  
ضيق بين مزدلفة وعرفة فالتحجب ثم راح الرجل مع الملبين إلى مكان موصوف بأنه حصل فيه هذان المكانان وهما  
المازمان ومنى فالمكان الموصوف كبير فتحته أفراد من الامكنة من جملة ذلك المازمان ومنى وقوله المازمان فاعل  
تحجب (قوله بدخول إلى عليها) أي ومن المعلوم أن اسم الزمان أو المكان إذا خرج من غير من خرج عن الظرفية  
(قوله لما قدمنا في أسماء الزمان) أي وهو أن ما بعدهما من الجمل في محل جر سواء كانت تلك الأسماء ظرفا  
أو خارجة عن الظرفية في قياس حيث على ما سبق بجماع اسمية الظرف في كل هذا مرادهم ورد بأنه لا يلزم من  
كون الأولى تكون مضافة للجمل سواء كانت ظرفا أو أسماء أن تكون أسماء المكان كذلك لا يرى أن  
أسماء الزمان كلها تضاف للجمل ولا يضاف من أسماء المكان للعمل الاحتمال فإضافتها للجمل خلاف الأصل  
فلولزم جريان الحكم الذي في أسماء الزمان في أسماء المكان لكأن أسماء المكان كلها مضافة للجمل  
تأمل (قوله بآية يقدمون الخ) تمامه \* كأن على سنانكم داما وقوله

الأم من مبلغ - في نعيمها \* بآية ما يحبون الطعام  
وهذا هو الذي نعيم لانهم عرفوا بحب الطعام ويقال لهم أسرى اللغات أي بعلامة ما يحبون الطعام وعلامة  
يقدمون والسنان جمع سنبك بضم أوله وثالثه مقدم الحافر شبه ما يتصبب من عرقها ودمعها من الجهد والتعب  
بالدما (قوله بآية ما كانوا ضعافا الخ) أي لان ما هنا نافية لا مصدرية والالزم العطف على مثبت وهو غدير  
جائر فهاذا في الأعراض وقد يقال أنه يتأتى ذلك فيه بأن تجعل ما مصدرية والحرف النافي مقدرا بعد  
كانوا وقبل ضعافا أي بعلامة كونهم لا ضعافا قاله الدماميني وهو بعيد لان النافية إنما تحذف إذا كانت  
داخلية على مضارع جوابا للاسم (قوله بآية ما كانوا الخ) صدره \* الكنى إلى قومي السلام رسالة \* ألا  
يليك بلغ أي بلغ عنى إلى قومي الخ وبعده

ولاسيتي زى إذا ما تلبسوا \* إلى حاجة يوم ما تحبسة بزلا  
سبتى جمع سبتى من السوء والذى بكسر الزاى اللباس والهيئة وتلبسوا بمعنى ركبوا ونحبة صفة لمحذوف أي  
رواحل نحبة بضم الميم وفتح الحاء المعجمة والياء المشددة وبالسين المهملة أي مذلة بالركوب والزل بضم  
الموحدة وسكون الزاى الحسنة جمع بالزل قال المصنف وهو جمع غريب (قوله هذا قول سيبويه) المشاره  
كون آية بمعنى علامة تضاف للجملة أو إضافة آية بمعنى علامة للجملة (قوله آية ملكه) آية مضاف  
وملكه مضاف إليه (قوله وقال الأصل الخ) أي وقال مجيبا عن البيهقي أي الأصل في البيت ذلك (قوله  
أي بآية أقدامكم) هذا يناسب رواية تقدمون بالتاء والمناسب لرواية الياء بآية أقدامهم (قوله  
قال) أي أن هذا نظيره فإليه مصدرية ولا شك أن المصدرية مع صلته في قوة المفرد لسببها بمصدر (قوله  
وفيه حذف الخ) هذا اعتراض على أبي الفتح (قوله غير أن) أي وهو خير جائز بخلاف أن قمتها تحذف  
وجوابا في الأجوبة الثمانية وبعد لام كي وبعد كي المصدرية (قوله هو ضنة السلامة) أي ومظنة الاكل  
أو العلم فيقدر ذلك بما يناسب المقام كما إذا قلت اذهب بذى تأكل أو تعلم (قوله فلا محل لها) أي وحيث تذهب  
فجعل ذي مضافة للجملة بعدها إنما هو على القول الأول من أن ذي بمعنى صاحب فلو صوف بها نكرة (قوله

والجملة صلة فلا محل لها والأصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ويضعفه ان استعمال ذي موصولة تختص بطبي



ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وأن الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا إلا الأعراب وأن حذف العائد المحرور وهو الموصول بحرفه هذا المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا مختلف ولأن هذا العائد لم يذكر في وقت وجودهم هذا الأخير يضعف قول الاخفش في بآبها الناس ان ايام موصولة ٧٦ والناس خبر لم حذف والجملة صلة وعائد أي بامن هم الناس على أنه قد حذف العائد

حذف فالزما في نحو ولا سيما يوم فيمن رفع أي لا مثل الذي هو يوم ولم يسمع في نظائره ذكر العائد ولكنه نادر فلا يحسن الجمل عليه والخامس والسادس لندن وريث فاتهم ما يضافان جوازاً الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مبتدأ بخلافه مع آية فاما لندن فهي اسم لبدا الغاية زمانية كانت أو مكانية ومن شواهد ما قوله لزمنا لندن سالتسمونا وفاقكم فلا يك منكم لخلاف جنوح وأما ريث فهي مصدر وثا اذا أبطا وعومت معاملة أسماء الزمان في الاضافة الى الجملة كما عومت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك جئتك صلاة العصر قال الشاعر خبلي رفقا ريث أقضى لبانة \* من العرصات المذكرات هودا \* وزعم ابن مالك في كافيته وشرحه أن الفعل بعده ما على اضممار أن الاول قوله في التسهيل وشرحه وقد يعذر في ريث لانهم ليست زمانا بخلاف لندن وقد يحجب بانهم لما كانت لمبدأ الغايات مطلقاً لم تخلص للوقت وفي الغرة لابن الدهان

ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم) أي فيشذعن أن تكون بمعنى صاحب لا بمعنى الذي كما يقول به أهل طي (قوله ولم يسمع هنا إلا الأعراب) أي ولو كان ذو بمعنى الذي لوجدت ولو في بعض التراكمية مبنية (قوله متحذف المعنى) أي واللفظ في كلامه اكتفاء (قوله ويشرب مما تشربون) أي منه فكل من من الجارة لما والعائد متعلق يشرب (قوله والمتعلق هنا مختلف) أي لان الباء الجارة للموصول متعلقة باذهب والجارة للعائد متعلقة بقوله تسلم (قوله ولأن هذا العائد لم يذكر الخ) أي فلو كانت ذو موصولة لذكر عائد لها في بعض الاوقات لان العائد لا يكون واجب الحذف أصلاً (قوله والناس خبر لم حذف) أي يضعف بان ذلك العائد لم يصرح به في تركيب أصلاً (قوله على أنه قد حذف العائد) العلامة هنا بمعنى نعم استدرالك قصده الجواب عما يقال انه قد حذف العائد حذفاً لازماً في نحو ولا سيما يوم في رواية الرفع فانه لم يصرح به في نظائره فحصل الآية على ذلك وحاصل ما أجاب به نعم ورد ذلك لكنه نادر وحديث لا يحمل القرآن عليه (قوله لمبدأ الغاية) أي لا ابتداء المغيا بالغاية تأمل وحاصله انها اسم لبدا المغيا بالغاية من زمان أو مكان (قوله سالتسمونا) أي من وقت سالتكم أي ترككم الحرب أي نحن لزمنا الوفاق من ابتداء سالتكم الى هذا الوقت وهذا شاهد لا يتأتم اسم لبدا الغاية الزمانية (قوله فهي مصدر راث الخ) أي وحديث فهي منصوبة نصب المصادر لان أصل معناه البقاء فقوله ريث أقضى لبانة معناه أمهل امهال قضاء لبانة أي حاجة (قوله رفقا) أي ترفقي في السير ترفقا وقوله ريث نصب على المصدرية أي أبطلت قضاء حاجة فاللبانة بالضم معناها الحاجة (قوله من العرصات) جمع عرصة وهي القصة التي تكون امام الدار (قوله على اضممار أن) أي وأنهم لا يضافان الا الى مفرد وحاصل كلامه في الكافية وشرحه ان لندن وريث لا يضافان الا لمفرد فان وقع بعدهما جملة فانه يقدر قبل الجملة أن لاجل أن تكون تلك الجملة في قوة المفرد وهذا اختلاف كلامه في التسهيل وشرحه من أنهما يضافان للعمل فقوله والاول أي والقول الاول وهو ما صدر به المصنف (قوله وقد يعذر) أي ابن مالك أي قد يسلم له ذلك في ريث لانهم لما كانت ليست زمانا قد ريفها أن بخلاف لندن فلا يقدر فيها أي ان ريث ليست زمانا وما كان غير زمان لا يضاف للعمل فيشذع قدر أن بخلاف لندن فانهم لما كانت زمانا والزمان يضاف للجملة لم يقدر ان (قوله وقد يحجب) أي عن لندن أيضا بحيث يقدر فيها أيضا ان (قوله بانهم) أي لندن (قوله لم تخلص) أي فلذا قدر أن (قوله وفي الغرة الخ) هذا موافق لما في الكافية فهو معضد للجواب (قوله من لدشولا) بفتح فسكون جمع شائلة على غير قياس وهي الناقة التي تحف لبنيها وارتفع ضرعها وقيل التي رفعت ذنبها للافاح وتعامه فالى اتلاتهم مصدر اتلت الناقة اذا تلاها وادها وروى الجرمي شولا بلاثنتين على ان أصلها المدوقصر للضرورة (قوله ولم يقدر من لندن كانت) أي ولو قدر كانت فقط بدون أن لزم عليه اضافة لندن للجملة وهي لا تضاف لها (قوله قول بالرجال الخ) أي قول القائل بالرجال يصير الكهول والشبان مناهضين له جملة ينهض خبر عن قوله وقوله فقوله مبتدأ وهو مضاف وجملة بالرجال مضاف اليه واعتراض بان المقصود منها لفظها فهي في قوة المفرد وكذا قوله قائل كيف الخ أي قائل هذا اللفظ فهي مفرد والجواب ان المراد بالجملة ولو بحسب الظاهر أي ولو كانت في المعنى مفردا كذا اجاب الشمني اه تقرير شيخنا دردير (قوله بصالخ) متعلق باجبت وكثر مني ذلك حتى ملأت وملني عوادي كتابة عن طول مرضه وملأت بابه علم

أن سيويه لا يرى جواز اضافتها الى الجملة ولهذا قال في قوله من لدشولا ان تقديره من لد أن كانت شولا ولم يقدر من لندن كانت \* والسابع والثامن قول وقائل كقوله قول بالرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبان وقوله وأجبت قائل كيف أنت بصالخ \* حتى ملأت وملني عوادي



\*(الجملة الواقعة بعد الفاء أو اذا)\* جواب الشرط جازم لانها لم تصدر بمجرد ٧٧ يقبل الجزم لفظا كافي قولك ان تقوم اقم أو محلا كما

في قولك ان جئتني اكرمك  
مثال المقرونة بالفاء من يضل  
الله فلا هادي له ويذرهم  
ولهذا قرئ بجزم يذر عطفها  
على المحل ومثال المقرونة باذا  
وان تصبهم سبيته بما قدمت  
أيديهم اذاهم يقتطون  
والفاء المقدرة كالوجود  
كقوله

من يفعل الحسنات الله  
يشكرها ومنه عند المبرد  
نحو ان قت اقوم وقول زهير  
وان اناه خليل يوم مسغبة  
يقول لا غائب مالي ولا حرم  
وهو أحد الوجهين عند  
سيبويه والوجه الآخر انه  
على التقديم والتأخير فيكون  
دليل الجواب لا عينه وحيث  
فلا يجوز ما عطف عليه ويجوز  
أن يفسر ناصبا لما قبل الاداة  
نحو زيد ان انا في اكرمه  
ومنع المبرد تقدير التقديم  
محتاجان الشيء اذا حصل في  
موضع لا ينوي به غيره والا  
لجاز ضرب غلامه زيد او اذا  
خسلا الجواب الذي لم يجوز  
لفظه من الفاء واذا نحو ان  
قام زيد قام عمرو فمحل الجزم  
محكوم به للفعل لا للجملة وكذا  
القول في فعل الشرط قبل  
ولهذا جاز نحو ان فو يقعدا  
انحو الى اعمال الاول ولو  
كان محل الجزم للجملة بأسرها  
لزم العطف على الجملة قبل  
أن تكمل (تنبيه) \* قرأ

\*(الجملة الخامسة)\*

(قوله الواقعة بعد الفاء) أي ومحلا جزم وقوله أو اذا أي العجائية (قوله جواب الشرط جازم) أي جوابا  
لاداء شرط جازمة واستظهر الشارح ان جملة الجواب لا تحصل لها سواء كان الشرط جازما أم لا سواء وقعت  
بعد الفاء أو اذا أم لا لان جملة الجواب لا يحل محلها المفرد اذا مضى ع لايذله من فاعل كما هو فاعله محمول من  
الاعراب وجعل جزم المعطوف باضمار شرط أي وان يضل يذرهم وقس (قوله لانها لم تصدر) أي حتى  
لا تكون الجملة في محل وقوله لانها لم تصدر بمجرد أي بفعل مفرد أي قابل للجزم في اللفظ بان كان مضارعا أو  
محلا بان كان ماضيا (قوله كافي قولك ان تقوم اقم) هذا مثال للمتنى وكذلك قوله ان جئتني اكرمك مثال  
للمتنى (قوله ولهذا قرئ) أي ولاجل أن الجملة الواقعة بجواب الشرط جازم في محل جزم اذا قرئت بالفاء قرئ الخ  
(قوله بجزم يذر) أي وقرئ بالرفع على الاستئناف (قوله عطفها على المحل) هذا على ما قاله المصنف تبعا  
لغيره من كون الجملة الواقعة جوابا للشرط جازم في محل جزم اذا قرئت بالفاء وقد علمت أن السامع يني قد خالف  
في ذلك وجعل جزم المعطوف باضمار شرط (قوله الله يشكرها) أي فالتة يشكرها فالجملة في محل جزم  
وحذف الفاء ضرورة (قوله ومنه عند المبرد) أي مما حذف فيه الفاء عند المبرد نحو ان قت اقوم أي  
فالاصل فانا اقوم فالفاء مقدرة مع مبتدا وقوله اقوم خبر والجملة في محل جزم جواب الشرط (قوله وقول  
زهير) بالرفع عطف على المضاف أي نحو والوجه الجرح عطف على المضاف اليه أعني ان قت وقوله في قول  
زهير أي في مدح هرم (قوله وان اناه خليل) من الخلال أي التي اختل حاله وهو الفقير او من الخلقة بالفتح  
وهي الحسابة أي انه اذا اناه الفقير يعطيه المال مطلقا أي كان زمن مجاعة او لا ولا يقول له ان مالي غائب ولا  
يقوله انا حرم أي محروم أي ليس عندي مال (قوله والوجه الآخر) أي المشهور عنه (قوله وحيث  
أي حين اذ كان على التقديم والتأخير فلا يجوز الخ أي واما عند المبرد فيجزم بالعطف على محله وقوله فلا يجوز  
ما عطف عليه أي لانه ليس في محل جزم بل لا محله (قوله ويجوز) أي عند سيبويه بناء على الوجه الثاني  
له اما عند المبرد فلا يجوز ان يفسر لان الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملا (قوله نحو زيد ان  
انا في اكرمه) أي فالاصل زيد اكرمه ان انا في فزيدا مفعول المحذوف دل عليه اكرمه الموجود وقوله ان  
انا في ان ادا شرط وقوله انا في فعل الشرط وحذف جوابه لدلالة اكرمه عليه فاكرمه مفسر لعامل في زيد  
ودال على الجواب المقدر لانه وان تاخر لفظا فهو في نية التقديم على الاداة فلا محذور في تفسيره للمحذوف  
(قوله لا ينوي به غيره) يقال الرفع دليل على نية تقديمه واضمار مبتدأ مع الفاء خلاف الاصل (قوله والا  
لجاز ضرب غلامه زيد) أي مع انه لا يجوز لما فيه من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة ورد ذلك لزوم بانه  
فرق بين الأمرين وذلك لان ضرب غلامه زيد المفعول واقع في محله اذ الاصل فيه التأخير وهو منصوب فلا  
دليل على تقديمه بخلاف ما نحن فيه فان اقوم لما وقع مر فو عادل ذلك على انه ليس واقعا في محله والجزم فرفعه  
دل على نية تقديمه (قوله وكذا القول في فعل الشرط) أي فاذا كان غير مجزوم لفظه فالحل للفظ الفعل (قوله  
على اعمال الاول) أي ولذا اضمر في الثاني ما يناسبه وهو الفاعل (قوله العطف) أي عطف يفعدا  
(قوله قبل ان تكمل) أي وهو لا يجوز لانه حيث تد عطف وفصل بين ما هما كالجزأين أعني الفعل والفاعل  
ويمكن ان يقال يجوز ان العطف على الجملة قبل كمالها في باب التنازع لانهم يغترون فيسما لا يغترون في  
شبهه الا ترى انهم جوزوا فيه عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة ولذا حكاه المصنف قبل (قوله وجزم اصدق)  
أي باداة شرط مقدرة او بنفس الطلب لنيابته عن الشرط (قوله على المعنى) أي ان تؤخر اصدق واكن  
(قوله على التوهم) أي بان يتوهم ما ليس موجودا وهو اشتراط الفاء وكون اصدق بالجزم موجودا وقوله

غير أبي عمرو ولولا آخرتي الى أجل قريب فاصدقوا كن بالجزم فمحل عطف على مقبله على تقدير اسقاط الفاء وجزم اصدق ويسمى العطف على  
المعنى ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما بعدهما



وهو أصدق ومحل الجزم لأنه جواب التضيض ويجزم بأن مقدرة وأنة كالعطف على من يضل الله فلا هادي له ويذرههم بالجزم وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال أو جواب طلب ولا تغيب هذه المسئلة بالفاء لانهم أنشدوا على ذلك قوله فابلوني بليستكم لعل \* أصالحكم وأسعدو رج نوبيا وقال أبو علي عطف أستدرج ٧٨ على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعل وما بعد هاظت فكان هذا هنا بمنزلة \* من

يفعل الحسنات الله يشكرها \* في باب الشرط وبعد فالتحقيق ان العطف في الباب من العطف على المعنى لان المنصوب بعد الفاء في تاويل الاسم فكيف يكون هو والقاء في محل الجزم وسأوضح ذلك في باب أقسام العطف \* (الجملة السادسة التابعة لمفرد) \* وهي ثلاثة أنواع أحدها المنعوت بها فهي في موضع رفع في نحو من قبل أن يأتي يوم لا يسع فيه ونصب في نحو وانه وابلون ما ترجعون فيه إلى الله وخوفي تخور بنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ومن مثل المنصوية المحل ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا اخذ من أموالهم صدقة تطهرهم الآية بجملة تكون لنا عيدا صفة لمائدة وجملة تطهرهم وتركبهم صفة لصدقة ويحتمل أن الأولى حال من ضمير مائدة المستتر في من السماء على تقدير مضافة إله لا متعلقة بانزل أو من مائدة على هذا التقدير لانها قد وصفت وأن الثانية حال من ضمير خذ ونحو فهب لي من لدنك وليا برئني أي وليا وارثا وذلك فيمن رفع برئ وأما من جزمه فهو جواب

في غير القرآن أي وما في القرآن فلا يقال فيه ذلك لبشاعة اللفظ وان كان المعنى صحيحا أي توهم ما ليس موجودا موجودا (قوله في بعض النسخ وهو اصدق) هذا تفسير لما بهد الفاء (قوله وانه كالعطف على من الخ) أي في ان كلاقية العطف على محل الجواب (قوله فيضاف إلى الضابط) أي المذكور في قوله الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء الخ فيقال الواقعة بعد الفاء واذا جوابا للشرط جازم والواقعة جوابا للطلب سواء كانت مقترنة بالفاء أولا (قوله ولا تغيب هذه المسئلة) أي مسئلة جواب الطلب (قوله أنشدوا على ذلك) أي على العطف على محل الجملة (قوله فابلوني) أي أعطوني بليستكم أي نافتكم لان البليسة هي النافقة التي تعقل على قبر صاحبها الميت بلا طعام ولا شراب حتى تموت (قوله لعل) هذا هو محل الشاهد وأستدرج عطف على محل لعل من غير تقدير فاء وأما على كلام أبي علي في تقدير الفاء (قوله نوبيا) بفتح الواو كهوى وأصله نوبى كهوى قلبت الالف ياء وأدغمت الياء في الياء على لغة هذيل والشاعر منهم والنوى هي الجهة التي ينوبها المسافر (قوله على محل الفاء الداخلة) أي ان الفاء محذوفة من قوله لعل والجملة جواب الشرط أي فان تابلوني فلعلى فالفاء مقدرة فعنده الجملة الواقعة جوابا للطلب انما تكون في محل جزم اذا قرئت بالفاء (قوله هذا) أي تقدير الفاء وقوله قلت الخ هذا كلام أبي علي الذي يقدر الفاء وعلى كلامه فتقدير المسئلة بالفاء ولو تقديرنا (قوله هنا) أي في الطلب (قوله وبعد التحقيق ان العطف الخ) هذا ترجيح للقول الاول الذي قدمه (قوله ان العطف في الباب) أي باب العطف على جواب الطلب وقوله من العطف على المعنى أي في الآية المعنى كقدمته ان تؤخرني لأجل قريب أصدق وأكن وفي البيت على ان الأصل ان تابلوني بليستكم (قوله من العطف على المعنى) أي في الآية وكذا البيت (قوله لان المنصوب) أي في الآية (قوله في تاويل الاسم) والتقدير ليكن منك تأخير وتصديق معنى

#### \*(الجملة السادسة)\*

اعلم أن الجمل بعد النكرات المحضة صفات وأما بعد النكرات غير المحضة فيجوز في الجملة أن تكون حالا وأن تكون صفة فقوله ومن مثل الخ إشارة للمحتمل وما قبله إشارة للمتعين للصفة وهذا هو النكتة في الفصل في قوله ومن مثل والمراد بغير المحضة أن تكون موصوفة (قوله ثلاثة أنواع) أي لان الجملة لا تؤكد المفرد وأما يجوز بدقائم قام فلا شاهد له فليحظر (قوله ثلاثة أنواع) أي لانها إما أن تكون نعنا للمفرد أو مضافة عليه بالحرف أو بدلا منه (قوله ومن مثل الخ) فصلة لاحتمالات الآية (قوله ربنا أنزل علينا مائدة من السماء) هذا بناء على ان من السماء متعلق بانزل فهو ظرف لغو (قوله أي وليا) أي مهيأ للإبصار فيصير نبيا والافالنبوة لا تورث (قوله وارثا) أي بالقوة لا بالفعل لانه مات قبله (قوله فيمن رفع) أي على انه صفة وقوله وأما من جزمه أي جوابا للطلب (قوله جواب للدعاء) وهو قوله فهب لانه دعاء ولا يقال أمر ناديا (قوله فتصبح الارض مخضرة) فتصبح فعل والارض فاعل وهذه الجملة ان جعلت مفسرة لضمير القصة أي فهي تصبح كان لها محل من الاعراب وهو الرفع وان جعلتها عطف على انزل بمعنى أصبحت فلا محل لها هذا حاصل كلام أبي البقاء لكن يرد على الاول شيء وهو ان حذف ضمير القصة المبتدأ يلزم عليه حذف ما لم يعلم وهو ممنوع كالعائد الذي تصلح الجملة بعده لكونها صلة بخلاف ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون فان عمل ان يقتضيه (قوله فتصبح) بالرفع بناء على ان الاستفهام بمعنى

للدعاء ومثل ذلك أرسله معي رد أصدق ترى برفع بصدق وخزمه والثاني المعطوفة بالحرف يجوز بدقائم واو ذاهب الخبر ان قدرت الواو عاطفة على الخبر فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها أو قدرت الواو وال حال فلا تبعية والمحل نصب وقال أبو البقاء في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة



الاصل نهى تصبغ والضمير القصة وتصبغ خبره أو تصبغ بمعنى أصبحت وهو معطوف ٧٩ على أنزل فلا يعمل إذا انتهت وفيه اشكالان

أحدهما أنه لا يجوز في الظاهر لتقدير ضمير القصة والثاني تقدير الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا يحل له وجواب الأول أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفاً والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في وتشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير وأنت تشرب اللبن وذلك إما لقصد هم إيضاح الاستئناف أولانه لا يستأنف الأعلى هذا التقدير والالزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وجواب الثاني أن الفاء تزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وحيث أن الخبر مجموعهما كما في جلتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً والمحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا يحل له ففهمه فانه يديع ويجب على هذا أن يدعى أن انفاء في ذلك وفي نظائره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد أحصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط وفي نحو أحسن إليك فلان فأحسن إليه ويكون ذكر رأي البقاء للعطف تجوزاً أو سهواً ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل قال زيد عبداً لله منطلق وعمراً ومقيماً فليست الجملة

الخبر أى أنت قد رأيت أنزال الله الماء من السماء فتصبح الخ وإذا كان الاستفهام بمعنى الخبر فلا يكون له جواب  
فلا ينصب حينئذ الفعل وأيضاً انما ينصب الفعل لان ما بعده الفاء لا ينصب الا اذا كان المستفهم عنه سبباً له  
ورؤيته لانزال الماء لا يوجب اخضرار الارض وانما يجب عن الماء والماء ليس مستفهما عنه (قوله فهى تصبح)  
اعلم ان ضمير الغصة والشأن المراد منهما شئ واحد من حيث ان ضمير الشأن هو ما بعده جملة مخبر بها عنه  
مفسرة له وكذلك ضمير الغصة لكن يختلفان من حيث ان الجملة ان كان فيها مؤنث ليس فضلة أتى بالضمير مؤنثاً  
ويقال له ضمير الغصة كما هنا فان الارض مؤنث وفاعل وتظهره هى هند المليحة ولا يرد فاتها لاتعمى الابصار فانه  
انما أنت قصد الى المطابقة لانه لانه راجعاً مؤنث وان كانت الجملة فيها مذكرة ليس بفضلة جعل مذكرة او يقال  
له ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد (قوله وتصبح خبره) أى بالجملة لها محل (قوله أنه لا يحوج) اذ لا يتوقف عليه  
(قوله والثاني تقديره) أى جعله فالفعل الاول قوله الفعل وقوله لا محل له مفعول ثان وقوله الفعل أى تصبح  
وفيه ان الذى جعل معطوفاً الجملة بتمامها وقوله على الفعل المخبر به الخ المراد بالفعل المخبر به أنزل فانه خبر ان  
ولكن فيه ناسخ اذ الخبر جملة أنزل وقوله لا محل له أى فلا يظهر لان المعطوف على الخبر خبر فتكون الجملة لها  
محل حيثئذ وهذا الاعراب الثانى هو محل مناسبة كلام أبى البقاء للقسم الثانى وذلك ان أبى البقاء جعل الجملة  
المعطوفة على الجملة التى لها محل وهو الخبر لا محل لها وان كان كلاماً منافياً عطفاً الجملة على المفرد وكلام أبى  
البقاء مناسب فى الجملة (قوله فحين رفع) أى وأما على النصب فهو منصوب بان مضمرة بعد واو المعية واذا حزم  
فهو مجزوم عطفاً على تأكل (قوله وذلك) أى ووجه ذلك أى تقديرهم المبتدأ (قوله ايضاح الاستئناف) أى  
من غير توقف الاستئناف عليه (قوله أولانه لا يستأنف الخ) أى لا يصح استئناف المضارع الاعلى تقدير المبتدأ  
لانه لو لم يقدر المبتدأ للزم العطف والعطف مع رفعه لا وجه له (قوله والالزم الخ) فى قوة العلة وكأنه قال لانه لو لم  
يقدر للزم العطف والالزم باطل فكذلك المزموم وانما باطل الالزم وهو العطف لانه ليس فى الكلام ما يعطف  
عليه المضارع المرفوع واء مترض بان العطف صحيح بان يعطف وتشرب على جملة النهى بتمامه وهى لا تأكل كل  
السبك والمعنى صحيح على أن لا نسلم لزوم العطف بل قوله وتشرب مستأنف وكأنه كلام ابتدئ به وحده (قوله  
متزلة الجملة الواحدة) أى لان الفاء مجرد السببية فهى للربط فقط والمحل حيثئذ محكوم به للمجموع وكل  
واحد لا محل له على انفراده (قوله ولهذا) أى ولا محل للتنزيل (قوله اكتفى فيهما بضمير واحد) أى لان الله فى  
الاصل مبتدأ والضمير الذى اكتفى به فى أنزل وأما فتصبح فلا رباط فيها ولما كانت الجملةان بمنزلة جملة واحدة  
كتفى ضمير واحد فيهما (قوله كفى جلتي الشرط الخ) يجوز يدان جاءنى أسكرته فزيد مبتدأ وان شرط وجاءنى  
فعل الشرط وأكرهته الجزاء وجملة الجواب والشرط الاثنى فى محل رفع خبر من زيد وليست احداهما فى  
محل (قوله زيد) مبتدأ أو بطاير فعل مضارع والذباب فاعل فيغضب الفاء مجرد السببية وليس فيها راحة العطف  
وبغضب فعل مضارع والفاصل ضمير يعود على زيد وكل من الجملةين أعنى يطير الذباب ويغضب فى محل رفع  
خبر من زيد بدليل أنا اكتفينا فيهما بضمير رابطة (قوله وأخرجت من العطف) أى فلا يصح جعلها للعطف لانه  
يقتضى المغايرة والتشريك فى الاعراب فيفيد أن كلام من الجملةتين له محل مع انه ليس كذلك (قوله كأن الفاء  
كذلك) أى لمعنى السببية وأخرجت من العطف لان العطف على فعل الشرط يدل على انه فعل الشرط  
والفرض انه جوابه وهذا تناقض (قوله فاحسن اليه) يجب ان تكون الفاء للسببية لا للعطف لانه يلزم عطفاً  
الانشاء على الخبر وهو لا يجوز (قوله ويكون الخ) كلام مستأنف (قوله تجوزا) أى لكونها على صورة العاطفة  
وان لم تشرك فى الاعراب (قوله لان المقول مجموعهما) يحتمل كفى الدما معنى ان كل واحدة لهما محل كقوله انما  
عليها جزء المقول مقول (قوله جزء) أى الجملة أعنى عبد الله ومنطلق (قوله ما يقال لك الاما قد قبل) أى الا

الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملة من معاني موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان الجملة بمجموعة او كل منهما جزء من القول كأن جزأى الجملة الواحدة لا محل لواحدة منهما باعتبار القول فتأمل الثالث البنية كقوله تعالى ما يقابلك الا ما قد قيل للرسول من قبيل ان ذلك



لأنه مخففة وذو عتاب اليم فان وما عملت فيه بدل ٨٠ من ما وصلتها وبار اسناد يقال الى الجملة كما جاز في واذا قيل ان وعد الله حق والساعة لا ريب

فيها هذا كما ان كان المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قيل فاما ان كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية الامثل ما قد قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الزنجشري فالجملة استئناف ومن ذلك وأسر والنجوى ثم قال الله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم أفنا تون السحر قال الزنجشري هذا في موضع نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى أى الى الله أشكو حاجتين تعذر التقاؤهما \* (الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل) \* ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة فالاول نحوز يد قام أبوه وقعد أخوه اذالم تقدر الوالوالحال ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى والثاني شرطه كون الثانية أوفى من الاولى بتأدية المعنى المراد نحو وواتقوا الذي أمركم بما تنعمون أمركم باذعام وبنين وجنات وعيون فان دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الاولى وقوله أقول له ارحل لا تقيم عندنا فان دلالة الثانية على ما أراده من اظهار الكراهية لا قامت

الذي قد قيل للرسول من قبلك فأبدل من ما الذي هي مفردة لانها موصولة قوله ان ربك الخ (قوله من ما وصلتها) فيه تسعح لما سبق أن المحل للموصول الاسمي وحده (قوله وبار اسناد الخ) أى مع ان المسند اليه انما يكون مفردا (قوله الى الجملة) أعني قوله ان ربك الخ فان قوله الا ما قد قيل الخ نائب فاعل والجملة بدل منه (قوله كما جاز الخ) أى وانما جاز لكون الجملة أريد لفظها وحينئذ فيحكم لها بحكم المفرد (قوله واذا قيل ان وعد الله حق) أى فجملة ان وعد الله حق نائب فاعل قيل (قوله هذا) أى ما ذكر من أن الجملة بدل من ما وأن يقال مسند للجملة (قوله الا ما قد قال) أى الا القول الذي قاله للرسول من قبلك (قوله ومن ذلك) أى من ابدال الجملة من المفرد (قوله هذا) أى ما ذكر من قوله هل هذا الا بشر مثلكم (قوله بدلا من النجوى) أى بدل كل أو بعض لان المراد بالنجوى الكلام الذي يقال سرا مخفيا أى فالواقولا مخفيا وهو ما هذا الا بشر مثلكم (قوله ويحتمل التفسير) أى وحينئذ فلا محل لها (قوله جملة الاستفهام الخ) مقول القول واعلم أن الاستفهام الانكاري معناه النفي وكأنه قال لا يلتقيان أى أشكو عدم التقائهما وهذا معنى قول المصنف تعذر الخ وقوله بدل من حاجة أى بدل من الحاجتين ولا شك ان الحاجتين مفرد ليس بجملة فلا ينافي انه مثني

\*(الجملة السابعة)\*

(قوله والبدل خاصة) أى ولا يقع في النعت لان الذي ينعت انما هو المفرد كما انه لا يثنى الا ما كان مفردا ولا يقع ذلك في التوكيد لانه لا يؤكد بالالفاظ الخصوصية أعني أجمع وقوابح أجمع الا المفردات واعترض بانه يقع في التوكيد اللفظي نحوز يد قام أبوه فام أبوه وأجاب الشبني بأن لا نسلم ان هذا توكيد لفظي بل هو تكرير للجملة وفيه نظار وامل الاولى أن المصنف لم يعتبر ذلك لان الثانية لما كانت تكرير الاولى كأنها عينها (قوله اذالم تقدر الوالوالحال) أى والالم يكن هنا تبعيقوان كان محالها نصبا (قوله ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى) أى والا لم يكن لها محل (قوله والثاني) أى الوقوع في باب البدل (قوله بما تعلمون) أى من النعم (قوله بخلاف الاولى) أى فان دلالتها على نعم الله غير مفصلة واعترض بأن الجملة الاولى صلة للموصول لا محل لها وحينئذ فلتكن الجملة الثانية أيضا كذلك وهذا بخلاف الموضوع أعني الجملة التابعة لما لها محل واعتذر عنه بان الغرض بالمثال كون الجملة الثانية أوفى من الاولى وبدلا منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله ارحل) في محل نصب مقول القول وقوله لا تقيم بدل من ارحل فيكون في محل نصب واعترض بان قوله لا تقيم من جملة المقول وقد سبق أن جزء المقول لا محل له وحينئذ فلا يصح جعله بدلا والجواب ان ما هنا مبني على ما قاله غيره من البيانيين وبعض النحاة ان جزء المقول له محل وأما ما سبق فهو الذي حقيقته هو وأن ما تقدم مخصوص بما اذا استقل كل جزء بمعنى أما اذا اتحد المراد منهما فكل له محل لصالحيته لتمام المقولية أو بحباب بان الغرض التمثيل لكون الثانية بدلا من الاولى لكونها أوفى منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله من اظهار الكراهية) بيان لما أراده واعلم أن مدلول ارحل المطابق لطلب الرحيل وعدم الإقامة في هذا المكان ويلزمه الكراهية لا قامت وأما قوله لا تقيم فيدل مطابقة على اظهار الكراهية لا قامت مطابقة هذا كلامه ورد بان مدلول لا تقيم المطابق للنهي والكف عن الإقامة ويلزمه كراهية الإقامة والجواب ان لا تقيم يدل عرفا مطابقة على اظهار الكراهية بخلاف ارحل والاعتراض بمبناء النظر للمعنى اللغوي لا العرفي (قوله بالمطابقة) خبر ان والمراد بالمطابقة العرفية فانه اشتهر في اظهار الكراهية عرفا (قوله بخلاف الاولى) أى فان دلالتها على ذلك بالاتزام (قوله والخطي) بفتح الحاء وكسر الطاء شدة أى الرخ المنسوب الى خط هجر بلدة باليهامة يقوم فيها الرماح الجسوبة من الهند وقوله يخطر بكسر الطاء من خطر يخطر كضرب يضرب معنهما يهتز وقوله خلت بكسر الهاء أى شربت اذ انزل الشرب أولا وأما ثانيا فيقال له حال والمراد شربت من الدم بسبب الطعن والمراد بشربها لظنه او قوله المثقة السمراى الرماح المعتدلة (قوله من قوله والخطي

يخطر

وقد خلت منها المثقة السمراى فانه أبدل وقد



ثم امت من قوله وانطلق بخطر بيتنا بدل استعمال انتهى وليس متعين الجواز كونه من باب النسق على أن تقدر الواو للعطف ويجوز أن تدرج الواو  
الحال وتكون الجملة حالا مأمنا فاعل ذلك على المذهب الصحيح في جوارزادف ٨١ الاحوال وامان فاعل يخطر فتكون الجملة

مداخلة بيننا) أي والشرط موجود فان قوله وقد نزلت أو في بتادية المعنى المراد وهو انه وقع الطعن بخلاف  
يخطر أي يستزفلا يدل على ذلك لاحتمال انها تم تزبدون طعن (قوله بدل اشتمال) أي وعلى هذا فالواو زائدة  
وقوله بدل اشتمال أي لان اهتزاز الرمح يشتمل على شرب الدم ويصاحبه (قوله الواو) أي في قوله وقد نزلت  
وقوله للعطف أي على جملة يخطر بيتنا فتكون الثانية تابعة لجملة لها محل (قوله على المذهب الصحيح) وعلى  
هذا فاعني ذكرتك حال كوني في هاتين الحالتين (قوله ومن غريب هذا الباب) أي باب بدل الجملة من الجملة  
التي لها محل ووجه غرابته ان المتبادر في المثال بدل المفرد وان لم يتسلط عليه عامل الاول لانه يغتفر في التابع  
مالا يغتفر في الاوائل (قوله زعم ابن مالك الخ) أي وأما غيره فجعل الامثلة الثلاثة بمن بدل المفرد من المفرد ومن  
عطف المفرد وقال انه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع (قوله ان التقدير ليقم الخ) أي فالاصل قوموا  
ليعلم أولكم وأخركم فقوله أولكم وأخركم مع مولى المحذوف وهذا الجملة بدل من جملة قوموا (قوله لا المفرد  
من المفرد) أي لان أولكم وأخركم بدل من الواو في قوموا والان البدل على نية تسليط العامل ولا يصح تسليطه  
هنا فلا يقال قم أولكم (قوله اسكن أنت وزوجك الجنة) أي وليسكن زوجك الجنة فهو من عطف الجمل لان  
زوجك فاعل المحذوف ولا يصح عطفه على أنت اذ لا يقال اسكن زوجك (قوله ولا أنت) أي ولا تخلفه أنت اذ لا  
يقال لا تخلفه أنت (قوله ولا مولود) أي ولا بضار مولود (قوله على ما قرر) أي على ما قررته النحاة (قوله الجملة  
المستثناة) أي استثناء منقطع لان الاية بمعنى لكن وهي لا تدخل الا على جملة وانما كانت في محل نصب لان  
حق المستثنى بالامن كلام موجب أن ينصب (قوله بمساطر) هو المساط المتولي أي لست مساطا عليهم ولا  
متوليا عليهم لكن من تولي وكفر فأنه المتولي عليه ويعذبه العذاب الا كبر فلا يتوهم تركه فالاستثناء منقطع  
وقيل الاستثناء متصل والمعنى الامن تولي وكفر فأنت مساط عليه بالجهاد (قوله من مبتدا) وقوله تولي صلة من  
وقوله فيه عذبه خبر أي وجملة المبتدا والخبر في محل نصب وهي حالة محل مفرد أي لكن تعذيب الله من كفر قال ابن  
مالك في التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بالامن كلام موجب أن ينصب مفردا كان أو كملا معناه  
بما بعده نحو وانما لنحوهم أجمعين الا امرأته قدرنا انهم من الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في  
هذا الا النصب وقد أغفلوا وروده من فروع ثابت الخبر ومحمد وفاق الاول قول أبي قتادة أحرموا كلهم الا أبو  
قتادة لم يحرم فالاية بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدا أول يحرم خبر ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم ولا تدرى نفس  
بأى أرض تموت الا الله أي لكن الله يعلم ذلك (قوله على الاستثناء المنقطع) أي لان الجملة لا يعقل دخولها في  
خبرها حتى يحكم على الاستثناء بانه متصل (قوله والجملة بعده خبر) أي والجملة من المبتدا والخبر في محل نصب  
على الاستثناء (قوله لان الجملة هنا حال) وذلك لان قوله باحد جار ومجرور متعلق بمحذوف وقوله الأداة استثناء  
وقوله زيد مبتدا وخبر منه خبر والجملة حال من أحد أوصافه لافي محل نصب على الاستثناء (قوله باتفاق) أي  
حتى الانخفش وقوله عند الانخفش أي فقط واعترض بانه سمي أنى أن الانخفش لا يجوز الفصل بين الصفة  
والموصوف بالا وأجيب بان الضمير في قوله أوصفته أي لأحد لا بقيد كونه السابق على حذف عندي درهم  
ونصفه بل هو صفة لأحد قد رعد الا بدل من أحد المذكر قبلها أي ما مررت بأحد الا أحد زيد خبر منه  
فالصل انما هو بين البدل والمبدل منه لا بين الصفة والموصوف لكن فيه انه يلزم عليه حذف الموصوف بالجملة  
وهو ليس بعض اسم مجرور بمن أو في وهو غير جائز عند الانخفش وغيره (قوله فتمها ان) أي من المراسين لافي  
محل نصب على الاستثناء (قوله فانهم مفعول) أي لافي محل نصب على الاستثناء (قوله وأما الثانية) أي الجملة  
المستند اليها (قوله وأنذرهم مبتدا) أي هذه الجملة مبتدا مؤخر في محل رفع وانما حذف ذلك لقيامها مقام المفرد

مداخلة بيننا) أي والشرط موجود فان قوله وقد نزلت أو في بتادية المعنى المراد وهو انه وقع الطعن بخلاف  
يخطر أي يستزفلا يدل على ذلك لاحتمال انها تم تزبدون طعن (قوله بدل اشتمال) أي وعلى هذا فالواو زائدة  
وقوله بدل اشتمال أي لان اهتزاز الرمح يشتمل على شرب الدم ويصاحبه (قوله الواو) أي في قوله وقد نزلت  
وقوله للعطف أي على جملة يخطر بيتنا فتكون الثانية تابعة لجملة لها محل (قوله على المذهب الصحيح) وعلى  
هذا فاعني ذكرتك حال كوني في هاتين الحالتين (قوله ومن غريب هذا الباب) أي باب بدل الجملة من الجملة  
التي لها محل ووجه غرابته ان المتبادر في المثال بدل المفرد وان لم يتسلط عليه عامل الاول لانه يغتفر في التابع  
مالا يغتفر في الاوائل (قوله زعم ابن مالك الخ) أي وأما غيره فجعل الامثلة الثلاثة بمن بدل المفرد من المفرد ومن  
عطف المفرد وقال انه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع (قوله ان التقدير ليقم الخ) أي فالاصل قوموا  
ليعلم أولكم وأخركم فقوله أولكم وأخركم مع مولى المحذوف وهذا الجملة بدل من جملة قوموا (قوله لا المفرد  
من المفرد) أي لان أولكم وأخركم بدل من الواو في قوموا والان البدل على نية تسليط العامل ولا يصح تسليطه  
هنا فلا يقال قم أولكم (قوله اسكن أنت وزوجك الجنة) أي وليسكن زوجك الجنة فهو من عطف الجمل لان  
زوجك فاعل المحذوف ولا يصح عطفه على أنت اذ لا يقال اسكن زوجك (قوله ولا أنت) أي ولا تخلفه أنت اذ لا  
يقال لا تخلفه أنت (قوله ولا مولود) أي ولا بضار مولود (قوله على ما قرر) أي على ما قررته النحاة (قوله الجملة  
المستثناة) أي استثناء منقطع لان الاية بمعنى لكن وهي لا تدخل الا على جملة وانما كانت في محل نصب لان  
حق المستثنى بالامن كلام موجب أن ينصب (قوله بمساطر) هو المساط المتولي أي لست مساطا عليهم ولا  
متوليا عليهم لكن من تولي وكفر فأنه المتولي عليه ويعذبه العذاب الا كبر فلا يتوهم تركه فالاستثناء منقطع  
وقيل الاستثناء متصل والمعنى الامن تولي وكفر فأنت مساط عليه بالجهاد (قوله من مبتدا) وقوله تولي صلة من  
وقوله فيه عذبه خبر أي وجملة المبتدا والخبر في محل نصب وهي حالة محل مفرد أي لكن تعذيب الله من كفر قال ابن  
مالك في التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بالامن كلام موجب أن ينصب مفردا كان أو كملا معناه  
بما بعده نحو وانما لنحوهم أجمعين الا امرأته قدرنا انهم من الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في  
هذا الا النصب وقد أغفلوا وروده من فروع ثابت الخبر ومحمد وفاق الاول قول أبي قتادة أحرموا كلهم الا أبو  
قتادة لم يحرم فالاية بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدا أول يحرم خبر ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم ولا تدرى نفس  
بأى أرض تموت الا الله أي لكن الله يعلم ذلك (قوله على الاستثناء المنقطع) أي لان الجملة لا يعقل دخولها في  
خبرها حتى يحكم على الاستثناء بانه متصل (قوله والجملة بعده خبر) أي والجملة من المبتدا والخبر في محل نصب  
على الاستثناء (قوله لان الجملة هنا حال) وذلك لان قوله باحد جار ومجرور متعلق بمحذوف وقوله الأداة استثناء  
وقوله زيد مبتدا وخبر منه خبر والجملة حال من أحد أوصافه لافي محل نصب على الاستثناء (قوله باتفاق) أي  
حتى الانخفش وقوله عند الانخفش أي فقط واعترض بانه سمي أنى أن الانخفش لا يجوز الفصل بين الصفة  
والموصوف بالا وأجيب بان الضمير في قوله أوصفته أي لأحد لا بقيد كونه السابق على حذف عندي درهم  
ونصفه بل هو صفة لأحد قد رعد الا بدل من أحد المذكر قبلها أي ما مررت بأحد الا أحد زيد خبر منه  
فالصل انما هو بين البدل والمبدل منه لا بين الصفة والموصوف لكن فيه انه يلزم عليه حذف الموصوف بالجملة  
وهو ليس بعض اسم مجرور بمن أو في وهو غير جائز عند الانخفش وغيره (قوله فتمها ان) أي من المراسين لافي  
محل نصب على الاستثناء (قوله فانهم مفعول) أي لافي محل نصب على الاستثناء (قوله وأما الثانية) أي الجملة  
المستند اليها (قوله وأنذرهم مبتدا) أي هذه الجملة مبتدا مؤخر في محل رفع وانما حذف ذلك لقيامها مقام المفرد

( ١١ - دسوقي في ) له عند الانخفش وكل منهما قد مضى ذكره وكذلك الجملة في لانهم لما يكون النعمان فتمها ان في نحو ما علمت  
زيدا الا يصح على الخبر فانهم مفعول وكل ذلك قد ذكرنا في الثانية فنحو سواء عليهم أن تذرهم الآية ذاعرب ساء خبرا وتذرهم مبتدا ونحو



تسمع بالمعدي خير من ان تراه اذ لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما ان الجملة بعد الظرف في نحو يوم تسير الجبال وفي نحو انذرتم في تأويل المصدر وان لم يكن ٨٢ معهما حرف ساكن واختلاف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا فالشهور المنع مطلقا وأجاز

هشام وثعلب مطلقا نحو  
يجبني قام زيد وفصل الفراء  
وجامعة ونسبوه لسيبويه  
فقالوا ان كان الفعل قلبيا  
ووجد معلق عن العمل نحو  
ظهر لي أقام زيد مع وال  
فلا وجاؤه عليه ثم بداهم من  
بعدها وألايات ليسجنه  
حتى حين ومنعوا يجبني  
يقوم زيد وأجازهما هشام  
وثعلب واحتج بقوله  
ومارعتي الايسير بشرطة  
ومنع الاكثر من ذلك كله  
وأولوا ما ورد مما نوهه فقالوا  
في بداضير البداء وتسمع  
ويسير على اضماران وأما  
قوله تعالى واذا قيل لهم  
لا تفسدوا في الارض وقوله  
عليه الصلاة والسلام لا حول  
ولا قوة الا بالله كنوز  
الجنة وقول العرب يزعموا  
مطية الكذب فليس من باب  
الاسناد الى الجملة لما بينا في  
غير هذا الموضع (حكم الجمل  
بعد المعارف وبعد النكرات)  
تقول المعسر بون على سبيل  
التعريب الجمل بعد النكرات  
صفات وبعد المعارف أحوال  
وشرح المسئلة مستوفاه أن  
يقال الجمل الخبرية التي لم  
يسلمها ما قبلها ان كانت  
مرتبطة بنكرة محضة فهي  
صفة لها أو معرفة محضة فهي

أي انذارك وعدمه سواء (قوله تسمع بالمعدي) أي قسمي فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر فيه جوازا  
تقديره أنت والجملة في محل رفع مبتدأ (قوله اذ لم يقدر الخ) أما اذ قدرت الاصل ذلك فيكون المصدر المؤول  
هو المبتدأ لانفس الجملة (قوله مقام السماع) أي مقام المفرد وهو السماع (قوله ويوم تسير الجبال) أي  
فيوم مضاف والجملة مضاف اليها وانما جعلت الجملة مضافا اليها لانها قائم مقام مفرد أي يوم تسير (قوله في  
تأويل المصدر) الاولى قائم مقام المصدر لان الفرض ان المبتدأ نفس الجملة واما على كلامه فيوهم ان المبتدأ  
المصدر الذي في تأويلها (قوله واختلاف في الفاعل الخ) لما أفاد ان الجملة قد تكون مبتدأ أفاد ان في وقوعها  
فاعلا أو نائب عنه خلافا (قوله يجبني قام زيد) أي فجملة قام زيد فاعل عنده (قوله معلق) أي أي معلق وقد  
سبق للمصنف مختاراه فصره على الاستفهام (قوله ومنعوا الخ) أي لانه لم يوجد معلقا وان كان الفعل قلبيا  
(قوله وأجازهما هشام وثعلب) كرو هذا ليرتب عليه الاحتجاج (قوله واحتجنا الخ) قال الدماميني الاحسن ان  
جملة يسير حال فاهلها راجع لما يرجع له ضمير راعني (قوله وما راعني الخ) تمامه \* وعهدي به قينا يسير بكبر  
والعين الحداد والجمع قيون والكبر كبر الحداد وهو رزق أو جاد غليظ ذو حافات وهو المنفاخ وأما الحفرة التي  
يوضع فيها الفحم فيقال لها كور اه شمني (قوله الايسير) فعل مضارع والفاعل مستتر فيه جوازا تقديره  
هو والجملة في محل رفع فاعل راع بمعنى أخافني والشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهي علامة الولاة  
ويقال للواحد من الولاة شرطى كتركى وشرطى كعنهني سموا بذلك لانهم جمعوا لانفسهم علامات يعززون بها  
(قوله ومنع الاكثر من ذلك) أي كون الجملة مسند اليها سواء كانت مبتدأ أو فاعلا أو نائب فاعل (قوله  
وتسمع ويسير على اضماران) قال الدماميني الاحسن في المصراع أن يقال ان فاعل راعني ضمير يعود الى  
ما يعود اليه ضمير يسير وهو الشخص وقوله يسير جملة في محل نصب على أنه حال من فاعل راعني والاستثناء  
مفرغ أي مارعتي هو في حال من الاحوال الا في حال كونه يسير قال الشمني ويمكن أن يخرج البيت أيضا على  
تقديره معلق أي الا ليسير كما في قوله \* اني وجدت ملاك الشيمة الادبا \* أي ملاك اه شمني (قوله على اضمار  
ان) أي وحذف ان ورفع الفعل جائز لا شذوذ فيه بخلاف حذفها مع نصب الفعل فانه شاذ لا يناسب الا في  
مواضع معلومة (قوله لما بينا في غير هذا الموضع) أي من ان الجملة اذا قصد لفظها يحكم لها بحكم المفرد فيجوز  
وقوعها مبتدأ أو فاعلا أو نائب عنه

### \* (حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات) \*

(قوله أو بغير المحضة) أي وان كانت مرتبطة بغير المحضة منها أي من المعرفة والنكرة والمراد بالمعرفة الغير  
المحضة المعرفة بالجنسية والمراد بالنكرة الغير المحضة النكرة الموصوفة (قوله وجود المقتضى) أي وهو صفة  
عمل العامل في صاحب الحال أو في الموصوف في الحال وفي الصفة (قوله وانتفاء المانع) أي الذي يمنع من الوصفية  
أو الحالية (قوله ومنه الخ) انما فصله لاحتمال أنه ليس منه كيان (قوله وانما عبيد ذكر الاهل) أي الواقع بعد  
استطعما أي ولم يأت بالضمير بدل الاسم الظاهر (قوله مع ان المراد وصف القرية) لان الحديث مسوق فيها  
الا ترى فوجد فيها جدارا (قوله لزم خلو الصفة) أي لانه ليس فيها ضمير عائده على الموصوف وهو القرية ورده  
الدماميني بان الضمير في استطعما هم عائده على الاهل المقيد بالقرية لا ضافته لها فالربط المعنوي حاصل والجواب  
انه لا يكفي في الجملة الواقعة صفة الا الربط اللفظي وهو الضمير عائده على نفس الموصوف وقوله كان مجازا أي  
وهو خلاف الاول ورد بان المجاز باخ من الحقيقة والقرآن مشكوك به فلا مانع من المجاز حيث شذوا جاب بعض

حال عنها أو بغير المحضة منها فهي محتملة لهما وكل ذلك بشرط وجود المقتضى وانتفاء المانع (مثال النوع الاول) وهو بان  
الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم من قبل ان يأتي يوم لا ينفع  
فيه ومنه حتى اذا أتيا اهل قرية استطعما اهلها وانما عبيد ذكر الاهل لانه لو قيل استطعما هم مع ان المراد وصف القرية لزم خلو الصفة



من ضمير الموصوف ولوقيل استطعماها كان مجازاً ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجملة جواباً بالاذن تكرار الظاهر يعرى حيث  
عن هذا المعنى وإيضاحاً للجواب في قصة الغلام قال اقتلت لاقوله فقتله لأن الماضي المقرون بقول لا يكون جواباً فليكن قال في هذه أيضاً جواباً  
(ومثال النوع الثاني) وهو الواقع حالاً غير لوقوله بعد المعارف المحضة ولا تمن تستكثر ٨٣ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى (ومثال النوع

الثالث) وهو المحتمل لهما  
بعد التكررة وهذا ذكر مبارك  
أنزلناه فلك أن تقدر الجملة  
صفة للتكررات وهو الظاهر  
ولك أن تقدرها حالاً عنها  
لأنها قد خصصت بالوصف  
وذلك يقربها من المعرفة حتى  
أن أبا الحسن أجاز وصفها  
بالمعرفة فقال في قوله تعالى  
فأخوان يقومان مقامهما  
من الذين استحق عليهم  
الأوليان أن الأوليان صفة  
لا تخوان لوصفهم يقومان  
ولك أن تقدرها حالاً عن  
المعرفة وهو الضمير في مبارك  
إلا أنه قد يضعف من حيث  
المعنى وجهها الحال أما الأول  
فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالة  
الانزال كما وقعت الإشارة  
إلى البعل في حالة الشيخوخة  
في وهذا على شيخا وأما الثاني  
فلاقتضائه تقييد البركة بحالة  
الانزال وتقول ما فيها أحد  
يقرأ فيجوز الوجهان أيضاً  
لزوال الإبهام من النكرة  
لعمومها (ومثال النوع  
الرابع) وهو المحتمل لهما  
بعد المعرفة كمثل الجار يحمل  
اسقاراً من المعارف الجنى  
يقرب في المعنى من النكرة  
فيصح تقدير يحمل جالاً

بأن الجواز خلاف الأصل على كل حال وإيضاح حيث قيل أولاً أنبأ أهل قرية بنى الكلام على الحقيقة والتجوز بعد  
من الرجوع للشيء بعد الانصراف عنه (قوله كان مجازاً) لأن استناد الاستطعام للأهل هو الحقيقة أي ولا يجوز  
الأتیان بضمير الأهل والقرية معاً بان يقول استطعماها (قوله ولهذا) أي ولا يجلس لتعليل إعادة التكرار بما  
سبق كان هذا الوجه أي وهو يحمل الجملة صفة (قوله لأن تكرار الظاهر الخ) على حذف أي وإنما كان يحمل  
الجملة جواباً بالاذن الأولوية فيه لأن تكرار الخ وحاصله أنه على جعل الجملة صفة يكون للأتیان بالاسم الظاهر  
في محل الضمير نكتة بخلاف جعلها جواباً بالاذن فإنه لا يكون للأتیان بالظاهر محل الضمير نكتة وأيضاً يلزم على  
جعلها جواباً بالاذن مخالفة النظير (قوله المقرون بقدر) وفي نسخة بالفاء أي الدالة على قد الدالة على تحقق الماضي  
فلا يكون جواباً بالشرط إذا المستقبل وإنما احتج لقدر لأن الماضي بدونه صالح للشرطية فلا يقرن بالفاء (قوله  
بقدر) أي المقدرة بعد الفاء وفي نسخة لأن الماضي المقرون بالفاء وجهه عدم صحة الجواب عنها لأن الماضي صالح  
للجوابية لجواز كونه مستقبلاً في المعنى وحيث فلا يقرن بالفاء ودخول الفاء عليه مع الصلاحية يدل على أنه  
لا يصلح للجواب وعدم الصلاحية له لا قترانه بقدر فالفاء دالة على قد محذوفة وقد تدل على تحقق الماضي فلا يكون  
الفعل جواباً بالاذن إذا لا يكون الاستقبال (قوله لا يكون جواباً) أي لأنها تدل على تحقق الماضي وجواب إذا  
لا يكون الاستقبال (قوله قال الخ) أي أن الجواب عن إذا قال اقتلت لأن الجواب فتسله من قوله لقياً غلاماً  
فقتله لأن الماضي الخ (قوله بعد المعارف المحضة) أن قلت هي في أحكامها لا يحمل ونحوه صفة مع أنه معرفة محضة  
بتعيين النداء كما نص عليه ابن السيد والجواب أنه صفة له قبل النداء وهو إذا ذلك نكرة فهو من نداء الموصوف  
لا من وصف المنادى (قوله تستكثر) جملة حالية من ضمير تمن وكذلك وأنتم سكارى حال من ضمير لا تقربوا (قوله  
فأخوان يقومان مقامهما) أي في توجه اليمين عليهما وقوله من الذين استحق عليهم أي الوصية وهم الورثة  
وقوله الأوليان بالميت أي الأقربان إليه بدل من أخوان أو صفة له كما قال أبو الحسن (قوله ولك أن تقدرها)  
أي جملة أنزلناه والمراد بتقديرها جعلها (قوله وجهها الحال الخ) بالثنية لأن الحال أمام النكرة ومن ضمير  
مبارك (قوله أما الأول) أي أما تضعيف الوجه الأول وهو أنه حال من ذكر وحاصله أن الحال قيد في عاملها  
والعامل هنا الإشارة فيه يدان الإشارة بتقديره بالانزال مع أن الإشارة إليه ليست في وقت انزال جميعه (قوله وأما  
الثاني) أي وأما تضعيف الثاني وهو أنه حال من ضمير مبارك ويكون العامل مبارك فالحال قيد فيه (قوله يحمل  
أسفاراً) أي فهو حال من حجاروان كان مضافاً إليه لكون المضاف كجزء في جهة السقوط أذ يقال مثله كالجار  
والضمير حيث تذكر أجمع للمضاف إليه وهو كثير منه كمثل آدم خلقه أهل قرية استطعما أهلها نعم إذا احتمل  
عود الضمير للمضاف أو المضاف إليه فالأولى عوده على المضاف لأنه أحدث منه والمضاف إليه قيد له عينه إلا أن  
يكون المضاف لفظاً كل أو بعض لأنهم مسور والمقصود ما بعدهما (قوله وقد اشتمل الضابط) أي السابق عند  
الترجمة وهو قوله الجملة الخبرية الخ (قوله كذلك) أي تريد الانشاء وأما الواردت الخبر كنت الجملة فلا وقوعها  
بعد معرفة (قوله لا يكون نعمتاً ولا حالاً) أي لأنه لا يعلم مدلولها إلا بعد التطوق بها وكل من الحالت والنعمت لا بد أن  
يعلم مدلوله من قبل لأن القصد منهما تعريف الموصوف (قوله ويجوز أن يكون) أي جملة بعثتك في المثاليين وقوله  
خبر بن أي عن اسم الإشارة وقوله آخري أي والخبر الأول العبد المنكر في المثال الأول والمعرف في المثال الثاني

وصفاً ومثله وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله \* ولقد أمر على التيميم بنى \* وقد اشتمل الضابط المذكور على قود أحدها كون الجملة خبرية  
واحتراز بذلك من نحو هذا عبد بعثتك يريد بالجملة الانشاء وهذا عهدي بعثتك كذلك فإن الجمليتين مستأنفتان لأن الانشاء لا يكون نعمتاً ولا حالاً  
ويجوز أن يكونا خبرين آخريين الأقدم من منع تعدد الخبر



مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع ٨٤ تعدد مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند من منع وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من

الكوفيين ومن الجمل ما  
يحتمل الانشائية والخبرية  
فيختلف الحكم باختلاف  
التقدير وله امثلة منها قوله  
تعالى قال رجلان من الذين  
يخافون انعم الله عليهما فان  
جملة انعم الله عليهما تحتمل  
الدعاء فتكون معترضة  
والاخبار فتكون صفة ثانية  
ويضعف من حيث المعنى ان  
تكون حالا ولا تضعف في  
الصناعة لوصفها بالظرف  
(ومنها) قوله تعالى اوجاؤكم  
حصرت صدورهم فذهب  
الجمهور الى ان حصرت  
صدورهم جملة خبرية ثم  
اختلفوا فقال جماعة منهم  
الانخفص هي حال من فاعل  
جاء على اضممار قد ويؤيده  
قراءة الحسن حصرة صدورهم  
وقال آخرون هي صفة لثلاث  
يحتاج الى اضممار قد ثم  
اختلفوا فقبيل الموصوف  
منصوب محذوف أي قوما  
حصرت صدورهم ورأوا ان  
اضممار الاسم اسهل من اضممار  
حرف المعنى وقيل مخفوض  
مذكور وهم قوم المتقدم  
ذكرهم فلا اضممار البتة وما  
بينهما اعتراض ويؤيده انه  
قرئ باسماء موقاة وعلى ذلك  
يكون جاؤكم صفة لقوم  
ويكون حصرت صفة ثانية  
وقيل بدل اشمال من جاؤكم  
لان المجيء مشتمل على الحصر  
وفيه بعد لان الحصر من صفة  
الجائين وقال أبو العباس

(قوله مطلقا) أي سواء كان الثاني مفردا أو جملة كان انشاءا وخبريا (قوله تحتمل الدعاء) أي فهي جملة انشائية  
(قوله فتكون معترضة) أي بين القول والمقول (قوله من حيث المعنى) أي لانه ليس المعنى على التقيد (قوله  
أن تكون حالا) أي لان جعلها حالا يقتضي ان قولهم في وقت انعامه عليهم فقط مع ان قولهم لا يتقيد بذلك  
والحاصل ان الحالية تقتضي تقيد العامل مع ان المعنى ليس على التقيد (قوله اوجاؤكم) عطف على قوله  
يصلون أي الا الذين يصلون الى قوم موصوفين بكونهم بينكم وبينهم ميثاق أي فلا تقتلوههم والا الذين جاؤكم  
حصرت صدورهم فلا تقتلوههم وهذا بناء على أن حصرت جملة خبرية (قوله اوجاؤكم حصرت صدورهم) قبله  
ودوالو تكفرون أي ود المناقون لو تكفرون كما كفروا فتكفرون أنتم وهم مستوون في الكفر فلا تتخذوا  
منهم أولياء قالونهم حتى يهاجروا هجرة صحيحة صحيحة لا يحلهم فان تولوا وأعرضوا واستهروا على ما هم عليه  
نخذوهم بالامر واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم ولبا قولونه ولا نصبر ان تصروا به على اعدائكم الا  
الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق أي عهد على الايمان وترك قتالهم وقتال من أتى اليهم كهلل بن  
عويمر الاسلمي فلا تأخذوهم ولا تقتلوهم اوجاؤكم حصرت صدورهم أي ضاقت صدورهم عن قتالكم مع  
قومهم وعن قتال قومهم معكم أي ممسكين عن قتالكم وقتال قومهم فلا تعرضوا اليهم باخذ ولا يقتل وقد نسخت  
هذه الآية بآية السيف (قوله على اضممار قد) اعلم ان اضممار قد واجب عند البصريين فيقولون ان الجملة  
الماضوية اذا وقعت حالا لا بد من اقترانها بفسد ظاهرة أو مقدرة أو ما الانخفص فلا يرى وجودها مع الماضي اذا  
وقع حالا فيقول ان الجملة الماضوية تقع حالا وتقرن بقدان وجدت فان لم توجد فلا تحتاج الى تقديرها اذا علمت  
هذا فقول المصنف منهم الانخفص على اضممار قد لا يظهر فالاولي أن يقول ثم اختلفوا فقال الجمهور هي حال  
من فاعل جاؤا على اضممار قد خلا لا لاخفص القائل لا تحتاج لتقدير (قوله قراءة الحسن حصرة) أي ضيقة أي  
حال كون قلوبهم ضيقة (قوله أي قوما حصرت صدورهم) أي اوجاؤكم حال كونهم قوما موصوفين بهذا  
الوصف (قوله وقيل مخفوض) أعني الموصوف (قوله وهم قوم المتقدم ذكرهم) فالقوم المتقدم ذكرهم  
موصوفون بوصفين الاول قوله بينكم وبينهم ميثاق والوصف الثاني قوله حصرت صدورهم وقوله اوجاؤكم  
اعتراض هذا هو كلام أبي البقاء الذي هذه عبارة وليس ما بين القوم وقوله حصرت كله اعتراض كما هو ظاهر  
المصنف (قوله ويؤيده) أي يؤيد جملة صفة لقوله المذكور لا حالا من فاعل جاؤكم (قوله وما بينهما اعتراض)  
هو اوجاؤكم وما بينكم وبينهم ميثاق نصفه لقوم وانما كان جاؤكم اعتراضا لان أو تمنع من جملة صفة  
ثانية والواقع بين الشيين المتلازمين كالموصوف وصفته اعتراض (قوله ويكون حصرت صفة ثانية) فتعين  
حصرت لا وصفية على قراءة اسقاط أو يؤيد جعلها صفة لا حالا على قراءة اثبات أولان الاصل التوافق بين  
القراءة وعدم اختلافها تأمل (قوله ثانية) أي بالنسبة لجاؤكم فلا ينافي انه صفة تالفة بالنظر لبينكم وبينهم  
ميثاق (قوله لان المجيء) أي في تلك الحالة مشتمل على الحصر أي ضيق الصدر (قوله لان الحصر من صفة  
الجائين) أي فهو صفة ثانية لانه من صفات المجيء حتى يكون بدلا منه قال الدماميني وقد يقال كون الحصر صفة  
لجائين لا ينافي اشمال المجيء عليه من حيث ان سبب المجيء حصر الصدور فتأمل (قوله من صفة الجائين) أي  
لان صفة المجيء عوضا بدل الاشتمال انما يكون من صفات المبدل منه وداله اجمالية حتى  
اذا ذكر البديل يكون كالمعنى لماذا كراجالا (قوله وقال أبو العباس المبرد الجملة) أي جملة حصرت صدورهم  
(قوله معناها الدعاء) أي فالمعنى اوجاؤكم اللهم ضيق صدورهم كراهية أن يقتلواكم أو  
يقاتلوا قومهم (قوله مثل غات الخ) أي فالمعنى اللهم ضيق صدورهم (قوله لا يتجه) أي لا يظهر وحاصل الرد  
أن المعنى على هذا القول اللهم ضيق صدورهم عن قتالنا وعن قتال قومهم أي الكفار والدعاء عليهم بضيق  
الصدور بالنظر لقتال المسلمين ظاهر وأما الدعاء عليهم بالنظر لقتال قومهم فلا يظهر اذا المطالب اخذ

المبرد الجملة انشائية معناها الدعاء مثل غات ايديهم فهي مستأنفة ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا ينجم الكفر



ومن ذلك قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيب من الذين ظلموا منكم خاصة فان تصبوا أن تقدروا ناهية ونافية وعلى الاول فهي مقولة لقول محذوف هو الصفة أي فتنة مشهورة ولا فيها ذلك ويرجح أنه أن تؤكد الفعل بالنون بعد الناهية قياس نحو ولا تحسبن الله غافلا وعلى الثاني فهي صفة لفتنة ويرجح سلامته من تقدير القيد الثاني صلاحيتها للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة الصلة ٨٥ وجملة الخبر وجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها

بمعنى أن مقولية القول متوقفة عليها واشباه ذلك القيد الثالث وجود المقتضى واحترز بذلك عن نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فانه صفة لكل أول شيء ولا يصح أن يكون حالا من كل مع جواز الوجهين في نحو اكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شيء وتظهر مقولة تعالى لولا كتاب من الله سبق يتعين كون سبق صفة ثانية لاحالا من الكتاب لان الابتداء لا يعمل في الحال ولان الضمير المستتر في الخبر المحذوف لان أبا الحسن حتى أن الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا لما أشيرنا إليه اي بقول ابى الحسن ان الخبر لا يقع بعد لولا (قوله ولا ينقض الاول) اي كون الحال لا تقع بعد لولا (قوله مدهونا) أي فان مدهونا حال من المبتدا (قوله ولا الثاني) اي كون الخبر لا يقع بعد لولا (قوله يقول الزبير) بن العوام وكان ضربا للنساء وكان لاسماء الصديقية زوجته أولاد يحولون بينه وبين ضربها (قوله تحبطها) من تحبط اي تحبطها في الارض وهو جواب لولا وقوله حولها نصب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر عن المبتدا وتتمام البيت \* كحبة صفور ولم أتلثم \* (قوله والخبر محذوف) اي وجود (قوله لولا وجوده) اي المانع (قوله ويتعين حيثن) اي حين اذ وجد المانع (قوله حال) اي يتعين كونها حالا (قوله دليل استقبال) أي لان الحال منافية الاستقبال (قوله حال) اي من ربي (قوله فسهو) اي لان هذا لا يصح جعله نظير لان السين في هذا المثل المنظر به داخل على عامل الحال وفي الآية داخل على الحال وفرق بينهما وقد يقال ان ذلك القائل لاحظ في التنظير انه يلزم من استقبال الحال استقبال عاملها وبالعكس لاتحاد زمنهما فصح التنظير (قوله بعد ان كانت ممتعة) قبل المانع لان الجملة الخبرية بعد المنكرة المحضة يتعين جعلها صفة ويمنع كونها حالا (قوله وهو خير لكم) اي فلو اومعينة للحال اذ الصفة لا يفصل بينها وبين موصوفها بالواو أي عسى أن تسكرها شيئا في حال كونه خيرا لكم وفي حال كونه شرا لكم خيرا اترجى

السكر ولو باهله وأجيب بان المراد الدعاء عليهم بسلب أهلية القتال بالمرّة تحقير الهم فتأمل (قوله لانه) تقدم أن فيه إقامة السبب مقام السبب فالمعنى لا تعرضوا لها فتصيب (قوله قياس) أي وأما التوكيد بعد لانه اذا لم يستلزمها ما قبلها كانت صالحة للاستغناء عنها (قوله وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر) أي فاذا قلت جاء الذي قام أبوه أو زيد قام أبوه فلا تكون جملة قام أبوه حالا من المعرفه قبلها وكذا يقال في قال زيد عمرو قام أبوه لا تكون جملة عمرو وقام أبوه حالا من المعرفه قبلها ولا صفة للمنكرة في قولك قال رجل عمرو وقام أبوه لعدم الاستغناء عنها (قوله بمعنى ان مقولية القول) أي تعقل القول بمعنى المقول فاذا قلت قال زيد لا ترض فلا يتعقل كون زيد قال لا ترض الابهة هذه الجملة اي جملة لا ترض (قوله بمعنى ان مقولية الخ) أي لا بمعنى انها عمدة (قوله وجود المقتضى) اي وهو صفة كون العامل في صاحب الحال عاملا فيها بان كان قويا كالفعل وما شابهه لان كان ضعيفا كالاتداء فانه لا يصح حيثن ذلك اذ لا يصح الحال من المبتدا (قوله فانه صفة الخ) اي والمعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر (قوله أول شيء) اي والمعنى الشيء المفعول لهم كله ثابت في الزبر (قوله مع جواز الوجهين) هما جعل الجملة صفة لرجل أو حاله (قوله لعدم ما يعمل في الحال) ههنا لقوله لا يصح فان الابتداء لا يعمل فيها لانه عامل ضعيف فلا يعمل الرفع والنصب وانما كان ضعيفا لانه معنوي لا لفظي ولما اجاز سيويه الحال من المبتدا جعلها معموله للاستقرار في نحو

\* لم يستوحش اطلل \* ولم يبال باختلاف عاملها وعامل صاحبها والقوم يجعلونها من ضمير الاستقراء (قوله لعدم ما يعمل في الحال) اي فقد عدم المقتضى للحال (قوله ونظيره) أي في امتناع الحال لعدم المقتضى وامتناع الخبر وتعين الصفة (قوله ولا من الضمير المستتر في الخبر) اي موجود المقتضى اي لولا كتاب من الله موجود حال كونه سابقا (قوله ولا يكون خبرا) أي الكتاب وقوله لما أشيرنا إليه اي بقول ابى الحسن ان الخبر لا يقع بعد لولا (قوله ولا ينقض الاول) اي كون الحال لا تقع بعد لولا (قوله مدهونا) أي فان مدهونا حال من المبتدا (قوله ولا الثاني) اي كون الخبر لا يقع بعد لولا (قوله يقول الزبير) بن العوام وكان ضربا للنساء وكان لاسماء الصديقية زوجته أولاد يحولون بينه وبين ضربها (قوله تحبطها) من تحبط اي تحبطها في الارض وهو جواب لولا وقوله حولها نصب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر عن المبتدا وتتمام البيت \* كحبة صفور ولم أتلثم \* (قوله والخبر محذوف) اي وجود (قوله لولا وجوده) اي المانع (قوله ويتعين حيثن) اي حين اذ وجد المانع (قوله حال) اي يتعين كونها حالا (قوله دليل استقبال) أي لان الحال منافية الاستقبال (قوله حال) اي من ربي (قوله فسهو) اي لان هذا لا يصح جعله نظير لان السين في هذا المثل المنظر به داخل على عامل الحال وفي الآية داخل على الحال وفرق بينهما وقد يقال ان ذلك القائل لاحظ في التنظير انه يلزم من استقبال الحال استقبال عاملها وبالعكس لاتحاد زمنهما فصح التنظير (قوله بعد ان كانت ممتعة) قبل المانع لان الجملة الخبرية بعد المنكرة المحضة يتعين جعلها صفة ويمنع كونها حالا (قوله وهو خير لكم) اي فلو اومعينة للحال اذ الصفة لا يفصل بينها وبين موصوفها بالواو أي عسى أن تسكرها شيئا في حال كونه خيرا لكم وفي حال كونه شرا لكم خيرا اترجى

ولولا بنوها حولها تحبطها لندورهما وأما قول ابن السجري في ولولا فضل الله عليكم ان عليكم خبر فردود بل هو متعلق بالمبتدا والخبر محذوف بقيد الرابع انتفاء المانع والمانع أربعة أنواع (أحدها) ما يمنع حالية كانت

منعينة لولا وجوده ويتعين حيثن الاستثناف نحو زارني زيدسا كافته أولن أنسى ذلك فان الجاية بعد المعرفة المحضة حال ولو كن السين ولو مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال وأما قول بعضهم في قول انى ذاهب الى ربي سيهدين ان سيهدين حال كذا تقول ساذهب سيهدين سيهو (والثاني) ما يمنع وصفية كانت منعينة لولا وجود المانع ويمنع فيه الاستثناف لان المعنى على تقييد المتقدم متعين الحالية بعد ان كانت ممتعة وذلك نحو وعسى أن تسكرها شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم أو كالذي مر على قرية



وهي خاوية وقوله مضى زمن والناس يستشفعون في ٨٦ والمعارض فيهن الواو فاتها لا تعرض بين الموصوف وصفته خلافا للزخشرى ومن

وافقه (والثالث) ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل شيطان ما رد لا يسمعون وقد مضى البحث فيها (والرابع) ما يمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جازين وذلك نحو ما جاء في أحد الأقال خيراً فان جولة القول كانت قبل وجود الاحتمال للوصفية والحالية فلما جاءت الامتنع الوصفية قومته ما أهلكنا من قرية إلاها منذرون وأما وما أهلكنا من قرية إلاها كتاب معلوم فالوصفية مانعان الواو والواو لم ير الزخشرى وأبو البقاء واحد منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا تفصل الا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاء في رجل الاراكب فالتقدير الاراكب راكب يعني أن راكبا صفة له بدل محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم يعني في ايلاتك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قام فان قلت الا قاما جاز ومثل ذلك قوله

في كلام الله بمعنى الجزم أي قد تكرر هو واسمياً الخ (قوله وهي خاوية) أي في حال كونها خاوية (قوله وقوله) أي قول قبس بن ذريح وتماه \* قبل لي إلى ايل الغداة شفيح \* يقولون صب بالنساء موكل \* وهل ذاك من فعل الرجال بديع (قوله والمعارض) أي والمانع من الوصفية والمعين للحالية فيهن الواو (قوله ومن وافقه) أي كابي البقاء (قوله والثالث ما يمنعهما) أي ما يمنع من الوصفية والحالية بعد ان كانا جازين لولا المانع (قوله من كل شيطان) أي فهو نكرة مفعلة نداء صحة أن يكون لا يسمعون بعد صفة واذا انظرت لوصفه بما رده صرح جعلها حالا منه لكن منع مانع معنوي من كل من الامرين وهو انه لا معنى للاحتراس من شيطان موصوف بعدم السماع ولا من شيطان في حال عدم سماعه وحيث نذكر جملة لا يسمعون الخ مستأنفة لبيان حال الشيطان بعد التحفظ منه على ما مر (قوله وقد مضى البحث فيها) أي الكلام فيها (قوله الا قال خيراً) أي فاحد نكرة ويصح جعل قوله قال خيراً مفعلة وأيضاً اذا انظرت له من حيث انه نكرة في خبر النبي فيم فبصح جعله حالا لكن منع من الصفة مانع وهو الا (قوله امتنع الوصفية) أي وبقيت الحالية (قوله ولم ير) وفي نسخة ولم يسم (قوله مانعا) أي من الوصفية فجوز في الجملة المذكورة كونها صفة وحالا (قوله وكلام النحويين بخلاف ذلك) أي لان كلامهم يقتضي ان الامتنع من جعل ما بعدها مفعلة لما قبلها وقوله قال الاخفش الخ أي بكلام الاخفش وكلام الفارسي دليل على ما ادعاه من ان كلام النحويين يخالف لما قاله الزخشرى وأبو البقاء وهو ان الامتنع من كون ما بعدها مفعلة لما قبلها (قوله فالتقدير) أي المجوز لذلك التركيب وهذا لا ينفي قبحه (قوله وفيه قبح) أي ويلزم شيء آخر لهذا التقدير في ما جاء في أحد الأقال خيراً أي الا احد قال خيراً وهو ان فيه حذف الموصوف بجملة والشرط غير موجود لانه ليس بعض اسم مجرور بمن أو في (قوله لجعلك الخ) أي قبل التقدير (قوله في ايلاتك اياها العامل) أي مع ان العامل لا يليه الا الاسماء لا الصفة (قوله في ايلاتك اياها العامل) مراده بالعامل الا اذا شأنا العمل أي والعامل انما يليه الموصوف فيعمل في الصفة بالتبع (قوله لا يجوز الخ) أي مطلقا سواء جعلت الا قام صفة لاحد الموجود دلالة يلزم عليه الفصل بالابن الصفة والموصوف أو جعلته صفة لاحد محذوف بدلا من أحد المذكور لانه لا يجوز صفة خلافا للاخفش الذي يقبحه فقط فحاصل كلامه منع ما قبحه الاخفش (قوله الا قام) أي بالجر على التبعية (قوله جاز) أي على الحالية (قوله ومثل ذلك) أي مثل ما تقدم من قولك ما جاء في أحد الأقال خيراً وقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الاها منذرون في امتناع الوصفية دون الحالية قوله الخ (قوله أظنه) أي من الظنون التي تظاهري من موتى مثلا (قوله ستردي به) أي تمسكه والترحال التنقل في الاسفار والجمائل جمع جملة بمعنى الجعل على الفعل (قوله لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل) قال الدماميني يحتمل ان جملة ستردي به مفعول ثانٍ لا ظنة على انه قالها أو انه ليس بقول لقائله المذكور بل مقول لمحذوف أي تقول ستردي أو اظنه ستردي الخ وحيث نذكر فلا يلزم من جعل جملة تخشى صفة لقائله ما ذكره من وصف اسم الفاعل قبل العمل (قوله قبل العمل) أي لان قوله ستردي الخ مقول القول فهي في محل نصب بقائلة (قوله قبل العمل) أي لان الوصف من خواص الاسماء فيبعد الشبه بالفعل

وقائلة تخشى على أظنه ستردي به ترحاله وجماعته فان جملة تخشى على حال من الضمير في قائله ولا يجوز أن يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل

\*(الباب الثالث من الكتاب في ذكر أحكام ما يشبه الجملة)\*

(قوله أو ما يشبهه) أي وهو الاسم المشتق العامل عمل الفعل (قوله أو ما أول بما يشبهه) وهو الاسم الجامد المؤول بالاشتق (قوله أو ما يشير إلى معناه) أي بان كان علما مشتهرا سميا بوصف فيشار به حال العلمية للوصف كخاتم فانه يشير إلى معنى الفعل وهو الختم (قوله أو ما يشير إلى معناه) أي إلى معنى الفعل (قوله

والله اعلم (الباب الثالث) من الكتاب في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور \* (ذكر حكمهما في التعلق) \* لا بد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما يشير إلى معناه فان



فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر كما سيأتي وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وفي الدار ثم  
اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب المبتدأ وزعموا أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد ٨٧ أخوك وينصبه اذا كان غيره وان

ذلك مذهب سيبويه وقال  
الكوفيون الناصب أمر  
معنوي وهو كونهما مخالفتين  
للمبتدأ ولا معول على هذين  
المذهبين مثال التعلق  
بالفعل وشبهه قوله تعالى  
أنعمت عليهم غير المغضوب  
عليهم وقول ابن دريد

واشتعل المبيض في مسوده  
مثل اشتعل النار في جزل  
الغضى وقد تقدر في الأولى  
متعلقة بالمبيض فيكون  
تعلق الجارين بالاسم ولكن  
تعلق الثاني بالاشتعال يرجع  
تعلق الاول بفعله لانه أتم  
لمعنى التشبيه وقد يجوز تعلق  
في الثانية بكون محذوف حالا  
من النار ويعد ان الأصل  
عدم الحذف ومثال التعلق  
بما أول بمشبهه الفعل قوله  
تعالى وهو الذى فى السماء  
اله اى وهو الذى هو اله فى  
السماء فى متعلقة به وهو  
اسم غير صفة بل ليل أنه  
يوصف فنقول اله واحد ولا  
يوصف به لا يقال شيء اله وانما  
مع التناوب لتأوله بعبود  
واله خبر لهو محذوف ولا  
يجوز تقدير اله مبتدأ خبرا  
عنه بالتطرف أو ذاء بالتطرف  
لان الصلة حيث تدخلية من  
العائد ولا يحسن تقدير  
التطرف صفة واله بدل من  
الضمير المستتر فيه وتقدير

فان لم يكن الخ) أى كما زيد عندك أو فى الدار (قوله فى نحو زيد عندك) أى بل نفس عند خبر وليس هناك  
متعلق مقدر (قوله ثم اختلفوا) أى فى العامل فى الطرف وقوله الناصب أى الطرف وقوله وينصبه اذا كان  
غيره أى كما هنا فاما مبتدأ عندهم تارة يكون ناصبا وتارة يكون رافعا (قوله نحو زيد أخوك) فان زيد انفس  
الاخ (قوله اذا كان غيره) أى كما هنا فان العند والدار غير زيد (قوله كونهما مخالفتين) لان الخبر مخالف  
للمبتدأ معنى اذ معنى العند ليس هو زيد وهذه المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية فى الاعراب  
فتنصب الخبر (قوله مخالفتين للمبتدأ) أى لان المخالفة عندهم من عوامل النصب فيقولون فى الاستثناء انه  
منصوب على المخالفة (قوله ولا معول على هذين المذهبين) اى والمعول عليه ما تقدم فى عامل الطرف فى  
المثالين مقدرا (قوله أنعمت عليهم) على متعلقة بأنعم وهو فعل وقوله عليهم الثانية متعلقة بالمغضوب وهو  
اسم مفعول (قوله الغضى) بالغى والضاد المجتمعين فى الاولى فى البيت متعلقة باشتعل والثانية متعلقة  
بالاسم وهو اشتعال (قوله وقد تقدر) اى تجعل (قوله لمعنى التشبيه) اى لانه شبه اشتعال شيء فى شيء  
وهو البياض فى السواد باشتعال شيء كالنار فى شيء وهو جزل الغضى (قوله بكون محذوف) اى حال كون  
النار كائنه فى جزل (قوله أى وهو الذى هو اله) اشار بذلك لتقدير المبتدأ المحذوف العائد على الموصول  
(قوله ولا يوصف به) وهذا حقيقة الاسماء والاصناف فيوصف بها ولا توصف (قوله لهو محذوف) اى  
وانما جاز حذف العائد لطول الصلة بالمعطوف والجار والمجرور والمفعول (قوله ولا يجوز تقدير اله) اى  
والمعنى حيث تدخل وهو الذى اله كائن فى السماء (قوله مخبرا عنه بالطرف) اى والجملة صلة (قوله أو ذاءا بالطرف)  
اى والطرف صلة (قوله لان الصلة حيث تدخل) اى حين اذ جعل اله مبتدأ مخبرا عنه بالطرف او جعل اله فاعلا  
بالطرف وقوله خالصة من العائد اى لانه على الاول يكون الضمير فى الطرف عائد على المبتدأ وهو اله لانه على  
الموصول وعلى الثانى يكون الطرف خالصة الضمير لرفع الظاهر (قوله خالصة من العائد) اى لان ضمير  
كائن انما يعود على المبتدأ أى اله (قوله من الضمير المستتر فيه) والتقدير وهو الذى فى السماء اى يكون  
هو فى السماء ثم ابدل من الضمير المستكن فى يكون اله (قوله معطوفا كذلك) اى معطوفا على ان فى الارض  
صلة وقوله اله بدل من الضمير المستتر فى الطرف اى وهو الذى يكون هو فى الارض ثم ابدل من هو اله (قوله  
لتضمنه الخ) علة لقوله ولا يحسن (قوله وفيه) أى فى الابدال من ضمير العائد مرتين (قوله حتى قبل الخ)  
لانه لا يعرف تكرار البديل الا فى بدل الاضراب كما للمصنف فى لزوم اذا الاضافة واعترضه ابن الصائغ بنحو  
لا تخربهم الا الفقى الا العلافان الاول يختار فيه الابدال والثانى بدل واجيب بان مراده منع تكرار البديل  
والمبدل منه والفقى بدل من الضمير والعلاف بدل من الفقى (قوله على الوجه البعيد) مراده بالوجه البعيد  
الابدال من ضمير العائد (قوله ان يكون سببه الخ) اى ولا يخفى ذور هنا فى الآية حتى يحمل على هذا الوجه  
(قوله واما ان يكون الخ) اى ان عدم الحسن لهذين الامرين واما كون عدم حسن هذا الاعراب لما يلزم  
عليه من ارتكاب محذور محجوز فى تصحيح الكلام الى تأويلين (قوله واما ان يكون) اى واما كونه موقعا  
فى شيء اى محذور محجوز فى تصحيح الكلام الى تأويلين فقول فيه ما يحجوز اى فى محذور محجوز الى تأويلين  
حتى يصح الكلام والمحذور هو ان الضمير اذا كان مبدلا منه كان فى نية الطرح وحيث تدخل الصلة من  
عائد وحاصل التأويل ان اله وان كان فى نية الطرح الا ان الخلو عن العائد فى المعنى واما فى اللفظ فلم تخل عن  
العائد وهذا التأويل فى الطرف الاول ومثله يقال فى الثانى فهما تأويلان بالنظر لى مثال والاول والتاويل  
واحد (قوله واما ان يكون هو) اى هذا الاعراب (قوله فلا) اى فلا نقول ان هذا هو سبب عدم الحسن

وفى الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قبل بامتناعه ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه  
الخاص به من محذور واما أن يكون هو موقعا فيما يحجوز الى تأويلين فلا



ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون في الأرض المبتدأ ونحوه التلازم فساد المعنى أن استؤنف وحلوا الصلاة من عائدان عطف ومن ذلك أيضا قوله وان لسانى شهدة يشترق بها \* وهو على من صبه الله علقم ٨٨ أصله علقم عليه فعلى الحذوفة متعلقة بصبه والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوله

(قوله ولا يجوز على هذا) أى كون فى السماء صلة والى بدل من الضمير المستتر فى الظرف (قوله فساد المعنى) أى لانه يلزم عليه التعدد فى الالهة كانه قبل وهو الذى يكون فى السماء والى وأخبركم ان الهاتى الارض (قوله وخلو الصلة) أى لان جملة وفى الارض الاله صلته لم طفها على الصلة فهى صلة ولا ضمير فيها فقوله تخلو الصلة أى بالنظر للمعطوف وأما المعطوف عليه فغير رابط وهو الضمير المبدل منه الاله (قوله ان عطفت) أى ان عطفت تلك الجملة على الصلة (قوله ومن ذلك) أى من المتعلق بما يشبه الفعل (قوله علقم عليه) المناسب ان يقول الاصل علقم على من صبه الله عليه لاجل مناسبة ما بعده (قوله ومن هنا) أى من أجل ما ذكره نعلم الاصل (قوله بما فيه رايحه) وهو المراد بقوله سابقاً وبما يشير الى معناه (قوله بعض الاحيان) بعض ظرف لان لها حكم ما تضاف اليه وهى هنا مضافة للظرف والاصل فى بعض الاحيان كما أن اذ ظرف (قوله العليين) وهما أبو المنهال وابن ماويه وهو علم على الشاعر (قوله النقر) وقف بنقل ضمة الراء للغاف الساكنة وهو صوت تترجعه الفرس للمشي وذلك بأن ياصق اللسان بأعلى الحنك ثم يخرج نبذة (قوله لالتأولهما) أى لان العلمية مانعة من تأويل الاسم المشتق (قوله لالتأولهما الخ) حاصل ما قاله المصنف ان العلم اذا اشتهر معناه بوصف كان فيه معنى المشتق كحاتم وأبو المنهال لانه مؤل بالمشتق وهذا بخلاف النكرة كما فى أسد على فانها تأول بالمشتق أى صائل أو مجترى على (قوله بما فى حاتم الخ) الاول بحاتم لما فيه من معنى الجود (قوله ومن هنا) أى من كون الظرف يكفى براحة الفعل (قوله وسو برا) تصغير سائر وقد عمل فى قوله فرسخا (قوله وعلى سيبويه) أى ورد على سيبويه (قوله شاكها) بألف بعد الهمزة على وزن ذلها (قوله حتى شاكها) أى السحاب أى حتى سبقها كليل أى برق كليل أى كثير السكل أى التعب وقوله موهنا اسم لنصف الليل أى فى نصف الليل وقوله عمل أى مطبوع على العمل أى صار العمل طبعه وسجيته والمعنى حتى سبق السحاب برق كليل فى نصف الليل وعمل صفة ثانية لبرق (قوله كليل) هو على وزن فعيل وقد عمل فى موهنا (قوله وذلك) أى ويان ذلك أى الرد على الكسان وسيبويه (قوله وموهنا ظرف زمان) أى لانه نصف الليل وما قاربه (قوله بخلاف المفعول به) أى فإنه لا يكتفى براحة الفعل ولا يتم الاستدلال الا لو كان فرسخا وموهنا مفعول به (قوله وفعله لا يتعدى) أى فلا ينصب المفعول به (قوله بمعنى مكل) أى من أكل بمعنى أتعب لامن كل وجهين فيكون متعدياً والمعنى حتى سبقها برق أى أى أتعب نصف الليل وايقاع التعب على نصف الليل مجاز عقلى فى النسبة الايقاعية كما أن اسنادا لا كلال أى الاتعاب للبرق مجاز عقلى وحقه أن يستدل للعقل فعلى هذا الجواب فيه مجازان عقليان (قوله وكان البرق الخ) أى وايقاع الا كلال على الوقت مجاز عقلى وكان البرق يتعب الوقت أى الى نصف الليل بسبب دوامه أى ترادد فيه (قوله وهذا أقرب) أى الجواب الثانى وهو أنه استشهد به على أن فعله لا يعدل به الى فاعيل (قوله فان فى الاول) أى فى الجواب الاول (قوله جعل الكلام على المجاز) أى بخلاف الثانى فإنه ليس فيه مجاز واعتراض بأن المجاز لازم مطالعا ذالتعب والاتعاب لا يستدان للبرق ولا يقعان على الوقت الا مجازا والجواب انه على الجواب الاول فيه مجازان عقليان الاول اسناد الاتعاب للبرق والثانى ايقاع الاتعاب على الوقت بخلاف الثانى فإن فيه مجازا عقليا فقط وهو اسناد التعب للبرق وقوعه فى الوقت لانه عليه لا مجز فيه قول الشينى والاحسن أن يراد بالمجاز خلاف الاصل لان كون كليل بمعنى مكل من أكل خلاف الاصل لان الاصل أخذ فاعيل من الثلاث لامن خبره والاصل كونه من كل والمراد بالحقيقة الاصل اه تقرير دردير (قوله مع امكان جملة على الحقيقة) أى كفى الجواب الثانى (قوله خبره هو أخرى مقدرة) أى والجملة

بصعب أو شاق أو شديد ومن  
هنا كان الحق زف شاذاً  
لاختلاف متعلق جار الموصول  
وجار العائد ومثال التعاق  
بما فيه راثية قوله  
أنا أبو المنهال بعض الاحيان  
وقوله

أنا ابن مارية اذ جدد النقر  
فتعلق بعضهم واذا بالاسمين  
العين لالتأولهما بابهم شبه  
القول بل لما فيه من معنى  
قوله الشجاع أو الجواد  
وتقول فلان حاتم في قومه  
فتعلق الظرف بما في حاتم  
من معنى الجود ومن هنارد  
على الكسائي في استدلاله  
على أعمال اسم الفاعل  
المصغري يقول بعضهم أظنني  
مرتجلا وسويرا فرسخا  
وهو على سيبويه في استدلاله  
على أعمال فاعل بقوله

حقاً شأها كليل موهنا عمل  
وذلك أن فرخا طرف مكان  
وموهنا طرف زمان والطرف  
يعمل فيه، روائح الفعل  
بجسلاف المفعول به ويوضح  
كون الموهن ليس مفعولاً به  
إن كليل من كى وفعاله  
لا يتعدى وادع من سيويه  
بث كاي لا بمعنى مكي وكان  
الزبرق بكل الوقت بدوامه فيه  
كيسل أتعبت يومك وبانه  
أنت استعسبه على أن فعلا

يعدل في فعلهم، يقول ربنا لا علم لنا وهذا أقرب ذن في الأول حل الكلام على انجاز مع امكان حله على الحقيقة صلاة  
وقال ابن مائة في قول الشاعر: \* ونعم من هو في سر وعلان \* يجوز كون من موصولة فاعلة بنعم وهو مبتدأ خبره هو أخرى مقدره وفي متعلقة  
بالمقدورات نسب، معنى الفعل أي الذي هو مشهور انتهى



والاول أن يكون المعنى الذي هو ملازم لحالة واحدة في سر وعلان وقدراً أو على من هذه غيرا والفاعل مستتر وقد أحسب في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الأرض تعلقه باسم الله تعالى وإن كان علماء على معنى وهو المعبود ٨٩ أو هو المسمى بهذا الاسم وأجيب تعلقه به لم

وسركم وجهركم وبخبر  
محذوف قدره الزمخشري  
بالمورد الثاني بأن فيه تقديم  
معمول المصدر وتنازع  
عاملين في متقدم وليس بشئ  
لأن المصدر هنا ليس مقدراً  
بحرف مصدرى وصلته ولأنه  
قد جاء نحو بالثومين رؤوف  
رحيم والظرف متعلق بأحد  
الوصفين قطعاً فكذا هنا ورد  
أبو حيان الثالث بأن في لا تدل  
على عالم ونحوه من الأكوان  
الخاصة وكذلك رده على  
تقديرهم في فطلقوهن  
لأدتهن مستقبليات لعدم  
وليس بشئ لأن الدليل ما جرى  
في الكلام من ذكر العلم  
فإن بعده يعلم سرهم وجهركم  
وليس الدليل حرف الجر  
ويقال له إذا كنت تجيز  
الحذف للدليل المعنوي  
مع عدم ما يسهل مسده فكيف  
تتم مع وجود ما يسهلها  
اشترطوا الكون المطلق  
لوجوب الحذف للجواز  
ومثال التعلق بالمحذوف  
والى غود أخاهم صالحاً بتقدير  
وأرسلنا ولم يتقدم ذكر  
الارسال ولكن ذكر النسي  
والمرسل اليهم يدل على ذلك  
ومثله في تسع آيات في فرعون  
ففي وإني متعلقان بأذهب  
محذوف وبوالدين أحساناً أي  
وأحسنوا بالوالدين أحساناً  
مثل وقد أحسن بي أو

صلة وقوله وفي متعلقة بالمقدرة هذا هو محل الشاهد (قوله والاول أن يكون الخ) أي الاول أن يفسر هو  
الثانية بملازم لحالة واحدة أي ليس عنده نفاق وإنما كان أولى لأن مشهور لا يناسب السر وعلى كل حال  
فالظرف متعلق به والثانية لانها هي التي فيها معنى الفعل (قوله والفاعل مستتر) أي وهو مبتدأ محذوف  
خبره والظرف متعلق بذلك الخبر أي والمعنى نعم هو شخصاً أي نعم المدح شخصاً هو ملازم لحالة واحدة في سر  
واعلان (قوله على معنى) متعلق بقوله تعلقه أي أنه متعلق به لتضمنه معنى ما يشير للفعل وليس مؤولاً بمشتق  
لأن العلم عند المصنف لا يؤول بالمشتق (قوله ورد الثاني) أي تعلقه بسركم وجهركم (قوله تقديم معمول  
المصدر) أي لأن في السموات معمول للمصدر وهو سرهم وجهركم وقد تقدم ذلك المعمول عليه (قوله عاملين) أي  
سركم وجهركم وقوله في متقدم أي مع ان شرط التنازع أن يكون في معمول متأخر نحو قاموا كل زيد  
(قوله وليس بشئ لأن المصدر الخ) أي ومحل المنع تقديم معمول المصدر عليه إذا كان المصدر يدر بان  
وهنا ليس كذلك لأن المعنى حيث نذره هو الله يعلم أن سره وأخبره وأنى السموات والأرض فيفسد أن الاسرار  
والجهر مستقبل وليس كذلك (قوله لأن المصدر الخ) رده لقوله تقديم معمول المصدر وقوله ولأنه قد جاء الخ  
رده لقوله وتنازع عاملين الخ (قوله لأن المصدر هنا ليس مقدراً) رده السارخ بأن من الجائز أن يقدر ما المصدرية  
وهي لا تدل على الاستقبال وأجاب الشمني بأن السر والجهر المراد منهما الكلام الخفي والكلام الجهر لا نفس  
الاسرار والاجهار (قوله والظرف متعلق بأحد الوصفين) أي وحذف متعلق الآخر للدلالة عليه فكذا  
هنا أي فلا يلزم التنازع بين عاملين في معمول متقدم وحاصله أنه من باب الحذف من أحد الموضعين الدلالة  
الآخر لا من التنازع (قوله لا تدل على عالم الخ) أي وانما تدل على كون عام (قوله وكذلك رد) أي أبو حيان  
(قوله مستقبلات) حال (قوله للدليل المعنوي) أي للدليل عقل كجاء الواحد حذف ما يعلم جازم للدليل العقلية عليه  
(قوله فكيف يمنع) أي الحذف مع وجود ما يسهل أي وهو الجار والمجرور والدليل لفظي (قوله ولكن  
ذكر النبي) أي صالح وقوله والمرسل اليهم هم غود (قوله ومنه) أي من المتعلق بمحذوف

\*(هل يتعلقان بالفعل الناقص)\*

أي هذا بحث هل يتعلقان الخ (قوله أنه لا يدل الخ) أي وادعى أن هذا هو معنى النقصان أي أنه لا صار  
لا يدل إلا على مجرد الزمان ولا يدل على الحدث فقد نقص مدلوله الحدث ودل على الزمان وأما على المختار من أنه  
يدل على الحدث والزمان فسمى ناقصاً لأنه لا يكتفي بمرفوعه بل لابد في تمام الفائدة من ذكر المنصوب (قوله  
والصحيح أنها كلها دالة) أي فكان يدل على حدث وهو كون مطلق والمقيد له خبره فمعنى كان زيد حصل زيد  
وقولك قائماً فأد أن المراد حصول قيام زيد وتدل أيضاً على زمن لكن خاص وهو الزمن الماضي وأما خبرها  
وهو قائم فيدل على زمن مطلق فيقبض ويعين بالزمن في كان أو يكون فتحصل أن كان تدل على حدث مطلق  
يقيد بالخبر والخبر يدل على زمن مطلق يقيد بالزمن المستفاد من كان فتعاضداً قلنا ان الخبر وهو قائم  
حقيقة في الحال فهو دال على الحال قلنا ان هذه دلالة عرفية وقولنا انه دال على زمن مطلق أي بحسب الفعل  
لأن الحدث لا بد له من زمن وأما قولك في كان زيداً حدثاً فعنه كان زيداً محكوماً بالاخوة فهو مؤول باسم  
الفاعل وأما بقية الأفعال كصار الدابة على الانتقال وأصبح الدابة على التحول في الصباح الخ قد لا تنها على حدث  
لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور وقد استدل على بطلان القول بأنها لا تدل على الحدث بما ورد منها أن الأصل  
في الفعل الدلالة على الحدث والزمان إذا دل على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان ولا يخرج  
الفعل عن أصله إلا بدليل ومنها أن الأفعال المتساوية في الزمان انما تختلف بالأحداث فإذا زال ما به الافتراق

(١٢ - دسوقي في) وصيغتهم بالوالدين أحساناً مثل ووصينا لأنساب بالديه حسناً ومنه جاء اليمين (هل يتعلقان بالفعل الناقص)\*  
من زعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهم المبرد فافارسي فابن جني فالجر جاني فابن برهان بن أشوليين ونصيح أنها كلها دالة عليه



الا ليس واستدل اثبتى ذلك النعاق بقوله تعالى اكان للناس عجباً ان اوحينا فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان وقدم مضى عن قريب ان المصدر الذي ليس ٩٠ في التقدير حرف موصول ولا صلته لا يمنع التقديم عليه ويجوز أيضاً ان تكون

متعلقة بمحذوف هو حال من عجباً على حذف قوله

\* ليسه موحشاً طلل \*

\* هل يتعلقان بالفعل

الجامد زعم الفارسي في قوله

ونعم من كان من ضاقت مذاهبه

ونعم من هو في سر وعلان

ان من نكرة تامة تمييز الفاعل

نعم مستترا كما قال هو وطائفة

في مامن نحو فنعلم ما هي وان

الظرف متعلق بنعم وزعم

ابن مالك انهم موصولة فاعل

وان هو مبتدأ خبره هو

أخرى مقدرة على حذف شعري

شعري وان الظرف متعلق

بهم والمحدونة لتضمنها معنى

الفعل أي ونعم الذي هو باق

على وده في سر واعلانه وان

المخصوص محذوف أي بشر

ابن مروان وعندى أن يقدر

المخصوص دولته ذكراً

بشر في البيت قبله وهو

وكيف أربأ أمراً وأراع به

وقد ذكر كائن إلى بشر بن

مروان \* فيبقى التقدير

حينئذ من هو هو هو

\* هل يتعلقان بالحرف

المعنى \* المشهور منع ذلك

معلقة وقيل بجواز مطلقاً

وفصل بعضهم فقال ان كن

نائبه عن فعل حذف جاز ذلك

على سبيل النيابة لا الاصلية

ولا فلا وهو قول أبي علي ونبي

أبو خراشة ما أتت ذنوبه ان ما أتت ذنوبه هي الرافعة الناصبة لا

كعب رضى الله تعالى عنه وما بعد ذنوبه ليس اذ حلتها

وبقي ما به التساوى فلا فرق بين كان زيد غنيا وصار زيد غنيا والفرق حاصل قبل ما وجب خلافه ومما انه لو كان منها الزم لجاز ان ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان وفي شرح الآجرومية للشيخ خالد أن الذي يقول بعدم دلالة على الحدوث يراد انما لا يدل على الحدوث التام الذي يفيد مجرد اسناده الى فاعله فلا ينافي انها تدل على حدث ناقص لا تتم فائدته الا بالنصب فكان التامة للوجود ضد العدم والناقصة للموصول على صفة ما تتعين بالخبر فدرج جمع الخلاف لعظايا (قوله الالبس) في الرضى أن ليس تدل على حدث أيضاً وهو الانتفاء وانما سميت ناقصة لانه لا يتم بالرفع بها كلام بل بالرفع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فان الفائدة تتم برفعها (قوله واستدل الخ) وجه الاستدلال ان معنا موراثاثة سالحة تتعلق بها عجباً وأوحينا وكان فلا يصح تعلقه بعجبا لما ذكره وكذا لا يصح تعلقه بأوحينا فتعين تعلقه بكان (قوله مؤخر) أي ومعمول المصدر لا يتقدم عليه (قوله لفساد المعنى) أي لانه حينئذ يكون المعنى أكان عجباً يحاوي الناس فيقتضى أن الإحياء للناس مع أن الإحياء لا يبي (قوله لفساد المعنى) قد يقال الفساد منتف ان جعل الی رجل بدلا من الناس أو جعلت اللام في الناس تعيلية أي لاجل اهداء الناس (قوله ولانه صلة لان) أي ومعمول الصلة لا يتقدم عليها (قوله وقدم مضى عن قريب) يحتمل أنه رد لمنع تعلقه بعجبا أي أن القول يمنع تعلقه بعجبا لئلا يكون معمول المصدر مقدما على المصدر وهو ممنوع لا يسلم لانه انما يمنع تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ذلك المصدر مؤمولا من أن والفعل وعجبا ليس كذلك ويحتمل أنه تقوية لقوله ولانه صلة لان لكن بحسب المفهوم فيثبت يكون قوله لا يمنع التقديم عليه أي ومفهومه ان ما كان مقدر ابا ان وصلته فلا يجوز التقديم فاولى اذا كانت أن ملقوطة لا يجوز التقديم (قوله ويجوز أيضاً) أي كما يجوز تعلقه بعجبا على الاحتمال الاول أو بكان على الاحتمال الثاني (قوله حال من عجباً) أي فالناس في الاصل صفة لعجبا فتقدم عليه فيعرب حينئذ حالا كما ان موحشاً كان صفة لطلل فتقدم فأعرب حالا لأن الاول في الخبر والثاني في المبتدا (قوله في مامن نحو الخ) أي فالضمير الواقع بعد من في البيت وبعد ما في الآية مخصوص بالمدح (قوله وان الظرف متعلق بنعم) هذا هو محل الشاهد (قوله وزعم ابن مالك) هذا الكلام لا يتعلق بعجبا وانما ذكره لتتميم الكلام المنقطع بالبيت (قوله على حد) أي فيكون بعد التقدير على حد شعري أي ان شعري الا أن هو شعري المعروف في زمن الصبا أي لم يتغير من حاله وكذلك قولك نعم هو هو أي ان بشرا المشهور الا أن هو بشر المعروف سابقا أي انه باق على حاله لم يتغير (قوله من هو هو هو) هو مبتدأ وهو الثانية خبر وهو الثالثة هو المخصوص بالمدح وعلى تقدير أن المخصوص بعد خبر يتدوله مبتدأ هو رابعة

\* (هل يتعلقان بالحرف المعاني) \*

أي هذا مبحث جواب هل يتعلقان الخ وقوله المعاني أي الحروف الذي وضعت ليعان كان حقا ان يدل عليها بالفعل واحتر زعم الحروف المباني كزاي زيد ويائه (قوله منع ذلك مطلقا) أي سواء كان الحرف نائبا عن فعل حذف أو كان غير نائب عن فعل (قوله وقيل بجوازه مطلقا) أي لما فيها من معنى الفعل وقوله منع مطلقا أي لعدم الاشتقاق (قوله متعلقة بيا) أي لنبايتها عن الفعل المحذوف وهو أدهو (قوله ان النصب بيا) أي لا بالفعل الذي ثبت عنه وهو أدهو كونه الجمهور (قوله نظير قولهم الخ) وذلك ان ما زيدت عوضا عن كن (قوله الرافعة) أي لانت وقوة الناصبة أي لذاتغر وأما الجمهور فيقولون الناصب والرافع انما هو كان المحذوفة الذي ثبت ما عنها (قوله غداة البين) الغداة البكرة وأما بين طلوع الفجر طلوع الشمس ويحتمل أنه

استعمله

استعمله

قوله في قوله \* أبو خراشة ما أتت ذنوبه ان ما أتت ذنوبه هي الرافعة الناصبة لا كان المحذوفة وأما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب رضى الله تعالى عنه وما بعد ذنوبه ليس اذ حلتها



الاثنين غرضه الطرف مكحول \* غداة البين طرف للنقي أي انتفى كونه في هذا الوقت ٩١ الا كائن وقال ابن الحاجب في ولين ينفعكم

اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من  
اليوم واليوم اما طرف للنفع  
النقي واما الما في لن من معنى  
النقي أي انتفى في هذا اليوم  
النفع فالنقي نفع مطلق وعلى  
الاول نفع مقيد باليوم وقال  
أيضا اذا قلت ما ضربته  
للتأديب فان قصدت نقي  
ضرب معلى بالتأديب فاللام  
متعلقة بالفعل والنقي ضرب  
مخصوص وللتأديب تعليل  
للضرب المنقي وان قصدت  
نقي الضرب على كل حال فاللام  
متعلقة بالنقي والتعليل له أي  
ان انتفاء الضرب كان لاجل  
التأديب لانه قد يؤدب بعض  
الناس بترك الضرب ومثله  
في التعليل بحرف النقي  
ما اكرمت المسمى والتأديب  
وما أهنت المحسن لمكافأته اذ  
لوعلى هذا بان فعل فسد المعنى  
المراد ومن ذلك قوله تعالى  
ما انت بنعمة ربك بمجنون  
الباء متعلقة بالنقي اذ لوعلى  
بمجنون لا فذني مجنون  
خاص وهو المجنون الذي  
يكون من نعمة الله تعالى  
وليس في الوجود مجنون هو  
نعمة ولا المراد نقي مجنون  
خاص انتهى لمخاض وهو  
كلام بديع الا ان جهود  
التحويين لا توافقون على صحة  
التعلق بالحرف فينبغي على  
قوله - بان يقدر ان التعلق  
بفعل دل عليه النقي أي انتفى  
ذلك بنعمة ربك وقد ذكر

استعمله في مطلق الوقت والمراد بالبين هنا الفراق ورحلوا انتقلوا من مكانهم (قوله الاغن) أي  
الا كائن أي الا كافي أغن أي يخرج صوته من حياشيه وقوله غرضه الطرف أي فآثر الطرف أي  
ناصيه ومسبله (قوله أي انتفى كونه في هذا الوقت الا كائن) أي انتفى كونه في هذا الوقت متصفة بأى  
صفة الاوصاف بكونها كافي أغن وانما خص هذا الوقت بالذ كرمع أنه لا مدخل له في التشبيه لانها تشبه الظبي  
الذي كورم مطلقا في وقت الذهاب وفي غيره لان الرحيل يقتضى مهنتا وبهذا اذا كانت تشبيهة بالظبي في تلك  
الحالة فأولى غيرها واعلم أنه ليس الجامع بين سعاد والظبي الاوصاف الذي كورم في البيت من كونه أغن الخ  
لانها لا تختص بهذا الوقت وحيد هذا التقيد بالطرف على هذا التقدير يعد لغوا بل يضر لاقتضائه انتفاء  
الشبه عند انتفاء هذا القيد وذلك مناسف للغرض من المدح بل الجامع النغور والذهاب وحذفه اما لاشتهار  
الظبي به واما الإشارة القيد اليه لان حالة البين والرحيل حالة نغور وذهاب فيكون المعنى ان سعاد تشبهه عند  
رحيلها وذهابها عن محبها الظبي النافر عن يديها لا تشبهه وانما ذكر هذه الصفات مع انه لا مدخل لها في  
التشبيه لزيد التلطف والتأسف على قوت ذلك الظبي وعدم الظفر به ليعتبر بذلك في جانب سعاد (قوله للنفع  
النقي) أي فالنقي انتفى نفعكم في هذا اليوم الذي هو وقت ظلمكم (قوله واما الما في لن الخ) أي واما طرف  
لنقي الكائن في لن (قوله فالنقي) أي على هذا الاخير (قوله فاللام متعلقة بالفعل) أي ضربت أي انتفى  
الضرب الكائن لاجل التأديب أي بل الصادر ضرب لغيره (قوله ما اكرمت المسمى والتأديب) أي انتفى  
اكرامه لاجل تأديبه أي لاجل أن يتأديب وانتفت الاهانة لوجود المكافاة (قوله فسد المعنى المراد) أي لان  
المعنى حيث اكرام المسمى لاجل تأديبه منقضى واهانة المحسن لاجل مكافأته منقضية وهذا لا ينافي أن الاكرام  
والاهانة ثبوتاً لغير ذلك وهذا اختلاف المعنى المراد لان المعنى المراد انتفاء الاكرام المتعلق بالمسمى لاجل أن  
يتأديب وانتفاء الاهانة المتعلقة بالمحسن لاجل المكافاة وقوله المعنى المراد أي واما المعنى في نفسه فهو صحيح  
غايته انه خلاف المراد (قوله بنعمة) هي صفة ذات أي انتفى جنونك بسبب ارادة الله أو صفة فعل أي انتفى  
جنونك بسبب انعام الله (قوله الباء) أي من قوله بنعمة ربك واما الباء من بمجنون فهي صلة لانها داخلة  
في الخبر (قوله يكون من نعمة الله) هذا مبني على أن الباء بمعنى من الابتداءية وقوله وليس في الوجود الخ  
مبني على أن الباء بمعنى من البيانية ففيه تلقيب الا أن يقال ان الاول حمل معنى (قوله أي انتفى ذلك) أي  
فالاصل ما أنت بمجنون انتفى ذلك بنعمة ربك (قوله بمعنى التشبيه) الاضافة بيانية أي بالتشبيه لا بالنقي كما  
(قوله بمعنى التشبيه) أي بالحرف الحامل لمعنى التشبيه (قوله وذلك على ان الخ) أي وذلك مبني على ان الخ  
وقوله على التشبيه الخ أي حالة كون ذلك الاصل آتيا على التشبيه المعكوس (قوله وما كسعاد الاظبي) أي  
وما يشبه سعاد في وقت ارتحالها وذهابها عن محبها الاظبي اغن فالظبي مشبه وسعاد مشبه به وفي الواقع العكس  
فهو تشبيه مقلوب (قوله لتلايكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه) أي واللفظ  
الحامل لمعنى التشبيه لا يصح تقدم معسوله لانه واقع بعد الاوهى تمنع من عمل ما بعده ما قبلها هذا مراده  
(قوله لتلايكون الخ) حالة المحذوف أي وانما جعلناه من باب التشبيه المقلوب بحيث جعلنا الكاف المقدرة داخلة على  
سعاد لا على الاظبي لتلايكون الخ وناقشه الدماميني بان هذا جائز في الظرف فقار نزوم تقديمه في الظرف على التفظ  
الحامل لمعنى التشبيه لا يضر ذلك بمجرد اذ الظرف يجوز ان يتقدم على عامله المعنوي نعم ان يريد خصوصية  
العامل هنا من حيث هو واقع بعد الاوقد غير انهم اعم من عمل ما بعده ما قبلها المستند وانتفى الاعتراض  
(قوله في التقدير) أي في هذا التقدير أي تقدير جعل التشبيه غير معكوس فليس المراد به تقدير قسم اللفظ  
لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله مقلوب لا مقدرا له دماميني (قوله ابن عمرو) هو على وزن

في شرحي القصة كعب رضى الله تعالى عنه ان اختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت وذلك في ان الاصل وما كسعاد الاظبي  
أغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرو واذا



بما لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير وطباويا بسا \* لدى وكرها العناب والحشف البالي مع أن الحال شبهها بالمفعول به فعمله في الطرف أجدر فان قلت ٩٢ لا يلزم من صحة أعمال المذكر أعمال المقدر لانه أضعف قلت قد قالوا زيد زهير شعرا وحاشا

جدون والمشهور فيه الصرف والفارسي يمنع من الصرف للمعية وشبه العجمة (قوله لدى وكرها) أي العناب (قوله شبهة بالمفعول به) أي من حيث أن الفعل يتسلط على بعضها من غير توسط ظرف مفعول به ولا مقدر المعنى (قوله أجدر) أي أولى لانه يكتفي في العمل فيه برائحة الفعل (قوله من صحة أعمال المذكر) أي أعمال حرف التشبيه المذكور كفي هذا البيت وقوله أعمال المقدر أي كفي بيت كعب على الوجه الذي ذكره المصنف في شرح بانت سعاد (قوله أعمال المقدر) أي فالقياس حيث لا يصح لوجود القارق (قوله زيد زهير شعرا) أي زيد كزهير شعرا وقوله وحاشا جودا أي وزيد كحاشا جودا (قوله وقيل في المنصوب) أي وهو شعرا وجودا (قوله وهو الظاهر) أي لان المعنى على تبيين وجه الشبه لا على القيد (قوله وهو الظاهر) أي لان شعرا وجودا مصدران يقل وقوعهما حالا (قوله وايا كان) أي ومتى جعل حالا أو تميزا (قوله فالجدة) أي على أعمال حرف التشبيه المقدرة فاعته أي بذلك القول (قوله فالجدة فاعته) أي لان العامل في تلك الحال أو التمييز انما هو حرف التشبيه المقدر لما فيه من معنى الفعل واعتراض الدامني بأنه لا يلزم من العمل أي من عمل حرف التشبيه في التمييز العمل في الطرف اذا التمييز معمول ضعيف يعمل فيه حتى الجامد بلا تاويل كعشرين درهما وقد يجاب بأنه بمعنى معدود وبكذا فهو وان كان جامدا الآن فيسمى معنى الفعل لانه مؤول به (قوله وهو أعماله) أي حرف التشبيه المقدر المحذوف (قوله تعيرنا) أي تنسبنا للعار والعيب (قوله اننا) أي من أجل اننا على أي فقراء (قوله ونحن) مبتدأ وأنتم خبر على التشبيه وصعاليك وملاو كالحال والعامل فيها حرف التشبيه المقدر (قوله في حال صعلكتنا) أي فقرا فملككم في حال الشرف والكرم في حال ملككم (قوله لا يتقدم الحال) المناسب الطرف لان غداة البين ظرف لالحال اللهم الا أن يقال انه رأى ان الطرف له حكم الحال لانه يؤول بها أي في حال كذا وقوله عليه أي على العامل المعنوي المقدور في قوله أنتم (قوله قلت سوغته الخ) حاصله انه سوغته وحسنه اختلاف المعنى لانه لو قيل نحن أنتم صعلايك ملاو كالا يدري الحال من المبتدأ والحال من الخبر أيهما لان الحالين قد يأتان على طريق اللف والنشر المشوش وهو عكس المراد (قوله هذا بسرا) هذا مبتدأ وبسرا حال من ضمير أطيب الواقع خبرا ووطبا حال من ضمير منه والعامل في الحالين هو أطيب فقد تقدم الحال على أفعال التفضيل وهو لا يجوز بحسب الأصل (قوله وهو) أي الذي سوغ تقدم بسرا (قوله اختلاط المعنى) أي لانه لو قيل هذا أطيب منه بسرا وطبا لا يدري الحال المفضلة من المفضل عليها على سبيل الجزم فيوهم أن وطبا حال من ضمير أطيب وذلك ان الحالين يأتان على طريق اللف والنشر المشوش وهو عكس المعنى المراد فان قلت يمكن التخاص بتقديم وطبا على بسرا فنقول هذا أطيب منه بطبا بسرا قلت ان المسموع من العرب هكذا وهذه نكات بعد الوتوع وانتزول (قوله الا أن هذا) أي التقديم وهو أعمال العامل في حالين متقدمة ومتأخرة (قوله ثم) أي في أفعال التفضيل (قوله ونادى هذا) أي في حرف التشبيه المقدر المحذوف (قوله وهذا الذي ذكرته في البيت) أي قوله تعيرنا أننا على (قوله وماو كالمفعول) أي لعلنا أي تعيرنا أننا متقلون للملوك بطرح تعينا عليهم ونحن كاتم صعلايك أي متقلين للملوك فعلى هذا الوجه يكون صعلايك حال من المجموع مقدمة على عاملها المعنوي فلذا جعل المصنف القول الاول أجود من هذا (قوله بطرح كلنا) أي تعبنا من حيث المؤنة (قوله في هذا الأمر) أي وهو كوننا صعلايك أي متقلين فصعلايك حال (قوله مثله في وازواجه الخ) أي في انه على معنى التشبيه أي مثل أمهاتهم في التحريم والاحترام (قوله انا نفعول) أي نطعم (قوله توكيد الضمير مستتر) أي فنعني اننا نفعول أي نطعم نحن الصعلايك هم وأنتم أي نطعم الصعلايك الذين

جودا وقيل في المنصوب فيهما انه حال أو تمييز وهو الظاهر وايا كان فالجدة فاعته به وقد جاء أبانغ من ذلك وهو أعماله في الحالين وذلك في قوله تعيرنا أننا على ونحن صعلايك أنتم ملاو كاذ المعنى تعيرنا أننا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم فان قلت قد أوجبت في بيت كعب رضي الله عنه ان يكون من عكس التشبيه ان لا يتقدم الحال على عاملها المعنوي فما الذي سوغ تقدم صعلايك هنا عليه قلت سوغته الذي سوغ تقدم بسرا في هذا بسرا أطيب منه وطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو ماو وكفوهم فاصرا وهو خشية اختلاط المعنى الا أن هذا مطرد ثم لقوة التفضيل ونادى هذا لضعف حرف التشبيه وهذا الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه وفيه قولان آخران احدهما ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة وهو ان عات من عاتني انشي اذا أنقلني وملاو كالمفعول أي انني تنقل انني بطرح كلنا عليهم ونحن أنتم أي مثلكم في هذا الأمر ولاخبار هنا مثله في وازواجه

أمهاتهم واشني فانه الحرري وقد سئل عن البيت وهو أن التقدير اننا على صعلايك نحن وأنتم وقد خطي في ذلك وقيل انه كذا لمعني ولايس كذلك بل هو متجه على بعده وهو أن يكون صعلايك مفعول على أي انا نفعول صعلايك ويكون نحن توكيد الضمير على وأنتم توكيد الضمير مستتر في صعلايك وحصل في البيت



تقديم وتأخير للضرورة ولم يتغيرض لقوله ما لو كوا كانه عندئذ حال من ضمير عالة والاولى على قوله أن يكون معاليك حال من محذوف أي نعولكم معاليك ويكون الحالان بمنزلة ما في لغيتهم مصداقاً لهم نصراً على أنه يكون الاول ٩٣ للثاني والثاني الاول لان فصلاً سهلاً من فصلين

ويكون أتم نو كيد المحذوف  
لا ضمير معاليك لانه ضمير  
غيبية وانما جوازها أولان  
الصعاليك هم المخاطبون  
فيجتمل كونه راعى المعنى  
\*(ذكر ما لا يتعلق من حروف  
الجر)\* \* يستثنى من قولنا  
لا بد لحرف الجر من متعلق  
سنة أو واحد الحرف  
الزائد كالباء ومن في كفى بالله  
شهادة اهل من خالق غير الله  
وذلك لان معنى التعلق

هم أتم (قوله تقديم) أي تقديم الواو على نحن وحققها الدخول على أتم والتأخير لمفعول عالة وهو معاليك اذ  
حقه عدم الفصل بينه وبين عالة ووجه البعد في ذلك أنه عطف نو كيداً على آخرو مع اختلاف المنبوع (قوله  
حال من ضمير عالة) أي وجهه مبتدأ المعنى تعبرنا من أجل أننا نعول نحن في حال كوننا ما لو كالصعاليك الذين هم  
أنتم (قوله والاولى على قوله) هذا ما قبل لقوله وصعاليك مفعول عالة وقوله على قوله أي على تقديره الذي  
ذكره سابقاً من ان الاصل انما عالة معاليك نحن وأنتم وحاصله أن المناسب لتقديره ان الاصل تعبرنا انما عالة  
نعولكم معاليك ما لو كانه نحن وأتم في الكلام حذف جملة نحن نو كيداً لفاعلهما المستتر وأنتم نو كيد  
لمفعولها وقوله معاليك حال من المفعول المحذوف وما لو كانه حال من الفاعل على سبيل اللف والنشر المشوش لان  
الكتبة في الحالات المتواليبة أن يرتكب فيها ذلك لانه أسهل من اللف والنشر المرتب لان فيه فصلاً  
واحداً بخلاف المرتب فان فيه فصلين أي نعولكم في حال كوننا ما لو كانه في حال كونكم معاليك ووجه بعد  
هذا ما فيه من عطف نو كيد على نو كيد مع اختلاف المنبوع (قوله لانه ضمير غيبية) أي وهو لا يؤثر  
بضمير المخاطب

\*(ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر)

(قوله في كفى بالله) أصله كفى الله شهادته بالجر اسم الجلالة وهو الفاعل بحرف الجر الزائد (قوله هلى من خالق  
غير الله) أي هل خالق غير المبتدأ وهو خالق بحرف الجر الزائد (قوله وذلك) أي وبيان الزيادة (قوله الارتباط  
المعنوي) أي ارتباط العامل بالجرور أي تعلق معنى العامل بالجرور (قوله والاصل) أي أصل الارتباط  
(قوله على ذلك) أي على الوصول للاسماء (قوله تقوية له وتوكيداً) العطف للتفسير وقوله ولم يدخل للربط  
أي المعنوي وهو تعلق معنى الفعل بالجرور (قوله وهم) أي لانها زائدة في خبر ليس (قوله في اللام المقوية)  
وهي الداخلة على معمول الفعل المتقدم عليه أو على معمول العامل الذي هو فرع في العمل (قوله انما متعلقة  
بالعامل) أي وهو ما كان فرعاً في العمل أو قدم معموله عليه (قوله لان التحقيق) غلة لصحة القول بأنها  
متعلقة بالعامل المعنوي (قوله لما تخيل في العامل من الضعف) أي بسبب فرعيته في العمل أو تقدم معموله  
عليه (قوله فلها منزلة بين المنزلتين) أي بين منزلة الزائد المحض والمعدى المحض أي فلذا صحت القول بتعلقها  
بالعامل الذي قوته (قوله في لغة عقيل) أي الذين يجرون بها أي وأما في لغة غيرهم فلا تجر بل ترفع الاسم  
وتنصب الخبر (قوله لانهم بمنزلة الحرف الزائد) أي وليست بزائدة محضة لانها تدغم التبرجى والزائد لا يفيد معنى  
غير التوكيد ولا أصلية محضة لان مجرورها في محل رفع مبتدأ والحرف الجار الاصل مجروره في محل نصب  
(قوله الا ترى الخ) غلة لكونها شبيهة بالزائد وليست حرفاً أصلياً (قوله في موضع رفع) أي والحرف الاصل  
مجروره في موضع نصب على المفعولية (قوله ولانهم لم تدخل) عطف على المعنى أي لان مجرورها لانها الخ  
وهما هاتان لقوله لانها بمنزلة (قوله ثم انهم) أي عقيلاً (قوله منبهة) أي تنبيهاً أي جروا بها لاجل التنبيه  
فهى مفعول لاجله ويصح أن تقرأ منبهة اسم فاعل أي حال كونها منبهة الخ (قوله فيمن قل) أي في قول  
من قال (قوله ان لولا جارة للضمير) أي وهي بمنزلة الحرف الزائد وليست حرف جراً أصلياً لانها بمنزلة الخ (قوله  
جارة للضمير) أي فيقول ان لولا حرف جروا الياء والكاف في محل جروا لئلا يسئل على ذلك أن لولا ليست من  
الحروف الناصبة للاسم بالاجماع اذ الناصب انما هي ان وأخواتها ولولا ليست منها وإنما ياء الياء والكاف  
والهاء ليست ضمناً لرفع هاتان العامل للرفع في الضمير انما هو الفعل أو نائبه فتعين انما جارة (قوله ذاتهم

في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبر به قال لعل أبي المعوار ملك قريب \* ولانه لم تدخل لتوصلي عامل بل لا فائدة معنى 'توقع  
كادحات ليست لا فائدة معني التمني ثم انهم جروا بها منبهة على أن الاصل في الحروف انحصار الاسم أن تعذر الاعراب المختص بحروف الجر  
(الثالث) لولا فيمن قال لولا ولولاك ولولاك على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها







الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لسمع ذلك في الاو انما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالالتلازم ولول الفرق بينهما افعالا واسما  
 \* (حكمهما بعد المعارف والنكرات) \* حكمهما بعدهما حكم الجمل فهما صفتان في نحو رايت طائرا فوق غصن او على غصن لانهما بعد نكرة  
 محضة وحالان في نحو رايت الهلال بين السحاب وفي الاقوال لهما في نحو يعجبني الزهر في كانه والشر

على اخصانه لان المعرف  
 الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا  
 ثم يانع على اخصانه لان  
 النكرة الموصوفة كالعرفة

\* (حكم المرفوع بعدهما) \*  
 اذ وقع بعدهما مرفوع فان  
 تقدمه مانتق او استفهام او  
 موصوف او موصول او  
 صاحب خبر او حال نحو ما في  
 الدار احد وافي الدار زيد  
 ومررت برجل معه صقرو جاء  
 الذي في الدار ابوه وزيد عندك  
 اخوه ومررت بزيدا عليه جبة  
 ففي المرفوع ثلاثة مذاهب  
 (أحدها) ان الارجح كونه  
 مبتدأ خبرا عنه بالظرف او  
 المجرور ويجوز كونه فاعلا  
 (والثاني) ان الارجح كونه  
 فاعلا واختاره ابن مالك  
 وتوجيهه ان الاصل عدم  
 التقديم والتأخير (والثالث)  
 انه يجب كونه فاعلا بقرب ابن  
 هشام عن الاكثرين وحيث  
 اعرب فاعلا فهل عاملة الفعل  
 المحذوف او انظر او المجرور  
 انبأ بهما عن استقرار قريهما  
 من الفعل لاعتمادهما فيه  
 خلاف والمذهب اختار الثاني  
 بدليلين احدهما امتنع  
 تقديم الخ ل في نحو زيد في  
 الدار جاس ولو كان العمل

جهة الثبوت (قوله وانما خفض الخ) جواب عما يقال اذا كانت هذه الاحرف لتحيته معنى الفعل عما دخلت  
 عليه كالا فوجه خفض المستثنى بها ولم ينصب كالمستثنى بالا (قوله في أكله) جمع كم وهو وعاء النور كالكمأة  
 والتمر بالثلاثة واليانع النضيج الطيب

### \* (حكم المرفوع بعدهما) \*

أي هذا مبحث حكم المرفوع بعدهما (قوله أو موصوف الخ) أي والوصف والصفة والخبر والحال هو  
 الطرف (قوله ما في الدار أحد) هذه أمثلة على سبيل ألف والنشر المرتب (قوله ويجوز الخ) هذا يقدح في  
 قولهم أنه متى أوقع تقديم الخبر في الباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخره نحو زيد قام (قوله والثالث أنه يجب الخ)  
 وذلك لأن أصحاب هذا القول يقدرون المتعلق فعلا فقط وحيث لجعل المرفوع مبتدأ وأخبر عنه بالطرف  
 لزم عليه تقديم الخبر الفعلي مع أن الخبر الفعلي يجب أن يؤخر فتعين أن يكون فاعلا (قوله وحيث اعرب)  
 أي المرفوع بعد الطرف فاعلا أي على جهة الوجوب أو الراجحية أو المرجوحية أي وحيث أعرب على أي وجه  
 كان (قوله لاعتمادهما) انما كان الاعتماد مقربا من الفعل لانه معتمد على المسند اليه خصوصا ونحو  
 الاستفهام الغالب دخوله على الافعال (قوله امتناع تقديم الخ في نحو زيد في الدار جاسا) أي فزيد مبتدأ  
 وفي الدار خبر وقوله جاسا حال ولا يصح أن تقول زيدا جاسا في الدار لتلازم تقديم الخ على عاملها المعنوي  
 وهو الجار والمجرور وهو ممنوع ولو كان العامل الفعل لجاز التقديم لان الفعل لفظي والعامل اللفظي وهو  
 الفعل والوصف يجوز أن يقدم الخ عليه (قوله ولو كان العامل الفعل لم يمتنع) قد يجاب عن هذا بأنه  
 لا يلزم من جواز تقديم الخ على العامل الملقوطة به جواز تقديمها عليه اذا أضمر لضعفه بالاضمار وجوب  
 الحذف (قوله ولقوله) عطف على معنى قوله امتناع تقديم وكأنه قال لا امتناع ولقوله وقوله ولقوله الخ هو  
 الدليل الثاني وكأنه قال أحدهما لا امتناع الخ وثانيهما قوله الخ (قوله فان فؤادي الخ) صدره فان يك  
 جئتني بارض سواكم \* فان فؤادي الخ (قوله فاكد الضمير المستتر في الطرف) أي وهو عندك بقوله أجمع  
 (قوله الا في عاملة) أي وحيث فالطرف هو العامل في الضمير فان لم يكن فيه ضمير لوجود المرفوع بعده كان  
 هو العامل في ذلك المرفوع الذي هو خلاف عن الضمير (قوله متنافيان) لان التوكيد لا يعتد به والحذف لعدم  
 اه تقر بردد ركن سياقي في خاتمة الباب الخامس ان الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتوكيد نحو  
 جاء زيد ومررت بعمر وانفسهما برقع انفسهما بتقدير هما صاحبان انفسهما بنصبه بتقدير أعينهما (قوله  
 على محله) أي قبل دخول الناسخ وهو الرفع بالابتداء وقوله لان الطالب أعني الابتداء قد زال بوجود الناسخ  
 (قوله لان الطالب للمحل قد زال الخ) يأتي في اقسام العطف من الباب الرابع ان في الاتباع على المحل خلافا  
 في اشتراط بقاء الطالب للمحل فالقول بالمنع مبني على اشتراط بقاءه (قوله المذهب الاول) أعني كون العامل  
 في المرفوع بعد الطرف الفعل المحذوف (قوله مع اعترافه بان الضمير) أي الذي في متعلق الطرف وقوله  
 مستتر في انظر أي عند حذف المتعلق (قوله الا في عاملة) أي فهذا يفيد أن العامل في الضمير انظر  
 فان وقع بعد الطرف اسم مرفوع كان فاعلا بطرف خلافا من الضمير (قوله وان لم يعتمد) هذا مفهوم  
 قوله سابقا فان تقدمه مانتق أو استفهام الخ لان ذلك معناه ان اعتمد على واحد من الامور الخمسة (قوله

الفعل لم يمتنع واقوله \* فان فؤادي عندك الدهر اجمع \* فاكد الضمير المستتر في الطرف والضمير لا يستتر الا في عاملة ولا يصح ان يكون توكيدا  
 لضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من ارفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واحتار ابن مالك  
 المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الطرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عاملة وان لم يعتمد في الطرف أو المجرور ونحو  
 الدار أو عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والانفص والكو فيون يجيزون الوجهين



لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون ٩٦ في نحو قائم زيد أن يكون قائم مبتدأ وزيد مفعلا وغيرهم بوجوب كونهم ما على التقديم

والتاخير (تنبيهات) الاول لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ) اقول حتى صاحب الضوء عن سيبويه انه يفصل في الاسم الواقع بعد الطرف بين ان يكون حدثا وان يكون غيره فان كان حدثا فارتفاعه عنه بالفاعلية وان لم يعتمد الطرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة انخرج واملك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن آياته أنك ترى الارض اذا التقدير ومن آياته رؤيتك وأما عند الخليل فلا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد وارتفاع هذه الاء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس هذا كلامه ولم اقف على نقل هذا التفصيل عن سيبويه في غير وهو غريب اذ ظاهر قوله فارتفاعه عن سيبويه بالفاعلية انه لا يرتفع عنده بالابتداء ومن ذهب الى ان الاعتماد ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل يجوز الوجهين اه دمايني (قوله قائم زيد) اي اسم الفاعل غير المعتمد (قوله على التقديم) أي تقديم الخبر على المبتدا (قوله الاول) في بعض النسخ يحتمل بدون الاول (قوله ظلت) يكسر التاء يخاطب به الناقصة ويفتحها خطابا لمن جرد من نفسه وقوله بها أي الدار وتنطوي خبر ظل وهي بمعنى صار والباء فيهما بمعنى في أي صرت فيها وفاعل تنطوي ضمير المخاطب (قوله ظلت) أصله ظلت بلامين أو لاهما مكسورة فحذفت الاولى فصار ظلت وهذه لغة سليم ويجوز عندهم فتح الطاء وكسرها وتحرير لغتهم انهم يجوزون حذف عين الفعل المضاعف المتصل بشاء التضعيف نحو ظلت قائما أو نونه نحو النساء ظلن متبرجات وينقلون حركة العين على الفاء وجوبا ان سكنت نحو احسنت بكذا أصله احسنت وجوز ان تحركت العين بغیر الفتح نحو ظلت وحيث ذكرك في ظلت عندهم كسر الطاء وفتحها وأما ان كانت العين مفتوحة نحو هممت فلا تكون الفاء بعد التخفيف بحذف العين الامتوحة نحو هممت (قوله نضيجه) من نضج اللحم وهو تكامل طبعه والمراد به شدة الحرارة واخرطها (قوله فاعلة بنضيجه) أي والطرف حال (قوله أو بالابتداء) أي والطرف خبر مقدم وقوله أو بالابتداء عطف على فاعلة أي أو مرفوعة بالابتداء (قوله لانه اشد) أي لانه يفيد زيادة شدة الحرارة في الكبد (قوله فانهم في الشخص) أي لانهم في الشخص والاولى ان الملازمة من حيث وضع يده عليها أي انه دائما واضع يده على كبده فان شوت يده من حرارة الكبد وانما كان هذا الاولى لان ما قاله يلزم عليه ان يقال رجل الكبد ورأس الكبد وغير ذلك لان كلا في الشخص (قوله ولا اختلاف الخ) هذا هو التنبيه الثاني من التنبيهات الرابع (قوله لتلا بعد الضمير على متاخر لفظا ورتبة) أي ولو جعل مبتدأ العاد الضمير على متقدم رتبة وان تاخر لفظا ولا يقال انه يلزم تقدم الخبر الفعلي لاننا نقول انما يكون كذلك على طريقة قليلة تعين تقدير المحذوف فعلا ونحذف لانقول بالتعین (قوله فلما قدمنا) أي من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة (قوله انما هو المبتدأ) أي لاما اضيف اليه (قوله واجازه) أي هذا التركيب (قوله لافاعلا) أي والالزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة (قوله لقولهم) أي العرب (قوله في أكفانه) خبر مقدم ودرج مصدر مبتدأ وخبر المراد بالدرج الف الف المبت في أكفانه (قوله واذا كان الاسم في نية التقديم) أي كالمبتدأ وهذا هو محط العلة في الجواز وهو رده على الكوفيين القائلين في حلة المنع لان الضمير لم يعد الخ (قوله ما هو من تمامه) أي وهو المضاف اليه وقوله كذلك أي في نية التقديم (قوله والارجح تعين الابتدائية في نحو هل فضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر في هذا الحد ويجوز ارتفاعه في لغة ثانية ومن المنسكين قوله

لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون ٩٦ في نحو قائم زيد أن يكون قائم مبتدأ وزيد مفعلا وغيرهم بوجوب كونهم ما على التقديم والتاخير (تنبيهات) الاول لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ) اقول حتى صاحب الضوء عن سيبويه انه يفصل في الاسم الواقع بعد الطرف بين ان يكون حدثا وان يكون غيره فان كان حدثا فارتفاعه عنه بالفاعلية وان لم يعتمد الطرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة انخرج واملك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن آياته أنك ترى الارض اذا التقدير ومن آياته رؤيتك وأما عند الخليل فلا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد وارتفاع هذه الاء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس هذا كلامه ولم اقف على نقل هذا التفصيل عن سيبويه في غير وهو غريب اذ ظاهر قوله فارتفاعه عن سيبويه بالفاعلية انه لا يرتفع عنده بالابتداء ومن ذهب الى ان الاعتماد ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل يجوز الوجهين اه دمايني (قوله قائم زيد) اي اسم الفاعل غير المعتمد (قوله على التقديم) أي تقديم الخبر على المبتدا (قوله الاول) في بعض النسخ يحتمل بدون الاول (قوله ظلت) يكسر التاء يخاطب به الناقصة ويفتحها خطابا لمن جرد من نفسه وقوله بها أي الدار وتنطوي خبر ظل وهي بمعنى صار والباء فيهما بمعنى في أي صرت فيها وفاعل تنطوي ضمير المخاطب (قوله ظلت) أصله ظلت بلامين أو لاهما مكسورة فحذفت الاولى فصار ظلت وهذه لغة سليم ويجوز عندهم فتح الطاء وكسرها وتحرير لغتهم انهم يجوزون حذف عين الفعل المضاعف المتصل بشاء التضعيف نحو ظلت قائما أو نونه نحو النساء ظلن متبرجات وينقلون حركة العين على الفاء وجوبا ان سكنت نحو احسنت بكذا أصله احسنت وجوز ان تحركت العين بغیر الفتح نحو ظلت وحيث ذكرك في ظلت عندهم كسر الطاء وفتحها وأما ان كانت العين مفتوحة نحو هممت فلا تكون الفاء بعد التخفيف بحذف العين الامتوحة نحو هممت (قوله نضيجه) من نضج اللحم وهو تكامل طبعه والمراد به شدة الحرارة واخرطها (قوله فاعلة بنضيجه) أي والطرف حال (قوله أو بالابتداء) أي والطرف خبر مقدم وقوله أو بالابتداء عطف على فاعلة أي أو مرفوعة بالابتداء (قوله لانه اشد) أي لانه يفيد زيادة شدة الحرارة في الكبد (قوله فانهم في الشخص) أي لانهم في الشخص والاولى ان الملازمة من حيث وضع يده عليها أي انه دائما واضع يده على كبده فان شوت يده من حرارة الكبد وانما كان هذا الاولى لان ما قاله يلزم عليه ان يقال رجل الكبد ورأس الكبد وغير ذلك لان كلا في الشخص (قوله ولا اختلاف الخ) هذا هو التنبيه الثاني من التنبيهات الرابع (قوله لتلا بعد الضمير على متاخر لفظا ورتبة) أي ولو جعل مبتدأ العاد الضمير على متقدم رتبة وان تاخر لفظا ولا يقال انه يلزم تقدم الخبر الفعلي لاننا نقول انما يكون كذلك على طريقة قليلة تعين تقدير المحذوف فعلا ونحذف لانقول بالتعین (قوله فلما قدمنا) أي من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة (قوله انما هو المبتدأ) أي لاما اضيف اليه (قوله واجازه) أي هذا التركيب (قوله لافاعلا) أي والالزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة (قوله لقولهم) أي العرب (قوله في أكفانه) خبر مقدم ودرج مصدر مبتدأ وخبر المراد بالدرج الف الف المبت في أكفانه (قوله واذا كان الاسم في نية التقديم) أي كالمبتدأ وهذا هو محط العلة في الجواز وهو رده على الكوفيين القائلين في حلة المنع لان الضمير لم يعد الخ (قوله ما هو من تمامه) أي وهو المضاف اليه وقوله كذلك أي في نية التقديم (قوله والارجح تعين الابتدائية في نحو هل فضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر في هذا الحد ويجوز ارتفاعه في لغة ثانية ومن المنسكين قوله

فمن نحن عند انفس منكم لا قوله نحن ان قدرنا لازم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت



وهل أفعـل في الظاهر في غير مسألة السكـل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ الزم الفصل به وهو ٩٧ أجنبي بين أفعـل ومن وخرجه أبو علي وتبعه

ابن خروف على ان الوصف  
خبر لكن محذوف وقد نحن  
المذكورة توكيد للضمير في  
أفعـل \* (ما يجب فيه تعلقهما  
بمحذوف) \* وهو ثمانية  
أحدها أن يقع صفة نحو أو  
كصيب من السماء \* الثاني

أن يقع حالا نحو فخرج على  
قومه في زيارته وأما قوله  
سبحانه وتعالى فلما رآه مستقرا  
عنده فزعم ابن عطية ان  
مستقرا هو المتعلق الذي يقرر  
في أمثاله قد ظهر والصواب  
ما ذهب إليه أبو البقاء وغيره من أن  
هذا الاستقرار معناه عدم  
التحرك لا مطلق الوجود  
والحصول فهو كون خاص  
\* الثالث أن يقع صفة له نحو  
وه من في السموات والأرض  
ومن عنده لا يستكبرون  
لرابع أن يقع خبرا نحو زيد  
عندك أو في الدار أو بما ظهر  
في الضرورة كقوله

لك العز ان مولاك عزوان  
بين  
فانت لدى بمجوعة الهون  
كأن يوفي شرح ابن يعبر  
الظرف الواقع خبرا صرح  
ابن جني بجواز إظهاره  
وعندى إذا حذف ونقل  
ضميره في ظرف لم يحز  
إظهاره لا يقدم رص  
مرفوض فم ان ذكره أولا  
دقة زيد استقرار عند زيد  
مع مائه منه انتهى وهو  
غريب الخامس ان يرفع

برد في ذلك دليل يغيب الجواز وأما قوله خبر بنو لهب فلانك ماغيا \* فان خبر وصف بنو لهب  
فأهل به وهو غير معتمد فقد أجابوا عنه بأنه على نية التقديم والتأخير خبر مقدم بنو مبتدأ وخروفيه  
انه كيف يخبر عن الجمع بالواحد وأجيب بان خبرا على وزن فاعل يستوي فيه الواحد والاكثر نحو والملائكة  
بعد ذلك ظهير (قوله في الظاهر) اراد به ما سمع التلغظ به فحمل الضمير المفصل كنهن لا قسم الضمير مطلقا  
(قوله وهو أجنبي) انما كان المبتدأ أجنبيا من الخبر لان المبتدأ ليس معمولا للخبر اي والفصل بينهما ما يوجب  
منوع (قوله على ان الوصف) اي وهو خبر وقوله خبر لكن محذوف اي والاصل نحن خبر نحن الخ  
\* (ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف) \*

أي هذا باب بيان المواضع التي يجب فيها تعلقها بمحذوف اي بواجب الحذف اذا ما يأتي في الواقعة على  
مواضع وذ كر الضمير نظر اللفظ ما وانما كان واجب الحذف لكونه كونا عاما والظرف حيث تقرر مستقرا لا استقرار  
الضمير فيه بعد حذف المتعلق وقيل لا استقرار بمعنى العامل العام فيه بحيث يفهم بداهة عند سماعه واذا وجب  
حذفه كان ذكره عبثا بخلاف الخاص فانه يجب ذكره للدليل فيجوز وقد يجب حذفه كما يأتي في الامثال  
والاحوال والقسم ومقابل المستقر لا لغوا لانها من تحمل الضمير لذكر المتعلق لكونه خاصا واجب الذكر  
او جائزه للدليل والحاصل ان الظرف باعتبار متعلقه اما مستقرا لغو فلاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف  
نحو وعنده علم الساعة والثاني ما كان متعلقه خاصا سواء واجب الذكر نحو زيد جالس في الدار او جائزه  
كما اذا قيل هل سمعت يوما فتقول يوم الجمعة (قوله ان يقع صفة) اي ذوان يقع اي أحد المواضع ووضع  
صاحب الوقوع صفة (قوله من السماء) اي كائن أو حصل من السماء فالدار على تقدير المتعلق عاما سواء  
كان اسما أو فعلا (قوله وأما قوله سبحانه الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على ما ذكره من ان الظرف اذا  
وقع حالا كان متعلقا بواجب الحذف وحاصله ان الظرف في هذه الآية قد وقع حالا وذكر متعلقه (قوله فهو  
كون خاص) اي وهو واجب الذكر للدليل اي وكلامنا في الاستقرار العام لا في الخاص فلا يرد (قوله وله  
من في السموات والأرض) اي يكون أو يوجد (قوله ومن عنده) اي ومن ثبت واستقر (قوله وربما  
ظهر) اي الاستقرار العام الذي هو متعلق الخبر (قوله لك العز) الخطاب لعبد وقوله ان مولاك اي  
سيدك اي العبد وقوله عزاي عزه الناس وقوله بين اي وان يذل فانت الخ وبين من هان بهم ومن ضده عز فاذا  
دخله الجازم صار بهمون فتحذف الواو لا لتقاء الساكنين فهو بفتح الباء وضم الهاء كذا ضبطه الشارح والحشي  
واسكن ضبطه السيوطي في الشواهد بانه بالبناء لمفعول (قوله كائن) اي فكائن متعلق لدى الذي هو  
ظرف مخبر به عن انت وقد يقال لان اسم ان لدى متعلق بكائن لجواز ان كائن اسم فاعل من كن الناقصة  
وخبرها محذوف ولدى متعلق بذلك الخبر المحذوف اي وان بين فكائن انت مستقر الذي بمجوعة الخ سلمنا متعلق  
لدى بكائن فلم لا يجوز ان يكون الكون خاصا يجعل كائن اسما على من كن انما هي فهو بمعنى الثبوت  
الاستمراري وعدم التزلزل وهو خاص اي انت ثابت دائما عند مجوعة الخ وكلامنا في الكون العام  
لا الخاص اه تقرير دردير (قوله بجواز إظهاره) اي إظهار ذلك المتعلق بمعنى نسخة متعلق الظرف  
وفي نسخة الظرف الواقع الخ وحيث قد قوته بجواز إظهاره اي الظرف في متعلقه وقوته بجواز إظهاره اي سواء  
نقل الضمير الى الظرف أم لا (قوله فاما ان ذكرته أولا) اي ان ذكرت لا المتعلق وذكرته في ظرف بعد  
فلا يمنع مانع اي لان ذكر المتعلق أولا يدل على انه لم ينقل الضمير في ظرف بل مستقر في العمل وقوته انتهى  
اي كلام ابن يعيش وقوله وهو اي كلام ابن يعيش غريب لانه لم يوفق عليه احد (قوله فلا يمنع مانع منه)  
اي من إظهاره والاثبات به (قوله ان يرفع) اي ذوان يرفع اي الخامس موضع يعان رافع من الاسم الظاهر  
فيه (قوله آفاته تلك) اي أثبت في آفاته واستقر في آفاته (قوله وكصيب من السماء) اي كائن أو حصل



ونحو أعندك زيد السادس أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهة كقولهم لمن ذكر أمر أو تقدم عهد حيث لا تن أصله كان ذلك حيث نذ  
واسمع الآن وقولهم للمعسر بالرفاء والبنين باضممار ٩٨ أمرست والسابع أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو أوم الجمعة

صحت فيه ونحو بزبد مررت به عند من أجازهم مستندلاً بقراءة بعضهم والظالمين أعداهم والا كثرون يوجبون في ذلك اسقاط الجار وان يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب باضممار جازت أو نحوه وبالجبهين قرئ في الآية والنصب قراءة الجماعة ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهل الأولى أن يقدّر المحذوف مضارع أي ويعذب بالاسبة يدخل أو مضارع أي ويعذب بالمناسبة المفسر فيه تقار والرفع بالابتداء وأما القراءة بالجر فنؤكد الحذف باعادته داخل على ضمير ما دخل عليه المؤكد مثل أن زيد الله فاضل ولا يكون الجار والمجرور تأكيداً للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بأداة الجار لأن العرب لم تبدل ضمير من مظهر لا يقولون قام زيد هو وإنما جوز ذلك بعض الخوئين بالنقاس \* والثامن القسم بغير الباء نحو واللبل إذا يغشى وتنه لا كيدن أصنمكم وقوايم ته لا يترخر الأجسل ولو صرح في ذلك

من السماء وقوله فيه ظلمات أي استقر فيه ظلمات والشاهد فيه وأما من السماء فقد سبق (قوله أعندك زيد) أي استقر (قوله أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل) لعل الانسب أن يقع في مثل (قوله كقولهم) أي وكقولهم الكلاب على البقر فلا يجوز ذكر ساطلان الأمثال لا تغير (قوله حيث نذ الآن) هذا مقول قولهم مثلاً إذا قيل لك أنه وقع في زمن السلطان قاتل أي كذا وكذا فنقول حيث نذ الآن أي كان الذي ذكرته واقعاً حينئذ كان ذلك السلطان موجوداً واسمع الآن ما هو أقرب وأعجب من ذلك (قوله للمعسر) من أعسر الرجل اتخذ عرساً بالكسر أي زوجة وهذا شبهة لكثرة دورانه على الأسن ولكن لا يقال إلا في شيء خاص بخلاف المثل فإنه كلام شبهة مضريه بمورده فلا يقال في شيء خاص فقوله كقولهم مثال للمثل وأما ما بعده فهو مثال لشبه المثل (قوله أمرست) أي تزوجت بالرفاء أي ملته بسا بالرفاء أي الانتقام والتوافق مع الزوجة (قوله والاكثر) ونوجبون في ذلك اسقاط الجار أي لأن في بقائه تركيد الحرف باعادته داخل على ضمير ما دخل عليه المؤكد وهو ممنوع عند الأكثر (قوله وبالجبهين قرئ في الآية) يريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمة والظالمين أعداهم عذاباً أليماً وبالجبهين رفع الظالمين وهي قراءة شاذة ونصبه وهي قراءة السبعة (قوله العطف على الجملة الفعلية) أي وهي قوله يدخل من يشاء في رحمة (قوله أي ويعذب) انما قدره من جنس العذاب لأنه مناسب للاستقبال بخلاف الأعداد فإنه ليس مستقبلاً وقوله أي ويعذب انما لم يقل وأعدم لأنه المفسر لأن أعدا لا يتعدى إلا باللام لأن نفسه (قوله بالمناسبة المفسر) أي وهو أعداهم وقوله فيه نظراً أي تردد (قوله والرفع بالابتداء) عطف على قوله والنصب قراءة الجمهور (قوله ولا يكون الجار والمجرور تأكيداً) أي وأعداهم فامسك بين المؤكد والمؤكد ولا يضر ذلك لأنه من متعلقاته وقوله تؤكد الجار والمجرور أعني للظالمين (قوله ولا يكون المجرور) أي الضمير في لهم (قوله لأن العرب لا تبدل ضميراً من مظهر) أي وفاة لابن مالك فقد زال ولا يبدل مضمراً من مضمراً ولا من ظاهر (قوله بعض الخوئين) مراده به ابن عصفور فقد صرح في قراءة والظالمين أعداهم بأن اللام الأولى متعلقة بأعداهم بدل من الظالمين وهو عين ما منعه المصنف وبالجمله فالخلاف في المسئلة ماثور (قوله بغير الباء) أي وأما ما فلا يجب تعلقاتها بمحذوف بل تتعلق بالمذكور والمحذوف (قوله ولو صرح في ذلك بالفعل) أي بأن قيل أقسم وقوله لوجب الباء أي لانها هي التي يجوز أن يصرح بفعل القسم معها بأن يقال أقسم باللبل إذا يغشى وأقسم بالله لا كيدن الخ \* (هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف) \*

(قوله بتقدير مستقر) أي ملتبس بتقدير مستقر (قوله على أنه خبر لمحذوف) أي جاء الذي هو مستقر في الدار وتجهل تلك الجملة صلة (قوله بالرفع) أي على أنه خبر بلمبتدأ محذوف أي هو أحسن (قوله لقوله ذلك) أي حذف العائد المرفوع كقوله قوله تماماً على الذي أحسن وأشار بالكاف الدالة على البعد لأن البعد لا يبعد باعتبار أنها ليست مما نحن فيه وقوله وأطراد هذا أي أطراد قوله جاء الذي في الدار الخ فلا يقاس المطارد على النادر ولأن تقول أنه لا يجوز الحذف في قوله جاء الذي في الدار لأن الباقي صالح للصلة بدون الصدر كقول ابن مالك \* وأبو أن يختزل \* إن صلح الباقي لوصل بخلاف الآية وانما منع حذف صدر الصلة إذ صلح الباقي للوصل لأنه لا بدري المحذوف لصلاحيته الباقي (قوله وكذلك يجب) أي تقدير الفعل (قوله في نحو رجل في الدار) أي من كل نكرة موصوفة بظرف وقت مبتدأ وخبرها مقرر بالفاء وهو جملة (قوله لأن الفاعل يجوز الخ) دالة ذلك أن الفاء انما دخلت على الخبر أشبه الخبر بجواب الشرط ولا يشبه الخبر

بفعل لوجب الباء \* (هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف) \* لان خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة الجواب

لان القسم والصلة لا يكونان إلا جملة قال ابن يعيش وانما يجوز في الصلة أن يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حذف فاعله \* منهم تماماً على الذي أحسن بالرفع نكرة ذلك وأطراد هذا انتهى وكذلك يجب في الصلة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفاعل يجوز



في نحو وجعل يأتيني فله درهم وعتق في نحو رجل صالح فله درهم فاما قوله كل امرء مباحدا ومندان فنوط بحكمة المتعالي فنذاذ واختلاف في الخبر والصفة والحال فن قدر الفعل وهم الأكثر وفلان الأصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الأصل في الخبر والحال والعتق الافراد ولان الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقليل المقدرا أولى وليس بشئ لان ٩٩ الحق انما نحذف الضمير بل نقائمه الى الظرف

فالمحذوف فعل أو وصف  
وكلاهما مفرد وأما في  
الاشتغال فيقدر بحسب  
المفسر فيقدر الفعل في نحو  
ايوم الجمعة تعتكف فيه  
والوصف في نحو ايوم الجمعة  
أنت معتكف فيه هو الحق  
عندي انه لا يترجح تقديره  
اسما ولا فعلا بل بحسب  
المعنى كما سيأتي \* (كيفية  
تقديره باعتبار المعنى) \* اما  
في القسم فتقديره اقسام  
وأما في الاشتغال فتقديره  
كالمنطوق به نحو يوم الجمعة  
صمت فيه واعلم أنهم ذكروا  
في باب الاشتغال أنه يجب أن  
لا يقدر مثل المذكور اذا  
حصل مانع صناعي كفي زيدا  
مررت به أو معنوي كفي  
زيد اضربت أخاه تقدير  
المذكور يقتضي في الاول  
تعدي القاصر بنفسه وفي  
الثاني خلاف الواقع اذ  
الضرب لم يقع بزيد فوجب  
أن يقدر جاوزت في الاول  
واهنت في الثاني وليس  
المانعان مع كل متعد بالحرف  
ولامع كل سببي لا ترى أنه  
لا مانع في نحو زيد اشكرت  
به لان شكره يتعدى بالجر  
وبنفسه وكذلك انظر

الجواب الا اذا كان وصف المبتدأ جلة لا جمل أن يكون مثل فعل الشرط ولا يكون الوصف جلة الا اذا كان  
المتعلق فعلا اه تقرير دردير (قوله في نحو رجل صالح) أي في خبر المبتدأ النكرة الموصوف بمفرد (قوله  
مباحدا) بكسر العين أي متباعد (قوله فنوط) خبر عن كل امرء ونكرة ووصفت بمفرد وهو قوله مباحدا  
أومندان أي متدان والمنوط المعلق والمراد بالحكمة العدل وهو من جلة معانيها لغة أو يريدان كل امرء مباحدا  
من شئ أو مقرب منه معلق بعدل الباري سبحانه لا يعطى الا بإرادته (قوله واختلاف في الخبر) أي واختلاف  
في الاول في الخبر الخ وقوله فن قدر الفعل أي فن قال الاول ان يقدر فعلا الخ وكذا يقال فيما يأتي وانما لنا ذلك  
لانه يجوز تقدير المتعلق فعلا ووصفا في هذه المواضع باتفاق والخلاف انما هو في الاول منهما كما صرح بذلك  
بعضهم (قوله فلانه) أي فقد تقرر والى انه الخ (قوله ولان تقليل المقدرا أولى) تعليلهم بذلك ظنا ان  
الفعل قد حذف مع فاعله وهو جلة والوصف مع مرفوعه في قوة المفرد (قوله فيقدر) أي المتعلق بحسب  
المفسر أي لاجل المشاكاة يمكن ان تخبير بان المشاكاة لا تقتضي الوجوب (قوله في نحو ايوم الجمعة تعتكف  
فيه) أي أنت معتكف يوم الجمعة وقوله أنت معتكف فيه أي أنت معتكف يوم الجمعة (قوله بل بحسب المعنى) أي  
فكل ما اقتضاه المعنى من اسم أو فعل يقدر (قوله كيفية تقديره) أي تقدير المتعلق وهذا هو الذي وعده  
حيث قال يقدره عامل بحسب المعنى كما سيأتي (قوله كالمنطوق) أي ما لم يمنع من تقدير مثل المنطوق مانع  
صناعي أو معنوي والا قدر مناسبه في المعنى (قوله أو معنوي) أي أو حصل مانع معنوي (قوله اذ تقدير  
الخ) أي وانما كان لتقدير المذكور في المثال الاول مانع صناعي وفي المثال الثاني مانع معنوي لان تقدير  
الخ (قوله اذ تقدير المذكور) أي وهو مررت في الاول بان تقول مررت بزيد واضرب في الثاني بان تقول  
ضربت زيدا (قوله خلاف الواقع) أي وخلاف الواقع مانع معنوي (قوله لم يقع بزيد) أي عليه (قوله  
وليس المانعان) أي المانع الصناعي والمانع المعنوي (قوله مع كل متعد بالحرف) راجع للمانع الاول  
أي انه ليس المانع الصناعي موجودا في كل فعل متعد بالحرف (قوله ولا مع كل سببي) راجع للمانع الثاني  
أي انه ليس المانع الثاني وهو كون الكلام خلاف الواقع متأت في كل سببي (قوله كل سببي) نسبة للسبب  
وهو الضمير لانه تربط به الصلة ونحوها أي ولا مع كل اسم مضاف للسبب (قوله لان العامل لا يتعدى) أي  
فلذا يندر صمت يوم الجمعة صمت فيه (قوله وكذلك الخ) رجوع للمانع الثاني (قوله وأما في المثال) أي  
وشبهه أو تقول ان مراده بالمثل ما يشمل الشبه وقوله بحسب المعنى أي فيقدر قبل حيث شذ كان وقبل بالرفاء  
أعريت (قوله وأما في البواقي) وهي خمسة الحال والصفة والخبر والصفة والرافع للاسم الظاهر لان ما ذكره  
ثمانية وقد ذكر تفصيلا القسم وما كان على شريطة التفسير والمثل (قوله وهو كائن أو مستقر) الاول  
الكون أو الاستقرار أي هذه المادة ثمرة قول مضارعان أريد الحال أو الاستقبال وما ضيا أو وصفه ان اريد  
الماضي فان جهلت المعنى فقد ر الوصف فانه صالح للارزمنة كهاوان كنت حقيقة الحال واعلم أن الكون  
المقدر تام لانا قص والا كل الظرف خبره فيحتاج لمتعلق آخر ويتسلسل كما أفاده السعد (قوله ووصفهم)  
يعني وصف الماضي أي اسم الفاعل مراد به الماضي لكن الاول لاقتصار على الفعل لان الماضي لا يتبادر من  
الوصف (قوله ولا فرق الخ) أي لا فرق بين هذه الامور الخمسة وبين الظرف في اذ كان أو اذا كن وحيث

نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى ضمير انظر بنفسه مع انه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذلك امانع في نحو زيد اهنت أنه  
لان اهانة أخيه اهانة له بخلاف الضرب وأما في المثال فيقدر بحسب المعنى وأما في البواقي نحو زيد في لدار فيقدر كونه مطلقا وهو كائن أو مستقر  
أو مضارعهما ان اريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو في اليوم والجزاء غدا وفي انغوية در كان واستقرأ ووصفهما ان أريد الماضي  
هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضرب زيد اذ انما التقدير اذ كان ان أريد الماضي أو اذا كان ان أريد به المستقبل ولا فرق



واذا جهات المعنى فقد ر الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال وقوله تعالى افا انت تنقض في النار انهم جعلوا في النار الا ان تحقق الموعود به ولا يلزم ما ذكره لانه لا يمتنع تقدير المستقبل ولكن ما ذكره ابلغ وأحسن ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقاسم وجالس الال دليل ويكون الحذف ١٠٠ حيث جاز لا واجب ولا ينتقل ضمير من المحذوف الى الطرف والجور وتوهم جماعة

ذكر وهذا في ادوا اذا كان عليهم أن يذكروه في هذه الامور الخمسة (قوله وان كانت حقيقته الحال) فيه أنه اذا كان كذلك لا يقدر الا اذا علم الحال لان الشيء اذا أطلق انما ينصرف لحقيقته (قوله انهم جعلوا في النار) أي انه يقدر المتعلق ماضيا لاجل افادتهم جعلوا في النار لتحقيق الموعود به (قوله ولا يلزم ما ذكره) أي من تقدير المتعلق ماضيا لافادة الجمل المذكور ولا يجوز تقدير الوصف لان الصلة لا تكون الاجلة (قوله لانه لا يمتنع تقدير المستقبل) أي المضارع لانه صالح الحال فاذا قدر المتعلق مستقبلا افاد الجمل المذكور (قوله ابلغ) أي لانه نزل الاستقرار المستقبل منزلة الواقع فعبر بالماضي بخلاف تقدير المضارع فلا تنزيل فيه (قوله ولا يجوز) أي في البواقي (قوله الال دليل) أي لفظي أو معنوي فعلم من هذا ان حذف الكون الخاص الال دليل جائز لا واجب (قوله الال دليل) أي كما اذا قيل هل احد جالس في الدار فقلت في جوابه زيد في الدار أي جالس فيها فذكر جالس في السؤال دليل على ذلك المتعلق المحذوف (قوله ولا ينتقل الضمير من الكون الخاص المحذوف الى الطرف الخ أي وله دم الانتقال سمي طرفا لغوا فالطرف اللغوي هو ما كان متعلقه خاصا وانما سمي لغوا لغير الطرف عن تحمله الضمير وانما المنحمله ذلك المتعلق وأما الذي متعلقه عام فهو الطرف المستقر أي الذي استقر فيه الضمير لان العامل لما حذف وجوب انتقال الضمير للطرف وصار متعلقا له (قوله وتوهم جماعة) أي عند وجود الدليل أما اذا لم يوجد فلا خلاف في المنع (قوله وعدم وجود معمول) فاذا قيل أفا انت احد فقلت زيدا لسؤال دليل على الخبر المحذوف وهذا جائز والحال انه لم يذكر ذلك الخبر معمول (قوله فكيف يكون وجود المعمول مانعا الخ) وهو الطرف في قولك زيد في الدار جوابا لمن قال هل احد جالس في الدار (قوله واشترط النحويين الخ) هذا وارد على قوله ولا يجوز أن يقدر الكون خاصا الال دليل وحاصله كيف تقول اذا وجد دليل صح أن يقدر الكون خاصا مع ان الحاجة اشترطوا الكون العام (قوله واشترط النحويين) أي في متعلق الطرف في المواضع الثمانية (قوله انما هو لوجوب الحذف) أي فاشترط الكون العام ليس الال لوجوب الحذف لا لجوازه فلا ينافي انه يجوز أن يكون كونا خاصا ويحذف جوازا (قوله ومما يخرج على ذلك) أي على حذف الكون الخاص لدليل هذه الامثلة وهذا شروع في الامثلة التي حذف فيها الكون الخاص (قوله ان الخاص) أي الكون الخاص (قوله لاستقبال) أي عند استقبال أي وقت استقبال لان لام التوقيت هي التي يحل محلها وقت (قوله تلك الشبهة) أي وهي كون الكون الخاص لا يجوز حذفه وقوله وقد ينافي ساد الخ أي حيث قال ومما يبطله أدامتفقون الخ (قوله مع ذلك) أي مع تقدير كأن (قوله بل تقدير خمسة) أي لان المعنى قتلكم الحرب بقتله الحر أي قتلكم الحر الجاني بقتله الحر المجني عليه (قوله ومما يبعد ذلك) أي تقدير كأن في هذه الآية (قوله الال دعاء الكلام) أي بالخبر وقد يدعى مثل ذلك في الخاص الآن يقال الخاص يقدر في نفس الخبر لا قبله في المبتدأ على أنه قد يدعى دليل وهو القصص في القتلى (قوله أن يعبر) أي المقدر أي أن يعلم تعيينه وقوله عند موضع تقديره مراده بموضع التقدير الكلمة الذي يقدر بعدها كقوله واسأل من المعالوم انك اذا قلت واسأل ولم تكمل الكلام تعلم أن السؤال انما هو الال (قوله وتنبه هذه الآية) أي في كون المقدر كونا خاصا (قوله مجدوع) بالبدال المهمة أي مقطوع

امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انما يتفقون على جواز حذف الخبر عند وجود دليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه اما أن يكون هو الدليل أو مقويا للدليل واشترط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما يخرج على ذلك قولهم من لي بكذا أي من يتكفل لي به وقوله تعالى فطافوهن اعدن كن كذا مستقبلات لعدن كن كذا فسر جماعة من الساف وعليه قول الزمخشري ورده أبو حيان توهم منه أن الخاص لا يحذف وقول الصواب ان الال للتوقيت وان الاصل لاستقبال عدن كن حذف المضاف اعدن وقد بينا فساد تلك الشبهة ومما يخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحرب بالحرب والعبد بالعبد والاني بالاني انما تقديره مقتول أو يقتل لا يأتى الله الآن تقدر مع ذلك مضافين أي قتل الحر كمن يقتل الحر وفيه تكيف تقدير ثلاثة الكون

والخاتمة بل تقدير خمسة لان كلامه من ان صدر من لابه من فعل ومما يبعد ذلك أيضا انك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ الال دعاء كما هو وانما حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو واسأل القرية ونظير هذه الآية قوله تعالى ان النفس بالنفس الآية أي ان النفس متوكة بالنفس والعين مطعونة بالعين والاتف مجدوع بالاتف والاذن مصاومة بالاذن والسن مقبوعة بالسن هذا هو الاحسن وكذلك لا يرجح في قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان



أن يقدر بحر يان فان قدرت الكون قدرت مضافا أي حريتان الشمس والقمر كأن يحسبان وقال ابن مالك في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاسم فقرأ لاستلزامه اما الجمع بين الحقيقة والمجاز فان الظرفية المستفاد من في حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه ومجاز بالنسبة اليه تعالى واما حمل قراءة السبعة على لغة موحدة وهي ابدال ١٠١ المستثنى المنقطع كازعم الرنخشي فانه

زعم أن الاستثناء منقطع والمخلص من هذين المحذوران أن يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة واحتج بقولهم القلم احد اللسانين ونحوه لم يحتج الى ذلك في الآية وجه آخر وهو ان يقدر من مفعولا به الغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ تعيين موضع التقدير الاصل ان يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فلاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار زيد لان ان لا يليها مفعول وعنه يلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا (تنبيه) راجعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى اذا لهم مكر في آياته وقولك اما في الدار فزيد لان اذا للجملة لا يليها فعل واما لا تقع بعده فعل الامر ونحوه فاعل اشترط نحو فان كان من

(قوله أن يقدر بحر يان) أي وهو كون خاص وقوله فان قدرت الكون أي المطلق (قوله لاستلزامه الخ) هذا بناء على أن من فاعل أي ان من في السموات والارض لا يعلم أحد منهم الغيب الا الله فانه يعلم (قوله فان الظرفية المستفاد من في حقيقة) أي لان غير الله فهو مستقر في السموات وفي الارض قطعا (قوله ومجاز بالنسبة اليه تعالى) أي لان الله ليس مستقرا في السموات وفي الارض وقوله ومجاز بالنسبة اليه تعالى الخ لزوم الحقيقة والمجاز اذا جعل الاستثناء متصلا (قوله ابدال المستثنى المنقطع) هذا اذا جعلت الاستثناء منقطعا (قوله ابدال المستثنى المنقطع) أي وابداله لغة ضعيفة وهي لغة تميم وأما لغة غيرهم فيجب النصب في المنقطع على الاستثناء سواء وقع بعد ايجاب أو بعد نفي وشبهه فيقولون ما في الدار احد الا جارا بالنصب على الاستثناء ولا يقولون الا جارا بالرفع على انه يدل من أحد وجهه انه ليس داخل في سابقه فكيف يدل بمقابلته (قوله قل لا يعلم من يذكر الخ) أي فيقدر كونها خاصا ولا شك ان من يذكر في السموات والارض الله وغيره (قوله أحد اللسانين) أي فقد أريد بهما اللسان بمعنى الجارحة وهو حقيقة واللسان بمعنى القلم وهو مجاز (قوله ونحوه) أي كالحال أحد الابوين فشبّه الحال بالاب على سبيل المجاز وأطلق عليه وعلى الاب ابوين وكذا تقول في القلم أحد اللسانين (قوله والاستثناء مفرغ) أي والمعنى قل لا يعلم غيب من في السموات والارض أحد الا الله وقوله والاستثناء مفرغ الخ هذا آخر كلام ابن مالك ولكن هذا الكلام نقله المصنف بالمعنى (قوله الاصل أن يقدر) أي متعلق الظرف والجار والمجرور (قوله ايجابه) أي ايجاب تقديره مؤخرا (قوله واصله أن يتاخر الخ) لكن قد يقال ان مقتضى كونه عاملا أن يقدر مقدما واعلم أن الارجح تقدمه في التقدير وسيأتي هذا المصنف في الباب الآتي (قوله لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا) أي للتأخر بس المبتدا بالفاعل فان قلت ان علة منع التقديم خوف الالتباس وهنا محذوف فلا يحصل التباس قلت ان المقدر عندهم كالثابت فلو قدر مقدما لزم عليه أن الجملة فعلية فيوقع في نيس اذ يحتمل أن المبتدا فاعل (قوله بنحو قوله تعالى الخ) أي في نحو قوله الخ أي ان بعضهم قدر الفعل في هاتين الآيتين فرد عليه ابن مالك بأنه لا يصح تقدير الفعل هنالان اذا الفعالية لا يليها فعل وأما لا يليها الفعل الامر ونحوه فشرط ورد المصنف على ابن مالك بان هذا الرد غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا قبل الجار وبعد اذا وبعد اما حتى يتم اعتراض ابن مالك (قوله وهذا) أي الرد عليه في تقدير الفعل أي وهذا الرد غير وارد بناء على ما بيناه من انه قد يعرض ما يوجب تقدير المتعلق مؤخرا (قوله يقدره مؤخرا) أي عن الجار والمجرور ولا مقدما عليه كما فهم ابن مالك فاعترض بما علمت

#### \* (الباب الرابع من الكتاب) \*

(قوله يكثر دورها) أي دور متعلقاتها فالاحكام مثل المعلوماتية والتعريف والتذكير الى آخر ما يأتي والمتعلق هو المبتدا والخبر والفاعل الخ الذي يقع الجهل به احكام هذه المتعلقات حكم المبتدا والمبتدا يعرف بانه لومية فيقع الجهل بهذا الحكم أي بكون المعلوم مبتدا وقوله فن ذلك أي فن الاحكام التي يكثر دور متعلقها (قوله على وجهها) أي بأن لا يعرفها أصلا أو يعرفها على خلاف الواقع فهو صادق بالجهل المركب والاسم فاعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله تساوت رتبتهما) أي في التعريف (قوله لتعرفنا) أي كما كانا متساويين بناء على أن الله في رتبة غيره من الاعلام ورب مضاف للضمير والمضاف في رتبة النعم وأما

المقربين وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا \* (الباب الرابع من الكتاب) \* في ذكر احكام يكثر دورها وتقع بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها فن ذلك ما يعرف به المبتدا من الخبر يجب الحكم بانه دائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل (أحدها) ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو والله ربنا



أو اختلفت نحو زيد الفاضل والفاضل زيد هذا ١٠٢ هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً وقبل المشتق خبر وان

على ان لفظ الجلالة أعرف المعارف فلم يحصل تساو (قوله زيد الفاضل) أي فزيد مبتدأ أعرف من الخبر وقوله والفاضل زيد بالعكس أي والخامل على جعل الفاضل هنا مبتدأ تقدمه لا كونه أعرف (قوله مطلقاً) أي سواء تساوت رتبتهما في التعريف أولاً كان أحدهما مشتقاً أولاً (قوله المشتق خبر) هو الرازي محتجاً بان المبتدأ هو المسند اليه والخبر هو المسند فالمشتق هو المنسوب لانه صفة وردده صاحب التلخيص بان الصفة تؤول بالذات مجردة والجامد بالصفة أي صاحب هذه الصفة يسمى بهذا الاسم (قوله ما كان أعرف) أي والغرض انهما معلومان وقوله أو كان هو المعلوم أي والخبر هو المجهول فعلى هذا لو كان المجهول أعرف يجعل خبراً وكان على المصنف أن يقول والتحقيق انهما معلومان أن يكونا معلومين أو مجهولين أو اختلفا في كل ما أن تساوي في التعريف أولاً لا الصورتان تساويان علمياً أو جهلاً فان كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ تقدم أو تأخر وان لم يكن أحدهما أعرف فالمقدم هو المبتدأ وان اختلفا في العلم والجهل فما كان معلوماً هو المبتدأ تقدم أو تأخر أعرف أولاً لان ما ذكره فيه تصور وحينئذ فنقول المصنف ما كان أعرف أي سواء علمه ما أو جهله ما فالابتداء الاعرف تقدم أو تأخر وقوله أو كان هو المعلوم أي والثاني مجهول فالمعلوم مبتدأ تقدم أو تأخر سواء تعريفاً أولاً (قوله أو كان هو المعلوم عند المخاطب) المراد بكونه معلوماً عنده أنه مقرر عنده وهو بحسب زعمك كالمطالب لان يحكم عليه بالآخر فلا ينافي انه يعلم الطرفين لان الحكم على الشيء بالشيء فرع عن تصوره (قوله من القائم) أي فنجعل القائم مبتدأ ولتأخر (قوله كم مالك) فكلم مبتدأ عنده وخبر عند الجمهور وقوله وحسبنا الله حسب يعني كاف فهو بمعنى اسم الفاعل وهو لا يتعرف باضافته فلهذا صرح بجهله نكرة فهو مبتدأ عند سيبويه وخبر عند الجمهور ولكن اعترض على المصنف بان سيبويه خص النكرة الموصوفة بكونها مبتدأ في كم وفي أفعال التفضيل ويوافق في غيرهما فالاولى للمصنف الاقتصار على المثاليين الاولين (قوله كم مالك) المسوغ هنا ملازمة الصدارة لكم (قوله ووجهه) أي ووجه ما قاله سيبويه من جعل النكرة الموصوفة المتقدمة مبتدأ والمعرفة بعد خبرها ما قاله الجمهور من أن النكرة الموصوفة المتقدمة تجعل خبراً (قوله وأنهما شبيهان بعرفتي الخ) أي لان النكرة الموصوفة قريبة من المعرفة لعدم الشبوح في كل (قوله تأخر الاخص منهما) أي فالابتداء الاخص المؤخر فهو هذا دليل الجمهور راعى به دليل سيبويه (قوله اعمالاً للدليلين) أي دليل سيبويه ودليل الجمهور وهو أن الاصل عدم التقديم والتأخير وبعد فاذكر من الاتجاه برده ما قاله من التحقيق من ان الذي يجعل مبتدأ ما كان معلوماً ومن البين ان المعلوم هو المعرفة لا النكرة أو ما كان أعرف وأجيب بان ما ذكره من التحقيق لغیره وما ما ذكره من الاتجاه فهو أنه هو فلا ضرر حينئذ وما ذكره من الاتجاه هو التحقيق أي ان كلامهم ما يجوز أن يكون مبتدأ ويجوز أن يكون خبراً (قوله ويشهد لابتدائية النكرة) أي كما هو قول سيبويه (قوله فان حسبك الله) نصب النكرة بان ولا ينصب بها الا ما كان مبتدأ وكذا تقول فيما بعد (قوله والخبريتها) أي كما هو قول الجمهور (قوله ما حاجتك) فأنكرة خبرية قدم وحاجتك مبتدأ مؤخر (قوله فدخل الناسخ) أي جاءت لانه بمعنى صار وحينئذ فمما خبرية قدم وحاجتك اسمها مؤخر (قوله لم يدخل) أي الناسخ أصلاً في الكلام لانه لو جعل مبتدأ ما قدم ما حاجتك هو الخبر لكان الناسخ اذا دخل انما يدخل على المبتدأ وهو ما فيلزم أن يكون ما قبل أداة لاستفهام عمل فيها وهو باطل هذا توضيحه (قوله وأما من نصب) أي الحاجة بان قال ما جاءت حاجتك بانصب (قوله لا أصل ما هي حاجتك) أي وعليه فمما مبتدأ أول وهي مبتدأ ثان وحاجتك خبر الثاني فلما دخل الناسخ على هي استترفيه وانتصب الخبر وهو الحاجة وحينئذ فنقول في اعراب ما جاءت حاجتك ما اسم استفهام مبتدأ وقوله جاءت فعل ناسخ واسمها مستتر وحاجتك خبر والجملة خبرها (قوله فاستترفيه) أي فانصببت

تقدم نحو القائم زيد والتحقيق ان المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال أو كان هو المعلوم عند المخاطب كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان علمه ما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ (الثانية) أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو أفضل منك أفضل مني (الثالثة) أن يكونا مختلفين تعريفاً وتذكيراً والاول هو المعرفة كزيد قائم وأما ان كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يشو غ الابتداء به فهو خبراً اتفاقاً نحو خرفوك ونهب خاتمك وان كان له مسوغ فكذا ذلك عند الجمهور وأما سيبويه فيجعله المبتدأ نحوكم مالك وخبر منك زيد وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير وانما شبيهان بعرفتي تأخر الاخص منهما نحو والفاضل أنت ويحجه عندي جواز الوجهين اعمالاً للدليابين ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى فان حسبك الله ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة وقولهم ان قريباً منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا تدخل في خبر في الايجاب والخبرية قوايه ما جاءت حاجتك بارفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ اولاً هذا



هو مبتدأ ثانياً لا فصلاً ولا تابعا فيجوز ذلك حيث أن تدخل عليه كان فتقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم بابتداءية المؤخر في نحو أبو حنيفة أبو يوسف وبنو نابتوا بابتداءية المعنى وبضعفه أن يقدر الأول مبتدأ ابتداء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة والله أعلم \* (ما يعرف به الاسم من الخبر) \* أعلم أن لهما ثلاث حالات أحدها أن يكونا معرفتين فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالعلم بالاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو ١٠٣ لمن علم زيد أو جهل أخوته لعمر وروكان

أخو عمرو زيد لمن يعلم أخا عمرو ويجهل أن اسمه زيد وأن كان يعلم ما ويجهل اتساع أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فاختار جعله الاسم فتقول كان زيد القائم لمن كان قد سمع زيد وسمع برجل قائم فعرف كلاً منهما بقلبه ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر ويجوز قلبه لا كان القائم زيداً وأن لم يكن أحدهما أعرف فانتخير نحو كان زيداً أخا عمرو وكان أخو عمرو زيداً ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا فإنه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا الخاك وكان هذا زيداً الاسم الضمير فإن أفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا ولايتي ذلك في باب الناسخ لأن الضمير متصل بالعمل فلا يتأني دخول التنبيه عليه على أنه سمع قليلاً في باب المبتدأ هذا أنه وأعلم أنهم حكموا الآن وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكمه لأنه لا يوصف بحكمه الضمير لأنه لا يوصف بحكمه الضمير كذا في هذا

الحاجة حيث تدعى أنها خبر (قوله ولا تابعا) أي لزيد على أنه توكيده (قوله ويجب الحكم الخ) هذا كالمستثنى من قوله سابقاً يجب أن يكون الأول مبتدأ إذا تساوى في التعريف فكانه قال الآن تقتضى مراعاة المعنى خلاف ذلك (قوله للمبالغة) أي تنويهاً بأن أبو يوسف بالغ غاية من الشرف والفضل حتى كان أبو حنيفة مثله (قوله للأصول) أي أصول النحول أن أصول النحول أنما ينظر فيها بالمباينة صحة المعنى المراد ولا ينظر فيها للمبالغة والذي ينظر فيها التمام وأصول علم المعاني (قوله ما يعرف به) أي اسم الناسخ من خبره (قوله كان زيد القائم) أي و زيد كان القائم فتخبر عن الضمير بغيره ويمنع الاختبار بالضمير عن غيره على المختار (قوله نحو هذا) أي كل اسم إشارة قرن بأداة التنبيه نحو هو ولا هو هذان وهاتان (قوله فانه يتعين الخ) أي ولو كان غيره أعرف (قوله لمكان) أي لكون أي لوجود التنبيه أي فالتنبيه أداته تستحق الصدارة فتزيد قوة (قوله فلا يتأني دخول التنبيه عليه) أي بل يدخل على اسم الإشارة الواقع خبراً فتقول كنت هذا يجعل مدخولها التنبيه خبراً فلم يتعين للاسمية فن ثم استثناءه (قوله على أنه سمع قليلاً) هذا هو خلاف الأفصح السابق (قوله وأعلم أنهم حكموا الخ) تقدم أن المخاطب إذا كان يعلم الطرفين ويجهل النسبة بينهما فإن كانا مختلفين في التعريف جعل الأعراف منهما اسماً للناسخ وغير الأعراف خبره على المختار فلي هذا المختار لا يخبر عن الضمير بما دونه في التعريف فتقول زيد كان القائم لمن عرفهما ولا تقول زيد كان القائم هو وذكراً هذان المصدر المعرف بالإضافة المنسب لك من أن وانفعل كالضمير لا يجوز يخبر عنه بما هو دونه في التعريف على المختار والاختبار بما دونه عنه ضعيف (قوله حكموا لأن وأن) الأولى حكموا المصدر المعرف المنسب لك من أن وأن وقوله معرف أي بالإضافة تأمل (قوله معرف) يقتضى أنهم مالوا كالتامع درتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما إذا قيل أعجبتني ما صنع رجل حسن على أن تجعل الصفة للمصدر المقدري صنع رجل حسن (قوله بحكم الضمير) أي في كون كل لا يخبر عنه بما هو دونه على المختار ثم على بقوله لأنه الخ وفي هذا التعليق شيء وهو أن ظاهره أن كل ما لا يوصف بحكمه لا يحكم الضمير مع أن هناك أموراً لا توصف ولا يحكم لها بحكمه تأمل (قوله قرأت السبعة ما كان الخ) أي ينصب الخجة وجواب قومه على أن كلامهم ما خبره مقدم وأن والفعل بعدهما مؤول بمصدر اسم للناسخ فقد أخبر بذلك المصدر عما هو دونه في التعريف (قوله والرفع ضعيف) أي رفع الخجة والجواب على أنه اسم للناسخ وأن والفعل بعده خبره ضعيف لما فيه من الأخبار بذلك المصدر عما هو دونه في التعريف كضعف الأخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف كقول زيد كان القائم هو (قوله أو تعكس) أي بأن تقول كان خير من زيد شر من عمرو بتقدير الخبر على الاسم (قوله ولا يعكس) أي بحيث تجعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر كأن تقول كان قائم زيداً إلا في الضرورة وهذا إذا لم يكن للنكرة مسوغ وأما أن كان لها مسوغ جاز جعل المعرفة اسماً والنكرة خبراً والعكس ولو في غير الضرورة فيجوز أن تقول كان زيداً خير منك وكان خير منك زيداً على ما اختره المصنف فيما مر (قوله ولا يترك الوقف الخ) موقف نكرة لا مسوغ لها ومنك متعلق بوقداع ووقداع خبره وهو بكسر الواو وفتحها والبيت للعطاش ومصدره قفى قبل ان تفرق يا ضباعاً \* مرخم ضباعة بنت زفر بن الحرث كان سره ثم أطلقوا عصاهما من الأبل وبعده

قرأت السبعة ما كان يحتمل أن لا يوافقا كان جواب قومه إلا أن الوقف ضعيف كضعف الأخبار بنظمه خبره ما دونه في التعريف (الحجة الثانية) أن يكونا نكرتين فإن كان لكل منهما مسوغ فلا خبر عنها فانتخير فيم تجعل منهما الاسم وما يتبعه خبر فتقول كان خير من زيداً شر من عمرو أو تعكس وأن كان المسوغ لأحدهما فقط جعلها الاسم نحو كان خير من زيداً شر من زيداً (الحجة الثالثة) أن يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيداً لا يعكس إلا في الضرورة كقوله ولا يترك الوقف منك زداعاً وقوله



يكون من اجها سئل وماء \* وأما قراءة ابن عامر أولم تكن لهم آية أن يعلم بتأنيث تكن ورفع آية فان قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلمها وان يعلمه بديل من آية أو خبر المحذوف أي ١٠٤ هي أن يعلم وان قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلم مبتدأ وآية خبره والجملة خبر

كان أو آية اسمها أولهم خبرها وان يعلمه بديل أو خبر المحذوف وأما تجويز لزجاج كون آية اسمها وان يعلم خبرها فمردود لما ذكرنا واعتدله بان النكرة قد تخصصت باهم (ما يعرف به الفاعل من المفعول) وأكثر ما يشبه ذلك إذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام أن كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بجمعه في العقل وعدمه فإن صححت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة قبله والا فهي فاسدة فلا يجوز أعجب زيد ما كرهه عمر وان أوقعت ما دلي ما لا يعقل لانه لا يجوز أعجب الثوب ويجوز ان نصب لانه يجوز أعجبني الثوب فان أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز لانه يجوز أعجب النساء وان كان الاسم الناقص من أو الذي جاز الوجهان أيضا (فروع) \* تقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لانه تقول أمكنني السفر ولا تقول أمكنت السفر وتقول مادع زيدا إلى الخروج وما كره زيدا من الخروج بنصب زيد في الأولى مفعولا والفاعل

قفي فاقدي اسيرك ان قومي \* وقومك لا أرى لهم اجتماعا  
ا كثر ا بعد رد الموت معنى \* وبعده طائفة المائة الرثا

(قوله يكون من اجها الخ) من اجها خبر مقدم وعسل اسمها مؤخر وقد اخبر عن النكرة بالمعرفة ضرورة ومصدره \* كان سيئة من بيت رأس \* يقال سبأت الخمر أسبوها اشتريتها ويرى خبيثة بمعنى خجاجة والخجاجة المصونة ويروى سلافة وهو أول ما يسيل من الخمر وبيت الرأس موضع بالأردن معروف بالخمر وقيل المراد من بيت رئيس الجارين والبيت من قصيدة لحسان قبل تحريم الخمر (قوله وأما قراءة ابن عامر) هذا جواب عن سؤال وارد على قوله ولا يعكس الا في الضرور وقوله انه قد ارتكب العكس في الآية وهي من غير الضرورة (قوله فاللام متعلقة بها) أي فقد خرجنا من باب الاسم والخبر (قوله وآية فاعلمها) أي والمعنى أولم توجد لهم آية هي علم علماء بني اسرائيل به (قوله أو خبر المحذوف) أي فلم يلزم الانخبار بالمعرفة عن النكرة (قوله والجملة خبر كان) أي ولهم حال من آية والمعنى أولم تكن هي أي القصة علم علماء بني اسرائيل له آية كائنة لهم (قوله لما ذكرنا) أي من لزوم الانخبار عن النكرة بالمعرفة (قوله بان النكرة قد تخصصت بلهم) أي فصارت قريبة من المعرفة (قوله ما يعرف به الفاعل من المفعول) أي عند الالتباس (قوله وأكثر ما يشبه الخ) ومن غير الاكثر ما يأتي في الفروع وهو ان يكونا اسمين غير ناقصين لكن أحدهما اسم ذات عاقلة والثاني اسم معنى كما قال في المثال (قوله ناقصا) هو ما لا يتم الا بصفة وقوله تاما المراد به هنا ما كان لمن يعقل كما هو المتبادر من مثيلهم (قوله وطريق معرفة ذلك) أي ما ذكر من الفاعل والمفعول (قوله ان تجعل في موضع التام) وهو اسم الذات العاقلة (قوله ان كان مرفوعا) أي وارتدت ان تخبر صحة الرفع وعدمها (قوله في العقل وعدمه) أي ان كان الاسم الموصول لمن يعقل تقدر اسما يعقل وان كان اسم الموصول لمن لا يعقل فتقدر اسم ما لا يعقل وان كان اسم الموصول يصلح لمن يعقل ولن لا يعقل فان أردت به من يعقل قدر اسما يعقل وان أردت به من لا يعقل قدر اسما لا يعقل (قوله بعد ذلك) أي الجمل وقوله فهي صحيحة قبله أي قبل الجمل المذكور (قوله ويجوز ان نصب) أي نصب زيد بان تقول أعجب زيدا ما كرهه عمر واثبات الجواز لاجل مقابلة نفيه السابق والافتنص بزيد واجب اه تقرير دردير (قوله فان أوقعت ما على أنواع من يعقل) في بعض النسخ فان أوقعت ما على أنواع النساء الاضافة بيانية أي على النساء وذلك لان ما كما تستعمل في غير العاقل تستعمل في العاقل (قوله جاز) أي الرفع كما يجوز ان نصب لانه يصح ان تقول أعجبني النساء (قوله أو الذي) صوابه أو الذين لانه هو الذي لا يقال الا لمن يعقل وأما الذي فهو مثل ما يطلق على من يعقل وعلى ما لا يعقل (قوله جاز الوجهان) أي رفع زيد ونصبه فتقول أعجب زيدا من كرهه عمر ولانك تجعل مكان من خالدا مثلا فتقول أعجب خالد او تقول أعجب زيدا من كرهه عمر ولانه يصح أعجبني خالد فتقوله جاز الوجهان أي هربيقوان اختلاف المراد (قوله فروع) أي ثلاثة أولها مسئلة السفر والثاني مسئلة الخروج والثالث زيد في رزق عمر والآخر (قوله أمكنت السفر) اذ لا معنى له كونك صيرت السفر ذام كنه (قوله مادع) ما اسم استفهام مبتدأ وداعل ماض وزيد مفعول والفاعل ضمير ما مستترا وهو الرابط للجملة الواقعة خبرا وكذا تقول فيما كره زيدا لان الضمير المستتر فيها مفعول (قوله وما كره زيدا) أي أي شيء كرهه زيدا من الخروج (قوله ويمنع العكس) أي وهو رفع زيد في الاول ونصبه في الثاني (قوله لانه لا يجوز دعوت الثوب) هذا بديل ضمير النصب المستتر العائد على ما (قوله وكرهه من الخروج) الاولى وكرهني الثوب من الخروج لانه يجعل مكان زيد المنصوب بياء المتكلم والثوب مكان ما الواقعة مفعولا مقدما ولا يقال ان ما اسم استفهام فكيف يجعل بدلها الثوب قلنا لان القصد حيث يذيان المعنى فاطعين النظر عن الاعراب السابق ولا



وتقول زيد في رزق عمرو وعشرون دينار ارفع العشرين لا غير فان قدمت فخر اقلت ١٠٥ عمرو زيد في رزق عمرو وعشرون دينار ارفع العشرين

ونصبه وعلى الرفع والفعل حال  
من الضمير فيجب ان يرفع  
المثنى والمجموع ويجب ان يرفع  
الجار والجرور لاجل الضمير  
الراجع الى المبتدأ وعلى  
النصب والفعل متحمل للضمير  
فيبرز في التثنية والجمع ولا  
يجب ذكر الجار والجرور  
(ما افرق فيه عطف البيان  
والبدل) وذلك ثمانية أمور  
أحدها ان العطف لا يكون  
مضمرا ولا تابعا لمضمرا لأنه في

شأن ان ما معناه لا يعقل (قوله وتقول الخ) استطراد لتغيير نائب الفاعل عن غيره (قوله لا غير) تقدم ان لا غير  
لحن وانما تعين رفع العشرين لانه المفعول به في الاصل وهو اذا اجتمع مع المصدر أو مع الفاعل أو مع الجار  
والجرور لا يناب مناب الفاعل الا المفعول به فالاصل زاد السلطان في رزق عمرو وعشرين (قوله فان قدمت  
عمر الخ) اعلم ان زادا تارة يتعدى لفاعل واحد فان لم يقدم عمر وفهم متعددا لواحد وان  
قدمت محتمل انه متعددا لمفعول واحد ويحتمل انه متعددا لثنتين فان رفعت كان متعددا لواحد وان نصبت  
عشرين كان متعددا لثنتين (قوله جاز رفع العشرين) أي على انه نائب فاعل زيد ونصبه على أنه مفعول ثان  
(قوله فيجب توحيد مع المثنى والمجموع) أي فتقول الزيدان زيد في رزقهما عشرون والزيدون زيد في  
رزقهم عشرون (قوله ويجب ذكر الجار والجرور) أي لاجل أن يتصل به ضمير مطابق للمبتدأ المثنى  
والجمع فتقول في رزقهما أو في رزقهم (قوله لاجل الضمير) أي لاجل أن يتصل به الضمير الراجع للمبتدأ  
مطابقا له تثنيتا وجعا (قوله والفعل متحمل للضمير) والفعل متعددا لثنتين على هذا فتقول الزيدان زيد في  
رزقهما والزيدون زيدوا في رزقهم عشرين

\*(ما افرق فيه عطف البيان والبدل)\*

(قوله لا يكون مضمرا ولا تابعا) أي لا يكون المتبوع ضميرا وعطف البيان مبين له فكما يقال الضمير لا ينعى  
ولا ينعى به تقول الضمير لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه غيره بيانه (قوله لانه في الجوامد الخ) أي  
فكما ان النعت يخص متبوعه النكرة ويوضح متبوعه المعرفة فكذلك عطف البيان والضمير لا يخص  
ولا يبين وحينه فلا يكون نعتا ولا عطف بيان وأنت خبير بان هذا التعليل انما يقتضى منع كون عطف البيان  
ضميرا ولا يقتضى منع كون متبوعه ضميرا مع أنه من جملة المدعى بالدليل أنخص منه (قوله فقدم مضى رده) أي  
في أن المفسرة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نظير النعت المفيد أن الضمير لا ينعى أصلا كما أنه لا يعطف  
عليه عطف بيان أصلا (قوله الرحمن الرحيم الخ) فهذه الأمور كلها عند غيره بدل وأما هو فيجعلها نعتا (قوله  
علام الغيوب) نعت لفاعل يقذف (قوله الرؤف الرحيم) نعت للضمير في عليه (قوله فلا تله الخ) صدره  
قد أصبحت بقرى كوانسا والشاهد في قوله البائس صفة لاهاء في تله أي لا تلم البائس ان ينام وقرقرى  
بقاين على وزن فعلا موضع والكوانس جمع كنس وهو الظبي يدخل في كناه أي موضعه (قوله وقال  
الزنجشري الخ) قصده بيان أن الزنجشري عنده عطف البيان لا ينحصر في كونه للتوضيح والتخصيص خلافا  
للمجهور وقصده بنقل كلام الكسائي فبسطه أن الضمير عنده ينعى (قوله ان البيت الحرام عطف بيان) أي  
وأما الجمهور فيقولون انه بدل (قوله كفى الصفة) أي كإن الصفة تخرج عن اصلها وهو التخصيص والتوضيح  
وتأتى للمدح (قوله فلي هذا) أي كلام الزنجشري (قوله لا يمتنع مثل ذلك) أي مثل ما سبق في النعت وهو اتيانه  
نعتا ضمير على سبيل المدح أو التمدح أو الترحم وقوله في عطف البيان أي فيكون عطف البيان على كلام  
الكسائي بعد الضمير على طريق الترحم والتم لان التمدح والتوضيح والتخصيص والتوضيح والتوضيح والتوضيح  
ان النعت للتخصيص والتوضيح وقد يخرج للترحم والمدح والتم فقال الكسائي ان هذه الثلاثة الخارجة قد  
تكون بعد الضمير ثم ان الزنجشري قال ان عطف البيان قد يكون للمدح ولكنه سكت عن كونه بعد ضمير  
انك اذا نظرت تجد ان مثل المدح والتم لانه ضده والترحم لانه لا فرق بينهما أي فيكون عطف بيان قد يخرج  
عن التوضيح الى هذه الثلاثة ثم انك اذا نظرت لكلام الزنجشري وكسائي تأخذ منهما انه يعطف بعد  
الضمير للمدح والتم ولترحم لان الضمير كغيره عند الكسائي وقد أجيزت الثلاثة بعد الضمير عند الكسائي في  
النعت ووجدت هذه الثلاثة في العطف في غير الضمير فيكون الضمير حينئذ كذلك (قوله يحل بمائد  
الموصول) أي لان المبدل منه في نية اطرح (قوله وقدم مضى رده) أي بان المضمحل من العائد في

الجوامد نظير النعت في المشتق  
وأما اجازة الزنجشري في ان  
اعبدوا الله ان يكون بيانا  
للهاء من قوله تعالى الا ما  
امرني به فقد مضى رده نعم  
اجاز الكسائي ان ينعى  
الضمير بنعت مدح أو ذم أو  
ترحم فالاول نحو لاله الا هو  
الرحمن الرحيم ونحو قل  
ان ربي يقذف بالحق علام  
الغيوب وقولهم اللهم صل  
عليه الرؤف الرحيم والثاني  
نحو مررت به الخبيث والثالث  
نحو قوله \* فلا تله ان ينام  
البائس \* وقول الزنجشري  
في جعل الله الكعبة البيت  
الحرام ان البيت الحرام  
عطف بيان على جهة المدح  
كفى الصفة لا على جهة  
التوضيح فعلى هذا لا يمتنع  
من ذلك في عطف البيان على  
قول الكسائي وما ابدل  
فيكون ترحم ضمير باتفاق  
نحو ونزه ما يقول وما نسا به  
الا شيطا سا ذكره وانما



وأجاز النحويون أن يكون البديل مضمرا تابعا لمضمركر أيته أياه والظاهر كمر أيته زيد أياه وخالفهم ابن مالك فقال ان الثاني لم يسمع وان الصواب في الأول قول الكوفيين انه توكيد كما في فت أنت (الثاني) ان البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره وأما قول الرمثري ان مقام ابراهيم عطف على آيات ينات فسهو وكذا ١٠٦ قال في انما أعظمكم بواحدة أن تقوموا ان أن تقوموا عطف على واحدة ولا يختلف

في جواز ذلك في البديل نحو الى صراط مستقيم صراط الله ونحو يا اصبية ناصية كاذبة (الثالث) انه لا يكون جملة بخلاف البديل نحو ما يقال لك الا ما قد قبل الرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم ونحو وأسروا التجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو أصح الاقوال في عرفت زيدا أبو من هو وقال

لقد أذهلتني ام عمرو بكامة أتصبر يوم البين أم لست تصبر \* (الرابع) انه لا يكون تابعا جملة بخلاف البديل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا ونحو أمكم بما تعلمون أمكم بأنعام وبنين وقوه

أقول له ارحل لا تقم عن هنا (الخامس) انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البديل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثما يضاعف به العذاب (السادس) انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البديل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب ويزي كل أمة جانية كل أمة تدعى الى

اللفظ لا في التقدير (قوله وأجاز النحويون) هذا ما قبل لقوله أولا ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمرا (قوله أن الثاني) أي ابدال المضمير من الظاهر (قوله قول الكوفيين انه توكيد) فتحصل أن ابن مالك يمنع ابدال المضمير من المضمير ومن الظاهر فعلى مذهبه كل من البيان والبديل لا يكون ضميرا ويكون البديل تابعا لمضمردون البيان (قوله لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره) أي بل يجب موافقته فيهما (قوله فسهو) سيأتي في الجهة السادسة الجواب عنه بأنه أطلق العطف وأراد البديل بجماع أن كلامه مبين فهو مجاز (قوله ان أن تقوموا عطف على واحدة) أي مع أن أن تقوموا مؤول بمصدر معرف أي قيامكم (قوله ولا يختلف في جواز ذلك في البديل) أي اختلافه مع متبوعه في التعريف والتنكير (قوله انه) أي عطف البيان لا يكون جملة (قوله ما يقال لك) أي ما يقول الله لك (قوله ان ربك) بدل من ما قبل للرسل (قوله الا بشر مثلكم) بدل من التجوى (قوله أبو من هو) هو مبتدأ وأبو خبر ومن مضاف اليه والجملة بدل من زيد (قوله أتصبر يوم البين الخ) بدل من كلمة والمراد هنا لفظ الجملة وسبق الكلام في أن في قوة المفرد (قوله انه لا يكون) أي عطف البيان (قوله بخلاف البديل) أي فانه يكون تابعا لجملة أي والغرض انه جملة اذا لا يدل مفرد من جملة وفيه أنه قد سبق له في الجملة الثالثة مما لا يحل له من الاعراب أن البديل والبيان لا يكون واحد منهما جملة وهذا ينافيه وقد مر التنبيه على أن الاتباع انما يكون في الاعراب انبأ تا ونظما وحيثه فلا محذور في ابدال الجملة من الجملة (قوله اتبعوا من لا يسألكم أجرا) بدل من قوله اتبعوا المرسلين (قوله انه) أي البيان لا يكون الخ (قوله يضاعف) بدل من يلق بدليل الجزم لأنه من بدل الجملة من الجملة (قوله انه لا يكون بلفظ الاول) أي سواء اتصل بالثاني زيادة بيان أولا وهذا صريحه لان الشيء لا يبين بنفسه وقد اعترضه الدماميني بأنه اذا اتصل بالثاني زيادة بيان كان بهما غير الاول فلا مانع من كونه يجوز ان يكون بيانا ولا أنطمنهم يختلفون فيه والذي لا يكون بيانا اذا لم يتصل بالثاني زيادة بيان فحينئذ لا فرق بين البديل وعطف البيان اه تقرير دردير (قوله بنصب كل الثانية) أي دلي انما ابدال لا على انها عطف بيان لان الشيء لا يبين بنفسه هذا امراده وأما بالرفع فيكون جملة مستأنفة (قوله رويد بنى شيان الخ) في رواية بتنوين رويد وهو اسم فعل أمر وبعض وعيدكم مفعوله وبنى شيان منادى فهو جملة معترضة بين اسم الفعل ومفعوله أي أمهوا وبعض وعيدكم يابني شيان (قوله تلاقوا) فعل مضارع مجزوم بحذف النون في جواب الامر (قوله على سفوان) بالسين والفاء المفتوحين ماء على امبال من البصرة والبيت من قصيدة تبعه بنى مازن من شعراء الجساسة وبعد البيت

عليها الكفة الغر من آل مازن \* ليوث طعان هند كل طعان  
مقادي وصالون في الروع خطوهم \* بكل رقيق الشفرتين يمان  
اذا استجدوا لم يسألوا من دعاهم \* لاثية حرب أولأي مكان

وفي نونه وصالون خطوهم قلب لان السيف اذا قصر وصل بخطوة أقدام (قوله في المازن) أي المضيق والشاهد في تلاقوا لثاني والثالث فانه بدل من الاول (قوله تلاقوهم الخ) من الطويل لكن دخله القبض تلاقو فعولن هم وقع مفعولن رفوا كي فعولن فميرهم مقاعان (قوله وفيه) أي في هذا القول تقار (قوله ان البديل ليس مبينا له بديل منه) أي لانهم منعوا في البيان أن يكون بلفظ الاول لان الشيء لا يبين بنفسه وجوز وافي البديل

كتابهم بنصب كل الثانية ونها قد اتصل بهما كرسب الجوز وكقول الخاسي رويد بنى شيان بعض وعيدكم \* كونه تلاقوا عند الخبيلى بنى سفوان تلاقوا جبالا لا تحيد عن الوعى اذا ما عدت في المازن المتداني تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم \* على ما حنت فيهم بد الحزان وهذا الفرق انما هو على مذهب اليه ابن الماروة من ان عطف البيان لا يكون من لفظ الاول وتبعه على ذلك ابن ملة وبنوه وحدهم في شيء لا يبينه من لفظه نظر من أوجه (أحده) انه يقتضى أن ابدال ليس مبينا له بديل منه



وليس كذلك ولهذا منع سيمويه مررت في المسكين وبت المسكين دون به المسكين وإنما ١٠٧ يفارق البديل عطف البيان في أنه بمنزلة جلة

استؤنفت للنبيين والعطف  
تبيين بالمقدّم المحض والثاني  
أن اللفظ المكرر إذا اتصل  
به مالم يتصل بالاول كما قدمناه  
اتجه كون الثاني بياناً بما فيه  
من زيادة الفائدة وعلى ذلك  
أجازوا الوجهين في نحو قوله  
الذبل يازيد يدا ليعملات  
ويأتيهم تيم عدى اذا ضمت  
المنادى فيهما (والثالث)  
ان البيان يتصور مع كون  
المكرر مجرداً وذلك في مثل  
قولك يازيد يدا اذا قلنسه  
وبحضر تلك اثنان اسم كل  
منهما يازيد فذلك لما ذكر  
الاول يتوهم كل منهما أنه  
المقصود فاذا كررته تكرر  
خطابك لاحدهما واقبالك  
عليه فظاهر المراد وعلى هذا  
يخرج قول النحويين في قول  
رؤية

لقاتل يا نصر نصر نصرا  
ان الثاني والثالث عطفان  
على اللفظ وعلى المحل وخرجه  
هؤلاء على التوكيد اللفظي  
فيهما وفي الاول فقط ولشفي  
امام صدر دعوى مثل سقيالك  
ومفعول به بتقدير عليك  
على أن المراد اغراء نصيرين  
سيار بحاجبته اسم نصير  
على منقل بوعبيدة وقيل  
قدومه توكيدا ضمنا  
بغير تنوين (توكيد السبع)  
تنبيه في نية احد لانه محل  
الاول بخلاف البديل ولهذا  
امتنع البديل وتعين البيان في  
نحو يازيد الحارث وفي نحو يسجد كرز بل رفع

كونه بلفظ الاول فقد اكد لهم أن البديل لا بيان فيه (قوله وليس كذلك) أي لان فيه بياناً للبديل منه وقوله  
ولهذا أي لاجل كونه فيه بيان (قوله مررت في المسكين) أي لان المسكين أقل تعريفاً من الضمير وما كان أقل  
تعريفاً لا يكون بدلاً لانه ليس فيه بيان والبديل لابد أن يكون فيه بيان وضمير الغيبة وان كان كذلك لكن  
لما كان الضمير في حد ذاته مبهماً للصدق بمتعدد وكان المحل أقل أفراداً لان فيه للمهد صريح البيان فيه (قوله  
دون به المسكين) أي لصديق ضمير الغيبة على متعدد بخلاف المتكلم ومن توجه اليه الخطاب (قوله بمنزلة  
جلة استؤنفت الخ) أي لانه على نية تكرار العامل ويلزم في نحو مررت بزيد أنك أعمال الجار محذوفة  
(قوله والثاني) أي من أوجه النظر الثلاثة (قوله بما فيه) أي بسبب ما فيه من زيادة الفائدة اذ لا معنى للبيان  
الا لتوضيح بزيادة الفائدة فالحق انه لا فرق بين البديل والبيان في انه ان اتصل اللفظ الثاني بمالم يتصل بالاول  
صح كونه بياناً ولا فلا يصح أن يكون واحداً منهما (قوله وعلى ذلك) أي ويثبت على ذلك أي على  
ما ذكر من صحة كون اللفظ المكرر بياناً بسبب ما فيه من زيادة الفائدة (قوله يازيد يدا ليعملات الذبل)  
تمامه \* تطاول الليل هديت فانزل \* (قوله ليعملات) بفتح الميم لانه جمع بعملية بفتح الميم وهي الباقية المتمرة  
على العمل (قوله ياتيهم تيم عدى) تمامه لا بالكلمة لانه لا ينفك عن شئ ولا ينفك عن شئ ولا ينفك عن شئ ولا ينفك عن شئ  
يهمسج بهم من على التيم أي انه هو عن شئ لا ينفك عن شئ ولا ينفك عن شئ ولا ينفك عن شئ ولا ينفك عن شئ  
الوجهين فالمنادى مبني على الضم في محل نصب فجا بده منصوب اما بديل أو عطف بيان باعتبار المحل لما في الثاني  
من زيادة الفائدة وبعضهم جعل الثاني منادى مضافاً أو توكيداً أو مفعولاً لا معنى في الثاني خمسة أعراب  
وقوله اذا ضمت المنادى مفهومه انك لو فتحت الاول ففي فتحه مذهب ثلاثة الاول لسيمويه وهو أن يزيد الاول  
مضاف للعمليات ويزيد الثاني مقموم وهو توكيد لفظي بين المضاف والمضاف اليه اشائي مذهب المبرد أن يزيد  
لاول مضاف للعمليات محذوفة لهما من الحذف من الاول دلالة الثاني والاصل يازيد العمليات يدا ليعملات  
ومفاد المصنف انه لا يجوز في الثاني على هذا المذهب أن يكون بياناً ولا بدلاً لانه بلفظ الاول بدون زيادة وقد  
قد جواز الوجهين بضم الاول وحيد فيجعل الثاني على هذا المذهب اما منادى بياناً محذوفة أو مفعولاً لا معنى  
أو انه توكيد لفظي المذهب الثالث ان فتحة الاول فتحة بناء فزيد الاول مركب مع زيد الثاني تركيب خمسة  
عشر فهو مبني على الفتح تركيبه واصله للعمليات فركب زيد الاول والثاني وأضيفا للعمليات كقواهم  
باسيمويه القوم (قوله والثالث أن البيان الخ) أي ان كلام ابن مالك ومن معه يفيد المنع في البيان سواء كان  
في الثاني زيادة أم لا اما اذا كان زيادة فقد تقدم واما اذا لم يكن زيادة فشاركه بالثالث فعلى كل حال البيان جائز  
أن يكون بلفظ الاول خلافاً لمنع ابن مالك مطلقاً (قوله يازيد يدا) بتنوين الثاني ولا يصح أن يكون بالرفع  
فقط والاصح أن يكون بدلاً لصحة حمله محل البديل منه وكلامنا فيما يتعين فيه البيان (قوله واقبالك عليه)  
قد يقال ان الاقبال والمواجهة هنا زيادة مع الثاني فلن يادة اما الغيبة أو معنوية اه تقرير دردير (قوله  
على اللفظ) ناظر لاول وقوله وعلى المحل ناظر لثاني (قوله وخرجه) أي ابن مالك وابنه وابن اطاروة قوله  
أوفي الاول) أي من الاثنين الاخيرين (قوله مثل سقيالك) أي فاعني انصر نصرا (قوله على أن المراد اغراء نصير  
ابن سيار) أي فاعني يا نصيرين سياره ليسك نصرا أي الزم نصرا حجبك (قوله وقيل) أي في الرد على ابن  
الطاروة وابن مالك ولده وحكاة قيل لا يمكن رده بان توكيد قد يتعنى المحل كاعت وانبياء (قوله  
قدرا أحدهما) هكذا في نسخة بذكر الاحد وعلامة لاصوب أن يقل ضمير لا فرد وفي نسخة ووقد توكيد  
لضمها وهي ظاهرة (قوله انه) أي انبين (قوله في نية احسلا) أي ايس على نية تكرار لعامل (قوله  
بخلاف البديل) أي انه في نية احسلا محل الاول من حيث تكرار العامل (قوله وتعين البيت في نحو يازيد)  
أي لان البديل في نية احسلا محل الاول ولو جعل بدلاً لزم عليه نداء بما فيه أو هو لا يجوز لان لا يشرى (قوله



أو كرمًا بالنصب بخلاف يا سعيد كرمًا بالضم فإنه بالعكس وفي نحو أمان الضارب الرجل زيد وفي نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال وفي نحو يا أبا الرجل غلام زيد وفي نحو أي الرجلين زيد وعمر و جاءك وفي نحو جاءني كلاً أخويك زيد وعمر و (الثامن) أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البديل ولهذا ١٠٨ امتنع أيضاً البديل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمر وأخوها ونحو مررت برجل

قام عمر وأخوه ونحو زيد ضربت عمراً أخاه (ما افرق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) وذلك أحد عشر امراً (أحدها) أنه يصاغ من متعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر وهي لا تصاغ إلا من القاصر كحسن وجميل (الثاني) أنه يكون للزمن ثلاثة وهي لا تكون إلا للحاضر أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر (الثالث) أنه لا يكون إلا بحركة المضارع في حركته وسكانه كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنه يقوم وقائم لأن الأصل يقوم بسكون التاني وضم الواو ثم تسلاوا ما توافق أعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخطيب هو وزن هر وضي لا تصر بني وهي تكون مجازية كمنطلق اللسان ومطعمت النفس وطاهر العرض وغير مجازية وهو العباب نحو ضريف وجميل وقول جاءك أنت لا تكون إلا غير مجازية مردود بما فهم على أنها قوة من صديق ونحوه

أو كرمًا بالنصب) أي لانتك لو جعلته بدلًا لكان على نية تكرار العامل فيلزم عليه نصب المنادى المفرد أو رفعه منونًا ولا يجوز (قوله فانه بالعكس) أي فهو بدل لأنه يجوز يا كرم (قوله أنا الضارب) يتعين أنه بيان ولا يصح أن يكون بدلًا ولا لازم إضافة ما فيه ال التعريف منها وهو لا يجوز (قوله الرجال والنساء) يتعين أنه بيان لا بدل لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه والبديل محل المبدل منه فيحل المعنى زيد أفضل النساء فيفيد أنه من النساء وليس كذلك (قوله غلام زيد) أي أنه يتعين أن يكون بيانًا ولا يصح أن يكون بدلًا ولا محل الرجل فيفيد أن نعت أي في النداء يكون معرفة بالاضافة مع أنه انما يكون محلي بال أو اسم إشارة (قوله أي الرجلين زيد) أي فيتعين أن زيدًا وعمرًا بيان لا بدل والاضافة محل الرجلين فيلزم إضافة أي إلى مفرد معرفة مع فقد شرطه وهونية الاجراء أو تكرير أي (قوله كلاً أخويك زيد وعمر و) أي فزيد وعمر وبيان لا أخويك لا بدل منه إذ لو حلا محل لزم إضافة كل منهما مفرق من غير ضرورة وهي انما تضاف إلى معرف دال على اثنين بكلمة واحدة من غير تفرق (قوله أنه) أي البيان ليس (قوله هند قام عمر وأخوها) أي فهند مبتدأ وقام عمر وخبر وأخوها بيان لا بدل والاضافة أن أخوها من جملة أخرى فيلزم حينئذ حلا لجملة الأولى من رابط يعود على المبتدأ وفي المثال الثاني يلزم حلا لجملة الصفة عن ضمير يعود على الموصوف وفي المثال الثالث يلزم اشتغال العامل من الاسم السابق باجني منه مع أنه انما يشتغل عنه بالعمل في ضميره أو في الملابس لضميره (قوله ما افرق فيه اسم الفاعل الخ) ما أوجه الاجتماع فلم يذكرها وهي ثلاثة الأول أن كلاً بدل على حدث وصاحبه والثاني أن كلاً يثنى ويجمع والثالث انهما ما وثناؤا ويذكران (قوله الامن القاصر) أي ولو تنزلا كقيل في رحيم وانما كان صوغها من القاصر لانها نصب المفعول به (قوله أنه يكون للزمن ثلاثة) أي أنه صالح لأن يكون للزمن الثلاثة وقوله إلا للحاضر أي الالدلالة على الزمن الحاضر أي زمن التكلم وما قول المصنف أي الماضي الخ أي به للوافق بين قولين وبيان ذلك أن السير في ذهب أنها للماضي وابن مالك ذهب إلى أنها للحال فأشار المصنف للوافق بأن من قال بالماضي مراده المتصل بالحال ومن قال بالحال مراده المتصل به الماضي فلا دلالة لها على الحدوث ولا الثبوت في جميع الأزمنة وانما تدل على الحدوث الحاضر (قوله لان الأصل الخ) أي فقائم مجازية يقوم باعتبار أصله (قوله ولهذا) أي لأجل كون مجازاة اسم الفاعل لصفة في الحركات والسكان لا في أعيان الحركات (قوله هو) أي موافقة اسم الفاعل للمضارع في الحركات الخ (قوله وهي) أي الصفة المشبهة (قوله وطاهر العرض) مجازية لظاهر (قوله من صديق) قبله

انني رمت الخطوب نقي \* فوجدت العيش أطوارا

ليس يعني عيشه أحد \* لا يلاق فيه اقنوارا

(قوله شاحط) أي بعيد وشاحط مجاز يشحط فتفتت الصفة مع المضارع في الوزن (قوله سيبيا) أي اسمها متلا بضمير يعود على الموصوف وهو أي السبي نسبة للسبب وهو لغة الحبيل وسمى الضمير سيبيا مجازا وشبه الضمير بالحبيل استعارة صريحة جامع لرباطي كل فاذنبت المضاف للسبب بمعنى الضمير قلت هذا سبي أي متصل بالضمير الرابطة (قوله وعمر و) دافع على غلامه فغلامه سبي وعمر وأجني فقد اجتمع في تركيب واحد (قوله وأوجه) لبدل من الضمير وانرا دمه دولها بطريق الشبه باسم الفاعل فلا يرد زيد بك فرح

\* وعد وشاحط دارا (الرابع) أن منصوبه يجوز أن يقدم عليه نحو زيد عمر ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن والحال

(الخامس) أن معموله يكون سبيًا أو جنسيًا نحو زيد ضارب غلامه وعمر أو لا يكون معهما أو لا سبيًا تقول زيد حسن وجهه أو الوجه ويمتنع زيد حسن عمر (السادس) أنه لا يحذف في العمل وهي مخالفة فمما تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع زيد حسن وجهه بالنصب



خلاف بعضهم فاما الحديث ان امرأة كانت تهرق الدماء فالدعاء تميز على زيادة ال قال ١٠٩ ابن مالك أومع قول على أن الأصل نهر يرق ثم

قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كقولهم جارة وناصة وبقا وهذا امر دود لان شرط ذلك تحرك الياء بحركة وناصية وبقى (السابع) أنه يجوز حذفه وبقا معناه ولهذا أجازوا أنا زيد ضاربه وهذا ضارب زيدا وعمران بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل أو وصف منون وأما العطف على محل الخفض فممتنع عند من شرط وجود المحرز كسيأتي ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسن بنصب الوجه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (الثامن) أنه لا يفتح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل أبيه ويقع مررت بحسن وجهه (التاسع) أنه يفضل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار أبوهم عمران ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت ونصبت (العشر) أنه يجوز اتباع معناه بجميع التوابع ولا يتبع معناه بصفة ذه الزجج ومتأخرو المغارب فيشكل عليهم الحديث في صفة لرجل عور عينه أي عور (الحديث عشر)

والحال والتميز نحو زيد حسن وجهها أو راكبا (قوله خلاف بعضهم) أي فانه يجوز كون القاصر الذي يكون فيه صفة مشبهة ينصب على التشبيه بالفعل به (قوله فاما الحديث) جواب عما برده على قوله ويمتنع الخ وحاصل الايراد أن نهر ارق فعل مبني للمفعول والفعل اذا بني للمفعول صار قاصرا لا ينصب ما بعده نائب الفاعل أي اذا كان لا يتعدى الا لواحد وهناك نصبه فهب ان الفعل القاصر الذي تصاغ منه الصفة المشبهة كالقفل الذي يبني للمفعول بجامع ان كلامهم لا يزم وحاصل الجواب أن الدماء تميز لانه مفعول أو ان الفعل غير مبني للمفعول بل هو فعل مضارع (قوله فاما الحديث) هذا وارد على قوله ويمتنع حسن وجهه بالنصب وحاصله أن يقال هو لا يمتنع لورود الحديث بنظيره فان نهر ارق يفتح الهاء وسكونه مبني للمفعول وتائب الفاعل ضمير المراق وقد نصب الدماء وهو نظير الوجه مع أن ذلك الفعل قاصر عنها لا يتعدى الا لواحد يتوب عن الفاعل فانه مضارع أما راق زيد الدم أي أراقه (قوله تميز) أي والأصل ان امرأة كان الغير يهرقها من جهة الدم فالمرأة مقتولة على هذا الجواب بخلاف الجواب الثاني فانها عليه قاتلة (قوله تميز) قال ابن الحاجب أو منصوب بفعل مقدور أي تريق الدماء أو على التشبيه بالمفعول به قال الدماميني وفيه أن أكثر النحاة لا يقول بالتشبيه مع الأفعال (قوله كقولهم جارة) أي في جارية وفي ناصية وفي بقی (قوله لان شرط ذلك) أي قلب الكسرة فتحة والياء ألفا تحرك الياء أي والياء في نهر يرق ساكنة لا متحركة (قوله تحرك الياء) أي بنقل حركتها ما قبلها فتحركت بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فتقلب ألفا (قوله بحركة) أي تحركت الياء فتغاث حركتها ما قبلها فقلبت ألفا وكذا تقول في ناصية وحاصل إيضاح المقام أن من المقرر أن الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها اتقلب الفاعل انه وجد الفاعل نطق فيها بالالف بحركة والحال ان ما قبل الياء ليس مفتوحا وحاصل ما قالوا ان فيه الياء اذا تحركت وكان ما قبلها ليس مفتوحا فانه يقدرن نقل حركة الياء ما قبلها فتقلب الياء ألفا ونهر يرق ليس من هذا لان ياءه ساكنة (قوله عند من شرط وجود المحرز) المراد بالمحرز الطالب للمحل والطالب للمحل ليس بوجوده هنا وذلك لان الاسم لا يعمل على الفعل أي بان ينصب للمفعول الا اذا كان بال أو منونا وهذا ليس بواحد منهم ما فلا يكون عاملا في محل زيد بالنصب واذا كان ليس محل زيد بالنصب فلا يصح حينئذ العطف على محله بالنصب (قوله عند من شرط) أي للعطف على المحل أي في ذاته أي لا بقيد كونه مجرورا أي ان بعضا اشترط في العطف على المحل أو ثلاثة أحدها وجود المحرز أي الطالب للمحل نحو ليس زيد بقائه ولا فاعله بالنصب فقاعدة عطف على محل فاعله العاملة فيه ليس ولا مانع من ذلك بخلاف مثله هذا فان هنا مانعا وهو عدم تنوين ضارب الموجود وقوله كسيأتي أي في أقسام العطف (قوله ونصب الفعل) هذا وزن المثال الثاني في اسم الفاعل وهو هذا ضارب زيد وعمران وقوله ولا مررت برجل الخ هذا وزن المثال الاول وهو أنا زيد ضاربه (قوله بنصب الوجه) أي بصفة محذوفة على طريق الاشتغال وقوله وخفض الصفة هذا لا حاجة له لان الصفة لا تكون الا مخفوضة اذا كان الموصوف مخفوضا (قوله ولان معمولها) هذه للمنع في المثال الثاني وما قبله علة للمنع في المثال الاول والثاني (قوله موصوف اسم الفاعل) أي الموصوف به (قوله الى ضميره) أي الى ضمير الموصوف المحذوف (قوله بقاتل أبيه) أي برجل قاتل أبيه (قوله ويقع مررت بحسن وجهه) أي برجل حسن وجهه وعرض بان اسم الفاعل لا يقع فيه أصلا ذكر الموصوف أو حذف وأما في الصفة فانه يقع فيها اضائته الى ضمير الموصوف سواء ذكر الموصوف أو حذفته وليس ان يقع ضمير على حدة الحذف (قوله انه يعمل مرفوعه ومنصوبه) أي منه (قوله رفعت) أي لوجه أو نصبت (قوله بجميع التوابع) بن تصغه كقولك هذا ضارب زيد الظريف أو أهلك اذا بدلت أو نفسه اذا أكدت أو عمران الى اعطف (قوله ولا يتبع معناه) أي لانه لما اشترطت سميته الحق بالضمير وهو لا يوصف (قوله ويشكر الخ) قد يجب بان الية هي خبر عن ذوق أي وهي الية من هذه الجملة جواب من سؤاله مقدار كنهه قبل أي دين يقبل هي الية أي أوانه مفعول المحذوف أي أدنى



أنه يجوز اتباع مجروره على المجمل عند من لا يشترط المحرز ويحتمل ان يكون منه وجعل الليل سكنا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بحر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء أجاز هو قوى الرجل واليد برفع المعطوف وأجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله فظل طهارة اللحم ما بين منضج \* صفيف سواء أو قد ير مجمل ١١٠ القدير المطبوع في القدر وهو عندهم عطف على صفيف وخرج على

اليمينى (قوله اتباع مجروره) أى فقط أما المرفوع والمنصوب فلا يتبع بمجرور خلافا للبغداديين في الثانى (قوله عند من لا يشترط) أى فى الاتباع على المحل وجود المحرز أى وأما من يشترط فى الاتباع على المحل وجود المحرز فيمنع اتباع مجروره على المحل لعدم وجود المحرز (قوله المحرز) أى الطالب للعمل وهو هنا اسم الفاعل منونا أو مع ال لأنه لا ينصب الا كذلك (قوله ولا يجوز الخ) أى لأنها ضعيفة فلا تعمل جوار ونصب بالانها حلت عليه فى العمل (قوله برفع المعطوف) أى أو نصبه (قوله فى البابين) أى اسم الفاعل والصفة المشبهة وقوله كقوله مثل للصفة وأما اسم الفاعل فتأله هذا ضارب عمرا وزيد (قوله فظل) أى صار وقوله طهارة اللحم جمع طاه وهو الطبايح لأنه يطهى اللحم أى يصطبه بالطبخ والشئ (قوله منضج) صفة مشبهة (قوله صفيف) أى مصفوف أى ما بين منضج وشواء مصفوف فهو من إضافة الصفة للموصوف وقوله قد ير هو المطبوع فى القدر (قوله صفيف شواء) هو اللحم الذى يصف على الخبز أو الرقعة حتى يشوى (قوله أو قد ير مجمل) أى ومنضج قد ير مجمل (قوله أو طاب قد ير) أى بحر قد ير أى ما بين منضج وما بين طابح فالطهارة قسمان (قوله ثم حذف المضاف الخ) قد يقال ان لا يخرج على الساذل انه لما حذف المضاف جاز المضاف اليه بحر المضاف وان المضاف اليه لم يبق على حاله وهذا شائع وأجاب الشئى بان محل كون المضاف اليه يعرب اعراب المضاف اذا حذف اذا كان مخالفا له فى اعرابه لان واقفه كما تأمل (قوله كقراءة بعضهم) أى فهو من القليل لان الشرط فى ابقاء المضاف اليه على حاله ان يكون ما حذف مما تلا الماعطف عليه لكن هذا الشرط انما هو فى الكثير اذا قد يوجد كذلك بدون شرط (قوله خفض على الجوار) أو على التوهم لا بالعطف على المحل (قوله ولا سابق) أى بالجر عطف على مدرك فى قوله بدالى أى لست مدرك ماضى \* ولا سابق شيئا اذا كان جاثيا

فقد توهم ان الباء داخله على مدرك أى مدرك ولا سابق

\*(ما افرق فيه الحال والتمييز)\*

(قوله للايهام) أى وان كان الحال ارفع الما انهم من الهيات والتمييز للايهام فى النوات (قوله والتمييز لا يكون الاسما) أى لاجل ولا طرفا ولا جارا ومجرورا (قوله بخلاف التمييز) اعترض هذا بقول ما طاب محمد الانفس لانك لو قلت ما طاب محمد لم يتم الكلام وأجيب بان كلامنا فى التمييز بقطع النظر عن ما والا كان الحال يتوقف عليها المعنى بدون ما والا التمييز لا يتوقف عليه معنى الكلام اذا كان بدونهما (قوله أن الحال مبينة للهيات) أى وأما نحو جاء زيد واشمس طاعة فهو فى تأويل مقارنا لطلوع الشمس ولا شك ان هذا مبين لهيئة مجيئه وان كان الفصل الزمان (قوله ان الحال متعددة) أى لأنه مبين لهيئة الشئ والهيات متعددة ولأنه صفة فى المعنى لصاحبه والشئ يوصف باوصاف متعددة والتمييز أى للمفرد مبين للذات والمبين للذات لا يتعدد (قوله ورجلان) حال من الباء فى على وكذا افعال من ياء على فقد تعددت الحال ويحتمل ان حافيا حال متداخلة وحينئذ فلا تكون متعددة فلا يكون فى البيت شاهد (قوله ولذلك) أى لاجل كون التمييز لا يتعدد (قوله لا نعت له) أى لأنه معرفة بالعلية ولا ينعى بالنكرة (قوله لان الحق الخ) ومقابلته أنهم ما صغتان وهما قولان واشهر الثالث وهو الذى عليه كلام المؤلفين فى البسملة وعليه فيجوز جعل رجلا نائلا أو تمييزا وجعل رجيمانه تائه (قوله ليس بصفة) أى لا يدل على معنى وصاحبه بل انما يدل على مجرد الذات (قوله بل علم) أى وحيث كان معرفة بالعلية فلا يجوز وصفه بالنكرة (قوله وبه) أى يكون الرجن علما يبين كونه تمييزا

ان الاصل أو طاب قد ير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالخفض أو انه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار أو على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة كما قال ولا سابق شيئا (ما افرق فيه الحال والتمييز وما اجمعه عايفه) اعلم انهما اجمعا فى خمسة أمور واقترب فى سبعة وأوجه الاتفاق انهما اسمان تكرران فظننا من صوبتان رافعتان للايهام \* وأما أوجه الافتراق (فأحدها) أن الحال تكون جملة كجاء زيد يضحك وضرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زيارته والتمييز لا يكون الاسما (والثانى) أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش فى الارض مرحا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى وقوه

انما الميت من يعيش كثيرا كما فاديه قائل ارجاء بخلاف التمييز (والثالث) أن الحال مبينة للهيات والتمييز مبين للذات

(والرابع) أن الحال يتعدد كقوله على اذا ما زوت ليلي بخفية \* زيارة بيت الله رجلان حافيا بخلاف التمييز ولذلك ويبتل كان خفا قول بعضهم فى تبارك رجلا نائلا رجيمانا مؤثلا \* انهما تمييزان والصواب ان رجلا نائلا رجيمانا مؤثلا أو مدح ورجيمانا مؤثلا لانت به لان الحق قول لا هم وابن مالث ان الرجن ليس بصفة بل علم وبه هذا أيضا يبتل كونه تمييزا وقول قوم انه حال



وأما قول الزمخشري إذا قلت الله رحن أتصرفه أم لا وقول ابن الحاجب أنه اختلف في صرفه فخرج عن كلام العرب من وجهين لأنه لم يستعمل صفة ولا مجرد اسم آل وانما حذف في البيت للضرورة وينبغي على علميته أنه في البسملة ١١١ ونحوها يدل لانتوان الرحيم بعد نعت له

لأن نعت لاسم الله سبحانه وتعالى  
اذ لا ية قدم البدل على النعت  
وان السؤال الذي سأل  
الزمخشري وغيره لم قدم  
الرحن مع ان عادتهم تقديم  
غير الاباح كقولهم عالم تحرير  
وجواد فياض غير متجه ومما  
وضع لك أنه غير صفة مجزئة  
كثيرا غير تابع نحو الرحمن  
علم القرآن قل ادعوا الله أو  
ادعوا الرحمن واذا قبل لهم  
اسجدوا للرحن قالوا وما  
الرحمن (والخامس) ان  
الحال تتقدم على علمها اذا  
كان فعلا متصرفا أو وصفا  
يشبهه نحو خاشعا أبصارهم  
يخرجون وقوله  
نجوت وهذا تحمليين طليق  
أي وهذا طليق محمول لا ولا  
يجوز ذلك في التمييز على  
الصحيح وما استدلال ابن  
مالك من الجواز بقوله  
رددت بتل السيد ثم مقاص  
كيش اذا طغاه ماء تحلبا  
وقوله  
ذا المرء عينا قر بالعيش مثيرا  
ولم يكن بالاحسان كان مذمما  
فسهولان عطفاه والمرء  
مرفوعان بمحذوف يفسره  
المذكور والاصب التمييز  
هو المحذوف وقوله  
ومار عويت وشي ربي  
اشتعل وقوله  
تغيب تغيب بتل مبي

ويبطل كونه حالا لان شرطهما التشكيك وهو علم وقوله أيضا أي كإبطال كونه علما جعل رحيم مانعاه (قوله وأما قول الخ) هذا جواب عما يقال كيف تقول ان الرحمن ليس بصفة بل علم مع ان كلام الزمخشري وابن الحاجب يقتضي أنه صفة (قوله أتصرفه) أي بجبت يقال رحن وحيث قد يكون مؤنثا رحمانه وقوله أم لا أي بان يقال رحن وحيث قد يكون مؤنثا رحن (قوله لأنه لم يستعمل) أي في لغة العرب صفة كقوله كلام الزمخشري وابن الحاجب وانما يستعمل في اغتهم علما (قوله لم يستعمل صفة) أي حتى يقال يتختم مؤنثه بالناء أولا وان كان العلم أيضا يمنع الزيادة (قوله ولا مجرد اسم آل) هذا وجه ثان والاول ما قبله (قوله في البيت) أي بيت الشاطبية (قوله لأن نعت) أي لان العلم جامد والنعت لابد ان يكون مشتقا أو مؤنثا (قوله سأل) أي وأجاب عنه بان الرحيم جعل كالصفة والرديف لم يعكس لان الشان ان الشريف يجعل متبوعا لا تابعا (قوله لم قدم الرحمن) أي الذي هو أبلغ من الرحيم لزيادة معناه (قوله غير متجه) أي لان الرحمن غير صفة والعادة المذكورة تنهاه في الصفات لافي العلم (قوله أو وصفا يشبهه) أي لان كان العامل معنويا أو فعلا جامدا فانها لا تتقدم (قوله خاشعا) حال من فاعل يخرج أي يخرجون في حال كونهم قوما خاشعا أبصارهم (قوله خاشعا الخ) المثال يكتفي فيه الاحتمال ولا يضر تجويزهم أنه مفعول يدعوا أي يدعوا الداعي قوما خاشعا (قوله محمول لا كجملة) أي حال كونه محمولا كجملة تحمليين حال من الضمير في طليق (قوله ولا يجوز ذلك في التمييز) أي ولو كان العامل فعلا متصرفا (قوله بمنزل السيد) أي رددت العود عن نفسي بفارس مثل السيد أي مثل الذئب وقوله ثم صفة لفارس معناه الجسيم الضخم وقوله مقاص أي طويل القوائم وقوله كيش أي حاد في عدوه (قوله ماء تحلبا) أي ولا صل تحلب ماء أي حرقا فقدم التمييز (قوله عينا قر) الاصل اذا المرء قر عينا بالعيش وقوله مثيرا أي مثيرا أي فنيا فقدم التمييز أي عينا على عامه وهو قر (قوله فسهو) فيه نظر لان مذهب ابن مالك ان اذا تدخل على الاسماء موافقا لابن جني اذ قد قال في التسهيل وقد يغني عن وقوع الفعل بعد اذا الاسم كفي اذا السماء انشقت وحيث قد فالتمييز مقدم وحيث قد قوله مرفوعان بمحذوف جزمه بذلك لا يظهر فلا بد في الرد على ابن مالك أن يقول أنه ان التمييز هنا محتمل لان يكون منصوبا بفعل محذوف يدل عليه المذكور ويحتمل نصبه بالفعل بعده فلا بد من دلالة على طريقة الاحتمال (قوله يفسره المذكور) أي وهو تحلبا وقر لان اذا انما تدخل على الافعال (قوله هو المحذوف) أي وهو مقدم على التمييز (قوله فضرورتان) فيه أنه لا معنى لادعاء الضرورة مع امكان انتصاب التمييز بفعل محذوف دل عليه المذكور والاصل وما روي وقد اشتعل شيمر رأسي اشتعل وأتطيب نفسي تطيب الخ (قوله ذهب) حال من الخبر أي هذا مال ك حال كون المال ذهب وقوله بيوتا أي حال كون الجبال بيوتا وأما قوله الجبال فهو مفعول وأما نسخة من الجبال بيوتا فلا تصح لان البيوت فيها مفعول لان تحت يتهدي الى مفعول بنفسه (قوله فوسا) أي فهو لا يصح ان يكون حالا لانها لا تصح ان تكون مقيدة ولا مؤكدة ما لا اول فلان المقصود التعجب من قروسية دأئها لا التعجب منه في حال كونه فوسا فذا أي راكب لفارس وأما الثاني فلانه لم يستعمل معناه بدونها لان قولك ته دره يحتمل ان التعجب منه من جهة العلم ومن جهة قروسية ونمكن الظاهر انه يصح ان يكون حالا في مدة اذ لا يتعجب من افروسية الا اذا كانت موجودة اذ لا يمكن موجودة لا يقال له فارس حتى انه يتعجب من قروسية الا ان يقال انه يصح ان يظن له وصف الذي شأنه ان يظنه سواء كان موجودا معه أولا ولذا قال ارضى ان التمييز والحال هنا ما بينهما واحد وعلى انه يترفع في رتبة بين الجهة التعجب غير محمول من شيء ويصح ان يكون محمولا عن المضاف والاصل ته دره فروسية ثم حذف المضاف ووصل الضمير بالدره فصار دره ثم أتى بفارس بديل فروسية (قوله كرمز يضيفا) حاله كرم يضيف زيد فهو يترحمون

\* وداعى المنون بنادى جهارا فضرورتان (والسادس) ان حق الحال لا شقة ق وحق تمييز الجود وقديته كسان نته الحال حمدة  
هذا مال الذهب او تحنون الجبال بيوتا ويقع التمييز مشتقا نحو قوله دره فوسا وقوله كرمز يضيف زيد فهو يترحمون



كان زيد هو الضيف المحتمل الحال والتميز والاحسن من قصد التمييز اذ حال من عليه واختلاف في المنسوب بعد حذف افعال الانخفص والغارسي  
والربيع حال مطلقا و ابو عمرو بن العلاء تميز ١١٢ مطلقا و قيل الجامد تميز والمستحق حال وقيل الجامد تميز والمستحق ان اريد تقييد المدح به  
كقوله

يا حذا المال مبذولا بلا سرف  
لحال والافتيميز نحو حذا  
را كبا زيد (والسابع) ان  
الحال تكون مؤكدة  
اعمالها نحو ولي مدبر اقتسم  
ضاحكا ولا تغوا في الارض  
مفسدين ولا يقع التمييز  
كذلك فاما ان عدة الشهور  
عند الله اثنا عشر شهرا فاشهرها  
مؤكدة لفهم من ان عدة  
الشهور واما بالنسبة الى عامل  
وهو اثنا عشر فبين واما  
اختاره المبرد ومن وافقه من  
نعم الرجل رجلان يفرود  
واما قوله

تزود مثل زاد ابيك فينا  
فنعلم ان زاد ابيك زاد  
فالصحيح ان زاد معه ول  
لتزود اما مفعول مطلق ان  
أريد به التزود أو مفعول به  
ان أريد به الشيء الذي يتزود  
من أفعال البر وهو ما قبل  
نعت له تقدم فصار حالا واما  
قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت  
رد النجاسة نطقا أو بإيماء  
فتاة حال مؤكدة \* (اقسام  
الحال) \* تنقسم باعتبار  
(الاول) انقسامها باعتبار  
انتقال معناها ولزومها الى  
قسمين منتقلة وهو الغالب  
ومستلزمة وذلك واجب في

عن القاهل (قوله الحال) أي كرم زيد حال كونه ضيفا أو من جهة كونه ضيفا (قوله والاحسن) أي في المثال  
الثاني المحتمل للحال والتميز اذ قصدت التمييز ان تأتي بمن البيانية لانها تدل على ان ما بعدها تمييز لا حال فينشأ  
تقول من ضيف (قوله ادخال من عليه) أي بان يقال من ضيف (قوله بعد حذا) نحو حذا زيد (قوله حال  
مطلقا) أي سواء كان جامدا أو مشتقا نحو حذا زيد او حذا را كبا أي أنجب من حب هذا حال كونه مسمى  
زيد أو حال كونه را كبا (قوله تميز) أي مبین لابهام الذات أي مبین لاسم الإشارة الواقع فاعلا وقوله مطلقا  
أي جامدا أولا (قوله يا حذا المال الخ) يا حرف تنبيه أو النداء والمنادي محذوف أي يا هؤلاء وحب فعل ماض  
وذا فاعل والمال مخصوص ومبذولا حال قصده تقييد مدح المال بكونه مبذولا من غير سرف (قوله والا  
فتميز) أي والا يرد تقييد المدح به بان كان المراد المدح المطلق فهو تميز (قوله حذا را كبا زيد) حب فعل ماض  
وذا فاعل ورا كبا تمييز مبین للفاعل وزيد مخصوص بالمدح أي أنجب من حب هذا الراكب الذي هو زيد  
فليس القصد مدح في حالة الركوب فقط (قوله ولي مدبرا) أي لان معنى ولي أدبر فعني مدبرا وهو الادبار مستفاد  
من قوله ولي فقد صدق تعريف الحال المؤكدة عليه وهي التي استغيد معناها بدونها (قوله فشهرا مؤكدا الخ)  
حاصل هذا ان شهر استفاد من المبتدأ وهو عدة لانك اذا قلت ان عدة الشهور اثنا عشر يعلم من المبتدأ انها  
أشهر فهو مؤكدة مبتدأ أي بحسب الاصل وهو عدة واما بالنظر للغير الذي هو عاملها وهو اثنا عشر في حد ذاته  
بقطاع النظر عن الخبر عنه فلا يفهم منه التميز وهي كونها أشهر او حيت تنفذ فهم مبین للعامل لا مؤكدة بخلاف  
الحال فانها تكون مؤكدة للعامل (قوله من نعم الرجل) أي من جوازه وقوله فردود أي لانه لا يجوز لان النكرة  
لا تبين المعرفة لان التميز مبین وهنا لا تبين فلا يصح ذلك التركيب (قوله رجلا زيد) أي فهو أو وقع رجلا مؤكدا  
لعامله وهو الرجل (قوله زادا) أي فهو تميز لا زاد فقد ميز المعرفة بالنكرة فهو شاهد للمبرد فأجاب بقوله  
والصحيح الخ أي واذا كان معه ولا تزود فلا يكون مبینا للنكرة فلا يشترط مدعي المبرد (قوله فالصحيح الخ)  
أي ومقابلته أنه تميز لفاعل نعم واما زاد ابيك فهو مخصوص بالمدح على كل حال (قوله نعت له) أي لزاد فالاصل  
زاد مثل زاد الخ (قوله فصار حالا) أي مثل \* لمية موحشا طلل \* فالاصل طلل لمية موحشا فوحشا صفة اطلال فلما  
قدم عليها أعرب حالا لان نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا وأعربت هي بحسب العوامل  
\* (اقسام الحال) \* (قوله باعتبار) أشار بذلك الى أنه يمكن تدخّل الاقسام وانما تختلف باعتبار  
(قوله منتقلة) نحو جاء زيد را كبا (قوله وملازمة) نحو دعوت الله سميعا (قوله وذلك) أي لزوم معناها  
(قوله مالك ذهب) فان الذهبية لا تنفك عن المال المعين وكذلك الخزية لا تنفك عن الجبة المعينة (قوله  
بعته يدا) هذا هو الحال وقوله بيد جار ومجرور صفة الحال وموضع لها أي مقرونة بيد وقوله بمعنى متقابلين  
هو معنى الحال والجار والمجرور وهو يشير الى أن قوله بيد منضمة للحال معنى ومثل هذا المثال في كون الذي  
يعرب حالا الاول والثاني صفة له قولك جاء رجلا وعلته الحساب بابا بابا فان الثاني صفة عند ابن جني على  
حذف مضاف أي ذاباب مفارق باب ومن قدره قبل باب لم يشمل الاخبار أو بعد باب لم يشمل الاول وعن الزجاج  
أن الثاني تو كيد الاول ورد بانه غير معنى والجواب أنه يرى أن الاول بمعنى مرتبا وقيل هو على حذف الفاء  
وقيل المجموع حال على حد الزمان حاله ماض (قوله بخلافها في الثاني) أي فان المراد ليس بخصوص  
البدل التقابض (قوله وليس كذلك) أي بل تارة تكون مؤولة وتارة لا تكون مؤولة (قوله مدبرا)  
حال لازمة لان التولية لا تكون الاعلى وجه الادبار فقوله ولي زيد مستفاد منه انه مدبر فهي حال لازمة (قوله

ثلاث مسائل \* احداها الجامد غير المؤولة بالاشتق نحو هذا مالك ذهب وهذا جيتك خزايف نحو بعت يدا يدا فانه بمعنى متقابلين ومكذبا  
وهو وصف منتقل وانما لم يؤول في الاول لانها مستعملة في معناها الوضعية بخلافها في الثاني وكثير يتوهم ان الحال الجامدة لا تكون الامؤولة  
بالاشتق وليس كذلك \* الثانية المؤكدة نحو ولي مدبرا قالوا ومنه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا



ومكذبا وغيرهما ثم اذا قيل هو الحق صادقا فهي مؤكدة والثالثة التي دل عليها على تحدد صاحبها نحو ونخلق الانسان ضعيفا ونحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها الحال أطول ويدها يديل بعض قال ابن مالك البدر الدين ومنه ١١٣ وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا

سهو منه لان الكتاب قديم وتقع الملازمة في غير ذلك بالسمع ومنه قائما بالقسط اذا أعرب حاله وقول جماعة اتهامه كدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها (الثاني) انقسامها بحسب قصدها لذاتها والتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو قسمتها لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتقول جاءني زيد رجلا حسنا (الثالث) انقسامها بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة وهو الغالب نحو وهذا بعلي شيئا ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل معصرا صائدا به غذا أي مقدر ذلك ومنه اذا دخلوها خالد بن زيد دخل المسجد الحرام ان شاء الله آمين محلقين رؤسكم ومقصرين ومكيفة هي الماضية نحو جاء زيد أمس را كبا (الرابع) انقسامها بحسب النيبين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضا ومؤكدة وهي التي يستفاد منها بدونها وهي ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولي مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو لا آمن

ومكذبا) أي الباطل وقوله وغيرهما كالانشائيات ورد بان كون الحق وهو القرآن مصدقا ومكذبا بالنظر لذاته وان اتفق انه لا يكون الا مصدقا لاسمهم وهو التوراة والنسخ ليس تكذيبا والمصدق لم ينظر لتمام الكلام وهو قوله لاسمهم بل نظر لقوله مصدقا فقط فاعترض (قوله اذا قيل هو الحق صادقا فهي مؤكدة) أي لان الحق والصادق معناه واحد وهو المطابق للواقع (قوله الزرافة) بضم الزاي وفتحها (قوله مفصلا) حال لازمة أي مبينا أحكامه (قوله لان الكتاب قديم) أي فالتفصيل ليس لازما له وفيه أن المراد بالكتاب المكتوب أي اللفاظ الحادثة بقرينة أنزل وليس المراد به الصفة الفاعلة بالمولى فلا اعتراض لان اللفاظ المنزلة ما فيها من الاحكام مبين (قوله بالقسط) أي العدل (قوله اذا أعرب حالا) أي الضمير في لا اله الا هو واجاز الزمخشري نصبه على المدح أو صفة لاله على المحل بناء على جواز الاتساع في الفصل بين الصفة والموصوف (قوله انهم مؤكدة) أي فتكون لازمة (قوله لان معناها غير الخ) أي لان القيام بالقسط لا يستفاد من قوله شهد الله ورد بان الله موصوف بكل كمال ومن جملة ذلك القيام بالقسط فالقيام بالقسط مستفاد بدونها ويمكن الجواب عن المصنف بان المراد أنه لا يستفاد معناها مما قبلها بحسب الوضع والمطابقة اذ هو المعترف في المؤكدة ولا يفهم من لفظ الجلالة وضعها انه قائم بالقسط اه تقرير شيخنا دردير (قوله الثاني) أي من الانقسامات (قوله مقصودة) أي لذاتها وقوله وموطئة أي مهيأة لغيرها (قوله فانما ذكر بشرا) أي الذي هو حال لذكر سويا والذي هو صفة لبشرا (قوله الثالث) أي من الانقسامات (قوله مقارنة) أي لعاملها في الزمان (قوله شيئا) حال من الخبر والعامل فيه ما في المبتدأ من الإشارة أي وجيئته والشئوخة مقارنة للإشارة اليه (قوله ومقدرة) ويقال لها منوية (قوله معصرا) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة صفة لرجل (قوله أي مقدر) هذا بيان لحاصل المعنى لبيان المعنى الحال وهو صائدا اذ لو كان بيانا لمناه لمكانت الحال مقارنة (قوله خالد بن) أي مقدرين الخلود وليس مقارنة لان الخلود ليس مقارنا للدخول (قوله محققين) ليس حالا مقارنة بل مقدرة أي ادخلوا المسجد الحرام حال كونكم مقدرين الخلاق اذا الخلاق لا يكون في حال دخول المسجد وما قوله آمين فهو حال مقارنة فلا شاهد فيه (قوله جاءني زيد أمس را كبا) فيه ان هذه الحال مقارنة لعاملها الان المحي والركوب زمنهما واحد وهو الماضي والاضح في المثال جاءني زيد اليوم فاتلا بكرا أمس لانتنا نظر لذات الوصف من كونه ماضيا أو مستقبلا نظير ما أشرفا اليه في المقدرة انظر الدماميني (قوله والرابع) أي من الانقسامات (قوله وتسمى مؤسسة) أي وهي التي لا يستفاد معناها بدونها لانها أسست وبيئت معنى غير مقدم غيرها (قوله نحو ولي مدبرا) أي فالادبار مستفاد من ولي (قوله طرا) أي جميعا ولا شك أن الجمعية تستفاد من القوم لانه جمع (قوله كلهم جميعا) أي لان الجمعية تستفاد من لانها من صيغ العموم (قوله ومؤكدة لضمون الجملة) أي وهي التي يستفاد منها من مضمون الجملة قبلها والمراد أنهم مؤكدة لما يستفاد من الجملة لان أبوة زيد يستفاد منها العطف وليس المراد بالمضمون حقيقة وهو المصدر المأخوذ من الجملة (قوله عطوفا) حال عاملها وصاحبها محذوفان أي أحقه أو أعرفه عطوفا (قوله بتلك الامثلة) أي التي مثلنا بها للمؤكدة لصاحبها وقوله للمؤكدة أي المسذكورة للمؤكدة (قوله مع انهم الخ) بيان للشكال (قوله لا تتحل الى مفرد) أي لان الجملة الحالية لها محل وكل ماله محل يتحل لمفرد (قوله ولا تبين الخ) أي والحال المبينة لا بد أن تبين هيئة واحد منهما (قوله ولا هي حال مؤكدة) حتى انهم لا تبين هيئة (قوله فقال ابن جني) أي في الجواب منه وحاصله اننا نسلم أنهم لا تتحل لمفرد

( ١٥ - دسوقي في )

من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لضمون الجملة نحو زيد أبوك عطوفا وهو محل الحوون المؤكدة لصاحبها ومثل ابن مالك وولد تلك الامثلة للمؤكدة لعاملها وهو شهر ومما يشكك قولهم في نحو جاءني زيد الشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تتحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي حال مؤكدة فقال ابن جني ناولها جاءني زيد



طالعة الشمس عند مجيئه فهي كالحال والنعت السمين كمرت بالدار فاعلموا ساكنها ورجل قائم غلمانه وقال ابن جبرون هي مؤولة بقولك مبكر ونحوه وقال صدر الااضل تليد ١١٤ الزنجشري انما الجملة مفعول معه وأثبت مجي المفعول معه جملة وقال الزنجشري في تفسير

بل تحل له وانما لم تبين هيته لان المفرد الذي تحل له حال سببية (قوله طالعة الشمس الخ) أي فقد انحلت  
الى مفرد وهو حال سببية أي جارية على غير من هي له غير رافعة لضمير صاحب الحال بل لاسم أجنبي مسلابس  
لضمير صاحب الحال وان لم تبين الهيته لانها كمال سببية لان المفرد الذي تحل له حال سببية والسببية لا تبين  
هيته وانما تبينها الحقيقية (قوله مبكر) أي وهو اسم مفرد مبين لهيئة الفاعل وهي مؤسسة (قوله  
ونحوه) أي كقوله لا بالنسبة لقوله والجيش مصطف أو شجاعا بالنظر له لان المراد أن تأويله بكلمة من قوة  
الكلام (قوله مفعول معه) أي فالواو حيث ذوا والمعية (قوله وأثبت مجي المفعول معه جملة) أي وهذا  
لم يقل به أحد من النحاة فالحق أنها جملة حالية (قوله وقال الزنجشري) حاملة أن الجملة الاسمية يؤولها بطرف  
والمنفي وقت طلوع الشمس الخ أي مقارنا لطلوعها فقد انحلت مفرد وبينت هيته مجي الفاعل (قوله وقد  
اغتندي) أي ذهب غدا وقوالا أن الطير في أعشاشها أي وقت كون الطير في أعشاشها أي مقارنا لذلك  
وقوله والجيش مصطف أي وقت اصطفاك الجيش أي مقارنا لذلك وقوله والبحر عده أي وقت مد البحر وقوله  
فلذلك حررت عن ضمير ذي الحال أي الموحود في الكلام كتنافا بالضمير الموجود في متعلق الطرف المتأخوذ  
من المعنى (قوله وكنائهما) بفتح الواو والكاف وضمهما جمع وكنة هو عش الطير (قوله التي حكمها حكم  
الظروف) أي لانها في قوة وقت اصطفاك الجيش (قوله ويجوز أن يقدر وبعدها) أي يجوز أن يقدر  
في الجملة ضمير ولكن فيه أن الضمير انما يعود على الأرض وهي ليست صاحب الحال اذ صاحب الحال انما  
هو ما من قوله ولو أن ما في الأرض نامسل الآن يقال ان عود الضمير للأرض بمنزلة عوده على صاحب الحال  
وهو ما في الأرض كذا قاله الشمني

#### \*(اعراب أسماء الشروط والاستفهام)\*

أي ان أسماء الشروط والاستفهام يكثر دورها على اللسان ويقع بالمعرب بجهل أحكامها وكذا تقول في كل  
ترجمة في هذا الباب مما سبق أو مما سياتي فتقول في مسوغات الابتداء ان النكرة من حيث الابتداء بها كثير  
في الكلام ويقع بالمعرب بجهل مسوغاتها التي هي من جملة أحكامها تأمل اه تقرير دردير (قوله ان دخل  
عليها جار أو مضاف الخ) من هذا يعلم أن قولهم ان أسماء الشروط وأسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها  
محملة اذ لم يكن جار أو مضافا ولا عمل (قوله فمفعلا الجر) هذا اذا كان مبنيا أما اذا كان معربا كأي فهو  
مجرور لفظا ونحوه صبيحة أي يوم سفره (قوله والا) أي والاتسكن واقعة على زمان أو مكان أو حدث (قوله  
مفعولا فيه) راجع لما اذا وقعت على زمان أو مكان أو مفعولا مطلقا راجع لما اذا وقعت على حدث  
(قوله ولا يقع هذان النوعان الخ) أي لانه لا يقع بعدها الا الافعال (قوله والا) أي ولا يقع بعدها اسم نكرة  
أو معرفة بل وقع بعدها فعل أي والموضوع أنما لم تقع على مكان أو زمان أو حدث (قوله فان وقع بعدها)  
أي بعد كل من أسماء الشروط والاستفهام (قوله فعل الشرط) أي جملة الشرط لا الفعل وحده (قوله  
أو متعلقاتها) أراد به المتصل بضميرها (قوله بعدها) أي لا قبلها لانها الصدارة (قوله المذكور) أي  
الفعل المتعدي المذكور بعدها (قوله فعل الشرط) أي جملة الشرط هذا هو المراد (قوله لانه) أي اسم  
الشرط (قوله وفعل الشرط) أي واذا وقع اسم تام ووقع بعده فعل مشتمل على ضميره كان الاسم مبتدأ  
والفعل خبره (قوله معنى الشرط) أي التعليق وإضافة معنى للشرط بيانية (قوله لكان بمنزلة الخ) أي لان  
من من صيغ العموم فهي بمعنى كل الناس ويشوم باقي حاله (قوله أو فعل الجواب) يعني جملة وعلى

قوله تعالى والبحر عده من  
بعده سبعة أبحر في قراءة  
من رفع البحر هو كقوله  
وقد اغتندي والطير في وكنائهما  
وجئت والجيش مصطف  
ونحوهما من الاحوال التي  
حكمها حكم الظروف فلذلك  
حررت عن ضمير ذي الحال  
ويجوز أن يقدر وبعدها  
أي وبحر الأرض (اعراب  
أسماء الشرط والاستفهام  
ونحوها) اعلم أنما ان دخل  
عليها جار أو مضاف فمفعلا  
الجر نحوهم يتساءلون ونحو  
صبيحة أي يوم سفره وغلام  
من جاءك والافان وقعت  
على زمان نحو أيا ن يبعثون  
أو مكان نحو فأن تذهبون  
أو حدث نحو أي منقلب  
يتألمون فهي منصوبة بمفعول  
فيه ومفعولا مطلقا والافان  
وقع بعدها اسم نكرة نحو  
من أبلك فهي مبتدأة أو  
اسم معرفة نحو من زيد فهي  
خبر أو مبتدأة على الخلاف  
السابق ولا يقع هذان  
النوعان في أسماء الشرط  
والافان وقع بعدها فعل فاصر  
فهي مبتدأة نحو من قام ونحو  
من يقيم أقم معه والاصح ان  
الخير فعل الشرط لا فعل  
الجواب وان وقع بعدها فعل  
متعدد فان كان واقعا عليها  
فهي مفعولة به نحو فأي آيات

الله تسكرون ونحو أيا تادعون ونحو من يضال الله فلا هادي له وان كان واقعا على ضميرها نحو من رأيت أو متعلقها نحو من رأيت هنا  
أخافه أي مبتدأة أو منصوبة بخبر فمقدر بعدها يفسره المذكور \*(تبيينه)\* واذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده  
لا اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فتقول من يقول لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يشوم أو فعل الجواب لان



القائده تمت ولا التزامهم هو وضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في قولك الذي ياتي في درهم او مجموعهما لان قولك من يتم اتم معه بترلة قولك كل من الناس ان يتم اتم معه والصحح الاول وانما توقفت القائدة على الجواب ١١٥ من حيث التعلق فقط لان من حيث الخبرية

(مسوغات الابتداء بالنكرة)  
لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الاعلى حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحديهم يمدى الى مواطن الفائدة فتنبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لامور متداخلة والذي يظهر لي أنهم منحصرة في عشرة أمور (أحدها) أن تكون موصوفة لفظاً أو

تقديراً أو معنى \* فالاول نحو وأجل مسمى عنده ولعبد مؤمن خير من مشرك وقولك رجل صالح جاءني ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرملة اذ

الاصل رجل ضعيف فالبدء في الحقيقة هو المحذوف وهو موصوف والنحويون يقولون يتسدا بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفاً من موصوف والصواب ما بينت وليست كل صفة تحصل الفائدة بلوقلت

رجل من الناس جاءني لم يجز \* والثاني نحو قولهم السهم منوان بدرهم أي منوان منه بدرهم وقولهم شراهر ذاناب وقدر أحلك ذا المجاز اذا المعنى

شرا أي شرو وقدر لا يغالب \* والثالث نحو رجل جاءني لانه في معنى رجل صغير وقولهم ما أحسن زيد لانه في معنى شيء عظيم حسن زيد وليس في هذين النوعين

هذا القول فقد يجتمع فيها محلان باعتبار من نعم من يتم فاني أكرمه فجعله الجواب في محل جزم باعتبار كونها جواباً للشرط وفي محل رفع باعتبار كونها خبراً واذا كانت أكرمه كان لها محل فقط ولا محل لها باعتبار من فهمي في محل رفع باعتبار كونها خبراً وليست في محل جزم لان الجواب الماضي لا يعمل فيه الشرط لالفاظ ولا محلا على ما سبق للمصنف (قوله عود ضمير منه) أي من الجواب وقوله اليه أي الى اسم الشرط الواقع مبتدأ (قوله على الاصح) راجع لقوله أو فعل الجواب (قوله كل من الناس ان يتم اتم معه) ظاهره ان كون ان يتم اتم معه خبراً هذا محل اتفاق مع أنهم قالوا أيضاً هل الخلاف المجموع أو الشرط أو الجواب تأمل \* (مسوغات الابتداء بالنكرة) \*

(قوله الاعلى حصول الفائدة) أي فان حصلت الفائدة عند الابتداء بها صح جعلها مبتدأ أو افلافاذا اعتقد الخاطب أنه ليس في الدار رجل فيصيح أن يقال له رجل في الدار من غير مسوغ كما قال الرضي (قوله من مقل) الاصل فهم من مقل الخ وفي العبارة قلب أي فهم مقل (قوله من مقل) من تبع ضيعة خبر المحذوف أي فهم بعض فريق مقل فقل بالجر صفة المحذوف ويصح أن تكون من بمعنى الى أي فهم قد انقسموا الى فريق مقل ومقل اه تقر بردير (قوله ما لا يصلح) أي ان يكون محسلاً للفائدة (قوله فالاول) أي فالقسم الاول (قوله وأجل) مبتدأ وعنده خبر (قوله ولعبد الخ) هذا هو المشهور وقال ابن الحاجب المسوغ فيه العموم (قوله بقرملة) القرملة شجر ضعيف لاشرك له وهو مثل يقال لمن التجأ لشخص ضعيف قال جرير

ان القرزدق اذ بعوذ بخاله \* مثل الذليل بعوذ تحت القرملة  
فقوله عاذ أي التجأ فحين الاعراب تقول ضعيف مفعلة موصوف محذوف مسوغ الابتداء به الوصف (قوله وهو موصوف) أي وذلك الوصف هو المسوغ للابتداء به (قوله اذا كانت موصوفة) أي نحو رجل صالح جاءني وقوله أو بدلا الخ أي كفي ضعيف لاذ بقرملة (قوله والصواب ما بينت) أي من ان المبتدأ في المثال المذكور محذوف وسوغ الابتداء به الوصف المذكور لأن المبتدأ ضعيف المذكور وسوغ الابتداء به كونه خلفاً عن موصوف كما يقول النحاة (قوله لم يجز) أي لان من المعلوم ان الرجل من الناس فالوصف لم يقدشياً (قوله والثاني) أي من اقسام النكرة الموصوفة وهي الموصوفة تقديرها (قوله السهم) مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان مرفوع بالا فانه مثنى منا كصاو بدرهم خبر الثاني والخمسة خبر الاول وسوغ الابتداء بالنكرة في منوان الوصف المقدر (قوله شراهر ذاناب) ذوالناب هو الكلب وهريره تصويته بخلاف العادة وهذا مثل يقال لكل من خرج من الناس بسلاحه هار بأوصوت مستغنية عنه (قوله ذا المجاز) اسم مركب علم على محل يعني كاز سوة في الجاهلية أي تقدير من الله أحلك في هذا المكان ويروي ذا الخيل ونعامه وقد أرى \* وانما لك ذوالمجاز بدار \* وقوله أبي بتشديد الياء وبعده

الابدار كم بذى نفر الحجي \* هيات ذونفر من الزدار  
(قوله اذ المعنى شراى شرا) أي أو بمعنى شر عظيم (قوله وليس في هذين النوعين) الاول المتأخرين وقد يقال جعلهما نوعين باعتبار التصغير والتعجب (قوله فيكونان) أي حتى يكونان (قوله والثاني) أي من المسوغات العشرة (قوله قائم الزيدان) أي فقامت مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر وسوغ الابتداء بالنكرة عملها الرفع وأما قائم الزيدان فلا ابتداء بها مسوغ آخر وهو وقوعها بعد الاستفهام (قوله قائم الزيدان) قال الدماميني هذا المبتدأ مسند في المعنى وقالوا المستند لا يجوز تعريفه وحينئذ فلا يطلب له مسوغ فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن (قوله وأفضل من الخ) مقتضى كلامه السابق أن هذا من الوصف

صفة مقدرة فيكونان من القسم الثاني (والثاني) ان تكون عاملة امار فاعان نحو قائم الزيدان عنده من أجازة أو نصباً نحو أمر بتمر ووف صدقة وأفضل منك جاءني



أذا الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف أو نحو نحو غلام امرأة جاءني وخمس صلاوات كنهن الله وشرط هذه أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ١١٦ نحو مثلك لا يخل وغيرك لا يجوز وإنما عدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفة لأن نكرة

(والثالث) العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة وقول معروف أي أمثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها الذي وكثير منهم أطلق العطف وأهل الشرط منهم ابن مالك وليس من أمثلة المسئلة ما أنشده من قوله

عندي اصطبار وشكوى عند قاتلي

فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعنا اذ يحتمل أن الواو هنا الحال وسبب أن ذلك مسوغ وإن سلم العطف ثم صفة مقدرة يقتضيها المقام أي وشكوى عافية على أنا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله فإن الخبر هنا ظرف مختص وهذا مجرد مسوغ كما قدمنا وكأني توهم أن التسويغ مشروط بتقديمه على النكرة وقد أسلفنا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة وإنما يجب هنا حصول الاختصاص بدونه وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة أو الوقوع بعد الواو الحال فلذلك حاز تأخر الظرف كفي قوله تعالى واجل مسمى عنده فإن قلت

إذا الأصل رجل أفضل منك (قوله إذا الظرف) أي الجار والمجرور في المثالين (قوله بالمصدر) أي في المثال الأول وقوله والوصف أي في الثاني (قوله وشرط هذه) أي النكرة العامة للجر وفيه أنه أن الموضوع في النكرة موصى أضيف لمعرفة كان معرفة فالشرط محرز له الموضوع فلا حاجة لتأمل (قوله ما عدا ذلك) أي وهو ما إذا كانت النكرة مضافة لمعرفة وتعرف نحو غلام زيد (قوله مما يسوغ الابتداء به) أي لو انفرد فإذا كان المعطوف نكرة محضة والمعطوف عليه نكرة لها مسوغ فإن المعطوف يجوز الابتداء به والعطف مسوغ له وكذا إذا كان المعطوف له مسوغ والمعطوف عليه لا مسوغ له فالعطف مسوغ حيثئذ للابتداء بالمعطوف عليه فإن قلت لا نسلم أن مجرد العطف مسوغ مع وجود المانع إذا النكرة وانفردت لا يجوز الابتداء به وكيف العطف يصيرها مقيدة فلنا حرف العطف لما شرطين المتعاطفين ما يصح الابتداء به وما لا يصح مبينهما كالشيء الواحد فكأن المسوغ في أحدهما بمنزلة في الآخر (قوله طاعة) هو مبتدأ وقول عطف عليه ومعرفة صفة لقول ولولا عطف قول معروف على طاعة ما صح الابتداء به (قوله أي أمثل من غيرهما) أي فالخبر محذوف ولك أن تجعلها ما خبرا والمبتدأ محذوف أي المطالب منا قول معروف (قوله قول معروف) هذا مثال لما إذا كان المعطوف عليه مسوغ وعطف عليه ما لا مسوغ له عكس المثال الأول (قوله قول معروف) هو مبتدأ والمسوغ للابتداء بكل منهما قصد الجنس نحو رجل خبر من امرأة أو العموم لأن النكرة في الإثبات قد تم ويأتي له صنف في الباب الخامس أن قول خبر محذوف أي الأمثل قول وعلى هذا قوله ومغفرة خير من صدقة جملة مستأنفة وسوغ الابتداء فيها بالنكرة قصد الجنس أو العموم (قوله وأهل الشرط) أي كون أحد المعطوفين لا بد أن يكون له مسوغ (قوله عندي اصطبار) أي أنه صابر على هجر محبوبته وهي تشكومنه وهذا عجيب (قوله وشكوى) عطف على اصطبار وهو مبتدأ والمسوغ له عطفه على اصطبار هذا ما قاله ابن مالك (قوله أن ذلك مسوغ) أي فالمسوغ حيثئذ والحوال لا العطف فلم يصح حيثئذ أن يكون مثالا لما نحن فيه (قوله وإن سلم العطف) أي وإن سلم أن الواو للعطف (قوله ثم صفة مقدرة) أي والصفة المقدرة من جملة المسوغات فتكون هي المسوقة لا العطف (قوله بمجرد) أي من خبر افتقار إلى انضمام شيء إليه كوصف أو عطف (قوله كما قدمنا) الأولى كما سبقت في باب الرابع وقوله وقد أسلفنا الخ لم يسلف بل سبقت له أيضا (قوله وكأنه) أي ابن مالك وقوله مشروط بتقديمه أي بتقديم الظرف المختص (قوله أن التقديم إنما كان الخ) أي والذي سوغ الابتداء إنما هو كونه ظرفا مختصا ولا علاقة لتقديمه في التسويغ (قوله لدفع توهم الصفة) أي توهم كون الظرف صفة وإنما توهم ذلك لأن احتياج النكرة للوصف أشد من احتياجها للخبر ولوقد لا يحتمل غير الخبر (قوله وإنما لم يجب) أي التقديم هنا أي في قوله وشكوى عند قاتلي لدفع توهم الوصف (قوله لحصول الاختصاص بدونه) أي فتستغني النكرة عن الوصف فينتفي الابس (قوله وهو ما قدمناه من الصفة الخ) هذا الكلام يفيد أن نحتاج الحال أو الصفة المقدرة فينا في قوله سابقا على أن لا نحتاج الخ إلا أن يقال قوله أن لا نحتاج أي من حيث التسويغ وأما آخر الأمر فلا احتياج من حيث عدم التقديم ولا تنافي (قوله فيكون العطف هو المسوغ) فيصح حيثئذ استدلال ابن مالك (قوله الجملة) أي جملة وشكوى عند قاتلي على جملة عندي اصطبار (قوله اسمها) أي شكوى وقوله وظرفا أي عند قاتلي (قوله على مائهما) وهو عندي اصطبار (قوله معمول للابتداء)

لعل الواو للعطف ولا صفة مقدرة فيكون العطف هو المسوغ ذلك لأن المسوغ عطف النكرة والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة فإن قيل يحتمل أن الواو عطف اسمها وظرفا على مثلها ما فيكون من عطف المفردات فلنا يلزم العطف على معمولي عامين مختلفين إذا اصطبار معمول للابتداء والظرف معمول للاعتقاد فإن قيل قد راسل من الظرفين استقرارا واجعل التعاطف بين الاستقرارين



لا بين الطرفين قلنا الاستقرار الاول خبر وهو معمول المبتدأ فندسيويه ١١٧ واختاره ابن مالك فرجع الامر الى العطف على

معمولي عامين (والرابع) أن يكون خبرها طرفاً أو مجروراً قال ابن مالك أو جملة نحو ولدينا من يريد لكل أجل كتاب وقصدت غلاماً رجلاً وشرط الخبر فيمن الاختصاص فلو قيل في دار رجل لم يجز لأن الوقت لا يتخلو من أن يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك قالوا التقديم فلا يجوز رجل في الدار وأقول انما وجب التقديم هذا لدفع توهم الصفة واشترطوا هنا توهم أن له مدخل في التخصيص وقد ذكر والمسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذلك موضعها (والخامس) أن تكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام أو بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار والله مع الله وفي شرح منظومة ابن الحاجب له ان الاستفهام المسوق للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ما رجل في الدار أم امرأة كمثل به في السكافية وليس كما قال (والسادس) أن تكون مراد بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة أو تمر خير من جرادة (السابع) أن تكون في معنى الفعل وهذا شامل نحو عجب زيد وضبطناه بان يراد بها لتعجب وانحو سلام على آل يس وويل

أي والابتداء عامل غير الاستقرار (قوله وهو معمول المبتدأ نفسه) وهو اصطبار أي والمبتدأ معمول للابتداء والابتداء والمبتدأ عاملان مختلفان وإذا عطف الاستقرار الثاني على الاول كأنه معمول للمبتدأ وإذا عطف المبتدأ الثاني على الاول كأنه معمول للابتداء (قوله قال ابن مالك أو جملة) في نسخة قبل قوله قال ابن مالك عند سيويه وعليها بقوله قال ابن مالك أو جملة معناه أو يكون جملة وهو من عند نفسه انفرده ولم ينقله عن سيويه (قوله وقصدت الخ) قصد فعل ماض والكاف مفعول وغلامه فاعل والجملة خبر بهرجل (قوله فيمن) أي فيمن إذا كان طرفاً أو مجروراً أو جملة (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ان يكون ماضيف اليه الظرف أو المجرور أو المسند اليه في الجملة يصح الابتداء به ولا شك ان نافي لدينا يصح الابتداء به لانه معرفة وكذا لان القصود منه العموم وكذا غلامه لانه معرفة لضافته للضمير فاندفع اعتراض الشارح القاهم أن المراد بالاختصاص اختصاص النكرة بامر ولا شك ان اضافة النكرة مطلقاً يفيد تخصيصها بوجه شدة يلزم عايشه جواز الابتداء بكتاب من قولك عند رجل كتاب لان النكرة مخصصة بكونها عند رجل مع انه لا يجوز (قوله فلو قيل في دار رجل لم يجز) أي بخلاف في الدار ورجل فانه جائز (قوله وأقول الخ) هذا والذي ادعى انه قدمه وقال وقد أسلفنا الخ (قوله انما وجب التقديم) أي تقديم الخبر الظرفي وقوله هنا أي فيما اذا كان المبتدأ نكرة (قوله واشترطه) أي تقديم الظرف الواقع خبراً وقوله هنا أي في المسوغات (قوله في التخصيص) الاولى في التسويغ أي تسويغ الابتداء بالنكرة (قوله وقد ذكرنا في المسئلة) أي مسألة تقديم الخبر الظرفي على المبتدأ اذا كان نكرة (قوله وذلك موضعها) أي في حق الاشتراط المذكور هنا أي ذكرهنا (قوله أن تكون عامة) أي ان يكون القصد منها العموم لان الاصل عدم العموم وقصدك للعموم حيث أوقعته بما يفيد العموم أو اتيت بها عام مسوغ الابتداء بها (قوله عامة) يعني العموم الشمولي وهو تمام الفائدة وأصل المنع في النكرة من عمومها البدلي وهو مبهم الفائدة حيث لم يتعلق بالاهام غرض (قوله نحو ما رجل) أي ليس فرد من افراد الرجال في الدار لان النكرة في سياق النفي نعم وقوله أله الخ الاستفهام لانكارها وفي معنى النفي والنكرة في سياق الاثبات الذي في معنى النفي نعم وقوله وهل رجل في الدار فيه اتم النكرة في سياق الاثبات فلا تم ودخول الاستفهام الحقيقي عليها لا يخرجها عن ذلك وأجاب الشمني بان النكرة قلما كان مدلولها فرداً مبهماً صادقا بأي فرد ولم يخص الاستفهام بواحد منها جاء الشيوخ (قوله وليس كما قال) أي بل وقوع النكرة بعد الاستفهام مسوق للابتداء كان الاستفهام بالهمزة أو بهل كانت الهمزة معادلة بام أولاً (قوله صاحب الحقيقة) الاولى حذف صاحب ورجع ابن الحاجب هذا للعموم (قوله عجب زيد) أي أتعجب من زيد وقوله وضبطوه أي النجاة أي ضبطوا ونحو عجب بان يراد بها أي بالنكرة (قوله الدعاء) أي فالاول بمعنى ادعوا لهم والثاني ادعوا عليهم واحترز بذلك عن كونه مراداً بعجب الاخبار وكذا ليس المراد الاخبار بان السلام على آل يس وأن الويل للمطغيين (قوله ونحو قائم الخ) يعني أن كون النكرة في معنى الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عندهم من جوز هذه الصورة وهو الاخفش والكوفيون ولا يخفى أن في هذه الصورة عندهم مسوغين أحدهما العمل والآخر معنى الفعل وإذا قيل ما قائم الزيدان كان فيه ثلاث مسوغات الاثنان المذكوران والثاني فقوله مسوغان الاولى ثلاثة (قوله عندهم من جوزها) أي جوز هذه المسئلة وهو الابتداء بالنكرة بدون اعتماد (قوله كما في قوله تعالى الخ) أي كما ان في قوله تعالى ولدينا كتاب حفيظ مسوغين الوصف وكون الخبر ظرفاً مختصاً (قوله فليس لانه الخ) أي لان فيه مسوغاً وهو العمل لثاني معنى الفعل بل المدح لشيء آخر (قوله اما لفوات شرط العمل الخ) أي لانه لم يعمد في نفسه من حيث فقد شرط العمل وإذا نفذ الشرط فقد المشروط (قوله وهو الاعتماد) أي على نفي أو شبهة وهو الاستفهام أو على موصوف أو يكون مسنداً

للمطغيين وضبطوه بان يراد بها لدعاء ونحو قائم الزيدان عندهم من جوزها وعلى هذا في نحو ما قائم الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ مسوغان واما منع الجمهور لنحو قائم الزيدان فليس لانه لا مسوغ فيه للابتداء بل اما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد



أولفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم الشيء والاستفهام وهذا أظهر لوجهين أحدهما أنه لا يكفي مطلق الاستفهام إذا لم يجوز في نحو زيد قائم أبوه كون قائم مبتدأ وان وجد الاعتماد على الخبر عنه والثاني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليين أحدهما أنه ١١٨ يصح زيد قائم أبوه أمس والثاني أنهم لم يشترطوا الصحة نحو قائم الزيدان كون الوصف

الخ (قوله أولفوات شرط الخ) أي لا يكون الفاعل سادسا للخبر الا اذا تقدم الوصف نقي أو استفهام وهنا في قوله قائم الزيدان لم يوجد ذلك (قوله انه لا يكفي) أي في جعل الوصف مبتدأ مطلق الاعتماد اذا قد وجد الاعتماد ولا يصح الابتداء وظاهر التعليق الاول انه متى وجد الاعتماد مع الابتداء (قوله كون قائم مبتدأ) أي بل يتعين جعل قائم خبرا عن زيد وابوه فاعل الوصف (قوله وان وجد الاعتماد) أي والحال انه قد وجد الاعتماد على الخبر عنه لان المسند معتمد على المسند اليه (قوله انما هو لا عمل) أي ان اشتراط الامر من معال العمل في المنصوب لا لعمل الرفع لانه يكفي في عمل الرفع الاعتماد خاصة واستدل على ان عمل الرفع يكفي فيه الاعتماد خاصة بدليين (قوله لا لمطلق العمل) أي لانه يكفي في عمل الرفع الاعتماد فقط أي وظاهر التعليق الاول ان الاعتماد مع كون الوصف الخ شرط في مطلق العمل هذا كلامه وفيه نظير بل التعليق الاول يفيد ان الاعتماد شرط في الرفع ولا شك ان الامر كذلك فقوله في التعليق الاول اما لفوت شرط العمل أي عمل الرفع وهذا لا ينافي ان العمل في المنصوب لا بد فيه من الاعتماد مع كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله أبوه أمس) فابوه مرفوع بقائم لوجود الاعتماد وهو تقديم المبتدأ وهو زيد (قوله انهم لم يشترطوا الصحة الخ) أي بل مجرد الاعتماد كاف في الرفع (قوله ذلك) أي السجود في الاول والكلام في الثاني (قوله في الاخبار به عنها فائدة) أي لكونه ليس معلوما (قوله بخلاف نحو رجل مات) أي فان وقوع الموت وقيامه بافراد هذا الجنس معناه فائدة في الاخبار به (قوله اذ لا توجب العادة أن لا يتخلو) أي لا توجب عدم الخلو الذي هو الوجود بل تجوزه في الاخبار فائدة وقوله أن لا يتخلو الحال من أن يفاجئك الخ أي بل يجوز ان تخرج ولا يفاجئك رجل ولا أسد فالأخبار حينئذ فائدة (قوله ما ذكرناه في المسئلة قبلها) وهو قوله اذ لا توجب العادة الخ فيقال هنا اذ لا توجب العادة ان لا يتخلو الحال من اضاءة نجم في السرى أي بل قد يتخلو السرى من اضاءة نجم فصح الاخبار حينئذ (قوله بطرقها) أي الغنم وقوله في الدهر أي في العمر مرة واحدة وقوله وكل يوم أي فهي تتخاف من أن أكثر من خوفها منه لانه كل يوم تراني ومعنى مديدة (قوله وكل يوم) بالنصب على الظرفية لاضافته للظرف (قوله مديدة) مبتدأ والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوعها أول جملة حالية (قوله وبهذا) أي البيت وقوله ليس يلزم أي بل اللازم وقوعها في أول جملة حالية وان لم تقتزن بواو الحال (قوله في أول جملة حالية) أي سواء تقدمتها أو والحال اولا (قوله ولا يحسن ان يكون بدلا) أي بدل اشتمال لانه المنوهم وعدم الحسن لان شرطه ان تتشوف النفس اليه وتفهمه أولا من المبدل منه فهما اجاليا وهنا ليس كذلك لانك لو قلت الغنم كل يوم تراني لم تتشوف النفس لذكر المديدة (قوله بدلا من الباء) أي لانه لا يحسن ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بالشرط أن يكون بدل بعض كاجبتني وجهك أو بدل اشتمال كاجبتني كلامك أو بدل كل مفيد للاحاطة بنحو قوله تعالى تكون لنا عيدا والاوانا وأخرنا ويمتنع ان لم يفدها خلافا لا يخشأ أجاز رأيته زيدا وذكر أن الاولى ما علمته سابقا في علة عدم الحسن وقوله ولا يحسن أن يكون بدلا الخ أي من الباء أي لانه لا يصح هنا الا بدل اشتمال وضابطه وهو انتظار النفس للبدل غير موجود (قوله ولادليل فيهما) كأنه وأي ان المثال هذا في حكم الاستدلال ولو قال وفيما مثل به نظر كان أولى لانه انما ذكرهما مثلا لا دليلا (قوله ومما ذكره الخ) منه أيضا الوقوع بعد لولا كقوله \* لولا اصطبار لا ودي كل ذي مقعة \* والمقعة الحب وكان المصنف يرى المسوغ وصفا مقعدا (قوله رجل) مبتدأ والمسوغ التفصيل بعد الاجال

بمعنى الحال أو الاستقبال (الثامن) أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة مجعدت وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ففي الاخبار به منها فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحوه (التاسع) أن تقع بعد اد الفجائية نحو خرجت فاذا أسد أو رجل بالباب اذ لا توجب العادة أن لا يتخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل (العاشر) ان تقع في أول جملة حالية كقوله سرينا ونجم قد اضاء فبدأ صيالة انخفي ضوءه كل شارق وعلة الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها ومن ذلك قوله الذئب بطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مديدة بيدي وبهذا يعلم ان اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس يلزم وتظهر هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل تكسر ان اد اوقعت بعد واو الحل وانما الضابط أن تقع في أول جملة حالية بدليل قوله

تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ومن روى مديدة بالنصب ففعل حال محذوفة أي حاملا أو ممسكا واكرمه ولا يحسن أن يكون بدلا من الباء ومثل ابن مالك بقوله تعالى وطائفة قد اهتمهم أنفسهم وقول الشاعر عرضنا فسلمنا وسلم كارها \* علينا وتبرئ من الودح خاتمة ولادليل فيهما لان النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الآية أي وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم \* ومما ذكره من المسوغات ان تكون النكرة محصورة وتكون انما في الدار رجل أو لا تفصيل نحو الناس رجلان ورجل أكرمه



ورجل اهنته وقوله فأثبت زحفا على الركبتين \* فتوب نسيته وثوب البحر وتولم شهر ثرى وشهر ثرى وشهر مري أو بعداء الجزاء نحو  
 \* ان مضى - يرفير في الرباط \* وفيه نظر اما الاولى فلان الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء انما وأما الثانية فلا احتمال رجل الاول البدلية  
 والثاني عطف عليه كقوله وكنت كذى رجلين رجل مفعلة \* ورجل مري فيها الزمان فشلت ١١٩ ويسمى بدل التفصيل ولا احتمال شهر

الاول الخبرية والتقدير اشهر  
 الارض المطورة شهر ذو  
 ثرى أى ذو ثراب ندو شهر ثرى  
 فيه الزرع وشهر ذو مري  
 ولا احتمال نسيته واجه  
 للوصية والخبر محذوف أى  
 فنها ثوب نسيته ومنها ثوب  
 اخره ويحتمل انهما خبران  
 وشم صفتان مقدرتان أى  
 فتوب لى نسيته وثوب لى اخره  
 وانما نسي ثوبه لشغل قلبه  
 بها كما قال

لعوب نسيته اذا قت سربالى  
 وانما حوالا تخليعى الاثر  
 على القافة ولهذا حذف على  
 ركبتيه وأما الثالثة فلان  
 المعنى فغير آخر ثم حذف  
 الصفة ورأيت فى كلام محمد  
 ابن حبيب وحبيب ممنوع  
 من الصرف لانه اسم أمه قال  
 نونس قال روضة المطر شهر  
 ثرى الخ وهذا دليل على أنه  
 خبر ولا بد من تقدير مضاف  
 قبل المبتدأ الصحيح الاخبار  
 عنه بالزمان \* (أقسام  
 العطف) \* وهى ثلاثة  
 احدها لعطف على اللفظ  
 وهو الاصل نحو ليس زيد  
 بقائم ولا قاعد بالخفض  
 وشروطه امكان توجه العامل  
 الى المعطوف فلا يجوز فى نحو

وأكرمته خبير (قوله فتوب) مبتدأ ونسيته خبر والمسوخ التفصيل بعد الاجال لان الاصل على الركبتين  
 فى ثوبين فتوب الخ (قوله ثرى) بالشاء المثلثة وهو يلاتون لمناسبة ما بعده وكذلك مري يلاتونين (قوله  
 شهر ثرى) أى الاشهر شهر ثرى فالاشهر مبتدأ اول وشهر مبتدأ ثان وثرى خبر وسوخ الابتداء بشهر التفصيل  
 بعد الاجال اه تقرير دردير (قوله فعير) بالفتح أى حار وعلى هذا يناسبه نسخة الرباط وعلى نسخة  
 الرها يناسبه ضبطا غير بالكسر أى جل (قوله أما الاولى فلان الابتداء الخ) فيه ان هذا انما هو قدسح فى  
 المثال لا فى القاعدة وهو لا يضر فيها ولان ثوبها بقولك انما فاقم رجل فاعترض المصنف على هذا غير ظاهر  
 بخلاف ما بعده (قوله والثاني عطف عليه) أى بحسب الظاهر من اللفظ والافق نفس الامر بمجموع الامرين  
 هو الاول وهذا مثل الزمان حوالا مضى فقد جعلوا هذا من تعدد الخبر نظر الظاهر وأما فى المعنى ونفس الامر  
 فالخبر بمجموع الامرين (قوله فشلت) هذا من الالفاظ التى سميت بمبينة للمفعول مثل حب (قوله الخبرية)  
 أى وليس مبتدأ كما هو أصل الدعوى (قوله ند) أى مبالول بالماء (قوله لا وصفية) أى ولا تجعل خبرا كما  
 هو قول المدعى (قوله أى فيها) فى نسخة من أنوابي ثوب (قوله لعوب) أى امرأة لعوب أى كثيرة اللعب  
 (قوله وانما حوالا لآخر) أى وانما حوالا لآخر وقوله ليعنى الاثر أى ليعنى الاثر على القافة الذين  
 يعرفون أقدام من مشى (قوله ولهذا) أى ولا جل اخفائه الاثر على القافة زحف على ركبتيه ولم يمش  
 مبالغة فى اخفاء الاثر (قوله ممنوع من الصرف) أى فلا تصرفه وتقول ابن حبيب ومأقوله المصنف قول  
 الاكثر وقال الاقل انه مصروف لانه اسم أبية (قوله لانه اسم أمه) أى وانما نسب اليها لان أباء لاعنها وكان  
 عالما بالنسب واللغة توفي رحمه الله لسبع بقين من ذى الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين وقيل ان حبيب اسم  
 أبية فبصرف (قوله ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ) الذى هو المطر أى أشهر المطر شهر ثرى أى ذو ثراء  
 أى أشهر الارض المطورة شهر ذو ثراء

#### \*(أقسام العطف)\*

(قوله امكان توجه العامل) هذا يقتضى أن مولود فى لا تضار والدته بولدها ولا مولود له ليس عطا على والدته  
 وقد سبق أن ابن مالك قدر فى مثل هذا عاملا وجعله عطف جل وغيره يقول يغفر فى التاسع (قوله لا تعمل)  
 الانسب لا تدخل وقوله فى المعارف أى اذا لزم اذا لافى النكرات وقوله وقد يمنع أى لما منع فى كل من الامرين  
 (قوله وهى المحل) أى محل قائم ومحل رفع على الخبرية لانه خبر فى الاصل (قوله نحو ما زيد قائما) ما مجازية  
 وزيد اسمها وقائمها خبرها (قوله لان فى العطف على اللفظ اعمال ما) أى لان بل ولكن بصير ان ما بعده  
 الذى موجب ما بعده الموجب نفيا وقوله فى الموجب أى مع ان من شروطها ان يكون معول لها نفيا (قوله  
 اعتبار الابتداء) أى الذى هو المحرز وقوله مع زواله الخ أى وسبب أن من جلة شروط العطف على المحل  
 وجود المحرز أى الطالب للرفع كالا ابتداء (قوله على اضمار مبتدأ) أى لا عطف على المحل (قوله العطف  
 على المحل) أى وهو المسمى بالموضع (قوله ليس زيد بقائم) قد استوفى هذا المثال الشروط الثلاثة  
 المذكورة للعطف على المحل أعنى امكان ظهور المحل فى الفصح لانه يمكن حذف الباء والمحرز فيه موجود وهو  
 ليس لان خبر ليس منصوب والموضع هنا محقق الاصاله لان قائما حقه النص لان خبر ليس حقه النص (قوله

ما جاء فى من امرأة ولا زيد الرفع عطف على الموضع لان من الزائدة لا تعمل فى المعارف وقد يمنع العطف على المفعول على المحل جيبا نحو ما زيد  
 قائما لكن أو بل قاعد لان فى العطف على اللفظ اعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناصب والصواب  
 الرفع على اضمار مبتدأ (والثاني) العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالنصب وله عند المحققين ثلاثة شروط أحدها



امكان ظهوره في الفصح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقاءه وما جاء في من امر اذا ن تسقط الياء فتصيب ومن قترفع وعلى هـ اذا لا يجوز زمرت  
يزيد وعمر اخلافا لابن جني لانه لا يجوز زمرت ١٢٠ زيدا واما قوله \* عمرون الديار ولم تعوجوا \* فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع

امكان ظهوره) أي امكان ظهور ذلك المحل كما هو في نسخة (قوله امكان الخ) اعترضه الدماميني بجواز  
رب رجل صالح لقبت وامرأ قمع أنه لا يجوز زرب رجلا صالحا لقبت ومنع بعضهم الجواز (قوله لانه لا يجوز)  
أي في الفصح لما فيه من تعدية القاصر بنفسه (قوله وأما قوله عمرون الديار) أي فان فيه تعدية مر  
بنفسه وتعام البيت \* كلامكم على اذا حرام \* (قوله كما مثلنا) راجع لقوله زائد لانه مثل بالباء  
الزائدة ومن الزائدة (قوله من دون عدنان) أي ممن هو أنزل منه من أولاده أي ان لم تجدد والد من ذرية  
معدولا من ذرية عدنان الخ (قوله ودون معد) عطف على محل دون الاول ويظهر النصب لان وجوبه كما  
يتعدى للمفعول الثاني بنفسه يتعدى له من تقول وجدت العلم ناعما ووجدت الخير من العلم (قوله فلتزك)  
أي تمنعك العواذل من الفخر لان الفخر قاصر على عدنان وقوله فالتزك وجد بخط المؤلف بفتح الزاء مضبوطا  
لانه يقال وزعته أو زعه وزعا أي كفته (قوله واجاز الفارسي) هذا دليل لما قبله لان في من قوله في هذه  
ليست زائدة (قوله وأتبعوا في هذه الدنيا العنة) أي ولو كانت الدنيا طرف مكان اذا لمانع من عطف الزمان  
عليه لا شتر اكهما في الظرفية كما حققه ابن المنير وداعلى الكشف (قوله عطف على محل هذه) أي لان  
قوله في هذه جار ومجرور متعلق باتبعوا وهو عامل في محله النصب (قوله بحق الاصاله) أي بحق هو الاصاله  
أي ان يكون الموضع هو الاصل لان الاصل في خبر ليس النصب وفي القاء على الرفع (قوله فلا يجوز) أي  
لا يجوز عطف الاخ على محل زيد لان محله خفض بالاضافة وهو خلاف الاصل ومفاد كلامه ان زيدا في محل  
خفض حاله نصبه وليس كذلك والجواب أن مراده ان زيدا يثبت له الخفض في تركيب آخر فلا يجوز العطف  
مراعاة له لانه ليس أصليا (قوله أو قد ير محمل) أي تقدير عطف على محل صنف المنصوب (قوله وقدم  
جوابه) وهو ان تقدير عطف على صنف وجعل عوار بناء على جوازه مع العاطف أو لئلا يهمل أو انه معمول  
لحذف أي او طابع تقدير وطابع عطف على منضج اه تقرير دردير (قوله وجود المحرز) أي كما في ليس  
زيد بقاء ولا قاعدا (قوله على هذا) أي على اشتراط هذا (قوله احداها ان زيدا الخ) أي وضابطها  
العطف الرفع على منصوب ان قبل ان تستكمل وهذا بخلاف ما قاله ابن مالك من الجواز لانه لا يشترط  
عنده في العطف على المحل ذلك الشرط قال في الخلاصة

وجائز رفعك معطوفا على \* منصوب ان قبل ان تستكمل

وأما الثانية فالعطف الرفع فروع بعد الاستكمال (قوله على المحل) أي محل زيد وقوله لا مبتدا أي ويكون  
من عطف الجمل (قوله وهو توارد الخ) أي بخلاف المسئلة الثانية فان العامل في عمرو الابتداء الذي كان  
والعامل في خبر عمرو المحذوف الابتداء الذي عمل في نفس عمرو فلم يرد على قائم المقدور العامل واحد وهو  
الابتداء الذي كان (قوله وهو الخبر) أي لان قائمان خبر عن زيد وعن عمرو العامل فيه نظرا لزيد ان  
والعامل فيه نظر العمر والابتداء المؤثر في عمرو وهذا كانه بناء على ان المبتدأ والخبر العامل فيهما الابتداء  
لا على المشهور وهو ان الرفع للمبتدأ والابتداء والخبر المبتدأ وأما عليه فانه ما ملان ان وعمرو وهو المبتدأ  
ويمكن أن يمشي المصنف عليه فقوله والابتداء أي وذو الابتداء (قوله لانهم لا يشترطون المحرز) تصحيح  
للمسئتين وقوله ولان ان لم تعمل الخ أي فصحت المسئلة الاولى (قوله الفراء) هو كوفي (قوله لصحة الرفع)  
أي لصحة عطف المرفوع على محل اسم ان قبل الاستكمال (قوله خفاء احراب الاسم) أي بان كان مبنيا  
نحو ان هذا عمرو وذا هبان أو يكون منصوبا بحركة مقدرة نحو ان موسى وعمرو وقائمان (قوله لثلاثين مائة  
اللفظ) أي لو لم يكن خفاء احرابه (قوله وحبتهما) أي الفراء والكسائي في عطف المرفوع على المنصوب

بأن يكون العامل في اللفظ  
زائدا كما مثله بديل قوله  
فان لم تجد من دون عدنان  
والدا  
ودون معد فلتزك العواذل  
واجاز الفارسي في قوله تعالى  
واتبعوا في هذه الدنيا العنة  
و يوم القيامة ان يكون يوم  
القيامة عطف على محل هذه  
(والثاني) ان يكون الموضع  
بحق الاصاله فلا يجوز هذا  
ضارب زيدا وانديه لان  
الوصف المستوفى لشروط  
العمل الاصل اعماله لا اضافته  
لالتحاقه بالفعل واجازه  
البغداديون تمسك بقوله  
منضج ضعيف سواء اوقدير  
محمل \* وقد مرجوا به  
(والثالث) وجود المحرز أي  
الطالب لذلك المحل وابتنى على  
هذا امتناع مسائل \* احداها  
ان زيدا وعمرو قائمان وذلك  
لان الطالب لرفع زيد هو  
الابتداء والابتداء هو  
التجريد والتجريد قد زال  
بدخول ان في الثانية ان  
زيدا قائم وعمرو اذا قدرت  
عمرو معطوفا على المحل لا مبتدأ  
وأجاز هذه بعض البصريين  
لانهم لم يشترطوا المحرز وانما  
معوا الاولى لمانع آخر وهو  
توارد عاملين ان والابتداء  
على معمول واحد وهو  
الخبر واجازهما الكوفيون  
لانهم لا يشترطون المحرز

ولان ان لم تعدل عندهم في خبر شيأ بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها واكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء  
الخبر خفاء احراب الاسم لثلاثين مائة لم يشترطه الكسائي كما انه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ وحبتهما قوله تعالى



ان الذين امنوا والذين هادوا  
والصابئون الآية وقولهم  
انك وزيد ذاهبان واجيب  
عن الآية بامر من احدهما  
ان خبران محذوف اي  
ما جورون وامنون او  
فرحون والصابئون مبتدأ وما  
بعده الخبر ويشهد له قوله  
خليلى هل طبع فاني واتما  
وان لم تبوحا بالهوى دنقان  
ويضعفه انه حذف من الاول  
لدلالة الثاني عليه وانما  
الكثير العكس والثاني ان  
الخبر المذكور وان خبر  
الصابئون محذوف اي كذلك  
ويشهد له قوله  
فمن يك امسى بالمدينة رحلة  
فاني وقيارها الغريب  
اذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ  
حتى يقدم نحو لقائم زيد  
ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة  
على بعض الجملة المعطوف  
عليها وعن المثال بامر من  
احدهما انه عطف على توهم  
عدم ذكر ان والثاني انه  
تابع لمبتدأ محذوف اي  
انك انت وزيد ذاهبان  
وعليهما خرج قولهم انهم  
اجعون ذاهبون (المسئلة  
الثالثة) هذا ضارب زيد  
وعمر بالنصب (المسئلة  
الرابعة) اعجبني ضرب زيد  
وعمر بالرفع او وعمر  
بالنصب منهما الخذاق لان  
الاسم المشبه للفعل لا يعمل  
في اللفظ حتى يكون بال

قبل مجي الخبر لانهما اتفقا على ذلك وان كان القراء زاد شرطاً وما ذكر فيه حجة للقراء في اشتراط الشرط لان  
الذي سمع في القرآن والامثلة فيه خفاء اعراب الاسم مثل انك وزيد ومثل الآية فان الاسم مبني (قوله  
واجيب) أي من طرف البصريين (قوله أي ما جورون الخ) أما آمنون فلدلالة لان خوف عليهم وأما  
فرحون فلدلالة ولا هم يحزنون وأما ما جورون فالاولى حذف لان هذه الآية التي فيها الصابئون في المائدة  
وليس فيها فاعلهم أجرحهم (قوله والصابئون مبتدأ) الاول ان المبتدأ والذين هادوا ليكون مخصصاً بقوله من  
آمن الخ فالذين هادوا ليسوا بمثابة الذين آمنوا في الفرح لجمعهم (قوله وما بعده الخبر) أي قوله من آمن  
منهم بالله الخ (قوله ويشهد له) أي من حيث ان خبران محذوف وذكر بعده المبتدأ وخبره وحذف خبران  
لدلالة خبر المبتدأ عليه (قوله فاني) أي دنف وانتم مبتدأ خبره دنقان وقوله وان لم تبوحا الجملة حال (قوله  
وانما الكثير) أي في كلامهم (قوله ان الخبر المذكور) أي وهو من آمن أو قوله فلا خوف (قوله  
وخبر الصابئون) الاول وخبر الذين هادوا وما عطف عليه محذوف (قوله أي كذلك) أي والمعنى حينئذ ان  
الذين آمنوا من آمن منهم أي من استمر منهم على الايمان أو كان ايمانه على هذا الوجه لا خوف عليهم الخ  
والذين هادوا وما عطف عليه كذلك أي من آمن منهم الخ لكن معنى حصل الايمان (قوله ويشهد له) أي  
من حيث ان الخبر الاول والمبتدأ خبره محذوف (قوله فمن يك امسى الخ) قبله

دعك الهوى والشوق لما ترملت \* هتوف الضمى بين الغصون طروب

تجاربها ورق الحمام لصوتها \* فكل لكل مسعد ومجيب

(قوله فاني وقيار) هو غلام الشاعر أو فرسه وهو ضارب بالجمعة وكسر الموحدة ابن الحرث البرجي بضم  
الموحدة والجيم فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط الا بالضمير ولا ضمير في قوله فاني  
وقيارها الغريب \* قلت المعنى فمن يك بالمدينة مقيماً فليست على صفته فاني وقيار الخ (قوله حتى يقدم) أي  
حتى يتقدم ذلك الخبر على المبتدأ (قوله تقديم الجملة المعطوفة الخ) هذا بناء على تقدير خبر المبتدأ وهو قيار  
قبل خبران وهو لغريب والافصا كل جملة بجزء الاخرى (قوله بامر من) أي ويصح ان يجر ياني الآية  
فيصح ان تجعل الصابئون عطف على تابع محذوف أي والذين هادوا هم والصابئون ويصح ان يكون الصابئون  
مطغاة على الذين على توهم ان ان لم توجدوا الجوابان المذكوران في الآية فلا يتأتى بيان في المثال (قوله  
على توهم الخ) أي والعطف على التوهم لا يشترط فيه وجود محرز (قوله تابع لمبتدأ محذوف) أي انه  
عطف على مبتدأ محذوف (قوله انهم اجمعون) حاصله ان اجمعون لا يصح ان يكون تو كيد الاسم ان لانه  
منصوب اذا راعيت اللفظ ولا على المحل لانه لا بد من وجود المحرز والمحرز قد زال والجواب انه تو كيد لمبتدأ  
محذوف أي انهم هم اجمعون أو انه تو كيد له على التوهم أي توهم ان ان لم تذكر اه تقرير رددير (قوله  
بالرفع) أي اذا لاحظت ان اضافته ضرب زيد من اضافة المصدر لفاعله وقوله أو عمر أي ان لاحظته من اضافة  
المصدر لمفعوله (قوله لان الاسم) أي سواء كان وصفاً ولا وقوله لا يعمل أي لانصبا ولا رفعاً وقوله في اللفظ أي  
لفظ المعطوف عليه حتى يكون بال أو منونا الخ فالاول نحو جاءني الضارب زيداً وأعجبني الضارب عمر أو زيداً  
وقوله أو منونا نحو هذا ضارب عمر أو أعجبني ضرب زيداً وقوله أو مضافاً أي لان المضاف اليه يقوم مقام التنوين  
نحو أعجبني ضرب زيداً وعمر أو جاءني ضارب القوم زيداً وقوله لا يعمل في اللفظ أي والغرض انه الحال  
والاستقبال (قوله لا يعمل في اللفظ) يعني لفظ المعطوف عليه لان وجود المحرز بالنسبة له (قوله حتى  
يكون بال) أي ويعمل مطلقاً (قوله حتى يكون الخ) أي وقولك ضارب زيداً بالاضافة لم يتحقق عمله النصب  
لانه لم يأت اسم آخر منصوب بعد المضاف اليه فطالبه العامل للنصب ليس موجوداً ومقادير ذلك ان قولك  
هذا ضارب زيداً بالاضافة من اضافة اسم الفاعل للمفعول لا يقال ان زيداً في محل نصب وكذا اذا قلنا



أومنوناً أو مضافاً وأجازهم أقوم تمسكاً بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكا والشمس والقمر حسيباً وقول الشاعر \* فلم تغفل من غميد مجد  
وسوددا \* وأجيب بأن ذلك على اضمار عامل يدل عليه المذكور أي وجعل الشمس ومهدت سودداً أو يكون سودداً معولاً معه ويشهد بالنقد  
في الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضي والماضى ١٢٢ المجرد من آل لا يعمل النصب ويوضح لك مضيه قوله تعالى ومن رجنه جعل لكم الليل

ضرب زيد من إضافة المصدر لفاعله لا يقال له أنه في محل رفع وكذا إذا أضيف للمفعول فهو ليس في محل نصب  
وهذا خلاف المشهور وحرر وانما قلنا المحرر ليس موجوداً لأن المستثنين متفرعتان على عدم وجود المحرر  
وان قلنا أن المحرر موجود والمنع لعدم الإضافة وآل والتنوين وان وجد المحرر خرجنا عن الموضوع وصار  
تفرع المستثنين لا يسلم فتأمل ذلك وانصف اه تقرير شيخنا دردير (قوله أو مضافاً) أي إلى غير ذلك المعمول  
الذي يعمل فيه النصب إذا ضافته فاضية بأن عمل الفعل في محله (قوله فلم تغفل الخ) صدره هو يتنعم مستطاباً  
مجدداً وهذا شاهد للمسألة الثانية وأما الآية فتشاهد للمسألة الأولى (قوله والماضى المجرد من آل لا يعمل  
الخ) ظاهره أنه ان كان مستقبلاً يعمل مع تجرده من آل لوجود المحرر فيخالف ما قدمه اه تقرير دردير (قوله  
مع نصه في مالك يوم الدين على أنه الخ) أي في كلامه تناقض وحاصل الجواب أن المحرر على الزمن المستمر  
أي المراد منه ذلك ما ان يلاحظ من حيثية المعنى فالإضافة محضة فلا يعمل ومن حيث الاستقبال والحال  
فالإضافة لفظية فيعمل فمالك وان حمل على الاستمرار إلا أنه ملاحظ فيه الماضى وجاعل الليل ملاحظ فيه  
الاستقبال والماضى فان قلت ما الحامل على أن مالك ملاحظ فيه الماضى دون الاستقبال ذات لاجل أن يكون مالك  
إضافته محضة تفيد التعريف فيصح جعله صفة لله على أن المقصود أنه صفة لا بدل لأنه خلاف الأصل لأنه قد  
سبق صفتان والأصل جعل الكلام على وتيرة واحدة وانما لوحظ الاستقبال في جاعل للعطف عليه بالنصب  
ولأن الجمل متجدد شيئاً فشيئاً وانما أريد به جميع الأزمنة ابتداءً لأنه كذلك في الواقع اه تقرير دردير (قوله  
في أن إضافته محضة) أي فيكون المضاف إليه غير معمول فيناقض جعل الليل في محل نصب المقضى أن الإضافة  
غير محضة وانما اللفظية (قوله وأما قوله) هذا جواب عما يرد على قوله سابقاً منعهما الخذاق (قوله قد كنت  
دايتجها) أي بالقبينة أي بعناب الدين مخافة افلاس غيره ومطاله (قوله والليانا) أي المائل (قوله ولولم يقدر  
المضاف لم يصح) أي عطف على مخافة (قوله ان يكون المعطوف عليه لفظاً) احترازاً من الضمير المستتر فلا  
يقال للعطف عليه أنه عطف على المحل على هذا بل هو عطف على ما يقتضيه العامل صريحاً إذ ليس له محلان  
فتأمل (قوله وموضع) هذا هو الموضوع وجعله شرطاً (قوله بفعل صورة المسئلة) أي موضوعها وهو العطف  
على الموضوع (قوله أسقط الشرط الأول) أي وهو ظهور الموضوع في الفصح (قوله العطف على التوهم) أي  
بسبب التوهم وكذا تقول في قولهم على المعنى أي العطف بسبب ملاحظة المعنى (قوله العطف على التوهم)  
أي توهم أن العامل الموجود معدوم أو توهم أن المعدوم موجود فالأول يكفي أنك وزيد ذاهبان فزيد عطف  
على الكاف على توهم عدمه والثاني نحو ليس زيد قائماً ولا فاعده على توهم دخول الباء على قائماً وهذا هو  
المسمى بالعطف على المعنى والأول في القرآن أن يقال العبارة الثانية (قوله المتوهم) أي على المعطوف عليه  
وقوله كثرة دخوله أي ذلك المتوهم وقوله دخوله هناك أي في المعطوف عليه (قوله ولا سابق) عطف على توهم  
أن الباء داخله على مدرك وكذا تقول في ولا بطل (قوله ولا سابق الخ) لكثرة دخول الباء الزائدة في خبر ليس  
المعطوف عليه (قوله الشهم) أي ذو الشهامة أي القوة وقوله ولا بطل الخ لكثرة زيادة الباء في خبرها (قوله  
ولا متمش) الشاهد في قوله ولا متمش فانه عطف على ذائرب على توهم دخول الباء على المعطوف عليه (قوله  
ذات البين) أي الحالة صاحبة البين أي التي تكون بين الناس كالصحة (قوله وكما وقع هذا العطف) أي

والنهار لتسكنوا فيه الآية  
وجوز الزمخشري كون  
الشمس معطوفاً على محل  
الليل وزعم مع ذلك أن  
الجعل مراد منه فعل مستمر  
في الأزمنة لا في الزمن الماضي  
بخصوصيته مع نصه في مالك  
يوم الدين على أنه إذا حمل على  
الزمن المستمر كان بمنزلة  
إذا حمل على الماضي في أن  
إضافته محضة وأما قوله  
قد كنت دايتجها حسناً  
مخافة الادلاس والليانا  
فيجوز أن يكون البيان مفعولاً  
معه وأن يكون معطوفاً على  
مخافة على حذف مضاف أي  
ومخافة الليان ولولم يقدر  
المضاف لم يصح لأن البيان  
فعل لعبير المتكلم إذا المراد  
أنه دأب حسن خشية من  
افلاس غيره ومطاله ولا بد في  
المفعول له من موافقة لعامله  
في الفاعل ومن الغريب  
قول أبي حيان أن من شرط  
العطف على الموضوع أن يكون  
للمعطوف عليه لفظاً وموضع  
فعل صورة المسئلة شرطاً لها  
ثم أنه أسقط الشرط الأول  
الذي ذكرناه ولا بد منه  
(والثالث) العطف على  
التوهم نحو ليس زيد قائماً

ولأفاد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جواز صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنة كثرة دخوله العطف  
هناك ولهذا حسن قول زهير بدائي أني لست مدرك ماضى \* ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً وقول الآخر ما لحازم الشهم مقدماً ولا بطل  
\* ان لم يكن للهوى بالحوغلابا ولم يحسن قول الآخر وما كنت ذائرب فيهم ولا متمش فيهم مثل لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف  
خبر ليس وما والنيب النهمه والمثل الكثير النهمه والمنش المسد ذات البين وكما وقع هذا العطف في المجرور



وقع في أنحية الجزم ووقع أيضا في المرفوع اسماء وفي المنصوب اسماء وفعلا وفي المركبات ١٣٣ فاما الجزم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة

العطف على التوهم (قوله وقع في أنحية) انما جعله أحياء لانه يظهر في كونه مختصا بقيل فالجزم مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل (قوله ومعنى ان آخرتني أصدق الخ) اي فاكن عطف على أصدق على توهم دخول ان فهو عطف عليه باعتبار المعنى لان أصدق في المعنى جواب للشرط (قوله واحد) أراد اتحادهما معا وانما كانا واحدا وان كان الشرط لا يدل على الطلب وضعا بخلاف التضيض لان الشرط دال هنا عليه بقري ينقوهى انه لما كان التصديق أمرا محبوبا وقد علق على التأخير فليكن المراد الطلب فثبتت استوى معنى التركيبين في الدلالة على الطلب وان كان أحدهما وضعا والاخر بقرينة (قوله عطف على محل فاصدق) أي لانه في محل جزم جوابا للشرط مقدر أي ان تؤخرني اليه أصدق (قوله الاخوين) أي حمزة والكسائي (قوله ويذرهم) عطف على محل قوله فلا هادي له والعطف في الآيتين على جواب الشرط وان كان الشرط في الآية الاولى مقدر او في الثانية محققا (قوله ويرده) أي يرد كون العطف هنا على المحل لانه على التوهم وقد ذكر الدماميني هنا كلاما رده كلام المصنف لكن آل الى العطف على المعنى فلا وجه للرد فانظره تعلم اه تقرير رد ردي (قوله ويرده الخ) حاصل الرد انه اذا وجدت الفاء بعد الطلب فالفعل منصوب بان مضمرة واذا سقطت الفاء وقصد الجزاء فيجزم الفعل بشرط مقدر واذا كان ان شرط حاله سقوط الفاء ملحوظا فليكن الشرط حاله وجود الفاء ملاحظا لكان على سبيل التوهم لانه على سبيل التحقيق وانما لم يكن ملاحظا لتحقيقا لان الفاء تقتضي انها من عطف المفردات كما أشار لذلك بقوله فليست الفاء الخ أي خلافا له ما حيث زعم ان الشرط مقدر تحقيقا اه تقرير رد ردي (قوله انهما) أي السيرافي والفارسي (قوله في نحو الخ) أي وهو ما اذا سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء (قوله باضممار الشرط) أي لسقوط الفاء أي وحيث فليكن الجزم بعد الفاء على تقدير شرط متوهم لا محقق فليست الخ فالغاء مفردة على محذوف (قوله معطوف على مصدر متوهم) لهما ان لا يجعل المصدر محذوف بل هو خبر لمحذوف والجملة جواب شرط مضمرة والفعل معطوف عليه والتقدير ان تؤخرني فتصديق ثابت فاكن فالغاء رابطة للجواب (قوله فكيف تكون الفاء مع ذلك) أي مع ما بعده او قوله وليس الخ حال (قوله القولان) أي قول الفارسي والسيرافي ان العطف على المحل وقول سيبويه والخليل ان العطف على التوهم (قوله لعل) جواب الطلب أعني قوله فابوني أي اعطوني فهو على تقدير الفاء أي فاعلى اصل الحكم وقوله واستدرج بالجزم عطف على التوهم أي ان تبأوني استدرج أو عطف على محل الجملة أعني لعل اصل الحكم فانهم في محل جزم على قول الفارسي جوابا للشرط مقدر أي ان تبأوني لعل اصل الحكم (قوله نوبا) بفتح الواو ولذا أشار المصنف بقوله أي نواي فقلبت الالف باء وأدغمت الياء في الياء والنوا جهة السفر (قوله انه على التوهم) أي توهم ان الادخال على المعطوف عليه وهو زيد (قوله وانه مذهب سيبويه) أي والصواب انه مذهب سيبويه خلافا لمن قال ان هذا عطف على المحل لان غير زيد محل الازيد وانسب هذا سيبويه (قوله فلسنا بالجبال) صدوره \* معاوي اننا بشر فأجمع \* والشاهد في الحديث انه عطف على محل الجبال لعل التوهم وقوله من انشاده أي من انشاد سيبويه لهذا البيت وهذا البيت من انشاد عقبة بن الحرث الاسدي يخاطب معاوية وبعده

أدبر وهابني حرب عليكم \* ولا ترموا بما الغرض البعيدا

(قوله ولو أراد ذلك) أي ولو أراد ان ينفى العطف على الموضوع أي المحل لم يقل سيبويه أنهم شبهوه لان هذه اللفظة تقتضي انه ليس من قبيله ولو كان من قبيله لاتي به شاهدا وقال على حد قولهم فلسنا الخ (قوله وقال به الفارسي) أي وقال بالعطف على التوهم في الجزم الفارسي (قوله على توهم معنى من) أي على المعنى المستفاد من الشرطية أي انه عطف على يتقى مراعى فيه توهم ان من شرطية فنقد توهم ان ما ليس وجودا وهو من

غير أبي عمرو ولو لا آخرتني الى أجل قريب فاصدق واكن فان معنى لو لا آخرتني فاصدق ومعنى ان آخرتني اصدق واحد وقال السيرافي والفارسي هو عطف على محل فاصدق كقول الجميع في قراءة الاخوين من يضل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم ويرده انهم ما يسلان ان الجزم في نحو انتني أكرمك باضممار الشرط فليست الفاء هنا وما بعده في موضع جزم لان ما بعد الفاء منصوب بان مضمرة وان والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم محمالة عدم فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم وليس بين المفردين لمعاطين شرط مقدر ويأتي القولان في قول الهذلي فأبأوني بايتكمو لعل اصل الحكم وأستدرج نوبا أي نواي وكذلك اختلاف في نحو قام القوم غـ يبرز وعمر بالنصب والصواب انه على التوهم وانه مذهب سيبويه لقوله لان غير زيد في موضع الازيد او معناه شبهوه بقولهم فلسنا بالجبال ولا الحديد وقد استنبط من ضعف فهمه من انشاده هذا البيت هنا انه يراه عطف على المحل ولو أراد ذلك لم يقل أنهم شبهوه

\* (رجع القول الى المحزوم) \* وقال به الفارسي في قراءة قبيل انه من يتق ويصبر فان الله يثبت الياء في يتق وجزم يصبر فزعم ان من موصولة فلها ثبت ياء يتق وانها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر وانما جزم يصبر على توهم معنى من



وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف كقراءة تافع ومجباى ومما فى يسكون ياه مجباى وصل لا وقيل بل سكن لتوالى الحركات فى كلمتين كما فى يامر كم ويشعركم وقيل من شرطية وهذه الباء اشباع ١٢٤ ولام الفعل حذف للجازم وهذه الباء لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة وأما

الشرطية موجود (قوله بل وصل يصبر) أى وصاها بما به دها حال كونها ملتبسة بنية الوقف المقننى لسكونها (قوله وقيل بل سكن الخ) أى وهو الذى ينبغى تخرج القرآن عليه (قوله لتوالى الحركات) من باء يصبر الى همزان (قوله كما فى يامر كم ويشعركم) أى يسكون الراء فهما تحطيفا لنقل توالى ثلاث حركات (قوله بحذف الحركة) وهو الرفع المقدر الذى كان على الباء فلما دخل الجازم حذفه وحيت تذفى حتى مجزوم يسكون مقدر على آخره فالرفع والجزم كل منهما فيه حاصل بالاعتبار على هذا القول (قوله وأما المرفوع) أى وأما وقوع عطف التوهم فى المرفوع (قوله وانك وزيد الخ) هذا محل الشاهد فحذف عطف على توهم ان الضمير المعطوف عليه مبتدأ وأما ما قبله فلا شاهد فيه اذ لعطف أصلا وان كان فيه تا كيد على توهم ان الضمير المؤكد مبتدأ وان ان غير موجود (قوله وذلك) أى وذلك الغلط مبنى على ان معناه الخ (قوله فبرى) أى المتكلم انه قال هم فلذا أكذباجعون (قوله انتهى) أى كلام سيويه (قوله ما عبر عنه غيره بالتوهم) أى لا الخطأ وقوله وذلك ظاهر من كلامه أى حيث ذكر توجيهه (قوله وبوضحه) أى بوضع كون مراده بالغلط التوهم انشاده البيت أى الذى فيه العطف على التوهم (قوله متى جوزنا ذلك) أى الخطأ وقوله عليهم أى على العرب وقوله الثقة أى التوثق (قوله وأما المنصوب) أى وأما وقوع عطف التوهم فى المنصوب حال كونه اسما (قوله فمن فتح الباء) أى وأما فمن رفعها فبعبقوب مبتدأ ومن وراء خبر مقدم (قوله كانه قيل الخ) حاصله انه عطف على اسحق من قوله فبشرناها باسحق وصح عطف المنصوب على المجرور لتوهم عامل يصح أن يكون ناصبا وهو وهبنا والاصل فوهبنا لها اسحق ويعقوب أى ووهبنا لها يعقوب من وراء اسحق وقول الشارح كانه قيل ووهبنا الاولى فوهبنا وقوله صوابه لها لان المشر امرأة فى الآية وكذا الآية فيها فاء لا واو وانما كانت البشارة لها لان النساء أشد تأثرا بالسرور وأولاهن لم يكن لها ولد وكان لبراهيم ولد من غيرها (قوله على طريقة الخ) أى من حيث ان العطف على المعنى فى كل والا فى البيت قد عطف مجرورا على منصوب عكس الآية (قوله ولا ناعب) عطف على عشيرة على توهم ان الاصل مصلحى عشيرة (قوله فى معنى الهبة) أى لان وعد الكريم لا يتخلف (قوله عطف على باسحق) أى فهو مجرور وعلامة تجزئته نيابة عن الكسرة والمانع له من الصرف العلية والجملة (قوله عطف على باسحق) المراد على اسحق من باسحق ولعله أى بالباء اشارة الى ان المراد اسحق الاول (قوله أو منصوب الخ) أى فجملة الاحتمالات أربعة (قوله على محله) أى لان محل المجرور نصب بالفعل (قوله ويرد الاول) أى من هذين الاخيرين وهذا رد الاول حقيقة أيضا فانه يلزم عليه الفصل بين العاطف والمعطوف المنصوب بالعامل المتوهم (قوله بين العاطف) أى الواو والمعطوف هو يعقوب (قوله دلى المجرور) أى وأما الفصل بين العاطف والمعطوف على المنصوب فلا ضرر فيه هذا ظاهره وانظره (قوله واليوم عمرو) أى وكذا يرد الثانى لانه لا يظهر ذلك المحل فى الفصح اذ لا يجوز فى الفصح أن يقال فبشرناها اسحق وقد سبق ان من جملة الشروط فى العطف على المحل انه لا بد من صحة ظهور المحل فى الفصح ولعل المصنف لم يرد استغناء بدهناك اه تقرير دردير (قوله عطف على معنى الخ) أى عطف على زينة من قوله انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب بسبب ملاحظة معنى الكلام وحاصله انه عطف على زينة على توهم انه منصوب بعامل يصلح لنصبه (قوله مفعولا لاجله) أى مستقلا فلا ينافى انه فى الوجه الاول مفعول لاجله الا انه عطف على مفعول لاجله متوهم وأيضا العامل فى هذا مقدر بخلاف الاول فانه متوهم اه تقرير دردير (قوله زيناها بالكواكب) هذا هو العامل فى المفعول لاجله وأما قوله حفظناها

المرفوع فقال سيويه واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم أجعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك على ان معناه معنى الابتداء فبرى انه قال هم كما قال لست مدرك ما مضى البيت انتهى ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه وبوضحه انشاده البيت وتوهم ابن مالك انه أراد بالغلط الخطأ ما عرض عليه بانامى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان تثبت شيئا نادرا لامكان أن يقال فى كل نادر ان فائله غلط وأما المنصوب اسما فقال الزمخشري فى قوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فمن فتح الباء كانه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة قوله

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الابيين غرابها انتهى وقيل هو على اضممار وهبنا أى ومن وراء اسحق وهبنا يعقوب بدليل فبشرنا لان البشارة من الله تعالى بالشئ فى معنى الهبة وقيل هو مجرور عطف على باسحق أو منصوب عطف على محله

ويرد الاول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كروى بزيد واليوم عمرو وقال بعضهم فى قوله تعالى وحفظا من كل فهو شيطان انه عطف على معنى انا زينا السماء الدنيا وهو انا خلقنا الكواكب فى السماء الدنيا زينة للسماء كما قال تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بصايج وجعلنا نهارا رجوما ويحتمل أن يكون مفعولا لاجله أو مفعولا مطلقا وعليهما فالعامل محذوف أى وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب



أو وحفظناها حفظاً أو أما المنصوب فعلاً فكقراءة بعضهم ودوا الوذهن فيسدهوا حلاً على معنى ودوا أن تذهن وقيل في قراءة حفص على أبلغ  
الاسباب أسباب السموات فأطلع بالنصب أنه عطف على معنى على أبلغ وهو على أن ١٢٥ أبلغ فإن خبره لعل يقترب بأن كثيراً نحو الحديث

فعل يعضكم أن يكون الحن

بحجته من بعض ويحتمل

أنه عطف على الاسباب على

حد لبس صباغة وتقرعني

ومع هذين الاحتمالين

في دفع قول الكوفي أن هذه

القراءة حجة على جواز

النصب في جواب التبرجي

جسالة على التمني وأما في

المركبات فقد قيل في قوله

تعالى ومن آياته أن يرسل

الرياح مبشرات ليعذبتكم

أنه على تقدير ليسركم

وليعذبتكم ويحتمل أن

التقدير وليعذبتكم وليكون

كذا وكذا أرسلها وقيل في قوله

تعالى أو كذا يرسل على قرينة

أنه على معنى أريت كذا

حاج أو كذا يرسل ويجوز أن

يكون على ضمير فعل أي أو

أريت مثل الذي حذف

للدلالة ألم تر إلى الذي حاج عليه

لأن كاهنما تعجب وهذا

التأويل هنا وفيما تقدم أولى

لأن ضمير الفعل للدلالة المعنى

عليه أسهل من العطف على

المعنى وقيل الكاف زائدة أي

ألم تر إلى الذي حاج أو الذي

مر وقيل الكاف اسم بمعنى

مثل معطوف على الذي أي

ألم تنظر إلى الذي حاج أو إلى

مثل الذي مر \* (تنبيه) \*

من العطف على المعنى على

فهو العامل في المفعول المطلق (قوله وأما المنصوب) أي وأما وقوع عطف التوهم في المنصوب حالة كونه  
فعلاً (قوله فيدهنوا) عطف على تذهن وصرح عطف المنصوب على المرفوع لتوهم وجودان المصدرية في  
الكلام بدلو (قوله أنه) أي أطلع (قوله على معنى على أبلغ) الأولى حذف لعل ويقول على معنى أبلغ  
أي أنه عطف على أبلغ باعتبار معناه (قوله الحن) أي أقوى (قوله على حد لبس عباءة) فهو من عطف الفعل  
على اسم خالص من التأويل بالفعل المشار به بقول ابن مالك

وان على اسم خالص فعل عطف \* تنصبه أن ثابتاً أو مخذف

(قوله على جواز النصب) أي بأن مضمرة بعدفاء السببية أو أو الملية (قوله وأما في المركبات) أي وأما وقوع  
عطف التوهم في المركبات (قوله أنه على تقدير ليسركم الخ) أي فقد عطف المركب وهو ليعذبتكم على  
مبشرات بسبب توهم أنه في معنى ليسركم (قوله وليكون كذا وكذا) كناية عن قوله تعالى ولتجري الفلك  
فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون وقوله أرسلها إشارة لتقدير المتعلق الذي تعلق به الجار وقد  
ذلك المتعلق مؤخر للاهتمام بعموله وعلى هذا فالواو في قوله وليعذبتكم للاستئناف لا عاطفة (قوله أو كذا الذي  
مر الخ) حاصله أنه عطف على الذي حاج بسبب ملاحظة معنى الكلام وتوهم أن الأصل أريت كذا الذي حاج  
وكذا الذي مر (قوله أنه على معنى أريت الخ) أي أريت مثل الذي حاج وأريت مثل الذي مر فعطف أو  
كذا الذي مر على الذي حاج لتوهم أن الأصل أريت كذا الذي حاج وفيه أن هذا عطف مفردات فهو خارج عن  
قوله وأما في المركبات وأجاب شيخنا بأننا أولنا ألم تر إلى الذي بأريت كذا الذي فأول مركب بمنزلة وان كان  
العطف في المفردات فنقول المصنف وأما في المركبات معناه وأما وقوعه في المركبات وهو صادق بكونه في المفردات  
التي هي أجزاء المركب أو أن المعطوف نفس المركب تامل اه تقرير دردير (قوله على ضمير فعل) أي  
ويكون من عطف جملة ماضوية على جملة مضارعية (قوله لأن كاهنما تعجب) أي لأن الاستفهام فيهما التعجب  
فصح الحذف أي تعجب من هذين الأول ادعى المشاركة لله والثاني استبعد أن الله يحيي الموتى اه تقرير دردير  
(قوله وفيما تقدم) وهو ومن آياته أن يرسل الرياح الخ (قوله وقيل الكاف زائدة) أي وعليه فالذي مر  
عطف على الذي حاج وقوله زائدة المناسب لهذا القول بعيد لأن دعوى الزيادة في القرآن خلاف الأصل  
(قوله وقيل الكاف اسم بمعنى مثل) وعلى هذا فالتعجب الأول من الأول فقط والتعجب الثاني من الثاني وأما أنه  
لأنه نظائر لأن استبعاداً لحد الموتى واقع من أشخاص كثيرة بخلاف محاجة إبراهيم فأنما وقع من غير وذنط  
(قوله نحو لا زمك الخ) المراد بنحوه كل فعل مضارع وقع بعد أو التي بمعنى إلى أو أو وقع بعدفاء السببية  
أو أو المعبسة في الأجوبة الثمانية أو وقع بعد أو أو الفاء أو ثم وكانت مسبقة باسم خالص من التأويل  
بالفعل فالبصريون يقولون إن الفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة والحرف المذكور عاطف للمصدر  
المنسبك من أن والفعل على مصدر متوهم والكوفيون يقولون إن الناصب الحرف المذكور ولا عطف  
أصلاً بالحرف المذكور غير عاطف (قوله باضماران) أي وأما الكوفيون فالناصب عندهم نفس أو فلا  
يتأتى هذا (قوله تقالونهم أو يسلموا) أي ليكن منكم قتال لهم أو إسلام منهم (قوله أو على القطع) أي على  
قطع الفعل عن عطفه على الفعل قبله بتقدير مبتدأ خبراً عنه بذلك الفعل والجملة عطف على الجملة قبلها فهو من  
عطف جملة اسمية على فعلية وعلى كل من الوجهين فقوله تقالونهم أو يسلمون وإن كان خبراً إلا أنه في معنى  
الطلب والالزم الكذب للخلف لأن بعض الكفار لم يعاتل ولم يسلم بل يكتفي منه بأداء الجزية فتعين أن يكون

قول البصريين نحو لا زمك أو تقضي حتى إذا نصب عندهم باضماران وإن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم أي ليكون  
لزوم معنى أو قضاء منك حتى ومنه تقالونهم أو يسلموا في قراءة أبي يحذف النون وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقالونهم أو على  
القطع بتقدير أو هم يسلمون



ومثله ما تأتينا فتحدثنا بالنصب أي ما يكون ١٢٦ منك أتيان حديث ومعنى هذا أني أتيان فينتفي الحديث أي ما تأتينا فكيف تحدثنا ونفي

المعنى ليكن منكم قتال لهم أو اسلام منهم أو التوقيع أو بمعنى الا فلا يلزم الشك (قوله ومثله) أي مثل  
لازمك أو تقضي حق في العطف على المعنى (قوله فينتفي الحديث) أي فهو من باب انتفاء السبب فينتفي  
السبب (قوله أوتني الحديث فقط) أي فالنفي منصب على القيد دون المقيد وقوله كأنه قيل الخ أي ما تأتينا  
محدثنا فلا يتأني انك تأتي غير محدث واعلم ان الاصل في نصب الفعل المضارع انما هو على المعنى الاول لانه لا يكون  
صب له الا بعد فاء السببية والوجه الثاني الفاء فيه للعطف ونصب الفعل بعدها تنزيلا لها منزلة فاء السببية  
وان كان الغالب انصاب النفي على القيد اه تقرير دردير (قوله أوتني الحديث الخ) أي فهو لنفي السبب  
دون السبب أي ان الاتيان السبب عنه منفي فالفاء على هذا السببية ايضا لكن وقعت بين المثبت والمنفي وعلى  
الاول بين المنفيين وفي السامعي عن الرضي انكار السببية على الثاني فاذا جعل القياس الاول (قوله أو على  
القطع) أي عدم عطف الفعل على الفعل قبله بتقدير مبتدأ ويسمى هذا استثناء فالاستثناء وجه آخر فيه  
عليه المصنف (قوله وذلك) أي القطع واضح (قوله ما تأتينا فتجهل أمرنا) أي أنت لم تأتينا فأنت تجهل أمرنا  
فتحصل منه ان الواقع بعد الفاء المسبوقة بنفي ان جعلتها السببية نصبت الفعل الواقع بعدها وكان الكلام  
محملا لأمري بنفي كل من السبب والسبب ونفي السبب فقط وان لم تجعلها سببية رفعت الفعل وهو محتمل  
لأمري لعطف الفعل الواقع بعد الفاء على الفعل قبله واقطع الفعل الواقع بعد الفاء عن العطف بتقدير  
مبتدأ والواو حيث لا يستثنى (قوله يقيين) أي بخبريقيين (قوله فترجي) أي فحين نترجي ونكثر  
الأميل بخلاف ما أتيت به (قوله فحين ترجو) أي فلرجاء ثابت (قوله ولو جزمه) أي ترجي (قوله على حدته)  
أي فالعنى انتفى الاتيان باليقين فانتفى ترجينا (قوله ومنفيا على الجمع) أي فالعنى انتفى الجمع بين الاتيان  
بخبريقيين وبين ترجينا (قوله ومنفيا على الجمع) هذا صادق بوجهي النصب لان النفي اذا تسلط على  
الجمع اما أن ينفي الأمرين معا أو ينفي أحدهما وهو الثاني فقط وعلى كل من فهمهما أوتني الثاني فالعنى  
فاسد لان المراد اثبات الثاني فقط (قوله وأما اجازتهم ذلك) أي القطع وقوله في المثال السابق أي وهو ما تأتينا  
فتحدثنا أي فأنت تحدثنا وقوله فشككة أي لانه ترتب على عدم الاتيان حديثك وهو فاسد اذا المترتب على عدم  
الاتيان عدم الحديث لا الحديث لان الاتيان سبب في الحديث وقد اتنى فينتفي السبب ولا يتأني بوجود  
السبب مع انتفاء سببيه (قوله في المثال السابق) أي وهو ما تأتينا فتحدثنا وقوله فشككة أي لان المعنى ينحل أنت  
ما تأتينا فأنت تحدثنا فالحديث مسبب وسببه الاتيان والاتيان منفي ولا يمكن أن يوجد مسبب بدون سبب  
وحيث لا قطع لا يصح في هذا المثال (قوله وقد بوجه) أشار بقوله بعد السببية فيه وقوله بوجه قولهم أي بجواز  
القطع فيه (قوله فأنت تحدثنا الا أن) أي فالمراد اجلس شيئا من الزمن تحدثنا فيه لانك لم تأت في المستقبل  
(قوله ولا يستثنى وجه آخر) أي وهو جعل الفعل مرفوعا لكن ليس لعطفه على الفعل قبله كما هو الوجه  
الاول من وجهي الرفع ولا مطلق بتقدير مبتدأ بل هو فعل مضارع مقتضب مستقل غير معطوف على شيء  
مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وليس الفعل عطفا على مصدر متوهم لان هذا وجه النصب والحاصل ان  
رفع الفعل اما على العطف أو على القطع أو على هذا الوجه وهو جعل الفعل مستقبلا غير معطوف على شيء  
والنصب وجهين وهو من عطف المعنى فيهما (قوله آخر) أي غير القطع وهو المفيد لاثبات الثاني (قوله  
وانتفاء الثاني لانتفاء الاول) هذا بيان لمعنى السببية أي ولا يلاحظ على هذا المعنى عطف الفعل على الفعل بل  
الفعل الا أن هو مستقل برأسه ومقتضب (قوله لانتفاء الاول) أي فتسبب عن انتفاء الاتيان انتفاء الحديث  
(قوله وهو) أي معنى السببية (قوله وهو قليل) أي الوجه الا أن من أوجه الاستثناء قليل لا يرتكب الا  
عند الحاجة اليه والحاصل أن أوجه الرفع ثلاثة (قوله وهو قليل) أي والاكثر النصب عند ارادة السببية (قوله  
ولكنها لم تعرفه فلم تجزع) أي فقد اتنى الجزع لانتفاء معرفتها الجزع وانما ارتكب هذا الوجه لان المعنى

الحديث فقط حتى كأنه قيل  
ما تأتينا محدثا أي بل غير  
محدث وعلى المعنى الاول جاء  
قوله سبحانه وتعالى لا يقضى  
عليهم فهموا أي فكيف  
يعتقون ويمتنع أن يكون على  
الثاني اذ يمتنع أن يقضى  
عليهم ولا يعتقون ويجوز رفعه  
فيكون اما عطفا على تأتينا  
فيكون كل منهما داخلا عليه  
حرف النفي أو على القطع  
فيكون موجبا وذلك واضح في  
نحو ما تأتينا فتجهل أمرنا ولم  
تقرأ فتدعي لان المراد ائبا  
بجهله ونسيانه ولانه لو عطف  
لجزم تنسي وفي قوله  
غير اقام تأتينا يقيين  
فترجي ونكثر التأميلا  
اذ المعنى انه لم يأت باليقين  
فحين ترجو بخلاف ما أتيت به  
لا انتفاء اليقين عما أتيت به ولو  
جزمه او نصبه لفسده معناه لانه  
يصير منفيا على حدته كالاول  
اذا جزم ومنفيا على الجمع اذا  
نصب وانما المراد اثباته وأما  
اجازتهم ذلك في المثال السابق  
فشككة لان الحديث لا يمكن  
مع عدم الاتيان وقد بوجه  
قولهم بأن يكون معناه ما  
تأتينا في المستقبل فأنت  
تحدثنا الا أن عوضا عن ذلك  
ولا يستثنى وجه آخر وهو  
ان يكون على معنى السببية  
وانتفاء الثاني لانتفاء الاول  
وهو أحد وجهي النصب  
وهو قليل وعليه قوله

فلا تدرك صيغة موحدة \* لم تدرك الجزع عليك فجزع أي لو عرفت الجزع لجزعت ولكنها لم تعرفه فلم تجزع وقرأ عيسى عليه



ابن تهر فهو تون عطف على يقضي وأجاز ابن خروف فيسب الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب بمكانه في فهو تون ولكن عدل عنه لتناسب القواعد والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وادخله معه في سلك النفي لأن المراد بلا يؤذن لهم نفي الاذن في الاعتذار وقتئذ ١٢٧ عنه في قوله تعالى لا تعتذروا اليوم فلا يتأني

العتذر منهم بعد ذلك وزعم ابن مالك بدر الدين أنه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون وهو مشكل على مذهب الجماعة لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كفي قولك ماتوا فنجسك بالرفع ولاهية الاستئناف بحمل ثبوت الاعتذار مع محي لا تعتذروا اليوم على اختلاف المواقف كما جاء فيوم مثلاً يسئل عن ذنبه انس ولا جان وقفوههم انهم مسؤولون واليه ذهب ابن الحاجب فيكون بمنزلة ماتاً تدينا فتجهل أمورنا ويرده أن القاء غير العاطفة للسببية ولا يتسبب الاعتذار في وقت عن نفي الاذن فيه في وقت آخر وقد صح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه متقبلاً وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية وقد صرح به هنا الا علم وأنه في المعنى مثل لا يقضي عليهم فيموتوا ورده ابن عصفور بان الاذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار بخلاف القضاء عليهم فإنه يتسبب عنه الموت جزماً ورد عليه ابن الضائع بأن

عليه لأنه لا يمكن توجيهه الرفع على نفي الامر من الابهام الوجه (قوله على معنى السببية) أي فالمعنى انتفاء الموت لا انتفاء القضاء ولا يصح القطع لأنه يحل المعنى انتفى القضاء وثبت الموت (قوله بمكانه الخ) أي لان المعنى انتفى الاعتذار لا سيما الاذن لهم فيه أي لا يؤذن لهم فكيف يعتذرون وانتفى القضاء عليهم بالموت فلا يموتون وقوله عدل عنه أي عن النصب وقوله لتناسب الخ أي وهو خلاف المشهور (قوله لتناسب القواعد) كذا قيل في التوجيه (قوله بل إلى مجرد الخ) أي فالمراد مجرد العطف إشارة إلى أن كلامهم ما مني بذاته أمانتي الاذن فلقوله لا يؤذن لهم وأمانتي الاعتذار فلا تنهم من نهي من شيء في يوم القيامة فهو منقي لعدم إمكان المخالفة فيه والمعنى لا يؤذن لهم في الاعتذار وهم لا يعتذرون لكونهم من وعنه يوم القيامة (قوله نفي الاذن في الاعتذار) أي وهو ظاهر من قوله لا يؤذن (قوله وقد من وعنه) أي عن الاعتذار أي ومن نهي عن شيء يوم القيامة فهو منقي فلا يتأني العذر منهم اه تقرير دردير (قوله بتقدير فهم يعتذرون) أي والاذن منقي والاعتذار ثابت (قوله على مذهب الجماعة) أي جماعة المفسرين القائلين ان كلام من الاذن والاعتذار منقي (قوله ولصحة الاستئناف الخ) أي ويحمل ثبوت الاعتذار الذي قصد به بدر الدين لاجل صحة الاستئناف على اختلاف الخ وقوله مع محي متعلق بحمل وقوله على اختلاف كذلك متعلق بحمل وقوله ولصحة الخ جواب عن ابن مالك وحاصله أن ما ذكره الجماعة من انتفاء الامر من هذا بالنظر لبعض المواقف وهذا لا يتأني اعتذارهم في بعض آخر (قوله على اختلاف المواقف) أي ان المواقف تختلف يوم القيامة فتارة لا يؤذن لهم في الاعتذار فلا يعتذرون وتارة يؤذن لهم فيعتذرون وتارة لا يسئل أحد عن ذنبه وتارة يسئل كل أحد (قوله واليه ذهب ابن الحاجب) أي إلى كون فيعتذرون مستأنفاً بتقدير فهم ذهاب ابن الحاجب اعترضه الدماء يعني بان ابن الحاجب ذكره وضعفه وحينئذ فلا يصح نسبته لابن الحاجب وانما ضعفه يلزم ما به من عدم الصحة وهو كون الاعتذار مرتباً على عدم الاذن فلا يصح جعل القرآن عليه إلا أن يقال لعل المصنف اطلع على عبارة لابن الحاجب في بعض كتبه مغلطة لم يقل فيها وهو ضعيف وان ضعفه في بعض كتبه تأمل (قوله ان القاء غير العاطفة) أي كما هنا وأما العاطفة فتأني للسببية وغيرها (قوله ولا يتسبب الخ) أي فكيف يصح الحمل على اختلاف المواقف فلا اعتراض على ابن مالك ما زال باقياً (قوله وقد صح الخ) أي ان الاستئناف بمعنى القطع لم يصح وقد صح الاستئناف الخ الذي هو مذهب ابن خروف (قوله قد يكون على معنى السببية) وفي نسخة قد يكون منقباً على السببية (قوله وأنه في المعنى الخ) أي انتفى الاعتذار لا انتفاء الاذن فتحصل أن قوله لا يؤذن الخ امارفه لتناسب واما مجرد العطف واما الاستئناف على معنى السببية (قوله ورده) أي رد قوله وأنه مثل لا يقضي الخ وحاصل الرد أننا لا نسلم المثلية لان السبب في قوله لا يؤذن الخ غير مساو بخلافه في قوله لا يقضي الخ فإنه مساو فلا تتم المثلية وحاصل ما رده ابن الضائع أنه لا يشترط أن يكون السبب مساوياً فصحة قوله مثل لا يقضي الخ لوجود مطلق السببية فالمدار على تسبب الثاني على الاول (قوله والذي أقول الخ) هذا رد لقوله وقد صح الاستئناف بوجه آخر والحاصل ان ثبوت النون في يعتذرون اما لتناسب او للعطف على اللفظ ولا يحمل على الاستئناف بتقدير مبتدا كما قال ابن مالك ولا على الاستئناف على معنى السببية وانتفاء الثاني لا انتفاء الاول لقلته (قوله عند الجميع) من البصريين وغيرهم لان الواو المعية فهي معية للجمع أي سواء كان العطف على المعنى كما قال البصريون أم لا (قوله مع شرب لبن) أي والتطريق جائز

النصب على معنى السببية في ما تأني فتد ثنائاً جاز باجتماع مع أنه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث والذي أقول ان محي الرفع بمذاق قليل جداً فلا يحسن حمل التنزيل عليه (تنبيه) لأن كل سبب كاشرب لبنان خربت له عطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان نصبت والعطف عند البصريين على المعنى والنهي عن الجميع عن الجمع أي لا يمكن منك أن كل سبب مع شرب لبنان رفعت المشهور أنه نهي عن الاول والاباحة



لثاني وان المعنى والاشرب اللبن وتوجيهه انه مشتق فلما توجه اليه حرف النهي وقال بدر الذين بن مالك ان معناه كعني وجهه النصيب ولكنه على طريق لانا كل السمن وانت تشرب اللبن انتهى وكأنه قد راواو الحال وفيه بعد لا نحو لها في اللفظ على المضارع المذنب ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا الكل من اوجه الاعراب معنى ١٢٨ \* (عطف الخبر على الانشاء وبالعكس) \* منه البيانون وابن مالك في شرح باب المفعول مع من

\* (عطف الخبر على الانشاء وبالعكس) \*

(قوله منه البيانون) قيد بعضهم المنع بالجل التي لا يحمل لها واما الجل التي لها حمل فيجوز فيها اتفاقا فتعوزيد ابوه قائم وما أفسقه فافسقه جملة انشاء عطف على الاولى ولذا جازوا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل على ان الواو من الحكاية لا من المحكي لان الجملة التي لها حمل في قوله المفرد فكان الانشائية والخبرية غير معتبرين (قوله وبشر الذين آمنوا الخ) أي فان هذا انشاء عطف على خبر وهو قوله أعدت للكافرين ونصر من الله وفتح قريب (قوله على ان يكون العاقلان خبر الخ) أي لا على انه صفة لهما فانه لا يجوز كما سأتى آخر البحث (قوله شقائي) ضد الضر والعبرة الدموع والمهراقة المصوبة ولا شك ان هذه جملة خبرية وقوله وهل عند الخ جملة انشائية عطفها على الخبرية وقوله وهل الخ أي وليس عند الخ لانه استفهام انكاري ورسم الدار هو أثرها والدارس البالي وقوله معقول اسم مفعول أي مصرخ ومصوت (قوله من معول) مبتدأ مؤخر خبر ما لظرف قبله ومن زائدة والمعول اسم مفعول بمعنى العويل أي البكاء والصراخ (قوله تناغي) أي تلك المرأة أي تناغى المرأة صبيبا أي تكلمه بما يحبه ويحببه (قوله أما قيل) هذا هو الشائع على الانسان والذي في الشراح ما قيل جمع موقوف وهو طسرف العين مما يلي الانف (قوله هذه خولان) أي فهي جملة خبرية عطف عليها الانشاء بقوله فانكح وتنام البيت \* وأكرومة الحيين خولوا كاهيا \* (قوله وأقول) أي في رد الاستدلال للجواز بهذه الآيتين والشواهد (قوله ليس المعتمد) أي ليس المراد وقوله بل المراد عطف جملة ثواب ليس المراد جملة الانشاء وجملة الخبر بل المراد أنه عطف جملة المعنى المتحصل من الجملة الثانية على جملة المعنى المتحصل من الاولى أي ان المراد ضم معنى الكلام المفيد للثواب على المعنى المفيد للعقاب وانما لم يرد بالجملة الثانية والخبرية لانا لو اردناه لكان فيه دليل على القائل بالجواز مع ان المراد الرد عليه (قوله عذاب الكافرين) أي فسكانه قبل الذين كفروا أعدت لهم النار والذين آمنوا أعدت لهم الجنة فبشر عطف على أعدت لكن نظرا لعطف المعنى على المعنى فلم يكن حينئذ عطف انشاء على اخبار بل خبر على خبر هذا حاصل ما نسبته السيد لكلام الزمخشري (قوله كقولك زيد الخ) أي فالقصد ان فلانا حاله سيئ وفلانا حاله حسن فقد عطف جملة هذا المعنى على جملة هذا المعنى (قوله وجوز الخ) هذا جواب بان فهو عطف انشاء على انشاء (قوله ويراد عليه الخ) فيه انه لازياده وان مراد الزمخشري بجملة ثواب المؤمنين المعنى المتحصل منها فهو عطف على المعطوف وأما ان جعل كلام الزمخشري على نفس الجملة كان صريحا في عطف الانشاء على الخبر فينا في فرض المصنف (قوله ويراد عليه الخ) فيه ان هذا هو مراد الزمخشري أي ان العطف انما هو جملة معنى على جملة المعنى لاجلة الكلام فان كنت أيها المصنف أردت ان المراد بالجملة في كلام الزمخشري الجملة الانشائية والجملة الخبرية فكلام الزمخشري لا يرد حيثنزه على من قال بالجواز فالحق أن الاولى حذف قوله ويراد الخ (قوله لانه لا يصح أن يكون جوابا) حاصل هذا النظر انه لو عطف على اتقوا لكان جوابا بالشرط لان العطف على الجواب جواب وهذا لا يصلح أن يكون جوابا لانه لا يتسبب عن الشرط حتى يكون جوابا اذا المعنى فان عجزوا فبشر الخ فيكون التبشير مسببا عن الجزاء المذكور (قوله ويجاب الخ) الذي أجاب به السعد عن الزمخشري انه جواب في الظاهر وان كان الجواب محذوفا والمذكور مترتب على الجواب المحذوف أي وان لم تغفلوا أيها الكفار فاعلموا انه رسول بحق وحيثنذاتقوا النار أي لاتفعلوا الافعال الموجبة للنار وبشر المؤمنين بان لهم الجنة وهذا الجواب أظهر اه تقرير دردير (قوله

كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين وأجازوه الصغار بالغاء تليذ ابن عصفور وجاعة مستبدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمر والعاقلان على ان يكون العاقلان خبرا محذوف ويؤيده قوله

وان شقائي هبرة مهراقة

وهل عند رسم دارس من

معول \* وقوله

تناغى غزا عند باب ابن عامر وكل أما قيل الحسن بائد واستدل الصغار بهذا البيت وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم فان تقديره عند سيبويه هذه خولان وأقول أما آية البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشا كل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيس وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا وأتم من كلامه في الجواب الاول ان يقال

المعتمد بالعطف جملة الثواب كذا كرويراد عليه فيقال والكلام منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكانه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فيتبرهم بذلك وأما الجواب الثاني ففيه نظر لانه لا يصح ان يكون جوابا بالشرط اذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بغير الكافرين عن الاتيان بمثل القرآن ويجاب بانه



قد علم انهم غير المؤمنين فكانه قبل فان لم يفهموا فبشر غيرهم بالجنات ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بانه لا حظ لهم من الجنة وقال في آية الصف ان العطف على المؤمنين لانه بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك أن المخاطب بتؤمنون ١٢٩ المؤمنون ويبشر النبي عليه الصلاة والسلام ولان يقال في تؤمنون انه

قد علم انهم) أي العاخرين من الايمان (قوله ومعنى هذا) أي بطريق التعريض والتلويح لانه اذا قيل فبشر غيرهم بالجنات ما هو الكفار صار المعنى فبشر هؤلاء المعاندين الخ فصار قوله وبشر الذين آمنوا عطفاً على المعنى التلويحي وهو قوله فبشر هؤلاء المعاندين فمحصله أن قوله بشر عطف على اتقوا أي عطف على معناه التلويحي (قوله لاحظ لهم من الجنة) أي ماداموا على عنادهم (قوله وقال) أي المخشري (قوله لانه بمعنى آمنوا) أي فهو عطف انشاء على انشاء وتكون جملة تؤمنون استئناف جواب سؤال ثان (قوله لانه بمعنى آمنوا) أي ويكون يغفر مجزوماً في جواب الطالب لافي جواب الاستفهام (قوله لانه بمعنى آمنوا) أي فلذا جزم المضارع في جوابه وهو يغفر ثم عطف على الطالب أعني تؤمنوا وبشر فهو عطف انشاء على انشاء (قوله ولا يقدح في ذلك) أي العطف هذا من كلام المصنف لامن كلام المخشري (قوله ويبشر النبي عليه الصلاة والسلام) أي فقد اختلف الفاعل في الطالبين فلا يصح العطف وجواب المصنف باننا نسلم شرط اتحاد الفاعل بل يجوز اختلافه (قوله لا طالب) اذا الطالب لا يقع تفسير أي فلا يصح عطف وبشر عليه (قوله وان يغفر لكم جواب الخ) هذا جواب من القادح عن اعتراض وارد عليه وحاصله انه اذا كان تؤمنون تفسير التجارة فكيف يصح الجزم في جوابه أي الاستفهام مع أنه لا يترتب عليه وحاصل الجواب منه أن الدلالة على التجارة سبب للايمان الذي هو سبب في الغفران فقد نزل سبب السبب الذي هو الدلالة على التجارة منزلة السبب الذي هو الايمان لان الايمان سبب للغفران أي وحديث ترونا فكأنه سببه فلذا جزم في جواب الاستفهام (قوله لان تخالف الفاعلين) هذا رد للقدح الاول وقوله ولان الخ رد للقدح الثاني (قوله سلمنا) أي انه تفسير وقوله لكن يحتمل الخ أي فقد اتفق المفسر والمفسر في ان مخاطب لان الطالب لا يفسر الامثلة ويكون تفسير اصناعيا (قوله أو بان يكون تفسير في المعنى) أي ولا تقول قوله تجارة بالتجروا (قوله اعدم دخول الخ) أي فلو عطف وبشر على تؤمنون لكان قوله وبشر تفسير لان المعطوف على المفسر مفسر فيفيد أن التجارة مفسرة بالايمان وبالتبشير وليس كذلك (قوله وحيثما تذهب فيمنع العطف الخ) الاولى ثم يمنع العطف لان هذا لا يتفرع على ما قبله وانما هو استدراك عليه (قوله الامران) أي بشر في آية البقرة وآية الصف وقوله قبل يا أيها أي يا أيها الناس اعبدا واربكم في البقرة ويا أيها الذين آمنوا هل أدلكم في الصف وعلى هذا القول والذي بعده فهو عطف انشاء على انشاء (قوله وقيل معطوفان على أمر) أي مقدر قبل بشر في الآيتين أي وفتح قريب فابشر يا محمد في نفسك وبشر المؤمنين والفاء في الأمر مجرد السببية وفي آية البقرة أعذت للكافرين فانذر الكفار من النار السابقة يا محمد وبشر الذين آمنوا (قوله ان التقدير فاحذرن) مقدر قبل قوله واهجرني أي لئن لم تنه عن التعرض لآلهتي وتعييبها لارجع بك بالجحارة أو الكلام القبيح فاحذرنى واهجرني ملياً أي زمنا طويلا (قوله وأما وهل الخ) هذا رد للاستدلال بالشواهد (قوله فهل يهلك الا القوم الظالمون) أي فهو عطف خبر على خبر (قوله فعنه تنبه) هذا الفعل مأخوذ من الهاء في هذه لان الهاء للتنبه وقوله فعنه الخ أي فهو عطف انشاء على انشاء نظار للمعنى (قوله استدلا) أي الصفار والجماعة وليس المراد الصفار وأبو حيان لان أبا حيان لم يستدل به كما سبق في أول عبارة المصنف (قوله فهلا استدلا) أي فكان عليهم الاستدلال بهذه الآية لانها مثل البيت المذكور (قوله ونحوه في التنزيل كثير) وقد أجابوا عن الآية بأن الفاء مجرد السببية لا للعطف المفيد حيث أنه من عطف الانشاء على الخبر ويمثل هذا الجواب الذي أجيب به عن الآية يجاب عن بيت خولان لانه مثل الآية (قوله وأما ما نقله أبو حيان عن سيويه) أي من تجوز جازي زيد ومن عمرو العاقلان وقوله فغلط عليه من الغلط معني الكذب فلذا عده على أي فقد كذب فيه على سيويه لان هذا

ولان يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة لا طالب وان يغفر لكم جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب كما مر في بحث الجمل المفسرة لان تخالف الفاعلين لا يقدح تقول قوموا واقعد بازيدولان يؤمنون لا يتعين للتفسير سلمنا ولكن يحتمل انه تفسير مع كونه أمرا وذلك بان يكون معنى الكلام السابق اتجروا وتجارة تهيككم من عذاب أليم كما كان فهل أنتم منتهون في معنى انتهوا أو بان يكون تفسير في المعنى دون الصنعة لان الأمر قد يساق لفائدة المعنى الذي ينحصر من المفسرة يقول هل أدلك على سبب نجاةك آمن بالله كما تقول هو ان تؤمن بالله وحيثما تذهب فيمنع العطف لعدم دخول التبشير في معنى التفسير وقال السكاكي الامران معطوفان على قل مقدر قبل يا أيها وحذف مقدر قبل يا أيها وحذف القول كثير وقيل معطوفان على أمر محذوف تقديره في الاولى فانذروني الثانية فابشر كما قال المخشري في واهجرني مليا ان التقدير فاحذرنى واهجرني لدلالة لا رجعت على التهديد وأما وهل عند رسم دارس من معقول فهل فيه نافية مثلها في فهل يهلك

(١٧ - دسوقي ني) الا القوم الظالمون وأما هذه خولان فعنه تنبه لخولان أو الفاء مجرد السببية مثلها في جواب الشرط واذا قد استدلا بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى انا أعطيناك الكون فقل لربك وانحر ونحوه في التنزيل كثير وأما كل أمارة فتوقف على النظر فيما قبله من الآيات وقد يكون معطوفا على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي فافعل كذا أو كحل كقيل في واهجرني مليا وأما ما نقله أبو حيان عن سيويه فغلط عليه



وانما قال واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لأنك لا تثني الا على من أثبتته وعلمته ولا يجوز ان تغلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحد وقال الصغار ١٣٠ لما منعها سيديوه من جهة النعت لم أنزوال النعت يصحها فتصرف أبو حيان في كلام

الصغار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصغار اذ قد يكون الشيء مانعا ويقتصر على ذكر أحدهما لأنه الذي اقتضاه المقام والله أعلم (عطف الاسم على الفعلية وبالعكس) فيه ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمر أكرمته ان نصب عمرا أرجح لان تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما \* والثاني المنع مطلقا حكى عن ابن جني انه قال في قوله

عاضها الله غلاما بعد ما شابت الاصد اغ والضرس نقد ان الضرس فاعل محذوف يفسره المذكور وليس بمبتدأ ويلزمه ايجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة لان قال اقدر الواو للاستئناف \* والثالث لا يبي على انه يجوز في الواو فقط نقله عنه أبو الفتح في سر الصناعة وبني عليه منع كون الفاعل في خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة وأضعف الثلاثة القول الثاني وقد ايسر به الرازي في تفسيره وذكر في كتابه في مناقب الشافعي رضي الله عنه ان محمدا جعده وجماعة من الحقيقة وانهم زعموا ان قول الشافعي محمل على كل

ليس كلام سيديوه وانما وكلام الصغار يتصرف من أبي حيان فيه (قوله وانما قال) أي سيديوه (قوله رفعت) أي الرجلين أو نصبتهما على القطع في كل من الرفع والنصب فان نصبت على اضممار أعني أو رفعت على اضمماره مبتدأ وكذا امتنع الرفع على الاتباع لان العاملين مختلفان وهما من وهذا فلا يشترط ان على النصب (قوله لأنك لا تثني الا على من أثبتته وعلمته الخ) فهم الصغار من هذا التعميل انك اذا لم تأت بالنعت أصلا بل قلت هذا عبد الله ومن زيد جاز والى هذا أشار المصنف بقوله وقال الصغار لما منعها أي لما منع سيديوه هذه المقالة الخ وقوله علم أن زوال النعت أي من أصله وقوله يصحها أي هذه المقالة (قوله ومن لا تعلم) أي وهو المستفهم عنه لانه مجهول (قوله من جهة النعت) أراد به الصغار ما يشمل المقطوع فالزوال محذوف الرجلين الصالحين رأسا وغلط أبو حيان ففهم أن المراد النعت التابع وزواله بالقطع (قوله ان زوال النعت) أراد بالنعت التابع وبزواله سقوطه أصلا (قوله يصحها) أي وحينئذ فيجوز عطف الخبر على الانشاء (قوله فتصرف أبو حيان الخ) أي حيث فهم من قول الصغار علم أن زوال النعت يصحها ان المراد بالنعت الصناعي وزواله بقطعه فاذا أتى به مرفوعا على انه خبر أو منصوبا على انه مفعول لفعل محذوف فانه يجوز والحاصل انه فهم ان المراد بزوال النعت زوال النعت الصناعي بالقطع لان المراد بالنعت ما يشمل المقطوع فقد فهم كلام الصغار على وجه ليس بحق بل وهما فقولهم ما لم يقله فهو غلط منه (قوله ولا حجة) أي لعطف الانشاء على الخبر وقوله فيما ذكر أي من قوله لما منعها من جهة النعت علم أن زوال النعت محذوف الرجلين الصالحين يصحها \* (عطف الاسم على الفعلية وبالعكس) \*

(قوله ان نصب عمرا) أي بفعل محذوف يفسره المذكور (قوله أرجح) أي من رفعه على انه مبتدأ والجملة بعده خبر والجملة الاسمية عطف على الفعلية قبلها (قوله لان تناسب الجملتين) أي الحاصل عند نصب عمرا وقوله أولى من تخالفهما أي الحاصل عند رفعه أي فهذا يدل على الجواز (قوله عاضها الله) أي زوجها الله بعد أن كبرت وصارت في هذا السن (قوله نقد) بالعطف من باب فرح أي تأكل وتكسر (قوله ان الضرس الخ) فيه انه لا يؤخذ من هذا الوجوب اذ يحتمل ان ذلك على جهة الاولوية لا على سبيل الوجوب وهذا الاعتراض وارد على نسخة انه قال واماعلى نسخة وانه قال فلا يرد لان المعنى والثاني المنع وحكي عن ابن جني وانه قال الخ أي وحكي أنه قال هذا في البيت وانه أوله بان الضرس فاعل الخ (قوله فاعل محذوف) أي ونقد الضرس أي بعد ما شابت وبعد ما نفذ الضرس فهو عطف جملة فعلية على فعلية (قوله وليس بمبتدأ) أي بخبر عنه بما بعده (قوله في مسألة الاشتغال السابقة) وهي قام زيد وعمر أكرمته أي مع انهم مرفوعا بجواز الرفع (قوله اقدر الواو) أي عند الرفع (قوله فقط) أي لانها أصل حروف العطف والأصل يخص بجزا لا توجد في غيره (قوله في سر الصناعة) اسم كتاب (قوله عاطفة) أي لما يلزم عليه من عطف الجملة الاسمية على الفعلية بالفاء وقوله منع كونها عاطفة أي وجعلها مجردا سببية أي بسبب عن خروجي مفاجأة حضور الاسد (قوله يحل كل متروك التسمية) أي سهوا أو عمدا واغتفر بعضهم النسيان وهو مشهور مذهب مالك وقال بعضهم بعدم الا كل مطلقا وهو ظاهر الآية (قوله ليست للعطف) أي على تأكلوا (قوله ان تكون للحال) فيه ان التأكيدي يقتضي قصده استقلاله لا ردا على مخالف على ان الحال قد تأتي للعلة نحو لا تضرب زيدا وهو أخوك ولا تشرب الخمر والله نهى عنه (قوله ان تكون للحال) اعترض بانهم لو كانت للحال لقال وهو فسق من غير تأكيد واللام لان التوكيد انما يناسب المنكر حقيقة أو حكما والقرآن في أعلى درجات البلاغة ولا منكر هنا وأجيب بان المشركين أنكروا ذلك فرد عليهم وفيه ان الخطاب انما هو للمؤمنين بدليل تمام الآية وحينئذ فلا يناسب التوكيد للكفار الا ان يقال انه وان كان الخطاب للمؤمنين الا ان فيه تعريضا بالكفار أي كوا منه خلا الكفار وفيه انه وان كان

متروك التسمية مردود بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه انفسق فقال فقلت لهم لا دليل فيها بل هي حجة لشافعي فيه وذلك لان الواو ليست للعطف لاختلاف الجملتين بالاسمية والفعلية ولا للاستئناف لان أصل الواو ان تربط ما بعده بما قبلها فيبقى أن تكون للحال



فتكون جملة الحال مقيدة للنهي والمعنى لا تأكلوا منه في حال كونه فسقا ومفهوما جواز الاكل اذا لم يكن فسقا والفسق قد فسر الله تعالى بقوله أو فسقا أهل غير الله فالمعنى لا تأكلوا منه اذا سمى عليه غير الله ومفهوما كوامنه اذا لم يسم عليه غير الله انتهى لمخصم وضعوا ولو ابطال العطف بخالف الجملتين بالانشاء والخبر اسكن صوابا \* (العطف على معمولي عاملين) \* وقولهم ١٣١ على عاملين فيه تجوزا جوعا وعلى جواز العطف

على معمولي عامل واحد نحو ان زيد اذا ذهب وعمر اجالس وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيد عمر ابكر اجالس او ابكر خالد سعيد انطلقا وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو ان زيد اضارب أبوه لعمر ووأخاك غلامه بكر وأمام معمولات عاملين فان لم يكن أحدهما جارا فقال ابن مالك هو ممنوع اجماعا نحو كان أكلا طعامك عمرو وعمر بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان منهم الانحطش وان كان أحدهما جارا فان كان الجار مؤخرًا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو أو عمرو والحجرة فقل المهدوي انه ممنوع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعين الانحطش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المحفوض العاطف كالمثال جازلانه كذا سمع ولان فيه تعادلت المتعاطفات والا

فيه تعريض الا ان هذا لا يساوي كون الواو للاستئناف لانه الاصل فيها سلمنا انها الحال فلا نسلم انها مقيدة لان الاكل مما ذبح للاصنام واضح في كونه فسقا فلا حاجة لبيانه فيبقى ان الحال مبينة للمعنى انتهى مثل لا تضرب زيدا وهو أخوك وهي مسوقة لبيان العلة أي لا تضرب زيدا لانه أخوك وهي أي تلك الحال لا تقيد المفهوم أي لا يستفاد منه عدم الاكل في حال كونه فسقا كما لا يستفاد منه عدم ضرب زيد في حال كونه أخا (قوله مقيدة للنهي) أي لان الحال مقيدة لعاملها (قوله والفسق قد فسر الله الخ) هذا يشير الى أن الفسق مجمل وفسره بقوله أهل الخ وفيه ان الفسق ظاهر في الشريعة هو العصيان سلمنا انه مجمل فلا نسلم تفسيره بخصوص ما قال لاحتمال أن يكون الفسق أهم أو أخص مما قال في التفسير ولا يعدل الى هذا التفسير الادليل ولادليل هنا (قوله اذا لم يسم عليه غير الله) أي أهم من أن يذكر اسم الله عليه أو لم يذكر (قوله بخالف الجملتين بالانشاء والخبر) أي لان جملة ولا تأكلوا انشائية وجملة وانه لفسق خبرية وقوله لكان صوابا فيه ان المخصص أن يلتزم بخلاف مذهب المعترض بان يقول بمذهب الصغار اذ كل مسألة خلافية للمعترض أن يلتزم فيها بخلاف مذهب المعترض \* (العطف على معمولي عاملين) \*

(قوله وقولهم على عاملين) أي قولهم عطف على عاملين وقوله تجوز أي فيه مجاز بالحذف لان العطف ليس على العامل كالاتداء والجار مثلا (قوله وعمر اجالس) جالس عطف على ذاهب وعمر عطف على زيد والعامل في الكل ان والعطف في الباب من عطف المفردات (قوله ان زيد اضارب أبوه لعمر و) اللام للتقوية وتقوية للوصف لاجل أن يعمل (قوله وأخاك غلامه بكر) أخاك عطف على زيد وغلامه عطف على أبوه وبكر عطف على عمرو والعامل في الثالث لام التقوية وفي الثاني ضارب وفي الاول ان (قوله اجماعا) أي باجماع سيبويه وغيره (قوله آكل) خبر كان وطعامك معمول لا كل وعمر واسم لكان ونحو (قوله وعمر بكر) عمر عطف على طعامك وبكر عطف على عمرو والعامل في طعامك آكل وفي عمرو وكان فاختلف العامل (قوله الجواز مطلقا) أي جواز العطف على معمولي عاملين ولو كان أحدا العاملين ليس حرف جر (قوله مطلقا) أي سواء كان احدا العاملين حرف جزم لا سواء كان حرف الجر متقدما أو متأخرا (قوله والحجرة) عطف على الدار وعمرو عطف على زيد والعامل في الاول ابتداء وفي الثاني الجار فاختلف العامل (قوله انه ممنوع) أي سواء ارتكب في العطف طريق اللام والنشر المشوش أو المرتب كما أشار له المصنف (قوله عند من ذكرنا) أي من الانحطش والفارسي (قوله ان ولي المحفوض العاطف) أي بان كان الاول من المعطوفات للاول والثاني للثاني (قوله كالمثال) أي وهو في الدار زيد والحجرة عمرو (قوله تعادلت المتعاطفات) أي جاءت على ترتيب واحد (قوله تعادلت المتعاطفات) أي تناسبت أي من حيث تقدم المجرور في كل من المعطوفات والمعطوف عليها وقوله والا ممنوع أي لعدم السماع وعدم التعادل (قوله وعمر والحجرة) أي لان عمر ارجح لزيد والحجرة عطف على الدار والعامل في الاول الجار وفي الثاني ابتداء (قوله في السموات) خبر مقدم وقوله لا يات اسمها مؤخر منصوب بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم (قوله وفي خاتمكم الخ) لاشاهد فيه لذكر في وقوله واختلاف الليل الخ حذف فيه في فظية الشاهد كما يأتي ابضاحه وانما لم يكن في الثانية شاهد لانه اذا رفع آيات كان مبتدأ وفي خاتمكم خبر وهو عطف جل وان نصبت فان عطف على اسم ان وفي خاتمكم على خبر ان فهمامه ولا عامل واحد (قوله قرأهما الاخوان) هما حرة والكسائي (قوله فعلى نباية الخ) هذا يفيد أن الواو عاملة بطريق النباية وهو قول

امتنع نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة وقد جاءت واضحة يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى ان في السموات والارض لايات للمؤمنين وفي خاتمكم وما يثبت من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحياه بالارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون آيات الاولى منصوبة اجماعا لان اسم ان والثانية والثالثة قرأهما الاخوان بالنصب والساكنون بالرفع وقد استدل بالقراءتين في آيات الثالثة على المسئلة أما الرفع فعلى نباية الواو



مناب الابتداء وفي وأما النصب فعلى نياتها مناب ان وفي وأجيب بثلاثة أوجه أحدها ان في مقدرة فالعمل لها ويؤيده أن في حرف عبد الله  
التصريح بنفي وعلى هذا الواو نائبية مناب عامل ١٣٢ واحد وهو الابتداء أو ان الثاني ان انصب آيات على التوكيد للدلالة ورفعها على

تقدير مبتدأ أي هي آيات  
وعلم ما فليست في مقدرة  
والثالث يخص قراءة النصب  
وهو انه على اضمحار ان وفي  
ذكره الشاطبي وغيره  
واضمار ان بعيد ومما يشكل  
على مذهب سيبويه قوله  
هون عليك فان الامور  
تكف الاله مقاديرها  
فليس بآتيك منها  
ولا فاصر عنك مأمورها  
لان فاصر عطف على مجرور  
الباء فان كان مأمورها عطفا  
على مرفوع ليس لزم العطف  
على معمولي عاملين وان كان  
فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط  
بالخبر عنه اذا التقدير حيث  
فليس منها بقاصر عنك  
مأمورها وقد أجيب عن  
الثاني بأنه لما كان الضمير  
في مأمورها عائدا على الامور  
كان كالعائد على المنهيات  
لندخولها في الامور واعلم ان  
الزنجشري ممن منع العطف  
المذكور وانهذا التحمله ان  
يسأل في قوله تعالى والشمس  
وضحاها والقمر اذا تلاها  
الآيات فقال فان قلت نصب  
اذا مفضل لانك ان جعلت  
الواوات عاطفة وقعت في  
العطف على عاملين يعني ان  
اذا عطف على اذا منصوبة  
بأقسم والخفوضات عطف

شاذ (قوله مناب الابتداء) هو ظاهر ان عطف آيات الثالثة على آيات الثانية المرفوعة على انها مبتدأ فالعامل  
في آيات الابتداء وعطف اختلاف على خالقكم والعامل في فقيه العطف على معمولي عاملين (قوله وأما النصب)  
أي بناء على عطف آيات الثالثة على آيات الاولى والعامل ان وعطف اختلاف على السموات والعامل في  
ويحتمل ان قوله أما الرفع الخ أي بناء على عطف آيات الثالثة على محل آيات الاولى بناء على انه لا يشترط المحرز  
(قوله وأجيب) أي من طرف سيبويه (قوله ان في مقدرة) أي وفي اختلاف الليل فقد عطف في اختلاف على  
الجار والمجرور أعني وفي خلقكم أو في السموات والعامل فيهما ان أو الابتداء بناء على انه عامل في المبتدأ والخبر  
وحاصله انه اذا قدرنا في داخله على اختلاف الليل فعلى قراءة الرفع يجعل عطفا على قوله وفي خلقكم وآيات عطفا  
على آيات الثانية والعامل فيهما الابتداء فهو من العطف على معمولي عامل واحد وعلى قراءة النصب يجعل  
قوله وفي اختلاف الليل عطفا على في السموات وآيات الثالثة عطفا على آيات الاولى والعامل فيهما ان (قوله أن  
في حرف عبد الله) الحرف يطلق على القراءة أي وفي قراءته (قوله وهو الابتداء) أي بناء على انه العامل في  
المبتدأ والخبر معا والا كان عطفا على معمولي عاملين (قوله الابتداء) ان جعل العطف على ما قبله وهو وفي  
خلقكم وقوله أو ان أي ان جعل عطفا على في السموات وقوله الابتداء منظوريا في قراءة الرفع وقوله أو ان  
منظوريا في قراءة النصب (قوله على التوكيد) أي فالعطف هو اختلاف فقط فهو نظير في الدار زيدوا الحجر  
عمره ويكون زيدون كيد الاول والمعطوف هو الحجر فقط (قوله يخص قراءة النصب) أي ولا يجري  
في قراءة الرفع (قوله واضمار ان بعيد) أي فيكون الجواب الثالث بعيدا (قوله على مذهب سيبويه)  
أي القائل بمنع العطف على معمولي عاملين مطلقا (قوله منها) اسم ليس وآتيك مجرور بالباء وقوله فاصر  
عطف على آتيك ومأمورها عطف على منها فاختلف العامل وهو ليس والباء (قوله اذا التقدير حيث  
فليس الخ) أي لانه ليس هناك ضمير في الجملة الخيرية يعود على اسم ليس وهو منها (قوله وقد أجيب  
الخ) حاصله انا نختار ان مأمورها فاعل بقاصر لكن لان سلم عدم ارتباط الخبر بالخبر عنه لان ضمير مأمورها  
عائده على الامور ومن جعلتها المنهيات التي هي الخبر عنه (قوله لدخولها في الامور) أي الذي هو مرجع  
الضمير وقوله لدخولها أي لان الاضافة من اضافة الخاص للعام (قوله الآيات) الشاهد في قوله والنهار اذا  
جلا لها فقد عطف النهار على الشمس والعامل فيه الواو التي هي حرف جر لانها حرف قسم وعطف اذا من اذا  
جلا على اذا من قوله اذا تلاها والعامل فيه أقسم المحذوف وهو ظاهر أيضا في الليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى  
(قوله مفضل) أي مشكل من أعضل اذا أشكل وصعب (قوله ان جعلت الواوات) أي في قوله والقمر  
والنهار والليل الخ (قوله وقعت في العطف على عاملين) أي على معمولي عاملين (قوله يعني ان اذا) أي  
من اذا جلاها وقوله عطف على اذا منصوبة بأقسم الاولى من اذا تلاها وقوله والخفوضات أي من القمر  
والنهار وما بعده (قوله وان جعلتهن) أي الواوات الداخلة على القمر والنهار والليل وما بعده وقوله للقسم  
أي كان واو الشمس كذلك (قوله وقعت فيهما) أي في تعدد القسم الذي اتفق الخ (قوله الى جواب  
يخصه) أي ولا يقال ان الجواب عن واحد منها وحذف من الباقي لدلالة المذكور لان الحذف بخلاف الاصل  
وهذا هو سبب الاستكراه (قوله ثم أجاب) أي انا نختار الاول وهو كون الواوات عاطفات ومنع لزوم العطف  
على معمولي عاملين (قوله كأنها هي الناصبة) أي لانها قامت مقام الفعل الناصب ومن حيث نفسها هي  
الجار فكذا كان عامل واحد عمل عاملين جرائنصبا (قوله ثم اعترض الخ) أجاب عنه الرضي بان الكلام فيه

على الشمس الخفوضات الواو القسم قال وان جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعني انهما حذف  
استكراه ذلك لئلا يحتاج كل قسم الى جواب يخصه ثم أجاب بان فعل القسم لما كان لا يذ كر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي  
الناصبه الخافضة فكان العطف على معمولي عامل قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط المعنى دقيق ثم اعترض



عليه بقوله تعالى فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا سعلس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بعمل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة انتهى وبعد فالتحريك جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار ١٣٣ زيد والحجرة عمرو ولا اشكال حيث شذفي الآية وانعقد ابن الجبار

جواب الزخشي فجملة قوله مستقلة فقال في كتاب النهاية وقيل اذا كان أحد العاملين محذوفاً فهو كالمعذور ولهذا جاز العطف في نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزخشي فينبغي له ان يقيد الحذف بالوجوب

\*(الموضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة)\* (قوله ولا يفسر) أي ذلك الضمير المرفوع بنعم أو بئس بالتمييز أي بنكرة منصوبة على التمييز وانما فسره لاجل ان يحصل في النفس انبساط به لان ذكر الشيء بمجمل ثم تفصيله بعد اوقع في النفس من كونه يذكر أولاً مفصلاً لان النفس تتشوف لتفصيله بعد ذكره مجلاً والحاصل بعد الطلب اعز من المناسق بسلاية وقوله ولا يفسر الا بالتمييز أي وأما اذا كان فاعلها محلي أو مضافاً للمحلي فليس كذلك فلا يميز فاعلها الا اذا كان ضميراً (قوله ويلحق بمما الخ) أي بنعم وبئس أي في وجوب تفسير الضمير المرفوع به بتمييز (قوله نحو ساء) أصله سواً تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً والتموم مخصوص (قوله مثلاً) تمييز للضمير في ساء وقوله وكبرت كلمة أي فكلمة تمييز للضمير في كبرت والجملة بعدها مضافة كلمة (قوله ان الخصوص) أي ما يجعله القوم مخصوصاً (قوله نعم رجلاً كان زيد) أي وكان لا تدخل على فاعل بل على المتبداً فان قالوا انما زائدة قلنا ان الزيادة خلاف الأصل (قوله وانه قد يحذف) أي المخصوص الذي جعله فاعلاً أي والفاعل لا يحذف الا في مواضع ليس هذا منها عندهم (قوله ان يكون) أي الضمير مرفوعاً كما في ضربني وضربت زيداً ففاعل ضربني ضمير عائذ على زيد المتأخر لفظاً ورتبة (قوله جوفى الخ) الواو فاعل جفا وهو عائذ على الاخلاء المتأخر (قوله من ذلك) أي من كون الضمير من اول المتنازعين عائذاً على متأخر ثم اختلفوا فقال الكسائي الخ (قوله يحذف الفاعل) أي فاعل اول الفعلين المتنازعين فالفاعل عنده اسم ظاهر محذوف فالأصل في ضربني وضربت زيداً وضربت زيداً فاعترض عليه بأنه قد حذف الفاعل وهو لا يحذف فاجاب انما فعلت ذلك خوفاً من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ورد عليه بان عود الضمير على المتأخر وارد واما حذف الفاعل فهو شاهد وجد وانظر ماذا يقول في البيت المذكور اذ لا يتأتى كلامهم فيه الا ان يدعوا ندوره أو شذوذاً أو يقولوا ان الواو علامة الجمع تأمل اه تقرير دردير (قوله يضر) أي فاعل اول الفعلين المتنازعين ويؤخر في ضربني وضربت زيداً تقديره ضربني وضربت زيداً هو وانما أخر عن المفسر ولم يقدم عليه فراراً من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة (قوله فاعل هما) أي وحيث شذف لا يضر لاول ضمير الرفع بخلاف البصريين فانهم يوجبون أن يقال قاما وقعدا أخواله وقوله فاعل هما اعتراض بأنه يلزم عليه ورود عاملين على معمول واحد وهو ممنوع وله به حجة فراراً من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة (قوله مخبراً عنه) أي بمجرد تفسيره مفرد وهذا بخلاف ضمير القصة والشأن فانه لا يخبر عنه الا بجملة ففسره

حذف مضاف أي وعظمة الليل اذا سعلس فحذف عامله في الليل وفي اذا وعامله في سعلس فحذف عامله من العطف على معمولي عامل (قوله والصبح اذا تنفس) أي فالصبح والليل عطف على الخنس واذا عطف على اذا من اذا سعلس والعامل في الاول الباء وفي الثاني أقسم وكل منهما مخرج به (قوله منزلة الناصبة الخافضة) وحيث شذف في الآية المذكورة العطف على معمولي عاملين (قوله في نحو في الدار الخ) أي فيما اذا كان أحد العاملين جاراً تقدم وولى المخفوض العاطف وهذا مذهب الاعلم السابق (قوله ولا اشكال حيث شذفي الآية) أي آية والشهس وضحاها الخ وذلك لاننا نظير المثال أحد العاملين فيها جاز تقدم وولى المخفوض العاطف (قوله فهو كالمعذور) أي وكان العطف على معمولي عامل واحد (قوله وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزخشي) أي حتى يقال انه أطلق في حذف أحد العاملين تبعاله (قوله فينبغي له أن يقيد الخ) أي لاجل أن يكون كلامه موافقاً لما قاله الزخشي (قوله أن يقيد) أي بأن يقول اذا كان محذوفاً وجوباً

\*(الموضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة)\* (قوله ولا يفسر) أي ذلك الضمير المرفوع بنعم أو بئس بالتمييز أي بنكرة منصوبة على التمييز وانما فسره لاجل ان يحصل في النفس انبساط به لان ذكر الشيء بمجمل ثم تفصيله بعد اوقع في النفس من كونه يذكر أولاً مفصلاً لان النفس تتشوف لتفصيله بعد ذكره مجلاً والحاصل بعد الطلب اعز من المناسق بسلاية وقوله ولا يفسر الا بالتمييز أي وأما اذا كان فاعلها محلي أو مضافاً للمحلي فليس كذلك فلا يميز فاعلها الا اذا كان ضميراً (قوله ويلحق بمما الخ) أي بنعم وبئس أي في وجوب تفسير الضمير المرفوع به بتمييز (قوله نحو ساء) أصله سواً تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً والتموم مخصوص (قوله مثلاً) تمييز للضمير في ساء وقوله وكبرت كلمة أي فكلمة تمييز للضمير في كبرت والجملة بعدها مضافة كلمة (قوله ان الخصوص) أي ما يجعله القوم مخصوصاً (قوله نعم رجلاً كان زيد) أي وكان لا تدخل على فاعل بل على المتبداً فان قالوا انما زائدة قلنا ان الزيادة خلاف الأصل (قوله وانه قد يحذف) أي المخصوص الذي جعله فاعلاً أي والفاعل لا يحذف الا في مواضع ليس هذا منها عندهم (قوله ان يكون) أي الضمير مرفوعاً كما في ضربني وضربت زيداً ففاعل ضربني ضمير عائذ على زيد المتأخر لفظاً ورتبة (قوله جوفى الخ) الواو فاعل جفا وهو عائذ على الاخلاء المتأخر (قوله من ذلك) أي من كون الضمير من اول المتنازعين عائذاً على متأخر ثم اختلفوا فقال الكسائي الخ (قوله يحذف الفاعل) أي فاعل اول الفعلين المتنازعين فالفاعل عنده اسم ظاهر محذوف فالأصل في ضربني وضربت زيداً وضربت زيداً فاعترض عليه بأنه قد حذف الفاعل وهو لا يحذف فاجاب انما فعلت ذلك خوفاً من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ورد عليه بان عود الضمير على المتأخر وارد واما حذف الفاعل فهو شاهد وجد وانظر ماذا يقول في البيت المذكور اذ لا يتأتى كلامهم فيه الا ان يدعوا ندوره أو شذوذاً أو يقولوا ان الواو علامة الجمع تأمل اه تقرير دردير (قوله يضر) أي فاعل اول الفعلين المتنازعين ويؤخر في ضربني وضربت زيداً تقديره ضربني وضربت زيداً هو وانما أخر عن المفسر ولم يقدم عليه فراراً من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة (قوله فاعل هما) أي وحيث شذف لا يضر لاول ضمير الرفع بخلاف البصريين فانهم يوجبون أن يقال قاما وقعدا أخواله وقوله فاعل هما اعتراض بأنه يلزم عليه ورود عاملين على معمول واحد وهو ممنوع وله به حجة فراراً من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة (قوله مخبراً عنه) أي بمجرد تفسيره مفرد وهذا بخلاف ضمير القصة والشأن فانه لا يخبر عنه الا بجملة ففسره

الفاعل وقال الفراء يضر ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو ونحو قام وقعد أخواله فهو عذره فاعل بهما (الثالث) أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره



نحو ان هي الاحياء الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الاجماليون وأصله ان الحياة الاحياء الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الـ  
يدل عليها وبينها قال ومنه هي النفس ١٣٤ تحمل ما جلت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن في

جملة (قوله ان هي الاحياء) ان فاقية وهي مبتدأ وقوله الاحياء الدنيا خبره (قوله واصله الخ) اي  
وانما فعل ذلك لان التفصيل بعد الاجمال أو وقع في النفس (قوله هي النفس) اي فالاصل النفس النفس  
وكذلك العرب العرب ثم عدل الى الضمير لما في التكرار من التناثر فهي مبتدأ والعرب خبر والضمير عائد  
على العرب المتأخر (قوله النفس والعرب بدلين الخ) اي فهو ليس من الضمير المفسر له خبره بل هو القسم  
السادس المفسر له بدله (قوله وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف) أي كما ان في كلام الزمخشري ضعفا فالمراد  
بالضعف الاعتراض وحاصل الكلام ان الزمخشري ان كان قصده الحصر فيما قال فيرد عليه انه يصح فيه  
هذا الثالث كما يصح فيه الثاني الذي اعترض به ابن مالك ويرد على ابن مالك ان ظاهره انه لا يعترض على  
الزمخشري الاجمالي مع أنه يرد عليه هذا الاخر ايضا وان اراد الزمخشري عدم التعيين بما قال فلا يرد عليه  
اعتراض وانما يعترض على ابن مالك بان ظاهره ان المثال انما يخرج على ما قاله الزمخشري أو على ما قاله هو  
مع أنه يرد عليه هذا الاخر ايضا وقد يجاب عن ابن مالك بأن القادح في أمره لا يلزمه أن يقدر بكل قادح يشرح  
في ذلك الامر فيسكن أن يقدر فيه بواحد (قوله وجه ثالث) حاصله انه يمكن أن يجعل هي ضمير القصة مبتدأ  
وقوله العرب مبتدأ ثان وقوله تقول خبر الثاني والجملة خبر لهي وميمرته وعلى كل من الوجهة الثلاثة فيه عود  
الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله ضمير الشأن والقصة) هما واحد وهو الضمير المخبر عنه بجملة مفسرة  
له وانما يختلفان من جهة ان ذلك الضمير اذا كان ضمير مذكر قيل له ضمير الشأن وان كان مؤنثا قيل له ضمير  
القصة وضابطا تذكيره وتأنيثه انه ان كان في الجملة المفسرة مؤنثا فعمدة أنت نحو هي هند فام أبوها والاذ كرفلا  
يجوز هي بنيت غرفة أو تقول في ضابطا تذكيره وتأنيثه ان كانت الجملة بعدهما المبينة لهما محتوية على مسند  
اليه مذكر فبذلك الضمير وان كان مؤنثا فيؤنث الضمير وضابط ضمير القصة والشأن هو الضمير المبين  
بجملة عائدة على متأخر لفظا ورتبة (قوله والكوفي يسمى) أي هذا الضمير المفسر بالجملة وفي نسخة يسميه  
(قوله ولا شيء منها عليه) أي مع ان شأن الضمير أن يفسره مرجعه المتقدم عليه (قوله في قوله) أي الفرزدق  
(قوله ابن المراغة) هو جري والمراغة لقب لامة لقبها به الاخطل اشارة لتمرغ الرجال عليها أي انها محل  
المرغ والتمسك أي انها زانية لاتصون نفسها من أحد وسبب هذا البيت ان جري اهما تميم فبسيطة الفرزدق  
وكانوا حينئذ في الشام ثم ان هذا الشاعر الذي هو الفرزدق قال في جرياً كان سكران جرياً أم متساكراً  
حيث هما تميم مع ثبوت المناقب لهما (قوله مبتدأ وخبر) أي فان المراغة مبتدأ مؤخر وسكران خبر  
مقدم والجملة خبر كان واهما ضمير الشأن وبفسره تلك الجملة (قوله والصواب ان كان زائدة) أي على رواية  
الرفع وحيث ان المراغة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم وكان زائدة بين المبتدأ والخبر (قوله نصب سكران)  
أي على انه خبر كان مقدم وقوله ابن المراغة اسمها (قوله فارتفاع الخ) أي وعلى هذا فارتفاع الخ (قوله  
على انه خبر لهو) أي لا بالعطف على سكران لانه منصوب خبر السكان ولا يعطف المرفوع على المنصوب  
(قوله ويروي بالعكس) أي برفع سكران ونصب ابن وعليه فارتفاع متساكراً عطف على سكران المرفوع  
(قوله فاسم كان مستتر فيها) أي والجملة خبر سكران (قوله ولا يشاركه في هذا ضمير) اذ كل ضمير غيره  
يفسره مفرد (قوله تفسيره) أي ضمير الشأن (قوله بمفرده مرفوع) أي لانه في معنى الجملة (قوله  
كان قائما زيد) كان شانية واسمها ضمير وقاتما خبرها وزيد فاعل بقائم (قوله وظننته) الهاء ضمير الشأن  
مفعول أول وقاتما مفعول ثان مفسر وعمر وفاعل بقائم (قوله وهذا ان سمع الخ) هذا رد من البصريين  
القائلين ان مفسر ضمير الشأن لا يكون الاجمالي على الكوفيين الجوزين تفسيره بمفرده مرفوع (قوله

تمثيله هي النفس وهي  
العرب ضعف لا مكان جعل  
النفس والعرب بدلين  
وتحمل وتقول خبرين وفي  
كلام ابن مالك أيضا ضعف  
لا مكان وجه ثالث في المثالين  
لم يذكره وهو كون هي ضمير  
القصة فان اراد الزمخشري  
ان المثالين يمكن جعلهما على  
ذلك لانه متعين فيهما فالضعف  
في كلام ابن مالك وحده  
(الرابع) ضمير الشأن  
والقصة نحو قل هو الله احد  
ونحو فاذا هي شاحصة ابصار  
الذين كفروا والكوفي يسمى  
ضمير المجهول وهذا الضمير  
مخالف للعباس من خمسة  
أوجه ١ احدها عوده على  
ما بعده لزوما لا يجوز للجملة  
المفسرة له أن تقدم هي ولا  
شيء منها عليه وقد غلط يوسف  
ابن السيرافي اذ قال في قوله  
أسكران كن ابن المراغة اذ  
هما

تيمما بجو الشام ام متساكر  
فيه من رفع سكران وابن  
المراغة ان كان شانية وابن  
المراغة سكران مبتدأ وخبر  
والجملة خبر كان والصواب  
ان كان زائدة والاشبه في  
انفاده نصب سكران ورفع  
ابن المراغة فارتفاع متساكر  
على أنه خبر لهو ومحذوف  
ويروي بالعكس فاسم كان

مستتر فيها والثاني ان يفسره لا يكون الاجمالي ولا يشاركه في هذا ضمير وأجاز الكوفيون والاعنفس تفسيره بمفرده مرفوع  
نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمر وهذا ان سمع خرج







وقال ابن كيسان هو جائز بإجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقال الكسائي هو نعت والجماعة يابنون نعت الضمير وقوله ١٣٦ قد أصبحت بقرقرى كوانسا \* فلا تله أن ينال البائسا وقال سيديويه هو باضه اراضم وقولهم فاما اخوالك

فانه قال ان سبع سموات نصب على انه تمييز للضمير المبهم وقيل الضمير عائدة على سماء باعتبار المعنى فان قلت  
ما الفرق بين النصيب على الوجهين قلت النصيب على الاول على أن سبع تمييز والنصيب على الثاني على الحال  
هذا كلامه فهو بعد التأويل كل البعد فكيف يقول المصنف وظاهر تشبيهه الخ مع أن هذا يبيد الجزم برده  
وكيف يقول المصنف وعندى الا ان يقال لعل المصنف لم يطالع على كلامه في سورة فصلت أو اطالع وغفل عنه  
(قوله جاتز باجماع) أى من سيبويه وغيره خلافا لما قاله ابن هـ صفور (قوله ومما خرجوا) خبر مقدم  
وقولهم مبتدأ مؤخر (قوله الرؤف الرحيم) بدل من الضمير المجرور ومفسره (قوله وقوله) بالرفع عطاف  
على قولهم السابق لانه مبتدأ وكذا تقول فيما بعد (قوله قد أصبحت الخ) قد سبق هذا البيت في الفرق بين  
البدل وعطاف البيان (قوله أن ينام البائس) أى فلا تلم البائس في أن ينام فقوله البائس بدل من الضمير في  
تلمه (قوله هو) أى البائس باضممار أى منصوب باضممار اذم ويجعل الضمير عائدة على شئ معلوم من الكلام  
(قوله باضممار اذم) الاول باضممار ارحم لان البائس هو المسكين و بدل عليه أىضا قوله فلا تلمه فالاول  
اسيويه اذ لم يقل بالبدلية وجعله نعتا مقطوعا أن يقدر الفعل ارحم لان الرحمة أليق بالبائس (قوله أحرف)  
كفى لغة أو كوفى البراغيث (قوله وهو المختار) فيه انه لا يحمل على انها أحرف الا اذا صدره ذامن لغتهم  
ذلك أما لو صدر من غيرهم فلا يحمل على أنها أحرف لانها لغة ضعيفة كما قاله سابقا (قوله ضرب غلام زيدا)  
أى ضرب غلام زيدا سيد زيدا (قوله أجازة الانخس) أى ومنه بالجمهور وجعلوها شاذة قال ابن مالك  
\* وشذذ نحو زان نوره الشجر \* (قوله مطعما) اسم رجل وهو والد جبير بن مطعم مات ولم يسلم أى لو كان  
المجد يخلد واحدا من الناس لابقى مطعما محبدا مخلدا لانه أكثر الناس محبا (قوله حله) فاعل بكسا وضميره عائدة  
على المفعول المتأخر أى ذا الحلم أى كسا صاحب الحلم حله أثواب سود وكذا الشاهد في قوله ورق نداء لان نداء  
فاعل برقى وضميره عائدة على المفعول أى ذا النداء (قوله في ذلك) أى في الضمير المتصل بالفاعل العائد على  
المفعول وقوله في الثمرة معلق بيجوبون أى وأما في النظم فلا يجب تقديم المفعول بل يجوز تأخيرها للضرورة  
(قوله صاحبها) الضمير عائدة على جزء الخبر أى الدار وكذا غلامها فان الضمير فيه عائدة على المضاف اليه والفرق  
بين ما هنا وبين ما سبق حيث قال الانخس بالجواز فيه مادون هذه ان الفعل المتعدي يستلزم مفعولا فكأنه  
في رتبة التقديم فاذا ذكر الفعل وذكر فاعله وذكر فيه ضمير وعادة على المفعول المتأخر فكأنه عادة على متقدم  
(قوله تقديم الخبر) أى في المثال الاول بأن يقول في الدار صاحبها وقوله والمفعول أى في الثاني بأن يقول ضرب  
عبد هـ غلامها (قوله ولا خلاف في جواز الخ) أى لان الضمير عائدة على متأخر لفظا متقدم في الرتبة (قوله  
نحو ضرب الخ) أى وهو ما اذا كان المفعول متصلا بضمير عائدة على الفاعل المتأخر (قوله بالغيبة) أى في  
الفاعلين أى يحسن ويحسب بينهم وقوله وضم آخر الفعل أى الثاني وأما الاول فهو مبنى على الفتح لاتصاله بنون  
التوكيد الثقيلة (قوله ان الفعل مستند الخ) أى الفعل الاول أى الفاعل الذين والمفعول الاول الهاء المحذوفة  
والمفعول الثاني محذوف أيضا أى فأتى هذا بالنظر للفعل الاول وأما بالنظر لآتى ففعله الثاني بمغارة فقول  
المصنف والاصل لا يحسب بينهم بفتح الياء حل للاول وأشار به الى أن المفعولين محذوران وقوله بمغارة إشارة الى  
المفعول الثاني المحذوف ولو حذفه ماضر وقوله ولا يحسب بينهم بضم الباء توكيد ويحتاج لمفعولين مذكورين  
بخلاف المفعولين الاول فانهم ما محذوران اهـ تقرير دردير (قوله وهذا) أى الردغريب وقوله ووقع  
له نظير هذا أى الرد (قوله ذاهبة) صفة لرجل جرت على غير من هـ له وفرسه فاعل بذاهبة ومكسورا حال

وقاموا نحو تلك وقن نسوتك  
وقيل على التقديم والتأخير  
وقيل الالف والواو والنون  
أحرف كالتاء في قامت هند  
وهو المختار (السابع) ان  
يكون متصلا بفاعل مقدم  
ومفسر مفعول مؤخر كضرب  
غلامه زيدا أجازة الانحش  
وأبو الفتح وأبو عبد الله  
الطوال من الكوفيين ومن  
شواهد قول حسان  
ولو ان مجرا أخلد الدهر  
واحدا \*

من الناس أبقى مجده الدهر  
طاعما وقوله  
كساحله ذا الحلم أثواب سودد  
ورق نداه ذا الندى في ذرى  
الجمد والجهور يوجبون  
في ذلك في النثرة تقديم المفعول  
نحو واذا بتلى إبراهيم  
ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها  
في الدار لاتصال ضمير غير  
الفاعل ونحو ضرب غلامها  
عبد هند لتفسيره بغير المفعول  
والواجب فيها تقديم الظاهر  
والمفعول ولا اختلاف في جواز  
نحو ضرب غلامه زيد وقال  
الزمخشري في لا يحسن الذين  
يفرحون بما أتوا الآية في  
قراءة أبي عمرو فلا يحسنهم  
بالغيبة وضم آخر الفعل ان  
الفعل مسند للذين يفرحون  
واقعا على ضميرهم محذوفا

والاصل لا يحسبهم الذين يفرحون بمفازة أي لا يحسبهم أنفسهم الذين يفرحون فائزين وفلا يحسبهم فوكيد وكذا قال وسرجها  
في قراءة هشام ولا يحسبهم الذين قالوا في سبيل الله أم وأنا بالغيبة أن التقدير ولا يحسبهم والذين فاعل ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على  
المؤخر وهذا غريب جداً فان هذا المؤخر مقدم في الرتبة ووقع له نظير هذا في قول القائل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً وسرجها



فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة تمتع لان فيه تقديم الضمير على مفسره ولا شك ١٣٧ انه لو قدم كان كقولك غلامه ضرب زيد

ورفع لابن مالك سهو في  
هذا المثال من وجه غير هذا  
وهو انه منع من التقديم  
لكون العامل صفة ولا خلاف  
في جواز تقديم معمول الصفة  
عليها بدون الموصوف ومن  
الغريب ان ابا حيان صاحب  
هذه المقالة وقع له انه منع عود  
الضمير الى ما تقدم لفظا  
واجاز عوده الى ما تأخر لفظا  
ورتبة اما الاول فانه منع  
في قوله تعالى وما علمت من  
سوء تود كون ما شرطية لان  
تود حيثئذ يكون دليل  
الجواب لا جوابا لكونه  
مرفوعا فيكون في نية التقديم  
فيكون حيثئذ الضمير في بيته  
عائد على ما تأخر لفظا ورتبة  
وهذا عجب فان الضمير  
الآن عائد على متقدم لفظا  
ولو قدم تود لغير التركيب  
ويلزمه ان يمنع ضرب زيد  
غلامه لان زيدا في نية التأخير  
وقد استشهد ورود ذلك  
وفرق بينهما بما لا معمول  
عليه واما الثاني فانه قال في  
قوله تعالى شجدا لهم من بعد  
ما رأوا الآيات ليسبحنه ان  
فاعل بداعا على السجدة  
المفهوم من ليسبحنه (شرح  
حال الضمير المسمى فصلا  
وعبادا) والكلام فيه في  
اربع مسائل (الاولى) في  
شروطه وهي ستة وذلك انه  
يشترط فيها قبله امران

وسرجهما معمول الحال (قوله تقديم الحال) أي مكسورا (قوله ولا شك) رد على أبي حيان وحاصل الرد  
أنه لو قدمه لكان مثل قولك غلامه ضرب زيد فضمير غلامه عائد على زيد وهو جائز اتفاقا لان ضرب عامل في  
غلامه ورتبة العامل مقدمة على المعمول وكذا زيد فاعل ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول وعود الضمير على  
متقدم رتبة جائز اتفاقا وهذا لو قدم وقال مرتب برجل مكسور اسرجهما ذاهبة فرسه لقبيل ان ذاهبة عامل  
ومكسور معمول والعامل مقدم على المعمول وفرسه فاعل ومرتبة الفاعل مقدمة على المعمول فالضمير في  
سرجهما عائد على فرس المؤخرة لفظا المقدمة رتبة (قوله منع من التقديم) أي من تقديم الحال وقوله لكون  
العامل أي العامل فيها صفة أي ولا يجوز تقديم معمول الصفة عليها (قوله ولا خلاف) رد على ابن مالك  
(قوله بدون الموصوف) أي دون أن يتقدم على الموصوف (قوله هذه المقالة) أي المردود عليها وهي منه  
عود الضمير على ما تأخر لفظا وتقدم رتبة في نحو مرتب برجل ذاهبة فرسه مكسور اسرجهما (قوله الى ما تأخر  
لفظا ورتبة) هذا الشق الثاني هو محل الغرابة بالنظر لما نحن فيه واما بالنظر للكلام في حد ذاته فكل من  
الشقين يتعجب منه لانه جواز ما منعه ومنع ما جوزه (قوله اما الاول) أي اما القسم الاول وهو منعه عود  
الضمير على ما تقدم لفظا (قوله فيكون في نية التقديم) أي لان دليل الجواب محله التقديم عند سيبويه (قوله  
فيكون حيثئذ الضمير في بيته الخ) أي لانه من متعلقات تود وتود رتبة التقديم فليكن أيضا بيته كذلك في محل  
التركيب تود لو أن بيته وبينها أمد بعيد اما علمت من سوء وضمير بيته عائد على ما تقدم لفظا ورتبة  
(قوله وهذا عجب الخ) أي انه لا يسلم أن الضمير عائد على ما تأخر لفظا بل هو عائد على متقدم لفظا وان كان  
متأخرا رتبة (قوله الا أن) أي في هذا التركيب على هذا الكلام (قوله ولو قدم تود) أي لو فرض أنه  
أريد تقديمه لغير التركيب بتركيب لا محذور فيه بأن يقال يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا تود لو أن  
بينها وبين ما عملت من سوء أمد بعيدا (قوله ضرب زيد غلامه) أي فضمير غلامه عائد على زيد المتقدم لفظا  
المتأخر رتبة (قوله وفرق الخ) حاصله أن بين الفاعل والمفعول ارتباطا بعمل الفعل فيهما حتى كان أحدهما  
طاب للآخر فادغم المفعول وتأخر الفاعل وفيه ضمير عائد على المفعول جاز للارتباط بينهما ولا كذلك  
بين الشرط ودليل الجواب لان دليل الجواب غير معمول العامل الشرط فلو عاد ضمير من دليل الجواب على  
الشرط للزم التناقض لان جملة الدليل من حيث انها دليل لا يقتضيها الشرط ومن حيث ان في الدليل ضميرا  
عائد على الشرط يكون مقتضيا للدليل فيلزم أن الشرط مقتض للدليل وهو ليس مقتضيا للدليل وهذا تناقض  
ووجه هذا الفرق أن لا ننظر للارتباط وعدمه مع التقدم اللفظي على أن لا نسلم انه لا ارتباط بين الدليل  
والشرط بل هناك ارتباط من حيث ان الدليل دال على الجواب المرتب على الشرط سلمنا عدم الارتباط فلا  
نسلم التناقض اه تقرير دردير (قوله واما الثاني) أي واما القسم الثاني وهو تجويزه عود الضمير على متأخر  
لفظا ورتبة (قوله المفهوم من ليسبحنه) أي المتأخر عن الضمير لفظا ورتبة

\*(شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا)\*

(قوله وذلك) أي وبيان ذلك (قوله كونه مبتدأ في الحال) أي حال التكلم وقوله أوفي الأصل أي بان يدخل  
على المبتدأ الذي قبله ناسخ (قوله أولئك هم المفلحون) أولئك مبتدأ وهم ضمير فصل والمفلحون خبر (قوله  
وانا نحن الصافون) ان حرف توكيد ونا اسمها ونحن ضمير فصل والصافون خبران (قوله كنت أنت الرقيب  
عليهم) التاء اسم كان وأنت ضمير فصل والرقيب خبرها (قوله تجروه) الهاء مفعول أول وخير مفعول  
ثان وهو ضمير فصل (قوله ان ترني) الياء مفعول أول وأقل مفعول ثان وانا ضمير فصل وما لا تميز (قوله هو  
ضاحكا) هو ضمير فصل وضاحكا حال من زيد (قوله هؤلاء) مبتدأ وبنات خبر وهن ضمير فصل وأظهر

(١٨ - دسوقي في) \* أحدهما كونه مبتدأ في الحال أوفي الأصل نحو أولئك هم المفلحون وانا نحن الصافون الآية كنت أنت  
الرقيب عليهم تجروه عند الله هو خبر ان ترني انا أقل منك مالا وجاه لا خفش وقوعه بين الحال وصاحبها كما زيد هو ضاحكا وجعل منه هؤلاء



بنائي هن أظهر لكم فيمن نصب أظهر ولحن أبو عمر ومن قرأ بذلك وقد خرجت على ان هؤلاء بنائي جملة وهن اما تؤكد لضمير مستتر في الخبر  
أومبتدأ أولكم الخبر وعليهما فاطمرا حال وفيهما ١٣٨ نظرا أما الاول فلان بنائي جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضمير اعند البصريين وأما

حال ولكم متعلق بالحال (قوله ولحن أبو عمر ومن قرأ بذلك) أي بنصب أظهر لما يلزم عليه من توسط ضمير  
الفصل بين الحال وصاحبها وهو ممنوع عربية وقوله من قرأ الخ أي فهي قراءة شاذة والذي قرأ بهذه القراءة ابن  
مروان وكذا قرأ بها ابن مروان نقلت عن سعيد بن جبير والحسن البصري وزيد بن علي (قوله وقد خرجت)  
أي هذه القراءة على وجهين كل منهما جازع عربية وحسن فلا تكون لحننا (قوله جملة) أي فهو لاه مبتدأ  
وبنائي خبر وهن تؤكد للضمير في الخبر وأظهر حال من الضمير المستتر في الخبر والجواب الثاني ان هن مبتدأ  
ولكم خبر وأظهر حال من ضمير الخبر أي لكم فهو على كل حال حال من ضمير الخبر (قوله أما الاول) أي  
أما النظر في التخرج الاول (قوله جامد غير مؤول الخ) فيه انه لا يسلم بل هو مؤول بالمشتق لانه في معنى  
ولوداني وهو مشتق ويدل له النعت به في قواهم مررت بنساء بنات فلان فبنات صفة ولا يجعل صفة الا اذا كان  
مؤولا بالمشتق وما ذكرناه من الجواب والاستدلال عليه هو كلام الجيب بالجواب الاول الذي رد عليه المصنف  
وهو ان صفورا اذا كان ابن صفورة قال ذلك فالجيب للمصنف كيف يعترض عليه (قوله عند البصريين)  
أي وأما الكوفيون فانهم يقولون ان الجامد يتحمل الضمير (قوله وأما الثاني) أي وأما النظر في التخرج  
الثاني (قوله على عاملها الظرفي) أي لانه عامل معنوي والفاعل المعنوي لا يتقدم الحال عليه عند الاكثر بل  
عند الاقل وتخرج القرآن على القول الضعيف لا يصح ولو كانت القراءة شاذة وانما يخرج القرآن على الاقوال  
المشهورة (قوله والثاني) أي من الامرين المشترطين فيما قبله (قوله كونه نكرة) أي كون السابق  
على ضمير الفصل نكرة (قوله كان رجل) رجل اسمها والقائم خبرها وهو ضمير فصل لا يحمل له (قوله ان  
تكون أمة) أمة اسمها وأر بي خبرها وهي ضمير فصل فقوله فقدروا أر بي منصوبا أي لاجل ان يكون خبرا  
لكان والحق ان هي مبتدأ أو أر بي مرفوع خبر والجملة لكان (قوله كما تقدم في خبر او أقل) أي لان أقبل من  
لا يقتزن باللام سواء كانت من ظاهرة كفي أقل أو مقدرة كفي خيرا (قوله وخالف في ذلك) أي في اشتراط  
اسميته وقال يجوز ان يكون فعلا مضارعا كيجوز ان يكون اسما (قوله اتشابههما) أي لان الفعل المضارع  
مشابه لاسم الفاعل (قوله انه هو يبدئ ويعبد) خرج القوم على ان هو تؤكد لاسم ان وجهه يبدئ في محل  
رفع خبر ان وليس هو ضمير فصل او ان هو مبتدأ وجهه يبدئ خبره والجملة خبر ان فعلى كل حال لم يجعلوا الضمير  
ضمير فصل (قوله أولئك هو يبور) أي فهو ضمير فصل ويبور خبر أولئك عندهم والقوم يخرجونه على  
ما علمت في انه هو يبدئ ويعبد (قوله لا فرق بين كون امتناع أل) أي في المشابهة للمعرفة (قوله كفاعل  
من) أي الذي يقتزن بمن كخبر من كذا أو أقل منه أي فان المانع من أل من (قوله كذلك) أي فالمانع من أل  
الاضافة (قوله وغلام زيد) فيه ان غلام معرفة وليس من أقسام المشابهة للمعرفة على أن المتبادر  
من قوله أولئك كالفعل شامل للماضي والمضارع فلا خصوصية لغضره على المضارع فكلامه  
في حد ذاته شامل للماضي الذي يقول به السهيلي والمتبادر من كلامه أنه لم يقل بالماضي لانه تابع  
للجرجاني وهو لم يقل به (تنبيه) في بعض النسخ وتنبه به غلام زيد مردود لانه معرفة وقد يقال انه يلزم  
اجازة ذلك مع الماضي وهذه النسخة هي المعول عليها لان قوله وهو قول السهيلي انما يترتب على هذه  
النسخة لان الماضي على النسخة غير هالم يذكروا فيها حتى يعود عليها الضمير تأمل (قوله قد ثبتت هذه الافعال  
لغير الله) أي واتى بضمير الفصل لانه قد قصرها على الله ونفيها عن غيره ردا على ذلك الجاهل (قوله انتهى)  
أي كلام السهيلي (قوله وقد يستدل الخ) قد يقال بحتم ان قوله يهدي معمول لمخذوف أي ويرونه  
يهدي فليس معطوفا على الحق بل هو عطف جل سلبا أنه عطف عليه فيعترف في التابع ما لا يغتفر في المتبوع

الثاني فلان الحال لا يتقدم  
على عاملها الظرفي عند  
أكثرهم والثاني كونه  
معرفة كالمثلنا وأجاز الفراء  
وهشام ومن تابعهما من  
الكوفيين كونه نكرة نحو  
ما ظننت أحدا هو القائم  
وكان رجل هو القائم وجازوا  
عليه ان تكون أمة هي أر بي  
من أمة فقدروا أر بي منصوبا  
ويشترط فيما بعده أمران  
كونه خبرا لمبتدأ في الحال  
او في الاصل وكونه معرفة او  
كالعرف في انه لا يقبل أل كما  
تقدم في خبر او أقل ويشترط  
الذي كالمعرفة ان يكون  
اسما كالمثلنا وخالف في ذلك  
الجرجاني فالحق المضارع  
بالاسم لتشابههما وجعل  
منه انه هو يبدئ ويعبد وهو  
عند غيره تؤكد او مبتدأ  
وتبع الجرجاني أبو البقاء  
فأجاز الفصل في ومكر أولئك  
هو يبور وابن الجبار فقال  
في شرح الايضاح لا فرق بين  
كون امتناع أل له ارض  
كفاعل من والمضاف كذلك  
وغلام زيد أولئك كالفعل  
المضارع انتهى وهو قول  
السهيلي قال في قوله تعالى  
وانه هو أضحك وابي وانه  
هو امات واحي وانه خلق  
الزوجين الذكرو والانثى انما  
انضمير الفصل في الاوابن

ولذا

دون الثالث لان بعض الجهال قد ثبتت هذه الافعال لغير الله كقول غر وذا فاحي وأمت واما الثالث فلم يدعه أحد من  
الناس انتهى وقد يستدل بقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل اليك من ربك



هو الحق ويهدى فخطبهم دى على الحق الواقع خبرا بعد الفصل انتهى ويشرط له في نفسه أمران أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع فيمنع  
 زيدا يا هـ الغاضل وأنت يا كـ العالم وأما أنت يا كـ الغاضل جاز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين والثاني أن يطابق ما قبله  
 فلا يجوز كنت هو الغاضل فأما قول جرير بن الخطابي وكان بلاطه من صدق ١٣٩ يراني لو أصبت هو المصابا وكان قياسه يراني أنا مثل أن

ترني أنا أقل منك فقبل ليس  
 هو فصلا وانما هو توكيد  
 للقاعل وقيل بل هو فصل  
 فقبل لما كان عند صدقه  
 بمنزلة نفسه حتى كان إذا  
 أصيب كان صدقه هو قد  
 أصيب فعمل ضمير الصديق  
 بمنزلة ضميره لأنه نفسه في  
 المعنى وقيل هو على تقدير  
 مضاف إلى الياء أي يرى  
 مصابي والمصاب حينئذ مصدر  
 كقولهم جبر الله مصابك أي  
 مصيبتك أي يرى مصابي هو  
 المصاب العظيم ومثله في حذف  
 الصفة الآن جئت بالحق  
 أي الواضح والالكفر وا  
 بفهوم الظرف فلا نقيم لهم  
 يوم القيامة وزنا أي نأفعلان  
 أعمالهم توزن بدليل ومن  
 خفت موازينه الآية  
 وأجازوا سير بز يد سير  
 بتقدير الصفة أي واحد والا  
 لم يفد وزعم ابن الحاجب أن  
 الانشاد لو أصيب باسناد الفعل  
 إلى ضمير الصديق وأن هو  
 توكيده أو لضمير يرى قال  
 إذا يقول عائل يراني مصابا  
 إذا أصابني مصيبة أهـ وعلى  
 ما قدمناه من تقدير الصفة  
 لا يتجه الاعتراض ويرى  
 يراه أي يرى نفسه وتراه  
 بالخطاب ولا اشكال حينئذ

ولذا أشار المصنف لضعف هذا الاستدلال بقوله وقد الخ (قوله هو الحق) هذا هو المفعول الثاني والاول  
 هو قوله الذي أنزل وقوله هو الحق الضمير للفصل (قوله انتهى) هكذا وقع في نسخة ولكن لا معنى لها لان  
 هذا الاستدلال من كلام المصنف تأمل (قوله فيمنع الخ) أي لانه في هذه الامثلة بصيغة المنصوب وانما  
 التزم أن يكون بصيغة المرفوع لان الاصل فيه أن يكون بعد المبتدا فتكون صيغة مصيعة مرفوعا للتناسب  
 ثم استعمل كذلك بعد دخول الناسخ ليكون حاله على وتيرة واحدة (قوله على البدل) أي لا على أنه ضمير  
 فصل اذ لا يصح أصلا لانه باتفاق لا يكون الا بصيغة المرفوع (قوله أن يطابق ما قبله) أي في التكلم والخطاب  
 والغيبة وفي التذكير والتأنيث وفي التثنية والجمع والافراد (قوله كنت هو الغاضل) أي لعدم مطابقة  
 ضمير الفصل لما قبله في الخطاب (قوله جرير بن الخطابي) بفتح الفاء هو الشاعر المعروف المعادل للفرزدق  
 قال الدماميني الذي رأيته في أكثر النسخ انبأت ألف ابن وحينئذ ذنبون جرير بنساء على القول الضعيف  
 المشترط في العلم المضاف اليه ابن أن يكون علم أبيه لا علم جده كما هو هنا لان جرير ابن عطية بن حذيفة الخطابي  
 فهو لقب لجده وحينئذ ذنبون العلم الاول ولا تحذف ألفه والمشهور أن المدار على وقوعه بين علمين وان  
 لم يكن الثاني اسم أبيه اهـ تقرير دردير (قوله وكان الخ) على وزن فاعل وبعبارة

اذا سمر الخليفة نار حرب \* رأى الحجاج أنقها شهابا

(قوله فقبل) أي في توجيه عدم مطابقة ما قبله (قوله فقبل لما كان) أي جرير وقوله بمنزلة نفسه أي  
 نفس الصديق وقوله حتى كان إذا أصيب أي جرير وقوله لانه نفسه في المعنى أي  
 بحسب المعنى المقصود له لانه في الواقع كذا (قوله أي يرى مصابي) أي يرى الصديق مصابي ففاعل يرى  
 يعود على الصديق ومصابي هو المفعول وهو اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة فصح كون الضمير ضمير فصل  
 لمطابقة ما قبله في الغيبة فان قلت ان الحل لا فائدة فيه اذا المعنى يرى الصديق مصيبتى هي المصيبة ولا فائدة لذلك  
 فأجاب المصنف بان الكلام على حذف الصفة أي يرى مصيبتى هي المصيبة العظيمة (قوله مصدر) أي ميمى  
 أي وليس اسم مفعول لانه يحل المعنى يرى الشخص المصاب المضاف الى هو الشخص المصاب ولا معنى له (قوله  
 والا) أي والا يكن المعنى هكذا (قوله بفهوم الظرف) أي بسبب مفهوم الظرف أي الآن لان مفهومه  
 انك قبل الآن لم تأت بالحق ولا شك أن هذا كفر بموسى وحاصل الجواب أن الكلام على حذف الصفة أي  
 الحق الواضح (قوله والالم يقد) اذ لا فائدة لقولك سير بز يد سير (قوله اذ لا يقول عائل الخ) علة لمحذوف  
 أي ولا يصح اسناده لضمير المتكلم اذ لا يقول الخ وحاصله أنه لو كان ذلك الفعل مسندا لضمير المتكلم والمصاب  
 اسم مفعول كان المعنى اذا أصبت أي أصابتنى مصيبة يراني الصديق مصابا وهذا لا يقول عائل لعدم الفائدة فيه  
 فضلا عن هذا الشاعر البليغ واذا قدر مضاف قبل الياء لزم اتحاد المبتدا والخبر ولا فائدة فيه فتعين أن الفعل  
 مسند لضمير الصديق أي انه اذا أصيب بمصيبة يرى اننى المصاب بمصيبة لانه في المعنى (قوله اذ لا يقول عائل  
 الخ) رد بان الذي في البيت المصاب خبر معروف بال فيفيد الحصر أي يراني الصديق عند أصابتنى محصورا في  
 الاصابة فالمصيبة المتعلقة بغيري كعدم وهذا معنى صحيح (قوله لا يتجه الاعتراض) أي اعتراض ابن الحاجب  
 من أن هذا التركيب لا فائدة فيه لانه معلوم وحاصل جوابه انا نقدر الصفة والمعنى يرى مصابي مصابا فاعلم  
 (قوله بان ما بعده خبر) أي ان ضمير الفصل هو الدافع ابتداء توهم أن ما بعده تابع وأن الخبر سيأتي فاذا

ولا تقدير والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر ولم يطالع على هاتين الروايتين بعضهم فقال ولو أنه قال يراه لكان حسنا أي يرى الصديق نفسه مصابا  
 اذا أصبت \* (المسئلة الثانية) في فائدة وهي ثلاثة أمور \* أحدها القضي وهو الاعلام من أول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي  
 فصلا



لأنه فصل بين الخبر والتابع وتعماد الالة يعتمد ١٤٠ عليه معنى الكلام وأكثر الخويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت أنت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف والثاني معنوي وهو التوكيد ذكر جماعة وبنو عليه أنه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لأنه يدعم به الكلام أي يقوى ويؤكد والثالث معنوي أيضاً وهو الاختصاص وكثير من البيانات ين يقتصر عليه وذكر الزخشرى الثلاثة في تفسيره وأما المفقون فقال فائدة الدلالة على أن الوارد بعد خبر لصفة والتوكيد واجب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره \* (المسئلة الثالثة في محله) \* زعم البصريون أنه لا يحمل له ثم قال أكثرهم أنه حرف فلاشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء وأل الموصولة وقال الكوفيون له محمل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فعمله بين المبتدأ والخبر ورفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس

دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهم لأنه لا يكون قبله المبتدأ ولا يكون بعده الخبر (قوله لأنه فصل) أي ميز بينهما (قوله وعمادا) أي ويسمى أيضاً عمادا (قوله لأنه يعتمد عليه) أي يعتمد عليه من قول الامر من حيث افادته أن ما بعده مسند لما قبله وخبر به عنه فطاد التسميتين وما لهما واحد ولكن الأولى تسميته بالفصل لأن الفصل معناه المطابق التمييز وأما العمادة فعناه المطابق ما يعتمد عليه وافادته لما قبله بالزوم (قوله على ذكر هذه الفائدة) وهي الاعلام المذكور (قوله كنت أنت الرقيب عليهم) أي فالضمير رافع لتوهم أن الرقيب صفة لأن الضمائر لا توصف وظاهره أنه يحتمل أن الكلام بدونه يحتمل أن يكون بدلاً أو توكيداً مع أنه لا يتوهم لأن التوكيد انما يكون بالفاظ ليس هذا منها ولا نسقا وهو ظاهر ولا بدلاً لأنه لا يبدل الظاهر من الضمير الا اذا كان مفيداً للاحاطة والشمول والرقيب ليس كذلك ولا بياناً لأنه مشتق والبيان لا يكون الا جامداً فقوله وذكر التابع أولى لهذه العلة لا يسلم فتأمل (قوله وهو التوكيد) أي توكيد النسبة أي تقويتهما وليس المراد التوكيد الخوي لأنه ليس توكيداً لفظياً ولا معنوياً وبوجه سد الاندفع قول ابن الحاجب لا يظهر كونه للتوكيد لأنه ليس توكيداً معنوياً ولا نحوياً وفهم أن المراد التوكيد الخوي (قوله وبنو عليه) أي على افادته التوكيد وقوله انه لا يجامع التوكيد أي اللفظي لئلا يجتمع مؤكدان وهو تحصيل الحاصل (قوله وبنو عليه الخ) لانسلم ذلك البناء وذلك لان التوكيد المستفاد من ضمير الفصل توكيد للنسبة والثاني توكيد للمسند إليه وهو زيد وليس المؤكد بالامر من شيء واحد اسلمنا أنهما واردان على شيء واحد فنقول ما المانع من توكيد الشيء الواحد بمؤكدين قال تعالى فسجدوا للالهة كلهم أجمعون (قوله وعلى ذلك) أي ولاجل هذه الفائدة (قوله الاختصاص) أي قصر الحكم على المذكور ونفيه عماءه (قوله يقتصر عليه) أي على هذا الامر في فائدته (قوله واجب أن فائدة المسند ثابتة الخ) قد بحث في هذه الفائدة الثالثة السعد وقال لانسلم هذه الفائدة الأولى لو كان نحو قولك زيد هو أفضل من عمر ومما انخر فيه منكرة يفيد الحصر مع انه لا يفيد وأما ما ذكره من الآية فقد يقال ان الحصر جاء من تعريف الطرفين لان الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر اه تقرير دردير (قوله انه حرف) أي وتسميته بضمير مجازاً نظراً للصورة ومن اجل كون صورته صورة الضمير ثني وأفر دوجع (قوله وقال الخليل) هو بصرى وقوله ونظيره الخ جواب عن سؤال وارد عليه وحاصله ان كل اسم لا بد له من محل فكيف نقول انه اسم ولا محل له من الاعراب فأجاب المصنف عنه بأن السكينة ليست مسئلة بل بعضها لا محمل له كاسماء الافعال وأل الموصولة واهترضه اللامعني بأن هذا الجواب انما زاد الاشكال ولم يدفعه لأنه يقال أيضاً كيف تكون أسماء الافعال أسماء ولا محل لها وكذا يقال في آل وأجاب الشمني بأن المصنف ليس مراده الجواب بل التنظير وحاصله ان الخليل يقول بالاسمية ولا محل لها ولا يستبعد كلامه لان ذلك نظيراً كاسماء الافعال ولكن هذا جواب لا يرد شيئاً تأمل (قوله فيمن يراها الخ) أي وبعضهم يجعلها مبتدأ أن أغنى من فروعها عن الخبر وبعضهم جعلها مفعولات مطابقة (قوله وأل الموصولة) أي بناء على انها اسم والأولى حذفه لان اعرابها على هذا القول نقل لما بعدهما لكونهما على صورة الحرف في مثلهما محمل تأمل اه تقرير دردير (قوله بحسب ما بعده) اعترض بأنه يقتضي أن يكون تابعاً لما بعده ولم يعهد في التوابع أن تكون تابعة لما بعده بل لما قبلها تأمل (قوله بحسب ما قبله) أي لان ضمير الرفع يؤكده الضمير الذي قبله المرفوع والمنصوب والمجرور وتقول من نفسك أنت ومررت بك أنت فهو مؤكداً لما قبله لان ضمير الفصل عنده ضمير رفع ولا غرابة في توكيد ضمير الرفع للضمير المجرور والمنصوب لكن يرد على هذا شيء وهو انه اذا تقدم اسم ظاهر لا يصح أن يكون مؤكداً له لان الضمير لا يؤكده الظاهر عند الجمهور ومنهم الفراء (قوله فعمله بين المبتدأ والخبر رفع) أي باتفاق الكسائي والفراء وقوله وبين معمولي ظن نصب اي باتفاقهما (قوله وبين معمولي كان رفع) أي بحسب



\*(المسألة الرابعة فيها يحتمل من الوجه) \* يحتمل في نحو كنت أنت الرقيب عليهم ونحو ان كان نحن الغالبين الغلبة والتوكيد ذون الابداه لانصاب ما بعدهم في نحو وان نحن الصافون ونحو زيد هو العالم وان عمرا هو الفاضل القليلة والابداه دون التوكيد لدخول اللام في الاولى وليكون ما قبله ظاهرا في الثانية والثالثة ولا يوافق كذا الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي ووجه ابقاء فاجاز في ان شئت ان كان هو الاثر التوكيد وقد يرد انه توكيد لضمير مستتر في شئت لان نفس شئت في نحو انت انت الفاضل ونحو انت انت علام الغيوب ومن اجاز ابدال الضمير من الظاهر اجاز في نحو ان زيد هو الفاضل البدلية ووجه ابقاء فاجاز ١٤١ في تحذيره عند الله هو خيرا كونه بدلا من

الضمير المنصوب ومن مسائل الكتاب قد جرت بك فكنت انت انت الضمير ان مبتدا وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا لقلت انت اياك والضمير في قوله تعالى ان تكون امة هي اولى من امة مبتدأ لان ظهور ما قبله يمنع التوكيد وتنكيره يمنع الفصل وفي الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه همما للذات يهودانه او ينصرانه ان قدر في يكون ضمير لكل فأبواه مبتدأ وقوله هما اما مبتدأ ثان وخبره اللذان والجملة خبر أبواه واما فصل واما بديل من أبواه اذا جوزنا ابدال الضمير من الظاهر والذات خبر أبواه وان قدر يكون خاليا من الضمير فأبواه اسم يكون وهما مبتدأ أو فصل أو بديل وعلى الاول فاللذان بالالف وعلى الاخير بن هو بالياء

ما قبله وقوله وانصب عند الكسائي أي بحسب ما بعده (قوله فيما يحتمل من الوجه) أي بالنظر له في حد ذاته بقطع النظر عن كونه ضمير فصل أو غير فصل والامتنان أي وجهه (قوله لدخول اللام الخ) أي لان اللام تدخل على المبتدأ وتدخل على ضمير الفصل ولا تدخل على التوكيد (قوله التوكيد) أي فظاهر كلام أبي البقاء أن الضمير توكيد لشئت ولا شك انه وهم لان الاسم الظاهر لا يوافق كذا بالضمير (قوله وقد يرد الخ) جواب عنه (قوله مستتر في شئت) أي لان شئت اسم فاعل بمعنى مبغض واعتراض على المصنف بأنه اذا كان كلامه يحتمل وجهين أحدهما فلا معنى للاعتراض على أبي البقاء من اول الامر (قوله البدلية) أي وعلى كل حال فالنحو لا يمنع وجها واحدا فلا معنى للاعتراض على أبي البقاء من اول الامر (قوله البدلية) أي وهوهم أبو البقاء أي لان ابدال الضمير من ضميره وافق له في الغيبة والحضور ولا يصح لان المبدل منه في نية الطرح والمقصود البديل واذا توافقا فلا معنى لكون الاول ضمير مقصود دون الثاني (قوله والذان خبر أبواه) أي والجملة خبر كان

\*(روابط الجملة بما هي خبر عنه) \*

(قوله بما هي خبر عنه) أي بالمبتدأ حالا وفي الاصل (قوله وكل وعد الله الحسنى) أي فالتقدير وكل وعد الله الحسنى وحذف الضمير اذا كان المبتدأ فيه كلمة كل متنازع فيه حتى ابن مالك في التسهيل الاجماع على منع حذفه ونقل غيره أن مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبي الربيع فقال جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصغار عن الكسائي والفراء اجازة ذلك اه دما ميني (قوله وهذا) أي الترجيح باعتبار ما به عطف على الجملة مما انفصله أي لانهم انما تكلموا على الترجيح باعتبار ما عطف عليه الجملة (قوله ولم يذكر وامنل ذلك الخ) أي لم يقولوا بترجيح النصب على الرفع في نحو زيد ضربته واكرمت عمر للتناسب (قوله ولا فرق) أي والحال انه لا فرق بين المثال الاول والثاني في أن النصب في كل منهما يؤول الى فعلية على فعلية (قوله وقول أبي النجم) عطف على قراءة ابن عامر وصدره \* قد اصبحت ام الحيار تدعى \* على ذنب كاله الخ فكله مبتدأ وجملة لم اصنع خبر وهو الرابط محذوف وهو الضمير الواقع مفعولا اي لم اصنعه (قوله لان ذنبان كره) أي غير محدودة وهي لا يجوز توكيدها باتفاق بخلاف المحدودة فاجازة السكوفيون دون البصريين نحو صمت شهر اكله (قوله كان فاسدا) وذلك لان نصب كل يفتضى دخولها في حيز النفي فينوجه النفي حيث تدل للشمول خاصة ويقتضى بقاء بق المفهوم ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون أبو النجم على هذا التقدير معتز فابعض الذنوب التي ادعتها ام الحيار عليه وليس لغرض ذلك (قوله في فصل كل) هذه النسخة هي الصواب وفي بعض النسخ في فصل لو وهي غير صواب لانه لم يبين شيئا من ذلك في الكلام على لو (قوله لا توكيد او مبتدأ) أي وهما لا يصح التوكيد لما قبله ولا مفعولا لافساد

يربط به مذكورا كذا يضر به ومحذوف امر فوعان نحو ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى ولم يقرأ بذلك في سورة النساء بل قرأ نصب كل كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين فساوى بين الجملةتين في الفعلية بل بين الجملة لان بعده فضل الله المجاهدين وهذا مما انفصله أعني الترجيح باعتبار ما به عطف على الجملة فأنهم ذكر وار بجان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو قام زيد وعمر أكرمته للتناسب ولم يذكر وامنل ذلك في نحو زيد ضربته واكرمت عمر ولا فرق بينهما وقول أبي النجم كره لم اصنع ولو نصب كل على التوكيد لم يصح لان ذنبان كره أو على المفعولية كمن فسد ما معنى لا ينافي في فصل كل ووضعه فاصناعة لان حتى كل المتصلة بالضمير ان لا تستعمل الا توكيد او مبتدأ



نحو ان الامر كانه لله قرئ  
بالنصب والرفع وقرأ جماعة  
أفكم الجاهلية يبعون  
بالرفع ويجروا نحو السمن  
منوان بدرهم أى منه وقول  
امرأة زوجي المس مس  
أرنب والريح رنج زرنب اذا  
لم نقل ان أرنب ثابتة عن  
الضمير وقوله تعالى ولمن صبر  
وعقران ذلك لمن عزم الامور  
أى ان ذلك منه لا بد من هذا  
التقدير سواء أقدرنا اللام  
للابتداء ومن موصولة أو  
شرطية أو قدرنا اللام موصولة  
ومن شرطية أما على الاول  
فلان الجملة خبر وأما الثاني  
فـلانه لا بد في جواب اسم  
الشرط المرتفع بالابتداء من  
أن يشتمل على ضميره  
سواء قلنا انه الخبر أو ان  
الخبر فعل الشرط وهو  
الصحيح وأما على الثالث  
فلان جواب القسم في اللفظ  
وجواب الشرط في المعنى  
وقول أبى البقاء والخوف ان  
الجملة جواب الشرط مردود  
لانها اسمية وقولها انتهاء على  
ضممار الغاء مردود  
لاختصاص ذلك بالشعر  
يجب على قولها أن تكون  
لام للابتداء لا للتوطئة  
(تنبيه) قد يوجد الضمير  
باللفظ ولا يحصل الربط  
ذلك في ثلاث مسائل  
احدها أن يكون معطوفا  
برالواو نحو زيد قام عمرو  
وأو ثم هو والثانية أن  
ادالعاميل نحو زيد قام

المعنى كما قال واضعها صناعة فتحين الرفع على انه مبتدأ اه تقرير دردير (قوله كاه) توكيدان قرئ بالنصب  
ومبتدأ على قراءته بالرفع (قوله أفكم) مبتدأ ويغنون خبر (قوله ويجروا) عطف على قوله سابقا مرفوعا  
ومنصوبا (قوله أى منه) أى منوان كائنان منه بدرهم فالسمن مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر  
الثاني والجملة خبر الاول والرباط محذوف وهو الضمير المجرور والكائن في الصنف المحذوف المتشوقة للابتداء  
بالنسبة وهو المبتدأ الثاني (قوله وقول امرأة) بالجر عطفا على السمن وهذه المرأة إحدى النساء اللاتي  
اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن أزواجهن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وهن إحدى عشرة امرأة  
ويعرف هذا الحديث بحديث ام زرع والارنب واحد الارنب دابة معروفة وهذا اللفظ قبل يطلق على  
الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى ويقال لذكرها خنزير بمجسات على وزن صرد والارنب بزاي فـراء  
فتون قباه موصولة بـت طيب الرائحة وقيل بـج طيب الرائحة تريد أن زوجها كالارنب في نعومة الجسد  
ولينه وكالزرنب في طيب الرائحة (قوله زوجي) مبتدأ اول والمس مبتدأ ثان وقوله مس أرنب خبر المبتدأ الثاني  
والجملة خبر الاول والرباط محذوف أى المس منه مس ارنب وكذا يقال في زوجي الر يرح زرنب (قوله نائبة  
عن الضمير) أى والافهى الرباط (قوله ولمن صبر) اللام لام الابتداء ومن موصولة مبتدأ وجملة ان ذلك لمن  
عزم الامور خبر والرباط محذوف أى أن ذلك منه (قوله أى ان ذلك منه) هذا بناء على ان الاشارة للضمير  
المأخوذ من صبر والعقران ويحتمل أن الاشارة لمن والاصل من ذوى عزم الامور وعلى هذا فالرباط الاشارة  
لا الضمير (قوله ومن موصولة) حاصله أن اللام في قوله ولمن صبر ان جعلت للابتداء فمن اما موصولة أو شرطية  
وان جعلت موصولة للقسم فمن شرطية لا غير (قوله فلان الجملة) أى جملة ان ذلك لمن عزم الامور وقوله خبر  
أى عن المبتدأ وهو من الموصولة في من صبر والجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رباط (قوله وأما الثاني) أى وهو  
كون اللام للابتداء ومن شرطية وفيه أنه اذا كان كذلك فالجملة التي يقدر فيها الضمير وهى قوله ان ذلك لمن  
عزم الامور وهى الجواب وهى اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال  
بأن هذا الكلام وقول أبى البقاء والخوف ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولها انتهاء على ضممار  
الغاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر فـهذا الذى فعله المصنف وجوابه انه لم يجزم بان من شرطية كما جزم  
أبو البقاء والخوف وانما قال ان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم أبطل الجوابية بعدم  
الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتأمل اه دما ميني (قوله وأما  
على الثالث) أى وهو أن اللام موصولة ومن شرطية وقوله فلانها أى جملة ان ذلك لمن عزم الامور وقوله  
وجواب الشرط في المعنى أى وجملة الجواب يجب اشتغالها على ضمير الشرط الواقع مبتدأ (قوله لانها اسمية)  
أى والجملة الاسمية اذا وقعت جوابا وجب اقترانها بالفاء (قوله وقولها) أى جوابا عن عدم اقترانها بالفاء  
(قوله لا للتوطئة) أى لان القاعدة أنه اذا اجتمع قسم وشرط حذفت جواب المتأخر منهما وهو هنا الشرط  
وهما قد حكاه على أن الجملة جواب الشرط فتعين أن تكون اللام للابتداء (قوله ولا يحصل الربط) أى وحينئذ  
يكون الكلام فاسدا (قوله أن يكون) أى الضمير معطوفا على شئ في الخبر (قوله بغير الواو) أى وأما اذا  
كان العطف بالواو نحو زيد قام عمرو وهو جازت المسئلة وذلك لان الواو ملطوق الجمع فلا سمان معها أو  
الاسماء بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير المبتدأ اه دما ميني (قوله فهو) أى فزيد أى فقام زيد او ثم قام  
زيد (قوله ان يعاد العامل) أى مع العطف بالواو فان لم يعد حصل الربط وانما اشترط عدم إعادة العامل عند  
العطف بالواو لانهم اليست للجمع في الجمل بل في المفردات فليست للواو خصوصية في عطف الجمل والخصوصية  
للفاء لانها تنزل الجملتين بالسمية منزلة جملة واحدة ولذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد وأجازوا قائم وقاعد وأما  
قول بعض المعربين في هذا من شيعته وهذا من عدوهم ان الجملتين صفة ثانية لرجلين فردود (قلت) وينبغي أن



عرو و فام هو \* والثالثة أن يكون بدلا نحو خمس الجارية الجارية أعجبتني هو فهو بدل اشتغال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل ١٤٣ في المبدل منه أن تصح المسئلة ونحو ذلك مسئلة

الاشتغال فيجوز النصب والرفع في يجوز يضرب عسرا وأباهو يمنع الرفع والنصب مع الغاء وشم ومع التصريح بالعامل وإذا أبدلت أخاه ونحوه من عسر لم يجوز أعل على ما من الاختلاف في عامل البدل فان قدرته بياناً جاز باتفاق ويجوز بالاتفاق يضرب رجلاً بجنبه رفعت زيداً أو نصبت لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد \* الثاني الإشارة نحو والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكاف نفساً الاوسعها أولئك أصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً ويحتمل ولباس التقوى ذلك خير ونخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً والإشارة إشارة البعيد فيمتنع يجوز بداهة هذا لما عرفت بداهة ذلك لما عرفت الجئة عليه في الآية الثالثة ولاجئة في الرابعة لاحتمال كون ذلك فيها بدلاً أو بياناً وجوز الفارسي كونه صفة وتبعه جماعة منهم أبو البقاء ورده الحوفي بأن الصفة لا تكون اعرف من الموصوف

يكون هشام قائلاً بهذه المسئلة فقد حكى المصنف عنه بعد هذا أنه اجاز يجوز زيد قامت هندوا كرمها ونحو زيد قام وقعت هندوانه بناء على أن الواو للجمع فالجملتان كالجملته اه دمايني (قوله وهو في التقدير) أي لانه في التقدير الخ فهو له لعدم الربط (قوله كأنه من جملة أخرى) أي لان البدل على نية تكرار العامل على الصحيح (قوله ونحو ذلك) أي ما ذكر من منع المسائل الثلاث في باب الخبر لعدم الربط للجملته الواقعة خبراً (قوله وأباه) أي لان الواو للجمع فالاسمان معها بمنزلة اسم فيه ضمير وحيث قد ان رفعت فجملته الخبر احتوت على ضمير المبتدأ وان نصبت كان الفعل المفسر لعامل الاسم السابق قد اشتغل بالعمل في سببي الاسم السابق (قوله مع الغاء وشم) أي لان ما ليس المطلق الجمع وقوله ومع التصريح أي وامتنع مع العطف بالواو مع التصريح الخ لم أعلم أن الواو لمطلق الجمع في المفردات لاني الجمل وحيث قد ان رفعت فالجملته الواقعة خبراً خالية عن ضمير المبتدأ وان نصبت كانت الجملة المفسرة لعامل الاسم السابق ليست مشتملة على ضمير الاسم السابق (قوله من الاختلاف في عامل البدل) اما على قول من يقول العامل في البدل هو العامل في المبدل منه فيجوز (قوله فان قدرته بياناً جاز باتفاق) هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت أن العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقاً وكيف يثبت هذا وقد مر حوايا بالخلاف في علم التابع هل هو العامل في المتبوع أو غيره من غير تفصيل أو يفصل بين البدل وغيره فاذا كان من النحاة من يقول ان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع وانما هو عامل مقدر سواء كان التابع عطف بيان أو غيره لم يتأت القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها بياناً على سبيل الاتفاق اه دمايني (قوله جاز باتفاق) لعل المراد اتفاق طائفة والافهمناك من يقول عامل التابع مطلقاً مقدر وحيث قد بقياس قوله المنع (قوله كالشيء الواحد) وحيث قد بقياس الجملته خبرية أو المفسرة مشتملة على ضمير المبتدأ أو على ضمير الاسم المشتغل عنه (قوله الثاني) أي من روابط الجملة (قوله أولئك أصحاب الجنة) مبتدأ وخبر والجملة خبر ثان عن قوله والذين آمنوا والربط الإشارة وقوله لا تكاف نفساً خبر أول والربط ضمير مقدر أي لا تكاف منهم (قوله كل أولئك) مبتدأ وجملة كان عنه مسؤولاً خبره والجملة خبر ثان والربط الإشارة (قوله ويحتمله) أي ويحتمل أن يكون بياناً أو بدلاً من لباس وخبر خبر لباس فالخبر مفرد (قوله ويحتمله ولباس التقوى الخ) ظاهر تخصيصه الاحتمال بهذه الآية يقتضي أن الآيتين اللتين تلاهما أولاً متعينان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جازيهما أيضاً اه دمايني (قوله ذلك خير) فذلك مبتدأ وخبر وخير والجملة خبر لباس (قوله ونخص ابن الحاج) أي في شرحه لمقرب ابن هصور (قوله المسئلة) أي مسئلة الربط بالإشارة للمبتدأ (قوله لما عرفت) هما كون المبتدأ ليس موصولاً ولا موصوفاً والإشارة ليست البعيد (قوله لما عرفت) هو كون المبتدأ ليس موصولاً ولا موصوفاً (قوله في الآية الثالثة) أي وهي ان السمع والبصر والفؤاد فان المبتدأ فيها ليس موصولاً ولا موصوفاً وقد ربط خبره به بالإشارة (قوله ولاجئة) أي عليه (قوله كونه) أي ذلك صفة للمبتدأ وهو لباس (قوله لا تكون أعرف) لعله بالسمع أو أن التابع لا يكون أشرف والافكونه المخصصة أو موضحة أنسب بكونها أعرف (قوله وأكثر وقوع ذلك الخ) اعلم أن وقوع الظاهر موضع المضمرة في معرض التفعيم والتعظيم جائز قياساً وفي غيره يجوز هندسيبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول وعند الانحس يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الأول نحو زيد ما زيدوز بداهة أوطاها اذا كان أوطاها كنية زيد كذا في عباب الباب اه دمايني (قوله يسبق) في نسخة يشبه (قوله يسبق الموت شيئاً) الجملة مفعول ثان وهي خبر بحسب الأصل والربط إعادة المبتدأ بلفظه (قوله نغص) من التنعيص وهو التكدير (قوله أعادته) أي المبتدأ (قوله كنيته) أي لزيد (قوله

\* والثالث إعادة المبتدأ بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التحويل والتعظيم نحو الحاجة ما الحاجة وأصحاب الذين ما أصحاب الذين وقال لأرى الموت يسبق الموت شيئاً \* نغص الموت ذا الغنى والفقير \* والرابع أعادته بمعناه يجوز يدجاء في أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنيته



أجاز أبو الحسن مستدلاً بقوله تعالى والذين يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة أفلان أصبح أحوالهم واجب منع كون الذين مبتدأ أول  
 البحرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فإرباط العموم لأن المصلحين أهم من المذكورين أو ضمير محذوف أي منهم وقال الخوفا

الخبر محذوف أي ما جاورون  
 والجملة دليله \* وانطامس  
 عموم يشمل المبتدأ نحو زيد  
 نعم الرجل وقوله  
 \* فاما الصبر عنها فلا صبرا \*  
 كذا في الواو يلزمهم أن يجيزوا  
 زيدات الناس وعمر وكل  
 الناس يجوزون وخالد لا رجل  
 في الدار اما المثال فقبيل  
 الرباط إعادة المبتدأ بعينه بناء  
 على قول أبي الحسن في صحة  
 تلك المسئلة وعلى القول بان  
 أل في فاعلي نعم وبش للبعد  
 لا للعنس واما البيت فالرباط  
 فيه إعادة المبتدأ بلفظه وليس  
 العموم فيه مراداً إذا المراد  
 أنه لا صبر له عنها لأنه لا صبر له  
 عن شيء \* والسادس أن  
 يعطف بفاء السببية جملة ذات  
 ضمير على جملة خالية منه أو  
 بالعكس نحو ألم تر أن الله أنزل  
 من السماء ماء فتصبغ الأرض  
 مخضرة وقوله  
 وانسان عني يحسر الماء تارة  
 فيبدو وتارات يحجم فيغرق  
 كذا قالوا واليه يتحمل لأن  
 يكون أصله يحسر الماء عنه  
 أي ينكشف عنه وفي المسئلة  
 تحقيق تقدم في موضعه  
 \* والسابع العطف بالواو  
 أجزه هشام وحده نحو  
 زيد قامت هندواكرمها  
 ونحو زيد قام وتعدت هند

أجاز أبو الحسن (قوله والذين يسكنون بالكتاب) الذين مبتدأ أو جملة أفلان أصبح  
 أحوالهم خبر والرباط إعادة المبتدأ بعينه لأن المصلحين هم الذين يسكنون بالكتاب (قوله وأجيب)  
 أي من طرف المانعين للرباط بأعادة المبتدأ بعينه (قوله على الذين يتقون) أي من قوله تعالى والدار  
 الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون (قوله ولئن سلم) أي أنه مبتدأ (قوله أو ضمير محذوف أي  
 منهم) يفيد أن المصلحين أخص فبقا في ما ذكره أو لا من عمومهم يمكن الجمع بينهما وبين الأول بالعموم  
 الوجهي وبعده هذا فيرد على هذا الثاني أن الذين يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون إلى  
 مصلحين وغير مصلحين حتى يقال لا نصيب أحوالهم منهم اللهم إلا أن تجعل من المحذوفة بياناً لا تبعيضاً  
 (قوله والجملة) أي جملة أفلان أصبح أحوالهم (قوله دليل) أي دليل ذلك الخبر المحذوف (قوله عموم)  
 أي في الجملة (قوله نحو زيد نعم الرجل) أي فالرجل أهم من زيد لأن أل في فاعل نعم للجنس (قوله نعم الرجل)  
 أي فان اللازم لما كانت للجنس وان لم يكن على سبيل الاستغراق للقطع بان المتكلم لم يقصد مدح جميع من  
 في العالم والجنس مشتمل على كل أفراد كان الرجل مشتملاً على زيد وغيره بخبري اشتماله عليه بجري الذكر  
 اللفظي (قوله فلا صبرا) أي فلا صبر لي عن شيء وقوله فاما الصبر الخ \* صدره \* ألا بيت شعري هل إلى أم يحذر \*  
 سبيل فاما الخ (قوله ويلزمهم أن يجيزوا زيدات الناس وعمر والخ) أي واللازم باطل لتفكيك الكلام  
 وعدم التثامه (قوله في صحة تلك المسئلة) أعني الرباط بأعادة المبتدأ بعينه وفيه أن أكثرهم على خلاف أبي  
 الحسن وعلى أن أل في فاعل نعم للجنس (قوله أو بالعكس) متعلق بمحذوف والعطف من قبيل هطف الجمل  
 أي أو يقع العطف ملتبساً بالعكس (قوله نحو ألم تر الخ) التمثيل وقع على طريق اللف والنشر الغير المرتب  
 فالأية مثال للصورة الثانية وهي هطف الجملة الخالية من الضمير على المشتملة عليه والبيت مثال للصورة الأولى  
 بكل من شرطه وهي هطف الجملة ذات الضمير على الخالية عنه (قوله وانسان عني الخ) انسان العين هو  
 المثال الذي يرى في سوادها ويحسر بضم السين مضارع حسر بفتحها أي انكشف وقوله يحجم بضم الجيم  
 وكسرهما أي يكثر ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرهما (قوله يحسر الماء) أي ينكشف الماء وقوله يحجم  
 أي يكثر الماء وقوله يحسر الماء الخ الجملة خبر والرباط عطف الجملة المحتوية على خبر المبتدأ عليها بفاء السببية  
 المصيرة للجملة كالتشبيح الواحد (قوله محتمل الخ) لكن ما قالوه أظهر لأن الحذف خلاف الأصل ولا ضرورة  
 تدعو إليه فإني أبيت كقولهم الذي يطير الذباب فيه غضب زيد (قوله وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه)  
 وهو الجملة السادسة من الجمل التي لها محل وحاصل ما قدمه من التحقيق أن الفاء تلت الجملتين منزلة الجملة  
 الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وحيث أنه خبر مجموعهما كفي بجملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً  
 والمحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك يتي في قوله  
 تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبغ الأرض مخضرة وفي نظائره من نحو الذي يطير الذباب فيه غضب زيد  
 قد أخلصت المعنى السببية وأخرجت عن العطف (قوله العطف بالواو) أي العطف على جملة فيها ضمير خالية  
 من ضمير أو العكس كما سبق في الفاء (قوله وأكرمها) الرباط هنا في الثانية وأما قوله ونحو زيد الخ الرباط في  
 الجملة الأولى أعني قام والواو صيرت الجملتين كشيء واحد (قوله بناء) أي هشام (قوله وانما الواو الخ) رد على هشام  
 (قوله هذان قائم وواحد) أي لأن الواو في المفردات تصيرهما بمنزلة المثنى في المعنى وان كان لا يمكن ذلك في اللفظ  
 فلذا صح الاخبار وتصير الاسماء بمنزلة الجمع وأما في الجمل فلا تكون لطلق الجمع فلذا لم يصح الجمل (قوله  
 زيد يقوم عمرو الخ) زيد مبتدأ وجملة يقوم خبر والرباط الشرط أعني قوله ان قام الدالة على جوابه جملة الخبر

بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وفي  
 وقاعدون هذان يقوم ويعد \* الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو وان قام \* التاسع ال الناقبة عن  
 الضمير وهو قول الكونين وطائفة من البصريين ومنه



\* واما من خاف مقامه به ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى الاصل مأواهم قال المانعون ان التقدير هي المأوى له العاشر كون الجملة نفس مبتدأ في المعنى نحو هجيري أي بكر لاله الا الله ومن هذا اخبار ضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله أحد ونحو فاذا هي شائعة بأصناف الذين كفروا \* (تنبه) \* الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن ١٤٥ اما النون على ان الاصل أزواج الذين واما كلمة هم مخفوضة محذوفة

هي وما أضيف اليه على التدرج ويجوز تقديره اما قبل يتر بصن أي أزواجهم يتر بصن وهو قول الانحرف واما بعده أي يتر بصن بعدهم وهو قول الفراء وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل يتر بصن أزواجهم ثم جى بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونهم ضمير او حصل الرابط بالضمير لقائم مقام الظاهر المضاف للضمير \* (الاشياء التي تحتاج الى رابط) \* وهي احدى عشر \* احدى الجملة الخبر بها وقد مضت ومن ثم كان مردودا قول ابن الطراوة في لولا لا زيد لا كرمتم ان لا كرمتم هو الخبر وقول ابن عطية في فالحق والحق أقول لأملأن ان لا أملأن خبر الحق الاول فيمن قرأه بل رفع وقوله ان التقدير ان أملا مردود لان أن تصير الجملة مفردا وجواب القسم لا يكون مفردا بل الخبر فيهما محذوف أي لولا لا بد موجود والحق صمى كفى امره لا تفعلن الثاني الجملة الموصوف بها ولا ير بطها الا

وفي الحقيقة الرابط انما هو الضمير لا الشرط واعلم أن هذا ضمير الرابط بالضمير السابق لان الرابط هناك بضمير في جملة الخبر وهناك في جملة شرطية خارجة عن الخبر الا أنهما شرط فيه (قوله من خاف) من مبتدأ أو جملة ان الجنة هي المأوى اما خبر على جعل من اسم موصول مبتدأ أو جواب الشرط بناء على ان من شرطية وعلى كل حال لا بد من ضمير ما تقدم أن جواب الشرط لا بد فيه من ضمير عائد على اسم الشرط اذا كان الشرط مرفوعا بالابتداء قال نابتة عن الضمير (قوله وقال المانعون) أي المانعون لكون آل تنوب عن الضمير وهم البصريون (قوله كون الخبر نفس المبتدأ في المعنى) عده ذلك من الروابط لا ينافي ما يأتي في تنبيهه ما لا يحتاج لرابط لان المراد لا يحتاج لرابط رائد عن ذات الجملة وهذا لا ينافي أن هناك رابطا في ذاتها (قوله هجيري) بكسر الهاء وتشديد الجيم وقع الراء أي دأبه وعادته التي كان يستمر عليها في الهجرة لان شأن أبي بكر كان يقول في الهجرة لا اله الا الله فالله أب والعادة في ذلك الوقت هو لا اله الا الله وفيه أن لا اله الا الله المقصود منه اللفظ فهو مفرد لا جملة فالأخبار انما هو بمفرد لا جملة وحيث نفي هذا خارج عما نحن فيه (قوله والذين) مبتدأ أو جملة يتوفون منكم صلة الموصول وقوله يتر بصن خبر والرابط النون بناء على أن الاصل أزواج الذين لان النون انما تعود على الأزواج لا على الذين ويحتمل أن الخبر محذوف والذين هو المبتدأ أي يذرون أزواجاً وارجهم يتر بصن وحيث نفي يتر بصن خبر ذلك المحذوف والجملة خبر للذين والرابط هو الضمير وقبل ان يتر بصن خبر الذين ولكن العائد محذوف أي يتر بصن بعدهم فالضمير عائد على الذين وقبل ان يتر بصن خبر عن الذين والرابط حصل بالضمير أعني النون القائمة مقام الظاهر المضاف للضمير (قوله الاصل يتر بصن أزواجهم) أي فجملة يتر بصن أزواجهم خبر عن الذين (قوله ثم جى بالضمير) وهو النون وقوله فامتنع ذكر الضمير أي الذي كان في أزواجهم ثم حذف وبقي ذلك الضمير (قوله مكان الأزواج) أي وحذف الأزواج وبقي الضمير المضاف اليه الأزواج (قوله لكونهم ضميرا) أي تحذف الضمير وقوله وحصل الرابط بالضمير أعني النون \* (الاشياء التي تحتاج الى رابط) \*

أي سواء كانت جلا أولا (قوله ومن ثم) أي ومن أجل أن الجملة الخبر بها تحتاج الى رابط (قوله هو الخبر) انما كان مردودا لكون تلك الجملة عن رابط يرتبط بالمبتدأ فيعين جعل هذه الجملة جواب الشرط وخبر المبتدأ محذوف (قوله فالحق والحق أقول) برفع الحقين على أن الاول مبتدأ أخبره محذوف أي فالحق قسمي وجملة لأملأن جواب القسم والحق الثاني مبتدأ أو جملة أقول خبر وجملة فالحق أقول معترضة بين القسم وجوابه وقال ابن الطراوة الحق الاول مبتدأ أخبره جملة لا ملان والتقدير فالحق أن أملا (قوله خبر الحق الاول) انما كان مردودا لانه لا ضمير في تلك الجملة والجملة الخبر به لا بد لها من رابط (قوله وقوله ان التقدير الخ) فيه أنه يقول ان لا ملان خبر وحيث نفي ذقة دير لا ملان بالمفرد مدح لان الاصل في الخبر أن يكون مفردا فالاول في الافتراض عليه أن يقال انه لا يسلم ان لا ملان خبر لانه لا رابط فيها وحيث نفي فيعين ان يكون لا ملان جواب القسم وحيث نفي لا يصح تقديره لا ملان بأن لا ملان لان جواب القسم لا بد ان يكون جملة لكن هذا الافتراض الثاني نظرا للوائح والافعال لا يسلم انه جواب القسم حتى يرتد عليه تأمل (قوله ورب قتل عاز) هذا خبر محذوف أي هو عاز والجملة صفة لقتل (قوله وما شئ حيث يستباح) صدره \* حيث جى تهامة بعد نجد (قوله واتقوا) فعل امر مبني على حذف النون ويوماه مفعول وقوله لا تجزى ولا تقبل ولا يؤخذ ولا هم

الضمير اما مذكور ان نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه أو مقدر اما مرفوعا كقوله ان يقتله فان قتله لم يكن عارا عليك ورب قتل عاز أي هو عاز أو منصوبا كقوله وما شئ حيث يستباح أي حيث أو مجرورا نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه أربع مرات



فانصب الضمير واتصل بالفعل كما قال

ووما شهدنا مسليماً وعامراً  
أي شهدنا فيه ثم حذف

منصوباً بقولان الأول عن

سيبويه والثاني عن أبي

الحسن وفي أمالي ابن

الشجري قال الكسائي

لا يجوز أن يكون المحذوف

الالهاء أي أن الجار حذف

أولاً ثم حذف الضمير وقال

آخر لا يكون المحذوف إلا

فيه وقال أكثر النحويين منهم

سيبويه والآنفس يجوز

الامر أن والآنفس عندي

الأول انتهى وهو مخالف

لما نقل غيره وزعم أبو حيان

أن الأولى أن لا يقدر في

الآية الأولى ضمير بل

يقدر أن الأصل يوماً يوماً

تجزى بإبدال يوم آت في

الأول ثم حذف المضاف ولا

ينصرون صفات ليوم (قوله وقراءة) بالجر عطف على واتقوا المجرور بإضافته لنحو (قوله على تقدير فيه)  
أي فالأصل تسون فيه وتصبحون فيه (قوله فانصب الضمير) أي بالفعل بسبب حذف الخافض (قوله  
ووما شهدنا مسليماً وعامراً) تمامه \* قليلاً سوى الطعن النهل نوافله \* (قوله شهدناه) أي حضرنا فيه  
حرب هاتين القيلتين والنهل جمع نهل كجمل وجمال ونهل جمع ناهل كطلب وطالب والناهل من أسماء  
الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهي العطية المتطوع بها التي لا يجب فعلها  
ومنه نافلة الصلاة وقيل هنالقي أي ما عطيتني في ذلك اليوم سوى الطعن المذكور والنهل صفة للمراح وثم  
مضاف محذوف هو بدل من الطعن أي قليل به النوافل سوى الطعن طعن الرماح النهل للدم أي العطاش  
له لشدة الحيف على العدو أو الريانة منه لكثرة ما وقع من القتل بها (قوله أي شهدنا فيه) أي حذف الجار  
وانصب الضمير واتصل بالفعل (قوله ثم حذف) عطف على قوله واتصل وقوله منصوباً بحال من ضمير  
حذف (قوله الأول) أي وهو أن الحذف دفعي وقوله والثاني أي وهو أن الحذف تدريجي (قوله الإلهاء)  
أي وحدها أي أنه أولاً حذف الجار ثم حذف الضمير الذي نسبناه لسيبويه نسبة ابن الشجري للكسائي  
(قوله وقال آخر) أي فمما نسبناه لأبي الحسن الآنفس نسبة ابن الشجري لرجل آخر وجعل سيبويه  
والآنفس ممن يجوز الأمرين فقد عكس ابن الشجري في النقل (قوله الآنفس) أي الجار والمجرور معاً  
(قوله والآنفس عندي) الضمير لابن الشجري لأن هذا من كلامه وقوله انتهى أي كلام ابن الشجري  
(قوله وهو مخالف لما نقل غيره) أي وهو ما علمته سابقاً (قوله وزعم أبو حيان الخ) اعترض على المصنف  
بأن أبا حيان قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين أن لا تقدر ضمير بل تجعل الجملة مضافة ليوم محذوف  
وحذف لدلالة يوم عليه ومما عدهم مذهب الكوفيين الذي بنى عليه تجوز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه  
على جوه وإذا علمت ذلك فابحان لم يقل أن الأولى الخ وإنما قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين وأما عند  
البصريين فهو ممتنع وجبته تعلم أن قول المصنف ثم أن ادعى الخ لا يتم هذا التردد إذ حيث بناء على المذهب  
الكوفي كان جارياً على النسق الأول اه تقرير دردير (قوله في الآية الأولى) أي وهي واتقوا يوماً  
الخ (قوله بإبدال يوم الثاني من الأول) أي والبديل من المفعول مفعول والجملة مضاف إليه فلا تحتاج لربط  
(قوله ولا يعلم الخ) فذا ردهم المصنف على أبي حيان (قوله فشاذا) أي لأن حذف المضاف وإبقاء المضاف  
إليه على جوه شاذ إلا إذا كان المحذوف مما لا لماعطف عليه (قوله أو أنها نيت الخ) أي وحيث نذا الجملة  
منصوبة بديل من يوماً والبديل على نية تكرار العامل فينحل المعنى واتقوا لا تجزى أي فقد وقعت الجملة مفعولاً  
في موضع ليس من المواضع التي تقع فيه الجملة مفعولاً لأنها ليست محكية (قوله وفيها ما تشتهي الأنفس)  
هذه الآية في سورة الزخرف وفيها قراءتان سبعتان فقرأ بآيات الهاء نافع وحض وابن عامر كما أورده  
المصنف أولاً وقراء الباقون بحذفها كما ذكرها وفي سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم بحذف الهاء  
بإجماع الثراء (قوله أقوى) حاصله أن شدة الارتباط تغني عن وجود الضمير (قوله أقوى) أي أحسن  
وذلك لأن الموصول مع صلته كالشيء الواحد بديل أنه لا يوجد موصول بدون صلته فاستغنى بالربط اللفظي عن  
الانتراف لذكر الضمير بخلاف الصفة مع الموصوف فأنه وإن كان كالجزم من الجملة إلا أنه قد يفارق إذ قد يوجد  
موصوف بدون الصفة فليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من ضروريات الموصول ولوازمه  
فلذا جعلت الصفة مقامه وسطى بين الخبر والصلة وأما جملة الخبر فهي مستقلة بذاتها لا تعلق لها بالمبتدا  
(قوله أقوى منه) أي أقوى من نفسه (قوله وقد ير بطلها) أي من غير الغالب (قوله وهو قليل) بل قال  
أبو علي في التذكرة من الناس من لا يحيز هذا وقال بعضهم هذا لم يحز سيبويه في خبر المبتدا فأحرى أن لا يحيزه

ونحو وما علمت يذهب وفيها ما تشتهي الأنفس ونحو ويشرب مما تشربون والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ومن الصلة في أقوى منه من الخبر وقد ير بطلها ظاهر بخلاف الضمير قوله فيارب ليلى أنت في كل موطن \* وأنت الذي في راحة الله أطمع وهو قليل قا



وتقديره وأنت الذي في روجه وقد كان يحكمهم أن يهدروا في روجه كقوله وأنت الذي أخلفني ما وعدتني \* وكانهم كرهوا بناء قليل على قليل إذا الغالب أنت الذي فعل وقولهم فعلت قليل ولكنهم مع هذا مقيس وأما أنت ١٤٧ الذي قام زيد فقليل غير مقيس وعلى هذا

فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بهم يعدلون أنه يجوز كون العطف بـ ثم على الجملة الفعلية ضعيف لأنه يلزمه أن يكون من هذا القليل فيكون الأصل كفروا بدلان المعطوف على الصلة صلة فلا بد من رابط وأما إذا قدر العطف على الحمد وما بعده فلا إشكال \* الرابع الواقعة حالاً وربطها بالواو والضمير نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو لا و فقط نحولن أكلم الذئب ونحن عصبه ونحو جاء زيد والشمس طالعة أو الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لا بد من تقدير الضمير أي طالعة وقت مجيئه وزعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذة فادرة وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بهضمتكم لبعض عدو فنبذوه وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون والله يحكم لامعقب حكمه وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ونوم القيامة ترى الذين

في الصلة وصرح المصنف في أوائل الجهة الثالثة من الباب الخامس بأن ذلك مختص بالشعر وليس في التسهيل ما يدل على قلته ولا على اختصاصه بالشعر فإنه عرف الموصول بأنه ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه وإلى جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا انشائية فأشار بقوله أو خلفه إلى ما أنشد المصنف ومثله في النثر قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخدري أي منه وقولهم الخاج الذي رأيت ابن يوسف بنصيب ابن أي هو الذي رأيت (قوله وتقديره الخ) أي الظاهر قد خلف ضمير الغيبة (قوله وقد كان يحكمهم الخ) أي بحيث يجعله ضمير مخاطب ويكون الظاهر قائماً مقام ضمير الخطاب وقوله كقوله الخ أي فإن الربط فيه بضمير الخطاب (قوله بناء) أي خلف (قوله قليل على قليل) وذلك أن الربط بضمير الخطاب قليل والربط بالاسم الظاهر أقل منه وأما الربط بضمير الغيبة فهو الكثير فلو قدر وفي روجه لك أن كان فيه نيابة الظاهر الذي هو قليل عن ضمير الخطاب الذي هو قليل بخلاف ما لو قدر ضمير غيبة لكان فيه بناء قليل على كثير (قوله إذا الغالب الخ) حاصله أن المبتدأ إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب وأخبر عنه بموصول جازر بط الصلة بضمير الغيبة نظر الموصول لأنه اسم ظاهر من قبيل الغيبة وضمير المتكلم أو الخطاب نظر المبتدأ وكلا الوجهين مقيس إلا أن الأول أكثر من الثاني فإن كان المبتدأ ضمير مخاطب أو اسم ظاهر وأخبر عنه بموصول ربطت صلته باسم ظاهر بدلالة عن الضمير كان قليلاً غير قياسي (قوله يجوز كون العطف بـ ثم) أي ودخول المعطوف في سياق الحمد من حيث جملته على من عدل به غير مع انفرادها بخلاف ما ذكر (قوله على الجملة الفعلية) أي جملة الصلة (قوله ضعيف) خبر عن قول الزمخشري (قوله أن يكون من هذا) أي القليل الغير المقيس (قوله فلا بد من رابط) أي فلا بد من ضمير رابط وليس هنا رابط موجود فتعين أن يكون الاسم الظاهر الذي هو الرب هو الرابط خلفاً عن الضمير فقد خرج القراءة على القليل الغير المقيس وهذا لا يصح أصلاً (قوله وأما إذا قدر العطف على الحمد) أي وجعلت ثم للترتيب الأخباري أي الذكرى (قوله وربطها) أي وربطها بها بصاحبها (قوله وأنتم سكارى) أي والحال أنكم سكارى فالرابط الواو وأنتم (قوله وأنتم سكارى) ذكر بعد القاهر الجرحاني أن الفرق من جهة المعنى بين قولنا جاء القوم سكارى وجاءوا هم سكارى أن معنى الأول جاءوا هم كذلك والثاني جاءوا هم كذلك باستئناف الإثبات (قوله ونحن عصبه) أي فالرابط الواو إذا لا ضمير يعود على صاحب الحال وهو الذئب أو الهاء من أكلم أي صاحب الكوننا عصبه (قوله وجوههم) جملة حالية الرابط فيها الضمير العائد على الذين الذي هو صاحب الحال (قوله أنه لا بد من تقدير الضمير) أي لأن الواو لا تكفي في الربط بالواو والضمير فقط وهو غير قول الزمخشري لأنه يقول إن الربط بالضمير وحده نادر (قوله أي طالعة وقت مجيئه) أي ونحن عصبه وقت أكلم (قوله اهبطوا بهضمتكم لبعض عدو) أي فهذه جملة حالية والرابط الكاف (قوله فنبذوه) صوابه فنبذوهم من الذين أو توارى الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون لان هذا هو التلاوة فقوله كأنهم لا يعلمون حال الربط من فريق بالهاء من كأنهم وأما آية فنبذوه فليس فيها كأنهم لا يعلمون بل هي فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون وقوله كأنهم لا يعلمون في هذه الآية تعريض بالزمخشري فإنه مفسر فكيف يخفى عليه هذه المواضع (قوله لا معقب لحكمه) أي نافذ حكمه (قوله وجوههم مسودة) حال والرابط الهاء (قوله فنبذوهم) أي فنبذوهم بدرهم أي حال كونه مسعراً كل فنبذوهم بدرهم (قوله نصف النهار) أي انتصف والماء غامرة الجملة حال من النهار ولا واقبها وهو ظاهر ولا ضمير يعود على صاحب الحال إذا الضمير الملقوظ به عائد على الغائض فاحتج لتقدير الواو (قوله الماء غامرة) أي والماء غامرة

كذبوا على الله وجوههم مسودة وقد يخالوهم من هذا لفظاً فيقدر الضمير نحو مرت بالبر فنبذوهم أو الواو كقوله يصف غائصاً الطالب الواو أنه نصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامرة \* ورفيقه بالغيب لا يدري



واعترض بأن الربط يحصل بالواو والضمير فيث لا واو ولا ضمير يقدر أحدهما وكل من المثال والبيت  
يحتسب اليا والضمير فيجوز بدورهم ويحتسب قفزة منه بدورهم وكذلك يحتسب البيت والماء  
غامره ويحتسب الماء غامره فيه فتخصيص المصنف المثال بحذف الضمير والبيت بحذف الواو تحسبكم  
(قوله المشتغل عنه) أي بالعمل في ضميمه أو بالعمل في سببه أي المضاف لضميره فالاول نحو زيد  
ضربته أي ضربت زيدا ضربته والثاني زيد ضربت أخاه أي أهدت زيدا ضربت أخاه (قوله أو عمر أو أخاه)  
أي زيد ضربت عمر أو أخاه لان الواو تجمع المفردات فكان الضمير واقع في الجملة المفسرة وقوله اذا قدرت  
المراجع لقوله أو عمر أو أخاه (قوله لم يصح نصب الاسم على الاشتغال) أي لعدم اشتمال الجملة المفسرة على  
ضمير الاسم المشتغل عنه وقوله ولا رفعه على الابتداء أي لعدم اشتمال الجملة الواقعة خبرا على رابط يربطها  
بالمبتدا (قوله لم يصح نصب الخ) أي بناء على القول الصحيح ان البدل على نية تكرار العامل وأما لو قيل ان  
العامل في البدل هو العامل في المبدل منه جاز أيضا (قوله وكذا لو عطفت) أي وكذا امتنع الرفع والنصب  
لو عطفت الخ (قوله بغير الواو) أي كالفاء لانها لا تجمع المفردات بخلاف الواو نحو زيد ضربت عمر أو أخاه (قوله  
الذين مبتدا) أي الذين فيهم مبتدا وهذا خبر قوله (قوله لفعل محذوف هو الخبر) أي والفاء في قوله فتعسا داخلة  
على الخبر المحذوف أي فاعسم الله وانما دخلت الفاء في خبر الموصول مع كون صلته ماضوية لكونه أشبه  
الشرط لكن هذا قليل والكثير فيما اذا كانت الصلة مضارعية وأما لو كانت الصلة جملة اسمية فلا يجوز قرن  
الخبر بالفاء فلا تقول الذين أوهم قائم فاعسم الله والربط في الآية الضمير في الفعل المحذوف (قوله ولا يكون  
الذين منصوباً بمحذوف الخ) أي فليس من باب الاشتغال (قوله زيد ضربت ياياه) فزيد مفعول محذوف أي ضربت  
زيد ضربت ياياه والفرق بين الآية وبين هذا المثال أن ضربت بالمفسر في المثال اشتغل بضمير الاسم السابق بخلاف  
تعسا في الآية لا زالهم ليس متعلقا بالمصدر فلا اشتغال (قوله خلافا لجماعة) هذا راجع للآية وللمثالين وهما  
زيد اجدعاه وعمر الخ لانهم قالوا الآية من باب الاشتغال وكذلك يجوز زيد اجدعاه وعمر اسقيه على الاشتغال  
(قوله لان اللام) على عدم الجواز في الآية والمثالين ان قلت هلا عال بان الفاء في قوله فتعسا مانعة من عمل  
ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت انما اقتصر على ذلك لعدم موافقة خلاف الفاء فهي فاصرة على  
الآية فان قلت ان المانع فاجواب الشرط لافاء الخبر قلت ان فاء الخبر منزلة منزلة فاء الشرط فهي مانعة وبهذا  
التقرير اندفع ما قاله الشارح ان ظاهره أن الفاء ليست مانعة والالذ كرها (قوله بمحذوف) أي غير العامل في  
المصدر وتقديره في الآية ارادني لهم وتقديره في المثالين ارادني له وهو مسنون فاجواب عما يقال من تريد  
بالنعس والجدع والسقي (قوله لا بالمصدر) أي فلم يشتغل المصدر بضمير الاسم السابق فلا يفسر عاملا فيه  
واعترض بان ابن مالك جعل اللام متعلقة بالمصدر واللام للنيين وحيث نصح النصب على الاشتغال في المثالين  
ولا يصح في الآية لمانع وهي الفاء (قوله لانها لازمة قولا للتقوية الخ) معارض بقول ابن الحاجب قد تحذف  
اللام نحو اجدعاه زيد او سقيه زيدا (قوله لانها الخ) جواب عما يقال من لم أنهم ليست للتقوية لكنها للتقوية  
(قوله سل بني اسرائيل) سل يتعدى المفعولين الاول بني اسرائيل وكم اسم استفهام مبتدأ وجملة آتيناهم  
خبرها والربط الهاء من آتيناهم وهي مفعول أول لا آتيناهم والثاني قوله آية ومن زائدة والمميز محذوف أي  
كم جماعة آتيناهم آية أي جماعة آتيناهم وجملة كم الخ مفعول ثان لسل معلق عنها بالاستفهام هذا على  
اعراب كم مبتدا وامام مفعول محذوف أي أي جماعة آتيناهم آية فهو من باب الاشتغال والجملة مفعول  
ثان لسل معلق عنها بالاستفهام (قوله سل الخ) تقدم أن الآية الاولى ليست من الاشتغال لان الفاء مانعة على  
ما تقدم وكذلك المصدر ليس مشتغلا على ضمير الاسم السابق وأما هذه الآية فتحتل الاشتغال والمبتدا (قوله  
مقدر بعده) أي لان الاستفهام له الصدر وآية مفعول ثان له كل حال (قوله لعدم الرجوع حينئذ الى كم)

الخامس المفسرة لعامل  
الاسم المشتغل عنه نحو زيد  
أضربته أو ضربت أخاه  
أو عمر أو أخاه أو أخاه اذا  
قدرت الاخ ببيان فان قدرته  
بدلا لم يصح نصب الاسم على  
الاشتغال ولا رفعه على  
الابتداء وكذا لو عطفت بغير  
الواو وقوله تعالى والذين  
كفروا فتعسا لهم الذين  
مبتدا وتعسا مصدر لفعل  
محذوف هو الخبر ولا يكون  
الذين منصوبا بمحذوف يفسره  
تعسا كما تقول زيدا ضربت  
ياياه وكذا لا يجوز زيدا  
جدعاه ولا عمر اسقيه  
خلافا لجماعة منهم ابو حيان  
لان اللام متعلقة بمحذوف  
لا بالمصدر لانه لا يتعدى  
بالحرف وليست لام التقوية  
لانها لازمة قولا للتقوية غير  
لازمة وقوله تعالى سل بني  
اسرائيل كم آتيناهم من  
آية ان قدرت من زادة فكهم  
مبتدا او مفعول لا آتيناهم  
مقدر بعده وان قدرتها  
بيان لكم كما هي بيان لما  
ما ننسج من آية لم يجز واحد  
من الوجهين لعدم الرجوع  
حينئذ الى كم



وانما هي مفعول ثان مقدم مثل اعشرين درهما عطيتك وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق  
العامل عن العامل وجوز به ضمهم زيادة من كالمندوا وانما زاد بعد الاستفهام بل خاصة وقد ١٤٩ يكون يجوز بذلك على قول من لا يشترط

كون الكلام غير موجب  
مطلقا وعلى قول من يشترطه  
في غير باب التمييز ويرى  
انهم في رطل من زيت وخاتم  
من حديد زائدة لامينة  
للجنس (السادس والسابع)  
بدلا البعض والاشتمال ولا  
يربطهما الا الضمير ملفوظا  
نحو ثم عواصموا كثير منهم  
يسألونك عن الشهر الحرام  
قتال فيه أو مدة راحون  
استطاع اي منهم ونحو قتل  
اصحاب الاخدود النار اي  
فيه وقبل ان الخلف عن  
الضمير اي ناره وقال الاعشى  
لقد كان في حول ثواء ثويته  
تقضي لباتات ويسام سام  
اي ثويته فيه فالهاء من ثويته  
مفعول مطلق وهي ضمير  
الثواء لان الجملة صفة  
والهاء رابط الصفة والضمير  
المقدر رابط البدل وهو ثواء  
بالبدل منه وهو حول وزعم  
ابن سيده انه يجوز كون  
الهاء من ثويته للحول على  
الاتساع في ضمير الطرف  
بحذف كلمة وليس بشئ  
خلو الصفة حيثئذ من ضمير  
الموصوف ولا شرائط الرابط  
في بدل البعض وجب في نحو  
قولك مروت بثلاثه زيد  
وعمر والقطع بتقدير منهم  
لانه لو اتبع لمكان بدل بعض

اي لان كم واقعة على آية وضمير آتيناهم لبني اسرائيل (قوله وانما هي مفعول ثان) أي لا آتيناهم مفعول مقدم  
أي والجملة مفعول ثان لسل (قوله وجوز الزمخشري الخ) أي ان ما سبق كله بناء على أن كم اسم استفهام  
وهذا مقابله (قوله في كم) أي المذكور وفي هذه الآية (قوله ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق الخ)  
اعترض بأنه سيأتي في الباب الخامس أن كم الخبرية تعلق خلافا لكثيرهم فاعترض مع ما هنا سلما أن كم الخبرية  
تعلق فلان سلم أن سل هنا تعلق بل مفعوله الثاني محذوف أي سل بني اسرائيل عما آتيناهم من الآيات ثم  
استأنف لافادة أنهم كثيرة قوله كم آتيناهم ولا تجعل كم مفعولا ثانيا لسل لانها المصدر (قوله أن كم  
الخبرية تعلق) أي وكم هنا تعلق سل عن مفعوله الثاني على كل من الاحتمالات الثلاثة (قوله وجوز بعض  
زيادة من) أشار بهذا الى أن كلامه السابق مبني على قول ضعيف كما أشار به بقوله وانما زاد بعد الاستفهام  
بهم لا بكم (قوله أو على قول من يشترطه) أي كون الكلام الذي تراد فيه غير موجب وقوله في غير التمييز أي  
وأما في التمييز فلا يشترط كون الكلام غير موجب والاولى حذف هذا القيل لان من آية ليس بغير التمييز بل  
مفعول ثان لا آتيناهم عند جعل من زائدة كما مر تأمل (قوله كثير منهم) بدل بعض لان الكثير بعض والرابط  
ضمير منهم (قوله قتال فيه) بدل من الشهر الحرام والرابط ضمير فيه (قوله استطاع) بدل من الناس بدل  
بعض (قوله النار) بدل اشتمال من الاخدود (قوله خلف عن الضمير) أي فقوله الا الضمير أي أو خلفه (قوله  
ثواء) بالمثلثة أي لقد كان في اقامة حول أقمته تقضي الخ ثواء بدل اشتمال من حول وقوله ثويته جملة فعلية صفة  
لقوله ثواء وفيها الرابط لها بالموصوف (قوله تقضي) اسم كان أي فراغ لباتات أي حاجات (قوله ويسام)  
منصوب بان مضمير فجوازا وهي مع صلتها مؤولة بمصدر معطوف على المصدر المذكور أي تقضي لباتات وسام  
سام (قوله للحول) أي والاصل ثويت فيه ثم حذف الجار فاقبل الضمير بالفعل أي ثويته وقوله للحول أي فهي  
رابطه للبدل وليس الرابط مقدرا (قوله وليس بشئ) الاولى أن فيه تكافؤ الا فهو صحيح لان الرابط التقديري  
كاف اذا فرق بينه وبين البدل والالكان أيضا كلامه لا يصح لانه أيضا يقدر ضمير البدل وابن سيده يقدر  
للمصدر رابطانم ابن سيده يلزمه تكافؤ الجار وخلو الصفة (قوله وليس بشئ) خلو الصفة حيثئذ من ضمير  
الموصوف ان أراد خلوها من الضمير لفظا وتقديرافمنوع وان أراد خلوها لفظا فاسلم ولا يضر والحاصل  
أن في البيت موصوفا ومبدلا منه بدل اشتمال وكل منهما يحتاج الى ضمير وليس في البيت الا ضمير واحد فان  
قدر رابطا للصفة احتج الى تقدير ضمير آخر ربطا بالبدل اي ثويته فيه كفاعل المصنف وان قدر رابطا للبدل  
احتج الى ضمير آخر ربطا بالصفة اي ثويته اياه فالمتصل يعود للحول والمنفصل يعود للثواء غير ان تقدير المصنف  
أولى من هذا التقدير الذي رآه ابن سيده لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار  
والجرور حذفان معا وان قلنا على التدرج فالأوسع لازم على تقدير المصنف أيضا (قوله وجب القطع) محل ذلك  
اذالم تستوف أفراد الجملة اما ان نويت استيفاء أفراد بحذف معطوف أو استوفيت أفراد به ذكره بعده  
فانه يجوز البدل ويكون بدل مفصل من مجمل ولا يحتاج الى رابط (قوله القطع) فاعل وجب (قوله بتقدير  
منهم) أي على انه خبر وقد يقال بصحة البدل ويقدر منهم رابطا والرابط كما يكون مذكورا يكون مقدرا (قوله  
لا يحتاج الى رابط) أي زائدة عن ذات الجملة (قوله الا الضمير) أي العائد على الموصوف بالصفة المشبهة (قوله  
وجهه) فاعل بحسن وقوله أو وجهها نصب على التشبيه بالمفعول به (قوله بالرفع) أما بالنصب أو الجر نحو حسن  
الوجه أو الوجهه فانه حيثئذ لا يقتضي رابطا لوجود الضمير في الصفة والحاصل ان الصفة ان وجدت فيها ضمير كفي

من غير ضمير \* (تنبيه) \* انما لا يحتاج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج الى رابط لذلك  
(الثامن) معمول الصفة المشبهة ولا يربطها ايضا الا الضمير اما ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه أو وجهه منه أو مدة راحون يدحسن وجهه اي  
منه واختلف في نحو زيد حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه



وقيل آل خاف عن الضمير وقال تعالى وإن للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الأبواب جنات بدل أو بيان والثاني عنه البصريون لأنه لا يجوز عندهم أن يقع صطف البيان ١٥٠ في النكرات وقول الرخشي أنه معرفة لأن عدنا علم على الأقامة بدليل جنات عدن التي وعد الرحمن

والألبدين كونه في معناه ولها ولكن فيه أنه يرد حسن وجهها فإن في الصفة ضمير مع أنهم قدروا الضمير في معمولها تأمل (قوله خلف عن الضمير) أي وهو مذهب الكوفيين وعلى هذا قوله إلا الضمير أي أو خلفه (قوله لحسن مآب) أي لما ب حسن (قوله بدل) أي من حسن مآب ولا شك أن البدل يقع في النكرات وقوله أو بيان أي على الراجع من أن البيان كالنعت مخصص في المعارف وموضع في النكرات وأما على قول البصريين أن البيان إنما يكون مخصصا فلا يصح أن يكون بيانا (قوله والثاني عنه البصريون الخ) قالوا النكرة غير مبينة في ذاتها فلا تبين غيرها وجوابه أن النكرات تتفاوت فبين عما كان واضحاً منها فبين به غير الواضح قال تعالى من ماء صديد (قوله أنه معرفة) أي أن جنات معرفة لا ضافته إلى عدن الذي هو معرفة (قوله لأنه عدنا) أي الذي أضيف إليه (قوله علم على الأقامة) أي فهو علم جنس للمعنى كسبحان وبررة والمضاف للعلم معرفة (قوله بدليل الخ) وجه الدليل أنه وصف جنات عدن بالاسم الموصول الذي هو معرفة في نفسه دانه معرفة فلا يوصف بالمعرفة إلا المعرفة (قوله لوصح) خبر عن قوله وقول الرخشي (قوله إذ لا تبين الخ) أي بل لا بد من التوافق في التعريف والتشكيك (قوله ولكن قوله) أي الرخشي ممنوع استدلنا على قوله لوصح الخ فأنحط الأمر على أن جنات بدل باتفاق أو بيان على المذهب الكوفي (قوله والتي في الآية) أي ولفظ التي الواقع في الآية (قوله ومفتحة الخ) صطف على قوله جنات بدل أو بيان (قوله بالاضافة) أي اضافتها لعدن وقوله لأنه أي الحسن مذكروه مفتحة مؤنث ولا بد من تطابق النعت للمنعوت (قوله ولأن البدل الخ) أي ولأننا عر بنا جنات بدلا من حسن فلوجب مفتحة صفة له لزم تقدم البدل على النعت وهو لا يجوز اه تقرير دردير (قوله أو بدل من ضمير مستتر) أي في مفتحة (قوله حسنة الوجه) حسنة نعت لأمرا أو الوجه بدل من ضمير حسنة بدل بعض من كل وابدال ذي اللام من ضمير مستتر في اسم بشرط فيه الضمير قبيح عند البصريين ولا شك أن حسنة بشرط فيه الضمير لكونه صفة (قوله وعلمها فلا بد الخ) أي على أنه بدل أو مفعول فلا بد الخ أما على كونه بدلا فلا بد من البدل البعض أو الاشتغال لا بد من ضمير ولأنه على حله نائب فاعل صار معمو لا لصفة لأن اسم المفعول إذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة وهو لا بد فيه من ضمير (قوله الأبواب منها) أي فالرابط محذوف (قوله أو أبوابها) أي قال عوض عن الضمير (قوله وهذا البدل) أي بدل الأبواب من ضمير مفتحة (قوله بدل بعض) أي لأن الباب جزء من الدار (قوله لا اشتغال) أي بناء على أن الجنة مشتملة على الباب أي مستلزمة له وليس الباب جزءا منها وبعضهم قال الحق ما قاله الرخشي لأن الباب هو الفرجة فليس بعضا من الجنات لأن الجنات هي البساتين والباب ليس جزءا منها وقد يقال أن الباب هو الفرجة والجنات شامل لها ولا شجار وغير ذلك وحيث فيكون ما للمصنف أرجح تأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله فمن فرض فيهن الحج) أي من قدر الحج على نفسه في هذه الأشهر وأوجهه على نفسه بالأحرام به فيها فلا رقت منه أي لا ينبغي أن يصدر منه ذلك فيه (قوله وأما قوله تعالى) هذا جواب عما يقال أن من في الآيتين شرطية مبتدأ وجواب الشرط خال عن الضمير العائد عليها (قوله الحضارة) بفتح الحاء وكسر هاء ضد البداة بكسر الباء وفتحها والحضارة سكنى الحضارة كما أن البداة سكنى البادية أي مفعول ثان لثرا فأنامة مفعول الأول والفاعل ضمير الخطاب وأي التمام والتعجب أي ترانا تامين في الكلمات من رجال البادية أي من أهلها وبعد البيت

ومن ربط الخاش فان فينا \* قناسبا وافر اساحسانا

وقوله سابا أي طوالا والبيان للقطاخي (قوله يحبه الله) مجزوم لأنه جواب الشرط وقوله فان الله دليل الجواب

عباده لوصح تعينت البدلية بالاتفاق إذ لا تبين المعرفة النكرة ولكن قوله ممنوع وانما عدن مصدر عدن فهو نكرة والسقي في الآية بدل لانت ومفتحة حال من جنات لاختصاصها بالاضافة او صفة لها لاصفة طسن لأنه مذكروا لا البدل لا يتقدم على النعت والأبواب مفعول مالم يسم فاعله أو بدل من ضمير مستتر والأول أولى لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه وعلمها فلا بد من تقدير أن الأصل الأبواب منها أو أبوابها ونابت آل عن الضمير وهذا البدل بدل بعض لا اشتغال خلافا لالرخشي (التاسع) جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا ير بطله أيضا إلا الضمير اما مذكورا نحو فن يكفر بعد مذكم في أعذبه أو مقدرا أو منوباء عنه نحو فن فرض فيهن الحج فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج أي منه أو الأصل في حجه وأما قوله تعالى بلى من أوفى بعهده واتي فان الله يحب المتقين ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون وقول الشاعر فن تكن الحضارة عجبته

ففي رجل بادية ترانا فقال الرخشي في الآية الأولى أن الرابطة عموم المتقين والظاهر أنه لا عموم فيها وإن المتقين مساوون وكذا لمن تقدم ذكره وانما الجواب في الآيتين والبيت محذوف وتقديره في الآية الأولى يحبه الله وفي الثانية يغلب وفي البيت



فلسنا على صفته (العاشر) العام لان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما اما به اطف كفي فاما وقد احوالنا وعمل اوله ما في ثانيهما نحو وانه كان يقول لصفيننا على الله شططا وانهم ظنوا كطنتهم ان لن يبعث الله أحدا أو كون ثانيهما جوابا بالاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفروا لكم رسول الله ونحو آتوني أفرغ عليه قطرا وجوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم ١٥١ في الكلالة أو نحو ذلك من أوجه الارتباط

ولا يجوز زمام قد زيد وذلك بطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرئ القيس كفاي ولم اطلب قليل من المال وانه حجة على رجحان اختيار افعال الاول لان الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني وترك افعال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف والصواب انه ليس من التنازع في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين فان كفاي طالب للقليل واطلب طالب للمالك محذوف الدليل وليس طالبا للقليل لانه لا يلزم فساد المعنى وذلك لان التنازع يوجب تقدير قوله ولم اطلب معطوفا على كفاي وحيث يذيل لم كونه متبعا لانه حيث يذيل في حيز الامتناع المفهوم من لو وادامتنع النفي جاء الاثبات فيكون قد اثبت طلبه للقليل بعدما قلناه بقوله

ولو أن ما سعى لادنى معيشة وانما لم يجز ان يقدر مستأنفا لانه لا ارتباط حيث يذيل بينهما كفاي فلا تنازع بينهما (فان قلت) لم لا يجوز التنازع على تقدير الواو والعال فانك اذا قلت لودعونه لاجابي غير

وكذا ما بعده (قوله فلسنا على صفته) اي لانك ترانا تامين في الكلالات من اهل البادية (قوله كفي فاما وقد) اي اذا علمت الثاني والارباط الواو (قوله في ثانيهما) يعني في جلته فاندفع الاعتراض (قوله وانه كان يقول الخ) فسميها تنازعه كان ويقول وعمل الثاني واسم كان مستتر عائذ على السفيه ولا شك ان العامل الثاني وهو يقول معمول كان لانه خبرها وفيه تسامح لان خبر كان جلة يقول صفيننا (قوله أن لن يبعث الخ) تنازع انهم ظنوا وظننتهم وعمل الثاني واضمر في الاول وحذفه لكونه فضلة وكما ظننتهم معمول لظنوا وما موصولة أو مصدرية وفي جعل ظننتهم معمول لظنوا وتسمي بل المعمول كما ظننتهم (قوله رسول الله) تنازعه تعالوا على تضمينه معنى اتوا ويستغفروا وعمل الثاني واضمر في الاول وحذفه لكونه فضلة والثاني وهو يستغفروا جواب الاول لان المعنى ان تأتوا يستغفروا (قوله قطرا) تنازعه آتوا وأفرغ وعمل الثاني واضمر في الاول وحذفه لكونه فضلة وأفرغ جواب آتوني (قوله يستفتونك) اي يسألونك عن الكلالة قل الله يفتيكم فيها (قوله في الكلالة) تنازعه كل من يستفتونك ويفتيكم وقوله قل الله الخ جواب السؤال (قوله من أوجه الارتباط) أي كأن يكونا معمولين لعامل واحد كفاي القاسم والقاسل أو هو كان يكون العامل الثاني حال من العامل الاول على ما سبق قول (قوله ولا يجوز زمام قد زيد) أي لعدم الارتباط بين العاملين (قوله ولذلك) أي لاجل وجوب الربط بين العاملين بطل الخ لان الواو فيه متعينة للاستئناف لا للعطف حتى يكون ارتباطا اذ لو جعلت للعطف لزم فساد المعنى (قوله وانه حجة الخ) أي انهم قالوا ان قابل تنازعه كفاي وأطلب وعمل الاول واضمر في الثاني وحذفه وعدوله عن افعال الثاني مع امكانه وسلامته من الحذف دليل على رجحان افعال الاول (قوله وقد ارتكبه) أي افعال الاول (قوله لاختلاف مطلوبي العاملين) أي لعدم الربط لاختلاف الخ فالعلة في الحقيقة في عدم التنازع هو عدم الربط (قوله الدليل) أي وهو البيت الذي بعده وهو \* ولكنما أسعى لمجد مؤث \* الخ (قوله معطوفا على كفاي) أي لاجل ان يحصل الربط بين العاملين (قوله وحيث يذيل) اي وحيث يذيل اذ كان معطوفا على كفاي كان اي لم اطلب مثبتا (قوله كونه) أي لم اطلب وقوله لانه أي لم اطلب داخل في حيز الامتناع أي الذي نفي في المعنى اي ونفي النفي اثبات (قوله بعدما تنازع الخ) فيحل المعنى ان سعي لادنى معيشة وطلبي للقليل من المال منفي بل اطلب الكثير وانتفاء طلبي للقليل منفي بل اطلب القليل والسعي للادنى (قوله وانما لم يجز ان يقدر مستأنفا) ويكون العاملان تنازعا في قابل (قوله فلا تنازع بينهما) أي لان شرط التنازع الارتباط بين العاملين ولو بالعطف (قوله افادت الخ) اي افادت انتفاء الاجابة لانتفاء الدعاء وكذلك البيت انتفي كفاية القليل لانتفاء السعي لادنى معيشة ولا يكون عدم طلب القليل مستمرا (قوله لان المعنى حيث يذيل) اي واما في المثال السابق فالقيد ليس نقيضا للشرط لان عدم التواني لا يندفع الدعوة وانما المقضة في البيت وفي قولك لوجاءني لا كرمته غير جاء فان القيد منافي للشرط فلا يصح التعليق (قوله فيكون انتفاء الخ) اي أنه عاق كفاية القليل المقيدة بعدم الطلب على السعي ومن المعلوم أن القيد جزء في المعنى وان السعي لادنى معيشة هو طلب القليل فيؤول الامر الى أنه علق عدم طلب القليل على طلب القليل فاذا أدخلت لو صارت مفيدة لعدم عدم الطلب وهو ثبوت الطلب لانتفاء الطلب فقد توقف الشيء على عدمه فقوله الشارح في توقف عدم الشيء أي عدم الطلب وهو القيد وقوله على وجوده وهو وجود الطلب وهذا كله قبل دخول لو

متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم اثبات التواني (قلت) اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ووجهه قول الفارسي والكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر لان المعنى حيث يذيل لو ثبت اني اسعي لادنى معيشة لكفاي القليل في حالة اني غير طالب له



فيكون انتفاء كفاية القلبيل المقيدة بعدم طلبه وقوفه على طلبه له فيتوقف عدم الشيء على وجوده وهذه القاعدة ايضا بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ١٥٢ ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلت ابنته على ان تبين واعلم قد تنازعا

كل ضرب بنى وضربت زيدا  
ادلا ارتباط تبين تبين واعلم  
على انه لو صح لم يحسن حمل  
التنزيل عليه لضعف الاضمار  
قبل الذ كر في باب التنازع  
حتى ان الكوفيين لا يجيزونه  
البتة وضعف حذف مفعول  
العامل الثاني اذا اهل  
كضرب بنى وضربت زيدا حتى  
ان البصريين لا يجيزونه الا  
في الضرورة والصواب ان  
مفعول اطالب المالك محذوف كما  
قدمنا وان فاعل تبين ضمير  
مستتر ما للمصدر أي فلما  
تبين له تبين كذا لوافي ثم بدا  
لهم من بعدهم اوا والآيات  
له جنته اول شيء دل عليه  
الكلام أي فلما تبين له  
الامر او ما أشكل عليه ونظيره  
اذا كان غدا فانتني أي اذا  
كان هو أي ما نحن عليه من  
سلامة (الحادي عشر) ألفاظ  
التوكيد الاول وانما يربطها  
الضمير الملقوطة به نحو جاء  
زيد نفسه والزيدان كلاهما  
والقوم كالم ومن ثم كان  
مردودا قول الهاروي في  
الذخر تقول جاء القوم  
جميعا على الحال وجميع على  
التوكيد وقول بعضهم  
عاصمنا في قوله تعالى هو  
الذي خلق لكم ما في الارض  
جميعا ان جميعا توكيد لما ولو  
كان كذا لقليل جميعه ثم

واما بعد دخول لو فيكون فيه توقف وجود الشيء على عدمه فقول الشارح فيكون انتفاء كفاية الخ الاولى  
حذف انتفاء لان كلامنا في التعليق بقطع النظر عن لو وما جاء الفساد الامن به - ل الوالعمال وحيث  
فتعين جعلها للاستئناف اه تقرير دردير (قوله فيكون انتفاء كفاية الخ) الاولى - حذف انتفاء لان  
التعليق بين الجواب والشرط نفسه لا بين الشرط وانتفاء الجواب وقوله موقوف على طلبه أي على طلب  
القلبيل الذي هو السعي لادنى معيشة (قوله فيتوقف عدم الشيء) أي عدم الطلب ووجه التوقف ان قيد  
المعلق معاق أيضا (قوله فيتوقف عدم الشيء) أي عدم الطالب للقليل (قوله ولهذا القاعدة) أي وهي  
وجوب الربط بين عامل التنازع (قوله ولهذا القاعدة) أي لاجل ارتباط جلتي التنازع بطل قول بعضهم  
الخ (قوله قول بعضهم) هو الزمخشري (قوله ضمير راجع الى المصدر الخ) أي فلما تبين هو أي اقتدار  
الله على كل شيء (قوله بناء على ان تبين الخ) أي فالامل فلما تبين له ان الله على كل شيء قدير قال اهل علم ان  
الله الخ فاعمل الثاني في قوله ان الخ على انه مفعول له وأضمر في الاول ما يحتاجه وهو ضمير الرفع (قوله اذلا  
ارتباط الخ) علة لبطال قول بعضهم قال الدماميني قد يقال ان الربط موجود لان ما تربط بين الشرط  
والجواب وأهل علم معمول للجواب فينبه وبين الشرط ارتباط (قوله لو صح) أي التنازع وفرضنا وجود  
الارتباط بين العاملين (قوله لضعف الخ) قال الشارح لا يسلم الضعف وسيأتي للمصنف المرو عليه قريبا  
في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وصل عنكم ما كنتم تزعمون فيمن فتح بين حيث قال ان بعضهم ذكر ان بين  
طرف والفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل أي لقد وقع التقطع بينكم أو الى الوصل لان وما ترى معكم  
شفعاء كم يدل على التهاجر وهو يدل على عدم التوافق الى ما من قوله ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تقطع  
وصل تنازعا فعلى التنازع يكون الاضمار قبل الذ كروه ومثل ما في هذا المحل (قوله لضعف الاضمار الخ)  
أي اذا عمل الثاني واضمرنا في الاول فلزم الاضمار قبل الذ كروه ولازم لما قاله الزمخشري وأما قوله وضعف  
الخ أي اذا عمل الاول واهل الثاني وهذا على غير ما قاله الزمخشري (قوله وضعف الخ) جواب عما يقال نجعل  
العامل الاول فلا يلزم الاضمار قبل الذ كروه ومفعول الثاني محذوف (قوله كضرب بنى وضربت زيدا) الفصح  
كضرب بنى وضربت زيدا (قوله لا يجيزونه) أي لما فيه من تهمة العامل للعامل ثم قطعه عنه (قوله ان مفعول  
أطلب المالك محذوف) أي أو أنه منزل منزلة اللازم أي لم احتج لطلب (قوله اما للمصدر) أي المفهوم من الفعل  
(قوله فلما تبين له تبين) أي فلما حصل له تبين (قوله كما لوافي ثم بدا لهم) أي فغاه له ضمير البدء (قوله ونظيره)  
أي في كون الضمير راجعا لادل عليه الكلام (قوله ما نحن عليه من سلامة) أي صحة وغدا خبر كان (قوله  
ألفاظ التوكيد الاول) أي التي يؤكد بها أولا بدون تقديم شيء عليها (قوله الاول) أي وهي النفس والعين  
وكلا وكل وأجمع (قوله ومن ثم) أي ومن أجل أن ألفاظ التوكيد يجب ربطها بالضمير (قوله وجميع على  
التوكيد) فقد جعل جميع وكذا مع كونه خاليا عن الربط وهذا محل الشاهد (قوله وتول بعض من  
عاصمنا) هو الامام بهاء الدين قاضي القضاة أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الهمداني المصري  
الشافعي تليد أبي حيان وكان ابن عقيل تولى القضاء في محكمة باب الفتوح عن القزويني ثم تولى قضاء مصر  
العتيقة بن ابن جماعة وكان يقول عليه العبادي شيخ الكل في الكل ثم تولى قاضي القضاة أي قاضي العسكر  
قال السراج البلقيني سمعت أبا حيان يقول ما تحت أديم السماء أنجي من ابن عقيل ولد سنة تسع وتسعين  
وستمائة ولازم أبا حيان اثنتي عشرة سنة وتوفي سنة تسع وستين وسبع مائة ودفن بقرب الامام الشافعي (قوله  
ولو كان الخ) هذا اعتراض أول علي ابن عقيل وقوله ثم التوكيد الخ اعتراض ثان (قوله والصواب انه حال)



وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للاحاطة بنحو قمت ثلاثكم وبدل الكل لاحتياج إلى ضمير ويجوز لكل أن تلي  
العوامل إذا لم تتصل بالضمير نحو جاء في كل القوم فيجوز مجيئها بدلا بخلاف جاء في كلهم ١٥٣ فلا يجوز إلا في الضرورة فهذا أحسن

ما قبل في هذه القراءة وخرجها  
ابن مالك على أن كلا حال  
وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها  
عن الإضافة لفظاً ومعنى وهو  
نادر كقول بعضهم سررتهم  
كلا أي جميعاً وتقديم الحال  
على عاملها الظرف واحترز  
بذكر الأول عن أجمع  
وأخواته فأنهم انما أتوا كد  
بعد كل نحو فسجد الملائكة  
كلهم أجمعون\* (الأمور

التي يكتسبها الاسم بالضافة)  
وهي عشرة \* أحدها  
التعريف نحو غلام زيد \*  
الثاني التخصيص نحو غلام  
امرأة والمراد بالتخصيص  
الذي لم يبلغ درجة التعريف  
فإن غلام رجل أخص من  
غلام ولكنه لم يتميز بعينه  
كإيمير غلام زيد \* الثالث  
التخفيف كضارب زيد  
وضارب عمر ووضارب بكر إذا  
أردت الحال أو الاستقبال  
فإن الأصل فهن أن يعلمان  
النصب ولكن الخفص  
أخف منه إذ لا تنوين معه  
ولا نون وبدل على أن هذه  
الإضافة لا تفيد التعريف  
قوله الضارب باريد والضرابو

أي من ما (قوله وابدال الظاهر) جواب عما يقال أنه لا يجوز ابدال الظاهر من الضمير (قوله إذا كان)  
أي ذلك الظاهر (قوله إذا لم تتصل بالضمير) أي وأما أن اتصل به فلا تبشرها العوامل فلا تقع الامتداد  
أو مؤكدة (قوله وبدل الكل إلخ) جواب عما يقال أنه ليس هناك ضمير (قوله ويجوز إلخ) جواب عما  
يقال كيف البدل مع أنه على نية تكرار العامل فيلزم إيلاء كل العوامل والعامل لا يلي كلا (قوله وهو نادر)  
أي إذا الغالب إضافة لفظاً ومعنى أو معنى فقط فهي معرفة في الغالب (قوله فأنهم انما أتوا كد بعد كل) يعني  
لا قبلها إذا اجتمعت معها فلا ينفى أنها يؤكدها واحد هانحو لنحوهم أجمعين (قوله فأنهم انما أتوا كد بعد كل)  
قال الدماميني هذا سهو ظاهر فقد قال تعالى فكذبوا فيهاهم والغاوون وبنودا بليس أجمعون وقال تعالى  
حكايته عن ابليس لا تغوينهم أجمعين وقال تعالى لا تطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ثم لا صلبتكم أجمعين  
وقال انما لنحوهم أجمعين وان جهنم لو عد هم أجمعين فقد أكد هذه الآيات كلها بأجمعين دون الاتيان بكل في  
حالات اعراب الاسم وأجاب الشنقي بأن قول المصنف انما أتوا كد بعد كل أي لا قبلها إذا اجتمعت معها فلا ينفى  
أنه يؤكدها وحدها

\* (الأمور التي يكتسبها الاسم بالضافة) \*

(قوله الاسم) أي المضاف من المضاف إليه وقوله بالضافة أي بسبب الإضافة (قوله عشرة) الأولى أحد عشر  
(قوله والمراد بالتخصيص إلخ) قال الدماميني فيه نظراً فإن مقتضاه أنه لو أطلق التخصيص لدخل فيه التعريف  
وابس كذلك فإن التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص  
بخلاف زيد فإنه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له شخص اه وقد يقال ليس مراد المصنف بقوله والمراد  
الاحتراز بل بيان ما اصطحوه عليه في التخصيص (قوله الذي لم يبلغ إلخ) أي التمييز الذي لم يبلغ إلخ وقوله  
درجة التعريف أي التعيين (قوله فإن غلام رجل) أي وكذا غلام امرأة وقوله أخص من غلام أي من  
مطلق غلام وقوله كإيمير غلام زيد أي المفيد للتعريف (قوله كضارب إلخ) أي من كل وصف بمعنى الحال  
أو الاستقبال مضاف لعموله وتسمى إضافته لفظية لأنهم لم يقدسوا بأغبر التخفيف في اللفظ ولأنها في نسبة  
الانفصال بالأعمال مع النون أو التنوين لا يجرد الضمير لوجوده مع المضي مع أن إضافته معنوية (قوله أخف  
منه) أي من حيث أنه يترتب عليه حذف التنوين والنون فالحذف بالحذف لأن ذات الحذف أخف من النصب  
لأن الأمر بالعكس (قوله إذ لا تنوين) أي في الوصف المفرد وقوله ولا نون أي في الوصف المثني أو المجموع  
(قوله ولا يجتمع على الاسم تعريفاً) قال الدماميني هذا منقوض بإي الموصولة المضافة لمعرفة نحو جاءني  
أبهم أكرمه فإن تعريفاً على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد وإضافتها معنوية قطعاً فتفيد التعريف  
فيجتمع تعريفاً وقال الرضي وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا يمنع اجتماع التعريفين إذا  
اختلفا (قوله ولا يجتمع مع في الاسم تعريفاً) أي وهو تعريف الموصولية والإضافة وإن قلت أن المعروف  
بالموصولية ال والمعرف بالضافة صلتها فلم يتوارد المعروف على شيء واحد أجيب بأن ال لما كانت في صورة  
الحرف ولزمت الدخول على الاسم وظهور اعرابها فيما بعد ما صار كالشيء الواحد فكان الإضافة المتعلقة بالصلة  
كضارب متعلقة بال و كان الموصولية القائمة بال فاعلة بالصلة (قوله بالغ الكعبة) نعم لهدى بالان إضافة بالغ  
للكعبة لم تفده تعريفاً ولا لا تمنع الوصف إذ لا توصف النكرة بالمعرفة (قوله ثاني عطفه) أي فإنه حال من من  
في قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير والحال واجبة التنكير (قوله  
حوش الفؤاد) أي ذكبه والمبطن ضامر البطن وهو وصف محمود في الرجال وتامه \* شهد إذا تآم ليل الهوجل

عطفه وقول أبي كبير فأتت به حوش الفؤاد مبطناً



وقول خير يارب غابطناو كان يطلبكم ولا تدخل رب على المعارف وفي التحفة ان ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وهذا هو فان ضارب زيد أصله ضارب زيد بالانصب وليس أصله ضارب بافقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تأتي الاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لانها ليست في تقدير الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله ١٥٤ تعالى بمالك يوم الدين قال الزمخشري أريد باسم الفاعل هنا الماضي كقولك هو مالك عبده

أمس أي مالك الامور يوم الدين على حد ونادى أصحاب الجنة ولهذا قرأ أبو حنيفة مالك يوم الدين وأما الزمان المستمر كقولك هو مالك العبيد فإنه بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى لمخاوهو حسن لأنه نقض هذا المعنى الثاني عند ما تكلم على قوله تعالى وجعل الليل سكنا والشمس والقمر فرق قال قرئ بجرا الشمس والقمر عطفًا على الليل وينصبهما بإخبار جعل أو عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى الماضي فتكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة ومثله فالتو الحب والنوى وقاتل الاصبح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وهو أصله ان اضافة الوصف انما تكون حقيقية اذا كان بمعنى الماضي وانه اذا كان لافادة حدث مستمر في الأزمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا وليس الامر كذلك الرابع ازانه العجب والتجوز

والشهد بضم السين والهاء قليل النوم أو السهران والهوجل الاحق واسناد النوم دليل مجاز عقلي والشاهد في قوله حوش القوادفانه حال وهو صفة مشبهة مضافا لمعمولها (قوله يارب الخ) تمامه لا في مباحة منكم وحرمانا \* (قوله يارب غابطنا) أي فاضافة غابطا لضمير لفظة لا تفيد تعريفًا والامتنع دخول رب عليه اذ لا تدخل على المعارف (قوله ولا تفيد) أي اضافة الوصف بمعنى الحال والاستقبال لمعموله (قوله أخص من ضارب) أي من مطلق ضارب (قوله قبل أن تأتي الاضافة) وحيث لم تفد الاضافة الا مجرد التخفيف كما قال ابن الحاجب (قوله فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال) أي بل كان بمعنى الماضي (قوله فاضافته محضة) أي خالصة من نية الانفصال (قوله تفيد التعريف) أي ان كانت الاضافة لمعرفة وقوله والتخصيص أي ان كانت الاضافة لنكرة (قوله ولهذا) أي لاجل كون مالك بمعنى الماضي (قوله ولهذا الخ) أي فنزل الملك الاستقبال منزلة الملك في الماضي لتحقيق الوقوع واستعمل اللفظ الدال على الماضي فيه فاللفظ مستعمل في ملك ماض لكن تنزيلا وكذا يقال في نادى أصحاب الجنة (قوله وأما الزمان المستمر) أي المتناول للماضي والحال والاستقبال فباعتبار تناوله للماضي كانت الاضافة حقيقة مفيدة للتعريف فاذا جعل وصفا لاسم الله (قوله مالك العبيد) أي مالك لهم على سبيل الاستمرار في الحال والاستقبال والماضي (قوله فتكون) أي حتى تكون وهو تفرع على المنفى وقوله ليس في معنى الماضي أي فقط وقوله في الأزمنة المختلفة أي المتناولة للماضي والحال والاستقبال أي فباعتبار تناوله للحال والاستقبال كانت الاضافة غير حقيقية فخاصه أنه جعل هنا الوصف المراد منه الحدث المستمر في الأزمنة اضافته حقيقة وفي الكلام على قوله مالك يوم الدين جعل اضافته حقيقية وقد يجب بان الاستمرار حاصل في الماضي وغيره فيسوغ حله على كل منهما فهنا لاحظا اعتبار الاستمرار في المستقبل وفي مالك يوم الدين اعتبر الاستمرار في الماضي (قوله وليس الامر كذلك) أي بل تكون اضافته حقيقة ولا يكون عاملا مثل مالو كان بمعنى الماضي كما ذكره في مالك يوم الدين (قوله كمررت بالرجل الحسن الوجه) أي فالحسن يكتب بسبب الاضافة زوال القبح والتجوز ارتكاب خلاف الاصل (قوله بخالو الصفة لفظا) أي وان كان في المعنى لا بد من تقديره ويكون الوجه المرفوع بدلا من الضمير أو عطفا بيان (قوله باجرائك الوصف القاصر) أي لان الصفة المشبهة قاصرة لصوغها من اللازم فاذا نصب الوجه كان منصوبا على التشبيه بالمفعول به لانه مفعول به (قوله باجرائك الوصف) أي وهو خلاف الاصل (قوله تذكر المؤنث) أي أن المضاف المؤنث يكتب بالتذكير من المضاف اليه المذكر بسبب الاضافة (قوله مكسوف) خبر انارة ومقتضاه أن يقول مكسوفة لكنه جرد من التاء لاكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه (قوله حيث لا اضافة) أي فهذا يفيد ان تذكر قريب في الآية الاولى ليس للاضافة بل ذكر في الآية الاولى لان قريب فاعل بمعنى مفعول وهو يستوي فيه المذكر والمؤنث أو أن قريب صفة محذوف أي شيء قريب وكلام الفراء جواب ثالث (قوله ولكن ذكر الخ) استدرأ على محذوف حاصله وحيث ذكر الوصف حيث لا اضافة كان ذلك مشكالا لكن ذكر الفراء في الجواب الخ (قوله اذا لم يرد قرب النسب) أما ان أريد به قرب النسب طابق نحو هندا قريبة لعمر ووزيد قريب لعمر وهما لم يرد قرب النسب فاذا ذكر لا لستام

كررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع في الكلام بخالو الصفة لفظا من ضمير الموصوف وان نصب التذكير حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكر المؤنث كقوله أنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا ويحتمل ان يكون منه ان رجاء الله قريب من الحسين ويبيده لعل الساعة قريب فذكر الوصف حيث لا اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب



أذا لم يرد قرب النسب قصد الفرق وأما قول الجوهري أن التذكير لكون التانيث مجازيا فهو ١٥٥ لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة

والموعظة نافعة وانما يفترق  
حكم المجازي والحقيقي  
الظاهر من لا المضمير من  
\* السادس تانيث المذكر  
أقوالهم قطعت بعض أصابعه  
وقرى تلة طه بعض السبابة  
ويحتمل أن يكون منه قله  
عشر أمثاله وكنتم على شقي  
حفرة من النار فأنتقذكم منها  
أى من الشقي ويحتمل أن  
الضمير للنار وفيه بعد لانهم  
ما كانوا في النار حتى ينقذوا  
منها وإن الأصل فله عشر  
حسنات أمثاله المعدود في  
الحقيقة الموصوف المحذوف  
وهو مؤنث وقال  
طول اللبالي أسرع في نقضي  
نقضن كل ونقضن بعضي  
وقال

وما حب الديار شغفن قاي  
وأشد سبيويه \* وتشرق  
بالقول الذي قد أذعته  
كأشرفت صدر القناة من الدم  
والى هذا البيت يشيران  
خزم الظاهري في قوله  
تجنب صديق مثل ما واحذر  
الذي  
يكون كعمر وبين عسرب  
وأعجم \* فإن صديق السوء  
يزرى وشاهدي  
كأشرفت صدر القناة من الدم  
ومراده بما السكابة عن  
الرجل النقص كنعص ما  
الموصوف بعمر والسكابة  
عن الرجل المرید أخذ ما ليس  
له كأخذ عمر والواو في الخط  
وشرط هذه المسئلة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز أمة زبد جاء ولا غلام هنر ذهبت

التذكير حيث نث (قوله قصد الفرق) أى بين المراد بهما قرب النسب والمراد بهما غيره (قوله وأما قول  
الجوهري) أى في الصحاح جوابا عن تذكير الخبر في قوله تعالى إن رحمة الله قريب (قوله لوجوب التانيث)  
أى تانيث الخبر فيما ذكر من المثاليين مع أن المبتدأ فيهما من مجازي التانيث (قوله لوجوب التانيث في نحو  
الشمس طالعة) أى كما يجب في نحو هندا فائمة (قوله وانما يفترق الخ) أى فجازي التانيث الظاهر يجوز  
فيه التذكير والتانيث وحقيقى التانيث الظاهر يجب فيه التانيث (قوله الظاهر من) كما هنا في الشمس  
والموعظة (قوله لا المضمير من) أى لا في الضمير العائد إلى مجازي التانيث فإن ذلك الضمير يجب تانيثه كما أن  
العائد إلى حقيقى التانيث كذلك فالأصل أن مجازي التانيث أن كان ظاهرا جاز في التذكير والتانيث  
فتقول طالع الشمس وطالعت الشمس وأما حقيقى التانيث فيجب التانيث معه نحو قامت هند وإن كان ضميرا  
عائدا عليه وجب فيه التانيث بحيث يؤث الفعل أو الوصف المسند له ذلك الضمير نحو الشمس طالعت أو طالعة  
كما أن العائد إلى حقيقى التانيث كذلك نحو هندا قامت (قوله تانيث المذكر) أى أن المضاف المذكر  
يكتسب التانيث من المضاف إليه المؤنث بسبب إضافته له (قوله قطعت بعض أصابعه) أى فهو وانما أنت  
الفعل مع كون الفاعل وهو بعض مذكر لا كتساب الفاعل المذكر التانيث من المضاف إليه المؤنث أعنى  
الأصابع والسيارة في الآية (قوله عشر أمثاله) أى انما يقل عشرة أمثاله مع أن المعدود أمثال وهو  
مذكر لا كتساب المعدود التانيث من المضاف إليه أعنى الضمير العائد إلى الحسنات (قوله على شقي) أى  
على طرف وجانب وقوله أى من الشقي أى فانت الضمير العائد على الشقي مع أنه مذكر لا كتساب المضاف أعنى  
الشقي التانيث من الحفرة (قوله ويحتمل أن الضمير للدار) أى بناء على أن الكون على شفاها كالكون  
فيها (قوله فله معدود في الحقيقة الموصوف المحذوف) أى فقد جاء على الأصل (قوله طول اللبالي الخ) البيت  
لأغلب العجلى وقيل للعجاج ويزرى \* أخذن بعضى وتركن بعضى \* وبعده

حنين طول وطوبى عرضى \* أقعدنى من بعد طول النهض  
(قوله أسرع) انما يقل أسرع أى الطول لا كتساب الطول التانيث من اللبالي (قوله شغفن) أى فلم  
يقبل شغف الحب لا كتسابه التانيث من المضاف إليه وهو الديار وتعام البيت \* ولكن حب من سكن الديار \*  
وقبله  
أمر على الديار ديار ليلى \* أقبل ذا الجدار وذا الجدارا  
(قوله وتشرق الخ) البيت للأعشى بصف رجلا بإفشاء السر وقبله  
فلو كنت في حب ثمانين قامة \* ورقت أسباب السماء بسلم  
ليست درجتك القول حتى تهز \* وتعلم أنى لست عنك بفهم  
(قوله وتشرق) أى تغص بالقول الذى فشيته كما أن صدر القناة يغص بجمود الدم الذى عابها (قوله شرقت)  
بكسر الراء أى كما غصت صدر القناة أى الرمح من الدم والشاهد في شرقت فلم يقل شرقت أى الصدر لاضافة  
الصدر للقناة (قوله صدر القناة) أى أن صدر الذى هو مذكر لما اضيف للقناة التى هى مؤنثة حسنه واكتسب  
التانيث منها بسبب الاضافة (قوله ومراده بما السكابة) أراد السكابة اللغوية وهى ما عبر به عن المعنى لأن  
الواقع هنا تشبيه (قوله ومراده بما السكابة) الأولى ومراده بما الموصولة ومراده بالصديق الذى يكون  
مثل ما الصديق الناقص شبههم من حيث أنهم ممترة لما يكملها وهو العائد والصلة وأما كلامه فلا يظهر لأن  
كلامه حيث نث يكون تجنب صديق يكون كناية عن رجل ناقص وكذا تقول في قوله عمر الخ فلم اد بعمر ولا فظا  
عمر والمرسوم الذى رسم فيه ما ليس حقه وشبه الرجل به من حيث أن كذا لا يخدمه ليس مستحقا له (قوله المرید  
أخذ) فى نسخة المتريذالا أخذ (قوله هذه المسئلة الخ) يعنى السادس والخامس (قوله فلا يجوز أمة  
زبد جاء) لأنه لو حذف أمة لم يعلم اسناد الحجة للأمة بل لزيد وكذا فى غلام هنر دوهذا بخلاف قطعت بعض  
وشرط هذه المسئلة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز أمة زبد جاء ولا غلام هنر ذهبت



ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح قول أبي الفتح في وجوبه قراءة أبي العالية لا تمنع نفسها بآثاره من باب قطعت بعض أصابعه لأن  
المضاف لا سقط هنا قبل نفسها لا تمنع بتقديم المفعول ايرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الغاية ويلزم من ذلك تعدى  
فعل الضمير المتصل الى ظاهره نحو قوله زيد ١٥٦ أظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز في السابغ الظرفية فتعوتوثي أكملها كل حين وقوله

أصابه لانك لو قلت قطعت أصابعه لم قطع البعض في الجملة بأن يكون على سبيل التجوز مشلا تأمل (قوله  
ومن ثم) أي من أجل هذا الشرط ودالح وقوله لان المضاف الخ علة لقوله ودالح (قوله انه) مقول القول وقوله  
من باب قطعت بعض أصابعه أي ان الفعل أنت مع كون الفاعل مذكرا لاكتساب الفاعل التانيث من  
المضاف اليه (قوله بتقديم الخ) أي لان الضمير يعود بعد الحذف على النفس وحيث يلزم عود الضمير على  
متأخر افظا ورتبه فالخلص أن يقدم نفسه وجوبا (قوله الذي ناب عن الايمان) أي الذي كان مضافا اليه  
(قوله الى ظاهره) أي بأن يكون الظاهر مفعولا للفعل الراجع لضميره المتصل (قوله كل حين) أي فكل منصوب  
على الظرفية لا اكتسابه الظرفية من المضاف اليه وكذا بعض في بعض الاحيان وأي في بيت المتنبي وان كانت  
كل وبعض وأي ليست أسماء زمان ولا مكان (قوله لم تسوئي) تقدم للمصنف انشاده لم تره في وسياقي لذلك  
في التقدير (قوله المعنى) أي المراد الذي هو أنت ماسررتني يوما بوصول الاوقد أسأتني وعاقبتني ثلاثة بفراق  
وصدود أي فالمعنى أني معذب معك على طول الدوام ولوجعل المعنى على الشرط لكان المعنى ان سررتني بوصول  
يوما لم تحصل لي الاساءة بالفراق لحصول السرور الاول بالوصول فأناداهم منكم (قوله لا يقال الخ) حاصله أنه  
يلزم على جعل أي للاستفهام الانكاري فساد وحاصله أنه يلزم عليه أن تكون الجملة المنقبة اعني لم تره في  
مستأنفة لعدم الربط لها بما قبلها وجعلها مستأنفا يلزم عليه فساد في الكلام وذلك لان قوله أي يوم سررتني  
بوصول معناه سلب كل أي لم يحصل منك سرور أصلا وقوله لم تسوئي الخ معناه ايجاب جزئي أي لم يحصل منك  
اساءة في بعض الاوقات واذا انتفعت الاساءة في بعض الاوقات ثبت السرور في بعض الاوقات والايجاب الجزئي  
يناقض السلب الكلي ولا جاء النقص الامن جعل أي استفهامية فتعين جعلها شرطية والوضح في العبارة انه  
كان يقول انه على جعل أي للاستفهام تكون الجملة الثانية مستأنفة لعدم الربط وجعلها للاستئناف يلزم  
عليه فساد المعنى اه تقرير شيخنا دردير (قوله لا يقال الخ) فيه انه استدلل قبل هذا على انها غير شرطية  
بأنه لو قيل مكان ذلك ان سررتني انعكس المعنى فبعد تقريره لفساد المعنى على تقدير الشرطية لا يتجه هذا  
السؤال وكيف يستدل بالاستئناف على انها شرطية مع ما تقدم من ان كونها شرطية يوجب انعكاس المعنى  
(قوله ثم حذف) أي المضاف والمضاف اليه (قوله بغاء محذوفة) أي فاء السببية وهي تربط ما بعده بما قبلها  
(قوله أي سررتني غير مقدر الخ) راجع لجعلها حالية فالاولى ان يقدمه عندها (قوله فالحالية متممة لعدم  
الربط) قد يقال ان الربط يحصل بتقدير ضمير أي بصدد منك فلا تمنع الحالية حيثئذ اه دما ميني (قوله  
وأي غريم) أي مبتدأ و غير ما خبره (قوله لا مفعول مطلق) قد تقدم محتمل الدين على الدين وعلى ما ذكره  
المصنف فالبيت ليس مما الكلام فيه اذ لم يكتسب المضاف فيه شيئا من المضاف اليه (قوله لانهم تضاف لمصدر) أي  
وانما أضيفت لاسم ذات (قوله غلام من عندك) غلام مبتدأ ومن مضاف اليه وعندك خبر (قوله صبيحة) خبر  
مقدم منصوب على الظرفية وهو واجب التصدير لضافته لواجب التصدير وسفر له مبتدأ (قوله من غلام أيهم  
الخ) الجار والمجرور متعلق بأفضل الواقع خبرا عن أنت وتقدم من ومجرورها هنا على عالمها واجب لاضافة  
المجرور لواجب التصدير (قوله أبو من) مبتدأ مقدم وزيد خبر أو العكس ووجب رفع أبو لاضافته لواجب  
الصدارة فاذا علق علم عن العمل ولم يقل أبان والجملة في محل نصب سادة مسندة مفعول على علم (قوله والى هذا) أي  
الى ما ذكر من وجوب التقديم والرفع هذا هو الاتم معنى ويحتمل والى الرفع (قوله بعض الفضلاء) هو الشخص

انا أبو المنهال بعض الاحيان  
وقال المتنبي

أي يوم سررتني بوصول  
لم تسوئي ثلاثة بصدود  
وأي في البيت استفهامية يراد  
بها النسبة لا شرطية لانه لو  
قيل مكان ذلك ان سررتني  
انعكس المعنى لا يقال يدل  
على أنها شرطية أن الجملة  
المفيدة ان استؤنفت ولم تربط  
بالاولى فسد المعنى لا ناقول  
الربط حاصل بتقدير هاضفة  
لوصول والربط محذوف أي  
لم تره في بعده ثم حذف فادفعه أو  
على التدرج أو حال من تاء  
الخاطب والربط فاعلمها وهي  
حال مقدرة أو معطوفة بغاء  
محذوفة فلا موضع لها أي  
ماسررتني غير مقدر أنك  
تروعي ومن روى ثلاثة  
بالرفع فالحالية متممة لعدم  
الربط الثاني المصدرية  
نحو وسيعلم الذين ظلموا أي  
منقلبون فأي مفعول  
مطلق فاصبه يتقابلون ويعلم  
معلقة عن العمل بالاستفهام  
وقل

ستعلم ليلى أي دين تداينت  
وأي غير لالتقاضى غيرهما  
أي الاولى واجبة النصب بما  
بعدها كفي الامة الا انها  
هنا مفعول به كقوله ولان

تداينت ما لا مفعول لها قاله ان تصف لمصدر ولثانية واجبة الرفع بالابتداء مثله في ان علم أي الحزين أحصى ولتعلن أينا أشد عذابا امين  
الاثنا عشر وجوب التصدير والها هذا وجوب تقديم المبتدأ في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة أي يوم سفرك والمفعول في نحو غلام أيهم  
أكرم ومن ومجرورها في نحو من غلام أيهم أنت أفضل ووجب الرفع في نحو علمت أبو من زيد والى هذا يشير قول بعض الفضلاء



عليك بآداب الصدور فن غدا \* مضافا لآداب الصدور تغذرا وإياك أن ترعى شجاعة ١٥٧ ناقص لخطا قدروا من هلاله وتحمرا فرغم

أبومن ثم خفض من مل بين  
قولي مغر يا ومخذرا والاشارة  
بقوله ثم خفض من مل الى  
قول امرئ القيس

كان أبانا في عرا نين وباله  
كبير أناس في بجاد من مل  
ذلك ان من ملاصطة الكبير  
فكان حقه الرفع ولكنه

خفض لمجاورته المنخفض  
والعاشر الاعراب نحو هذه  
خمس عشرة زبد فيمن اعرب به  
والاكثر البناء \* والحادى

عشر البناء وذلك في ثلاثة  
أبواب (أحدها) أن يكون  
المضاف مبهما كغير ومثل  
ودون وقد استدل على ذلك

بأمور منها قوله تعالى وحيل  
بينهم وبين ما يشتهون ومنا  
دون ذلك قاله الاخفش  
ونحوه وأجيب عن الاول

بأن نائب الفاعل ضمير  
المصدر أى وحيل هو أى  
الحول كفى قوله وقالت منى  
يخل عليك ويعتلل \* يسؤل

وان يكشف غرامك تذب  
أى ويعتلل هو أى الاعتلال  
ولا بد عندى من تقدير عليك  
مدلولها عليها بالسذكورة

وتكون حالا من المضمر  
ليتقيد بها فتقيد بالم يفسده  
الفعل وعن الثانى بأنه على  
حذف الموصوف أى ومنا

قوم دون ذلك كقولهم منا  
ظعن ومنا أقدم أى منا فريق  
ظعن ومنه فريق قوم ومنها

قوله تعالى لقد تقطع بينكم فمن فتح بيننا فاه الاخفش ويؤيده قراءة

الرفع وقيل بين طرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل

أمين الدين العروضى المحلى (قوله فرغ أبومن) أى من قولك علمت أبومن زيد فلما أضيف لواجب التصدير  
وجبر فعه وان كان أصله النصب (قوله بين قول الخ) فيه انه لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدأ من المنعطفين  
ولا عن أحدهما اما الاول فلعدم المطابقة اذ لم يقل بينان وأما الثانى فلاشتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل  
منهما وذلك لان رفع أبومن لا بين قوله مغر يا ومخذرا بل مغر يا فقط وكذا خفض من مل لا بينه ما بل بين  
مخذرا فقط فكيف السبيل الى تصحيح الكلام والجواب أن يجعل قوله مغر يا ومخذرا قيد المحذوف لانه مذكور  
ويجعل قوله بين بلا قيد خبرا عن أحدهما وخبرالا آخر محذوف والتقدير على ان يكون الحذف من الثانى  
مثلا فرغ أبومن بين قولى وخفض من مل كذلك هما بينان قولى مغر يا ومخذرا (قوله مغر يا) أى فى قوله  
عليك بأر باب الخ وقوله ومخذرا أى فى قوله وإياك أن ترعى الخ (قوله أبانا) هو جبل ويروى ثيرا وهو جبل  
بمكة وقوله عرا نين جمع عرنيين معظم الانف او كلمة شبهة أول المطر لتقدمه على بقية الوجوه واستعاره له وقوله  
وباله أى مطره أى كان هذا الجبل ملفوف فى بجاد أى كساء منخبط حال نزول المطر عليه أى كأنه بين الجبال حال  
نزول المطر كبير أناس ملفوف فى بجاد أى كساء (قوله الاعراب) أى اذا كان المضاف اليه معر با هذا كلامه  
وفيه ان ارباب هذه اللغة يقولون المضاف ولو كان مضافا لبنى نحو خمسة عشر ك فالوجوب لاعراب المضاف  
الاضافة لا المضاف اليه كما هو ظاهر كلامه لان الموضوع ان المضاف اليه موصوف بوصف فيكتسبه المضاف  
من المضاف اليه بسبب الاضافة (قوله هذه خمسة عشر زيد) أى فلما اضاف عشر لزيد المعرب أعرب عشر  
ورفع مع أنه مبنى على الفتح وأما خمسة فهمى على حالها مبنية على الفتح (قوله البناء) أى اذا كان المضاف اليه  
مبنيا (قوله مبهما) أى وغير اسم زمان كما يؤخذ مما يأتى (قوله وحيل بينهم) أى فبين مبنى على الفتح وحده  
الرفع لانه نائب فاعل لاضافته للمبنى (قوله ومنا دون) أى فلم يقل دون بالرفع مع أنه مبتدأ ومنا خبر لاضافته  
للمبنى فاكتسب منه البناء (قوله ونحوه) لا حاجة له اذ مع قوله وأجيب (قوله أى وحيل هو الخ) المراد  
بالحول الجزر أى جزر الجزيرين أى ثبت الجزيرين كجاءت مما يأتى فى المصنف (قوله كفى قوله) أى فهذا  
نظيره فى كون نائب الفاعل ضمير المصدر المأثور على الفعل (قوله متى يخل عليك) أى بالوصل وقوله ويعتلل  
أى يعتذر لك من تركه وقوله يسؤل أى يحزنك (قوله تذب) بفتح الراء من ذرب والمراد به يحتدل لسانك أى  
متى يخل عليك بالوصل ويعتذر لك فى تركه تصرخ زينا وحيتا تذب تخضع وتذل وان كشف غرامك بالوصل صار  
لسانك حادا طلقا كثيرا الكلام (قوله ولا بد الخ) أى لا جمل ان تحصل فائدة لان الفعل يدل على مصدره فلم  
يحصل بهما فائدة فاذا أثبت بالحال أفاد فائدة (قوله ولا بد عندى الخ) لا حاجة الى هذا الذى ذكر أنه لا بد منه  
عنده فان الضمير النائب عن الفاعل راجع للمصدر المعهود أى الاعتلال وقد صرح به المصنف معر فافقد  
أفاد المصدر فائدة لم يدها الفعل ضرورة انه انما يدل على مصدر نكرة والنائب هنا مصدر معروف معهود وقد  
قال المصنف فى توضيحه على الالفية المعنى ويعتلل الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصه بعليك أخرى محذوفة  
للدليل كما تحذف الصفات فجوز الامر بن ولم يجعل أحدهما متعينا لا بد منه وهذا الذى قاله فى التوضيح هو  
الحق اه دما مبنى (قوله مدلولها) أى بحيث يكون الاصل متى يخل عليك ويعتلل هو عليك (قوله  
ليتنقيد) أى المضمربها أى بالحال لان الحال فى المعنى وصف لصاحبها والوصف مقل للاشتراك وفيه ان تقدير  
الاعتلال بال العهدية كاف ومغن عن تقدير عليك ولا يحتاج لتقديرها الا لو قد راعتلال منك أى متى يخل  
عليك ويعتلل الاعتلال المعهود بكونه عليك لا على غيرك (قوله على حذف الموصوف) أى فدون منصوب  
على الظرفية صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ ومنا خبر وليس دون هو المبتدأ حتى يتأتى كلامه (قوله  
ومنها) أى من الامور التى استدلت بها على اكتساب المضاف البناء من المضاف اليه (قوله فمن فتح الخ) أى

قوله تعالى لقد تقطع بينكم فمن فتح بيننا فاه الاخفش ويؤيده قراءة  
الرفع وقيل بين طرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل



أى لقد وقع التقطع أو الى الوصل لان وما ترى معكم شفاءكم يدل على التماس وهو يستلزم عدم التوصل أو الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعا ويؤيد التأويل قوله ١٥٨ أهم بأمر الحزم لو أستطيعه وقد حيل بين العبر والنزوان بفتح بين مع اضافته لمعرب

فبين فاعل لتقطع ويدل له قراءة الرفع وفتح لاضافته للمبنى فاكتسب البناء من المضاف اليه (قوله أى لقد وقع التقطع) انما سطر تقطع بوقع لان اسناد الفعل لمصدره لا بد فيه من التأويل والا كان تم افتنا (قوله على ان الفعلين) أى تقطع وضم لتنازعا على الفاعلية فاعل الثانى وضمير الاول ضمير عائد على ما كنتم تزعمون وفيه ان هذا يعارض ما قاله فى قوله تعالى فلما تبين له قال اهلم ان الله على كل شئ قدير فقد ذكر هناك انه لا يجوز أن يخرج القرآن دلى الاضمار قبل الذ كر حتى ان البصريين لا يجيزونه وأجيب بأن كلامه الآن بصدد بيان أقوال المؤ ولين وان كان أحدها لا يرضاه ولا يقول به بدليل ما سبق له اه تقرير دردير (قوله ويؤيد التأويل) أى كون بين طرف والفاعل ضمير يعود الى المصدر أو الى الوصل الخ (قوله بين العبر) أى الجار والنزوان أى النط على الاتى والثوب عليها (قوله مع اضافته لمعرب) أى واذا كان مضافا لمعرب فلا يمكن القول بيناتها لانها لا تبنى الا اذا أضيفت لمبنى فتعين ان بين طرف ونائب الفاعل ضمير يعود على المصدر والقصد انه تعين هنا التأويل (قوله مثل ما أصاب) بفتح مثل مع أنه فاعل لقوله بصيب (قوله واذا مامثلهم الخ) فمثلهم مبتدأ مبني على الفتح لاضافته لمبنى (قوله وزعم ابن مالك ان ذلك) أى اكتساب المضاف البناء من المضاف اليه لا يكون فى مثل الخالفها الخ وقد يقال ان يومئذى ويجمع ويكتسب البناء من المضاف اليه كما يأتى فى الثالث (قوله الخالفها الخ) أى فلا يأتى فيها البناء أصلا بخلاف غير وبين (قوله وزعم) عبر بالزعم اشارة لبعده (قوله من حق) من باب ضرب (قوله فقصر) أى بحذف الالف (قوله كما قبل بوالخ) أى فالاصل بار وسار ونام (قوله ففيه ضمير مستتر) تقرير مع على كونه اسم فاعل (قوله ومثل مصدر) أى منصوب على المصدرية أى ان يصيبكم اصابة مثل اصابة الخ (قوله وأما بيت الفرزدق) وهو قوله

ومنها قوله تعالى انه خلق مثل ما أنكم تنطقون فبين فتح مثلا وقرأه بعض الساف أن يصيبكم مثل ما أصاب بالفتح \* وقول الفرزدق \* واذا مامثلهم بشر \* وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون فى مثل الخالفها لله بهات بأنهم اتنى ونجسم كقوله تعالى الا أم أمثالكم وقول الشاعر \* والشر بالشر عند الله مثلان \* وزعم ان حقا اسم فاعل من حق يحق وأصله حاق فصر كقيل بر وسروم ففيه ضمير مستتر ومثل حال منه وان فاعل يصيبكم ضميره تعالى لتقدم فى وما توفى الابالله ومثل مصدر وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة ومنها قوله \* لم يمنع الشرب منها غير ان نطق \* غير ان نطق

حجامة فى غصون ذات أو قال فغير فاعل لم يمنع وقد جاء مفتوحا ولا يأتى فيه بحث ابن مالك لان قولهم غير ان واعتبار ليس يعرب لولو كان المضاف غير مبهم لم بين واما قول الجرجاني وموافقيه ان غلامى ونحوه مبنى فمردود ويلزمهم بناء غلامك وغلام ولا قبل بذلك (الباب الثانى) أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو ومن

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم \* اذهم قرش واذا مامثلهم بشر (قوله ففيه أجوبة) أحدها أن نصب مثل على الحال والخبر محذوف أى موجود أو انه أعمل لامع عدم الترتيب شذوذا أو ان نصبه مثل غلط لان الفرزدق لم يعرف شرط اعمال ما المجازية عند الجازين لكونه تمجيدا (قوله غير ان نطق) قال بعض عد هذا من قبيل الاضافة الى مبنى مشكل اذ المعنى غير نطق حجمة وهذا أمر لا بد منه لوجود الحرف المصدرى وجوابه أن الاضافة تحسب الظاهر الى جملة مصدره فيحرف مصدرى كما صرح به الرضى وليست من قبيل المعربات بل هى مبنية نعم هذه الجملة فى تأويل مفرد لوجود الحرف المصدرى فالمعرب هو ذلك المفرد الذى تؤول الجملة به والاضافة فى الظاهر انما هى للعملة (قوله ذات أو قال) وفى نسخة ذات أفنان (قوله ولو كان الخ) هذا مذهبهم قوله فى أول الباب أن يكون المضاف مبهما كغير الخ (قوله فردود) أى لانه ليس غلام من المبهمان ولانه يلزمهم الخ (قوله زمانا مبهما) أى مثل ساعة ويوم (قوله وفتح) هو محل الشاهد فبناء يوم لاضافته للمبنى وأما على جره فيوم معرب (قوله على حين) فالفتح بناء لاضافته للفعل المبني أى للعملة التى فعلها مبني وقوله على الصبا بكسر الصاد المثل للجهل (قوله ألما أصح) من الصحو وهو الافاقة من السكر والوازع المانع يعنى انه بكي لا يجلس شوقه الى محبوبه ثم رجع على نفسه باللامة على الانهمالك فى سكر الصبوة ووجهها على عدم الصحو منه مع وجود المانع من التابس بذلك وهو الشيب الذى لا يلبق بصاحبه الناطخ بالادناس الشهوانية (قوله والشيب وازع) أى مانع من ارتكاب الصبا وهذا البيت للنبغة وقبله وأسبل منى عبرة فرددتها \* على الحر منها مستهل ودامع أسبل هطل وحذف ناء التانيث للفصل والعبرة بفتح العين الدمع والمستهل بكسر الهاء السائل والدامع مثله (قوله أو بناء عارضا الخ) جعل المصنف بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون الاناث عارضا مع ان الاصل فى

نخى يومئذ ومن عذاب يومئذ يقرآن بحرف يوم وفتح (الثالث) أن يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبنى بناء اصليا كن البناء كقوله على حين عابت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازع أو بناء عارضا كقوله الفعل



لاحتذبن من قلبي قهلاً على حين يستصين كل حليم روي بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك ورجوح عند ابن عصفور فان كان المضاف اليه فعلاً معروفاً أو جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين بفتح يوم وقراءة غير أبي عمر وابن كثير يوم لاتملك نفس بالفتح وقال اذا قلت هذا حين أسألو يهيجني \* ١٥٩ نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر وقال آخر

ألم تعلمي يا عمر ك الله اتني  
كريم على حين الكرام قليل  
واني لاخزي اذا قيل علق  
سخي واخزي ان يقال بخيل  
روي بالفتح ويحكى ان ابن  
الانخضر سئل بحضرة ابن  
الاربع عن وجهه النصب في  
قول النابغة

اتاني أبيت اللعن انك لمتني  
وتلك التي تستك منها المسامع  
مقالة ان قد قلت سوف آتاه  
وذلك من تلقاء مثلك رائع  
فقال ولا تصعب الاردي  
فتردى مع الردي \* فقيل له  
الجواب فقال ابن الاربع  
قد اجاب بريدانه لما اضيف  
الى المبنى اكتسب منه البناء  
فهو مفتوح لا منصوب ونحوه  
الرفع بدلا من انك لمتني وقد  
روي بالرفع وهذا الجواب  
عندي غير جليل لعدم اجهام  
المضاف ولو صح لصح البناء  
في نحو غلامك وفرسه ونحو  
هذا مما لا قائل به وقدمضي  
ان ابن مالك منع البناء في  
مثل مع اجهامها لكونها تشي  
وتجمع فساطنك بهذا وانما  
هو منصوب على اسقاط الباء  
أو بضمها واخني أو على  
المصدرية وفي البيت اشكال  
لوسال السائل عنه لكان  
أولى وهو اضافة مقالة الى

الفعل من حيث هو البناء لان المضارع على الخصوص أشبه الاسم فاعرب وجعل ما يرد به الى البناء أمرا طارئا عليه اه دمايني (قوله لا تحتذبن الخ) الاجتناب الساب والتعلم تكلف الحلم بالكسر يعني لاسلبن قلبي من هذه النسوة تكلفا مني لاظهار الحلم والرجوع عن الصبوة وعلى بمعنى في وهي متعلقة بالفعل أو بالمصدر ويستصين بمعنى يصين أو بمعنى يطلب الصبوة (قوله روي) أي حين في اليقين وقوله بالفتح أي على انهم مامنيان لاضافتهم للمبنى (قوله عند ابن مالك) قال في الخلاصة \* واختبر بنامتو فعل بنيا (قوله والصحيح) أي مع انه خبر لبنند محذوف أي هو يوم الخ (قوله بفتح يوم) أي مع انه خبر عن اسم الاشارة فهو مبنى على الفتح في محل رفع (قوله هذا حين أسألو) هذا مبتدأ والاشارة للوقت الحاضر وحين أسألو مبنى على الفتح في محل رفع وهو مضاف لجملة أسألو (قوله حين أسألو) من أسألو وهو النسيان وقوله يهيجني بفتح حرف المضارعة أي يثيرني أي يحرك شوقي والصباء يج نهب من مطلع الشمس عند استواء الليل والنهار (قوله حين أسألو) أي فأسألو فعل مضارع كأكفرو (قوله ألم تعلمي) مجزوم بحذف النون والياء فاعل (قوله يا عمر ك) ياتنبيهة أو المنادى محذوف وعمر ك منصوب بمحذوف أي أعمر عمر ك بالله أي أعمر قلبك بتذكير الله اه تقرير دردير وعلم من هذا أن لفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض ويروي برفع اسم الجلالة على انه فاعل والمصدر مضاف للمفعول (قوله على حين الكرام) أي حين مبنية على الفتح مع ان المضاف اليه جملة اسمية (قوله لاخزي) أي لأأذل ولأهان والمعلق الفقير (قوله بالفتح) أي حين في البيت الاول وهو اذا قلت هذا وفي الثاني وهو قوله ألم تعلمي الخ وأما البيت الثالث فلا شاهد فيه (قوله عن وجهه النصب) أي نصب مقالة (قوله اللعن) هو الطرد والابعاد من الخير وهذا اللفظ تستعمله العرب كثيرا في الدعاء للانسان بالشرف والعز وهو المرتبة والمعنى جعلك آيالا للعن ولا يكون كذلك الا اذا كان شريفا أبي النفس على الهمة (قوله وتلك التي) أي وتلك الملامة هي التي يضيق منها المسامع فتلك مبتدأ والتي خبره والجملة بعده صلة (قوله تستك منها المسامع) استكك المسامع ضمها وضميتها (قوله مقالة) نصب مقالة بدل من انك لمتني وهي في تأويل مصدر فاعل باتاني فمقتضاه أن يرفع مقالة لان البديل من المرفوع مرفوع (قوله آتاه) بضم اللام فعل مضارع أي أصيبه وقوله رائع من أراعه بمعنى اخافه (قوله من تلقاء) يقال جلس تلقاء أي حذاءه أي وذلك القول من عند مثلك مخيف (قوله ولا تصعب الاردي الخ) هذا عجزيت نان وأول البيتين عن امرئ لا تسأل وسل عن قرينه \* فشكل قرين بالمقارن يقتدى اذا كنت في قوم فصاحب خبارهم \* ولا تصعب الاردي فتردى مع الردي

(قوله الى المبنى) أي وهو ان ولكن فيه ان الاضافة انما هي للجملة وهي لا توصف بكونها مبنية ولا مصدرية تأمل (قوله وقد روي بالرفع) أي وقد روي البيت برفع مقالة (قوله ولو صح) أي البناء هنا في مقالة (قوله لصح البناء الخ) أي بجامع ان كلامهما اسم غير مبهم مضاف لمبنى (قوله فساطنك بهذا) أي الذي لا اجهام فيه أصلا (قوله أو على المصدرية) أي وعامله ما بعده وهو ان قد قلت (قوله وجوابه الخ) أي أو أنه من اضافة العام للخاص وهي المعجمة بالبيان أي مقالة هي قولك سوف آتاه (قوله بديل من مقالة) أي فهي في محل نصب على ان مقالة نصب بنزع الخافض أو مفعول لاعتني أو على أنه مصدر (قوله أو من انك لمتني) أي فهي في محل رفع لان المبدل منه فاعل اتاني (قوله أو خبر لمحذوف) أي هي أن قد قلت الخ (قوله وقد يكون) هذا جواب آخر عن الاشكال الوارد على الشاعر من حيث ان في البيت اضافة الشيء الى نفسه

ان قد قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه وجوابه ان الاصل مقالة فحذف التنوين لضرورة لا لاضافة وان وصلته بادل من مقالة أو من انك لمتني أو خبر لمحذوف وقد يكون الشاعر



انما قال المقالة ان باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فانشده الناس بتحقيقها فاضطرروا الى حذف التنوين وروى سلامته وهو مصدر لامتته في المذكورة أو لاخرى محذوفة \* (الامور التي لا يكون الفعل معها الا فاصرا وهي عشرون) \* احدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف لانه وقف على افعال السجاي وما أشبهها مما يقوم ١٦٠ بقاعله ولا يتجاوزها ولا يتحول المتعدي فاصرا اذا حول وزنه الى فعل لغرض المبالغة

(قوله انما قال مقالة) اعلم انه مرسوم فوق مقالة صادوه هذه الصاد المرسومة اشارة الى الوصل وهذا اختلاف طريقة رسم العرب ومضيين عند التقطيع لانهم اتمارسموه ومقالتين (قوله ونقل حركة الهمزة) اي الى التنوين قبلها انما احتاج المصنف لهذا لان الشاعر لما خالف القواعد النحوية في كلامه احتاج الى هذا التخرج الحسن فلا عجب فالعجب من الشارح حيث تعجب منه (قوله بتحقيقها) بالقاف أي باثبات الهمزة (قوله فاضطرروا الى حذف التنوين) اي لاجل التخلص من التقاء الساكنين فصار في صورة المتضايقين مع أنه لا اضافة بينهما

\* (الامور التي لا يكون الفعل معها الا فاصرا) \*

أي لازما لا يتعدى اثره الى مفعول (قوله لانه وقف على افعال السجاي) اي الطبايع اي قصر عليهم ولا يتجاوزها الى غيرها (قوله مما يقوم بقاعله ولا يتجاوزها) أي في ثم لم يجز متعديا لان التعدي يقتضي مجاوزة اثر فعل الفاعل لغيره (قوله ولهذا) أي ولكونه وقف على افعال السجاي وما شابهها (قوله اذا حول) أي المتعدي كضرب فانه اذا حول لقصد المبالغة الى فعل وقيل ضرب الرجل أي ان الضرب صار كأنه سحبة ولازمه فصار يتعجب منه (قوله وسمع الخ) أي قد سمع تحويل الفعل المتعدي لفعل مع بقائه على التعدي في فعلين (قوله وان بشر الخ) سمع من علي بن أبي طالب والاول سمع من نصر بن سيار ولكن الذي سمع منه أربكم الدخول في طاعة الكرماء (قوله ولا ثالث لهما) أي ولا ثالث لهذين اللفظين مع كونهما محولين لفعل (قوله انما ماضنا) أي وتضمن القاصر معنى المتعدي فوجب تعدى ذلك القاصر (قوله أو فعل بالكسر) الاول وفعل بالواو (قوله ووصفهما) أي الوصف الا اني منهما على وزن فعل نحو ذليل (قوله ووصفهما على فاعل) أي ليس الا فلا يرد نحو علم فان وصفه وان جاء على عايم الا انه جاء على عالم أيضا فهو متعد (قوله أغد) أصله أغد على وزن فاعل نقلت حركة العين لساكن قبلها وأدغم أي صار ذا غدة (قوله اخرجهم) فالجيم والميم أمليتان لا يسقطان في تصريف فلاماه أصليتان (قوله اذا انتفش) بالغاء بعد التاء أي اذا انتفش شعر رقبته عند العراك (قوله ولا ثالث لهما) أي لهذين الفعلين أعني اخرجني واسرني في الشذوذ من تعديهما (قوله وبمعناه الخ) أي ويسرني من ملتبس بمعناه من التباس الدال بمجد لوله (قوله كاستخرج الطين) أي تحول من صورة الطينية الى صورة الحجرية (قوله يستنسر) أي يصير كالنسر أي أن الضعيف يقوى عندنا ولعل الانسب تستنسر بالتاء وهو في نسخة والبغاث اسم طائر وقوله يستنسر أي ينتقل من صورته الى صورة النسر (قوله كونه مطاوعا) المطاوعة هي قبول فاعل فعل اثر فعل فاعل آخر وحيثئذ فعني المصنف كون فاعل ذلك الفعل قابلا لاثر فعل فاعل متعد لواحد (قوله فالكسر) أي الجرف فقد قبل الحجر الذي هو فاعل ذلك الفعل اثر فعل الفاعل الاول وأثر فعله هو الانكسار (قوله قدمضي عدانفعل) أي وحيثئذ فاستغنى به عن المطاوع لان المطاوع على وزن الفعل (قوله تلك) أي كونه على وزن الفعل (قوله فتعلم) ويصح أن يقال فانتم لكن يكون على وزن انفعول (قوله وأصله) أي وسبب ذلك وعلمته أي كون المطاوع لازما (قوله ان المطاوع) أي بالكسر وقوله ينقص عن المطاوع بالفتح درجة فان كان المطاوع بالفتح متعد بالانين كان مطاوعه متعد بالواحد وان كان المطاوع بالفتح متعد بالواحد كان مطاوعه لازما كما مثل

والعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما أضربه وأفهمه وسمع رجبتكم الطاعة وان بشر اطاع اليمن ولا ثالث لهما ووجهها انهم ماضنا معنى وسمع وبلغ (والثاني والثالث) كونه على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما على فعل نحو ذل وقوى (والرابع) كونه على فعل بمعنى صار ذا كذا نحو بيم أغد البعير وأحصد الزرع أي صار ذو غدة وحصاد (والخامس) كونه على فعل كقشعر واشماز (السادس) كونه على افعل كاكود الفرج اذا ارتعد (السابع) كونه على افعل بالصلة اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع (الثامن) كونه على افعل بزيادة احدى اللامين كقشعر الجمل اذا أجي أن ينقاد (التاسع) كونه على افعل كاحرنبي الديك اذا انتفش وشذ قوله

قد جعل العاص يغرنديني طرده عني ويسرني ولا ثالث لهما ويغرنديني بالغين المعجمة علوني ويغلبني وبمعناه يسرني (العاشر) كونه على استفعل وهو دال

على التحول كاستخرج الطين وقوله ان البغاث بأرضنا يستنسر (الحادي عشر) كونه على وزن انفعول نحو انطلق وانكسر (الثاني عشر) كونه مطاوعا متعد الى واحد نحو كسرت فأنكسروا أو عجة فأتزعج فان قلت قدمضي عدانفعل قلت نعم لكن تلك علامة نفعية وهذه معنوية وأيضا فمطاوع لا يلزم وزن انفعول تقول ضاعفت الحسنات فتضاعفت وعلمته فتعلم وتعلمته فتعلم وأصله ان المطاوع ينقص عن انما ودرجة كايسته الثوب فليسته وأفته فقام وزعم ابن بري أن الفعل ومطاوعه



قد يتفقان في التعدى لاثنتين نحو استخبرته الخبر فأنه خبر في الخبر واستخبرته الخبر فأنه خبر في الخبر واستخبرته الخبر فأنه خبر في الخبر  
لو احدى نحو استخبرته فأنه خبر في الخبر واستخبرته الخبر فأنه خبر في الخبر واستخبرته الخبر فأنه خبر في الخبر واستخبرته الخبر فأنه خبر في الخبر  
والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعاله ١٦١ لذلك التأثير (الثالث عشر) ان يكون

رباعيا مريدا فيه نحو تخرج  
واخرجهم واقشروا طمأن  
(الرابع عشر) أن يضمن  
معنى فعل قاصر نحو قوله  
تعالى ولا تعد عيناك منهم  
فليحذر الذين يخالفون عن  
أمره اذا هو ابه وأصلح لى فى  
ذرىنى لا يسمعون الى الملا  
الاعلى وقولهم سمع الله لمن  
أجده وقوله يخرج فى عراقيها  
نصلى \* فأنهم اضممت معنى ولا  
تنب ويخرجون وتحدثوا  
وبارك ولا يصغون واستجاب  
وبعث أو يفسد \* والستة  
الباقية أن تدل على سلبية  
كلوم وجبن وشجع أو على  
مرض كفرح وبطرواشر  
وحزن وكسل أو على نظافة  
كظهور وضو أو دنس كنجس  
ورجس وأجنب أو على لون  
كأحمر وأخضر وأدم وأحمر  
واسود أو حلية كدعج  
وكحل وشنب وسمن وهزل  
\* (تنبيه) \* فى فصيح ثعلب فى  
باب المشدد فلان يتعهد  
ضعفته قال ابن درستويه  
ولا يجوز عنده يتعاهد لانه  
لا يكون عند أصحابه الامن  
اثنتين ولا يكون متعد ياورده  
قوله \* تجاوزن احراسا  
اليهاومعشرا وأجاز التحليل  
يتعاهد وهو قابل وسأل

الشارح لذلك (قوله قد يتفقان في التعدى لاثنتين) أى وقول النحاة لا بد ان ينقص عنه درجة لا يسلم هذا كلامه  
(قوله فنصحنى) أى فالباء مفعول والهاء فى الاول مفعول (قوله والاجابة) أى والاجابة مثل الطلب فى التعدى  
(قوله وانما حقيقة الخ) أى وما ذكره من قوله استعطيت درهما الخ وما معه لا يصدق عليه هذا (قوله أن يدل  
أحد الفعلين الخ) أى فقولك كسرت الحجر الفل فل على تأثير فى شئ كالحجر وقولك فأنكسر دل الفعل على قبول  
الحجر لذلك التأثير أعنى الانكسار وكان عليه ان يزيد قيد او يقول مع التوافق فى الاشتقاق فخرج نحو  
ضربته فتألم لانه وان صدق عليه ما قاله لكنه ليس موافقا فى الاشتقاق (قوله رباعيا) هذا أهم من افعال  
لوجود هذا فى المطاوعة وغيرها (قوله تخرج) على وزن تفعّل واخرجهم على وزن افعلّل وما بعده على وزن  
افعل (قوله أن يضمن) أى الفعل المتعدى (قوله اذا هو ابه) أى فاذا هو ابه متعد تقول أذعت الحديث  
أى افشيتة فضمن معنى تحدث وهو لازم يؤتى بالباء فى صائمه وكذا أصل متعد تقول أصلح الله حاله فضمن معنى  
بارك وهو لازم يوصل بنى قال تعالى وبارك فيها وكذا سمع متعد نحو حتى يسمع كلام الله وصغلا لازم بمعنى مال  
يوصل بالى تقول صغوت الى فلان أى ملت اليه (قوله يخرج فى عراقيها الخ) الضمير للناقصة والفعل متعد لانك  
تقول خرجت عراقيه وهذا سطر بيت وصدره \* وان تعذر بالحل من ذى ضرورتها \* الى الضيف يخرج الخ  
(قوله فأنها) أى هذه الافعال وقد رجع لها الامور المضممة لها على سبيل النشر المرتب بعد الالف (قوله معنى  
ولا تنب) أى فعدمه بمعنى جاوز تقول عد فلان طوره أى جاوزه وتنب لازم بمعنى تتجاف وتتباعه وكذا  
يخالفون عن أمره فان خالف متعد تقول خالفت أمر فلان أى ارتكبت خلافه وخرج لازم فدخل عن فى صلته  
وهكذا (قوله ويعث او يفسد) راجع الى يخرج فكل من يفسد ويعث يتعدى بنى يقال عاث الذنب فى  
الغنم ولا تفسدوا فى الارض (قوله ان تدل على سلبية) هذا أخص من الاول وهو كون الفعل على رتبة فعل  
لانه يدل على السجاية وما شابهها وحيث كان ما تقدم اعم فيستغنى به عما هنا (قوله اودنس) أى ما يزول  
بسرعة (قوله او حلية) فى نسخة او على حلية وهى الاوصاف الظاهرة والسجاية الاوصاف الباطنة وكلاهما  
ملازم بخلاف العرض والدعج سعة العين مع سوادها والشنب عذوبة الاسنان وبرودهم واصفاؤها وحدثها  
والسكحل ان يعالجفون العين سواد مثل السكحل من غيرا كتحال قال \* ليس السكحل فى العينين كالسكحل  
\* (قوله وهزل) فيه ان هزل لا يدل على حلية (قوله لانه لا يكون الخ) أى لان التفاعل لا يكون الامن متعدد  
ولا بد ان يكون لازما ولو قيل يتعاهد صنعته كان متعد يا وليس هنا متعدد (قوله و برده) أى هذا التعليل الذى  
ذكره ابن درستويه (قوله تجاوزن الخ) أى فقد تعدى تفاعل وليس التجاوز واقعا من متعدد ومن المعلوم ان  
الموجبة الجزئية تناقض السالبة السككية (قوله ابن قنبر) بفتح القاف وبعدها واحدة (قوله فجمع) أى  
الحكم بين يونس وبين أبي زيد (قوله كم من علم استفدناه) هذا مدح لابي زيد من يونس فعلم من هذان  
يتعاهد ممنوعة (قوله تعانقه) التعانق جعل كل من المتعانقين يده على عنق صاحبه والفعل منه لازم كما قال ابن  
السيد البطيوسى وغيره فلا يقل زيد تعانق عمر وانما يقال عانقه أو اعانقا أو تعانقه وحيث ذال بيت مشكل  
سواء قرئ بالجر أو الرفع أى يجزى التعانق على أنه مصدر مضاف لبيس أو بالرفع على أنه فعل واجلة مضافة لبيس  
ووجه الاشكال على كل أن ذلك المصدر أو الفعل تعدى للضمير والكافة فاعل كقول المصنف والكافة جمع  
كى وهو الشجاع المتكى فى سلاحه لانه كى نفسه أى سترها بالدرع والبيضة والروع مصدر راع أى

( ٢١ - دسوقى فى ) الحكم بن قنبر أباز يدعها فنعها وسأل يونس فأجازها فجمع بينهما وكان عنده ستة من فصحاء العرب  
فسئلوا عنهما فمتنعوا من يتعاهد فقال يونس يا أباز يدكم من علم استفدناه كمت أنت سببه وتقتل ابن عصفور عن ابن السيدانه قال فى قول أبى  
ذؤيب بينا تعانقه الكافة وروعه \* يوما أتبع له جرى سلفه \*



ان من رواه بحر التعاقب مخطئ لان تفاعل لا يتعدى ثم رد عليه بأنه ان كان قبل دخول التاء متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد دخوله متعديا الى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم وان كان متعديا الى واحد فانه يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمر والا قليلا نحو جاوزت زيدا وتجاوزته وعانقته وتعانقته انتهى وانما ذكر ١٦٢ ابن السيد ان تعاقب لا يتعدى ولم يذكر ان تفاعل لا يكون متعديا وايضا فلم يخص الرد

برواية الجر ولا معنى لذلك  
\* (الامور التي يتعدى بها  
الفعل القاصر) \* وهي  
سبعة (احدها) همزة فعل  
نحو اذهبتم طيبتكم ربنا  
امتنا الاثنين واحيتنا اثنين  
والله انبتكم من الارض نباتا  
ثم يعيدكم فيها ويخرجكم  
اخراجا وقد ينقل المتعدى  
الى واحد بالهمزة الى التعدى  
الى اثنين نحو البست زيدا  
ثوبا واعطيته دينارا ولم ينقل  
متعدى الى اثنين بالهمزة الى  
التعدى الى ثلاثة الا في رأى  
وهلم وقاسه الاندلس في  
أخوانهما الثلاثة الغلبية  
نحو ظن وحسب وزعم وقبل  
النقل بالهمزة كله سماعي  
وقيل قياسي في القاصر  
والمتعدى الى واحد والحق  
انه قياسي في القاصر سماعي  
في غيره وهو ظاهر مذهب  
سيبويه (الثاني) ألف  
المفاعلة تقول في جاس زيد  
ومشي وسار جالست زيدا  
وماشيته وسارته (الثالث)  
صوغه على فعلت بالفتح افعل  
بالضم لا فادة الغلبة تقول  
كرمت زيدا بالفتح اي غلبته  
في الكرم (الرابع) صوغه  
على استفعل للطلب أو النسبة

مال عن الشيء وحاده واتبع قدره والجرى عجمه من الاخذ والجراء وهى الاقدام على الشيء والسلفع كجهر  
الجسور (قوله ان من رواه) هذا مقول ابن السيد كما نقل ابن عصفور (قوله لا يتعدى) أي لا هو ولا  
مصدره أي وهناتعدى لان تعاقب تفاعل وقد أضيف الى مفعوله والكافة فاعله (قوله قبل دخول التاء) أي  
لان التاء للهطاووة والفعل المطاوعة أحط رتبة من المطاوعة كما سبق (قوله ثم رد) أي ابن عصفور على ابن  
السيد (قوله الا قليلا) مستثنى من قوله يصير قاصرا (قوله وانما ذكر الخ) حاصله اعتراض على ابن  
عصفور من المصنف وحاصله انك يا ابن عصفور رجوت كلام ابن السيد واعتضدت عليه وحاصله ان عبارة ابن  
السيد لان تعاقب لا يتعدى وانت نقلت عنه ان تفاعل الخ فهو وانما تلفظ بجزئي فانت اعتضدت عليه بشي لم  
يقبل به على ابن السيد لم يقع في كلامه ان من رواه ويجوز الخ لان ابن السيد انما جعل المخطئ الشاعر حيث  
جعل تعاقبه متعديا مع أنه لا يكون الا قاصرا فاعتراضه ليس خاصا برواية الجر كما نقلت منه فهو لم يجعل الراوي  
مخطئا بل الشاعر أي فكلام ابن السيد مسلم وأنه لا يتعدى لكن يقال عليه انه ورد تعانقته وان كان قلبا  
فلعل الشاعر جاء كلامه على ذلك الا أن يقال ان مراده برده انه مخالف للقياس وان كلام الشاعر شاذ  
(قوله ولا معنى لذلك) أي ولا معنى لتخصيص الرد برواية الجر بل الشاعر مخطئ سواء روى البيت بالرفع أو  
بالجر واعتراض بان التخطئة للشاعر لا تصح لانه عربي الا أن تفسر بالشذوذ

\* (الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر) \*

(قوله همزة أفعل) أي وهى المسماة بهمزة النقل (قوله أمتنا الخ) الظاهر انه أطلق على العدم السابق  
امانة تغليبوا والاحياء في الدنيا والقيامة (قوله ألبست زيدا ثوبا) أي فالاصل لبس زيد ثوبا فلما دخلت  
الهمزة صيرت الفاعل مفعولا أول (قوله نحو ظن) الاولى وهى ظن الخ كما هو في نسخة (قوله كاه سماعي)  
أي في المتعدى الى واحد وإلى اثنين وفي القاصر (قوله سماعي في غيره) أي سواء كان متعديا الى واحد  
أو اثنين فقواهم همزة النقل تعدى أي تعدى القاصر قياسا وتعدى المتعدى زيادة على ما كان متعديا له لكن  
سماعا فاسم يقال وما لم يسمع لا يقياس على ما سمع اه تقرير دردير (قوله على فعلت بالفتح أفعل بالضم) أي  
الذي مضارعه أفعل وهى لا فادة الغلبة (قوله كرمت زيدا) أي غلبته في الكرم (قوله للطلب أو النسبة)  
خرج المبرورة كاستخرج الطين والزائدتان للتوكيد (قوله كاستخرجت المال) أي طلبت خروجه  
(قوله واستحسن زيدا) أي نسبته للحسن ونسبت الظلم للبع (قوله وقد ينقل) أي بصوغه على استفعل  
للطلب أو النسبة ذوالمفعول (قوله استكتبته الكتاب) أي فالاصل كتب زيد الكتاب فلما دخلت السين  
والتاء صيرت الفاعل مفعولا وكذا أصل ما بعده غفر الله الذنب فلما أدخل السين والتاء التى للطلب صير  
الفاعل مفعولا (قوله وانما جاز الخ) هذا جواب عما يقال كيف ينقل صوغ الفعل على استفعل للطلب  
المتعدى لواحد الى اثنين مع انه لم يتعد للثاني في هذا المثال بنفسه (قوله لتضمنه معنى استتبت) أي وهو يتعدى  
للمفعول الثاني بمن وقوله لتضمنه الخ أي لالكونه من باب اختار خلافا للآتي (قوله ولو استعمل على  
أصله لم يجر) أي لان صوغه على صيغة استفعل للطلب فوجب تعديته لاثنين بنفسه (قوله من باب اختار الخ)  
هو كل فعل متعد لواحد بنفسه والثاني بحرف جرد انما وان أي في بعض الحالات متعديا للثاني بنفسه فهو من

الى الشيء كاستخرجت المال واستحسن زيدا واستتبتت الظلم وقد ينقل ذوالمفعول الواحد الى الاثنين نحو استكتبته  
الكتاب واستغفرت الله الذب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على أصله لم يجر فيه ذلك وهذا قول ابن  
العارفة وابن عصفور وانما قول اكثرهم ان استغفرت من باب اختار فردود (الخامس) تضعيف العين تقول في فرح زيد وفرحته ومنه قد افلح  
من زكاه هو الذي يسيركم وزعم ابو على ان التضعيف



في هذا المبالغة لا التعدية لقولهم سرت زيدا وقوله فأول راض ستة من سبورها وفيه نظر لان سرته قليل وسبوره كثير بل قيل انه لا يجوز سرته وانه في البيت على اسقاط البناء توسعا وقد اجتمعت التعدية بالبناء والتضعيف في قوله ١٦٣ تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التوراة

باب التوسع وهو سماعي والسموع منه اختار واستغفر وأمر وسمى وكفى ودعا وزوج فتقول زوجت زيدا هذا وجوز قول الشارح مردوداى لان صيغة استعمل الناقلة للمتعدى لواحد الى اثنين وجدت فلا وجه لجمعها من باب اختار ولا يرد علينا استغفرت الله من الذنب لان هذا من التضمنين اه تقرير دردير (قوله للمبالغة) أى في المعنى لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى فهو في الاصل قبل التضعيف متعد والتضعيف انما تأماد المبالغة يقال زكى زيد نفسه والفرسخ سرته (قوله فأول راض الخ) هو الخالد بن زهير بن عم أبي ذؤيب الهذلي وصدره \* فلا تجز عن من سنة انت سرتها \* وكان أرسله أبو ذؤيب لصديقته فافسدها عليه وكان أبو ذؤيب أفسدها على عبد الله بن عمرو (قوله وقد اجتمعت التعدية بالبناء الخ) الاولى بالهمزة والتضعيف لانه هو الموجود في الايات المذكورة (قوله نزل عليك الكتاب بالحق) التعدية هنا بالتضعيف (قوله وانزل التوراة) التعدية هنا بالهمزة (قوله ان بين التعديتين) أى التعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف (قوله منجما) أى مفرقا اجزاء (قوله والكتابان) أى التوراة والانجيل (قوله جىء بنزل في الاول) أى المقضى للتجيم بخلاف أنزل بدون تضعيف فتمت يقتضى أن الفعل حصل مرة (قوله وانما قال الخ) جواب عما يقال اذا كان القرآن نزل منجما والفعل المضعف يفيد التحم فبالله عبر في خطبة كشافه بانزل القرآن هلا قال نزل (قوله ويشكل الخ) جوابه أن محل كون نزل المضعف مفيد التدرج بحال ما لم تقم قرينة على خلافه كنهنا وهذا الجواب يفيد كلام الزمخشري حيث قال في هذه الآية نزل هنا بمعنى أنزل لا غير كغيره معنى أخبر والا كان متداقعا يعنى لان نزل لا تدرج بوجه واحدة تنافيه فظهر أن ما قلناه مراده وحيد فلا إشكال (قوله وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب الخ) يعنى أن هذه الآية الواردة في سورة النساء ترد على الزمخشري أيضا وذلك لانه قد ورد فيها نزل المضعف بالبناء للفاعل في قراءة عاصم وبالبناء للمفعول في قراءة غيره وأن تخففه من التثنية واسمها الماضي ير الشان على رأى قوم أو ضمير مخاطب بين على رأى آخر أى نزل عليكم في الكتاب ان الشان كذا والشان ما أودنه الجملة بشرطها وجزائها وأنزل عليكم في الكتاب انكم اذا سمعتم وان مع ما في حيزها في قراءة عاصم في محل نصب بنزل وفي محل رفع بنزل في قراءة غيره وانزل عليهم في الكتاب ما نزل عليهم بكم من قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره فإني سورة النساء من كبر للمؤمنين بما نزل أو لا بمكة وهو آية واحدة ومع ذلك استعمل في شأنها نزل المضعف وهو من لفق الزمخشري باقتضائه التدرج في التنزيل ولا تدرج مع واحدة الآية والجواب أن الحل على التدرج انما يرتكب عند فقد المنافي وهو موجود فيما ذكر فيحمل نزل ذو التضعيف على أنزل ذي الهمزة وقد قال الزمخشري في آية الانعام نزل بمعنى أنزل اه دما بنى (قوله ان اذا سمعتم) أى نزل عليكم في القرآن ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الخ أى فاعرضوا عنهم والذي نزل في القرآن هو قوله واذا رأيت الذين يخوضون الخ (قوله وذلك) أى قوله نزل عليكم في الكتاب أى ان آية النساء تشير الى آية الانعام (قوله اشارة الى قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون الخ) أى التي هي في الانعام (قوله وهى) أى قوله واذا رأيت الذين (قوله آية واحدة) أى والآية الواحدة لا يتأتى منها تدرج (قوله والقل) أى والتعدى (قوله سماعي مطلقا) أى في القاموس والمتعدى لواحد وأما المتعدى لاثنتين فلم يسمع كقول قبل وهذا هو نفس ما سبق والانساب أن يذ كر هذا قبل كذا ثم الحريرى وقول وهو ظاهر قول سيبويه وقوله وقيل قياسى أى وقيل قياسى مطلقا أى في القاموس والمتعدى لواحد (قوله

باب التوسع وهو سماعي والسموع منه اختار واستغفر وأمر وسمى وكفى ودعا وزوج فتقول زوجت زيدا هذا وجوز قول الشارح مردوداى لان صيغة استعمل الناقلة للمتعدى لواحد الى اثنين وجدت فلا وجه لجمعها من باب اختار ولا يرد علينا استغفرت الله من الذنب لان هذا من التضمنين اه تقرير دردير (قوله للمبالغة) أى في المعنى لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى فهو في الاصل قبل التضعيف متعد والتضعيف انما تأماد المبالغة يقال زكى زيد نفسه والفرسخ سرته (قوله فأول راض الخ) هو الخالد بن زهير بن عم أبي ذؤيب الهذلي وصدره \* فلا تجز عن من سنة انت سرتها \* وكان أرسله أبو ذؤيب لصديقته فافسدها عليه وكان أبو ذؤيب أفسدها على عبد الله بن عمرو (قوله وقد اجتمعت التعدية بالبناء الخ) الاولى بالهمزة والتضعيف لانه هو الموجود في الايات المذكورة (قوله نزل عليك الكتاب بالحق) التعدية هنا بالتضعيف (قوله وانزل التوراة) التعدية هنا بالهمزة (قوله ان بين التعديتين) أى التعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف (قوله منجما) أى مفرقا اجزاء (قوله والكتابان) أى التوراة والانجيل (قوله جىء بنزل في الاول) أى المقضى للتجيم بخلاف أنزل بدون تضعيف فتمت يقتضى أن الفعل حصل مرة (قوله وانما قال الخ) جواب عما يقال اذا كان القرآن نزل منجما والفعل المضعف يفيد التحم فبالله عبر في خطبة كشافه بانزل القرآن هلا قال نزل (قوله ويشكل الخ) جوابه أن محل كون نزل المضعف مفيد التدرج بحال ما لم تقم قرينة على خلافه كنهنا وهذا الجواب يفيد كلام الزمخشري حيث قال في هذه الآية نزل هنا بمعنى أنزل لا غير كغيره معنى أخبر والا كان متداقعا يعنى لان نزل لا تدرج بوجه واحدة تنافيه فظهر أن ما قلناه مراده وحيد فلا إشكال (قوله وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب الخ) يعنى أن هذه الآية الواردة في سورة النساء ترد على الزمخشري أيضا وذلك لانه قد ورد فيها نزل المضعف بالبناء للفاعل في قراءة عاصم وبالبناء للمفعول في قراءة غيره وأن تخففه من التثنية واسمها الماضي ير الشان على رأى قوم أو ضمير مخاطب بين على رأى آخر أى نزل عليكم في الكتاب ان الشان كذا والشان ما أودنه الجملة بشرطها وجزائها وأنزل عليكم في الكتاب انكم اذا سمعتم وان مع ما في حيزها في قراءة عاصم في محل نصب بنزل وفي محل رفع بنزل في قراءة غيره وانزل عليهم في الكتاب ما نزل عليهم بكم من قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره فإني سورة النساء من كبر للمؤمنين بما نزل أو لا بمكة وهو آية واحدة ومع ذلك استعمل في شأنها نزل المضعف وهو من لفق الزمخشري باقتضائه التدرج في التنزيل ولا تدرج مع واحدة الآية والجواب أن الحل على التدرج انما يرتكب عند فقد المنافي وهو موجود فيما ذكر فيحمل نزل ذو التضعيف على أنزل ذي الهمزة وقد قال الزمخشري في آية الانعام نزل بمعنى أنزل اه دما بنى (قوله ان اذا سمعتم) أى نزل عليكم في القرآن ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الخ أى فاعرضوا عنهم والذي نزل في القرآن هو قوله واذا رأيت الذين يخوضون الخ (قوله وذلك) أى قوله نزل عليكم في الكتاب أى ان آية النساء تشير الى آية الانعام (قوله اشارة الى قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون الخ) أى التي هي في الانعام (قوله وهى) أى قوله واذا رأيت الذين (قوله آية واحدة) أى والآية الواحدة لا يتأتى منها تدرج (قوله والقل) أى والتعدى (قوله سماعي مطلقا) أى في القاموس والمتعدى لواحد وأما المتعدى لاثنتين فلم يسمع كقول قبل وهذا هو نفس ما سبق والانساب أن يذ كر هذا قبل كذا ثم الحريرى وقول وهو ظاهر قول سيبويه وقوله وقيل قياسى أى وقيل قياسى مطلقا أى في القاموس والمتعدى لواحد (قوله

واحدة والنقل بالتضعيف سماعي في القاموس كما مثله وفي المتعدى لواحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع في المتعدى لاثنتين وزعم الحريرى انه يجوز في علم المتعدية لاثنتين أن يقل بالتضعيف الى ثلاثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا وقيل قياسى في القاموس والمتعدى الى واحد



(السادس) التضمين فلذلك عدى رجب وطلع الى مفعول لما تضمننا معنى وسع وباع وقالوا فرقت زيدا وسفه نفسه لتضمنها معنى خاف وامتنع أو أهلك ويختص التضمين عن غيره من المعدادات بأنه قد ينقل الفعل أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمة بمعنى قصرت الى مفعولين بعدما كان قاصرا وذلك في قولهم لا أولئك تصحوا ولا أولئك جهدا لما ضمن معنى لا آمنك ومنه قوله تعالى لا يألونكم خبالا وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبا ونبا الى ثلاثة لما ضمن معنى أعلم وأرى ١٦٤ بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر الجار نحو أنبأهم باسمائهم فلما

أنبأهم باسمائهم نبؤني  
بعلم (السابع) اسقاط  
الجار توسعا نحو ولكن  
لا نؤاسدوهن سراى على  
سراى نكاح أجعلتم أمر  
ربكم أى عن أمر واقعوا  
لهم كل مرصد أى عليه  
وقول الزجاج أنه ظرف رده  
الفارسي بأنه مختص بالمكان  
الذى يرصد فيه وليس بهما  
وقوله

كأهل الطريق الثعلب  
أى فى الطريق وقول ابن  
الطراوة أنه ظرف مردود  
أيضا بأنه غير بهم وقوله أنه  
اسم اسكل ما يقبل الاستطراق  
فهو بهم لصلاحيته لكل  
موضع منازع فيه بل هو  
اسم لما هو مستطرق ولا  
يحذف الجار قياسا لامع أن  
وان وأهمل النحويون هنا  
ذكر كى مع تجويزهم فى نحو  
جئت كى تكلمنى أن تكون  
كى مصدرية واللام مقدرة  
والمعنى لى وأجازوا أيضا  
كونها تعليلية وان مضرة  
بعدها ولا يحذف مع كى الا  
لام لانه لا يدخل عليها  
جزء غير ما بخلاف أنحتها

التضمين) أى وهو سماعى كما سبق للدما مبنى قال شيخنا المردير والظاهر ان فيه قولاً بأنه قياسى لكثرة (قوله رجب وطلع) أى مع انه فعل لازم وقوله عدى رجب أى فقبل رجبكم الطاعة وطلع زيدا ليهن (قوله فرقت زيدا) من الفرق بمعنى الخوف فقوله خاف راجع لفرقت وقوله وامتنع أو أهلك راجعان لسفه (قوله قد ينقل الفعل) أى قد ينقل التضمين الفعل (قوله لا أولئك) هو مجزئتين قبل اللام وقد عدى (قوله الى ثلاثة) أى بنفسها بعد ان كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بحرف الجراح (قوله أى نكاح) تفسير لاسر (قوله مرصد) أى طريق وقوله عليه أى على كل (قوله انه ظرف) أى لان كل مضافة للظرف وهو مرصد وكل بحسب ما تضاف اليه (قوله بأنه) أى المرصد (قوله فليس بهما) أى ولا ينصب على الظرفية الا ما كان مبهما (قوله كما عسل) أى كما اهتز ونا الثعلب الطريق أى فى الطريق (قوله وقوله) أى ابن الطراوة جواب عما ورد عليه من انه ليس مبهما (قوله مستطرق) أى بالفعل وهو الذى يكون بين المزارع أو بين المنازل وهذه ليست مبهمة (قوله الامع ان الخ) أى وأما مع غيرهما فهو سماعى (قوله هنا) أى فى المواضع التى يحذف معها الجار قياسا (قوله واللام مقدرة) هذا محل الشاهد أى يحذف الجار هنا قياسا (قوله كونها تعليلية) أى فهمى بمعنى لام العلة وعلى هذا الشاهد فيها (قوله بخلاف أختها) أى أختى كى وهما ان وان فانه يحذف معهما كل جار (قوله على خلاف فى ذلك) معنى الخلاف فى سبب النزول هل هو معرض رغبة فيهن أو ذم فى قدرته راعى الاول ومن قدر عن راعى الثانى فاندفع ما يقال ان شرط الحذف أمن اللبس وهنا قد وجد اللبس لان اللبس عند عدم القرينة والقرينة هنا موجودة وان اختلف فيها وقبل ان الابهام يتعلق به معرض ههنا ليزج من رغب فيهن لما هن ومن رغب عنهن لفقرهن (قوله ومما يحتملها) أى فهم من الكلام الموجب المحتمل لمعنيين أحدهما مدح والثانى ذم (قوله المعالى) جمع معلاة بفتح الميم وهى كسب الشرف (قوله صنيع الالام) أى فعل الصنيع فالالام لانه جمع الالام من قولك اؤم الرجل فهو لثيم أى دنى والاصل تنجى النفس (قوله للتناقض) أى لانك متى أثبت له الرغبة فى بناء المعالى نفيت عنه الرضا بصنع الالام وان أثبت الثانى له وهو الرضا بصنع الالام نفيت عنه الاول لانهم ما ضدان لا يجتمعان فلا يصح أن يثبت له الرغبة فى بناء المعالى والرضا بصنع اللثم ولا الرغبة عن بناء المعالى وعن الرضا بصنع اللثم فان قلت لا شئ فى ان الانسان يرغب فى الخير فيفعله وفى الشر فيفعله فى وقت آخر وقد يرغب عن الخير وعن الشر معا فلا يفعل شيئا منهما ولا يريد فعله ولا تنافض فى ذلك قلت الذى فى البيت الاخبار باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يمكن الجمع بين استمرار الرغبة فى الخير واستمرار الرغبة فى الشر لانه متى استمرت الرغبة فى الخير لزم انتفاء الرغبة فى الشر لانهم اشرفوا فرض وجودها لم تستمر الرغبة فى الخير وقد فرض استمرارها وكذا العكس وكذا الاستمرار فى الرغبة عن الخير وعن الشر معا لا يتصور اذا الرغبة عن الخير والرغبة فى الشر والرغبة عن الشر رغبة فى الخير فثبت التناقض على تقديرى أو عن فى الموضعين كما ذكر المصنف (قوله ومحل ان وان الخ) أى محلهما ان نصب وجوبا (قوله جلا على الغالب) أى لان الغالب ان الجار اذا حذف انتصب الجار والاولى التخرج على الغالب لانه النادر (قوله انه) أى محلهما جر (قوله لاه أبول) أى

قال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل فلو كان الله لعلنا لنكونن من الخاسرين قال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل فلو كان الله لعلنا لنكونن من الخاسرين قال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل فلو كان الله لعلنا لنكونن من الخاسرين قال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل فلو كان الله لعلنا لنكونن من الخاسرين



وأما نقل جنائهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جروا أن سيويه يرى أنه نصب ١٦٥ فنهرو وما يشهد على الجر قوله تعالى وان

المساجد لله فلا تدعوا مع الله  
أحدا وان هذه آية تكلم أمة  
واحدة وأما بكم فاعبدون  
أصلها لا تدعوا مع الله أحدا  
لان المساجد لله و فاعبدون  
لان هذه ولا يجوز تقديم  
منعوب الفعل عليه اذا كان  
ان وصلته لا تقول ذلك فاضل  
عرفت وقوله

وما زرت ليلى ان تكون حبيبة  
الى ولادين بها أنا طالبه  
رووه بخفض دين عطف على  
محل ان تكون اذ صله لان  
تكون وتديحجاب بانه عطف  
على توهم دخول اللام وقد  
يعترض بان الجمل على  
العطف على المحل أظهر من  
الجمل على العطف على  
التوهم ويحجب بان القواعد  
لاتثبت بالاحتمالات \* وهنا  
معدنا من ذكره الكوفيون  
وهو تحويل حركة العين  
يقال كسى زيد بوزن فرح  
فيكون قاصرا قل

وان يعرب ان كسى الجوارى  
فتنبوا العين عن كرم عجا  
فاذا فحمت السنين صار  
بمعنى ستر وغطى وتعدي  
الى واحد كقوله

وأركب في الروح خيفة  
كساو وجهها سيف منشر  
أو بمعنى أعطى كسوة وهو  
الغالب فيتعدي لانين نحو  
كسوت زيدا جبة قالوا  
وكذلك شترت عينه بكسر  
الشاء قاصر بمعنى انقلب

فلاصل لله در أيل فقد حذف الجار أعني اللام وأبقى الاسم مجرورا على حاله وقوله در أيل حذف منه المضاف  
وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وان هذه أمتكم) الامة الملة والاشارة للاسلام أى ان ملة الاسلام هي ملتكم  
التي يجب ان تكونوا عليها لا تحرفون عنها يشار اليها بمله واحدة غير مختلفة (قوله أصلها لا تدعوا الخ) فيه انه  
يلزم على كون هذا الأصل أن يكون مع مولى الفعل مقدما عليه مع ان الفاء يمنع أن يكون ما بعدها عاملا فيها  
قبلها سواء كانت للسببية أو جزائية خلافا للجار جروا في الاولى فان قلت على ماذا يخرج قات على حذف اما  
الشرطية وتكون هذه الفاء هي الداخلة على جوابها وقد ذكر الرضي ان حذف امام طرد اذا كان ما بعد الفاء  
أمرا أو نهيا وما قبلها منصوبا به أو يفسر به وضابط الاطراد المذكور يشمل ما في الآية من فيكون تقديم  
المعمول على الفاء معتبرا على ما تقر في محله اه دما معنى (قوله أصلها لا تدعوا مع الله أحدا) أى في المساجد  
لان المساجد لله فالشركون كانوا يأخذون الاصنام معهم في المساجد الحرام ويدعونهم فاقبها فأنزل الله وان  
المساجد لله الخ أى لا تدعوا مع الله أحدا في المساجد لان المساجد الخ فالمساجد على التوسع يترع الخافض مع  
انه في محل جر بالحرف المحذوف لا في محل نصب بالفعل والا كانت مفعولا لتدعوا ومقدما عليه وتقدم منه صوب  
الفعل المؤول من ان وصاتها ممنوع لان الابتداء بان المفعول يلتبس بان التي بمعنى لعل هذا حاصل كلامه (قوله  
لان المساجد لله) فان وصاتها في محل جر بالحرف المحذوف لا في محل نصب بالفعل والالزم تقديم الخ (قوله وقوله)  
عطف على قوله تعالى وان المساجد الخ (قوله ولادين بها أنا طالبه) يحتمل أن يكون من باب القلب أى  
ولادين أنا طالبه أى ان الباء بمعنى على (قوله أصله لان تكون) أى وهو محل جر وقد ظهر اثر ذلك في التابع  
(قوله وقد يحجب) أى من طرف من يقول ان محل ان وصلته بعد حذف الجار نصب (قوله دخول اللام) أى لان  
تكون (قوله بان القواعد) أى كقولنا محل ان وصاتها بعد حذف الجار جر (قوله بالاحتمالات) أى لان هذا  
البيت محتمل (قوله وهو تحويل حركة العين) أى نحو يالها الفتح بعد الكسر أى بان تكون عين الفعل مكسورة  
فاذا فحمت تعدي الفعل (قوله كسى زيد) أى صار ذا كسوة (قوله قال الخ) شاهد على كون مكسورا العين قاصرا  
(قوله وان يعرب) أى أخاف بعد موتى ان يعرب ان كسى الجوارى بكسر الهمزة فكسى لازم والجوارى  
فاعل وفي نسخة ضبط بفتح الهمزة أى أخاف أن يعرب وقت ان كسى حذف المضاف (قوله ان كسى الجوارى)  
أى صرن ذا كسوة (قوله فتنبوا) أى تتجافى وتتباعدا ولا تنظر لهن (قوله عن كرم) بفتح الكاف وكسر الراء  
يوصف به المفرد والمثنى والجمع مذكرا كان ما ذكر أو مؤنثا ووصف من الكرم أى كرام والبيت لابي خالد  
الخارجي وقوله

لقد زاد الحياة الى حبا \* بناتي اتين من الضعفاء  
أحاذر أن يرين البؤس بعدى \* وان يشربن رنقا غير صاف  
والرنق يسكون النون للضرورة وأصلها الفتح مصدر رنق الماء تكثروا بعد البيت  
ولولا هن قد سومت مهري \* وفي الرجن للضعفاء كاف

أى كفاية يعنى هذا الشاعر ان حبي للحياة وتخلي عن الحرب انما هو ولاجل بناتي فاني ان قتلت لم يبق لهن من  
يقوم بامرهن فيعربن ويجمعن وتنوعين من تزوجهن عنهن ولولا هن سومت مهري للحرب أى جعلت له علامة  
(قوله عجا) أى هزيلات جمع عجا على غير قياس لان الفعل وفعلا لا يجمع على فعال (قوله فاذا فحمت  
السين) أى من كسى (قوله وغطى) أى اذا كان كسا بمعنى غطى (قوله كقوه) أى امرئ القيس (قوله  
خيفة) هى الجرادة المتلونة استعارها للفرس (قوله وجهها) أى فهو متعدل واحد أى كسا وجهها شعر كالسيف  
(قوله أو بمعنى أعطى) أى اذا كان كسا بمعنى أعطى وهو عطف على قوله بمعنى ستر (قوله سيف الخ) هو شعر  
الناصية واحد ترز بقوله منتشر عن تكاثف شعر الناصية واجتماعه على وجه الفرس فهو غم مذموم في الخيل  
فقد تخلص بقوله منتشر عن ذلك العيب (قوله وهذا) أى ما ذكر من الثامن ايس مما نحن فيه بل من المطاوعة

جفتها وشر الله عينه بفتحها متهمة بمعنى قلبها وهذا عندنا من باب المطاوعة يقال شتره فشر كى يقال ثرمة فثرم وثلمه فثلم ومنه وكسوته الثوب فكسبه



ومنه البيت ولكن حذف فيه المفعول ١٦٦ \* (الباب الخامس من الكتاب) \* في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من

فاذا كان متعديا لواحد فطاوعه فاصروا الذي يتعدى لاثنتين مطاوعه يتعدى لواحد فستر يتعدى لواحد فطاوعه  
قاصروا كسامتعد لاثنتين فطاوعه منعد لواحد (قوله ومنه البيت) أي ان كسى الجوارى فالمفعول محذوف أي  
ان كسى الجوارى اثوبا (قوله ولكن حذف فيه المفعول) تقديره كسا وجهها جالا أو نحو ذلك اه دمايني  
\* (الباب الخامس من الكتاب) \*

(قوله من جهتها) أي من سببها أي بسببها وقوله يدخل الاعتراض أي موجب الاعتراض كذا حرر والظاهر  
انه لا حاجة له لان العرب مثلا اذا راعى ظاهر الصناعة ولم يراع المعنى دخل عليه الاعتراض تأمل كاتبه (قوله  
ما تزل الاقدام) أي ما تزل الاقدام وكفى به ذاع الخطا (قوله بسبب ذلك) أي بسبب مراعاة ما يقتضيه ظاهر  
الصناعة وعدم مراعاة المعنى (قوله ان يظلم معنى ما يعربه) أي ما يريد اعراجه (قوله ان بعض مشايخ الاقراء)  
وفي نسخة المشايخ القراء (قوله الاقراء) أي الذين يقرؤن الناس وقوله بيت المفصل أي البيت الذي استدل  
به في المفصل على جواز حذف المبتدأ وابقاء خبره فاعربه هذا الشيخ وقال لا نافية ويعد فعل مضارع والله فاعل  
والتلبس مفعول والغارات عطف عليه واذا ظرف والخمس فاعل قال ونعم حرف فلم يوجد حيث نفي البيت خبر  
عن المبتدأ الذي حذف كالمحتمل الاستشهاد والحق ان نعم اسم خبر لمبتدأ محذوف أي هذه نعم وقوله الخمس  
اسم للخمس لانه خمسة أقسام مقدمة الجيش وهي الطائفة المتقدمة منه وساقته وهي الجماعة المتأخرة منه وقاب  
وهي الطائفة التي في الوسط وميمنة وهي الطائفة التي جهة اليمين وميسرة وهي الطائفة اليسرى ويقال لهما  
جناحان والكل يسمى خميسا وخميسا (قوله لا يبعد الله التلبس الخ) البيت للمرقش الاكبر وهو قمر بن سعد بن  
مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة والاصغر ابن أخيه زمعة بن سفيان بن سعد الخ وأول القصيدة

هل بالديار ان تجيبهم \* لو كان رسم ناطقا بكلم  
الدار قهر والرسوم ككما \* وقش في ظهر الاديم قلم

وم هذا البيت سمي مرقشا ومنها

الشعر مسك والوجوه دنا \* نبروا اطراف الاكف عن  
ليس على طول الحياة ندم \* ومن وراء المرء ما يعلم

(قوله التلبس) مصدر تلبس اذا لبس السلاح والغارات جمع غارة بمعنى اغارة (قوله لغة كثة) أي انهم  
قد فروا من هذا وجعلوا حرف الجواب مكسورا العين مع فتح النون (قوله أي هذه نعم) أي فغير واعلمها  
ونحوها فلو عرفوا المعنى ما غلطوا (قوله وقد عرض اجتماعنا) أي فالاجتماع لم يكن مقصودا (قوله  
بنهكة ذي قربي) النهكة الانتهاك بالاسر والعقوبة أي انه لم يكسر الغنمة بسبب اسر وعقوبة شخص  
قريب له بل لذاته (قوله ولا يحقد) بفتح الحاء وكسرها كذا ذكر شيخنا العدوي عن شيخه الملوحي وفي  
الصحيح الحقد الضيق الخيل وفي القاموس حقد كعسل الضيق الخيل والضعيف وكز برج السبي الخلق  
واذا علمت هذا فالبيت يضبط بفتح الحاء والقاف وفتح اللام المشددة وأيضا كان الاولى للمصنف ان يقول فهو  
الضيق الخيل لان السبي الخلق انما هو معنى حقد كز برج وهو لا يصح في البيت انما الذي في البيت حقد  
كعسل (قوله فاذا هو سبي الخلق) الظاهر انه انما أي بهذه العبارة المحتملة لعود الضمير فيها على الحقد  
وعلى أبي حيان تبكي تالابي حيان لما كان بينهما من المناقصة في مسألة بيانية والشأن أن المغاربة يكونون  
سبي الاخلاق فلذا قال سبي الخلق (قوله هو معطوف على شيء متوهم) يحتمل وجه آخر وهو عطفه على نهكة  
على حذف مضاف أي ولا بنهكة حقد أي شخص متعصب بسوء الخلق لدناءة الحقد وهو لا يتوجه الا لشريف  
ولكن تقول انه عطف عليه من غير حذف والمراد انه لا يستعين بحقد (قوله تميز) أي محمول عن الفاعل

جهتها وهي عشرة \* (الجهة  
الاولى) أن يراعى ما يقتضيه  
ظاهر الصناعة ولا يراعى  
المعنى وكثيرا ما تزل الاقدام  
بسبب ذلك وأول واجب  
على العرب ان يفهم معنى  
ما يعربه مفسدا أو مريبا  
ولهذا لا يجوز اعراب فواتح  
السور على القول بانها من  
المتشابه الذي استأثر الله  
تعالى بعلمه وله حكى أن  
بعض مشايخ الاقراء أعرب  
لتأنيده بيت المفصل

لا يبعد الله التلبس والـ

غارات اذ قال الخمس نعم  
فقال نعم حرف جواب ثم  
طلبا محل الشاهد في البيت  
فلم يجد اه فظهر لي حيث نفي  
حسن لغة كذا في نعم  
الجوابية وهي نعم بكسر العين  
وانما نعم هنا واحد الانعام  
وهو خبر المحذوف أي هذه نعم  
وهو محل الشاهد وسألني  
أبو حيان وقد عرض  
اجتماعنا علام عطف بحقد  
من قول زهير

فني لم يكسر غنمة

بنهكة ذي قربي ولا يحقد  
فقات حتى أعرف ما الحقد  
فخارنا فاداهو السبي الخلق  
فقات هو معطوف على شيء  
متوهم اذ المعنى ليس بكثير  
غنمة فاستعظم ذلك وقول  
الشلوبين حكى أن نحو يا  
من كبار طلبة الجزولي سئل

(قوله)

عن اعراب كناية من قوله تعالى وان كان رجل يورث كناية فقال اخبروني ما السكالة فقالوا له الورثة اذا لم يكن فيهم أب  
فعلوا ولا ابن فاسئل فقال فهي اذا تميز وتوخيه قوله ان يكون الاصل وان



كان رجل يرثه كلاله ثم حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ثم جىء بكلالة تمييزاً ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله وخطأ في جوابه فان التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض الغرض الذي حذف لاجله وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل ضرب أخوك وجلا وأما قوله فمن قرأ يسجد فيه بالقدو والآصال رجال يتتبع الباء فالذي سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انه انما ذكر في جملة اخرى غير التي حذف فيها وكأعراب هذا المعرب كلاله ١٦٧

يسلط الاضياف ونحوها رجا  
بسط ذراعيه له ظم كلبا  
ان الاصل كلبا بسط كلب  
ذراعيه ثم جىء بالمصدر  
واسند للمفعول فرفع ثم  
اضيف اليه ثم جىء بالفاعل  
تمييزا والصواب في الآية  
ان كلاله بتقدير مضاف اي  
ذا كلاله وهو اما حال من  
ضمير يورث فكان نائصة  
ويورث خبر أو تامة فيورث  
صفة واما خبر فيورث صفة  
ومن فسر الكلاله بالميت  
الذي لم يترك ولدا ولا والدا  
فهو ايضا حال او خبر ولكن  
لا يحتاج الى تقدير مضاف  
ومن فسرهما بالقرابة فهي  
مفعول لاجله واما البيت  
فتخريجه على القلب واصله  
كلبا بسط ذراعه كلبا ثم جىء  
بالمصدر واضيف للفاعل  
مقلوب عن المفعول وانتصب  
كلبا على المفعول المقلوب عن  
الفاعل وهو انما ورد بعون  
الله امثلة متى بنى فيها على  
ظاهر اللفظ ولم يترك في  
موجب المعنى حصل الفساد  
وبعض هذه الامثلة وقع  
للمعربين فيه وهم بهذا  
السبب يسترون ذلك معينا

(قوله يرثه كلاله) أى وورثة ليس فيهم أب ولا ابن (قوله ثم حذف الفاعل) أى لغرض من الاغراض المذكورة في البيان (قوله ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله) أى عن معنى الكلاله (قوله وأخطأ في جوابه) حيث أجاب بأنه تمييز (قوله نقض) أى ابطال (قوله من طي) بيان لما في قوله عما بنيت وقوله وتراجع أى رجوع وقد يقال ان الغرض الذي حذف هنا الفاعل لاجله الاجمال ثم انه فصل بعد والاجمال أولاً التفصيل أوقع في النفس وحينئذ فكلام النحوي ظاهر تأمل (قوله ولهذا) أى ولجل كون التمييز بالفاعل فيه نقض للغرض الذي حذف لاجله الخ (قوله ضرب أخوك الخ) أصله ضرب أخاك رجل ثم بنى الفعل للمفعول فارتفع أخاك على انه نائب فاعل وأعرب رجل تمييزا (قوله وأما قراءة الخ) جواب عما يقال اننا انسلم أن ذكر الفاعل بعد حذفه لغرض نقض للغرض والدليل القراءة السبعية في الآية (قوله انما ذكر في جملة الخ) أى فهو واقع في جملة استثنائية ولا يصح الدليل بها الا لو كان مذكورا في الجملة الاولى (قوله انما ذكر في جملة اخرى) أى لانه فاعل لفعل محذوف (قوله كلبا بسط كلب ذراعيه) أى فذراعيه واقع مفعولا وحيث كان كذلك فقد أضاف الشاعر المصدر لمفعوله فواجه نصب كلبا مع أنه فاعل وهو مرفوع وحاصل الجواب الذي ذكره المصنف أن بسط مصدر المبني للمفعول وحينئذ فيكون ذراعيه في محل رفع نائب فاعل فهو مصدر مضاف لنائب الفاعل وكتباذ كره على أنه تمييز بهـ لأن كان محذوف الغرض (قوله ثم اضيف اليه) أى ثم اضيف المصدر الى المفعول النائب عن الفاعل وقوله فرفع أى لنيابته عن الفاعل (قوله واما خبر) أى لكان وهو مضاف على قوله اما حال (قوله فيورث صفة) أى لرجل الذي هو اسمها (قوله ومن فسر الكلاله) أى ان ما ذكر كما سبقا مبنى على التفسير السابق في الكلاله وهم الورثة الذين لا أصل ولا فرع معهم (قوله حال) أى على الوجهين السابقين من كون كان تامة أو ناقصة وقوله أو خبر بناء على انها ناقصة (قوله واسكن لا يحتاج الخ) أى لان المعنى وان كان رجل يورث كلاله أو حال كونه كلاله (قوله بالقرابة) أى القرابة المخصوصة وهي التي لا أصل ولا فرع معها وهو المعنى السابق لكن هذا مبني على أن الكلاله اسم للمعنى وما سبق مبنى على انها اسم للرجال فالمعنى على هذا وان كان رجل يورث من أجل القرابة المخصوصة (قوله على القلب الخ) أى فهو على حد حق الثوب المسمار وكسر الزجاج الخ فذراعه مفعول مرفوع وكتبافاعل منصوب لأن من اللبس لكن قول المصنف وانتصب كلبا الخ يخالف ذلك لانه يفيد أن نائباً عنه في المفعول بفعل فاعلا وفي الفاعل بفعل مفعولا وهو بعيد فالاحسن ما قلناه (قوله وأصله) أى بعد القلب (قوله المقلوب من الفاعل) أى في الاعراب (قوله وهما أن الخ) في حواشيه على التسهيل أن دخول هاء التثنية على الضمير الذي لم يخبر عنه باسم الإشارة شاذ (قوله لانه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون) أى وانما أمرهم بفعل ضد ما يفعلونه في أموالهم فكانوا لا يوفون الكيل ولا الميزان فقال أوفوا الكيل والميزان بالنسبة ولا تخسوا الناس وأدوا الزكاة (قوله من قرأ تفعل وتشاء بالناء) هي قراءة ابن أبي عملة (قوله فله طغ على أن تترك) أى أصواتك تأمرك أن تترك وأن تفعل في أموالنا أى فكأنه نأمرهم بضد ما يفعلونه في أموالهم كانه هو الذي يفعل فيها ما يشاء (قوله وموجب الوهم) أى المشار له بتبادر الذه (قوله مرتين)

فاحدها قوله تعالى أصواتك تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا وان نفعل في أموالنا ما نشاء فانه يتبادر الى الذهن عطف ان نفعل على ان تترك وذلك باطل لانه لم يأمرهم ان يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون وانما هو عطف على ما فهم معمول للترك والمعنى ان تترك ان نفعل نعم من قرأ تفعل وتشاء بالناء لا بالنون فالعطف على ان تترك وموجب الوهم المذكوران المعرب يرى ان والفعل مرتين ويتهما حرف العطف وتاخر هذا سواء ان يتوهم في قوله لن ما رأيت ابائهم يدع القتال واشهد الهجاء أن الفعلين متعاطفان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين وتثنية في فصل



في نسخة مرتين (قوله خطأ) اي لانه اذا كان الفعلان متعاطفين كان كل من الفعلين منفيين فيكون  
 المعنى لا ادع القتال واحضر الهيجاء وهذا تناقض لان الهيجاء هو القتال فاول الكلام يقتضى ملازمة لها  
 و آخر الكلام يقتضى عدم حضوره لها والمخلص منسما ذكره المصنف (قوله معطوف على القتال) أى  
 فهو عطف مصدره وول على اسم خالص من التأويل بالفعل أى لن ادع القتال ولا ادع شهودا لهيجاء (قوله  
 واني نخت الموالى) أى الذين يلونى فى النسب كبنى العم وقوله من ورائى أى من بعدى أى من بعده موتى على  
 الدين أن يضيعوه كشاهدته فى بنى اسرائيل من تبديل الدين (قوله وهو فاسد) وجسه الفساد أن الخوف  
 واقع فى الحال لا فيما يستقبل فلو جعل من ورائى متعلقا بخفت لزم أن يكون الخوف واقعا فى المستقبل أى  
 بعدموته وهو ظاهر الفساد اه دما ميني (قوله لما فيه من معنى الولاية) أى فهو فى قوة المشتق (قوله  
 أو مضاف اليهم) أى وان ذلك المذوف مضاف الى الموالى نقوله أو مضاف اليهم عطف على قوله اما حال  
 (قوله أى كائنين من ورائى) لف ونشر مرتب وقوله فعل الموالى أى فاعلى انى نخت فعل الموالى (قوله أو  
 فعل الموالى) هو تبديلهم وسوء خلافتهم (قوله واما من قرأ) هو عثمان بن عفان ومحمد بن علي وعلي بن  
 الحسين وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصي والوليد بن مسلم (قوله وكسر التاء) أى لا جعل  
 الخلوص من التقاء الساكنين (قوله متعلقة بالفعل) أى بناء على ان قوله من ورائى معناه من قد ادى فاعلى  
 انه ذهبت الموالى من قد ادى ودرجوا ولم يبق منهم من يقوى الدين فذهب الى الخ (قوله متعلقة بالفعل المذكور  
 الخ) اعلم انه على قراءة التشديد ان كان من ورائى معناه من بعدى كان متعلقا بالموالى أى ان الموالى الذين  
 يأتون بعدى خفوا وقلوا وعجزوا عن اقامة الدين فذهب الى وليا يقوهم وان كان معناه من قد ادى فهو متعلق  
 بخفت والمعنى انى نخت الموالى أى قلت من قد ادى اى انه رأى الموالى قلت بين يديه فطلب من الله غلاما والرباط  
 للعملة هو الباء من قوله ورائى وهذا كما اذا كان خفت مشددة فان كانت مخففة فهو ما ذكره المصنف قبل  
 اذا علمت هذا تعلم ان قول المصنف من متعلقة بالفعل المذكور مبنى على أن من ورائى معناه من قد ادى اه  
 تقرير دردير (قوله الثالث الخ) جعل فيه أمثلة ثلاثة لان التوجيه فيها واحد (قوله أن تكتبوه) أى الدين  
 حال كونه صغيرا أى قليلا او كبيرا (قوله استمرار الكتابة الى اجل) أى لا الهنى عليه ان تكتبوه كتابة  
 مستمرة الى اجله وهذا لا يصح اذا الكتابة تقع فى زمن يسير ولا تجتهد للاجل الذى هو وقت حلول الدين (قوله  
 وانما هو حال) أى متعلق باستمرار حال (قوله لا تمتد) أى بل تحصل فى لحظة فراده بسلب الحياة نزع  
 الروح (قوله يتعلق به) أى بأماته وقوله بما فيه أى بسبب ما فيه وقوله من المعنى العارض وهو اللبث فقول  
 الشارح أى معنى اللبث الاضافة بيان للمعنى العارض وقوله لا معنى الالباب أى لا معنى هو الالباب  
 الذى هو معنى الفعل المضمن (قوله أى معنى اللبث) الذى يستلزمه الالباب الذى هو مصدر ألبث الذى صار  
 معنى للفعل بحسب التضمن فظهر أن فى الكلام تأويلين وهو تكلف فالاولى انه متعلق بأماته لما فيه من معنى  
 الموت الذى هو وصف وجودى او عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا وعلى كل فهو مستمر وحيث شذ  
 فالمراد بعدم الحياة استمرار عدم الحياة والمعنى حيث شذ فأماته الله اى جعل الوصف قائما به او جعل استمرار  
 عدم الحياة قائما به مائة عام اه تقرير دردير (قوله لا معنى الالباب) اى لا بسبب ما فيه من معنى الالباب  
 (قوله فلو صح ذلك) أى فلو صح تعلقه بأماته باعتبار ما فيه من معنى الفعل المضمن وهو الالباب (قوله بما فيه  
 من معناه) أى لعلناه بأماته بسبب ما فيه من المعنى الوضعى وهو الامامة ولا يحتاج للتضمن (قوله وبصير)  
 اى وحيث شذ بصير هذا التعليق وهو تعلقه بأماته بسبب ما فيه من المعنى العارض (قوله على معنى كلمتين)  
 ظاهره الجمع بين الحقيقة والجاز (قوله على معنى كلمتين) كما انه فاته مضمن معنى الالباب ويدل على ساب  
 الحياة (قوله يدل على ذلك) أى على كون الكلمة بعد التضمن تدل على كلمتين (قوله أسماء الشرط)

بخفت وهو فاسد فى المعنى  
 والصواب تعلقه بالموالى لما  
 فيه من معنى الولاية اى خفت  
 ولا يتهم من بعدى وسوء  
 خلافتهم او بمخذوف هو  
 حال من الموالى او مضاف  
 اليهم اى كائنين من ورائى  
 او فعل الموالى من ورائى واما  
 من قرأ خفت بفتح الخاء  
 وتشديد الفاء وكسر التاء  
 فمن متعلقة بالفعل المذكور  
 \* الثالث قوله تعالى ولا  
 تسأوا ان تكتبوه صغيرا  
 او كبيرا الى اجله فان المتبادر  
 تعلق الى تكتبوه وهو فاسد  
 لاقتضائه استمرار الكتابة  
 الى اجل الدين وانما هو حال  
 اى مستقر فى النعمة الى اجله  
 وتظيره قوله تعالى فاماته الله  
 مائة عام فان المتبادر انتصاب  
 مائة باماته وذلك يمنع مع  
 بقاءه على معناه الوضعى لان  
 الامامة سلب الحياة وهى  
 لا تمتد والصواب ان يضمن  
 اماته معنى البش فمات قبل  
 فألبسه الله بالموت مائة عام  
 وحيث شذ يتعلق به الطرف  
 بما فيه من المعنى العارض له  
 بالنضمام اى معنى اللبث  
 لا معنى الالباب لانه كالامامة  
 فى عدم الامتداد فلو صح  
 ذلك لعلناه بما فيه من معناه  
 الوضعى ويصير هذا التعليق  
 بمنزاته فى قوله تعالى قال  
 لبثت يوما او بعض يوم قل  
 بل لبثت مائة عام وفائدة



وتظاير ايضا قوله عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما ١٦٩ اللذان يهودانه وينصرانه ولا يمجوزان يعاق حتى

يولد لابن الولادة لا تستمر الى هذه الغاية بل الذي يستمر اليها كونه على الفطرة فالصواب تعليقه بما يتعلق به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر كل \* الرابع قول الشاعر تركت بنا لولا لو شئت جادنا بعيد الكرى تلج بكرمان ناصح فان المتبادر تعليق بعيد الكرى بجاد والاصواب تعليقه بما في تلج من معنى ياردا والمراد وصفها بان يرقها يوجد عقب الكرى ياردا فما الظن به في غير ذلك الوقت لانه يتسنى ان تجوده به بعيد الكرى دون ما عداه من الاوقات واللوح بفتح اللام العاش الخامس قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق مع يبلغ قال الرمنشري اي فلما بلغ ان يسعي مع أبيه في اشغاله وحواله قال ولا يتعلق مع يبلغ لاقتضائه انهم ماعاد السعي ولا بالسعي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه وانما هي متعلقة بمحذوف على ان يكون بيانا كانه قيل فلما بلغ الحسد الذي يقدر فيه على السعي فقبل مع من قبل مع اعطاف الناس عليه وهو أبوه اي انه لم يستحكم قوته بحيث يسعي مع غير مشفق

أي فمن معناها العاقل وتدل مع ذلك على معنى ان ومتى تدل على التعليق الذي هو معنى الحرف وعلى الزمان وهو معنى الاسم وقوله والاستفهام ككيف فان تدل على معنى الحرف وهو طلب الفهم وعلى معنى الاسم وهو الحالة لان الكيف حالة واعلم انه وقع خلاف في التضمن فقبل انه من استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها وقيل انه من باب الحقيقة لكن يلوح الى المعنى المضمن قال ابن جني لو جعت تضمينات العرب ملأت مجلدات فظاهره القول بانه قياسي (قوله على الفطرة) بكسر الفاء اي على الخلقة الاصلية أي التوحيد (قوله لا تستمر الى هذه الغاية) اذ الولادة انما تكون في لحظة (قوله منصوب على الحال) أي ويكون حالاً منتظرة اذ السكون المغيا به هذه الغاية لا يوجد وقت الولادة ولا ظهر جملة غاية لمحذوف اي ويستمر على ذلك حتى الخ (قوله تركت) الخطاب المحبوبة وقوله لوحا اي عطشا وقوله جادنا أي اروانا من قولهم جادت الارض فهي مجودة اذا أصابها الجود وهو المطر الغزير والكري النعاس وتلج صفة لمحذوف اي ريق تلج اي كالثلج وقوله بكرمان بفتح الكاف اسم لبلدة بين فارس وسجستان والفتح في كرمات أشهر من الكسر وهي بلدة من بلاد الثلج وقوله ناصح اي شديد البياض صفة لثلج ومعنى البيت تركت بنا عطشا ولو شئت اروا بعيد النوم بريق بارد كالثلج في كرمات لعلت والبيت لجري من قصيدة مدح بها عبد العزيز بن مروان اولها

أريت بعينيك الدموع السوافع \* فلا العهد منسى ولا الريح نازح  
وبعديت المصنف صنعت شفاء النفس ممن تركته \* به كالجوى مما تحن الجوانح  
مدحناك يا عبد العزيز وطالما \* مدحت فلم يباغ فعلا ما دح  
تفديك بالآباء في كل موطن \* شباب قريش والكهول الخامج

(قوله عقب الكرى) أي النوم (قوله في الظن به في غير ذلك الوقت) أي لانه اذا كان باردا بعد النوم الذي الشأن أن يكون بعده مضافين باب اولي غيره (قوله به) أي بالريق (قوله قال الرمنشري الخ) علة لمحذوف أي وليس كذلك لانه قال الرمنشري الخ (قوله أي فلما بلغ ان يسعي مع أبيه) هذا بيان لحاصل المعنى لانه حصل اعراب وأن مع متعلق بالسعي المذكور (قوله لاقتضائه الخ) وجه الاقتضاء ان المعية تشعر باستحداث المصاحبة في الزمن وقد قيد الفعل بها فيجب الاشتراك فيها أي بلغ مع ابراهيم حد السعي مع ان ابراهيم بلغ حد السعي قبل ولده وهذا بخلاف قوله تعالى وأسأمت مع سليمان فان مع متعلقة بأسأمت ودو صحاح لان اسلام سليمان ممتد فلما نخر يصاحب المتقدم وأما بلوغ حد السعي لا امتداد فيه (قوله حد السعي) أي الطرف الاول من السعي ولا شك ان ابراهيم حصل له أول السعي وهو القدرة على فعل الامور التي تصدر من الرجال قبل وجود اسمعيل فلم يشتر كافي أول السعي بل أول سعي ابراهيم متقدم (قوله لان صلة المصدر لا تتقدم عليه) وبعضهم كاسعد توسع في الظروف في مثل هذا (قوله وانما هي الخ) أي وحيثه تكون الجملة معترضة بين الفعل والمفعول (قوله متعلقة بمحذوف) أي يسعي محذوف يدل عليه المذكور وقوله على أن يكون أي المحذوف بيانا أي استثناء فاما بيان كانه قيل فلما بلغ ان يسعي فقبل مع من يسعي فقبل مع أبيه أي مع أشفق الناس اليه وهو الاروف فيه اشارة الى أن الامر بذبجه كان في صغره قبل استحكامه السعي اه تقرير دردير (قوله يعلم المكان المستحق للرسالة) المراد بالمكان ذات الرسول (قوله لأن علمه) في المكان أي ذات الرسول (قوله لا مفعول فيه) قد يقال لو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد ونفيه ابقاء حيث على ما عدا من ظرفيتها والمعنى أنه تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسوله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الزكاة والطهارة والفضل والصلاحية للرسالة ولستم كذلك اه دمايني (قوله وحيثه) أي وحين اذ كان مفعولا به (قوله فلا ينتصب بأعلم) لان أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به (قوله الاعلى قول بعضهم)

(٢٢ - دسوقي ن) \* السادس قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته وان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لان علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وحيثه فلا ينتصب بأعلم الاعلى قول بعضهم



بشرط تأويله بعالم والصواب انتصايه بـ علم محذوف فاعلم عليه السلام السابغ قوله تعالى فخذار بعث من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعلق الى بصرهن وهذا لا يصح اذا فسر صرهن بقطعهن وانما تعلق به فخذوا ما لن فسر باملهن فالتعلق به وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف أى الى نفسك لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا فى باب ظن نحو ان رآه استغنى فلا يحسبهم بمغارة فبين ضم الباء ويجب تقدير هذا المضاف فى نحو وهزى اليك يجزع الخلة ١٧٠ واضمم اليك جناحك أمسك عليك روحك وقوله هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها

وقوله

دع عنك نهبا صبح فى جحراته  
قوله جحراته بفتح الحاء أى  
نواحيه وقول ابن عصفوران  
عن وهلى فى ذلك اسمان كافى  
قوله \* غدت من عليه بعد ما تم  
ظموا وقوله  
فلقد أراخى للرياح دريشة  
من من عيسى مرة وأما  
دفعاً للمعذور المذكور وهم  
لان معنى على الاسمية فوق  
ومعنى عن الاسمية جانب ولا  
يتأتى ان هنا لان ذلك لا يتأتى  
مع الى لانها لا تكون اسما  
\* الثامن قوله تعالى يحسبهم  
الجاهل أغنياء من التعفف  
فان المتبادر تعلق من باغنياء  
لمجاورته له ويفسده انهم  
مقطنهم طان قد استغنوا  
من تعففهم علم انهم فقراء  
من المال فلا يكون جاهلا  
بحالهم وانما هى تعلقة  
بحسب وهى للتعليل التاسع  
قوله تعالى ألم ترالى الملامن  
بنى اسرائيل من بعده موسى  
اذ قالوا فان المتبادر تعلق اذ  
بفعل الرؤية ويفسده انه لم  
ينته علمه ونظره اليهم فى ذلك  
الوقت وانما العامل مضاف

أى القائل ان أهل التفضيل ينصب المفعول به (قوله والصواب الخ) مقابله قول بعضهم السابق (قوله اذا  
فسر صرهن بقطعهن) أى لان قطع لا يتعدى بال وهذا تفسير لصرهن على قراءة الضم يقال صرت الشئ بمعنى  
قطعته (قوله وانما تعلق به فخذوا) أى وحيث تذكروا فى الآية تقديم وتأخير فكانه قيل خذ اليك أربعين من الطير  
فسرهن (قوله ان فسر باملهن) هذا تفسير لقراءة الجرو ويصح تفسير القراءة بالرفع به (قوله أى الى نفسك)  
أى فالواقع مفعول لا حيث ذانما هو النفس لا الضمير المتصل (قوله فعسل المضمر) أى فعل الفاعل المضمر  
(قوله الى ضميره المتصل) أى لان الجرو وهو الضمير فى اليك مفعول فى المبنى (قوله الا فى باب ظن) أى وما  
حل عليه من فقد وعدم فلا يقال الحصر منقوض بقد وعدم (قوله فلا يحسبهم) أى بالياء التحتية (قوله  
فبين ضم الباء) أى وأما من فتحها ففاعل الفعل ضمير مستتر لواحد والمفعول ضمير الجماعة فلم يتعد فعل  
المضمر ضميره بل لضمير غيره (قوله وهزى اليك) أى الى نفسك وكذا تقول فيما بعده (قوله وقوله) أى  
قول امرئ القيس وتتمام البيت \* ولكن حديث ما حديث الرواحل \* (قوله وقول ابن عصفور) أى فى  
الجواب عن عدم تقدير النفس وحاصله انما يجعل عن وهلى اسمين وحيث تذكروا فلا يحتاج لتقدير المضاف (قوله وهم)  
خبر عن قول ابن عصفور وهذا الرادى حيان ولم ينسبه المصنف وفى النفس من ذلك شئ لانه حيثما يمر له أدنى  
غلط يصرح بالرد عليه ويبالغ فيه واذا ذكره كلاما حسنا فيورده غير منسوب اليه وما حق أبى حيان الا ان  
يتمثل بقول القائل

ان يسمعو اسبة طاروا بها فرحا \* عنى وما سمعوا من صالح دفنوا

اه دما مبنى (قوله لا يتأتى مع الى) أى كفى قوله تعالى وهزى اليك (قوله لمجاورته له) أى لمجاورة من  
لاغنياء (قوله علم انهم فقراء من المال) أى وانهم استغنوا بالتعفف (قوله فلا يكون جاهلا بحالهم) أى بل علم  
بانهم فقراء وحيث تذكروا فيحذف بحسبهم الجاهل أى عن حالهم (قوله متعلقة بحسب) أى والمعنى يظنهم الجاهل  
من أجل تعففهم أغنياء (قوله ألم ترالى الملامن) أى ألم ينته علمك أنظر الى الجماعة الكائنة من بنى اسرائيل  
وقوله من بعده موسى أى من بعدهم وقوله اذ قالوا النبي لهم هو شويل وقوله ابعت أى أقم لنا ملكا نقاتل  
فى سبيل الله أى نقاتل معه فى سبيل الله فننتظم كلمتنا ورجع اليه (قوله انه لم ينته) أى لم يصل علمه فأخذ الانتباه  
من الى لان مدلولها الانتباه أى لم ينته العلم اليهم اذ اجعلت ترى علمية وقوله أو نظره أى اذا جعل ترى بصريته  
(قوله انه لم ينته علمه) أى المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اليهم أى لهؤلاء الجماعة لكائنين من بنى  
اسرائيل وقوله فى ذلك الوقت أى وقت قواهم لنبيهم ابعت لنا ملكا وانما يصل له علمهم فى ذلك الوقت لانه لم  
يكن فى ذلك الوقت وجودا وانما وجد بعد ذلك (قوله أى ألم ترالى قصتهم) أى ألم ينته علمك الى قصتهم فى ذلك  
الوقت (قوله انما هو من ذلك) أى من قصتهم ومن خبرهم (قوله فن شرب منه) أى من مائه على وجه الشبع  
والكرع (قوله الامن اغترف) أى الامن شرب شربا طيبا بأن اغترف بيده (قوله ليس منه) أى ليس من  
صحابه الممتثلين لامرء (قوله بل ذلك) أى الافتراق (قوله وانما سهل الفصل الخ) هذا راجع لقوله وانما

هو

محذوف أى ألم ترالى قصتهم او خبرهم اذا تعجب انما هو من ذلك لامن ذواتهم \* العاشر قوله

تعالى فن شرب منه فليس منى ومن لم يطعمه فانه منى الامن اغترف غرقة فان المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية وذلك فاسد لاقتضائه ان من  
اغترف غرقة ليس منى وليس كذلك بل ذلك مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى ووهى أبو البقاء فى تجويزه كونه مستثنى من الثانية وانما سهل  
الفصل بالجملة الثانية لانهم امفهومه من الاولى المفصولة لانه اذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهوما أن من لم يطعمه منه فكان الفصل به كلا  
فصل \* الحادى عشر قوله تعالى فغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق فان المتبادر تعلق الى باغسلوا وقد رده بعضهم



بان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر قبل الوصول اليها تقول ضربته الى ان مات وجمع قتله الى ان مات وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول الى المرفق لان اليد شاملة لرؤس الاطراف والمناكب وما بينهما قال فالصواب تعلق الى باسقطوا ١٧١ محذوفوا يستفاد من ذلك دخول المرافق

في الغسل لان الاسقاط قام الاجماع على انه ليس من الاطراف بل من المناكب وقد انتهى الى المرافق والغالب ان ما بعده الى يكون غير داخل بخلاف حتى واذا لم يدخل في الاسقاط بقي داخل في المأمور بغسله وقال بعضهم الايدي في عريف الشرع اسم لا كف فقط بدليل آية السرقسة وقد صح الخبر باقتضائه صلى الله عليه وسلم في التيمم على مسح الكفين فكان ذلك تفسير المراد بالايدي في آية التيمم قال وعلى هذا فالى غاية الغسل لا للاسقاط قلت وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف أيضا أي ومدوا الغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف الثاني عشر قول ابن دريد

ان امر القيس جرى الى مدى فاعتاقه حمامه دون المدى فان المتبادر تعلق الى يجري ولو كان كذا كان الجري قد انتهى الى ذلك المدى وذلك منقوض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى وانما الى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال أي طالبا الى مدى ونظيره قوله أيضا

هو مستثنى من الاولى (قوله ما قبل الغاية) أي وهو الحدث كالضرب والغسل (قوله ان يتكرر) اعلم ان التكرار امران الاول ان يحصل الحدث شيئا فشيئا والثاني ان يتكرر بحسب اجزاء المحل فالاول نحو ضربته الى ان مات والثاني غسأت يدي من أصبعي الى المنكب والغسل يتكرر باعتبار أجزاء المحل أي غسأت جزءا بعد جزء الى ان وصلت الى المنكب اذا علمت هذا تعلم ان محط النبي في قول المصنف لا يتكرر قبل الوصول الى المرفق هو قوله قبل الوصول الى المرفق وأما أصل التكرار فهو حاصل فمحط النبي الطرف وأما التكرار في نفسه فهو موجود باعتبار الاجزاء قبل الوصول الى المنكب الذي هو الغاية فحيث تعلق الى بغسل يودي الى التناقض لان غسل اليد شاملة يصدق بغسلها من طرف الاصابع الى المنكب فقوله الى المرفق متناف لذل اذا علمت ذلك فالمناسب المصنف ان يعمل بالتناقض لا بعدم التكرار لان تكرار الغسل حاصل باعتبار الاجزاء وهو كاف في الغاية لكن قد علمت ان قوله وغسل اليد لا يتكرر معناه لا يقصر تكرره على ما قبل الوصول بل يتجاوز المرفق الى ان يصل للمنكب لان اليد شاملة له وحيث يفيؤدي للتناقض اه دمايني (قوله لا يتكرر) أي لا يقصر تكرره باعتبار كل جزء دفعة على ما قبل الوصول الى المرفق بل يتجاوز المرفق الى ان يصل للمنكب لان اليد شاملة له فقوله الى المرفق تناقض (قوله فالصواب تعلق الى باسقطوا محذوف) أي واسقطوا الغسل الى المرافق أي واسقطوا الغسل من المناكب الى المرافق (قوله باسقطوا محذوف) أي واسقطوا الغسل الى المرافق (قوله ويستفاد من ذلك) أي من تعلقه باسقطوا (قوله وقد انتهى الى المرافق) أي والمعنى واسقطوا الغسل من المناكب الى المرافق (قوله واذا لم يدخل) أي المرافق (قوله فكان ذلك) أي اقتصار النبي في بعض أحواله في التيمم على المسح الى الكفين تفسيره بالايدي في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه (قوله وعلى هذا) أي على كون اليد في الشرع اسما لا كف فقط (قوله غاية للغسل) أي المذكور وتكرر ما قبل الغاية بحسب الاجزاء (قوله ان امر القيس) هو الشاعر المشهور وقد كان أبو سلهما في الجاهلية وكان يسمى ضليلا ومن كلام بعض

تنقل فلذات الهوى في التنقل \* ورد كل صاف لا تقف عند منزل

ففي الارض أحباب وفيها منازل \* فلا تبك من ذكرى حبيب ومترل

ولا تتبع قول امرئ القيس انه \* مضل ومن ذا يقتدى بمضال

(قوله حمامه) هو الوقت الذي يكون فيه موته وقد يطلق على نفس الموت وقوله اعتاقه أي حبسه والمدي هو الغاية (قوله وذلك مناقض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى) أي لان قوله دون المدى معناه عرفا أنه لم يبلغ المدى (قوله طالبا الخ) هذا التقدير فيه نظرا اذ لا يقال طلب الى كذا ويقال قصده وقصدته وقصدت اليه فالاولى ان يقدر كونا خاصا غير هذا أي جرى فاصدا الى مدى ويجوز ان يتعلق بجرى على أن المعنى أراد الجري أو أن جرى على معناه الحقيقي لكن على تقديره منافي في الانحيز أي دون قطع المدى (قوله ينوي) أي يقصد والتي صفة للكعبة أرمكة ودحا بسطا والبنى مقصورا ما بضم الباء جمع بنية كغرفة أو بكسر هاء جمع بنية كقربة وهي البناء بالمدوكسر الباء اه دمايني (قوله لفساد المعنى) أي لا فادنه أن الله بسط ترابها على البنى جمع بنية كغرفة وغرف وهي الابنية أي الحيطان ويقال فيها أيضا بنا جمع بنية كقربة وقرب اه تقرير دردير (قوله ولم يجعل له عوجا) أي ولم يجعل فيه اختلافا وتناقضا وقوله قريبا أي مستقيما (قوله من القراء) أي وهو حفص (قوله وانما قبحا حال) المراد بكونه قبيحا مستقيما معتدلا وقد تكرر الجمع بين بني

يصف الحاج ينوي التي فظهرت على \* لما حاربت بها على البنى فان قوله على التي متعلق بآية الفيل وهو فضل لا بقرع حار وهو دجا بمعنى بسط لفساد المعنى الثالث عشر ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخا يعرب ليلذه قبيحا من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قبيحا صفة لعوجا قال فقلت له يا هذا كيف يكون العوج قبيحا وترجت على من وقف من القراء على ألف التثنية في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا التوهم وانما فيه حال



إمامنا محمد بن محمد هو وعمله أي أنزله فيما وأما من الكتاب وجلة التي معطوفة على الأول ومعرضة على الثاني فالأول لا تكون معطوفة لثاني  
يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وأما من الضمير ١٧٢ المجزوء باللام إذا أعيد إلى الكتاب لا إلى مجزوءه على أو جملة النفي وقبها حالان

من الكتاب على أن الحال  
يتعدد وقياس قول الفارسي  
في الخبر أنه لا يتعدد مختلفا  
بالأفراد والجملة أن يكون  
الحال كذلك لا يقال قد صح  
ذلك في النعت نحو وهذا  
ذكر مبارك أنزلناه بل قد  
ثبت في الحال في نحو لا تقربوا  
الصلاة وأنتم سكارى ثم قال  
سبحانه ولا جنب لان الحال  
بالخبر أشبه ومن ثم اختلف في  
تعدددهما واتفق على تعدد  
النعت وأما جنبنا فعطف  
على الحال لا حال وقيل المنفية  
حال وقيل ما يدل منها عكس  
سرفت زيدا أي من هو  
الرابع عشر قول بعضهم  
في أحوى أنه صفة لغناء  
وهذا ليس بصحيح على  
الاطلاق بل إذا فسر الأحوى  
بالأسود من الجفاف واليبس  
وأما إذا فسر بالأسود من  
شدة الخضرة لكثرة الري كما  
فسر مداهمتان فجعله صفة  
لغناء يجعل قیما صفة لعوجا  
وانما الواجب أن تكون  
حالا من المرعى وأنزل لتناوب  
الطواصل \* الخامس عشر  
قول بعضهم في قوله تعالى  
فاخرجنا به نبات كل شيء  
فاخرجنا منه خضر انخرج  
منه حيا متراكبا ومن النخل  
من طلعها قذو وان دانية

العوج واثبات الاستقامة في أحدهما غنية عن الآخر التأكيد فرب مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يتخلو  
عن أدنى عوج عند التصريح أو المراد بكونه قیما على سائر الكتب صدقها شاهد بجهتها اه دما ميني (قوله  
ولا تكون معطوفة) أي على الثاني لان الحال من جملة الصلة وأشار بقوله التبري إشارة إلى أن الحق أن الصلة  
هي التي لا يتم الكلام إلا بها والحال فضيلة يتم الكلام بدونها (قوله لا إلى مجزوءه على) أي لا إذا أعيد إلى  
مجزوءه على وهو العبد لان سياق الآية في وصف الكتاب والتنويه بشأنه وذلك يقتضي كونه حالا من الكتاب  
أو من ضميره لامن العبد أو ضميره (قوله أو جملة النفي الخ) عطف على قوله حال أمامنا اسم الخ (قوله حالان  
من الكتاب) أي مفيدان للتأكيد (قوله أن يكون الحال كذلك) أي وحيث لا يصح هذا الاحتمال  
الآخر (قوله قد صح ذلك) أي التعدد مختلفا لجملة وأفرادا (قوله في النعت) يعني والحال في المعنى نعت  
لصاحبها فكما أن النعت يتعدد مختلفا لأفراد والجملة ينبغي أن يكون الحال كذلك (قوله بل قد ثبت الخ) أي  
فلا يحتاج للتخريج على النعت وهذا نزق (قوله وأنتم سكارى) أي بجملة وأنتم سكارى جملة حالية وقوله ولا  
جنبنا حال ثان مفرد وقوله لان الحال علة لقوله لا يقال (قوله لان الحال الخ) هذا منع للتخريج على النعت لا على  
الخبر وقوله بالخبر أشبه أي لانك إذا حذف العامل في الحال من نحو جاء زيد راكبا كان الحال مع صاحبها مبتدأ  
وخبر الانعتا ومنهونا وحيث لا يصح على الخبر أولى لانه أشبه (قوله ومن ثم) أي ومن أجل شبه الحال  
بالخبر اختلف في تعددهما أي الحال والخبر أي جرى الخلاف في الحال كجاء في الخبر (قوله لا حال) أي  
وكلامنا في الحال المتعددة المستقلة بدون عطف وقوله وأما جنبنا منع لقوله بل قد ثبت الخ (قوله لا حال) هذا  
مشكل اذ لو كان المدحوظ غير حال لم يصح عطفه على الحال ضرورة انتفاء الجهة التي يجب فيها تشارك  
المدحوظ والمدحوظ عليه وحيث لا يصح حال قطعنا لا غير حال والجواب أن نفي الحال عنه انما هو باعتبار  
الاصالة والاستقلال وهو صحيح لان جنبنا معطوف وانما جاء به الحالبية بطريق التبعية لا بطريق الاصالة وإذا  
كان كذلك فلا ينتهض الرتبة على أي على لان التواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل (قوله بدل) أي بدل  
كل مكانه قبل لم يجعل فيه عوجا جعله قیما (قوله بدل منها) أي فقد أبدل المفرد من الجملة وأما في المثال فقد  
أبدل الجملة أعني قوله أبو من من المفرد أعني زيد (قوله في أحوى) أي من قوله تعالى والذي أخرج المرعى  
الخ أي أنبت العشب فجعله بعد الخضرة غشاء أي جافا هشما أحوى أي أسود يابسا (قوله لغناء) الغناء  
بتخفيف الناء وتشديد هاما يقذف به السيل على جانب الوادي من الحشيش والنبات اليابس والأحوى سواد  
يضرب إلى الخضرة وقبل خضرة عليها سواد ويطلق الأحوى أيضا على الطي الذي في ظهره خطان من سواد  
وبياض (قوله كما فسر مداهمتان) أي فانه فسر بسوداوان من شدة خضرتهما (قوله فجعله صفة لغناء كجعل  
الخ) أي لانه ينحل المعنى فجعله يابسا شديد الخضرة وهو تناقض بخلاف المعنى الأول جعله جافا أسودا من  
الجفاف واليبس (قوله وانما الواجب) أي على التفسير الثاني (قوله فأنخرجنا به) أي بسببه أي الماء المتقدم في  
قوله وهو الذي أنزل من السماء ماء (قوله فأنخرجنا منه خضرا) أي زرعنا خضر منه أي من الزرع الخضر  
وقوله ومن النخل خبر مقدم وقوله من طلعها بدل وقنوان مبتدأ والجملة حالية (قوله وهذا يقتضي أن جنات  
الاعناب تخرج من طلع النخل) أي لان المعنى حيثما القنوان الدانية والجنات من الاعناب كائنات من طلع  
النخل (قوله بعد قوله تعالى يطاف عليهم) الأولى بعد قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون الخ فقوله  
بعد قوله يطاف عليهم الخ هذا خطأ اذ ليست التلاوة كذلك في الآية التي فيها وحور عين وانما التلاوة فيها

وجنات من أعناب فيمن رفع جنات أنه عطف على قنوان وهذا يقتضي أن جنات الاعناب تخرج من طلع النخل وانما هو يطوف  
مبتدأ بتقدير وهناك جنات أولهم جنات وتطيره قراء من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين أي ولهم حور  
وأما قراءة السبعة وجنات بالنصب قبل العطف على نبات كل شيء



وهو من باب ولائكم وجبريل وميكال \* السادس عشر قول ابن السدي قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا لان من فاعل بالمصدر ويردها  
المعنى حينئذ والله على الناس أن يحج المستطيع فيلزم تأييد جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج وقيل مع فساد المعنى ضعف من جهة  
الصناعة لان الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر الى المفعول شاذ حتى قيل انه ضرورة كقوله \* ١٧٣ أفنى تلامي وما جئت من نسب

تفرع القواقرز أقواه الاباريق  
فيه من رواه برفع أقواه والحق  
جواز ذلك في النثر الا انه قليل  
ودليل الجواز هذا البيت فانه  
روى بالرفع مع التمكن من  
النصب وهي الرواية الاخرى  
وذلك على أن القواقرز  
الفاعل والقواقرز  
وصح الوجهان لان كلاهما  
فارع ومفعول وعن مجيئه  
في النثر الحديث وجب البيت  
من استطاع اليه سبيلا ولا  
يتأني فيه ذلك الاشكال لانه  
ليس فيه ذكر الوجوب على  
الناس والمشهور في من في  
الآية انها بدل من الناس  
بدل بعض وجوز الكسائي  
كونها مبتدأ فان كانت  
موصولة فخيرها محذوف أو  
شرطية لمحذوف جوابها  
والقدير عليها من استطاع  
فليجز وعلم من فالعموم  
مخصص اما بالبدل أو بالجهة  
السابع عشر قول الزمخشري  
في قوله تعالى يا أيها الذين  
آمنوا كونوا مثل هذا الغراب  
ما واري سواة أني ان انتصاب  
أواري في جواب الاستفهام  
ووجه فساد هذا جواب الشئ  
مسبب عنه والمواصلة لا تسبب  
عن العجز وانما انتصابه

يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزقون وفاكهة مما  
يتخيرون وطلم طير وما يشتهون وحوار عين بالرفع وفي قراءة بالجر عطف على الأكواب (قوله وهو من باب  
الح) أي أنه من عطف الخاص على العام وليس القصد تلاوة الآية ولذا اقتصر المصنف على محل الشاهد  
ولم يقل ورسله وجبريل (قوله ان من فاعل بالمصدر) وهو ج من قوله والله على الناس حج البيت (قوله  
فيلزم الح) هذا الالتزام مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها العهد الذي كرى  
والعمود المستطعون نعم يكون من استطاع من قبيل الاظهار في موضع الاضمار (قوله أفنى تلامي) (قوله  
هو المال القديم الاصل الذي ولد منه ذلك والنسب العقار والقواقرز الاقداح جمع فاقوزة والاباريق جمع  
بريق فارسي معرب والبيت للمغيرة بن الاسود الاسدي وقيل

أقول والكأس في كفي أقلها \* مخاطب الصيد أبناء العماليق

لا تشرب أبدا راحا مسردة \* الامع الشم أبناء البطاريق

لصيد جمع أصيد وهو الملك والعماليق الجبارة أولاد عملاق والمسردة المتواليق والبطريق كبير الروم (قوله  
مع التمكن من النصب) فيه ميل لمذهب ابن مالك في تفسير الضرورة وهي ما ليس للشاعر عنه مندوحة  
(قوله ومن مجيئه) أي الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر للمفعول (قوله في النثر) روى عن ابن عاصم أنه  
قرأ ذكر رجلة بذكر كرىاء بضم الدال والهمزة وهو من هذا القبيل (قوله بدل بعض) أي وحذف  
الرباط لفهمه أي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدأ (قوله  
وعلمين) أي على جعل من بدلا أو مبتدأ موصولة أو شرطية (قوله أن انتصاب أواري في جواب الاستفهام)  
أي يقال الغاء سببية وأواري فعمل مضارع منصوب في جواب الاستفهام أعني أعجزت (قوله لا تسبب  
عن العجز) اذا العجز انما يتسبب عنه عدم الموارد والمواصلة انما تسبب عن القدرة وأجاب السعد في حاشية  
الكشاف بأنه يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للانكار لا البطالي فيفيد النفي وهو سببه أي ان لم أعجز فواريت  
(قوله ومن هنا) أي ومن أجل أن جواب الشئ مسبب عنه (قوله لا يتسبب عن رؤية انزال المطر) أي واذا  
لم يتسبب عنه وجب الرفع لتجرده من الانتصاب والجازم (قوله وقيل انما لم ينتصب) أي قوله فتصبح وحاصل هذا  
القول ان عدم النصب هنا ليس لعدم صحة السببية بل لسكون الاستفهام ليس حقيقيا وانما ينتصب في جواب  
الاستفهام الحقيقي (قوله وقيل النصب) أي في قوله فتصبح (قوله فتكون لهم قلوب) أي فنصب تكون بعد  
فاء السببية والاستفهام فيها غير حقيقي فكذلك هنا في قوله فتصبح يجوز النصب بعد ما ولو كان منع النصب لاجل  
قصد العطف (قوله على تأويل الح) أي فهو ماض في المعنى وان كان مضارعاً فاصح عطفه على الماضي (قوله  
القول الاول) أي وهو أن عدم انتصاب فتصبح لكونه ليس جوابا للاستفهام لان اصباح الارض مخضرة  
لا يتسبب عن رؤية المطر ولا ينصب بعد فاء السببية الا ما كان جوابا وجواب الشئ ما كان متسببا عنه (قوله  
لما بيناه) أي من ان اصباح الارض مخضرة ليس مسببا عن رؤية المطر وأما الآية المنظرها السببية فيها صحيحة  
لان كون القلوب تفسقه يتسبب عن السير ورؤية الارض وما فيها من الاشجار والزرع (قوله الذين  
الح) صفة لمحذوف أي الاصنام الذين اتخذوا وفيه أنه يهيد أن اتخذوا قربانا لاصنام فيجاب بأن المفعول الاول

بالعطف على أكون ومن هنا امتنع نصب تصب في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان اصباح الارض مخضرة  
لا يتسبب عن رؤية انزال المطر بل عن الانزال نفسه وقيل انما لم ينتصب لان ألم ترفي معنى قد رأيت أي انه استفهام تقريرى مثل ألم تشرح وقيل  
النصب جائز كما في قوله تعالى ألم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب ولكن قصد هنا الى العطف على انزل على . ويل تصب باصباح واصواب  
القول الاول وليس ألم ترمثل ألم يسيروا لما بيناه \* الثامن عشر قول بعضهم في قولنا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله



قربانا آلهة أن الأصل اتخذوهم قربانا وان الضمير وقر بانامة مولان وآلهة بدل من قربانا وقال الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب أن آلهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال ١٧٤ ولم يبين وجه فساد المعنى ووجه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى

محذوف أي اتخذوهم (قوله قربانا) أي متقرب بهم (قوله وان قربانا حال) فيه أنه يراد عليه أن الحال مقيدة  
لعمامها فيفيد أن توحيهم لاتخاذهم الآلهة في وقت التقرب بهم مع أنهم موبخون على اتخاذهم دائما لأن  
يقال انهم حال مبينة أي ان من شأن الآلهة عندهم لاء أن يكونوا قربانا لقولهم ما تعبدوهم الا بقربونا الى الله  
زاني (قوله ووجه الخ) قد وجه بعضهم بأن المبدل منه في نية الطرح فيقتضي انهم لا يعترفون بألوهيته تعالى  
لان تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون  
الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقربين بالهبة المولى تعالى مع قولهم ان الاصنام آلهة تقر بتأليه والمفهوم  
من قوله تعالى فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة أنهم قالوا بالهبة الاصنام ولم يقولوا بالهبة  
تعالى وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حال لا لان المعنى انهم اتخذوهم آلهة حال تقربهم بهم الى الله تعالى فانه  
لا يفهم من هذا نفي الهبة الله تعالى (قوله على اتخاذهم) أي الاصنام قربانا (قوله أوجاؤكم الخ) قبله  
ودوا أي المنافقون أي غنوا وتكفرون كما كفروا فتكونون أنتم وهم سواكم في الكفر فلا تتخذوا منهم  
أولياء فالوهم وان أظهروا الايمان حتى يهاجروا في سبيل الله همرة محبة تحقق ايمانهم فان قولوا وأقاموا  
على ما هم عليه فخذوهم بالاسر واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا قالوا ولا نصير انتم تصرون  
به على عدوكم الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق أي عهد بالامان لهم ولمن وصل اليهم كما عهد النبي  
هلال بن عويمر الاسلمي أو الذين جاؤكم وقد حصرت أي ضاقت صدورهم عن ان يقاتلواكم مع قومهم أو  
يقاتلوا قومهم معكم أي محسكين عن قتالكم وقتالهم فلا تعرضوا لهم بأخذ ولا قتل (قوله حصرت صدورهم)  
أي صدور الكفار الجاثين لكم (قوله جلة دعائية) أي لاحالية كما قال غيره (قوله عن قتال قومهم) أي  
الكفار أي بل المطالب أن يدعى بكونهم يعفون في بعضهم حتى يهلكوا بعضهم (قوله بان يسلبوا) أي بالمرض  
(قوله اذا أقيم مقام الخ) أي لان المنظور له البديل والمبدل منه في نية الطرح وهذا مذهب الجمهور وقال  
الزمخشري المنظور له كل من الامرين (قوله فساد المعنى) أي لانه بصير المعنى ولبثوا في كهفهم ثلاث سنين  
(قوله ويرده الخ) أي حيثنذ فالاول جعل الاسماء بمعنى غير صفة لا آلهة والتعديرو لو كان فيهما آلهة  
مغايرة لله لفسد تالكهه الم تفسد ادليس فيهما آلهة غير الله فجاء التوحيد الذي سبقت الآية لبيان وعلم من  
هذا أنه لا يشترط في جعل الاسماء بمعنى غير صفة الاستثناء (قوله أما الاول) أي كونه مستثنى (قوله فلان  
الاستثناء اخراج) أي بالأول واحد اخواته او البديل مخرج بالافهم مستثنى (قوله وأما الثاني) أي وهو  
كونه موجبا له الحكم (قوله صدق قام زيد) أي لان زيد اخرج ممن نفي عنه القيام ومن كان كذلك  
كان القيام ثابتا له (قوله أما الاول) أي كون اسم الله ليس مستثنى وقوله فلان الجمع أي مثل آلهة  
(قوله فيستثنى منه) أي حتى يستثنى منه لان الاستثناء معيار العموم (قوله ولان المعنى الخ) حاصله ان  
ما بعد لوم ثبت لفظا والاستثناء من الاثبات نفي فلو كانت الاستثناء هنا كان المعنى لو كان فيهما آلهة ليس  
الله فيهما الفساد تالكهه الم تفسد ادليس فيهما آلهة ليس الله منها وذلك يحتمل أن يكون فيهما آلهة الله منها  
فلا يحصل التوحيد الذي سبقت الآية له (قوله وأما انه ليس بموجب له) أي ليس بثبت له الحكم أي الفساد  
اعترض بان البديل في باب الاستثناء ليس ما بعد الايل الامع ما بعد هابدليل قولهم في ما قام احد الا زيد ان الا  
زيد ابدل ادلو كن البديل زيد فساد المعنى اذ يكون المعنى ما قام أحد زيد وهو فاسد لانه عكس الواقع لان الواقع  
ان زيدا ما وجب له القيام واذا افتتسم مقام احد البديل منه كان القيام منقيا عنه بخلاف ما قام الا زيد ونحو هذا

مفهومه الحث على أن يتخذوا  
لله سبحانه قربانا كما انك اذا  
قلت اتخذ فلانا معلما دوني  
كنت أمراله أن يتخذك معلما  
له دونه والله تعالى يتقرب  
اليه بغيره ولا يتقرب به الى  
غيره سبحانه التاسع عشر  
قول المبرد في قوله تعالى أو  
جاؤكم حصرت صدورهم  
ان جلة حصرت صدورهم  
جلة دعائية ورده العرسي  
بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر  
صدورهم عن قتال قومهم  
ولك أن تجيب بأن المراد  
الدعاء عليهم بان يسلبوا أهلية  
القتال حتى لا يستطيعوا  
أن يقاتلوا أحد البتة متمم  
العشرين قول أبي الحسن  
في قوله تعالى وابشروا في  
كهفهم ثلاث مائة سنين فيمن  
فون مائة انه يجوز كون  
سنين منصوبا بدلا من ثلاث  
أو مجرورا بدلا من مائة والثاني  
مردود فانه اذا أقيم مقام  
مائة فساد المعنى الحادي  
والعشرون قول المبرد في لو  
كان فيهما آلهة الا الله لفسد  
ان اسم الله تعالى بدل من  
آلهة ويرده ان البديل في  
باب الاستثناء مستثنى  
موجب له الحكم اما الاول  
فلان الاستثناء اخراج وما  
قام احد الا زيد فيد لاخراج

زيد وما لثاني فسلانه كما صدق ما قام احد الا زيد صدق قام زيد واسم الله تعالى هنا ليس مستثنى ولا موجب له الحكم أما  
الاول لان الجمع المذكور لا عموم له فيستثنى منه ولان المعنى حيثنذ لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسد تاوذلك يقتضي انه لو كان فيهما آلهة  
فيهم الله لم يفسد وانما المراد ان الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا وأما انه ليس بموجب له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما الله لفسد تالم يستقيم



وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه لو كان معناه رجل الأزدي لقلنا لان رجلا ليس بعام فيستثنى منه ولأنه لو قيل لو كان معناه جماعة مستثنى عنهم زيد لقلنا اقتضى انه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا وهذا وان كان معنى صحيحا إلا ان المراد انما هو ان زيدا وحده كاف فان قيل لان سلم أن الجمع في الآية والمفسر في المثال غير عامين لانهم ساءوا فعان في سياق لو وهي للامتناع ١٧٥ والامتناع انتفاء قلت لو صح ذلك لصح ان يقال

لو كان فيهما من احد ولو

جاء في ديوار ولو جاء في فاكهه

بالنصب لكان كذا واللازم

ممتنع \* الثاني والعشرون

قول أبي الحسن الانحطس

في كلمته فاه الى ان انتصاب

فاه على اسقاط الخافض اي

من فيه ورده المبرد فقال انما

يتكلم الانسان من في نفسه

لا من في غيره وقد يكون ابو

الحسن انما قال ذلك في كلمتي

فاه الى في أو قاله في ذلك رجلا

على القلب لفهم المعنى فلا يرد

عليه سؤال أبي العباس

فلنعديل الى مثال غير هذا

حتى عن اليزيدي أنه قال في

قول العرجي

أظلم ان مصابكم رجلا

رد السلام تحية ظلم ان

السواب رجل بالرفع خبرا

لان وعلى هذا الاعراب

يفسد المعنى المراد في البيت ولا

يحصل له معنى البتة وله

حكاية مشهورة بين أهل

الادب روي عن أبي عثمان

المازني أن بعض أهل الذمة

بذل له مائة دينار على ان

يقره كتاب سيبويه فامتنع

من ذلك مع ما كان به من شدة

احتياجه لسلامه فليذه المبرد

فأجابه بأن الكتاب مشتمل

على ثمانية وكذا كذا آية

لو قلنا على رأي المبرد لو كان فيهما الا الله لفسد تالكان المعنى صحيحا (قوله اقتضى) اي يفهمه (قوله وهذا وان كان معنى صحيحا الخ) هذا مبتدأ وقوله وان كان معنى صحيحا حال والخبر محذوف أي ليس مراد ابدليل الاستثناء الواقع بعده وهو منقطع (قوله انما هو ان زيدا وحده) أي فالتكلم بهذا مراده ان زيدا وحده هو الذي نفع وحده (قوله والامتناع انتفاء) اي والنكرة اي جمعا ومفردا في سياق النفي تفيد العموم فبطل الدليل الاول (قوله قلت الخ) حاصله ان لولا تعلى حكم النفي من كل وجه (قوله لو صح ذلك) أي السؤال من اربل في فتكون النكرة بعدها عامة (قوله لكان كذا) جواب الثالث قبله (قوله لكان كذا) وكذا كتابة عن جواب لو أي لكان لي جواب مثلا (قوله واللازم ممتنع) أي لانهم قالوا ان من لا تزداد الابدن في صريح وكذا ديوار فالوا لا تقع الابدن في صريح وكذا النص بعد فاه السببية انما ينصب بعد النفي المحض ولم يجوز واوقع كل بعد لوقد دل هذا على ان لوليت موضوعا للنفي وحيث فلا تفيد النكرة الواقعة بعدها العموم فان قلت انهم دائما يقولون ان ما بعد لومنتي فيدل على انها موضوعا للنفي قلت ممنوع وذلك لان لوموضوعا لتعليق شيء على شيء غير موجود واذا كان المعلق عليه غير موجود كان المعلق وهو ما بعدها غير موجود ففي ما بعدها ليس منها بل من خارج وهو عدم وجود المعلق عليه اه تقرير دردير (قوله على اسقاط الخافض) لما كان المشهور ان نصبه على الحال تركه المصنف وتعرض للجواب على أبي الحسن (قوله لا من في غيره) اي فكيف يقول ان المعنى كالمتمم فيه (قوله وقد يكون الخ) جواب عن أبي الحسن وحاصله أنه يمكن أن أبا الحسن انما قال ان النص على نزع الخافض ليس في هذا المثال بل في كلمتي فاه (قوله وحله على القلب) أي فالاصل كلمته من في الى فيه ثم انه قلب ضمير التكلم الى ضمير الخطاب (قوله فلا يرد عليه) اي على كلام أبي الحسن سؤال أبي العباس المبرد وقوله فلنعديل الخ أي ليكون هذا المثال صحيحا لافسادا (قوله العرجي) نسبة للعرج محمل بطريق مكة وهو ابي العرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان (قوله رد السلام) في نسخة أهدى السلام (قوله ولا يتحصل له معنى) أي صحيح أي بل هو فاسد قال الشارح بل له معنى صحيح وهو ان رجل خبر وجملة رد صفة وظلم خبر لمحذوف أي هي ظلم اي الاصابة ويحتمل ان ظلم صفة لرجل بمعنى مظلوم للمبالغة كضرب الامير وعلى هذين الاعرابين فصاب اسم مفعول اي ان هذا الذي أصبتموه بما فعلتم معكم من الجفاء هو الرجل الموصوف بذلك اي بكونه رد السلام تحية وتودد او هذا أي اصابتمكم له بالجفاء ظلم لان من جبا أجبته وتودد باهداء السلام اليهم جدير بان لا يجني وأن لا يصاب أو هو الرجل الموصوف بالصفتين وكلام المصنف مبني على ان مصابكم مصدر والمعنى ان اصابتمكم رجل مظلوم فاحذر باسم الذات عن المعنى (قوله بحضرة الواثق) هو ابو جعفر هرون بن محمد المصنف من هرون الرشيد يبيع بالخلافة بعد موت أبيه وسنه ست وثلاثون سنة فقام خليفة خمس سنين وتسعة أشهر ومات يوم الاربعاء است بعين من ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين ولما مات ترك وحده واشتغل الناس بالبيعة للمتوكل فجاء حوذا أي قارفاستل عينيه وأكلهما فسبحان العزيز المذل (قوله على أبي عثمان) أي المازني (قوله بانخصه) أي باحضاره بشخصه (قوله ورجلا مفعوله) أي واصابة مصدر مضاف لفعله وقوله أظلم الهمة فيه للنداء أي ياطلوم أن اصابتك فهو نداء للمحبوبة أي باشد بدة الظلم ان اصابتك الرجل الموصوف بكونه أهدى لك السلام ظلم (قوله ولهذا) أي لا جعل كون ظلم خبر لا يتم المعنى بدون أي بحذنه (قوله

من كتاب الله تعالى لا ينبغي تمكين ذي من قراءتها قدر ان غنت جارية بحضرة الواثق في هذا البيت فختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه وأصرت الجارية على انه موزعت أنما تقرأه على أبي عثمان كذلك دأمر الواثق بانخصه من البصرة فلما حضر أوجب النصب وشرحه بان مصابكم بمعنى اصابتمكم ورجلا مفعوله وظلم الخبر ولهذا لا يتم المعنى بدون قال فأخذ اليزيدي في معارضة فقالت له هو كقولنا اضربك زيد اظلم



فاستحسنه الواثق ثم أمره بألف دينار ورده ١٧٦ مكرما فقال له بردتو كماله مائة فعوضنا القام (الجهة الثانية) \* أن يراعى المعرب معنى صحيفا

ولا ينظر في صحته في الصناعة  
وها أنا مود لك أمثلة من  
ذلك أحدها قول بعضهم في  
وثودنا أبق ان ثودا معول  
مقدم وهذا ممنوع لان لما  
النافية الصدر فلا يعجل  
ما بهدا فيما قبلها وانما هو  
مطوف على عادا وهو  
بتقدير وأهلك ثودا وانما  
بهاء \* ونحن من فضلك  
ما استغنيا \* لانه شعر مع أن  
المعول ظرف وأما قراءة  
عرو بن فاندون شرما خلق  
بتسوين شرفا بدل من شر  
بتقدير مضاف أي ومن شر  
شرما خلق وحذف الثاني  
لدلالة الاول \* الثاني قول  
بعضهم في اذن من قوله تعالى  
ان الذين كفروا ينادون  
لمقت الله أكبر من مقتكم  
أنفسكم اذ تدعون الى الايمان  
فتكفرون انهم اطرف للمقت  
الاول والثاني وكلاهما  
ممنوع أما امتناع تعليقه  
بالثاني فلفساد المعنى لانهم  
لم يقتلوا أنفسهم ذلك الوقت  
وانما يقتلون في الآخرة  
وتظهير قول من زعم في يوم  
تجدد انه ظرف ليجزركم  
بحكامه على وفية نظير  
والصواب الجزم بانه خطأ  
لان التحذير في الدنيا لا في  
الآخرة ولا يكون مفعولا به  
ليحذركم كفي وانذرهم يوم  
الآخرة لان يحذرون استوفى

معنى صحيفا) أي وهذه الجهة عكس الجهة الاولى (قوله ولا ينظر في صحته) أي في صحة الاعراب أي في فساد الاعراب  
صناعة وقوله في الصناعة أي الى الصناعة (قوله وها أنا مود لك) فيه إدخالها التنبيه على ضمير الرفع  
المتصل مع ان خبره ليس اسم إشارة وهو شاذ كذا كره المصنف في حواشي التسهيل (قوله من ذلك) أي  
من الامور التي راعى المعرب فيها المعنى دون الصناعة وحيث قد فسد ذلك الاعراب صناعة (قوله لان لما  
النافية الصدر الخ) أي ولو جرد الفاء العاطفة وهي تمنع من عمل ما بهدا فيما قبلها فالمنع لا مبرر وقد يقال  
لصاحب هذا القول أن يجعل ما محذوف وهو من مظان حذفها قياسا أي وأما ثودا فما أبق وحيث قد لا يمنع  
التقديم لغرض الفصل بين أمارا والقاء بجزء مما في حيزها ولو كان عاملا مقترنا بعمل الصدر نحو امارا يدا فاني  
ضارب على ما ذهب اليه المبرد وابن درستويه والفراف واختاره ابن الحنبل وغيره اه دمايني (قوله على  
عادا) أي من قوله قبل وانه أهلك عادا الاولى وعلى هذا الوجه فالعطف من عطف المفردات (قوله أو هو  
بتقدير الخ) وعلى هذا فهو من عطف الجمل وفيه أنه حيث أمكن عطف المفردات لا يعدل عنه له عطف الجمل  
فالاولى الاقتصار على ما قبله (قوله ما استغنيا) أي فان قوله عن فضلك معول استغنيا فقد عمل ما بعد النفي  
فيما قبله (قوله ومن شرما خلق) الاولى حذف الواو من هنا ومن التقدير اذا لا آية من شرما خلق بدون  
واو (قوله فمابدل من شر) قال الدماميني يحتمل أن يكون ما في هذه هي الابهامية وهي التي اذا اقترنت  
باسم نكرة أهميتها اجمالا وزادته شيوعا وعموما كقولك أعطاني كتابا ما تريد أي كتاب كان وخلق صفة له والعائد  
محذوف وعلى كل فليس مما نحن فيه وهو ما النافية اه دمايني (قوله فمابدل الخ) أي فهي اسم  
موصول وليست نافية خلافا لما فهمه المعتزلي مستدلا به على ان الله لا يخلق التشرور (قوله بتقدير مضاف)  
أي وفي الحقيقة ان البديل هو المضاف (قوله ينادون) أي من قبل الملائكة وهم يحقون أنفسهم عند  
دخولهم النار (قوله لمقت الله) اللام لام الابتداء ومقت مبتدأ وأكبر خبر وقوله لمقت الله من اضافة المصدر  
لغاء له والمفعول محذوف أي لمقت الله اياكم (قوله اذ تدعون الى الايمان) أي في الدنيا (قوله فلفساد  
المعنى) هذا ليس من الجهة الثانية بل من الجهة الاولى لمراعاة المعرب الصناعة دون المعنى وأما تعليقه بالمقت  
الاول الذي فيه المعنى فصحيح الا أنه يخالف للصناعة وهو الذي من هذه الجهة فهذا هو المقصود بالذات (قوله  
لفساد المعنى) أي لان المعنى حيث ينادون لمقت الله اياكم أكبر من مقتكم أنفسكم وقت دعائكم الى  
الايمان وهذا لا يصح لان مقتهم أنفسهم انما يكون في الآخرة ودعاؤهم للايمان في الدنيا وقد يجب بانه  
على تقدير مضاف والاصل اذ ظهر محبة دعائكم للايمان أي أكبر من مقتكم أنفسكم وقت ظهور محبة  
دعائكم للايمان ومن المعلوم ان ظهور محبة الدعاء للايمان لهم انما هو يوم الآخرة وان كان دعاؤهم اليه في  
الدنيا (قوله ذلك الوقت) أي وقت دعائهم للاسلام (قوله وانما يقتلون في الآخرة) أي عند دخولهم  
النار ودعاؤهم للايمان في الدنيا (قوله ونظيره) أي من جهة فساد المعنى لاختلاف الزمان وان كان يخالف  
وعكسا للاول من جهة أن المفعول الظرفي هنا مقدم بخلاف الاول فانه مؤخر (قوله وفيه نظر) أي تردد  
وتحير (قوله لان التحذير في الدنيا) أي واليوم الذي تجد كل نفس ما عملت من محضر يوم القيامة فكيف يكون  
الامر الواقع في الدنيا طرفه يوم القيامة (قوله تقديره اذكروا) أي يوم تجد وقوله أو اذكروا أي يوم  
تجد الخ (قوله وأما امتناع تعليقه) يعني اذ تدعون وقوله بالاول اي بالمقت الاول (قوله فلا ستلزامه) أي  
وهذا ممنوع عند غير النحشري وذلك الغير هو السعدو والنحشري جواز الفصل اذا كان المفعول ظرفا كما  
هنا (قوله بالاجنبي) أي وهو أكبر الواقع خبر ان قلت الخبر ليس اجنبيا من المبتدأ لانه مفعول له قلت جعلوه  
اجنبيا لاختلاف جهة العمل لان عمل المبتدأ في الخبر من حيث انه مبتدأ وعمله في الظرف من حيث انه مصدر

مفعول به وانما هو نصب بمحذوف تقديره اذكروا أو اذكروا وأما امتناع تعليقه بالاول وهو رأي جماعة منهم النحشري (قوله  
فلا ستلزامه الفصل بين المصدر ومفعوله بالاجنبي ولهذا قالوا في قوله وهن وقوف ينتظرن قضاءه بضاحي غداة أمره وهو ضامر



ان الباء متعلقة بفضائه لا بوقوف ولا ينتظران لئلا يفتصل بين قضاءه وأمره بالاجنبى ولا حاجة الى تقدير ابن السجري وغيره أمر معمول لا يقتضى محذوف الوجود ما يعمل ونظيره لزم الزمخشري ههنا لما زعمه اذ علق يوم تبلى السرائر بالرجوع من قوله تعالى انه على رجهه لقادر واذا علق أياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما ١٧٧ معدودات فان فى الاولى الفصل بخبران وهو

لقادر وفى الثانية الفصل

بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله ونظيره اللازم له على هذا التقدير ما لزمه اذ قال فى قوله تعالى وصعدن سبيل الله وكفربيه والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله وانه حينئذ من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر قبل مجيئه والصواب أن الظرف والثلثة متعلقة بمحذوف أى مقتكم اذ تدعون وصوموا أياما ويرجع يوم تبلى السرائر ولا ينتصب يوم بقادر لان قدرته تعالى لا تنقيد بذلك اليوم ولا غيره ونظيره فى التعلق بمحذوف يوم برون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين ألا ترى أن اليوم لو علق ببشرى لم يصح من وجهين انه مصدر وانه اسم لذو أسما لا يومياتهم ليس مصروفا عنهم فعلى الخلاف فى جواز تقدم منصوب ليس جواز تقدم منصوب ليس عليه وانصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لئلا يما قبلها عطف الاباء عطف وجوع الجار وانحرف عطف على به

(قوله بالاجنبى) أى وهو أكبر لانه خبر عن المبتدأ واعلم ان الاجنبى ههنا ما كان غير معمول للمصدر غير الجملة المعترضة والمراد بغير الاجنبى ما كان معموله لانه فبشمل الفاعل والمفعول والظرف والجار والمجرور والصفة لان هذه منزلة مع المصدر كالجزء فاذا قلت ضربى فى الدار زيد احسن لم تفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى وانما فصلت بينهما بمتعلق به داخل فى حيزه بخلاف ضربى حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذى لا يصلح أن يكون تامة لما قبله فى الجزئية وانما نزلوا الجمل الاعتراضية منزلة العدم لانه انتم الغرض فلذا نزل الفصل بها كالعدم وأيضا لانه لا يتوهم أنهم من متعلقات الاول ولا من متعلقات الثانى لاستقلالها بنفسها اه تقرير دردير (قوله ولهذا) أى ولا جعل كون الفصل بالاجنبى من المصدر ومعموله بالاجنبى مضرا فالو فى قوله الخ (قوله وهن) الضمير للاتن والقضائه الحكم والضمة برفى قضاءه وأمره للعمار والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وضاحتها وقت ضحاها وهى تشرق والضاغر بالضاو والراى المجمعتين أى الساكت (قوله وهو ضاغر) أى ساكت عن النهيق (قوله بالاجنبى) أى وهو ممنوع الا ان يكون الاجنبى جملة معترضة (قوله ما لزم الزمخشري ههنا) أى فى جملة اذ تدعون متعلقة بالوقت الاول واللازم له الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى (قوله فان فى الاولى الفصل بخبران) قال ابن الحاجب ان الفصل مختص فى الظروف لا تساعدهم فيها والمعمول ههنا المفصول بينهما وبين عامه بخبران وهو يوم تبلى ظرف (قوله فان قيل) أى فى الجواب عن الزمخشري (قوله قبل ان يكمل معموله) أى بقوله أياما (قوله اللازم له) أى للزمخشري (قوله على هذا التقدير) أى تقدير جعل كما كتب صفة للصيام (قوله وانه) أى المسجد الحرام وقوله حينئذ أى حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذى هو صدى لكونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله والحال أنه قد عطف كفر على المصدر قبل مجيئه المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله (قوله وقد عطف الخ) أى فقد لزمه العطف على المصدر قبل استكمالها مع أنه لا يتبع قبل استكمالها (قوله قبل مجيئه) أى ذلك المعمول (قوله ان الظروف الثلاثة) أى اذ فى قوله اذ تدعون واياها فى قوله أياما معدودات ويوم فى قوله يوم تبلى السرائر (قوله لان قدرته تعالى لا تنقيد بذلك اليوم ولا غيره) قديقال انه اذا كان قادرا على رجوعه فقدرته على الرجوع قبل البلى من باب أولى تأمل (قوله يوم برون) أى احذروا يوم أو اذكروا يوم (قوله انه مصدر) أى ومعموله لا يندم عليه وقوله وانه اسم للآتى ولألها الصدارة فلا يعمل ما بعدهما فيما قبلها (قوله وأما اليومياتهم ليس مصروفا عنهم) أى فانه قد عمل ما بعدهما فيما قبلها مع أن لها الصدارة (قوله فعلى الخلاف) أى فجواز تعلق يوم بمصروفا وعدمه جار على الخلاف فى جواز تقدم منصوب ليس عليها وعدمه فعلى القول بمنع تقدم خبرها عليها يمنع تقدم معمول الخبر عليها وعلى القول بجواز تقدم خبرها عليها يجوز أن يتقدم معمول الخبر عليها (قوله ومن أمثلة ذلك) أى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى فقوله وفوق كيمتدا وقوله كالربع خبر وقوله بان تسعدا متعلق بالمصدر أعنى وفوق كيمتدا علمت أن الخبر اجنبى من المصدر وقوله أشجاء أى أحزته والصائم المدارس والساجد الهامل وهو الفائض والسائل الذى لا مانع عنه (قوله أشجاء) أى أحزته ما سمع أى دارسه أى انما يكون باهتاعا على الحزن اذا كان دارسا (قوله بان تسعدا) أى بان تسعدانى وتعدونانى بالبكاء عند ربيع الاحبة والحال ان الدمع الهامل أشجاء أى أحزته (قوله وقد سأل أبو الفتح) أى ابن جنى وقوله المتنبي هذا هو المنقول فهو المسؤل (قوله اباد) بكسر الهمزة حتى من معدى لسنا كقبيلة اباد التى جعلت دارها تكريت بخشنة فوقية

(٢٣ - دسوقى نى) ولا يكون خفض المسجد بالهاتف على الهاء لانه لا يعطف على الضمير المختوض الاباء ذاقه خفض ومن أمثلة ذلك قول المتنبي وذا وكذا كل ربع أشجاء طامع به بان تسعدا والدمع أشجاء راجع وقد سأل أبو الفتح المتنبي عنه فاعرب ووزن كل ربع من ربعه وعلق الباء بوفوق كيمتدا كيف تخبر عن اسم لم يتم نأ شده قول الشاعر لسنا كن جعلت اباد دارها \* تكريت بخشنة جبهات بحصرا



أي ان ايا بدل من من قبل محي معمول جعلت وهو دارها والصواب تعليق دارها وان تسعد بمحذوف أي جعلت وفيه ما ومعنى البيت وفاؤكما  
يا صاحبي بما وعدتني به من الاسعاد بالبكاء عند ربيع الاحبة انما يسليني اذا كان يدمع ساجم أي هامل كما ان الربيع انما يكون أبعث على  
الحزن اذا كان دارسا الثالث تعليق ١٧٨ جماعة الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله لا تريب عابكم اليوم ومن قوله

مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فتنة تحتية ساكنة فتنة فوقية باد سميت بتكرير بنت وائل وقوله  
تمنع أي تلك القبيحة أي ان هذه القبيلة لبعثها تقي الزرع في تلك الارض ولا تصده لثلاثا كل منه فيذهب  
(قوله أي ان ايا بدل الخ) أي وكما جاز اتباع الموصول قبل تمام صلتها جاز الاخبار عن المصدر قبل تمامه (قوله  
والصواب تعليق دارها وان تسعد بمحذوف) على هذا ايا بدل من من وجعلت منزلة منزلة الا لازم أي لسنا  
كهذه القبيلة التي حصل منها جعل ثم ابدل من جعلت قوله جعلت دارها الخ (قوله ومعنى البيت) أي بيت  
المتنبي (قوله من الاسعاد) أي المساعدة (قوله انما يسليني) أي يذهب الحزن من قاي (قوله مطول) أي  
شبيه بالمضاد وهو واجب النصب وليس مبنيا على الفتح اذ لا يكون كذلك الا المفرد (قوله بمحذوف) أي خبر  
المبتدأ الواقع بعد لا والتقدير لا عاصم اليوم لا تريب عابكم اليوم ولا مانع مانع لما أعطيت (قوله  
بمحذوف) أي دل عليه المذكور أي مانع لما أعطيت فاسم لا مفرد وهو مانع (قوله الا عند البغداديين) الذين  
يقولون ان اسم لا اذا كان شبيها بالمضاد يجوز نصبه من غير تنوين (قوله وقدمض) أي مذهب البغداديين  
(قوله ممنوع عند الجمهور) القائلين ان خبر المبتدأ بعد لا ولا واجب الحذف ولا يكون الا كونا عاما وقيل ان كان  
كونا عاما حذف وجوبه وان كان كونا خاصا وجب ذكره ان لم يدل عليه دليل فان دل عليه دليل جاز ذكره  
وحذفه (قوله قول بعضهم الخ) أي فقوله مسئلة عطف على مسلين لك وقوله أمة عطف على نامن قوله اجعلنا  
وأصل الكلام واجعل أمة مسئلة من ذر يتناو أول الآية بنا واجعلنا مسلين لك ومن ذر يتناو هذا يلزم عليه  
ما قاله المصنف من الفصل المذكور فالاولي أن يجعل قوله ومن ذر يتناو متعلقا بمحذوف أي واجعل من ذر يتنا  
الخ (قوله ان الظرف) أعني قوله ومن ذر يتنا (قوله في الظن بالحال) أي وحينئذ فالاولي أن يجعل الظرف  
متعلقا بمحذوف دل عليه المذكور أي واجعل من ذر يتنا والجملة عطف على الجملة قبلها (قوله التي هي شبيهة  
بالمفعول به) أي من حيث ان العامل مسلط عليها بدون واسطة حرف ملاحظ لفظا ولا تقديرا (قوله ومثله قول  
أبي حيان الخ) أي فقد فصل بين المعطوف وحرف العطف بالحال وهو ممنوع فالاولي أن يجعل قوله أو أشد ذكرا  
حال معمولة لمحذوف أي أو اذ كره حال كونكم أشد ذكرا منكم لا بآئكم وهو من عطف الجمل لا من عطف  
المفردات كما عند أبي حيان وأجاب أبو حيان عن اعتراض المصنف بقوله لا يقال انه لا يجوز الفصل بين الحرف  
العاطف وهو أو وبين المعطوف وهو ذكرا بالحال لان جواز الفصل اذا كان حرف العطف أكثر من حرف وكان  
الفصل قسما أو الظرف أو المجرور فالشرط الاول وجود الثاني فدلنا نقول ان الحال شبيهة بالمفعول فيه لان  
قولك يا زيد راكبا في قوة جاء زيد في وقت الركوب والحال شبيهة بالظرف والمصنف رده بان الحال شبيهة بالمفعول  
به لا بالمفعول فيه اه تقرير رد ردبر (قوله كان في الاصل صفة) أي فالاصل أو ذكرا أشد من ذكركم لا بآئكم وهو  
عطف على محذوف أي اذ كروا الله ذكرا كذكركم لا بآئكم أو ذكرا أشد فهو من عطف المفردات عند أبي  
حيان (قوله أن الاستفهام له الصدر) أي فلا يعمل ما قبله فيه والخرج عما ثبت له (قوله وأيضا) أي انه يرد بما سبق  
من أن أنى له الصدارة فلا يعمل ما قبله فيه ويرد بانه يلزم الخ (قوله لا موقع لها) أي لا محل لذكركم ولا وجه له  
وذلك لان المقصود الدعاء عليهم بقتل الله لهم في أي حال لاني حال أفكهم وصرفهم عن الحق بعد ما تبين لهم  
وجهه فقط هذا والمراد وليس المراد لا موقع له من الاعراب لانه في محل جريلاضافة (قوله تعلقها بما جاء بعدهما)  
أي فلعني قاتلهم الله كيف يصرفون عن الحق بعد ما تبين لهم وجهه بر جمع المرسلون بآي شيء (قوله فعلقوا

عليه الصلاة والسلام لا مانع  
لما أعطيت ولا معطى لما  
منعت باسم لا وذلك باطل  
عند البصريين لان اسم  
لا حينئذ مطول فيجب نصبه  
وتنوينه وانما التعليق في ذلك  
بمحذوف الا عند البغداديين  
وقدمض الرابع وهو عكس  
ذلك تعليق بعضهم الظرف  
من قوله تعالى ولولا فضل الله  
عليكم بمحذوف أي كائن  
عليكم وذلك ممنوع عند الجمهور  
وانما هو متعلق بالمذكور وهو  
الفضل لان خبر المبتدأ بعد لا  
واجب الحذف ولهذا ظن  
المعري في قوله  
فلاولا انهم يدعونه لاسالا  
الخامس قول بعضهم في ومن  
ذر يتنا أمة مسئلة لك ان  
الظرف كان صفة لامة ثم قدم  
عليها فان نصب على الحال  
وهذا يلزم منه الفصل بين  
العاطف والمعطوف بالحال  
وأبو علي لا يجيره بالظرف في  
الظن بالحال التي هي شبيهة  
بالمفعول به ومثله قول أبي  
حيان في أو ذكروا الله  
كذكركم آباءكم أو أشد  
ذكرا ان أشد حال كان في  
الاصل صفة لذكرا السادس  
قول الخوفي ان الباء من قوله  
تعالى فماتوا ربة يرجع

المرسلون متعلقة بناظرة واردة ان الاستفهام له الصدر ومثله قول ابن عطية في قاتلهم الله اني يؤفكون ان في طرف لقاتلهم  
انه وأيضا يلزم كون يؤفكون لا موقع لها حيثئذ والصواب تعلقها بما جاء بعدهما ونظيرهما قول المفسرين في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أتت  
تخرجون ان المعنى اذا أتت تخرجون من الارض فعلقوا



ما قبل اذا بما بعدها حكم ذلك عنهم ائو حاتم في كل الوقت والابتداء وهذا لا يصح في العربية وقول بعضهم في ملعونين انما ثقفوا اخذوا وان  
ملعونين حال من معمول ثقفوا واخذوا ويرد ما ان الشرطه الصدر والصواب انه منصوب ١٧٩ على الذم واما قول أبي البقاء انه حال من

فاعل بجاورونك فردود لان  
الصحيح انه لا يستثنى بأداة  
واحدة دون عطف شيان  
وقول آخر في وكثروا فيه من  
الزاهدين ان في متعلقة  
بزاهدين المذكور وهذا ممنوع  
اذا قدرت ال موصولة وهو  
الظاهر لان معمول الصلة  
لا يتقدم على الموصول فيجب  
حيث تعلقها باعني محذوفة  
أو بزاهدين محذوف فامدولا  
عليه بالذ كور أو بالسكون  
المحذوف الذي تعلق به من  
الزاهدين وأما ان قدرت ال  
للتعريف فواضح السابغ  
قول بعضهم في بيت المتنبي

يخاطب الشيب

أبعد بعدت بياضاً لا بياض له  
لانت أسود في عيني من الظلم  
أن من متعلقة بأسود وهذا  
يقضي كونه اسم تفضيل وذلك  
ممنوع في الألوان والصحيح أن  
من انظم صفة لا سود أي  
أسود كائن من جملة انظم  
وكذا قولهم

يلقك مرديا باجر من دم  
ذهب بخضرته الطلي والا كبد  
من دم اما تعليل أي أجر من  
أجل التباسه بالدم أو صفة  
كان السيف لكثرة التباسه  
بالدم صا دما \* الثامن قول  
بعضهم في سقيالك ان اللام  
متعلقة بسقيال ولو كان كذا  
لقل سقيالك فن سقي

ما قبل اذا) أي وهو من في الارض (قوله وهذا لا يصح في العربية) أي لان اذا الفجائية لها الصدر وقوامها  
ما بعدها فبما قبلها يخبر بها عن ذلك وأجيب بان تقديرهم هذا لا يقيدان ما قبلها متعلق بما بعدها لا احتمال أن  
مرادهم أن ما بعدها له متعلق محذوف جار ومجرور والاصل تخرجون منها أي من الارض ثم انهم عدلوا عن  
الضمير الى الاسم الظاهر وابس قصدهم تعلق من الارض المذكور سابقا بخرجون بل السابق متعلق بدعا اه  
تقرر رددير (قوله من معمول ثقفوا) أي الفاعل وهو الواو (قوله لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف  
شيان) اذ لا يجوز أن تقول قام القوم الا زيدا عرابا لا زيدا وعمر او الحال اذا وقعت بعد مستثنى وهي مما  
قبل الا كما هنا كانت الامسالة عليها فتكون الامسالة على الحال فاعني هنا حية لا بجاورونك الا قلبا من  
الرجال الاملعونين (قوله وقول آخر) عطف على قوله قول بعض المفسرين أي نظيره قول بعض المفسرين وقول  
آخر (قوله وهذا ممنوع) أجاب ابن الحاجب عنه بان تقدم معمول الصلة على ال مغتفر وذلك لانها على صورة  
الحرف فهي كال المعرفة فليست كال موصولات غيرها من كل وجه ألا ترى ان صلتها بخالفة لساير الصلوات لان  
الصلة جملة وصلتها صفة صريحة اه تقرير رددير (قوله باعني) فيه ان أعني متعدية بنفسها لا بحرف وتقديره  
هذا يقيد انها غير متعدية بنفسها (قوله أو بالسكون المحذوف) فيه انه اذا كان السكون محذوفا كان خبرا فيكون  
المعنى حيث تذو كانوا كائنين فيه من الزاهدين ولا معنى لكونهم كائنين فيه (قوله ابعد) بكسر الهمزة وفتح العين  
أمر من بعد بكسرها أي اهلك يقال بعد ببعدها كفرح يفرح فرحا بمعنى هلك وبياضا تعبير بحول عن الفاعل  
أي بعد بياضك ولا بياض له في محل نصب صفة للتمييز المذكور والعرب تطلق البياض على الحسن السار للنفس  
أي بعدت بياضا لا يسر وقبل البيت

ضيف ألم برأي غير محتشم \* والشيب أحسن فعلامنه بالهم

(قوله ابعد) أي اهلك هلكت من جهة كونك بياضا لا حسن فيه ولا سرور (قوله لانت أسودا الخ) أي أنت  
بياض في الظاهر فقط وأما في نفس الامر فاست بياضا لانك توجب الغم (قوله وهذا يقتضي الخ) فيه أن المتنبي  
كوفي وهم يعجزون بناء أفعال التفضيل من الألوان اما مطلقا كما قاله جمهورهم أو من الابيض والأسود كما قاله  
الكسائي وهشام المتنبي كلامه بناء على مذهبه فلا يعترض عليه بذهب غيره والحاصل انه انما قصد التفضيل  
على مذهبه المكوفي والمعنى ان بياض الشيب عنده أشد سوادا من سواد الظلم وحيث تذا لتتظير من حيث ان له  
الصدر قول في الجملة (قوله يلقك مرديا الخ) الا رداء لبس الرداء وهو هنا استعاره شبه تقلده بالسيف بذلك  
والعالي بضم الطاء المهمة الاعناق واحدها طلية أو طلاء على الخلاف والا كباد جمع كبذوباء بخضرته للعدية  
أي أذهبت الطلي والا كبد خضرته بما كسبه من دمها (قوله باجر) أي بسيف أجر (قوله اما تعليل) أي  
ولا نجعل من متعلقة باجر لا يلزم بناء أفعال التفضيل من الألوان (قوله أو صفة) أي أو انه متعلق بمحذوف صفة  
لاجر (قوله كان السيف الخ) انما احتاج لهذا لانه على الصفة ينحل المعنى مرديا بسيف أجر ذلك السيف  
كائن من الدم مع انه من حديد لا من دم (قوله اللام للتقوية) أي انها متعلقة بسقياء على انها التقوية لا على انها  
للتعدية (قوله فلام التقوية لا تلزم) أي وهذه اللام لازمة لا تقارق أصلا فدل على انها ليست للتقوية واذا امتنع  
تعلقها بسقياء تعين تعلقها بمحذوف أي ارادني لك هذا وقد تقدم ان ابن الحاجب حكى عدم لزوم اللام هنا وانه  
يقال سقيالك وسقياءك (قوله ومن هنا) أي من أجل امتناع تعلق اللام بالصدر هنا ممنوع (قوله ليس متعلقا  
بالمصدر) أي فليس العامل المتأخر مشتقا بضمير الاسم السابق ولا بسببه وحيث تذا فلا يفسر علمه لاقبه هذا وقد  
سبق أن ابن الحاجب قال انها التقوية وانه يجوز اسقاطها من قوله سقيالك (قوله بالليل) راجع لقوله منامكم

يتعدى بنفسه فان قيل اللام للتقوية مثل مصداق الماسمهم فلام التقوية لا تلزم ومن هنا امتنع في والذين كفروا فنعسانهم كون الذين نصبوا على  
الاشتغال لان لهم ليس متعلقا بالمصدر \* التاسع قول الزمخشري في ومن آياته منامكم بالليل



والنهار وابتهأؤكم من فضله من الف والنشر وان المني منكم وابتهأؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولاً للابتغاء مع تقديم عليه وعطفه على معمول منكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في أفصح الكلام وزعم عصرى في تفسيره على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت أن من متعلقة بحذراً وبالموت وفيه ما تقدم معمول المصدر وفي الثاني أيضاً تقديم معمول المضاف ١٨٠ اليه على المضاف وحامله على ذلك أنه لو علقه يجعلون وهو في موضع المفعول له لزم تعدد

المفعول له من غير عطف إذ كان حذر الموت مفعولاً له وقد أجيب بان الأول تعليل للمعل مطلقاً والثاني تعليل له مقيداً بالأول والمطلق والمقيد غيران فالعلل متعددة في المعنى وان اتحاد اللفظ والصواب أن يحصل على ان المنام في الزمانين وان الابتغاء فيهما العاشر قول بعضهم في فقليل ما يؤمنون ان ما يعني من ولو كان كذلك لرفع قلبه على أنه خبر الحادي عشر قول بعضهم في وما هو بمنزلة من العذاب ان يعمر ان هو ضمير الشأن وأن يعمر مبتداً وبمنزلة خبره ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر وتظيره قول آخر في حديث بدء الوحي ما أتاكاري ان ما استفهامية مفعولة لقاري ودخول الباء في الخبر يأتي ذلك \* الثاني عشر قول الزمخشري في أينما تكونوا يدرككم الموت فيمن رفع يدرك انه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله اي ولا تضامون قليلاً أينما تكونوا

وقوله والنهار راجع لقوله وابتهأؤكم من فضله لان الابتغاء أي طلب الرزق يناسبه النهار (قوله وهذا) أي تقديم معمول المصدر وعطف ذلك المفعول على معمول مصدر آخر المقتضى كونه معمولاً لذلك المصدر الآخر الذي عطف على معموله (قوله وهذا لا يجوز الخ) فيه أن قول الزمخشري من باب اللفظ لا يلزم عليه أن يكون مراده العمل الذي قاله المصنف بل مراده أن اللفظ مرتبط بمعنى المنام وقوله والنهار مرتبط بمعنى بالابتغاء وبالليل خبر مبتدأ محذوف والتقدير وذلك كائن بالليل والنهار والجملة معترضة حقها التأخير (قوله عصرى) أي شخص منسوب للعصر الذي كتبت فيه وهو قاضي القضاة تاج الدين محمد بن عبد الرحمن بن عقيل تلميذ أبي حيان وقد فسر هاتين السورتين فقط (قوله وفيه ما تقدم معمول المصدر) أي لان حذر مصدر بدليل جر ما بعده وليس فعلاً وكذلك الموت مصدر أيضاً (قوله لزم تعدد المفعول له) أي وهذا ممنوع لان الشيء لا يعمل بأمرين لما فيه من التخالف (قوله غيران) كان المصنف نسي ما قدمه في الباب الرابع في أواخر الامور التي يكسبها الاسم بالاضافة من أن قولهم غيران واغيار ليس بعربي اه دمايني (قوله غيران) استعمل المصنف هذه الكلمة على قياس الموالدين والافقد سبق له أنه ليس بعربي (قوله والصواب الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ذكر هذه الجملة قبل قوله وزعم عصرى (قوله ان ما يعني من) أي لان الايمان من أوصاف العقلاء والذي يستعمل للعاقل من قعين أن تكون ما يعني من (قوله لرفع الخ) أي وهو منصوب على أنه مفعول لتؤمنون المتأخر وما صلة لنا كيد القلة أي يؤمنون ايماناً قليلاً أو أن ما مصدرية وقليل منصوب على الظرفية خبر مقدم اي ايمانهم كائن في قليل من الازمنة (قوله على انه خبر) أي ما الموصولة الواقعة مبتداً (قوله وبمنزلة خبر) والمعنى أي شيء هو التعمير بمنزلة من العذاب أي مبعده عن النار (قوله لم يدخل الباء في الخبر) أي الموجب كما هنالان ما استفهامية اما ان كان الخبر منفياً فإنه تدخل عليه الباء وسواء كان خبراً ما أو خبراً للمبتدأ المنفي بما بناءه على انها لا تعمل أو بليس أو المنفي بلا (قوله في الخبر) أي قد دخل الباء في الخبر يدل على أن ما نافية والضمير مبتدأ أول عائد على الاحد للشأن وأن يعمر مبتدأ ثان وبمنزلة خبره خبر الثاني والجملة خبر الأول أي وما ذلك الاحد تعميره بمنزلة من العذاب أي عن النار قد دخلت الباء على خبر المبتدأ المنفي بما وهو جائز (قوله ودخول الباء في الخبر) أي الخبر الموجب وقوله يأتي ذلك اي قعين ان ما نافية وبقاري خبر المبتدأ وهو الضمير (قوله فيمن رفع يدرك) أي وهو ملحق بن سليمان (قوله يعني) أي باتصال الشرط بما قبله دليل لجوابه المحذوف (قوله ثم يتدري يدرككم) أي فهذا كلام مستأنف والوقف على قوله تكونوا (قوله وهذا مردود) اي وحيثما يخرج على اضممار الفاء أي فيدرككم أي فهو يدرككم الموت (قوله وهم يجيزون ذلك) أي ذلك التركيب (قوله لا على الحذف) أي حذف الجواب (قوله عند أصحابنا) اي البصريين (قوله لان الشرط) اي الاداة الصدر أي ولذا تقدم ما قبلها الجواب خرجت عما لها من الصدارة (قوله مفعول به) اي للاخسرين (قوله لا يتعدى) اي وحيثما لا يتعدى الوصف المشتق منه (قوله وثلاثهم) اي البعض القائل انه مفعول به وابن خروف وابن الصغار القائلين ان خسراً لا يتعدى (قوله

يعني فيكون الجواب محذوفاً ولا عليه بما قبله ثم يتدري يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وهذا مردود بأن سيمويه وغيره من الاثني عشر على انه لا يحذف الجواب الا وفعل الشرط ماض تقول أنت ظالم ان فعات ولا تقول أنت ظالم ان تفعل الا في اشعر وما قول ابي بكر في كتب الاصول انه يقال آتيت ان تأتي فتعلمه من كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على ان المتقدم هو الجواب وهو خطأ عند أصحابنا لان الشرط له الصدر الثالث عشر قول بعضهم في بالاخسرين اعمالا لان اعمالا مفعول به ورده ابن خروف بأن خسراً لا يتعدى كتنقيضه ريج وواقعه الصفا ومستدلاً بقوله تعالى كره حاسرة اذ لم يرد انهم خسرت شيئاً وثلاثهم ساهون لان اسم التفضيل لا ينصب

مشبه

يعني فيكون الجواب محذوفاً ولا عليه بما قبله ثم يتدري يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وهذا مردود

بأن سيمويه وغيره من الاثني عشر على انه لا يحذف الجواب الا وفعل الشرط ماض تقول أنت ظالم ان فعات ولا تقول أنت ظالم ان تفعل الا في اشعر وما قول ابي بكر في كتب الاصول انه يقال آتيت ان تأتي فتعلمه من كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على ان المتقدم هو الجواب وهو خطأ عند أصحابنا لان الشرط له الصدر الثالث عشر قول بعضهم في بالاخسرين اعمالا لان اعمالا مفعول به ورده ابن خروف بأن خسراً لا يتعدى كتنقيضه ريج وواقعه الصفا ومستدلاً بقوله تعالى كره حاسرة اذ لم يرد انهم خسرت شيئاً وثلاثهم ساهون لان اسم التفضيل لا ينصب



المفعول به ولان خسرت في التزليل الذين خسروا انفسهم خسر الدنيا والاخرة واما حاشرة فكانت على النسب اي ذات خسرو ورجح ايضا يتعدى فيقال ربح دينار او قال سيويو به اعمالا مشبهة بالمفعول به ويرد ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لانه لا تحقه علامات الفروع الا بشرط والصواب انه تمييز \* (الجهة الثالثة) \* ان يخرج على ما لم يثبت في العربية وذلك انما يقع عن جهل أو غفلة فلنذكر منه امثلة (أحدها) قول أبي عبيدة في كذا خرجك ربك من بينك بالحق ان الكاف حرف قسم وان المعنى الاتفال لله ١٨١ والرسول والذي أخرجه وقد شنع ابن

الشجري على مكي في حكاية  
هذا القول وسكوته عنه  
قال ولوان قائلا قال كالله  
لا فاعان لا ستحق ان يبصق في  
وجهه ويبطل هذه المقالة  
اربعة أمور ان الكاف لم  
يجئ بمعنى واو القسم واطلاق  
ماء على الله سبحانه وربط  
الموصول بالظاهر وهو فاعل  
اخرج وباب ذلك الشعر  
كقوله وأنت الذي في رحمة  
الله اطمع \* ووصله باول  
السورة مع تباعد ما بينهما وقد  
يجاب عن الثاني بأنه قد جاء  
نحو والسماء وما بناها وعنه  
انه قال الجواب يجادلونك  
ويرده عنه توكيده وفي  
الآية أقوال آخر \* ثانيا  
ان الكاف مبتدأ وخبره  
فاتقوا الله ويفسده اقترانه  
بالفعل ولو من رابط وتباعد  
ما بينهما \* وثالثها انها نعت  
مصدر محذوف اي يجادلونك  
في الحق الذي هو اخراجك  
من بيتك جدال مثل جدال  
اخراجك وهذا فيه تشبيه  
الشيء بنفسه \* ورابعها وهو  
قرب مما قبله ان نعت مصدر  
ايضا ولكن التقدير قل  
الاتفال بمتته ورسول مع

مشبه بالمفعول به اي لا مفعول به (قوله لا يشبه باسم الفاعل) اي فلا يكون منصوبه مشابها لمنصوبه  
بجلاص الصفة المشبهة فانها لما اشبهت اسم الفاعل في الحاق التأنيث والتذكير والتثنية والجمع كان  
منصوبه امشبه بالمفعول به الذي هو منصوبه (قوله الا بشرط) اي خلوه عن من فاذا حاد عنها حقت  
العلامات لكن تارة وجوب ذلك بان دخلت عليه ال أو أضيف وقصد التفضيل كالمهندات الفضليات  
وهند فضلى النساء وأما ان لم يقصد التفضيل عند الاضافة ففي المطابقة وجهان (قوله والصواب انه تمييز)  
أي تمييز نسبة من الضمير المستتر في الاخسر من (قوله ان يخرج) اي المخرج الكلام على ما أي شيء (قوله قول  
أبي عبيدة) كلام غير المصنف قال أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما يعني الذي واقعة على ذي العلم والجواب  
بجادلونك (قوله والذي أخرجه الخ) جواب القسم محذوف دل عليه السابق أي الاتفال لله والرسول وهذا غير  
ما يأتي له من أن أبا عبيدة يقول ان الجواب يجادلونك فهذا التقرير ليس على طبق كلام أبي عبيدة (قوله وسكوته  
عنه) أي وعدم سكوته عنه بأن يتركه بالمرّة ويحتمل وسكوته عنه بلا اعتراض بل سلمه وهذا أولى (قوله وهو  
فاعل اخرج) أعني قوله ربك (قوله ووصله) أي الموصول أي ربطه باول السورة وذلك ظاهر التقدير الذي قدره  
وهو مع ما سبق يقتضي ان أول السورة أعني الاتفال لله والرسول دليل لجواب القسم المحذوف (قوله يجاب  
عن الثاني) أعني اطلاق ما على الله (قوله والسماء وما بناها) اي اقسام بالسماء وأقسام بالذي بناها فقد أوقع  
ما على الله لانه هو الذي بناها (قوله وعنه الخ) مراده بهذا التلخيص عن الاعتراض الرابع (قوله الجواب  
بجادلونك) اي وهو أقرب من جعل أول السورة دليل الجواب لعره وهذا من القسم (قوله عدم توكيده)  
أي مع ان جواب القسم اذا كان مضارعا منفيًا يجب توكيده (قوله أقوال آخر) أي مغايرة لهذا القول  
(قوله ثانيا) أي ثاني الأقوال بقطع النظر عن قوله آخر ولا كان هذا أولها (قوله ان الكاف مبتدأ) أي  
والمعنى مثل اخراج الله لك من بينك في الكراهية تقوى الله واطاعته ورسوله واصلاح ما بينهما بالموادة (قوله  
وخبره فاتقوا الله) أي الواقع قبله وهذا الاعراب لا معنى له لان تقدير الكلام مثل اخراج الله لك من بينك  
فاتقوا الله الخ (قوله ويفسده اقترانه بالغاء) أي والخبر لا يفتر بالغاء الا اذا كان المبتدأ أشبه الشرطي العموم  
(قوله انها) أي الكاف نعت الخ فهي اسم بمعنى مثل على جميع الأقوال (قوله وهو أقرب) أي لكونه  
ليس فيه تشبيه الشيء بنفسه (قوله مثل ثبوت اخراج ربك اياك من بينك) أي ثبوت اخراج معلوم لهم فشبّه  
به ثبوت الاتفال لله والرسول وهذا بعد من جهة اللفظ لبعدهما بينهما (قوله كما أخرجه الخ) أي بمما لا لاخراجك  
(قوله والذي سهل هذا) أي الوجه اي جعله سهلا وأقرب مما قبله (قوله من تنزيلات الغزاة) اي اعطاء بعضهم  
من الخمس زيادة عن سهمه للصحة (قوله مثل حالهم في كراهية خروجك من بينك للحرب) وذلك ان أباسقيان  
قدم يعير من الشام فخرج النبي وأصحابه ليغتموها فعملت قريش بذلك فخرج أبو جهل ومعه تلوكة لذبوا عنها  
وهم النفير وأخذ أبو سفيان بالبرطريق الساحل فجت قبيل لابي جهل ارجع فبني وسار الى بدر فشاورة النبي  
أصحابه وقال ان الله وعدني احدى الطائفتين العبراء والنفير فوافقوه على قتل النفير وكره بعضهم ذلك ووالله  
نستهمله كما قال تعالى يجادلونك في الحق اي القتال بعد ما تبين اي بعد ما ظهر لهم وجهه وهو وعد الله لك احدى

كراهيتهم ثبوت ثبوت اخراج ربك اياك من بينك وهم كارهون \* وخامسها وهو أقرب من الرابع انها نعت لما أي وتلك هم المؤمنون حقا  
كما أخرجه والذي سهل هذا تقارب ما ووصف الاخراج بالحق في الآية \* وسادسها وهو أقرب من الخامس انها محذوف اي هذه الحال  
كحال اخراجك اي ان حالهم في كراهية ما رأيت من تنزيلات الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك من بينك للحرب وفي الآية أقوال آخر متشرة  
(المثال الثاني) قول ابن مهران في كتاب الشواذ فيمن قرأ ان البقر تشابهت



بشدائد البناء ان العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في اول الماضي وأنشدت في ذلك الاسباب \* ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة وإنما أصل القراءة ان البقرة بتاء الوحدة ثم أدغمت في تاء تشابهت فهو ادغام من تكتين (الثالث) قول بعضهم في ومالنا ان لا نقاتل في سبيل الله ان الاصل ومالنا وان لا نقاتل اي مالنا ١٨٢ وترك القتال كما تقول مالك وزيد ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه (الرابع) قول

محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع وهو كتاب خالف فيه اقوال النحويين في أمور كثيرة ان الذي وان المصدرية يتقارضان فيتع مع الذي مصدرية كقوله

اتفرح اكباد المحبين كالذي أرى كبدى من حب مية يفرح وتقع ان بمعنى الذي كقولهم زيدا عقل من أن يكذب اي من الذي يكذب انتهى فاما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يشر الله عبادته ونخصته ككاذبي خاضوا واما عكسه فلم اعرف له قائلا والذي جراه عليه اشكال هذا الكلام فان ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكاذب وهذا لا معنى له ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال وقل من يتنبه لاشكالها يظهر لي فيها توجيهان أحدهما ان يكون في الكلام تأويل على تأويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذي أراده ولكن بتوجيه يقبله العلماء الا ترى انه قيل

الطائفتين كأنما يساقون الى الموت وهم ينظرون اليه عيانا في كراهيتهم له (قوله تزيد تاء على التاء) اي كالتاء في أول تشابه (قوله وأنشد الخ) أي استدلالا على ان الماضي قد ترادف فيه تاء على التاء المزيده في أوله وجبت فيكون الاصل في الآية تشابهت بتحريرك التاء من مثل هذا الفعل الموجود في البيت ثم أدغمت التاء في التاء (قوله ومالنا وان لا نقاتل) أي فاستفهامية مبتدأ ولنا خبره وان لا نقاتل الخ مؤول بمصدر مفعول معه وفي الكلام حذف واو المعية (قوله اي مالنا) اي اي شيء ثبت لنا مع ترك القتال لجلوت وقومه وقد أخرجونا من ديارنا وأخذوا أبناءنا وقوله وترك القتال أخذ ترك من لا النافية (قوله ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه) أي فالحق أن الكلام على حذف في اي مالنا في ترك القتال أي شيء ثبت لنا حتى نتركه (قوله قول محمد بن مسعود الزكي) وفي نسخة محمد بن مسعود بن الزكي وهي التي حل الشارح عليها وفي نسخ عدة بدون ابن وقد شطب ابن شيخنا العلامة العدوي من نسخة (قوله يتقارضان) بالشاف أي تقع هذه موضع هذه وهذه موضع هذه (قوله أتفرح الخ) التفرح الجرح والضعف اي كالتفرح الذي ارى كبدى تفرحه والذي موصول اسمي وعائدها محذوف هذا هو الحق كما هو مذهب الجمهور (قوله اتفرح الخ) ينبغي ان تكون صلة الذي على جعلها مصدرية هي الجملة الاسمية وهي كبدى من حب مية تفرح وقوله أرى جملة معترضة بين الصلة والموصول فالمعنى أتفرح اكباد المحبين مثل فرخ كبدى من حب مية فمما أراه وانما لم يجعل الجملة الفعلية صلة لعدم صحة التشبيه لان المعنى حينئذ أتفرح اكباد المحبين فرح مثل رؤية كبدى ويحتمل ان يجعل الذي موصولا اسما وصلته ارى وما بعده والعائد محذوف اي أراه وقوله يفرح في موضع نصب على انه مفعول ثان لا يرى وكبدى مفعول به منصوب بيفرح فهو بالياء التخيصة والذي وصف لمحذوف والمعنى أتفرح اكباد المحبين كالتفرح الذي اراه يفرح كبدى من حب مية اه دما بيني ويصح ان يكون بالتاء الفوقانية والمعنى كالتفرح الذي ارى كبدى تفرحه (قوله كالذي ارى كبدى) اي كالتفرح كبدى والحامل على انه مصدرية عدم وجود عائده في الكلام لان ضمير ارى عائده على المتكلم وكبدى مفعول أول وجملة يفرح مفعول ثان (قوله ذلك الذي يبشر الخ) أي ذلك تبشير الله عبادته وقوله نخصته ككاذبي خاضوا أي خصته كنحوضهم (قوله فلم اعرف له قائلا) اي ويرده ايضا فلولهم انت أعقل من ان تكذب بالفوقية وانا أعقل من ان اكذب فانه لو جعل ان بمعنى الذي لم يكن الفعل المذكور منحه للضمير الغيبة العائدة على الموصول بل للضمير المخاطب في الاول والتكلم في الثاني فيستعين ان تقول ان والفعل بالمصدر والمصدر يؤول باسم الفاعل (قوله جراه) أي جملة عليه اي على القول بان ان بمعنى الذي في المثال المذكور (قوله وهذا لا معنى له) اذ لا معنى لقولك هو اكثرة قلا من الكذب (قوله توجيهان) أي في ذلك التركيب ومما ناله (قوله تأويل على تأويل) اي تأويل بعد تأويل فأول تأويل ان والفعل بالمصدر ثم يؤول المصدر باسم الفاعل فتؤول أن يكذب ثم تؤول الكذب بالكاذب ولا شك ان قولك زيد أعقل من الكاذب يرجع قولك زيد أعقل من الذي يكذب (قوله ويؤول المصدر بالوصف) أي اسم الفاعل فيقال زيد أعقل من الكذب ثم يؤول الكذب بالكاذب ويقال زيد أعقل من الشخص الكاذب وهذا يرجع لقولك زيد أعقل من الذي يكذب (قوله الى المعنى الذي اراده) أي ابن مسعود (قوله ولكن بتوجيه يقبله العلماء) أي بخلاف التوجيه الذي ذكره ابن مسعود نفسه فانه لا يقبله العلماء (قوله وذلك) أي التأويل (قوله

في قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مهترى وقال أبو الحسن في قوله تعالى ثم يعودون لما فعلوا ان المعنى ثم يعودون لا يقول والقول في تأويل المقول اي يعودون لله - قول فيهن لفظا الظاهر وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة يعود الى المرأة لا العود



الى القول نفسه كما يقول اهل الظاهر وبعد فهذا الوجه ضعيف لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه وعليه قوله اذا أنت فضلت امرأ ذابراة  
على ناقص كان المديح من النقص \* التوجيه الثاني ان اعقل ضمن معنى أبعد ففي المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيرهم  
المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لما تضمنه من معنى البعد للمانيه من ١٨٣ المعنى الوضعي والمفضل عليه مترك أبدأ مع  
فعل هذا القصد التعميم ولولا

خشية الاسهاب لا وردت  
لأن امثلة كثيرة من هذا الباب  
لنقص منها على العجب  
العجاب \* (الجهة الرابعة) \*  
ان يخرج على الامور البعيدة  
والاوجه الضعيفة ويترك  
الوجه القريب والقوى  
فان كان لم يظهر له الا ذلك فله  
عذر وان ذكر الجميع فان  
قصد بيان المحتمل او تريب  
الطالب فحسن الا في الفاظ  
التزليل فلا يجوز ان يخرج  
الا على ما يغلب الظن ارادته  
فان لم يغلب شيء فليذكر  
الاوجه المحتملة من غير  
تعسف وان أراد مجرد  
لاغراب على الناس وتكثير  
الاوجه فصعب شديد  
وسأضرب لك امثلة مما  
خرجوه على الامور المستبعدة  
لتجتهبها وامثالها \* أحدها  
قول جماعة في وقيله انه عطف  
على لفظ الساعة فيمن  
خفف وعلى محالها فيمن  
نصب مع ما بينهما من التباعد  
وأبعد منه قول أبي عمرو في  
قوله تعالى ان الذين كفروا  
بأنكر ان خبره أولئك  
ينادون من مكان بعيد وأبعد  
من هذا قول الكوفيين  
والزجج في قوله تعالى ص

الى القول نفسه) أي من أنت على كظهر أي (قوله كما يقول اهل الظاهر) أي القائلين انه اذا قال لها أنت  
على كظهر أي لا تجب عليه الكفارة لا اذا كرر هذا اللفظ مرارا وانظر ما المراد بأهل الظاهر هنا المقلدين  
دارد الظاهري والفرقة الضالة (قوله وبعد) أي واقول بعد ذلك وهذا التوجيه تنبيه لهذا الوجه الخ وقوله  
فهذا الوجه أي تأويل أن والفعل بالمصدر والمصدر باسم الفاعل (قوله لا فضل فيه) أي فقولك زيد افضل  
في العقل من الكاذب فيه تفضيل الكامل على الناقص وهذا البلاغة فيه (قوله الثاني الخ) فيه نظر فان  
الفعل الذي ينسبك هو وما معه في المثال بالمصدر مستند الى ضمير المفضل فينبغي عند السبك ان يضاف  
ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول في أعجبي ما صنعت المعنى أعجبي صنعك واذا فعل ذلك في المثال صار  
معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيكون زيدا مفضلا على الناس في البعد من كذب نفسه فيلزم مشاركة  
الناس له في ذلك أهني البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا من مظان التوجيه بمنزلة ثم في كلام  
المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عاياه وهو ممتنع فقد ظهر لك ان التوجيه بين  
الذين ظهروا له لا معقول عليهما اه دمايني قال الشافعي والجواب عن النظر الاول أن المصدر المنسبك من ان  
والفعل لا يجب اضاافته ولا نسبته لفعل ذلك المفعول لان المصدر لا يضر فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من  
سبكهما ابيان المصدر الحاصل فيه ما ولا دخل للفعل في ذلك والجواب عن النظر الثاني قد ذكرناه (قوله من  
غيره) متعلق بفضل ومن يمتنى على ولا يصح ان يكون هو المفضل عليه لان أبعد مضاف فلا يوصل بمن واندفع  
اعتراض الدمايني (قوله من المعنى الوضعي) أي التفضيل (قوله هذا) أي الذي ذكره من أن  
يكذب (قوله الاسهاب) أي الاكثار والتطويل (قوله الجهة الرابعة) أي من الجهات الموجبة لفساد  
الاعراب (قوله ان يخرج) أي المعرب الكلام (قوله ويترك الوجه الخ) أي للجنس لاجل ان يصدق بالعدد  
(قوله الجميع) أي القوى والضعيف (قوله الا ذلك) أي الوجه الضعيف (قوله فان قصد بيان المحتمل) أي  
الوجه المحتمل (قوله فان لم يغلب شيء) أي فان لم يغلب على الظن ارادة شيء من الاوجه المحتملة (قوله من غير  
تعسف) أي ولا ينبغي ان يذكر الاوجه البعيدة التي فيها تعسف (قوله وسأضرب لك امثلة) أي اذكر لك امثلة  
وليس المراد ضرب المثال الذي هو معلوم من تشبيه شيء بشي لاجل التقريب للافهام كما يقال مثل العلم  
الذي لا يعمل مثل الجار يحمل أسفارا فليس هذا مرادا (قوله وأمثالها) عطف على الضمير في تجتهبها  
(قوله انه عطف على لفظ الساعة) أي والمعنى وعنده علم الساعة وعلم قيله أي قيل النبي يارب (قوله فيمن  
خفف) أي خفف قيله وهما عاصم وحزرة وقوله فيمن نصب قيله أي وهم ماعداء عاصم وحزرة وقرأ الحسن  
ومجاهد وفتادة وقيله بالرفع وخرجت على أنه عطف على علم الساعة على حذف مضاف أي وعلم قيله حذف  
المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وعلى محالها) أي لان الساعة مضاف للمصدر الذي هو عجم فهو من  
صاغة المصدر للمفعول فحمله نصب فلعني وعنده علم الساعة وعلم قول النبي يارب (قوله قول أبي عمرو) أي  
ابن العلاء (قوله وقول بعضهم) عطف على قوله قول الكوفيين وكان عليه أن يقول وبعد منه قول بعضهم  
لان هذا أبعد مما قبله (قوله وقول الزنجري) عطف على قوله قول جماعة لا على قول الكوفيين والآن  
ان هذا أبعد مما في فصاحت مع أنه ليس أبعد منه (قوله فيمن حوسق) أي ما من رجع فستقر خبر عن كبر  
(قوله عطف على الساعة) أي اقتربت الساعة واقترت كل أمر مستقر وثبت (قوله قوله) أي قول

والقرآن ذي الذكر ان جوابه ان ذلك الحق وقول بعضهم في ثم آتينا موسى الكتاب انه عطف على ووهبنا له الحق وقول الزنجري في وكل أمر  
مستقر فمن حوسق ان كلاً عطف على الساعة وأبعد منه قوله في وفي موسى اذ ارسلناه انه عطف على وفي الارض آتت وبعد من هذا قوله في  
فاستفتحهم الربك البنات انه عطف على فاستفتحهم أهم أشد خلقا



قال هو معطوف على مثله في أول السورة وان تبعه في بينهما المسافة انتهى والصواب خلاف ذلك كما فاما وقوله فيمن خفض فقبل الواو لقسمه وما بعده الجواب واختاره الزمخشري وأما من نصب فقيل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف مع مفعول ليكتبون أو ليعلمون أي يكتبون ذلك أو يعلمون الحق أو أنه مصدر لقال محذوف ١٨٤ أو نصب على اسقاط حرف القسم واختاره الزمخشري وأما من كفر وبالذكر

الزمخشري وقوله وأبعد من هذا قوله أي قول الزمخشري (قوله قال) أي الزمخشري هو أي قوله فاستفتهم الربك (قوله معطوف على مثله) هو فاستفتهم أهم أشد خلطاً (قوله خلاف ذلك كما) أي لبعده الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه في هذه الآيات وحيثما فتجنب هذه الأمور (قوله الواو لقسم) أي فإلغى في أقسم بقول النبي يارب الخ (قوله وما بعده الجواب) هو أن هؤلاء قوم الخ أي وقيل الجواب محذوف أي لتعصرن أو لافعلن فيهم ما أشاء (قوله عطف على سرهم الخ) فيه أن حكاية هذا القول والقولين بعده في توجيه النصب فيما هو صواب غير جيدة لوجود التبعاد بين المتعاطفين نعم جعل قبله مصدر القال محذوفاً أو كون الواو للاستئناف وحرف القسم محذوفاً وهذا قريب (قوله أو ليعلمون) أي من قوله ولا يأتون الذين يدعون من دونه الشفاعة الخ (قوله أو أنه مصدر لقال محذوفاً) أي فإلغى قال قبله يارب على حذف ضرب ضربه زيارته حذف الفعل لقيام المصدر مقامه (قوله على اسقاط حرف القسم) أعنى الباع والواو الموجودة للاستئناف والمعنى أقسم بقلبه يارب (قوله بدل من الذين) أي مع إعادة العامل فكانه قال ان الذين يحدون وهم الذين كفروا الخ لا يخفون علينا ولا ضرر في الاخبار عن الاسم قبل اتباعه بالبدل (قوله في تعيينه) أي تعيين ذلك الخبر المذکور (قوله أي في شأنهم) هذا تقدير للرباط وتقول فيما بعده كذلك (قوله أي كفروا به) إشارة لجواب لما فإلغى خبر على هذا القول الجملة الشرطية أي ان الذين كفروا وبالذكر لما جاءهم كفروا به وفيه أن هذا الخبر لا فائدة فيه لأن التقدير حيث أن الذين كفروا وبالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب أن يفيد ما لا يفيد المبتدأ وقد تخلف هنا فلا يستقيم الاخبار كما في قولك ان الذي قام قائم وقدي قال تقيد الكفر بحسين المجيء وقع في الخبر والخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام الاخبار وأفادتهم وعنادهم وأنهم كفروا بمجرد المجيء عن غير سبب يوجب الكفران (قوله من جملة خبراته) أي من جملة خبراته لكتاب عزيز أي انهم من جملة الخبر في المعنى لانتهاء له أي انما كان الكتاب عزيزاً أي منبه على أنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أي ليس قبله كتاب يكذبه ولا بعده (قوله ذي الذكر) أي ذي البيان أو الشرف (قوله أو ما الأمر كزعوا) أي كما قالوا أي كما قال كفارهم من تعدد الدلالة (قوله بدل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب) أي إلى آخره لأن محل الدلالة قوله بعد أجعل الآلهة إلاها واحداً حيث قال لهم قولوا لا إله إلا الله أي كيف يسع الخلق كلهم له واحد (قوله لأن معناه صدق الخ) هذا بناء على أن هذه الحروف الواقعة في أوائل السور ليست مما استأثر الله بعلمه وهو خلاف الصحيح (قوله لالترتيب الزمان) أي لأن زمن إصاء الله المخاطبين من أمة النبي بما تقدم ذكره متأخر عن زمن نزول التوراة على موسى لا متقدم عليه (قوله عند الله واقع) أي واقع عند الله فعند خبره مقدم وقوله واقع مبتدأ مؤخر والخبر المحذوف جملة (قوله أو ذكر) عطف على حذف (قوله وخفض على الجوار) أي لجوارته الأمر المحرور بسبب الإضافة (قوله فعطف على فيهم من كذا) أي فإلغى في موسى أي جعله في قصة موسى آية ثم بينها بقوله إذ أرسلناه الخ (قوله وتركت فيها آية) أي جعلنا في قرى لوط بعد هلاك الكافرين آية أي علامة على أهلها أنهم الذين يخافون العذاب الأليم فلا يفعلون مثل فعلهم (قوله وان ما بعده) أي وهو قوله عليه ان يطوف بهم ما وقوله اغراء أي طلب وأمر ببحث أي على الحاج والمعتمدين ان يطوف بهم ما أي يلزمه ذلك (قوله مطلوبة التطوف) أي السعي بين الصف والمروة لانه بدون هذا بما يتوهم ان التطوف بهم ليس مطلوباً

فقيل الذين بدل من الذين في ان الذين يحدون والخبر لا يخفون واختاره الزمخشري وقيل مبتدأ خبره مذکور ولكن حذف رابطة ثم اختلف في تعيينه فقيل هو ما يقال لك أي في شأنهم وقيل هو لما جاءهم أي كفروا به وقيل لا يأتيه الباطل أي لا يأتيه منهم وهو بعيد لان الظاهر ان لا يأتيه من جملة خبراته وأما ص والقرآن الآية فقيل الجواب محذوف أي انه لم يجز بدليل الشاء عليه بقوله ذي الذكر أو انك ان المرسلين بدليل وعجبوا ان جاءهم منذر منهم أو ما الأمر كزعوا بدليل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب وقيل مذکور فقال الانخفض ان كل الاكذب الرسل وقال القراء وتعال ص لان معناه صدق الله ويرده أن الجواب لا يتقدم فان أريد انه دليل الجواب فقريب وقيل كم أهل كذا الآية وحذفت اللام للطول وأما ثم آتينا فاعطف على ذلكم وصاكم به وشم لالترتيب الاخبار لالترتيب الزمان أي ثم أخبركم بما آتينا موسى الكتاب \* وأما وكل

أمر مستقر فبتدأ حذف خبره أي وكل أمر مستقر عند الله واقع أو ذكر وهو حكمة بالغة وما بينهما اعتراض وقول بعضهم بل الخبر مستقر وخفض على الجواز جل على ما لم يثبت في الخبر وأما وفي موسى فعطف على فيهم من وتركت فيها آية للذين يخافون العذاب الأليم في قوله بعضهم في ولا جناح عليه أن يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وان ما بعده اغراء ليفيد صريحاً مطلوبية التطوف بالصف والمروة



ويرد أن اغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه ان انسانا يدعه عليه رجلا ١٨٥ ليسنى أى ليلزم غيرى والذي فسرته عائشة

رضي الله عنها خلاف ذلك  
وقصتها مع عروة بن الزبير  
رضي الله تعالى عنهم في ذلك  
مستورة في صحيح البخاري  
ثم الايجاب لا يتوقف على  
كون عليه اغراء بل كلمة على  
تقتضى ذلك مطلقا وأما قول  
بعضهم في قل تعالوا أتل ما حرم  
ربكم عليكم أن لا تشركو به  
شيئا أن الوقف قبل عليكم  
وان عليكم اغراء فحسن وبه  
يتخلص من اشكال ظاهر في  
الآية بحجج للتأويل  
(الثالث) قول بعضهم في  
انما يريد الله ليذهب عنكم  
الرجس أهل البيت ان أهل  
منسوب على الاختصاص  
وهذا ضعيف لوقوعه بعد  
ضمير الخطاب مثل لك الله  
نرجو الفضل وانما الاكثر  
أن يقع بعد ضمير التكلم  
كالحديث نحن معاشر الانبياء  
لا نورث والصواب أنه منادى  
(الرابع) قول الزنجشري في  
فلا تجعلوا لله أندادا فهو  
كون تجعلوا منصوبا  
جواب التبرجى أعني لعليكم  
تتقون على حد النصيب في  
قراءة حفص فاطلع وهذا  
لا يجيزه بصري ويتأولون  
قراءة حفص ما على أنه  
جواب لامر وهو ابنى  
صراحا أو على انعطاف على  
الاسباب على حذفه

بل مباح فقط مع انه ركن (قوله عليه رجلا الخ) هذا مقول قول الرجل الذي بلغه ان انسانا يدعه (قوله  
خلاف ذلك) أى خلاف كون عليه اغراء على السعي بينهما (قوله وقصتها الخ) هي ما روى هشام عن ابيه  
عروة انه قال قلت لعائشة وانا يومئذ حديث السن ارايت قول الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج  
البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما معا على الرجل ان لا يطوف بهما قالت عائشة كلالو كان كما تقول  
لكانت الآية فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما انما نزلت هذه الآية في الانصار كانوا يطوفون لمناة الطاغية  
التي كانوا يعبدونها وهو صنم كان حذوة ديد وكانوا يخرجون ان يطوفوا بين الصفا والمروة لانه كان على  
الصفا صنم يقال له اساف وعلى المروة صنم يقال له نائلة يقال انهما كانا رجلا وامراة زنيا في الكفر فمسخا  
حجرين فوضع عليهما طالت المدة عبيدا من دون الله فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم عن ذلك وقالوا له انطوف بحمل الاصنام فانزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن  
حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فعرورة رأى دلالة الآية على اباحة السعي لاعلى وجوبه  
ووجهه أنه اقتصر في الآية على نفى الاثم في السعي ونفى الاثم بجماع فعل المطلوب فعلة والمكره والمباح فلو كان  
واجبا لما اكتفى بذلك بل كان يذكر انحصار منه وهو اثبات الاجر لانه اذا كان الحقيقة اعتبارا ان أحدهما عام  
يشملها وغيرها والاخر خاص بها فالإغراء أن يعبر عنها بما هو خاص بها فاما جواب عائشة فهو من بديع فقهاها  
وذلك أن النص على عدم الوجوب أن يقال فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما لان هذا يتضمن سقوط الاثم عن  
ترك الطواف بهما وحيث لم يقل ذلك ووردت الآية على ما هي عليه لم يكن نصافي انتفاء الوجوب ثم بينت له ان  
الانتصار هنا على نفى الاثم له سبب خاص وهو أنهم توقعوا الاثم فجاء الكلام منطبقا على سؤالهم فقبل لهم لاثم  
فيه من الاثم لا توقعه وكونه واجبا أولا فنفى آخر فلم ترد عائشة الا كنفاء في اثبات الايجاب بما ذكرته وانما  
أرادت نفى دلالة الآية على كونه مباحا وأما وجوب السعي بينهما فقد علم من السنة (قوله تقتضى ذلك مطلقا)  
أى جعلت اغراء أولا (قوله وبه يتخلص من اشكال الخ) الاشكال هو أن ما من قوله ما حرم موصولة وان  
لا تشركو ابدا أو خبر مبتدأ محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشرار لا عدمه وان الاوامر الواردة بعد  
ذلك معطوفة على لا تشركو او فيه عطف الانشاء على الخبر وجعل المعاني الواجبة المأمور بهما محرمة فيحجج  
ذلك الى التأويل بادعاء أن لازمة لانافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم من تلك اشكالات كلها وعطف  
الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة أضدادها وجعل الخبر السابق انشاء معنى والمعنى عليكم أن لا تشركو به  
شيئا أى الزموا ترك الشرك به وقد مر الكلام على ذلك في لامن حرف اللام (قوله فلا تجعلوا لله أندادا) لانه  
وتجعلوا مجزوم بلا النافية وهذا لا عراب هو الوجيه (قوله في جواب التبرجى) أى ولا ناهية وقوله في جواب  
التبرجى أى على مذهب الكوفيين المجوزين للنصب في جواب التبرجى (قوله على حذفه وليس عبادة) أى فهو  
من عطف الفعل المضارع على المصدر الصريح (قوله موقع أباغ) أى فهو من العطف على التوهيد أى توهم أن  
أن موجودة (قوله ولا سابق) أى فهو عطف على معنى ما يقع موقع مدرك في قوله \* بدلى أى لست مدرك  
ما مضى \* ولا سابق الخ والذي يقع موقع مدرك مدرك (قوله قول العراء) أى الذى هو كوفي وقوله ان جواب  
أى من أن جواب بيان لقول العراء أى ان ثبت قول الفراء مع من وافقه من الكوفيين والافهوليس منفردا  
بهذا القول (قوله فهو قليل) أى فنصب جواب التبرجى قليل (قوله وهذا) أى التخرج على النصيب في جواب  
التبرجى مثل تخرج الزنجشري قوله تعالى اخ أى مثله في كون كل قليلا (قوله منقطع) انما حمله على ذلك توهم  
حلول استقرار المولى في السموات أو في الارض وهو لا يصح فاذا جعل منقطا ولم يجعله متصلا فبطل ان الرابع  
في الاستثناء المنقطع بعد النفي بالنصب على الاستثناء فواجه الرفع أجاب المصنف بأنه جاء على ابدال الخ

( ٢٤ - دسوقي نى ) وهو أن أبلغ على حذف قوله ولا سابق شيئا ان ثبت قول الفراء ان جواب التبرجى من جواب كى هو اب انتهى فهو قول  
فكيف تخرج عليه الفراء الجمع عليه وهذا كتحريك قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والارض اعيب لانه تعالى لا يستدركه ومنقطع



وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التيمية وقد مضى البحث فيها ونظير هذا على العكس قول الكرماني في ومن يرغب عن مله ابراهيم الامن سفته نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه تو كيد فعل قراءة السبعة على النصب في مثل ما قام أحد الازيد كما حل الزخشي قرأتهم على البدل في مثل ما فيها أحد الاجار وانما تأتي قراءة ١٨٦ الجماعة على أفصح الوجهين ألا ترى الى اجماعهم على الرفع في ولم يكن لهم شهادة الا أنفسهم

وأن أكثرهم قرأه في ما فعلوه الا قليل منهم وأنه لم يقرأ أحد بالبدل في وما لاحد عنده من نعمة تجزي الابتغاء وجهه به الا على انه منقطع وقد قيل ان بعضهم قرأه في ما لهم به من علم الاتباع الظن واجماع الجماعة على خلافه ونظير حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى والمالقات يترصدن بانفسهن ان الباء زائدة وانفسهن توكيد للنون وانما لغة الاكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين أن يكون بعد التوكيد بالمتصل نحو قتم اتم أنفسكم (الحسام) قول بعضهم في لتستووا على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب أنها لام العلة والفعل منصوب لضعف أمر المخاطب باللام كقوله لتقم انت يا ابن خبيث قرأه \* فلتقض حوائج المسلمينا (السادس) قول التبريزي في قراءة يحيى بن عمر تماماً على الذي أحسن بالرفع ان أمه أحسنوا فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمه كقول اذا ما شاء صروا من أرادوا ولا يألوه احد صرارا واجتماع حذف الواو واطلاق الذي على الجماعة كقوله \* وان الذي حانت فليح دمؤدهم \* ليس بالسهل والاولى قول الجماعة انه بتقدير مبتدأ أي هو احسن وقد جاءت منه مواضع حتى ان اهل الكوفة يقيونه والاتفاق على أنه قياس مع أي كقوله \* فسلم على ابيهم افضل \* وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة منه

والاخر يجع على اللغة التيمية ضعيف لانها لغة ضعيفة وحيث لا ولي أس الطرف أعني قوله في السمو وان الخ متعلق بمحذوف وأن الاستثناء متصل أي قل لا يعلم من يذكرك في السموات والارض الغيب الا الله وقوله الا الله بدل من من لان الراجع في المتصل الابدال بعد النفي والتعلق بالمحذوف أول من الانقطاع أو أن من معمول ليعلم والنصب بدل اشتمال والا لله فاعل وهو من الاستثناء المفعول وهذا ان الوجهان شبه الله صنف (قوله ونظير هذا على العكس) أي من جهة أن الاستثناء هنا متصل وفيما تقدم منقطع وكل منهما واقع بعد نفي وقد أعرب كل من الاستثناءين بخلاف الراجع فيه (قوله الامن سفته نفسه) في البحر من في قوله ومن يرغب اسم استفهام في محل رفع على الابتداء وهو استفهام معناه الانكار ومن سفته في موضع رفع بدل من الضمير المستكن في يرغب ويجوز أن يكون في محل نصب على الاستثناء والرفع على البدل أجود لانه استثناء من غير موجب وانتصاب نفسه على أنه تمييز على قول الفراء المجوز لحيث معرفة أو على التشبيه بالمفعول به على قول بعض الكوفيين وأما الجمهور فيجعلون النصب على التشبيه المذكور خاصاً بالصفة المشبهة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا تقول يحسن الوجه وأما على أنه مفعول به اما لكون سفته يتعدى بنفسه كسفته المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى كجهل وهو قول الزجاج وابن جني أو أهالك وهو قول أبي عبيدة أو على اسقاط حرف الجر والاصل سفته في نفسه وهو قول بعض البصريين (قوله فعمل) أي الكرماني قراءة السبعة الخ وهذا بيان حقيقة العكس المشار له بقوله ونظيره على العكس (قوله في مثل ما قام أحد الازيد) أي فالاولى الابدال لا النصب والنصب خلاف الراجع وحيث تفتين أن محلها رفع على الابدال من ضمير يرغب ونفسه مفعول اسفته بناء على أنه يتعدى لتضمنه معنى أهالك أو جهل (قوله الاجارا) أي بفعل جاز بالرفع بدلا لخلاف الراجع (قوله وانما تأتي الخ) علة لمحذوف أي وكلا التخرين غير صواب لانه انما تأتي قراءة الخ (قوله على الرفع) أي على البدل من شهادة وقوله الا قليل أي بالرفع بدلا من ضمير فعلوه (قوله الابتغاء وجهه به الا على) لانه منقطع لان طلب رؤية المولى ليس من النعمة أي التي شأنها أن تصدر من العبد جزاء لغيره (قوله على خلافه) أي وانه يقرأ اتباع بالصب أي لانه منقطع (قوله أن يكون بعد التوكيد بالمتصل) هذا أي كون التوكيد بالمتصل أولاً ثم بالمتصل مذهب الاكثر ولا ينافي أن بعضهم يقول ان مطلق فاصل يكفي فاندفع قول الشارح ان الباء فاصل ومطلق فاصل كاف وحاصل الجواب نعم وان كان كافياً الا أنه ليس لعدة الاكثر والمصنف انما قال لغة الاكثرين كذا قرر شيخنا (قوله اضعف أمر المخاطب) علة لمحذوف أي الصواب أم الام العلة لا لام الامر اضعف الخ (قوله كقوله الخ) هذا مثل لامر المخاطب باللام واقتصر المصنف على البيت ليرجح له دعوى الضعف ولا يستنكر ان كان قد ذكره في حرف اللام أنه قرأ اجماعه فذلك فله حوا في الحديث لتأخذوا مضافكم قلت ممن قرأ بالناء الفوقية في تلك الآية يعقوب وليس قراءته شاذة اذ الصحيح في الشاذ أنه ما وراء القراءات العشر وقراءته من العشر اه دمايني (قوله فلتقض) بضم الناء لانه رباعي من قضى (قوله شاء) أي فاصله شأوا فاجتزأ بالضمه عن الواو (قوله ولا يألوه الخ) يألواي يستطيع قال الجوهري تقول آلاه يألوه ألوا استطاعه والضرار المضار رة ير يد السامر ان أحد الا يستطيع أن يضار رهم ولا يقاومهم في المضاررة (قوله كقوله) نظير في اطلاق الذي على الجماعة (قوله والاولى الخ) أي لانه لا يلزم عليها أمر ان قلبلان حذف الواو والاجتزاء بالضمه واطلاق الذي على الجماعة (قوله وقد جاءت الخ) هذا استئناف مقول لما قبله وقوله

اذا ما شاء صروا من أرادوا ولا يألوه احد صرارا واجتماع حذف الواو واطلاق الذي على الجماعة كقوله منه \* وان الذي حانت فليح دمؤدهم \* ليس بالسهل والاولى قول الجماعة انه بتقدير مبتدأ أي هو احسن وقد جاءت منه مواضع حتى ان اهل الكوفة يقيونه والاتفاق على أنه قياس مع أي كقوله \* فسلم على ابيهم افضل \* وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة



ابن الاصل أن يتم وبالجمع فحسن لان الجمع على معنى من مثل ومنهم من يستمعون ولكن ١٨٧ أظهر منه قول الجماعة أنه قد جاء على إهمال

أن الناصبة جملا على اختها  
ما المصدرية (السابع) قول  
بعضهم في قوله تعالى وان  
تصبروا وتتقوا لا يضركم  
كيدهم شيئا ومن قرأ بشديد  
الراء وضهاله على حد قوله  
انك ان يصرع أخوك تصرع  
فخرج المقرأة المتواترة على  
شي لا يجوز في الشعر  
والصواب أنه يجوز وأن  
الضمة اتباع كاتبة في  
قولك لم يشد ولم يرد وقوله  
تعالى عليكم أنفسكم لا يضركم  
من ضل اذا اهتديتم اذا قدر  
لا يضركم جوابا لاسم الفعل  
فان قدر استثنافا فالضمة  
اعراب بل قد امتنع  
الزنجشري من تحريك  
التنزيل على رفع الجواب مع  
مضى فعل الشرط فقال في  
قوله تعالى وما علمت من سوء  
نود لا يجوز أن تكون ما  
شرطية لرفع نود هذا مع  
تصريحه في الفصل بجواز  
الوجهين في نحو ان قام زيد  
أقوم ولكنه نأى الرفع  
مرجوح لم يستسهل تخرج  
القرأة المتفق عليها عليه  
بوضع لك هذا أنه يجوز ذلك  
في قرأة شذو مع كون فعل  
الشرط مضارع وذلك على  
تأويله بضمي فعل ترى  
أيتم تكونوا يدرركم الموت  
يرفع يدرن فقبل هو على  
حذف انباء ويجوز أن يقال

منه أي من هذا الباب وهو حذف صدر الصلة عند عدم طولها (قوله ان الاصل أن يتم وبالجمع) أي  
حذفت الواو واجتزى عنها بالضم (قوله ولكن أظهر منه الخ) الاظهرية من جهة مخالفة الاول للرسم  
من غير واو اه تقرير دردير (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة الخ) فيه نظار من وجهين أحدهما أنه  
لا وجه لكون هذا أظهر فان حل أن الناصبة على ما المصدرية في الإهمال قليل وليس بقياس وانما وقع في  
شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ووقع في فصيح الكلام شائع الثاني أنه قد ذكر في  
أواخر الكلام على المثال الثاني من أمثلة الجهة الثامنة أن حل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد  
وذلك مناف لقوله هنا بان القول أن الاصل أن يتم وبالجمع جملا على معنى من حسن وبيان المناقاة أن كون  
هذا حسنا يقتضي سدا كذا اعترض الشارح الدماميني وأجاب الشمني عن الاول بأن المراد أنه أظهر لتبادره  
الى الذهن وهذا لا ينافي أنه غير قياسي ومن الثاني أن هذا الحل مما وقع في المصحف على خلاف الاصطلاح  
عند أهل الخط ولا يسلم امكان الاصل فيه (قوله فيمن قرأ بشديد الخ) أما قرأة السكون وكسر الضاد  
فهو جواب ان (قوله على شي لا يجوز) أي وهو رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا وهذا هو  
المشار له بقول الخلاصة \* وورعه بعد مضارع وهن \* (قوله اتباع) أي والقياس فتح الراء لان المضارع  
المجزوم اذا كان آخره مشددا فيفتح آخره للتخلص من التقاء الساكنين وكانت الحركة تحذف للغة وقوله اتباع  
أي حركة الضاد قبلها فيضركم مجزوم بسكون معتمد منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع (قوله لم  
يشد ولم يرد) بضم الدال فيه ما اتبع الضم الشين والراء (قوله وقوله تعالى) عطف على قوله في قولك لم يشد  
(قوله لا يضركم من ضل) أي فلا يضركم مجزوم وضمة للاتباع فسكونه مقدر (قوله جوابا لاسم  
الفعل) أي فهو جواب للامر فيكون مجزوما (قوله فالضمة اعراب) أي رفع لتجرده من الناصب والجارم  
(قوله بل قد امتنع الزنجشري الخ) هذا ترقى على ما استفيد من قوله فخرج المقرأة الخ أي ان رفع الجواب مع  
كون فعل الشرط مضارعا ضعيف لا يجوز الا في الشعر فكيف يخرج عليه القرآن بل قد امتنع الزنجشري  
من تخرج القرآن على رفع الجواب مع كون فعل الشرط ماضيا مع كونه كثيرا في نفسه (قوله هذا) أي  
وانظر هذا (قوله يجوز ان الوجهين) أي جزم الجواب بحيث يقال أقم ورفعه لكون الاداة لم تعمل في لفظ  
الشرط مع قرينه منها لا تعمل في لفظ الجواب (قوله لم يستسهل الخ) أي فكيف يصح تخرج المقرأة على  
ما هو خاص بالشعر كما تقدم (قوله عليه) أي على الرفع المرجوح (قوله بوضع لك هذا) أي عدم استسهاله  
تخرج المقرأة المتفق عليها عليه أنه أي الزنجشري جواز ذلك في الشاذة والحاصل ان القرأة المتفق عليها  
لم يخرجها الا على الوجه الافصح بخلاف الشاذة فخرجها على خلافه فلما جاز في الشاذة ومنع في المتفق  
عليها سلم أن المتفق عليها انما تخرج على الافصح بخلاف الشاذة (قوله أنه جواز ذلك) أي رفع الجواب  
(قوله على تأويله بالماضى) أي فيؤول تكونوا بكنتم فيفرض ما ليس واقعيا فيفرض أي بما تكونوا واقعيا  
(قوله على حذف الناء) أي مع المبتدأ أي فجله اسمية أي فتم بذكركم (قوله ويجوز أن يقال الخ) وهذا  
هو محل الشاهد (قوله محمول الخ) أي فيدرركم مرفوع لكونه جواب شرط ماض تأويل فيؤول تكونوا  
بكنتم (قوله وهو) أي ما يقع موقعه وأينما كنتم (قوله كما حل ولا ناعب) أي فنعيب مجرور وعطف على  
مصلحين خبر ليس باعتبار تأويله بمصلحين وقوله ولا ناعب تمامه الا بين غرابها (قوله ولا ناعب) قول البيت  
\* مشائهم ليسوا بمصلحين عشييرة \* ولا ناعب (قوله وهو ليسوا) بيان لما يقع موقعه (قوله والصواب  
ما بينت ان) حاصل دفع المناقض عن الزنجشري أنه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تود من حيث كانت هذه  
القرأة قرأة الجماعة وتساهل في تجويرها أحزه في أيما تكونوا يدرركم الموت برفع يدرن وان كان

انه محمول على ما يقع موقعه وهو أيما كنتم كحل ولا نعيب على ما يقع موقع ليسوا بمصلحين وتديرى كثير من الناس قول  
الزنجشري في هذه المواضع متافضا والصواب ما بينت ان



قال ويجوز أن يثقل بقوله ولا تظلمون انتهى وقدم في رده (الثامن) قول ابن حبيب أن بسم الله خبر والجد مبتدأ والله حال والصواب أن الجد لله مبتدأ وخبر وبسم الله على ما تقدم في أعرابها ١٨٨ (التاسع) قول بعضهم أن أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال سم أو سم ثم

مثل ما منعه أو أشد لكون القراء تشاذة فلم يبال بالتسميح فيها وفيه نظار فانه يرى أن القراء آت كلها آحادولا متواتر فيها ولذلك تراها يطلق هناك القول في تحطئة بعض القراء السبعة في بعض الأماكن ولا يبال بما يقول لظنه أن القراءة بالرأى لا بالرأية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا عذر له بما ذكره المصنف غير ظاهر وأقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر لان الزمخشري وإن كان يرى أن القراء آت كلها آحاد لكن لما كانت الأولى قراءة الجماعة لم يتسمع فيها القوم بإسبب كثرة القاري بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمع فيها القلة القاري بها اه شئني (قوله ويجوز أن يتصل الخ) أي بان يجعل قوله ولا تظلمون دليل الجواب وقوله يدرككم مستأنف أي أينما تكونوا لا تظلموا فتيلا (قوله وقدم في رده) أي بان جواب الشرط لا يحذف إذا كان فمل الشرط مضارعا بل ماضيا (قوله ان بسم الله خبر الخ) أي والمعنى الجد حالة كونه لله كائن باسمه تعالى (قوله قول بعضهم أن أصل بسم الخ) هذا المثل لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والنظر في ذلك ليس من الاعراب في شيء وقد ذكر المصنف في ديباجة الكتاب أنه يجنب ذكر ما لا يتعلق بالاعراب فكان حقه أن يتجنب ذلك في كتابه رأسا اه دمايني (قوله لتلايتوا كسرات) راجع لقوله سم وقوله أول الخ راجع لقول سم (قوله لتلايتوا كسرات) وهو أثقل من توالي كسرات (قوله انه وصل بنية الوقف) أي فالميم سا كمة للوقف ولم يوقف عليهم بل وصلها مع نية الوقف عليهم مع سكونها باللام السا كمة من الجد وحذفت الالف من الجد لانها هوزة وصل تحذف عند الوصل فالتقى سا كنان فحركت الميم بالكسر لاجل التخلص من التقاءهما (قوله لالتقاءهما) أي لاجل التخلص من النقاء السا كنين (قوله ونظائر هذا) أي كون الكسر في الميم لاجل التخلص من النقاء السا كنين (قوله ان حركة الخ) أي لان ألفاظ الاذان حزم وكل جملة آخرها سا كن فالراء من أكبر سا كنة ولم يوقف عليهم بل وصلها بلفظ الجلالة فالتقى سا كنان فحركت الراء للتخلص (قوله حركة السا كنين) أعني الراء ولام الله أي حركة التخلص منهما (قوله وانما لم يكسروا) أي مع أن الأصل في التخلص من السا كنين يكون بالكسر (قوله حفظا لتفخيم اللام) أي مع خفة الفتح والافتحيم يحصل أيضا مع الضم وكل من الضم والفتح ليس أصلا في التخلص (قوله لتفخيم اللام) أي من اسم الله لان اللام اذا كان ما قبلها افتحة نغمت لان كان ما قبلها كسرة اذهى حينئذ ترقق (قوله حركة الهمزة) حاصلة نقات حركة الهمزة لسا كن قبلها وهو الراء ثم وصلت بما بعدها بنية الوقف (قوله لغير داع) فيه أن فيه داعيا في الاذان لان الاذان لم يسمع الا موقوفا في نقل الحركة اذ ان بانه واقف حكما ولو لا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكلمة من السنة في الاذان من ايراد كلماته موقوفا على آخرها فهو ان لم يقف حسا وقف حكما من جهة أنه اعتبر آخر الكلمة سا كنانا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضمه الاعرابية كما استصوبه المصنف كان لم يقف حسا ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالسكينة اه دمايني (قوله فتثقل حركتها) أي حتى تنقل حركتها (قوله قول الجماعة) أي المعسر من (قوله علمت) هو معنى تبينت (قوله معنى حسن) أي وأما ظاهر الآية فهو بعيدا ظاهرا أن كل الجن ادعوا علم الغيب ولم يتبين لهم عدم علمهم للغيب الا حين خرسا لم يتبين (قوله لم يظهر الدليل عليهم) وقد يقال الدليل عليهم ما توقف المعنى عليهم ما فالدليل على ولا يقال ان ظاهر الآية صحيح لاننا نقول انه بعيد ومتى كان بعيدا علة لا أو عادة ارتكبت خلافا (قوله بمعنى وضع) أي لا بمعنى علم فهو كقولنا تبين جهل زيد أي انضح للناس جهله (قوله على تسمى هنا) الأولى هنا على تسمى

سكنت السين لتلايتوا كسرات أو لتلايتوا كسرات كسر الى ضم والاولى قول الجماعة ان السكون أصل وهي لغة الاكثرين وهم الذين يتدوون اسماءهم من الوصل (العاشر) قول بعضهم في الرحيم من البسملة انه وصل بنية الوقف فالتقى سا كنان الميم ولام الجد فكسرت الميم لالتقاءهما ومن جوز ذلك ابن عطية ونظيره هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء أكبر من قول المؤذن الله أكبر الله أكبر فحقة وانه وصل بنية الوقف ثم اختفوا فغلب هي حركة السا كنين وانما لم يكسروا حذفت التفخيم اللام كفي الم الله وقيل هي حركة الهمزة ثقافت وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع والصواب أن كسرة الميم اعرابية وأن حركة الراء ضمة اعرابية وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج فتثقل حركتها الا في دور (الحادي عشر) قول الجماعة في قوله تعالى تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب لربثوا في العذاب المهين ان فيه حذف مضافين والمعنى علمت ضعفاء الجن أن لو كن رؤسا و هم وهذا معنى حسن الا ان فيه

دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهم والاولى ان تبين بمعنى وضع وأن وصلتها بديل اشتغال من الجن أي وضع للناس أن الجن لو كانوا الخ (الثاني عشر) قول بعضهم في عيناها تسمى ان الوقف على تسمى هنا أي عيناها معروفة وان سل سبلا جملة أمرية

ويكون



أى أسأل طريقاً موصلة إليها دون هذا في البعد قول آخر أنه علم مركب ككاتباً شراً ولا يظهر أنه اسم مفرد مباغثة في السلسل كما أن السلسل مباغثة في الأساس ثم يحتمل أنه نكرة ويحتمل أنه علم منقول وصرف لأنه اسم لماء وتقدم ذكر العين لا يوجب تأنيثه كما تقول هذه واسمها بالصرف وبعدها أن يقال صرف للتناسب كقوارير الاتفاقهم على صرفه (الثالث عشر) قول منى وغيره ١٨٩ في قوله تعالى ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به

أزواجهم زهرة الحياة الدنيا  
أن زهرة حال من هاء به أو من  
ما وان التنوين حذف  
للسا كنين مثل قوله

\* ولا إذا كرا لله الا قليلاً \*  
وان جراحة على أنه بدل  
من ما والصواب أن زهرة  
مفعول بتقدير جعلها لهم أو  
ابتناهم ودليل ذلك ذكر  
التمتع أو بتقدير أذم لان  
المقام يقتضيه أو بتقدير  
اعنى بيانا للمساو للضمير أو بدل  
من أزواج ما بتقدير ذوى  
زهرة أو على أنهم جعلوا نفس  
الزهرة مجازاً للمباغثة وقال  
الفراء هو تمييز لما والهاء  
وهذا على مذهب الكوفيين  
في تعريف التمييز وقيل بدل  
من ما وردى لفتحهم من صاة  
متعنا فيسألزم الفصل بين  
أبعاض الصلة بأجنبي وبأن  
الموصول لا يتبع قبل كل  
صلته وبأنه لا يقال مررت  
بزيد أخاك على البدل لان  
العمل في المبدل منه لا يتوجه  
إليه بنفسه وقيل من الهاء  
وفيه مذ كروز بانه الأبدال  
من العائدو بعضهم ينعنه  
بناء على أن المبدل منه في  
نية الطرح فيبقى الموصول بلا  
عائد في التمهيد بوقد مر أن  
الترخشي منع في أن تبدوا

ويكون على تسمى بياناً لها (قوله أى أسأل طريقاً موصلة) أى أسأل العلماء طريقاً موصلة إليها أو أى المعنى  
الزم طريقاً موصلة إليها وقد شنع الترخشي في الكشف على من قال بهذا القول ومن نسب له على بن أبي طالب  
وقال ان هذا من الأحداث في كتاب الله (قوله السلسل) بفتح السين لأنه في الأصل مصدر والتفعال لم يأت منه  
ألفاظ مكسورة العين الا التبيان والتلقاه (قوله مباغثة في السلس) بكسر اللام الثاني فوالشراب السلس هو  
سهل المساخ يقال شراب سلس وسلسال وسلسبيل وكل واحد أبلغ مما قبله في اساعة الشراب لان كل واحد  
أزيد حروفاً مما قبله اه تقرير دردير (قوله ثم يحتمل) أى على كونه مفرداً وقوله نكرة أى فصرفه ظاهر  
لأنه لم توجد فيه العلتان (قوله وصرف لأنه الخ) حاصله أنه اذا كان علماً فقد وجد فيه العلتان العلمية والتأنيث  
اذ هو اسم للعين كما سبق عيناً فيها تسمى الخ فلا شئ صرف والجواب أنه صرف نظر الكونه اسماً للماء الذى هو  
مذ كرفلوروى كونه اسماً للعين لمنع من الصرف والحاصل أنه يجوز فيه الامران (قوله وتقدم ذكر العين الخ)  
جواب عن سؤال حاصله أن تقدم ذكر العين يفيد أنه اسم للعين فينبذ بحجبه من الصرف وحاصل الجواب  
أن تقدم ذكر العين لاناسلم أنه معين لئله لجواز ملاحظة كونه علماً للماء (قوله هذه واسمها) أى فالصرف  
لملاحظة أنها اسم لوضع وهو مذ كرفلوروى منع من الصرف نظر الكونه اسماً للماء (قوله لاتفاقهم على  
صرفه) أى في هذه الآية أى لاتفاق السبعة فلا ينافى أن هناك قراءة شاذة تمنع من الصرف وقوله لاتفاقهم  
الخ أى ولو كان الصرف للتناسب لوجب قراءة سبعة بالمنع من الصرف لان المنع للتناوب وقع فيه بخلاف  
قوى تأمل (قوله أزواجاً) أى أصنافاً منهم زهرة الحياة الدنيا أى زينتها بهم سميتها (قوله وان التنوين)  
جواب عما يقال ان الحال واجبة التنكير وزهرة مضاف للحياة فهو معرفة (قوله ولا إذا كرا الخ) أى  
فلا يصل ذا كرا حذف التنوين للسا كنين (قوله بدل من ما) أى والمعنى حيث لا تمدن عينيك إلى الحياة  
الدنيا التى متعناهم أزواجاً منهم حالة كون ذلك المتع به زهرة وزينة (قوله والصواب الخ) أى وأما قول  
منى فغير صواب لأنه يلزم عليه الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي لان لفتنتهم متعلق بمفعول واقع صلة ما  
ولأنه يلزم عليه أيضاً اتباع الموصول قبل كل صلتة وهو ممنوع (قوله وقيل بدل من ما) أى والمعنى لاتمدن  
عينيك إلى زهرة الحياة الدنيا التى متعناهم أزواجاً منهم (قوله على البدل) أى بدل المنصوب من المجرور نظراً  
للمعمل (قوله بنفسه) أى بل بحرف الجر فيجب تعديده أيضاً للبدل بحرف الجر لان البدل على نية تكرار  
العامل (قوله وفيه ما ذكر) أى مجموع ما ذكر الخ من الاعتراضات وليس المراد الجميع اذ الذى يأتى هنا  
انما هو الاعتراض الاول والثالث وأما الثانى فلا يأتى هنا لأنه ليس في هذا الوجه ابدال من الموصول (وردناه  
عليه) بأن المضرب بدل الموصول فلا عائد في اللفظ وأما بقاؤه بلا عائد في التقدير فلا ضرر فيه (قوله حكم المؤخر)  
أى بالفعل فلا يعود الضمير عليه فقوله ضرب الخ المفعول في نية التأخير فلو كان في حكم المؤخر بالفعل لزم  
عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة مع أن الآية فيها دلالة والامة اجعت على جوازه (قوله كقراءة ابن عامر)  
أى فأنما خرجت على اوجه ثلاثة وكل منها لا يتخلو عن ضعف ولا يأتى تخريجها على غير ما ذكر (قوله وعاصم)  
أى من رواية شعبة قال في الحرز في الانبياء ونحو احذف وشدد كذا صلا (قوله وكذلك نجي المؤمنين)  
هذا اعتراف من المصنف بأن هذه القراءة المتواترة غير صحيحة لا تكون لا تخرج الا على وجه مرجوح ولا  
ينبغي ارتكاب مثله اه دما معنى قال الشننى أقول ليس في كذا المصنف اعتراف ان هذه القراءة غير

الله ان يكون بدلا من الهاء في امر تنى به وردناه عليه ولولزم اعطاء معنى الطرح حكم المأخوذ لزم اعطاء معنى التأخير حكم المؤخر فكان  
يتمتع ضرب زيد اغلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذا بتلى إبراهيم ربه والاجماع على جوازه (تنبيه) \* وقد يكون الموضع لا يخرج الاعلى وجه  
مرجوح فلا خرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين فقبل الفعل ماض مبنى للمفعول



مضارع اصله تنجي يسكون  
ثانيه وفيه ضعف لان النون  
عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد  
زعم قوم انها ادغمت فيها  
قليلاً وان منه اترج واجاصة  
واجانة وقيل مضارع واصله  
تنجي بفتح ثانيه وتشديد  
ثالثه ثم حذفت النون  
الثانية ويضعفه انه لا يجوز  
في مضارع نبات ونقبت  
ونزلت ونحوه ان اذا ابتدئت  
بالنون ان تحذف النون  
الثانية الا في ندوة ركة سراءة  
بعضهم ونزل الملائكة تزيلا  
\* (الجهة الخامسة) \* ان  
يترك بعض ما يحتمله اللفظ  
من الواجهة الظاهرة ولنورد  
مسائل من ذلك ليتمرن بها  
الطالب مرتبة على الابواب  
ليسهل كشفها

\* (باب المبتدا) \*

مسئلة يجوز في الضمير  
المنفصل من نحو انت انت  
السميع العليم ثلاثة اوجه  
الفصل وهو ارجحها والابتداء  
وهو اضعفها ويختص باغة  
تيمم والتوكيد \* (مسئلة) \*  
يجوز في الاسم المنفصل  
من نحو قولك هذا اكرمته  
الابتداء والمفعولية ومثله كره  
رجل لقيته ومن اكرمته  
لكن في هاتين يقدرا الفعل  
مؤخرا ومثله ما ربح رجل  
صالح لقيته \* (مسئلة) \*  
يجوز في المسرفوع في نحو  
اقي الله شك ومافي الدار زيد

فصيحة غاية الامر فيه انها مرجوحة ولا يلزم من المرجوحة عدم الفصاحة (قوله وفيه ضعف من جهات) أي  
ثلاثة (قوله اسكان آخر الماضي) أي مع انه مبني على الفتح وفيه انه لا بعد في تخفيف الياء بالاسكان ولا  
بعد اضافي اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر ابلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل  
متعدد اولاً يلزم لا بدله من مصدر الا ما شذف كان قيامه مقام الفاعل اولى من قيام المفعول به بخصوصا في موضع  
يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو النتيجة ههنا واذا اقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان  
المصدر مقام الفاعل فيبقى المؤمنين مفعولاً به صريحاً والتقدير ونجى النجاء المؤمنين اه شئني (قوله  
وانابة ضمير المصدر) أي مناب الفاعل (قوله مع انه مفهوم من الفعل) أي فاستناد الفعل له لا يبيد (قوله  
يسكون ثانيه) أي فادغمت النون الثانية في الجيم (قوله تخفى) اي بان تسكن وتغير وقوله ولا تدغم أي  
وهنا ادغمت في الجيم (قوله وقد زعم الخ) أي وزعمهم لا يسلم وما ذكره من اجاصة وما معها فهو من ادغام  
المثلين لا المتقاربين وقد يقال يدل على جواز هذا الادغام هذه الآية فان العربية تؤخذ من القرآن المجز  
بفصاحته وقول من يقول انه لم ينجى مثله عن العرب مشيراً الى انه احاط بجميع كلام العرب فيه تحجيراً واسع  
وكيف يجوز الاحتجاج والاختصاص بقول نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله او لعدم عدالته او لجهالة عمله  
ونترك الاختصاص بما ثبت تواتره عن ثبت عصمته من الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أفصح  
العرب مع قوله تعالى انما نحن نزلنا الذكر واناله لحافظون فان قلت القرا آت السبع متواترة فيهما لم يكن من  
قبيل الاداء وأما ما هو من قبيل الاداء كالدوالامالة وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب  
وغيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشياء أقل من ناقل العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن  
فيما نقله القراء الثقات بأنه لم ينجى مثله ومن أين عرف انه لم ينجى مثله ولونه نقل ناقلون عن مجهول الحال لا يملوه  
فقبول هذا أولى اه شئني (قوله ادغمت فيها قليلاً) أي وما ههنا من القليل (قوله واجانة) هي حريم  
الخلعة (قوله ونحوه) أي من كل ما مضى مبدوء بالنون (قوله اذا ابتدئت بالنون) نحو تنجي ونزل ونقبت  
(قوله ان يترك) اي المعرب بعض ما يحتمله اللفظ أي فيعترض عليه بأنه قد ترك بعض الواجهة الظاهرة التي  
يحتملها اللفظ (قوله من ذلك) أي من الامور التي يحتملها اللفظ لا بقيد كونها ظاهرة بل بلسانه سيد ذكر  
في باب كز ونحوها اوجه اضعيفة (قوله باب المبتدا) اي باب الاسم الذي يحتمل ان يكون مبتدأ احتمالاً  
ظاهراً (قوله اضعفها) اقل التفضيل هنا كالذي قبله ليس على بابها والا كان بينهما تناقض واعلم ان محل  
ضعف كون الضمير مبتدأ اذا تعين فيه الفصل وذلك فيما اذا احتل كون المرفوع صفة لولا الضمير نحو  
زيد هو الفاضل فلولا ذكر الضمير لتوهم ان الفاضل صفة وأني بالضمير للفصل بين الخبر والصفة وأما ان لم  
يتعين الضمير للفصل كفي الآية فليس فيه ضعف اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح وهو اضعفها لا يظهر  
اه تقرير دردير (قوله ويختص بلغة تيمم) فيه ان اللفظ متحد الا ان يكون ثمة ذلك اذا زالت ان واختلف  
الاعراب نحو كان زيد هو الفاضل بنصب الفاضل عند غير بني تيمم ويرفعه عندهم (قوله لكن في هاتين  
يقدرا الفعل مؤخرا) أي وأما في المثال الاول فيقدره مقدما (قوله ومثلهما ربح رجل صالح لقيته) أي مثل  
كبر رجل لقيته ومن اكرمته في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل مؤخرا ربح رجل صالح لقيته وان كان بينهما  
وبين ربح رجل لقيته فرق من جهة ان معمول الفعل والابتداء فيهما كم ومن وفيه هو المجرور ورب وقد تقدم  
قرب انها تنفرد بالزيادة في الاعراب دون المعنى وأن محل مجرورها في نحو ربح رجل صالح عندى رفع على  
الابتداء ثبوت في نحو ربح رجل لقيته نصب على المفعولية وفي ربح رجل صالح لقيته رفع أو نصب كافي قولك هذا  
لقيته اه شئني (قوله الابتدائية والفاعلية) أي لان الطرفين اعتمد على الاستفهام في الآية وعلى النفي  
في المثال (قوله لان الاصل عدم التقديم والتأخير) أي وهذا لازم على الابتدائية (قوله ومثله) أي في

الابتدائية والفاعلية وهي أرجح لان الاصل عدم التقديم والتأخير ومثله



كلتا غريفي في سورة الزمر لان الظرف الاول معتمده على الخبر عنه والثاني على الموصوف اذ الغرض الاول موصوفة بما بهما وكذلك نافي قول  
الخنساء \* كأنه علم في رأسه نار \* ومثله الاسم التالي للوصف في نحو زينة ثم أتوه وأقامت زينة لما ذكرنا لان الاب اذا قدر فاعلا كان خبر زيد  
مفردا وهو الاصل في الخبر ومثله ظلمات من قوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ١٩١ لان الاصل في الصفة الافراد فان قلت أقامت

أنت فكذلك عند البصريين  
وأوجب الكوفيون في ذلك  
الابتدائية ووافقهم ابن  
الحاجب وروهم اذ نقل في  
اماليه الاجماع على ذلك  
ويجتهدون أن المضمير المرتفع  
بالفعل لا يجاوز منه فصلا عنه  
لا يقال قام أنا والجواب انه  
انما انفصل مع الوصف لا  
يجهل معناه لانه يكون معه  
مستترا بخلافه مع الفعل  
فانه يكون بارزا كقمت او  
قمت ولان طلب الوصف  
للمعمول دون طاب الفعل  
فذلك احتمل معه الفصل  
ولان المرفوع بالوصف مد  
في اللفظ مسدوا حب الفصل  
وهو الخبر بخلاف فاعل  
الفعل ومما يقطع به على  
بطلان مذهبهم قوله تعالى  
راغب أنت عن آلهي وقول  
الشاعر

يخيل ما واف بهديتها  
من القول بأن المضمير مبتدأ  
كزعم الزمخشري في الآية  
مؤد الى فصل العامل من  
المعمول بالاجنبي والقول  
بذلك في البيت مؤد الى  
الاجنبي عن الاثنين بمؤد  
يخوز في نحو ما في الذر زيد  
وجه ثالث عند ابن عصفور

جواز الوجهين والارجح الفاعلية (قوله كلتا غريفي) أي في قوله لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها  
غرف (قوله على الخبر عنه) أي وهو قوله لكن الذين اتقوا لان الذين مبتدأ ولهم غرف خبر (قوله والثاني  
على الموصوف) أي الغرض الاول أي غرف موصوفة بكونها من فوقها غرف (قوله وكذلك) أي يجوز  
الوجهان والفاعلية أرجح والظرف معتمده على الموصوف أعني علم (قوله ومثله) أي في جواز الوجهين  
والارجح الفاعلية (قوله لما ذكرنا) أي من ان الاصل عدم التأخير (قوله كان خبر زيد مفردا) أي  
لان الصفة مع مرفوعها في حكم المفرد وهذا التوجيه الثاني كما يأتي مني يأتي في نافي في نار وفي غرف الثاني اه تقرير  
دردير (قوله فكذلك) أي يجوز فيه الوجهان والارجح الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير  
(قوله في ذلك) أي الضمير (قوله على ذلك) أي على وجوب الابتدائية ووجه الوهم ان البصريين يجوزون  
الوجهين وحيث لا يصح حكاية الاجماع (قوله ويحتجهم) أي وجه الكوفيين على وجوب الابتدائية  
بالضمير (قوله لا يجاوز) أي لا يجاوز الضمير الفعل حال كون الضمير منفصلا عن الفعل أي لانه متى  
أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال أي ومثل الفعل الوصف اذ لا فرق بينهما وما جاء مخالفا لذلك خرج على  
التقديم والتأخير هذا حاصل توجيههم وبما ذكرناه تم كلامهم (قوله والجواب الخ) حاصله انه انما يجب  
الوصل في الوصف لانه لو وصل لاستترا الضمير ولو استترا لم يعلم مرجعه هل هو للمتكلم أو مخاطب بخلاف  
الضمير الذي في الفعل فانه لو اتصل لبرز ولم يستتر ففرق بين الوصف والفعل فتقوله في التوجيه لا فرق بين  
الوصف والفعل لا يسلم اه تقرير دردير (قوله لتلاجهل معناه) أي المراد منه من كونه ضمير متكلم  
أو مخاطب (قوله احتمل معه) أي اغتفر معه الفصل (قوله مسدوا حب الفصل) أي فلذا جاز فصله (قوله  
بخلاف فاعل الفعل) أي فانه ليس واجب الفصل (قوله ومما يقطع به على بطلان مذهبهم) أي من وجوب  
الابتدائية بالضمير وذلك لان الضمير في الآية والبيت يمنع جملة مبتدأ (قوله مؤد الخ) قال الدماميني ليس  
هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم أما الآية فلان قوله عن آلهي يحتمل أنه متعلق بفعل محذوف أي ترغب  
عن آلهي وأما البيت فلان الخبر يحتمل أن يكون الجملة الشرطية مع جواب المحذوف الاول عليه بالنفي أي  
أنتم اذا لم تكونا لي قساوا فبهدي موجد لان غير كما بالاولى وحيث كانت الآية والبيت محتملين لما ذكر  
فلا يتم ما ذكره المصنف من أنهما قاطعان ببطلان مذهب الكوفيين وأجاب الشنقي بأن مراد المصنف باقناع  
الظن الغالب وحيث لا يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك أن غالب الظن في الآية يتعاقب عن آلهي براغب  
وفي البيت أن المعنى اذا لم تكونا لي على من أفاطعه فأنتم واقبان بهدي (قوله فصل العامل) أعني راغب  
وقوله من المعمول أعني آلهي وقوله بالاجنبي أعني المبتدأ الماعلم سابقا لاجنبي مانيس معمولا لما قبله  
ومن المعلوم ان المشهور ان المبتدأ ليس معمولا للخبر (قوله اني الانخبار عن الاثنين) أعني أنتم وقوله يا واحد  
أعني واف والمطلوب أن يقول واقبان (قوله بالواحد) أي فتعين كون الضمير فيهما مؤدلا (قوله  
لاستمداده على ذي الحال) أي فالمعنى زيد يضرب هو في حال كون أخيه في الدار (قوله على تقديره) أي  
فالمعنى زيد يضرب أخوه في حال كونه في الدار وقوله خالبا من الضمير أي فاضرب على هذا الاخ (قوله وأن  
يكون مبتدأ خبره الظرف) مرجع هذا الى المعنى الاول من حيث ان اضرب في كل زيد يمكن الحل

ونقله عن اكثر البصريين وهو ان يكون المرفوع اسماء الجزية والظرف في موضع نصب على الخبرية والمشهور وجوب بطلان العمل عند  
تقدم الخبر ولو ضربا \* (مسئلة) \* يجوز في نحو اخوه من قولك زيد يضرب في الدار اخوه ان يكون فاعلا لا يتعرف لاستمداده على ذي الحال وهو  
ضمير زيد المقدر في ضرب وان يكون متبعا عن فعل يضرب على تقديره فانيا ان الضمير وان يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة جمل والفراغ  
والزمخشري يرى بان هذا الوجه شان اريد بالخوارجية الاسمية الخلية من قوله



واذا قرئ بتشديد قتل ازم ارتفاع ربيون بانفعل يعني لان التشديد لا ينصرف الى الواحد وليس بشئ لان النبي هنامته عدد لا واحد بدليل كاين وانما افراد الضمير بحسب لفظها \* (مسئلة) \* زيد نعم الرجل يتعين في زيد الابتداء ونعم الرجل زيد قيل كذلك وعليهما فالرابط العموم او اعادة المبتدأ بعناء على الخلاف في الالف واللام الجنس هي ام لا مهدوقيل يجوز ايضا ان يكون خبرا المحذوف وجوباً الى الممدوح زيد وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو ان يكون مبتدأ محذوف خبره وجوباً أي زيد الممدوح وردبانه لم يسد شي مسده \* (مسئلة) \* حسب ان لا يمكن زيد على القول بان حسب فعل وذافاعل ان يكون مبتدأ محذوف خبره بحذف الرابط الاشارة وان يكون خبر المحذوف ويجوز على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدأ محذوف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حسباً اسم وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستعناء عنه وقيل عطف بيان ويرده قوله \* وحذف النعت من بمانية ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق واذا قيل

على هذا الجملة الاسمية وعلى الاول الظرف (قوله ووجبان الفاعلية) أي كون الاسم فاعلاً للظرف كما انه مبتدأ والظرف خبر والجملة حال لخالو الجملة الاسمية الخالبة من الواو (قوله وليس كزعماء) أي لان الحق جواز خالو الجملة الاسمية الواقعة حالاً من الواو ونحو جاء زيد يديه على رأسه والحاصل ان اجتماع الواو والضمير في الجملة الخالبة وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطاً في الربط وأما انفراد الضمير فان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ونحو جاء زيد وهو راكب فتصدر بالواو اذا كان أول الامر ويكون الحال جملة وان أردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال فانظر ان كان الضمير فيهما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأً نحو جاء زيد يديه على رأسه وكلمته فوه الى في أو خبراً ونحو خرجت مع البازي على سواد فلم يحكم بضعفه مجرداً عن الواو وذلك لكون الرابط في أول الجملة نعم هو أقل من اجتماع الواو والضمير ومن انفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله \* نصف النهار الماء غامرة \* فلا شك في ضعفه وظاهر كلام الزمخشري أن انفراد الضمير في الجملة الاسمية ضعيف مطلقاً وليس كذلك كما علمت (قوله والوجه الثلاثة) أي وتجاوز الالوجه الثلاثة (قوله وكاين الخ) كاين مبتدأ ومن نبي تمييزه وقوله قتل نائب الفاعل ضمير نبي وربيون نائب فاعل الظرف الواقع حالاً من نائب الفاعل أو ان ربيون نائب فاعل قتل أو انه مبتدأ والظرف خبر والجملة حال (قوله قيل واذا قرئ) أي فاسبق من الالوجه الثلاثة اذا قرئ بتخفيف البناء (قوله لزم ارتفاع ربيون بالفعل) أي على أنه نائب فاعل قتل (قوله لان التشديد الخ) علة لمحذوف أي لا بالظرف ولا بالابتداء ونائب الفاعل ضمير لان الخ (قوله بدليل كاين) أي لان كاين يدل على الكثرة كما هو الغالب فيها اه شئني (قوله وانما افراد الضمير) أي في معناه العائد على نبي وقوله بحسب لفظها أي لفظ كاين والاولى مراعاة اللفظه (قوله يتعين) أي عند تقديم المخصوص وقوله الابتداء أي والجملة بعده خبر وقوله ونعم الرجل زيد أي اذا اخرا المخصوص (قوله قيل كذلك) أي يتعين جعل المخصوص المؤخر مبتدأ والجملة قبله خبر (قوله وقيل يجوز أيضاً) أي في المخصوص اذا تأخر (قوله وردبانه لم يسد الخ) لم يورد هذا على ما قبله لانه انما يعرف في الجزء المتم الفائدة لاني المبتدأ وهذا الخبر مما قاله الشئني فانه قال قوله وقيل يجوز أيضاً ان يكون خبر المحذوف وجوباً بالخ ان قيل يرد على هذا ما سبق ورده المصنف على ابن عصفور ومن أن شرط المحذوف وجوباً بأن يسد شي مسده أجيب بان هذا شرط في المحذوف قياساً وحذف المبتدأ وجوباً باليس قياساً ولو سلم ففعل المدح مع فاعله ساد مسده اه كلامه (قوله لم يسد الخ) أي وان خبر المحذوف وجوباً بالابد أن يسد مسده شئ (قوله على القول) أي المشهور (قوله وذافاعل) أي لازم الافراد والتشديد كبرلانه كالمثل فاندفع ما يقال لو كان فاعلاً لم يفر د ولم يذ كر في الاحوال كلها ونحو حسب ذازيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات (قوله وأن يكون خبر المحذوف) أي الممدوح زيد (قوله حذف خبره) أي وجوباً ويرده عليه مامر (قوله اسم) أي تغليلاً لا شرف وهو مبتدأ وزيد خبره أو بالعكس ومعنى حبذا على هذا المحبوب (قوله انه لا يحل) أي لان فاعل حسب انما يكون اسم اشارة (قوله وأنه لا يجوز الخ) أي فلا يقال حبذا فقط وهذا بخلاف البدل فانه يستغنى عنه في نحو جاء زيد أخوك وقوله فلا يستغنى عنه أي وحينئذ فلا بد من ذكره او ذكر ما يشعر به اذا حذف (قوله من بمانية) بتخفيف الباء واصلة بمانية عوضاً الالف عن احدى ياء النسب وتعامه \* تأتيلك من قبل الريان احبانا \* والريان جعل بـ لادبني عامر والبيت لجسرير والنفعات جمع نفعه يقال نفع الطيب ينفع اذا فاح (قوله ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق) أي ولو جعل نفعات بياناً لزم بيان المعرفة بالنكرة وقد يجب ان يكون كور يجوز ان يكون صاحب هذا القول أطلق عطف البيان على البدل كما عتذر به المصنف سابقاً من الزمخشري في بعض المواضع وحينئذ فلا يضر التخالف بالتعريف والتشديد اه دما يعني (قوله واذا قيل الخ) قائله



حبذا اسم المحبوب فهو مبتدأ وزيد خبره والعكس عند من يجيز في قولك زيد الفاضل ١٩٣ وجهين وإذا قيل بان حبذا كانه فعل فزيد

فاعل وهذا الضعف ما قيل  
الجواز حذف الخصوص  
كقوله

الاحبذا لولا الحياء و ربما  
منعت الهوى ما ليس بالمقارب  
والفاعل لا يحذف (مسئلة)

يجوز في نحو قصص جبريل  
ابتدائية كل منهما ونحوية  
الاخرى شأني صبر جبريل أو

صبر جبريل امثل من غيره  
(باب كان وما جرى مجراها)  
\* (مسئلة) \* يجوز في كان

من نحو ان في ذلك لذكرى  
ان كان له قلب ونحو زيد  
كان له ما نقصان كان

وتماها وزيدتها وهو  
ضعفها قال ابن عصفور باب  
زيادتها الشعر والظرف

متعلق بها على التمام  
وباستقرار محذوف مرفوع  
على الزيادة ومنصوب على

النقصان الا ان قد رت  
الناقصة شأني والاستقرار  
مرفوع لانه خبر المبتدأ

\* (مسئلة) \* فانظر كيف كان  
عاقبة مكرهم يحتفل في كان  
لاوجه ثلاثة لان الناقصة

لا تكون شأني لاجل  
الاستفهام وتقدم الخبر  
وكيف حال على التمام وخبر

كان على النقصان ولنه مبتدأ  
على الزيادة \* (مسئلة) \* وما  
كان لبشر ان يكلمه الله الا

وحي أو من وراء حجاب أو  
برسول رسولا تحتل كان  
لاوجه ثلاثة على قصة

المبرد (قوله حبذا اسم المحبوب) اي فالاصل ان حب فعل وذال اسم لكن جعله لعلما مركبا للمحسوب (قوله  
عند من يجيز في قولك زيد الفاضل وجهين) أي وأما على القول بأنه يتعين جعل الاعرف وهو زيد مبتدأ  
فلا يصح هنا ان زيد خبر عن حبذا بمعنى المدح لان زيد أعرف من المرفوع بال (قوله وإذا قيل الخ) قوله  
الانقش (قوله كانه فعل) أي تغليباً للسابق (قوله الجواز حذف الخصوص) اي فقد حذف في البيت  
الخصوص وهو قولنا حبيب لاسميه فهذا هو الخصوص المحذوف وانما قد رت لاسميه أحدان قول الشاعر  
لولا الحياء (قوله والفاعل لا يحذف الخ) مقتضى هذا القول ان الاسم المرفوع بعد حبذا لا يحذف لانه  
فاعل مع انه قد حذف في البيت (قوله كل منهما) أي من ركني الاسناد وليس المراد كلا من صبر وجبريل  
اذ لا يصح اذ هما صفة وموصوف والدليل على عود الضمير لما قلنا ان الصبر الجميل لما كان شيئاً واحداً وهو  
احد ركني الاسناد فلا بد من شيء آخر فالقائم دال عليه (قوله كل منهما) أي من ركني الاسناد المذکور  
والمحذوف ولا ضرر في الاجمال بين معنيين كل منهما كاف في المقام دفعي وسبأني في الخاتمة بيان الاولى منهما  
(قوله شأني صبر جبريل) شأن مبتدأ وصبر خبر وقوله أو صبر مبتدأ وقوله أمثل خبر (قوله من نحو الخ) أي  
وهو كل تركيب وقع فيه الظرف بعد الفعل الناسخ ووقع بعد الظرف اسم مرفوع (قوله وهو أضعفها)  
أفعل النقص - بل ليس على بابه ولا يقال انه كيف يخرج القرآن على أضعف الاوجه مع انه ممنوع كما سبق له  
لان غرضه بيان الوجوه المحتملة وبيان الضعيف منها لاجل ان لا يرتكب (قوله باب زيادتها الشعر) فيه  
أنهم اتفقوا على زيادتها بعد ما التجبى وفي الوسط قياساً وفي الاستحالة خلاف نحو ما كان أصح علم من تقدم  
والمراد بالوسط وسط الامر من المتلازمين وبالاخر آخر الكلام الملازم بعضه لبعض اه تقرير دريدري ولا  
فرق بين شعر وغيره (قوله مرفوع) أي ذلك الاستقرار لانه خبر الاسم بعده وقوله ومنصوب أي ذلك  
الاستقرار أي لانه خبر كان تقدم على اسمها (قوله لانه خبر المبتدأ) أي والجملة خبر كان الثانية (قوله  
يحتفل في كان الاوجه الثلاثة) فان كانت ناقصة فكيف خبرها مقدم عاقبة اسمها وعلى الزيادة فكيف خبر  
مقدم وعاقبة مبتدأ مؤخر وعلى التمام فكيف حال وعاقبة فاعلها (قوله لاجل الاستفهام) أي وذلك ان  
ضمير الشأن لا يفسره الاجلة خبرية والاستفهام لا يفسره وأيضا ضمير الشأن لا بد في مفسره ان يكون متأخراً  
عنه بتمامه وهنا بعض المفسر وهو الخبر أي كيف قد تقدم وهذا معنى قوله ولتقدم الخبر (قوله وما كان  
لبشر ان يكلمه) تحتل كل كان الاوجه الثلاثة أي تحتل أنها تامة وانها زائدة وانها قصة وهو الظاهر فعلى  
التمام فان يكلمه فاعل ولبشر تبين اي ارادني كرامة لبشر وعلى الزيادة فان يكلمه مبتدأ وبشر خبره أي  
ما تكلم الله ثابت لبشر الا في حالة الاحياء الخ والمعنى على التمام وما ثبت تكليم الله ارادني لبشر الا في حالة  
الايحاء الخ ومعنى ارادني اي قصدني بالتكليم للبشر وعلى النقصان فان يكلمه اسمها والخبر لبشر أو وحي أو من  
المعلوم ان لبشر اذا كان خبراً كان فيه ضمير يجوز جعل الحال منه كي يجوز مجيئه من المصدر (قوله الخبر اما  
لبشر) اي واسمها قوله ان يكلمه الله أي تكليم الله (قوله فعنه موحياً) اي ان جعلته استثناء مفرغاً من  
الاحوال المقدرة في فاعل يكلمه وهو الله وقوله أو موحى اليه اي بناء على انه مستثنى من الاحوال المقدرة  
من مفعول يكلمه وهو الضمير في يكلمه وتظاهر هذا ما ضربت الدابة الاو كواقر كوا بان جمعاته ملامن  
الاحوال المقدرة في الدابة كان المعنى ما ضربت الدابة في حال من الاحوال الا في حال كونها مركوبة فركوب  
مراد منه اسم المفعول وان جعلته استثناء من الاحوال المقدرة في فعل ضربت كركوب مراد منه اسم  
الفاعل والمعنى ما ضربت الدابة في حال من الاحوال الا في حال كونها مركوبة كركوب في الآية على الاول ما كان  
لبشر ان يكلمه الله في حال من الاحوال الا في حال كونه موحياً وعلى الثاني ما كان لبشر ان يكلمه الله في حال  
من الاحوال الا في حال كون البشر موحى اليه فونه أو موحى اي اليه وكذا تقول في موصد بكسر الصاد وفتحها  
( ٢٥ - دسوقي في ) ان خبراً لبشر ووحياً استثناء مفرغ من الاحوال فعنه موحياً وموحى أو من وراء حجب بتقدير وموحى لذلك



من وراء حجاب وأو يرسل بتقدير أو إرسال أي أو إذا إرسال وأما وحياءا والتعريف في الاخبار أي ما كان تشكيلهم إلا بحاء أو ايصالا من وراء حجاب  
أو إرسال وجعل ذلك تكليما على حذف ١٩٤ مضاف ولبشر على هذا تبين وعلى التمام والزيادة والتعريف في الاحوال المقدرة في

وهي الفتح فأصله موصل اليه ولم يكره موصلان يقول موصلا أو موصلا لأنه لم يتغير اللفظ (قوله أي أو إذا  
إرسال) أي منه على أنه حال من الفاعل أو إذا إرسال اليه على أنه حال من المفعول (قوله في الاخبار) أي اخبار  
كان نحو ما كان زيدا لا فاعلا فانه أن الخبرين المبتدأ في المعنى وهو لا يظهر بالنسبة لقوله وحيالان الإيحاء  
هو الإلهام وهو غير التكليم وكذا الإرسال ليس عين التكليم والجواب ما أشار له المصنف بقوله وجعل ذلك  
تكليما على حذف مضاف أي ذا الإيحاء الخ أو تكليم إيحاء أو تكليم إرسال من إضافة الشيء إلى سببه (قوله  
وجعل ذلك) أي الطرفان الإيحاء والإرسال وأما الإيصال من وراء حجاب فلا يكون كذلك لظاهره ورأى أنه تكليم  
من غير احتياج إلى تقدير فاسم الإشارة راجع للطرفين أو أنه راجع إلى أي بعده مذكور في كلامه وهو الإيحاء  
فيدخل الإرسال بالطريق الأولى ومعنى الآية على هذا ما كان تكليم الله التكليم الهام فالمراد بالوحي  
الإلهام والإيصال الكلام من وراء حجاب والتكليم إرسال رسول وهو الملك والمراد بالإيصال من وراء حجاب  
أن يسمع النبي كلام الله وهو محبوب عن الله كما وقع لموسى فالمنوع تكليم الله الشخص وهو يراه  
(قوله تبين) أي متعلق بمحذوف أي أرادني أو أهني والمعنى أرادني ذلك لبشر وهذا أولى لأن أهني لا يتعدى  
بنفسه أه تقرير دردير (قوله وعلى التمام والزيادة الخ) فالمعنى على الأول ما ثبت تكليم الله حال  
كونه كائنا لبشر في حال من الاحوال الا في حال كونه إيحاء أو ايصالا أو إرسالا وعلى الثاني ما تكليم الله كائن  
لبشر في حال من الاحوال الا في حال كونه إيحاء أو إرسالا أو ايصالا (قوله في الاحوال) أي النحوية وقوله في  
الضمير أي منه (قوله وعلى الزيادة والتمام فاعلم حال وأين طرف له) اعترضه اللامعني بأنه على التمام فزيد  
فأهل بكان فاعلم حال منه وأين طرف له متعلق بكان أو بقاء وأما على الزيادة فزيد مبتدأ وأين خبره قطعاً  
فيكون طرفاً مستقراً متعلقاً بمحذوف وجواباً فاعلم حال من الضمير المستكن فيه فكيف يتأتى أن يكون طرفاً  
لغائماً هذا مما لا سبيل إليه اللهم إلا أن يكون كلامه بناء على لغة ونحن نحصيه بالنصب (قوله في نحو زيد عسى  
أن يقوم الخ) أي وينبغي علمها بالبرازية والجمع فيها وعدم الإبراز (قوله واسمها مستتر) أي  
والصدر المنسوب خبرها على التأويل أو نظراً للفظ الجمله (قوله لا اضمار وكل شيء في محله) أي وإن وما دخلت  
عليه مؤول بمصدر فاعلمها (قوله لا يلزم فصل صلة أن) أي وهو يقوم ويبعثك (قوله من مع مولها) وهو في  
الدار ومقاما (قوله بالاجنبي) أي وهو اسم عسى (قوله وأوجب الفارسي الخ) عبارة الزنجشري في  
المفصل ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة أهل الجبل لأنك لا تقول زيد بمنطلق  
أه وحينئذ قد نفع ما يقال الظاهر أنهم ما انما أو جبال ذلك في القرآن لأنه لم تقع فيه ما لا يجازية فيجعل ومار بك  
بغافل على المتبعين وحكم المصنف عليهم انما ذلك لظنهما أن مقتضى لزادة الباء نصب الخبر مجرد سوء  
ظنهم ما غير تثبت (قوله فلما ان مقتضى لزادة الباء نصب الخبر) أي ولا ينصب الخبر بعدما إذا كانت  
جوازية (قوله وانما مقتضى نفيه) أي ونفسه كما يتحقق بعد الجوازية يتحقق بعد التميمية (قوله لا امتناع  
الباء الخ) أي لعدم نفي الخبر (قوله وفي ما ان زيد قائم) أي فإن الخبر منفي وغير منصوب لإبطالان عمل ما (قوله  
على الأرجح) أي ولا غير عاملة (قوله لا الجوازية) أي وهي التي لنفي الوحدة وهي العامة عمل ليس (قوله  
عند سيويه) أي لأنه يرى أن لا المركبة مع الاسم لا عمل لها في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل  
دخولها وهي مع مدخولها في محل رفع بالابتداء فلا مانع عنده من جعل الخبر للجمع كما في قولك زيد وبكر  
وخالد في الدار أي كائنون في الدار وكذا في الآية التفسير كائنة في الحج وفتح جميع هذه الاسماء هي قراءة من

الضمير المستتر في لبشر  
\*(مسئلة)\* ابن كان زيد  
فانما يحتمل الأوجه الثلاثة  
وعلى النقصان فان خبراً ما فاعلم  
وأين طرف له أو أين فتعلق  
بمحذوف وفاعلم حال وعلى  
الزيادة والتمام فاعلم حال  
وأين طرف له ويجوز كونه  
طرفاً لكان ان قدرنا ثمة  
\*(مسئلة)\* يجوز في نحو  
زيد عسى ان يقوم نقصان  
عسى واسمها مستتر وتامها  
فان والفعل مرفوع المحل  
بها \*(مسئلة)\* يجوز  
الوجهان في عسى أن يقوم  
زيد فعلى النقصان زيد اسمها  
وفي يقوم ضمير هو وعلى  
التمام لا اضمار وكل شيء في  
محله ويتعين التمام في نحو  
عسى ان يقوم زيد في الدار  
وعسى ان يبعثك ربك مقاماً  
لثلا يلزم فصل صلة أن من  
مع مولها بالاجنبي وهو اسم  
عسى \*(مسئلة)\* ومار بك  
بغافل تحتمل ما الجوازية  
والتميمية وأوجب الفارسي  
والزنجشري الجوازية ظناً  
ان مقتضى لزادة الباء نصب  
الخبر وانما مقتضى نفيه  
لامتناع الباء في كان زيد  
فانما وجوازها في لم أكن  
بأجلهم وفي ما ان زيد قائم  
\*(مسئلة)\* لا رجل ولا

امراً في الدار ان رفعت الاسمين فمما مبتدأ أن على الأرجح واسمان للاجازية فان قلت لازيد ولا عمرو في الدار تبين هذا  
الأول لأن لا انما تعمل في النكرات فان قلت لا رجل في الدار تبين الثاني لأن لا اذ لم تشكر رجب أن تعمل ونحو فلا رفعت ولا فسوق ولا جدال في  
الحج ان فكت الـ ثلاثة فالطرف خبر للجميع عند سيويه ولو احدث غيره وتقدر للاجتماع من طرفان لأن لا المركبة عند غيره عاملة في الخبر



ولا يتوارد عاملان على مفعول واحد فكيف هو امل وان رفعت الاولين فان قدرت لامعهما ١٩٥ حجازية ثعنين عند الجميع اضمار خبرين

ان قدرت لا الثانية كالاولى  
وخبر واحد ان قدرت  
مؤكدة لها وقد قدرت الرفع  
بالعطف وانما وجب التقدير  
في الوجهين لاختلاف خبري  
الحجازية والتسوية بالنصب  
والرفع فلا يكون خبر واحد  
لها وان قدرت الرفع  
بالابتداء فيهما على انهما  
مهملتان قدرت عند غير  
سيمويه خبر واحد الاولين  
اولا ثالثا كما تشدد في زيد  
وعسرو فاشم خبرا الاول او  
لثاني ولم يحتج لذلك عند  
سيمويه

\* (باب المنصوبات المتشابهة  
ما يحتمل المصدرية  
والمفعولية) \* من ذلك نحو  
ولا تظلمون فتبلا ولا تظلمون  
نقرا أي ظلاما أو خيرا ما  
أي لا تنقصونه مثل ولم تظلم  
منه شيئا ومن ذلك ثم لم  
ينقصوكم شيئا أي نقصا أو  
خيرا واما ولا تضرو شيئا  
فصدر لا استيفاء ضم مفعوله  
وأما فن عفي له من أخيه شيئا  
فشي قبل ارتفاع مصدر أيضا  
لامفعول به لان عفي لا يتعدى  
\* (ما يحتمل المصدرية  
والظرفية والحالية) \* من  
ذلك سرت طويلا أي سيرا  
طويلا أو زمنا طويلا أو سرت  
طويلا ومنه وأزلفت الجنة  
للمتقين غير بعيد أي أزلافا  
غير بعيد أو زمنا غير بعيد

عدا أبا عمرو وابن كثير (قوله وان رفعت الاولين) أي وفقت الثالث كما هو قراءة المسكي وأبي عمرو (قوله  
حجازية) أي نافية للوحدة عاملة عمل ليس أي وقد درت مع الثالث للتبرئة (قوله اضمار خبرين) خبر الاول  
وخبر لا الثانية اذا جعل الخبر المذكور لا الثانية وانما قدرت ان الخبر لكل من الاولين لان خبر لا الحجازية في محل  
نصب وخبر لا الثالثة في محل رفع فقوله وان رفعت الاولين أي وفقت الثالث على أن لا عاملة عمل ان (قوله  
كالاولى) أي في كون كل منهما حجازية (قوله وخبر واحد الخ) خبر منصوب بفعل محذوف أي واضمرت  
أو قدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت لا الثانية مؤكدة الاول والرفع بالعطف كما صرح به كانت رائدة  
لثا كيد النسبي فلا ينافي تفريعه على كون لامعهما حجازية وقد يجب بانه اذا كانت الاول حجازية والثانية  
مؤكدة لها كانت الثانية أيضا بهذا الاعتبار حجازية اعطاه للمؤكدة حكم المؤكدة ويحتمل ان يكون قوله  
واضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لامعهما حجازية فيكون قسيما له ولا يكون من التفريع في شيء  
(قوله وانما وجب التقدير) أي تقدير خبرين اذا قدرت ان الثانية كالاولى والى تقدير خبر اذا كانت الثانية  
مؤكدة أي وقد درت مع الثالث للتبرئة (قوله وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما) هذا ما قبل لقوله فان قدرت  
لامعهما حجازية (قوله قدرت عند غير سيمويه خبرا واحدا) أي ثلثا في الاولين مهملة والاسم بعدها  
مبتدأ وفي الثالث عاملة في خبرها فلو قدرت الطرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا لعامة ابن مختلفين  
المبتدأ بالنسبة لكونه خبرا عن الاولين ولا بالنسبة لكونه خبرا عن الثالث (قوله ولم يحتج لذلك عند سيمويه)  
أي لانه لا يرى للاعمال في الخبر فلا مانع عنده من جعل الطرف خبرا عن الجميع (قوله ما يحتمل المصدرية  
والمفعولية) أي كونه مفعولا به (قوله فتبلا) هو ما يكون في شق النواة وقيل ما يكون بين الاصبعين من الوسخ  
والنقير ما يكون في النقرة التي في ظهر النواة والمراد هنا أقل قليل كما اشار له بقوله أي ظلاما أي أي ظلم لم فهو  
مفعول مطلق (قوله أو خيرا) اشارة الى كونه مفعولا به فالمراد بالفتيل والنقير الخبر لكن على تأويل تظلمون  
وتضمينه بنقصون (قوله ولم تظلم منه شيئا) أي تنقص (قوله ومن ذلك) أي المحتمل (قوله أي نقصا) بيان  
لكونه مصدرا وقوله أو خيرا بيان لكونه مفعولا به (قوله لا استيفاء ضم مفعوله) يحتمل ان يكون الضمير  
المنصوب من قوله تعالى ولا تضرو شيئا مفعولا به أي ولا تضروا الضر شيئا  
من الاشياء وتعبير المصنف بضمير غير مناسب لان المذكور في الآية مضارع لاما ضاه دما ميني (قوله فن عفي  
له من أخيه) هو ولي المقتول وقبل له أخوه لانه لا يسه من جهة انه ولي الدم ومطالبه وقوله شيء أي من العفو (قوله  
أي سيرا طويلا) أي فالمثال على حذف الموصوف المصدر أو الموصوف الطرف وهو زمنا (قوله أو سرت) أي  
السير المفهوم من الفعل وقوله طويلا حال مؤكدة لعاملها ولصاحبها أيضا كقوله ما بعده (قوله ومنه وأزلفت  
الخ) أي فيحتمل وأزلفت أزلافا غير بعيد أو أزلفت زمنا غير بعيد ويحتمل الحالية أي أزلفت غير بعيد (قوله أو  
زمنا غير بعيد) أي فهنا ذكره لان الجنة بمعنى البستان أو على معنى النسب أي غير ذات بعد (قوله الا أن هذه  
الحال مؤكدة) أي لعاملها وهو أزلفت ولصاحبها وهو الأزلاف لان الأزلاف معناه القرب وأزلفت معناه قربت  
ولاشك أن معنى قوله غير بعيد انهما قريبة لان غير البعيد هو القريب (قوله وقد يحتمل) أي قوله غير بعيد  
(قوله غير بعيدة) أتى بالهاء لان الحال وصف في المعنى والوصف للمؤنث مؤنث (قوله حال مؤكدة) أي لعاملها  
فقط وهو أزلفت لا لصاحبها لان الجنة لا تغيد قريبا (قوله في لعل الساعة قريب) أي فتذكير قريب نظرا  
لمعنى الساعة أي الزمان أو على معنى البعث أو على معنى النسب أي ذات قرب (قوله أي يركض ركضا) أي  
فهو مفعول مطلق عاملة محذوف موافقة في لفظه (قوله أو عاملة جاء) أي ان عاملة من معناه (قوله على حد  
قدرت جلوسا) أي على قياس الاختلاف الواقع في قدرت جلوسا أي الواقع بعد فعل غيره وادقوله في الاشتقاق

وأزلفت الجنة أي الأزلاف في حاله كونه غير بعيد الا ان هذه الحال مؤكدة وقد يجعل حالا من الجنة فالاصل غير بعيدة وهي أيضا حال مؤكدة ويكون  
التمذكير على هذا معناه في لعل الساعة قريب \* (ما يحتمل المصدرية والحالية) \* جاء زيد ركضا أي يركض ركضا أو عاملة جاء على حد قدرت جلوسا



أو التقدير جاعرا كذا وهو قول سيديويه ويؤيده قوله تعالى اثبتا طوعا أو كرها فالثاني ثبنا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره  
 \* (ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله) من ذلك يريكم البرق خوفا وطمعا أي فتنخفون خوفا وتطمعون طمعا وابن مالك يمنع حذف  
 عامل المصدر المؤكد الافيها استثنى أو خاتمين ١٩٦ وطمع ابن اولاجل الخوف والطمع فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعل الفعل والمصدر والمعلل

وان وافقه في المعنى فقال سيديويه انه لصيب بفعل مصدر من معنى ذلك المصدر وقال المازني والمبرد انه نصب  
 بالذكور والتحقيق الثاني اذا ضرورة التقدير اه (قوله أو التقدير جاعرا كذا) أي فهو حال (قوله فجاءت  
 الحال الخ) يعني ان اثبتنا طائعين لما كان جوابا لا ثبنا طوعا أو كرها كان طائعين في موضع طوعا لان الجواب  
 على طبق السؤال فلما أتى بالحال في الجواب علم ان المصدر في السؤال حال فقوله في موضع المصدر أي في مقابلة  
 المصدر لان طائعين في الجواب مقابل طوعا في السؤال (قوله أي فتنخفون) أي من افساد المطر أو من الصواعق  
 (قوله الافيها استثنى) أي بان حذف عامله قياسا جوارزا نحو أنت سير أو ووجو بانحو ما زيد لا يسير أو سماعا  
 في نحو سقيوا جذا وحاول المصنف بهذا الرد على بدر الدين بن مالك حيث اعترض على قول أبيه

\* وحذف عامل المؤكد امتنع \* بأنه قد حذف عامل المصدر المؤكد في نحو هذه الصور وحاصل الجواب ان  
 الكلام في مجرد المصدر المؤكد من غير هذه الصور ولا في ما ناب المصدر المؤكد فيه من باب الفعل وجعل هو ضامن  
 كهذه الصورة اه شمني (قوله فان قلنا لا يشترط الخ) مرتبط بالمفعول لاجله (قوله فواضح) أي جعل  
 خوفا وطمعا مفعولا لاجله أو فاعل الارادة هو الله وفاعل الخوف والطمع المخاطبون (قوله فوجهه) أي مع  
 ان فاعل يرى هو الله وفاعل الخوف والطمع هو المخاطب فاختلاف الفاعل (قوله باعتبار الرؤية) أي وفاعل  
 الرؤية المخاطب كما ان فاعل المصدر كذلك (قوله باعتبار الخ) تحقيق ذلك ان يقال ان الكاف في يريكم  
 مفعول الآن وفي الاصل فاعل فنظر لفاعل الفعل الاصل فاصل يريكم ترون من رأى ثم دخلت الهزة فصار  
 أرى ثم أخذ منه يريكم فصارت الكاف مفعولا بعدا ان كانت فاعلا فلا اتحاد في الفاعل الاصل كلف (قوله  
 لا الارادة) أي التي فاعلها المولى (قوله أو الاصل اخافة واطمعا) أي وفاعل الاخافة والاطماع هو الله كما انه  
 فاعل الارادة (قوله يمنع الاول) أي التقدير الاول لما يلزم عليه من حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع  
 عنده (قوله يمنع الثاني) أي التقدير الثاني لان تقديره كذلك يؤدي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا  
 الى كونه مضافا اليه (قوله قلت الخ) هذا تقوية لما قاله ابن الحاجب من منع التقدير الثاني (قوله بلا دليل)  
 المناسب بلا فائدة بدليل التعليل والافال دليل هو الفعل المتقدم قبله فهو دليل على حذف المصدر (قوله أبلي  
 الهوى أسفا الخ) تمامه \* وفرقا للسجريين الجفن والوسن

كفي بحسبي نحو لا أنفي رجل \* لولا مخاطبتي اياك لم نرني  
 (قوله أبلي الهوى) يقال ابلاه اذا جعله بالياء والاسف أشد الحزن والوسن النعاس (قوله أسف) مضارع أسف  
 كفرح وآسف بفتح السين أصله آسف (قوله اتحاد الفاعل) أي فاعل المصدر المنصوب على انه مفعول له مع  
 فاعل عامله (قوله والمفعول به) أي بدني والفاعل هو الهوى وسكت عن الظرف وهو يوم النوى لانه تارة  
 يتقدم وتارة يتأخر وتارة يتوسط (قوله أسف أسفا) وقوله أو ابلاء أسف كلاهما إشارة للمفعول المطلق وقوله  
 أو لاجل الاسف إشارة الى المفعول لاجله وسكت عن الحال مع ان الترجمة لما يحتمل الثلاثة لوضوحه أي أسفا  
 وأما المصدر فهو خفي لان تحته وجهين والمفعول لاجله فيه خفاء ولذا قال فن لم يشترط الخ (قوله أو ابلاء أسف)  
 أي حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله يبعونها) أي يبعون لها عوجا (قوله أولان الهوى  
 الخ) عطف على قوله أما على ان الفعل الخ (قوله لحصول الخ) أي لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يصح  
 الا اذا فصل بين المتعاطفين بضمير منفصل أو فاصل ما (قوله وقد أجيز) أي الاعراب الاول ذهب اليه الزجاج

وهو اختيار ابن خروف  
 فواضح وان قيل باشرطه  
 فوجهه ان يريكم بمعنى  
 يجعلكم ترون والتعليل  
 باعتبار الرؤية لا الارادة أو  
 الاصل اخافة واطمعا  
 وحذف الزوائد وقول جاء  
 زيد رغبة أي برغب رغبة أو  
 بحبي رغبة أو رغبنا والرغبة  
 وابن مالك يمنع الاول لما  
 وابن الحاجب يمنع الثاني  
 لانه يؤدي الى اخراج الابواب  
 عن حقائقها الذي يصح في  
 ضربته يوم الجمعة ان يقدّر  
 ضرب يوم الجمعة قلت وهو  
 حذف بلا دليل اذ لم تدع  
 اليه ضرورة وقال المتنبى  
 أبلي الهوى أسفا يوم النوى  
 بدني \* والتقدير آسف  
 أسفا ثم اعترض بذلك بين  
 الفاعل والمفعول به أو ابلاء  
 أسف أو لاجل الاسف فن  
 لم يشترط اتحاد الفاعل فلا  
 اشكال وامان اشترطه فهو  
 على اسقاط لام العلة توسعا كما  
 في قوله تعالى يبعونها عوجا أو  
 الاتحاد موجود تقدير اما  
 على ان الفعل المائل مطاوع  
 أبلي محذوف أي فبايت اسفا  
 ولان قد رقبلي بدني لان  
 الاختلاف حاصل اذا اسف  
 فعل النفس لا البدن اولان

الهوى لما حصل بنسبته كان كأنه قال ابليت بالهوى بدني \* (ما يحتمل المفعول به والمفعول معه) \* نحووا كرمتم وزيدا وابن  
 يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا معه ونحووا كرمتم وهذا يحتملها ما وكونه معطوفا على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول وقد اجيز  
 في حسبك وزيدا درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به



باضمار بحسب وهو الصحيح

لانه لا يعمل في المفعول معه

الاما كان من جنس ما يعمل

في المفعول به ويجوز جره

تقبل بالعطف وقيل باضمار

حسب أخرى وهو الصواب

ورفعه بتقدير حسب حذف

وتحذف المضاف اليه وروا

بالاوجه اثنى عشر قوله

اذا كانت الهجاء وانشت

انصا

نفسه والضمك سيف

مهند \* (باب الاستثناء) \*

يجوز في نحو ما ضربت أحدا

الازيدا كون زيد بدلا من

المستثنى منه وهو أرحمها

وكونه منصوبا على الاستثناء

وكون الاوابعدها نعتا وهو

أضعفها ومثله ليس زيد شيئا

الاشياء لا يعابها فان جئت

بما كان ليس بطل كونه بدلا

لانها لا تعمل في الموجب

\* (مسئلة) \* يجوز في نحو

قام القوم طاشا وطاشا

كون الضمير منصوبا وكونه

مجرورا فان قلت طاشا

تعين الجر أو طاشا تعين

النصب وكذا القول في خلا

وهذا \* (مسئلة) \* يجوز

في نحو ما حدث قول ذلك الا

زيد كون زيد بدلا من أحد

وهو اختار وكونه بدلا من

ضميره وأن نصب على

الاستثناء فارتفعه من

وجهين وانتصابه من وجه

فان قلت ما رأيت أحدا يقول

ذلك الا زيد

وابن عطية والزحشري قائلان ان حسب اسم فعل بمعنى يكفي فالضمة بنائية والكاف مفعول به ودرهم فاعل  
وزيد مفعول معه وذهب غيرهم الى ان حسب اسم فاعل بمعنى كافي فالضمة امرائية وهو مبتدأ والكاف في  
محل جره مضافا اليه ودرهم خبر المبتدأ وزيد مفعول به بتقدير فعل هو بحسب بمعنى يكفي والواو لعطف جملة  
على جملة وفاعل بحسب ضمير يعود على الدرهم لتقدمه رتبة اه دمايني (قوله باضمار بحسب) بضم  
أوله وكسر ثالثه اه شمني وعلى هذا قالوا ولعطف الجمل ودرهم في نية التقديم (قوله وهو الصحيح) أي وكونه  
مفعولا به هو الصحيح أي والمفعول معه غير صحيح لانه لا يعمل الخ وقوله الا ما كان من جنس الخ أي وجنس الذي  
يعمل في المفعول به الفعل مطابقا ما جرى مجراه وحسب ليس فعلا وليس جاريا مجراه وحيث قد لم يكن وزيدا  
مفعولا معه لعدم وجود العامل في المفعول به وقد ظهر لك ان المراد بجنس العامل في المفعول به هو الفعل وما  
أشبهه أي اسم الفاعل والمفعول ونحوه من الاوصاف وبهذا اندفع ما أورد على المصنف من أن ظاهرا ان الفعل  
اللازم لا يعمل في المفعول معه ان يعمل نحو سرت والنيل وهذا لا يراد به على ان المراد بجنس العامل في  
المفعول به هو الفعل المتعدي وبعده هذا فيرد على هذا التعليل أن اسم الفعل جار مجرى الفعل لان اسم الفعل في  
التعدي والازوم حكمه حكم فعله والوافقة في المعنى وحسب اسم فعل بمعنى يحسب أي يكفي وهو متعد فيكون  
اسم الفعل كذلك وحيث قد المفعول معه انما عمل فيه ما جرى مجرى الفعل وهو من جنس ما يعمل في المفعول به  
فان قالوا ان حسب اسم فاعل بمعنى كاف لا اسم فعل قلنا هو جار مجرى الفعل بل لا ريب ثم ان القول الذي صححه  
المصنف العطف على الجملة قبل ان تكمل اجزاؤها والقول الاول سالم من ذلك فيترجى على الثاني اه تقرير شيخنا  
دردير (قوله فتقبل بالعطف) أي على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وهو جائر عند تونس والاختف  
والكوفيين وهو اختيار ابن مالك والقول الثاني الذي استصوبه المصنف هو مذهب أكثر البصريين القائلين  
بجمع العطف في الصورة المذكورة (قوله باضمار بحسب) أي تحذف المضاف وبقي المضاف اليه على جره والشرط  
موجود (قوله وروا بالاوجه الثلاثة) أي فالنصب في الضمك على وجهين أن يكون مفعولا معه أو  
مفعولا به وجوه على وجهين العطف على الضمير المجرور وتقدير مضاف ورفع به بالعطف على الاسم انرفع  
بتقدير مضاف أي وحسب الضمك وانشتاق العضا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكاهة (قوله  
مهند) أي مطبوع من حديث الهند (قوله وهو أرحمها) أي لانه اذا ذكر المستثنى منه وكان الكلام  
منقبلا ترجح البدل على الاستثناء (قوله وهو أضعفها) أي لان كون الانعتا خلافا لاصل فيها فالضعف  
لما فيه من خروج الاعن أصلها من الحرفية والاستثناء وتحلى اللفظ بغير اعرابه (قوله وهو أضعفها) فيه  
تدافع وتقريره أن قوله أرحمها يقتضي رجحان الجميع وأرحمها البدل وقوله وهو أضعفها يقتضي ضعف  
الجميع وأضعفها النعت فتحصل من ذلك أن البدل أرحم وضعف وان النعت ضعف وراجح وتنافيه ظاهر  
وجوابه أن أفعلي فيها ليس على يابه (قوله ليس زيد شيئا) زيد اسم ليس وشيئا خبرها (قوله بطل كونه  
بدلا) أي وتعين الوجهان الاولان (قوله لانها لا تعمل في الموجب) أي والبدل يقتضي اعمالها فيه فان البدل  
على نية تكرار العامل واذا كرر العامل انتقض النقي بالا (قوله كون الضمير منصوبا) أي مفعول حتمي  
(قوله وكونه مجرورا) أي بحاشاء على أنها حرف جر (قوله تعين النصب) أي لان فون اوقية لا تحق حروف  
الجر (قوله وهو المختار وكونه بدلا من ضميره) اما وجه الثاني فهو ان اشتغال النقي على الضمير من حيث  
المعنى لان معنى ما أحدي يقول ذلك الا زيد ما يقول أحد ذلك الا زيد قد دفع ما يقال كيف الابدال من الضمير  
أنه استثناء من موجب واما وجه اختيار الاول فلان الابدال من صاحب ضمير أولى لانه الاصل ولانه لا يحتاج  
الى تأويل لكونه في غير الموجب (قوله فارتفعه من وجهين) أي البدل من أحد أو من ضميره (قوله الا  
زيد) أي فرفعه انما هو من وجه وهو الابدال من الضمير وانتصابه من وجهين الابدال من أحد والاستثناء



(قوله فبالعكس) يعني فرفعه من وجه وهو الابدال من الضمير وانتصابه من وجهين وهما البديل من أحد والاستثناء قال الرضي ولولم يرجع الضمير للمبتدأ في الحال أو الأصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت أحدا يقول ذلك إلا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لأن القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قال سيبويه إذا قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيد أو رأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى لأنه ليس من نواسخ الابتداء هذا كلامه قال الرضي وأما لا أرى بأسا في غير نواسخ الابتداء فيضغ أيضا الابدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للابدال منه إذا اشتمل النقي على عامل ذلك الضمير نحو ما كتبت أحدا ينصفني إلا زيد بالان المعنى ما أنصفني أحد كلفه إلا زيد أو منه قول عدى بن زيد

في ليلة لا ترى بها أحدا \* يحكي علينا ألا كوا كبا

ونرى من رؤيته العين وفي جعله من رؤيته القلب كإذهب إليه سيبويه نظر لكونه محال فالمعنى البيت الظاهر منه فالانصاف والحكاية منفيتان معنى ولولم لا أؤذي أحدا أو حد الله تعالى إلا زيد لم يجز الابدال من ضمير بوحده لأن التوحيد ليس بمنفى بل الأذى فقط اه شمني (قوله يمنع أن يدخل عليه من) أي لأنهم البيان (قوله وان قدر نفسه) أي وان قدر أن الضيف نفس زيد (قوله احتتمل الحال والتمييز) أي ويكون من التمييز غير الغالب وهو غير المحول كأمثلة الخوض ماء فقد ذكر ابن مالك أن ميمز الجلالة لا يلزم أن يقدرا الاستناد اليه والتزام بعضهم في كل ميمز وقع عن النسبة في الجملة أن يكون في الأصل مسندا إليه تكلف أذهو غير ممتان في نحو قولهم امتلا الأناء ماء ونحو طاب زيد بأباحت يراد أن زيد بنفسه الاب كفي مسئلتنا هذه (قوله فالاحسن ادخال من) أي لما في ادخالها من بيان المعنى المقصود بالتخصيص عليه (قوله للسلامة به من جود الحال) أي والأصل في الحال الاشتقاق وأن تكون متغفلة وأن يكون صاحبها معرفة (قوله وخبر منهما) أي من النصب والجبر من اه دما ميني وقال الشمني قوله منهما أي من كون حسيديا حالا ومن نصبه به على التمييز (قوله وخبر منهما) لعله لكثرة بحسب الاستعمال وقال الدماميني لسلامته من الأمر المكروه والحصول التخفيف للناسي عن الإضافة (قوله ادخلوا في السلم) أي الاسلام (قوله كافة) أن جعل حالا من الفاعل فالهني ادخلوا جميعا وان جعل حالا من السلم فالهني جميع شرائعه (قوله مختص بمن يعقل) أي وهو أيضا انما يكون منصوبا على الحال فقد خالف في الأول والأمر أن متفق عليهما وقوله مختص بمن يعقل أي والسلم أي الاسلام لا يعقل (قوله ووهمه) مبتدأ وقوله أشد خبر (قوله اذ قدر كافة نعمتا المصدر محذوف الخ) انما قدره الزمخشري كذلك فرار من تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيبويه وأكثر البصريين بمنعونه لأن الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك تابعه ونقل عن ابن كيسان وأبي علي وابن الدهان الجواز استدلوا بهذه الآية وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف اه شمني (قوله أشد وأشد) أي أشد من الأول وأشد من الثاني (قوله أشد وأشد لا خواجه الخ) في الباب ومن الأسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا وكافة وقاطبة واستهجن إضافتها قال السيد عبد الله عند شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافا في كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضي الله عنه قد جعلت لآل بني كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهب ابزرا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفي بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود في آل بني كاهلة إلى الآن فلا وجه للتخطئة اه ما في شرح الباب قال الدماميني ان صح هذا سقطت الأوجه الثلاثة بأسرها ذفيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال وان خواجه عن النصب البتة قال الشمني وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ وانما كان ختم عمر كفي بالموت واعظا يا عمر لأن ذلك كان نقش خاتمه الذي يلبسه وهم كانوا يختمون به اه كلامه (قوله يحتتمل ان عامله الخ) ان قيل ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وإذا كان العامل في الحال

قوله في ليلة لا ترى بها أحدا يحكي علينا ألا كوا كبا وعلى هنا بمنى عن أوضن يحكي معني يتم أو يشنع (ما يحتتمل الحالية والتمييز) من ذلك كرم زيد ضيفان قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محمول عن الفاعل يمنع أن يدخل عليه من وان قدر نفسه احتتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من ومن ذلك هذا خاتم حسيديا والارجع التمييز للسلامة به من جود الحال ولزومها أي عدم انتقالها وقوة هاهنا ذكره وخبر منهما الخفض بالإضافة (من الحال ما يحتتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول) نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا المشركين كافة وتجويز الزمخشري الوجهين في ادخلوا في السلم كافة وهما لأن كافة مختص بمن يعقل ووهمه في قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعمتا المصدر محذوف أي إرساله كافة أشد لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة لا بواب أشد وأشد لا خواجه ياه عن النصب البتة (من الحال ما يحتتمل باعتبار عامله وجهين) نحو وهذا بعلي شيئا يحتتمل أن عامله



معنى التشبيه أو الإشارة لا يكون كذلك لان بعلى خبر والعامل فيه الابتداء أو المبتدأ وأجيب بان انتصاب الحال  
عن بعلى ليس باعتبار أنه خبر المبتدأ بل باعتبار أنه مفعول لمفعول أي أنه أو أشير والاصل هذا بعلى أشير إليه  
أو أنه عليه شيخا فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد اه شمني (قوله معنى التنبيه) هو الاول بالعمل  
عند الكوفيين لسبقه (قوله معنى التنبيه) أي ما في ها التنبيه من معنى الفعل وهو أنه وقوله أو معنى الإشارة  
أي وهو الاول بالعمل عند البصريين لقربه من الحال وقوله أو معنى الإشارة أي ما في اسم الإشارة من معنى  
الفعل وهو أشير (قوله ها بينا الخ) تمامه \* وطع فطاعته مد نصحه مرشده \* (قوله ذا صريح) الصريح  
الخالص وقوله فاصغ له أي قل له (قوله يمتنع) أي لتقدم الحال على عاملها المعنوي (قوله فيمتنع على كل  
تقدير) أي لتقدم الحال على عاملها المعنوي (قوله نحو جاء زيد را كبا ضاحكا) اعلم أنهم نصوا على أن  
الحال اذا تعددت وتعد صاحبها لا تجعل لغير الاقرب الابدليل تقبلا للفصل فينبغي أن يكون هنا كذلك لان  
كونه باللاتر ب سالم من الفصل وكونها لا يعدم مستلزم للفصل وقد يفرق بأن الفصل هنا يسير واقع في موضع  
واحد وهناك وان كان يسيرا بقدر الفصل هنا لأنه واقع في موضعين (قوله وذلك) أي التداخل واجب  
عند من منع تعدد الحال أي مطلقا أي كانت متضادة نحو اشترى الزمان حلوا حاضا أو غير متضادة نحو اخرج  
منها مذوما مدحورا وشبهة المانعين لتعدد الحال القياس على ظرف الزمان والمكان فان الحال في المعنى ظرف  
اذ معنى جاء زيد را كبا جاء في حالة الركوب فكلا لا يتعدد الظرف الزماني أو المكاني والمظروف واحد لا يتعدد  
الحال وصاحبها واحد قال الرضي والوجه للقياس وذلك أن وقوع فعل واحد في زمانين أو مكانين مختلفين  
بحال نحو جلست خلفك أمامك وضربت اليوم أمس فلو جئت بالواو لجاز لدلالة على تكرير الفعل وأما  
تقييد الفعل بتعيينين مختلفين كما في قوله تعالى اخرج منها مذمورا مدحورا فلا بأس به اه دما ميني وسواء كان  
القياسان المختلفان غير متضادين كالمثل أو كالتضادين نحو اشترى الزمان حلوا حاضا (قوله ويستحيل  
التداخل) أي لعدم امكان تقييد الحال الاولى بالثانية لاستحالة الجمع بينهما (قوله ويجب الخ) الذي  
ذكره الرضي أن الحال اذا تعددت وتعد صاحبها الا كثر فيه ان تجعل كل حال بجانب صاحبها نحو اقيت  
مصعدا زيدا منحدر او يجوز على ضعف أن يجعل حال المفعول بجانبه وبآخر حال الفاعل نحو اقيت زيدا مصعدا  
منحدر والمصدر زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال آخرت الحالان وقدمت حال  
المفعول اذ لا قبل أن يكون أحدا لالحالين بجانب صاحبهما لم يكن كل واحد بجانب صاحبه اه كلامه وانظر  
كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بأنه جائز على ضعف بينهما بون بعيد (قوله تقبلا للفصل) أي لان  
الفصل بين اثنين أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية  
من المفعول فانه حينئذ فصلان أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله بحال الفاعل  
(قوله خرجت بها أمشي الخ) تمامه \* على اثرين اذ يذيل مرط مرحل \* والبيت لا مرئ القيس من معلقته  
المشهور وهو بروى على اثرنا ذيل مرط والاثر والاثر واحد والذيل طسرف الثوب والمرط بكسر الميم  
وسكون الراء كساء من خراوصوف والمرحى بالحاء المهملة المنقش بنقوش تشبه رحال الابل يقول اخرجتها  
من حدرها في حالة كوني ماشيا وكوني انجرت على آثار اقدامنا ذيل مرطها الخفي الاثر على القاعة قصدا للسر  
اه دما ميني (قوله عهدت سعاد الخ) ذات هوى حال من المفعول وهو سعاد ومعنى حال من الفاعل وهو تاء  
عهدت والمعنى من عني بالكسر يعني تعب وانصب وعاد من اخوات كان الناقصة والسلوان انسيان والتركة  
يقول كنت أنا وسعاد متحابين فاما أنا فصرت الى ازدياد المحبة واما هي فصارت الى السلوان ونبات المودة وفي  
الصحيح السلوانة بالضم خرزة كاتوا يقولون اذا صب عليهم الماء المطر فشر به العاشق سلافا  
شربت على سلوانة ماء مزنة \* فلا وجود للبش يا ميا سلوا

معنى التنبيه أو معنى الإشارة  
وعلى الاول فيجوزها فاما  
ذا زيد قال

ها بينا ذا صريح النصح فاصغ  
له \* وغلى الثاني يمتنع واما  
التقديم عليهما معا فيمتنع  
على كل تقدير (من الحال ما  
يحمل التعدد والتداخل)  
نحو جاء زيد را كبا ضاحكا  
فالتعدد على أن يكون  
عاملها ما جاء وصاحبها ما زيد  
والتداخل على أن الاول من  
زيد وعاملها جاء والثانية من  
ضمير الاول وهي العامل  
وذلك واجب عند من منع  
تعدد الحال وأما القيسه مصعدا  
منحدران التعدد لكن مع  
اختلاف الصاحب ويستحيل  
التداخل ويجب كون الاول  
من المفعول والثانية من  
الفاعل تقبلا للفصل ولا  
يحمل على العكس الابدليل  
قوله خرجت بها أمشي نجر  
وراءنا \* ومن الاول قوله  
عهدت سعاد ذات هوى معنى  
فردت وعاد سلوانا هو اها  
\* (باب اعراب الفعل) \*  
\* (مسألة) \* ما تاتينا فتحدثنا  
لث رفع تحدث على العطف  
فيكون شريكا في النفي أو  
الاستئناف فتكون مثبتا أي  
فانت تحدثنا الآن



بدلا من ذلك ونصبه باضمار أن وله معنيان ٢٠٠ نقي السبب فيستقي السبب ونقي الثاني فقط فان بحث بلن مكان ما فلنصب وجهان اضمار

أن والعطف والرفع وجهه  
وهو القطع وان جئت بـ لم  
فلنصب وجهه باضمار أن  
والرفع وجهه وهو الاستئناف  
والجزم بالعطف فان قلت  
ما أنت آت فتحدثنا فلا جزم  
ولا رفع بالعطف لعدم تقدم  
الفعل وانما هو على القطع  
\* (مسئلة) هل تأتيني  
فاكرمك الرفع على وجهين  
والنصب على الاضمار وهل  
زيد أخوك فتكرمه لا يرفع  
على العطف بل على الاستئناف  
وهل لك التفات اليه فتكرمه  
الرفع على الاستئناف والنصب  
اما على الجواب أو على العطف  
على التفات واضمار أن  
واجب على الاول وجائز  
على الثاني وكالمثال سواء فلو  
أن لنا كرامة فتكون ان سلم  
كون لولدتني \* (مسئلة) \*  
ليتني اجدهم الا فأنفق منه  
الرفع على وجهين والنصب  
على اضمار أن وليت لي مالا  
فأنفق منه يمنع الرفع على  
العطف \* (مسئلة) \* ليقم  
زيد فتكرمه الرفع على القطع  
والجزم بالعطف والنصب  
على الاضمار (مسئلة) نحو  
أفلم يسير وافي الارض  
فيتضرر ويحتسمل الجزم  
بالعطف والنصب على  
الاضمار مثل أفلم يسير وافي  
الارض فتكون لهم ثلوب  
ونحو وان تؤمنوا وتتقوا

واسم ذلك الماء السلوان (قوله بدلا من ذلك) أي عن عدم مجيئك فيمضى (قوله نقي السبب) فالمعنى  
أنت لم تأتينا فكيف تحدثنا (قوله ونقي الثاني فقط) أي ما تأتينا محدثا بل غير محدث (قوله وهو القطع)  
أي الاستئناف (قوله لعدم تقدم الفعل) المراد بالفعل المجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم والفعل  
المرفوع الذي يتبعه في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضي متبوعا شتمل على مثل ذلك الاعراب اه شئني  
(قوله وانما هو على القطع) أي ويجوز النصب باضمار أن (قوله الرفع على وجهين) هما العطف على  
تأتيني والاستئناف (قوله لا يرفع على العطف) لا يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجملة بالاسمية والفعلية  
وابس بمانع على الصحيح وأما من جهة المعنى فلا يمنع اذ يمكن الاستفهام من أخوة يدعون اكرامه الواقع  
بعد ثبوت الأخوة (قوله بل على الاستئناف) وسكت عن نصبه على اضمار أن والظاهر ان سكوته عنه لجوازه  
(قوله الرفع على الاستئناف) وأما الرفع على العطف فنعم معلوم مما مر قبله وفيه مامر. (قوله أو على العطف  
على التفات) أي فهو من باب \* وليس عبادة وتقرصني \* (قوله واضمار أن واجب على الاول الخ) قال ابن  
الحاجب انما يجب اضمار أن على الاول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون المحذف المحصر وقال  
غيره لان الواظفة أظهر عطف الاسم على الفعل وهو غير مستحسن وانما جاز اضمار أن على الوجه الثاني لان  
الفاء تدخل على الاسم الصريح نحو وأعجبتني ضرب زيد فغضبه فجاز أن يظهر معهما يقاب الفعل الى اسم صريح  
(قوله على الاول) أي لان ان تضم وجوبا في جواب الاستفهام (قوله وكالمثال) هو هل لك التفات اليه  
فتكرمه وقيد المشابهة بكون لولدتني لانها لو كانت للشرط لم تكن الاية مشابهة للمثال في اعرابه لعدم تأني  
النصب على الجواب فيها وتأني في المثال (قوله ان سلم الخ) اما ان لم تجعل للتمنى بل جعلت شرطية لم يكن  
فيه الا وجهان الرفع على الاستئناف والنصب اما على العطف على المصدر الصريح أي كرامة أو على تقدير انه في  
جواب النقي (قوله يمنع الرفع على العطف) أي لعدم مرفوع يعطف عليه ويجوز الرفع على الاستئناف  
والنصب باضمار أن (قوله فتكرمه) بالنون لا بالنساء لان أمر المخاطب قائل الآن يقال يغتفر في الثواني  
(قوله على القطع) أي الاستئناف (قوله والنصب على الاضمار) أي في جواب الامر وسكت عن الرفع  
على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في اعرابه (قوله على الاضمار)  
أي في جواب الاستفهام (قوله ونحو وان تؤمنوا الخ) اعلم أن أن الناصبة يجوز اضمارها بعد الفاء والواو  
الواقعتين اما بعد فعل الشرط وقبل الجزاء نحو وان تأتني فتكرمني آتتك ونحو الاية التي تلاها على وجه  
والصراع الذي أنشده والتقدير ان يك منك اتيان فاكرام وان يكن منكم ايمان وتقوى يؤتكم اجوركم  
ومن يكن منه اقتراب منا وخضوع لنا تؤوه وامامه سد الشرط والجزاء نحو ان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه  
يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء على قراءة النصب وانما جاز النصب في هذه الصور ولمشابهة الشرط في الاول  
والجزء في الثاني النسبي اذ الجزاء شرط وجودة وجود الشرط ووجود الشرط مفروض فسكلاهما غير  
موصوف بالوجود حقيقة فعمل نصب المظارع واقعا بعد ذلك على نصبه واقعا في جواب النقي اه دمايني  
(قوله ونحو وان تؤمنوا الخ) اشار في الالفية لجواز الوجهين المذكورين بقوله

وجزم أو نصب لفعل اثرقا \* او وان بالجمتين اكتنفا

(قوله باضمار أن) أي تنزيلا للشرط منزلة النقي (قوله مامضى شرحه) أي في الباب الثاني فيما يجب على  
المسؤول عنه أن يفصل فيه وهو ان ما اسم استفهام وذا موصول خبر وصنعت صلة الموصول والعائد في الاول  
محذوف ويجوز ان تكون ما ذا بمرتها اسم استفهام وهي اما في محل نصب على المفعولية وفي الثاني الجملة  
مفسرة للعامل المحذوف واما في محل رفع على الابتداء والجملة من الفعل والفاعل خبر وهذا الوجهان أحد

يؤتكم أجوركم يحدل تنقوا الجزم بالعطف وهو الراجع والنصب باضمار أن على حد قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه  
\* (باب الموصول) \* \* (مسئلة) \* يجوز في نحو ماذا صنعت وماذا صنعت مامضى شرحه وقوله تعالى ماذا أجيتم المرسلين



ماذا مفعول مطلق لا مفعول به لان اجاب لا يتعدى الى الثاني بنفسه بل بالباء واسقاط الجار ليس بقياس ولا يكون ماذا مبتدأ وخبر لان التقدير حينئذ ما الذي اجبت به ثم حذف العائد المجزور من غير شرط حذفه  
٢٠١ والاكثر في نحو من ذا القيت كون ذا الإشارة

نحبرا واقبت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه ومن الكثير من الذي يشفع عنده اذ لا يدخل موصول على موصول الا اذا كثر اذ كثر ازيد ابن علي والذين من قبلكم بفتح الميم واللام \* (مسألة) فاصدع بما تؤمر ما صدر به أي بالامر أو موصول اسمي أي بالذي تؤمره على حذف قولهم أمرتك الحسير وأما من قال أمرتك كذا وهو الاكثر فيشكل لان شرط حذف العائد المجزور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمفعول له معنى ومتعاقبا نحو ويشرب مما تشربون أي منه وقد يقال ان اصدع بمعنى أومر وأما ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا في الاعراف فيحتمل أن يكون الاصل بما كذبوه فلا شكال أو بما كذبوا به ويؤيد التصريح في سورة يونس وانما جاز مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا ليؤمنوا به كذبوا في المعنى وأما ذلك الذي يشرب مما يشربه فقليل الذي صدر به أي ذلك تبشيرا وتنبها أو قيل حسن يشرب به ثم حذف الخبر توسعا فتصبب انفسهم ثم حذف \* (مسألة) يجوز في نحو ثم اعلني اني احسن كون الذي هو الاعمى فيحتاج

أوجه ستة تقدمت (قوله ماذا مفعول مطلق) أي اسم استفهام مفعول مطلق أي اجبتوهم أي اجابة (قوله واسقاط الجار ليس بقياس) أي وحينئذ فلا يصح جعل ماذا مفعولا به ثانيا (قوله مبتدأ وخبرا) أي ما اسم استفهام مبتدأ وذا خبر اسم موصول واجبت صلة الموصول (قوله كون ذا الإشارة الخ) حاصله أن ذا الواقعة بعد ما يجوز جعلها اسم موصول اتفاقا وأما الواقعة بعد من الاستفهامية فلا كثر أن اسم الإشارة بدليل دخولها كثر على الذي نحو من ذا الذي وخلاف الا كثر أن تكون موصولا وقيل ان ذا بعد من لا تكون موصولة أصلا وحينئذ فمن مبتدأ وذا اسم إشارة خبر ولقيت جملة حالية والعامل فيها في الإشارة من معنى الفعل أي من ذا أشير اليه حال كونه لا قبالك (قوله أي بالذي تؤمره) أي فحذف العائد المنصوب بالفعل (قوله على حد قولهم) أي من كون أمر يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه وهذا قليل (قوله أمرتك بكذا) أي من كون أمر يتعدى للمفعول الثاني بالباء وهذا هو الاكثر (قوله معنى ومتعاقبا) أي وهذا الجار ان اختلفا في المتعلق لان الباء الجارة للموصول متعلقة باصدع والباء الجارة للعائد متعلقة بتؤمر (قوله أي منه) أي فالحال ما ذكر مجزورين كالوصول واقفاته لعل الان الاول متعلق بتشرب والثاني متعلق بشربون والمعنى فيها أي في الحرفين واحد أي التعدي (قوله بمعنى أومر) أي فكل من الجارين متعلق بالامر فقد اتفق المتعلقان معنى وان اختلفا لفظا وهذه طريقة الحق أنه لا بد في الحذف من كون المتعلقين متوافقين لفظا ومعنى كالحرفين (قوله فيحتمل أن يكون الاصل بما كذبوه) أي فالعائد المحذوف منصوب توسعا بحذف الجار أي كالشيء الذي كذبوه من قبل (فلا شكال) أي لان العائد المحذوف منصوب وهو يجوز حذفه (قوله بمنزلة كذبوا في المعنى) أي فقد اتفق المتعلقان في المعنى وقد علمت أن الطريقة والحق أن ما في هذه الآية مصدرية والباء سببية (قوله مصدرية) هذا بناء على قول ابن مالك والكوفيين ان الذي قد يأتي حرفا مصدريا أي موصولا حرفيا لا يحتاج لعائد وهذه القول مردود لانه لم يثبت ان الذي يأتي حرفا مصدريا واستدلوا لهم بقوله تعالى ونخضتم كالذي خاضوا اذ لمعنى كغوضهم مردود لجواز كون الذي موصولا اسميا صفة لمصدر محذوف أي ونخضتم كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه وحذف العائد المنصوب على القياس فالجاءل أن الذي قد ثبتت اسميته ولا يعدل عما ثبت الابدليل وما استدل به على الحرفية محتمل (قوله وقيل الاصل الخ) أي بناء على ان الذي اسم موصول وهذا القول مردود لانه يؤدي الى فتح باب حذف الجار توسعا فكل ما نرى جسد مثل هذا يقال ان العائد المحذوف منصوب لحذف الجار أولا توسعا وذلك مؤداه عدم اشتراط الشروط المذكورة في حذف العائد المجزور وحينئذ لا وجه ان الذي هنا صفة لمصدر محذوف في ذلك التبشير الذي يبشره فالعائد منصوب اه تقرير رد ردي (قوله وقيل الاصل يبشربه الخ) هذا أحد أقوال ذكرها الزمخشري كذا كرم ما قلناه من أنه الاولى لكن قلنا انه الاولى اعترضه أبو حيان بأنه لا يظهر اذ لم يتقدم لفظ التبشير ولا ما يدل عليه من بشر أو شبهه وقد يقال حذف الموصول دلالة الصلة والدليل يكفي ولو متخرا اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم حذف) أي فهو من باب حذف العائد المنصوب بالفعل ولا يشترط في حذفه شيء (قوله أي زيادة على العلم الذي أحسنه) أي أجاد معرفته من قولك أحسن شيء إذا أجاد معرفته وهذا القول لابن قتيبة وهو بناء على أن المراد بالذي غير من يعقل وهو العلم وما به فسر الزمخشري حيث قال ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذي أحسن أي على الذي أحسن موسى من علمه وشرائع من حسن الشيء إذا أجاد معرفته أي آتينا الكتاب زيادة على علمه على وجه التبيين (قوله ثم اعلني اني احسنه) على هذا في حسن ضمير عائد على موسى أي تماما على احسان موسى بطاعته وقيامه بامرنا ونهيها وقيل الضمير في احسن يعود على الله ومتعلق الاحسان الى آتينا والى موسى وعلى هذا في الآية انتقلت الى آتينا الكتاب زيادة على احساننا



وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون أحسن حيث ناسم تفضيل لافلا ماضيا وفتح اعراب لابتداء وهي علامة الجر وهذا الوجهان  
كوفيان وبعض البصريين يوافق الثاني \* (مسئلة) \* نحو أعجبتني ما صنعت يجوز فيه كون ما بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة وعليها ما قاله العائد  
محذوف وكونها مصدرية فلا عائد ونحو حتى ٢٠٢ تنفق وانما تتجوز تحتل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لان المعاني لا ينفق منها وكذا

ومما رزقناهم ينفقون فان  
ذهبت الى تأويل ما تتجوز  
ومما رزقناهم بالحب والرزق  
وتأويل هذين بالمحبوب  
والمرزوق فقد تعسفت من  
غير محجوج الى ذلك وقال أبو  
حيان لم يثبت محجج ما نكرة  
موصوفة ولا دليل في مررت  
بما محجب لك لاحتمال الزيادة  
سواء ثبت نحو سرفي ما محجب  
لك لثبت ذلك اولا وأعلمهم  
زادوا ما بعد الباء الا ومعناها  
السببية نحو فبما نعتهم  
مبتدأ فبما نعتهم فبما نعتهم  
الله لنت لهم \* (مسئلة) \*  
اذ قلت أعجبني من جالك  
احتمال كون من موصولة  
أو موصوفة وقد جوزاني  
ومن الناس من يقول وضعف  
أبو البقاء الموصولة لانها  
تساوئ قومابايعانهم والمعنى  
على الابهام وأجيب بانها  
نزلت في عبد الله بن أبي  
وأصحابه \* (باب التواضع) \*  
\* (مسئلة) \* نحو آمنا رب  
العالمين رب موسى وهرون  
يحمل بدل الكل من الكل  
ودخلف البيان ومثله نعت  
الله واليه آباءك ابراهيم  
واسماعيل واسحق فانظر كيف  
كان عاقبة مكرهم أنادمرناهم  
فحين فتح الهذرة ويحتمل

اليه والى الانبياء على وجه التميم (قوله وكونه نكرة موصوفة) أي وأحسن صفة أي تمام على شيء أحسن  
أي زائد في الحسن وهو علمه وقيامه بالاوامر والنواهي (قوله وهي علامة الجر) أي فهو ممنوع من الصرف  
لوصفية ووزن الفعل (قوله فالعائد محذوف) أي لان كلام الموصولة والموصوفة يحتاج للعائد انما يختلجان  
في أول الاولى تحتاج لاصلة والثانية للصفة (قوله يحتمل الموصولة والموصوفة) أي وعليها ما قاله العائد محذوف  
(قوله لان المعاني) أي التي منها المحبة (قوله وكذا ومما رزقناهم ينفقون) أي تحتل ما فيه أن تكون موصولة  
وأن تكون موصوفة ولا تحتل المصدرية (قوله وكذا ومما رزقناهم ينفقون) أي فالمعنى على المصدرية  
وينفقون من رزقناهم والرزق تعلق القدرة ولا ينفق منه (قوله نحو سرفي ما محجب لك) أي فالبايعاء معول وما  
فاعل ومحجب بالرفع صفة الموصوفة المرفوعة مرفوعة (قوله ولو ثبت نحو سرفي ما محجب لك لثبت ذلك) أي لثبت  
محجج ما نكرة موصوفة لا تنفك احتمال الزيادة في نحو سرفي ما محجب لك لان ما انما تراد بين الجار والمجرور وفيه  
نظر فقدم في ما الزائدة أنها تقع بعد الرفع كقولك شستان ما زيد وعمر ووايضاً يحتمل ان تكون موصولة  
محذوف مصدر صلتها قال النماميني في كلام المصنف اشعار بموافقة أبي حيان على انه لو سمع سرفي ما محجب لك  
لثبت كون ما موصوفة والظاهر أنه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال ان تكون موصولة محذوف صدر صلتها ويمكن  
الجواب بان كلام أبي حيان انما هو على الاصل وهو عدم الحذف والحاصل انه لا يلزم من ثبوت سرفي ما محجب  
لك ثبوت كون ما نكرة موصوفة لجواز كونها في هذا المثال زائدة بين الفعل ومرفوعة أو أنها غير زائدة بل  
موصولة اسمي وحذف صدر صلتها اه تقرير شيخنا دردير (قوله لثبت ذلك) أي محججها نكرة موصوفة لان  
هذا الاحتمال فيه (قوله ولا أعلمهم الخ) هذا ومن المصنف على أبي حيان في قوله ان ما في قولهم مررت بما  
محجب لك تحتل ان تكون زائدة وحاصله ان ما انما تراد بعد الباء اذا كانت الباء للسببية وهنا في قوله مررت  
بما محجب لك لا تصاق بالسببية فدل على ان ما غير زائدة فتم كونها نكرة موصوفة (قوله ومن الناس الخ)  
اعتراض بأنه لا فائدة في هذا الاخبار اذ من المعلوم ان من يقول آمنا الخ من الناس وأجيب بان الفائدة حصلت  
من الاخبار بالعضية أي أن الذي قال ذلك بعضهم لا كلهم (قوله بانها نزلت الخ) أي وحيث نزلت فلنفس المعنى على  
الاهم (قوله وعطف البيان) هذا مبني على أن رب من صيغ المصادر لا مشتق لان عطف البيان في الجوامد  
كالنعت في المشتقات (قوله ابراهيم الخ) يجوز أن يكونوا بدلا من الآباء أو بيانا (قوله فانظر كيف كان عاقبة  
مكرهم) يحتمل أن تكون كان زائدة فكيف خبر مقدم وان تكون تامة فكيف حال وعاقبة فاعل وان  
تكون ناقصة فكيف خبر مقدم (قوله هذا) أي الآية الاخيرة وقوله أي هي الضمير للعاقبة (قوله سبع اسم  
ربك) أي نزه اسم عن الاحاد فيه بالتأويلات الزائفة واطلاقه على غيره هذا هو المراد بتسبيح الاسم وتزيينه  
فاندمع ما يقال ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم وأجاب  
بعضهم عنه بان الاسم صلة ورد بارز يادة الاسماء لم تثبت وأجاب عنه أيضا انما علق التسبيح بالاسم  
وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببه لا جـله فكيف يجب تزيينه ذاته وصفاته  
تعالى من النقائص يجب تزيينه الالهات الموضوعة لها عن الرفق وسوء الادب (قوله فالصفة للمضاف) أي  
الغلاء وانما جاز في الآية جعل الالهة صفة للاسم المضاف أو الرب المضاف اليه لان المضاف اليه في الآية  
مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح وليس المضاف اليه في المثال كذلك (قوله انما جـى به لغرض التخصيص)

هذا تقدير مبتدأ أي هي أنادمرناهم \* (مسئلة) \* نحو سبع اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم أو صفة  
لارب واما نحو جاءني غلام زيد القاري فوالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف اليه الا بدلا لان المضاف اليه انما جـى به لغرض التخصيص ولم  
يزنه لذاته وعكسه \* وكل فتى يتقى فائزاً لصفة للمضاف اليه لان المضاف انما جـى به لغرض التخصيص ولا يمكن له ذلك ضعف قوله



وكل أخ مفارقة أخوه \* لعمري أياك إلا الفرقدان \* (مسألة) \* نحو هدي للمتقين الذين ومررت بالرجل الذي فعل يجوز في الموصول أن يكون تابعا أو باضمارا أعني أو أمدح أو هو وعلی التبعية فهو نعت لا بدل إلا إذا تعذر نحو ٢٠٣ ويل لكل همزة الذي جمع لان النكرة لا توصف بالصفة

لا توصف بالصفة

\* (باب حروف الجر) \*

\* (مسألة) \* نحو زيد كعمرو

تحتل الكاف فيه عند

المعرب بين الحرفية فيتعلم

بأسمة قرار وقيل لا يتعلق

والاسمية فتكون مرفوعة

الحل وما بعدهما جر بالاضافة

ولا تقدير بالاتفاق ونحو جاء

الذي كزيد يتعين الحرفية

لان الوصل بالمتضايقين ممنوع

\* (مسألة) \* زيد على السطح

يحتل على الوجهين وعليهما

نهي متعلقة باستقرار محذوف

\* (مسألة) \* قيل في نحو

والضحى والليل ان الواو

الثانية تحتل العاطفة

والقسمية والصواب الاول

والاحتاج كل الى الجواب

ومما أوضحه مجيء الغاء في

أوائل سورتي المرسلات

والنازعات

\* (باب في مسائل مفردة) \*

\* (مسألة) \* نحو يسبح له

فيها باء تعدد فيمن فتح الباء

يحتل كون النائب عن

الفاعل الطرف الاول وهو

الاولى أوالة في أو الثالث

ونحو ثم نفتح فيه أخرى النائب

الطرف والوصف وفي هذا

ضعف لضعف قولهم سير

عليه طويل \* (مسألة) \*

أى ولم يؤت به لذاته فان قيل ما الفرق بين الآية وهذا المثال حيث جاز في الآية أن يكون الاعلى صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه وتعين في المثال أن يكون الظرف صفة للعلام المضاف أجيب بان المضاف اليه في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه في المثال كذلك اه شئني قوله وكل أخ) كل مبتدأ وأخ مضاف اليه وجه مفارقة أخوه مخبر وقوله إلا الفرقدان حقه أن يقول إلا الفرقدين بالجر صفة للدخ فلا اسم بمعنى غير ظهرا عرابا في ما بعدهما أى كل أخ موصوف بكونه غير الفرقدين لكنه لا حظ انه صفة للمضاف وهو كل فرغ ويحتمل أنه أنى على قصر المثنى (قوله ان يكون تابعا) أى على النعت لان الموصول مع صلته في قوة المشتق ولا يجمع أب يكون بدلا (قوله فهو نعت لا بدل الخ) قال الدماميني ينبغي أن ينظر في وجه تعين النعت وامتناع البديل في نحو هدي للمتقين الذين يؤمنون بالغيب وفي نحو مررت بالرجل الذي فعل وقد يقال له انه اقتصر على الاقرب للذهن من تعيين السابق لا طرحه وقال الشئني وجه تعيين النعت ان كل موصول فيه الالف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله كما صرح به الرضي في باب الصفة وسينقله عنه المصنف في الجهة السادسة فالموصول الذي فيه الالف واللام دائما صفة لموصوف مذكور أو مقدرا فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا له لان جعله غير ذلك لا يغني عن جعله نعتا لا احتياجه دائما الى منعوت وجعله نعتا يغني عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكر الزمخشري ولا أبو البقاء كونه بدلا وان ذكره الشئني حيث قال يحتل الجر من ثلاثة أوجه أظهرها انه نعت والثاني انه بدل والثالث عطف بيان اه كلامه (قوله الا اذا تعذر) أى بان وقع الموصول بعد نكرة والذي في الآية بدل من لمزة لانعت اذا لا توصف النكرة بالعمرة (قوله وقيل لا يتعلق) بناء على أن كاف التشبيه حرف جشيه بالزائد فلا يتعلق بشئ (قوله لان الوصل الخ) أى ولو جعل الكاف اسما مضافا لما بعده لم ان تكون الصلة مضافا ومضافا اليه مع انها انما تكون جملة (قوله يحتل على الوجهين) يعني كون على حرفا وكونها اسما طرفا بمعنى فوق وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف لانها مع ما بعدهما في موضع الخبر (قوله والاحتاج الخ) فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وهو ممنوع كالم (قوله مجيء الغاء في أوائل سورتي المرسلات) أى لان الغاء بالضرورة هنالك حرف عطف فتعين ان تكون الواو هنا كذلك

\* (باب في مسائل مفردة) \*

(قوله في مسائل) مراده بالجمع ما فوق الواحد لانه لم يذكر الامثلة ان (قوله فيمن فتح) أى في قراءة من فتح الباء وهو شعبة (قوله وهو الاولى) أى لانه القائم مقام المفعول لان الفعل يتعدى باللام وأيضاً اقرب به من العامل وسبقه وأما رجال فهو فاعل محذوف أى يسبحه رجال والجملة مسنأة في جواب السؤال مقدرة تدبره من يسبحه (قوله لضعف قولهم سير عليه طويل) وجه الضعف أن سير عايه الاولى فيه ان يكون نائب الفاعل الجار والمجرور ولانه القائم مقام المفعول عند حذفه فاذا وجد مصدر وجار ومجرور كان الجار والمجرور أحق بالنيابة وحينئذ فعليه نائب الفاعل وطويلا يقرأ بان نصب صفة لموصوف محذوف أى سير أطويلا (قوله لمجازية التأنيث) أى لان مجازي التأنيث اذا كان اسما ظاهرا يجوز تجر يد فعله (قوله وبما ذكرنا من الوجهين الخ) اعلم انه انما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مفعلا محذوفاً منه احدى التاءين لا باعتبار الوجه الاول وهو كونه ماضيا اذ لا مدخل لهذا الوجه في تبيين افساد أصلا اه دمايني وأجيب بأن قوله وبما ذكرنا من الوجهين فيه حذف وصف أى من جوار الوجهين وهما كون تجلى ماضيا

تجلى الشمس يحتل كون تجلى ماضيا ترك التاء من آخره لمجازية التأنيث وكونه مضارعا صله تحلى ثم حذف احدى التاءين على حذف قوله تعالى نار اتظلى ولا يحجزنى هذا كونه ماضيا والاقيل تأنث لان التأنيث واجب مع المجازي اذا كان ضمير متصلا وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول



تعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هذا في الشهر بثوله بمعنى ابتداء أن يعيش أبوهما لجواز أن يكون أصله تمنى الجهة السادسة أن لا  
يراعى الشروط المختلفة بحسب الابواب فان العرب ٢٠٤ يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخره نقبض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم

وصحح أقيستهم فاذا لم يتأمل  
العرب اختلافات عليه الابواب  
والشرائط فلنورد أنواعا من  
ذلك مشيرين الى بعض ما  
وقع فيه الوهم للمعربين  
(النوع الاول) اشتراطهم  
الجود لعطف البيان  
والاشتقاق للنعته ومن  
الوهم - سم في الاول قول  
الزخشي في ملك الناس  
اله الناس انهم ما عفا بيان  
والصواب انهم ما نعتان وقد  
يجاب بانهم ما أحرى باجري  
الجوامد اذ يستعملان غير  
جاريين على موصوف  
وتجري عليهم ما لصفات نحو  
قواناله واحده ملك عظيم  
ومن الخطا في الثاني قول  
كثير من النحويين في نحو  
مررت بهذا الرجل ان الرجل  
نعت قال ابن مالك أكثر  
المتأخرين يقلدون بعضهم بعضا  
في ذلك والحامل لهم عليه  
توهمهم أن عطف البيان لا  
يكون إلا أخص من متبوعه  
وليس كذلك فإنه في الجوامد  
بمنزلة النعت في المشتق ولا يمنع  
كون المنعوت أخص من  
النعته وقد هدى ابن السيد  
الى الحق في المسئلة فعمل  
ذلك عطف لا نعتا وكذا ابن  
جنى انتهى قلت وكذا الزجاج  
والسهيلي قال السهيلي وأما  
تسمية سيبويه له نعتا فتساع  
كسبي التوكيد وعطف

أو مضارعا فالسقوط جاء من جوارهما (قوله تعلم فساد الخ) حاصله أن بعضهم قال ان حقيقى التأنيث يجوز  
تجريد فعله من التاء اذا كان في الشعر واستدل بهذا الشعر فقال أصله تمت ابتداء وحاصله أنه محتمل أن أصله  
تتمنى وان أصله تمت والدليل اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال (قوله الجهة السادسة) أى من الجهات  
التي يدخل على العرب الفساد بسببها (قوله ويشترطون) أى يلتزمون (قوله نقبض ذلك الشيء) مثلا  
عطف البيان لتوضيح ذات الشيء فالحكمة تقتضى جوده وصحح القياس على التمييز والنعت لبيان رسم الشيء  
فالحكمة تقتضى اشتقاقه وصحح قياسه على الحال (قوله فاذا لم يتأمل العرب) أى في تلك الشروط (قوله  
اختلفت عليه الابواب) أى فيعرب ما لا يكون بدلا ولا وهكذا (قوله لعطف البيان) أى فن أعرب  
المشتق بياناً فقد أخطأ ومن أعرب الجامد نعتاً فقد أخطأ (قوله والصواب انهم ما نعتان) أى لان ملك والاله  
مشتقان لجامدان (قوله مجرى الجوامد) أى في كونهما قد لا يقعان نعتا لشيء وفي أنهم ما يوصفان وهذا شأن  
الجوامد وحينئذ صح جعلهما بيانا (قوله اذ يستعملان غير جاريين على موصوف) نحو اله الخلق ومالكهم  
(قوله وملك عظيم) أى وكذا يقال مالك عظيم فاندفع ما يقال ان الجواب انما يظهر على قراءة ملك لا مالك  
(قوله ومن الخطا في الثاني) أى وهو النعت (قوله ان الرجل نعت) أى مع أنه جامد فالصواب أنه بدل أو عطف  
بيان (قوله يقلدون بعضهم بعضا في ذلك) أى في جعل الرجل نعتا لا اسم الإشارة (قوله والحامل لهم عليه  
توهمهم الخ) لانهم أن هذا هو الحامل لهم بل الحامل لهم على ذلك ما رأوه من صدق حد النعت الاصطلاحى  
عليه مع عدم التكاف وذلك لان النعت عندهم تابع يدل على معنى في متبوعه فاذا وجدت هذه الدلالة  
في لفظ صح وقوعه نعتا ولا فرق بين المشتق وغيره فالرجل المذكور عند المحققين صفة لهذا وان كان وضعه  
للذات في غير هذا الموضع وانما استعمل ههنا صفة لان ما تقدم من اسم الإشارة دال على الذات فتعين دلالة  
الرجل على معنى فيها وهو معنى الصفة وكان وصف اسم الإشارة بذلك أى اسم الجنس المعروف باللام لانه  
لدلالة في اسم الإشارة على حقيقة الذات المشار اليها فاحتج الى بيان حقيقة ما أتى باسم الجنس لبيان حقيقة  
تلك الذات فان قيل لم يجوز أن يوصف باسماء الاجناس باقيا معناه على ما وضعت له كسائر المهمات  
التي هي في غير اسماء الإشارة كما جاز وصفها بما فيقال مررت بشخص رجل وسبع أسد كما يقال بهذا الرجل  
وبذلك الاسد فان مختصا وسبعهما مهمان كاسماء الإشارة فالجواب أن ذلك لم يجوز لتعدد الموصوف في مثله عن  
فائدة على ما كان يحصل من اسم الجنس لو لم يقع صفة اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية وأسدي يفيد السبعية  
وأما قولك هذا الرجل فلم يوصف فائدة جعل الوصف حاضرا معناه كذا قرر الرضى اه دمايىنى  
(قوله الا أخص) أى الا أعرف أى وهما المبين أعرف لان اسم الإشارة أعرف من المحلى فلذا عدلوا عن جعله  
بيانا لجملة نعتا وقوله من متبوعه أى لاجل ان يصح تبينه به (قوله وليس كذلك) أى وليس هذا مطابقا  
للواقع (قوله بمنزلة النعت) أى في افادة تخصيص المتبوع ان كان نكرة وتوضيحه ان كان معرفة والفارق  
انما هو الجود والاشتقاق (قوله ولا يمنع كون المنعوت أخص من النعت) أى أو مساويا له وكذا عطف  
البيان يجوز أن يكون مساويا للمبين أو أدنى رتبة منه بان يكون المبين أخص من البيان فصحة التبيين تابعة  
لشهرة اللاحقة والعرفية (قوله في ذلك) أى في الرجل من مررت بهذا الرجل (قوله بان البيان  
أعرف) أى يجب أن يكون أعرف من المبين لاجل ان يصح تبينه به وفيه أن صحة التبيين تابعة لقلة الافراد  
والشهرة لا للعرفية وقد أجاز سيبويه في ما اذا الجملة عطف بيان فكلامه هذا في حيز المنع  
(قوله وهو جامد) هذا الاشتراط مسلم فلا اعتراض به مسلم وأما اشتراط أعرفيته عن المبين فلا تسلم لماعلم  
من كلام ابن مالك قريبا (قوله والنعت دون المنعوت) أى في رتبة التعريف أو مساوية فيها وحينئذ فلا

البيان صفة وزعم ابن صفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين وهو يكون  
جامدا والنعت دون المنعوت أو مساوية وهو مشتق أو في تأويله فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بيانا ونعتا وأجاب بأنه اذا قد ونعتا فاللام نفسه



العهد والاسم مؤول بقولنا انما هو المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف ٢٠٥ الحضور فيساوي الاشارة بذلك مؤول بقوله

الجنس المعين فكان ان خص  
قال وهذا معنى قول سيمويه  
انتهى وفيما كان نظر لان  
الذي يؤوله التجسوت  
بالحاضر والمشار اليه انما  
هو اسم الاشارة بنفسه اذا  
وقع نعتا كمرت بزيد هذا  
فاما نعت اسم الاشارة فليس  
ذلك معناه وانما هو معنى  
ما قبله فكيف يجعل معنى  
ما قبله نفسه براه وقال  
الزمخشري في ذلكم الله ربكم  
يجوز كون اسم الله تعالى  
صفة للاشارة او بيا ناو ربكم  
الخبر فجوز في الشيء الواحد  
البيان والصفة وجوز كون  
العلم نعتا وانما العلم نعت  
ولا ينعت به وجوز نعت  
الاشارة بما ليس معرفة بالام  
الجنس وذلك مما اجعوا على  
بنيلانه (النوع الثاني)  
اشتراطهم التعريف لعطف  
البيان ونعت المعرفة  
والتكثير للحال والتميز  
واقول من ونعت النكرة  
ومن الوهم في الاول قول  
جاعة في صديق من ماء صديق  
وفي طعام مساكين من كفارة  
طعام مساكين فيسمن فون  
كفارة انما هي عطف بيان وهذا  
اشباه ومعرض على قول  
البصريين ومن وانتهى فيجب  
عندهم في ذلك ان يكون بدلا  
واما الكوفيون فيرون ان  
عطف البيان في الجوامد

يكون النعت أعرف من المنعوت وذلك لان التابع لا يشرف على المتبوع وفيه أن النعت موضح أو مخصص  
للمنعوت فقطضاء أنه يجوز أن يكون أشرف منه (قوله العهد) أي الحضور أي من غير ملاحظة افادة  
الجنس المعين وحيث أنه مساو لدلول اسم الاشارة من حيث ان كل معين حاضر فالحاضر المعين هو المشار اليه  
وحيث أنه مؤول مدخول اللام اما بالحاضر أخذ الـ من اللام أو بالمشار اليه أخذ الـ من الاشارة وانما قلنا من  
غير ملاحظة افادة الجنس لانه لو لوحظ لكان زائدا على المنعوت مع أننا بصدد أن لا يزيد عليه وجه ما حصل  
التساوي فيهما وحصل الاشتقاق من حيث التأويل (قوله والاسم) أعني الرجل (قوله لتعريف  
الحضور) أي والحاضر هو المشار اليه وبهذا ساوى مدخول ال اسم الاشارة وهذا لا يكفي في جعله بيا نا اذ لا بد  
أن يكون البيان أخص وحيث أنه ملاحظ مع كون ال للحضور افادة الجنس المعين وحيث أنه فالاسم المعروف  
مفيد للحضور الجنس المعين دون غيره من الاشياء بخلاف اسم الاشارة فانه انما أفاد حاضرهم ما وحيث أنه فقد  
حصل الشرط الاول وهو اعرافية البيان وسكت عن الشرط الثاني وهو الجود لوضوحه (قوله فيساوي) أي  
الرجل (قوله فيساوي الاشارة الخ) فيه نظر اذا المعرف بال دون المعرف باسم الاشارة (قوله بذلك) أي  
بسبب دلالة اللام على الحضور (قوله ويريد علمها الخ) فيه نظر لان اسم الاشارة يفيد التعيين بالجنس  
والقاب وأما التعيين من ال فهو تعيين قبي ولا شك أن التعيين بالجنس والقاب أقوى من التعيين بالجنس  
فقط فلا يسلم زيادة المعرف بال وقد علمت أن اشتراط الاعرفية غير مسلم بل الشرط هو الجود فقط  
(قوله الجنس المعين) أي جنس الرجل دون غيره من الاشياء (قوله وفيما كان نظر) والجواب عنه  
أنه فسر بالحاضر أخذ ال من اسم الاشارة ولا يتم كلام المصنف الاولو كان التأويل أخذ ال من معنى  
الاشارة والحاضر هو المشار اليه فصح تفسيره بالمشار اليه واحتيج لذلك التأويل ليصح كونه نعتا وبالجملة فما  
قاله ابن عصفور هو المناسب فعند جعله نعتا يؤول بالمشتمو وعند جعله بيا نا لا يؤول الا أن اشتراط ابن عصفور  
الاعرفية في البيان لا تسلم (قوله فليس ذلك معناه) يقال هو معناه أي ضا تقي من ال التي للعهد الحضورى والنعت  
لا بد من تأويله فالجامد بيان لذاته نعت لتأويله (قوله فجوز في الشيء الواحد البيان والصفة) أي وجواب  
ابن عصفور السابق لا يتأتى هنا لان ال في الله صارت جزأ من العلم لأن التعريف (قوله وجوز كون العلم الخ)  
أجيب عن ذلك بأنه لاحظ الاصل قبل العلمية والغلبة فهو بمنزلة ذاككم المعبود وحيث أنه قد دفع هذا وما بعده وقد  
أجاز واتعلق الطرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم على معنى وهو  
المعبود فاذا ساغ لهم تأويله بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله لاجل الوصف (قوله اشتراطهم التعريف  
لعطف البيان) أي فعطف البيان لا بد أن يكون معرفة لان النكرة غير ينسبة في نفسها فكيف تبين غيرها  
وفيه أن النكرات تتفاوت في الوضوح فتبين النكرة غير الواضحة بالواضحة على أنهم قوا يجوز أن يتضح المراد  
بالجموع وأن يكون عطف البيان للمدح (قوله والتكثير للحال والتميز) أي واغبر ذلك فيشمل خبر لا النبوة  
والمضاف اذ لا يكون الانكرة كما يأتي له (قوله في الاول) أي ما يشترطون فيه التعريف أعني من عطف البيان  
ونعت المعرفة (قوله انما هو معرض) أي بكونه نكرة والبيان لا يكون نكرة (قوله على قول البصريين)  
أي المشترطين لكون البيان معرفة (قوله فيكون في المعارف والنكرات) أي كإن النعت كذلك والتحقيق  
مذهب الكوفيين (قوله من الرثس الخ) صدره فبت كائن ساور تنى ضربة \* وقوله ساور تنى أي عاتق تنى  
والضربة الحية الدقيقة والرثس جمع رثاء وهي من الحيان المقطعة بسواد وبياض والنقع البقع في القنصل  
(قوله انه نعت للسم) أي وهو خطأ لان نعت المعرفة لا يكون الامعرفة وأجيب عنه بأن السم في معنى النكرة  
لان ال للجنس والمعرف به في حكم النكرة (قوله وايسر من ذلك) أي من الخطا في الاول (قوله كونه

كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف والنكرات وقول بعضهم في نافع من قول الدابة \* من رثس في انيابها السم نافع \* انه  
نعت للسم والصواب انه خبر للسم والطرف متعلق به او خبر ثان وليس من ذلك قول الزمخشري في شديد العقاب انه يجوز كونه



صفة الاسم الله تعالى في أوائل سورة المؤمن ٢٠٦ وإن كان من باب الصفة المشبهة وإضافتها لتكون الافي تقدير الاتصال الأثرى أن شديد

صفة الاسم الله تعالى أي قيد عليه أن شديد صفة مشبهة وإضافتها غير محضة لانها ذاتها من إضافة الوصف  
لعموله وإضافته إلى معموله دائماً غير محضة والإضافة غير المحضة لا تقيد تعريفاً يلزم وصف المعرفة بالنكرة  
(قوله في أوائل الخ) أي الواقع في أوائل الخ (قوله وإضافتها لتكون الخ) أي فلا تكون محضة أصلاً إذ  
لا يمكن قصرها على الماضي حتى تكون إضافتها لغير معمولها وتكون محضة بخلاف غيرهما من الصفات كاسم  
الفاعل والمفعول (قوله الافي تقدير الاتصال) لانه دائماً من إضافة الوصف إلى معموله (قوله كل شيء)  
أي كاسم الفاعل واسم المفعول (قوله أن تصير إضافته محضة) أي بأن يراد منه الماضي فلا يكون حيث تضاف  
لعموله إذ لا يعمل إذا أريد منه الماضي (قوله لانه جعله الخ) علة للنفي أعني قوله وليس من ذلك قول الزمخشري  
الخ (قوله على تقدير آل) أي فالاصل الشديد العقاب (قوله الأزواج) أي الموافقة لما معهما من الصفات  
في انتفاء آل من كل اه تقرير دردير (قوله إلى باب اسم الفاعل) أي والمراد منه الماضي أي شديد عقابه  
في الماضي أي واسم الفاعل إذا كان المراد منه الماضي كانت إضافته محضة لانه من إضافة الوصف لغير معموله  
(قوله والذي قدمه الزمخشري) أي على غير من كلامه أي والذي ذكره في كشفه قبل هذا الوجه أن  
شديد العقاب وجميع ما قبله وهو قوله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب (قوله أما أنه بدل) أي أما  
كون شديد العقاب بدلاً (قوله فلتنكيره) أي لانه من إضافة الصفة المشبهة لعمولها فإضافتها غير محضة لا تقيد  
تعريفاً (قوله فلتنكيره) أي والنكرة لا تكون نعتاً للمعرفة ولا بياناً لها وقوله فلتنكيره أي وحيث كان  
نكرة وما قبله معرفة فلا يعرب الثاني نعتاً لانه يشترط توافق النعت للمنعوت بخلاف الابدل إذ بدل النكرة من  
المعرفة جائر (قوله لان المراد بهما المستقبل) أي واسم الفاعل إذا أريد به المستقبل كان عاملاً وإضافة اسم  
الفاعل لعموله غير محضة فلا تقيد تعريفاً (قوله وأما البواق) أي وأما كون البواق أعني العزيز العليم  
بدلاً فالتناسب أي لتناسب ما بعدهما في كونه بدلاً إذ جعلهما صفات وما بعدهما لا يكون خالياً عن التناسب  
(قوله وأما البواق) المراد بهما العزيز العليم لانهما البواق من جميع ما قبل شديد العقاب أو هما وذو الطول  
ان أريد البواق من التوابع في الآية (قوله ورد على الزجاج الخ) أي لانه يكون خالياً عن المناسبة (قوله  
ورد على الزجاج الخ) تحصل من كلامه ثلاثة أقوال الاول جعل الجميع صفات الثاني جعل الجميع أبدالاً  
والثالث جعل الرابع الاول صفات وجعل الأخير بدلاً والاولان للزمخشري والأخير للزجاج (قوله نبو  
ظاهر) أي لانه لا موجب للتخالف بالبدلية والوصفية مع امكان أن الكل بدل وقال اليميني يحتمل أن يكون  
وجه النبوه وأن هذه النكرة لو كانت بدلاً فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع في حكم المنحى ولما كان ما قبله  
وما بعده صفات لزم أن لا تكون في حكم المنحى وإيضاً كونه بدلاً يقتضي أن يكون هو المقصود بما نسب إلى  
المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضي كون المتبوع هو المقصود دونه وأيضاً لو كان بدلاً والبدل  
على نية تكرار العامل لكان مع عامله أجنياباً من الصفات اه كلامه (قوله ومن ذلك قول الجاحظ) الاولى  
ومن الوهم في الثاني أي في اشتراط التنكير في الحل وما بعده ما ذل ليس هذا من الوهم في الامر الاول كما هو  
ظاهر بل من الثاني لانه ذكر من جملة الثاني أفعل من (قوله حصي) أي عدد او تمامه \* وانما العزة للكائر \*  
العزة القوة والغلبة والكائر الكثير (قوله جارياً على ظاهره) أي من أن آل معرفة ومن جارة للمفضول  
متعلقة بالذكور (قوله ومن متعلقة بأكثر منكر محذوف ما بدلا من المذكور) فيه أنه يلزم عليه ابدال  
النكرة غير الموصوفة من المعرفة وهو ممنوع (قوله على انها بمنزلة الخ) أي فهي جارة لغير المفضول عليه  
والممنوع انما هو تعلقها بأفعل مع كونها جارة للمفضول (قوله قد يرد بانها لا تدل على الحدث عند من قال في  
أخوانها انها تدل عليه) ليس لهذا الطرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند  
من لم يقل في أخواتها انها تدل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما هو ما قولان أحدهما أن أخوات ليس

العقاب معناه شديد عقابه  
ولهذا قالوا كل شيء إضافته  
غير محضة فانه يجوز ان يصير  
إضافته محضة الا الصفة المشبهة  
لانه جعله على تقدير آل  
وجعل سبب حذفها ارادة  
الأزواج واجاز وصفيته  
ايضاً البقاء لكن على ان  
شديد اي بمعنى مشدد كما كان  
الاذين في معنى المؤذن  
فأخرج بالتأويل من باب  
الصفة المشبهة إلى باب اسم  
الفاعل والذي قدمه  
الزمخشري انه وجميع ما قبله  
ابدال أما انه بدل فلتنكيره  
وكذا المضافان قبله وان كانا  
من باب اسم الفاعل لان  
المراد بهما المستقبل واما  
البواق فلا تناسب ورد على  
الزجاج في جعله شديد  
العقاب بدلاً وما قبله صفات  
وقال في جعله بدلاً وحده من  
بين الصفات نبو ظاهر ومن  
ذلك قول الجاحظ في بيت  
الاعشى \* ولست بالآثر  
منهم حصي \* انه يبطل قول  
النحويين لا تجتمع آل ومن  
في اسم التفضيل فجعل كلا  
من آل ومن معتداً به جارياً  
على ظاهره والصواب ان  
تقدير آل زائدة أو معرفة ومن  
متعلقة بأكثر منكر محذوف ما  
بدلاً من المذكور أو  
بالذكور على أنها بمنزلة الخ  
قوله أنت منهم الفارس  
البطل أي أنت من بينهم  
وقول بعضهم انها متعلقة بليس

وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد بانها لا تدل على الحدث عند من قال في أخواتها انها تدل عليه



ولان فيه فصلين افعال وتبعية بالاجنبي وقد جاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفي ليس راحة قولك اتقي وبان فصل التمييز قد جاب في الضرورة في قوله على اني بعد ما قدم في ثلاثون للمعرج حولا كميلا وافعل اقوى في العمل من ثلاثون ٢٠٧ ومن الوهم في الثاني قول من في قراعة ابن

ابي عبلة فانه آثم قلبه بالنصب

ان قلبه تميز والصواب انه

مشبه بالمفعول به كحسن

وجهه او بدل من اسم ان

وقول الخليل والانفخس

والمازني في اياي واياك واياه

ان ايا ضمير اضيف الى ضمير

فحكموا للضمير بالحكم

الذي لا يكون الا للسكرات

وهو الاضافة وقول بعضهم

في لاله الا الله ان اسم الله

سبحانه خبر لا التبرئتم ويرده

انه لا تعمل الا في نكرة منفية

واسم الله تعالى معرفة

موجبة تم يصح ان يقال

خبر للاسم اسمها وانها في

موضع رفع بالابتداء عند

سيبويه وزعم ان المركبة

لا تعمل في الخبر لضعفها

بالتركيب عن ان تعمل فيما

تبعاء منها وهو الخبر كذا قال

ابن مالك والذي عندي ان

سيبويه يرى ان المركبة لا

لا تعمل في الاسم ايضا لان جزء

الشيء لا يعمل فيه وأما

رجل ضربا بالنصب فانه

عند سيبويه مثل يازيد

الفاضل بالرفع وكذا البحث

في لاله الا هو للتعريف

والايجاب ايضا في لاله الا لاله

واحد للايجاب واذا قبل

مستحقا للعبادة لانه واحد

او الا الله لم يجزه الاعتذار

المتقدم لان في ذلك علامة في

دالة على الحدث الثاني انها غير دالة عليه وأما ليس فلا دلالة لها عليه قول واحد فان قلت فانه ثمة التقييد اذن قلت التبيين على ان انتفاء تعاقب الظرف بليس عندهم لا يقول بان انحواتها تدل على الحدث من باب أولى فهو مفهوم موافقة اه دمايني (قوله بالاجنبي) اي والفصل بين المميز والتمييز لا يجوز (قوله يتعلق بالوهم) اي بما يتوهم فيه راحة الفعل (قوله للمعرج) متعلق بضمي وحولا تميز العدد وهو ثلاثون (قوله وافعل اقوى في العمل) اي لانه وصف وثلاثون جامد وكل منهما عامل في التمييز لانه هو المميز والمميز ينصب التمييز لمشابهة الفعل من حيث ان كلا طالب لما يعمل فيه (قوله ابن ابي عبلة) بالعين المهمة والباء الموحدة (قوله تميز) اي فهو وهم لا شترط تنكير التمييز وقلبه معرفة ويمكن ان هذا القائل مشي على طريقة الكوفيين من جواز تعريف التمييز (قوله والصواب انه مشبه بالمفعول به) اي ويكون آثم على هذا صفة مشبهة مما جاء على صيغة فاعل كقوله

من صديق أو اخي ثقة \* أو عدو شاحط دارا

(قوله وقول الخليل) هذا عطف على قول مني وانما جعل هذا من الوهم في الثاني لان الاضافة يشترط فيها تنكير المضاف (قوله الا للسكرات) قد يقال لعل مذهبهم جواز اجتماع معرفتين على معرفة واحد من وجهين مختلفين ولا يتحاشون من ذلك كما قال به الرضي في أبيهم الموصولة وغيرها اه تقرير دزير (قوله واسم الله تعالى معرفة) هذا هو المقصود بالاعتراض به وان كان الاعتراض بالايجاب حاصل ايضا (قوله فانها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه) قال الدمايني كيف يجعل الكلمة ان معاينة أمع ان تعريف المبتدأ غير صادق عليهما ذهوا اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسند اليه أو صفة معتمدة على نفي أو استفهام رافعة لظاهر أو ضمير متصل وليس مجموع لاله مجرد أو لصفة معتمدة الخ قال الشمني وأقول لان سلم ان مجموع لاله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر اه أو يقال لعل سيبويه أراد الخاتمة بالابتداء تأمل (قوله لان جزء الشيء لا يعمل فيه) كان مقتضى الظاهر ان يقول لا يعمل في جزئه الا تخولان الشيء مصدوقه مجموع المركب الا ان يقال أراد بالشيء مسدخول لانها في حكم جزئه تأمل (قوله بالنصب) أي فنصب النعت دليلا على اعتبار المحل وما جاء المحل الامن اعتبار العمل في الاسم وحاصل الجواب ان طريقا بالنصب مثل يازيد الفاضل من جهة ان حركة التابع فيه اعرابية محمولة على حركة لفظ الاول العارضة لانها محمولة على محله وتوضيحه أن سيبويه يرى أن هذا اللمع مراعى فيه لفظ المنادى وانما روى حركة البناء لكونها عارضة لانها مشابهة للحركة الاعرابية في العروض وقولهم حركة البناء لا تراعى محله ما لم تكن حركة البناء عارضة بان كانت لازمة لا تشابه الحركة الاعرابية وحيث قد نظر يفانصوب مراعاة للفظ رجل لانه ركب مع لا تركيب خمسة عشر والمجموع منهما مبتدأ في محل رفع والحاصل ان حركة البناء يجوز مراعاتها اذا كانت عارضة عند المصنف (قوله وكذا البحث) أي القول في لاله الا هو مثل القول في لاله الا الله (قوله لم يجزه الاعتذار) أي المشار له بقوله نعم به (قوله لعدم التركيب) أي لانه في حالة التركيب يكون مابعد هاء يا على الفتح لانه مركب مع هاء التركيب خمسة عشر ومستحقا لعرب لانه مشبه بالمضاف (قوله بدل من محل اسم لا) أي قبل دخول الناصب وفيه انه زال بالنسخ (قوله ما جاء في من أحد الزيد) أي فزيد بدل من أحد انجر ورجح حرف الجار الزائد (قوله ان البدل لا يصلح هنا لخلوله محل الاول) قال الدمايني انما يتم هذا الاشكال ان لو كان هذا أمرا لا بد من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخاف كفي قمتني هند حسنها وكات الارشفة جزأ منها (قوله وقد يجاب الخ) هذا لا يصلح أن يكون جوابا لانهم قالوا المرتفع بدل من محل اسم لا ولم يقلوا بدل من محل لامع اسمها

الاسم والخبر لعدم التركيب وزعم الاكثر ان المرتفع بعد الا في ذلك كما بدل من محل اسم لا كما في قولك ما جاء في من أحد الارز يدو بشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لخلوله محل الاول وقد يجاب







حال من مفعوله أو بعد ذلك أي بوضعه في صورة أي صورة وان قد سدرت شرطية فالصفة مجموع الجملة من والعائد محذوف أيضا وقد يراد بها وتكون في حيث شذمت بعد ذلك أي عدل في صورة أي صورة ثم استوفى ما بعده والصواب ٢٠٩ في الآية الثانية أنها على تقدير مبتدأ

وفي الثالثة أن الذي بدل أو صفة مطوعة بتقدير هو أو اذم أو أعنى هذا هو الصواب بخلاف أن اجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا ولن اجاز بشرط وصف النكرة أو لا بنكرة وهو قول الاخفش زعم ان الاوليان صفة لا تخوان في فاختوان يقومان مقامهما لا آية لوصفهما بيقومان وكذا قال بعضهم في قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور الذين يخجلون ومن ذلك قول الرخشي في انما اهلككم بواحدة أن تقوموا لله ان تقوموا عطف بيان على واحدة وفي مقام ابراهيم انه عطف بيان على آيات بينات مع اتفاق الخوئين على ان البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتذكيرا وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتأنيدهما ويؤيد قوله في أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله تعالى من حيث سكنتم وتفسيره قال ومن تبعضية حذف بعضها أي أسكنوهن مكانا من مساكنكم مما تطيقون انتهى وانما يريد البدل لان الخافص لا يعادلا معه وهذا امر الصناعة سيويه

أي لا عليها كما زعم أبو البقاء (قوله حال من مفعوله) أي حال كونه كائنا (قوله ثم استوفى ما بعده) أي وهو الجملة من الشرطية والجوابية وهذا مناف لقوله فيما سبق ان الجملة صفة لان المعنى على الصفة في صورة مقول فيها ما شاء الله ركبت الا أن يقال انه وصف في المعنى استئناف لفظا فتأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم استوفى ما بعده) مراده أن ما بعده وهو ما شاء ركبت كلام منقطع عن قوله في أي صورة بمعنى أنه غير عامل في ذلك الجار والمجرور لما أنه متعلق بما قبل على ما بين فلا ينافي أن جملة الشرط والجزاء صفة لصورة كما أسلفه أي صورة مقول فيها ما شاء ركبت عليها هكذا ينبغي أن يفهم هذا الكلام اه من حاشية الشيخ الامير (قوله في الآية الثانية) وهي قوله قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء الخ (قوله على تقدير مبتدأ) أي هي أن لا تعبد الا الله (قوله وفي الثالثة) وهي قوله ويل لكل همزة الذي جمع ما لا وقوله وهو قول الاخفش راجع لقوله ولن اجاز بشرط الخ (قوله زعم ان الاوليان صفة) أي والحق انه بدل (قوله ومن ذلك) أي من الوهم في الثاني (قوله لا يتخالفان الخ) أي بل اما أن يكونا معرفتين فقط كما يقول البصريون أو نكرتين أيضا كما يقول الكوفيون وأما جواز اختلافهما فلم يقل به أحد وحيث شذ الصواب جعل أن تقوموا لله بدلا من واحدة وجعل مقام ابراهيم بدلا من آيات بينات (قوله تعريفا) أي وان تقوموا معرفة لتأويله بقيامكم وكذا مقام ابراهيم معرفة وهو ظاهر (قوله وقد يكون) أي الرخشي كما أن ضمير قوله قال بعد ذلك عائد عليه وقوله وقد يكون الخ جواب عن الرخشي وحاصله أن مراده بعطف البيان البدل وعبر عن البدل بعطف البيان لتأنيدهما اذ كل ما جازان يكون بيانا جازان يكون بدلا اما استثنى (قوله أسكنوهن من حيث سكنتم) أي أسكنوهن مكانا من الامكنة التي تسكنونها مما تطيقونه (قوله ومن) أي الداخلة على حيث تبعضية (قوله وانما يريد) أي بالبيان البدل (قوله امام الصناعة) بدل من هذا أي واذا كان يسمى هذين صفة فأولى تسمية البدل بيانا لانه مؤاخ للبيان اذ كل ما كان بيانا كان بدلا الا فيما استثنى (قوله كنع الصرف) أي فانه لا يكون في النكرة لانها مصروفة والمعارف المضمرة والمهمات منها مبنية فلا تكون مصروفة ولا ممنوعة منه فلم يبق للمنع من الصرف الا تعريف العملية (قوله اشترطوا له تعريف العملية او شبهه كافي اجمع) قال الرضي وذلك لان من المعارف المضمرة والمهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف عنده من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبع للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين لم ي حذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال غير المنصرف هو ما حذف منه الكسر والتنوين مع عدم بقائه من جملة المعارف الا العلم واما تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع لانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اول للاحتياج اليه في منع صرف بعض التأكيدي قيل ان تعريف التأكيدي تعريف العملية لان الفاظ التوكيداء - اللام له واليه ذهب ابو علي الفارسي (قوله كافي اجمع) أي فانه معرفة بالاضافة المارة لا اصله اجمعه ف حذف الضمير فاكتفوا بالاضافة في المعنى فهو مثل العلم في كون تعريف كل ليس ظاهرا اه تقرير دردير (قوله اشترطوا لهما) أي لانهما تعريف الخ قال الرضي فلا ينع اسم الاشارة الابدي اللام او بما جمل - اليه من الموصول ذي اللام او ذو الطائفة وكان الواجب بناء على ان الموصوف انحصروا وان ينع اسم الاشارة بكل واحد من اسم الاشارة والموصول بذى اللام والمضاف الى احد الثلاثة لكن اسم الاشارة مبهم الذات وانما تبين الذات المشار اليها بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بهم آخر مشله لان المهم منه لا يدفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما وتعرف المضاف بالمضاف اليه والابق بالحكمة ان يرفع ايهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذا في اللام لا بالشئ الذي يكسب التعريف من معرف آخر ثم كسب

(٢٧ - دسوقي في) يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة كمر (النوع الثالث) اشترطها في بعض تعريف شرطية مريضا خاصا كنع الصرف اشترطوا له تعريف العملية او شبهه كافي اجمع وكعت الاشارة في اللام اشترطوا لهما تعريف اللام الجسمية وكذا تعريف



فاعلى نعم وبس لكنها تكون مباشرة أو لما أضيف اليه بخلاف ما تقدم فشرطها المباشرة ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن أبي عجلة أن ذلك لحق تخاصم أهل النار بنصب ٢١٠ التخاصم أنه صفة للإشارة وقدمضى أن جماعة من المحققين اشتراطوا في نعت الإشارة الاشتقاق

المبهم منه تعريفة المستعار واقتصر على ذى اللام لتعيينه في نفسه وحمل الموصول عليه لأنه مع صلتها بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب (قوله مباشرة) نحو نعم الرجل وقوله أو لما أضيف أى الفاعل اليه أى إلى المباشر نحو نعم غلام الرجل (قوله بخلاف ما تقدم) أى من الإشارة وإى في النداء (قوله فشرطها المباشرة) أى مباشرة اللام الجنسية (قوله أنه صفة للإشارة) أى فهذا وهم لأن تخاصم ليس معرفاً بالجنسية (قوله أنه صفة للإشارة) قال الشننى يلزم عليه الفصل بين اسم الإشارة وصفته بالخبر وهو غير جائز (قوله وقدمضى الخ) وجه ثان للوهم (قوله كما شرطوه في غير من النعت) أى وتخاصم غير مشتق فلا يكون نعتاً للإشارة (قوله) كذلك ما عطف عليها أى عطف بيان لا يكون إلا بال (قوله ولا يكون التخاصم إضاعاف بيان) أى كما لا يكون نعتاً (قوله ولهذا) أى لكون البيان لاسم الإشارة لا بد أن يكون مقرر وبإل (قوله كون بعلى عطف بيان) أى لخلوه من ال (قوله وأوجب كونه خبراً) أى عن هذا وقوله أو بعلى بدل أى من هذا (قوله لا متناع ذلك في النعت) أى لأن الضمير لا ينعى ولا ينعى به والقاعدة أن كل ما كان بياناً يجوز أن يكون صفة إذا أول بمشتق (قوله ولكن أجاز الخ) قصد المصنف به إذا ذكر قول آخر والحاصل أن المسئلة فيها قولان الأول أن كل ما جاز أن يكون بياناً يجوز أن يكون صفة وهذا هو الصحيح والقول الثانى أنه لا يلزم ذلك (قوله ولكن أجاز سيبويه الخ) هذا استدراك على قوله فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه ال فكذلك ما عطف عليها أفاد به أن هذا ليس متفقاً عليه (قوله على عطف البيان) أى مع أنه لا يجوز أن يكون صفة لما سبق أن نعت الإشارة لا بد أن يكون محلى بلام الجنس (قوله لا يكون إلا مطبقها في اللفظ) وذلك لأن نعت اسم الإشارة اشتراط فيه شروط ستة الأول أن يكون بال والثانى أن يكون جنساً لاوصفاً وهذا غالب لا لازم والثالث أن يكون مفرداً والرابع أن يكون متصلاً فلا يقال مررت بمذاق الدار الفاضل وإن جاز مررت بالرجل في الدار الكريم والخامس أن لا يقطع والسادس أن لا يخالف متبوعه في أفراد وغیره فلا يجوز مررت به ذين الرجل والمرأة (قوله إلا مطبقها في اللفظ) أى فإذا كانت الإشارة مفردة لا بد أن تكون الصفة كذلك وهذا في لفظ متنى والطويل والقصير لفظان مفردان تابع أحدهما للآخر (قوله ومنع سيبويه فيها) أى في هذه المسئلة وهى مررت بزيدا الطويل والقصير (قوله في النداء) أى فإنه قال في قولك يا هذان الطويل والقصيران الطويل والقصير يجوز أن يكونا نعتاً لاسم الإشارة مع أنه لم يطابق في اللفظ وقصد به هذا الاعتراض على سيبويه (قوله في بعض اللفاظ) لم يخل في بعض المعمولات لأنه لو قال ذلك لكان الضمير في قوله والاختصاص في بعضها عائداً على المعه ولأن وقد عد من هذا البعض أصحاب الأحوال وأصحاب الحال من حيث أنه صاحبها ليس بمعمول اه شئى وتأمله (قوله كظروف المكان الخ) قال الرضى إنما نصب الفعل بجميع أنواع الزمان لأن بعض الأزمنة أعنى الأزمنة الثلاثة من مدلوله فطردا نصب في مدلوله وغیره وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شئ منه بل دلالة عليه عقلية لا لفظية لأن كل فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان ما شابه الزمان الذى هو مدلول الفعل أعنى الأزمنة الثلاثة وهو غير المحصور كالجهات الست والمحدود كالفرخ والميل ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كفى الأزمنة الثلاثة (قوله كظروف المكان) أما ظروف الزمان فتنبى على الظرفية كانت مهمة أو مخففة (قوله كما عسل الطريق الثعلب) هذا بعض عزم بيت وهو \* لئن لم زالكف يعسل متنه \* فيه كما عسل الخ (قوله وقول جماعة) أى ومنهم سيبويه فإنه قال إن الدار تنصب على الظرفية وهو مستثنى من اشتراط إبهام ظرف المكان فهو مثل قعدت مقعدز يد فان مقعد ليس مبهما واتفقوا على أنه ظرف مكان وذلك لسكثرة دورائه في الكلام (قوله وقول جماعة الخ)

كما شرطوه في غير من النعت ولا يكون التخاصم أيضاً عطف بيان لأن البيان يشبه الصفة فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه ال كذلك ما عطف عليها وله إذا منع أبو الفتح في و هذا بعلى شئ في قراءة ابن مسعود برفع شئ كون بعلى عطف بيان وأوجب كونه خبراً وشئ أما خبرتان أو خبر لحدوف أو بدل من بعلى أو بعلى بدل وشئ الخبر ونظير منع أبي الفتح ما ذكرنا منع ابن السكيت في كتاب المسائل والاجوبة وابن مالك في التسهيل كون عطف البيان تابعاً للمضمر لا متناع ذلك في النعت ولكن أجاز سيبويه يا هذان زيد وعرو على عطف البيان وتبعه الزيادة فأجاز مررت به ذين الطويل والقصير على البيان وأجازه على البدل أيضاً ولم يجزه على النعت لأن نعت الإشارة لا يكون إلا مطبقها في اللفظ \* ومن نص على منع النعت في هذا سيبويه والمبرد والزجاج وهو مقتضى القياس ومنع سيبويه فيها بخالف لأجازته في النداء (النوع الرابع) اشتراط الإبهام في بعض اللفاظ كظروف المكان والاختصاص

هؤلاء

في بعضها كالبتداء وأصحاب الأحوال ومن الوهم في الأول قول الزمخشري في فاء تبتوا الصراط وفي سبعة هاء سبوتها الأولى وقول ابن الطراوة في قوله \* كما عسل الطريق الثعلب \* وقول جماعة في دخات الدار أو المسجد والسوق



ان هذه المنصوبات ظروف وانما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا ٣١١ لكل بقعة مكان وناحية وجهة وجانب

وامام وخلف والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا والجار المقدر الى في سندها سيرتها الاولى وفي البيت وفي اوالى في الباقي ويحتمل ان استبقوا ضمن معنى تبادروا وقد اجيز الوجهان في استبقوا والخير ان يحتمل سيرتها ان يكون بدلا من ضمير المفعول بدل استعمال أى سندها طريقتهما ومن ذلك قول الزجاج في واقعوا المبهم كل مرصدان كلا ظرف ورده أو على في الاغفال بما ذكرنا وأجاب أبو حيان بأن واقعوا ليس على حقيقة بل معناه أرصدوهم كل مرصد ويصح أرصدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد قال ويجوز قعدت مجازا زيد كما يجوز قعدت مقعده انتهى وهذا يخالف الكلامهم اذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله بالتوافق المعنوي كفي المصدر والفرق ان انصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع وأما نحو قعدت جلوسا فلا دفع له من القياس وقيل التقدير على كل مرصد فحذفت على كما قال \* وانحى الذي لولا الاسي

هؤلاء الجماعة هم الاكثرون ومنهم امام الصناعة فيرون ان تدخل وسكن وتزل تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان أو لا نحو دخلت الدار وزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة في كلامهم فحذف حرف الجر أعني في معاني غير المبهم أيضا واتصب ما بعدهما على الظرفية ولو مختصا فهو مستثنى من قولهم انما يتصب من الظرف والمكانية ما كان مبهما وقال الجرجي دخلت متعديا بنفسه فابعد منه قول به على طريق التوسع لا فـ ول فيه والاصح أنه لازم كما هو القول الاول الا ترى أن غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة أيضا نحو دخلت في البلد وسكنت في مساكن الذين ظلموا وتزلت في الخان وكون مصدر دخلت هو الدخول والفعل في مصادر لازم أغلب وكون دخلت ضد خرجت وهو لازم اتفاقا بربحان كونه لازما اه شئني (قوله ان هذه المنصوبات ظروف) أى مضمنة معنى في (قوله ويعرف) أى المكان المبهم (قوله والصواب الخ) أى وهو مذهب ابن مالك وهذا بناء على أن الفعل فيها لازم وقوله والصواب الخ وقيل ان الدار والمسجد مفعول ببناء على انه متعد (قوله والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا) قال المصممي هو مذهب ابن مالك ولا يخفى أن التخرج على ذلك ليس بأولى من تخرج الجماعة فان من يرى ان هذه المنصوبات منصوبة على الظرفية يلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما استصوبه المصنف من التخرج على نزع الخافض توسعا ليس بمقيس فما الذي اقتضى كون هذا صوابا دون قولهم اه قال الشئني يمكن ان يكون الذي اقتضى كون هذا صوابا كثرة وجود النصب على اسقاط الجار توسعا في كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية (قوله في الباقي) أى فالمعنى دخلت الى الدار أى انتهت الدخول اليها أو دخلت فيها وهـ ذاهو المتبادر واستبقوا في الصراط أى في المرو عليه واستبقوا الى الصراط أى الى المرو وعليه (قوله تبادروا) أى وهو متعدي بنفسه ويتبادر مضارع والماضى تبادروا أمره تبادروا لأن ماضيه بادر لانه يتعدى بالى (قوله الوجهان) أى النصب على نزع الخافض والتضمين (قوله سندها طريقتهما) أى فالمعنى سندها طريقتهما (قوله ان كلا) أى في كل مرصد (قوله في الاغفال) اسم كتاب وضعه الفارسي فيهما أغفله الزجاج (قوله بما ذكرنا) أى من أن طرف المكان لابد ان يكون مبهما وكل مرصد مختص اذ محل الارصاد مختص (قوله بان واقعوا الخ) حاصله انه من جملة الظرف الملاقى لعامله في اللفظ والمعنى فهم كما اشترطوا ابهام الظرف استثنوا منه ما اذا كان موافقا له في اللفظ والمعنى وهما قد توافقا في المعنى فهما من جملة المستثنى غاية الامر انه غير باقعد وابدل ارصدوا (قوله فكذا يصح قعدت الخ) أى لان واقعوا ليس على حقيقة بل بمعنى ارصدوا (قوله كما يجوز قعدت مقعده) أى فالدار عنده على الاتفاق في المعنى وأن التوافق في اللفظ لا يشترط (قوله وهذا يخالف الخ) هذا رد لجواب أبي حيان المذكور (قوله توافق مادتي الظرف وعامله) أى التوافق في اللفظ والمعنى وأما التوافق في المعنى فقط فلا يكفي فهو ليس كالمصدر (قوله كفي المصدر) أى فقد اكتفوا فيه بالتوافق في المعنى فقط على القول الصحيح (قوله على ظرفيته) أى على الظرفية (قوله محل السماع) أى والسموع انما هو توافق الظرف وعامله في اللفظ والمعنى (قوله على كل الخ) أى فهو منصوب على نزع الخافض (قوله وأخفى الذي الخ) صدره \* تحن وتبدي ما به من صباية \* (قوله لقضى على) أى فحذف على وثى بنون الوفاة لتقي الفعل من الكسر (قوله مثل قوله في واقعوا والمهم كل مرصد) أى من ان صراطا نصب على الظرفية أى انه لم يقل فيه ذلك بل قال انه نصب على نزع الخافض وقال ذلك في واقعوا والمهم كل مرصد وهما متماثلان فاجرى في احدهما يجري في الآخر فهذا اعتراض ثان على الزجاج (قوله انظر) أى على انظر فهو منصوب على نزع

لقضائي \* أى لقضى على وقياس الزجاج أن يقول في واقعوا المهم صراطا المستقيم مثل قوله في واقعوا والمهم كل مرصد والصواب في الموضعين أنهما على تقدير على كقولهم ضرب زيد الظاهر وأبطن فيمن نصبهما أو ان لا قعدن واقعوا



ضمناه معنى لا زمن والزموا ومن الوهم في الثاني قول الحوفي في ظلمات بعضها فوق بعض ان بعضها فوق بعض جملة خبر بها عن ظلمات وظلمات غير مختص فالصواب قول الجماعة انه خبر لم حذف ٢١٢ أى تلك ظلمات نعم ان قدر ان المعنى ظلمات أى ظلمات بمعنى ظلمات عظام أو متكاثفة

وتركت الضمعة دلالة المقام عليها كما قال

له حاجب في كل أمر يشينه  
مع وقول الفارسي في  
ورهبانية ابتدعوها انه من  
باب زيدا ضربته واعترضه  
ابن الشجري بأن المنصوب  
في هذا الباب شرطه أن  
يكون مختصا ليصح رفعه  
بالابتداء والمشهور انه عطف  
على ما قبله وابتدعوها صفة  
ولا بد من تقدير مضاف أى  
وحب رهبانية وانما لم يحمل  
أبو علي الآية على ذلك  
لاعتزاله فقال لان ما يبتدعونه  
لا يخلقه الله عز وجل وقد  
يقبل ورود اعتراض ابن  
الشجري على أبي البقاء في  
تجويزه في أخرى تحبونها  
كونه كزيدا ضربته ويجاب  
بان الاصل وصفة أخرى  
ويجوز كون تحبونها صفة  
والخبر ما نصروا ما محذوف  
أى ولكم نعمة أخرى ونصر  
بدل أو خبر لم حذف وقول  
ابن مالك بدر الدين في قول  
الجماسي

\* فارسا ما غادروا ملحما \*  
انه من باب الاشتغال كقول  
أبي علي في الآية والظاهر  
أنه نصب على المدح لما قدمنا  
وما في البيت زائدة ولهذا  
أمكن أن يدعى انه من باب

التخافض (قوله ضمنا) أى فهو نصب على المفعولية (قوله ومن الوهم في الثاني) وهو اشتراط الاختصاص في المبتدآت وأصحاب الاحوال (قوله أو متكاثفة) بالثناء وفي نسخة بالنون ومعناها واحد (قوله حاجب الخ) هذا صدر بيت لروان بن أبي حفصة المعروف بابن أبي السميط وعجزه \* وليس له عن طالب العرف حاجب \* وقوله

يصم عن القعشاع حتى كانه \* اذا ذكرت في مجلس القوم غائب  
ويشبهه يعينه من الشين وهو العجب والعرف بضم العين المعروف وهو الاحسان أى له حاجب عظيم في كل ما يعينه وليس له حاجب حقير يحجب عنه طالب الاحسان فضلا عن الحاجب العظيم واستعمل الشاعر في مع حاجب الاول اشارة الى ان الامر الذي يشبهه تمكن المانع منه تمكن المظروف من الطرف فجعل الحاجب كائنا في ذلك الامر الذي يشبهه واستعمل مع حاجب الثاني عن لانه لا يقال في طالب العرف حاجب (قوله وقول الفارسي الخ) عطف على قول الحوفي (قوله ورهبانية) أول الآية ثم فقيها على آثارهم برسلنا وقتينا يعيسى ابن مريم وآتيناه الانجيل وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رافة ورجة الخ (قوله في هذا الباب) أى باب الاشتغال (قوله ليصح رفعه) أى ورهبانية نكرة غير مختصة (قوله على ما قبله) أى رافة (قوله وحب رهبانية) أى لانه الذي يتعلق بالقلب لانفس الرهبانية وهذا بناء على أن المراد الرهبانية بالاهضاء الظاهرية (قوله أبو علي) أى الفارسي (قوله على ذلك) أى على العطف وحاصله أنه لو جعل ورهبانية عطف على ما قبله لكان في الكلام تناقض وذلك أن مفاد العطف يقتضي أن تكون الرهبانية مخلوقة لله والوصف بالابتداء يقتضي أنها مخلوقة لهم وما كان مخلوقا لهم لا يخلقه الله فهو تناقض فعدل الفارسي عن العطف وجعله من باب الاشتغال والتناقض مبنى على مذهبه من أن الوصف بالابتداء لهم لها ينافي كونها مخلوقة لله اذ ما يبتدعونه لا يخلقه الله عنده (قوله لاعتزاله) أى لانه كان من المعتزلة (قوله في تجويزه في وأخرى الخ) أى فيقال ان أخرى نكرة غير مختصة وشرط المنصوب في باب الاشتغال أن يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء (قوله بأن الاصل الخ) أى فالوصف المحذوف مختص فيجوز حينئذ نصبه على أنه من باب الاشتغال (قوله ويجوز كون تحبونها صفة) أى لاخرى الواقعة مبتدأ (قوله أو خبر) أى هي نصر (قوله فارسا الخ) قال اللطاعي في هذا صدر بيت عجزه \* غير زميل ولا نكس وكل \* والبيت في الجماسة منسوب لامرأة من بني الحرث ولم أرفها النص في فارسا وانما رأيت فيها مرفوعا ولعل النص برواية وما زائدة وغادره تركوه وملحما بضم الميم وبالجماء المهملا مأ كقول اللحم للسماع والزميل بضم الزاي وفتح الميم المشددة الضعيف والنكس بكسر النون من لاخير فيه والو كل العاجز بكل أمره غيره (قوله كقول أبي علي) أى فورد عليه ما ورد على أبي علي من أن فارسا ليس مختصا وغير المختص لا ينصب على الاشتغال (قوله لما قدمنا) أى من أن المنصوب على الاشتغال لا بد أن يكون مختصا (قوله ولهذا) أى لزيادة ما أى انه ما جاءه دعوى الاشتغال الا من جعل ما زائدة ما لو جعلها نافية فلا يتأتى له دعوى الاشتغال لان ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدهما فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله أمكن ان يدعى انه من باب الاشتغال) أى وان كان يرد عليه بعد ذلك الاعتراض السابق (قوله مجرور لولا) أى عند سيبويه (قوله ولا يختصان بضمير خطاب) بل مثله ضمير المتكلم وضمر الغائب (قوله ومجرور راي وسعدى وحناني) وفي بعض النسخ زيادة ودوالى قبل حنانى قال المصنف في أوضح المسالك ومعنى لبك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعدى لك بعد اقامة أى اعانة بعد اعانة ولا يستعمل الا بعد لبك وحنانيك تحننا لك بعد تحنن ودوالى لك بعد تداول (قوله وشذ الخ) أى لعدم

الاشتغال (النوع الخامس) اشتراطهم الاضمار في بعض المعمولات والاطهار في بعض فن الاول مجرور لولا ومجرور اضافته وحده ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره تقول لولاى ولولاك ولولاه ووحدى ووحلك ووحده ومجرور لى وشعدى وحنانى ويشترط لهن ضمير الخطاب وشذ نحو قوله



فيأبى اذ هدرت لهم وقول آخر \* لقلت لبني يدي دعوتني بكشذبت اضافتها الى الظاهر في قوله فأبى فلي يدي مسورة ومن ذلك مرفوع  
خبر كادوا اخواتهم الاعسى تقول كادز يدعون ولا تقول يموت أبوهم يجوز عسى زيد أن يقوم أو يقوم أبوه فيرفع السبي ولا يجوز رفعه الا جني  
نعوى زيد أن يقوم عرو وعنده ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل في غير مسألة السجل ٢١٣ وهذا شرط مع الاضمار الاستتار وكذا

مرفوع نحو قسم وأقوم  
ونقوم ونقوم ومن الثاني  
تأ كيد الاسم المظهر والنعت  
والمنعوت وعطف البيان  
والمبين ومن الوهم في الاول  
قول بعضهم في لولاي وموسى  
ان موسى محتمل الجر وهذا  
خطأ لأنه لا يعطف على  
الضمير المجرور والاباغة  
الجار ولان لولا لا تجر الظاهر  
فلو أعيدت لم تعمل الجر  
فكيف ولم تعد وهذه مسألة  
يحاجي بها فيقال ضمير  
مجرور ولا يصح أن يعطف  
عليه اسم مجرور وأعدت  
الجار أم لم تعد وقول مجرور  
لأنه يصح ان يعطف عليه  
اسم مرفوع وان لولا محكوم  
لها بحكم الحروف الزائدة  
والزائد لا يندرج في كون  
الاسم مجردا من العوامل  
اللفظية فكذا ما شبه الزائد  
وقول جماعة في قول مدبة  
عسى الكرب الذي امسيت  
فيه  
يكون وراءه فرج قريب  
ان فرج اسم كن والصواب  
انه مبتدأ خبره ظرف واجلة  
خبر كان واسمها ضمير  
الكرب وام قوله  
وقد جعلت اذا ماقت يثاني

اضافته ليام المتكلم وقوله وقول آخر أي لاضافته لضمير الغائب (قوله فيأبى الخ) مضاف ليام المتكلم  
وهو من الطويل أنشد السيوطي  
دعوتني فيأبى اذ هدرت لهم \* شقاشق أقوام فأسكنها دري  
وحينئذ فاذ ساكنة لا مفتوحة كما هو الواقع في نسخ هذا الكتاب (قوله لقلت لبني الخ) قبله  
انك لو دعوتني ودوني \* زورا ذات متر عيسى  
الزورا الارض البعيدة وقوله متر ع أي ممتلئة بالماء وقوله يدي يدي بفتح الياء أي بعبدة متسعة (قوله قلبى  
يدي) أي قلبى مضاف ويدي مضاف اليه وأما في الاول فهو فعل ماض لا شاهد فيه وصدر البيت  
\* دعوت لما أبى مسورا \* ومعنى البيت دعوت مسورا ينصرفي لأجل ما أبى من الشدة ثم فاجابني  
ولباني أحاب الله دعاه ونصره كما نصرني (قوله ومن ذلك) أي الاول (قوله مرفوع خبر كاد وأخواتها)  
أي فلا يكون الا ضميرا عائد على اسمها (قوله الاعسى) أي فان مرفوع خبرها يجوز أن يكون اسما ظاهرا  
لكن لا بد أن يكون سببا أي مضافا لضمير اسمها ولا يكون أجنيا (قوله ومن ذلك) أي الاول (قوله مرفوع  
اسم التفضيل) أي فلا يكون الا ضميرا عائد على الموصوف به (قوله وهذا) أي مرفوع اسم التفضيل أي أنه  
يشترط فيه أمران (قوله ومن الثاني) أي اشتراط الاظهار في بعض المعدولات (قوله تأ كيد الاسم المظهر)  
أي فلا يجوز كد المظهر الا بمظهر لا بضمير (قوله والنعت) أي لان الضمير لا ينعت ولا ينعته ولا يبين ولا يبين به  
(قوله محتمل الجر) أي عطف على الياء المجرورة محلا لولا (قوله وهذا خطأ) أي من وجهين (قوله ولان  
لولاي الخ) هذا والمتصور له في الوهم (قوله يحاجي بها) أي يلغز بها (قوله في كون الاسم) أي الواقع بعده  
وقوله مجردا من العوامل اللفظية أي فيكون مبتدأ (قوله فكذا ما شبه الزائد) أي وحينئذ فالياء  
مبتدأ محلا لرفع بالابتداء والعطف عليه انظر المحل (قوله ان فرج اسم كان) أي وجملة كان وخبرها خبر عسى  
وفيه أنه يلزم عليه أن مرفوع خبر عسى اسم ظاهر غير سبي وهو لا يجوز وهذا وجه الوهم (قوله فأنقض)  
أي أقوم والتمثل السكران (قوله لا فاعل يثقلني) أي واجلة من الفعل والفاعل خبر جعل لانه من أخوات  
كاد لا يلزم عليه أن مرفوع خبر أخوات كاد اسم ظاهر مع أنه لا يرفع الا الضمير (قوله انه يجوز كون  
هو تو كيدا) أي لثاني وهو وهم لانه يلزم عليه تو كيدا الاسم الظاهر بالضمير وهو لا يصح وقوله وقد  
مضى اشارة الى الاعتذار عنه بما سبق له في باب ضمير الفصل من أنه يحتمل أن مراد أبي البقاء أنه تو كيد لضمير  
مستتر في شاتك لنفس شاتك وحينئذ فلا معنى لقطع بتوهمه (قوله عطف بيان) ووجه الوهم أن الضمير  
لا يبين كما انه لا ينعت وقد يجاب عنه بأنه أراد بالبيان البدل لنا أخيهما (قوله وقول التحوين) أي ومن  
الوهم في الثاني قول التحوين وجعل ذلك من الوهم في الثاني وهم لان الثاني اشتراط الاظهار في بعض  
المعدولات ولم يشترط أحد في العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه أن يكون المعطوف اسما ظاهرا دل  
الشمي وأقول الاوهم في جعل ذلك من الوهم في الثاني لان ردا بن مالك على التحوين يقتضي أن عطف الاسم  
الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه ان يكون ذلك الفاعل ظاهرا أو يصح في موضعه ظاهر (قوله ان انعطف  
على الضمير المستتر) أي وهو وهم لانه يقتضي أن فعل الامر يرفع الظاهر وهو لا يجوز وقد يجاب بأنه يغفر في

ثوبي فأنقض ثمض الشارب التمل فتوبي بدل استعمال من فاعل جعلت لافاعل يثقلني ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء في ان شاتك هو الابتر  
انه يجوز كون هو تو كيدا وقدمضى وقول الزنجشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان عبدوا الله اذا قدوت ان مصدر يدعون واصلتها  
عطف بيان على الهاء وقول التحوين في نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر وقد رددت بن مالك وجهه من عطف  
الجل والاصل وليسكن زوجك وكذا دل في لا تخلفه نحن ولا أنت ان التقدير ولا تخلفه أنت



لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا ومرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم وجوز في قوله نطوف ما نطوف ثم نأوي  
ذو الاموال من اوالهديم الى حفر اسافلهم جوف ٢١٤ \* وأعلام صفاح مقيم كون ذور فاعلا بفعل غيبة محذوف أي يأوي ذوو الاموال

التابع وقد أشار لتوجيه الوهم المصنف بقوله لان مرفوع الخ (قوله لان مرفوع فعل الامر الخ) أي  
وانما جعله من عطف الجمل لان مرفوع فعل الامر الخ (قوله لا يكون غير ضمير المتكلم)  
أي ولو عطف أنت في المثال الثاني على الضمير المستتر لكان المضارع المبدوء بالنون رفع ضمير المخاطب مع انه لا  
يرفع الا ضمير المتكلم وهذا تعليل لقوله وكذا قال في لا تخلقه وأما قوله قبل لان فعل الامر فراجع لقوله وليسكن  
زوجك الخ (قوله وجوز) أي ابن مالك (قوله الى حفر) أي القبور (قوله جوف) أي واسعة (قوله صفاح) هي  
الحجارة العريضة (قوله أي يأوي ذوو الاموال الخ) أي وليس قوله ذوو الاموال فاعلا لتأوي لان الفعل المضارع  
المبدوء بالنون لا يرفع الا ضمير المتكلم وحده أو معه غيره (قوله توكيدا) أي لضمير نأوي (قوله على حد ضرب  
زيد الظهر والبطن) اعلم انهم أجازوا فيه التأكيذ كما ذكره وأجازوا فيه أيضا البذل وهو بدل البعض من  
الكل لكن يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معاني كل فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البذل أو على  
التأكيذ فان ذلك لم يجوزوا في البيت البدلية وقد نصوا على أن البذل اذا كان مقيدا للاحاطة جاز كونه بدلا  
من ضمير الحاضر كافي قما أو انا أو نحو ذلك كانهما متنعوان من ذلك لاجل اشتراطهم في البذل صحة حلوله محل  
المبدل عنه وفيه أن هذه القاعدة متجاوز فيها اذا لا يمنع أن يقال أكلت الارغفة جزء منها ولا سكنت الدار بيت  
منها على أن يكون كل منهما مابدا بدل به ضم مع ان الثاني لا يحل محل الاول اذا لا يقال أكلت جزء من الارغفة ولا  
سكنت بيت من الدار اه دما يعني (قوله الظهر والبطن) توكيدا لزيد أي الظهر منه والبطن منه (قوله  
ونعم رجلين) أي نعم هما رجلين فرجلين تمييزا لزيدان المخصوص بالمدح (قوله نعمنا) أي بابرار الضمير  
(قوله في لغية) أي ضعيفة قوهي لغة كلوني البراعيث (قوله وهورب) نحور به رجلا ور به رجلا ورجلين  
وامرأة ونساء فالضمير على كل حال مفرد مذكر (قوله فقدم البحث فيها) أي فليس ليسجنته فاعل بديل  
الضمير العائد هل البداء وكذا نائب الفاعل لهم لاجلة لا تفسدوا (قوله ومن الثاني) أي مما اشترطوا فيه ان  
يكون جملة (قوله خبران المفتوحة الخ) قال في الخلاصة

وان تحذف ان فاسمها استكن \* والخبر اجعل جملة من بعد ان  
(قوله وخبر القول المحكي) حاصله ان القول اذا وقع فاما ان تقصد حكاية أو الاخبار عنه بأمر فان كان الاول  
وجب الاخبار عنه بجملة مراد لفظها وان كان الثاني أخبر عنه بمفرد (قوله خبر ضمير الشأن) أي فيجب ان  
يكون جملة (قوله وهلى هذا) أي كون خبر ضمير الشأن جملة (قوله اذا قدر الخ) هذا يفيد جواز التقديرين  
وهو مخالف لما سبق في محبث ضمير الشأن من انه اذا احتمل كونه غير ضمير شأن تعيين ولا يعدل لغيره  
والجواب ان المراد هناك لا يعدل لغيره أي لراجحيته وهناك قصد التدرى في الاعراب مع ارخاء العنان وقطع  
النظر عن الارجحية وعدمها (قوله كون آثم خبرا) أي لا مبتدأ وقبله خبر اذا لا يخبر عن النكرة الغير  
المختصة بالمعرفة ولا يجوز أن يكون آثم خبرا وقلبه فاعل به لان خبر ضمير الشأن لا يكون مفردا (قوله وخبر  
أفعال المقاربة) نحو طفق يتكلم وأخذ يشعر (قوله ومن الوهم) أي في أفعال المقاربة (قوله ان مسحا خبر  
طفق) أي فقد جعل خبرها مفردا وهو وهم (قوله ومن الوهم) أي في جواب القسم (قوله ان اللام وما بعدها  
جواب) أي جواب القسم أي وهو خطأ لان أب المضمرة بعد لام كي والفعل بعدها في تأويل مفرد والمفرد  
لا يجاب به القسم (قوله وقدم البحث الخ) أي فقد قال سابقا وأجاز أبو الحسن تلقى القسم بلام كي وجعل منه  
يخلفون بالله لكم ابرضوكم وقال المعنى ليرضنكم وان أباء على قال وهذا عندى أول من ان يكون متعلقا  
يخلفون والمقسم عليه محذوف والجماعة يأتون ذلك بناء على ان القسم انما يجاب بالجملة ويقدرون في الآية

وكونه وما بعده توكيدا على  
محد ضرب زيد الظهر والبطن  
\* (تنبيه) \* من العوامل  
ما يعمل في انطاشه وفي  
الضمير بشرط استناره وهو  
نعم وبس تقول نعم الرجلان  
الزيدان ونعم رجلين الزيدان  
ولا يقال نعم الا في لغية أو  
بشرط امراده وتذكيره وهو  
رب في الاصح (النوع  
السادس) ان تراطهم المفرد  
في بعض المعولات والجملة  
في بعض فمن الاول الفاعل  
ونائبه وهو الصحيح فاما ثم بدا  
لهم من بعد ما رأوا الآيات  
ليسجنته واذ قيل لهم لا  
تفسدوا في الارض فقدم  
البحث فيهما ومن الثاني خبر  
ان المفتوحة اذا خطفت وخبر  
القول المحكي نحو قولى لا اله  
الا الله وخرج بذكر المحكي  
قولك قولى - وكذلك خبر  
ضمير الشأن وعلى هذا فقول  
تعالى ومن يكتهم فانه آثم  
قلبه اذا قدر ضمير انه الشأن  
لزم كون آثم خبرا - دما  
وقلبه مبتدأ مؤخر واذا قدر  
راجعنا الى اسم الشرط جاز  
ذلك وان يكون آثم الخبر  
وقلبه فاعل به وخبر افعال  
المقاربة \* ومن الوهم قول  
بعضهم في فطه - ق مسحا  
بالسوق والاعناق ان مسحا  
خبر طفق والصواب انه

مصدر خبر محذوف أي مع مسحا وجواب الشرط وجواب القسم ومن الوهم قول الكسائي وأبي حاتم في نحو يخلفون  
بالله لكم ابرضوكم ان اللام وما بعدها جواب وقدم البحث في ذلك



وقول بدر الدين بن مالك في قوله تعالى آثم زين الخ (قوله حشرة) الاولى حشرات بالجمع ليوافق المقدور المنطوق به الدال عليه ولان الجمع  
فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو كن هذاه الله بديل فان الله يضل من يشاء ويمد ي ٢١٥ من يشاء وان تقدير الثاني باطل ويجب عليه

كون من موصولة وقديتوهم  
ان مثل هذا قول صاحب  
الرواح وهو أبو الفضل  
الرازي فانه قال في قوله تعالى  
أم من خلق السموات  
والارض لا بد من اضممار  
جملة معادلة والتقدير كمن  
لا يخاف ان ينتهي وانما هذا  
مبنى على تعمية جماعة منهم  
التي تخشى في مفصلة الظرف  
من نحوز يدي الدار جملة  
ظرفية لكونه عندهم خلفا  
من جملة مقدرة ولا يعتذر  
بمثل هذا عن ابن مالك فان  
الظرف لا يكون جوابا وان  
قلنا انه جملة (النوع  
السابع) اشترط الجملة  
الفعلية في بعض المواضع  
والاسمية في بعض ومن الاول  
جملة الشرط غير لولا وجملة  
جواب لولا ولولا والجملة  
بعدها والجل اتالية أحرف  
التخصيص وجملة أخبار  
أفعال المقاربة ونحوه  
المفتوحة بعد لوعند  
التي تخشى ومتابعيه نحو ولو  
أنهم آمنوا ومن الثاني الجملة  
بعدا الفجائية وليتعالى  
الصحيح فهم ومن الوهم في  
الاول أن يقول من لا يذهب  
الى قول الانخفص والكوفيين  
في نحو وان امرأة خافت  
وان أحدا من المشركين  
استجارك واذا السماء

ليكون كذا البرضوكم (قوله وقول بدر الدين) هذا ناطر لجواب الشرط (قوله ان جواب الشرط) أي من  
قوله آثم زين الخ (قوله حشرة) الاولى حشرات بالجمع ليوافق المقدور المنطوق به الدال عليه ولان الجمع  
ذ كرلغنى فاذا قدر المفرد فان ذلك المعنى المراد (قوله باطل) أي لان الجار والمجرور لا يكون جوابا للشرط  
(قوله باطل) أي على ان من شرطية وهذا جوابها (قوله ويجب عليه الخ) هذا كلام مستأنف أي انه على  
التقدير الثاني فيجعل من موصولة ولا يجعلها شرطية خلافا لبدرا الدين ويكون هذا المقدور خبرا لمبتدأ وهو  
من الموصولة والحاصل ان التقدير الثاني باطل ان كان معتقدا بن مالك ان من شرطية لا موصولة وان كان  
مراده أنهم موصولة وأطلق على خبرها جواب الشرط تجوزا من حيث كونه شبهة في المعنى فلا بطلان  
ووجه المشبهة ان المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابهة لاسم الشرط فصلته بجملة الشرط ونحوه  
بجملة الجزاء في المعنى اذ قولك الذي يأتي أكرمه في معنى من يأتي أكرمه فان قلت هذا الاطلاق مجازي  
لكن لا قرينة على التجوز قلت القرينة قائمة وهي عدم صلاحية المقدور لان يكون جواب الشرط فتعذرت  
الحقيقة فعمل على المجاز والعلاقة المشابهة (قوله وقديتوهم) أي يقع في الوهم أي الذهن ولو على  
سبيل الرجحان (قوله ان مثل هذا) أي مثل التقدير الثاني والمثلية المتوهم في البطلان ووجه بطلانه ان قوله  
لا بد من اضممار جملة معادلة ان ارادهم بجملة من اللفاظ فهو صحيح وان اراد الجمل المصطلح عليهم في الخوف فليس  
كذلك اذ الجار والمجرور من قبيل المفرد وقوله وانما هذا أي التعبير بالجملة الخ جواب عن هذا الاعتراض  
فلما كان هذا الاعتراض مجابا عنه بخلاف الوارد على ابن مالك كان تقدير صاحب الرواح كتنقدير ابن مالك  
في البطلان على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق (قوله خافعا من جملة مقدرة) أي والاصل يكون واستقر  
(قوله ومن الاول) أي الذي اشترط فيه الجملة الفعلية (قوله غير لولا) أي وكذا شرط لوما لان كل جملة شرطية  
فهي فعلية الا شرط لولا ولوما فان شرطها جملة اسمية (قوله وجملة جواب لو) أي بجوابها كشرطها لا يكون  
الاجملة فعلية واما لولا ولوما فجوابها لا يكون الاجملة فعلية وشرطها لا يكون الاسمية (قوله والجملة بعد لولا)  
أي لا يكونان الا فعليتين نحو لما جاء زيد اكرمه (قوله والجمل التالية احرف التخصيص) أي لا تكون الا فعلية  
نحوه لا اكرمت زيدا والا اكرمه ومقابلته الجمع بالجمع فييدان كل حرف من احرف التخصيص يليه جملة  
واحدة وهو كذلك كما قلنا (قوله وجملة) أي وجميع اخبار افعال المقاربة فلا يكون الاجملة فعلية (قوله افعال  
المقاربة) أي فلا يكون الاجملة فعلية لا يقال ان من جاتها على ونحوها فدلالة غالب مقرون بان قال في الخلاصة  
\* وكونه بدون ان بعد عسى \* نزار الخ لان المراد جملة ولو بحسب الظاهر تأمل (قوله عند التي تخشى الخ) أي  
القائلين ان أن وما بعدهما موصولة بمصدره على المحذوف لان لوعندهم مختصة بالافعال فشرطها لا بد ان يكون جملة  
فعلية أي ولو ثبت ايمانهم (قوله ومن الثاني) أي الذي اشترط فيه الجملة الاسمية (قوله وليتعالى) أي لان ليت  
اذا دخلت عليهم اما لا تزول اختصاصها عن العمل في الاسماء على الصحيح بخلاف انواتها وانه يجوز فيها الاعمال  
والاهمال (قوله على الصحيح فيها) أي من اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية (قوله ومن الوهم في  
الاول) أي اشترط الجملة الفعلية في الشرط (قوله الى قول الانخفص) أي من ان المرفوع بعد أداة شرطية مبتدأ  
وما بعد المرفوع خبر والانخفص بصرى (قوله وان امرأ) أي بان يقول ان امرأ مبتدأ وخبر وكذا وان  
أحد (قوله ان المرفوع مبتدأ) أي والجملة بعد خبر (قوله وذلك خطأ) أي لا يزوم دخول دون الشرط على  
الجملة الاسمية (قوله لانه خلاف قول من اعتمد عليه) أي من ان جملة الشرط انما تكون فعلية (قوله وانما  
قاله سهوا) أي عن التواعد البصرية (قوله واما اذ قل ذلك الانخفص) أي او من قلده أيضا (قوله واجازوا)

انشئت ان المرفوع مبتدأ وذلك خطأ لانه خلاف قول من اعتمد عليهم وانما اذ قل ذلك لا خفص أو الكوفي فلا يعد ذلك الاعراب  
خطأ لان هذاه ذهبوا اليه ولم يقولوه سهوا عن قاعدة نعم الصواب خلاف قولهم في صل المسئلة وأجازوا ان يكون المرفوع مجزولا على



اضمار فعل كما يقول الجمهور وأجاز الكوفيون وجهائنا وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزبارة \* ما للجملة مال مشبه بالثبوت \* فيمن رفع مشيها وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقى معمول الخبر أي مشيها يكون وثبوتها أو يوجد وثبوتها ٢١٦ ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جرحه بدل اشتغال من الجمال

لأنه عائد على ما الاستفهامية ومقتضى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل به مزة الاستفهام فكذلك حكم ضمير الاستفهام ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما \* وصال على طول الصدود يدوم ان وصالا مبتدأ والصواب أنه فاعل يدوم محذوف مفسرا بالمذكور وقول آخر في نحو آتيتك يوم زيدا تلقاه أنه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيديوه لأن الزمن المبهم المستعمل يحتمل على إذا في أنه لا يضاف إلى الجملة الاسمية وأما قوله تعالى يوم هم بارزون فقد مضى أن الزمن هنا محمول على إذا على إذا وأنه لتحقيقه نزل منزلة الماضي وأما جواب ابن عصفور عن سيديوه بأنه انما يوجب ذلك في الظروف واليوم هنا بدل من المفعول به وهو يوم التلاق في قوله تعالى لتتذكر يوم التلاق فردود وانما ذلك في اسم الزمان ظرفا كان أو غيره ثم هذا الجواب لا يثبت في قوله

أي الاتخفش والكوفيون (قوله وإجاز الخ) أي ولم يوافق على ذلك الاتخفش بل وافق قومه البصريين على امتناع تقديم الفاعل على عامله (قوله فيمن رفع) أي إمام من جرحه وبدل من الجملة بدل اشتغال ووجه استدلالهم على تقديم الفاعل على عامله أن رفع مشيها ما ان يكون بالتبعية أو بالاصالة ولا يتأق هنا بالتبعية الأعلى أنه بدل من الضمير المستكن في الظرف وقد منعه المصنف بما علمت فتعين أن يكون الرفع أصليا ولا وجه له إلا أن يكون مبتدأ أو فاعلا لا سبيل إلى الأول إذ لا خبر له من حيث المعنى الا وثبوتها وهو منصوب فامتنع كونه خبرا للمبتدأ وتعين أن يكون مرفوعا على أنه فاعل وثبوتها الذي هو حال من الجمال أي أي شيء ثبت للجملة في حال كونها وثبوتها مشيها وهذا الاستدلال مردود بما ذكره في المتن من تقدير الخبر يكون أو يوجد (قوله وثبوتها) الوثبوت الزبارة والثاني أي على ثأن (قوله بدل من الضمير المستتر في الظرف) أي أي شيء ثبت للجملة فهو عائد على الشيء (قوله ولأنه لا ضمير فيه) أي وبدل البعض لا بد فيه من رابط يعود على المبدل منه (قوله في بيت الكتاب) أي كتاب سيديوه وهذا الذي أنشده بحزب للمرار وصدده صدقت فاطولت الصدود وقلما \* الخ (قوله ان وصالا مبتدأ) أي وجملة يدوم بعده خبره وهو خلاف الصواب لأن قل المكفوفة بما الزائدة لا يليها إلا الجملة الفعلية لا الاسمية وكان على المصنف أن يزد قلم في الأول المشترك فيه الجملة الفعلية لاجل أن يبين عليه ما ذكره من الوهم (قوله والصواب الخ) لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون هذا المعرب لوصال مبتدأ بني على أن ما في البيت مصدر به لا كافة كذهب إليه بعضهم وعلى أن ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل قاله الدماميني قال الشمني وأقول لما لم يذكر هذا القائل أنه مبني على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه أنه مبني على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه أنه ليس كذلك (قوله وذلك خطأ عند سيديوه) قال الشمني أقول ان المصنف لم يخطئ ذلك القائل مستندا إلى قول سيديوه وانما الخبر بأن قول هذا القائل خطأ عند سيديوه ويفهم منه أنه صواب عند غيره وبهذا يندفع الاعتراض المذكور بعد (قوله لان الزمان المبهم) أي كيوم اعم من أن يكون ظرفا أو غيره (قوله لا يضاف إلى الجملة الاسمية) بل لا يضاف إلا إلى الفعلية واعتراض بأنه وان كان خطأ عند سيديوه إلا أنه صواب عند غيره وهو قول مشهور وإذا كان صوابا عند غيره سيديوه فيمكن أن المعرب مقلد لذلك القول القوي فالحق أن هذا الإعراب ليس وهما (قوله وأما قوله الخ) هذا وارد على قول سيديوه بأن يوم قد اضيف في الآية للجملة الاسمية (قوله فقد مضى ان الزمن) أي اسم الزمن (قوله محمول على إذا على إذا) أي فلما جعل على إذا جازت اضافته للجملة الاسمية (قوله وأنه لتحقيقه) هذا جملة على إذا (قوله نزل منزلة الماضي) أي الموضوع له إذ قلنا صرح جملة عليها (قوله بأنه انما يوجب ذلك) أي اضافة الزمن المبهم للجملة الفعلية (قوله في الظروف) أي فيما إذا وقعت اسماء الزمان المبهمة ظرفا أي وليس كلامه في مطلق الزمن المبهم سواء كان ظرفا أو لا (قوله وانما ذلك) أي كلام سيديوه (قوله ثم هذا الجواب) أي جواب ابن عصفور وانما ثأن لان يوم هنا ظرف قطعاً واضيف إلى الجملة الاسمية فلا يجاب عنه إلا بالجواب الأول من أنه نزل المستقبل وهو يوم القيامة منزلة الماضي لتحقيقه فهو حيثنذ محمول بعد التزليل على إذ هو تضاف إلى الجملة الاسمية وقد يقال يمكن تخريجه على حذف يكون أي يوم لا يكون ذو شفاعتة بمن قتيلا فتكون الاضافة للجملة الفعلية وحيثنذ قسم جواب ابن عصفور فيه (قوله كون الجملة الاسمية) أي أي أوبه اذى (قوله على أنه) أي ذلك البعض القائل بما تقدم من أن أوبه اذى من رأسه

وكن في شفيعه يوم لا ذو شفاعاة \* بمن قتيلا عن سواد بن قارب ومن الوهم أيضا قول بعضهم في قوله تعالى فن كان منكم عطف مريضاً أو به أذى من رأسه بعد ما جزم بأن من شرطية أنه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها ويردها أن جملة الشرط لا تكون اسمية فكذلك المعطوف عليها



على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله أيضا لان الفاعل لا تدخل في الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهة حيثما يثبت باسم الشرط وقول ابن طاهر في قوله فان لام لا أعطيه فاني صديق من غدو أو رواح وقول آخر في قول الشاعر ٢١٧

الى فها لانفس ليلى شفيها  
ان ما بعد ان لا وهلا جملة  
اسمية ثابتة عن الجملة الفعلية  
والصواب أن التقدير في  
الاولى فان أكن وفي الثاني  
فها لا كان أي الامر والشأن  
والجملة الاسمية فيها خبر  
ومن ذلك قول جماعة منهم  
الزنجشيري في ولولأنهم آمنوا  
واتقوا المشوبة من عند الله  
خبر الجملة الاسمية جواب  
لو والاولى أن يقدر الجواب  
محدوفا أي لكان خبر الهم  
أو أن يقدر لو بمنزلة ليت في  
إعادة التمني فلا يحتاج الى  
جواب ومن ذلك قول جماعة  
منهم ابن مالك في قوله تعالى  
فلما نجاهم الى البرفتهم  
مقتصدان الجملة جواب  
لما والظاهر أن الجواب جملة  
فعلية محدوفة أي انقسموا  
قسمين فمنهم مقتصد ومنهم  
غيره بذلك ويؤيد هذا أن  
جواب لما لا يقترب بالفاء  
ومن الوهم في الثاني تجويز  
كثير من النحويين الاشتغال  
في نحو خرجت فاذا زيد  
يضر به عمرو ومن العجب  
أن ابن الحاجب أجاز ذلك  
في كافيته مع قوله فيها في  
بحث الظروف وقد تكون  
للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها  
وأجاز ابن أبي الربيع في لبتما

عطف على الفعلية المتقدمة لو قدر من موصولة لا شرطية لم يصح قوله المذكور (قوله على انه لو قدر من موصولة) أي وجعلت مبتدأ لم يصح قوله أيضا أي بأن يجعل أوبه اذ عطف على كان وانما لم يصح لان المبتدأ الذي هو الموصول اعني من كان خبره قوله فقديته والموصول لا يقرن خبره بالفاء لا اذا كانت صلة فعلية لان الموصول الواقع مبتدأ لا يشبه الشرط الا اذا كان صلتها كذلك وهذا الموصول صلتها جملة اسمية بالنظر للجملة المعطوفة وحاصل الجواب من هذا الاعتراض والذي قبله انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فقد قالوا رب وجعل واخيه مع امتناعهم من ان يقولوا رب اخيه وقال الشاعر

ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا \* اوتزلون فاناه عشر نزل

قال بونس ارادوا تتم تزلون فمطاف الجملة الاسمية على جملة الشرط وهذا عين ما نحن فيه (قوله وقول ابن طاهر) عطف على قول بعضهم (قوله ان ما بعد ان لا الخ) حاصله انه يقول ان ان شرطية ولا نافية للعنس ومال اسمها وجملة اعطيه خبرها وجملة لا واسمها وخبرها شرط لان وجملة في صديق جواب ان وهذا هو لان جملة الشرط لا تكون اسمية (قوله وهلا) حاصله ان هلا حرف تضيض ونفس مبتدأ مضاف اليه ما بعده وشفيها خبر المبتدأ وهذا هو لان حرف التضيض لا يليه الا جملة الفعلية (قوله فان اكن) أي فالجملة الاسمية خبر كان المحذوفة الواقعة شرطا (قوله فها لا كن) أي وحيث جملة الاسمية خبر لكان المحذوفة مع اسمها ضمير الشأن (قوله أي الامر والشأن) هذا تفسير للضمير المستتر في كان (قوله ومن ذلك) أي ومن الوهم في الاول المشروط فيه الجملة الفعلية (قوله قول جماعة منهم الزنجشيري) فيه ان هذا ليس وهما وذهولا عن القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية جوابا للو وهو مذهب اهل الاختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا فالاولى في الرد عليهم ان يقال والصواب خلاف قواهم في اصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك اه دراميني (قوله ان الجملة الاسمية جواب لو) أي وهو وهم لان لو جوابها كشرطها لا يكون الا جملة فعلية (قوله ان يقدر الجواب محدوفا) أي لان جواب لو لا يكون الا فعلية (قوله بمنزلة ليت في امادة التمني) أي وعليهما ما قلنا في المشوبة موطئة للقسم (قوله ان الجملة) أي الاسمية جواب لما هو وهم لان جواب لما وشرطها لا يكونان الا جامعين فعليتين (قوله ويؤيد هذا) أي كون الجواب محدوفا لفهم مقتصدان جواب الخ (قوله في الثاني) يريد بالثاني اشتراط الجملة الاسمية في بعض المواضع (قوله الاشتغال) اراد بالاشتغال النصب باضمار فعل على شريطة التفسير وانما كان هذا وهم لان اذا الفجائية لا يليها الا الجملة الاسمية على الاصح (قوله ومن العجب الخ) هذا الاعتراض متوجه عليه وقد اورد ابن الحاجب التضيض عنه بما لا يظهر فقال وكان قياس وقوع المبتدأ والخبر بعد اذا المفاجأة ان يمنع النصب فيما اضرعاه اذا وقع بعدها كقولك فذا عبيد الله يضر به عمرو لان لزوم وقوع المبتدأ والخبر مناف للنصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة نظرا لصورة المبتدأ والخبر أي انه لما كان بعد اذا مبتدأ وخبر والخبر مشغول عن المبتدأ بضميره احرى هذا الكلام مجرى غيره مما لم يقع به اذا الفجائية نحو زيد ضربته فكما جاز النصب في ذلك جاز في هذا وكانهم قطعوا النظر عن اذ او روي مجرد صورة المبتدأ والخبر فجواز النصب انما نشأ عن قطع النظر عن اذ ولا يخفى ان قطع النظر عما هو موجود من ادلة علمية عدم الالة انما للنصب الناشئ عنه يكون باطلا (قوله لانه لم يسمع الخ) أي لان ما لا تكف ليت عن الاختصاص بالاسماء بخلاف ان فان ما زالت اختصاصا بها (قوله لا يمنع التعاطف) لكن التناسب اولى ولا يقع التعاطف الا لتسكته تقتضيه فقد يقال اريد في قضية الكافرين

(٢٨ - دسوقي في) زيد اضر به أن يكون انتصاب زيد على الاشتغال كأن نصب في انما زيد اضر به والصواب أن انتصابه بليت لانه لم يسمع نحوليته اذ لم زيد كسمع انما قام زيد (تابعه) اعترض الرازي على الزنجشيري في قوله تعالى والذين كفروا بايات الله او تلك هم الخاسرون ان الجملة معطوفة على وينجي الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف على الفعلية وقد مر أن تخالف الجامعين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف وقال



بعض المتأخرين في تجويز أبي البداء في قوله ٣١٨: تعالى منهم من كلم الله أنه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من فضله بعضهم على بعض هذا

مردود لان الاسمية لا تبدل  
من الفعلية انتهى ولم يعم  
دليل على امتناع ذلك (النوع  
الثامن) اشتراطهم في بعض  
الجل الخبرية وفي بعضها  
الانشائية فالاول كغير كالملة  
والصفة والحال والجملة الواقعة  
خبر المكان أو خبر الان أو  
لضمير الشأن قبل أو خبرا  
للمبتدأ أو جوابا للقسم غير  
الاستعطافي ومن الثاني  
جواب القسم الاستعطافي  
كقوله \* بربك هل ضمنت  
البك ليلى \* وقوله  
يعيشك يا سلمى ارجى ذاصبا  
وما ورد على خلاف ما ذكر  
مؤول في الاول قوله  
واني لراج نظرة قبل التي  
لعل وان شطت فوها أزورها  
وتخريجه على اضممار القول  
أي قبل التي أقول لعل أو على  
أن الصلة أزورها وخبر لعل  
محذوف والجملة معترضة أي  
لعل أفعل ذلك وقوله  
جاؤا بذق هل رأيت الذئب  
قط \* وقوله  
\* فأنما أنت أخ لانعدمه \*  
وتخريجهما على اضممار القول  
أي أخ مقول فيه لاجلنا الله  
نعدمه وبمذق مقول عند  
رؤيته ذلك وقول أبي الدرداء  
رضي الله عنه وجدت الناس  
أخبر بقله أي صادفت الناس  
مقولا فيهم ذلك وقوله  
وكوني بالكم كرم ذكر بني  
ودلى دل ما جدة صناع

الدلالة على ثبات نحسرا منهم فتناسبه الاتيان بالاسمية وأر بد في قضية المؤمنين تصوير نجاتهم مما قال غيرهم من  
السوء اشعارا بتعظيم منة الله عليهم وقضله فتناسبه الاتيان بالفعلية ذات المضارع اه دما ميني (قوله هذا)  
أي مقول قول بعض المتأخرين مردود لان الاسمية أي كتمهم من كام الله ونحوها (قوله لا تبدل من الفعلية)  
أي كفضلنا ونحوها (قوله ولم يعم دليل) هذا جواب عن رد بعض المتأخرين لما جوزه أبو البقاء في الآية  
(قوله على امتناع ذلك) أي الابدال (قوله قيل أو خبر المبتدأ) الصحيح أن المبتدأ لا يجوز أن يخبر عنه  
بالجملة الخبرية وبالنشائية لكن لا يجوز أن يدخل عليه ناسخ مثل كان وأخواتها وان وأخواتها الا اذا كان  
خبر جملة خبرية (قوله أو جوابا للقسم) قال بعض جملة القسم جملة انشائية يؤكدهم اجملة أخرى هي جملة  
الجواب فان كانت الاخرى خبرية فهو غير استعطافي وان كانت انشائية فهو الاستعطافي فعلى هذا القسم  
الاستعطافي ما أحبيب بجملة انشائية وقال بعض الاستعطافي هو ما كان بالجملة المشعرة بالحنو والعطف (قوله  
ربك هل ضمنت اليك ليلى) أي فقوله بربك قسم وقوله هل ضمنت الخ جواب القسم وتعمام البيت كافي  
نسخة \* قبيل الصبح أو قبلت فاهها \* وهو للمجنون وبعده

وهل رفت عليك قرون ليلى \* وفيه الاخوانة في نداها

قرونها شعورها خاطب به زوجها وهو يصطلي في يوم شات فقال اللهم اذ حلقتني نعم فقبض المجنون على النار  
ونحوه غشيا عليه ورفت معناه برقت وتلا لاف والاخوانة بضم الهمزة واحدة الاخوان والافا حى بتشديد الياء  
وتخفيفها ووردة يشبههم بالاسنان (قوله يعيشك الخ) هذا صدر بيت وعجزه \* أي غير ما يرضيك في السر والظهر \*  
(قوله على خلاف ما ذكر) أي من مجيء الصلة أو الصفة أو الحال أو ما بعده انشائية فلا بد من تأويله ورده للخبرية  
(قوله والجملة) أي جملة لعل وقوله معترضة أي بين الموصول وصانته وكذا جملة وان شطت وجواب الشرط محذوف  
للدلالة خبر لعل عليه (قوله لانعدمه) جملة انشائية لانها مدعاء وليس المراد بها وصف الاخ بأنه غير معدوم اه  
دما ميني (قوله مقول عند رؤيته ذلك) أي هل رأيت الذئب قط (قوله وجدت الناس) الناس مفعول  
لوجدوا خبر بضم الهمزة والياء لانه من باب نصر فعل أمر أي استخبر وتقله فعل مضارع مجزوم محذوف الالف  
فالاصل تقله أي تبغضه أو يحذف الياء لوقوعه في جواب الامر وهو اخبر ومفعول أخبر محذوف أي أخبرهم  
وقول المصنف أي صادفت الناس يشير الى ان وجد تامة كقولك وجد ضالتك وحيث تذخلة أخبر حال على  
اضمار القول وهذا محل الشاهد فان الجملة انشائية ووقعت حالا لكن على اضممار القول والياء في تقله للسكت  
أو انهم بالناس وأفر د نظر الكل فرد فرد من الناس والمعنى وجدت الناس مقولا فيهم استخبر عن حال كل  
واحد منهم يترتب على ذلك البغض له (قوله تقله) يقال قلله يقلبه بغضه وقلى من باب رمى فاللام مكسورة  
وطي تفتح فيقولون قلله يقلبه (قوله وكوني الخ) قبله

ألا يا أم فارغ لا تسأوى \* على شؤ رفعت به سماعي

أي صيني وقوله ودلى بفتح الدال من الدلال وهو الخمر والمأجدة الشربة الكريمة والصناع بفتح الصاد  
الحاذقة الماهرة بعمل اليدين (قوله والجملة) أي ذكريني (قوله مؤولة بالجملة الخبرية) أي والالزم ان  
خبر كان يكون جملة طلبية (قوله لا تحسبوا الخ) أي فلا بد من تأويله بالخبرية لانها خبر ان أي والاصل  
لا تحسبون بتأويل لا الناهية بالنافية والنهي واقع موقع النفي والنفي خبر واسناد نام الى ضمير الليل مجاز  
والمراد نوم أهله أي لا تحسبوا هم سكتوا عنكم وذكروا الاخذ بشا رسيدهم منكم جعل تركهم الاخذ بالشار  
نوما على سبيل الاستعارة اه تقرير شيخنا دردير (قوله كانوا أنجييه) جمع نجي على صيغة فاعيل وهو الذي  
تسارره من النجوى وهي المساروة والارشية جمع رشاء بكسر الراء وبالمسد وهو الخيل الذي في اللوير يدان

والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية أي وكوني تذكريني مثل قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدده الرحمن مدا أي فيه وقوله الناس  
ان الذين قتلهم أمس سيدهم \* لا تحسبوا اليهم عن ليلكم ناما وقوله \* اني اذا ما القوم كانوا أنجييه \* واضطرب القوم اضطراب الارشيا



هناك أوصى ولا توصى به ويؤتى أن يستثنى من منع ذلك في خبري أن وضه ير الشان ٢١٩ خبر أن المفتوحة إذا حفظت فإنه يجوز أن يكون

جمله دعائية كقوله تعالى  
والخامسة أن غضب الله عليها  
في قراءة من قرأ أن بالتخفيف  
وغضب بالفعل والله فاعل  
وقولهم أما إن جزاك الله خيرا  
فحين فتح الهمزة واذالم نلتزم  
قول الجمهور وفي وجوب كون  
اسم ان هذه ضمير شان فلا  
استثناء بالنسبة إلى ضمير  
الشان اذ يمكن أن يقدر  
والخامسة أنها وأما أنك وأما  
نودي أن بورك من في النار  
فيجوز كون أن تفسيرية  
ومن الوهم في هذا الباب  
قول بعضهم في قوله تعالى  
وانظر إلى العظام كيف  
تنشرها ان جملة الاستفهام  
حال من العظام والصواب  
ان كيف وحدها حال من  
مفعول تنشر وان الجملة بدل  
من العظام ولا يلزم من جواز  
كون الحال المفردة استفهاما  
جواز ذلك في الجملة لان الحال  
كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو  
كيف زيد واختلف في نحو  
زيد كيف هو وقول آخرين  
ان جملة الاستفهام حال في  
نحو عرفت زيدا أو من هو  
وقدمروا علم أن النظر  
البصري يعلق فعله كالنظر  
القلبي قال تعالى فليتنظروا  
أزكى طعاما قال سبحانه  
انظر كيف فضلنا بعضهم على  
بعض ومن ذلك قول الامين  
الحمل في حمار أيت بخطه ان

الناس اذا سار بعضهم بعضا واضطربت آراءهم كاضطراب الاحبال في الآبار عند الاستقاء منها فهو  
ثابت الرأي لا يتزلزل اسداد فكره وحسن نظره فكان جديرا لاجل ذلك بان يعصى على غيره ولا يعصى غيره  
عليه اه دمايني (قوله هناك) متعلق بأوصى وهو جملة انشائية وقع خبر الان فلا يلزم تأويلها بخبرية  
والمعنى اني أستحق أن أكون وصيا على غيري في تلك الحالة (قوله ولا توصى به) أي على فالباع بمعنى على  
والهاء للسكت وجواب اذا محذوف لدلالة خبر ان عليه (قوله من منع ذلك) أي من منع وقوع الجملة  
الانشائية خبر الضمير الشان ولان (قوله ان يكون) أي خبر ان وخبر ضمير الشان (قوله دعائية) أي وهي  
انشائية (قوله ان غضب) أي انه أي الحال والشان غضب الخ (قوله أما ان جزاك الله خيرا) أي فالاصل  
انه جزاك الخ (قوله واذالم نلتزم الخ) أي ان محمل كونه يغتفر في خبر أن المفتوحة المحققة كونه جملة دعائية  
اذا مررنا على مذهب الجمهور من أن اسمها لا بد ان يكون ضمير الشان (قوله كون اسم ان هذه) أي المحققة  
ضمير شان أي بل يجوز أن يكون ضمير الغير الحال والشان (قوله فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشان)  
بل خبره يمتنع كونه جملة طلبية وقوله بالنسبة إلى ضمير الشان أي والاستثناء انما هو بالنسبة لان فقط (قوله  
انها) أي المرأة غضب (قوله انك) أي المخاطب جزاك الخ فخير ان وقع جملة دعائية وعلم أن الاتصال بالضمير  
يرد الاشياء لاصولها فلذا شدت ان (قوله وأما نودي ان بورك الخ) جواب عما يقال ان أن المحققة في هذه يتعين  
ان اسمها يكون ضمير الشان اذ لا يصح غيره وحيتنذ فقد وقع خبر ضمير الشان جملة انشائية فكيف يقال اذا  
مشينا على مذهب غير الجمهور فلا استثناء وحاصل الجواب أنه لا يتعين في هذه الآية أن تكون أن محققة اسمها  
ضمير الشان بل يجوز ان تكون غير محققة وحيتنذ فلا يراد (قوله فيجوز كون ان تفسيرية) أي ويجوز أن  
تكون محققة من الثبيلة وخبرها جملة دعائية (قوله ان جملة الاستفهام حال من العظام) وجه الوهم ان  
الاستفهام انشاء والجملة الحالية لا تكون الانخبرية (قوله بدل من العظام) يرد عليه أن هذه الجملة لا تحل  
محل المبدل منها وهو شرط في صحة البديل لانه يلزم دلالة تعليق حرف الجر ألا أن يلتفت للمعنى أي إلى العظام  
كيفية نشرها أو يقال انه يغتفر في التابع على أن هذه القاعدة أدللية كالم (قوله كيف زيد) كيف خبر  
مقدم وزيد مبتدأ مؤخر (قوله واختلف في يجوز يد كيف هو) أي فقبل ان جملة كيف هو يصح ان  
تكون خبرا وهو الوجه وقبل لا يضر لان جملة انشائية (قوله زيد كيف هو) زيد مبتدأ وكيف خبر وهو  
مبتدأ ثان والجملة خبر عن زيد (قوله وقول آخرين) عطف على قول بعضهم (قوله عرفت زيدا أو من هو)  
زيد مفعول وأبو خبر مقدم ومن مضاف اليه وهو مبتدأ مؤخر والجملة سدت سد المفعول الثاني لاجل كماله  
بعضهم لان الحال لا تكون الانخبرية (قوله واعلم ان النظر البصري الخ) قال الدمايني ساق المصنف الحكم  
المذكور وهو تعليق النظر البصري ساق الحكم المقرر للعلوم الذي لا خلاف فيه مع انه قد قال في الباب الثاني  
من الكتاب ولم أذف على تعليق النظر البصري الامن جهة الزخشي اه قال الشمني أقول كونه لم يقف  
عليه الامن جهته لا يعارض كونه جازما به ولا يقتضي أن غير الزخشي ينفيه ثم بعده هذا يقال على المصنف ان  
مقتضى كون النظر البصري يعلق بردها تقدمه في كيف في الآية السابقة قريبا تأمل (قوله النظر البصري)  
أي الذي يتعدى إلى مفعول واحد وقوله يعلق فعله أي عن العمل في ذلك المفعول (قوله كالنظر القلبي) أي  
كأن النظر القلبي المتعدى لاثنين يعلق اتفاد (قوله فليتنظر الخ) هذا مثل للنظر البصري وقوله انظر  
كيف الخ مثال للنظر القلبي (قوله ومن ذلك) أي من الوهم (قوله وان لانا هبة) أي والفحمة فحمة بناء  
لاجل نون التوكيد المحذوفة (قوله والصواب أن الواو للعطف) أي ولانا نافية لانهية وقوله ان الواو  
للعطف أي لان الجملة الحالية لا تتبع انشائية (قوله أن الفحمة اعراب الخ) أي فهو منصوب بان مضمرة بعد

الجملة التي بعد الواو ومن قوله لا تضر من مطلب حالية وأن لانا هبة والصواب ان الواو للعطف ثم اصح أن الفحمة اعراب مثلها في  
لاتأكل السمك وتشرب اللبن لبناء لاجل نون توكيد خفيفة



محذوفة (النوع التاسع) اشترطهم لبعض ٢٢٠ الاسماء أن توصف ولبعثها أن لا توصف في الأول مجرور ورب اذا كان ظاهرا وأي

واو المعية في جواب الامر (قوله محذوفة) أي والاصل لا تصجرن فهو مبتنى على الفتح فحذفت النون لاجل الخفة تبق الفعل على حاله (قوله اذا كان ظاهرا) نحو رب رجل كريم أو رب رجل اقيته (قوله وأي في النداء) نحو يا أيها الذين آمنوا (قوله الجماء) بالمد والغدير أي الساكن للارض لكثرة (قوله والجماء في قولهم الخ) في الصحاح يقال جاؤا وجاء غفيرا ممدودا والجماء الغفير أي جاؤا بجملة الشريف والوضيع ولم يتخلف منهم أحد والجماء الغفير اسم وليس بفعل الا أنه ينصب كما تنصب المصادر التي في معناه كقولك جاؤا في جميعا وقاطبة وطرا وكافة وأدخلوا فيه الالف واللام كما أدخلوها في قولهم أو ردها العرلة أي أو ردها عرا كاه شني (قوله وما وطئ به) أي ما جعل تمهيدا لغيره مثل رجل في المثال الاول فإنه لا فائدة للاخبار برب رجل وإنما أتى به لاجل الوصف بكونه صالحا وإذا كان هذا الخبر والصفة والحال التي به لاجل كونه موصوفا بامر فلا ينبغي أن يقطع ذلك الوصف لانه المقصود لانه المتوصل اليه بالخبر والحال (قوله أأكرم من إلى الخ) هذا البيت للصمة وقيل لقيس بن الملوح قال الساميني وأظن أن هذا البيت بعد قوله ونبت ليلى أرسلت بشفاعة \* الى فهل انفس ليلى شفيها

وتدعى بمعنى تطلب وهو نصب بان مضمره بعد الفاء في جواب الاستفهام ولكنه سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله في السبعة وان كان قليلا كما في قراءة أبي جعفر من أوسط ما تطعمه من أهاليكم يسكن الياء وأم منقطعة (قوله فتبتني به الجاه) أي فتطلب منه الجاه بان تسوقه على (قوله رب فدا الخ) الرشد بفتح الراء القدر الضخم أو الدلو بكسر الراء العطاء وهرقة أرقة أبدلت الهمزة هاء بمعنى صببته وأسرى جمع أسير والمعشر جماعة من الناس والاقبال ان كان بالمتنائة لفوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان بالمتنائة التحتية فهو جمع قتل بفتح القاف وسكون الياء وهو المالك مطلقا وقيل المالك من ملوك حير وقيل هو دون المالك الا على سمي به لانه يقول ما شاء فيندوم معنى البيت أنه حصل منه في ذلك اليوم عطاء كثير واحسان جم أو رب قدح كبير اسيد كان يطعم فيه الناس صببته في ذلك اليوم لا يستطيع صاحبه الدفع عنه أو كنى بذلك عن قتله واعلم أن قول أبي علي أنه لا يصح تعلق من معشر بأسرى مبني على شيئين أحدهما أن مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه كإذ كرم المصنف وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين وخالف فيه الاخفش والفراء والزجاج وابننا طاهر وخروف والثاني أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت أن الثواني يختلف فيها ما لا يختلف في الاوائل فكلا الوجهين المستند اليهما قابل للمنازعة (قوله فقد تجعل دليلا عليه) أي والمعنى وأسرى ألتفتهم أو قتلهم (قوله ومن الثاني) أي ما اشترط فيه عدم الوصف (قوله والاسماء المتوغلة في شبه الحرف) أي الاسماء المبني على مشابهتها للحرف (قوله لانها معربة) أي والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلذا وصفت (قوله ومن ذلك) أي من الاسماء المتوغلة في شبه الحرف الضمير وانما لم يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والاصل في وصفها أن يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل وأما وصفه في المدح أو الذم فلم يستعمل فيه ما لا يشتمل عليه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف ضمير الغائب لان مفسره في الاغاب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج للتوضيح المطالب في وصف المعارف الاغلب أو أنه جل على ضمير المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوز الكسائي نعت الخ) كما في قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم ونحو مررت به المسكين والجمهه ور يحملون مثل هذا على البدل اه شني (قوله والنعت لغير التوضيح) أي بأن كان مدح أو ذم (قوله نعتا للضمير) وجهه الجمهه ور على البدل منه وكذا يقال فيما بعد (قوله وأجاز غير الفارسي الخ) تبع المصنف في هذه العبارة ابن مالك في التسهيل واعترضه المصنف في حاشيته عليه بأن المانع انما هو الجمهه ور لابن السراج والفارسي وهما القائلان

في النداء والجماء في قولهم جاؤا الجماء الغفير وما وطئ به من خبر أو صفة أو حال نحو زيد رجل صالح ومررت بزيد الرجل الصالح ومنه بل أنتم قوم تقنون واقع مد ضربا للناس في هذا القرآن الى قوله تعالى قرآن عسرييا وقول الشاعر أأكرم من ليلى على فتبتني به الجاه أم كنت امرأة لأطيعها ومن ثم أبطل أبو علي كون الظرف من قول الاعشى

رب قد هرقته ذلك اليوم وأسرى من معشر أقبال متعلقا بأسرى أشلايخوما دحاف على مجرور رب من صفة قال فاما قوله فيارب يوم قد هورت وليلة بالنسبة كأنها خطا بمثال فعلى أن صفة الثاني محذوفة مدلول عليها بصفة الاول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الازالة انلاف فقد تجعل دليلا عليه ومن الثاني فاعلا نعم وبئس والاسماء المتوغلة في شبه الحرف الامن وما الذكرتين فانما يوصفان نحو ومررت بن محجب لك وبما محجب لك والحق بهما الاخفش أي ان نحو ومررت بآي محجب لك وهو قوي في القياس لانها معربة ومن ذلك الضمير وجوز

الكسائي نعته ان كان اغائب والنعت لغير التوضيح نحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب ونحو لا اله الا هو الرحمن بالجواز الرحيم فقد راعى علام نعتا للضمير المتعريف في ربي لا يقرن لرحيم نعتين له وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعلى نعم وبئس



ثم سكا بقوله نعم الفتي المرى أنت اذا هم \* حضر والذي الجراف نار الموقد وحله الفارسي وابن السراج على البدل وقال ابن مالك عمنع نعته اذا قصد بالنعت التخصيص مع اقامة الفاعل، مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذكر الجنس لا كمال الخصال فلا مانع من نعته حينئذ لا مكان أن ينوي في النعت ما نوى في المنعوت وعلى هذا يحمل البيت انتهى ٢٢١ وقال الزمخشري وأبو البقاء في وكم أهل كذا

قبلهم من قرن هم أحسن ان الجملة بعدكم صفة لها والصواب انها صفة لقرن وجع الضمير جلا على معناه كجاء وصف جميع في وان كل لما جميع الدنيا محضرون (النوع العاشر) تخصيصهم جواز وصف بعض الاسماء يمكن دون آخر كالعامل من وصف ومصدر فام لا يوصف قبل العمل و يوصف بعده وكالموصول فانه لا يوصف قبل تمام الصلة و يوصف بعد تمامها وتعميم الجواز في البعض وذلك هو الغالب \* ومن الوهم في الاول قول بعضهم في قول الخطيبنة أزمعت يا ساهمينا من نوالكم وان ترى طارد اللعركا لياس ان من متعلقة بياسا والصواب ان متعلقها بيشئت محذوف لان المصدر لا يوصف قبل ان يأتي معموله وقال أبو البقاء في ولا آمين البيت الحرام يتبعون فضلا لا يكون يتبعون نعتا لآمين لان اسم الفاعل ذا وصف لم يعمل في الاختيار بل هو حال من آمين انتهى وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل \* (النوع الحادي عشر) \*

بالجواز وهذا الاعتراض بعينه يرد على المصنف اه دمايني (قوله تمسكا بقوله نعم الفتي المرى الخ) المرى نسبة لمرقوا البيت زهير بن أبي سلى يدح سنان بن حارثة والموقد بضم الميم وكسر القاف وتمسكوا أيضا بقوله تعالى بنس الرعد المرفود (قوله وحله الفارسي وابن السراج) الاولى وحله الجمهور على البدل لما علمت وهذا مبني على أن الصفة تخصصه والمقصود العموم والابهام قال الرضى وليس بشئ لان الابهام مع مثل هذا باق اد التخصيص لا يعين فهو كقوله تعالى وابعده ومن (قوله يمتنع نعته) أى فاعل نعم (قوله مع اقامة الفاعل مقام الجنس) أى مع كون الفاعل مراد منه الجنس (قوله مناف لذلك قصد) أى لان ارادة الجنس تخصص الابهام (قوله اذا تؤول) أى الفاعل (قوله وعلى هذا يحمل البيت) أى فالمعنى نعم الجامع لا كمال الخصال المنسوبارة (قوله ان الجملة بعدكم) المراد بها جملة هم أحسن (قوله والصواب انها صفة لقرن) أى لان كم متوالة في شبه الحرف فلا توصف وفيه أن هذا لا يكتفى في الدلالة على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه سوى أن الطرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدأ أى كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلك قال الرضى واذا انجز المميز بمن وجب تقدير كم من قرية يعنى أنها تكون حينئذ نكرة والجار والمجرور وصفة لها والمعنى مساعد عليه اه دمايني (قوله تخصيصهم الخ) حاصله أن بعض الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول العاملين والمصدر ونحو جواز وصفها بعد العمل ومنعوه قبله وكذلك الموصول ونحو جواز وصفه بعد الصلة ومنعوه قبل تمامها (قوله يمكن) هو البعدية كما يأتي (قوله كالعامل) أى كالوصف العامل من اسم فاعل أو مفعول (قوله وتعميم الجواز الخ) أى أن بعض الاسماء جوازها وصفها مطلقا قبل عمله وبعده (قوله الخطيبنة) بالخاء المهملة (قوله أزمعت الخ) قبله

لما بدالى منكم عيب أنفسكم \* ولم يكن لجراحي فيكم آس

أزمعت الخ أى حرمت وعرفت والياس القنوط ومبيننا اسم فاعل من أبات بمعنى بان أى ظهر واتضح والنوال العطاء (قوله أزمعت) قال الكسائي يقال أزمعت الأمر ولا يقال أزمعت عليه وقال الفراء أزمعت به وأزمعت عليه بمعنى (قوله ان من متعلقة بياسا الخ) انما كان هذا وهم المافية من وصف الاسم المصدر قبل أن يأتي معموله (قوله قبل أن يأتي معموله) أى ولو جعل متعلقا بياسا كان المصدر أعني ياسا موصوفا بمبيننا قبل عمله (قوله اذا وصف لم يعمل) ظاهره ان وصفه يمنع عمله سواء وصف قبل تمام العمل أو بعد تمامه (قوله جواز الوصف) أى جواز وصفه بعد العمل لا قبله هذا وما ذكره المصنف من التفصيل أصح الأقوال في المسئلة وهو قول البصريين والفراء وجهه أن الوصف يزيل شبه الفعل أو يصفه وذلك انما يتحقق قبل العمل لا بعده فلا يمنع ايضاح ما وقع ثانيا قول الكسائي وباقي الكوفيين جواز الوصف مطلقا وثانها ظاهر كلام ابن عصفور في المقرب المنع مطلقا واختاره ابن مالك (قوله أن يتصل بالماضي) أى وذلك كان واخوانها قال في الخلاصة وفي جميعها توسط الخبر \* أخر (قوله ومنع ذلك في البعض) وهو ان واخوانها قول في الخلاصة وراع ذا الترتيب الا في الذى \* كلبت فيها أو هنا غير البذى

وانما جاز تقديم الخبر اذا كان ظرفا توسعهم في الظرف لا يتوسع في غيره لان كل شئ من المحدثات لا بد ان يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شئ كقرينه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره واجرى الجار

اجازتهم في بعض اخباره الواضح أن يتصل بالماضي نحو كان قائما زيد ومنع ذلك في البعض نحو ان زيدا قائما ومن الوهم في هذا قول المبرد في قولهم ان من افضلهم كان زيدا انه لا يجب ان يحمل على زيادة كان كقول سيبويه بل يجوز ان تقدم كان ناقصة واسمها ضمير زيدا لانه متقدم وتبدا وهو اسم ان ومن افضلهم خبر كان وكان ومعه ولاها خبر ان بمنزلة تقديم خبر ان على اسمها مع انه ليس ظرف ولا مجرور وهذا لا يجيزه حد \* النوع الثاني عشر) \* ايجابهم بعض معمولات الفعل وشبهه



ان يتقدم كلاً استفهام والشرط وكم الخبرية ٢٢٢ نحو فاي آيات الله تنكرون وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون أيما الاجلين قضيت

ولهذا قدر ضمير الشأن في قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذراً وطباً ولبعضها ان يتأخر ما لذاته كالفاعل وتأنيبه ومشبهه أو لضعف الفعل كفعول النجيب نحو ما احسن زيدا أو لعارض معنوي أو لفظي وذلك كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقدمه

يؤهم انه مبتدأ وان الفعل مستند الى ضميره وكالمفعول الذي هو اي الموصولة نحو ساكرم أيهم جاءني كأنهم قصدوا الفرق بينهما وبين اي الشرطية والاستفهامية والمفعول الذي هو ان وصلتها

نحو عرفت انك فاضل كرهوا الابتداء بان المفتوحة لتلايلتس بان التي بمعنى لعل واذا كان المبتدأ الذي أصله التقديم يجب تأخره اذا كان أن وصلتها نحو وآية لهم فاجلنا ذريتهم فان يجب

تأخر المفعول الذي أصله التأخير نحو ولا تخافون انكم أشركتم احق وأولى وكعمول عامل اقترن بلام الابتداء أو القسم أو حرف الاستثناء أو ما النافية أو لا

في جواب قسم ومن الوهم في الاول قول ابي صفور في أولم يهد لهم كم أهل كنان كم فاعل يهد فان قلت خرج

والجور مجزأ تناسب بينهما اذ كل ظرف في التقديم جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل ومعناه كاحتياج الظرف اه دمايني (قوله أن يتقدم) أي على العامل (قوله كلاً استفهام) اي وذلك المعمول كلاً استفهام والشرط وكم الخبرية انما جعل للاستفهام والشرط ونحوهما كالعرض والتعني مما يغير معنى الكلام التصدير لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر بالمعبر على أصله فلو جوز ان يجيء بعد دمايني غير لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أو راجع الى ما قبله بالتغيير أم مغير لما سيجي بعده من الكلام فيشوش لذلك ذهنه وكم الخبرية متضمنة لانشاء التكثير فاجريت مجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الانشاء اه دمايني (قوله أي منقلب ينقلبون) هو وما قبله مثال لتقديم اسم الاستفهام على عامله لكن اسم الاستفهام في الاول مفعول به وفي الثاني مفعول مطلق (قوله أيما الاجلين) أي شرطية مفعول لقضيت اي ان قضيت أي الاجلين فلا عدوان على (قوله ولهذا) اي لوجوب التقديم لاسماء الاستفهام واسماء الشرط (قوله ولهذا قدر الخ) انما جاز حذف ضمير الشأن منصوباً به انما مع ان حذفه ضعيف اصير ورنه بالنصب في صورة الفضلة مع دلالة الكلام عليه ووجهها هنا ان نواسخ الابتداء لا تدخل على كلمة المجازاة اه دمايني (قوله ان من يدخل) من اسم شرط جازم له الصدر فلا يصح أن يكون اسم ان لتلايخ جرح عماله من الصدارة فوجب أن يقدر اسمها ضمير الشأن وقوله من مبتدأ او يدخل فعل الشرط ويلق جوابه والجملة خبر ان والمثبت له في خبرية ان الجملة (قوله ولبعضها) أي وايجابهم لبعض المعمولات أن يتأخر عن العامل (قوله ومشبهه) المراد بمشبهه الفاعل اسم كان الناقصة واخوانها (قوله كفعول النجيب) أي فهو لضعفه من حيث عدم اتيان المصدر منه واسمى الفاعل والمفعول يشبه الاسماء (قوله نحو ضرب موسى الخ) موسى فاعل وعيسى مفعول والمائع هنا معنوي لانه لو قدم عيسى لانعكس المعنى لانه يفيد ان موسى هو المضروب والغرض انه الضارب ومن ثم لا يجب التأخير عند وجود القرينة المعينة للمراد نحو كل موسى الكهني فلو قلت الكهني كل موسى لم يحصل لبس لما فيه من القرينة الدافعة له اذ لا يشك كل ان موسى آكل والكهني ما كوله سواء قدمت أو أخرت (قوله فان تقدمه) اي المفعول اعني عيسى على العامل (قوله وكالمفعول الذي هو الخ) اي فالمانع انما هو أمر لفظي وهو زوال النكتة اللفظية وهي الفرق بين اي الموصولة والشرطية وأما من جهة المعنى فلا يحصل خلل واعلم ان وجوب تقديم عامل اي الموصولة مذهب السكوفيين على ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال في اي الموصولة ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلاف السكوفيين اه شمني (قوله كأنهم قصدوا) أي بتأخير اي الموصولة (قوله والمفعول الذي هو أن الخ) هذا انما العارض فيه معنوي وذلك لانه عند التقديم يؤهم أن أن بمعنى اعل فتكون الجملة حينئذ انشائية مع ان الغرض الخبر (قوله وكعمول الخ) هذا مثال للعارض اللفظي وذلك لان معمول هذا العامل لو قدم عليه لم يلزم خلل في المعنى وانما يلزم خلل في الصناعة فاذا قلت ان زيداً ضرب زيداً لم يحصل خلل في المعنى وانما يفوت الامر اللفظي وهو استحقاق لام الابتداء الصدارة فالاولى حينئذ ان زيداً ضرب زيداً (قوله أو ما النافية) أي لان لها الصدارة مطلقاً في قسم أو لا نحو والله ما ضرب زيداً وعمر أو نحو ما ضرب زيداً فلا يجوز تقديم عمر ودلى العامل في المثالين بخلاف لا فانها لا تستحق الصدارة الا في جواب القسم نحو والله لا يضرب زيداً (قوله أو ما القسم) نحو والله لا يضرب زيداً وعمر أو قوله الاستثناء نحو ما جاء الا الضارب زيداً فلا يجوز أن يقدم زيداً على الا (قوله ومن الوهم في الاول) اي في القسم الاول وهو بعض المعمولات التي أوجبوا تقديمها على عاملها (قوله ان كم فاعل) ووجه الوهم ان كم الخبرية يجب تقديمها على عاملها وحينئذ فلا يكون فاعلاً لان الفاعل يجب تأخره عن عامله (قوله أو الى الهدى) اي المفهوم من يهدى فالاصل اولم يهد

الهدى

على لغة حكاهم الانخفش وهي ان بعض العرب لا يلزم صدرية كم الخبرية قلت قد اعترف برداءتها فخر بيج التنزيل عليها بعد ذلك رداءتوا الصواب ان الفاعل مستتر راجع الى الله سبحانه وتعالى أي أولم يبين الله لهم أو الى الهدى والاول



قول أبي الهيثم والثاني قول الزجاج وقال الزمخشري الفاعل الجملة وقدم أن الفاعل ٢٢٣ لا يكون جملة وكم مفعول أهلكنا والجملة

مفعول يهدو وهو معلق عنها  
وكم الخبرية تعاقب خلافا  
لاكثرهم ومن الوهم في  
الثاني قول بعضهم في بيت  
الكتاب وقلمنا وصال على  
طول الصدود يدوم ان  
وصال فاعل يدوم وفي بيت  
الكتاب أيضا \* أنطبي كان  
أملك أم حمار \* ان نطبي اسم  
كان والصواب ان وصال  
فاعل يدوم محذوف ما دلولا  
عليه بالمدكور وان نطبي اسم  
لكان محذوف مفسرة بكان  
المدكورة أو مبتدأ والاول  
أولى لان همزة الاستفهام  
بالجمل الفعلية أولى منها  
بالاسمية وعليها ما قسم كان  
ضمير راجع اليه وقول  
سيبويه انه أن خبر عن النكرة  
بالمعرفه واضع على الاول  
لان نطبي المدكور اسم كان  
وخبره أملك وأما على الثاني  
فخبر نطبي انما هو الجملة  
والجمل نكرات ولكن  
يكون محل الاستشهاد قوله  
كان أملك على ان ضمير النكرة  
عنده نكرة لا على ان الاسم  
مقدم وقول بعضهم في قوله  
تعالى ان السمع والبصر  
والفؤاد كل أولئك كان  
عنه مسؤولا ان عنه مرفوع  
انحط بمسؤولا والصواب ان  
اسم كان ضمير المكاف وان  
لم يجزه ذكروا ان المرفوع  
بمسؤولا مستتر فيه راجع اليه  
أيضا وان عنه في موضع نصب

\* وقول بعضهم

الهدى أي أولم يبين لهم البيان أي أولم يحصل لهم البيان وان الفاعل ضمير العلم فهي احتمالات ثلاثة كما مر  
(قوله الفاعل الجملة) أي لان المراد منها معناه أي مضمونها والتقدير أولم يبين لهم كثرة أهلا كما هكذا كلام  
الزمخشري واذا كان المراد من الجملة معناه فإعترض المصنف عليه بان الجملة لا تكون فاعلا وبما علمت من  
ان الزمخشري قد رده هذا التقدير تعلم ان اعتراض السامع والسمعي على المصنف لا يصح لانهم ما لا يمكن ان  
الزمخشري مراده ان الفاعل لفظ الجملة أي واذا أريد لفظ الجملة مع جعلها فاعلا اتفاقا لانها حيث تدوم فهو  
مثل قول لا اله الا الله فالحق ان اعتراض المصنف على الزمخشري ظاهر (قوله وقدم الخ) هذا اعتراض  
على الزمخشري أي لا يكون جملة على الصحيح وقدم انه قيل انها تكون فاعلا مطلقا وقيل انه يجوز ان تكون  
فاعلا ان لم تقترب بماله الصدارة (قوله وكم مفعول أهلكنا) هذا على وجهي الصواب السابقين (قوله  
والجملة مفعول يهدو) هذا المفعول مصرح باعتبار تضمنين به بمعنى يبين فتكون الجملة في محل مفعول مصرح  
أي يتعدى اليه الفعل بنفسه أي ألم يبين الله لهم ذلك (قوله وهو معلق عنها) أي عن العمل في لفظ الجملة  
(قوله خلافا لاكثرهم) أي وغيره الا كثيرا القائل بانها تعاقب انما هو الزمخشري وقد سبق له مصنف في الباب  
الرابع وجوز الزمخشري كون كم الخبرية تعلق ولم يصرح به أحد من النحويين لكن في كلام المصنف شيء  
وذلك انه أولا اعترض على الزمخشري وهناسله الا أن يقال أولا اعترض عليه لعدم ظهوره ثم ظهر له وهو  
يجوز لكن قوله خلافا لاكثرهم يفيد ان أكثر النحويين صرح بالرفع وظاهر ما سبق انه لم يصرح بالرفع أحد  
منهم اذ ليس مجرد سكوت النحاة عن كونها تعلق مسوغا للنقل عنهم انها لا تعلق فان كان المصنف ظفر بنقل من  
جهتهم صرح في ذلك أو ظاهر فيه فذلك مسلم لكنه يشكك على قولهم ان لها الصدارة تأمل اه تقرير شيخنا  
دردير (قوله ومن الوهم في الثاني) أي وهو ايجابهم تأخير بعض الممولات عن العمل (قوله وفي بيت الكتاب  
أيضا) صدره فانك لم تنال بعد حول \* (قوله والصواب الخ) أي لان الفاعل وكذا مشبهه لا يتقدم على عامله ولا  
يجوز ان يكون وصال مبتدأ أو جملة يدوم خبر لان قل المكفوفة بما الزائدة لا تدخل الاعلى الجمل الفعلية كما  
مر (قوله والصواب ان وصال فاعل يدوم الخ) قد يقال انه لا وهم فيه على مذهب سيبويه فانه يرى تقديم  
الفاعل لضرورة الشعر (قوله وان نطبي اسم لكان محذوف) أي وأملك خبر لكان المحذوفة أو المدكورة  
وحذف مثله من الآخر (قوله وعليهما) أي وعلى أن نطبي اسم كان محذوفة أو مبتدأ (قوله راجع اليه)  
أي الى النطبي (قوله وقول سيبويه) أي في هذا البيت أي قال ذلك لبيان الواقع (قوله وأما على الثاني)  
أي جعل نطبي مبتدأ (قوله والجمل نكرات) أي فقد أخبر بالنكرة عن النكرة أي فكلام سيبويه لا يتجس  
على الاعراب الثاني (قوله والجمل نكرات) يعني في حكم النكرات من حيث انه يصح تأويل الجملة بالنكرة  
كما تقول في قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب قام رجل ذاهب أبوه وكذا تقول في مررت برجل أبوه زيدانه  
يعني مررت برجل كان أبوه زيد و بهذا اندفع ما يقال ان التعريف والتشكيك من عوارض الاسم والجملة من  
حيث هي جملة ليست اسما وحيث تدل على قول المصنف والجمل نكرات (قوله ولكن الخ) اشارة الى الجواب  
عن احتجاجه على الاعراب الثاني وكأنه قال لكن يجاب على هذا الاعراب عن سيبويه بأنه يمكن ان يكون كلام  
سيبويه في قوله كان أملك ولكن كلامه ذلك بناء على القول الضعيف الذي له ان ضمير النكرة نكرة (قوله  
لا على ان الاسم مقدم) أي بناء على ان ضمير الخ لا على ان الخ كلفهم انواهم (قوله وقول بعضهم) عطف  
على قول بعضهم السابق (قوله مرفوع المحل بمسؤولا) أي واسم كان ضمير الكل (قوله وان لم يجزه ذكروا)  
أي لفهمه من الاوامر السابقة ومسؤولا خبر كان (قوله وان عنه في موضع نصب) أي على انه مفعول ثان لمسؤولا  
لانه يتعدى لمفعولين ثانيه ما بين هذا ويجوز ان يكون هذا القائل اراد ان عنه مرفوع المحل بمسؤولا محذوف  
مدلولا عليه بالمدكور وحيث تدل على ان المصنف منه السامع ولا يخفى بعده وقلة مثله ان وجد له مثل اه



أطعمه وقول القراء في وان  
بلا لباليوفينهم ربك أعمالهم  
فمن خفف ان انه أيضا من  
اب الاشتغال مع قوله ان  
للزم بمعنى الاوان نافية ولا  
يجوز بالاجماع ان يعمل  
بأبعد الا فيما قبلها على ان  
نما نعا آخر وهو لام القسم  
وأمر قوله تعالى وية - ول  
لانسان أئذ مات اسوف  
أخرج حيا قال اذا ظرف  
أخرج وانما جاز تقديم  
الظرف على لام القسم  
توسعه في الظرف ومنه قوله  
رضي ليان ندى أم تحالفا  
باسم داج هو ض لا تفرق  
أي لا تفرق أبدا ولا نافية  
في الصدر في جواب القسم  
قبل العمل محذوف أي  
تذامات أبعث لسوف  
أخرج \* (النوع الثالث  
شر) \* منهم من حذف  
ض الكامات واجابهم  
م حذف بعضها في الاول  
لفاعل ونائبه والجار الباقي  
الله الا في واضح نحو قواهم  
له لا فلان وبكم درهم  
شريت أي والله وبكم من  
رهم ومن الثاني أحد  
عمولي لان ومن الوهم في  
اول قول ابن مالك في افعال  
استثناء نحو وقام وليس  
يداولا يكون زيد او ما خلا  
يدان مرفوعهن محذوف  
هو كلمة بعض مضافة الى  
ير من تقدم والصواب  
مضمر عائدا على البعض المفهوم

شئني (قوله آليت الخ) تمامه \* والحب يأكله في الثرية السوس (قوله آيت) أي حلفت (قوله الدهر)  
ظرف معمول لما بعده ويتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها ولا يقتدير لا ينافي بتقديم المعمول أو ان  
الدهر معمول محذوف (قوله كما قال سيبويه) راجع للمنفى والحاصل ان سيبويه جعله على اسقاط على وامتنع  
من جعله من باب الاشتغال مع انه قياسي بخلاف حذف الجار لان أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا النافية في جواب  
القسم لها الصدر لحواله يحل أداة الصدر كلام الابتداء وما النافية وما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا  
يعمل لا يفسر عاملا (قوله بتقدير لا أطعمه) أي ولاتها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما هو كذلك  
لا يفسر عاملا وحيتنذيتعين تقديره على أي حلفت على حب العراق (قوله بتقدير لا أطعمه) أي لان حرف  
النفى يجوز حذفه اذا كان لا وكان الفعل الواقع بعده مضارعا وتقدمه قسم كما قال بعضهم

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة \* اذا كان لامع المضارع في قسم

(قوله مع قوله ان اللام بمعنى الالج) فيه تطرا أما أولا فلا يلزم من كون اللام بمعنى الا أن تعطى حكمها فكم  
من كلمة بمعنى كلمة أخرى وهما متخالفان في الاحكام وأما ثانيا فن المشهور عن الكوفيين ان المبتدأ والخبر  
يترافعان فكل منهما عامل في الخبر فيلزم ان يكون قائم في قولنا ما زيد الا قائم عاملا في زيد مع وقوعه بعد الا  
في كاية الاجماع على هذا مشككة اه دمايني (قوله مع قوله ان اللام) أي في لما بمعنى الا والمعنى ليوفين  
كلا الذي ليوفينهم الخ (قوله ولا يجوز بالاجماع الخ) هذا رد على القراء وقوله أن يعمل ما بعد الا فيما  
قبلها أي وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ولا يجوز بالاجماع) أي وحيتنذيتعين صواب ان أن مخففة وكلا  
اسمها ولام لما لا ابتداء وما موصولة خبر ان وجملة ليوفينهم جواب لقسم ذات عليه والقسم وجوابه في محل  
نصب قول لقول محذوف صلة ما أي وان كلا الذي يقال فيه والله ليوفينهم ربك أعمالهم (قوله وهو  
لام القسم) أي قائم امتنع من عمل ما بعده فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ومنه) أي من تقديم  
الظرف توسعا (قوله لها الصدر في جواب القسم) أي فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكن جاز تقديم الظرف  
المعمول لما بعده عليها لتوسعه في الظرف (قوله في الاول الفاعل) أي فلا يجوز حذفه وكذا ما بعده (قوله  
في الاول الفاعل ونائبه) يريد ما هو مرفوع بغير المصدر وأما ما هو مرفوع به كما في قولك أعجبتني ضرب  
الامير اللص بنون ضرب ورفع الامير على أنه فاعل به فلا نزاع في أنه يجوز حذفه فتقول أعجبتني ضرب اللص  
والسبب فيه امتزاج الفاعل بالفعل وتنزيله منزلة الجزء من الكامة فذكر هو واحد ما هو كالجاء منها بخلاف  
الفاعل مع المصدر فان قلت انهم صرحوا في نحو ما قام وقعد الا زيد وما قام وقعد الا أنت بانه تركيب صحيح وانه  
محول على الحذف والتقدير ما قام الا زيد وما قام الا أنت وما قعد الا أنت واذا كان مثل هذا  
ان تركيب محمول على الحذف على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل في مثله فيكون اطلاق القول بامتناع  
حذف الفاعل كما صنع المصنف مستدركا وأجاب بعضهم بان الممنوع حذف الفاعل لفظا ومعنى أما حذفه لفظا  
مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا أنت مثلا فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لا أحدهما  
وادعى بعضهم انه من باب التنازع ورده ابن الحاجب بانه لو كان منه لوجب أن يضر في أحدهما لانهما  
موجهان للفاعل فيقال مثلا ما ضربت وما أكرم الا أنت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفي احد الفعلين عن  
المذكور بعدهما والمفهوم هو ضمهما فيه (قوله الا في مواضع) أراد بالجمع ما فوق الواحد لانه ذكر موضعين  
الاول ما اذا كان الباقي بعد الجار المحذوف مقسمبا والثاني ما اذا كان ميمز الكم الاستفهامية (قوله الا في  
مواضع) راجع للثلاثة (قوله أحد معمولى لان) أي اما الاول أو الثاني (قوله مضافة الى ضمير من تقدم) أي  
قام وليس بعضهم زيدا أو قاما ما خلا بعضهم زيدا أي فقد لزم على هذا حذف الفاعل وهذا ليس من المواضع  
التي يحذف فيها (قوله على البنات المفهومة من الاولاد) أي فالاولاد متضمن للبنات كما ان الجمع متضمن للبعض



في توصيكم الله في أولادكم وأما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل أي لا يكون هو أي القائم زيد كما جاء لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن وأما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا ٢٢٥ يكون تقول قاموا فخلوا زيدا أي جانب

هو أي قيامهم - م زيداً ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور أنه يجوز كونهم في موضع جرح باسقاط حرف القسم وهذا مردود بان ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وبأنه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن ولا يصح أن يقال قسدر ذلك الكتاب في البقرة والله لا اله الا هو في آل عمران جواباً وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله

ورب السموات والارض ووجهها والارض وما فيها المقدر كائن وقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي أنزل عليه سورة البقرة لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم ومن الوهم في الثاني قول ابن مسعود في قوله \* حنت نوار ولان هنا حنت \* ان هنا اسم لان وحنت خبرها بتقدير مضاف أي وقت حنت فتتضي اعرابه الجمع بين معنواها واخراج هنا عن الظرفية واعمال لان في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النابتة عن المضاف وحذف المضاف الى الجملة والاولى قول الفارسي ان لان مهمة

والمراد من الاخبار عنهن بالنساء انهن تخلص لاذ كور معهن وحيته ذفا قدفع ما يقال ان الخبر يجب أن يفيد ما لا يفيد الخبر عنه ولا شك أن الضمير اذا جعل عائداً على البنات ومن نساء لم يفد الخبر شيئاً غير ما أفاده الخبر عنه (قوله المفهوم من الفعل) أي الفعل السابق على افعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بأنه لا يطرد في نحو القوم اخوتك خلاز يد لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه وقد يجب أن يندفع عدم تقدم الفعل يؤخذ اسم الفاعل من المعنى أي الكائن أحامشلا (قوله وهو مؤمن) أي وهو أي الزاني وقوله حين يشربها وهو أي الشارب المفهوم من يشرب والشاهد في هذا في الزاني لانه مصرح به والمراد في الايمان الكامل لانه يرفع حال العصيان ثم يعود كما قيل والالزم أن الميت حال العصيان كافر (قوله وأما على المصدر المفهوم من الفعل) أي من الفعل السابق على افعال الاستثناء (قوله ومن ذلك) أي من الوهم في الاول وهو منع حذف بعض السكمان كالفعل ونائبه والجار مع بقاء مجروره (قوله في غير ليس ولا يكون) انما قيد بذلك وان كان غير لم يقيد به لان المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو كان المستتر فيه ما ضمير الفعل السابق لزم الاخبار بالذات عن الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه فان قيل هناك مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه والاصل ليس هو أي قيامهم - م قيام زيداً يجب بان دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط تكافأه شئ (قوله بان ذلك) أي حذف حرف القسم (قوله ولا يصح أن يقال قدر ذلك الكتاب) أي اجعل ذلك الكتاب (قوله وحذفت اللام) أي من جواب القسم (قوله المقدر) أي للمقدر كائن (قوله هذا مقام) أي لهذا مقام (قوله لان ذلك) أي حذف اللام من جواب القسم (قوله مخصوص باستطالة القسم) أي المقسم به فان لم يكن هذا استطالة فلا يجوز حذفها والاصل انه عند عدم الاستطالة يمنع الحذف ويقبل مع وجودها هذا يحصل كلام المصنف وصرح ابن مالك بان حذف اللام من الجملة الاسمية المحجوب بها القسم دون استطالة قابل كقول أبي بكر الصديق والله أنا كنت أظلم منه قال وأما ان كان في المقسم به استطالة فالحذف حسن كافي البيت وكفي كلام ابن مسعود (قوله باستطالة الخ) أي ولا استطالة هنا ولا يخرج القرآن على القليل (قوله ومن الوهم في الثاني) أي وهو يجب حذف أحد معمولي لان (قوله حنت نوار الخ) نوار مبنى على الكسر كوبر والبيت لسبيب بن جعيل يخاطب أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم وقد أسره بنو قتيبة بن معين في حرب وتعامه وبدا الذي كانت نوار أجنت \* لما رأت ماء السلاشري بالها \* والغرث يعصر في الاناء أرنت حنت من الحنين وهو الشفقة وقوله أجنت أي الذي سترته في جنبتيها من المحبة والسلا بالقصر وعاء المولود وأرنت صاحت (قوله أي وقت حنت) أي وليس هذا الوقت وقت حنت أي وقت حنين (قوله واعمال لان في معرفة ظاهرة) أي وهو هنا لانه اسم إشارة (قوله وفي غير الزمان) أي مع انهم لا تعمل الا في الزمان وحنت ليس ظرفاً (قوله وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير ان) أي والمعنى وليس الحنين هنا أي كائناً في هذا الوقت (قوله وعكسه) أي تجوز يزهم في النثر ما لا يجوز في الشعر (قوله بدلا الغلط والنسيان) الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط أي بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطاً لان المبدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا وتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل من اللفظ الذي ذكر نسيانا (قوله زعم الخ) ان قلت قد استعمل المبتون لو وقع بدل الغلط في كلام العرب بقول ذي الرمة

لميات في شفتها حوة لعس \* وفي الثالث وفي أنيابها شنب

فان الحوة السوداء والغس سواد مشرب بحمرة وفي استدلالهم بذلك دليل على وقوع البدل المذكور في الشعر وهو خلاف ما زعمه ذلك المتقدم قلت لأدليل في هذا البيت على ذلك اذ هو محمول على التقديم والتأخير كما قال

( ٢٩ - دسوقي في ) وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير ان مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه \* (النوع الرابع عشر) \* تجوز يزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر وذلك كثير وقد أفرد بالتصنيف وعكسه وهو غريب جداً وذلك بدلا الغلط والنسيان زعم بعض القدماء



له لا يجوز في الشعر لانه يقع غالباً عن ثرو وفكر \* (النوع الخامس عشر) \* اشتراطهم وجود الرابطة في بعض المواضع وفقد في بعض  
 فالاول قدم في مشروحاتها والثاني الجملة المضاف ٢٢٦ اليها نحو يوم قام زيد فاقوله وتسجن ليلة لا يستطيع \* بنجاحهم السكب الا هـ ر  
 وقوله

بعضهم أي في شفتيها حوة وفي لسانها العس ورد ذلك الجواب بانه يلزم عليه تقدم ما في حيز الواء العاطفة عليه او هو  
 باطل فصح الاستدلال (قوله أنه) أي المذكور من البدلين لا يجوز الخ (قوله فالاول قدم في) أي بكلمة  
 الخبر والصفة والصلة والحال (قوله والثاني الجملة المضاف اليها الخ) على ابن مالك ذلك بان المضاف الى الجملة  
 انما هو مضاف في التقدير الى مصدر من معناها وكلا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود اليه  
 ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عد ذلك نادرا اه شئني (قوله نحو يوم قام الخ) أي من كل ظرف زمان  
 مبهم كيوم وليلة وحين ووقت أضيف لجملة بعده (قوله وتسجن) بفتح المثناة الفوقية وضم الحاء المعجمة  
 من السخونة وفاعله ضمير المرأة ونباح السكب بضم الدون صياحه وهو يرده صوته دون نباحه من قلة صبره على  
 البرد (قوله ليلة لا يستطيع الخ) أي فقد أضاف الظرف للجملة توفيهارابطا وهو ضمير لها (قوله لا يستطيع)  
 نصف البيت الباء (٣) وآخره الباء من هريرا وادسبنا حقيقا لتر فيل الكامل (قوله مضت سنة الخ) السنة  
 والعام والحجة بكسر الحاء المهملة بمعنى واحد وقوله

ومن يك سائلا عنى فاني \* من الغنيان أيام الختان

وأيام الختان وقصة لهم قال قائل منهم وقد لقوا عدوهم اختنوههم بالرماح (قوله لعام ولدت فيه) أي فقد  
 أضاف عام الى الجملة والجملة فيها رابطا وهو فيه (قوله فنادر) الحكم بالندور اذا لم يلاحظ التصويب  
 المذكور والافعل لا يوجد مثل ذلك (قوله فنادر) صفة حذف أي فشي نادرا والافعال واجب التثنية للمطابقة  
 اه دما ميني (قوله وهذا الحكم) أي جعل الجملة فيما ذكره مضافا اليها مما خفي على أكثر النحويين لان  
 الجملة حينئذ أي حين احتوت على الرابط صفة ولا يضاف موصوف الى صفته (قوله في مثل قولك الخ) أي  
 من كل ظرف زمان وقع مضافا لما بعده من الجملة التي فيها رابطا (قوله تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له)  
 أي وحينئذ فيكون الاتيان بالضمير واجبا لانه رابط للجملة الموصوف بها (قوله وكذلك أجمع) عطف على  
 الجملة المضاف اليها وقوله وما تصرف منها أي مثل جمع وجمعاء وأجمعون (قوله لا يفتحها) نقل الحلي في شرح  
 الأزهري عن النووي جواز فتحها (قوله وهو جمع) أي لأنه من ألقاط التوكيد وقوله بجماعتهم الاولى  
 بجماعتهم ليبين ان جمع بمعنى جماعة اه تقرير دردير (قوله هذا وجدكم الخ) يروي هذا المعركم  
 الصغار الخ وقوله هذا وجدكم هذا مبتدأ والصغار خبره وبعبينه توكيده مرفوع بضمة مقدرة منع من  
 ظهورها اشتغال المحل بحرف الجر الرائد وقوله وجدكم الواو حرف قسم وجوحدكم مقسم به مجرور ووجهة  
 القسم معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله فكان يصح اسقاطها) أي وهذه لا يصح اسقاطها فلا تكون زائدة  
 وحينئذ فلم يكن باجمعهم من ألقاط التوكيد وقد يقال انه لا يلزم من عدم صحة اسقاطها اصلها اذ كم من زائد  
 لازم كالباء في فاعل كنى (قوله أن تقطع من الاضافة) أي لفظا (قوله ومن الوهم في ذلك) أي الثاني  
 (قوله وأي مبنية مقطوعة عن الاضافة) أي في محل نصب مفعول تنزع (قوله وهذا مخالف لرسم المصحف)  
 أي العثماني فان فيه أي متصلة بالضمير ومقتضى كون أي مقطوعة عن الاضافة أن ترسم غـير متصلة بالضمير  
 (قوله ولا جاع النحويين) أي ومخالف لاجماع النحويين من ان أي في هذه الآية مضافة للضمير

مضت سنة لعام ولدت فيه  
 وعشر بعد ذلك وختان  
 نادرو هذا الحكم خفي على  
 كثير النحويين والصواب  
 مثل قولك أعجبني يوم  
 لدت فيه تنوين اليوم وجعل  
 الجملة بعده صفة له وكذلك  
 جمع وما تصرف منه في باب  
 التوكيد يجب تحريكه من  
 غير المؤكد وأما قولهم جاء  
 لقوم باجمعهم فهو بضم الميم  
 بفتحها وهو جمع لقولك  
 مع على حد قولهم فلس  
 فلس والمعنى جاؤا بجماعتهم  
 كان توكيد الكانت  
 ما فيه زائدة مثلها في قوله  
 هذا وجدكم الصغار بعينه \*  
 كان يصح اسقاطها  
 النوع السادس عشر \*  
 ثراطهم لبناء بعض الاسماء  
 تقطع عن الاضافة كقبل  
 مد وغيره ولبناء بعضها  
 تكون مضافة وذلك أي  
 صولة فانها لا تبنى الا اذا  
 سبقت وكان صدر صلتها  
 يرا محذوفاً نحو أهم أشد  
 الوهم في ذلك قول ابن  
 سراوة هم أشد مبتدأ  
 يروى أي مبنية مقطوعة  
 الاضافة وهذا مخالف  
 المصحف ولا جاع  
 بين الجهة السابعة أن  
 كلاما على شيء ويشهد

مال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه وله أمثلة \* أحدها قول الزمخشري في مخرج البيت من الحى انه عطف على فالتى الحب يدل  
 ي ولم يجعله معطوفا على مخرج الحى من البيت (٣) قوله نصف البيت الخ البيت من المتقارب فالعين آخر النصف الاول ولا تر فيل اه



لان عطف الاسم على الاسم أولى ولكن مجيء قوله تعالى يخرج الحى من الميت ويخرج ٢٢٧ الميت من الحى بالفعل فيهما يدل على خلاف

ذلك. الثاني قول مكى وغيره في قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لا أو مستأنفة والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا أراد الله بهم - اذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء (الثالث) قول بعضهم في ذلك الكتاب لا ريب ان الوقف هنا على ريب ويبدأ فيه هدى ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين (الرابع) قول بعضهم في ولن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور ان الرابط الاشارة وان الصابر والغافر جعل من عزم الامور وبالغية والصواب ان الاشارة للصبر والغفران بدليل وان تصبروا وتقا فان ذلك من عزم الامور ولم يقل انكم (الخامس) قولهم في ان شركائ الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدروا تزعمونهم شركاء بدليل وما ترى معكم شفعاء كم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولا الغالب على زعم ان لا يقع على المفعولين صريح بل على ان وصلتها ولم يقع في التنزيل الا كذلك ومثله في هذا قوله \* تعلم رسول الله انك مدركي

يدل الخ) أى لان العطف فيها على يخرج اذ ليس فيها اسم وحيد فيجعل يخرج هنا عطف على يخرج لاجل ان يوافق المحل الظاهر اعرابه فيكون من عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل (قوله يدل على خلاف ذلك) قال الدماميني في كلام الزمخشري ما يندفع به - هذا الانتقاد وذلك انه قال ان يخرج الحى من الميت موقع الجملة المبينة لقوله فائق الحب والنوى ولذا ترك العطف وانما كانت كالمبينة لان فائق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس اخراج الحى من الميت لان النامي في حكم الحيوان واذا كان يخرج الحى من الميت في موضع البيان لفائق الحب والنوى لم يتأت عطف يخرج الميت من الحى عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعل عطف على فائق الحب فتي تلك الا - يات وجد ما بين العطف على يخرج وفي هذه الآية وجد ما يرجع العطف على غيره فعمل في كل بنية متضاه وظاهر بذلك ان كلام المصنف غير متبع (قوله كذلك يضل الله الخ) أى فهذا لا يصح أن يجعل صفة للمثل وحيد فليكن في آية البقرة كذلك وفي هذا شئ لان تعيين الاستئناف في آية المدثر لا يعينه في آية البقرة لجواز الوجهين فيها نعم الاولى الاستئناف للموافقة لان ذلك هو الصواب دون غيره كما هو كلامه واذا كان هذا أولى فلا ينبغي ان يعد هذا من جملة الجملات التي يلحق المعرب الخلال منها واجيب بجواب بعيد وحاصله ان المراد بالصواب ما يشمل الاولى ومراده بالحطام ما يشمل خلاف الاولى اه تقرير دردير وقال الشنمى أقول القرآن يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر لفظ منه وكان له في موضع محمل واحد وفي آخر ذلك المحمل وغيره عمل في الا - خرج على ذلك المحمل دون غيره ومن ثم ترى المهرقة من شارح المختصر ان التي لها مطولات لا يعدلون عن حلها بما في مطولاتهم ان احتملت غير ما في المطولات احسن مما لا ظاهرا اه كلامه (قوله ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة) أى فان فيه فيما تامة بريب وحيد فليكن هنا كذلك لاجل التوافق (قوله ويدل على هدى) أى والمعنى ذلك الكتاب لا شك ثم قال فيه هدى وهذا معنى صحيح (قوله ان الرابط الاشارة) أى لان الجملة خبر من (قوله وبالغية) أى لانه لا يصح الانخبار عن الصابر والغافر بكونه من الامور السديدة (قوله والصواب ان الاشارة للصبر والغفران) قد يشكل جعل الاشارة راجعة للغفران والصبر بانه يلزم عليه عدم الارتباط اذ يقول الامر الى قولك ولن صبر وغفران الصبر والغفران لمن عزم الامور وجوابه ان الاشارة وقعت للصبر والغفران المضاف كل منهما الى ضمير من فكأنه قال ان صبره وغفرانه فصل الرابط بهما الاعتبار وأما الآية الثانية فيمتعين أن تكون الاشارة فيها راجعة للصبر والتقوى لا الى الصابر والمتقى لانهم مخاطبان والمخاطب لا يشار اليه من حيث انه مخاطب فلو أريد مخاطب الفريقين لقبل انكم اه دماميني (قوله ان التقدير تزعمونهم) أى فان خبر مقدم وشركائ مبتدأ مؤخر والذين يدل وكنتم تزعمون صلة والاند محذوف أى تزعمونهم وكذلك المفعول الثاني محذوف (قوله بدليل وما ترى معكم شفعاء كم الذين زعمتم انهم الخ) أى والاولى التناسب (قوله في التنزيل الا كذلك) أى الاعلى ان وصلتها (قوله ومثله في هذا) الاولى ومثله في هذا الحكم وهو الوقوع على ان وصلتها تعلم كما في قوله وقد وجد هذا في بعض نسخ (قوله تعلم الخ) هو لسارية بن زعيم معذور النبي صلى الله عليه وسلم وأول القصيدة

تعلم رسول الله انك قادر \* على كل حي من نهم ومن نجد  
تعلم رسول الله انك مدركي \* فان وعيد امتك كالانذار بالبد  
تعلم بان الركب الاعويما \* هم الكاذبون المخافو كل موعد  
ونبي رسول الله أنى هجونه \* فلا رفعت سوطى الى اذى  
وما حلت من ناقة فوق ظهرها \* أبر وأوفى ذمسة من محمد

(قوله تعلم الخ) أى فتعلم ليس واتعا على صريح المفعولين بل واقع على ان وصلتها فهمى سادة مسد المفعولين



ومن القليل فيهما قوله \* زعمتني شيخا ولست بشيخ \* وقوله \* تعلم شفاء النفس فهدوها ومكسها في ذلك هب بمعنى ظن الغالب تعديه الى صريح المفعولين كقوله فقلت اجزى ابا خالد ٢٢٨ والافهني امرأها لكا ووقوعه على ان وصلتها نادرا حتى زعم الحريري ان

قول الخواص هب ان زيدا قائم لمن وذهل عن قول القائل هب ان ابا نا كان حارا ونحوه (السادس) قوله -م في سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستأنف أو خبر لان وما بينهما ما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون (السابع) قواهم في تحو مار بك بظلام وما الله بغافل ان الجور وفي موضع نصب أو رفع على المجازية والتمهية والصواب الاول لان الخبر بعد ما لم يحذف التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو ما هن أمهاتهم -م ما هذا بشرا (الثامن) قول بعضهم في ولئن سألتهم من خلفهم ليقولن الله ان اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل أي الله خلقهم -م أو خلقهم الله والصواب الجمل على الثاني بدليل ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم (التاسع) قول أبي البقاء في أفن أسس بنيانه على تقوى ان الظرف حال أي على قصد تقوى أو مفعول أسس وهذا الوجه هو المتمد عليه عندي لتعيينه في المسجد أسس على

(قوله ومن القليل فيهما) أي في زعم وتعلم (قوله زعمتني شيخا) أي فزعم واقعة على صريح المفعولين وقوله زعمتني شيخا الخ هو لابي أمية أو س الختق وبعده \* انما الشيخ من يدب ديبها انما الشيخ من يستر الحى ويمشى في بيته محجوبا ان اراد الخرج خاف من الذئب \* وان كان لا يرى الحى ذيبا كيف يدعى شيخا نحو مضلعات \* ليس يشنى تقابا ور كوبا يدب بالكسر يدرج في المشي ويبدأ ومضلعان من الاضلاع الامالة (قوله تعلم شفاء النفس الخ) تمامه \* فبالغ بلطف في التحيل والمكر \* (قوله في ذلك) أي فهي تقع كثيرا على صريح المفعولين وقوله لا على ان وصلتها (قوله هب بمعنى ظن) كون هب عن أفعال القلوب بذهب الكوفيين واختاره ابن مالك وانشد عليه هذا البيت (قوله أجزى) أي انصرفني وانزع ظملي من ان يظلمني (قوله ان قول الخواص) أي في كتابه درء الغواص في ظن الخواص أي العارفين من الناس (قوله لن) أي استند في ذلك الى قول صاحب الصحاح وهبني فقلت كذا أي احسبني واعددني ولا يقال هباني كذا نقله المصنف في حواشي التسهيل (قوله وذهل عن قول القائل) أي قوله له -م من الخطاب في المسئلة الحمارية وهي زوج وأم واخوان لام واخوان لاب وام حكم فيها عمر بن الخطاب بالثلاث الاخوين للام ولم يجعل للاخوة الاشقاء شيئا فقالوا له يا أمير المؤمنين هب ان ابا نا كان حارا فاشركنا بقراءة أمنا فاشركهم (قوله لان) أي في قوله ان الذين كفروا (قوله والاولى الاول بدليل الخ) قد يقال انه قد وجد في آية البقرة ما يصلح أن يكون لا يؤمنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى وهي آية يس فرتب على كل ما يقتضيه ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على العرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بان ما ارتكبه خلاف الاول فلا يكون خطأ فليس ثم خلل دخل على العرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما يخالف رأيهم في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فنأمله اه دما ميني قال الشمني أقول ليس مراده بالخلل الخطأ بل ما يشمل خلاف الاول كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظن (قوله بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم) أي في هذه لم توجد ان حتى يكون لا يؤمنون خبرا غيبيا نذرتهم أن تكون مستأنفة فتجعل آية البقرة كذلك لاجل الموافقة (قوله الا وهو منصوب) أي وحيث قد ليكن الذي فيه حرف الجر الزائد كذلك لاجل التوافق (قوله نحو ما هن الخ) الاول حذف نحو لانه ليس في القرآن من مثل ما الخ جزية المنصوبة الخبر لفظا سوى الآيتين اللتين تلاهما اه دما ميني (قوله من خلقهم) مفعول ثان لسأل على حذف عن (قوله والصواب الجمل الخ) هذا معارض بقوله تعالى قل من ينحيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه الى ان قال قل الله ينحيكم منها ومن كل كرب قاله الدما ميني قال الشمني وأقول لا يعارضه لان الكلام انما هو في خصوص الجواب الذي سنده خلق لافي كل جواب (قوله ان الظرف حال) أي من ضمير أسس أي قاصدا بينا انه التقوى (قوله وهذا الوجه) أي الذي أخره وقوله لتعيينه الخ فيه انه لا وجه لتعيين كونه ظرفا لغوا متعلقا بأسس مع احتمال كونه ظرفا مستقرا حال من الضمير المستكن في أسس (قوله لتعيينه) أي المفعول واذا تعين ذلك في هذا الموضع جل في الآخرة عليه للموافقة (قوله المسجد أسس على التقوى) قيل هو مسجد قباء وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فاجعل بيننا وبينك موعدا) يحتمل أن المراد وعدا ويحتمل أن المراد زمان وعدا ويحتمل أن المراد مكان وعدا وقد وجد ما يرجع كلام من الاحتمالات الثلاثة (قوله محتمل للمصدر) أي وهو الوجود وقوله ويشهد له لا تخلفه أي لان الذي يتصف بالانحلاف وعدمه الوعد لازمان ولا مكانه (قوله وللزمان) أي زمان الوعد

التقوى \* (تنبيه) وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه ويوجد ما يرجع كلامهما فنظر في أولاها كقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا فان الموعد محتمل للمصدر ويشهد له لا تخلفه نحن ولا أنت وللزمان ويشهد له



قال موعدهم يوم الزينة ولا مكان ويشهد له مكانا سوى واذا أعزب مكانا بدلا منه لا طرفة الخلة تعين ذلك الجهة الثامنة أن يحمل المعرب على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وهذا أصعب من الذي قبله وله أمثلة (أحدها) قول بعضهم في أن هذان ساحران انهما ان واسمها أي أن القصة وهذان مبتدأ وهذا يدفع رسم أن منفصلة وهذان متصلة (والثاني) قول الأخفش وتبعه أبو البقاء ٢٢٩ في ولا الذين يموتون وهم كفار اللام للابتداء

والذين مبتدأ والجملة بعده خبره ويدفعه أن الرسم ولا وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على الذين يعملون السيئات لا مرفوع بالابتداء والذي جعلهما على الخروج من ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبة له لغوات زمن التكليف ويمكن أن يدعى لهما أن الالف في لازادة كالالف في لا ذبحنه فانها زائدة في الرسم وكذا في لا أوضعوها والجواب أن هذه الجملة لم تذ كر لي فادمعناها بمجرد بل ليسوى بينهما وبين ما قبلها أي أنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بسين من آخرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما نفي الاسم عن المتأخر في فن تجعل في يومين فلا اسم عليه ومن تأخر فلا اسم عليه مع أن حكمه معلوم لأنه آخذ بالعزيزة بخلاف المتجمل فإنه آخذ بالرخصة على معنى يستوى في عدم الاسم من يتجمل ومن لم يتجمل وجعل الرسم على خلاف الأصل مع امكانه غير سديد (والثالث) قول ابن الطراوة في أيهم أشدهم أشد

(قوله قال موعدهم) أي زمان وعدكم (قوله تعين ذلك) أي كون المراد بالموعد مكانا أو ارتفع الاحتمال (قوله الجهة الثامنة) أي من الجهات التي يدخل على المعرب الخطأ بسبب عدم مراعاتها (قوله أن يحمل المعرب) أي الكلام على شيء (قوله ما يدفعه) أي ما يدفع حمله (قوله وهذا أصعب من الذي قبله) أي لأن الدافع إذا كان في المحل أصعب مما إذا كان الدافع في محل آخر (قوله انهما ان واسمها) أي فهو يقول أن الأصل انهما إذا كان لساحران فان حرف توكيد ونصب وضمير القصة اسمها وإذا كان مبتدأ وقوله لساحران خبر والجملة خبران (قوله رسم أن منفصلة) أي رسمها في المصحف الامام (قوله والجملة بعده) أي وهي قوله أو تلك أعتدنا لهم هذا بالياء وأما جملة يموتون وهم كفار فصلة (قوله وذلك) أي ورسمه بالالف وقوله يقتضي أنه مجرور بالعطف أي بالواو ولا لتأكيده النفي وقوله على الذين يعملون السيئات أي من قوله وليست التوبة للذين يعملون السيئات (قوله لا مرفوع بالابتداء) أي وأن اللام لام الابتداء بل هي نافية مؤكدة للنفي قبلها (قوله لا توبة له) أي ونفي الشيء فرع عن صحة ثبوته (قوله ويمكن الخ) هذا جواب عن قوله ويدفعه أن الرسم ولا وقوله أن الالف في لازادة أي وأن اللام للابتداء (قوله فانها زائدة في الرسم) أي واللام للابتداء (قوله وكذا في لا أوضعوها) أي من قوله تعالى لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا ولا أوضعوها لئلا لكم يغنونكم الفتنة (قوله والجواب) أي عن قوله والذي جعلهما على الخروج عن ذلك الظاهر الخ شئني (قوله لم تذكر لي فادمعناها بمجرد) أي حتى يرد الاعتراض بأن نفي الشيء فرع عن صحة ثبوته ومن مات على الكفر لا تتأني توبته فكيف تنفي عنه (قوله مع أن حكمه) أي المتأخر معلوم وهو عدم الاثم (قوله على معنى الخ) أي فالجملة الثانية مسوقة لأجل النسوية بينهما وبين ما قبلها في عدم الاثم لانها إذا كرت لأجل افادة معناها بمجرد لأنه معلوم والحاصل أن سوق الكلام لأجل التحقيق وقيل أن أهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتجمل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما لتضييقه على نفسه وتشديده عليها فورد القرآن بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام ليس لأجل التحقيق بل لأجل نفي الاثم المتوهم على التقديرين فكل من الجملةين ذكر لا فادمعناها بمجرد (قوله وجعل الرسم الخ) هذا رد لقوله سابقا ويمكن أن يدعى لهما أن الالف في لازادة (قوله وان أيالذا لم تضاف) أي لفظا أعربت (قوله والثانية كذلك) أي والمعنى وإذا كانوا بأنفسهم أو وزنوا بأنفسهم (قوله ما بعده) وهم جملة يخسرون وحذف خبر أحد المبتدئين دلالة الاخر وقوله خبر أي خبر المبتدأ والجملة جواب إذا (قوله لرسم الواو بغير ألف) أي فهذا يدل على أن الضمير متصل بالفعل لأن الفعل إذا كان آخره واو الجماعة رسم بعدها ألف (قوله ولأن الحديث) أي لأن الحديث عنه وهو الذي ذموا من أجله وقوله في الفعل أي الانحذوا والاعطاء وهو المشار له بقوله إذا ائكلوا على الناس يستوفون وإذا كانوا على معنى من وقوله وإذا أعطوا راجع لكالوهم أو وزنوهم (قوله استوفوا) أي أخذوا حقهم بكلمة (قوله وإذا أعطوهم) أي وإذا أعطوا الناس أخسر وهم ونقصوهم حقهم (قوله أخسروا) أي وجه تسمية كمالوهم ووزنوهم للناس (قوله وإذا جعلت الضمير) أي هم في قوله كمالوهم أو وزنوهم (قوله إذا أخذوا من الناس بأن كال أو وزن لهم غيرهم

مبتدأ وخبر وأي مضافة لمحذوف ويدفعه رسم أيهم متصلة وان أيالذا لم تضاف أعربت باتفاق (والرابع) قول بعضهم في وإذا كمالوهم أو وزنوهم يخسرون أن هم الأولى ضمير رفع مؤكدا للواو والثانية كذلك أو مبتدأ ما بعده خبره والصواب أن هم مفعول فيهما الرسم الواو بغير ألف بعدها ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل إذا المعنى إذا أخذوا من الناس استوفوا وإذا أعطوهم أخسروا وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه إذا أخذوا استوفوا وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا



يدخلونها ان جنات بدل من الفضل والاولى انه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حذف يدا خبرية (السادس) قول كثير من النحويين في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك انه دليل على جوار استثناء الاكثر من الاقل والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلًا ونظيره المثال الآتي في السابع قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم احدا الا امرأتك ان من نصب قدر الاستثناء من فاسر باهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم احدا ويرد باسئله تناقض القراءة بين فان المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع وغيره مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظيران احراجها من جملة النهي لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روي انها تبعهم وانما التفت فرأت العذاب فصاحت فاصابها بحجر فقتلها وبعد فقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر وقد سبقه غيره اليه والذي حملهم على ذلك ان النصب قراءة الاكثر من فاذا

وقوله استوفوا أي حقهم وقوله واذا تولوا الكيل أي وأنخذوا لانفسهم اخسر وانفسهم أي وهذا بعد ان يكون الشأن انهم انما يخسرون اذ لم يتولوا الكيل واذا تولوا الكيل بأنفسهم فلا يخسرون على أن هذا ليس فيه ذم لهم (قوله متنافر) أي لمخالفة الطبع (قوله وهو كلام متنافر) قد يقال ان المعنى واذا كانوا بأنفسهم أو وزفوا بأنفسهم لغيرهم يخسرون المكيل له والموزون له بنقص حقه وحيث ان ذلك متنافر (قوله لا في المباشر) أي الذي هو الفاعل (قوله لقراءة بعضهم بالنصب) أي وكل ما جاز أن يكون منصوبا على الاشتغال انما يكون رفعه على الابتداء (قوله على جواز استثناء الاكثر من الاقل) الاولي حذف الاقل ويقول استثناء الاكثر فقط لان الاستثناء من المجموع فهو كقولك جاءني عشرة الاسبعة وظاهر قوله من الاقل انه يجوز قولك جاءني ثلاثة الا عشرة لانه حيث ان استثناء الاكثر من الاقل مع أنه لا يصح (قوله والصواب ان المراد الخ) أي بدليل الاضافة للباء المفيدة للتشريف ولا شك ان الباء من نفس الموضع لان الدال آية سبحان حتى يكون من الجهة التي قبل هذه وقوله بدليل آية سبحان دليل لجر دكون الاستثناء منقطع النظم عن كون المراد بالعباد المخلصين وهذا في الحقيقة ليس من هذه الجهة بل من الجهة التي قبلها والمصنف لم يذكر هذه الالة من هذه الجهة وانما ذكره لكونه لازما لكون المراد بالعباد المخلصين أو لكونه دفع السؤال عنه وهو اذا كان المراد بالعباد المخلصين فما هذا الاستثناء اه تقرير شيخنا دردير وبه سقم بحث الدماميني (قوله والصواب ان المراد بالعباد المخلصون الخ) قال الدماميني اختياره لكون الاستثناء منقطع المقام قد دوح فيه بانه ارتكاب لخلاف الاصل من غير ضرورة لا مكان محل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضري في ذلك أن آية سبحان بدون استثناء لانه اريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثناء وقد يجب ان القرآن يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر لفظه وكان له في موضع محمل واحد وفي آخر ذلك المحمل وغيره محمل في الآخر على ذلك المحمل دون غيره والاستثناء المنقطع وان كان خلاف الاصل الا انه فصيح شائع اه قال الدماميني ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوعة لان يحمل الكلام على شيء في ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده له ورود آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهي الدالة على أن المراد بالعباد المخلصون وحيث ان ذلك من أمثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شيء ويشهد استعماله في مكان آخر بخلافه اه دماميني (قوله المثال الآتي) أي في السابع في قوله ولا يلتفت منكم احدا والنظير هو قوله الآتي والذي أحزم به أن الخ (قوله قدر) أي جعل الاستثناء من فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احدا لان المختار الاتباع بعد النقي وشبهه ولا ينبغي تخريج قراءة الاكثر على خلاف المختار (قوله ومن رفع قدره) أي جعله أي الاستثناء من ولا يلتفت منكم احدا أي فهو بدل من احدا بدل بعض من كل (قوله ويرد) أي ذلك القول وهذا ابن الحاجب (قوله تكون مسرى بها) أي لان المعنى لا يلتفت منكم احدا أيها السارون الا امرأتك فانهم امن السارين وتلفت (قوله على قراءة الرفع) أي لان الالتفات بعد الاسراء وحيث ان ذلك من مسرى بها (قوله وفيه نظر) أي في الرد الذي قاله ابن الحاجب لكلام الزمخشري نظر بل كلام الزمخشري وحيث ولا يرد عليه الرد السابق وأجاب بنجم الائمة الرضى عن رد ابن الحاجب بجواب آخر وهو أن الاسراء المأمور به مقيد بعدم الالتفات معنى أي أسرا سرا غير ملتفت فيه باهلك الا امرأتك فان اسراءها مع التفاتها وحيث ان ذلك من مسرى بها (قوله على انها مسرى بها قراءة الرفع) فاصله منع أن قراءة النصب تدل على أنها غير مسرى بها وأما جواب المصنف فاصله منع كون قراءة الرفع تدل على أنها مسرى بها بل انما تدل على أنها غير مسرى بها كقراءة النصب اه تقرير دردير (قوله لا يدل على أنها مسرى بها) أي قصد ابل على أنها معهم أي حال الاسراء (قوله وقد روي) سند المنع أي فيه نظرا لانه قد روي الخ (قوله انها تبعهم) أي وليست مسرى بها قصدا (قوله وبعد فقول الزمخشري) أي وأقول لك بعد ما تقدم من البحث في كلام الزمخشري والجواب عنه تنبيه فقول



على الوجه المرجوح وقد

الترجم بعضهم جواز محبي  
قراءة الاكثر على ذلك  
مستدلا بقوله تعالى انا كل  
شيء خلقناه بقدر فان النصب  
فيها عند سيبويه على حد  
قوله سم زيد اضربته ولم ير  
خوف الياس المفسر بالصفة  
مرجحا لآراء بعض المتأخرين  
وذلك لانه يرى في نحو خفت  
بالكسر وطلت بالضم انه  
يحتمل لفعل الفاعل  
والمفعول ولا خلاف ان نحو  
تضار يمتثل لهما وان نحو  
يختار يمتثل لوصفهما  
وكذلك نحو مشتري في  
النسب وقال الزجاج في ما  
زال تلك دعواهم ان  
النحويين يحيزون كون  
الاول اسما والثاني خبرا  
والعكس \* ومن ذكر الجواز  
فيهما الزنجشري قال ابن  
الحاج وكذا نحو ضرب  
موسى عيسى كل من الاسمين  
يتمثل للفاعلية والمفعولية  
والذي انترجم فاعلية الاول  
انما هو بعض المتأخرين  
والالباس واقع في العربية  
بدليل اسماء الاجناس  
والمشتري كان انتهى والذي  
أخبر به ان قراءة الاكثر  
لا تكون مرجوحا وان  
الاستثناء في الآية من جملة  
الامر على القراءة بتدليل  
سقوط ولا يلغى منكم أحد  
في قراءة ابن مسعود وان  
الاستثناء منقطع بدليل  
سقوطه في آية

الزنجشري الخ (قوله على الوجه المرجوح) أي لان الاستثناء من الكلام الغير الموجب الارجح فيه الابدال  
ولذلك جعلوا الاستثناء من بآهالك (قوله على ذلك) أي على الوجه المرجوح (قوله فان النصب فيها الخ)  
فقد خرج قراءة الاكثر على الوجه المرجوح وحيث قد فلتكن هنا كذلك مخرجة على الوجه المرجوح ولا  
ضرر فيه (قوله فان النصب فيها عند سيبويه الخ) حاصل ذلك ان بعضهم قرأ انا بكل بالرفع وهذه القراءة  
يحتمل أن يكون خلقناه صفة لشيء مخصوص بقدر خبر وهذا لا يفيد عموم القدر في جميع المخلوقات فيوهم  
وجود شيء ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له ذلك لان المعنى على هذا الاحتمال انا كل شيء مخلوق لنا كائن بقدر  
فيفيد أن الشيء الغير المخلوق لله ليس بقدر وهذا قول القدر به وهو باطل ويحتمل أن خلقناه خبر وقوله بقدر  
خبر ثان والمعنى كل شيء مخلوق لنا مخلوق بقدر وهذا الوجه يفيد المعنى المراد من الآية وهو عموم خلق الاشياء  
بقدر خبرا كان او شرا كما يقول أهل السنة وأما قراءة النصب فلا تحتمل المذهب أهل السنة اذ لا يتوهم عند  
نصب كل شيء كون خلقناه صفة لكل شيء لانه اذا نصب كل شيء لزم أن يكون خلقناه مفسرا للنصبه واذا كان  
مفسرا فلا يكون صفة وحيث قد يفيد المعنى المقصود اذ التقدير خلقنا كل شيء بقدر (قوله زيد اضربته) أي  
ونصب زيد على الاشتغال مرجوح والراجح الرفع على ما بين في محله فانه من اقراد قول ابن مالك  
\* والرفع في غير الذي مر رجع \* (قوله ولم ير) أي سيبويه وحاصله ان نصب كل شيء عند سيبويه في الآية من  
قبيل النصب المرجوح لان قبيل النصب الراجح فان قبيل ليس النصب في الآية مرجوحا وانما هو راجح  
لانه في الرفع في الآية يخاف التباس المفسر بالصفة أي يخاف التباس ما جعل مفسرا في حالة النصب بالصفة  
وهو ترجيح النصب اذ لا التباس فيه وأجيب بان سيبويه لم يخوف التباس المفسر بالصفة اذ ارفع الاسم  
مرجحا لنصب على الرفع كما يراه غيره وذلك لكثرة وقوع الالباس في العربية فلا تكون السلامة منه مرجحة  
(قوله مرجحا) أي لقراءة النصب أي انه يجعلها من باب الاشتغال المرجوح ولم يرتجحها بخلافها عن الالباس  
اللازم على قراءة الرفع لكثرة وقوع الالباس في العربية وأما غير سيبويه فقد جعل ذلك مرجحا للنصب  
(قوله نحو خفت) اعلم انه يمتثل أنه مبني للفاعل وأصله خوفت نقلت حركة الواو للغاء بعد سلب حركتها ثم  
حذفت الواو لالتقاء الساكنين ويحتمل بناؤه للمفعول وأصله خوفت فعمل به ما تقدم (قوله وطلت)  
يحتمل أنه مبني للفاعل فأصله طوات بفتح الطاء وضم الواو أو مبني للمفعول فأصله طوات بضم الطاء  
وكسر الواو فعلى الاول نقلت حركة الواو لئلا يلبس بغير حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وعلى الثاني  
استقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين (قوله يمتثل لهما) لانه ان كان الاصل  
تضارر بفتح الراء الاولى فهو مبني للمفعول وان كان أصله بكسر الراء الاولى فهو مبني للفاعل (قوله يمتثل  
لوصفهما) أي لوصف المبني للفاعل بأن يكون اسم فاعل ووصف المبني للمفعول بأن يكون اسم مفعول وذلك  
لانه ان كان أصله مختبر بكسر الياء فهو اسم فاعل وان كان بفتحها فهو اسم مفعول (قوله في النسب) أي يمتثل  
لأحد الوصفين من المشتري فيحتمل أنه نسبة لمشتري بفتح التاء وكسر الراء اسم فاعل أو نسبة لمشتري بفتحهما  
اسم مفعول (قوله كون الاول) الاول تلك وقوله والثاني خبر أي دعواهم (قوله والالباس واقع في العربية  
بدليل الخ) أي لكونه خلاف الاصل والاصل مراعاة ما يدفع الالباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابرار  
الضمير في مسألة جريان الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم في نحو يا مسلمة على لغة من لا ينتظر وترك بناء  
فعل التعجب واسم التفضيل من الفعل المبني للمفعول (قوله والمشتري كان) جمع مشتركة بمعنى كلمة مشتركة  
(قوله أن قراءة الاكثرين) وهي نصب امرأتك (قوله وأن الاستثناء في الآية من جملة الامر) أي من أهالك  
الواقعة في جملة الامر (قوله وأن الاستثناء منقطع) أي لكن امرأتك الخ فالمراد باهله المأمور باسراة بهم  
غير المرأة (قوله بدليل سقوطه الخ) أي والمتصل لا يسقط وكل هذا من باب وخبر ما فسرته بالوارد (قوله في آية



الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من اهل بيته وان لم يكونوا مؤمنين يؤيدهما جاء في ابن توم عليه الصلاة والسلام  
 يا نوح انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة وتظهيره لست عليهم بمسيطر الامن تولى وكفر  
 فيعذبه الله واختار أبو شامة ما أحترته من أن الاستثناء منقطع ولكنه قال وجاء النصب على اللغة الجزية والرفع على التيمية وهذا يدل على أنه  
 جعل الاستثناء من جملة النهي وما قدمته ٣٣٢ أولى لضعف اللغة التيمية ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاهما

أبو عبيدة وغيره الجهة  
 التاسعة أن لا يتأمل عند  
 وجود المشتهات ولذلك  
 أمثلة (أحدها) نحوز يد  
 أحصى ذهنا وعمروا أحصى  
 مالا فان الاول على ان أحصى  
 اسم تفضيل والمنصوب تمييز  
 مثل أحسن وجهها (والثاني)  
 على ان أحصى فعل ماض  
 والمنصوب مفعول مثل  
 وأحصى كل شيء عددا ومن  
 الوهم قول بعضهم في أحصى  
 لما لبثوا أمد الله من الاول  
 فان الامد ليس محصيا بل  
 محصى وشرط التمييز المنصوب  
 بعد أفعل كونه فاعلا في المعنى  
 كزيد أكثر ما لا يخلاف مال  
 زيد أكثر مال الثاني نحوز يد  
 كاتب شاعر فان الثاني خبر أو  
 صفة للخبر ونحوز يد رجل  
 صالح فان الثاني صفة لا غير  
 لان الاول لا يكون خبرا على  
 انفراده لعدم الفائدة ومثلها  
 زيد عالم يفعل الخير وزيد  
 رجل يفعل الخير وزعم  
 الفارسي ان الخبر لا يتعدد  
 مختلفا بالافراد والجملة فيتعين  
 عنده كون الجملة الفعلية صفة  
 فيها والمشهور فيها الجواز

(الخبر) وهي فأسر بذاك بقطع من الليل وامضوا حيث تؤمرون (قوله يا نوح انه ليس من اهلك) أي الناجين  
 (قوله ووجه الرفع) أي مع أنه استثناء من كلام تام واجب وهو واجب النصب (قوله على اللغة الجزية)  
 حاصله ان الاستثناء اذا كان من كلام تام غير موجب بان تقدمه نفي أو نهي فان كان متصلا فالارجح الاتباع  
 ويجوز النصب على الاستثناء وان كان منقطعاً تعين النصب على الاستثناء عند الجاز بين وجاز الاتباع أيضا  
 عند التميميين (قوله وهذا يدل الخ) أي لان الاستثناء لو كان من جملة الامر تحتم النصب عند الجاز بين  
 والتميميين جميعا على تقدير الانقطاع مثل الاتصال (قوله من جملة النهي) أي من أحد الواقع في جملة النهي  
 ووجه الانقطاع أن الخطاب في منكم للمؤمنين (قوله وما قدمته) أي من كون الاستثناء من جملة الامر على  
 القراءتين (قوله من سقوط جملة النهي) أي فان سقوطها في بعض القراءة يدل على أن المستثنى منه جملة الامر  
 اذ لا يجوز حذف المستثنى منه مع عامه (قوله أحصى ذهنا) قد يتوهم أن ذهنا هنا مضبوط بالباء الموحدة  
 بقرينة ذكر المال وليس كذلك بل هو بالنون واحد الاذهان والا كان مثل أحصى مالا والذهن قوة للنفس  
 معدة لا كتساب الآراء وشدها هي الذكاء وجودة تبيينها التصور ما يرد عليها هي الفطنة اه شمني (قوله تمييز  
 أي محوّل عن الفاعل (قوله فان الامد الخ) هذا تعليل للوهم (قوله كزيد أكثر مالا) أي فاعل الكثرة في المعنى  
 المال لا زيدا اه تقرير دردير (قوله كونه فاعلا في المعنى) أي كما قال في الخلاصة  
 والفاعل المعنى انصب بافعلا \* مفضلا كانت أعلى منزلا

(قوله بخلاف مال زيد الخ) هذا تمييز مخفوض محترز المنصوب فلا يشترط كونه فاعلا في المعنى لان فاعل الكثرة  
 مال زيد لا مطلق مال اه تقرير شيخنا دردير (قوله لعدم الفائدة) أي لان من المعلوم ان زيدا رجل وشرط  
 الخبر أن يفيد مالا يفيد مالا يفيد الخبر عنه اما بنفسه أو بغيره كالخبر الموطئ كما هنا (قوله يفعل الخير) أي فالجملة اما خبر  
 ثان أو صفة للخبر وقوله وزيد رجل يفعل الخير أي هي صفة لا غير لعدم فائدة الاول على انفراده (قوله صفة  
 فيها) أي في المثالين وقوله والمشهور وفيهما أي في المثالين (قول الجواز) أي جواز كون الجملة خبرا كما يجوز  
 أن تكون صفة (قوله ذلك) أي تعدد الخبر (قوله جائز في الصفات) أي اذا كان كل منهما صفة فنحوز يد عالم  
 فاضل (قوله وعليه) أي على ذلك المشهور يخرج قول بعضهم (قوله لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما  
 لا يعقل) أي فلا يجوز أن يكون صفة لقردة لان جمع الخ (قوله وفيها مفعول ثان) فان قيل لم لا تكون رأى في  
 الاول بصرية وفيها حالا أجيب بان الغالب في الحال أن تكون متعلقة وفيها ليس كذلك اه شمني (قوله على  
 الاول) أي بان جعل ترك بمعنى صير (قوله فالطرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر) وفي عبارته بحث وذلك  
 أن الانخبار عن مجموع الطرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يصح أما أولا فلانه مناف لغرضه من جعل كل  
 منهما مفعولا وأما ثانيا فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم اذ المجموع لم يتكرر فالاولى أن يقول ان الطرف  
 مفعول ثان ولا يبصرون مفعول آخر تكرر رأي ذكر ثانيا لامن جهة خصوصية اللفظ بل من جهة ذاته أي كونه  
 مفعولا لان لا يبصرون لم يذكر الامرة واحدة اه تقرير شيخنا دردير (قوله مفعول ثان تكرر) معناه ان أصلها

كما ان ذلك جائز في الصفات وعابه قول بعضهم في فاداهم فريقان يختصمون ان يختصمون خبر ثان أو صفة ويحتمل الحالية خبران  
 أيضا أي فاداهم مفترقون مختصمين وأوجب الفارسي في كونوا قردة خاصين كون خاصين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما  
 لا يعقل (الثالث) رأي زيد ففيها رأي الالهلال طالعاف رأي في الاول علمية وفيها مفعول ثان وفي الثاني بصرية وطالعاف وتقول تركت  
 زيدا عالما فان فسرت تركت بصيرت فمالم المفعول ثان أو بخلفت فقال واذا جعل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون على الاول فالطرف  
 ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر أو الطرف مفعول ثان والجملة بعده حال أو بالعكس



وان حمل على الثاني فالان (الرابع) اعترف غرقه بيده ان تحت الغين ففعل مطلق أو ضمته ففعل به ومثلها محسوت محسوة وحسوة (الجهة العائسة) أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغیر مقتض كقول متى في لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والاذى كالذى الآية ان السكاف نعت مصدر محذوف أى ابطلا كالذى ويلزمه أن يقدر ابطلا كإبطال اتفاق الذى ينطق والوجه ٢٣٣ ان يكون كالذى حال من الواو لا تبطلوا

صدقاتكم مشبهين الذى ينطق فهذا الوجه لا حذف فيه وقول بعض العصريين في قول ابن الحاجب الكامة لفظ اصله الكامة هي لفظا ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل انه يجوز في زيد هو الفاضل ان يحذف مع قوله وقول غيره انه لا يجوز حذف العائد في نحو جاء الذى هو في الدار لانه لا دليل حيثنذ على المحذوف ورده على من قال في بيت الفرزدق \* واذا ما ملهم بشر \* ان بشر مبتدأ ومثلهم نعت لمكان محذوف خبره واذا ما بشر مكانا مثل مكانهم بان مثالا لا يختص بالمكان فلا دليل حيثنذ وكقول الزنجشري في قوله \* لا نسب اليوم ولا خاله \* ان النسب باضمار فعل أى ولا ارى وانما النسب مشبه في لا حول ولا قوة وقول الخليل في قوله \* الأرجل اجزاء الله خيرا \* ان التقدير الأترونى رجلا مع امكان ان يكون من باب الاشتغال وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور وقد يجاب عن هذا ثلاثة امور احدها ان رجلا نكرة وشرط المنصوب على الاشتغال ان يكون قابلا للرفع بالابتداء

خبر ان متعددان وهما فعولان به دخول الفعل فاذا كانت الاخبار متعددة ودخل عليها فعل متعددا لثنتين مثلا صار له مفاعيل كثيرة ثلاثة كما هنا كما كثرت قول طينت زيدا انقيها عالما شاعرا كاتباً طريفا فلا امتناع في ذلك اذا كانت تلك المفاعيل في الاصل اخبار او قبل بجواز تعدد الخبر (قوله وان حمل على الثاني) أى بان جعل ترك بمعنى خالق (قوله ففعل مطلق) أى لان الغرفة بالفتح اسم للفعل (قوله ففعل به) أى لان غرفة بالضم اسم للمغروف وكذا نقول في حسوة (قوله أو على خلاف الظاهر) خلاف الظاهر أعني مما قبله لانهم ما قد يجتمعان فيما اذا خرج الكلام على حذف وينفرد الثاني فيما اذا احتمل الكلام امرين وكان أحدهما لا دليل عليه فهو خلاف الظاهر (قوله ان السكاف) أى في قوله كالذى (قوله ويلزمه أن يقدر الخ) أى لان الإبطال معنى فلا يصح أن يشبه بالذات فلذا قدر دخول الكاف إبطال (قوله كإبطال اتفاق الخ) انما قدر اتفاق لان الإبطال حكم لا يتعلق بالذوات وانما يتعلق بالأفعال (قوله اتفاق الذى ينطق) ماله رثاء الناس ولا يريد بانقاد رضا الله ولا ثواب الآخرة (قوله والوجه الخ) ذكر الزنجشري في الكشف كلاما من الوجهين وصدر بالاول (قوله مشبهين الذى ينطق) أى وانما كان هذا الامر اب هو الوجه لانه لا حذف في الكلام عليه اذ هو الاصل اه تقرير دردير (قوله وقول بعض العصريين) بالجر عطف على قول متى والمراد بذلك البعض ابن الاكفاني الحكيم المشهور كما قاله أبو العباس تليذ المصنف (قوله أن يحذف) أى ذلك الضمير (قوله لانه لا دليل الخ) أى واذا كان كذلك فكيف يجوز الحذف في زيد هو الفاضل وفي الكامة للخطامع انه لا دليل عليه (قوله ورده) أى ومع رده (قوله واذا ما ملهم بشر) هذا يجزى بيت وصدره

\* فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم \* اذ هم قريش وقوله لا نسب الخ هذا صدر بيت عجزه \* اتسع الخرق على الراقع (قوله بان مثالا) متعلق برده (قوله لا يختص بالمكان) أى بل يضاف لغيره (قوله فلا دليل حيثنذ) أى على ذلك الخبر المحذوف أى وحيثنذ فالأولى ان يجعل بشر مبتدأ خبر محذوف ومثلهم حال أى اذا ما بشر في الوجود مما لا لهم ولا يجوز ان يكون مثلهم خبرا بشرهما لان شرط أعمال ما عند الحجاز بين ترتيب معموليها (قوله ان النسب) أى في خاله (قوله أى ولا أرى) أى والتقدير خلاف الأصل فالنصب انما هو مثله الخ (قوله وانما النسب مثله) أى فهو على الغاء الثانية والعطف على محل اسم الاولى (قوله وقول الخليل) قد يجاب عنه بأنه انما ارتكب خلاف الأصل لمقتض وذلك ان شرط المنصوب على الاشتغال لا بد من محقق رفعه على الابتداء ورجل لا يصح رفعه على الابتداء على ان الشاعر لم يرد أن يدعو لرجل هذه صفة وانما قصده طابه وحيثنذ تقدير الخليل أولى من تقدير غيره (قوله الأرجل اجزاء الله خيرا) هذا صدر بيت ونعناه

\* يدل على محصلة تبيت \* (قوله وهو) أى ان نصب رجلا في هذا البيت على الاشتغال وهو النسب محذوف مفسر بمذكور أولى من نصبه محذوف غير مفسر بمذكور لانه خلاف الظاهر (قوله وقد يجاب عن هذا) أى الاعتراض الأخير وهو قولنا ان نصب رجلا على الاشتغال أولى من نصبه محذوف غير مفسر بمذكور (قوله نكرة) أى خالية عن مـ وغان الابتداء (قوله قابلا للرفع بالابتداء) بان يكون معرفة أو نكرة لها مسوغ وهنا ليس كذلك وحيثنذ فيكون تقدير الخليل أى جعله منصوبا محذوف غير مفسر بمذكور أولى (قوله بان النكرة هنا موصوفة) أى وحيثنذ فهي قابلا للرفع بالابتداء (قوله ان امرؤ هلك ليس له ولد) أى فقد فصل بالجملة المفسرة وهى هلك بين الموصوف أعني امرؤ وصفته أعني ليس له ولد (قوله هذه صفة) يعنى يدل وأما

( ٣٠ - دسوقي في ) ويجاب بان النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت \* الثاني

ان نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ويجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد الثالث ان طلب رجل هذه صفة أهم من الدعاء له



فكان الجمل عليه أولى وأما قول سيبويه في قوله \* آ ليت حب العراق الدهر أطعمه \* أن أصله آ ليت لي حب العراق مع امكان جعله على الاشتغال وهو قياسي بخلاف حذف الجار في جوابه أن أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا الناقية في جواب القسم لها الصدر لخلولها محل أدوات الصدور كلام الابتداء وما الناقية وما له الصدر ٢٣٤ لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وإنما قال في قل اللهم فاطر السموات

والارض انه على تقدير ياولم يجعله صفة على المحل لان عنده ان اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الاصوات فلم يحزنه وانما قال في قوله

اعتاد قلبك من سلى عوانده \* وهاج أحزانك المكنونة الطال

وبع قواء اذاع المعصرات به وكل حيران سارم واه خضل ان التقدير هو ربيع ولم يجعله على البدل من العمل لان الربيع أكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل ولولا يصير الشعر مع باله ليق أحد اليتيمين بلا شخوذ البدل تاسع للبدل منه ويسمى ذلك علماء القوافي تضييها ولان اسماء الديار قد كثرت فيها أن تحمل على عامل مضمر يقال دارمية وديار الاحباب رفعا باضممار هي ونصبها باضمار اذ كره في هذا موضع ألف فيه الحذف وانما قال الانحطس في ما أسر زيدا ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة موصولة أو منكرة موصوفة وما بعده موصولة أو صفة مع أنه اذا قدر ما منكرة تامة والجملة بعدها خبرا

جملة جزاء الخ فهي معترضة للدعاء على هذا والحاصل ان قصد الشاعر انهم يرونه رجلا ويدلونه عليه موصوفا بكونه يدل على محصلة تبيت وليس قصده النداء للرجل الموصوف بهذه الصفة لان الاول أهم من الثاني وحينئذ فالجمل عليه أولى (قوله فكان الجمل عليه أولى) أي والجمل عليه يكون يجعل النصب بمحذوف غير مفسر عند كور بخلاف لو جعل النصب على الاشتغال فإنه يفيد ان المقصود الدعاء للرجل موصوف بالصفة المذكورة (قوله وأما قول سيبويه الخ) هذا شروعي في جواب عن أمور مما يتوهم تخريبها على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر فاحب ان يحجب المصنف عنها (قوله على الاشتغال) أي في قدر ان الأصل آ ليت أطعم حب العراق والاشتغال هو الظاهر فلذا كن قياسا بخلاف تقدير على فإنه لا دليل عليه فلذا كن النصب على نزع الخافض سماعيا (قوله وانما قال) أي سيبويه في قل اللهم فاطر السموات أي وكذا قال ذلك في قل اللهم مالك الملك (قوله انه) أي فاطر وقوله على تقدير يا أي انه نداء ثان (قوله ولم يجعله صفة على المحل) أي مع انه انما ظاهرا بخلاف جعله منادى ثانيا فإنه خلاف الظاهر اذا لم يزل عدم الحذف ولا دليل على حذفها (قوله أشبه الاصوات) فقد صار مثل هـ لا اذ الميم بمنزلة صوف مضموم الى اسم الله مع بقائه ما على معنيهما (قوله الطلل) هو ما شخص من آثار الديار والربيع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف والمد المنزل الذي لا أنيس به وأذاع أفشى ومفعوله محذوف أي اذاع الخصب والمعصرات السحاب تعصر المطر أو تعصره الرياح فتعطر وقوله وكل عطف على المعصرات والخضل بفتح الخاء وكسر الضاد البارد الرطب والنبث الناعم اه شمني (قوله وكل حيران) أي في سيره من السحاب لثقله وعدم الريح التي تسوقه فهو يتردد في الذهاب لاى جهة (قوله ان التقدير الخ) أي اذا رفعت واما اذا نصبت فالتقدير اذ كرر بعافه جوز سيبويه فيه الرفع والنصب الا ان الرسم لا يساعد الثاني (قوله ولم يجعله على البدل من الطلل) أي مع انه ليس بخلاف الأصل بخلاف جعله خبرا للاحتياج الى تقدير (قوله لان الربيع أكثر منه) أي لان الدار اعنى الربيع أكثر من آثارها ووجدارها هو الطلل (قوله فكيف يبدل الاكثر الخ) اعترض بانه كلما منع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمنع الاخبار بالاكثر من الاقل لعدم الصدق ايضا وقد صرح سيبويه بان الاخبار هنا يصح ولا بدله من مصحح وأي شئ فرض مصحح الاخبار كان بعينه مصحح البدلية قال الشافعي وأقول مصحح الاخبار بالاكثر من الاقل المبالغ في توهي لامعنى لها في الابدال (قوله ان تحمل) أي بخبرها عن عامل أي عن مبتدأ محذوف وجوبا ولا يجوز اظهاره وكذا لا يجوز اظهار الفاعل العامل بها النصب وانما لم يجوز اظهار الرفع ولا النصب مع ذكر الدار والديار لكثرة ما جرى في أشعارهم من تقدم ذكر المنازل فجرى عندهم مجرى المثل والامثال لا تغير مسكدا ما جرى مجراها اه دما ميني (قوله لم يحتج الى تقدير خبر) أي بخلافه على كلامه لان المعنى عليه الذي حسن زيدا شئ عظيم أو شئ حسن زيدا عظيم (قوله ان ما التامة) هي التي لا تحتاج لصفة أو صفة وقوله الجمل عليه أي جعل ما احسن زيدا على حذف الخبر (قوله وانما أجاز الخ) جواب عما يقال كيف يكون الاعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن كثيرا من النحويين أجاز في نحو نعم الرجل زيد أن يكون زيد خبرا محذوف وهو خلاف الظاهر (قوله خبر المحذوف) أي المدح و زيد (قوله العامين) أي في صفات المدح والذم فعنى نعم الرجل أم رح لرجل بجميع صفات المدح ومعنى بش الرجل أذمه بجميع صفات الذم (قوله فتناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل) أي وحينئذ فيكون هذا الاعراب الذي أجاز كثير من النحاة مخالفا للظاهر لمتنص وهوذا غير خطأ

كما قال سيبويه لم يحتج الى تقدير خبر لانه رأى ان ما التامة غير ثابتة او غير فاشية وحذف الخبر فاش فترجع عنده الجمل عليه وانما أجاز كثيرا من النحويين في نحو قولك نعم الرجل زيد كون زيد خبرا محذوف مع امكان تقديره مبتدأ والجملة قبله خبر لان نعم و بش موضوعان للمدح والذم العامين فتناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل



ولهذا يجيزون في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون أن يكون الذين نصبوا بتقدير أمح أو رفعاً بتقدير هم مع إمكان كونه صفة بأية على أن التحقيق يلزم بأن المخصوص مبتدأ أو ما قبله خبر وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش ٢٣٥ وهو ظاهر قول سيديويه وأما قولهم نعم

الرجل عبد الله فهو بمنزلة  
ذهب أخوه عبد الله مع قوله  
وإذا قال عبد الله نعم الرجل  
فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه  
فسوى بين تأخير المخصوص  
وتقديمه والذي غرأ أكثر  
النحويين أنه قال كأنه قال  
نعم الرجل فتبيل له من هو  
فقال عبد الله ويرد عليهم أنه  
قال أيضاً وإذا قال عبد الله  
فكانه قبل له ما شأنه فقال  
نعم الرجل فقال مثل ذلك  
مع تقديم المخصوص وإنما  
أراد أن تعلق المخصوص  
بالكلام تعلق لازم فلا تحصل  
الفائدة إلا بالمجموع قدمت  
أواخر وجوز ابن عصفور  
في المخصوص المؤخر أن يكون  
مبتدأ حذف خبره ويرد أن  
الخبر لا يحذف وجوباً إلا أن  
سدشئ مسده وذلك وارد على  
الاحتش في ما أحسن زيدا  
وأما قول الزمخشري في قول  
الله عز وجل قل هو للذين  
آمنوا هدى وشفاء والذين  
لا يؤمنون في آذانهم وقرآنه  
يجوز أن يكون تقديره هو  
في آذانهم وقرآنه حذف المبتدأ  
أو في آذانهم منه وقرآنه جملة  
خبر الذين مع إمكان أن يكون  
لحذف فيه فوجهه أنه لما  
رأى ما قبل هذه الجملة وما  
بعدها حديثاً في القرآن قدر

والخطأ إنما هو مخالفة غير مقتضى كمال (قوله وهذا) أي لاجل كون مقام المدح يقتضي الاطناب وينبغي  
فيه تكثير الجمل (قوله يجيزون) أي لأن المقام مدح الكتاب (قوله على أن التحقيق) أي لكن التحقيق  
وهذا استدراك على ما يتوهم من أن ما جاز كسيرة من النجاة هو التحقيق لكونه مقتضى (قوله وأما قولهم  
الح) هذا مع قول قول سيديويه (قوله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله) أي في كون عبد الله مبتدأ أو الجملة  
قبله خبر عنه (قوله مع قوله) أي قول سيديويه (قوله وإذا قال) أي القائل (قوله فهو بمنزلة عبد الله  
ذهب أخوه) أي في كون عبد الله مبتدأ أو الجملة بعده خبر عنه (قوله فسوى الح) أي حيث جعل المخصوص  
في كل مبتدأ أو الجملة خبره كانت مقدمة عليه أو متأخرة عنه (قوله والذي غرأ أكثر النحويين) أي في جعلهم  
المخصوص إذا تأخر عن الجملة نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجل عبد الله خبر المبتدأ المحذوف (قوله أنه) أي سيديويه  
(قوله كأنه) أي القائل (قوله فقال عبد الله) أي هو عبد الله فظاهر هذا الكلام أن المخصوص بالمدح  
أو الذم إذا كان متأخراً كل الكلام جملتين ثابتتهما جواب سؤال محذوف مبتدأ وما بقي خبرها (قوله  
أنه قال أيضاً) يعني أنه يرد على أكثر النحاة أن سيديويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها أن الكلام مع فعل  
المدح أو الذم إذا كان المخصوص متأخراً جملتان ثابتتهما جواب عن سؤال محذوف مبتدأ وما بقي خبرها  
قال أيضاً عبارة ظاهرها أن الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان ثابتتهما جواب عن سؤال محذوف ولم يقل  
أحدان المخصوص إذا تقدم يكون خبر المحذوف (قوله وإنما أراد) أي سيديويه بالعبارتين وهذه جواب  
عن ما يقال إذا لم يرد سيديويه بهذا الكلام ظاهر من أنه خبر المحذوف فإذا أراد به (قوله بالكلام) أي بالجملة  
التي قبله أو بعده (قوله إلا بالمجموع) أي مجموع جملة المدح أو الذم والمخصوص وقوله قدمت أي المخصوص  
أو آخره وهذا يفيد أن المخصوص مبتدأ أو الجملة قبله أو بعده خبره (قوله وجوز الح) هذا قول ثالث (قوله  
في ما أحسن زيدا) حيث قال إن الخبر محذوف بناء على أن ما موصولة أو نكرة موصوفة وما بعده موصولة أو  
صفة لها (قوله وأما قول الزمخشري الح) جواب عما يقال كيف يكون الأعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن  
الزمخشري قد ارتكب في هذه الآية وحاصل الجواب أنه إنما ارتكب مقلد مقتضى وهو توافق هذه الجملة لما قبلها وما  
بعدها ومخالفة الظاهر لمقتضى غير خطأ (قوله قل هو) أي القرآن فهو مبتدأ خبره هدى وشفاء وقوله  
للذين آمنوا متعلق بالخبر أو محذوف أي بالنسبة للذين آمنوا (قوله تقديره هو في آذانهم وقرآن) أي فهو  
مبتدأ أو في آذانهم حال من وقرآنه الواقع خبراً عن هو والجملة خبر الذين لا يؤمنون (قوله أو في آذانهم  
منه وقرآن) عطف على قوله هو أي تقديره هو الح أو تقديره في آذانهم منه وقرآنه في آذانهم خبر مقدم  
وقرآنه مبتدأ وخبر منه حال من وقرآنه حال كون الوفر كأننا من القرآن (قوله حديثاً في القرآن) أي  
كلاماً في شأن القرآن وقوله ما قبل هذه الجملة هو قوله ان الذين كفروا بالذكر إلى قوله هدى وشفاء وقوله  
وما بعده هو قوله وهو عليهم عسى (قوله قدر ما بينهما) أي وهو قوله والذين لا يؤمنون في آذانهم وقرآنه وقوله  
كذلك أي كلاماً في شأن القرآن (قوله إلا على ذلك) أي التقدير بأن يقدّر في الكلام ضمير يعود على  
القرآن قبل قوله في آذانهم أو بعده وأعرابه وإن كان مخالفاً للظاهر لكن يقتضى وجبت فلا عيب فيه (قوله  
في لزم الح) أي فيكون حديثاً في شأن القرآن من غير تقدير شيء في الكلام لكن يلزم الح (قوله على معمولي  
عاملين) أي لأن العامل في الذين الأول لام الجر والعامل في هدى المبتدأ وهو ضمير القرآن (قوله في أول ما  
أقول) أي أول قول أو أول القول الذي أقوله (قوله وجعلت الجملة خبراً) أي والمعنى أول قول في هذا اللفظ (قوله

ما بينهما كذلك ولا يمكن أن يكون حديثاً في القرآن إلا على ذلك اللهم إلا أن يقدّر عطف الذين على الذين وقرآن على هدى فيلزم العطف على معمولي  
عاملين وسيديويه لا يجيزه وعليه فيكون في آذانهم نعمتاً لو قد قدم عليه فصار حالاً وأما قول الفارسي في أول ما أقول أني أجد الله فيمن كسر الهمزة أن  
الخبر محذوف تقديره ثابت فقد خولف فيه وجعلت الجملة خبراً ولم يذكر سيديويه المسألة وذكرها أبو بكر في أصوله وقال الكسمر على الحكاية



فتوهم الفارسي انه اراد الحكاية بالقول ٢٣٦ المذكور فقد راجع الجملة منصوبة المحل فبقى له المبتدأ بلا خبر فقدره وانما اراد ان يكرر انه جرد

وانما اراد الخ) يعني ان ابا بكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية بالحكاية بالقول وانما اراد حكاية المتكلم  
بهذا الكلام اللفظ الذي يفتح به قوله (قوله واذا قد انجرح الخ) كانه ادخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة  
الشرط نحو واذا لم يمتدوا به فسيقولون واذا عثرتموه وما يبعدون الا الله فأروا الى المكلف لكن يصدق عن  
ذلك وجوده فلا تمتنع دخولها في الشرط اه دمايني قال الشمني وأقول اجراء ان مجرى الشرط حتى تدخل  
الفاء بعدها لا يقتضي اعطاءها حكم الشرط من كل وجه (قوله كقولك لمن رفع سوطا زيدا) أي فالل دليل حالي  
(قوله أي سلمنا اسلاما) أي والدليل على ذلك المقدر حالهم وهو مجيبهم ودخولهم عليه (قوله من أضرب زيدا)  
أي اضرب زيدا (قوله فالواخيلا) أي أنزل خيرا (قوله الى ذلك) أي الدليل مطلقا لحي أو مقالي (قوله  
ومبتدأ الثانية) أي والدليل فيها حالي (قوله أولفظا) أي أو كان المحذوف لفظا وهو لافي الآية يفيد ذلك  
اللفظ معنى وهو النقي مبنية الجملة عليه أي ان معناها متوقف عليه (قوله هي أي الجملة) أي معناها (قوله  
أي لا تقتو) أي فالل دليل حالي (قوله وأما اذا كان المحذوف نضلة) أي كما اذا قيل ضربت وأردت زيدا فانه  
يجوز مع عدم القرينة على تعيينه (قوله ولكن يشترط الخ) ظاهره ان الذي في حذفه ضرر ومعنوي أو صناعي  
انه لا يجوز الحذف ولو وجد دليل و ليس كذلك بل القصد انه يجوز الحذف مع الدليل فهذا في قوة الاستثناء  
من قوله لا يشترط وجد ان الخ تأمل (قوله ما ضربت الا زيدا) أي ولو حذفته هذه الفضة لتوهم أنه لم  
يحصل منك ضرب أصلا مع ان القصد نقي الضرب عن غير يد (قوله زيدا ضربته) أي فلو حذف الضمير  
وأبقيت زيدا على الرفع لكان في نفسه تهية العامل للعامل وقطعه عن العمل وأيضا كان فيه أعمال العامل  
الضعيف وهو الابتداء دون الفعل وهو ممنوع (قوله وسيأتي شرحه) أي شرح المانع الصناعي من هذا  
المثال أي في الشرط السابع والثامن من شروط الحذف (قوله فيما تقدم) أي فيما اذا كان المحذوف  
جمله أو ركنامنها أو فضلة ولكن كان في حذفها ضرر ومعنوي أو صناعي (قوله امتنع حذف الموصوف)  
أي لعدم الدليل مع وجود الخلل المعنوي (قوله امتنع حذف الموصوف) أي فهو وان كان فضلة لكن  
حذفه يحصل عليه حال معنوي اذ لو حذف رجل لم يعلم هل الأبيض من أنواع الحيوان أو الجماد أو النبات اذ  
الأبيض يصلح وصف الكل منها فان قلت كيف يقول ولا يشترط الدليل مع انه لم يشترط حذف مثل هذا ايملا  
وانما اشترط انتفاء الضرر المعنوي أو الصناعي قلت قد سألنا ان قوله ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر  
معنوي في حكم الاستثناء من الاول فكانه قال ولا يشترط حذفه وجد ان الدليل الا عند حصول ضرر ومعنوي  
اه شمني (قوله بخلاف رأيك رجلا كاتبا) أي فلو حذف رجلا لم يلزم بالمرأة لانه يقال فيها كاتبة  
وفيه أنه لو حذف لاحتمل ان تقدر الموصوف شخص أو انسان وهو يصدق بالذكر والانثى والصغير والكبير  
مع ان الموصوف الرجل بخصومه الا أن يقال انه لا يحصل ايهام بحسب الشأن لان العادة أن الكاتب انما  
هو الرجل والصغير لا يراد غالبا أو الرجل بمعنى مطلق ذكر كحديث الحقوا الفرائض باهلها فابق فسلأ ولي  
رجل ذكر (قوله وحذف المضاف في نحو الخ) أي وامتنع حذف المضاف في نحو الخ لما يترتب على حذفه  
من الخلل المعنوي ولا دليل عليه (قوله في نحو جاءني غلام زيد) أي فلو حذف غلام لم يعلم هل الجاني نفس  
زيد أو غلامه (قوله وجاء ربك) أي فان الأصل وجاء أمر ربك فحذف المضاف والدليل عليه حالي وهو  
استحالة مجيء الرب (قوله وحذف العائد) أي وامتنع حذف العائد في نحو الخ لما فيه من الخلل مع عدم  
الدليل الدال عليه (قوله جاء الذي هو في الدار) أي فلو حذف العائد لم يعلم هل الصلة جملة اسمية أو هي الجار  
والمحرورو لذا قال ابن مالك وأبو ان يختزل ان صلح الباقي لوصول مكمل (قوله أيهم أشد) أي لان صلة  
أي يجوز فيها الحذف وان لم يحصل استطالة (قوله وحذف المبتدأ) أي وامتنع حذف الخ لوجود الخلل  
وعدم الدليل الذي يدل على ذلك المحذوف (قوله لان ما بعده جملة تامة مستغنية عنه) أي فلو حذف ضمير

لنا اللفظ الذي يفتح به قوله  
\*(خاتمة)\* واذا قد انجرح بنا  
القول الى ذكر الحذف  
فلنوجه القول اليه فانه من  
المهمات فنقول ذكر شروط  
وهي ثمانية \* احدها وجود  
دليل حالي كقولك لمن رفع  
سوطا زيدا باضمار اضرب  
ومنه قالوا اسلاما أي سلمنا  
سلاما أو مقالي كقولك لمن  
قال من أضرب زيدا ومنه  
واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم  
قالوا خيرا وانما يحتاج الى  
ذلك اذا كان المحذوف الجملة  
بأسرها كمثلنا أو احد  
ركنينا نحو قال سلام قوم  
منكمرون أي سلام عليكم  
أتم قوم منكمرون فحذف  
خبر الاول ومبتدأ الثانية أو  
لفظا يفيد معنى فيها هي مبنية  
عليه نحو تالله تقتو أي لا تقتو  
وأما اذا كان المحذوف فضلة  
فلا يشترط حذفه وجد ان  
الدليل ولكن يشترط أن لا  
يكون في حذفه ضرر ومعنوي  
كفي قولك ما ضربت الا زيدا  
أو صناعي كفي قولك زيد  
ضربته وقولك ضربني  
وضربت زيدا وسيأتي شرحه  
ولا يشترط الدليل فيما تقدم  
امتنع حذف الموصوف في  
نحو رأيت رجلا أبيض  
بخلاف رأيك رجلا كاتبا  
وحذف المضاف في نحو جاءني  
غلام زيد بخلاف نحو وجاء  
ربك وحذف العائد في نحو  
جاء الذي هو في الدار بخلاف



ومن ثم جاز حذفه في باب ان يجوز ان يكذب في نفسه لان عدم التصويب دليل عليه وحذف ٢٣٧ الجار في نحو رغبته في ان تفعل او عن ان تفعل بخلاف عجبته من ان تفعل واما وترغبون ان تنكحوهن فاما حذف الجار فيها لقرينة وانما اختلاف العلماء في المقدور من الحرفين في الآية لا اختلاف في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة وكان مردودا قول أبي الفتح انه يجوز جلست زيدا بتقدير مضاف أي جالوس زيد لاحتمال ان المقدور كامة الى قول جماعة ان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحولوا أحسدا عن يمين الله وقولك مبتدأ من غير قرينة لارجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع وقول الأكثرين ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وانما ذلك اذا كان كونا مطلقا نحولوا زيد لكان كذا ير يد لولا زيد موجود أو نحوه واما الاكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر نحولوا زيد سألته ما سلم ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حسدي ثوعد بالاسلام لاسست البيت على قواعد ابراهيم وقال الجمهور لا يجوز لادن من الاسد يأكل بالجزم لان الشرط المقدران قدوم مبتدأ أي فان تدن لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلا عليه وان قدر منقبأ أي فالادن فسد المعنى بخلاف لادن من الاسد تسليم فان الشرط المقدور منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة ولك ان تجيب

الشان لم يعلم دل وجد هنا حذف أم لا وذلك نحو هو زيد كريم وهي هند مليحة (قوله ومن ثم) أي من اجل استغنائها عنه (قوله ان يكذب يذم مأخوذ) زيد مبتدأ أو مأخوذ خبر و رفع زيد هنا وعدم وجود منصوب بعد ان دليل على ان اسم ان محذوف لان بك متعلق بما أخوذ ولا يكون اسمها (قوله وحذف الجار) أي وامتنع حذف الجار (قوله في نحو رغبته في ان تفعل او عن ان تفعل) أي لانه اذا حذف في لم يدور ايهما هل هو في أو عن لاحتمال كل منهما لان رغب يتعدى بكل منهما ولا دليل على عينه (قوله بخلاف عجبته الخ) أي فيجوز حذف الجار فيه لان عجب انما يتعدى بمن واما رغب فيتعدى بنى للمرغوب فيه وبعين للمرغوب عنه فاذا حذف الجار لا يدري عينه (قوله لقرينة) أي معلومة عند من نزلت في شأنهم الآية (قوله فالخلاف في الحقيقة في القرينة) أي ثقل هي المحبة في نكاحهن وقيل الكراهية له فعلى الاول تقدر في وعلى الثاني تقدر عن (قوله وكان) عطف على قوله سابقا امتنع أي ولا اشتراط الدليل امتنع وكان مردودا الخ (قوله بتقدير مضاف) أي حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فاتصبا انتصابه (قوله لاحتمال ان المقدرا الخ) أي فلا دليل على ما قاله وقوله وقول جماعة عطف على قول أبي الفتح وكذا قوله وقول الأكثرين (قوله لا يثبتون الخ) أي وظاهر هذا الاطلاق أي وجد دليل يدل عليه أو لم يوجد دليل كان كونا عاما أو خاصا وقوله وانما ذلك الخ أي وهو مردود لان حذفهم للخبر انما هو عند الخ أما عند عدم الدليل كما في الحديث وكما في قولك ابتداء الخ فلا يجوز الحذف (قوله وانما ذلك) أي عدم اثباته عندهم (قوله فاثبات الخبر فيه اجماع) يعني من التبيين وغيرهم أي ولا يجوز الحذف باتفاق قال الدماميني كلام المصنف هذا مناف لما يأتي له وذلك أن قوله اثبات الخبر في مثل هذا اجماع يقتضي ان هذا تركيب عربي وان اثبات الخبر على هذه الصورة أمر واجب وقوله فيما يأتي لك ان تجيب عن الجمهور الخ يقتضي أن الجمهور وقائلون بان هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب لا وأنه اذا اريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدأ أو اسم لا وأضيف الى ما كان مبتدأ في الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب فتقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولا ذهاب رجل اه كلامه قال الشمني وأقول لا تنافي بين كلاميه فان مراده من الاجماع على اثبات الخبر ليس اجماع النحاة بل اجماع تميم وغيرهم على ذكره أهم من ان يكون على انه خبر كاهو مقتضى كلامه أولا وهو قول بعض أو على انه غير خبر كاهو مقتضى كلامه ثانيا وهو قول الجمهور (قوله ان الخبر بعد لولا واجب الحذف) ظاهره مطلقا كان كونا عاما أو خاصا دل عليه دليل أم لا (قوله موجود) أي ولا شك ان الوجود كون عام (قوله لولا زيد سألته ما سلم) أي فلو قيل لولا زيد ما سلم لم يعلم سألته بخلاف الوجود (قوله وقال الجمهور) هذا كلام مستقل والمراد بالجمهور ما عدا الكسائي والانسب في التعبير وقول الكسائي انه يجوز الخ أي وكان مردودا قول الخ (قوله لم يناسب فعل النهي) أي لان النهي نفي في المعنى (قوله ولك أن تجيب الخ) حاصله ان قول الجمهور ان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة أي مطلقا سواء كان كونا عاما أو خاصا دل عليه دليل أم لا مسلم لانه اذا كان عاما أو خاصا دل عليه دليل يحذف اصالة وان كان خاصا ولم يدل عليه دليل فلا يثبتونه على أنه خبر بل اذا اريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص وجعل اسما للذات وأضيف لما كان اسما لها بحسب الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب ولا شك أنه اذا كان كذلك يصدق عليه قولهم ان خبر لا الخاص لم يثبتونه أي على أنه خبر وهذا لا ينافي في اثباته لا على أنه خبر وكذا يقال في قول الأكثرين ان خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف مطلقا هذا محصله ويرد عليه أن مقتضى هذا الجواب أنه اذا كان الخبر خاصا ولم يدل عليه دليل لا يصح التصريح به ويكون التصريح به غير عربي وهو ينافي قوله سابقا وقولك مبتدأ من غير قرينة لارجل يفعل كذا اثبات الخبر فيه اجماع فانه يقتضي أن الاتيان بالخبر الخاص الذي لم يدل عليه دليل على أنه خبر قدور منقبأ أي فالادن فسد المعنى بخلاف لادن من الاسد تسليم فان الشرط المقدور منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة ولك أن تجيب



فإن الجمهور بأن الجبر إذا كان مجهولاً وجب أن يجعل نفس الخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا يقال لولا قيام زيد ولا قيام أي  
وجود ولا يقال لولا زيد ولا لرجل ويراد قائم لئلا يلزم المحذور المذکور وأما لولا قومك حديثوه فلهذا مما يروى بالمعنى وعن الكسائي في  
أجازته الجبر بأنه يقدر الشرط مبتدأ لولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن إذا كان المعنى  
مفهوماً \* (تنبيهان) \* أحدهما أن دليل ٢٣٨ الحذف نوعاً أحدهما غير صناعي وينقسم إلى حال ومقال كما تقدم والثاني صناعي وهذا

يختص بمعرفة النحويون  
لأنه انما عرفت من جهة  
الصناعة وذلك كقولهم في  
قوله تعالى لا أقسم بيوم  
القيامة ان التقدير لا أقسم  
وذلك لان فعل الحال لا يقسم  
عليه في قول البصريين وفي  
قمت وأصلك عينه ان التقدير  
وأما أصلك لان واو الحال  
لا تدخل على المضارع المثبت  
الحالي من قد وفي انما لا بل أم  
شاء ان التقدير أم هي شاء  
لان أم المنقطعة لا تعطف  
الاجل وفي قوله

ان من لام في بني بنت حسا \*  
ن أله وأعصه في الخطوب \*  
ان التقدير برانه أي الشأن  
لان اسم الشرط لا يعمل فيه  
ما قبله ومثله قول المتنبي  
وما كنت ممن يدخل العشق  
قلبه

\* ولكن من يبصر جفونك  
يعشق \* وفي ولكن رسول  
الله ان التقدير ولكن كان  
رسول الله لان ما بعد لكن  
ليس معطوفاً بل دخول الواو  
عليها لولا لولا لانه مثبت وما  
قبلها من في ولا يعطف بالواو  
مفسرد على مفسرد الا وهو  
شريك في النفي والاثبات

عربي وان اتيان الخبر على هذه الصورة واجب وهذا يحصل ببحث الدماميني السابق اه تقرير دردير  
(قوله عن الجمهور) أي الذين عبر عنهم بالاكثرين سابقا القائلين بان الخبر به - لولا واجب الحذف والذين  
عبر عنهم بالجماعة القائلين بان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة (قوله بان الخبر) أي خبر لولا وخبر لا التبرئة  
(قوله اذا كان مجهولاً) أي بان كان كوناً خاصاً لم يدل عليه دليل فالجبر المذكور الحذف من غير دليل  
وحاصل الجواب أن المراد انهم لا ينطقون بالخبر الخاص الذي يجمل عند حذفه بل اذا أرادوا النطق به يجعلونه  
نفس الخبر عنه فلا يقولون في نحو لولا زيد كريمة اذا أرادوا النطق به الا لولا كريمة زيدا أي موجوداً لا (قوله  
قوله الخ) فيه أن هذا فتح باب لرد الاستدلال بحديث رسول الله والذي فتحه أبو حيان فكان يرد على ابن مالك  
في كل حديث استدلال به بذلك الرد (قوله فلهذا مما يروى بالمعنى) أي لعله من جملة الاحاديث المروية بالمعنى  
وحينئذ فلا يكون فيه دليل لاحتمال أن لا يكون هذا لفظه عليه الصلاة والسلام وهذا مما يؤدي الى عدم  
الاستدلال بالاحاديث النبوية على الاحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق الاحتمال  
المذكور الى كل حديث استدلال به منها وقد اتخذ أبو حيان هذا المعنى وزراله في الرد على ابن مالك حيث استدلال  
على بعض احكام النحو بالفاظ الحديثية اه دماميني (قوله وعن الكسائي) أي ويوجب عن الكسائي  
(قوله الصناعة) أي صناعتهم (قوله لا أقسم) هو بلام مفتوحة وبعدها همزة مضمومة فتقف ساكنة  
ولكن ترسم اللام لام ألف بز يادة ألف بعدها والهمزة بعده بصورة ألف ويقرأ بدرج اللام مع الهمزة  
من غير اشباع فتحة اللام اذا الاستشهاد انما هو على هذه القراءة (قوله ان التقدير لا الخ) أي فاللام لام  
الابتداء داخلة على مبتدأ محذوف فلا يصح أن تكون القسم لان الفعل للعال والفعل الذي للعال لا يقسم به  
ولا تصح تلك اللام الا على جعلها لام الابتداء والصناعة دلت على حذف المبتدأ (قوله لان فعل الحال) أي الفعل  
الدال عليه (قوله لا يقسم عليه) أي لا يقسم به فعلى بمعنى الباء وقوله لان الخ علة لمحذوف أي واللام  
للافتداء لا القسم لان الخ (قوله لا تعطف الا بالجل) لو قال لا يقع بعدها الا بالجل لكان أحسن لان كثيراً من  
النحاة لا يرى ان أم المنقطعة عاطفة قبل الداخلة على بالجل (قوله لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله) نعم ما قبله  
يعمل في جملته بنسبها كما هيئنا لانهم اخبرنا (قوله وما كنت ممن يدخل الخ) وبعده

وبين الرضا والعصا والقرب والنوى \* مجال للدمع المقيلة المترقرف

وأحلى الهوى ما شئت في الوصل ربه \* وفي الهجر فهو الدهر يزجرو ويتقى

وقوله يعشق مجزوم لانه جواب الشرط وخمسة سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسرة العارضة  
لاجل الروي (قوله ولكن) أي ولكن من الخ (قوله مع تخالفهما) أي في النفي والایجاب وان كانا متفقين  
في الصدق والحق كانهما في ولكن كان رسول الله (قوله بأن لكن تشبهاً بفعل) أي لان معناها أسستدرك  
(قوله فلا تدخل عليه) أي على الفعل (قوله فالفعل مقدم في الرتبة عليه) أي على الشرط وحينئذ فلا يمكن  
داخلة على الفعل (قوله ولهذا الخ) قد يقال ان المشددة مشبهة للفعل لفظاً ومعنى وأما المخففة فهي مشبهة في  
المعنى وحينئذ فيمكن ان يسويها اكتفى بالشبه المعنوي ووجه كون المشددة مشبهة للفعل لفظاً لبنائها على

الفتح

فاذا قدر ما بعد الواو جلة صح تخالفهما كما تقول ما قام زيد وقام عمرو وزعم سيويه في قوله

ولست بحلال التلال مخافة \* ولكن متى يستر فد القوم أرقد ان التقدير ولكن أنا وجهوه بأن لكن تشبهاً للفعل فلا تدخل عليه وبين ان  
كونها داخلة عليه ان متى منصوبة بفعل الشرط فالفعل مقدم في الرتبة عليه وردة الفارسي بأن المشبهة للفعل هو لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم  
تعمل المخففة



قائم وعمر وروان زيد قائم  
 وعمر ووعلى منع ليتزيدا  
 قائم وعمر ووداد في اهل وكدان  
 لان الخبر المذكور مثنى أو  
 مترجى أو مشبهة والخبر  
 المحذوف ليس كذلك لانه  
 خبر المبتدأ فان قلت فكيف  
 تصنع بقوله تعالى ان الله  
 وملائكته يصلون على النبي  
 في قراءة من رفع وذلك محمول  
 عند البصريين على الحذف  
 من الاول لدلالة الثاني أى  
 ان الله يصل على وملائكته  
 يصلون وليس عطفًا على  
 الموضع ويصلون خبرا عنهما  
 لا لا يتوارد علمان على  
 معمول واحد والصلاة  
 المذكورة بمعنى الاستغفار  
 والمحذوفة بمعنى الرحمة وقال  
 الفراء في قوله تعالى أيحسب  
 الانسان أن لن نجتمع عظامه  
 بلى قادرين ان التقدير بلى  
 لحسبنا قادرين والحسبان  
 المذكور بمعنى الظن  
 المحذوف بمعنى العلم اذ التردد  
 في الاعادة كفر فلا يكون  
 أمورا به وقال بعض العلماء  
 في بيت الكتاب  
 لن تراها ولولا تأملت الا  
 واما في مفارق الرأس طيبا  
 ن ترى المقدرة الناصبة لطيبا  
 قلبية لا بصرية للتأنيضي

يكون الموصوفة كشوفة الرأس وأنما تدح النساء بالحفر والتصون لا بالتبذل مع ان رأى المذ كورة بصرية قلت  
 معنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرجعة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم  
 من جهات احدها اقضاءه الإشتراك والاصل عده



لما فيه من الالباس حتى ان قومائه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالحجاز قدم عليه الثانية انما لا تعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه . **ب** اذا كان الاسناد حقيقيا والثالثان الرحمة فعلها متعد والصلاة فعلها فاعصر ولا يحسن

تفسير القاصر بالتعدي والرابية انه لو قيل كان صلى عليه دعاء عليه انه كس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر واما آية القيامه فالصواب فيها قول سيبويه ان قادرين حال أى بلى نجمعها قادرين لان فعل الجمع اقرب من فعل الحسبان ولان بلى ايجاب للمعنى وهو في الآية فعل الجمع ولو سلم قول الفراء فلا يسلم ان الحسبان في الآية ظن بل اعتقاد وجزم وذلك لافراط كفرهم واما قول المعرب في البيت فردود وأحوال الناس في الالباس والاحتشام مختلفة لخال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر وحال أهل الوبر مختلف ويهـذا أجاب الزحشرى عن ارسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لسقى الماشية وقال العادات في ذلك متباينة وأحوال العرب تختلف أحوال العجم (الشرط الثاني) أن لا يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه وقد مضى الرد على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء وقال الكسائي وهشام والسهميلي في نحو ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف لامضمر وقال ابن عطية في بئس مثل القوم الذين كذبوا ان التقدير بئس مثل القوم فان أراد ان الفاعل

أى ان الصلاة من الله الرحمن الملائكة التضرع ومن الآدميين الدعاء (قوله لما فيه من الالباس) أى تعدد الوضع (قوله نفوه) أى قالوا بعدم وجوده (قوله قدم عليه) يعنى واذا حلت الصلاة على معنى كلى وهو العطف كان ذلك من قبيل التواطى أو التشكيك وهو أولى من الاشتراك والحجاز وجوابه ان ذلك انما يكون أولى اذا دار اللفظ بين الثلاثة من غير دليل مقتض لاحتها بخصوصه اما اذا دل الدليل على الاشتراك أو الحجاز بخصوصه فإنه يتعين وقد دل الدليل هنا على أن الصلاة مشتركة بين المغفرة والاستغفار لتبادر الذهن اليه عند الاطلاق اهـ **د** ما ميني (قوله انما لا تعرف في العربية الخ) قال الدماميني بل ذلك معروف يقال أرض الرجل بمعنى ارضه أو أرضه الجذع بمعنى أكلته الارضة وهى دويبة تأكل الخشب ومنه كذا بئس كثره وهمز قان أسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وان أسندته الى النبت كان معناه طلع أو غلظ أو طال وان أسندته الى القدر كان معناه أزدب ومنه قو ان أسندته للرجل كان معناه ذل وصغر وان أسندته لشي من الماشية كان معناه سم ومن تتبع الافعال في اللغة وجد من هذا القبيل شيئا كثيرا اهـ (قوله فعلها متعد) فيقال رحم الله زيدا (قوله ولا يحسن الخ) فيه انه شائع (قوله محذول كل منهما محل الآخر) في هذه المسئلة وهى انه هل يجب صحتها كل واحد من المترادفين مكان الآخر ثلاثا مذهب أحدها أنه غير واجب واختاره الامام والثاني أنه واجب مطلقا واختاره ابن الحاجب وعليه اعتمد المصنف والثالث التفصيل فان كانا من لغة واحدة وجب والا فلا واختاره البيضاوى والصفي الهندي والمسئلة مبسطة بادلتها في أصول الفقه (قوله بلى نجمعها قادرين) أى وليس مفعولا ثانيا بحسبنا محذونا (قوله من فعل الحسبان) أى أن فعل الجمع اقرب لقادرين في العبارة من فعل الحسبان فيكون هو الدليل على عامله المحذوف (قوله وهو) أى المبنى في الآية فعل الجمع أى فيكون بلى اثباتا له فيكون المقدور نجمعها (قوله وذلك) أى جزمهم واعتقادهم أن لن يجمع الله نظام الانسان بعدموته لا فراط أى شدة كفرهم (قوله وأما قول المعرب في البيت) أى ان ترى المقدرة قلبية وقوله فردود بلى هى بصرية كالذكورة (قوله لخال أهل المدر) أى البناء واحد مدرة تطلقها العرب على القرية (قوله الوبر) أى الخيش وقوله رجال أهل الوبر مختلف ففهم من يرى كشف رأس المرأة ابتداء لا ومنهم من لا يراها ابتداء (قوله عن ارسال شعيب) أى عن اقتضاء رساله لها عدم المرواة وحاصل ما قاله الزحشرى ان قلت كيف ساع لني الله شعيب ان يرضى لابنتيه بسقى الماشية قلت الامر في نفسه ليس بمحظور فالدين لا ياباه وأما المرواة فالناس يختلفون في ذلك والعادات متنافية وأحوال العرب فيه خلاف أحوال العجم ومذهب البدوي فيه خلاف مذهب الحضر اهـ كلامه (قوله لسقى الماشية) أى فقال انهم عرب وليس هذا عندهم مخالفا للمرواة (قوله الشرط الثاني) أى من شروط الحذف الثمانية (قوله ولا مشبه) أى ولا مشبه الفاعل وهو اسم كان (قوله على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء) أى القائل انهم محذوفون وأن نحو قام القوم خلازير بتقديره خلا بعضهم زيدا فالفاعل لفظ بهض محذوف واجوب (قوله وقال الكسائي وهشام الخ) شبهتهم في ذلك قول الشاعر

وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا \* ثلاث الاثافي والديار البلاقع

وذلك أنه على تقدير اعمال الثاني يجب أن يشول برجعهم وعلى تقدير اعمال الاول يجب أن يقول يكشطن ولم يقل ذلك بلزم حذف الفاعل اما من الاول أو من الثاني اهـ **د** ما ميني (قوله ان الفاعل) أى لضربني وقوله محذوف أى دل عليه المذكور (قوله ان الفاعل لفظ المثل محذوف) أى وان مثل القوم هو المخصوص وقوله فردود أى لان الفاعل لا يحذف (قوله فأن تفسره) يعنى فليس هنا تفسير للضمير ويجب اذا كان فاعل نعم وبئس ضميرا مستترا أن يفسر بكرة منصوبة على التمييز فقام المصنف السؤال عن مكان التفسير



وهذا لازم للزحشري فانه قال في تقديره بشئ مثلاً وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبشئ لا يحذف والصواب ان مثل القوم فاعل وحذف المخصوص أي مثل هؤلاء أو مضاف أي مثل الذين كذبوا ولا خلاف في جواز ٢٤١ حذف الفاعل مع فعله نحو قالوا خيراً أو يا عبد الله

وزيد اضربته (الثالث أن لا يكون مؤكداً) وهذا الشرط أول من ذكره الاحش منع في نحو التي رأيت زيدان يؤكداً العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكداً يريد للطول والحذف يريد للاختصار وتبعه الفارسي فرد في كتاب الاقفال قول الزجاج في ان هذان ان التقرير ان هذان لهما اسحار ان فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع أبا علي أبو الفتح فقال في الخصائص لا يجوز الذي ضربت نفسي زيداً لا يجوز ادغام نحو اقنعس لهما جميعاً من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكداً كضربت ضرباً لان المقصود به تقوية عامله وتفسير بمعناه والحذف مناف لذلك وهو لا كلام محالون للخليل وسيبويه أيضاً فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسيهما كيف ينطق بالتوكيد فأجابته بأنه يرفع بتقديره ما صاحباً أنفسهما وينصب بتقدير أعنيهما أنفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلاً وان محلاً وان مالاً وان ولداً

مقام خلو ذلك المكان عن التفسير اقامة للمسبب مقام السبب شئني (قوله وهذا) أي عدم وجود التمييز المستفاد من قوائمان تفسيره ويحتمل وهذا أي ما ذكر من استتار الضمير مع حذف المميز لازم للزحشري لانه قدر مثلاً اه تقرير دردير (قوله وهذا لازم) الاشارة الى ما كنى عنه المصنف بقوله فأن تفسيره وهو حذف فاعل بشئ اذا كان ضميراً من ضمير اه شئني (قوله بشئ مثلاً) أي فتقديره مثلاً فيفيد ان فاعل نعم ضمير وهذا الذي قدره يدل على الضمير فيقال عليه ان المفسر الدال على الضمير لا يحذف (قوله وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبشئ لا يحذف) أي لان الحذف ينافي التمييز قال الدماميني مجرد منع سيبويه لذلك لا ينهض رداعلى الزحشري فله ان يقول الحذف لا ينافي التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال تعالى ان يكن منكم عشر ونصابون أي عشر ونحو رجلين وقال تعالى عليهما تسعة عشر أي ملكاً وقد سمع حذفه في نعم في الحديث من قوضاً يوم الجمعة فيها ونعمت أي فبالرخصة أخذون نعمت رخصته وادعاء شذوذه ممنوع قال الشئني أقول ان أراد ان الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فسلم ولا يضرب لان الكلام في منافاته في محل مخصوص وهو باب نعم وان أراد أنه لا ينافيه في باب نعم فهو ممنوع وما ورد من ذلك فهو شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو شائع ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة (قوله وحذف المخصوص) أي حال كونه غير مضاف للذين (قوله أو مضاف) أي أو حذف والحال أنه مضاف للذين المذكور فالذين ليس صفة للقوم على هذا (قوله أو مضاف) أي أو حذف مضافاً أي مضافاً الى الذين أي اما ان يكون المخصوص هو المحذوف برمته واما ان يكون المخصوص الذين لكن على حذف مضاف (قوله ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله) هذا مر تبط بقوله فلا يحذف الفاعل ولانابه وقوله ولا خلاف الخ أي والممنوع انما هو حذف الفاعل بدون الفعل وهذا مر تبط بقوله الثاني الخ لانه مر تبط بالمسئلة قبله (قوله ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله) أي اذرب شئ جاز تبعاً ومنع استعلا (قوله أن لا يكون) أي المحذوف مؤكداً أي لان التأكيد يقتضي التطويل والحذف ينافيه (قوله لان المؤكداً) أي لان الشخص المؤكداً (قوله والحذف) أي والشخص المحذوف (قوله الحذف) أي للمبتدا (قوله متنافيان) فديقال ان اللام مؤكدة للنسبة المبتدا لا للمبتدا فلا يحذف (قوله وتبع أبا علي) أي الفارسي في عدم جواز تأكيد المحذوف (قوله أبو الفتح) أي فقال لا يجوز تأكيد المحذوف (قوله لا يجوز ادغام نحو اقنعس) أي بحيث تقول اقنعس (قوله من نقض الغرض) أي والغرض في الاول التطويل وفي الثاني الحاقه بالرجع اه تقرير دردير (قوله وسبويه أيضاً) أي من حيث انه رضى بجواب الخليل ولما كان الجواب للخليل قال في الثاني أيضاً (قوله ووافقهما) أي وافق الخليل وسبويه وقوله على ذلك أي على تأكيد المحذوف (قوله وفيه نظر) أي في استدلالهم على تأكيد المحذوف بما ذكره (قوله فان المؤكداً) أي فيما ذكر من قول العرب ان محلاً وان محلاً وما بعده (قوله وقال الصغار) أي في شرح كتاب سيبويه (قوله لان مقتضى الحذف) أي حذف العائد الطول أي طول الصلة بذكر المفعول (قوله ولهذا) أي لكون مقتضى الحذف الطول لا يحذف في نحو الذي الخ لعدم الطول بذكر ما هو زائد على ركني الجملة (قوله فاذا فروا من الطول) أي يحذف الضمير فكيف يأتون بتوكيد أطول من الضمير (قوله وأما حذف الشئ الخ) هذا مر تبط بقوله الثالث أن لا يكون المحذوف مؤكداً وكأنه قال وهذا عند عدم الدليل الدال على ذلك المحذوف وأما الخ (قوله مع والده) أي جمال الدين صاحب الالفية والتسهيل (قوله بحث) قال بدر الدين في شرح الالفية والذي ذكره الشيخ يعني والده في هذا الكتاب

(٣١ - دسوقي في) حذفوا الخبر مع أنه مؤكداً وفيه نظر فان المؤكداً نسبة الخبر الى الاسم لانفس الخبر وقال الصغار انما قرأنا نحن من حذف العائد في نحو الذي رأيت نفسه زيداً لان مقتضى الحذف الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قائم زيداً فادامروا من الطول فكيف يؤكدون وأما حذف الشئ الدليل وتوكيده فلا ينافي بينهما لان المحذوف للدليل كاثبات وابدر الدين بن مالك مع والده في المسئلة بحث اجاد فيه



يعني الالفية وفي غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله  
وتقريره عناء وحذفه مناف لذلك فلم يجوز ان أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقريره عناء دائما  
فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد أن المؤكد يقصد به التقوية  
والتقوية وقد يقصد به مجرد التقرير فليس كذلك لانسم أن الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز أن يقرر  
معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلا يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق  
وأولى ولولم يكن هذا القياس كافي في دفع ما قاله لكان في دفعه بالسماع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد  
حذفاً جائزاً اذا كان خبراً عن اسم عين من غير تكرير ولا حصر نحو أنت سيراً وحذفاً واجباً في مواضع نحو  
سقياء وحياء وحذفاً وشكراً لا كقرا ففتح هذا اما سهو عن ورودها والبناء على أن المسوخ لحذف العامل فيه  
نية انتحاص وهو دعوى خلاف الأصل ولا يقتضيها لحوى الكلام اهـ وحاصله أن حذف عامل المؤكد  
جائز نقلاً كما في أنت سيراً أي تسير سيراً وعقلاً لان المحذوف أحوج للنأ كيدوم منع ابن عقيل أن المحذوف  
مؤكداً بالفتح كما أن يكون مكابرة حيث قال في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة المذكورة ليست من باب  
النأ كيد لان المصدر نائب فيها من باب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم  
جواز الجمع بينهما ما ولا شيء من المؤكداً يمنع الجمع بينهما وبين المؤكد (قوله الرابع) أي من شروط  
الحذف أن لا يؤدي حذفه أي المحذوف إلى اختصار المختصر أي حذف المختصر (قوله لانه اختصار للفعل) أي  
وحذفه يؤدي إلى اختصار المختصر (قوله أمها المانع) المانع بالتحية هو الذي ينزل البشر ويعلو اللويحة  
لقوله ماء البشر وأما بالفوقية فهو الذي يجذب اللؤلؤ على رأس البشر (قوله ودونك دلوي) أي فدلوي مفعول  
لمحذوف دل عليه المذكور (قوله ودونك دلوي) أي فظاهاه أن اسم الفعل قد حذف وبقى معهوله (قوله  
وقالوا) يحتمل التبري منه ويحتمل أنه عزاء لانه اعتماده والظاهر أنه أراد التبري بدليل أن ابن مالك عزاء  
لسيبويه أنه يجوز حذف اسم الفعل وابقاء عمله وحيث حذفنا له سيبويه تفسيره صناعي (قوله وانما التقدير  
حذف دلوي والزم زيدا والزم الحج) أي فهي مفعولات لأفعال محذوفة (قوله ودونك خبره) أي وعلى هذا  
قدونك ظرف بمعنى قد املك لا اسم فعل (قوله الخامس أن لا يكون) أي المحذوف (قوله الا في مواضع)  
أي كمن بعدكم الاستغفامية ولا م الطلب فان حذفها مطرد عند بعض ومنها حذف أن الناصبة في مواضع  
مخصوصة بعدفاء السببية وروا المعية نحو بكم درهم اشتريت ونحو قل له يفعل ونحو ليت زيدا قائم فاقوم فهذه  
المواضع الثلاثة الحذف فيها قياسي وقوله ولا يجوز القياس عليها أي فلا يجوز أن يحذف مطلق جارقيا على  
من في هذا الموضع أو في غيره ولا مطلق جازم قياساً على لام الطلب ولا مطلق ناصب قياساً على ان (قوله أن  
لا يكون) أي المحذوف عوض عن شيء والالزم حذف العوض والمعوض (قوله فلا تحذف ما في أمأنت منطلقاً  
انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا امالا) قال الدماميني نص المصنف في الباب الاول في فصل ما من حرف  
الميم على ان ما غير الكافة نوعاً أحدهما عوض والاخر غير عوض فالحذف في موضعين أحدهما نحو  
قولهم أمأنت طلقاً انطلقت والأصل انطلقت لان كنت منطلقاً فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار  
وكان الاختصار وحي بما للتعويض وادغم التون للتقارب والثاني نحو قولهم افعل هذا امالا وأصله ان كنت  
لا تفعل غيره فهذا تصريح منه بان العوض في المثال الثاني كلمة ما وهو مخالف لقوله هناك لان فيه عوض وأجاب  
الشمي بانه لا مخالفة لان ما عوض عن كان ولا عوض عن الخبر المتي وهو تفعل (قوله ولا التاء من عدة) أي  
فانها عوض من التاء (قوله واقامة) أي فان التاء عوض عن عين افعال وهو الواو فالأصل اقوام نقلت حركة  
الواو للساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الا أن نقلت الفاعل حذفت للساكنين  
وعوض عنها التاء (قوله فما يجب الوقوف عنده) أي فلا يجوز أن يتعدى ويجعل أمراً يقاس عليه (قوله

(الرابع) أن لا يؤدي حذفه  
إلى اختصار المختصر فلا  
يحذف اسم الفعل دون  
معهوله لانه اختصار للفعل  
وأما قول سيبويه في زيدا  
فأقله وفي شأنك والحج وقوله  
أيها المانع دلوي دونك  
ان التقدير على ذلك زيدا  
وعليك الحج ودونك دلوي  
فقالوا انما أراد تفسير المعنى  
لا الاعراب وانما التقدير  
حذف دلوي والزم زيدا والزم  
الحج ويجوز في دلوي أن  
يكون مبتدأ ودونك خبره  
(الخامس) أن لا يكون عاملاً  
ضامياً فلا يحذف الجار  
والجارزم والناصب للفعل  
الا في مواضع قويت فيها  
الدلالة وكثرت استعمال  
تلك العوامل ولا يجوز  
القياس عليها (السادس)  
أن لا يكون عوضاً عن شيء  
فلا تحذف ما في أمأنت  
منطلقاً انطلقت ولا كلمة لا من  
قولهم افعل هذا امالا ولا  
التاء من عدة واقامة  
واقامة الصلة فمما يجب  
الوقوف عنده ومن هنالم



يحذف خبر كان لانه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يحذف من هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر أحرف النداء عوضا من أدهو  
وأنادي لأجازتهم حذفها (السابع والثامن) أن لا يؤدي حذفها إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه ولا إلى أعمال العامل الضعيف مع إمكان  
أعمال العامل القوي وللأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو ضربني ٢٤٣ وضربته زيدا ثلاثا تسلط على زيد ثم

يقطع عنه برفعه بالفعل الأول  
ولاجتماع الأمرين امتنع  
عند البصريين أيضا حذف  
المفعول في نحو زيد ضربته  
لان في حذفه تسليط ضرب  
على العمل في زيد مع قطعه  
عنه وأعمال الابتداء مع  
التمكن من أعمال الفعل ثم  
جاءوا على ذلك زيد ما ضربته  
أوهل ضربته فنعوا الحذف  
وان لم يؤد إلى ذلك وكذلك  
منعوا رفع رأسها في أكلت  
السمة حتى رأسها الآن  
يذكر الخبر فتقول ما كول  
ولاجتماعهما مع الالباس  
منع الجميع تقديم الخبر في  
نحو زيد قام ولا تنفاه الأمرين  
جاز عند البصريين وهشام  
تقديم معمول الخبر على  
المبتدأ في نحو زيد ضرب عمر  
وان لم يجوز تقديم الخبر فجازوا  
زيدا أجلسه أحرز وقال  
البصريون في قوله

بما كان أياهم عطية عودا  
ان عطية مبتدأ وأياهم  
مفعول عود والجملة خبر  
كان واسمها ضمير الشأن وقد  
خفيت هذه النكتة على  
ابن عصفور فقال هربوا  
من محذور وهو أن يفصلوا  
بين كان واسمها بمفعول

فما يجب الخ) أي فهو مسموع لا يقاس عليه أي أنه شاذ وفيه شيء والاحسن ان يحل عدم جواز حذف التاء  
العوض ما لم يحصل بدل التاء شيء يسد مسدها كإضاف اليه والإجازة تقرير دردير (قوله من مصدرها)  
أي لان القصد من نسبة الأفعال للذات مصادرها أي الكون (قوله ومن هنا) أي من أجل اشتراط أن لا يكون  
عوضا وكذا تقول في ومن هنا الثاني (قوله ان العرب لم تقدر الخ) أي بل بالم تكن عوضا عن شيء بل هي أصلية  
بخلاف غيره (قوله حذف المفعول الثاني) الاحسن حذف مفعول العامل الثاني وهو الضمير الثاني من ضربته  
(قوله ثلاثا تسلط على زيد) أي أن حق الفعل أن يكون مسلطا عليه فينصبه مفعولا فلما رفعه فقد قطعه عن العمل  
ورفعه بالأول (قوله ثم جاءوا على ذلك الخ) يعني أنهم منهوا وحذف المفعول فيهما وان لم يؤد حذفه إلى تسليط  
ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه وإلى أعمال الابتداء مع التمكن من أعمال الفعل لان ما وهل  
لصدر يتها لا يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما لان ذلك يستلزم إخراجهما عن المصدرية ووقوعهما  
حشا (قوله ثم جاءوا على ذلك) أي ان علة المنع لا توجد فيه ولكن انما منع جلا على نظيره (قوله وكذلك منعوا  
الخ) الإشارة والتشبيه لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل ان البصريين منعوا رفع رأسها  
في هذا المثال اذ لم يذكر له خبر لان في رفعه تهية حتى أو أكلت للعمل مع القطع عنه وأعمال الاضعف  
وهو الابتداء لكونه معنويا مع إمكان أعمال الأقوى وهو حتى أو أكلت لكونه لفظيا (قوله ولا اجتماعهما)  
أي الأمرين المذكورين وهما تهية العامل للعمل وقطعه عنه وأعمال العامل الضعيف مع إمكان أعمال  
العامل القوي أما الأول فلان في تقديم قام على زيد تسليطه على العمل فيه مع قطعه عنه لانك أعملته في ضمير زيد  
لا في زيد وأما الثاني فلاعمال الابتداء في زيد اذ هو مبتدأ بالقرض مع التمكن من أعمال الفعل فيه لتقدمه  
وعمل الابتداء ضعيف وعمل الفعل قوي وأما حصول الالباس فظاهر اذ لا يدري على هذا التقدير هل الجملة  
اسمية أو فعلية اه دمايني (قوله منع الجميع) أي جميع البصريين وأما الكوفيون فيجيزونه (قوله تقديم  
معمول الخبر) أي الفعل في نحو زيد ضرب عمر أي فيجوز عمر ازيد ضرب (قوله زيد أجلسه أحرز) أي فالاصل  
أجلسه أحرز زيدا فأجلسه مبتدأ وزيد معمول لأحرز والجملة خبر (قوله بما كان أياهم الخ) هو لفرزدق  
صدره \* فنافذ هداجون حول بيوتهم \* والقنافذ جمع قنفذ بالمجمة والهداجون جمع هداج بتشديد  
الدال المهملة بمعنى متحرك من هداج الظلم اذا مشى في ارتعاش وعطية والجرير أي انه علم قومه السرقة  
(قوله هذه النكتة) يريد بالنكتة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمر مع امتناع  
تقديم الخبر (قوله لمعنى مفعود) أي وذلك المعنى هو مجموع تهية العامل للعمل مع قطعه عنه وأعمال الضعيف  
مع إمكان أعمال القوى والالباس المبتدأ بالفاعل (قوله فانه) أي المنع (قوله هذين الشرطين) يعني السابع  
وهو تهية العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو أعمال الضعيف مع إمكان أعمال القوى (قوله فالأول)  
أي مخالفة الشرطين وهما أن لا يؤدي الحذف إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه وأن لا يؤدي إلى أعمال  
الضعيف مع التمكن من أعمال القوى ومخالفة الشرطين في البيت واضحة فان الأصل وخالد يحمد سادتنا  
حذف هذا الضمير يؤدي إلى تسلط يحمد على العمل في خالد نصب على المفعولية وقد قطع عن ذلك ورفع خالد  
بالابتداء فاجتمع الأمران اه دمايني (قوله وخالد الخ) تمامه \* والحق لا يحمد بالباطل \* (قوله يحمد

خبرها فهو في محذور آخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ وقد بينا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك المعنى مفعود في تقديم  
معموله وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو ما ضربت زيدا فانه لنفس العلة المقضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو  
وقوع ما النافية حشا \* (تنبيه) \* ر بما خولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام فالأول كقوله  
\* وخالد يحمد سادتنا \* وقوله \*



كله لم أصنع وقيل هو في صيغ العموم أسهل ومنه قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسين والثاني كقولهم  
 إذا هم لمواشعاه \* فان فيه تهية لموا العمل في شاعاه مع قطعه من ذلك باعمال يعشى فيه وليس فيه اعمال ضعيف دون قوى وذكر  
 ابن مالك في قوله عمهم بالندي حتى غواتهم ٢٤٤ فسكنت مالك ذي غي وذى رشد انه يروى غواتهم بالوجه الثلاثة فان ثبت رواية

الرفع فهو من الوارد في النوع  
 الاول في الشذوذ اذا لضرورة  
 تمنع من الجبر والنصب وقد  
 روي \* (بيان انه قد يظن ان  
 الشيء من باب الحذف وليس  
 منه) \* حوت عادة النحويين  
 أن يقولوا يحذف المفعول  
 اختصارا واقتصارا ويريدون  
 بالاختصار الحذف لدليل  
 وبالاقتصار الحذف لغير  
 دليل ويمثلونه بخوكاوا  
 واشربوا أي أوقعوا هذين  
 الفعلين وقول العرب فيما  
 يتعدى الى اثنين من يسمع  
 يخل أي تكن منه خيلة  
 والتحقيق ان يقال انه تارة  
 يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد  
 وقوع الفعل من غير تعيين  
 من أوقعه أو من أوقع عليه  
 فيجاء بمصدره مسند الى فعل  
 كون عام فيقال حصل خريق  
 أو نب وتارة يتعلق بالاعلام  
 بمجرد ايقاع الفاعل للفعل  
 فيقتصر عليه ما ولا يذكر  
 المفعول ولا ينوي اذا انوى  
 كالثابت ولا يسمى محذوفا  
 لان الفعل ينزل لهذا القصد  
 منزلة مالا مفعول له ومنه ربي  
 الذي يحيي ويميت هل  
 يستوي الذين يعلمون والذين  
 لا يعلمون وكذا واشربوا ولا  
 تصرفوا واذا رأيت ثم اذا المعنى

ساداتنا) أي فقه دهباً يحمد للعمل وقطعه والاصل يحمد فساداتنا فاعل يحمد (قوله كالم أصنع) صدره  
 قد أصبحت أم الخيارات ندي \* على ذنب أي فالاصل لم أصنعه فحذف هذا الضمير يؤدي الى تهية أصنع للعمل في  
 كل وقد قطع عن ذلك برفعها (قوله وهو في صيغ الخ) أي القطع عن العمل بعد التهية في صيغ العموم  
 أسهل لانه سمع (قوله وليس فيه اعمال ضعيف الخ) أي لان العامل في البيت فعلا فلاقوة لاحدهما بالنسبة  
 الى الآخر بل هما مستويان في أصل العمل وان ترجع اعمال أسبقهما عند الكوفيين وأخرهما عند  
 البصريين (قوله فان ثبت رواية الرفع) قال اللسان في شك المصنف في ثبوت رواية لرفع مع تصريح ابن مالك  
 الامام العدل الثقة بشيئها غير مناسب وأيضا فهو مناف لجزمه بذلك في فصل حتى حيث قال هناك وقد روي  
 بالوجه الثلاثة قوله عمهم البيت قال الشنقي وأقول تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم المصنف به لا يقتضي  
 ثبوتها بمعنى صحته فكم من مروي ليس بصحيح والشك انما هو في الصحة (قوله في النوع الاول) يريد به  
 ما خواف فيه مقتضى الشرطين وانما كل الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى غير مذكور فيه تهية  
 حتى للجزم قطعه اهـ واعمال الضعيف وهو الابتداء مع امكان اعمال القوي وهو حتى  
 \* (بيان انه قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه) \*

(قوله أي أوقعوا هذين الفعلين وقوله أي تكن منه خيلة) هذا يفيد تنزيلا منزلة اللازم كما يأتي له في  
 التحقيق لكن هذا لا يناسب قوله والحذف اقتصارا الحذف لغير دليل لانه بتزيل المتعدي منزلة اللازم  
 لا يسمى المفعول الغير المذكور محذوفا الا أن يقال مراده بالحذف لغير دليل عدم الذكر (قوله  
 والتحقيق) أي تحقيق ما يقال في مقام الحذف لغير دليل (قوله بمصدره) أي وهو حرق أو نهب لا حريق وفي  
 عبارته قلب تغذره فيجاء بفعل كون عام مسند الى مصدره فان المصدر هو المسند اليه والفعل هو المسند (قوله  
 فيقال) أي في مقام قصد فيه الاخبار بحصول حرق أو نهب من غير ارادة بيان من أوقعه ومن وقع عليه (قوله  
 بمجرد ايقاع الفاعل للفعل) أي ولا ينظر الى مفعول معين ولذا يقولون حذف المفعول يؤذن بالعموم (قوله  
 ولا يسمى) أي المفعول الغير المذكور محذوفا (قوله ومنه) أي من الذي قصد منه الاعلام بمجرد ايقاع الفاعل  
 للفعل وقوله على الاصح هو قول عبد القاهر والزمخشري وقد راسكا كي المفعول وفيه أنه لو كان المذود غنما  
 والمسقى غنما لم يأت الترحم (قوله ومنه على الاصح الخ) ذهب عبد القاهر الجرجاني وصاحب الكشف الى  
 أن حذف مفعول الافعال المذكورة في هذه الآية للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم أي يصدر منهم  
 السقي ويصدر منهم الذود وقال لا يصدر مناسقي وأما كون المسقى ابلا والمذود غنما فخارج عن المقصود بل  
 تقديره بوجه خلاف المقصود اذ لو قيل يسقون ابلاهم وتذودان غنما لاهم أن الترحم عليهما ليس من جهة  
 كونهما يصدر منهما الذود ويصدر من الناس السقي بل من جهة أن مذودهما غنم ومسقى الناس ابل ألا ترى  
 انك اذا قلت مالك تمنع أخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ ومن المعلوم ان  
 كون مذودهما غنما ومسقى الناس ابلا لا يوجب الترحم عليهما (قوله انه) أي موسى عليه السلام (قوله اذ  
 كانتا على صفة الزيادة) وهو امتناعهما من السقي وليس الترحم على منع سقي الغنم فليس القصد للمفعول فالاية  
 من الذي نزل منزلة اللازم (قوله على صفة الزيادة) أي لاجل كونهما متصفين بالزيادة كان المذود غنما أو ابلا  
 وقومهما متصفين بالسقي كان المسقى ابلا أو غنما (قوله ومن لم يتأمل الخ) مراده به السكا كي حيث قال في

ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن يتفق عنه العلم وأوقعوا الاكل والشرب وذروا  
 الاسراف واذا حصلت منكر روية هذا كونه على الاصح ولما ورد ماء مدين الآية ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام انما رجهما اذا كانتا على  
 صفة الزيادة وقومهما على الاك في لالكون مذودهما غنما ومسقيهما ابلا وكذلك المقصود من قولهما لا تسقي السقي لا المسقى ومن لم يتأمل قدر



يسقون بلهم يذودان غنهما ولا نسق غنهما ونارة يفصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بفعوله فيذكر ان نحو لا تأكلوا الربا ولا تشربوا  
الزنا وقولك ما أحسن زيد وهذا النوع اذ لم يذكر مفعوله قيل يحذف نحو ما ودعك ٢٤٥ ر بكت وما قل وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه

فيحصل الجزم بوجوب  
تقديره نحو هذا الذي بعث  
الله رسولا وكل وعد الله  
الحسن

\* وما شئ حيث يستباح  
\* (بيان مكان المقدّر)  
القياس ان يقدر الشئ في  
مكانه الاصل لئلا يخالف  
الاصل من وجهي الحذف  
ووضع الشئ في غير محله  
فيجب ان يقدر المفسر في  
نحو زيد اذ ايتهم بما عليه  
وجوز البيانون تقديره  
مؤخر عنه وقالوا لا يهيد  
الاختصاص حينئذ وليس كما  
توهموا وانما يرتكب ذلك  
صند تعذر الاصل او عند  
اقتضاء امر معنوي لذلك  
فالاول نحو ايتهم رأيتهم اذ  
لا يعمل في الاستفهام ما قبله  
ونحو وأما ثود فهديناهم  
فحين نصب اذ لا يلي أما فعل  
وكنا قد مدنا في نحو في الدار  
زيد أن متعلق الظرف يقدر  
مؤخر عن زيد لانه في الحقيقة  
الخبر وأصل الخبر أن يتأخر  
عن المبتدأ ثم ظهر لنا أنه  
يحتمل تقديره مقدما للمعارضة  
أصل آخر وهو أنه عامل  
في الظرف وأصل العامل  
أن يتقدم على المفعول اللهم  
الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب  
التأخير لان الخبر الفعلي  
لا يتقدم على المبتدأ في مثل

المفتاح ان المفعول في هذه الآية حذف لجرد الاختصار والمراد انهم يسقون بلهم وتذودان غنهما وكذا  
سائر الافعال المذكورة في هذه الآية لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس  
بل من جهة ذودهم ما عنهما وسقي الناس واشبههم حتى لو كانتا تذودان غير غنهما ما كان الناس يسقون  
غير مواشهم مثلا لم يصح الترحم فتأمل وتحقيق ذلك ان الشئين اعتبارا أن المفعول هو الابل والغنم وأحدهما  
يقابل الآخر وجه لا ما يضاف اليه أحدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه فلو قدر في الآية المفعول لادى  
الى فساد المعنى فانهم لو كانتا تذودان ابلالهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب  
المفتاح نظر الى أن المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم وكل منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر  
المفعول في الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظر وأصح معنى اه (قوله وما قل) أي ما قلك أي ما ترك عادة  
احسانه اليك وما أبغضك (قوله ما يستدعيه) أي ما يقتضي ذلك المفعول ويطلبه (قوله فيحصل الجزم) لعل  
مراده التأكيد والافصل الجزم يحصل بمجرد قصد اسناد الفعل للفاعل وتعليقه بفعوله (قوله فيحصل الجزم  
بوجوب تقديره) قال الدماميني فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بفعوله فاذا لم يذكر  
حينئذ جزمنا بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكل وعد الله  
الحسن أو لم يوجد نحو ما ودعك ر بكت وما قل اي وظاهر المصنف أن الجزم بوجوب التقدير انما هو اذا وجد  
في اللفظ ما يستدعيه واپس كذلك وأجاب الشئني بان قصد اسناد الفعل الى الفاعل وتعليقه بفعوله مع حذف  
المفعول أمر قائم بالمشكك غيب عن السامع فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول جزم السامع به والالم  
يجزم (قوله أهذا الذي بعث الله رسولا) أي بعثه اذ لا بد من العائد (قوله وكل وعد الله الحسن) أي  
وعده الله فالجمله خبر حذف من الرابط (قوله حيث) أي حيث والجملة صفة فحذف منها الرابط وصدر  
البيت \* حيث جئتم به بعد نجد \*

\* (بيان مكان المقدّر) \*

(قوله وانما يرتكب ذلك) أي التأخير اعتراض بان البيانين انما قالوا بالتأخير عند وجود المقضي لذلك  
كهذين الامرين لا مطلقا وقد وافقهم على ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل أو اقتضاء امر  
معنوي لذلك وحينئذ فلا وجه للاعتراض عليهم وأجاب الشئني بانه عند هذين الامرين مجمع عليه والخلاف  
عند فقد الامرين فالمصنف يوجب التقديم والبيانين يجوزونه (قوله أمر معنوي) أي كقاعدة الاختصاص  
(قوله وأما ثود فهديناهم) أي فلا يقال وأما هديناهم (قوله اذ لا يلي أما فعل) أي لانه يجب الصاق  
أما بالاسماء (قوله وكنا قد مدنا) أي في آخر الباب الثالث (قوله مؤخر) أي وجوبا (قوله أنه يحتمل)  
أي يجوز (قوله في مثل هذا) احتراز انما اذا دخلت كان كما يأتي (قوله وجب تأخير المتعلق) أي وجب  
تأخيره عن الاسم وهو زيد (قوله فعلا كان) أي المتعلق (قوله جاز الوجهان) أي تأخير المتعلق بعد  
الاسم وتقدمه على الظرف (قوله اذ لا تلبس الخ) يعني ان المانع من تقديم الخبر الفعلي في نحو زيد قام  
هو حصول الالباس بين الاسمية والفعلية على تقدير جواز التقديم اذ لو قدم الخبر في هذا المثال وقيل قام زيد  
لم يدر هل الجملة اسمية ان قدر زيد مبتدأ أو فعلية ان قدر فعلا ولا شك ان مفاد الجملتين مختلف فان تركاب  
ما يلبس بينهما محذور وهذا بخلاف نحو كان زيد يقوم اذ الجملة فعلية سواء قدمت زيد أو أخرته فالمانع منتف  
فيثبت الجواز ولقائل أن يقول الالباس حاصل بالنظر لما دخل عليه الناسخ وذلك لان مع تأخير زيد يحتمل  
أن يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن خبر شان دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل أن

هذا واذا قلت ان دخلك زيد اوجب تأخير المتعلق فعلا كان أو اسميا لان مرفوع ان لا يسبق منصوبه واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان  
ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح



يكون مبتدأ مؤخرًا أخبر عنه بالفعلية المقدمة عليه وهي يقوم وليس ثم ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل دخول النسخ عليهما ثابت بعد دخوله ودخوله لا يفسر ما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوى الحكم وعدمه فتجوز التقديم بوقع في الالباس بعد دخول النسخ أيضا اه دما ميني (قوله اذلاتلبس الجملة) اي لا يثنأ في الالباس لعدم الاسمية بل كلفا فعلية (قوله والثاني) أي تقدير المتعلق مؤخرًا الامر معنوي مقتض لذلك (قوله لان قريشًا) أي الكفار منهم (قوله تنقيما) أي اهتماما واعتناء بشأنه بسبب التقديم (قوله بذلك) اي بالتنقيح والاهتمام (قوله ثم اعترض) ضمير اعترض وأجاب للزمخشري (قوله باسم ربك) أي فقد قدم المتعلق على اسم الله فلو كان تأخير المتعلق أولى لقبل باسم ربك اقرأ (قوله أهم) اي في خصوص عارض المقام فقدم لحق المقام وهذا لا ينافي أن اسم الله أهم في حد ذاته (قوله متعلقة باقرأ الثاني) أي ومعنى الاول أوجد القراءة من غير اعتبار تعدية لمقرؤه كما يقال فلان يعطى أي لو جدد الاعطاء من غير اعتبار تعدية بالمعنى بالفتح كذا في المفتاح وهذا ميني على ان يتعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام والاحسن أن أقرأ الاول والثاني منزلا منزلة لازم أي افعل القراءة وأوجدها والمفعول محذوف من كليهما أي أقرأ القرآن والباء للاستعانة أو للملابسة أي مستعينا باسم ربك أو متبركا أو مبتدئا باسم ربك أو أنهم التعدية على حد اخذت الخطام واخذت بالخطام (قوله بعض العصرين) هو شهاب الدين الحلبي المشهور بالسمين (قوله بين المؤكد) وهو أقرأ الاول وقوله وتأكيده وهو أقرأ الثاني وقوله بمعمول المؤكد بكسر الكاف أي بمعمول الثاني ولو قال بمعموله أي التأكيذ أو قال بمعمول التأكيذ كان احسن (قوله وهذا سهو منه) يمكن انه لاحظ اصول معنى القراءة (قوله بل أمرأولا بإيجاد القراءة) أي كانه قبل له أقرأ فقال ما الذي أقرؤه فقال أقرأ باسم ربك الذي خلق أي اوجد الخلق وقوله خلق الانسان خلق مقيد بخلاف الاول (قوله ثم هذا الاشكال) يعني لزوم الفصل بين المؤكد وتوكيده وقوله لازم له أي لهذا المعترض على قوله ان الباء متعلقة باقرأ الاول فانه اثبت ذلك في اعرابه ولم يعترض عليه وانما كان لازما له لان أقرأ الثاني اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد أقرأ الاول يمنع من كون أقرأ الثاني توكيدا (قوله فكذا تقييد الاول) أي يمنع من كون أقرأ الثاني توكيدا (قوله ثم لو سلم) يعني لو سلم أن مثل هذا يسمى توكيدا (قوله ضارب) صفة لرجل وفصل بعمر والمعمول اضارب (قوله ثم قد جاء الخ) هذا ترق في الرد وقوله كلهن توكيد لنون النسوة في ويرضين وفصل بقوله بما آتينهن (قوله اذن ظلت الخ) لا يعلم قائله وقيله

يا ليتني كنت صبيامرضعا \* تحماني الذلغاء حولا أكتعا \* اذا بكيت قبلتي أربعا  
اذن ظلت الخ فقوله أجمعانا كيد لادهر وقد فصل بابي (قوله اذا اعترض) أي ورد وأتى بعد شرط آخر (قوله مدلول الخ) أي والشرط الاول وجوابه متأخر معنى لكونه دليل الجواب (قوله المتأخر عن القسم) أي فانهم جعلوه الاول وجعلوا جواب الثاني محذوفامدلولاعليه بجواب الاول (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء) أي من الشافعية أما من المالكية فالطلاق بالجمع بينهما على أي ترتيب كان لاحتمال حذف العاطف وهو الواو كما في قول الشاعر  
كيف أصبحت كيف أمسيت مما \* بغرس الود في فؤاد الكتيب

قال الدماميني ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهب بنجوع الامرين في وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جواب الاول محذوفامدلولاعليه بجواب الثاني أي ان أكلت فأنت طالق ان شربت فأنت طالق وغاية ما فيه حذف الجواب لقريته ولا محذوف فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء الخ) توضيحه أنه قد وجد في هذه الموارد شرطان

نقول باسم اللات والعزى  
فعل كذا فيؤخرون أفعالهم  
عن ذكر ما اتخذوه معبودا  
هم تنقيح الشأن بالتقديم  
فوجب على الموحدين أن  
يعتقد ذلك في اسم الله تعالى  
فانه الحقيقي بذلك ثم اعترض  
باقرأ باسم ربك وأجاب بانها  
أول سورة نزلت فكان  
تقديم الامر بالقراءة فيها  
أهم وأجاب عنه السكاكي  
بتقدير هامة متعلقة باقرأ الثاني  
واعترضه بعض العصرين  
باستلزامه الفصل بين المؤكد  
وتأكيده بمعمول المؤكد  
وهذا سهو منه اذ لا توكيد  
هنا بل أمرأولا بإيجاد القراءة  
وثانيا بقراءة مقيدة ونظيره  
الذي خلق خالق الانسان  
ومثل هذا لا يسمى أحد  
توكيدا ثم هذا الاشكال  
لازم له على قوله ان الباء  
متعلقة باقرأ الاول لان  
تقييد الثاني اذا منع من كونه  
توكيدا فكذا تقييد الاول  
ثم لو سلم فصل الموصوف من  
صفته بمعمول الصفة جاز  
باتفاق كررت برجل عمرا  
ضارب فكذا في التوكيد  
ثم قد جاء الفصل بين المؤكد  
والمؤكد في ولا يحزن  
ويرضين بما آتينهن كلهن  
مع أنهم مامفردان والجل  
أجل للفصل وقال الرازي  
اذن ظلت الدهر أبكى أجمعا

(تنبية) \* ذكر رواه أنه اذا اعترض شرط على آخر نحو ان أكلت ان شربت فأنت طالق فان الجواب المذکور للسابق منهما وجواب وليس الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذکور انهما



لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر الأقدم وذلك لأن التقدير حيث كان شريفاً فإن كانت ٣٤٧ فانت طالق وهذا كله حسن ولكنهم جعلوا

منه قوله تعالى ولا ينفككم  
نصي ان اردت ان انصح  
لكم ان كان الله يريد ان  
يغويكم وفيه نظر اذ لم  
يتوال شرطان وبعدهما  
جواب كافي المثال وكافي قول  
الشاعر

ان تستغيثوا بان تذكروا  
تجدوا

منا معاقل عزرائم اكرم  
وقول ابن دريد

فان عثرت بعدها ان واثت  
نفسى من هاتفتولا لالعا

اذ لا به الكرى علم يذكروا  
فيها جواب وانما تقدم على

الشرطين ما هو جواب في  
المعنى للشرط الاول فينبغي

ان يقدرا الى جانبه ويكون  
الاصل ان اردت ان انصح

لكم فلا ينفككم نصحي ان  
كان الله يريد ان يغويكم

واما ان يقدرا الجواب بعدهما  
ثم يقدرا بعد ذلك مقدما الى

جانب الشرط الاول فلا وجه  
له والله اعلم

\*(بيان مقدار المقدور)\*  
ينبغي تعليله ما يمكن لتعليل

مخالفة الاصل ولذلك كان  
تقدير الانخفص في ضربى

زيدا قائما ضربه قائما ولى  
من تقدير باقى البصريين

حاصل اذا كان او اذا كان  
قائما لانه قدرا اثنين وقدروا

خسة ولان التقدير من  
اللفظ اولى وكان تقديره في

وليس فيها ما يصلح للجواب الا شئ واحد فلا يخلو اما ان يجعل جوابا له ما معاولا سبيل اليه لما يلزم عليه من  
اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل وامان لا يجعل جوابا له ما معاولا سبيل اليه لما يلزم عليه من الاتيان  
بما لا مدخل له في الكلام وترك ما له مدخل فيه وهو جيب واما ان يجعل جوابا للاخير دون الاول وهذا لا سبيل  
اليه لانه يلزم عليه ان يكون الثانى وجوابه جوابا للاول فيجب الاتيان بالفاء الرابطة ولا فاء فتعين القسم  
الرابع وهو ان يكون جوابا للاول دون الثانى ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثانى فالاصل ان شربت  
فان ا كانت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تشرب ثم تأكل فكذا ما هو بمعناه (قوله حتى  
تقدم المؤخر الخ) أى لا تطلق الا بفعل الامر من مقدمة للمؤخر (قوله اذ لم يتوال شرطان) أى كما هو الموضوع  
(قوله اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب) أى وانما اتوا الى شرطان وتقدم عليهما ما هو جواب في المعنى  
للشرط الاول (قوله ان تستغيثوا الخ) الاغاثة طلب الاعانة والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف  
المجاوزانم از ينهمن الذين خلاف الشين (قوله ان تذكروا) بضم التاء وفتح العين مبنى للمفعول أى  
تخوفوا وقوله تجدوا هذا والجواب (قوله فان عثرت) أى زلت بالنكاح بعدها أى الواقعة (قوله واثت  
نفسى) أى طلبت النجاة وقوله من هاتتا أى من هذه القضية وقوله لالعا أى لا انتعاش لك يقال للعائر لما  
عليك وهو دعاءه بأن ينتعش أى يرتفع (قوله فينبغي ان يقدرا الى جانبه) أى ويجعل ذلك الشرط وجوابه  
دليلا على جواب الثانى (قوله واما ان يقدرا) أى واما تقدير الخ

\*(بيان مقدار المقدور)\*

(قوله لتقل مخالفة الاصل) أى فالتقدير مخالف للاصل والكثرة مخالفة للاصل (قوله كان تقدير الانخفص الخ)  
فيه أنه يلزمه حذف المصدر وابقاء بعض معمولاته أعنى الحال وهو لا يجوز اذا المصدر بتقدير الحرف المصدرى  
مع الفعل الذى هو صلتته والموصول لا يجوز حذفه وبقاء بعض صلته اللهم الا ان يقال يجوز اذا دل دليل  
على ذلك المحذوف كما فعل سيديوه في قوله مالك وزيد فانه قدرا أن زيد معمول للمصدر المحذوف أى مالك  
ولا يستلزم زيدا (قوله ضربى) هو مصدر مبتدأ وزيد معمول للمصدر وقائما حال من الهاء الواقعة مفعولا  
محذوفا أى ضربه قائما أى ضربى لزيد ضربه قائما أى ضربه حال كونه قائما هذا عند الانخفص (قوله أو اذا  
كان) أى فعلى هذا قائما حال من اسم كان التامة (قوله أو اذا كان الخ) يريد بتقدير اذا كان اذا أريد المضى  
واذا كان اذا أريد المستقبل (قوله لانه قدرا اثنين) المصدر ومفعوله (قوله وقدرا وخسة) أى لان  
حاصل فيه ضمير وكان فيها ضمير (قوله من اللفظ) أى من جنس اللفظ (قوله أنت منى الخ) أنت مبتدأ  
ومنى متعلق به لان الكلام على حذف مضاف وهو بعدك وهو مصدر يكفى في التعاقب به وفرسخان خبر ولا بد  
من تقدير حتى يصح الجمل لان الخبر بنفس المبتدأ فقدرا الانخفص أن الاصل بعدك منى فرسخان نفرسخان  
خبر به بعدك وحذف البعد وانفصل الضمير فقبل أنت (قوله أنت منى ذو مسافة الخ) أى فهو قدرا فى الخبر  
وبقى المبتدأ على حاله (قوله لانه قدرا مضافا) أى وهو البعد وقوله الطرف وهو منى وقوله الى تقدير ثالث  
اى يتعلو به الطرف وهو منى فقوله أنت منى ذو مسافة أى أنت كائن منى ذو مسافة فرسخين فقوله كائن منى  
خبر اول وذو مسافة خبر ثان (قوله لانه قدرا مضافا لا يحتاج الخ) الضمير فى لانه وفى قدرا عائد على الانخفص ان  
قلت قول المصنف قدرا مضافا وهم لانه قدرا بعدك وهو مضاف اليه قلت لا وهم لان الانخفص يقول  
التقدير بعدك ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير وارتفع قال الدمامينى اما كون  
ما قدره الانخفص لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلو به الطرف فهو صحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شئ آخر  
يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس بنفس البعد فى المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف

انت منى فرسخان بعدك منى فرسخان اولى من تقدير الفارسي انت منى ذو مسافة فرسخين لانه قدرا مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلو  
به الطرف والفارسي قدرا اثنين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم فى واشربوا فى قلوبهم العجل ان التقدير بحسب عبادة العجل



والأولى تقدير الخب فخطو ضعف قول الغارمي ومن وافقه في اللائي ينسب الآية أن الأصل واللام يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر والأولى أن يكون الأصل واللام يحضن كذلك وكذا ٢٤٨ ينبغي أن يقدّر في نحو زيد صنع بعمر وجيلا وبخالد سوء أو بكر أي كذلك ولا يقدّر عين

المذكور قليلا للمعذوف  
ولأن الأصل في الخبر الأفراد  
ولأنه لو صرح بالخبر لم يحسن  
إعادة ذلك المتقدم لتقل  
التكرار ولك أن لا تقدّر  
في الآية تشبيها للبتة وذلك  
بأن تجعل الموصول معطوفا  
على الموصول فيكون الخبر  
المذكور له مامعا وكذا  
تصنع في نحو زيد في الدار  
وعمر ولا يثنى ذلك في المثال  
السابق لأن أفسر أفعال  
الفعل ياباه نعم لك أن تسلم  
فيه من الحذف بأن تقدّر  
العطف على ضمير الفعل  
لموصول الفصل بينهما فإن  
قلت لو صرح ما ذكرته في  
الآية والمثال السابق لصح  
زيد قائمان وعمر وبتقدير  
زيد وعمر وقائمان قلت أن  
سلم منه فلقبح اللفظ وهو  
متنف فيمان نحن بصده  
ولكن يشهد الجواز قوله  
ولست مقرا للرجال ظلامة  
أبي ذال عسي الأكرمان  
وخاليا \* وقد جوز وافي  
نت أعلم وزيدكون زيد  
ببتدأ حذف خبره وكونه  
عطفًا على أنت فيكون خبرا  
منهما

\*(بيان كيفية التقدير)\*

ذا استدعي الكلام تقدير  
اسماء متضيفة أو موصوف  
صفة مضافة أو جار ومجرور

يصح معه الاخبار أي مسافة بعدك متى فرسخان وأجاب الشمني بأن البعد مصدر أر يدبه هنا محله فصح الاخبار  
عنه بفرسخين وتعلق مني به لأن الظرف يكفيه راحة الفعل (قوله تقدير الحب فقط) أي لأن الكلام مستقيم  
عليها ونحن في غنية عن تقدير عبادة وفيه ان التثنية عليهم انما هو من حيث حب عبادة لا من حيث حب به  
تأمل اه تقرير ددير (قوله وبكر) أي وبكر كذلك أي صنع بعمر وجيلا وبخالد سوء (قوله ولا يقدّر)  
أي في الآية والمثال (قوله لو صرح بالخبر) أي بأن قيل واللام يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر وصنع بعمر وجيلا  
وبخالد سوء (قوله بأن تجعل الموصول) أي واللام يحضن أي فتجعل العطف عطف مفردات لأجل كما هو على  
التقدير وقوله معطوفا على الموصول أي اللام ينسب (قوله فيكون الخبر المذكر كور له مامعا) أي وان تقدم على  
المبتدأ الثاني (قوله زيد في الدار وعمر) أي فتجعل عمر عطفًا على زيد وفي الدار خبرا عنهما وان تقدم  
(قوله في المثال السابق) يعني به زيد صنع بعمر وجيلا وبخالد سوء وبكر (قوله لأن أفراد فاعل الفعل  
ياباه) أي لأنه لو كان صنع خبرا عنهما وكان بكر عطفًا على زيد لقال صنعا (قوله ان تقدّر العطف) أي عطف  
بكر على ضمير الفعل أي المستتر أي والشرط موجود وهو الفصل (قوله لو صرح ما ذكرته) أي من جعل الخبر  
المذكور خبرا عن المبتدأ المتقدم والمتأخر عنه وقوله في الآية أي واللام ينسب الخ (قوله والمثال السابق)  
أي وهو قوله زيد في الدار وعمر وبخلاف المثال السابق فإن المراد به زيد صنع الخ (قوله لصح زيد قائمان  
وعمر) أي لكن هذا اللازم لم يصح (قوله قلت ان سلم منه) أي قلت لأن سلم أنه غير صحيح بل جائز سلمنا  
أنه ممنوع فنعلم لقبح اللفظ من حيث أن فيه الاخبار بالثنى عن المفرد صورة لا لتقدم الخبر على المبتدأ الثاني  
والقبح هنا متنف (قوله فلقبح اللفظ) أي من حيث أن فيه الاخبار بالثنى عن المفرد صورة (قوله فيمان نحن  
بصده) أي الآية والمثال أعني زيد في الدار وعمر واما كان مستقيلا لأنه ليس فيه الاخبار بالثنى عن المفرد  
صورة (قوله ولكن يشهد الجواز) أي لأن الصفة قريبة من الخبر أي ولأجل كون الأكرمان في البيت صفة  
والذي فيه الكلام هو الخبر قال ويشهد الخ (قوله أبي ذال) يحتمل أن أبي فعل ماض أي امتنع وأنه مضاف  
لياء المتكلم أي أبي هو ذاك المعلوم بالحسب وقوله عي الخ جملة أخرى والأصل عي وخالي هما الأكرمان (قوله  
وخاليا) أي فلا كرمان صلة للم والخال وان تقدم على خالي

\*(بيان كيفية التقدير)\*

(قوله تقدير أسماء) مراده بالجمع ما فوق الواحد بدليل مثاله (قوله إلى الرابط) بأن كان مبتدأ أو صاحب  
حال (قوله فالاول) أي وهو ما إذا كان الكلام مستدعيًا للتقدير أسماء متضيفة (قوله كدوران) الأولى  
أي دوران كدوران عين الخ الآن يقال أنه نظر إلى معنى المراد من المقدر فتأمل (قوله كدوران الخ) أي حذف  
المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار تدور أعينهم كعين الذي ثم حذف المضاف إليه فصار تدور أعينهم كالذي  
وقد يقال يمكن أن يكون قوله كالذي حال من فاعل تدور أو من المضاف إليه لأن المضاف جزء ولا حذف أصلا  
(قوله والثاني) أي استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة مضافة وقوله اذا قامت الخ قبله

كدأبك من أم الحويرث قبلها \* وجارته أم الرباب

والدأب العادة والماسل بفتح السين جبل بعينه وبكسر هاء بعينه والرواية بفتح السين هذا ويمكن أن نسيم  
نصب بنزع الخافض أي كنسيم وهو حال من المسلك والبيت من معلقة امرئ القيس (قوله اذا قامت) أي  
المرأتان أم الحويرث وأم الرباب المذكورتين في البيت قبله وقوله يضوع أي ينشرو قوله بر يا أي برائحة  
والقرنفل معلوم عند العطار (قوله مثل تضوع الخ) أي فقد حذف الموصوف أي تضوعا ثم حذفت الصفة

ضمير عائدة على ما يحتاج إلى الرابط فلا تقدّر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدرج فالاول نحو كالذي يغشى عليه أي ثم  
دوران عين الذي والثاني كقوله اذا قامت تضوع المسلك منهما \* نسيم الصبا جاءت بر بالقرنفل أي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا



والثالث كقولهم تغالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا أى لا تجزى فيه ثم حذفت في فصار لا تجزى ثم حذفت الضمير منه وبالألف فوضا هذا قول الاخفش وعن سيديويه أنه ساء احدا فادفعه ونقل ابن السجري القول الاول عن الكسائي ٢٤٩ واختاره قال والثاني قول نحوى آخر

وقال أكثر أهل العربية

منهم سيديويه والاخفش

يجوز الامر ان انتهى وهو

نقل غريب \* (يذنب أن

يكون المحذوف من لفظ

المذكور مهما أمكن) \*

فيقدر في ضرب زيد أفعلا

ضربه فاعلم أنه من لفظ

المبتدأ وأقل تقدير ادون إذا

كان أو إذا كان ويقدر

اضرب دون أهـ ن في زيد

اضربه فان منع من تقدير

المذكور معنى أو صناعة

قد رما لا مانع له فالاول نحو

زيد اضرأ أخاه يقدر فيه

أهـ ن دون اضرأ فان قلت

زيد أهـ ن أخاه قدرت أهـ ن

\* والثاني نحو زيد امرأه

تقدر فيه جاوز دون امرأه

لأنه لا يتعدى بنفسه نعم ان

كان العامل مما يتعدى تارة

بنفسه وتارة بالجاء نحو نصح

في قولك زيد انصحت له جاز

أن يقدر نصحت زيد ابل هو

أولى من تقدير غـ بر الملفوظ

به وبما لا يقدر فيه مثل

المذكور لما منع مناعى قوله

أيها الماسخ دلوى دونك

إذا قدر دلوى منصوباً فاعدر

خذ لا دونك وقد مضى وقوله

وأضرب منابا بالسيف

القوانسا \* الناصب فيه

لأنه ناس فعل محذوف

لا اسم تفضيل محذوف لا

ثم حذفت المضاف اليها على التدرج (قوله والثالث) هو امتداد الكلام تقدير جاز وجرو ومضمر عائد على ما يحتاج الى رابط (قوله هذا) أى حذفت الجار أو لا ثم حذفت الضمير الجارور به (قوله وعن سيديويه الخ) الظاهر أن هذا الخلاف يجري فيما قبل الجار والجارور وان كان النقل انه في الجار والجارور (قوله فيقدر) أى كما قال الاخفش (قوله فاعلم) أى ضرب به فاعلم (قوله إذا كان) أى فانه ليس من لفظ المبتدأ وأيضا كثر من ضربه (قوله معنى الخ) أى انه إذا كان المانع من تقدير المذكور المعنى أو الصناعة قد رما لا مانع له وجوباً وان كان من غير لفظ المذكور (قوله فالاول) أى ما إذا كان المانع من تقدير مثل المذكور المعنى (قوله فالاول نحو زيد اضرأ أخاه) يقدر فيه أهـ ن دون اضرأ أى لان تقدير اضرأ في هذا المثال يؤدي الى خلاف المقصود إذ فرض المتكلم الامر بضرب الاخ لا الامر بضرب زيد فلما تعذر تقدير اضرأ لهذا المعنى قدر ما يلزمه بحسب العرف وهو فعل الاهانة هذا وقد وقع له صنف في حواشي التسهيل أنه قال لو قدرت العامل في زيد من قولك زيد اضرأ أخاه لفظ ضربت لم يكن عندي بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والاضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا بخلاف ما قررته في المعنى من ان شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف يعنى بحسب معناه كما مر فتأمل له وفي قوله والاضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظر أهـ دما منى (قوله يقدر فيه أهـ ن) أى لان القصـد الامر باهانة زيد لا ضربه (قوله قدرت أهـ ن) أى لان اهانة زيد اهانة للاخ (قوله والثاني) أى ما إذا كان المانع من تقدير مثل المذكور الصناعة (قوله أن يقدر نصحت زيداً) أى فاعلمنى نصحت زيداً نصحت له (قوله أولى من تقدير غير الملفوظ) وهو ارشدت أى انك لا تقدر ارشدت زيداً نصحت له لان الارشاد معناه النصح لكن ليس من اللفظ المذكور (قوله وقد مضى) أى بانه لا يجوز حذف اسم الفعل وابقاء عمله لانه يلزم على الحذف اختصار المختصر ولا يجوز ان يكون دلوى معولا لدونك المذكور لان اسم الفعل لا يتقدم معوله عليه (قوله واضرب منابا) القوانس جمع قونس يطلق على بيضة الحديد وعلى عظم بين اذنى الفرس قال ابو عبيدة في كتاب أيام العرب غزت بنو سليم ورئيسهم عباس بن مرداس السلمي مراد اجمع له عمرو بن معد يكرب فانتلوا قتلا شديدا حتى كره كل واحد منهم صاحبه فقال عباس بن مرداس معلقته ومنها

قد عها ولو كن هل أتاها مغارنا \* لاعدائنا نرجو الثقال الكوانسا

فلم ار مثل الحى حيا مصججا \* ولا ملنا يوم التقينا ذوارسا

أكر فاحى للحقيقة منهم \* وأضرب منابا بالسيف القوانسا

إذا ما شددنا شدة تصبوا لها \* صدور العوالي والرياح المداعسا

إذا الخيل هالت عن صريع فكرها \* عالمهم فيارح من الاعواسا

والقوانس المستترات والمراد بالحقى اعداؤه والمصيح بفتح الباء الذى يؤتى في الصباح للعاراة والكوارى جوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل ان يحبه وصف قومه بالمغار عليهم بصدر البيت أى لم ار مثل الحى الذى أغرنا عليهم صبا ولم أكر امثل كرههم ووصف قومه بجز البيت أى لم ار فوارس مثلاً عند ملاقاتهم ولم أراضرب منابا بالسيف يضرب القوانس (قوله القوانسا) لا يصح نصبه باضرب لانه أقفل تفضيل وهو لا ينصب المفعول به فهو حيثئذ معمول المحذوف لكن يقدر فعلاً أى يضرب القوانسا ولا يقدر اسم تفضيل دل عليه المذكور (قوله فكيف يعمل فيه المقدر) أى اسم التفضيل المقدر (قوله من اعمال اسم الفاعل الماضى الجرد) أى وإذا كان اسم الفاعل الماضى الجرد المذكور لا يعمل فأولى المقدر لانه

( ٣٢ - دسوقى فى ) قررنا بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور فى المفعول فكيف يعمل فيه المقدر

وقولك هذا معلى زيد اس درهما التقدير اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك انما قررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضى الجرد وقال بعضهم



في قوله تعالى لن تؤثر على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا ان الواو والقسم فعلى هذا دليل الجواب المحذوف بجملة النقي السابقة ويجب ان يقدر  
والذي فطرنا لا يؤثر لان القسم لا يحجب بل ان الضرورة كقول ابي طالب والله لن يسلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا وقال  
الفارسي ومتابعم في واللائي لم يحض التقدير ٢٥٠ فمدتهن ثلاثة أشهر وهذا لا يحسن وان كان ممكلا لانه لو صرح به اقتضت الفصاحة ان

يقال كذلك ولا تعد الجمل  
الثانية \* (اذا دار الامر بين  
كون المحذوف مبتدأ وكونه  
خبراً فليهما اولي) \* قال  
الواسطي الاول كون  
المحذوف المبتدأ لان الخبر  
محط الفائدة وقال العبدى  
الاولى كونه الخبر لان التجوز  
في اواخر الجملة اسهل نقل  
القول بين ابن اياز ومثال  
المسئلة نصير جميل أى شأنى  
صير جميل او صير جميل أمثل  
من غيره ومثله طاعة معروفة  
اى الذى يطالب منكم طاعة  
معروفة لا يرتاب فيها الايمان  
باللسان لا بواطنه القلب او  
طاعتكم طاعة معروفة  
اى عرف انهم بالقول دون  
الفعل او طاعة معروفة  
امثل بكم من هذه الايمان  
الكاذبة ولو عرض ما يوجب  
التعيين عمل به كفى نعم الرجل  
زيد على القول بانها جملتان  
اذ لا يحذف الخبر وجوباً بالا  
اذا سد شئ مسدود مثله  
حبذا زيد اذا جمل على  
الحذف وخزم كثر يرمي  
النحو بين في نحو عمر  
لا فعلين وايمان الله لا فعلان  
بان المحذوف الخبر وجوز  
ابن عصفور كونه المبتدأ

ضعيف (قوله دليل الجواب) أى جواب القسم وقوله جملة النقي أى قوله لن تؤثر على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا ان الواو والقسم فعلى هذا دليل الجواب المحذوف بجملة النقي السابقة ويجب ان يقدر  
جواب القسم لانها جواب لتقدمها (قوله ويجب ان يقدر الخ) أى انما تقدر جواب القسم على طبق الدليل  
اكن لا من كل وجه لا لا تقدر لن في الجواب بل تقدر لان القسم لا يحجب الخ فهنا انما خولف المذكور للصناعة  
(قوله ويجب ان يقدر الخ) أى كما يجب ان يقدر جواب لما في قوله تعالى ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما  
ظلموا ما ضياع جردا من قد وان كان دليل الجواب متروكاً بالمثبت من ان لا لا يقترن جوابها بقدر هذا ان قلنا  
انها حرف وجود لو جرد وان قلنا انها طرف بمعنى حين كان عالمها اهلكنا المذكور ولا جواب مقسود (قوله  
والله ان يسلوا اليك الخ) قد مر الكلام على هذا البيت في الباب الاول في فصل لن من حرف اللام ومما أنه يحتمل  
ان يكون محذوف منه الجواب للدلالة عليه بما بعده أى والله انك لا آمن على نفسك فلا دليل فيه على ان  
الجواب يكون جملة مصدرية بلن كما سبق اه دمايى

\* (اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فليهما اولي) \*

(قوله اذا دار الامر) أى لتعارض القرائن أو لحصول الغرض بامها فلا تلزم قرينة باحدهما على الخصوص  
(قوله الاول كون المحذوف المبتدأ) أى وهو الارجح (قوله وقال العبدى الاول كونه الخبر) قد يقال قد تقرر أنه  
لا بد في الحذف من استحضار صورة المحذوف ضرورة أنه لا حذف الا مع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف واذا  
كان كذلك فكيف جاز في كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه أخرى على وجوه مختلفة والجواب أن  
فرض الكلام عند تعارض القرائن فيما عتبار كل قرينة يتعين محذوف اه دمايى (قوله لان التجوز) أى  
التساهل والحذف وقوله أسهل أى من المحذف في أولها (قوله طاعة معروفة) أى في قوله تعالى قل لا تشعروا  
طاعة معروفة (قوله الذى يطالب منكم) أى أيها المنافقون (قوله لا ايمان) بكسر الهمزة بمعنى التصديق أى  
لا تصديق باللسان (قوله أو طاعتكم الخ) هذا تنويع في تقدير المبتدأ (قوله أو طاعة معروفة) اشارة لتقدير  
الخبر (قوله الايمان) أى الخلف الدال عليه قوله تعالى وأقسموا بالله جهد أيمانهم (قوله ما يوجب التعيين) أى  
تعيين المحذوف (قوله اذ لا يحذف) اذ لا يحذف أى فانه يتعين أن يكون المحذوف هنا المبتدأ لانه لا يحذف الخ  
(قوله على الحذف) أى فهو محتمل لحذف المبتدأ وزيد الخبر والاصل حبذا الممدوح زيد أو لحذف الخبر وزيد  
مبتدأ والاصل حبذا زيد الممدوح وهذا كله بناء على ان حب فعل وذافاعل لان الحذف انما هو على هذا  
القول لا على القول بان حبذا اسم بمعنى المحبوب فانه مبتدأ وزيد خبر ولا حذف (قوله بان المحذوف الخبر)  
أى لسد جواب القسم مسدود (قوله لم يمنع) أى لم يمنع كون قسمي خبراً (قوله والباقي) أى الاسم الموجود بلا  
حذف (قوله فالثاني اولي) أى كون المحذوف مبتدأ والموجود خبراً وذلك نحو زيد جواب بان قام فان امرابه  
خبر المبتدأ محذوف والتقدير الفاعل زيد اولي من امرابه فاعل الفعل محذوف والتقدير قام زيد (قوله الا أن  
يعتضد الاول) أى كون المحذوف الفعل والموجود فاعلان تعضد كل اولي (قوله أو بموضع آت على طريقته)  
هذا معنى ما قبله بدليل ما يأتى (قوله فالاول) أى ما اذا اعتضد المحذوف برواية أخرى في ذلك الموضع (قوله  
يسجل فيها) الشاهد في قوله بعد رجال أى يحتمل أنه خبر والاصل هم اى المسجونون له بالغدو والاصال رجال  
ويحتمل أنه فاعل لفعل محذوف أى يسجله رجال وهذا أولى لانه يعضد بقراءة كسر الباء فان رجال فيها فاعل

ولذلك لم يعد فيه محذوف الخبر لعدم تعينه عند ذلك قال والتقدير اما قسمي أيمن الله وايمان الله قسم لي انتهى ولو  
قد رت ايمان الله قسمي لم يمنع اذا المعسرة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح \* (اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً  
وكونه مبتدأ والباقي خبراً فالثاني اولي) \* لان المبتدأ عين الخبر والمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كالحذف اما العمل فانه غير الفاعل اللهم  
الا ان يعتضد الاول برواية أخرى في ذلك الموضع أو بموضع آخر يشبهه أو بموضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسجل فيها



بفتح الباء وكثرة ابن كثير وكذلك نوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكثرة ابن كثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم بيننا وبينهم مولود وورق القتل والشركاء وكقوله \* ٢٥١ ليلى يز يد ضارع لخصومة فيمن ر واهم بنيا للمفعول

فان التقدير يسبحه رجال  
ويوحى الله وزينه شركاؤهم  
ويكيه ضارع ولا تقدر هذه  
المرفوعات مبتدآت حذف  
أخبارها لان هذه الاسماء  
قد ثبتت فاعليتها في رواية  
من بنى الفعل فيهن للفاعل  
والثاني كقوله تعالى ولئن  
سألهم من خلقهم ليقولن  
الله فلا يقدر ليقولن الله  
خلقهم بل خلقهم الله لحي  
ذلك في شبه هذا الموضع وهو  
ولئن سألهم من خلق  
السموات والارض ليقولن  
خلقهم العزيز الليم وفي  
مواضع آتية على طريقته  
نحو قالت من أنبأك هذا قال  
نبأني العليم الخبير قال من  
يحيى العظام وهي رميم قل  
يحيى الذي أنشأها \* (إذا  
دار الامر بين كون المحذوف  
أولا أو ثانيا فكونه ثانيا  
أولى) \* وفيه مسائل  
\* احداها نون الوقاية في نحو  
أتعاجوني وتأمروني فيمن  
قرأ نون واحدة وهو قول  
أبي العباس وأبي سعيد وأبي  
علي وأبي الفتح وأكثر  
المتأخرين وقال سيبويه  
واختاره ابن مالك ان المحذوف  
الاولى \* الثانية نون الوقاية  
مع نون الاناث في نحو قوله  
\* سوء الفاليات اذا فليبي \*  
هذا هو الصحيح وفي البسيط  
أنه يجمع عليه لان نون  
الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل أن المحذوف الاولى وأنه مذهب سيبويه

(قوله بفتح الحاء) أي فأن الله العزيز الحكيم يحتمل أن يكون خبر المحذوف تقديره هو أي الموحى وأن يكون فاعلا  
لفعل محذوف أي يوحى الله وهذا أولى لانه تعضد بقراءة كسر الحاء فانه فاعل لا خبر (قوله ورفع القتل)  
أي على أنه نائب الفاعل وأما رفع الشركاء فمحتمل لكونه خبر المحذوف تقديره هم أي المزينون ومحتمل  
لكونه فاعلا محذوف أي زينه شركاؤهم وهذا الثاني أولى لانه تعضد بقراءة البناء للفاعل فان الشركاء فيها  
فاعل لزين مؤخر و قتل أولادهم مفعوله مقدم (قوله ليلى يز يد الخ) هذا مصدر بيت بجزء

\* ومختبطين ما تطيح الطوايح \* والبيت للحرب بن ضرار النهشلي وقيل للحرب بن نهيك وقيل لمر بن عمر والنهشلي  
يزيد المذكور في البيت هو يزيد بن نهشل والضارع الذليل الخاضع وقوله لخصومة متعلق بضارع وان لم  
يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكف به راحة الفعل أي يكيه من يذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهرا  
للأذلاء والضعفاء والمختبطين من يأتبك الله معروف من خير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك  
والطوايح جمع مطيحة على غير قياس والقياس مطاوح لكن جمع على حذف الزوائد كوافتح جمع ملقحة ومما  
متعلق بمختبطين ومما صدر به أي يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو يبيى المقدرا أي يبيى لاجل هلاك الدنيا  
يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل اليه استحضار الصورة ذلك الامر الهائل قال بعضهم يحتمل أن  
لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يز يد منادى أي ليلى يز يد لفتك ويكون ضارع هو الفاعل  
ان كانت الرواية بفتح ياء ليلى والنايب عن الفاعل ان كان ضمها ورد بان المعروف مع بناء ليلى للفاعل نصب  
يزيد على أنه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع نائباً عن الفاعل لا منادى اه دما ميني (قوله  
فيمن ر واهم بنيا للمفعول) أي ويزيد بالرفع نائب فاعل وضارع يحتمل أنه خبر المحذوف تقديره هم أي  
الباكون عليه ويحتمل أنه فاعل محذوف أي يكيه ضارع وهذا أولى لانه تعضد برواية البناء للفاعل فان ضارع  
فيها فاعل ليلى ويزيد بالنصب مفعوله (قوله ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت) الصواب ولا تقدر هذه  
المرفوعات أخبارا احذفت مبتدآت في الكلام قلب (قوله لان هذه الاسماء) هه لتقدير المرفوعات  
فواعل لا أخبارا (قوله قد ثبتت فاعليتها) أي فتعين الفاعلية في هذه الرواية بعض احتمال الفاعلية في الرواية  
الآخري (قوله والثاني) وهو ما اذا اعتضد المحذوف بموضع آخر يشبهه (قوله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم)  
أي بحيث يجعل الله مبتدا والخبر محذوف وفيه أن هذا خلاف البحث لان أصل البحث أن الموجود يحتمل أنه  
خبر أو فاعل والمحذوف يحتمل أنه مبتدأ أو يحتمل أنه فعل فلاولى أن يقول فلا يقدر ليقولن هو الله بل يقدر  
خلقهم الله (قوله ليقولن خلقهم العزيز الليم) أي فلم يقل هو العزيز الخ

\* (إذا دار الامر بين كون المحذوف اولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى) \*

(قوله أولى) أي لان الحذف في الاخر أسهل منه في الاول (قوله نون الوقاية) أي مع نون الرفع (قوله بنون  
واحدة) أي بدون تشديد وهي نون الرفع والنون المحذوفة نون الوقاية لانها الثانية (قوله وهو قول الخ)  
أي كون المحذوف هو الثاني وهو نون الوقاية (قوله ان المحذوف الاول) أي نون الرفع (قوله يسوء الفاليات  
الخ) جمع فالية وهي من تفتش الشعر لخراج القمل وهذا بمنزلة بيت لعمر بن ممد يكر ب صدره

\* تراه كالنعام يعلى مسكا \* والضمير المنصوب في تراه للشيب والنعام نبت يكون في الجبال أبيض اذا ليس يشبه  
به الشيب ومعنى يعلى مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى من العسل وهو الشرب الثاني يقال عليه يعلاه بالضم  
والكسر اذا سقاها السقة الثانية ويسوء الفاليات يفعل بين ما يكرهه (قوله اذا فليبي) أي فهذه النون  
نون الاناث وحذفت نون الوقاية (قوله هذا) أي كون المحذوف نون الوقاية هو الصحيح (قوله الاول)  
وهي نون الاناث الفاعلة (قوله وأنه مذهب سيبويه) وفيه أنه يلزمه حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه

الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل أن المحذوف الاولى وأنه مذهب سيبويه



### \* الثالثة: الماضي مع ناء

المضارع في نحو نارا تطفى  
وقال أبو البقاء في قوله تعالى  
فان تولوا فان الله عليم  
بالمفسدين يضعف كون تولوا  
فعلا مضارعا لان حرف  
المضارعة لا يحذف انتهى  
وهذا فاسد لان المحذوف  
الثانية وهو قول الجمهور  
والخالف في ذلك هشام  
الكوفي ثم ان التزويل مشتمل  
على مواضع كثيرة من  
ذلك لاشك فيها نحو نارا تطفى  
واقعد كنتم تمنون الموت  
\* الرابعة نحو قول ومبيع  
المحذوف منهما واو ومفعول  
والباقي عين السكامة خلافا  
للاخفش \* الخامسة نحو  
اقامة واستقامة المحذوف  
منهما ألف الافعال والاستفعال  
والباقي عين السكامة خلافا  
للاخفش ايضا \* السادسة  
نحو يازيدزيدا اليه عملات  
بطحهما \* وبين ذراعي  
وجهة الاسد \* وهذا هو  
الصحيح خلافا للمبرد \*  
السابعة نحو زيد وعمر  
قائم ومذهب سيبويه ان  
الحذف فيه من الاول  
اسلامته من الفصل ولان  
فيه اعطاء الخبر للجماع ومع  
ان مذهبه في نحو يازيدزيدا  
اليه عملات ان الحذف من  
الثاني قال ابن الحاجب  
انما اعترض بالمضاف الثاني  
بين المنضايين ليسبق المضاف  
اليه المذكور في اللفظ

عنده ولا عند أصحابه (قوله تاء الماضي) أى التاء التى فى الماضى قبل جـ. له مضارع تطلق فعلا ماضيا إذا جعل مضارعا قيل فيه تنطلق بدخول تاء المضارعة فإذا أريد حذف إحدى التاءين كان المحذوف هى الثانية وهى تاء الماضى (قوله نحو نارا تطلق) أى فهو مضارع. حذف منه تاء الماضى ولو كان ماضيا لقل تلطت لاسناده الى ضمير المؤنث (قوله فعلا مضارعا) أى وانما هو ماض للغائبين (قوله لان المحذوف) أى على تقدير كونه مضارعا الثانية أى وهى تاء الماضى لا الاولى وهى تاء المضارعة (قوله والمخالف فى ذلك هشام) أى بفعل المحذوف تاء المضارع (قوله ثم ان التنزيل) هـ. ذائق فى الاعتراض على أبى البقاء القائل انه يضعف كونه فعلا مضارعا وحاصـ له أنه يلزم حينئذ أن لا يكون فعل مضارع فى القرآن حذف منه التاء لان القرآن ليس فيه ضعف (قوله مشتمل على مواضع كثيرة) أى محذوف منها التاء (قوله لاشك فيها) أى لاشك فى كون الفعل فيها مضارعا (قوله ولقد كنتم تمنون الموت) أى تمنون فحذفت الثانية فهو مضارع إذ لو كان ماضيا لما حقت تون علامة الرفع (قوله الرابعة الخ) فيه أن هذه المسئلة لرابطة والخامسة من مسائل الصرف فلا تدخل لهما فى الأعراب فالاولى حذفهما (قوله نحو مقول ومبيع الخ) أصل مقول ومبيع مقول ومبيوع نقلت حركة الواو والياء الى الفاء فالتقى سا كان أحدهما عين الكلمة والآخر حرف المد وهو واو مفعول فحذف أحدهما ومذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول كما ذكر المصنف لانها ثابتة وقريبة من الطرف وبديل بقاء الياء فى مبيع ولا وجه لتكاف قاهبا عن واو ومذهب الاخفش أن المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول جى بها الغرض ولان الساكنين اذا التقيا فى كلمة حذف الاول منهما (قوله خلافا للافش) أى القائل ان المحذوف عين الكلمة (قوله والباقي) أى وهو الالف المنقلبة عن الواو لان الاصل اقوام واستقام نقلت حركة الواو للساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الاصل فقلت ألفا فالتقى سا كان فحذف أحدهما (قوله يازيد زيد اليعملات) هـ. ذابعض بيت من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعده \* تطاول الليل عليه كفا نزل \* والذبل بضم المجهة وتشديد الموحدة جمع ذابلة وهى الضامرة (قوله اليعملات) جمع يعملة وهى الناقصة للحيبة المذلة المطبوعة على العمل بفتح الياء والميم فى المفرد والظاهر أن الجمع كذلك أيضا دلالة ضرورة للتغيير ولكن الشائع ضم الميم فى الجمع تأمل (قوله بفتحهما) أى بفتح زيد فيهما (قوله وبين ذراعى وجهه الاسد) أى فكل فيه الحذف من الثانى لدلالة الاول والاصل يازيد اليعملات يازيد اليعملات وبين ذراعى الاسد وجهه الاسد ثم حذف من الثانى ووسطا زيد وجهه بين المضاف والمضاف اليه وعلى هذا الأعراب فيقال ان زيد الاول مضاف واليعملات مضاف اليه وزيد الثانى فصل بينهما وهو مضاف المحذوف (قوله وبين ذراعى وجهه الاسد) الواو الاولى من المصنف للعطف وما بعدها بمنزلة بيت للفرزدق صدره \* يامن رأى عارضا أسريه \* والمنادى محذوف أى يا قوم ومن استغماية ويحتمل أن تكون موصولا وهى المنادى فلا حذف والعارض السحاب الذى يعترض فى الافق وأسر مضارع مبنى للمفعول أى اجعل مسرورا فحذف الاسد كوكبان معلومان من منازل القمر وجهه الاسد أربعة النجم من منازل القمر أيضا (قوله خلافا للمبرد) أى القائل انه حذف من الاول لدلالة الثانى انما يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالاجنبى وهذا وجهه ولكن الاول أرجح (قوله زيد وعمر وقائم) أى فقام خبر عن الاول وحذف من الثانى وقوله ومذهب الخ مقابل للقول الذى مشى عليه المصنف (قوله أن الحذف فيه من الاول) أى وان قائم المذکور خبر عن عمرو وقوله لسلامته من الفصل أى بين المبتدأ والخبر وقوله ولان فيه اعطاء الخبر أى المذکور للمجاور أى لجاوره وهو عمرو (قوله مع ان مذهب الخ) أى فقد وقع فى كلامه تعارض على ان الفصل بين المبتدأ والخبر أسهل من الفصل بين المتضايين الذى قال به (قوله قال ابن الحاجب الخ) جواب عن التعارض الواقع فى كلام سيبويه (قوله ليبقى المضاف الخ) حاصل كلامه



أنه لو لم يوسط ز يد الثاني بين المتضامين لكان في اللفظ قبح بخلاف ما لو قدم خبر المبتدأ وذكر المبتدأ بعده بلا  
 خبر فلا قبح فلما كان لا قبح ولم يقدم الخبر علم أنه لا ثاني (قوله عوضا مما ذهب) أي لا جعل دفع قبح نصب زيد  
 الثاني من غير تنوين (قوله عوضا مما ذهب) بيانه أن سيويبه والجماعة قالوا في ياز يذري اليعملات  
 أن الحذف من الثاني فز يد الأول مضاف لليعملات المفقوظ بها وز يد الثاني مضاف لليعملات محذوفة  
 وخالف المبرد فعكس حيث ذهب إلى أن الحذف من الأول لأن الثاني وشبهته أنه يلزم على المذهب الأول  
 محذور أن أحدهما التقديم والتأخير من غير فائدة والآخر الفصل بين المضاف والمضاف إليه وجوابه أن  
 الجماعة ارتكبوها ذلك للاستقامة الكلام فلا يضرو بيانه أنه لما حذف المضاف إليه من الثاني وز يد الأول  
 مضاف إليه عملات المذكور صار أثر كيب هكذا ياز يد اليعملات زيد فبقى زيد الثاني غير تام لأن تمام الاسم  
 إذا لم يكن آلا بالتنوين أو الإضافة فآخر اليعملات لتسكون عوضا بحسب اللفظ عن تمام زيد الثاني وتم  
 الأول بما بعده وهكذا القول في بين ذراعي وجهه الأسد (قوله اذ كان) كان زائدة وهذا عمله لما قبله أي لأن  
 الخبر يحذف الخ (قوله من غير قبح) أي بخلاف حذف التنوين من غير إضافة ولا مادمسدها (قوله عامل  
 في الخبر) أي على طريق التنازع ولم يجزه الجماعة (قوله فالأولى الخ) أي لأن المذهب البصري يرجح  
 أعمال الثاني في باب التنازع (قوله في مسألة الإضافة) أي فيقال أن الاسمين تنازعا المضاف إليه وأعمل  
 الثاني لقربه (قوله في مسألة الإضافة) أي فالمخصوص في المبتدأ من لا في الإضافة فيعاس عليه (قوله  
 الخلاف) أي في المسئلة السابقة (قوله عند التردد) أي الاحتمال وأما أن قامت قرينة على محله تعين  
 (قوله في أن الحذف من الأول) أي لأن أفراد الخبر ودور ض يعين أنه خبر عن المبتدأ الثاني وخبر الأول  
 محذوف أي راضون (قوله هل طب) أي طبيب فأنى أي دنف وقوله دنفان أي هالكان من العشق (قوله  
 ومن الثاني) أي ولا ترد في أن الحذف من الثاني في قوله الخ (قوله لئن اجتمعت الانس والجن الخ) اللام  
 موطئة للقسم ون حرف شرط جازم واجتمعت فعل الشرط ولا يأتون جواب القسم لأنه إذا اجتمع شرط وقسم  
 حذف جواب المتأخر وجوبا (قوله اذ لو كان الجواب للثاني) هو الشرط (قوله فقلنا بذلك) أي يجعل  
 الجواب للثاني في نحو أن أكلت الخ قياسا على ما سبق مما إذا اجتمع شرط وقسم قال الدماميني ظاهره أن القول  
 بذلك في هذه اليمين إنما هو بطريق القياس على ما سبق فقط مع أن في اليمين دلالة على ذلك غير القياس لأن  
 الجواب لو كان للثاني وهو وجوبه جواب الأول لدخول الفاء على الشرط الثاني ولا فاء فامع كونه مع  
 الجواب المتأخر جوابا (قوله وفي فأما الخ) المقصود التنظير في مطلق أن الحذف من الثاني لأن الأول وجوبه  
 جواب الثاني (قوله فروح) جواب أما الجواب أن لأن أما سبق (قوله ولولا لجال مؤمنون الخ)  
 هذا يقتضي أن يكون لعذبنا جوابا لولا ولولا وجوابه دليل على جواب لو المحذوف على قاعة نوال  
 الشرطين وهذا مشكل في هذا الظاهر أن هذا ليس من ذلك القبيل فيجعل جواب لولا محذوفاً أي لولا كراهة  
 أن تمسكوا ناساً مؤمنين بين يدي ظهري المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم بأهلاكم مكرهه ومشقة لما  
 كف أيديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه وفي الكشف يحتمل أن لو تز يلو أي غير وامن  
 الاختلاط كالتا كيد لما قبله وحينئذ فلا يطلب جوابا إذا لمالهما واحد فقوله لعذبنا جواب لولا وإنما كان  
 مالهما واحد وان كانت لولا تدل على امتناع الشيء لوجود غيره ولولا تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره لأن  
 لو دخلت هنا على وجود معناه العدم إذا تزيل معناه المفارقة فصار معناه ثبوتاً اه ومن هذا تعلم أن قول  
 اليوم يرى أن لم يكن في معادى البيت ليس من توارد شرطين إذ قوله والاتا كيد لما قبله وقد زعم ذلك الرضي  
 في نحو يازيد يد اليعملات فقال الثاني غير مضاف كما أن الفعل المؤ كد لا فاعله (قوله لعذبنا) أي فهو  
 جواب لولا وأما جواب لو فهو محذوف لدلالة جواب لولا عليه وليس لولا وجوابه دليل على الجواب في لولا عدم

عوضا مما ذهب وأما هنا  
 فلو كان قائم خبرا عن الأول  
 لوقع في موضعه اذ لا ضرورة  
 تدعو إلى تأخيره اذ كان الخبر  
 يحذف بلا عوض نحو زيد  
 قائم وعمر ومن غير قبح في  
 ذلك انتهى وقيل أيضا كل  
 من المبتدأين عامل في الخبر  
 فالأولى أعمال الثاني اقربه  
 ويلزم من هذا التعليل أن  
 يقال بذلك في مسألة الإضافة  
 \* (تنبيه) \* الخلاف إنما  
 هو عند التردد والأما لردد  
 في أن الحذف من الأول في  
 قوله

نحن بما عهدنا وأنت بما  
 عهدنا راض والرأي مختلف  
 وقوله

خليلي هل طب فأنى وانما  
 وان لم تبوحا بالهوى دنفان  
 ومن الثاني في قوله تعالى  
 قل لئن اجتمعت الانس والجن  
 على أن يأتوا بمثل هذا القرآن  
 لا يأتون بمثله اذ لو كان الجواب  
 للثاني يلزم فقلنا بذلك في  
 نحو أن أكلت ابشريت  
 فانت طالق وفي فاما ان كان  
 من المفسرين فروح ونحو  
 ولولا لجال مؤمنون ثم قال  
 تعالى لو تز يلو لعذبنا وأنت



على ذلك المثال أنها لا تطلق حتى تؤخر المقدم المؤخر إذا التقدير أن كانت فانت طالق ان شريت وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الاول وجوابه كان الجواب ٢٥٤ من حيث المعنى في انت ظالم ان فعلت ما تقدم على اسم الشرط بل قال جماعة انه الجواب

استقامة الكلام فهو من الحذف من الثاني لدلالة الاول (قوله على ذلك) أي على الحذف من الثاني (قوله على اسم الشرط) الاولى على اداة الشرط لان المذكور حرف لا اسم (قوله لغريب) خبراني لا خبر عن قيار لان خبر المبتدأ لا يقرن باللام (قوله ولا يحفظ مثل نحن قائم) قد يعترض بان مثله محفوظ بدليل قول الشاعر  
والمسجدان وبيت نحن عامر \* لنا وزمزم والاركان والستر

والجواب ان هذا محمول على الحذف والاصل نحن عامر وفحذف الواو اجتزاء عنها بالضممة كما في قوله

اذا ما شاء ضررنا من سواهم \* ولا يالوهم احد ضرارا

(قوله ولا يحفظ الخ) أي بل المحفوظ نحن قائمون (قوله واذا نحن الصافون) فيه ان الضمير لا ملائمة وهم جمع لا للمعظم نفسه فالاولى التمثيل بقوله ونحن الوارثون لان الضمير لله وحده (قوله فافرد) أي لانه قال ياربى فافرد الرب وجعله ثانيا حيث قال ارجعون فجعل المسند اليه جمعا (قوله فلان) جواب أما (قوله فلان غير المبتدأ والخبر) مراده بالغیر غير مخصوص وهو المسند اليه فلا ينافي ان الحال والصفة مثل المبتدأ والخبر نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين (قوله لا يجب لهما) ثنى الضمير لان غير هاتين المنادى والمسند اليه الفعل

\* (ذكر اما كن من الحذف يقرن بها المعرب) \*

(قوله أي أمره) راجع للأمرين وقوله لاستحالة الحقيقي في أي المعنى الحقيقي (قوله أي أمره) فيه أن الأمر معنى لا يوصف بالمجيء ولا بالانتيان وأجيب بأن ما تقدم مضافا ثانيا أي جاء رسول أمر ربك وأتى رسول أمر الله أو حامل أمره أو يقال ان المصنف لاحظ أن المجيء بمعنى الحصول والتحقق بعد عدم نحو أتي أمر الله تأمل (قوله فالباء للتعدي) أي لا لام صاحبة حتى يكون الذهاب مسندا لله تعالى ويحتاج للتقدير كان نحن فيه (قوله ومن ذلك) أي مما حذف فيه المضاف وقوله ما أي الكلام الذي (قوله لان الطلب) الاولى لان الحكم لاجل أن يشمل الاباحة لانهم احكم ولكن ليست بطلب (قوله ليتناول الخ) أي فتقدير الاكل لا يتناول ذلك بخلاف تناول (قوله أي منافعها) أي منافع ظهورها ولا يقدر ركب ظهورها لعدم شهوة التحميل (قوله واحلت لكم الانعام) أي منافعها (قوله ومن ذلك) أي مما حذف فيه المضاف وقوله ما أي الكلام الذي (قوله بما قد وقع) أي بما قد انقضى (قوله فأنما) أي العهود والعهد قولان لان كلامهما قول مؤكدا بالقسم (قوله وهو أولى) أي تقدير المرادة أولى (قوله لانه) أي ما ذكر من المرادة أو ذكر نظر الخبر (قوله لانه فلهما) أي الاختيارى وهو ملام عليه (قوله بخلاف الحب) أي فانه أمر فهرى لا يلام عليه نعم يلام عليه من حيث تعاطى أسبابه كالشك في الايمان والحاصل أن المرادة فعل لها حاصلة باكتسابها فهي قادرة على دفعها فيتأتى اليوم عليها بخلاف الحب فانه ليس فعلا لها ولا تقدر على دفعه لان الفرض كونه مفرط بدليل قد شغفها والحب المفرط يقهر صاحبه ولا يطبق ان يدفعه وحيث تدف فلا يلام عليه فان قلت قضية هذا ان يكون تقدير في مرادته متعينا لا أولى كما ادعاه فانت لما كان يلام عليه باعتبار أسبابه صح تقديره اه تقرير شيخنا دردير (قوله واسأل القرية) عطفت على فذلك (قوله أي والى أهل مدين) أي لان مدين بلد (قوله أي أهل القرية) ذهب قوم الى ان القرية عبر بها عن أهلها مجازا من سلاله لاقلة المحلية ولا حذف فيه والتأنيث فيها نظرا للفظ وقيل أريد الحقيقة على سبيل المجزؤ قيل القرية اسم مشترك بين المكان وأهله نقله ابن داود الظاهري عن بعض أهل اللغة كما في عروس الافراح لابن السبكي (قوله بدليل أخاهم) أي ولم يقل أخاها وأبضا لانها

في الصنعة ايضا ومن ذلك قوله فاني وقيارهم الغريب وقد تكلف بعضهم في البيت الاول فزعم ان نحن للمعظم نقيب وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن الصافون وانا نحن المسجون وأما قال رب ارجعون فافرد ثم جمع لان غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما \* (ذكر أما كن

من الحذف يقرن بها المعرب) \* (حذف الاسم المضاف) \* جاء ربك فأتى الله بنبأهم أي أمره لاستحالة الحقيقي لآما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدي أي اذهب الله نورهم من ذلك ما نسب فيه محكم سرى الى ذات لان الطلب يتعاق الا بالافعال نحو حرمت عليكم أمهاتكم أي متمتعهن من حرمت عليكم لينة أي أكلها حرمتا عليهم يبات أي تناولها لا أكلها تناول شرب ألبان الابل رمث ظهورها أي منافعها تناول الركوب والتحميل شهوا حلت لكم الانعام ن ذلك ما دلت فيه الطلب اقد وقع نحو او فوا بالمقود فوا بهد الله فأنما

ولان قد وقع فلا يتصور فيه ما نقض ولا فاء وانما المراد الوفاء بمقتضاها ومنه فذلك الذي

هو في فيه اذ الذوات لا يتعاقب اليوم والتقدير في حبه بدليل قد شغفها حبا وفي مرادته بدليل تراودتها وهو أولى لانه فعلها بخلاف الحب واسأل قرية اتى كذا في البر التي قبلاهم الى أهل القرية وأهل العير والى مدين أخاهم شعيبا الى والى أهل مدين بدليل أخاهم



وقد ظهر في وما كنت ثانيا في أهل مدين وأما وكم من قرية أهلكتها فجاءها بأسنا فقدر الخويون الأهل بعد من وأهلكنا وجاء ونخالقهم  
 الزمخشري في الأولين لأن القرية تسمى في فجاء لأجل أنهم قائلون إذا لا ذنالك ضعف الحياة وضعف الممات أي ضعف عذاب الحياة  
 وضعف عذاب الممات إن كان يرزحوا لله أي رزحه يخافون ربه أي عذابه بدليل ويرجون رحمته ويخافون عذابه يضاهاون قول الذين كفروا  
 أي يضاهاون قولهم قول الذين كفروا وقال الأعشى \* ألم تغتمض عينك ليلة أرمداء \* ٢٥٥ حذف المضاف إلى ليله والمضاف إليه ليله

واقام صفته مقامه أي  
 اغتمض ليله رجل أرمد  
 وعكسه نيابة المصدر عن الزمان  
 حيثك طلوع الشمس أي  
 وقت طلوعها فتاب المصدر  
 عن الزمان وأيس من ذلك  
 حيثك مقدم الحاج خلافا  
 للزمخشري بل المقدم اسم  
 زمن القدوم \* (تبيه) \* إذا  
 احتاج الكلام إلى حذف  
 مضاف يمكن تقديره مع أول  
 الجزأين ومع ثانیه ما قد يديره  
 مع الثاني أولى نحو الحج  
 أشهر ونحو ولسكن البر من  
 أمن فيكون التقدير الحج  
 حج أشهر والبر من أمن أولى  
 من أن يقدر أشهر الحج أشهر  
 وذا البر من أمن لأنك في  
 الأول قدرن عند الحاجة إلى  
 التقدير ولأن الحذف من  
 آخر الجملة أولى \* (حذف  
 المضاف إليه) \* يكثر في بابه  
 المتكلم مضافا إليه المنادى  
 نحو رب اغفر لي وفي الغايات  
 نحو لله الأمر من قبل ومن  
 بعده أي من قبل الغلب ومن  
 بعده وفي أي وكل وبعض  
 وغيره بدليسا ورمما جاء  
 في غيرهن نحو فلا تخوف  
 عليهم فبين ضم ولم ينون أي

هو الأهل للبلد (قوله وقد ظهر) أي المقدر في الآية قبل (قوله لأن القرية تسمى) أي بدورها (قوله  
 أي ضعف عذاب الحياة الخ) أي لأن الحياة والممات لا يتضاعفان بل عذابهما (قوله ألم تغتمض الخ) هذا  
 صدر بيت من افتتاح قصيدة وعجزه \* وببت كيات السليم مسهداء \* ومن هذه القصيدة يذكر ناقته وقصده  
 الوفاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتفق له ذلك لأمر أراد الله

فأكتب لأرثي لها من كاذلة \* ولأمن حفي حتى تلاقى محمدا

السليم اللديغ كأنهم تغاءلوا بالسلامة والمسهة اسم مفعول من قولك سهدته إذا جعلته قليل النوم وآيت  
 حلفت ولا أرثي ولا أرقو الكاذلة الأعياء والتعب والجنى رقة الخفافها من كثرة المشي (قوله أي اغتمض ليله  
 رجل أرمد) أي حذف المضاف وهو مصدر وأقيم المضاف إليه وهو اسم زمان مقامه (قوله خلافا للزمخشري)  
 أي حيث جعل مقدم مصدرا بمعنى القدوم وحيث تذا فالاصل وقت مقدم الخ (قوله مع الثاني أولى) قال العلامة  
 الخياطي إن التأويل في الأوائل بمنزلة قلع الخلف قبل الوصول إلى شاطئ النهر (قوله الحج أشهر) أي فالجمل  
 لا يصح لأن الحج هو الهيئة الحاصلة من الأركان (قوله أولى من أن الخ) أي وهذا أولى الخ (قوله عند الحاجة  
 إلى التقدير) أي لأن المسند إليه وقع في محله والخبر لم يصب فمحتاج فيه لتقدير لاجل محنته (قوله رب) الأصل  
 يارب (قوله الغايات الخ) انما سميت بذلك لانها غاية وأخر عند الحذف وتبني عنده لاحظة المعنى  
 (قوله وفي أي الخ) نحو يعجبني أي قائم وكلا وعد الله الحسنى وفضلنا بعضهم على بعض وقبضت عشرة ليس غير  
 (قوله فلا تخوف) لانه لا فاعل لها في قراءة من نون (قوله فيجتمل ذلك الخ) قال الدمامي في لوجه  
 لتفريق المصنف بين الاثنين حيث جزم في الأولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع أن  
 الأولى كذلك إذ يحتمل أن يقدر فلا تخوف عليهم (قوله فانها) أي شعائر الله (قوله من أفعال ذوى تقوى  
 القلوب) الشاهد في الحذف من الثاني وهو حذف أفعال وذوى وهذا التقدير قد دره الزمخشري حيث تكلم  
 على الآية قال حذف هذه المضافات ولا يستقيم المعنى إلا به لأنه لا بد من راجع من الجزاء إلى من يرتبط به  
 واعترضه أبو حيان بأن ما قدره عار من راجع من الجزاء إلى من يرتبط به الجزاء إلى من يرتبط به  
 تقوى القلوب ليس في شيء منه ضمير يعود إلى من يرتبط به الجزاء إلى من يرتبط به الجزاء إلى من يرتبط به  
 يكون التقدير فان تعظيمهم منه من تقوى الخ فيكون ضمير منه عائدا إلى من يرتبط به الجزاء إلى من يرتبط به  
 قلت الذي يظهر لي أن في تقدير الزمخشري إشارة إلى الراجع من جهة أن المصدر من قوله فان تعظيمهم مضاف  
 إلى المفعول ولا بد له من فاعل وإن لم يلزم ذكره وليس الضمير يعود إلى من يرتبط به الجزاء إلى من يرتبط به  
 ضمير غايته أنه حذف لفهم المعنى وأضيف المصدر للمفعول فلزم الاتيان به متصلا وهذا لا حرج فيه وبعد هذا  
 كما فالظاهر أن من الجارة تعليلية لا تبعيضية أي فان تعظيمهم لأجل تقوى القلوب أو لا بداء الغاية أي أن  
 تعظيمهم ناشئ من تقوى القلوب وعليهم فلا يحتاج إلى تقدير المضافين المذكورين فان قلت فلم جمع القلوب  
 وأفرد الضمير قلت جلا على معنى من ولفظها اه دمامي (قوله جعلتني) أي العراقة وهي الفرس المذكورة  
 في صدر البيت (قوله وقد جعلتني الخ) نسبة هذا الرؤية وهو فانه من أهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبة في الفصل

فلا تخوف شيء عليهم وهم وسمع سلام عليكم فيجتمل ذلك أي سلام الله أو ضمرا آل \* (حذف اسمين مضافين) \* فانهم من تقوى القلوب أي فان  
 تعظيمهم من أفعال ذوى تقوى القلوب قبضة من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول كالذي يغشى عليه أي كدوران عين الذي وقال رؤية  
 \* وقد جعلتني من خزيمة أصبعا \* أي ذامسافة أصبعا \* (حذف ثلاث متضايغات) \* فكان قاب قوسين



أي فكان مقدار مسافة قر به مثل قاب قوسين فحذفت ثلاثة من اسم كل واحد من خبرها كذا قد وه الزمخشري \* (تنبيه) \* للقباب معنيان  
القدر وما بين مقبض القوس وطرفها ٢٥٦ وعلى تفسير الذي في الآية بالثاني فقبل هي على القاب والتقدير قاب قوس ولو أريد هذا لاغنى  
منه ذكر القوس

\* (حذف الموصول الاسمي)  
ذهب الكوفيون والاختفش  
إلى إجازته وتبعهم ابن مالك  
وشرط في بعض كتبه كونه  
معطوفاً على موصول آخر  
ومن يحتمل آمنوا بالذي أنزل  
الينا وأنزل إليكم وقول  
حسن

أمن بهجور رسول الله منكم  
ويعدهم وينصره سواء  
وقول آخر  
ما الذي دأبه احتياط وخزم  
وهو أطاع يستويان  
أي والذي أنزل ومن يدرجه  
والذي أطاع هو (حذف  
الصلة) يجوز قليلاً للدلالة  
على أنه أخرى كقوله

وعند الذي واللات عندك  
أحنة  
عليك فلا يغرك كيد العوائد  
أي الذي عادك أو دلالة غيرها  
كقوله

نحن الأولى فاجمع جوه \*  
سك ثم وجههم البنا أي  
نحن الأولى عرفوا بالشجاعة  
وقال بعد التبا والتبا والتي  
إذا علمتها نفس تردت  
فتقبل يقدوم مع التبا فيهما  
تظير الجملة الشرطية المذكورة  
وقيل يقدر التبادقت والتبا  
دقت لأن التصغير يقتضي  
ذلك وصلة الثالثة الجملة  
الشرطية وقيل يقدوم مع التبا

فيهما عظمت لادقت وأنه تصغير تعظيم كقوله \* دوبيية تصغر منه الأنايل \* (حذف الموصوف) قوله تعالى وعندهم  
قاصرات الطرف أي حور قاصرات والناله الحديدان أعمل سابغات أي دروعاً سابغات فليضكوا قليلاً وليبكوا كثيراً أي ضحكوا قليلاً وبكوا  
كثيراً كذا قيل وفيه بحث سيأتي وذلك دين القيمة أي دين الملة القيمة ولدار الأنايل شجرة خيرا أي ودار الساعة الأنايل شجرة قاله المبرد وقال ابن الشجري

للسود بن يعقوب ومدره \* فادرك أرقام العرادة طلعتها \* العرادة بفتح العين المهملة اسم فرس الشاغر والارقال  
بالكسر نوع من السير والطلع العرج وخزيمة اسم رجل وغلط من قال قبيلة من بأهله لقوله  
فان تنح منها يا خزيمة طارق \* فقد تركت ما خلف ظهري بلقما  
إذا المرء لم يغش المكربة أو شكت \* حبال الهويينا بالفتى أن تقطعا

وخزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي ومعنى البيت أن هذه الفرس أدركها العرج وقد أدتني من هذا الرجل  
أو القبيلة وبقي بيني وبينه مقدار مسافة أصبع (قوله فكان مقدار مسافة قر به) أي من الله (قوله من اسم كان)  
أي المستتر وهو البار وعند التقدير الذي أضيف إليه القرب (قوله وواحد من خبرها) وهو مثل المضاف لقاب  
قوسين (قوله القدر) أي وعلى هذا لا يحتاج لتقدير مثل (قوله وما بين) أي المقدار الذي بين (قوله وطرفها)  
أي الطرفين الذين يشدان الوتر فيهما (قوله فقبل هي على القاب) أي لأن كل قوس له قابان لأن القوسين لهما  
قاب واحد كما هو صريح الآية فإذا كان مقولاً بأي قاب قوس ومعلوم أن القابين هما نفس القوس فلو أريد  
ذلك لقال فكان قوساً ويحذف قاب فتعسب أنه ليس على التائب والمعنى قابان من قوسين وهو كناية عن القرب  
(قوله لاغنى عنه ذكر القوس) كيف الأغناء مع أن المراد تحديد القرب بقرب أحدهما القابين من الآخر  
لأن تحديد القرب بالقوس وذكر القوس مجردان عن إضافة القابين إليه لا يفيد ذلك المراد بل إنما يفيد الثاني ثم إن  
هذا التحديد لقربه عليه السلام من جبريل أو أن هذا التحديد تقرب للقرب المعنوي من الله (قوله آمنوا بالذي  
أنزل الينا الخ) صوابه آمنوا كما هو التلاوة في سورة العنكبوت وقولوا آمنوا بالذي أنزل الينا وأنزل إليكم (قوله  
ما الذي دأبه) الدأب بفتح الدال المهملة وسكون الهمزة العادة والشأن وقد تفتح همزته والاحتياط الأحذ  
بما فيه الثقة والخزم ضبط الأمر (قوله أي والذي أنزل الخ) الداعي للتقدير في الآية أن القرآن المنزل الينا  
مغاير لما أنزل لليهود من التوراة والداعي للتقدير في البيتين الأخبار عن المبتدأ بمادة النسبوية وهي إنما تكون  
بين متعدد (قوله والذي أطاع هواه) أي فهو في البيت مفعول مقدم \* (حذف الصلة) \* (قوله يجوز قليلاً)  
أي يجوز حذفها مع بقاء الموصول بقلة (قوله وعند الذي) خبر مقدم وأحسنة مبتدأ مؤخر وقوله عندك من  
العبادة وهي زيارة المريض والأحسنة بكسر الهمزة وسكون الحاء الحقد ويجمع على أحسن بكسر الهمزة وفتح  
الحاء المهملة قال الدماميني وفي البيت تغليب المؤنث على المذكر إذا العوائد جمع عائدة لا عائذ والمراد جميع من  
تقدم ذكره وفيه مذكور فدخوله في ذلك إنما هو بطريق التغليب ويحتمل أن يكون على حذف عاطف ومعطوف  
أي كيد العوائد والعائذ لا تغليب قال الشمني وأقول الوجه هو الثاني لأن المصنف ذكر في السادس عشر من  
الباب السادس أن تغليب المؤنث على المذكر إنما هو في مسألين وليس ما نحن فيه واحد منهما (قوله أي الذي  
عادل) أي بدليل اللات عندك (قوله أو دلالة غيرها) أي غير الصلة كالمقام (قوله بعد التبا) بفتح اللام بإجماع  
النحاة إلا الاختفش فإنه أجاز الضم فيها وهو تصغير التي والشاهد في التبا الأولى والثانية (قوله تردت) أي  
سقطت (قوله نظير الخ) أي فيكون من حذف الصلة لدلالة صلتها مثلها \* (قوله وعند الذي واللات عندك أحنة \*  
(قوله المذكورة) أي إذا علمتها (قوله لأن التصغير يقتضي ذلك) أي فيكون من حذف الصلة لدلالة صلتها عليها  
مثل

نحن الأولى فاجمع جوه \* على ثم وجههم البنا  
(قوله سيأتي) أي في الباب السادس والمراد بالبحث كلام أي أن فيه كلاماً سيأتي وحاصله أن بعضهم نقل عن  
سبيويه أن قليلاً نصب على الحال من ضمير مصدر الفعل وعليه فالتقدير فليضكوا قليلاً وليبكوا كثيراً أي الضحك في حال كونه  
قليل لا وليبكوا أي البكاء في حال كونه كثيراً وسيأتي الكلام فيه هناك (قوله أي دين الملة القيمة) هكذا وقع في

غالب  
كثيراً كذا قيل وفيه بحث سيأتي وذلك دين القيمة أي دين الملة القيمة ولدار الأنايل شجرة خيرا أي ودار الساعة الأنايل شجرة قاله المبرد وقال ابن الشجري



الحياة الاخرة بدليل وما الحياة الدنيا الامناع الغرور ومنه خب الحصيد اي حب الثبت الحصيد وقال سبحانه \* انا ان جلا وطلاع الشيايا قبل  
تقديره انا بن رجل جلا الامور و قبل جلا علم محكي على انه منقول من نحو قولك زيد جلا ٢٥٧ فيكون جملة لان قولك جلا زيد ونظيره قوله \*

ثبت احوال بني يزيد

ظلمنا عليهم فديد  
فيزيد منقول من نحو قولك  
المال يزيد لان قولك يزيد  
المال والا لا عرب غير  
منصرف فكان يفتح لانه  
مضاف اليه \* واختلف في  
المصدر مع الجملة في نحو من  
ظعن ومن اقام فاصحابنا  
يقدر ون موصوفا اي فزيق  
والكوفيون يقدرون  
وموصولا اي الذي او من وما  
قد رناه اقدس لان اتصال  
الموصول بصلته اشد من  
اتصال الموصوف بصلته  
للازمهما ومثله

ما منهم امان حتى لقته  
نقدره بأحد ويقدرونه بمن  
وان من اهل الكتاب الا  
ليؤمن به اي الا انسان اولا  
من وحكي الفراء عن بعض  
قدمائهم ان الجملة القسمية  
لا تكون صلة ورده بقوله  
تعالى وان منكم لمن ليبطئن  
\* (حذف الصفة) \*

ياخذ كل سفينة غصبا اي  
صالحة بدليل انه قرئ كذلك  
وان تعييبها لا يخرجها عن  
كونها سفينة فلا فائدة فيه  
حينئذ من كل شيء اي  
سلطت عليه بدليل ما نذر  
من شيء ائت عليه الاية  
قالوا الا ان جئت بالحق اي

غالب النسخ وهو تقدير الرخصى وجاء معنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة و اضافة دين الجملة بيان يوفى  
بعض النسخ اي دين الامة القيمة وهو وافق لما روى عن التضرع بن شميل انه قال سالت الخليل عن القيمة فقال  
القيمة جمع القيم والقيم والثائم واحد ومنه وذلك دين اقامتين بالتوحيد (قوله وقال سبحانه) هذا هو الصواب  
وما في نسخة ابن سحيم خلاف الصواب وتتمام البيت \* متى اضع العمامة تعرفوني \* وقد تقدم الكلام عليه في  
غير (قوله علم محكي) اي علم على ابيه وقوله على انه منقول اي وحيث نذر فهو علم محكي من جملة وحيث نذر فلم يصرف  
بل هو مبني (قوله لان قولك جلا زيد) انما منع نقله عند هذا القائل من جلا في قولك جلا زيد لانه لو كان  
كذلك لكان مفردا منصرفا وهذا الوزن غير وثري منع الصرف عند الجاهول ولانه وزن لا يخص الفعل بل  
يستوي فيه لفعل والاسم واما اذا جعلناه جملة كان مبني لان ما كان من قبيل المبنيات اذا حكى فانه يبقى على بنائه  
قبل الحكاية لان الحق ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علمانية وان كانت اخرها معربة (قوله جلا زيد)  
اي بحيث يكون منقولا من مفرد والالتواء لانه ليس على وزن يخص الفعل (قوله ثبت احوال الخ) الفديد  
الصوت يقال فدا لرجل يقد يقد يقد اذا صوت وبني يزيد منصوب على البدل من احوال ولهم فديد جملة  
في موضع المفعول الثالث ولهم متعلق بحذف اي كائن وعليها متعلق بلهم ولا يمنع تقديم عليه وان كان  
العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب وايس متعلقا بقدي لانه مصدر كالنبي فلا يتقدم عليه جموله وظاهره في  
وضع الحال بن الضمير في عايننا وانه مفعول له والعامل فيه محذوف متعلق به عايننا دل عليه قوله اهتم فديد  
والقدير جلا دلينا او شدوا عايننا او يصحون علينا ظلمنا ويجوز جعل هذه الجملة مفعولا لثالثا ويجوز ايضا جعل  
ظلمنا مفعولا لثالث اي ذوى ظلم ويكون لهم فديد على هذين الوجهين في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلمنا  
ويجب ان تضبط الميم من قوله لهم بضمه مشبهة ليكون قوله ظلمنا عليهم فديد موافقا لقوله ثبت احوال  
بني يزيد في الوزن لان الوزن وان كان لا ينكسر بالاسكان لكن يلزم عليه الاختلاف اذ الثاني من مخارج  
البسيط فاعان سكنت الميم والاول اما نصف بيت من مصرع الرجز او مشطور السريع المكشوف ومثل ذلك  
محذور عندهم (قوله المال يزيد) اي فهو منقول من جملة المذالم يتون وحكي (قوله يزيد المال) اي  
حتى يكون منقولا من مفرد (قوله والا لا عرب غير منصرف) اي غير ممنون لانه على وزن يخص الفعل  
(قوله واختلاف في المقدار في قوله حذف الصفة) موجود في بعض النسخ (قوله فاصحابنا) اي البصريون  
بدليل المقابلة بالكوفيين لان المراد المصاروة الشامل للمغاربة وان كان هو من المصاروة وهم بصريون لان  
المقابلة تأتي ذلك (قوله لتلازمهما) جملة لقوله اشد اي واذا كانا ملازمين فلا يسهل حذف احدهما وقوله  
قدما هم اي الكوفيين وقوله ان الجملة القسمية لا تكون صلة اي وهذا بخلاف كلام الكوفيين فانهم لما  
قدروا من في قوله وان من اهل الكتاب الا يؤمن به لزم ان تكون الصلة قسمية وقوله ورده اي الفراء  
وقوله وان منكم لمن ليبطئن اي فقد وقعت الجملة القسمية صلة \* (حذف الصفة) \* (قوله  
اي صالحة) اي لا يرفها (قوله فلا فائدة فيه) اي في التعييب الحامل على عدم اخذها فوجب ان يقدر  
الوصف لاجل ان يكون للتعيب فائدة (قوله فلا فائدة فيه) اي في تعييبها حين عدم تقدير الصفة يعني  
وتعييبها يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها اه شمني (قوله  
والا كان مفهومه) وهو انه كان قبل الا ان على الباطل (قوله وليست دارنا الخ) هذا مجزئ بيت صدره  
\* وليس لعيشنا هذا مهابة \* اي صفاء ولذة وقوله هاتا اي هذه اي دار الدنيا (قوله دفعا للتناقض فيهن)

(٣٣ - دسوقي ن) الواضح والا كان مفهومه كفر او ما نريهم من آية الالهى اكبر من اختها وقال \* فلم اعط شيئا ولم يمنع \*  
(وقال) \* وليست دارنا تبارك \* اي من اختها السابقة تبارك طائفة ولم اعط شيئا لادفعه التناقض فيهن بل باهل الكتاب لستم على شيء  
اي نافع ان تظن الاطنا اي ضيفا \* (حذف المعطوف) \* ويجب ان يتبعه العاطف نحو لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن



أنفق من بعده دليل التقدير  
أن الاستواء إنما يكون بين  
شيتين ودليل المقدرا أولئك  
أعظم درجة من الذين أنفقوا  
من بعد وفاتوا لا تفرق بين  
أحد من رسله والذين آمنوا  
بالله ورسله ولم يفرقوا بين  
أحد منهم أي بين أحد وأحد  
منهم وقيل أحد فيهم ليس  
بمعنى واحد مثله في قل هو الله  
أحد بل هو الموضوع للعموم  
وهمزته أصلية لا مبدلة من  
الواو فلا تقدير وردبانه  
يقضي حيث أن المعرض  
بهم وهم الكافرون فرقوا  
بين كل الرسل وانما فرقوا  
بين محمد عليه الصلاة والسلام  
وبين غيره في النبوة وفي لزوم  
هذا نظر والذي يظهر لي  
وجه التقدير وأن المقدر  
بين أحد وبين الله بدليل  
ويريدون أن يفرقوا بين  
الله ورسله ونحو سرايل  
تقبلكم الحشر أي والبر وقد  
يكون اكتفى عن هذا بقوله  
سبحانه في أول السورة لكم  
فيها دفء له ما سكن أي وما  
تحرك وإذا فسركم باستقرار  
لم يحتج إلى هذا فان احصرتم  
فما استيسر من الهدى أي  
فان احصرتم فليتم فن كان  
منكم مريضاً وبه اذى من  
رأسه ففدية أي فخلق ففدية  
لا ينفع نفسها إيمانهم تكن  
آمنت من قبل أو كسبت في  
إيمانها خير أي إيمانها  
وكسبها والآية من الف

أما التناقض في قوله دارنا فيبداً أنه له دار وقوله ليست بدار يفيد أنه ليس له دار وقوله فلم أعط شيئاً طاهره  
أنه لم يحصل له إعطاء شيء وقوله ولم أمنع يفيد أنه أعطى شيئاً وهو تناقض وأما الآية فقوله الإلهي أكبر من  
أختها من المعلوم أن مقدار الآية أن كل آية توصف بكونها أكبر أو غيرا كبراً لأنه إذا كان كل آية أكبر من  
غيرها فتكون هذه أكبر وغيرها مفضولة والغريب أيضاً أكبر وهذه مفضولة فصار كل آية فاضلة ومفضولة وهو  
تناقض فإذا قلنا أكبر من أختها السابقة ندفع التناقض (قوله دليل التقدير) أي الدليل على أن الكلام  
لا بد فيه من تقدير أن الاستواء الخ وقوله ودليل المقدرا أي والدليل على خصوص ذلك المقدر (قوله أي  
بين أحد وأحد منهم) أي بين واحد وواحد منهم (قوله فيهما) أي الـيتين (قوله مثله في قل هو الله  
أحد) أي فانه بمعنى واحد فأصله واحد أبدلت الواو همزة (قوله مثله في قل هو الله أحد) أي خلافاً لقول  
الاول الذي يقدر بين أحد وأحد فانه يجعل أحد من الذي همزته منقلبة عن الواو وهذا أي أحد هو الذي  
لا يلزم النفي بخلاف أحد الذي همزته أصلية الموضوع للعموم كديار (قوله فلا تقدير) أي لان المعنى  
ولم يفرقوا بين أي أحد (قوله وفي لزوم هذا نظر) أي لان اللازم من نفي التفريق بين كل الرسل على  
سبيل التعريض بالغير ليس تفريق المعرض بهم بين كل الرسل بل اما التفريق بين كل الرسل أو التفريق  
بين بعض منهم (قوله وفي لزوم هذا) أي الرد على هذا القول نظراً لأن السلب الكلي يكفي في مناقضته  
الاجاب الجزئي وحيث دفع التفريق بين كل الرسل لا يلزم أن يكون المعرض بهم فرقوا بين الكل وانما هو  
تعريض عن لم يفعل ذلك فيصدق على من فرق بين بعض وبعض (قوله وأن المقدرا الخ) أي ولانه قد بين  
أحد واحد (قوله وأن المقدرين أحد بين الله) أي بل تؤمنون بالله وبكل أحد من الرسل (قوله بدليل  
ويريدون الخ) أي فهذا التقدير أرجح مما ذهب اليه القائل بأن أحداً هاهنا هو الموضوع للعموم بسبب  
ما ذكره من الدليل لان القرآن يفسر بعضه ببعض ويستدل على التقدير في بعض مواضعه من بعض (قوله  
أن يفرقوا بين الله ورسله) أي بأن يؤمنوا بالله ويكفروا بالرسل (قوله وقد يكون اكتفى عن هذا) أي  
عن ذكر هاهنا وحيث لا حذف هنا (قوله أي وما تحرك) أي لان الموجود اما متحرك أو ساكن وكل  
منهما مملوك لله (قوله لم يحتج إلى هذا) أي لان المستقر شامل للسكن والمتحرك (قوله أي فخلق) أي بدليل  
ما قبله وهو ولا تحلقوا رؤسكم (قوله أو كسبت) أي ولم تكن كسبت وقوله في إيمانها أي تصديقها فالمراد  
بالإيمان التصديق الذي هو إيمان لغوي وهذا على كلام المعتزلة (قوله وكسبها) يقدر بعد قوله إيمانها من  
قوله لا ينفع نفسها إيمانها (قوله والآية من الف والنشر) أي فقوله لم تكن آمنت من قبل راجع لقوله  
لا ينفع نفسها إيمانها وقوله أو كسبت في إيمانها خير راجع لقوله وكسبها أي التي لم تؤمن من قبل لا ينفعها  
إيمانها أي يوم طلوع الشمس من مغربها والتي لم تكن كسبت خير قبل ذلك لا ينفعها كسبها خير اذ ذلك  
تأمل (قوله وبهذا التقدير تدفع الخ) أي لان قوله لم تكن راجع لقوله إيمانها وقوله أو كسبت راجع  
لحذف أي وكسبها والمعنى لا ينفع نفسها إيمانها لم تكن آمنت من قبل ولا ينفع نفسها كسبها لم تكن كسبت  
فالمنفي هو النفع بالكسب وحيث تدفع التسوية في الآية انما هي بين عدم النفع بالإيمان وعدم النفع بالكسب  
لا بين عدم الإيمان والإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح كإيمان المعتزلة (قوله تدفع شبهة المعتزلة) أي  
في قولهم ان الإيمان لا ينفع اذا كان مجرداً عن العمل الصالح (قوله تدفع شبهة المعتزلة كالزنجشري) حاصله  
ان الزنجشري جعل لم تكن آمنت من قبل صفة لقوله نفسها وقوله أو كسبت في إيمانها خير أعطاه على آمنت  
والمعنى ان اشراط الساعة اذا جاءت ذهب أو ان التكليف عند هاهنا ينفع الإيمان حيث تدفع نفسها غير مقدمة  
إيمانها من قبل ظهور الآيات أو مقدمة إيمانها غير كسبة خير في إيمانها فلم يفرق كاتري بين النفس الكافرة  
إذا آمنت في غير وقت الإيمان وبين النفس التي آمنت في وقته ولم تكسب خيراً هذا حاصل كلامه وأجاب المصنف

والنشر وبهذا التقدير تدفع شبهة المعتزلة كالزنجشري



وغيره اذ قالوا سوى الله تعالى بين عدم الايمان وبين الايمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح ٢٥٩ في عدم الانتفاع به وهذا التأويل ذكره

ابن عطية وابن الحاجب  
ومن القائل حذف أم  
ومعطوفها كقوله

ما أدري أرشد طلابها  
أي أم في وقدم البحث فيه  
\* (حذف المعطوف عليه) \*  
ان اضرب بعصاك الحجر  
فانفجرت أي فاضرب  
فانفجرت وزعم ابن عصفور  
أن الغاء في فانفجرت هي  
فاء ضرب وأن فاء فانفجرت  
حذفت ليكون على المحذوف  
دليل ببقاء بعضه وليس بشئ  
لأن لفظ الغاءين واحد  
فكيف يحصل الدليل  
وجوز الزمخشري ومن تبعه  
أن تكون فاء الجواب أي  
فانضربت فقد انفجرت  
ويرده أن ذلك يقتضي تقدم  
الانفجار على الضرب مثل  
ان يسرق فقد سرق أخ له من  
قبل الان قبل المراد فقد  
حكمنا بترتيب الانفجار على  
ضربك وقيل في أم حسبتم  
أن تدخلوا الجنة ان أم  
متصلة والتقدير أعلمتم أن  
الجنة حفت بلكاره أم حسبتم  
\* (حذف المبدل منه) \*  
قبل في ولا تقولوا المتصف  
أستسكم الكذب وفي كما  
أرسلنا فيكم رسولا منكم ان  
الكذب بدل من مفعول  
تصف المحذوف أي المتصفه  
وكذلك في رسولا بناء على أن  
ماي كما موصول اسمي ويرده

عن التمسك بالآية بأنهم من قبل الف التقدير فتعذر محذوف ما عطوف فاعلى فاعلى ينفع وهو إيمانها أي  
لا ينفع نفسا إيمانها ولا كسبها أي لا ينفع نفسا إيمانها في التي لم تكن آمنت من قبل ولا كسبها خيرا في التي  
آمنت من قبل ولكن لم تكسب خيرا قبل فتفي نفع الايمان راجع للنفس التي لم يصدر منها الايمان قبل ذلك  
ويكون نفي نفع الكسب راجعا الى النفس التي صدر منها الايمان قبل ذلك ولكنهم لم تكن كسبت في إيمانها  
خيرا وبهذا التأويل توافق الآيات والاحاديث الشاهدة على أن مجرد الايمان ينفع وورث النجاة من  
العذاب ولو بعد حين (قوله اذ قالوا الخ) حاصل الشبهة أن الله سوى بين عدم الايمان وبين الايمان الذي  
لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع فيكون الايمان مركبا من التصديق والعمل وأن التصديق دون العمل  
الصالح لا ينفع وهذا مبني على ما فهموه من أن معنى الآية لم تكن آمنت أو كانت آمنت ولم تكن كسبت في  
إيمانها خيرا (قوله الذي لم يقترن بالعمل الصالح) أي ونعسكوا بظاهر الآية على أن الايمان مجرد عن  
العمل الصالح لا ينفع (قوله ومن القليل الخ) أي أنه يكثر في العاطف أن يحذف مع المعطوف بخلاف أم  
العاطفة فإنه يقل حذفها معه (قوله كقوله) أي قول أبي ذؤيب الهذلي وصدره \* دعاني إليها القلب في لأمه \*  
\* (قوله وقد مر الخ) حاصله أنه لا مانع من جعل الهزة بمعنى هل وهل لا معادل لها وحيث أنه لا حذف  
\* (حذف المعطوف عليه) \* (قوله أي فاضرب فانفجرت) أي فحذف المعطوف عليه والغاء الداخلة على  
فانفجرت عطفت تلك الجملة على الجملة المحذوفة ولا يصح أن تكون عاطفة لجملة انفجرت على جملة اضرب ولو على  
القول بجواز عطف الخبر على الانشاء لانه لا يترتب على مجرد الامر بالاضرب الانفجار (قوله هي فاء فاضرب) أي  
فالمحذوف حيث هو المعطوف عليه والعاطف مع (قوله أن ذلك يقتضي الخ) أي لأن الجزاء اذا صدر بالقاء وقد  
لزم أن يكون ماضيا لفظا ومعنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد أن مستقبل معنى فيكون الانفجار سابقة على الضرب  
(قوله يقتضي تقدم الانفجار على الضرب) أي مع أنه في الواقع متأخر عنه (قوله الان قبل الخ) هذا الاستثناء  
مما يفيد الرد أي وتقدم الانفجار باطل الخ وتوضيحه أن المراد فقد انفجرت في حكمنا وترتيبنا لا في الخارج ولا  
شك أن الحكم بالانفجار وترتيبه على الضرب سابق عليه وان كان الانفجار بالفعل متأخرا عندهم ثم ان الغاء  
على التقديرين تسمى فصحة لافصاحها عن المقدر ولو غلب شرط ويقال فيها أيضا فاء الفصيحة بالمعجزة لفضها  
المقدر وكشفه ومن أمثلة ما دله على شرط قول الشاعر

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا \* ثم القول فقد جئنا خراسانا

أي ان كان الامر كذلك فتعجبنا وفي المفتاح انها فصحة على التقدير الاول وهو كونها للعطف على محذوف  
والاكثر أنم فصحة على التقديرين (قوله فقد حكمنا بترتيب الانفجار) أي والحكم بالترتيب سابق على الانفجار  
والانفجار بعد الضرب (قوله ان أم متصلة) أي عاطفة على محذوف (قوله وكذلك في رسولا) أي وكذلك يقال  
في رسولا أي انه بدل من مفعول أرسلنا المحذوف (قوله موصول اسمي) أي كالذي أرسلنا محال كونه فيكم  
رسولا (قوله من أولى العلم) أي مع أنها إنما تكون لما لا يعقل (قوله من أولى العلم) أي وهو خلاف الظاهر  
(قوله والظاهر أن ما كافة) أي والكافة تبطل تعيين الدخول على الاسماء وقوله والظاهر ان ما كافة أي  
للكاف عن عمل الجر وحيث فلا داعي لتقدير ضمير ورسولا مفعول أرسلنا (قوله أنها مصدرية) أي  
ورسولا مفعول أرسلنا ولا داعي لتقدير الضمير (قوله والجلتان بعده) أي هذا حلال وهذا حرام (قوله أي  
لا تقولوا الخ) هذا حل معنى والاخل التقدير ولا تقولوا الكذب هذا حلال وهذا حرام في شأن البهائم التي  
تصفها ألسنتكم بالحل والحرمه بأن تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه البهيمة حرام فقوله من البهائم بيان لما تصفه  
ألسنتكم أي لا تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه حرام كذا وافتراء على الله (قوله واما المحذوف) أي والاصل

أن فيه اطلاق ما على الواحد من أولى العلم والظاهر ان ما كافة وأظهر منه أنها مصدرية لبقاء الكاف حيث أنه على عمل الجر وقيل في الكذب  
انه مفعول اما تقولوا والجلتان بعده بدل منه أي لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمه واما المحذوف أي فتقولون



الكذب وأما نصفه في أن ما صدر به والجلتان محكيتهما القول أي لا تحالوا وشجر موالحرد قول تنطق به ألتستكم وقرئ بالجر بعد لا من ما على  
 انهم السمو بالرفع وضم الكاف والذال جمع الكذوب صفة للفاعل وقدمر أنه قيل في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى يدل من ضمير الخبر الى حذف  
 \* (حذف المؤكد وبقاء تركيده) بقدس ٢٦٠ أن سيويوه والخليل أجازاه وأن أبا الحسن ومن تبعه منهوه \* (حذف المبتدأ) \*

ولا تقولوا في شأن البهائم التي تصفها ألتستكم بالحل والحرمة هذا حلال الخ فئة ولون الكذب (قوله على  
 أن ما صدر به) أي لا على أنهم وصول والا كان العائد إلى المفعول محذوف (قوله أي لا تحالوا الخ)  
 هذا حل معنى إشارة إلى أن في الكلام حذفاً وأصل التقدير لا تقولوا هذا حلال وهذا حرام لا حل وصف  
 ألتستكم البهائم بالكذب (قوله وقرئ بالجر) أي الكذب وكذا تقول فيما بعد (قوله وقرئ بالجر) أي  
 والمعنى لا تقولوا لا جبل البهائم التي تصفها ألتستكم بالحل والحرمة أي لا تقولوا الكذب هذا حلال الخ  
 (قوله صفة للفاعل) أي وهو ألتستكم (قوله وقدمر) أي في النوع الثاني من الجهة السادسة (قوله  
 قدمر) أي في الشرط الثاني من الشروط الثمانية المذكورة المحذوف في الخاتمة (قوله منهوه) فشرطوا  
 في الحذف أن لا يكون المحذوف مؤكداً بالفتح لأن الحذف ينفي التوكيد (قوله لا يتين) المراد بالآية الثانية  
 قوله وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال أي هم في سدر وهم في سموم (قوله قل هل أنبئكم بشر  
 من ذلكم) صوابه أفأنبئكم لانه التلاوة وقوله من ذلكم النار أي هي النار (قوله فطل) أي فالصيب طل  
 (قوله فبؤس) أي فهو بؤس (قوله فان لم يكونا رجلين) أي الشهيدين (قوله أي فالشاهد) أي فالشاهد  
 الصادق بالشاهدين وهما بمعنى الشهيدين فلا حاجة للاعتراض بأن الأولى أي فالشهيدين (قوله أي فالشاهد)  
 قال الدماميني المناسب لقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم أن يكون هدا من حذف الفعل أي فليست شهد  
 رجل وامرأتان من الاستشهاد وقدره الزخشي مع لام الشهادة يقال فليشهد رجل وامرأتان وما قدرناه  
 أولى إذا ما مورهم المخاطبون لا الشهداء وعلى تقدير أن يكون المحذوف مبتدأ كما قال المصنف فليقدر  
 فالشهيدين لا بالشاهد اه قال الثمني وأقول المناسب لقوله فان لم يكونا شهيدين أو انما يقدره  
 فالشهيدين لان الشهيد هنا بمعنى الشاهد ولان الشاهد المراد به الجنس (قوله فعبادك) أي فهم عبادك (قوله  
 الا قالوا ساحر أو مجنون) أي هو ساحر أو هو مجنون (قوله وقالوا أساطير الاولين) أي هو أساطير الاولين  
 قال الدماميني ويحتمل أن أساطير الاولين مبتدأ أو جملة أكتمها خبر وحيث تنذف لا حذف أصلاً (قوله سيقولون  
 ثلاثة) أي هم ثلاثة (قوله أضغاث) أي هو أضغاث (قوله وبعد ما الخبر الخ) أي وبعد شئ كالثومنين  
 والقوم الذين اشتروا الضلالة بالهدى في الآيتين الخبر صفة لذلك الشئ في المعنى ولا شك أن التائبون هم  
 المؤمنون ولا يصح أن يقال بعد مبتدأ لان المبتدأ دائماً كذلك (قوله متاع قليل) أي هو متاع أي تغلبهم  
 متاع قليل (قوله ولا تقولوا ثلاثة) أي لا تقولوا هم أي مريم وعيسى والله آلهة ثلاثة أي مستوون في  
 استحقاق العبادة وقوله ولا تقولوا ثلاثة الخ الأولى حذفه لان هذا في الامثلة المذكورة المحذوف بعد القول  
 وقد سبق والكلام هنا في حذف المبتدأ واقعا بعد غير القول (قوله وقد صرح به) أي بذلك المبتدأ (قوله  
 أي هذه سورة) أي نجمة أنزلناها صفة لسورة ويحتمل أن سورة مبتدأ وجملة أنزلناها صفة والخبر محذوف  
 أي فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها (قوله وسيويوه يصرح به) أي بالمبتدأ في ذلك فيقول هذا باب  
 (قوله والمحصنات من المؤمنات) أي حل لكم وقوله أي حل لكم أي يقدر في الموضعين (قوله الى دعوى  
 حذف) أي أم الله أعلم (قوله لصحة كون أعلم خبراً عنهما) أي فالخبر عنهما واحد غاية الامر أنه قدم  
 على أحدهما (قوله لزم كون أعلم الخ) أي وهذا لا يصح نظراً لالامال لانه لا يعلم (قوله لزم كونه شريكه)

أنزلناها أي هذه سورة ومثله قول العلماء باب كذا وسيويوه يصرح به \* (حذف الخبر) \* وطعام الذين أوتوا الكتاب  
 حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أي حل لكم أكلاً ما دأنهم وظلها أي دائماً وأما  
 أأنتم أعلم أم الله فلا حاجة الى دعوى حذف كقيل لصحة كون أعلم خبراً عنهما وأما أنت أعلم ومالك فشكل لانه ان عطف على أنت لزم كون أعلم  
 خبراً عنهما أو على أعلم لزم كونه شريكاً في الخبرية أو على ضميراً أعلم لزم أيضاً نسبة العلم

يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو وما أدراك ما الخاتمة فار الله أي هي نار الله وما أدراك ما هي نار حامية ما أصحاب اليمين في سدر مخضود الآيتين هل أنبئكم بشر من ذلكم النار وبعداء الجواب نحو من عمل صالحا قلنفسه ومن اساء فعليها اي فعله انفسه واساءته عليها وان تخاطبوه هم فأنو انكم اي فهم أنو انكم فان لم يصيبها وابل فطل وان مسه الشريفوس قنوط فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان اي فالشاهد وقرأ ابن مسعود ان تعذبهم فعبادك وبعد القول نحو وقالوا أساطير الاولين الا قالوا ساحر أو مجنون سيقولون ثلاثة الايات بل قالوا أضغاث أحلام وبعد ما الخبر صفة له في المعنى نحو التائبون العابدون ونحو صم بكم عني ووقع في غير ذلك أيضاً نحو لا يغرنك تغلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل ولا تقولوا ثلاثة لم يلبثوا الاساعة من نهار بلاغ أي هذا بلاغ وقد صرح به في هذا بلاغ الناس سورة



البسة والعطف على الضمير

المرفوع المتصل من غير  
توكيد ولا فصل وأعمال  
افعل في الظاهر وان قدر  
مبتدا حذف خبره لم يكن  
المحذوف اعلم والوجه فيه ان  
الاصل بمالك ثم أتيت الواو  
مناب الباء قصد التشاكل  
اللفظي لا الاشتراك المعنوي  
كما قصد بالعطف في نحو  
وارجلكم فيمن خفض على  
القول بان خفض الجوار  
ونظيره بعث الشاة  
ودرهما والاصل شاة بدرهم  
وقالوا الناس مجزون  
بأعمالهم ان خير فخير أي ان  
كان في عملهم خير فحذف  
كان وخبرها وقال

لهني عليك للهفة من خائف  
يبنى جوارك حين ليس مجبر  
أي ليس له وقالوا من تأني  
أصاب أو كاد من استجمل  
أخطأ أو كاد وقالوا ان مالا  
وارلدا وقال الاعشى  
ان محلا وان مرتحلا  
أي ان لنا حولا في الدنيا  
وان لنا ارتحالا عنها وقدم  
البحث في ان الذين كفروا  
ويصدون عن سبيل الله ان  
الذين كفروا بالذكر لما  
جاءهم مستوفى وقال تعالى  
قالوا اضرب أي علينا ولوترى  
اذ فرغوا فلا فون أي لهم  
وقال الجاسي

من صد عن نيرانها

فانا ابن قيس لا براح  
\* وقد كثر حذف خبر لا هذه

حتى قيل انه لا يذكر وقال آخر اذا قيل سير وان ليلى لعلمها جرى \* دون ابلي مائل القرن أعصب

أي فيلزم أن المخاطب نفس المال لأن المبتدأ نفس الخبر (قوله إليه) أي إلى المال أي ونسبة العلم للمال  
لا تصح (قوله وان قدر) أي مالك أي وجهه من عطف الجمل (قوله لم يكن المحذوف اعلم) أي بدليل  
المذكور أي ولا يصح أن يكون المال يعلم (قوله والوجه فيه الخ) هذا التوجيه يخالف القواعد والحق  
ما قاله الرضي أن الأصل أنت أعلم بحال مالك فانت ومالك أي مقترنان لا علاقة لنا بكما فلا تشير عليك فيه بشئ  
فحذف بحال مالك وهو متعلق أعلم وحذف المبتدأ الثاني وهو أنت المعطوف عليه مالك لقيام القرينة عليه  
فصار أنت أعلم ومالك فالواو حرف عطف للمعية ومالك عطف على أنت المحذوفة ووجهه فانت ومالك عطف على  
الجملة الأولى وما قوله وأرجلكم فالحق ان الواو عاطفة على الوجه ومشاركة في المعنى والاعراب التقديرى  
والخفض انما جاء من الجوار لان الجوار ثور وأما قوله ودرهما فاصله دفعت شاة واحذت درهما فحذف  
الفعل المعطوف والمعطوف عليه فهو من الباب الاتي لا مما نحن فيه بل القول بالخفض للجوار هو دليل على  
ان الواو عاطفة على وجوهكم لأنهما عاطفة على الرأس حتى تكون الواو للتشريك اللفظي والمعنوي (قوله  
قصد التشاكل) أي التشابه في ان كلام من المتعاطفين مرفوع أي فالواو حرف عطف صورة وفي المعنى  
ناتبة عن الباء وقوله للتشاكل اللفظي أي في الاعراب بين أهلم ومال (قوله كما قصد) أي الاشتراك المعنوي  
(قوله على القول) أي بناء على القول الخ (قوله ونظيره) أي نظير المثال في كون الواو ناتبة فيه من باب  
الباء قصد التشاكل اللفظي (قوله فحذف كالمخبر بها) أي وهو محل الشاهد لان المراد بالخبر في الترجمة  
المحذوف الخبر الذي للمبتدأ والخبر لغيره (قوله لهني عليك) اللهف بفتح الهاء مصدر لهف بكسر دال بمعنى  
حزن وتحسر وقواهم بالهف فلان كلمة يتحسرها على ما فات والجوار بكسر الجيم ان تعلى الرجل ذمة يكون  
بها جارك فتجبره اه شمني وهذا يفيد ان الهافى له في مفتوحة ولكن في نسخ عدة سكونها أي أتلهف عليك  
لاجل لهفة من خائف والبيت لشعر دلدلي بن شريك بن عبد الله بن ربيعة شاعر اسلمى في ايام جرير  
والفرزدق بن ربيعة منصور بن زياد وبعده

أما القبح - ورفاهن أو انس \* بجوارق بك والديار قبور  
عنت فواسله فعم مصابه \* فالناس فيه كلهم مأجور  
يشني عليك لسان من لم توله \* خبير الانك بالثناء جدير  
ردت صنائعك اليه حياته \* فكانه من نشرها منشور  
والناس ما عنهم عليه واحد \* في كل دار أفة وزفسير  
عجبالا ربع أذرع في خمسة \* في جوفه جبل أشم كبير

(قوله حين ليس مجبر) الذي في توضيح المصنف حين لان مجبر مستشهد بذلك على اهمال لان عدم  
دخولها على الزمان (قوله أو كاد) أي أو كاد أن يصيب (قوله أو كاد) أي أن يخطئ فقد حذف خبر  
كاد في الموضعين (قوله ان مالا وان ولدا) أي ان لنا مالا وان ولدا (قوله وقدم البحث الخ) الآية  
الأولى لم ينفذ في كلام أصل الا واما الآية الثانية فتقدم في المثال الاول من الجهة الرابعة أن الخبر فيها  
محذوف أي هالكون أو هو مذكور وهو قوله أولئك ينادون الخ وما بينهما اعتراض وقوله في ان الذين  
كفروا الخ قال الزمخشري خبر ان في هذه الآية محذوف أي فنذيقهم العذاب بدليل جواب الشرط  
بعد (قوله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله) والمجد الحرام أي ويصدون عن المسجد الحرام الذي  
جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد (قوله وقال الجاسي) أي الشاعر المذكور شعره في ديوان الجاسية  
وهذا الشاعر هو سعد بن مالك (قوله لا براح) أي بالرفع كما سبق في لا (قوله وقد كثر حذف خبر لا) أي  
النافية للجنس (قوله ان ليلى) خبر ان قوله لعلمها مع الخبر المحذوف (قوله جرى الخ) جواب ادا والقرن



أي له أفرينة (ما يحتمل النوعين) يكثر بعد الفاء نحو فخر برقة فعدة من أيام أخر فاستيسر من الهدى فنظرة إلى مبصرة أي فالواجب كذا أو فعله كذا أو فعلكم كذا أو يأتي في غيره ٢٦٢ نحو فصر جيل أي أمرى أو أمثل ومثله طاعة وقول معروف أي

أمرنا أو أمثل و بدل للاول قوله فقالت على اسم الله أمرنا طاعة \* وقد مر تجوز ابن عصفور الوجهين في لعمر ك لا فعلن واين الله لا فعلن وغيره خرم يان ذلك من حذف الخبر وفي نعم الرجل زيد وغيره خرم بأنه اذا جعل دلي الحذف كان من حذف المبتدا

\* (حذف الفعل وحده أو مع مضمرة مرفوعة أو منصوبة أو معهما) \* يطرد حذفه مفسرا نحو وان أحد من المشركين استجارك اذا السماء انشقت قبل لو انتم تملكون والاصل لو تملكون تملكون قبل حذف الفعل انفصل الضمير قاله الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان وعن البصريين أنه لا يجوز لوزيد قام الا في الشعر أو السدور نحو لو ذات سوار لطمني وقبل الاصل لو كنتم قد ذقت كان دون اسمها وقبل لو كنتم أنتم فذا مثل الشمس ولو خاتم من حديد وبقى التوكيد ويكثر في جواب الاستفهام نحو ليقولن الله أي ليقولن خلقهن الله واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا وأكثر من ذلك كما حذف القول نحو والملائكة يدخلون

بالنون والاعضب مكسور ومثله السانع يكش كذلك بجامع القبح (قوله ما يحتمل النوعين) أي حذف المبتدا أو حذف الخبر (قوله يكثر بعد الفاء) أي عقيبها من غير فاصل بينها وبينها اه شئني (قوله أي فالواجب) هذا هو المبتدا المحذوف وقوله كذا هو المذکور من التحرير وما معه (قوله أو فعلكم الخ) هذا ناظر للاخبار اذ لا يصح فيه الا ذلك أي فعلكم نظرة (قوله ويأتي في غيره) أي في غير هذه الفاء (قوله ويأتي في غيره) أي في غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذي ذكرناه فلا يرد فصر جيل لان احتماله للنوعين وان كان بعد الفاء الا أنه ليس بعدها بالمعنى المذكور اه شئني (قوله ويدل للاول) أي تقدير المبتدا قوله أمرنا طاعة أي فقد وقع لفظ الطاعة في كلام العرب خبرا عن مبتدأ مذکور هو لفظ الامر فترجع بذلك انه عند احتمال الحذف يجعل خبر المبتدا محذوف تقدير أمر (قوله ويدل للاول) قال الساماني فيه نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدأ مذکور هو لفظ الامر ان يكون كذلك في كل تركيب ثم اظهر أن الامر في البيت واحد الاوامر وهو ضد النهي أي أمرنا ذو طاعة أي مطاع ممثلا والامر المقدر في الآية واحد الاوور وهو بمعنى الشأن فكيف يجعل الاول دلي على الثاني قال الساماني لم يدع المصنف لزوم ذلك لزوما عقليا وانما يريد أنه لما وقع في كلام العرب لفظ طاعة في تركيب خبرا عن مبتدأ مذکور هو لفظ الامر ولم يقع في كلامهم مبتدأ حذف خبره ترجع بذلك أنه عند الحذف خبرا عن مبتدأ محذوف (قوله الوجهين) أي فيجوز لعمر ك يعني أو يعني لعمر ك وكذا أيمن (قوله كان من حذف المبتدا) أي ولو جعل من حذف الخبر لسد شي مسدود ولم يوجد (قوله وان أحد من المشركين استجارك) أي وان استجارك أحد فحذف الفعل وحده مع ضمير المنصوب (قوله اذا السماء انشقت) أي اذا انشقت السماء انشقت فحذف الفعل وحده (قوله والاصل لو تملكون تملكون) أي فقد حذف الفعل وحده (قوله لوزيد قام) أي انهم يقولون انه لا يجوز أن تدخل لوزيد على فعل ظاهر لاهل مقدرا لا بدور اورد عليهم بقوله تعالى لو أنتم تملكون (قوله وقبل لو كنتم أنتم) أي فحذف الفعل مع مرفوعه وبقى التوكيد (قوله مثل الشمس ولو خاتم من حديد) أي ولو كان الملتصق خاتم من حديد فقد حذف الفعل مع مرفوعه (قوله ويكثر) عطف على يطرد (قوله ويكثر في جواب الاستفهام) وكذا جواب النفي نحو ز يدرد دلي من قال ما قام أحد وبعد فعل يستلزمه نحو \* ليلك يز يدزارع خصوصية \* على البناء للمفعول أي يبكي ضارع ونظم بعضهم مواضع حذف الفعل ومواضع حذف الفاعل فقال

عند النيا بمصدر وتجب \* ومفرغ يتعاس حذف الفاعل والفعل بعد اذا وان مستلزم \* وجواب نفي أو جواب السائل والمراد بالتعجب نحو أسمع بهم وأبصر أي بهم لكونه على صورة الفضلة كما يأتي ولا يرد نحو أغزن لان المحذوف لعله تصريفية كالثابت (قوله خلقهن الله) أي فحذف الفعل مع ضمير المنصوب (قوله قالوا خيرا) أي قالوا أئزلا خيرا فحذف الفعل مع ضمير الرفع (قوله حذف القول) أي حذفه اذا كان قولاً وقوله وأكثر من ذلك أي من حذفه اذا كان مفسرا أو واقعا في جواب استفهام (قوله سلام عليكم) أي يقولون سلام عليكم وسيذكر المصنف في حذف السائل أنه يجوز ان يكون التقدير قائلين سلام عليكم اه شئني فعلى الاحتمال الثاني لا تكون الآية مما حذف فيه الفعل لكها على كل حال مما حذف فيه القول (قوله من حديث البحر) أي من الحديث الذي ينقل من البحر فهو مأخوذ من أمر منسج فيكون متبعا (قوله أي وأتوا خيرا) الدليل على تقدير انت انك تميت في الاول عن شئ ثم جئت بعده بما لا ينهي عنه بل هو مما يؤمر به فيجب أن ينصب بانث أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى كذا قال الرضي (قوله يكن الانتهاء خيرا) أي فالمحذوف على هذا

عليهم من كل باب سلام عليكم حتى قال أبو علي حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج ويأتي حذف الفعل في غير ذلك كان نحو أتوا خيرا السكم أي وأتوا خيرا السكم وقال الكسائي يكن الانتهاء خيرا وقال الفراء الكلام



جملة واحدة وخبر انعت مصدر محذوف أي انتهاء خبر او الذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم أي واعتقدوا الايمان من قبل هم ثم وقال  
علقتهم اتينا ماء باردا فقبيل التقدير وسبقتهما قبل لاحذف بل ضمن علقتهم معنى انلتها واعطيتها ٢٦٣ والزواجحة نحو علقتهم ماء باردا وتينا

فالتزموه محتجين بقول طرفة

لها سبب ترعى به الماء والتجبر

وقالوا الحمد لله اهل الجد

باضمار امدح وفي التزويل

وامرأته جماله الخطيب

باضمار اذم ونظائره كثيرة

وقالوا اما انت منطلقا

انطلقت اي لان كنت منطلقا

انطلقت وقالوا الا كلمة مان

حرام كانه وما ان في السماء

نجم اي ما ثبت ويروي نجم

بالرفع فان فعل ماض بمعنى

عرض وأصله عن

\*(حذف المفعول)\*

يكثر بعد لو شئت نحو فلو شاء

الله لهداكم اجمعين أي فلو

شاء الله لهداكم اجمعين

العلم ونحوه نحو الا انهم هم

السفهاء ولكن لا يعلمون أي

انهم سفهاء ونحن اقرب اليه

منكم ولكن لا تبصرون

وعائدا على الموصول نحو

هذا الذي بعث الله رسولا

وحذف عائدا الموصوف دون

ذلك كقوله

وما شئ حيت يستباح

وعائدا الخبر عنه دونها كقوله

على ذنبا كالم اصنع \* وقواه

فتوب لبيت وثوب آخر

وجاء في غير ذلك نحو فن لم

يجد فصيام شهرين فن لم

يستطع فاطعام ستين مسكينا

أي فن لم يجد الرقبة فن لم

يستطع الصوم ومن غريبه

كان واسمها (قوله جملة واحدة) أي لاجل ان كان كما هو على القوانين الاولين (قوله أي واعتقدوا الايمان) أي  
فالايمان على هذا باق على حقيقته والعطف من قبيل عطف الجمل ويجوز ان يكون من عطف المفردات على ان  
يكون التجوز واقع في الايمان على طريق الاستعارة وتقريرها ان تقول شبه الايمان من حيث ان المؤمنين  
من الانصار تمكنوا منه تمكن المالك في ملكه بمدينته المدائن الحصينة وادعى ان المشبه فرد من افراد المشبه  
به واستعير اسم المشبه به للمشبه في النفس وطوى ذكر المشبه به ورمزه بذكر شئ من لوازمه وهو التيقؤ على  
طريق الاستعارة بالسكابة واثبات النبوة تخييل اه تقرير شيخنا دردير (قوله علقتها الخ) لا يعرف قائله  
تمامه \* حتى مشتهر ماله عينها \* ويروي غسدت وبذت والمعنى واحد (قوله وآلزموا) أي من قال  
بالتضمين الزموا بذلك فالتزموه واستدلوا بالجواز به نحو الخ (قوله لها سبب الخ) صدره

\* أمرو بن هند ما ترى رأي صرمة \* الهمة زلة نداء والصرمة بكسر الميم وسكون الراء وقع الميم نحو الثلاثين  
من الابل والشاهد أنه ضمن ترعى معنى تناول فصع تسلط على الماء (قوله أي ما ثبت الخ) راجع لكل من المثالين  
أي ما ثبت استقرار حرام كانه وما ثبت استقرار نجم في السماء (قوله يكثر بعد لو شئت) أي بعد فعل المشيئة الواقع  
شرطا وكذا بعد لو أردت ولو اخترت ونحو ذلك فان فعل الجواب يدل على المفعول المحذوف ويبينه نحو فلو شاء  
لهذاكم اجمعين أي لو شاء هذا يتكلم لهذاكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا تعلقت المشيئة به  
لكنه مهم عنده فاذا جىء بجواب الشرط صار ميذا اللهم الا أن يكون تعلق فعل المشيئة ونحوه بالمفعول غريبا  
فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به كقوله

ولو شئت أن أبكى دما بكيت \* عليه ولكن ساحة الصبر أوسع  
فان تعلق فعل المشيئة بكاء الدم غريب فلذا صرح بالمفعول لاجل أن يتقرر في نفس السامع ويأنس به (قوله  
ونحوه) أي وبعد نفي نحو العلم كالأبصار (قوله ولكن لا يعلمون) الا بلغ في الذم أن هذا منزل منزلة اللازم  
وحينئذ فلا حذف فانه الدما ميني (قوله ولكن لا تبصرون) اي لا تبصرون القرب أو الاصل لا تبصرون  
(قوله وعائدا على الموصول) عطف على قوله بعد لو شئت (قوله هذا الذي بعث الله رسولا) أي بعثه (قوله  
وحذف عائدا الموصوف الخ) اي المفعول وحذف مبتدأ وقوله دون ذلك خبره أي ان حذفه أقل مما قبله (قوله  
وما شئ حيت) اي حيتته وهذا عجز بيت صدره \* حيت حيتي تمامة بعد نجد \* (قوله على ذنبا) هذا عجز بيت  
لابي النجم صدره قد أصبحت أم الخير ارتدى \* أي كالم أصنعه (قوله لبيت) أي لبيسته ويروي نسبت  
وصدره \* فاقبلت زحفا على الركبتين \* وهو لامرئ القيس (قوله وجاء) أي حذف المفعول (قوله في  
غير ذلك) أي ما ذكر من الامور الجسة (قوله ومن غريبه) أي من غريب حذف المفعول (قوله نحو قال موسى  
الخ) ما ذكره المصنف أحد أوجه ذكرها في الكشف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقواهم ان هذا السحر مبین  
على انه سحر فكيف قيل لهم اتقولون أسحره - ذاقا فيه أوجه أن يكون معنى قوله اتقولون الحق اتعينونه  
وتطعنون فيه وكان عليكم أن تدعوا له وتعطوه ومن قواهم فلان يخاف القالة أي التعيب والطعن فيه ثم قال  
أسحر هذا فأنسكروا ما لو فيه عيبه والطعن فيه وان يحذف مفعول اتقولون وهو ما دل عليه قواهم ان هذا السحر  
مبين كأنه قيل اتقولون هو سحر ثم قيل أسحر هذا (قوله أي هو سحر الخ) يمكن أن الاستفهام من مقولهم تحقيرا  
من تحادل العارف وان جزءا بالسحر أو انه توبيخ محطه ولا يطلع الساحرون فكانهم قالوا اتأقونا بما لافلاح  
فيه على انهم احال من مقولهم (قوله وما قل الخ) أي قلاك ولا تخشاه (قوله فاما من أعطى) فيه ان هذا لم يقصد  
تعلقه بمفعول فهو منزل منزلة اللازم فالاولى أن يثبت بنحو أعطيت جوابا لهل أعطيت زيدا (قوله ولسوف

حذف المفعول وبقاء القول نحو قال موسى اتقولون الحق لما جاءكم أي هو سحر بدليل أسحر هذا ويكثر حذفه في اقوال نحو وما قل ولا تخشى  
ويجوز حذفه مفعولا أعطى نحو فاما من أعطى وثانها ماذن نحو ولسوف



يعطيك ربك وأوليس ما فقط خلافا للسهولة في نحو حتى يعطوا الجزية \* (حذف الحال) \* أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولنا غني عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أي قائلين ذلك ومثله وأذيرفع إبراهيم القواعد من البيت واسمعي ربنا تقبل منا ويحتمل أن الواو للحال وإن القول المحذوف خبر أي واسمعي يقول كما أن القول حذف خبر الموصول في والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا لمقر بونا ويحتمل أن الخبر هنا أن الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب أو رفع خبر أول هذا كله أو لا موضع له لأنه بدل من الصلة إن كان الذين للكفار والعائد الواو فإن كان له معبودين عيسى ٢٦٤ والملائكة والاضنام والعائد محذوف أي اتخذوهم فالخبر أن الله يحكم بينهم وجملة القول حال أو بدل

يعطيك) أي خبر أو قوله حتى يعطوا أي يعطوكم (قوله ربنا تقبل منا) أي قائلين ربنا الخ (قوله أي واسمعي يقول) أي والحال أن اسمعي يقول (قوله ما نعبدهم) أي يقولون ما نعبدهم فإعبدوهم مقول القول الواقع خبر الذين (قوله فالقول المحذوف نصب) أي على الحال أي قائلين ما نعبدهم (قوله هذا) أي ما ذكر من الاحتمالات الثلاثة في جملة القول (قوله تسعة عشر) أي ملكا (قوله إن يكن منكم عشرون) أي رجلا (قوله ونعمت رخصة) مثله نعم أنت فالفاعل ضمير مبتدئ فيها ضمير مبتدئ بـ شكره محذوف بدل عليه السياق أي نعم كريما أو شجاعا أو فني فأنت هو المخصوص بالمدح (قوله حذف الاستثناء) أي المستثنى (قوله قبضت عشرة ليس إلا) أي ليس المقبوض إلا هي وقوله أوليس غير أي ليس المقبوض غيرها (قوله بابه الشعر) أي المجموع فيه وهذا أحد مذاهب ثلاثة وقيل أنه مختص بالأعداد المسروقة وقيل أنه قياس مطرد شعر أو ثرا وهو مذهب ابن مالك (قوله إن امرأ رده طه بالشام منزله) يبرين) كذا في بعض النسخ ووقع في بعض منها منزله برمل يبرين وهو الصواب لأن البيت من بحر البسيط ولا يكون منه إلا إذا كان كذلك ويبرين اسم موضع وهو يساء مشتقة تخنية مفتوحة في أوله ويبرين كـ نصيبين اسم بالذوق للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الأعراب كما يلزم الأسماء المفردة التي لا تنصرف ومنهم من يجزئ الجمع فتقول على الأول هذه يبرين ونصيبين ورأيت يبرين وتقول على الثاني هذه يبرون ورأيت يبرين ومررت بـ يبرين (قوله الثانية) أي الجملة الثانية (قوله صفة ثانية) أي لا مرأ أي أن ذلك المرء موصوف بكون رده طه بالشام وموصوف بكون منزله برمل يبرين (قوله وقيل على بدل الأضراب) وهو ما قصد فيه الأول ولم يتبين فساد قصده واضرب عنه إلى الثاني وجعل في حكم المتروك فخرج ما لم يقصد فيه الأول ولكن سبق إليه الأسان وهو بدل العطف وما تبين فيه فساد القصد الأول وهو بدل التبيين (قوله وقد خرج على ذلك) أي على حذف حرف العطف (قوله ويبدعه) أي حذف العاطف من الآية الثانية (قوله بين المتعاطفين المرفوعين) أي نقد وسط بين المنصوبين وهما أنه لا إله إلا هو وقوله إن الدين عند الله الإسلام مرفوع وهو والملائكة وفصل بين مرفوعين وهما الله والملائكة بمنصوب وهو قوله أنه لا إله إلا هو (قوله وصلتها) أي فالمنى شهد الله والملائكة أن الدين عند الله الإسلام فهو بدل اشتمال على الظاهر (قوله أو من القسط) أي أن القسط هو كون الدين الحق الإسلام أي أنه بدل اشتمال (قوله على أن أصله الخ) أي ولا يصح أن يكون معه ولا لحكيم بدون ذلك لأن الصفة المشبهة لا تعمل إلا في السببي أي المنصل بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه أي منه والمعمول هنا غير سببي (قوله أي قلت) أي وعلى هذا الجواب إذا تولوا (قوله وقيل بل هو) أي قلت لا أجد ما أحكمكم عليه (قوله وقيل تولوا) أي كما سيأتي أن الماضي إذا وقع حالا كان على ضمير أو قد (قوله على ضمير أو قد) أي قلت لا أجد الخ جواب إذا والحاصل أنه على جعل قلت لا أجد الخ جوابا فني تولوا احتمالا أن أمانه مستأنف جواب لمقدرا وأنه حال (قوله أن يكون) أي قوله قلت لا أجد (قوله ثم وسط) أي ذلك الاستئناف

القول حال أو بدل  
\* (حذف التمييز) \*  
نحوكم صحت أي كم يوما  
وقال تعالى عليها تسعة عشر  
إن يكن منكم عشرون  
صابرون وهو شاذ في باب نعم  
نحو من قضا يوم الجمعة فيها  
ونعمت أي فبالرخصة أخذ  
ونعمت رخصة  
\* (حذف الاستثناء) \*  
وذلك بعد الأوغر المسبوقين  
ليس يقال قبضت عشرة ليس  
الأول ليس غـ ير وقد تقدم  
وأجاز بعضهم ذلك بعد لم  
يكن وليس بمجموع  
\* (حذف حرف العطف) \*  
بابه الشعر كقول الحطيثة \*  
إن امرأ رده طه بالشام منزله  
يبرين جار شدا ما غتر با  
أي ومنزله برمل يبرين كذا  
قالوا ولك أن تقول الثانية  
صفة ثانية لا معطوفة وحتى  
أبو زيد أكلت خبز الجائرا  
فقبل على حذف الواو وقبل  
على بدل الأضراب وحتى أبو  
الحسن أعطه درهادره من  
ثلاثة وخرج على ضمير أو  
ويحتمل البدل المذكور وقد

خرج على ذلك آيات أحدها وجوه يومئذ ناعمة أي وجوه عطف على وجوه يومئذ خاشعة والثانية أن الدين عند الله (قوله)  
الإسلام فبين فتح الهمزة أي وإن الدين عطف على أنه لا إله إلا هو ويبدعه أن فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع  
وقيل بدل من أن الأولى وصلتها أو من القسط أو معمول للحكيم على أن أصله الخ كما هم ثم حول له بالغة والثالثة ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم  
قلت لا أجد أي قلت وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كأنه قيل فما حالهم إذ ذاك وقيل تولوا حال على ضمير أو قد وأجاز الزنجشري أن  
يكون استئنافا أي إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ثم قدر أنه قيل لم تولوا بـ كن فقبل قلت لا أجد ما أحكمكم عليه ثم وسط بين الشرط والجزاء



\*(حذف فاء الجواب)\* هو مختص بالضرورة كقوله \*من يفعل الحسنات الله يشكرها\* وقدم ان ابا الحسن خرج عليه ان ترك خير الوصية للوالدين \*(حذف واو الحال)\* تقدم في قوله \*نصف النهار الماء غامرة\* أي انصف ٢٦٥ النهار والحال ان الماء غامرة هذا الغائص

\*(حذف قد)\*

زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا لا يدمعه من قد ظاهرة نحو ومالككم ان لا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم أو مضمرة نحو انؤمن لك واتبعك الارذلون أو جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشتروا ذلك في الماضي الواقع خبر السكان كقوله دليبه الصلاة والسلام لبعض اصحابه اليس قد صليت معنا وتول الشاعر وكنا حبيبا كل بيضاء شحمة عشيقة لا فينا جذاما وحيرا وخالفهم البصريون واجاز بعضهم ان يزيد القام على اضممار قد وقال الجميع حق الماضي المثبت المجاب به القسم ان يقرن باللام وقد نحو تالله لقد آثر الله علينا وقيل في قتل صحاب الا حدود انه جواب القسم على اضممار اللام وقد جعلا للظول وقال لعلنا لهما بالله حلفه فاجر لزاما وان من حديث ولا صال \* فاضمر قد واما وان ارسلنا رجا فذرنا او مصفرا اظاوا من بعده يكفرون فزعم قوم انه من ذلك وهو سهو لان ظواا مستقبل لانه مرتب على الشرط وساده مسدد

(قوله وقدم) أي في الكلام على الفاء المفردة فعنده لا يختص حذف فاء الجواب بالضرورة وقوله ان ابا الحسن اي الانفخس (قوله ان ترك خيرا) المراد بالخير المال الكثير وقوله الوصية اي فالوصية الخ وجعل غيره الوصية نائب فاعل كتب وجواب الشرط محذوف اي فليوص (قوله تقدم الخ) اي في مجت الاشياء التي تحتاج الى رابط في الباب الرابع والشاهد في البيت على رفع النهار فاعل نصف لانه يعني انصف على ما في الصحاح فالجمله الحالية حيث تدخل اليه من ضمير ذي الحال وهو النهار فاحتج الى تقدير الواو محذومة ليحصل الربط وقد يقال انه لا يتعين ذلك لواز تقدير ضمير يعود الى النهار اي غامرة فيه ويروي بنصب النهار على ان نصف من قولك نصفت الشيء بمعنى بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد على الغائص وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذا الجملة الحالية مشبهة على ضمير ذي الحال (قوله لا يدمعه من قد) على كثير هذا الحكم بان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من أجزاء الزمان الماضي فاذا دخلت عليه قد قرنته من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال فصالح الحال وهو مشكل من ان كلمة قد تقرب الماضي من الحال بمعنى الحال الذي هو زمان التكامل لا بمعنى ما بين هيئة الفاعل والمفعول فان الحال بهذا المعنى الذي فيه الكلام على حسب عامها قد يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا فهذا غلط نشأ من استعمال لفظ الحال (قوله واتبعك) اي وقد اتبعك (قوله حصرت صدورهم) اي وقد حصرت (قوله واشتروا ذلك) اي الاقتران بعد ظاهرة أو مضمرة (قوله في الماضي الواقع خبر السكان) اي واحدا من اخواتها واما الحال الماضية فلا يشترط فيها الاقتران بعد هذهم (قوله حسبنا) اي قد حسبنا (قوله جذاما) بضم الجيم وذل مجمعة قبيصة من اليمين تنزل بحبال حسي وترجم نسبة ضرانهم من معد وحسي بحاء هـ هـ هـ مكسورة اسم ارض بالبادية فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القمام يمارقها وسير اوقية لة من اليمين ومراد الشاعر انهم طمعو في هاتين القبيلتين يظنون القوم ضعه فاذا هم اقوياء (قوله وخالفهم البصريون) اي فلا يقدر في خبر كان الماضي قد (قوله ان زيد القام الخ) اي اضممار قد في خبرا الماضي (قوله ان يقرن الخ) أي فان لم يكونا مذكورين قدرا (قوله انه جواب القسم) أي والسما ذات السروج (قوله لا طول) اي ان المسهل لحذف اللام وقد من جواب القسم طول الفصل بين القسم والجواب فاطول نزل القسم منزلة عدم ذكره في الجملة (قوله لعلنا لهما الخ) تقدم انشاده هذا البيت في فصل قد من حرف القاف ومرهنا ان ابن عصفور ذكر ان القسم اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جى باللام وقد نحو تالله لقد آثر الله علينا وان كان بعيدا جى باللام وحدها وان شدد هذا البيت شاهدا عليه وفيه بحث مضي هناك اه دمايني (قوله لماموا) أي لقد ناموا (قوله واثن ارساما) أي والله اثن ارساما (قوله انه من ذلك) اي من الماهي المثبت المجاب به القسم فتكون قد مضمرة (قوله لان ظواا مستقبل) اي ولا يقترن بعد واللام الاجواب القسم الماضي لفظا ومعنى (قوله لانه مرتب على الشرط) أي وهو ارساما اي والشرط مستقبل والمرتب على المستقبل مستقبل (قوله غيرها) اي غير لا التبرئة وفي بعض النسخ وغيرها بالواو أي وغير لا النافية وهو الناهية والاصواب النسخة الاولى اذ حذف لا الناهية لانه جائز بطريق الاستقلال ولا يجوز ان تقول تقم على ان المراد لا تقم وله ذالم يذكر المصنف مثالا في هذه الترجمة لحذف لا الناهية نعم يجوز حذفها بطريق التبعية نحو لانه العالم وتكرم الجاهل اي ولا تكرم (قوله يطار ذلك) اي حذف لا (قوله اذا كان المني الخ) في نسخة اذا كان المني معنى مضارعا (قوله تالله تعنا الخ) أي لا تقنا

(٣٤ - دسوقي في) جوابه واسيل فيه الى قد اذا المني ليقطل ولكن النون لا تدخل على الماضي \*(حذف لا التبرئة)\* حكى الانفخس لارجل وامرأة بالفتح واصله ولا امرأة فحذف لا وبقى البناء لتركيب بحاله (حذف لا النافية غيرها) يطرده ذلك في جواب القسم اذا كان المتني مضارعا نحو تالله تعنا تذكروني وقوله \*



فقلت بين الله ابرح فاعدا \* ويقبل مع الماضي كقوله ٢٦٦ فان شئت آليت بين المقام \* والركن والحجر الاسود نسيتك مادام عقلت معي

امد به امد السرمد ويسهله  
تقدم لاعلى القسم كقوله  
فلا والله نادى الحى قوى  
وسمع بدون القسم كقوله  
وقولى اذا ما اطلقوا عن  
بغيرهم

\* يلاقونه حتى يؤب المنخل \*  
وقد قيل به في بين الله لكم  
ان تضلوا اى لتضلوا قبل  
المحذوف مضاف اى كراهة  
ان تضلوا (حذف ما النافية)  
ذكر ابن معطى ذلك في  
جواب القسم فقال في الفية  
وان اثنى الجواب منفيا بلا  
او ما كقولى والسما ما فعلا  
فانه يجوز حذف الحرف  
ان آمن الالباس حال الحذف  
قال ابن الجبار وما رأيت في  
كتب النحو الا حذف لا وقال  
لى شيخنا لا يجوز حذف ما لان  
النصرف فى لا أكثر من  
النصرف فى ما انتهى وانشد  
ابن مالك

فوالله ما نلتكم وما نيل منكم  
باعتدال وفق ولا متقارب  
وقال اصله ما ما نلتكم ثم فى بعض  
كتبه قدر المحذوف بما النافية  
وفى بعضها قدره ما الموصولة  
(حذف ما المصدرية) قاله  
ابو الفتح فى قوله  
بآية تقدمون الخيل شعنا  
والصواب ان آية مضاف  
الى الجملة كما مر وعكسه قول  
سيبويه فى قوله

بآية ما تقدمون الطعاما  
لما زائدة والصواب انها

مصدرية (حذف كى المصدرية)

ولا ابرح (قوله فقلت بين الله الخ) هذا صدر بيت لامرئ القيس بجزه \* ولوقطعوا رأسى لبيت وأوصالى \*  
وقبل هذا البيت فقلت سبائك الله انك فاضحى \* الست ترى السمار والناس احوالى .  
سبائك الله دعاء عليه بالسبى وهو الاسر والسمار الذين يتحدثون بالليل جمع سامرو وأحوالى بمعنى حولى أى  
بازائى والاوصال المقاصل أو مجتمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يمتزج  
بغيره اه دماينى (قوله ويقل) اى حذف لامع الماضى الواقع جوابا للقسم (قوله مسح الماضى) أى  
فكثرت اى اذا كان جواب القسم مضارعا وأما اذا كان جواب القسم ماضيا فيقل الحذف (قوله نسيتك) اى  
لانسيتك والسرمد الدائم اى امد الزمان الدائم وهذا البيتان من بحر المتقارب والاول منهما مدرج آخر  
صدره ألف المقام وأول العجز ميمه هذا هو الاول ويحتمل أن لا يكون مدرجا بان يكون آخر الصدر ميم  
المقام وأول العجز واو الركن فيكون فيه انشلم والشاهد الذى اوردته المصنف فى قوله نسيتك أى لانسيتك  
وانما سهل الحذف فى هـ لان الفعل من قوله نسيتك ماضى لفظا مستقبلى معنى لعمله فى ظرف مستقبل  
وهو قوله مادام عقلت اذ التقدير مدة دوام عقلت فسهل حذف الباقي منه كما سهل حذفه مع المضارع المستقبل  
اه دماينى (قوله ويسهله) اى حذف ما النافية فى جواب القسم اذا كان ماضيا اه تقرير دردير  
(قوله فلا والله الخ) هذا صدر بيت للمنخل وعجزه \* هدوب المساءة والاعلاط \* ويروى ضيفى  
بدل قوى والهـ ودوا السكون وزفا ومعنى وأصله هـ ودوم مصدر هـأ خفف بقلب همزته واوا وادغمث الواو  
الزائدة فيها كغزو وبالمساءة متعلق بنادى والعلاط بهماتين الخصاص وزفا ومعنى مصدر علاطه بشر اذا ذكره  
بسوء اقسم الشاعر بالله على ان الحى لا ينادون ضبه بما يكرهه من مساءة وخصوصة بان يقولوا له اسكن ولا  
تتحرك عندنا بل ضبه عز يزكم لا يقابل الابعار ضيب وفى ذلك ايماء الى شرف الشاعر وعزته وقد جعل  
المصنف وغيره الباقي المحذوف من هذا البيت كلمة لا وهو قابل للبحث وذلك لان الفعل هنا ماضى لفظا ومعنى  
لان الانسان لا يتمدح الا بما وقع لا بما يقع فلا ينبغي أن يكون المقدور لانها لا تدخل على الماضى لفظا ومعنى  
الامكورة ولا تكرر فى البيت فينبغى ان يقدروا زعم السكونيون انه لا حذف فى هذا البيت وان المذكورة  
أولاهى ما فى الجواب قدمت اعتناء بالنفى ونسبه تقديم ما فى جملة على جملة أخرى مع انه لا يتأتى فى قوله تعالى  
فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم اه دماينى (قوله وسمع) اى حذف لا (قوله  
وقولى الخ) هذا البيت للثمر بن تولى قال فى الصحاح والمنخل يفتح الخاء المعجمة مشددا اسم شاعر يقال لا أفدله  
حتى يؤب المنخل وهو أحد القارظين الذين خرجوا لطلب القرط فلم يرجعوا فقالوا لا آتيتك أو يؤب القارظان  
وفى شرح الكافية لابن مالك بعد ما ذكر بيت المصنف ارادوا الله لا يلاقونه فحذف القسم وحرف النفى وهذا  
فى غاية الغرابة اه كلامه وجماعة من النحاة يرونه محذوف فيه لا النافية بدون اضممار القسم ومنهم من  
المصنف والظاهر أن رأى المصنف أولى ليكون من قبيل ما حذفه ثبت بقياس باعتباره حذف لافى جواب القسم  
والله أعلم اه دماينى (قوله عربى يره) عن زائدة وقوله يلاقونه أى لا تلاقونه (قوله ذكر ابن معطى  
ذلك) أى جواز حذفها (قوله قال ابن الجبار) أى فى شرحها (قوله الا حذف لا) أى الاجواز حذف لافى  
جواب القسم دون جواز حذف صاحبها (قوله وأنشد ابن مالك) أى دليلا على جواز حذف ما فى جواب  
القسم (قوله فوالله الخ) قال فى المحاسن الوقى من الموافقة بين الشيتين يقال حلوبته وفق عياله أى لهما البن  
قدر كما يتم لاضل فيه ثم انه يحتمل أن يجعل قوله بعتدل مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة نافية فى الموضعين  
والفعلان تنازعا وحذف المفعول من أحدهما لا يحتاج الى تقدير ما لنافية ولا موصولة اه دماينى (قوله  
بآية تقدمون) أى ما تقدمون أى اقداءكم (قوله وكسه) أى من جهة انه فى هذا البيت الثانى صرح بما  
دون الاول فنهـ حذف وجهه كسبائنا على مقابل الصواب (قوله لانها أم الباب) هذا بيان لوجه تقدير

الجمهور اجازة السيراقى فى نحو جئت لك كرمنى وانما قدر الجمهور وهذا ان يعينها لانها ام الباب



فهى أولى بالتجوز \* (حذف أداة الاستثناء) لأعلم ان أحدا أجازها الا ان السهيلي قال في قوله ٢٦٧ تعالى ولا تقولن شيئا لا يتعلق

الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن ان يصل الا ان يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهى لانك اذا قلت أنت منهى عن ان تقوم الا ان يشاء الله فليست بمنهى فقد سلطته على ان يقوم ويقول شاء الله ذلك وتاويل ذلك ان الاصل الا

فان لا الا ان يشاء الله وحذف القول كثيرا انتهى فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء

والمستثنى جميعا والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال أى الا

قولا مصحوبا بان يشاء الله او الا ملتبسا بان يشاء الله وقد علم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك الامع حرف

الاستثناء فطوى ذكره لذلك وعليهما فالباء محذوف ومن أن وقال بعضهم يجوز ان يكون أن يشاء الله كلمة

تأنيدي لا تقوانه ابدا كما قيل في وما يكون لنا أن نعود فيها الا أن يشاء الله ربنا لان عودهم في ما هم مما لا يشاؤه

الله سبحانه وجوز الزمخشري أن يكون المعنى ولا تقولن ذلك الا أن يشاء الله أن تقوله بان يأذن لك فيه ولما قاله

مبهم وهو أن ذلك معلوم في كل أمر ونهى ومبطل وهو أنه يقتضى النهى عن قول انى فاعل ذلك غدا مطلقا

الجمهور وفيه إشارة لوجه الرد على السيراني (قوله فهى أولى بالتجوز) أى بالحذف الذى هو بخلاف الاصل \* (حذف أداة الاستثناء) أى وحدها لان الكلام في حذف الحروف (قوله لأعلم ان أحدا أجازها الخ) قال الدماميني هذا عجيب كيف لا يعلم المصنف أحدا أجازها الا السهيلي والمستهلى وكورة في التسهيل وقد كتب منه نسخا وملا بمحواشيه وفيه في باب التنازع ونحو ما قام وقعد الاز يدحجول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم يعنى ان التقدير ما قام الاز يزوما فعد الاز يدفهل هذا شئ غير حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة أيضا واختار فيها ذلك أى انها محمولة على الحذف دون التنازع اه قال الشمني وأقول هذا لا يرد على المصنف فان مراده حذف أداة الاستثناء وحدها اه كلامه وذلك أن تقول انه قد صرح في محبث الآية بحذف المجموع تأمل (قوله لا يتعلق الاستثناء بفاعل) أى لان المعنى لا تقولن شيئا انى فاعل الا أن يشاء الله أى بل قل انى فاعل ذلك بدون الا ان يشاء الله وهو لا يصح (قوله ولا بالنهى) أى المنهى عنه لان المعنى لا تقول انى فاعل ذلك الخ ما لم يشاء الله ذلك الامر فلك القول وحيث قد فلا يكون المحاطب منهيا عن شئ لانه يمكن ان يقول انى فاعل ذلك ويدعى أن الله شاء ذلك الامر (قوله الا أن يشاء الله) أى القيام وقوله فليست بمنهى أى فلا تنه عنه (قوله فقد سلطته الخ) أى لانه أن يقوم ويدعى أن الله شاء القيام (قوله ويقول) أى اذا صدر منه ذلك ولته (قوله وحذف القول كثير) أى لحذف فائلا لذلك فبقى الا الا ان يشاء الله لحذف أولى اداتى الاستثناء فبقى الا ان يشاء الله فتكون الآية على هذامن حذف أداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذى هو قول لا حرج في حذفه (قوله فتضمن كلامه) هذا اعتراض على السهيلي بأنه قرر الآية من حذف الاداة وحدها بما تضمن انها من حذف الاداة والمستثنى جميعا (قوله حذف أداة الاستثناء) أى المحذوف هما معالا حذف الاداة التى الكلام فيها وحيث قد فالذى تحصل ان حذف الاداة لم يقل به أحد وقول المصنف فتضمن الخ اعتراض على السهيلي الذى جعل هذا إشارة الى حذف الاداة وحدها مع ان المتحصل منه حذفهما معا (قوله والصواب الخ) مفاده ان كلام السهيلي ليس فيه الاستثناء مفرغا وليس صوابا مع انه أيضا مفرغ وصواب تأمل (قوله وأن المستثنى مصدر او حال) أى وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان شاء الله لان معناه الا بان يشاء الله (قوله الا قولا مصحوبا بالخ) إشارة الى جعله مصدرا (قوله ملتبسا) إشارة الى جعله حالا أى أو الاحال كونك ملتبسا بالخ (قوله مصحوبا بذلك) أى بان يشاء الله وقوله الامع حرف الاستثناء أى مقرر ونابه أى بان تقول انا فاعل ذلك الا ان يشاء الله وقوله وطوى ذكره أى ذكر أداة الاستثناء وقوله لذلك أى لا علم أى وحيث قد فالمحذوف انما هو أداة الاستثناء وقوله وقد علم أى من خارج (قوله مصحوبا بذلك) يعنى بان يشاء الله الامع حرف الاستثناء أى داخل على ان يشاء الله نحو لا فاعل الا أن يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثناء الداخل على ان يشاء الله وهو أداة الاستثناء وحدها اه شئنى (قوله فطوى ذكره) أى غير متقدري في الكلام لبغايير كلام السهيلي (قوله وعليهما) أى على جعل المستثنى مصدرا أو حالا (قوله أن يكون أن يشاء الله) الاولى أن يقول أن يكون الا أن يشاء الله (قوله ان ذلك معلوم في كل أمر ونهى) أى فالشئ المأمور به فعله انما يفعل ما لم يشاء الله عدم فعله والمنهى عن فعله انما يترك اذا لم يشأ فعله وحيث قد فلا وجه لخصيص النهى عن القول المذكور به ذا المانى (قوله مطلقا) أى سواء قيد بشئ أو لم يقيد به وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف في جواز قول القائل لا فاعل غدا ان شاء الله (قوله وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع) أى لانه يؤدي الى نهى كل أحد عن أن يقول انى فاعل ذلك غدا مطلقا قيد بشئ أو لم يقيد به وهو خلاف الاجماع اذ لا يختلف في جواز قول القائل لا فاعل غدا كذا ان شاء الله وجه له منقطع ما يدرجه في النهى (قوله كناية عن التأنييد) أى وليست الاستثناء أصلا منصلا ولا منقطع ما وجه الرد ان هذا لا يصح اذ لا يصدر مثل هذا الا عن جهل \* (حذف لام

من زعم أن الا أن يشاء الله كناية عن التأنييد) حذف لام



التوطئة) وان لم ينتهوا ولم يأتوا بغير ما كانوا عليه من الخاسرين بخلاف وان لا تغفر لي وثر حتى  
أكن من الخاسرين \* (حذف الجار) \* يكثر ويتردد مع أن وأن نحو عمنون عليك أن أسلموا أي بان ومثله بل الله عن عليكم ان هذاكم  
والذي أطمع أن يغفر لي ونطمع ان يدخلنا ٢٦٨ ربنا وأن المساجد لله أي ولان أي بعدكم اذ انتم أي بانكم وجاء في غيرهما نحو قد رناه

التوطئة) \* (قوله وان لم ينتهوا) أي ولئن لم ينتهوا أي والله لئن الخ بقوله ليمس جواب قسم محذوف (قوله وان  
أطعموهم) أي ولئن أطعموهم أي والله ان أطعموهم فقوله انكم لمشركون جواب لقسم محذوف (قوله وان  
لم تغفر لنا وترحمنا) أي ولئن لم تغفر لنا أي والله ان لم تغفر لنا فقوله لئلا نكون من الخاسرين جواب لقسم  
محذوف (قوله أكن من الخاسرين) فان أكن جواب الشرط لا جواب قسم محذوف (قوله ان هذاكم)  
أي بأن هذاكم أي بسبب ذلك (قوله والذي أطمع ان يغفر لي الخ) أي في ان يغفر لي وفي أن يدخلنا (قوله  
وجاء في غيرهما) أي وجاء حذف الجار مع غير ان وان (قوله اولياءه) نصب بنزع الخافض (قوله  
كقول روبة الخ) صرح ابن مالك بجوار حذف الجار قياسا في مثل قولك زيد جواب لمن قال لا بمن مررت  
قال وهذا هو الصحيح كقوله عليه الصلاة والسلام اقربهم مني منزلة بابا بالجر في جواب قولها ان لي جارين فالي  
ايهما اهدي ولقول العرب خير بالجر لمن قال كيف اصبحت فحذف الباء وابقى عملها لان معنى كيف باي حال  
فعلوا معنى الحرف دليل على فعله فلو لم يبق كان الدلالة اقوى وجوار حذف اولي قال ابو حيان وينبغي ان  
ثبت في القياس على ذلك اه تمامي (قوله خير) اي اصبحت على خير (قوله بكم درهم) اي من  
درهم (قوله الله لا فعلان) اي والله لا فعلان \* (حذف ان الناصبة) \* (قوله في مواضع معروفة) هي  
تسعة مواضع اربعة اضمماران فيها واجب وخسة اضمماران فيها جائز فتضمير وجوبها بعد لام الجود وبعد حتى  
وبعد والي التي بمعنى الا او بمعنى حتى وتضمير جوارز بعد لام التعليل وكذا التعليلية وبعد فاء السببية وواو المعية في  
الاجوبة الثمانية وبعد عاطف مسبوق باسم خالص من التأويل بالفعل (قوله ولا بد من تتبعها) اي من ان  
تتبعها (قوله ونهيت) اي كفت وصدره \* فلم ارمها احباسة واحد \* والحباسة الظلامة ورتنا معنى  
ونسبه الزمخشري لامرئ القيس ونسبه العيني لعامر بن جوين الطائي وجعل صدره  
\* اردت بها فتكافأتم ارضاه \* (قوله بعدما كدت افعله) اي فقال ان الاصل ان افعله (قوله ونقلت  
حركة الهاء لما قبلها) اي بعد سلب حركتها (قوله في موضع) اي وهو خبر كاد اي انه قد راى في خبر كاد  
مع انه محل لا تقع فيه الا نادرا وايضا اعتد بها محذوفة فنصب بها الفعل وهذا امران خلاف الاصل (قوله  
ومع ذلك) اي ومع كونها مضرة في محل حقه ان لا تقع فيه صريحا وقوله بابقاء الباء سببية (قوله بعد  
اضماران) اي بعد حذفها (قوله اغفر الله تأمروني اعبد) اي تأمروني ان اعبد - حذف ان فرغ الفعل  
اي قل ان تأمروني بعد اذ اغفر الله (قوله بكم البرق) اي ان بركم البرق فحذفت ان فارتفع الفعل والداعي  
للتقدير ان من آياته خبر مقدم ويرى بكم مؤول بمصدره مبتدأ وخبر (قوله وتسمع) اي فاصله ان تسمع  
فحذفت ان فارتفع الفعل والداعي للتقدير ان تسمع مؤول بمصدره مبتدأ وخبر (قوله احضر الوغي) اي  
فالاصل عن ان احضر الوغي اي الحرب فحذفت عن لوجودان ولما حذفت ان ارتفع الفعل (قوله وقرئ اعبد  
بالنصب) اي فقد اعتد بان المضمة (قوله وانتصاب غير في الآية الخ) اي اغفر الله (قوله لا تعمل فيما  
قبل الموصول) اي لان اعبد على تقدير ان الموصولة الحرفية (قوله في نحو قول الخ) أي من كل فعل مضارع  
مجزوم واقع بمطلب (قوله قل له يفعل) اي ليفعل (قوله جواب لشرط) اي ان تغل لهم يقيموا ويقولوا  
(قوله او جواب للطلب) وهو قل (قوله والحق ان حذفها) اي حذف لام الطلب اي وحينئذ لا آية

منزل أي قدرناه ويغونها  
عوجا أي يبدون لها انما  
ذلكم الشيطان يخوف  
أولياءه أي يخوفكم بأوليائه  
وقد يحذف مع بقاء الجر  
كقول روبة وقد قيل له  
كيف أصبحت خير عاذاً الله  
وقولهم بكم درهم اشتريت  
ويقال في القسم الله لا فعلان  
\* (حذف ان الناصبة) \*  
هو مطرد في مواضع معروفة  
وشاذ في غيرهما نحو خذ  
الامر قبل ياخذك ومرة  
يخسرهما ولا بد من تتبعها  
وقال به سيبويه في قوله  
ونهيته نفسي بعدما كدت  
أفعله \* وقال المبرد الاصل  
أفعلها ثم حذفت الالف  
ونقلت حركة الهاء لما قبلها  
وهذا اولي من قول س  
لانه أضر ان في موضع حقه  
أن لا تدخل فيه صريحا وهو  
خبر كاد واعتد بها مع ذلك  
بابقاء عملها واذ ارتفع الفعل  
بعد اضمماران سهل الامر  
ومع ذلك لا ينقص ومنه قل  
أغفر الله تأمروني أعبد ومن  
آياته بركم البرق وتسمع  
بالمعنى خبري أن تراه  
وهو الاشهر في بيت طرفة  
ألا أي هذا الزاجر أحضر

الوغي \* وأن أشهد الأذن هل أنت مخلد وقرئ أعبد بالنصب كما روي أحضر كذلك وانتصاب غير في الآية على  
القسراة تين لا يكون باعبدالان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمروني وان أعبد بدل اشتمال منه اي تأمروني بغير الله عبادته \* (حذف  
لام الطلب) \* هو مطرد عند بعضهم في نحو قل له يفعل وجعل منه قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقل لعبادي يقولوا وقل هو جواب لشرط  
محذوف أو جواب للطلب والحق ان حذفها يختص بالشعر كقوله



ليست مخرجة على حذف لام الطلب بل الجزم فيها ما بادهاء شرط مقدرة او بنفس الطلب (قوله محمد الخ) هذا صدر بيت لابي طالب وعجزه اذا ما خفت من امر تبالا \* وتقدم الكلام على هذا البيت وكذا الآية الاولى في محبت اللام (قوله وشذ في اسمي الجنس والاشارة) يريد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو يارب جل بالضم أو لم يتعرف نحو يارب جل بالنصب وسواء كان مفردا كاسم أو مضافا نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه أو شبهها بالمضاف نحو يا ضارب يا زيد اقصدت به هذه الثلاثة واحدا بعينه أو لا والسرفي امتناعهم من حذفه في النكرة ان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة وأما المعرفة لتعرف بحرف النداء فانه متبها ومن حذف حرف النداء منها لان الحرف المذكور حيث حذف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف به حتى لا يظن بقرينة انه على أصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المعرفة او حرف النداء أولى منها بعدم الحذف اذ هو مقدم مع التعريف التنبيه والخطاب (فان قيل) يجوز حذف حرف النداء من أي نحو أيها الثقلان وهو جنس تعرف بالنداء (والجواب) ان المقصود بالنداء هو وصف أي كما تقرر وهو معرف قبل النداء باللام بخلاف حذفه لذلك وما اسم الاشارة فانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شيء وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى أي مخاطبا تناظر ظاهر فلما أخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجهه لمخاطبا وهي حرف النداء ثم ان تقييد المصنف بنحو حذف حرف النداء بما ذكره من اسم الجنس والاشارة طاهر في أن حذفه من منادى غيرهما ليس شاذا فيرد عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع تعويض الميم المشددة في الآخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه بأي أو باسم الاشارة فلما حذف الوصل مع هذه الكلمة لكثرة نداءهم لم يحذف الحرف لتسلا يكون اجحافا اه دما ميني (قوله اصبح ليل) معناه يا ليل ادخل في الصباح وصبر صبحا فانه أم جندب زوجة امرئ القيس تبرأ به وكان فرك أي تبغضه النساء ويقال انه سألها عن سبب تفريق النساء له فقالت له انك ثقيل الصدر وخفيف العجز سريع الاقامة بطي الاقامة (قوله بمثل الخ) صدره \* اذا هملت عيني لها قال صاحبي \* وهو لذي الرمة وأول قصيدة

عليك يا اطلال محي بشارع \* على ماضي من عهد كنت سلام

ولا زال نوء الدلو ينقو ودقه \* بكن ومن نوء السماء غمام

(قوله هذا لوعة) أي يا هذا لوعة ولوعة مبتدأ وبذلك خبر (قوله ولحن الخ) قديقال ان المتنبي كوفي وهم يحيزون حذف حرف النداء من اسم الاشارة (قوله هذي) أي يا هذي والتلحين من حيث انه حذف حرف النداء مع اسم الاشارة (قوله فهمت رسيسا) الرئيس ابتداء الحب ونمائه

ثم اثبت وما شفيت رسيسا \* والنيس بقية الروح (قوله هذه البرزة) أي فحذف الصفة وقدم المفعول (قوله كضربته ذلك الضرب) أي وهذا لم يذكر المصدر الواقع نعتا المشار اليه (قوله انشده هو) أي ابن مالك (قوله يا عمرو الخ) الذي يظهر لي أن ذلك اشارة الى الملل المفهوم من قوله هملت أو الى الامر الذي تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد هملت صحبتك أي وصحبتك اياك فيما حاله وأظنه وهذا الامر قليل في الاصحاح فقوله ذلك مبتدأ أخبر عنه بقليل وقوله حال جلة ألقى فعلها وأتى بها بعد الجلة السابقة لبيان أن الاخبار بما تقدم عليها انشأ عن الظن لا اليقين كما تقول زيد قائم أظن وحيث تدفقت الاشارة بذلك الى مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الرد على ابن مالك هذا البيت اه دما ميني قال الشنقي وقول وجهه ان ذلك اشارة الى المصدر الذي هو صحبتك ولم ينعت اسم الاشارة بالمشار اليه بل أخبر عنه بقليل اما على أن يكون من التعليق بالام ابتداء المقدرة حذف ضرورة كما قال سيبويه في \* اني وجدت ملاك الشيمة الادب \* وفي قوله \* وما حال له ينال تنويل \* ان الاصل الملاك ولدينا وما أن يكون على الغاء المتوسط (قوله قد ذكر في أول الباب الخ) نحو وتلك نعمة تمها

محمد قد نفعك كل نفس

\* (حذف حرف النداء) \*

نحو أيها الثقلان يوسف

أعرض عن هذا أن أدوا

الى عباد الله وشذ في اسمي

الجنس والاشارة في نحو

أصبح ليل وقوله

بمثلك هذا لوعة وغرام

ولحن بعضهم المتنبي في قوله

هذي برزت لنا فهمت

رسيسا \* وأجيب بان هذي

مفعول مطلق أي برزت هذه

البرزة ورده ابن مالك بانه

لا يشار الى المصدر الا منعوتا

بالمصدر المشار اليه كضربته

ذلك الضرب ويرده بيت

أنشده هو وهو قوله

يا عمرو انك قد هملت صحبتي

وصحابتك حال ذاك قليل

(حذف همزة الاستفهام)

قد ذكر في أول الباب الاول

من الكتاب حذف نون

التوكيد



يجوز في نحو لا فعل في الضرورة كقوله فلا وأبي لنا تها جميعا ولو كانت بها عرب وروم ويجب حذف الخفيفة إذا قبلها ما كن نحو اضرب  
الغلام بفتح الباء والاصل اضربن وقوله لانهم بن القهية ذلك أن تر كم يوما والدهر قد دفعه وإذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة وبعد حيثنذ  
ما كان حذف لأجلها فيقال في اضربن ٣٧٠ يا قوم اضربوا في اضربن يا هند اضرب في قبل وحذفها في غير ذلك ضرورة كقوله

على أي أو تلك نعمة وكقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذوتهم همزة واحدة وكقراءة أبي جعفر سواء عليهم  
استغفرت لهم همزة واحدة للوصل (قوله يجوز الخ) أي في الثقيلة (قوله لما تها) أي لما تها (قوله بفتح الباء)  
أي ولو قيل بكسر الباء لعلم أنه ليس هتانون فوكيد لان الكسرة حيثنذ التخلص على الاصل (قوله وإذا وقف  
عليها) أي على الخفيفة (قوله ما كان حذف لأجلها) أي الواو والياء لانهم ما يحذفان عند الاقتران بها وقال يونس  
الواو والياء عوض عن النون (قوله اضرب عنك الهموم) الاصل اضربن ويروي اصرف قال العيني وليس  
بصحح والسوطة بدل السيف والقونس بفتح القاف والنون عظم بين الاذنين (قوله ألم نشرح) أي فالاصل  
لم نشرح فان قيل هلا جعلنا الثقيلة قلت لأجل قلة الحذف لان الثقيلة بحرفين وأبضا الذي ثبت حذفه وجوبا  
انما هو الخفيفة (قوله ينصب بلم) أي فعملى هذا نشرح منصوب بلم (قوله ولك أن تقول) أي على القول الاول  
(قوله ثبت بدا أي لهب) الاصل يدان (قوله وانا مرسلو الناقة) أي مرسلون الناقة (قوله واشبه الاضافة) أي  
بان يذكر بعد النون اللام التي الاضافة على معناها وهذا بناء على ان اللام أصلية اما إذا جعلت زائدة فالحذف  
للاضافة حقيقة لا لشبهها (قوله لذائقوا العذاب) أي لذائقون فحذف النون لالتقاء الساكنين (قوله فيمن  
قرأه الخ) اما لو قرئ بجرا العذاب فالحذف انما هو للاضافة (قوله هما خطنا) الاصل خطنا فحذف النون  
للضرورة فلا اضافة حيثنذ لان اساره مبتدأ والخطة الخصلة والامر وقد ثابتهما بخصلة أخرى بقوله بعد  
وأخرى أصادى النفس عنها وانها \* لمورد حزم ان فعلت ومصدر  
فرشت لها صدري فزل عن الصفا \* به جؤ جؤ عبل ومتن مختصر

أرادهم هذه الخصلة التي ذكرها الفرار بالحيلة والمصاداة تدبير الشيء واتقان رأيه والصفاء الجرا الاملس والجؤ جؤ  
بجيمين وهمزتين الصدر وعمل مضم والمتن الظاهر ومختصر دقيق (قوله لا يزال الخ) صدره \* رب حى عرندس  
ذى طلال \* (قوله ضاربين) أي فالاضافة موجودة ولم تحذف النون (قوله ضاربين القباب) أي فحذف المضاف  
وأبقى المضاف اليه على حاله (قوله وقيل للقباب) أي وقيل الاصل ضاربين للقباب فحذف الجار وبقي ما بعده  
على حاله (قوله معربا عراب مساكين) أي أنه معرب بالحركات على النون مع لزوم الياء لانه معرب بالياء  
فالنون حيثنذ متلوة بالاعراب لانه تالية والنون انما تحذف للاضافة اذا كانت تالية له (قوله فنصبه بالفتحة)  
أي فتحة النون أي فالنون على هذا متلوة بالاعراب لانه تالية له (قوله فهو مضاف) أي والنون حيثنذ محذوفة  
للاضافة (قوله وللوقوف في غير النصب) أي واما فيه فلا يحذف بل يبدل ألغا (قوله انه غير مضاف) أي بل في  
محل نصب على المفعولية وليس في محل جر بالاضافة (قوله أمسلمني الخ) صدره \* وما أدري وطني كل طن \*  
وحاصل ماديه أن الجمهور على ان النون في مسلمني وضاربني لاوقاية دخلت في اسم الفاعل على سبيل الضرورة  
والياء في محل نصب على المفعولية لاني محل خفض على الاضافة وذهب هشام الى انها للتنوين وأجاز في السبعة هذا  
ضاربك وضاربني فالكاف والياء في محل نصب على انه مفعول لاني محل جر بالاضافة وفي البيت ضرورة أخرى  
وهي الترخيم في غير النداء وذلك في قوله شرأح قال الفراء أراد شرأحيل فرخم في غير النداء قلت يمكن ان  
شرأحيل منادى ومسلمني خبر لمحذوف أي أنت مسلمني الى قومي يا شرأحيل وشرأحيل اسم رجل موع من  
الصرف هندسيديويه كان معرفة أو نكرة لانه زنة جمع الجمع وينصرف عند الانخس في السكرة اه دعامني  
(قوله ضرورة) كان الاولى أن يقول فذونه لاوقاية دخلت على اسم الفاعل للضرورة لا تنوين خلافا لهشام

اضرب عنك الهموم طارقها  
ضربك بالسيف قونس  
الفرس وقيل ربحا جاء في  
النثر وخرج به ضمهم عليه  
قراءة من قرأ ألم نشرح  
بالفتح وقيل ان بعضهم ينصب  
بلم ويجزم بلم ولك أن تقول  
لعل المحذوف فيه بالشدة  
فيجاب بان تقليص الحذف  
والجل على ما ثبت حذفه أولى  
\* (حذف نوني التثنية  
والجمع) تحذفان للاضافة  
نحو ثبت بدا أي لهب وانا  
مرسلو الناقة ولشبه الاضافة  
نحو لا غلامي لزيد ولا مكرمي  
لعمرو إذا لم تقدر اللام  
مقومة ولتقصير الصلة نحو  
الضاربان يدا والضارب عمر  
واللام الساكنة قليلة لان نحو  
لذائقوا العذاب فيمن قرأه  
بالنصب وللضرورة نحو قوله  
هما خطنا اما اسار ومنة \*  
وامادم والقتل بالجار جدر  
فيمن رواه برفع اسار ومنة  
واما فيمن خفض فبالاضافة  
وقيل بين المتضامين بما فلم  
ينفك البيت عن ضرورة  
واختلاف في قوله لا يزالون  
ضاربين القباب \* فقيس  
الاصل ضاربين ضاربين  
القباب وقيل للقباب كقوله  
أشارت كليب بالاكف

الاصابع وقيل ضاربين معربا عراب مساكين فنصبه بالفتحة لانه بالياء \* (حذف التنوين) \* يحذف لزوما لدخول  
أل نحو الرجل وللاضافة نحو غلامك ولشبهها نحو لامل لزيد إذا لم تقدر اللام مقومة فان قدرت فهو مضاف ولما منع الصرف نحو فاطمة والوقوف في  
غير النصب والاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف فاما قوله أمسلمني الى قومي شرأح ضرورة خلافا لهشام



ثم هو نون وقاية لا تنوين  
كقوله

وليس الموافقي ليرفد خائبا  
اذ لا يجتمع التنوين مع ال  
ولكون الاسم علما موصوفا  
بما اتصل به وأضيف الى  
علم من ابن اوابنة اتفاقا أو  
بنت عند قوم من العرب  
فما قوله

جارية من قيس بن ثعلبة  
فضرورة ويحذف لالتقاء  
الساكنين قليلا كقوله  
فالفيتة غير مستعنب

ولاذا كرا الله الا قليلا  
وانما أثر ذلك على حذفه

للاضافة لارادة تعاضل  
المتعاطفين في التكسير وقرئ

قل هو الله أحد الله الصمد  
ولا الليل سابق النهار بترك

تنوين أحد وسابق رب نصب  
النهار واختلاف لم ترك تنوين

غير في نحو قبضت عشرة ليس  
غير فقيس لانه مبني كقبل

وبعد وقبل لنية الاضافة  
وان الضمة اعراب وغير

متعينة لانها اسم ليس  
لاحتماله لذلك والنعربية

وبرده ان هذا التركيب  
مطرد ولا يحذف تنوين

مضاف لغيره كوربا طراد  
الان أشبه في اللفظ المضاف

نحو قطع الله يدورجل من  
قالها فان الاول مضاف الى

المذكور والثاني لجوارته له  
مع انه المضاف اليه في المعنى

كأنه مضاف اليه لفظا

(قوله ثم هو نون وقاية الخ) قصد به ان مذهب الجمهور في نون مسلمي والرد على هشام فان مذهبه ان النون  
في نحو مسلمي ليست نون وقاية بل هي تنوين والياء مفعول لامضاف اليه كسابق ولاشك ان هذه الدعوى  
لا تتأني له في نحو الموافقي لان ال صادقة من التنوين فلم يبق الا أن يقال ان النون في كلا الموضعين نون وقاية  
لحققت الاسم شذوذا (قوله اذ لا يجتمع التنوين مع ال) هذا التعليل انما هو في المنظر به (قوله ولكون الاسم  
علما) مراده بالعلم ما يشمل الاسم والكنية واللقب وفي حكم العلم ما كتبه عنه كفلان (قوله ولكون الاسم علما)  
خرج الوصف نحو جاءني كريم ابن زيد وقوله موصوفا خرج ما اذا كان الواقع به حدها اذا كان القياس  
قراءة وقالت اليهود عزير ابن الله بالتنوين (قوله ولكون الاسم علما الخ) وذلك لكثرة استعمال ابن بين  
علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف ألف ابن فان لم يكن بين علمين  
نحو جاءني كريم ابن كريم أوزيد ابن أختنا لم يحذف التنوين لظاوالألف خطا لقلة الاستعمال وكذا ان لم  
يقع صفة نحو زيدا بن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله أيضا مع ان التنوين حذف في الموصوف لكونه  
مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه الة موجودة في المبتدأ وخبره اه شمني (قوله  
وأضيف الى علم) خرج جاءني زيدا بن كريم (قوله وأضيف الى علم الخ) ظاهره سواء كان هذا العلم الذي  
أضيف اليه ابن اوابنة ام لا لابي الاول أوجدهم اشترط ان يكون علما لابي لا لجد أو أم وكان وجهه  
ان هذا الحذف منوط بالكثرة والاكثرة نسبة الانسان الى أبيه لا لجد اه دمايني (قوله جارية من قيس بن  
ثعلبة) تمامه كريمة أخوالها والى صبيته قال ابن جني الذي أرى انه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه أن  
يجري ابنا وصفا على ما قبله ولو أراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر أراد أن يجري ابنا على ما قبله بدلا  
منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشيء الواحد فوجب لذلك أن ينوي انفصال ابن مما قبله واذا قدر كذلك  
فقد قام بنفسه ووجب أن يتدأ به وعلى ذلك تقول قلت زيدا بن بكر كائنا قلت قلت زيدا قلت ابن  
بكر لان ذلك حكم البديل اذا ابدل في التقدير من جملة أخرى غير جملة البديل منه وقال بعض المتأخرين لو كان  
الامر على ما قاله ابن جني لكان مثل قلت زيدا بن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجهه سائغ مطرد ولكنه  
قليل فقلته كان الوجه أن يحمل على انه ضرورة اه دمايني (قوله ويحذف الخ) عطف على قوله يحذف  
لزوما (قوله فالفيتة) أي فوجدته غير طابا برضاي يقال استعنته فأعنتني أي استرضيته فأرضاني (قوله  
ولاذا كرا الله) أصله ولاذا كرا عطف على مستعنب والله مفعول لاسم الفاعل لاعتماده على النفي فقد حذف  
التنوين لالتقاء الساكنين (قوله وانما أثر) بالمد والضمير للشاعر وقوله ذلك أي الحذف لالتقاء  
الساكنين وقوله على حذفه متعلق بأثر (قوله للاضافة لارادة الخ) الا لام الاولى تعليل للحذف والثانية  
للاشارة وقوله للاضافة الخ أي بان كان يقول ولاذا كرا الله فيكون حذف التنوين لاجل الاضافة (قوله تعاضل  
المتعاطفين) أي اذا كرا ومنه عنب أي ولوارتكب الاضافة لكان الموطوف معرفة لاضافته الى المعرفة ورد  
ذلك بان اضافة اسم الفاعل لمفعوله لا تفيد التعريف وأجيب بان محمل كونها لا تفيد التعريف اذا جعل اسم  
الفاعل للحال أو الاستقبال اما ان جعل للماضى أو الاستمرار فانه يفيد التعريف وقوله المتعاطفين أي  
المعطوف والمعطوف عليه (قوله قل هو الله أحد الله الصمد) أي يحذف التنوين لالتقاء الساكنين (قوله  
وبنصب النهار) أي وأما على جرحه فحذف التنوين للاضافة (قوله كقبل وبعد) أي فهي مبنية على الضم  
لقطعها عن الاضافة لفظا ونية معناها وهي محتملة لان تكون اسم ليس ومحتملة لان تكون خبرها (قوله  
لانها اسم ليس) أي متعينة لكونها اسم ليس فقوله لانها صفة متعينة وليس علمه لشيء (قوله وبرده الخ) حاصل  
الرد ان هذا التركيب مطرد وحذف المضاف اليه ونية لفظه غير مطرد اذ لا يحذف الخ (قوله الان أشبه) أي  
المضاف لغير المذكور في اللفظ المضاف له المذكور (قوله والثاني) مبتدأ وقوله مع أنه أي الثاني مضاف اليه  
كأنه مضاف اليه لفظا



\*(حذف أل)\* تحذف للاضافة المعنوية وللدعاء نحو يا رحمن الامن اسم الله تعالى والجل المحكية قبل والاسم المشبهة نحو يا خليفة هيبه  
وسمع سلام عليكم بغير تنوين فتقبل على ضمائر ال ٢٧٢ ويحتمل عدى كونه على تقدير المضاف اليه والاصل سلام الله عليكم وقال الخليل

أى الى المذكور خبر المبدأ وقوله لجأورنه أى للمذكور علة مقدمة على المـ لول (قوله تحذف للاضافة  
المعنوية) أى لان الاضافة المعنوية موضوعه لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه مكررة وتعريفه ان كان  
معرفة فلولم تحذف أل من المضاف اضافة معنوية لزم تعريف المرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه  
ان كان مكررة وكل ذلك تحصيل الحاصل (قوله للاضافة المعنوية) أى للاضافة اللفظية نحو الضارب رأس  
الجاني والضارب الرجل (قوله الامن اسم الله تعالى) نحو يا الله وقوله والجل المحكية نحو يا الرجل قائم (قوله  
يا خليفة هيبه) أى لان تقديره يامثل الخليفة فى الهيبه فدخل يافى الحقيقة على غير الالف واللام (قوله هو  
على نية أل فى خير) أى لتوافق الصفة موصوفها فى التعريف (قوله انهم) أى أل الداخلة على أفعال التفضيل  
(قوله الجارة للمفضول) قيد به لانهم اتجماع من الجارة لغير المفضول كما ذابنى افعال التفضيل مما يتعدى بمن  
كقول الكميت فهم الاقربون من كل خير \* وهم الابعدون من كل دم

ويجوز أيضاً أن تجامع من هذين الجارة للمفضول مقدمة عليها أو مؤخرة فتجوز بد أقرب من عمرو من كل خير  
اه شئنى (قوله اللام زائدة) أى اللام فى الرجل (قوله وليس هذا) أى زيادة اللام وقوله والتركيب  
قياسى أى فسد ما قاله الانخس (قوله وليس هذا) أى زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذى كالمنا  
فيه قياسى فبطل كلام الانخس القائل ان أل فى الرجل زائدة (قوله وابدال المشتق) أى من الجامد كالرجل  
وقوله ضعيف أى فبطل ما قاله ابن مالك قال الرضى والغلب ان يكون البـ بدل جامدا بحيث لو حذف الاول  
لاستعمل الثانى ولم يحتاج الى متبوع قبله فى المعنى فان لم يكن جامدا كقوله

فلأوأيلك خير منك انى \* ليؤذيني التجمع والصهيل  
قدر الموصوف أى فلاوأيلك رجل خير منك اه شئنى (قوله وأولى عندى أن يخرج على قوله) أى على طريقة  
قوله الخ أى بان تجعل أل جنسية وما بعده صفة (قوله ان يخرج على قوله الخ) أى يجعل أل لتعريف الجنس  
فيكون مدخولها فى المعنى كالمكررة فيصح نعتها بالنكرة اه شئنى (قوله وحذف لام لقد) أى لام جواب  
القسم الداخلة على قد (قوله يحسن مع الطول) أى مع طول الفصل بين القسم والجواب (قوله وحذف  
لام لا فعلن) أى حذف لام جواب القسم الداخلة على المضارع المؤكـ كد بالنسوت (قوله وقتيل  
مرة الخ) مرة بضم الميم وراء مشددة وبعاء تأنيث أبو قبيلة من فريش وأبو قبيلة من قيس عيلان وأثـ انى  
اطلب دمه واقتل قاتله مضارع ثأر بفتح المثناة والهـ والفرغ بكسر الفاء وفتحها وبالغين المعجمة الهدر يقال  
ذهب دمه فرغاً يهدر الم يطلب (قوله أثـ انى) أى لا أثـ انى (قوله مع غـ ير الباء من حروف القسم الخ)  
اذ لا يجوز التصريح بفعله الا معها (قوله زيد قائم والله) حذف جواب القسم لدلالة الجمله قبله عليه (قوله  
ومنه ان جاء فى الخ) هذا المثال الثانى ليس من القسم الاول قطعاً وانما هو من القسم الثانى وقد صرح بذلك  
فى أول الترجمة التى تأتى وهى حذف جلة جواب الشرط فالظاهر ان ما هنا هو قوله الدمايينى فلم يعتبر المصنف  
التقدم الرتبى وقال الشئنى ليس هذا هو واذلـ لان الشرط والقسم اذا اجتماعاً يؤتى بجواب السابق مستغنى  
به عن جواب المتأخر والاصل فى الجواب أن يلى ما هو جواب عنه فيكون أكرمه فى المثال مقدما فى الرتبة على  
القسم ويكون المثال محذوف منه جواب القسم لتقدم ما يغنى عنه لكن فى الرتبة دون اللفظ ولهذا قال  
المصنف ومنه اه شئنى (قوله ان جاء فى زيد والله أكرمه) هذا جواب الشرط وجواب القسم محذوف  
لدلالة ما قبله وهو الجمله الشرطية عليه (قوله زيد والله قائم) أى فزيد وقائم قائمان مقام الجواب فجواب  
القسم محذوف لدلالة الجمله التى اكتنفته عليه (قوله خبرا عن المتقدم) أى فهو محذوف فيه الجواب لاجل

فى ما يحسن بالرجل خير منك  
أن يفعل كذا هو على نية أل  
فى خبر ويرهاتم الاتجماع  
من الجارة للمفضول وقال  
الانخس اللام زائدة واهـ  
هذا بقياس والتركيب  
قياسى وقال ابن مالك خير  
بدل وابدال المشتق ضعيف  
وأولى عندى ان يخرج على  
قوله

ولقد أمر على اللثيم بسبى  
\*(حذف لام الجواب)\*  
وذلك ثلاثة حذف لام  
جواب لو نحو لو نشاء جملناه  
أجابا وحذف لام لقد  
يحسن مع الطول نحو قد  
أفـ من زكاه وحذف لام  
لا وهـ ان يختص بالضرورة  
كقول عامر بن الطفيل  
وقتل مرة ثأر فانه

فرغ وان اخاكم لم يثـ  
\*(حذف جلة القسم)\*  
كثير جدا وهو لازم مع غير  
الباء من حروف القسم  
وحديث قيل لافـ ان واقد  
فـ ل اوثنى فعل ولم يتقدم  
جمله قسم فثم جلة قسم مقدرة  
نحو لا عذبه عذابا شديدا  
الآية ولقد صدقكم الله  
وعده انى اخرجوا لا يخرجون  
مهم واختلف فى نحو لزيد  
قائم ونحو وان زيدا قائما  
لقائم هل يجب كونه جوابا  
لقسم او لا

\*(حذف جواب القسم)\* يجب اذ تقدم عليه او اكتنفه ما يغنى عن الجواب فالاول نحو زيد قائم والله ومنه ان جاءنى ما  
زيد والله اكرمه والثانى نحو زيد والله قائم فان قلت زيد والله انه قائم ولقائم احتمال كون المتأخر عنه خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه



جواباً وجملة القسم وجوابه الخبر ويجوز في غير ذلك نحو والنارعات غرة الآية أي لتبعن بدليل ما بعده وهذا المقدر هو العامل في يوم ترجف  
أوعاءه أذ كرو قيل الجواب أن في ذلك لعبرة وهو بعد لبعده ومثله في القرآن المجيد أي لم يكن بدليل كم أهلكنا وأنت لنذر بدليل بل عجبوا  
أن جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور فقال الانخس قد علمنا وحذف اللام الطول مثل قد أفلح من زكاها ابن كيسان ما يلفظ من قول الآية  
الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا بهضهم أن في ذلك لذكرى ومثله ص والقرآن ذي الذكر أي أنه لمجزأ وأنت لن المرسلين أو ما لا مركباً  
يزعمون وقيل مذكور فقال الكوفيون والزجاج أن ذلك لحق وفيه بعد الانخس أن كل الأ كذب الرسل الفراء وثعلب ص لأن معناه صدق الله  
ويرده أن الجواب لا يتقدم وقيل كم أهلكنا وحذف اللام الطول \* (حذف جملة الشرط) \* ٢٧٣ هو مطرد بعد الطلب نحو فاتبعوني

يحبيكم الله أي فان تتبعوني  
يحبيكم فاتبعني أهدك ربنا  
آخرنا إلى أجل قريب نجيب  
دعوتك وتتبع الرسل وجاء  
بدونه نحو أن أرضى واسعة  
فأي فاعبدون أي فان لم  
يتأت إخلاص العباد في  
هذه البلدة فأي فاعبدون  
في غيرها أم اتخذوا من دونه  
أولياء فآله هو الولي أي أن  
أرادوا ولياً بحق فآله هو الولي  
أوتقوا ولوا لولا أنزل علينا  
الكتاب لكنا هدى منهم  
فقد جاءكم بينة من ربكم  
وهدى ورجة فمن أظلم ممن  
كذب بآيات الله أي أن  
صدقتم فيما كنتم تعدون  
به من أنفسكم فقد جاءكم  
بينة وأن كنتم فلا أحد  
أكذب منكم فمن أظلم وأغما  
جعلت هذه الآية من  
حذف جملة الشرط فقط وهي  
من حذفها وحذف جملة  
الجواب لأنه قد ذكر في اللفظ  
جملة فاعمة مقام الجواب وذلك  
يسمى جواباً بتجوزاً كما سيأتي

ما اكتنفه أي لدلالته عليه (قوله الخبر) أي خبر المبتدا (قوله ويجوز) أي حذف الجواب في غير ذلك أي في  
غير ما إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغني عنه (قوله والنارعات) هذا قسم (قوله بدليل ما بعده) أي يوم ترجف  
(قوله لبعده) أي من القسم (قوله ومثله) أي مثل المثال المتقدم في كون جواب القسم محذوفاً فيه ولم يتقدم  
عليه أو يكتنفه ما يغني عنه (قوله وفيه بعد) قال الفراء لا نجد هذا القول مستقيماً في العربية لتأخره جداً عن  
قوله والقرآن (قوله ص) أي والقرآن ص وهذا القول مبني على جواز تقدم جواب القسم وإن ص معناه  
صدق الله (قوله أن الجواب لا يتقدم) أي مطلقاً سواء كان جواب قسم أو شرط (قوله حذف جملة الشرط)  
أي مع الاداة (قوله هو مطرد بعد الطلب الخ) هذا مبني على أن الجملة الواقعة بعد الطلب لاداة شرط مقدرة مع  
فعل الشرط وإن الجازم للفظ فعل تلك الجملة الاداة المقدرة وأما على القول بأن الجملة الواقعة بعد الطلب جواب  
لطلب المتقدم وإن الجزم به فلا حذف في الكلام (قوله فاتبعني أهدك) أي فان تتبعني أهدك (قوله  
نجيب دعوتك) أي أن تؤخرنا لأجل قريب نجيب دعوتك (قوله وجاء) أي حذف الشرط وقوله بدونه أي  
بدون تقدم الطلب (قوله في هذه البلدة) أي مكة (قوله أي أن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم)  
أي وجب عليكم الإيمان لأنه قد جاءكم فهو له الجواب المحذوف (قوله وان كنتم فلا أحد أكذب منكم)  
لعل الأظهار وان كنتم فأنتم ظالمون إذا ظلم الخ تأمل اه تقرير دردير (قوله وهي من حذفها) أي  
والحال أنهم من حذفها الخ (قوله لأنه قد ذكر في اللفظ جملة) أي وهي فن أظلم وقوله فقد جاءكم بينة الخ  
وقوله فاعمة مقام الجواب أي وهي تسمى جواباً بتجوزاً (قوله ويرده الخ) وأجيب بأننا لا نسلم أن الجواب هنا جملة  
فعلية فعلها منفي بل هي جملة اسمية والتقدير فأنتم لم تقتلوهم فالاسم الدالة عليه الفاء محذوف وقد صرح  
بهذا الزنجشيري حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره ان افترستم يقتلهم فأنتم لم تقتلوهم ولكن الله  
قتلهم فلامني للاعتراض عليه تأمل (قوله لا تدخل عليه الفاء) أي وجبت حذفها لئلا يصح أن يجعل قوله فلم تقتلوهم  
جواباً للشرط مقدر (قوله كثير) أي لكن لاكثر على أن حذف جملة الشرط مع بقاء الاداة جائز مطلقاً  
وذهب بعضهم إلى أنه لا تحذف الفاء مع بقاء النافية أيضاً كهذا البيت اه شمني (قوله هو أن فعل ظالم) هو  
مبتدأ أو فعل فاعل فعل وفاعل فعل الشرط وظالم خبر المبتدأ والجواب محذوف دل عليه ما اكتنفه أي هو ظلم  
(قوله وأنا ان شاء الله لمهتدون) أي ان شاء الله ان شاء الله لمهتدون فحذف الجواب بدليل ما اكتنفه (قوله وقول ابن  
معطي) أي في الفيتة (قوله أمان ذلك) أي فثبت قوله هو الكلام خبر اللفظ والجواب محذوف دل عليه  
ما اكتنفه (قوله مع كون الشرط مضارعاً) أي لأن الجواب لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضياً كما في الأمثلة  
الذكورة وأما أن كان الشرط مضارعاً فلا يجوز حذف جوابه إلا في الضرورة (قوله وهي حذف الفاء) أي من

(٣٥ - دسوقي في) وجعل منه الزنجشيري وتبعه ابن مالك بدر الدين فلم تقتلوهم أي ان افترستم يقتلهم فلم تقتلوهم ويرده أن الجواب  
المنفي لم لا تدخل عليه الفاء وجعل منه أبو البقاء فذلك الذي يدع اليتيم أي أب أردت معرفته فذلك وهو حسن وحذف جملة الشرط بدون الاداة  
كثير كقوله فطلقها فاست لها بكف \* والايحل مفرق الحسلم أي وان لا تطلقها (حذف جملة جواب الشرط) وذلك واجب أن تقدم عليه  
أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثاني نحو هو ان فعل ظالم وأنا ان شاء الله لمهتدون ومنه والله ان جاءني زيد لا كرمه  
وقول ابن معطي (اللفظ ان يفده هو الكلام \* أمان ذلك ففیه ضرورة وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً وأما الجواب الجملة الاسمية  
وجملة الشرط والجواب خبر فيه ضرورة أيضاً وهي حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها \*



ووهم ابن الجبار اذ قطع بهذا الوجه ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو فان استطعت ان تبني نفاق في الارض الاية أي فافعل ولو ان قرأنا سيرت به الجبال الاية أي ما آمنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يفسدون لكان هذا القرآن وما قدرته أظهر لو تعلمون علم اليقين أي لا تدعتم وما ألهدكم السكائر ولو افتدى به أي ما تقبل منه ولو كنتم في تروج مشيدة أي لا دركمهم واذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحون أي أعرضوا بدليل ما بعده ٢٧٤ أنذ كرتهم أي تطيرتم ولو جئنا بمثله مددا أي لنفد ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم أي

لرأيت أسرافكم وما ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم أي لهلكتم قل أرأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري قد بدره أستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جوابا بالالفاء وثمرة عن الهمزة نحو ان جئتكم أفما تحسن الى ومقدمة على غير هاتين فتل تحسن الى \* (تنبيه) التحقيق أن من حذف الجواب مثل من كان برحمة الله فان أجل الله لا ت لان الجواب سبب عن الشرط وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان أجل الله لا ت ومثله وان تجهر بالقول أي فاعلم أنه فني عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبك أي يقتصر فقد كذبت رسل من قبلك ان يحسبكم فرح أي فاصبروا فقد مس القوم فرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان أي يفعل الفواحش

الجواب الواقع جملة اسمية (قوله ووهم ابن الجبار) أي في شرحه على ألفية ابن موطر (قوله اذ قطع بهذا الوجه) أي فقطعه بهذا الوجه يقتضي عدم صحة الاول وهو غلط (قوله في غير ذلك) أي في غير ما اذا تقدم عليه الشرط أو اكتنفه ما يغني عن الجواب (قوله سيرت به الجبال) أي من مقارها وزعزت عن مضاجعها وقوله او قطعت به الارض حتى تصدع وتترايل قطعها وكام به الموتى تسمع وتجييب (قوله لكان هذا القرآن) أي لكونه غاية في التكبر ونهاية في الانذار والتخويف كما قال تعالى لو أنزلناه هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله (قوله وما قدرته أظهر) أي للدليل المذكور وفيه أن ما قدره أيضا دل عليه قوله تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على جبل فلم يتبين كون تقديره أظهر من تقديرهم واعلم أن كلام من الوجهين ودليل كل واحد ذكره الزمخشري فلم يقدر المصنف شيئا انفرد به عن غيره خلافا لما يشعر به قوله وما قدرته أظهر الخ (قوله بدليل ما بعده) أي وهو قوله وما ناتتهم من آية من آيات رجمهم الا كانوا عنها معرضين (قوله تقديره أستم ظالمين) هذا صريح في أن الزمخشري جعل جملة الاستفهام جوابا مع أنه لم يقع في الكشف هذا الكلام على هذه الصورة وليس فيه ما يقتضي أن جملة الاستفهام جواب ونص ما فيه والمعنى قل أخبروني ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة أهل بني اسرائيل على نزول مثله مع إيمانهم به مع استكباركم عنه وعن الإيمان به أستم أضل الناس وأظلمهم اه كلامه فان قلت ان هذه الجملة المقسدة اذ لم تجعل جوابا للشرط فموقعها قلت موقعها معول لا أخبروني والعامل معلق فان قلت فان جواب الشرط حيث نذرت هو محذوف دل عليه الجملتان المكتنفتان له والتقدير ان كان من عند الله فاعلم وفي أستم ظالمين اه دما ميني (قوله ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جوابا) أي وحيث نذرت فادره بقوله أستم ظالمين لا يصح أن يكون جوابا بل يقدر فاعلم وفي أستم ظالمين (قوله سواء أوجد الرجاء) أي رجاء لقاء الله أم لم يوجد وحيث نذرت فلا يصح أن يكون قوله فان أجل الله لا ت جوابا لعدم نسيبه عن الشرط (قوله ومثله وان تجهر بالخ) قال الدماميني يشكل عليه مضاربة الشرط في هذه الآية والاربعه بعدها مع أنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف في السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا وعدوا من الضرورات

لأن تلك قد ضاقت عليكم بيوتكم \* ليهلم ربي أن يبتني واسع

وقد يجب بانه لما سد شي مسد الجواب كانه لم يحذف وقوله لا يحذف الجواب الا اذا كان الشرط ماضيا مرادهم لا يحذف من خبر سد شي مسده (قوله ان صدقت النفي) أي فمعي نعم حيث نذرتهم وقوله وبلي أي وتقول بلي ان أبطلته أي فمعي بلي حيث نذرتهم فام (قوله ما ان تزال) ان زائدة أي لا تزال وقوله منوطة أي معلقة اسم مفعول من قولك نطقت الشيء أنوطة اذا علقته والرجاء توقع أمر محبوب ضد اليأس فهو مادام مترجيا وقوع ما يجب خائف من عدم وقوعه (قوله بمعنى نعم) أي لانهم لو كانت المؤكدة العاملة لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها الماصر حوايه من أن المؤكدة لا يجوز حذف جزأها ما اه تقرير شيخنا دردير (قوله خلافا لا كثرهم) أي حيث قالوا ان المني قلت نعم أي قد علمت اني فان بمعنى نعم والهاء لا سكنت

والمنكرات فانه يأمر بالفحشاء والمكروم من يتول الله ورسوله والذين آمنوا أي يغلب فان حزب الله هم الالمون وان (قوله

عزموا الطلاق أي فلا تؤذوهم بقول ولا فعل فان الله يسمع ذلك ويعلمه فان قولوا أي فلا لوم على فقد أباعتكم (حذف الكلام بجملة) يقع ذلك باطراد في مواضع أحدها بعد حذف الجواب يقال أقام زيد فقتل نعم وألم يقيم زيد فقتل نعم ان صدقت النفي وبلي ان أبطلته ومن ذلك قوله قالوا أخفت فقلت ان وحيثي \* ما ان تزال منوطة برجائي فان ان هنا بمعنى نعم وما قوله ويقان شيب قد علا \* له وقد كبرت فقلت انه فلا يلزم كونه من ذلك خلافا لا كثرهم



لجواز أن لا تكون الهاء للسكت بل اسم لان على انها مؤكدة والخبر محذوف اي انه كذلك \* والثاني بعد نعم وبش اذا حذف المخصوص وقيل ان الكلام جملتان نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد \* والثالث بعد حروف النداء في مثل ٢٧٥ ياليت قومي يعلمون اذا قيل انه على حذف

المنادى اي ياهؤلاء \* الرابع بعد ان الشرطية كقوله قالت بنات العم ياسلي وان كان فقيرا \* وما قالت وان اي وان كان كذلك رضىته \* الخامس في قولهم افعل هذا امالا اي ان كنت لا تفعل غيره فافعله \* (حذف اكثر من جملة في غير ما ذكر) \* انشد ابو الحسن

ان يكن طبك الدلال فلو في سالف الدهر والسنين الخوالي \* اي ان كان عادتك الدلال ولو كان هذا فيما مضى لاحتماله منك وقالوا في قوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى التقدير فضر به فحي فقلنا كذلك يحيى الله وفي قوله تعالى انا انبئكم بتاويله فارسلون الالية التقدير فارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا فارسلوه فاناه وقال له يا يوسف وفي قوله تعالى فقلنا اذهبوا الى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم التقدير فاتباهم فبلغاهم الرسالة فكذبوها فدمرناهم \* (تنبيه) \* الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصنعة وذلك بان يحذف خبرا بدون مبتدا أو بالعكس أو شرط بدون جزاء أو بالعكس

(قوله لجواز أن لا تكون الهاء للسكت) اي وأما لو جعلت للسكت لكان منه (قوله وقيل ان الكلام جملتان) اي والجمال أنا قلنا ان الكلام جملتان اي نعم الرجل جملة والمخصوص مبتدأ خبر محذوف وخبر محذوف واما اذا قلما انه مبتدأ خبر الجملة قبله المحذوف جزء الكلام (قوله نعم العبد) اي هو أيوب (قوله بعد حروف النداء) اي لان المحذوف أدعو والمنادى (قوله اذا قيل انه على حذف المنادى) احتراز بهذا عما اذا قيل ان حرف النداء ادأولى ما ليس بمنادى يكون لمجرد التنبيه لان الكلام حينئذ لا حذف فيه وانما كان هذا الثالث من حذف الكلام بجملة اي بحيث لم يبق منه علة ولا فائدة لان المنادى عند سيويو وجمهور البصريين مفعول به لا دعوة مدرا واصل يازيدا أو يزيدا حذف أدعو وزوال الكثرة الاستعمال ودلالة النداء عليه فخر آ الجملة الفعل والفاعل محذوفان فاذا حذف المنادى ايضا كان الكلام بجملة محذوفا ١٥ شمني (قوله وان كان فقيرا \* وما) بروي بدل \* عندما (٣) عيبا بفتح العين المهملة وكسرا ولى التختين وتشديد الثانية من العي ضد البيان قبل هذا البيت لرؤية وقوله

قالت سلمى ليت لي زوجا يمن \* يغسل جلدي وينسني الحزن وحاجة ما ان لها عندى ثمن \* ميسورة قضاؤها من

قالت بنات العم الخ ويعين بتخفيف النون وأصله التشديد وحاجة عطف على زوجا أرادت بها الشهوة وما نافية وان زائدة قال الدمامني لا يخفى في انك اذا قلت ان جاء زيداً كرمته فالكلام هنا وجموع هذا الترتيب ان الشرطية وجملتها وليس شيء من الجملتين حال تعلق ان به وارتباطها به كلاما لعدم استقلاله بالاستغناء بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف في هذا الموضع والذي بعده بعض الكلام لا الكلام بجملة وجوابه ان المصنف انى الحرف لعدم مدخلية في الاسناد الكلامي والحكم الاعرابي (قوله اي ان كنت لا تفعل غيره فافعله) انما قد ركن لان المعلق عليه عزمه على عدم الفعل تدبر \* (حذف أكثر من جملة) \*

(قوله في غير ما ذكر) اي من الشرط وجوابه وجواب القسم (قوله ان يكن طبك) بالباء الموحدة مثلث الطاء وفي نسخة طبعك وهو بمعناه والبيت من ايات العبد بن الابرص وبعده

كنت بيضاء كالمهاة واذا \* تبتك نشوان مرخيا اذ بالي فتركى شط حاجبك وعيشي \* معننا بال ر جاء والتأ مال قد زعمتني انى كبرت واني \* قل مالي وضمن عني الموالى ان ترينى تغير الراس منى \* وعلا الشيب مغرقى وقد الى فيما أدخل الخباء على مه \* ضومة الكشم طفلة كالغزال فتعاطيت جبهتها ثم مالت \* ميلان الكتيب بين الرمال ثم قالت قد انفسك نفسى \* وفدا المال ثم أهلا ثم مالى

(قوله فلو كان هذا فيما مضى لاحتماله منك) اي فقد حذف جملة شرط لو وجملة جوابها وذلك أكثر من جملة وفيه أن هذا لا يخرج عما تقدم لان حذف كل من الجواب والشرط قد تقدم والجواب أنه غيره من حيث ان المحذوف الامر انى وما تقدم حذف واحد فقط (قوله أو بالعكس) أن ان يجزم مبتدأ بدون خبر وقوله أو بالعكس اي أو جزاء بدون شرط (قوله نحو ليقول الله) اي خلقهم الله وقوله قالوا خيرا اي أنزل خيرا

أو معطوفا بدون معطوف عليه أو معطولا بدون عامل نحو ليقول الله ونحو قالوا خيرا ونحو خيرا ما لك الله وأما قولهم في نحو سرايل تقيكم الحر ان التقدير والبرء ونحو تلك نعمة فمنها على أن عبد بن اسرايل ان التقدير ولم تعبدني ففضول في فن النحو (٣) قوله بدل معدما الصواب بدل فقير لانه لا يستقيم الوزن الا بذلك



وانما ذلك للمفسر وكذا قولهم

يحذف الفاعل اعطاه منته  
وحقارة المفعول أو بالعكس  
أو الجاهل به أو الخوف عليه  
أو منه ونحو ذلك فانه تطفل  
منهم على صناعة البيان ولم  
أذكر بعض ذلك في كتابي  
جريا على عادتهم وأنشد

وهل أنا الامن غزية ان غوث  
غويت وان ترشد غزية ارشد  
بل لاني وضعت الكتاب لفائدة  
منعاطي التفسير والعربية  
جميعا وأما قولهم في راكب  
الناقة طليحان انه على حذف

عاطف ومطوف أي والدقة  
فلازم لهم لطابق الخبر المخبر  
منه وقبل هو على حذف  
مضاف أي أحد طليحين  
وهذا لا يتأتى في نحو غلام  
زيد ضربت بها الباب السادس

من الكتاب في التحذير من  
أمو واشتهرت بين العربيين  
والصواب خلافها وهي كثيرة  
والذي يحضر في الآن منها  
عشرون موضعا (أحدها)  
قولهم في لو انما حرف امتناع

لامتناع وقد بينا المواب في  
ذلك في فصل لو وبسطنا القول  
فيه بما لم نسبق اليه (الثاني)  
قولهم في اذا غير العجائية انما  
طرف لما يستقبل من الزمان

وفيهام معنى الشرط غالبا وذلك  
معييب من جهات احدها  
انهم يذكرونه في كل موضع  
وانما ذلك تفسير للادق من  
حيث هي وعلى المعرب أن  
يبين في كل موضع هل هي  
متضمنة لمعنى الشرط أم لا

وقوله خير أي على خير فهذه أمثلة لما اذا وجد المعمول بدون عامل (قوله وانما ذلك للمفسر) أي لان المعنى  
لا يستقيم الاعليه (قوله جريا) علة للمعنى أي لم أذكر ذلك بحيث أكون جريا على عادتهم وأنشد هذا البيت  
اعتذارا (قوله وأنشد الخ) يحتمل أن يكون منصوبا بان مضمرة مطعفا على المصدر المتقدم وهو قوله جريا على حد  
قولها \* وابس عبادة وتقرهيني \* ويحتمل أن يكون مرفوعا على الاستشاف أي وأنا أنشد والبيت لدريد بن  
الهمم غزوية بغين مججمة مفتوحة وراي قبيلة والمضارعان يجوز فيهما ضم الشين وقضها يقال رشد يرشد كصبر  
ينصبر ورشد يرشد كفرح يفرح وغرضه أنه لم يذكر في كتابه بعض ما أورده مما يتعلق بغير الاعراب لاجل  
اقتفاء أثر غيره ممن فعل ذلك من العربيين حتى يحتاج الى أن ينشد هذا البيت اعتذارا عن ذلك وانما فعله لامر  
آخر وهو أنه وضع كتابه ليفيده من تعاطي التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر اه  
دمايقي (قوله بل لاني الخ) الاوضع حذف الاضراب وقوله لاني الخ علة للمعنى أي لاني وضعت هذا الكتاب  
لأفائدة منعاطي التفسير والتحوأي وبيان الاغراض التي يحذف الفاعل أو المفعول لاجلها لا تفيد منعاطيها  
فائدة لان صناعة النحولا تتوقف عليها وكذلك استقامة معنى الكلام لا تتوقف عليها (قوله لأفائدة منعاطي  
التفسير والعربية جميعا) بل لأفائدة علم الادب أول طائفة مطلق العلم وما أحسن قول من قبل باشافي ديوانه

يداوي السقيم بصوت رخيم \* وطبع سليم وذات تحب

كحل غسريب ولفظ عجيب \* ومعنى الليب بحسن الادب

وقيل للمصنف هلا فسرت القرآن أو أعربته فقال أضفاني المعنى (قوله طليحان) من الطلاحة وهي النعب  
من السير (قوله وقيل هو على حذف مضاف) أي ولا يكون التقدير الناقد وراكب الناقة بحيث يجعل من  
باب حذف العاطف والمطوف عليه لان الحذف اتساع وبابه وسط الكلام وآخرا أوله ألا ترى أن كان  
تراد وسطا وآخر الأول وحذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وانما حكى منه أبو عثمان أكلت خبز اسمك انما  
اه شمني (قوله وهذا) أي حذف المضاف وهو التأويل الثاني وأما التأويل الاول وهو حذف الواو مع  
ما عطف فانه يتأتى فيه بان يقال الاصل غلام زيدو زيد ضربت بها

\*(الباب السادس من الكتاب)\*

(قوله حرف امتناع لامتناع) أي حرف يدل على امتناع جواب الامتناع شرطها وهذه العبارة فاسدة لاقتضائها  
أن لو كانت تكون لا انتفاء الامر من دائما وليس كذلك لانها انما تدل على انتفاء الامر من اذا كان الجواب مساويا  
للشرط في التحقق كقوله لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فان كان أهم منه فلا تدل على انتفاء الجواب  
بل على انتفاء الشرط فقط كقوله لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا اذا لا يلزم من انتفاء طالع الشمس  
انتفاء الضوء وانما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط وهو ضوء الشمس وقد تكون لتقرير الجواب سواء  
وجد الشرط أولا كقوله لو لم يخف الله لم يعصه والحاصل أن هذه العبارة التي قالوها تفيد أنها اذا امتناع الامر من  
مع انهما قد تكون لامتناع الاول وقد تكون لتقرير الجواب مطلقا ووجد الشرط أولا (قوله وقد بينا الصواب  
في ذلك) أي فيما يقال فيها وهو حرف يدل على انتفاء قال يلزم لثبوته ثبوت تاليه أي حرف يدل على انتفاء تاليه  
وهو الشرط يلزم من ثبوت ذلك الشرط ثبوت تاليه وهو الجواب وانما كانت هذه العبارة صوابا لانه لم يتعرض  
فيها في الثاني بل لنفي الاول وأنه الثاني انما ثبت عند ثبوت الاول وأما امتناع الثاني عند امتناع الاول فمكون  
عنه (قوله أنهم يذكرونه) أي هذا التفسير (قوله وانما ذلك) أي التفسير أي كونها طرفا لما يستقبل وفيها  
معنى الشرط غالبا (قوله من حيث هي) في نسخة من حيث الجملة والمراد واحد أي من حيث ذاتها بقطع النظر عما  
تحصل فيه من المواضع وحيث فلا ينبغي أن يذكر ذلك التفسير بتمامه في كل موضع بل على المعرب أن يبين الخ  
(قوله أم لا) تقدم أول الكتاب أن هل لا يؤتى لها بمعادل فقد يشكك ارتكاب المصنف له هذا وجوابه ان أم هنا



وأحسن مما قالوه أن يقال إذا أراد تفسيرها من حيث هي ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بحسب ما به صالح لغير ذلك والثانية  
أن العبارة التي تلي للمتدرين يطاب فيها الإيجاز لتخفف على الالسنه إذا الحاجة داعية ٢٧٧ إلى تكرارها وكان أن حصر من قولهم

لما يستقبل من الزمان أن  
يقولوا مستقبل \* والثالثة  
أن المراد أنهم أطرف موضوع  
للمستقبل والعبارة موهمة  
أنهم يحل للمستقبل كما تقول  
اليوم ظرف للسرقة فأن  
الزمان قد يجعل ظرفا للزمان  
بجاءا تقول كتبته في يوم  
النجس في عام كذا فان الثاني  
حال من الاول فهو ظرف له  
على الاتساع ولا يكون بدلا  
منه اذ لا يدل الاكثر من  
الاقل على الاصح ولو قالوا

ظرف مستقبل لسلو من  
الاسهاب والايهام المذكورين  
\* والرابعة ان قولهم غالبا  
راجع الى قولهم فيه معنى  
الشرط كذا يفسرونه وذلك  
يقضي ان كونه ظرفا وكونه  
للزمان وكونه للمستقبل  
لا يتخلفن وقد بينا في بحث اذا  
ان الامر بخلاف ذلك  
(الثالث) قولهم النعت يتبع  
المنعوت في أربعة من عشرة  
وانما ذلك في النعت الحقيقي  
فاما السببي فانما يتبع في  
اثنين من خمسة واحد من  
اوجه الاعراب واحد من  
التعريف والتكثير وأما  
الافراد والتذكير واذا داهما  
فهو فيها كالفعل تقول مررت  
برجلين قائم ابواهما وبرجل  
قائم آباؤهم وبرجل قائم أمه  
وبامرأة قائم أبوها وانما

منقطعة لامتداده وقد سبق ما يتعلق بالمواضع المذكورة (قوله وأحسن مما قالوه) أي من جهة ان هذه العبارة  
ليست موهمة لخلاف المراد بخلاف عبارتهم ومن جهة افادة هذه أن اذا صاحلة لتضمن معنى الشرط وليست  
متضمنة للمعناه بالفعل كما هو ظاهر عبارتهم فانها في بعض المواضع متضمنة لمعنى الشرط وفي بعضها غير متضمنة لذلك  
(قوله من حيث هي) أي من حيث ذاتها بقطع النظر عما تقع فيه من المواضع (قوله ظرف مستقبل) أي وأما  
ظرف لما يستقبل فهو موهمة لخلاف المراد لافادته ان اذا ظرف للظرف لان ما يستقبل من الزمان ظرف وقوله  
ظرف خبر لمخدوف أي هي ظرف والجملته مقول القول (قوله منصوب بحسب ما به صالح لغير ذلك) أي كضمها للمعنى الشرط (قوله فان الزمان الخ) علة لقوله  
اختاره هو انهم انصوبه بالشرط (قوله صالح لغير ذلك) أي كضمها للمعنى الشرط (قوله فان الزمان الخ) علة لقوله  
موهمة (قوله فان الثاني حال من الاول) أي لان المعنى حالة كون يوم النجس مظروفا في عام كذا وقوله فهو أي  
الثاني ظرف له أي للاول وقوله على الاتساع أي التجوز أي ان الظرفية مجازية لاحتمالية لانها لا بد فيها  
من كون الظرف له احتواء والمظروف له تحيز (قوله ولا يكون) أي الثاني بدلا منه أي من الاول (قوله  
على الاصح) أي خلافا لمن اجاز ابدال الكل من البعض وجعل منه قوله

رحم الله أعظماء فنوها \* بسجستان طحمة الطلحات

بفعل طحمة بدلا من اعظم بدل كل من بعض (قوله الاسهاب) أي التطويل (قوله وكونه للزمان) أي  
موضوعا للزمان (قوله أن الامر بخلاف ذلك) أي فقد تخرج عن الظرفية بحيث لا تضمن معنى في فلا ينافي  
انها اسم زمان فقد زعم الاخفش أنها في محل جر محقق في قوله تعالى حتى اذا جاءوها أي سبغوا الى وقت  
مجيئهم ايها وزعم ابن جني في اذا وقعت الواقعة الآية فحين نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ والثانية  
خبر والمنصوبين حالان من ضمير وقعت وكذا جلة ليس ومعمولها والمعنى وقت وقوع الواقعة حقيقة خافضة  
لقوم رافعة لا تخبرين هو وقت رج الارض وقد تخرج عن الاستقبال فتجبي للماضي كافي واذا رأت التجارة  
أولها وانقضوا اليها ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم (قوله يتبع المنعوت في أربعة من عشرة) أي  
فظاهره مطلقا كان النعت حقيقيا أو سببيا وقوله من أوجه الاعراب أي الثلاثة (قوله فهو فيها كالفعل)  
يعني فيفرد النعت على الافصح وتضعف المطابقة بينهما وبين فاعله في التثنية والجمع فكما تقول مررت برجلين  
أو برجل يقوم أبواهما أو آباؤهم تقول مررت برجلين أو برجل قائم أبواهما أو آباؤهم وكما تضعف  
يقومان أبواهما ويقومون آباؤهم كذلك تضعف قائمين أبواهما وقائمين آباؤهم الا اذا كان النعت جمعا  
لا يجري مجرى مفرد في الحركات والسكنات بان يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح فان المطابقة حينئذ  
لا تضعف نحو مررت برجل قعود غلمانة وان ضعف ذلك في الفعل نحو برجل يعمدون غلمانة لان اسم الفاعل  
المشبه للفعل اذا جمع جمع تكسير خرج الخطأ عن موازنة الفعل ومناسبة لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا  
شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانة كإلزام في فاعل يعمدون غلمانة اه شمني (قوله الظالم اهلها) أي فقد  
طابق النعت مرفوعه في التذكير والمنعوت في التأنيث (قوله غير أن الصفة الخ) هذا يخرج من قوله  
فهو فيها كالفعل وقوله الرافعة لجمع أي لجمع تكسير (قوله أن تفرد) أي بحيث يقال برجل قائم غلمانة  
وان تكسر بحيث يقال برجل قعود غلمانة أي واما الفعل فلا يكسر (قوله وهو) أي تكسير الصفة الرافعة  
ارجح أي من افرادها (قوله كقوله) أي قول زهير بن أبي سلمى وبعد هذا البيت

وأبيض فياض نداء غمامة \* على مقتضيه ما تعجب نوافله

وهما من القصيدة التي أولها

يقول قائم أبواهما وقائم آباؤهم من يقول أكلوني البراغيت وفي التزليل ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم  
أهلها غير أن الصفة الرافعة لجمع  
يجوز فيها في الفصح أن تزدوان تكسروها وارجح على الاصح كقوله



بكرت عليه بكرة فوجدته \* قعودا عليه بالصريم غواذله وصح الاستشهاد بالبيت لان هذا الحكم ثابت ايضا للخبر والحال (والرابع) قولهم في نحو فكلما منهار قد ان رعدا نعت مصدر ٢٧٨ محذوف ومثله واذا كر ربك كثيرا وقول ابن دريد واشتعل المبيض في مسوده \*

مثل اشتعل النار في جزل

الغضى

أى اكل رعدا وذا كرا الايرا

واشتعل الا مثل اشتعل النار

قيل ومذهب سيبويه

والحقين خلاف ذلك وان

المنصوب حال من ضمير مصدر

الفعل والاصل في كلاء

واشتعل أى فكلما الاكل

واشتعل الاشتعال ودليل

ذلك قولهم سير عليه طويلا

ولا يقولون طويل ولو كان

نعته المصدر جاز وبديل انه

لا يحذف الموصوف الا

والصفة خاصة بجنسه تقول

رأيت كاتبا ولا تقول رأيت

طويلا لان الكتابة خاصة

بجنس الانسان دون الطول

وعندي فيما احتجوا به نظر

أما الاول فجواز أن المانع

من الرفع كراهية اجتماع

مجازين حذف الموصوف

وتصير الصفة مفعولا على

السعة ولهذا يقولون دخلت

الدار بحذف في توسعوا منه وا

دخلت الامر لان تعلق

النحول بالمعاني مجاز واسقاط

الخافض مجاز وتوضيحه أنهم

يقولون ذلك في صفة الاحيان

فيقولون سير عليه زمن

طويل واذا حذفوا الزمان

قالوا طويلا بالنصب لما

ذكرنا وأما الثاني فسلان

المتعقبن أن حذف

الموصوف انما يتوقف على وجدان

لدليل لاعلى الاختصاص بدليل

والتأله الجديد أن اعل سابغات

أي دروعا سابغات

ومما يقدح في قولهم محي

صحا القلب عن سلمى وأعرض باطاه \* وعري أفراس الصاور واحله

(قوله بكرت عليه الخ) البكرة بالضم الغدوة ويقال بكرت على الشيء وابسه وفيه بكور او يقال أيضا بكرت

بالتشديد وابتكرت وابتكرت وابتكرت كل ذلك بمعنى أتت بكرة وكل من بادر الى شئ فقد أبكر اليه في اى وقت

كان مثل ان يقال بكرت وابصلا المغرب اى صالوها عند سقوط القرص كذا في الصحاح وحينئذ فقوله بكرت

اليه بكرة معناه بادرت بالاتيان اليه غدوة أى اول النهار (قوله فوجدته) الهاء مفعول أول وقعودا مفعول

ثان وقعودا فاعل بقعود وقوله عليه أى عنده وقوله بالصريم جمع صريمه وهى القطعة من الرمل تنقطع

من معظمه ويطلق على الزرع المحصود وعلى الليل والنهار من اسماء الاضداد لان كلامهما انقطع من الاخر

(قوله وصح الاستشهاد بالبيت) اى مع ان قعودا ليس تعابلا مفعولا ثانيا لوجود (قوله هذا الحكم) اى

وهو رجحان تكسير الصفة الرافعة لجمع وقوله أيضا مقدم من تأخير اى ثابت للخبر والحال أيضا أى كما أنه

ثابت للنعت ولأنك أن المفعول الثانى لوجود خبر فى الاصل (قوله والرابع قولهم الخ) قال الدمامى لا ينبغي

ان يعد هذا فيما اشتهر بين العرب بين والصواب بخلافه لانه آل الامر من كلام المصنف الى ان الذى اشتهر فى

هذان بين العرب بين صواب وان تخطت بهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف محلا قال الشنئى وأقول انما عده

المصنف فيما اشتهر بين العرب بين والصواب بخلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والحقين خلافه

واستدل لهم على ذلك لانه بناء على اعتراضه على أدلتهم (قوله نعت مصدر محذوف) اى اكل رعدا أى واسعا

لا جبر فيه (قوله من ضمير مصدر الفعل) اى حال من ضمير المنصوب العائد على مصدر الفعل (قوله

قولهم) اى العرب (قوله سير عليه طويلا) اى فثابت الفاعل ضمير المصدر وطويلا حال منه (قوله ولو

كان) أى طويلا نعته المصدر لجاز اى ان يقال طويل لانه يكون صفة للمفعول المطلق ومن المعلوم انه ذا

جعل نائب الفاعل المصدر فصفته تكون ثابتة عند حذفه (قوله الا والصفة خاصة بجنسه) أى والرفع بمعنى

السعة ليس خاصا بالاكل والكثرة ليست خاصة بالذكر ومماثلة اشتعال النار في جزل الغضى ليست خاصة

باشتعال الشعر الابيض في الاسود (قوله تقول رأيت كاتبا) اى انسانا كاتبا وقوله ولا تقول رأيت طويلا

أى انسانا طويلا (قوله فيما احتجوا) أى سيبويه والحقون (قوله أما الاول) اى أما النظر فى الدليل

الاول (قوله أن المانع من الرفع) اى من رفع طويل فى قولهم سير عليه طويلا (قوله مجازين) اراد

بهم مخالفة الاصل أما المجاز البىانى فلا يكره تعدده وسبق هذا نحو أحياء الارض شباب الزمان (قوله مفعولا)

أى نائباً من الفاعل وقوله على السعة اى على خلاف الاصل لان النائب حقيقة هو الموصوف فلما حذف قامت

صفة مقامه فى النيابة على خلاف الاصل (قوله ولهذا) أى ولاجل كراهة اجتماع مجازين أى امرين

على خلاف الاصل (قوله لان تعلق الدخول بالمعاني مجاز) وتعلقه بالاجسام حقيقة ففى دخلت الدار

مجاز واحد وفى دخلت الامر مجازان وهم يكرهون الثانى دون الاول (قوله وتوضيحه) أى وحاصله انه أنهم

يقولون ذلك أى الرفع أى يأتون به فى صفة الاحيان لانه لا يلزم عليه اجتماع مجازين الذى هو مستكره

عندهم (قوله طويلا بالنصب) أى على الحال من ضمير المصدر النائب عن الفاعل (قوله لما ذكرنا) صلة

لمحذوف أى لا بالرفع لما ذكرنا من لزوم اجتماع مجازين وهو مستكره عندهم (قوله وأما الثانى) أى

وأما النظر فى الدليل الثانى (قوله لاعلى الاختصاص) أى لاعلى اختصاص الصفة بجنس الموصوف (قوله

أى دروعا سابغات) أى كوامل يجرها لابسها على الارض فالكمال ليس خاصا بالدروع وقد حذف الموصوف

لدلالة قوله وألتاله الجديد لانه يدل على أن تلك السابغات دروع (قوله ومما يقدح فى قولهم) أى أن

الموصوف انما يتوقف على وجدان دليل لاعلى الاختصاص بدليل والتأله الجديد أن اعل سابغات أى دروعا سابغات رعدا ومما يقدح في قولهم محي



نحو قولهم اشتغل السماء أي الشجيرة الخالية من متعة لتعريفه (والخامس) قولهم القاء جواب الشرط والصواب أن يقال رابطة  
 لجواب الشرط وإنما جواب الشرط الجملة (والسادس) قولهم العطف على ٢٧٩ عاملين والصواب على معمولي عاملين

(والسابع) قولهم بل حرف  
 اضرب والصواب حرف  
 استدراك واضرب فانها  
 بعد النفي والنهي بمنزلة  
 لكن سواء (والثامن)  
 قولهم في نحو انتني أكرمك  
 ان الفعل مجزوم في جواب  
 الامر والصحيح أنه جواب  
 لشرط مقدرو قد يكون انما  
 أرادوا تقريب المسافة على  
 المتعلمين (والناسع) قولهم  
 في المضارع في مثل يقول زيد  
 فعل مضارع مرفوع نحو  
 من ناصب وجازم والصواب  
 أن يقال مرفوع لحلوله محل  
 الاسم وهو قول البصريين  
 وكان حاملهم على ما فعلوا  
 ارادة التقريب والافساح  
 بالهم يحشون على تصحيح  
 قول البصريين في ذلك ثم اذا  
 أعربوا أو عسروا قالوا  
 خلاف ذلك (والعاشر)  
 قولهم امتنع نحو سكران  
 من الصرف للصفة والزيادة  
 ونحو عثمان للعلية والزيادة  
 وانما هذا قول الكوفيين  
 فأما البصريون فذهبهم أن  
 المانع الزيادة المشبهة لاني  
 التانيث ولهذا قال الجرجاني  
 وينبغي أن تعدد موانع  
 الصرف ثمانية لا تسعة وانما  
 شرطت العلية أو الصفة لان

رغدا وما معه حال (قوله السماء) هي أن يلف الثوب على ظهره ويديه جميعا أي فالسماء صفة مصدر محذوف  
 لا حال لتعذر الحال (قوله والخالية من متعة) تعذر الخالية في هذا الترتيب لما لا يقتضي المنع من ارتكابها  
 عند عدم المانع اه دمايني (قوله والخامس) قال الدماميني غاية ما فعلوه في هذا والذي بعده انهم حذفوا  
 مضافا لقيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك ولا يقال ان الصواب خلافه في كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب  
 من ذلك ما لا يحصى كثرة (قوله ان الفعل مجزوم في جواب الامر) أي فان المتبادر من هذه العبارة أن الجازم  
 للفعل نفس الامر وهو خلاف الصحيح (قوله تقريب المسافة) أي والاصل مجزوم في جواب الامر بإداة  
 شرط مقدرة (قوله والصواب ان يقال مرفوع الخ) أي لان القائل بأنه انما رفع للتجرد المذكور انما هو  
 الكوفيون وأورد عليهم أن التجرد المذكور عدوى والرفع أمر وجودي وكيف يصح أن يكون الامر العدوي  
 علة للوجودي وأجيب بمنع كون التجرد من الناصب والجازم عدمه بالانه عبارة عن استعمال المضارع على  
 أول أحواله مخاصما عن لفظ يقتضي تغييره واستعماله والمجيء على صفة ما ليس بعدى اه شمني وهذا الجواب  
 كاد أن يكون مكابرة والحق أن عدم التقييد قد يكون علامة لوجودي والاعمال يرجع للعلامات قال الكسائي  
 الرفع للفعل المضارع حرف المضارعة لانها ما دخلت في أول الكلمة حدث الرفع بحذوها اذا أصل المضارع  
 اما الماضي أو المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فأحاله عليها أولى من أحالته على  
 المفعول الخفي كما هو مذهب البصريين ورد بان جزء الشيء لا يعمل فيه وقيل الرفع له مضارعة للاسم ورد بان  
 المضارعة اقتضت مطاق الاعراب ولكل عامل (قوله لحلوله محل الاسم) كان المراد لحلوله في الجملة والافتقار  
 رفع غير حال محل الاسم كالواقع بعد أداة التحضيض (قوله لحلوله محل الاسم) أي سواء حل محل اسم مرفوع  
 كما في زيد يضرب أي ضارب أو مجرور أو منصوب نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب وانما  
 ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فأعطى أسبق اعراب الاسم وأقواه وهو الرفع واعتراض بأنه  
 يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كافي الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف  
 التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو  
 الذي يضرب و يقوم الزيدان بأن يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على أن ضارب خبر مبتدا  
 مقدم عليه وكذا فائمان الزيدان ويكفي بنا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب  
 مع تقديره فعلا وعن سيقوم بأن يقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد أجزاء  
 الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كافي قوله وما كدت آييا اه شمني (قوله)  
 اذا أعربوا أي أعربوا الكلام أو عرّبوا الطالب أي جعلوه يعرب (قوله المشبهة لاني التانيث) أي من  
 جهة امتناع دخول تاء التانيث عليها معا وقال المبردة في شبه أن النون كانت في الأصل همزة بدليل قايها  
 اليه في صنعاني وجراني في النسبة الى صنعاء وجرأورد بأنه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون  
 أبدلت منها وأما صنعاء وجرأ فالقياس صنعاء وجرأوى كجرأوى فأبدلوا النون من الواو وشذوذ  
 للمناسبة التي بينهما ألا ترى الى ادغام النون في الواو (قوله ثمانية) أي بأن يراد بالتانيث ما يشمل مشبههما  
 (قوله لا تسعة) يعني لان هذه الزيادة حكمها حكم التانيث في الاستقلال بمنع الصرف فينبغي إسقاطها  
 استغناء بعد التانيث الشامل للالفين أو ما هو مما يشابههما وفيه نظر ظاهر اه دمايني (قوله وانما شرطت) أي  
 انما شرطت الكوفيون ما ذكر في منع الصرف مع الزيادة (قوله لان الشبه) أي بالفعل لا يتقوم أي لا يتحقق في  
 الواقع الا بأحد هملان هذه الزيادة لا توجد الا في علم أو صفة (قوله نحو عريت علما) أي فان فيه العلية وزيادة

الشبه لا يتقوم الا بأحدهما ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو عريت علما  
 فان أجابوا بأن المعتبر انما هو الزيادة فان باعيتهم ما سألناهم عن علة الاختصاص



ولا يجدون مصرفاً عن التعليل بمشابهة ألفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون (والخادى عشر) قولهم في نحو قوله تعالى فانكحوا  
 ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ان الواو ثابتة عن او ولا يعرف ذلك في اللغة وانما يقوله بعض ضعفاء العرب والمفسرين وأما الآية  
 فقال أبو طاهر حزة بن الحسين ٢٨٠ الاصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة العربية عن شرف الاعراب القول فيه بان الواو بمعنى

أو يجز عن ذلك الحق فاعلموا  
 أن الاعداد التي تجتمع  
 قسمان قسم يؤتى به يضم  
 بعضه الى بعض وهو الاعداد  
 الاصول نحو ثلاثة أيام في  
 الحج وسبعة اذار جعتم تلك  
 عشرة كاملة ثلاثين ليلة  
 وأتمناها بعشر فتم ميعات  
 وبه اربعين ليلة وقسم يؤتى  
 به لا يضم بعضه الى بعض  
 وانما يراد الانفراد لا الاجتماع  
 وهو الاعداد المعدولة كهذه  
 الآية وآية سورة قاطر  
 وقال اي منهم جماعة ذور  
 جناحين جناحين وجماعة  
 ذور ثلاثة ثلاثة وجماعة ذور  
 اربعة اربعة فكل جنس  
 مفرد بعدد وقال الشاعر  
 ولكنما اهلي بوادانية  
 ذئاب تبغى الناس مثنى  
 وموحد  
 ولم يقولوا ثلاث وخماس  
 ويريدون ثمانية كما قال تعالى  
 ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا  
 رجعتم وللجهل بمواقع هذه  
 الالفاظ استعمالها المتبني في  
 غير موضع التقسيم فقال  
 احادام سداس في احاد  
 ليلتنا المنوطة بالتنادي  
 وقال الزمخشري فان قلت  
 الذي اطلق لسانك في الجمع  
 ان يجتمع بين اثنين او ثلاث

الياء والتاء لانه من العفر وهو القوة (قوله ولا يجدون مصرفاً) أي مدفعا يدفع ذلك الالتزام الا كون الزيادة  
 مشابهتين لالقي التانيث (قوله ثابتة عن او) أي فهذا غير صواب لانه لا يعرف الخ (قوله ولا يعرف ذلك) أي  
 جعل الواو بمعنى أو خصوصاً في هذا المقام الذي فيه العدد معدول عن الاصل بخلاف جعل أو بمعنى الواو فانه  
 موجود في اللغة (قوله وأما الآية الخ) جواب عما يقال اذ لم يجعل الواو في الآية بمعنى أو بل كانت باقية  
 على حالها لزم جواز نكاح تسعة من النساء (قوله ذلك) يسكون الراء أي عن ادراك الحق وعن معرفته (قوله  
 الاعداد التي تجتمع) أي يراد جمعها وضم بعضها لبعض أي والتي لا تجتمع قسمان (قوله الاعداد الاصول) أي  
 غير المعدولة (قوله وسبعة) أي فالجملة عشرة ولذا قال بعد تلك عشرة (قوله كهذه الآية) أي فاقصد  
 أنسكحوا ما طاب لكم من قسم التثنية والتثليث والتربيع على سبيل الانفراد لا الاجتماع والحال أنه ليس  
 المقصد الجمع والضم حتى تكون الآية مفيدة لجواز تزوج تسعة كما هو شبهة القائل ويحتاج للجواب عنه بأن  
 الواو بمعنى أو فكلام أبي طاهر أفاد أنه لا حاجة لجعل الواو بمعنى أو (قوله وآية سورة قاطر) وهي أولى  
 أجنحة مثنى وثلاث ورباع وقوله وقال أي أبو طاهر في معنى آية قاطر (قوله تبغى) أي تتبغى أي تتطلب  
 الناس وقوله مثنى وموحد حال من ذئاب (٢) بمعنى سباع ولكل جملة ما خبرين لم حذف أي بعضها مثنى وبعضها  
 موحد أي أن هذه الذئاب تتطلب الناس حال كون بعضها اثنين اثنين وبعضها يتطلب الناس حال كونه  
 واحداً واحداً (قوله ويريدون ثمانية) أي بحيث يريدون الضم أي وانما يريدون قسم كذا وقسم كذا  
 وذلك لان العدد هتاه معدول فلا يراد فيه الضم بخلاف غير المعدول كفي الآيتين الاوليين فانه يراد فيه الضم  
 والحاصل أن الاعداد المعدولة انما تستعمل في موضع لم يرد فيه ضم الاعداد بعضها لبعض وانما يراد فيه الانفراد  
 والتقسيم بخلاف غير المعدولة (قوله ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم) أي فالقصد الضم لان العدد أصلي  
 (قوله بمواقع هذه الالفاظ) يعني الالفاظ المعدولة (قوله في غير موضع التقسيم) أي بل استعمالها في موضع الشك  
 وطلب التعيين بناء على ان أم متصلة لان المعنى أ أحاد أم سداس أي واحدة أم ست في واحدة ليلة فراق (٣)  
 الاحبة وفي مقام الاخبار المجرد عن التقسيم بناء على أنها منقطعة لان المعنى ليلة فراقنا الاحبة ليلة واحدة ثم شك  
 فيها طاولها فأضرب عن ذلك وأخبر أنم است ليلال في ليلة واحدة (قوله أحاد الخ) ان قدرت أن أم متصلة فالمعنى  
 أنه استطال الليلة فشك أو واحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة فطالب التعيين وهذا من تجاهل العارف وعلى  
 هذا فقد حذف الهمزة قبل أحاد ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليلتنا تقديماً واجبال كونه  
 المقصود بالاستفهام مع سداس لان شرط الهمزة للمعادلة لأم أن يلها أحد الامر من المطلوب تعيين أحدهما  
 ويلى أم المعادل الا تخالفهم السامع من أول الامر الشئ المطلوب تعيينه وان قدرتهم منقطعة فالمعنى انه أخبر  
 بحسب خبره عن ليلته بأنم ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك فجزم بعد الشك بأنم است في ليلة فأضرب  
 أضرباً مجرداً عن الاستفهام أو أنه لما نظر لطولها شك هل هي ست في ليلة أم لا واستمر على شكه فأضرب  
 واستفهام وعلى الانقطاع بوجهيه فلا همزة مقدرة قبل أحاد لان الكلام خبر محض ويكون تقديم الخبر وهو  
 أحاد على المبتدأ وهو ليلتنا ليس على الوجوب وأظهر الوجهين الاتصال لامور ذكرها المصنف في الكلام  
 على هذا البيت في مجت أم (قوله المنوطة) أي المتعلقة بيوم التنادي أي يوم الوصل لتنادي الاحبة فيه (قوله  
 الذي اطلق) أي أبيع (قوله في الجمع) أي في حالة جمعه (قوله أو أربع) أي لا يزيد من ذلك وحينئذ فسامعني

او اربع فسامعني التكرير في مثنى وثلاث ورباع (٢) قوله حال من ذئاب لتخصيص ذئاب بما بعده لكن التكرير  
 لا يظهر الا ان كان موحداً منصوباً وليس كذلك بدليل قوله ولك الخ فالمناسب جمعها ما صفتين فان قدر لهما مبتدأ فالمقر وان اجل بعد التكرار  
 صفات اه (٣) قوله ليلة فراق الخ المتبادر منه انه تفسير للتنادي مع انه سيفسره بالوصل والمعنى عليه اه



قلت الخطاب للجميع فوجب التسكر برأى كل ناكح يريد الجميع ما أراد من العدد الذي أطلقه كما تقول الجماعة اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ولم يكن له معنى فان قلت لم جاء العطف ٢٨١ بالواو دون او قلت كما جاء في المثال المذكور ولو جئت فيه بأو

لا علمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على أحد أنواع هذه القسمة وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تشبيه وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة التي دلت عليه الواو وتحريمه ان الواو دلت على اطلاق ان يأخذ الناكحون من ارادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع ان شاؤوا مختلفين في تلك الأعداد وان شاؤوا متفقين فيها محضوا عليهم ما وراء ذلك وبلغ من هذه المقالة في الفساد قول من اثبت واو الثمانية وجعل منها سبعة وثامتهم كلهم وقد مضى في باب الواو ان ذلك لا حقيقة له واختلاف فيها هنا فصيل عاطفة خبرها وجلة على خبر مفرد والاصل هم سبعة وثامتهم كلهم وقيل للاستئناف والوقف على سبعة وان في الكلام تقرير ان يكونهم سبعة وكأنه ما قبل وسبعة قيل نعم وثامتهم كلهم واتصل الكلامان ونظيره ان الملوك اذا دخلوا قرية الآية فان وكذلك يفعلون ليس من كلامها ويؤيده أنه جاء في المقالتين الاولتين رجاء

التسكير أي لان معنى اثنين اثنين وثلاث وثلاث ورابع معناه ثلاثة ثلاثة وثلاثة أربعة أربعة (قوله قلت الخ) حاصل الجواب انه لا يتأتى الاعتراض الا لو كان المخاطب واحدا والامر ليس كذلك بل الخطاب لما كان متعدد فاسب التسكير في كل نوع لان المختار لكل نوع متعدد فاسب تعدد كل نوع لاجل أن يصيب كل واحد من الناس الناكحين المراد للجمع العدد الذي اراده من أي نوع من هذه الأنواع الثلاثة ولو أفرد وقال اثنين وثلاثة وأربعة لأعرب اثنين حال من النساء وذلك لا يصح لان المعنى على الضم فيلزم أن النساء اللاتي في الدنيا تسعة هذا اذا لاحظت النساء مجردات عن النكاح فان لاحظت نكاحهن أفاد جواز نكاح التسعة كما أن أعرب اثنين معنولا لمخدوف مفيد لجواز الجمع بين التسعة وهو باطل وأما التسكير فمفيد شيئا من هذا الفساد لانه يعرب معنى حال تأمل اه تقرير دردير (قوله ما اراده) مفعول يصيب وقوله الذي أطلق أي أبيع له (قوله اقتسموا هذا المال) أي أقساما قسم يقسم درهمين درهمين وقسم ثلاثة ثلاثة الخ (قوله لم يكن له معنى) أي صحيح قال السعد لو أفردت وقلت اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى لان القصود الجمع والضم حينئذ لم يصح جعل درهمين حال من المال الذي هو ألف درهم مثلا بخلاف ما اذا كرر فان القصود فيه الى التفصيل والتفصيل في حكم الاقسام وكذا الطيبة في حكم النكاح (قوله قلت كما جاء الخ) حاصله انه انما أتى بالواو لانها الكون المطلق الجمع تدل على جواز اخذ الناكحين من ارادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقا أي ان شاؤوا مختلفين في تلك الأعداد بان يجمع أحدهم بين اثنين مثلا وغيره بين ثلاثة أو أربعة أو متفقين بان يجمع كل واحد بين اثنين أو ثلاثة أو أربعة ولو أتى بأو التي لاحد الشيتين أو الاشياء لافادت أنه لا يجوز لنا كين أنخذ من ارادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقا على وجه الاتفاق بأن يكون الجميع مشتركين في التثنية أو التثليث أو التربع وكذا لو أتى بأو في المثال لافادت أنه لا يسوغ للمخاطب ان يقتسمه الا على وجه التثنية فقط بأن يأخذ كل واحد اثنين أو التثليث فقط كذلك أو التربع فقط كذلك بخلاف التعبير بالواو فانه يفيد أمر المخاطب ان يقتسمه أقساما قسم يقسم درهمين درهمين وقسم ثلاثة ثلاثة وقسم يقسم أربعة أربعة (قوله لا علمت) أي لافادت وقوله فيجعلوا أي بحيث يجعلون الخ (قوله ان شاؤوا مختلفين) أي بان يجمع أحدهم بين اثنين ويجمع غيره بين ثلاثة أو أربعة (قوله متفقين فيها) بان يكون الجميع مشتركين في التثنية أو التثليث أو التربع (قوله ما وراء ذلك) أي ما ذكر من الأعداد (قوله من هذه المقالة) أي ان الواو بمعنى أو (قوله واو الثمانية) وهي الواو الداخلة على لفظ الثمانية إشارة لتكثير العدد فالمدود قبل الثمانية حال منها وأما الثمانية فهي داخلة عليها (قوله أن ذلك) أي القول (قوله واختلاف فيها) أي في الواو هنا أي في هذه الآية (قوله وقيل للاستئناف) أي فهو ليس من كلام القائل هم سبعة بل من كلام الله ذكر تقرير الكلام القائل انهم سبعة (قوله فاز و كذلك يفعلون) أي فالله نعم وكذلك يفعلون (قوله ليس من كلامها) أي وانه أتى به تقرير الكلامها وهذا غير متعين فقد جوز ان يخشى أن يكون من كلامها وذلك أنه قال ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم الثابتة المستمرة التي لا تتغير لانها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله ويؤيده) أي القول بأن الواو في وثامتهم كلهم للاستئناف (قوله في المقالتين) أي سبعة ولون ثلاثة رابعهم كلهم ويقولون خمسة الخ (قوله رجاء بالغيب) أي لان رجاء بالغيب راجع الى ما هو محذوف من الاولى لدلالة الثانية (قوله قد دل على مخالفتها) أي وحينئذ فلا يكون رجاء بالغيب أي كذابا بل صدقا (قوله ولا يرد ذلك) أي ولا يرد كون الواو للاستئناف وأن في الكلام تقرير ان يكونهم سبعة اذ مفاده أنه يعلمهم كثير اه تقرير شيخنا دردير (قوله

بالغيب ولم يجي مثله في هذه المقالة قد دل على مخالفتها لهما فتكون صدقا ولا يرد ذلك بقوله تعالى ما يعلمهم الا قليل لانه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عدتهم



أو قصتهم قبل أن تلوها على الأتيل من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل هم الذين قالوا سبعة  
فيندفع الاشكال أيضا ولكنه خلاف ٢٨٢ الظاهر وقبل هي واو الحال أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيده لصوق الاسم

أو قصتهم قبل أن تلوها على الأتيل وهذا لا ينافي أنه يعرف عدتهم كثير من المؤمنين (قوله الذين عرفوه)  
أي عرفوا ما ذكر من عددهم أو قصتهم (قوله فيندفع الاشكال) أي لأن السبعة قليلون بالنسبة لغيرهم  
من قال المقاتلين الأوليين (قوله فيندفع الاشكال أيضا) أي وهو أن قوله تعالى ما يعلمهم الا قليل يرد  
كون الواو في وثامهم كالمهم الاستئناف وكون الكلام نسيه تقرير الكونهم سبعة فان مقاده أنه يعلمهم  
كثير من الناس (قوله أو الواو الداخلة) أي ان جملة وثامهم كالمهم صفة اسمية متوالية واو زائدة لتوكيد صوق  
الصفة بالوصف (قوله فأم الواو) أي فأمّا بطل القول بذلك (قوله فأم الواو الأولى) أي واو  
الثمانية والأولى حذف هذا السابق قريبا (قوله فأم الواو الحال) أي وأما بطل كون الواو هنا واو الحال  
(قوله من باب الخ) أي أن العامل في الحال في هذا التنبه من معنى الفعل قال الدماميني الظاهر أنه لا يمتنع  
الحذف في مثل قولك زيد قائما جوا بل من قال من في الدار أي زيد فيها قائما فالقوة الدلالة على المحذوف وفي  
التسهيل ويضمير عاملها أي الحال جواز الحضور عنها أو تقدم ذكره في استفهام أو غير ذلك وهذا يشمل المعنوي  
وغيره (قوله يجوز مع التذكير والتأنيث) أي فان ظاهره جواز التذكير مع في الفعل وما أشبهه وفي اسم  
الإشارة كان المؤنث المجزى المستند إليه الفعل وشبهه اسم ظاهر أو ضمير أو ليس كذلك فالصواب تقييده بما  
قال المصنف (قوله في محاوراتهم) أي مخاطبتهم (قوله فعلا) أي لا اسم إشارة فلا يجوز تذكيره  
(قوله أو شبهه) أي اسم الفاعل واسم المفعول (قوله ويكون المؤنث) أي الذي يجوز مع تذكير الفعل  
وتأنيثه ظاهرا أي اسم ظاهر الا ضميرا (قوله وذلك نحو طلع الشمس الخ) أي فكما يقال طلعت الشمس  
وتطلع الشمس وأطلعت الشمس يجوز أن يقال طلع الشمس ويطلع الشمس وأطلع الشمس (قوله ولا يجوز  
الخ) أي لا يجوز تذكير الضمير أو اسم الإشارة مع مجزى التأنيث سواء وقع مسندا للواحد منهما أو وقع  
واحد منهما مسندا للمجزى التأنيث وقوله ولا يجوز الخ أي بل يتعين هذه الشمس وهي الشمس (قوله ولا  
أرض أبطل إبطالها) هذا مجزى بيت صدره فلا مزنة ودقت ودقها المزنة السحابة البيضاء والودق المطار  
وضمير ودقها عائدة على السحابة التي شبه بها الجيش في البيت قبل هذا وأبقت الأرض خرج بقلها يريد فلا  
سحابة أمطرت مثل مطر السحابة التي يشبهها الجيش ولا أرض أبقت مثل إبطال أرض أصابع أمطرت تلك  
السحابة المشبهة بها دمايني (قوله بأننا لا نسلم أن هذا الشاعر في أغته الخ) أي وإذا كانت لغته لا تخفف  
الهمزة بنقل أو غيره فعده عن أبقت لا بقل اضرورة الشعر لأنه لو عبر بأبقت لم ينقل حركة الهمزة للساكن  
قبلها ينكسر الوزن وهذا الجواب مبني على أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه منذ وحشة ما على القول بأنها  
ما وقع في الشعر مطلقا فجعل هذا ضرورة ظاهر (قوله ينوب بعض حروف الجر عن بعض) فظاهره أن  
كل حرف منها ينوب عن غيره وليس كذلك بل بعضها قدينوب عن بعض منها (قوله ويسندون به) أي بهذا  
القول بأن يقال ان في قوله تعالى لا ملينكم في جذوع النخل بمعنى على والباء في قوله تعالى فاستل به ضميرا  
بمعنى عن لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض (قوله بادخال قد على قولهم ينوب) أي قدينوب (قوله  
ولو صح قولهم) أي بإبقائه على إطلاقه وقوله لجواز الخ أي مع أنه لم يسمع ولا يجوز (قوله صررت في زيد الخ)  
أي على معنى يزيد ودخلت على عمرو وكتبت بالقلم (قوله يرون) أي قد يرون الخ وذلك لأنهم يقولون ان  
الحرف موضوع لمعنى واحد واستعماله في معنى غيره اما بسبب الترخي في الحرف أو ارتكاب التضمين في  
الفعل وهذا أولى لما قاله المصنف من أن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف (قوله أسهل منه في الحرف) أي

بالصفة كمررت برجل ومعه  
سيف فأمّا لو أو الأولى فلا  
حقيقة لها أو أمّا أو الحال  
فأن عامل الحال ان قدرت  
هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة فان  
قبل على التقدير الثاني  
هو من باب وهذا بعلى شيئا  
قوله العامل المعنوي لا يحذف  
(الثاني عشر) قولهم  
المؤنث المجزى يجوز مع  
التذكير والتأنيث وهذا  
يتداوله الفقهاء في محاوراتهم  
والصواب تقييده بالسند  
إلى المؤنث المجزى ويكون  
المسند فعلا أو شبهه ويكون  
المؤنث ظاهرا أو ذلك نحو  
طلع الشمس ويطلع الشمس  
وأطلع الشمس ولا يجوز  
هذا الشمس ولا هو الشمس  
ولا الشمس هذا أو هو ولا  
يجوز في غير ضرورة الشمس  
طالع نحو لا فالبن كيسان  
واحتج بقوله

\* ولا أرض أبطل إبطالها \*  
قال وليس بضرورة لتمكنه  
من أن يقول أبقت إبطالها  
بالنقل ورد بأننا لا نسلم أن هذا  
الشاعر في لغته تخفيف  
الهمزة بنقل أو غيره (الثالث  
عشر) قولهم ينوب بعض  
حروف الجر عن بعض وهذا  
أيضا مما يتداولونه ويسندون  
به وتصحيحه بادخال قد على

قولهم ينوب وحينئذ فينتهذرا استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة ولو  
صح قولهم لجز أن يقال صررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت إلى القلم على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة  
أن الحرف باق على معناه وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف



(الرابع عشر) قوله اسم النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الاولى وحاولوا على ذلك ما روي لن يغلب عسر يسرين من قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم نفي ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسرين اه ويشهد للصورتين الاوليين أنك تقول اشتريت فرساً ثم بيعت فرساً فيكون الثاني غير الاول ولولا ذلك ثم بيعت الفرس لكان الثاني عين الاول وللرابع قول الجاسي صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعوا قوما كالذي كانوا ٢٨٣ ويشكل على ذلك أمور ثلاثة

احدها ان الظاهر في آية ألم نشرح أن الجملة الثانية تكرار للاولى كما تقول ان ازيد دارا ان لزيد دارا وعلى هذا فالثانية عين للاولى والثاني أن ابن مسعود قال لو كان العسر في بحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه انه ان يغلب عسر يسرين مع ان الآية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة فدل على ما ادعينا من التأكيذ وعلى انه لم يستغف تكرار اليسر من تكرره بل هو من غير ذلك كان يكون فهمه مما في التنكير من التفخيم فتأوله يسر الدارين والثالث أن في التنزيل آيات ترده هذه الاحكام الاربعة فيشكل على الاول قوله تعالى الله الذي خلقكم من ضعف الآية وهو الذي في السماء له وفي الارض له والله واحد سبحانه وعلى الثاني قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير فالصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام ولهذا يستدل به على استحباب كل صلح جائز وماله زديناهم عذابا فوق العذاب والشيء

لان الكوفيين ينكرون وجوده في الحرف (قوله واذا أعيدت معرفة) انما كانت عيناً في هذه بناء على كون المذكر ثانياً معهوداً سابقاً في الذكر وقوله أو أعيدت المعرفة معرفة انما كان الثاني عيناً في هذه بناء على انه على المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافة وأما قوله أو نكرة جعله عيناً في هذه بناء على أحد قولين ذكرهما ابن السبكي في هذه ومشي العلامة السعد في التلويح على أن المعرفة اذا أعيدت نكرة تكون غير او هو القول الثاني (قوله قال الزجاج الخ) محصله أن العسر ذكر ثانياً معرفة واليسر ذكر ثانياً نكرة فوجب أن يكون عسر واحد ويسران وهما معترضان فان قول القائل ان مع الفارس سيفان مع الفارس سيفان لا يوجب أن يكون الفارس واحد والسيفان اثنين بل معنى الحديث لن يغلب عسر الدنيا اليسر الذي وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذي وعدهم به في الآخرة وانما يغلب أحدهما وهو يسر الدنيا وأما يسر الآخرة فدائم غير زائل (قوله ذكر العسر) أي في سورة الانشراح وقوله ثم نفي ذكره أي معهما (قوله ان مع العسر يسرين) أي ولا شك أن العسر اذا صاحبه يسران لا يغلبهما (قوله ويشهد للصورتين) أي وهما إعادة النكرة نكرة وإعادة النكرة معرفة (قوله وللرابع) وهو إعادة المعرفة نكرة وذكره على تأويل القسم والافتقار في قوله الاولين أن يقول الرابعة ولم يتعرض للثالث وهو إعادة المعرفة معرفة لانه ذكر أولاً ما يشهد له وهو ما حكاه عن الزجاج (قوله صفحنا الخ) معناه صفحنا وصدقته اعرضنا عنهم ووليناهم صفحة أعناقنا ووجهنا أي جانبهم اذ لم نؤاخذهم بما كان منهم ومعنى قوله يرجعون قوما كالذي كانوا يرددن أمرهم الى الائتلاف والنواد كالذي كانوا عليه ويجوز أن يكون المراد كالذين كانوا أخذت النون تخفيفاً كما في قول الشاعر

وان الذي حانت بفعل دماؤهم \* هم القوم كل القوم يأثم خالد  
(قوله قوما) أي ان يرجع القوم الاول (قوله ويشكل على ذلك) هذا وارد على الاول (قوله فالثانية) أي فالنكرة الثانية (قوله لو كان العسر الخ) أي ان العسر لا يظلم عنه اليسر فاذا قرأ قوله (قوله انه لن يغلب الخ) هذا يدل على ان اليسر الثاني غير الاول وقوله مع ان أي على ان الخ وقوله فدل أي ما ذكر من قراءته وما في مصحفه والحاصل أن قوله لن يغلب الخ يدل على تكرار اليسر وقراءته وما في مصحفه يدل على اتحادهما وحينئذ فتكراره في الآية على غير قراءته تاكيداً لعله فهم تكرار اليسر من غير الآية وحينئذ فدعوى أن النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الم تتم (قوله وعلى انه لم يستغف تكرار اليسر) أي في قوله لن يغلب عسر يسرين وقوله من تكرره أي في الآية (قوله بيسر الدارين) أي ان يغلب عسر الدنيا بيسر الدنيا ويسر الآخرة بل بيسر الدنيا فقط وأما يسر الآخرة فهو دائم لا يزول (قوله الله الذي خلقكم من ضعف) أي من ذي ضعف وهو الماء المهبين وقوله ثم جعل من بعد ضعف قوة أي ثم جعل من بعد ضعف آخر وهو ضعف الطفولة قوة الشباب وقوله ثم جعل من بعد قوة أي من بعد قوة الشباب ضعفاً وشيئة أي ضعف الكبر وشيئ الهرم والشاهد في قوة الاول والثاني فانهم ما نكروا بمعنى واحد (قوله والثاني عام) يعني فلا يكون الثاني عين الاول لان المراد من كون الثاني عين الاول أن يكون المراد به هو المراد بالاول (قوله لم يكن في الاخبار به عنه فائدة) أي لان الخبر يجب بغيره للمبتدأ مفهومه واتحاده معه ماصداً (قوله

لا يكون فوق نفسه والثالث قوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتزع الملك ممن تشاء فان الملك الاول عام والثاني خاص هل جزاء الاحسان الا الاحسان فان الاول العام والثاني الثواب وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس فان الاولى القتالة والثانية المقتولة وكذلك بقية الآية وعلى الرابع يستلزم أن تنزل عليهم كتاباً من السماء وقوله اذا الناس ناس والزمان زمان فان الثاني لو ساوى الاول في مفهومه لم يكن في الاخبار به عنه فائدة وانما هذا من باب قوله أنا أبو النجم وشعري شعري



أى وشعري لم يتغير عن حالته فان ادعى ان القاعدتين انما هي مستمرة مع عدم القرينة فأما ان وجدت قرينة فالنحويل عليها سهل الامر وفي الكشاف فان قلت ما معنى ان يغلب عسر يسرين قلت هذا اجل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وان وعد الله لا يعمل الا على ابلغ ما يمكنه اللغة والقول فيه ان الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكرير الاولى كتكرير ويل بومثل المكذبين لتقرر معناها في النفس وتكرير المفرد في نحو جاء زيد وان تكون الاولى عدة بان ٢٨٤ العسر مردوف باليسر لا محالة والثانية عدة مستانفة بان العسر متبوع باليسر لا محالة

فهي ما يسر ان على تقدير الاستئناف وانما كان العسر واحدا لا باللام ان كانت فيه للعهد في العسر الذي كانوا فيه فهو هو لان حكمه حكم زيد في قولك ان مع زيد مثلا ان مع زيد ما لا وان كانت الجنس الذي يعلمه كل أحد فهو هو أيضا وما باليسر فيكر متناول لبعض الجنس فاذا كان الكلام الثاني مستأنفا فقد تناول بعضا آخر ويكون الاول ما يسر لهم من الفتوح في زنه عليه السلام والثاني ما يسر في أيام الخلفاء ويحتمل ان المراد بهم ما يسر الدنيا ويسر الآخرة مثل من تر بصون بنا لا احدي الحسينين وهما الظفر والثواب اه ملخصا وقال بعضهم الحق ان في تعريف الاول ما يوجب الاتحاد وفي التفكير يشع الاحتمال والقرينة تعيين وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه في عسر الدنيا وسع عليهم بالفتوح والغنائم ثم وعد عليه الصلاة والسلام بان الآخرة خير له من الاولى فالتقدير ان مع

أى وشعري لم يتغير) أى وكذا يقال في البيت أى اذا الناس لم يتغير واوالزمان لم يتغير (قوله فان ادعى أن القاعدة الخ) لا يرتاب في ان هذا قصدهم ولا يجوز حل كلامهم على غيره وكيف يتوهم أنهم ارادوا حل الثاني على انه بين الاول مع قيام القرينة الصارفة الى ان المراد غيره أو ارادوا حل الثاني على أنه غير الاول مع وجود قرينة تدل على ان المراد به نفس الاول وهذا مما لا ينبغي أن يتخيل أصلا قال التفتة ازانى في النوايج بعد حريان هذه المسئلة واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق ونحوه للمقام عن القرينة والافتقار لعدم التكررة نسكرة مع عدم المغيرة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقالوا لولا انزل عليه آية من ربه قل ان الله قادر على أن ينزل آية الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشبهة يعنى قوة الشباب ومنه باب التأكيده اللفظي وقد تعاد السكرة معرفة مع المغيرة كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك ثم قال ان تقولوا انما أنزل السكاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغيرة كقوله تعالى وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نسكرة مع عدم المغيرة كقوله تعالى انما الحكم اله واحد ومثله في الكلام كثير كقوله العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار فرأيت دار كذا وكذا ومنه بيت الجاسي الى هنا كلامه اه دما ينى (قوله هذا اجل على الظاهر) من الآية من ان العسر معه يسران (قوله حل) في نسخة حل (قوله وبناء على قوة الرجاء) أى في الله حيث وعد بان العسر يصاحبه اليسر ووعده بحمل على ابلغ ما يمكنه اللفظ وأبلغ ما يمكنه اللفظ ان العسر معه يسران بواسطة تعريف العسرين وتكبير اليسرين (قوله والقول فيه) أى وحاصل القول فيه أى في ايضاحه (قوله أن الجملة الثانية) أى في الآية وقوله لتقرر معناها أى وعلى هذا فاليسر واحد (قوله وأن تكون الاولى) أى ويحتمل أن تكون الجملة الاولى عدة أى وعدا من الله بان العسر الخ وقوله والثانية أى والجملة الثانية (قوله على تقدير الاستئناف) والمعنى ان مع العسر المعهود الذي أنتم فيه نوعا من اليسر ثم وعدهم ثانيا بان معه نوعا ثانيا من اليسر (قوله ان كانت فيه) أى في العسر الاول (قوله الذي كانوا فيه) أى وهو حصة معينة من العسر معهودة من المتكلم والمخاطب (قوله فهو هو) أى فالثاني عين الاول (قوله وان كانت) أى اللام الدخلة على العسر الاول للجنس وقوله فهو أى فالثاني هو الاول أيضا (قوله يقع الاحتمال) أى احتمال الاتحاد واحتمال التعدد (قوله والقرينة تعين) أى وهنا قد عينت التعدد (قوله الخامس عشر) قال دما ينى عدها هذا الموضوع في هذا الباب مبنى على ان قول سيبويه في هذه المسئلة صواب وقد رده المصنف بعد هذا قال الامر الى سلامة ما اشتهر بينهم في ذلك من المعارض وحديث فلا ينبغي أن يعد من قبيل ما دهم من الخطا قال الشمني وأقول لم يرد المصنف قول سيبويه وانما رد ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به له رده (قوله وليس يلزم عند سيبويه) لم يحل الرضى عدم لزوم ذلك عن سيبويه وانما حكاها عن المالك واختاره ونصه في باب المبتدأ والتمامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالك اه كلامه اه شمني (قوله ويشهد لذلك) أى لعدم اللزوم (قوله فان صاحب الحال) أى وهو زيد والضمير في صوته (قوله او لجاره قدر) او لحكاية الخلاف لانه اختلف

العسر في الدنيا يسر في الدنيا وان مع العسر في الدنيا يسر في الآخرة للقطع بانه لا عسر عليه في الآخرة فحققنا اتحاد العسر وتيقنا ان في له يسر في الدنيا ويسر في الآخرة (الخامس عشر) قواهم يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وهذا مشهور في كتبهم وعلى ألسنتهم وليس يلزم عند سيبويه ويشهد لذلك ما وردا قولك أعجبتني وجهه زيد متبوعا بصوته فانما فان صاحب الحال معمول للمضاف أو لجارمة در.



والحال منصوبة بالفعل والثاني قوله \* لم يعمد وحشا طال \* فان صاحب الحال عند سيويه النكرة وهو عند من فروع بالابتداء وليس فاعلا كما  
يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستغناء الذي تعلق به الظرف والثالث وان ٢٨٥ هذه أمثكم أمة واحدة فان أمة حال من

معمول ان وهو امثكم  
وناصب الحال حرف التثنية  
أو اسم الإشارة ومثله وأن  
هذا صراطي مستقيما وقال  
هايننا ذا صريح النصح فاصغله  
العامل حرف التثنية وذلك أن  
تقول لانسلم أن صاحب الحال  
طلال بل ضميره المستتر في  
الظرف لان الحال حينئذ  
حال من المعرفة وأما جواب  
ابن خروف بأن الظرف  
انما يتحمل الضمير اذا تأخر  
عن المبتدأ فمخالف لاطلاقهم  
ولقول أبي الفتح في

عليك ورحمة الله السلام  
ان الاولى حمله على العطف  
على ضمير الظرف لا على  
تقديم المعطوف على المعطوف  
عليه وقد اعترض عليه بأنه  
تخلص عن ضرورة باخرى  
وهي العطف مع عدم الفصل  
ولم يعترض بعدم الضمير  
وجوابه ان عدم الفصل  
سهل لو روده في النثر كررت  
برجل سواء والعدم حتى قبل  
انه قياس وأما جواب ابن  
مالك بان الجمل على طلال أولى  
لانه ظاهر فاما يصح لو ساوى  
الظاهر الضمير في التعريف  
وأما البواقي فاتحاد العامل  
فيها موجود تقدير اذا المعنى  
أشير الى أمثكم والى صراطي  
وتنبه لصريح النصح بيداوما  
مستلنا المضاف اليه فصلاحيه

في عامل الجرف المضاف اليه ففعل وهو المضاف وهو الصحيح وقيل حرف جوة مدر (قوله والحال) أي قوله  
متبهما وقارنا قوله بالفعل أي اعجب (قوله فان صاحب الحال عند سيويه النكرة) أي وهي طلال (قوله  
وليس فاعلا) أي بالجار والمجرور لعدم اعتماده (قوله والكوفيون) أي لانهم لا يشترطون الاعتماد في  
عمل الظرف عمل الفعل وقوله والناصب للحال أفعى موحشا وقوله الاستغناء الذي تعلق به الظرف أي والاصل  
طلال كائن لم يعمد وحشا (قوله فان أمة حال) أي فاعمال في صاحب الحال هو ان العامل فيها في الهاء أو ذه  
من معنى الفعل وقوله من معمول ان أي من خبرها (قوله هايننا الخ) هذا صدر بيت عجزه \* وطع فطاعة  
مهدنهم مرشد \* وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الخامس في الجهة الخامسة في الترجمة التي  
نصها من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين (قوله العامل) أي في الحال وأما العامل في صاحبها وهو صريح  
الواقع خبرا عن ذاتها والمبتدأ (قوله لانسلم أن صاحب الحال طلال) أي كما قال سيويه بل ضميره المستتر  
وحينئذ فالعامل في الحال هو عامل صاحبها (قوله لان الحال حينئذ حال من المعرفة) هذا هو المرجح لكون  
موحشا حالاً من المستتر في الظرف (قوله وأما جواب ابن خروف) أي عن قول من قال رداعلى سيويه  
لانسلم أن موحشا حال من طلال بل هو حال من الضمير المستتر في الظرف وحاصله أن بعضهم رداعلى سيويه فجوز  
أن يكون موحشا حالاً من الضمير المستتر في الظرف فأجاب ابن خروف عن هذا التجويز بأن الظرف هنا  
لا مستتر فيه لانه انما يكون فيه مستترا اذا تأخر عن المبتدأ او اما اذا تقدم عليه فلا ورده المصنف بأن هذه التفرقة  
مخالفة لاطلاقهم ولقول أبي الفتح مع عدم اعتراضهم عليه ما واعرراضهم عليه بخلافها قوله واقول أبي الفتح  
معطوف على لاطلاقهم اه تقرير رديري (قوله اذا تأخر الخ) أي وأما ان تقدم عليه فلا يتحمل ضميرا  
وحينئذ تعين أن يكون الحال من طلال كما قال سيويه (قوله لاطلاقهم) أي ان ظاهر كلامهم تحمل الظرف  
للضمير تقدم على المبتدأ أو تأخر عنه (قوله عليك ورحمة الله الخ) هذا عجزيت صدره \* ألا يا نخلة من دانت مرق \*  
كنى بالنخلة عن المرأة وذات حرفه موضع بآبادية ودوميات أهل العراق (قوله على ضمير الظرف) أي عليك  
هو ورحمة الله فقد جعل الظرف المتقدم على المبتدأ متصلا للضمير (قوله لا على تقديم الخ) أي فالاصل عليك  
السلام ورحمة الله (قوله وقد اعترض عليه) يعني أنه اعترض على أبي الفتح في قوله ان عطف ورحمة الله على  
المستتر في عليك أولى من عطفه على السلام بأن ما ذهب اليه فيه تخلص من ضرورة وهي تقدم المعطوف على  
المعطوف عليه بضرورة نحوي وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على أبي  
الفتح بأنه ليس في ذلك ضمير لتقدمه على المبتدأ وعدم اعتراضهم بذلك يدل على أن الظرف فيه ضمير مستتر مع  
تقدمه على المبتدأ (قوله تخلص عن ضرورة) وهو تقدم المعطوف على المعطوف عليه وقوله بأخرى أي  
وهو العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فاصل (قوله وجوابه أن عدم الفصل أسهل) أي والجواب  
عما له اعترض به على أبي الفتح من أنه تخلص من ضرورة بضرورة أنه لم يتخلص من ضرورة بضرورة مثالها  
وانما تخلص من ضرورة بضرورة أسهل منها وذلك ليس بممتنع (قوله وأما جواب ابن مالك) حاصله أن  
ابن مالك أجاب عن قولهم لانسلم أن صاحب الحال طلال بل هو الضمير المستتر في الظرف بأن جعل صاحب  
الحال طللا أولى من جعله الضمير المستتر في الظرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من جعله ضمير  
ذلك الاسم ورد ذلك الجواب بأنه انما ثبت الاول به لو كان الظاهر معرفة كالضمير وأما لو كان نكرة ففعل  
صاحب الحال ضمير الاسم أولى لكونه معرفة كما هو الاصل في صاحب الحال (قوله ضبيع للمؤنث) أي فقد  
غلب الفرد المؤنث على الفرد المذكر لقلة الحروف وحتى ابن الانباري أنهم قالوا لا هذا كرضيع كما قالوا لا انثى

المضاف اليه كانه معمول للفعل وعلى هذا الشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا وتقديرا (سادس عشر) قولهم  
يغلب المؤنث على المذكر في مسئلتين احدهما ضبعان في تشبيه ضبيع للمؤنث



وضبعان للمذكر اذ لم يقلوا ضبعانان والثانية النار يحرقهم ارحوا بالليل دون الايام ذكر ذلك الجرجاني وجماعة وهو سبوفان حقيقة التغليب  
أن يجتمع شيئا فيجري حكم احدهما على الآخر ٢٨٦ ولا يجتمع الليل والنهار ولا هاتين شيئين بافظ احدهما على الآخر وانما

وعلى هذا فلا تغليب (قوله وضبعان للمذكر) أي فاذا رأيت ذكر من قلت ضبعانان (قوله اذ لم يقلوا) أي  
في تنبيه المذكر والمؤنث (قوله ضبعانان) أي حتى يكون غاب جانب المذكر (قوله فانهم ارحوا بالليل دون  
الايام) أي فيقولون خمس خلون ولا يقولون خمسة خللت فلما قالوا خمس بلاتاء في العدد كان ذلك ظاهرا  
في أنهم غلبوا الليلي (قوله ذكر ذلك الجرجاني) في نسخة الزججاني (قوله وهو) أي جعل النار يحرق بالليل من  
قبيل تغليب المؤنث (قوله ان يجتمع شيئا) أي كسذكر ومؤنث والمراد أن يجتمع في الوجود كقضية المسئلة  
الاولى أرفى اللفظ كالمثل الاثنى (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) لفظ ثل أن يقول ان أراد لا يجتمعان في الوجود  
فسلم لكن ليس مرادا لان المراد بقوله أن يجتمع شيئا الاجتماع في حكم من الاحكام وان اراد لا يجتمعان  
في حكم فممنوع اه شئني (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) الانسب ولم يجتمع الليلة واليوم أي لم يجتمع في  
اللفظ ولا في الوجود وقت التاريخ أي بحيث يكون وقت التاريخ من اليوم واليلة ما قبل وقته اما من اليوم أو  
اليلة فالجزء الذي يقع التاريخ منه الحكم اه تقرير رددير (قوله اذ كانت أشهرهم الخ) تعليل لما قبله  
(قوله انما يطالع ليلا) أي سبق الليل على الايام بهذا الاعتبار (قوله وانما المسئلة الصحيحة) أي المتعلقة  
بالتاريخ المسئلة على تغليب المؤنث على المذكر (قوله بين يوم وليلة) أي ما بين يوم وليلة أي أن بعض الثلاث  
أيام وبعضها ليل (قوله وضابطها الخ) قال الدماميني هذا لا يفيد اختصاص هذه المسئلة بتاريخ فانه يقال في  
غيره اثنتي عشرة من جل وناقة وكفى البيت بل ويقع التغليب بدون هذا الضابط في التنزيل والذين  
يتوفون منكم وينزون أزواجيتهم من بانفسهم أربعة أشهر وعشرا والمراد عشرة أيام بلياليها من لكن  
أنت لتغليب الليالي وقد علم من هذه الآية ان تغليب المؤنث لا يختص به اثنين المسئلتين (قوله وضابطها الخ)  
أي ضابط المسئلة المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر في التاريخ وغيره بقدر ما ذكره من البيت والمثال  
قبله فندفع اعتراض الدماميني والشئني على المصنف (قوله ما يقع عليه اسم المفعول) الاولى لفظ المفعول الا أن  
تجعل الاضافة بيانية (قوله بلا قيد) أي بجار مجرور أو ظرف فلا يقال مفعول به ولا فيه ولا معه (قوله لم يصح)  
هذه دعوى بلا دليل وهذه الدعوى مبنية على أن السموات في قوله تعالى خلق الله السموات مفعول مطلق وهو  
ممنوع اه دماميني (قوله وقد يعارض هذا) أي التعليل وهو قوله لان المفعول المطلق ما يقع الخ وحاصل هذه  
المعارضة ان دليلكم هذا وان افاض ان السموات مفعول مطلق لكن عندنا ما يدل على خلافه وأنه مفعول به وهو  
صحة أن يصاغ من الفعل العامل فيه اسم مفعول ويحمل عليه وكل ما كان كذلك فهو مفعول به (قوله بان يصاغ  
لنحو السموات) أي يصاغ من الفعل العامل فيه والحاصل أن ضابط المفعول به أن يؤخذ من العامل فيه اسم  
مفعول ويحمل على المفعول به فيقال في ضرب زيد عمر وعمر ومضروب والسموات مخلوقة فالضابط صدق على  
السموات فهذا يفيد أنها مفعول به (قوله ابضاح آخر) أي بوضع كون السموات مفعولا مطلقا لا ابضاح الاول  
لما كان معارضا أي بهذا الابضاح الثاني والمراد بالابضاح التعليل الموضح (قوله ثم وقع الفاعل به) أي بذلك  
المفعول فعلا أي الفعل العامل فيه (قوله فعل ايجاد) أي وجبت فلا يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه  
(قوله في هذه المسئلة) أي حيث قالوا ان السموات مفعول به (قوله بافعال العباد) نحو الضرب في ضربته ضربا  
(قوله أنه) أي المفعول المطلق وقوله لا يختص بذلك أي بالحدث بل تارة يكون حدثا وتارة يكون ذاتا (قوله لان  
الله تعالى موجد لذوات والافعال جميعا) ففعل العبد مستند الى الله تعالى من جهة الايجب دوالي العبد من جهة  
الكسب وتحقيق ذلك ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خالق

أرخت العرب بالليل الى لسبقها  
اذ كانت أشهرهم قربة  
والقمر انما يطالع ليلا وانما  
المسئلة الصحيحة فقولك  
كتبت له ثلاث بين يوم وليلة  
وضابطها أن يكون معنا  
عدد مميز بذكر ومؤنث  
وكلاهما مما لا يعقل وفصلا  
من العدد بكامة بين قال  
قطاقت ثلاثين يوم وليلة  
(السابع عشر) قولهم في  
نحو خلق الله السموات ان  
السموات مفعول به والصواب  
أنه مفعول مطلق لان المفعول  
المطلق ما يقع عليه اسم  
المفعول بلا قيد نحو قولك  
ضربت ضربا والمفعول به  
ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا  
بقولك به كضربت زيدا  
وأنت اذا قلت السموات  
مفعول كما تقول الضرب  
مفعول كان صحبا ولو قلت  
السموات مفعول بها كما تقول  
زيد مفعول به لم يصح وقد  
يعارض هذا بان يصاغ نحو  
السموات في المثال اسم  
مفعول تام فيقال له سموات  
مخلوقة وذلك يختص بالمفعول  
به ابضاح آخر \* المفعول به  
ما كان موجودا قبل الفعل  
الذي عمل فيه ثم وقع الفاعل  
به فعلا والمفعول المطلق  
ما كان الفاعل العامل فيه

هو فعل ايجاد والذي غرأ أكثر التحويين في هذه المسئلة أنهم يثبوتون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجري على  
أيديهم انشاء الافعال لا الذات فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو بافعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك لان الله تعالى  
موجد لذوات والافعال جميعا لا موجد لهم في الحقيقة سواء سبحانه



ومن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في أماليه وكذا البحث في أنشأت كتابا وعمل فلان خبرا وآمنا وعملوا الصالحات وزعم ابن  
الحاجب في شرح المنفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة وجعل من ذلك نحو قال زيد عمر ونطلق وقدمضي ردهم وزعم أيضا في أنباء زيدا  
عمرافاضلا أن الأول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق لأنهم ما نفس انبأ قال بخلاف الثاني والثالث في أعلمت زيدا عمرافاضلا فانهم ما متعلقا  
العلم لأنفسهم وهذا خطأ بل هما أيضا منبأ بماء لأنفس النبأ وهذا الذي قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح (الثامن عشر) قولهم في كاد انبأها  
نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فعناء أنه لم يفعل واذا قيل لم يكف فمناه أنه فعله دليل الأول ٢٨٧ وان كادوا ليهشونك عن الذي أوحينا إليك

وقوله \* كادت النفس أن  
تفيض \* إليه \* ودليل الثاني  
وما كادوا يفعلون وقد اشتهر  
ذلك بينهم حتى جعله المعري  
لغزا فقال

أنحوى هذا العصر ما هي لفظه  
حوت في أساف جرحهم وغود  
إذا استعملت في صورة الجرح  
ثبتت وإن أثبتت قامت مقام  
بحود والاصواب أن حكمها  
حكم سائر الأفعال في أن نفيها  
نفي وإثباتها اثبات وبيان  
أن معناها المقاربة ولا شك  
أن معنى كاد يفعل قارب الفعل  
وأن معنى ما كاد يفعل ما قارب  
الفعل فغيرها منفي دائما أما  
إذا كانت منفية فواضح لأنه  
إذا انتفت مغاربة الفعل  
انتفى عقلا حصول ذلك الفعل  
ودليله إذا أخرج يده لم يك  
براهوا لهذا كان أباع من أن  
يقال لم يبرهالان من لم يرفد  
يقارب الرؤية وأما إذا كانت  
المقاربة المثبتة فلا أن الاخبار  
قرب الشيء يقتضي عرفا عدم  
حصوله والالكان الاخبار  
حينئذ يحصل له لا بمقاربة

والمقدور الواحد يدل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدور لله تعالى إيجادا ومقدور للعبد  
كسبا اه شئ (قوله ومن قال بهذا الذي ذكرته) أي من كون السموات مفعولا مطلقا (قوله قال زيد  
عمر ونطلق) أي فجملة عمر ونطلق في محل نصب على أنهم مفعول مطلق عنده لا مفعول به لأنهم ما نفس القول  
(قوله وقدمضي رده) يعني في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الأعراب وقوله مضى رده أي بانهم ما متعلق  
القول لأنفس (قوله وان كادوا ليهشونك) أي فان فعناء أنهم لم يفتنوك (قوله أن تفيض عليه) أي على هذا  
المرفي لما مات وصار في كنفه لم تفيض نفس أصحابه لاجل أدولوا فاضت لما اتوا (قوله ان تفيض) بافناء مع الضاد المجمة  
أو الظاء المشالة ونما \* مذعدا حشور رباط وبرود \* وهو لمحمد بن منذر شاعر البصرة وقوله

ان عبد الجيد حين توفي \* هدر كلما سكت بالمهدود  
مادري نعشه ولا حامله \* ما على النعش من عفاف وجود

(قوله وما كادوا يفعلون) أي فقد فعلوا لذبج (قوله في أن نفيها نفي وإثباتها اثبات) أي فالنفي الموجود في تلك  
الحالة مستفاد من المعنى لأن الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله (قوله أما إذا كانت الخ) أي أما وجه  
انتفاء خبرها إذا كانت منفية (قوله ودليله) أي دليل كون خبرها منفيًا إذا كانت منفية (قوله لم يكديراها) أي لم  
يقرب من رؤيتها وإذا انتفى مقاربة رؤية الابدان انتفت رؤيتها (قوله ولهذا) أي لكونه يلزم من نفي مقاربة  
الفعل انتفاؤه وقوله كان أي لم يكديراها (قوله وأما إذا كانت الخ) أي وأما وجه انتفاء خبرها إذا كانت مثبتة  
(قوله فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله) هذه دعوى وقوله والالخ دليل عليه ما حصل أنه لو لم  
يكن الاخبار بقرب الشيء يقتضي عدم حصوله لكان مقتضى الحصول لكن التالي وهو كون الاخبار بقرب الشيء  
مقتضيا حصوله باطل اذ لا يحسن أن يقال في العرف لمن صلى قارب الصلاة وإنما يقال ذلك لمن لم يصل واذا بطل  
التالي بطل المقدم وثبت نفيه وهو المطلوب (قوله والا) أي والا يكن مقتضيا لعدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله  
(قوله والالكان الخ) فيه ادخال الالام على جواب أن الشرطية وهو ممنوع الا أن يقال أنه جملة على لو (قوله  
اذ لا يحسن الخ) دليل الاستثنائية المطلوبة (قوله على ذلك) أي على ما ذكر من الصواب (قوله أنه اخبار عن  
حالهم في أول الامر) أي وقوله فذبحوها اخبار عن حالهم ثانيا ولا كانوا ممنوعين من الذبح ثم ذبحوها بعد ذلك  
(قوله فبين انتفت عنه مقاربة الفعل) أي فيقال زيد فعل ذلك الفعل وما كاد يفعل (قوله ان هذا الفعل) يعني  
ما كاد (قوله والاحسن الخ) قضية هذا أن يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسنا وكل حسن صواب فيلزم أن  
يكون عددها الموضوع في هذا الباب غير صواب لأن الباب معهود لان يذكرفيه ما اشتهر بين المعريين والصواب  
خلافه وقد بينا أن عبارته تقتضي أن يكون ما اشتهر بينهم صوابا لا خطأ فليس من موضوع هذا الباب في شئ  
اه دما ميني (قوله فان هذا الحرف ينقل الخ) أي لان المضارع محتمل للحال والاستقبال فاذا دخلت عليه السين

حصوله اذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة ولا فرق فيما ذكرناه بين كادوا يكادون أو رددوا على  
ذلك وما كادوا يفعلون مع أنهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب أنه اخبار عن حالهم في أول الامر فانهم كانوا أولا  
بعدها من ذبحها بدليل ما نبلي دليلا من تعنتهم وتكرسوا لهم ولما كثر استعمال مثل هذا فبين انتفت عنه مقاربة الفعل أولا ثم فعله بعد ذلك توهم  
من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه وليس كذلك وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من  
قوله تعالى فذبحوها (التاسع عشر) توهم في السين وسوف حرف تنفيس والاحسن حرف استقبال لانه أوضح ومعنى التنفيس التوسيع فان  
هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال



«وهنا تبين» أحدهما ان الزمخشري قال في أولئك سببهم الله ان السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعتراضه  
بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل ٢٨٨ لامن السين وبأن الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار بالسين به وأجيب بأن

السين موضوعة للدلالة على  
الوقوع مع التأخر إذا كان  
المقام ليس مقام تأخر كونه  
بشارة تمحضت لمادة الوقوع  
وبتحقق الوقوع يصل الى  
درجة الوجوب\* (الثاني)  
قال بعضهم في سجدون  
آخرين السين للاستمرار  
لا للاستقبال مثل سيقول  
السفهاء فانه انزلت به قواهم  
ما ولاهم عن ذنوبهم الآية  
ولكن دخلت السين اشعارا  
بالاستمرار اه والحق انها  
للاستقبال وان يقول بمعنى  
يستمره على القول وذلك  
مستقبل فهذا في المضارع  
تظير يا أيها الذين آمنوا آمنوا  
في الامر هذا ان سلم ان قواهم  
سابق على النزول وهو  
خلاف المفهوم من كلام  
الزمخشري فانه سأل ما  
الحكمة في الاعلام بذلك قبل  
وقوعه (تمام العشرين)  
قولهم في نحو جاست امام  
زيد ان زيدا مخفوض  
بالظرف والصواب ان يقال  
مخفوض بالاضافة فانه  
لا مدخل في الخفض  
لخصوصية كون المضاف  
ظرفا\* (خاتمة)\* ينبغي  
للمعرب أن يخبر من العبارات  
أو جزها أو جمعها للمعنى المراد  
في قول في نحو ضرب فعل

أوسوف تخلص للاستقبال وعلى هذا السين لا تفيد تبعية في الاستقبال انما تخلص لاصل الاستقبال (قوله  
وهنا تبين الخ) قد تقدم ما في مجت السين ما هذا الاعتراض على الزمخشري والجواب عنه فانه زائد على  
ما سبق (قوله فهي مؤكدة للوعد) اي لان وعد المولى لا يتخلف (قوله مستفاد من الفعل) اي لانه يدل  
على الوجود بعد عدم (قوله وبتحقق الوقوع) اي من كون المقام بشارته وعدا ووعد الكريم لا يتخلف  
وقوله ويتحقق الوقوع يصل الخ أي وحيتذم ما قاله الزمخشري وسقط اعتراض بعضهم عليه (قوله الثاني قال  
بعضهم الخ) قد تقدم هذا كما في حرف السين (قوله الاستمرار) أي أنها تجعل الفعل مستمرا ومتجددا وقتا  
بعد وقت وان كان قد مضى فأتى بالسين في الآية اشارة الى أن لهم بالوثنين أمر مستمر وان كان قد مضى  
وحاصله ان رجلا من الكفار وهم أسد وخطفان كانوا اذا أتوا المدينة أسلموا الاجل أن لا يقتلوا واذا أتوا قومهم  
كفروا فأتى المولى بالسين في الاخبار عنهم اشارة الى أن حالتهم هذه مستمرة ولم يتركوها وان كان ذلك قد مضى  
فقوله ان يأمنوكم أي بالاسلام وقوله ويأمنوا قومهم أي بالكفر وقوله كلما اردوا الى الغنمة أي دعوا  
الى الشرك أركسوا فيها أي وقعوا فيها أشد وقوع (قوله لا الاستقبال) اي لان هذا الخبر عن ماض (قوله  
اشعار بالاستمرار) اي اشعار بان مقولهم هذا مستمر لا ينقطع وان كان قد مضى (قوله وان يقول بمعنى  
يستمر) أي وكذا سجدون بمعنى تستمرون على وجوده (قوله يا أيها الذين آمنوا آمنوا) أي فان المعنى  
استمروا على الايمان (قوله فانه سأل ما الحكمة) اي فان سؤاله عن ذلك يقتضي ان الآية نزلت قبل قولهم  
وحيتذفكون السين للاستقبال ظاهر وكذا يقال في قوله سجدون آخرين فانه يحتمل انه اخبار عما حصل  
لا عما حصل وعبارته فان قلت أي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فأنذره ان المفاجأة بالمكر وه  
أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب اذا وقع اه يعني ان قول الكفار ما ولاهم من قياتهم هذا  
مكروه فاذا وقع منهم ذلك قبل أن يخبر المولى به حصل له صابة كرب شديد واضطراب في أنفسهم فاذا أعلمنا  
الله بذلك قبل صدورهم من الكفار اطمانت الانفس وبعثت عن الاضطراب (قوله والصواب الخ) فيه أن  
الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافض لزيد الذي  
هو المضاف اليه فالنعمير حيث يثبث قولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو  
ظرف وانما أرادوا من حيث هو مضاف وتركوا النصريح في هذه الحشية نظير والمراد ودعواه ان الصواب  
أن يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح عندهم فالبناء في خطبة الجاعة عليه واه اه  
دما ميني قال الشمني قلت قولهم مخفوض بالظرف يوهم ان لخصوصية الظرف دخلا في خفضه وليس كذلك  
فيه في الاحترار منه ومرا ادا المصنف بالاضافة في قوله الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى  
المصدرى لانه ذكر في الخامس عشر ان العامل في المضاف اليه المضاف أو الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد  
القول بانها عاملة قولاه كلامه (قوله خاتمة الخ) لا معنى لذكر هذه الخاتمة في هذا الباب اذ ليس فيها  
تحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وكان اللائق اثباتها في الباب السابع اه دما ميني  
ولك أن تقول ان المصنف لاحظ ان خلاف المنبئ من قبيل خلاف الصواب اه تقرير دردير (قوله ميني)  
اي مسند وقوله لما أي لمفعول (قوله لذلك) أي الطول والخفاء (قوله وحديث الآتي) أي وتقليل  
حدث الآتي وحاصله ان قد ان دخلت على ماض كانت دالة على تقليل زمانه وان دخلت على مضارع دلت  
على تقليل حدثه نحو قد قام زيد وقد يصدق الكذب وتارة تدخل على كل منهما فتفيد تحقيق حدثه نحو قد

ماض لم يسم فاعله ولا يقول ميني لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وأن يقول في المرفوع به نائب عن  
الفاعل ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله لذلك ولصدق هذه العبارة بالنصب من نحو أعطى زيد ديناراً ألا ترى انه مفعول لا أعطى وأعطى لم يسم  
فاعله وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وأن يقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي وحديث الآتي ولتحقيق حديثه ما وفي



أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفي حرف حزم لنفي المضارع وثانيها ضياء ويريد في لسان الجازمة متصلة لانفية متروكة ثابتة وفي الواو حرف عطف الجسد الجمع أو لطلق الجمع ولا تقول الجمع المطلق وفي حرف عطف الجمع والغاية ٢٨٩ وفي حرف عطف الترتيب والمهولة وفي

الفاء حرف عطف الترتيب والتعقيب وإذا اختصرت فيهن فقل عطف ومعه طرف وناصب ومنصوب وجازم ومجزوم كما تقول جار ومجرور انتهى

\*(الباب السابع من الكتاب في كيفية الإعراب)\*

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون \* اعلم أن اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا معبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل أو الضمير فاعل ولا يقال فاعل كما يغني عن بعض المعلمين اذ لا يكون اسم هكذا فأما الكاف الاسمية فأنها ملزمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه ولهذا اذا تكلمت على اعراب اجئت باسمها فقلت في نحو قوله

وما هذا الى أرض كعالمها الكاف فاعل ولا تقول ك فاعل لزوال ما تعتمد عليه ويجوز في نحو م الله وق نفسك وش الثوب ولهذا الامر أن تنطق بلفظها فتقول م مبتدأ وذلك على القول بانها بعض أيمن وتقول ق فعل أمر لان الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهن الاصل وتقول الباء حرف جر والواو حرف

أفعل المؤمنون وقد يعلم ما أتم عليه (قوله حرف شرط الخ) أما فادتم الشرطية أي التعليق والتوكيد فهو دائم وأما فادتم التفصيل فقيس كذلك في غيرها مجمل ومعدل أي ان لم يكن قد ذكر وقيل انه غالب لا دائم (قوله متصلة لانفية) أي بالحال (قوله أو لطلق الجمع) أي للجمع لا بقيد معينة ولا لاحقية ولا سابقة (قوله ولا تقول الجمع المطلق) وذلك اتقيس بالجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد كذا قال المصنف سابقا والحق ان الجمع المطلق ومطلق الجمع في اللغة معناه ما شئ واحد وانما عبارة عن الماهية لا بقيد شئ لا الماهية بقيد لا شئ وأما قول الفقهاء فرق بين الماء المطلق ومطلق الماء فهو اصطلاح اهم طارئ ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم

\*(الباب السابع من الكتاب في كيفية الإعراب)\*

(قوله ان كان حرفا واحدا) يعني وليس بهض كلمة لان ما هو بعضها يعبر عنه بلفظها (قوله أو المشترك) أي ولا يعبر عنه بلفظه (قوله التاء فاعل أو الضمير فاعل) الاول تعبير باسم المعبر عنه الخاص به والثاني باسمه المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه (قوله اذ لا يكون اسم) أي اسم ظاهر وانما يدنا به لان الضمائر المتصلة اسماء ومنها ما هو على حرف واحد وهو في هذه الحالة يجب أن يعبر عنه باسمه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد (قوله هكذا) أي موضوع على حرف ولذلك اذا سمى بحرف مشترك ولم يكن بعض كلمة كمل بتضعيف يحانس حركته فتقول في التسمية بناء المتكلم توو في التسمية بناء المخاطب المذ كرتاء بالفاء ممدودة بناء على قلب الثانية همزة كفي جراء وفي التسمية بناء المخاطبة في قال الدمايني والظاهر جواز ذلك أي جواز أن يقال ت فاعل اذا أراد منه لفظه فانه علم على نفسه حتى انه يمنع من الصرف لعدم له أخرى وحيث قد فوله اذ لا يكون اسم هكذا ممنوع تأمل (قوله فاما الكاف الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على قوله اذ لا يكون اسم هكذا تقدير السؤال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهي على حرف واحد وحاصل الجواب الخ (قوله ولهذا) أي لاجل اعتماد الكاف الاسمية على المضاف اليه (قوله وق) أصله اوق من الوقاية فحذفت الواو جلالا لمر على المضارع وكذا يقال في شول فان أصله أول حذفت الواو لما ذكر (قوله وش) أصله اوش من الوشي وهو التزيين بالخطوط (قوله بعض أيمن) أي فاصله أيمن تخفيف بالحذف (قوله لان الحذف) متعلق بجوز وقوله فيهن أي في م وق وش ول (قوله ولا تنطق بلفظهما) أي بلفظ باء الجر وواو العطف فلا تقول ب حرف جر ولا حرف عطف لان كلامهما كلمة مستقلة لا بعض كلمة (قوله على حرفين الخ) والا كثر فيسه الحكاية ويجوز فيه الاعراب فيكمل بالتضعيف وهذا كله حيث كان علما على لفظه أما ان جعل علما للغير لفظه فلا يجب التضعيف بل يلحق ببدوم (قوله نطق به) أي بلفظه أي لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا آخر لكان الوضع له ضائعا اذ نفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال النغماراني ولا يخفى في أن هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر لزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست لا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع اللفاظ مشتركة ولا فائل به اه وظاهر كلام المصنف ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضي وغيره ان السكامة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف

(٢٧ - دسوقي في) عطف ولا تنطق بلفظها وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيس قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونا فاعل أو مفعول والاحسن ان تعبر عنه بقول الضمير لتلاين نطق بالمتصل مستقلا قوله تاء بالفاء ممدودة هكذا بخطه وله سهولة لان تضعيف حرف اللين وقابه همزة محله في النسب اه



ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك كراهية ٢٩٠ الاطالة وهي هذا فقوله ال افس من قولهم الالف واللام وقد استعمل التعبير بهما

الطويل وسيبويه وان كان  
أكثر من ذلك نطق به أيضا  
فقبل سوف حرف استقبال  
وضرب فعل ماض وضرب  
هذا اسم ولهذا أخبر عنها  
بقولك فعل ماض وانما قمت  
على الحكاية بذلك على  
ما ذكرنا أن الفعل ماض على  
حدث وزمان وضرب هنا  
لا تدل على ذلك وأن الفعل  
لا يتخلو عن الفاعل في حالة  
التركيب وهذا لا يصح أن  
يكون له فاعل ومما أوضح  
لك ذلك أنك تقول في زيد  
من ضرب زيد زيد مرفوع  
بضرب أوفاء - ل بضرب  
فتدخل الجار عليه وقال لي  
بعضهم لا دليل في ذلك لأن  
المعنى بكلمة ضرب نقلته  
وكيف وقع ضرب مضافا إليه  
مع أنه في ذلك ليس باسم في  
زعمك فان قلت فاذا كان اسما  
فكيف أخبرت عنه بأنه فعل  
قلت هو تظاير الاخبار في قولك  
زيد قائم ألا ترى أنك أخبرت  
عن زيد باعتبار مسماه  
لأباعتبار لفظه وكذلك أخبرت  
عن ضرب باعتبار مسماه  
وهو ضرب الذي يدل على  
الحدث والزمان فهذا في أنه  
لفظ مسماه لفظا كاسماء  
السور وأسماء حروف المعجم  
ومن هنا قلت حرف التعريف  
أل نقطت الهمزة وذلك  
لأنك لما نقلت اللفظ من  
الحرفية إلى الاسمية أجريت  
عليه قياس همزات الاسماء كما أنك إذا سميت بضرب قطعت همزته وأما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظي

عامة نحو أكثر من الكم ومن الماهل ومن الواككون على أقل أوزان المعربات وأما إذا جعلت علما لغير اللفظ  
أولم يقصد إخراجها فلا يشدد ثنائيا إذا كان صحيحا نحو جاءني كم وورأت منال فلا يلزم التغير في اللفظ والمعنى  
جميعا اه شئني (قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك) أي مما كان على حرفين بان تقول في قد العفاف  
والدال وفي دل الهاء واللام (قوله أفس) هذا مناف لقوله ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك كراهية  
الاطالة اه دمايني (قوله وان كان) أي اللفظ المعبر عنه أكثر من ذلك أي من حرفين نطق به أي  
باللفظ لا بأسماء حروفه وقوله أيضا أي كما أنه ينطق به إذا كان موضوعا على حرفين لا بأسماء حروفه كراهية  
الاطالة (قوله وضرب هذا اسم) قال الرضي اعلم أنه إذا قصد بكلمة اللفظ دون معناه كقولك أين كلمة استفهام  
وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لأن مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول تفسيره وهو منقول لأنه نقل عن  
مدلول هو المعنى إلى مدلول هو اللفظ اه شئني واعلم ان السكامة المبينة إذا جعلت علما على اللفظ سواء كان  
ذلك اللفظ في الأصل اسما أو فعلا أو حرفا فلا كراهية كقولك من يستفهمهم ارضرب فعل ماض وسوف  
حرف استقبال ولك الاعراب فتقول مثلا ليت حرف تمن قال الشاعر

ليت شعري وأين مني ليت \* ان ليتاوان لواءعناء

ثم ان أولته بذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان أولته بالكلمة أو اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الوسط  
كسوف وليت فهو كنه في الصرف وتركه وان كان على أكثر أو ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعا  
اه دمايني (قوله يدل على ما ذكرنا) أي من ان ضرب اسم وقوله لا تدل على ذلك أي وانما تدل على لفظ  
وقوله ومما أوضح لك ذلك أي اسمية ضرب (قوله فتدخل الجار عليه) أي والجار انما يدخل على الاسماء (قوله  
قلت هو تظاير الاخبار الخ) حاصله ان الاخبار عنه باعتبار مسماه لان ضرب هـ ذاعلم على ضرب الواقعة في  
التركيب كضرب زيد وضرب عمرو (قوله باعتبار مسماه) أي وهو الذات (قوله الذي يدل على الحدث)  
أي وهو الواقع في التركيب من ضرب زيد وضرب عمرو الخ (قوله مسماه لفظا) أي وهو لفظ ضرب المسند  
للفاعل مثلا وهـ ذاً وضع غير قصد لا ليجب الاشتراك والا كانت جميع اللفاظ مشتركة لان الواضع لما  
استخضره بنفسه عند الوضع تضمن وضعه لنفسه أفاده السعد وتعبه السيد بانه يلزم في نحو جسق مهمل ثبوت  
وضع في المهملات فلهذا يكتفي في هذا باستحضار التسكيم لا الواضع تدبر (قوله كاسماء السور وأسماء حروف  
المعجم) وذلك أنها اللفاظ مسماه اللفاظ فان آل عمران مثلاً اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من  
الكلمات وجيم مثلاً اسماء الحرف المخصوص وهو جيم وهو لفظ (قوله ومن هنا) وهو أن السكامة إذا قصد  
لفظها تكون اسما (قوله وذلك) أي وبيان ذلك (قوله لما نقلت اللفظ) أي لفظ آل (قوله إلى الاسمية) أي لان  
المراد من حرف التعريف هذا اللفظ والكلمة متى أريد لفظها كانت اسما لنفسها (قوله أجريت عليه قياس  
همزات الاسماء) أي الصرفة وهي التي ليست جار يتجرى الفعل ومن المعلوم ان قياس همزات الاسماء  
الصرفة تقتضي القطع وذلك لان همزة الوصل انما تكون في الاسم الصرف اذا كان من الاسماء العشرة  
المفروطة وآل ليست منها فيجب قطع همزته وتقييد الاسماء بالصرفة فيندفع ايراد المصدر كالانطلاق والاعتذار  
لانه ليس باسم صرف بالنفس بل المذكور لانه جار يتجرى الفعل اه دمايني (قوله أجريت عليه قياس  
همزات الاسماء) أي لان آل عند التسمية تكون اسما صرفا والاسماء الصرفة يجب قطع همزتها اذا لم  
تكن من الاسماء العشرة المفروطة وآل ليست منها (قوله اذا سميت بضرب قطعت همزته) أي لانه حينئذ  
اسم صرف ولا وجود لهمزة الوصل في شيء من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة وهـ ذ ليس  
منها فوجب قطع همزته فان قلت فيلزم اذن قطع همزة مثل الانطلاق اذا سمى به لانه عند التسمية به غير مصدر  
وليس من الاسماء العشرة قلت أبقيت فيه همزة الوصل غلى حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل إلى قبيل



يكون في الاسماء والافعال والحروف وان الذي يختص به الاسم هو الاسناد المعنوي فلا تحقيق فيه وقال في بعضهم كيف تتوهم أن ابن مالك اشبه  
عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فثبت كيف توهم ابن مالك ان الخويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وأن الحرف  
لا يخبر به ولا عنه ومن ذلك ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان ولا بد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه اعرابه كقولك مبتدأ خبر فاعل  
مضاف اليه وأما قول كثير من العربيين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشئ لان هذه الاشياء لا تستحق اعرابا مخصوصا فالأقتصار في الكلام  
عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعا من الاعراب وان كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه ٢٩١ فقبل مفعول مطلق أو مفعول به أو لاجله

أو معه أو فيه وجرى  
اصطلاحهم على انه اذا قيل  
مفعول وأطلق لم ير دالا  
المفعول به لما كان أكثر  
المفاعيل دورا في الكلام  
خفوا اسمه وانما كان حق  
ذلك أن لا يصدق الا على  
المفعول المطلق ولكنهم  
لا يطلقون على ذلك اسم  
المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق  
وان عين المفعول فيه فقبل  
طرف زمان أو مكان فحسن  
ولا بد من بيان متعلقه كما في  
الجار والمجرور والذي له متعلق  
وان كان المفعول به متعددا  
عين كل واحد فقلت  
مفعول أول أو ثان أو ثالث  
وينبغي أن تعين للمبتدئ  
نوع الفعل فتقول فعل ماض  
أو فعل مضارع أو فعل أمر  
وتقول في نحو تالطى فعمل  
مضارع أصله تالطى وتقول  
في الماضي مبني على الفتح وفي  
الامر مبني على ما يجزم به  
مضارعه وفي نحو يتر بصن  
مبني على السكون لاتصاله  
بنون الاناث وفي نحو لينبذن  
مبني على الفتح لمباشرة لنون

فاستصحب ما كان ثابتا لها قبل التسمية بها بخلاف أل واضرب اه دما مبني (قوله يكون في الاسماء) نحو  
زيد ثلاثي أي هذا اللفظ ثلاثي وقوله والافعال نحو ضرب فعل ماض أي هذا اللفظ الواقع في أي تركيب فعل  
ماض وقوله والحروف أي نحو من حرف جر أي في أي تركيب حرف جر (قوله هو الاسناد  
المعنوي) أي الاسناد للمعنى نحو زيد قائم فان المسند له القيام معنى زيد ومسماه لا لفظه (قوله فلا تحقيق  
فيه) أي لان التحقيق ان الاسناد اللفظي كالمعنوي خاص بالاسم لان الكلمة متى أريد لفظها كانت اسما  
كانت في الاصل اسما أو فعلا أو حرفا (قوله ان ابن مالك اشبه عليه الامر في الاسم الخ) حيث قال ان الاسناد  
اللفظي يكون في الثلاثة وليس من خواص الاسم أي كيف تتوهم أن قول ابن مالك ذلك وهم وغلط منه (قوله  
كيف توهم ابن مالك الخ) لقائل أن يقول ان كلام ابن مالك السابق لا يقتضي تغليب النحاة في ذلك القول  
وانما يقتضي اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظي المسند اليه لفظ سواء عبر عنه بلفظه وحده كضرب  
كلمة أو عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضرب كلمة أو عبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضي كلمة اه شمني (قوله غلطوا  
الخ) الغلط من حيث عموم الاسناد واطلاق المقيد خطأ فسقط ما في الشمني (قوله ان الفعل يخبر به ولا يخبر  
عنه الخ) أي فان هذا مرجح في ان الفعل والحرف لا يسند اليهما لاعتبار لفظهما ولا باعتبار معنهما (قوله لما  
كان الخ) لما بالنسبة يشترطية وجواب قوله خفوا والجملة اسمة تناف جواب عن سبب اصطلاحهم على  
اطلاق المفعول من غير تعيينه على المفعول به (قوله فحسن) أي لانه يترتب على تعيينه فائدة وهي البحث في  
كونه مختصا أو غير مختص بتقدير كونه طرفا كان فع الاختصاص ينظر هل هو من الالفاظ التي تسامحوا في  
انتصابها على انها طرف مكافئ مع اختصاصها أولا وان كان غير مختص أي مبهما فلا كلام وكذا ان كان طرف  
زمان لم يحتاج الى البحث في الاختصاص لانتصابه من غير شرط اه دما مبني (قوله ولا بد من بيان متعلقه) أي  
الطرف كان زمانيا أو مكانيا (قوله الذي له متعلق) وهو الذي ليس برائد ولا شبيه بابا زائد ولا مما يستثنى به  
(قوله وتقول في نحو تالطى) يعني من نحو نوار تالطى وأما في مثل قولك تالطى النار فيحتمل أن يكون ماضيا حذفت  
منه علامة التانيث لاسناد الفعل الى ظاهر الموث غير الحقيقي ويحتمل أن يكون مضارعا اه دما مبني (قوله  
علامة الرفع) من كونها ضمة ظاهرة أو مقدرة أو الواو أو الالف أو ثبوت النون وقوله وعلامة النصب أي من  
كونها فتحة ظاهرة أو مقدرة أو الياء أو الكسرة أو حذف النون وقوله وعلامة الجزم أي من كونه السكون  
أو حذف النون أو حذف حرف العلة (قوله كفي الخ) كفي فعل ماض وجسمي فاعل والباء فيه زائدة وانتي  
رجل وؤل بمصدر مفعول ونحو لا تميز والبيت للمتنبي من قصيدة

أبلى الهوى أسفا نوم النوى بدني \* وفرق الظعن بين الجفن والوسن

(قوله انني رجل) هذا محل الشاهد فان رجل خبره ووطئ لان من المعلوم ان المتكلم رجل فالقصد به التوطئة  
للموصف بعده (قوله ولهذا) أي لكون الخبره ووطئا غير مقصود لذاته (قوله لا ايهما) أي والاقبل يجاهلون

التوكيد وتقول في المضارع المعرب مرفوع لحالوله محل الاسم وتقول منصوب بكذا أو باضمه ان ويجزم ويبين علامة الرفع والنصب  
والجزم وان كان الفعل ناقصا نص عليه فقال مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وان كان المعرب حالا في غير محله عين ذلك  
فقبل في قائم مثلا من نحو قائم زيد خبره مقدم ليعلم أنه فارق موضعه الاصل وليتطلب مبتدأه وفي نحو ولوترى الذين كفروا الملائكة الذين  
مفعول مقدم ليتطلب فاعله وان كان الخبر مالا غير مقصود لذاته قبل خبره ووطئ ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله  
كفي بجسمي نحو لا أني رجل \* لولا مخاطبتي اياك لم ترني وهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما ومثله الحال الموطئة في نحو



الآن لنأخذ قرآنا ناعربيا وان كان المبحوث فيه حرفين نوعه ومعناه ونجد ان كان عاملا فقال مثلا ان حرف ثو كيد تنصب الاسم وترفع الخبرين حرف ثو  
ونصب واستقبال أن حرف مصدرى ينصب الفعل المضارع لم حرف نفى يحزم المضارع ويقلب ما ضياع بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل  
ألفا محمل من الأعراب أم لا \* (فصل) \* وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الأعراب ثلاثة أمور \* أحدها أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد ومثاله  
أنه اذا سمع أن أله من علامات الاسم وأن ٢٩٢ أحرف تأتي من علامات المضارع وأن تاء الخطاب من علامات الماضي وأن الواو والغاء من

ولولا مخاطبتي إياه بالغيبة فيهما لان قوم ورجل كل منهما اسم ظاهر وهو من قبيل الغيبة (قوله بين نوعه) اعني  
كونه حرفا ومعناه كالتوكيد والنفى والمصدرية (قوله ثم بعد الكلام على المفردات) أى بأعرابه لها وبيان  
معانيها وعملها

### \* (فصل وأول ما يحترز منه المبتدئ) \*

(قوله ما يحترز منه) أى يتباعد منه (قوله أحدها) أى أحد الامور التي يحترز ويتباعد منها أولا التباس  
الحرف الأصلي بالزائد والتحرز من هذا الالتباس بمعرفة الحروف الاصول في الكامة وزوائدها (قوله  
ألفيت وألفيت اسمان) أى لوجود آل فيهما فاذا علم أن آل فيهما أصلية لانهم من الالفاء وهو الوجود ومن  
الهاو لم يتوهم أنهما اسمان لان آل المعرفة زائدة على بنية الكامة المعرفة لها (قوله مضارعان) أى لوجود  
الهمزة والتاء في أولهما وهما من حروف تأتي ولو علم ان الالف والتاء هنا أصليتان لانهم من الاكرام والتعلم  
ماتوهم ذلك لان أحرف المضارعة زائدة على بنية الكامة (قوله وأن نحو واحد حرج الخ) هذا ليس فيه التباس  
أصلي برائد تأمل (قوله وقد سمعت من يعرب الخ) قد يقال لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بان ألهما كم  
نفسه هو المبتدأ وأما اذا أطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز أن يحصل كلامه على ان التكاثر مبتدأ مؤخر  
وألهما كم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين من تجوير تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة  
الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصد أن ألهما كم مبتدأ والتكاثر  
خبره اه دما بيني (قوله بحذف الالف) توهم أن هذه الهمزة همزة وصل فأنهم همزة آل المعرفة وليس كذلك  
بل هي همزة قطع وان ألهي فعل ماض من الاله وقال فيه من بنية الكامة لازمة على بنيتها للتعريف (قوله  
كما تحذف في أول السورة) أى مع كسر التنوين أما ان فتح فهو نقل ورش (قوله ريان الخ) هو ضد العطشان  
والكرى النوم والمسوع الذي أصابه ذوسم بآثره كالعقرب مثلا وفي البيت استهارة بعبية حيث شبه امتلاء  
الجفون المحبوب من النوم بالري وهو امتلاء الجفون من الماء المذهب لمشقة العطش بجماع حصول الراحة في كل  
واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الري ريان بمعنى ممتلئ الجفون وفي البيت كناية وذلك أنه كنى ببليلة  
المسوع عن ليلة السمر لان السمر والارق من لوازم ذلك وفيه طباق بين النوم المستفاد من الصدر صريح  
والسمر المستفاد من العجز كناية (قوله بان مضمرة بعد واو المصاحبة) أى في جواب الاستفهام (قوله على حد)  
أى طريقة قول الخطيئة في كون المضارع فيه منصوبا بان مضمرة بعد واو المصاحبة في جواب الاستفهام  
(قوله قول الخطيئة) أى يخاطب الزبرقان وكان جارهم ثم انتقل الى بني ربيع وأول القصيدة

الافات امامة هل تعزى \* قلت امام قد غلب العزاء

اداما العين فاض الدمع منها \* أقول بها قذى وهو البكاء

لعمرك ما رأيت المرء تبقى \* طريقته وان طال البقاء

أحرف العطف وان الاء  
واللام من احرف الجر وان  
فعل مالم يسم فاعله مضموم  
الاول سبق ووجه الى أن  
ألفيت و ألفت اسمان  
وان أكرمت وتعلمت  
مضارعان وأن وعظ وفسخ  
عاطفان ومعطوفان وان  
نحو بيت ويز ولهو واجب  
كل منهما جار ومجرور وان  
نحو أدرج مبنى لما لم يسم  
فاعله وقد سمعت من يعرب  
ألهما كم التكاثر مبتدأ مؤخر  
قطبهما مثل قولك المنطلق  
زيد وتطير هذا الوهم قراءة  
كثير من العوام نارحامية  
ألهما كم التكاثر بحذف  
الالف كما تحذف في اول  
السورة في الوصل فيقال  
نحسب القارعة وذكر عن  
رجل كبير من الفقهاء من  
يقرأ علم العربية أنه استشكل  
قول الشريف المرتضى  
أثبت ريان الجفون من  
الكرى

وأثبت منك بليلة المسوع  
وقال كيف ضم التاء من ثبتت  
وهي للمخاطب لا للمتكلم

اذا

وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا للمخاطب فيثبت لها كى أو الفعلين مضارعا وأن التاء فيهما

لام الكامة وان الخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة والاول مرفوع لاوله محل الاسم والثاني منصوب  
بان مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الخطيئة ألم أنك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاتاء وحكى العسكري في كتاب التصريف  
أنه قبل لبعضهم ما فعل أبوك بحماره فقال باعه فقيل له لم قلت باعه قال فلم قلت أنت بحماره فقال أنا حررت به بالباء فقال فلم تجر بأوك وبأى لا تجر  
ومثله من القياس العائد ما حكاه أبو بكر التارخي في كتاب أخبار النجويين أن رجلا قال لسيفك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدوهمان



فصحت الرجل فقال السهمك أنت أحمق سمعت سيبويه يقول ثم نادى هان وقلت يوما ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في لصح الكلام بخلافه  
لازمتشري ثقله تعالى و يوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجهمهم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في أولها وقلت يوما الفقهاء  
يلحنون في قولهم البائع بغيرهم فقال قائل فقد قال الله تعالى فبائعهم وقال الطبري في قوله ٢٩٣ تعالى أثم إذا ما وقع ان ثم بمعنى هنالك

وقال جماعة من المعربين في  
قوله تعالى وكذلك نجى  
المؤمنين في قراءة ابن عامر  
وأبي بكر بنون واحدة ان  
الفعل ماض ولو كان كذلك  
لكان آخره مفتوحا والمؤمنين  
مرفوعا فان قيل سكنت الياء  
للتخفيف كقوله هو الخليفة  
ما رضى ما رضى لكم \* وأقيم  
ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا  
الاسكان ضرورة واقامة ضمير  
المفعول به مقامه مع وجوده  
ممتنع بل اقامة ضمير المصدر  
ممتنع ولو كان وحده لانه  
مبهم ومما يشبهه نحو قولوا بورد  
الجازم والناصب والقرائن  
تبين فهو في نحو فان تولوا  
نقل حسي الله ماض وفي نحو  
فان تولوا فاني أخاف عليكم  
فان تولوا فاني أخاف عليكم  
وعليكم ما حلتهم مضارع وقوله  
تعالى وتعاونوا على البر  
والتقوى ولا تعاونوا على الاثم  
والعدوان الاول أمر والثاني  
مضارع لان النهي لا يدخل  
على الامر وتلظي في فانذرتكم  
نارا تلظى مضارع والاقيل  
تلظت وكذا تمنى من قوله  
تمنى ابتئى أن يعيشت أبوهما  
ووهم ابن مالك فعمله ماضيا  
من باب \* ولا أرض أبقل  
أبقالها \* وهذا جعل على

إذا ذهب الشباب فبان منه \* فليس لما مضى منه لقاء  
ألا بلغ بني عوف بن كعب \* فهل قوم على خلق سواء  
ألم ألق جاركم الخ (قوله يقول ثم نادى هان) أي فقام درهمان في التركيب الاول على الذي في الثاني  
لان التي في الاول مجرور والذي في الثاني مرفوع (قوله في أولها) أي أول الجملة الاسمية وهي قوله  
وجوههم مسودة فظن أن هذه الواو زائدة لربط الجملة بصاحب الحال مع أنها من بنية الكلمة (قوله فقد قال  
الله تعالى الخ) أي ولم يدرك أن يباع اسم فاعل من البيع وبائعهم فعل من المبيعة (قوله بمعنى هنالك) أي  
فتوهم أن ثم هنا المضمومة التاء التي هي حرف عطف اسم إشارة للمكان كثم المفتوحة التاء (قوله ان الفعل  
ماض) أي مبنى للمفعول (قوله والمؤمنين مرفوعا) أي نائب فاعل (قوله الاسكان ضرورة) فديقال  
انه لا بد في تخفيف الياء بالاسكان في غير الضرورة ولا بعد أيا في اقامة المصدر ومقام الفاعل لان اقتضاء  
الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم أو متعدي لا بد له من مصدر الا ما شهد فكان قيامه  
مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصاً في موضع يكون الغرض منوطاً بذكر الفعل وهو التخيية هنا  
واذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر مقام مقام الفاعل فبقى المؤمنين مفعولاً به  
صريحاً وتقديره ونجى النجاء المؤمنين أو تقول نجى فعل مضارع أدغم نونه في الجيم وأصله نجى ونقول هذه  
القراءة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن المجزى فصاحته وقول من قال انه لم يجز  
عن العرب مثل هذا مشيراً الى أنه أحاط بجميع كلام العرب ففهمه متعبير واسع وكيف يجوز الاحتجاج  
والاخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه بلهله أو لعدم عدالتهم ويترك الاحتذاء والتمسك بما ثبت  
تواتره عن ثبت عصمته عن الغلط رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى فان نحن نزلنا  
الذكر وأذله لحافظون اه دما مبنى (قوله ولو كان وحده) أي بأن لم يكن هناك مفعول به فإبالات اذا  
كان هناك مفعول به كما هنا وحيث بطل كونه فعلاً ماضياً فتعين جعله مضارعاً وأصله نجى يسكون ثانيه  
فأدغمت النون في الجيم وضمف هذا التخرج بأن النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد ذكر المصنف في آخر  
الجهة الرابعة من الباب الخامس أنه قد يكون الموضع لا يتخرج الاعلى وجهه مرجوح فلاحج على مخرجه  
كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجى المؤمنين وذكر هنالك التخرج الذي ذكره هنا والتخرج الذي ذكرناه  
(قوله فان تولوا فانما عليه الخ) أي فاصله تولوا (قوله لان النهي لا يدخل على الامر) أي وحياته  
فأصله ولا تتعاونوا (قوله تلظت) أي لان الفعل الماضي اذا أسند لضمير مجازي التأنيث يجب تأنيثه بالتاء  
(قوله تمنى ابتئى) أي فالاصل تمنى اذ لو كان ماضياً لوجب أن يقال تمنى لان الفاعل حقيقي التأنيث  
(قوله من باب ولا أرض أبقل أبقالها) يعني من باب في حذف تاء التأنيث من الماضي الذي وجب لحاقها به  
وان كان تمنى مسنداً الى ظاهر مؤنث حقيقي وأبقل مسنداً الى ضمير مؤنث غير حقيقي (قوله وهذا جعل على  
الضرورة الخ) أي لان حذف التاء من الماضي المسند الى ظاهر مؤنث حقيقي أو الى ضمير مؤنث غير  
حقيقي اضرورة الشعر ولا ضرورة تدعو الى جعل تمنى في البيت كذلك لجواز جعله مؤنثاً مسنداً من أوله  
احدى التاءين اه شئني (قوله فهلا استشككت ورود الفاعل مجرورا) أي فان زان فاعل ينسكبها  
وفي آخره كسرة وكان هذا السائل لعدم فطنته لا يدرك الفاعل في الكلام لكونه مما يدرك بالعقل وانما

الضرورة من غير ضرورة وما يلتبس على المبتدئ أن يقول في نحو مررت بقاص أن الكسرة علامة الجر حتى ان بعضهم يستشكل قوله تعالى  
لا ينسكبها الا زان أو مشرك وقد سألتني بعضهم عن ذلك فقال كيف عطف المرفوع على المجرور فقلت فهلا استشككت ورود الفاعل مجرورا  
وبينته أن الاصل زاني بياء مضمومة ثم حذفت الهمزة للاستئذان ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنة هي والتنوين







ولا أوضعه بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالأهاء في الضاربه إلا أن ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعاً  
وأيست مضافاً إليها والالتفصيص أوضعه بالكسرة وعلى ذلك فإذا قلت حررت برجل أبيض الوجه ٢٩٥ لا أجره فإن فتح الراء فالهاء منصوبة المحل

وإن كسرتها فهي مجرورة  
ومن ذلك قوله

\* فإن نكاحها مطر حرام \*

فمن رواد بحر مطر فالضمير

منصوب على المفعول وهو

ماصل بين المتضامين (تنبيه)

إذا قلت رويدك زيداً فإن

قدرت رويدك اسم فعل

فالكاف حرف خطاب وإن

قدرته مصدر فهو اسم

مضاف إليه ومحله الرفع لأنه

فاعل (الثاني) أن يجري

لسانه إلى عبارة اعتادها

فيستعملها في غير محلها كأن

يقول في كنت وكان في

الناقصة فعل وفاعل لما

ألف من قول ذلك في نحو

فعلت وفعلوا أو أما تسميه

الأقدمين الاسم فاعلاً والخبر

مفعولاً فهو اصطلاح غير

مألوف وهو مجاز كسميتهم

الصورة الجيلة دمية والمبتدئ

إنما يقوله على سبيل الخط

لذلك يعاب عليه (والثالث)

أن يعرب شيئاً طالباً للشيء

ويهمل النظر في ذلك المطلوب

كأن يعرب فعلاً ولا يطلب

فاعله أو مبتدأ ولا يتعرض

لخبره بل يعاربه فاعربه بما

لا يستحقه ونسي ما تقدم له

فإن قلت فهل من ذلك قول

الزنجشري في قوله تعالى

وظائف (قوله ولا أوضعه) الواو عاطفة ولا لتوكيد النفي وأوضع صاف على الام والمعطوف على المجرور  
مجرور وجه الفضة نيابة عن الكسرة فلنعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل والهاء في محل نصب لشبهها  
بالمفعول به (قوله ولا أوضعه) أي ولا أوضع حقاً منه أي أن قعادته (قوله إلا أن ذلك) أي الهاء في الضاربه  
(قوله وهذا) أي الهاء في أوضعه (قوله لأن اسم التفضيل) لأنه لكون الضمير في أوضعه ليس مفعولاً (قوله  
وليس) أي الهاء مضافاً إليها (قوله والالتفصيص أوضعه بالكسرة) أي لأن الممنوع من الصرف إذا أضيف  
أو دخله لام التعريف انجر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص الأسماء  
عليه مما يتغير به نفس مدلوله ومقابلته شبه الفعل بخلاف كونه مسنداً إليه ومفعولاً ودخوله عليه حرف فإن  
ذلك بالعامل والعامل لا يغيره عن مدلوله وقال الأكثر امتناع الكسرة تبعاً لامتناع التنوين العلتين فإذا زال  
التنوين بغيرهما زال موجب المنع من الكسرة فدخل فيمتنع على هذا ما لم يزل أحد سببيه كالمساجد والجرار  
والجبل والاجر والسكران وينصرف غيره اه شئني (قوله فإن فتحت الراء) أي لكونه غير منصرف  
لوصفية ووزن الفعل فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول به لأن أجره لا ينصب بالمفعول به وقوله فإن فتحت  
الراء أي وكذا يقال في أبيض الوجه إن فتحت أبيض كان الوجه منصوباً وإن كسرت كان الوجه مخفوضاً  
(قوله منصوبة المحل) أي على التشبيه بالمفعول به (قوله وإن كسرت بالخ) أي لأن ما لا ينصرف إذا أضيف  
أو دخلت عليه لام التعريف انجر بالكسرة فالهاء مجرورة المحل على الإضافة (قوله مجرورة) أي بالإضافة  
(قوله ومن ذلك) أي ما استثنى من الثاني (قوله بحر مطر) أي فهو من إضافة المصدر للفاعل وفصل  
بالمفعول وهو الضمير وأما على رفعه طرف المصدر مضاف لمفعوله (قوله فإن قدرت رويدك اسم فعل) أي أن  
جعلته اسم فعل أمر وهو أمهل وقوله وإن قدرته مصدر أي جعلته مصدرًا بمعنى الار وادوالامهال فهو على  
هذا منصوب بفعل محذوف أي ارودر ويدك وهو مضاف والكاف مضاف إليه (قوله فالكاف حرف خطاب)  
أي وزيد مفعول والفاعل ضمير مستتر (قوله فهو اسم مضاف إليه) فهو من إضافة المصدر للفاعل (قوله  
الثاني) أي من الأمور التي يحترز منها المبتدئ (قوله الاسم فاعلاً) أي اسم كان (قوله مجاز) أي والفاعل  
الحقيقي مصدر الخبر المضاف للاسم (قوله كسميتهم الصورة الخ) أي مع أنها في الأصل اسم للصورة الحسنة  
من العجاج أو البقس (قوله على سبيل الغلط) أي لا على سبيل التجوز (قوله والثالث) أي من الأمور التي  
يحترز عنها المبتدئ (قوله طالبا) أي ذلك الشيء (قوله ولا يطلب فاعله) أي ويهمل النظر في فاعله أي  
لا يتعرض له (قوله ما تقدم له) أي من المبتدأ (قوله وطائفة) مبتدأ (قوله قد أهتمهم صفة لطائفة) مفعول  
قول الزنجشري (قوله أحوال) صاف على صفة (قوله أو استئناف) أي أو أن يظنون استئناف وقوله للجملة  
قبلها أعني قد أهتمهم الخ (قوله قلت لعله رأي) حاصله أن كلام الزنجشري ليس من هذا القبيل لاحتمال أن  
الزنجشري رأي أن الخبر محذوف فالمصنف لم يتعرض على الزنجشري ولم يشنع عليه خلافاً للشارح في قوله في  
إيراده أن الأزدراء بالزنجشري ما لا يخفى ولم يكن إيراد بالذي يليق من المصنف والأدب مطلوب مع الأصغر  
فضلاً عن الأكبر وروى قدّم الزنجشري في سلام اللسان وعاشه فيهما لا ينكره منصف (قوله أي  
ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت) أي أو ثمة طائفة أو فيكم طائفة على أن الخطاب للجميع من المؤمنين  
والمناقين أو وطائفة أخرى لم يغشهم النعاس (قوله والظاهر أن الجملة الأولى) أي قد أهتمهم خبراً وأن

وطائفة قد أهتمهم أنفسهم الآية قد أهتمهم صفة لطائفة ويظنون صفة أخرى أو حال بمعنى قد أهتمهم أنفسهم طائفتين أو استئناف على وجه البيان  
للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكأنه نسي المبتدأ فلم يجعل شيئاً من هذه الجمل خبراً له رأى أن خبره محذوف أي ومعكم طائفة  
منفتهم كيت وكيت والظاهر أن الجملة الأولى خبر وأن الذي شوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة أي وطائفة من غيركم مثل السمن منوان بدرهم



أي منه أو اعتماده على أو الحال كما جاء في الحديث دُخِلَ وبرمة على النار وسألت كثير من الطلبة عن أعراب أحق ما سأل العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول فيبقى لهم المبتدأ بالخبر والصواب أنه الخبر والمفعول العائد المحذوف أي سألته وعلى هذا فيقال أحق ما سأل العبد به بالرفع وعكسه أن مصابك المولى فيجوز يذهب الوهم فيه إلى أن المولى خبر ينافي على أن المصاب اسم مفعول وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل مجيء الخبر بعده ومن هنا أخطأ من قال ٢٩٦ في مجلس الواثق بالله في قوله أظلم أن مصابكم رجلاً \* أهدي السلام تحية ظلم أنه برفع

الاول صفة توجب له يتننون خبر كما قال الزجاج (قوله دخل وبرمة على النار) أي ذوقه وبرمة مبتدأ (قوله والمفعول العائد المحذوف) وفيه أنه أوقع ما على العالم ويمكن أن يجعل مولاه الخبر وتجعل ما مصدرية ويقدر في الاخرى أحق سؤال العبد لا حد سؤال مولاه (قوله فيقال أحق ما سأل العبد به) أي فاحق مبتدأ وما اسم موصول وسأل فعل ماض والعبد فاعل والمفعول العائد المحذوف ور به خبر (قوله وعكسه) أي من جهة أن المولى في الاول يتوهم أنه مفعول والصواب أنه خبر وفي الثاني يتوهم أنه خبر والصواب أنه مفعول (قوله يذهب الوهم) أي عند عدم الالتفات لقيح (قوله أن المصاب اسم مفعول) والمعنى أن الذي أصبته المولى (قوله وانما هو مفعول) أي والخبر قبيح وقد يقال لا يمنع أن يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال وليس مصدرا والمولى هو الخبر وقبيح خبر لمبتدأ محذوف والتقدير أن الذي أصبته هو مولاه هذا قبيح وهذا معنى صحيح ينطبق عليه التركيب فلا سبيل إلى إنكاره اه دمايني (قوله ومن هنا أخطأ الخ) قد يقال إن رفع رجل صواب أيضا على أنه خبر أن وان مصاب اسم مفعول وظلم خبر المحذوف والتقدير يا ظلم أن الذي أصبته هو رجل أهدي السلام وهذا ظلم منكم (قوله برفع رجل) أي على أنه خبر أن والصواب أن مصاب مصدر ورجلا مفعول به وظلم خبر أن أي يظلم أن مصابكم رجلا ظلم (قوله وقدمت الحكاية) أي في آخر الجهة الاولى من الباب الخامس (قوله ما أنت وشأنك) مثلا أن أي ما أنت وما شأنك (قوله فاتم ما مبتدأ وخبر) أي فما اسم استفهام مبتدأ وأنت خبر أي شيء أنت وأي شيء شأنك (قوله فان جئت به) أي قلت ما أنت وزيدا وما شأنك وزيدا (قوله والاصل ما تصنع الخ) أي وأصل ما أنت وزيدا ما تصنع أو ما تكون وقوله به دوشانك الخ أي وأصل ما شأنك وزيدا بتقدير ما يكون فما أنت وزيدا محتمل احتمالين باعتبار أصله وإماما شأنك وزيدا فاصله واحدا لا يحتمل غيره (قوله وما فهمما) أي في ما شأنك وزيدا وفي ما أنت وزيدا (قوله خبرا ليكون) راجع لما شأنك وزيدا اوله وما أنت وزيدا أن قدر تكون (قوله أو مفعولا) راجع لما أنت وزيدا (قوله اذ لا تقع مفعولا به) أي وإن قدر تكون كانت كيف خبر التكون (قوله وكذلك يختلف أعراب الشيء الخ) مثل كان في المثال الذي ذكره والمراد بأعرابه تعليله على القواعد (قوله والصواب الخ) أي وكلام الطالب فيه اجمال في مقام التفصيل فهو خطأ (قوله وفاعلهما ضمير الكون) أي ضمير يعود على مصدرها (قوله وقيل ما أحسن ما كان زيد) أي ما أحسن أن كان زيد وقوله ما كان زيد الخ أي برفع زيد بناء على أنه فاعل بكان التامة والصواب ما قاله الطالب لأن نصبه لا يندفع في السؤال دليل على أن كان انما تقع قبل أحسن تأمل والحاصل أنه لا عيب على ذلك الطالب في عدم التفصيل أدله أن يقول متى وقعت كان بعد أحسن وجب الاتيان بما المصدرية وهوله غار أنه على ما كان في التركيب ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب فينتد يخرج التركيب بذلك إلى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال اه دمايني (قوله على تقدير ما) أي الواقعة بعد فعل التعجب اسما موصولا

\*(الباب الثامن من الكتاب)\*

رجل وقدمت الحكاية (تنبه) \* قد يكون للشيء أعراب إذا كان وحده فإذا اتصل به شيء آخر تغير أعرابه فينبغي التحرز في ذلك من ذلك ما أنت وشأنك فاتم ما مبتدأ وخبر اذ لم تأت بعده ما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فأت مرفوع به على محذوف والاصل ما تصنع أو ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وار تغاهه بالفاعلية أو على أنه اسم لكان وشأنك بتقدير ما يكون وما فهمما في موضع نصب خبر ليكون أو مفعولا تصنع ومثل ذلك كيف أنت وزيدا الا أنك إذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا تقع مفعولا به وكذلك يختلف أعراب الشيء باعتبار المحل الذي يحل فيه \* وسألت طالبا ما حقيقة كان إذا ذكرت في قولك ما أحسن زيد فقال زائدة بناء منه على أن المثال المسؤول عنه ما كان أحسن زيدا وليس في السؤال تعيين ذلك والصواب الاستفصال فاتم في هذا الموضع زائدة كما ذكر وليس لها اسم ولا خبر

لانها قد حوت مجرى الحروف كما أن قل في قلما يقوم زيد لما استعملت استعمال ما النافية لم تنجح لفاعل هذا قول الفارسي (قوله والمحققين وعند أبي سعيد هي تامة وفاعلهما ضمير الكون وعند بعضهم هي ناقصة واسمها ضمير ما والجهة بعدها خبرها وإن ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية وقبل ما أحسن ما كان زيد وكان تامة وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير ما اسما موصولا وأن ينصب زيد على أنه الخبر أي ما أحسن الذي كان زيدا وورد بان ما أحسن زيد ما من عنده انتهى \*(الباب الثامن من الكتاب في ذكر أمور كناية يخرج علمها مالا ينحصر من الصور الجزئية) \* وهي إحدى عشرة قاعدة (القاعدة الاولى) قد يعطى الشيء حكما ما أشبهه في معناه أو لفظه أو فهم ما مالا اول فله صور



كثيرة **ب** اسماها دخول الباء في خبر أن في قوله تعالى أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والارض ولم يبيح تخلفهم بقادر لانه في معنى أوليس الله بقادر والذي سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما وهذا لم تدخل في أولم يروا أن الله الذي خلق ٢٩٧ السموات والارض قادر على أن يخلق مشاهم أو مثله ادخال الباء في كفى بالله

(قوله فاما الاول) اي وهو اعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه (قوله في خبر أن) اي التي عمل فيها فعل منفي لانه لا يتأتى لها شبهه بليس الا عند ذلك وتوضيح ذلك انه لما كان العامل في ان فعلا منفيًا فالنفي صير الكلام الذي من جاتمه خبر ان منفيًا فشا به خبر ليس من حيث ان كلامي منفي (قوله لانه في معنى الخ) اي لان التركيب بينهما في معنى الخ والشئ يحتمل على ما كان به معناه (قوله أوليس الله بقادر) اي بدليل انه جاء مصرحاً به في قوله تعالى أوليس الذي خلق السموات والارض بقادر (قوله والذي سهل ذلك التقدير) اي المجوز لدخول الباء في خبر ان (قوله تباعد ما بينهما) اي ما بين أن والخبر يذ كر الجملة المعطوفة على الصلة فتباعد أن من الخبر صير أن كتم ما غير مذكورة (قوله ولهذا) اي ولاجل كون المسهل لذلك التقدير التباعد وقوله لم تدخل أي الباء في خبر أن في أولم يروا الخ لعدم التباعد (قوله ومثله) اي مثل خبر أن في جواز دخول الباء عليه عند مشاهمته خبر ليس (قوله في كفى بالله شهيدا) اي فكفى لا يتعدى بالباء بل بنفسه ولكن لما ضمن معنى اكتف عدي بالباء ولما كان من باب التضمن فصله وقال ومثله الخ (قوله قليل منك يكفيني) اي فقد تعدى بنفسه لعدم تضمنه (قوله لما دخله الخ) ذ كر المصنف في حرف الباء اذ يقرأ أن مضمين معنى يرقى ويترك ولم يذ كر هنالك تضمنه معنى يتقرب من وذ كر هنا فكانه يشير بذلك الى جواز ارادة الجميع في البيت وعدم ارادته في المثال (قوله ولهذا) اي لكون الباء انما دخلت بعد يقرأ لتضمنه معنى يتقرب من (قوله لانه) اي قرأت به أي لان قراءة الكتاب عارضة من معنى التقريب ولا يصح أن يضمه (قوله ليت زيدا قائم وعمر) اي لان ليت زيدا قائم ليس في معنى زيدا قائم لان ليت زيدا قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيدا قائم يحتملها (قوله جواز أناز يدا غير ضارب) قال السيرافي والزنجشيري وابن مالك يجوز تقديم معمول ما أضيف اليه غير مطلقا وقال ابن السراج يمنع مطلقا وقيل ان كان المفعول ظرفا جاز والامتنع (قوله لا تقول أناز يدا أول ضارب الخ) هذا عند الجمهور وروى حتى نعلب عن الكسائي جواز التقديم في المثال الاول وحتى ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم في الثاني (قوله ودليل المسئلة) اعني تقدم معمول ما أضيف اليه غير عليها سواء كان ذلك المفعول ظرفا أو غيره فالآية دليل على جواز تقديم الجار والمجرور اذ قوله في الخصام متعلق بالمضاف اليه من قوله غير مبين (قوله فتي الخ) هذا البيت دليل على جواز تقديم الاسم الذي هو معمول ما أضيف اليه غير عليها والخال أن ذلك الاسم ليس ظرفا ولا شبهه اذ قوله حقا مفعول به للمضاف اليه من قوله غير ملغ وفتي منصوب بعامل محذوف على شريطة النفس يير أي قول فتي هو غير ملغ حقا ووجه التنبه معطوفة على جملة الامر المحذوفة لا المذكورة لان المحذوف هي المقصودة بالاصالة والمذكورة انما سبقت لغرض التفسير اه دمايني (قوله ان امرأ الخ) هذا البيت دليل على جواز تقديم الظرف فان عندي متعلق بكفور ومن قوله غير مكفور فقد استوفيت أقسام المفعول الثلاثة ومعنى خصني بكذا أفردني به بحيث لا مشاركي فيه والتناهي التباعده على المصاحبة كع نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والكفر هنا جود النعمة ويقابله الشكر أي ان امرأ هذه المثابة لغير مجعود النعمة عندي وقوله مودته نصب بخصني على اسقاط الخافض او منصوب به على تضمنه معنى منح وأعطى اي منحنى مودته (قوله ويحتمل ان يكون منه) اي من تقديم معمول ما أضيف اليه غير عاها أي فعلى الكافر من متعلق بيسير (قوله لم يجوز التقديم) أي تقديم زيدا على غير وفي بعض النسخ لم يجوز التقديم أي غير ضارب زيدا بلا أضرب زيدا اه شني (قوله لا يحل مكان غير) حكم المصنف بجواز أناز يدا غير ضارب لانه عنده في معنى أناز يدا لا أضرب وجعل لادخلة على المضارع ليكون تذكيرا غير واجب فلذلك قال لان الثاني لا يحل هنا محل غير اذ لو قلت جاهني لا أضرب زيدا لم يجوز اه دمايني (قوله غير قائم الخ) غير مبتدأ وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل سد مسد

شبهه والمادخله من معنى اكتف بالله شهيدا بخلاف قوله \* قليل منك يكفيني \* وفي قوله \* سودا لمحا جولا يقرآن بالسور \* لما دخله من معنى لا يتقرب من بقراءة السور ولهذا قال السهيلي لا يجوز أن تقول وصل الى كتابك فقرأت به على حد قوله لا يقرآن بالسور لانه عار عن معنى التقريب \* والثانية جواز حذف خبر المبتدأ في نحو ان زيدا قائم وعمر واه اكتفاء بخبر ان لما كان ان زيدا قائم في معنى زيدا قائم ولهذا لم يجوز حذف زيدا قائم وعمر \* والثالثة جواز أناز يدا غير ضارب لما كان في معنى أناز يدا لا أضرب ولولا ذلك لم يجوز اذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف فكذلك لا يتقدم معموله لا تقول أناز يدا أول ضارب أو مثل ضارب ودليل المسئلة قوله تعالى وهو في الخصام غير مبين وقول الشاعر فتي هو حقا غير ملغ قوله ولا تتخذ يوما سواه خليلا وقوله ان امرأ خصني يوما مودته على التناهي لعددي غير مكفور ويحتمل أن يكون منه فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين



ولولا ذلك لم يجز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر ٢٩٨ او ذا مرفوع يغني عن الخبر ودليل المسئلة قوله غير لاه عدالة فاطم الح الله

ولا تغتر بعارض سلم  
وهو احسن ما قيل في بيت ابي  
نواس

غير ماسوف على زمن

ينبغي بالهم والحرن  
وهو الخامسة اعطاهم ضارب

زيد الان او قد احكم ضارب

زيد انفي التنكير لانه في معناه

ولهذا وصفوا به النكرة

ونصبوه على الحال ونقصوه

رب وادخلوا عليه ال واجاز

بعضهم تقديم حال مجروره

عليه نحو هذا ملتونا شارب

السويق كما يتقدم عليه حال

منصوبه ولا يجوز شي من

ذلك اذا اريد الماضي لانه

حيث ليس في معنى الناصب

\* السادسة وقع الاستثناء

المفرغ في الايجاب في نحو

وانها الكبيرة الاهلي الخاشعين

ويأبى الله الا ان يتم نورهما

كان المعنى وانها لا تسهل الا

على الخاشعين ولا يريد الله

الا ان يتم نوره \* السابعة

العتف بولا بعد الايجاب في

نحو \* ابي الله ان اسمو بأم

ولا ب \* لما كان معناه قال

الله لي لا تسم بأم ولا ب

\* الثامنة زيادة في قوله تعالى

ما منعك ان لا تسجد قال ابن

السيد المانع من الشيء امر

للممنوع ان لا يفعل فكأنه

قبل ما الذي قال لا تسجد

والا قرب عندي ان يدر في

الاول لم يرد الله في الثاني

ما الذي امرك بوضعه في هذا

الخبر وكذا يقال في قوله غير لاه عدالة (قوله ولولا ذلك لم يجز) يعني لولا ان غير قائم الزيدان يعني ما قام الزيدان  
لم يجز هذا التركيب لان جوارزه انما هو ليكون غير مبتدأ وهو لا يجوز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع  
يعني من الخبر وغير في غير قائم الزيدان ليس واحدا منهما (قوله غير لاه الخ) هذا البيت مدرج من بحر  
الخفيف وآخر صدره هاء الهاء واول بحر الهاء الواو منه والاعتذار الانخداع والطمع والعدى بمعنى الاعداء فهو  
جمع والعارض ما يبدو ويظهر من غير ثبات والسلم بكسر السين وقصها الصلح يقول ان اعداءك لبسوا بلاهين  
عن الحرب والاعتداد ادلها فاعتدانت ايضا ولا تسلم ولا تتخضع بمعارض من صلح لا ثبات له ووجه الاستدلال  
بالببت ان عدالة اما ان يرفع على انه مبتدأ خبره ما تقدم أو على أنه فاعل بالوصف لكون التركيب في معنى ماله  
عدالة لا سبيل الى الاول لان غير امضاف الى لاه وهو مفرد فيؤدي الى قولك الاعداء غير لاه وهو ممنوع اذا لا يقال  
الزيدون غير قائم فتعين الثاني فثبت المطلوب ولما منع أن يمنع كون لاه مفردا لفظا ومعنى لجواز كونه صفة  
لفريق أو نحوه فيكون في معنى الجمع ولا يخفى أنك لو قلت عدالة غير فريق لاه لصح فيسطل الاستدلال حينئذاه  
دما ميني (قوله وهو احسن ما قيل في بيت ابي نواس) تقدم الكلام عليه في الباب الاول وذكر هناك فيه  
أعريب ثلاثة أحدها هذا وهو أن الظرف مرفوع بالوصف وغير مبتدأ الخبر لانه والثاني أن غير خبر مقدم  
والمبتدأ محذوف وجهه ينقضى صفته والاصل زمن ينقضى بالهم والحرن غير ماسوف عليه والثالث أنه خبر  
محذوف وماسوف مصدر كالمعروف والمراد به اسم الفاعل والمعنى أنا غير آسف وسبق ما في ذلك من البحث  
(قوله اعطاهم ضارب زيدا الخ) أي اسم الفاعل المضاف لمعرفة الذي بمعنى الحال وقوله حكم ضارب زيدا أي  
اسم الفاعل الموقن (قوله ولهذا) أي لكونه أعطى حكمه في التنكير (قوله وصفوا به النكرة) نحو هديا بالغ  
الكعبة (قوله ونصبوه على الحال) نحو ثاني عطفه (قوله ونقصوه رب) نحو رب راجينا (قوله وأدخلوا عليه ال) نحو  
نحو الضارب زيد قال الدما ميني ظاهر هذا الكلام ان النخلة والعرب أجازوا ادخال ال على اسم الفاعل من  
نحو قولك ضارب زيد الاس أو غدا فتقول الضارب زيد مجرور بدومثل هذا عند الجمهور ممنوع لان الوصف  
المضاف لا تدخل عليه ال الا اذا دخلت على معموله أو على ما أضيف له معموله (قوله وأدخلوا عليه ال) أي  
لكن الجمهور يشترطون لذلك وجود ال في المضاف اليه (قوله تقديم حال مجروره) أي الوصف وقوله كما يتقدم  
عليه أي على الوصف وقوله حال منصوبه نحو هذا ملتوننا شارب سويقا (قوله اذا أريد) أي من الوصف  
(قوله لانه حيث) أي حين اذا أريد به الماضي ليس بمعنى الناصب أي ليس بمعنى الوصف الناصب للمفعول لانه  
بمعنى الحال أو الاستقبال فاضافته لفظية لا تفيد تعريفا أو ما الذي بمعنى الماضي فاضافته محضة تفيد التعريف  
(قوله وقع الاستثناء المفرغ في الايجاب) أي مع أنه انما يقع في النفي (قوله لما كان المعنى الخ) أي لكون  
الايجاب هنا في معنى النفي (قوله بولا) فيه تسميح لان العطف بالواو وحدها ولا لتوكيد النفي عند الاجتماع  
(قوله بعد الايجاب) أي مع أنه انما يعطف بها بعد النفي (قوله في نحو أبي الله الخ) هذا مجزئ لعامة من الطفيل  
وصدره \* فمأسودتني عامر عن ورائته \* وقبل هذا البيت

واني وان كنت ابن سيد عامر \* وفارسها المشهور في كل موكب

ولكنني أحى جهاها وأتى \* أذاها وأرحى من وراها بمنكب

وبعد

عامر قبيلة من العرب وضمير فارسها يعود اليها والمضاف مجرور بالعطف على سيد عامر ومعنى سودتني جعلتني

مسيدا يعني أنه سادته نفسه لا يتسمه وخبران محذوف وان وصلية والجملة حالية والتقدير واني لا أقفقر بنسبي

وان كان من العظمة بهذا المحل والقاء في البيت الثاني فصحة أي وادا كان الامر كذلك فمأسودتني الخ (قوله

ما الذي قال لك) أي ما الامر الذي قال لك لا تسجد والمانع له انما هو كبره فلما كان مامعك في معنى ما الامر

الذي قال لك صح الاتيان بلا (قوله في هذا) أي التقدير الاحير (قوله أن الناهية) أي أن لا الناهية لا تصاحب



لما كان رضى غنة بمعنى اقبل عليه بوجه وده وقال الكسائي انما جاز هذا جلا على ثقبته وهو خطأ العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم فشر بوامنه الاقليل لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فن شرب منه فليس منى ٢٩٩ وقيل الا وما بعد هاء صفة فقبل ان الضمير

يوصف في هذا الباب وقيل

مرادهم بالصفة عطف

البيان وهذا لا يخلص من

الاعتراض ان كان لازما لان

عطف البيان كالنعت فلا

يتبع الضمير وقيل قبل

مبتدأ حذف خبره اى لم

يشربوا \* الحادية عشر

تذكر الاشارة في قوله تعالى

فذا نك برهاتان مع ان المشار

اليه البدو والعصا وهما وثتان

ولكن المبتدأ عين الخبر في

المعنى والبرهان مذكر ومثله

ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا

فحين نصب الفتنة واثن الفعل

\* الثانية عشر قوله علمت

زيد من هو برفع زيد جوارا

لانه نفس من في المعنى

\* الثالثة عشر قولهم ان احدا

الا يقول ذلك فوقع احدا في

الاثبات لانه نفس الضمير

المستتر في يقول والضمير في

سياق النفي فكان احدا

كذلك وقال

في ليله لا ترى بها احدا

يحق علينا الاكوا كها

فرفع كوا كها بدلا من ضمير

يحق لانه راجع الى احدا

وهو واقع في سياق ضمير

الايجاب فكان الضمير كذلك

وهذا الباب واسع وله دحي

ابو عمرو بن العلاء انه سمع

نضام من اهل اليمن يقول

ان الناصبة وهذا انما يلزم على تقدير ان السيد لا على تقدير المصنف ثم ان كوننا ناهية أو نافية انما هو باعتبار  
المحذوف وأما اللفظ المحقق فهي فيمرأيدة (قوله اقبل عليه) أى وأقبل يتعدى على (قوله فشر بوامنه الاقليل)  
بدل من الواو مع أن الاستثناء واجب النصب اذا كان الكلام تاما موجبا (قوله فلم يكونوا منه) أى لكون  
ذلك الايجاب بمعنى النفي فأعطى حكمه من صحة الابدال (قوله بدليل فن شرب منه فليس منى) أى من أتباعى  
فهذا يدل على ان قوله فشر بوامنه فى معنى فلم يكونوا من أتباعه الاقليل منهم وهم الذين لم يشربوا منه (قوله  
وقيل الا وما بعد هاء صفة) أى للضمير أى الواو (قوله فقبل ان الضمير الخ) جواب عما يقال ان الضمير لا يوصف  
ولا يوصف به (قوله يوصف في هذا الباب) أى فقوله الضمير لا يوصف ولا يوصف به أى لا يوصف بغير الا لا  
بمعنى غير وأما هي فيجوز وصفها (قوله في هذا) أى في باب الاستثناء (قوله وقيل مرادهم الخ) حاصله  
أننا لانسلم ان الضمير يوصف في باب الاستثناء وحيث نذكر القائل بالوصف عطف البيان (قوله وهذا) أى  
جعل الصفة بمعنى عطف البيان (قوله لا يخلص من الاعتراض) اى لان البيان في الجوامد مثل النعت في  
المشتقات وحيث نذكر لا ينعى كاضمير لا ينعى فقول الشارح فلا يتبع الضمير أى بيان كما لا يتبع نعت (قوله  
ان كان لازما) أى ان كان الاعتراض لازما أى والواقع أنه لازم على هذا القول فهو مثل زيد لا عيب فيه ان  
كان له أم (قوله وقيل قليل مبتدأ) تحصل من هذا ومما قبله ان قليل اما بدل من الواو في فشر بوا أو أنه مبتدأ  
خبره محذوف وكلاهما يرى أن الاحرف وقيل انها اسم بمعنى غير وعليه فقبل هي صفة للضمير وقيل عطف بيان  
وظاهر اعراضها على ما بعد هاء الكونه على صورة الحرف (قوله ولكن المبتدأ عين الخبر) أى وهذا هو المراد  
بقولهم انه ذكر باعتبار الخبر (قوله ولكن المبتدأ الخ) حاصله أن البدو والعصا وان كانا معرفتين لكن لما  
كانا في معنى البرهاتين والبرهان مذكر أعطى حكم المذكر فاشير اليهما باشارته (قوله ومثله) أى بطريق  
العكس لانه أنت هنا باعتبار الخبر أى أنه أنت الفعل أى تكن وان كان الاسم مذكرا وهو المصدر المأخوذ من  
قوله الا أن قالوا لكون الاسم مؤنثا في المعنى (قوله علمت زيد) زيد مبتدأ ومن مبتدأ ثان وهو خبر عن من  
والجمله خبر عن زيد والجمله سدت مسددا مفعولى علمت فن لما كانت نفس زيد في المعنى وهي يجب لها الصدارة في  
جملتها والرفع حمل زيد عليها وأعطى حكمها برفع فلا يرد أنه مفعول علم فلا ي شى رفع (قوله جوارا) أى على أنه  
مبتدأ أول ومن مبتدأ ثان وهو خبره ويجوز نصبه ومن هو في محل المفعول الثاني (قوله نفس من) اى وهى مما  
يجب لها الصدارة بالابتداء ولا يعمل فيها ما قبلها فكذا زيد (قوله فوقع احدا في الاثبات) اى مع انها لا تقع  
الا في النفي (قوله لانه نفس الضمير الخ) حاصله ان هذا الاثبات في معنى النفي فلما كان معناه أعطى حكمه من  
وقوع احدا في سياقه (قوله يحكى علينا) اى ينم علينا (قوله فكان الضمير كذلك) اى منى هذا اذا كان ما بعد  
الابدال منه (قوله وهذا الباب) اى اكتساب الشى من الشى حكمه لكونه بمعناه (قوله لغوب) اى احمق (قوله  
فيها خطوط) الضمير للخيال (قوله ان اردت) اى بقولك كأنه (قوله فقال اردت ذلك) اى وذلك مفرد مذكر  
واسم الاشارة الموضوع للواحد يجوز ان يكنى به عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذكر وما تقدم كما  
يجوز ان يكنى به عن أفعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر لك أفعالا  
كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا أنه في اسم الاشارة أكثر ولهذا قال  
رؤبة اردت ذلك وأردفه بلفظ ويالك على عادة العرب تحقير وتبها اهدما مبنى (قوله ابي عشرة) اى اولاده  
عشرة (قوله فرفعوا الفاعل) اى الضمير في ابي وفي عرب وعرفج وقوله الاسماء اى ابي والعرب والعرفج

فلان لغوب اتته كتابي فاحتقرها فقال له كيف قلت اتته كتابي فقال أليس الكتاب في معنى الصحيفة وقال ابو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما أنشد  
فيها خطوط من سواد وبلق \* كأنه في الجلد فليسمع البهق ان اردت الخطوط قتل كأنها أو السواد والبلق قتل كأنها فقال اردت ذلك ويالك  
وقالوا امرت برجل ابي عشرة نفسه ويقوم عرب كلهم ويقاع عرفج كما برفع التوكيد فيمن فرفعوا الفاعل بالاسماء الجاردة وكدوه



لما لفظوا فيها المعنى اذ كان العرب بمعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الخشن والاب بمعنى الوالد \* (ثانيان) \* الاول انه وقع في كلامهم ابلغ ثم ذكرنا من تنزيلهم لفظا موحدا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم اللفظ الصالح للوجود منزلة الموجود كما في قوله بدالي اني استمدرك ماضى ٣٠٠ \* ولا سابق شيئا اذا كان جاثيا وقد مضى ذلك \* (والثاني) \* انه ليس بلازم ان يعطى الشيء حكم ما هو

في معناه الا ترى ان المصدر قد لا يعطى حكم ان أو أن وصاتها وبالعكس دلائل الاول أنهم لم يعطوه حكمه - ما في جواز حذف الجار ولا في سدهما مسد جزأى الاسناد ثم انهم شركوا بين أن وأن في هذه المسئلة في باب ظن ونحوه أن الخفيفة وصلتها بسدهما مسد هما في باب عسى ونحوه الشديدة بذلك في باب لو ودليل الثاني أنهم لا يعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان تقول عجت من قيامك وعجت أن تقوم وأنت قائم ولا يجوز عجت قيامك وشذوه فأياك يا كالمراء فانه

الى الشرعاء وللشر جالب فأجرى المصدر مجرى أن يفعل في حذف الجار وتقول حسبته انه قائم أو أن قام ولا تقول حسبته قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عسى أن تقوم ويمتنع عسى أنك قائم ومثلهما في ذلك لعل وتقول لو أنك تقوم ولا تقول لو أن تقوم وتقول جئتك صلاة العصر ولا يجوز جئتك أن تصلي العصر خلافا لابن جني والزنجشري \* والثاني وهو ما أعطى حكم الشيء المشبهة

(قوله فرعوا الفاعل) اي فاعل الولادة والفصاحة والخشونة بالاسماء الجامدة وهي الاب والعرب والعرفج لانها بمعنى الوالد والفصحاء والخشن وكل من هذه لو وقع هذا لرفع مستترافيه فاعلاله اه شئني (قوله لما لفظوا فيها المعنى) أي فهي جوامد في معنى المشتق فاعطوها حكمها من جعلها الضمير ورفعها له على الفاعلية (قوله اذ كان) أي لكون العرب (قوله ولا سابق شيئا اذا كان جاثيا) أي فقد جعلوا سابقا على ما على خبر ليس على سبيل التوهم أي توهم أن الباء داخلة على مدرك فقد نزلوا اللفظ الصالح للوجود وهو بمدرك منزلة الموجود فلا عطف عليه بالجر (قوله وقد مضى ذلك) أي في الباب الرابع في اقسام العطف (قوله والثاني) أي من التبيين (قوله دليل الاول) أي وهو ان المصدر لا يعطى حكم أن وأن وقوله ودليل الثاني وهو أن أن وأن لا يعطيان حكم المصدر (قوله في جواز حذف الجار) اي فان الجار يحذف معهما امرادادون المصدر فيجوز أن يقال عجت أنك قائم ولا يقال عجت قيامك (قوله ولا في سدهما الخ) أي أن وأن يقومان مقام جزأى الاسناد كفعول ظن بخلاف المصدر نحو ظننت أن زيدا قاضل - ل أو أن يقوم زيد ولا يجوز ظننت الفضل أو القيام (قوله في هذه المسئلة) اي سدهما مسد ركني الاسناد (قوله ونحوه) أن الخفيفة وصلتها بسدهما الخ انما سدت أن الخفيفة وصلتها بسد الجزأين في باب عسى على قول ابن مالك ان عسى حيث تفتقصة لا على ما يفهم من كلامهم انها فعل تام مسند الى أن والفعل (قوله في باب عسى) نحو عسى أن يقوم زيد (قوله في باب لو) أي نحو لو أن زيدا قائم لكان كذا أي لو ثبت قيامه كان كذا (قوله ولا يجوز) أي على حذف الجار بخلاف قولك عجت أن تقوم أو عجت أنك قاضل فان الاصل من أن تقوم ومن أنك قاضل فقد حذف من فيهما (قوله عجت الخ) تمثيل لقوله انهم لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجار (قوله في حذف الجار) أي فالاصل من المراء (قوله وتقول حسبته أنه قائم) مثال لقوله ولا في سدهما مسد جزأى الاسناد (قوله حتى تذكر الخبر) أي كأن تقول حسبته قيامك حاصلا مثلا (قوله وتقول عسى أن تقوم) مثال لقوله ونحوه أن الخفيفة الخ (قوله ومثلهما في ذلك لعل) يعني ان لعل مثل عسى في سد أن الخفيفة مع صلتهما سد جزأيهما وفي امتناع سد أن المشددة مع صلتهما سدهما اه شئني فيجوز أن تقول لعل أن تقوم ويمتنع لعل أنك قائم (قوله وتقول لو أنك تقوم) مثال لقوله ونحوه الشديدة الخ (قوله وتقول جئتك صلاة العصر) مثال لقوله ودليل الثاني أنهم لا يعطيان الخ (قوله لانهم ما بلفظ ما النافية) أي التي تراد أن بعدها (قوله ما ان رأيت) أي مدة رؤيته (قوله ما ان) أي الذي لا يراه (قوله ما ان رأيت) أي لم أرو هذا البيت لدر يدن الصمة وقيل للنساء وبوجه

متبذلا تبدد ومحاسنه \* يضع الهناء مواضع النقب

والمتبذل بالذال المعجمة غير المصون والهناء بكسر الهاء والمد القطاران والنقب بضم النون وسكون القاف بعدها باء موحدة جمع نقبة وهي أول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة (قوله ما ان رأيت الخ) قال القالي في أماليه حدثنا أبو بكر حدثنا أبو حاتم عن أبي عبيدة قال خرجت فمضروهي النساء في ذود لها جرباء ثم نضت عنها ثيابها واعتسلت ودر يدن الصمة براهها وهي لا تراه فانشد

حيواتنا مضروا ربوعا محبي \* وقفوا فان وقوفكم حسبي

أخماس قرهام القواد بكم \* واعتاده داء من الحب

في لفظه دون معناه صور كثيرة أيضا \* احدها زيادة ان بعدما المصدرية الظرفية وبعدهما التي بمعنى الذي لانها مبالغة فسلهم ما النافية كقوله ورج الفتي للخير ما ان رأيت \* على السن خير الايرال يزيد وقوله يربح المرء ما ان لا يراه \* ويعرض دون أدناه الخطوب فهذا يحولان على نحو قوله ما ان رأيت ولا سمعت بمثله \*



كاليوم هاتئ أنيق جوب \* الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية جلالها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله لما أغفلت شكرك  
فأصطنعتني فكيف ومن ههنا تلجلج على ما في اللفظ على نحو قولك لما تصنع ٣٠١ حسن \* الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد  
لا النافية جلالها في اللفظ

على لا الناهية نحو ادخلوا  
مساكنكم لا يحط منكم  
سليمان وجنوده ونحو  
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين  
ظلمواكم خاصة فهذا المحول  
في اللفظ على نحو ولا تحسبن  
الله عافا من أولها على  
النهى لم يخرج الى هذا الرابعة  
حذف الفاعل في نحو قوله  
نعالي أسمعهم وأبصر لما  
كان أحسن بزيد مشبهما في  
اللفظ لقولك امرر بزيد  
الخامسة دخول لام الابتداء  
بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها  
في اللفظ بان المؤكدة قاله  
بعضهم في فسرارة من قرأ  
ان هذان لساحران وقد  
مضى البحث فيها السادسة  
قوله اللهم اغفر لنا آيتنا  
العصاة بضم آية ورفع صفتها  
كما يقال يا آيتها العصاة وانما  
كان حقهما وجوب النصب  
كقولهم نحن العرب أقرى  
الناس لضيئف ولكنهما  
كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة  
في النداء أعطيت حكمها  
وان اتقى موجب البناء وأما  
نحن العرب في المثال فانه  
لا يكون منادى لكونه بأل  
فاعلى الحكم الذي يستحقه  
في نفسه وأما نحن معاشر  
الانبياء لا نورث فواجب  
النصب سواء اعتبر حاله أو

فليس هو عنى خمس اذا \* فخص الجميع هنالك ما خطي  
ومنها البيت المذكور (قوله هاتئ) الهاتئ هو الطال بالهاء وقوله كالיום في موضع نصب كان في الاصل  
صفة لهاتئ أنيق ثم قدم عليه وانتصب على الحال منه والتقدير ما ان رأيت هاتئ أنيق كهاتئ اليوم فحذف  
المضاف وأقسم المضاف اليه مقامه وحصل التقديم (قوله أنيق) بتقديم النون جمع ناقة وقد تقدم الياء  
على القلب (قوله لما أغفلت شكرك) اي فاللام للابتداء داخلة على ما الواقعة نافية المشبهة للموصولة  
(قوله لا يحط منكم) اي لا جمل أن لا يحط منكم الخ (قوله ومن أولها الخ) الضمير عائد للآتي في الآيات  
التي أكد فيها المضارع بالنون بعد لا الآن قوله لا تصيبن الذين ظلمواكم خاصة على تأويله بالنهى ان كان  
صفة لفتنة فلا بد من اضممار القول أي مقولا فيها لا تصيبن وان كان غير صفة فالنهى وان كان للفتنة الان  
المراد منه القوم عن التعرض للظلم الذي هو سبب اصابة الفتنة اه شئني (قوله ومن أولها على النهى)  
أي والمقصود بالنهى السبب كما مر (قوله في نحو الخ) أي في أفعل في التجب وهو فعل ماض أنى به على  
صورة الامر لا جمل التجب والضمير بعده فاعل به والباء الداخلة عليه زائدة لرفع صورة الامر للظاهر  
والشاهد في قوله وأبصر أي بهم فبهم وان كان عمدة لكنه شبيه بالفضلة في اللفظ في قولك امرر بزيد والفضلة  
تتحذف فكذا ما أشبهها (قوله قاله بعضهم في قراءة الخ) حاصله ان هذه القراءة مشككة اذ مقتضى القواعد  
ان هذين لساحران فأجاب بعضهم بان ان حرف جواب بمعنى نعم وهذان مبتدأ أو لساحران خبر وانما دخلت  
لام الابتداء على خبر المبتدأ الشبه ان التي بمعنى نعم بان المؤكدة في اللفظ والمؤكدة تقع بعدها لام الابتداء  
فاعلى هذا الحكم لما أشبهها (قوله ان هذان) أي نعم هذان (قوله وقد مضى البحث فيها) أي الكلام  
على هذه القراءة أو على ان التي بمعنى نعم في الباب الاول في الكلام على ان المكسورة المشددة (قوله كما يقال  
يا آيتها العصاة) أي كما يقال ذلك بضم آية وصفته لان آية منادى مبني على الضم في محل نصب والعصاة تعت  
لاي باعتبار اللفظ (قوله وانما كان حقهما) أي آية وصفته في اللهم اغفر لنا آيتها العصاة (قوله وجوب النصب)  
أي وجوب نصب الآية وصفته لان الآية معمول محذوف أي أخص آيتها العصاة (قوله نحن العرب) أي  
أخص العرب (قوله ولكنهما كانت الخ) الضمير في لكنها وكانت وأعطيت لا في اغفر لنا آيتها العصاة  
والضمير في حكمها الاي المستعملة في النداء وأراد بموجب البناء موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع  
حرف الخطاب اه شئني (قوله أعطيت حكمها) وهو البناء على الضم (قوله وان اتقى) أي وان كان  
موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع كاف الخطاب منقبا وهذه الجملة حالية (قوله لكونه بأل) أي فلم  
يشابه المنادى في اللفظ (قوله فاعلى الحكم الذي يستحقه) أي وهو النصب على الاختصاص بعامل محذوف  
(قوله سواء اعتبر حاله) أي من حيث انه معمول محذوف (قوله أو حال ما يشبهه وهو المنادى) أي لان  
معاشر هنامضاف والمنادى المضاف ينصب (قوله باب حذام) أراد به ما كان على وزن فعال من أعلام الاعيان  
المؤنثة سواء كان في آخره راء او لا وحذام بالحاء الممهلة فالذال المجعولة على امرأة وانما قال في لغة أهل  
الحجاز لان أكثر بني تميم بنى ما كان من ذوات الرء من هذا القسم على الكسر كضاروغ وذوات الرء كقطام  
وحذام يعر به غير منصرف للعلية والتأنيث وأفلهم على أن جميع هذا القسم معرب غير منصرف كان من  
ذوات الرء أولا اه شئني (قوله تشبيها لها بذرال وتزال) أي في أربعة أمور الوزن والعدل والتعريف  
والتأنيث وهذا بناء على قول الاكثر ان تزال اسم للمنازلة لا لتزل كما قال بعض وذهب الرضى الى ان بناء  
باب حذام عند الحجازيين تضمنه معنى هاء التأنيث وذهب المبرد الى أنها بنيت لتوالي العلل لانها كانت ممنوعة

خال ما يشبهه وهو المنادى \* السابعة بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبيها لها بذرال وتزال



وذلك مشهور في المعارف ووربما جاء في غيرها وعليه وجه قوله ياليت حظي من جدك الصافي والفضل أن تتركني كغاف فالاصل كغافا فهو حال أو ترك كغاف فصدر ومنه ٣٠٢ عند أبي حاتم قوله جاءت لتصر عني فقلت لها اقصرى اني امرؤ صرعى عليك حرام وليس

كذلك اذ ليس له فعل فاعل أو فاعله فالأولى قول الفارسي ان أصله حراحي كقوله والدهر بالانسان دؤارى ثم تخفف ولو اقوى لكان أولى وأما قوله

طلبوا صلحا ولات أو ان

فاجبتا أن ليس حين بقاء فعله بنائه قطعه عن الاضافة ولكن علة كسره وكونه لم يسهل به في الضم مسلك قبل وبعد شبه بنزال \* الثامنة بناء حاشافي وقان حاشر لله

لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتنوين على اعرابها كما تقول تستزيم الله وانما نلنا انها ليست حرفا لدخولها على الحرف ولا فعلا

اذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم انها فعل محذوف مفعوله أي جانب يوسف المعصية لاجل الله وهذا التأويل لا يتأني في كل

وضع يقال لك أتفعل كذا أو أفعات كذا فتقول حاشا لله فانما هذه بمعنى تبراأت الله براءة من هذا الفعل ومن توهم اعرابها على الغاء هذا الشبه كما ان بني تميم اعرابوا باب حذام لذلك \* التاسعة قول بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم قصرنا الصلاح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

الصرف العلية والثابت فلما زادوا التعريف بنوا اذ ليس بعدم منع الصرف الا البناء اه شمني (قوله وذلك) أي بناء باب حذام على الكسر (قوله في غيرها) أي وهو النكرات (قوله ياليت حظي الخ) الجدا بفتح الجيم والبدال المهمة مقصور وهو النفع والعلية والصافي السالم من الكدر وهذا على سبيل التكم أي ياليت حظي من احسانك وعطائك الذي تزعم انه لا شيء يكدره من من وغيره أن تتركني كما هن اساءتك الى أو تتركني ترك كغاف من ذلك فلا ي ولا على (قوله فالاصل الخ) بيان لكون كغاف هنا نكرة (قوله جاءت الخ) هذا البيت لامرئ القيس وصف فرس اجعت به لثريه فأمرها أن ترفق بنفسها اذ لا تنال الغرض من رمية لقوته وثباته وقوله جاءت كذا في غالب النسخ وفي نسخة المؤلف جاءت من الجولان أي تحوالت كما ان الذي في نسخة المؤلف قتلى بدل صرعى وفيها أيضا قصدي بكسر الصاد والبدال من القصد وهو الرفق بدل اقصرى والذي في نسخة المؤلف هو الموافق لأن \* كثير روايات البيت (قوله صرعى) مبتدأ وحرام خبر مبني على الكسر عند أبي حاتم في محل رفع والجملة صفة لامرؤ وعليك متعلق بحرام (قوله اذ ليس له فعل) أي وهو حرم فاعل أي وصف على رتبة فاعل أو فاعله حتى يكون معدولا عن واحد منهما (قوله والدهر بالانسان دؤارى) صدره أطربا وأنت قنصرى (قوله ثم تخفف) أي بحذف الباء المشددة (قوله ولو اقوى لكان أولى) الاقواء عند علماء القوافي اختلاف حركة الروي بالضم والكسر والقصيدة التي منها هذا البيت مكسورة الروي منها

هو جاء على الطلل المحيل لأننا \* نبتى الديار كجاني ابن حذام

والطلل ما يخص من رسم الدار والميل الذي حال أي أتى عليه حول لا تنابض اللام والهمز أي لعلمنا وابن حذام بالخاء والذال المعجمتين هو أول من بكت الديار من شعراء العرب ومعنى كلام المصنف ان الشاعر لو ارتكب الاقواء فضم ميم حرام لكان أولى من محافظته على اتفاق حركة الروي لما ينشأ عنه من ارتكاب التخريج على الوجوه الضعيفة والاقواء ان كان عيبا لأنه أسهل من هذا الذي خرج البيت عليه لان كثيرا من فصحاء المتقدمين استعملوه فقد وقع لهذا الشاعر نفسه فقد روى قوله

قفا نبتك من ذكرى خبيب وعرفان \* ورسم همت آثاره منذ أزمان

بالاطلاق فالنون مكسورة وقال بعد ذلك في هذه القصيدة

بنات بني عوف طهار نقية \* وأوجههم يبيض المسافر غران

بضم النون وحيث نذ فالامر في الاقواء خفيف بالنسبة الى ما ذكر في التخريج اه دمايىنى (قوله فعله بنائه) أي بناء أو ان وبقاء وقوله قطعه عن الاضافة أي فالاصل ولان الاوان أو ان صلح فحذف المضاف اليه وهو صلح ونوى معناه فبنى أو ان وقوله شبه بنزال أي في اللفظ وكذا قوله ان ليس حين بقاء فأصله ان ليس حين بقاء صلح فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبنى وكسر شبه بنزال (قوله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية) تقدم الكلام على هذا في حرف الخاء وتقدم ان مجرد مشابهة الاسم للحرف في اللفظ لا ينهض مئة تضيا للبناء ذلك الاسم (قوله ومن نونها الخ) قال الدماميني تقدم في فصل حاشا من حرف الخاء المهمة في الباب الاول أنه يجوز كون هذا التنوين للتذكير لا للتأكيد فلا يدل ثبوته على الاعراب (قوله لذلك) أي لالغاء الشبه بنزال (قوله وآمنه) عطف على أكثر أي أكثرأ كواننا وآمنه (قوله اعطاء الحرف الخ) قال الدماميني هذا لا مدخل له في الاعراب فإياه قد ذكره مع انه التزم تجنب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب قال الشمني وأقول انما التزم تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد وما ذكره هنا انما هو على سبيل الاستطراد (قوله حتى أدغم فيه) أي بعد ابدال الاول من الثاني والثالث ادغام المتماثلين (قوله وحتى اجتمعا) أي الحرفان المتقاربان في

الخرج

أكثر ما كفاط وآمنه فأوقع قط بعدما المصدوية كما تقع بعدما الناقية \* العاشرة اعطاء الحرف حكمه مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه نحو خلق كل شيء ولان قصورا وحتى اجتماعا ويين كقوله بني ان البرشي هين المنطق الطيب والطعير



وقول أبي جهل ما تنقم الحرب العوان مني يا ذل عامين حديث سني مثل هذا لا تني أي ٣٠٣ وقول آخر اذار كنت فاجعلوني وسطا \*

أي كبير لا أطيق العندا  
ويسمى ذلك اكفاء والثالث  
وهو ما أعطى حكم الشيء  
لمشابهته لفظا ومعنى نحو  
اسم التفضيل وافعل في  
التعجب فانهم منهوا الفعل  
التفضيل أن يرفع الظاهر  
لشبهه بافعل في التعجب وزنا  
وأصلا وإفادة للمبالغة  
وأجازوا تصغيرا فعمل في  
التعجب لشبهه بافعل التفضيل  
فيما ذكرنا قال

يا ما أميل غزلا ناشدنا  
ولم يسمع ذلك إلا في أحسن  
وأمل ذكره الجوهري ولكن  
الخويعين مع هذا قاسوه ولم  
يحل ابن مالك اقتباسه إلا عن  
ابن كيسان وليس كذلك قال  
أبو بكر بن الأنباري ولا يقال  
الالمن صغرسنه

\*(القاعدة الثانية)\*

إن الشيء يعطى حكم الشيء إذا  
جاوره كقول بعضهم هذا  
بحر ضرب بحر بالجر والاكثر  
الرفع وقال

كبير أناس في بجاد من مل  
وقيل به في وجور عين فحين  
بحرهما فان العطف على  
ولدان مخلدون لا على  
أكواب وأباريق أذ ليس  
المعنى أن الولدان يطوفون  
عليهم بالخور وقيل العطف  
على جنات وكأنه قيل  
المقربون في جنات وفاكهة  
ولهم طير وجور وقيل

المخرج والروى هو الحرف الأخير من القافية والقافية آخر كلمة البيت وقيل هي من آخر حرف في البيت  
إلى أول ساكن قبله مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن (قوله وحتى اجتماعا) أي  
ليكونهما حرف واحد (قوله العندا) جمع عاند وهو الجمل الذي يحود عن الطريق (قوله ويسمى ذلك)  
أي اجتماع رويين متقاربين في المخرج في شعر واحد كقائه ونحوه من أكتأت بمعنى قلبت أو بمعنى أملت  
لأن الشاعر يقلب الروى ويميله عن طريقه إلى آخر ثم إن ثبوته في البيتين الأولين مقطوع به لعدم صلاحية  
الواو فيهما لأن تكون رويًا ذهبي حرف إطلاق فالروى ما قبلها وهو النون في الأول والميم في الثاني وهما  
متقاربان في المخرج وكذا الكلام في البيتين الآخرين فإن الألف فيهما لا إطلاق فلا تكون رويًا وانما هو  
ما قبلها وهو الطاء في الأول والدال في الثاني وهما متقاربان وأما أبيات أبي جهل فلا نسلم أن فيها اكفاء لجواز  
جعل ياء المتكلم رويًا فسد نص بعض علماء القوافي على جواز جعل الياء الساكنة التي لم يفتح ما قبلها  
رويًا سواء كانت للمتكلم أو لغيره وإن كان ذلك قليلا كقوله

نروح ونغدو لحاجاتنا \* وحاجة من عاش لا تنقض

تموت مع المرء حاجاته \* وتبقى له حاجته ما بقي

أه دما ميني (قوله وإفادة للمبالغة) اللام للتغوية (قوله لشبهه بافعل التفضيل) أي فانه يصغر فيقال زيد أميل  
من عمرو وأحسن منه (قوله فيما ذكرنا) أي الوزن وإفادة للمبالغة (قوله يا أميل) بكسر ما قبل آخره  
وكذا تقول في يا ما أحسن وتماه من أوليا تكن الضال والسمر \* يقال شدن الغزال يشدن شدونا إذا قوى  
وطلع قرناه واستغنى عن أمه وفي الصحاح عطون مكان شدن مأخوذ من العطو وهو التناول ورفع الرأس  
والظاهر أن المراد هنا الثاني أي رفع رأسه ولنا وهو أوليا تكن تصغيره ولا تكن والضال الصدر البرى والسمر  
يفتح السين المهملة وضم الميم شجرة عظيم ذوشوك يقال له الطلح (قوله ولم يسمع ذلك) أي تصغيرا فعمل  
في التعجب (قوله مع هذا) أي مع كونه لم يسمع تصغيرا فعمل في التعجب إلا في هذين المقتضين (قوله قاسوه)  
أي فأجازوا أن يقال ما اليطف زيدا (قوله وليس كذلك) فقد قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك في ذلك عن  
ابن كيسان هو كلام من لم يطلع على كلام الخويعين في المسئلة وما حكاه عن ابن كيسان هو نص كلام  
البصريين والكوفيين أما الكوفيون فاعتقدوا السمية أفعل فهو عندهم مقبوس فيه وأما البصريون فنصوا  
على ذلك في كتبهم وإن كان خارجا عن القياس (قوله ولا يقال) أي أفعل في التعجب مصغرا إلا لمن صغرسنه  
(قوله حكم الشيء) أي في الأعراب وغيره على ما يأتي له وإن اعترض بالنظر لغيره إذا دخل له في هذا الفن  
(قوله بحر) صفة لبحر فكان حقه الرفع ولكن بحر لجوره المجزوء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة  
على آخره منع منها اشتغال المحل بحركة المجاورة فحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا أعراب أي وانما هي حركة  
اجتلابت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين فلا تحتاج لعامل لأن الاتيان بهما وانما هو مجرد أمر استعساني لفظي  
لا تعلق له بالمعنى (قوله كبير أناس) صدره كان أبا نقي عرائن وبه \* فله ظمير مل في المثال وإن كان مخفوضا  
لفظا فهو مرفوع تقدير أو العامل انما يتسلط على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه إياها من جهة المعنى ولا  
تسلط له على الحركة اللفظية لانه غير مقتض لها وانما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية (قوله مزل) بالجر  
وهو صفة لكبير فكان حقه الرفع وبحر لجوره المجزوء (قوله وقيل به) أي بالجر على الجوار (قوله وقيل  
العطف الخ) أي وحينئذ فلا شاهد فيه وكذا فيما بعده (قوله على جنات) أي من قوله في جنات النعيم  
(قوله على أكواب) المراد به الاقداح التي لا عر لها والاباريق التي لها عرا وخراطين (قوله انه عطف على  
أيديكم) أي وحينئذ فهو منصوب بلفظة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة (قوله كما مثلنا) أي بحجر

على أكواب باعتبار المعنى إذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب ينعمون باكواب وقيل في وأرجلكم بالخفض انه عطف على أيديكم  
لا على رؤسكم إذا لرجل مغسولة لا مسوحة ولكنه خفض لجواره رؤسكم والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قلبه لا كما مثلنا



وفي التوكيد نادرا كقوله  
يخفف كلهم فقلت له هلا  
قلت كلهم يعني بالنصب فقال  
هو خير مما قلته أنا ثم استشدته  
أيافا تشدني بالخفض ولا  
يكون في النسق لان العاطف  
يمنع من التجاور وقال  
الزمتشري لما كانت الارجل  
من بين الاضواء الثلاثة  
المغسولة تغسل بصب الماء  
عليها كانت مظنة الاسراف  
المذموم شرعا فطفت على  
المسوح لا تسمع واسكن  
لنبيه على وجوب الاقتصاد  
في صب الماء عليها وقيل الى  
الكعبين فجاء بالغاية اماطة  
لظن من يظن انها مسوحة  
لان المسح لم تضرب له غاية في  
الشرعية انتهى \* (تنبيه)  
انكر السيرافي وابن جدي  
الخفض على الجوار وتاولا  
قولهم ضرب خرب بالجره الى انه  
صفة لضرب ثم قال السيرافي  
الاصل ضرب الخرب منه بتنوين  
ورفع الخرب ثم حذف الضمير  
للعلم به وحول الاسناد الى  
ضمير الضرب وخفض الجركا  
تقول مررت برجل حسن  
الوجه بالاضافة والاصل  
حسن الوجه منه ثم اتى بضمير  
الخبر كانه لتقدم ذكره  
فاستتر وقال ابن جني الاصل  
خرب بجره ثم انيب المضاف  
اليه عن المضاف فارفع  
واستتر ويلزمها استنار  
الضمير مع جريان الصفة على

ضرب خرب وبالبيت بعده (قوله وفي التوكيد نادرا) اي ولا يكون في العطف لان العاطف فاصل بين المتجاورين  
فيمنع من المجاورة والبديل على نية تكرار العامل فالعامل المقدر مانع منها الفصله (قوله يا صاحب الخ) صاحب  
مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عارية من هاء التانيث فترخمه شاذ وقال ابن خروف اصله يا صاحبي فترخم  
أولا بحذف الكامة الثانية اجراء له مجرى المركب المزجي ثم رخم تانيا بحذف الباء من صاحب وهو تعسف  
لاداعي اليه (قوله كلهم) هو بالجر لجاورة المجرور رأى الزوجات مع انه في المعنى تو كيد لذوي المنسوب  
(قوله اذا انحلت عرا الذنب) أراد بالذنب الذكر كناية أي بلغ الأزواج انه ان انحلت رأس الذكر وتركوا  
الجماع لضعفهم لا يوجد ميتة ووصل من الزوجات اهام (قوله هو خير) أي لكن المسموع عنهم هكذا  
(قوله ثم استشدته) أي لعسله أن يرجع عما قاله أولا (قوله ولا يكون في النسق) أي لا يكون الجر على  
المجاورة في النسق وقوله وقال الخ جواب عما يقال اذا لم يجز الجرح بالعطف على المجاورة ففاتصنع بالآية  
فأجاب بما ذكره (قوله تغسل) أي شأنها أن تغسل وقوله بصب الماء عليها أي وأما الا تخران فينقل  
الماء اليهما أي الشأن أنه ينقل بالغرف الى وجهه ويديه وأما في الرجلين الشأن أن يصب عليهما ما ولا يرفع  
لهما كما فيهما قبلهما (قوله فطفت على المسوح) أي لا على الايدي حتى يكون من الجرح الى المجاورة في  
العطف (قوله لا تسمع) أي مسحا حقيقيا (قوله واسكن لينبيه الخ) أي وحيث قد المسح مستعمل في  
حقيقة تنبيهه بالنسبة للرأس وفي مجازة بالنسبة للرجل أو أنه من عموم المجازية في الالة (قوله اماطة) أي ازالة  
(قوله لان المسح الخ) الحاصل ان الاتيان بالغاية يدل على ما ذكر من ان الارجل تغسل ولا تسمع لان المسح  
لم يجعل له غاية في الشرع وانما جعلت للغسل وحيث قد فطفتها على المسوح انما هو للتنبيه على طلب  
الاقتصاد في صب الماء عليها (قوله الخفض على الجوار) أي في الوصف والتوكيد وغيرهما (قوله ثم قال  
السيرافي) أي في بيان التأويل (قوله الاصل ضرب الخرب الخ) أي فالاصل الاصيل ضرب الخرب الخرب منه فخر  
نعت لضرب جار على غير من هوله والخرفاعل بخرب لانهم امة مشبهة ومنه متعلق بخرب ثم حذف منه  
للعلم به وان كان ضمير الصفة ثم حول الاسناد لضمير الموصوف فقبل هذا جرح ضرب الخرب الخرب ثم اضيف فقبل  
هذا جرح ضرب الخرب الخرب ثم اتى بضمير الخرب مكان الجرح وقبل ضرب واستتر الضمير في ضرب فقد تحل محل ضرب  
ضميرين ضمير الجرح وضمير الموصوف الذي استتر أولا فقول المصنف واستتر أي في ضرب فعنده يجوز تحل  
الوصف لضميرين (قوله بتنوين) أي خرب وقوله ورفع الجرح الى الفاعلية (قوله مع جريان الصفة الخ)  
وذلك لان الصفة انما هي للضرب وأجريت على الجرح (قوله لافاعدين) عطف على قائم الذي هو صفة للرجل  
جارية على غير من هي له وقوله وقول السيرافي اي في الجواب عن الالتزام وحاصله ان فاعدين في المثال صفة للرجل  
لان المعطوف على الصفة صفة وهي جارية على غير من هي له لان ضمير فاعدين للابوين ولم يبرز الضمير فيها  
والا لقبل فاعدين هما فسكنا جاز عدم الابرار في فاعدين فليجزي ضرب (قوله لان ذلك) اي جعل الوصف  
الجاري على غير من هوله غير محتوي على الضمير انما يجوز الخ (قوله انما يجوز في الوصف الثاني) اي لاستتماله  
على ضمير الموصوف استلزاما فكانه جار على من هوله بيان ذلك ان الضمير في فاعدين عائد على الابوين المشتمل  
على ضمير الرجل لان الضمير في أبواه للرجل وضمير فاعدين عائد على الابوين المشتمل على ضمير الرجل وحيث قد  
ففاعدين مستلزم لضمير الرجل فعمل تعين ابرار الضمير في الصفة اذا جرت على غير من هي له اذا لم تكن محتوية  
على ضمير الموصوف استلزاما والالم يجب الابرار (قوله انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول) أي وخرب  
في المثال ليس وصفا ثانيا مثل فاعدين فقياس ضرب على فاعدين قياس مع الفارق (قوله على ماسياقي) أي  
في القاعدة الثامنة (قوله ومن ذلك) أي مما يعطى حكم المجاور واهل ان ما ذكره من الامثلة ما عدا قوله سلا سلا



هنا في ومرأى والاصل

أمرأى وقولهم هو رجس  
نجس بكسر النون وسكون  
الجيم والاصل نجس بفتح  
فكسرة كذا قالوا وانما  
هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا  
نجس بفتح فكسرة وحيت  
فيكون محل الاستشهاد انما  
هو الالتزام للناسب واما  
اذالم يلتزم فهذا جائز بدون  
تقدم رجس اذ يقال فعل  
بكسرة فسكون في كل فعل  
بفتح فكسرة نحو كتف ولين  
ونبق وقولهم اسم اخذ ما قدم  
وما حدث بضم دال حدث  
وقراءة جماعة سلاسل  
واغلا لا بصرف سلاسل وفي  
الحديث ارجعن مأزورات  
غير مأجورات والاصل  
موزرات بالواو لانه من الوزر  
وقراءة أبي حنيفة يؤقنون  
بالمهمزة وقوله

أحب المؤمنين الى موسى  
وجدة اذ اضاءهما لوقود  
بهمز المؤمنين وموسى على  
اعطاء الواو المجاورة للضم  
حكم الواو المضمومة بهمز  
كقيل في وجوه أجوه وفي  
وقت أقت ومن ذلك قولهم  
في صوم صيم على قولهم  
في صوصى وكان أبو علي  
ينشد في مثل ذلك \* قد يؤخذ

الجار بجرم الجار

\* (القاعدة الثالثة) \*

قد يشربون لفظا معنى لفظ  
بمعطوئه حكمه ويسمى ذلك  
تضمينا وفائدته ان تؤدى كلمة  
مؤدى كلمين

في الآية الاولى حذفه لانه لا دخل له في الاعراب الذي وعد أنه انما يأتي في كتابه بالاحكام المتعلقة به (قوله  
هنا في) أي انما هيته بالمشقة وقوله ومرأى أي جعل عيشي مرأى أي حيد المعيشة مستحسنا الا ان الهمزة  
حذفت منه عند اقترانه به هنا في طلبا للمشكلة (قوله بفتح فكسرة) أي فكسر والنون وسكنوا الجيم طالبا  
للمشكلة ما قبله (قوله كذا قالوا) أي قال العلماء ان الكسر والسكون في رجس نجس لا جعل المشكلة  
(قوله واممايتم هـ ذ) أي ما قالوه وقوله أن لو كانوا أي العرب لا يقولون هنا أي عند اجتماع رجس ونجس  
(قوله وحيتنذ) أي وحيتنذ كانوا لا يقولون عند الاجتماع نجس بفتح فكسر وقوله انما هو الالتزام أي  
الالتزام الكسر والسكون وقوله للناسب متعلق بالاستشهاد (قوله وأما اذالم يلتزم) أي الكسر مع السكون  
عند الاجتماع بان كانوا تارة يكسرون النون ويسكنون الجيم وتارة يفتحون النون ويكسرون الجيم فلا  
يكون الكسر مع الاسكان شاهدا للناسب لان هذا جائز بدون تقدم رجس (قوله في كل فعل) أي في كل كلمة  
على وزن فعل سواء كانت اسما أو فعلا سواء كانت عينها حرف حلق مثل فخذ وشهد أو غير حرف حلق كما ذكره  
من الامثلة ولهم في تخفيف ذلك وجه آخر وهو اسكان العين وبقاء الفاء على الفتح كفتح وكتف هذا في الاسم  
وأما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فتحكمه حكم الاسم الذي عينه حرف حلق من جواز الوجهين المذكورين  
وجواز اتباع فائه لعينه في الحركة فيكون لك في نحو شهد وفخذ من الوجوه العربية ثلاثة فتح الاول واسكان  
الثاني وكسر الاول واسكان الثاني وكسرها وان لم تكن عينه حرفا حلقيا نحو علم فليس فيه من الفرعية الاوجه  
واحد وهو اسكان العين مع ابقاء الفاء على فتحها وعلى هذا يخرج المغزوه وقوله

\* خيلي دمع العين حركا كوى القلبيا بسكون الميم وفتح العين من دمع ورفع العين (قوله وقولهم) تطف على  
قوله سابقا قولهم هـ أي (قوله بضم دال حدث) أي والاصل بفتحها فضمت قصدا للمناسبة للزوج (قوله  
بصرف سلاسل) أي ليناسب ما بعده وهو اغلا لا وسهيرا (قوله مأزورات غير مأجورات) أي فهمز الاول  
لتناسب همز الثاني ومشا كلته أي ارجعن وعليكن الوزر لا الاخر وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهن ذلك  
لانهم كن جالسات ينتظرن جنازة (قوله بالمهمزة) أي لمجاورة المهموز وهو الاخرة (قوله أحب المؤمنين  
الح) البيت لجرير مدح هشام بن عبد الملك وموسى ابنه وجهدة بنته وكانا يوقدان نار القرى (قوله على اعطاء  
الواو الح) أي وكذا يؤقنون في الآية (قوله حكم الواو المضمومة) أي والواو اذا كانت مضمومة بالفعل  
يجوز قلبها همزة ولكن في هذا شيء وذلك لان القاعدة اعطاء الشيء حكم مجرى ذلك الشيء وهنالك الامر  
كذلك اه تقرير دردير (قوله ومن ذلك الح) حمله أن لام الكلمة اذا كانت واوا وقبلها واو فتدغم  
وتقلب الواو المتطرفة ياء وتدغم فأجرى عين الكلمة في ذلك مجرى لام الكلمة وأنت خبير بان هذا خارج  
عن القاعدة تأمل اه تقرير دردير (قوله في عصى) أصله عصى ووقعت الواو متطرفة فقلبت ياء ثم قلبت  
الواو الاولى ياء (قوله قد يشربون لفظا معنى لفظ) هذا ظاهر في تعبير المعنيين فلا يشمل نحو وأحسن بي أي  
لطف فان اللطف والاحسان واحد فالاول ان التضمين الحاق مادة باخرى لتضمينها معناها ولو في الجملة أعني بانحداد  
او تناسب (قوله ان تؤدى كلمة مؤدى كلمين) ظاهر في أن الكلمة تستعمل في حقيقة تتجاوز مجازها لا ترى أن  
الفعل من قوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم ضمن معنى يتبعون من نسائهم بالخلف وليس حقيقة الايلاء  
الا الخلف فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة انما هو بطريق المجاز من باب اطلاق السبب على المسبب فقد  
أطلق فعل الايلاء مراد به ذاك المعنيان جميعا وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك وهو أي الجمع المذكور  
انما يأتي على قول الاصوليين ان قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مائة أما على طريقة البيهقيين من اشتراط  
كونها مائة من ارادة المعنى الحقيقي فقبل ان التضمين حقيقة لموجة لغيرها وقد رالسعد العامل مع بقاء الفعل  
مستعملا في معناه الحقيقي والفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر



بالزنجشري ألا ترى كيف رجع معنى ولاته - دعيناك منهم الى قولك ولا تثقم عينك بمجاوزين الى غيرهم ولانا كانوا أموالهم الى أموالكم  
لي ولا تضيها اليها آكلين انتهى ومن مثل ٣٠٦ ذلك أيضا قوله تعالى الرفت الى نساءكم ضمن الرفت معنى الافضاء فعدي بالي مثل وقد

بمعونة القرينة اللفظية فقوله لانا أجدا اليك فلانا معناه أجدهم مني اليك حدهم ويقلب كفيه على كذا أي  
نادما على كذا فمضى الفعل المتروك وهو المضمين معتبر على انه قيد للمعنى المذكور وزعم بعضهم ان  
التضمين بالمعنى الذي ذكره السعد وهو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور يسمى تضمينا  
بياناً وأنه مقابل للخوى وقيل ان التضمين من باب الجزوية - بر المعنى الحقيقي قيداً وهذا هو الذي اعتبره  
الزنجشري فعلى مذهب السعد يقال ولانا كانوا أموالهم ضامها الى أموالكم وعلى مذهب الزنجشري  
تقول ولا تضيها اليها آكلين وقيل ان التضمين من الكناية أي لفظاً أريد به لازم معناه فالأقوال خمسة  
وانظر ما بين صحة الاتحار منها تأمل اه تقرير دردير (قوله بمجاوزين الى غيرهم) أي في حال كونهم  
بمجاوزين ومنصرفين الى غير الذين يدعون رجهم بالغداة والعشي أي الفقراء (قوله لالي واحد) أي فنانب  
الفاعل واحد والمصرح به الثاني (قوله في الاول) أي في الموضع الاول وقوله وفي الثاني مراده انه ثان في المادة  
والا فالاول يسمعون والثاني يسمع (قوله وانما أصله أن يتعدى بنفسه) قال في الكشف فان قلت أي فرق  
بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت حديثه وبين قولك سمعت الى حديثه قلت المسمى بنفسه بقيد الادراك فقط  
والمعدي بالي بقيد الاصغاء مع الادراك (قوله بالخلف) أشار بذلك الى أن يؤلون مضمين معنى يتنعون مع معناه  
الاصلي وهو الخلف (قوله بمعنى للذين) أي لا بقوله يؤلون والاوضح بمعلق للذين أي التربص كالذين  
وكان من نساءهم (قوله لي منك مبرة) أي مبرة كائنة في وكائنة منك (قوله عدم فهم المعلق) أي عدم فهمه  
فهما صححا اذ فهمه وان قوله من نساءهم متعلق بيؤلون (قوله وقال أبو كبير) أي في وصف ربيبه تأبط شرا  
والنطاق بكسر النون شقة لبسها المرأة فتشدها وسطها ثم ترسل الاعلى الى الاسفل الى الركبة والاسفل يجري الى  
الارض وانما ذكر ان أمه كانت مكرهة لان ذلك عند العرب من الحالات التي تقتضي نجابة الولد ومن كلام  
بعضهم اذا أردت ان تعجب الولد أي تأتي بالولد نجيبا كرميا فاعضها عند الجاع بحيث تكون كارهة له وكن  
السبب فيه ان غضب المرأة في تلك الحالة يكسر سورة شهواته ولا يكون لها في الولد حظ كامل ويكون كمال  
الشهوة لا يبيد فيكسب بذلك انعام خصال الرجولية (قوله لم يحال) أي غير مفكوك وبعده

فاتتبه حوش الفؤاد مبطنا \* سهدا اذا ما نام ايل الهوجل

(قوله ممن جان) ضمير جان للنساء وان لم يجراهن ذكر لان المراد من فهموم وعوا قد لحكاية الحال الماضية  
ولهذا أعمله نحو وكلمهم باسط ذراعيه واذ فاعضبك للنطاق من اضافة الصفة له وصوف أي النطاق المحبوك  
أي المقبوس والحبل شقة تشبه المرأة وسطها والحبل الطي والطريق في الرمل ونقش يشبهه وقوله فشب  
أي فكان في زمن الشباب غير مهبل أي غير كثير اللحم من قولك هبل اللحم أثقله والضمير في به عائد على من  
باعتبار لفظها والمعنى ان هذا الفتى من الغتيان الذين حلت بهم الامهات وهن خير مستعدات للفراش فنشأ  
محمودا مرضيا (قوله مزودة) بالزاي كما قاله الشمني وقوله ويروي أي وهو يروي لانه لا يروي الا بالجر  
صفة أو بالنصب (قوله مثل والليل اذا يسرى) أي مثله في الاسناد المجازي اذا الليل لا يخاف بل يخاف منه  
ولا يسرى بل يسرى فيه (قوله وليس بقوى) أي ليس المعنى على النصب على الحال بقوى وقوله مع انه  
الحقيقة أي لان الذود وهو الخوف من أوصاف المرأة فهو حال منها (قوله حينئذ) أي حين نصب  
مذعورة على الحال (قوله لا كبير فائدة الخ) أي لانه لبيان الواقع فلا دخل له في المدح لان كون جملها بالاسلا  
أوتها را لا دخل له في المدح وأما على رواية الجرف المعنى قوى لان كون جملها في إمالة يتوقع فيها الخوف فيقيدان

فمضى بعضكم الى بعض وانما  
أصل الرفت أن يتعدى بالباء  
يقال أرففت فلان بامرأة  
وقوله تعالى وما تنفعوا من  
خبر قلن تكفروا أي قلن  
تحرموه أي قلن تحرمنوا به  
ولهذا عدي الى اثنين لالي  
واحد وقوله تعالى ولا  
تعزوا عقره الشكاح أي  
لا تتورا ولهذا عدي بنفسه  
لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون  
الى الملا الاعلى أي لا يصغون  
وقولهم سمع الله من حده أي  
استجاب فعدي يسمع في الاول  
بالي وفي الثاني باللام وانما  
أصله أن يتعدى بنفسه مثل  
يوم يسمعون الصيحة وقوله  
تعالى والله يعلم المفسد من  
المصلح أي يميز ولهذا عدي  
بمن لا بنفسه وقوله تعالى  
للذين يؤلون من نساءهم أي  
يتنعون من وطء نساءهم  
بالخلف فلها عدي بمن ولها  
خفي التضمين على بعضهم في  
الآية ورأي انه لا يقال حلف  
من كذا بل حلف عليه قال  
من متعلقة بمعنى للذين كما تقول  
لي منك مبرة قال وأما قول  
الفقهاء آلى من امرأته فغطا  
أوقعهم فيه عدم فهم المعلق  
في الآية وقال أبو كبير  
الهذلي  
جملت به في ليلة مزودة

\* كرهوا وعقد نطقها لم يحال \* وقال قبله ممن جمل به وهن عوا قد \* حبك النطق فشب تشبير مهبل مزودة أي  
مذعورة ويروي بالجر صفة لليلة مثل والليل اذا يسرى وبالنصب حالا من المرأة وليس بقوى مع انه الحقيقة لان ذكر الليلة حيث لا كبير فائد  
فيه والشاهد



فهيما انه ضمن حمل معنى ما في ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل جلته أمه كرها وقال الفرزدق ٣٠٧ كيف ترائي قاليا مجنى \* قد قتل الله زيدا

عنى أى صرفه عنى بالقتل وهو كثير قال أبو الفتح في كتاب التمام أحسب لو جئنا ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مثين أوراها

\*(القاعدة الرابعة)\*

أنهم يغلبون على الشئ ما لغيره لتناسب بينهما واختلاط فلهاذا قالوا الابوين في الاب والام ومنه ولا يويه لكل واحد منهما السدس وفي الاب والحالة ومنه ورفع أبو يه على العرش والمشرقين والمغربين ومثله الخافق في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم انما سمي خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر قال المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها \* فارتنى القمرين في وقت معا أى الشمس وهو وجهها وقمر السماء وقال التبريزي يجوزانه أراد قرا وقرا لانه لا يجتمع قران في ليلة كما انه لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح والقمران في العرف الشمس والقمر وقيل ان منه قول الفرزدق

أخذنا بافاق السماء عليكم لناقراها والنجوم الطوالع وقيل انما أراد مجددا والخليل عليهم الصلاة والسلام لان نسبهم راجع اليهما بوجه وان المراد بالنجوم الصحابة وقالوا القمرين في أبي بكر

وعمر وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرد بانه قيل لعثمان رضي الله عنه

أمه كانت كارهة للجماع (قوله فيهما) أى في البيتين حيث قال جلته وقال ممن حملن به (قوله مجنى) المجنى بكسر الميم الترمس والجمع بحان بفتحها أخذ من الجنة وهي السترة صاحب يستتر به عما يقصده من مكر وهو قاليا بالياء المثناة التحتية أى باغضا وهاجرا وضبطه الشافعي بالموحدة ولعل معناه وضعه على عكس الاتقاء فيوافق نسخة المثناة أى هاجرا وزيدا هو ابن أبيه الذي استلحقه معاوية بن أبي سفيان بنسبه واعترف بانه أخوه من أبيه أسلم في زمان أبي بكر وولد في عام الفتح على فراش الحرب بن كادة من زوجته سليمة جارية يته وولى العراق سنة ثمان وأربعين ومات سنة ثلاث وخمسين (قوله وهو) أى التضمين كثير وقوله قال أبو الفتح دليل لقوله وهو كثير (قوله قال أبو الفتح الخ) هذا بما يؤيد القول بأن التضمين قياسي وقيل الثاني فقط وظاهره انه ليس كل حذف مقيد كذا المجاز اذا ترتب عليه حكم زائد (قوله أنهم يغلبون على الشئ ما لغيره) وذلك بأن يطلق اسمه على الآخر ويثني بهذا الاعتبار قصد اليه وإلى الاستخراج ما حتى يكون معنى الابوين المسمين بالاب قال التفتازاني أما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من أى أنواعه لم أر أحدا حوله لكن أنت خير بأن قول المصنف للتناسب يقتضى ان الاول أعنى التغليب للتناسب استعارة للمناسبة والثاني وهو التغليب للاختلاط مجاز مرسل لا ضدية أو المجاورة وهو ظاهر في جميع الامامات وأما أبو يه فحقيقة ومجاز باعتبارين أو انه من عموم المجاز بأن يفسر الابوين بالوالدين اه تقرير شيخنا دردير (قوله لتناسب بينهما) أى بان كانتا متصاحبتين أو متقابلتين (قوله فلهاذا قالوا الابوين الخ) هذا مثال التغليب للتناسب وكذا المشرقين والمغربين ومثال التغليب للاختلاط ما يأتي بعد (قوله لكل واحد) دفع به توهم ان السدس للمجموع (قوله وفي الاب والحالة) أى بناء على أن زوجة يعقوب في ذلك الوقت هي حالة يوسف وان أمه ماتت وقيل ان المروجودة اذ ذلك انما هي أمه وعلى الاول فالتغليب لمناسبة أى وجود التصاحب (قوله والمشرقين) هذا عاطف على الابوين أى وقالوا المشرقين والمغربين قيل انه لا تغليب في هذا والمراد مشرق الصيف ومشرق الشتاء ومغربهما وقبل مشرق الشمس ومشرق الفجر ومغرب الشمس ومغرب الشفق (قوله وانما الخافق المغرب) أى وأما المشرق فهو محل الطلوع والخافق محل الخفوق أى الغروب (قوله مخفوق فيه) من خفق النجم غرب وقيل انه لا تغليب وانه من خفق اضطراب لاضطراب الارباع أو الكواكب أو الليل والنهار فيهما (قوله والقمرين) أى وقالوا القمرين فغلب هنا المذكر على المؤنث اذ لابد للغالب من زيه فيغلب المذكر على المؤنث والاشرف على غيره (قوله واستقبلت الخ) قبله نشرت ثلاث ذوائب من شعرها \* في ليلة فارتى ليالى أربعا

(قوله يجوزانه أراد قرا وقرا) أى وحيث لا تغليب بل فيه حقيقة ومجاز وقوله لانه لا يجتمع الخ علة لمخذوف أى انه أراد قرا وقرا وضح التعجب لانه الخ اه تقرير دردير (قوله انه أراد قرا وقرا) أى ان القمر انطبع في صفاه وجهها فارتى أيهما كما قال

واذا نظرت الى محاسن وجهه \* الغيت وجهك في سناه غريبا

هذا هو البالغ ويشير له قوله معالما يتبادر من انه نظرا لها والقمر في محله والحاصل ان كلام التبريزي محتمل لامرين وجهه على ما قلناه بالغ وعلى كل من منزه التغليب في البيت وما قاله المصنف من التغليب امدح (قوله امدح) أى لان جعل وجهها شمساً بالغ وأعظم ولان القمرين في العرف للشمس والقمر فالمصنف ذكر وجه واحد الامدحية (قوله والقمران في العرف) أى كما يشهد له التعريف بالانفidence للعهد ومقتضى كلام التبريزي التكميل (قوله ان منه) أى من التغليب (قوله لناقراها) أى الشمس والقمر والمراد بالنجوم الكواكب (قوله انما أراد) أى بالقمرين مجددا والخليل مجازا (قوله وقالوا القمرين) غلبوا الانحاف وقيل لطول مد عمره فكثرت استعماله وقوله ولا تغلبة أى في كل ما ورد فيه القمرين (قوله قيل لعثمان) أى وقد



نسالة سيرة العمرين قال نعم قال قتادة ٣٠٨ اعتق العمران فمن بينهما من الخلق أمهات الأولاد وهذا المراد به جبر وحر وقلوا العاجين في

روية والعجاج والمروتين في الصفا والمروة ولاجل الاختلاط أطلقت من على ما لا يعقل في نحو فنفهم من عيسى على بطنه ومنهم من عيسى على رجاين ومنهم من عيسى على أربع فان الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى كل دابة من ماء وفي من عيسى على رجلين اختلاط آخر في عبارة النقص - قيل فانه يعم الانسان والطائر واسم مخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بعبادتهم لا بعبادوا والمذكرين على المؤنث في حدث منهم في وكانت من الغائبين والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم في فسجدوا الابليس قال الرمحشري والاستثناء متصل لانه واحد من بين أطهر الألوف من الملائكة فعليه وعليه في فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء أحد هـ ثم قال ويجوز ان يكون منقطعا ومن التغليب أو لتعودن في ملتصا بعد لنخر جنسك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه ومله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا يذروكم فيه فان الخطاب بالمؤمنين والاعمالون على الغائبين والاعمال والاعمال يذروكم فيه يذروكم في أنفسكم أي من جنسكم أزواجا أي حلال أو ذكور أو إناثا وخلق للانعام من جنسها أزواجا يذروكم أي يشكم ويكثر كم أي الناس والاعمال فيه أي في هذا العمل الذي هو منبع التكثير بالناسل والنوالد في لفظكم غلب مخاطبون أعني الناس على الغيب أعني الانعام والاعمال يذروكم ويأبى عن غلب فيه أيضا

الخطاب فيم شامل للعقلاء والانعام فعلى الخطابون والعائين والانعام ومعنى يذروكم فيه يشكم ويكثر كم العقلاء



في هذا التدبير وهو ان جعل للناس والانعام أزواجاً حتى حصل بينهم التوالد فجعل هذا التدبير كالتبضع والمعدن للثبوت والتكثير فلهذا جئنا بـ  
دون الباء ونظيره ولكم في القصاص حياة وزعم جماعة ان منه يا أيها الذين آمنوا ونحو ٣٠٩ بل انتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة

المعنى والاول من مراعاة اللفظ.

\*(القاعدة الخامسة)\*

انهم يعبرون بالفعل عن امور  
\* احدها وقوعه وهو الاصل  
\* والثاني مشارفته نحو واذا  
طلقتن النساء قبلنن أجلهن  
فامسكوهن اي فشارفن  
انقضاء العدة والذين يتوفون  
منكم وينزبون أزواجاً وصية  
لازواجهن اي والذين  
بشارفون الموت وتركة الأزواج  
يوصون وصية وليخص الذين  
لوزكوا من خلفهم ذرية  
اي لوشارفوا ان يتركوا وقد  
بضفت في فصل لوونظائرهما  
ومما لم يتقدم ذكره قوله

الى ملك كاد الجبال لفقده  
نزول وزال الراسيات من  
الصخر \* الثالث ارادته  
واكثر ما يكون ذلك بمدااة  
الشرط فنحو فاذا قرأت القرآن  
فاستعذ بالله اذا قمتم الى الصلاة  
فاغسلوا اذا قضى امر فانما  
يقول له كن وان حكمت  
فاحكم بينهم بالقسط وان  
عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم  
به اذا تناجيتهم فلا تتناجوا  
بالاثم والعدوان اذا ناجيتهم  
الرسول فقدموا الآية اذا  
طلقتن النساء فطلقوهن  
لعدتهن وفي الصحيح اذا اتى  
احدكم الجمعة فليغتسل ومنه

العقلاء على غيرهم والالقال ينزروكم ويا كن قال بهض ونعم ما قال لتغليب المخاطبين على الغيب جى بالكاف  
لا بالهاء ولتغليب العقلاء جى بالميم لا بالنون اه دما مئى (قوله وهو ان جعل للناس الخ) اي وهو جعل الأزواج  
للناس والانعام (قوله ولكم في القصاص حياة) لما كان مشروعية القصاص يترتب عليه الحياة بواجب فيمحق  
جعل كالحياة لها فلهذا عبر بـ (قوله ان منه) اي من التغليب (قوله يا أيها الذين آمنوا) اي فالنداء  
مفيد للخطاب والذين من قبيل الغيبة تغلب الغيبة وقال آمنوا ولو غلب الخطاب لقال آمنتم (قوله بل انتم قوم  
تجهلون) اي ان انتم هذا من قبيل الخطاب وقوله قوم من قبيل الغيبة تغلب الخطاب وقال تجهلون (قوله وانما  
هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ) يعني أن الآية الثانية من قبيل ما روي في المعنى دون اللفظ  
وذلك لان تجهلون صفة قوم فقطضي الظاهر ان يكون الضمير العائد عليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر فطريقه  
الغيبة لكن لما كان القوم المعنى به هنا المخاطبون بقوله انتم روي معناه فجعل ضميره ضمير خطاب وترك رعاية  
لفظه فلم يجعل ضميره ضمير غيبة سواء الاية الاولى فروي فيها اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود  
بالنداء والمنادي مخاطب فروي لفظه دون معناه فقبل آمنوا بطريق الغيبة ولم يقل آمنتم بطريق الخطاب اه  
دما مئى (قوله وانما هذا) اي قوله بل انتم قوم تجهلون من مراعاة المعنى وذلك لان تجهلون وصف اقوم الذي  
هو من قبيل الغيبة لكن لما كان في المعنى عبارة عن المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة حيث قيل  
تجهلون بالياء قال الشمني لا يخفى ان مراعاة المعنى لا تدفع التغليب اذ لا منافاة بين التغليب ومراعاة جانب المعنى  
على اللفظ بل فيه تحقيق لتغليب المعنى (قوله والاول من مراعاة اللفظ) المراد بالاول يا أيها الذين آمنوا اي ان  
الذين في اللفظ من قبيل الغيبة وان كان في المعنى هو المنادي فهو مخاطب وروي اللفظ فقبل آمنوا ولم يراع المعنى  
بحيث يقال آمنتم لان من حق العائد على الموصول أن يكون بلفظ الغيبة والتغليب وان كان للمعنى على اللفظ  
لا يكون لفظ على المعنى (قوله احدها وقوعه) نحو فام زيد وضرب زيد عمرا (قوله اي فشارفن انقضاء العدة)  
اي لانه اذا وضعت العدة فلا مسالك (قوله اي لوشارفوا ان يتركوا) اي لانهم اذا ماتوا لم يثأت حصول خوف منهم  
(قوله وقدمت) اي هذه الآية (قوله وزال الراسيات) اي شارفت الزوال لان الراسيات من الصخر لم تزل  
بالفعل (قوله ارادته) اي ارادة وقوع الفعل (قوله فاذا قرأت القرآن) اي اردت القراءة ويمكن هنا المشاركة  
لكن الارادة أصوب (قوله اذا قمتم الى الصلاة) اي اردتم القيام لها (قوله اذا قضى امرا) اي اذا اراد قضاءه وفيه  
ان القضاء نفس تعلق الارادة بوضعها والمصنف راي انه فعل الشيء واهضاه تقرير رددير (قوله وان حكمت)  
اي اردت الحكم (قوله وان عاقبتهم) اي اردتم ذلك (قوله اذا تناجيتهم) اي اردتم المناجاة وقوله اذا ناجيتهم الرسول  
اي اردتم ذلك (قوله اذا اتى احدكم الجمعة) اي اذا اراد احدكم الايمان اليها (قوله ومنه) اي من التعبير بالفعل  
عن ارادته وقوله في غيره اي في غير الشرط (قوله ولقد خلقناكم) الخطاب للموجودين حين نزول الآية  
وظاهر الآية ان القول للملائكة اسجدوا بسجودهم والصحابه وليس كذلك فيقول بحمل الفعل على ارادته  
(قوله وقيل هما) اي خلقناكم وصورناكم وان ثم للترتيب الذي كرى لا الرتبة في هذه الآية بحامل ثلاثة  
(قوله اي خلقنا اباكم) اي آدم اي خلقناه حينما غيبره صورته ونزل خلقه وتصويره منزلة خلق السكل  
وتصويره (قوله اردنا اهلها) اي فظاهر الآية ان مجي البأس بعد الاهلاك مع ان البأس يحصل قبل  
الاهلاك (قوله اراد الدنوا الخ) اي ان جبريل تمثل للنبي على صورته الحقيقية في الافق اي افق السماء عند  
مطلع الشمس فرآه قد سد الافق الى المغرب فحمر مغشياً عليه وكان قد سأل ان يريه نفسه على صورته التي خلق

في غيره فانخرجنهم كل فيهم من المؤمنين فاسجدوا فاقم باخبر بيت من المسلمين اي فاردنا الانحراج ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة  
اسجدوا لان ثم للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر فاذا جعل خلقنا وصورنا على ارادة الخلق والتصوير لم يشك وقيل هما على حذف مضافين  
اي خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم ومنه وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا اي اودنا اهلها كها ثم دنى فتدلى اي اراد الدنو من سجده عليه الصلاة



والسلام فتدلى فتعلق في الهواء وهذا الولي ٣١٠ من قول من ادعى القلب في هاتين الآيتين وان التقدير وكم من قرية جاء بها أسنانها فاهلكتها  
ثم تدلى فتدلى وقال

عليها قراعه بجراعه ثم انه انتقل الى صفة التي ينزل عليه فيها واراد الدنو من محمد فتدلى اي تعلق في الهواء الى ان  
وصل الى النبي وقرب منه فكان منه قدر قوسين او أدنى من ذلك حتى افاق النبي وسكن روعه فأوحى الله الى عبده  
جبريل ما اوحاه جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فتعلق في الهواء) تفسير لتدلى (قوله وهذا الولي الخ)  
اي لان القلب خلاف الاصل (قوله في هاتين الآيتين) اي وان المعنى ثم تدلى النبي محمد من السماء قد نزل من بيت  
المقدس وجله على القلب ان المتبادر ان الشخص يتدلى من العلو الى السفلى ثم يدنو فلذا قال بالقلب واما المعنى  
الاول فليس المعنى عاينه التدلى من السماء كما علمت (قوله لما قضى من جماعنا وطرا) اي اجتمعا في التعبير  
بجماعنا فخش خصوصاً مع قضاء الوطر والعجب من المصنف في ايراد هذا البيت الشنيع الفاحش مع انه في  
غنية عن ايراده بما أورده من الكتاب والسنة وتطير هذا البيت ما وقع في الحاشية لابي تمام من قول لربيع بن  
مالك يري مالك بن زهير العباسي

من كان مسروراً بمقتل مالك \* فليأت نسوتنا بوجهه نمار

يحد النساء حواسرا يندبته \* بالصبح قبل تبليج الاسرار

ويروي \* يلطمن أوجههن بالاسحار \* قال الامام المروزي اني لا تعجب من ابي تمام مع تكافؤهم بحواب  
ما اختاره من الايات كيف ترك قوله فليأت نسوتنا وهي لفظة شنيعة وأصلها المروزي بقوله

\* فليأت ساحتنا بوجهه نمار \* واعترض على الربيع في قوله بالصبح قبل تبليج الاسحار بان الصبح لا يكون  
الا بعد تبليج الاسحار فكيف يقول قبله وأجيب بان المراد بقوله يندبته بالصبح أي بالمازيا الواضحة كالصبح  
(قوله تكس هـ ذا) أي يعالون الارادة على الوقوع بالفعل (قوله وير يدون اب يفرقوا بين الله ورسله)

أي فهم فرقوا بالفعل فآمنوا بالله وكفروا برسله بدليل المقابلة بالؤمنين بقوله تعالى والذين آمنوا بالله  
ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم وأدلة الادباء يكفها الظهور ولا يشترط أن تكون قطعية (قوله القدرة

عليه) أي أنهم يعبرون بالفعل وير يدون القدرة عليه (قوله وعدا علينا انا كفا علينا) قبله كبدنا انا أول  
خلق نعيده الكاف متعلقة بنعيده وضمير عائد على أول خلق وما مصدرية أي نعيده أول خلق بعد اعداده

كبدنا اياه وقوله وعدا منصوب بوعده فقدر أي ووعدهنا بذلك وعدا علينا انا كفا علينا أي قادرين على  
ما وعدنا به من الاعادة (قوله وأصل ذلك) أي سبب ما ذكر من التعبير بالفعل عن ارادة وقوعه والتعبير

بالارادة عن وقوعه واجبا والتعبير بالفعل عن القدرة عليه فقوله وهم يقيمون السبب مقام المسبب هـ ذا  
بالنظر للحالة الثانية وقوله والعكس بالنظر للحالة الاولى والاخيرة (قوله أي ونعلم) أي بحسب ما عندكم

أي تعالوا انا علمنا (قوله يحصل العلم) أي فاطلق الابنة لاه وهو السبب وأريد المسبب وهو العلم (قوله لانه  
شرطه) أي فاطلق الشرط وهو سبب اغوى وأراد المسبب وهو الفعل (قوله أي هل ينزل) هذا تفسير لقوله

هل يفعل ربك أي فالمراد بالفعل الانزال والحاصل أن قوله أي هل ينزل تفسير لفعل الانزال أي الحاصل المعنى  
للفعل فقط والا كان لا معنى له هل ينزل الانزال تأمل (قوله فغير عن المؤاخذه الخ) أي انه أطلق الشرط وهو

القدرة وهو سبب اغوى واراد المسبب وهو المؤاخذه (قوله وأما قراءة الكسائي) أي هل تستطيع ربك  
بالمطاب ونصبر بك وادغام لام هل في تاء تستطيع (قوله هل تستطيع سؤال ربك) أي هل تقدر على سؤاله

أن ينزل علينا مائدة فالمراد بالاستطاعة على هذا القدرة وقوله أو هل تعال الخ يشير الى أن السبب والتاء في  
الاستطاعة للطلب (قوله ومن الثاني) أي اقامة المسبب مقام السبب (قوله أي فاتقوا العناد الخ) أي فقد أطلق

المسبب وهو النار وأريد السبب فيها وهو العناد (قوله يعبرون عن الماضي) أي عن الامر الماضي والامر  
الآتي وقوله كما يعبرون عن الشيء الحاضر أي بعبارة مماثلة لما يعبر به عن الشيء الحاضر (قوله قصد الاحضاره)

فارقا من قبل ان يفارقه

لما قضى من جماعنا وطرا

اي اراد فراقنا في كلامهم

عكس هـ ذا وهـ والتعبير

بارادة الفعل عن ايجاده نحو

وير يدون ان يفرقوا بين الله

ورسله بدليل انه قول

بقوله سبحانه وتعالى ولم

يفرقوا بين أحد منهم

\* والرابع القدرة عليه نحو

وعدا علينا انا كفا علينا أي

قادرين على الاعادة وأصل

ذلك ان الفعل يتسبب عن

الارادة والقدرة وهم يقيمون

السبب مقام المسبب

وبالعكس فالاول نحو ونبلو

أخباركم أي ونعلم أخباركم

لان الابتلاء الاختبار

وبالاختبار يحصل العلم

وقوله تعالى هل يستطيع

ربك الآية في قراءة غيره

الكسائي يستطيع بالغيبة

وربك بل رفع معناه هل يفعل

ربك فعبر عن الفعل

بالاستطاعة لانها شرطه أي

هل ينزل علينا مائدة ان

دعوته ومثله فظن ان ان

نقدر عليه أي لن نؤاخذه

فغير عن المؤاخذه بشرطها

وهو القدرة عليه أو أماتراءة

الكسائي فتقديرها هل

تستطيع سؤال ربك فحذف

المضاف أو هل تطلب طاعة

ربك في انزال المائدة أي

استجابته ومن الثاني فاتقوا العناد المأر \* (القاعدة السادسة) \* انهم يعبرون عن الماضي والآتي اي  
كما يعبرون عن الشيء الحاضر فصد الاحضاره في الذهن حتى كأنه شاهد حاله الانخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة



لان لام الابتداء للمحال ونحوه هذا من شيعة وهذا من عدوهم اذ ليس المراد تغريب الرجاء من النبي عليه الصلاة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذ  
وانما الاشارة كانت اليه في ذلك الوقت هكذا حكيت ومثله والله الذي ارسل الرياح فتسير سحابا ٣١١ قصد بقوله سبحانه وتعالى فتسير احضار

تلك الصورة البديعة الدالة  
على القدرة الباهرة من اثاره  
السحاب تبدوا ولا قطعاً تم  
تتضام متقلبة بين أطوار حتى  
تصير وكما ومنه ثم قال له  
كن فيكون أي فكان ومن  
يشرك بالله فكانما شرك من  
السماء فتخطفه العاير أو  
تموى به الريح في مكان سحيق  
ونريد أن نغن على الذين  
استضعفوا في الارض الى قوله  
تعالى ونرى فرعون وهامان  
ومنه عند الجمهور وكلهم  
باسط ذراعيه أي يسط  
ذراعيه بدليل وتقلبهم ولم  
يشل وقابضاهم وبهم هذا  
التقرير يندفع قول الكسائي  
وهشام أن اسم الفاعل الذي  
يعنى الماضي يعمل ومثله  
والله مخرج ما كنتم تكتمون  
الان هذا على حكاية حال  
كانت مستقبله وقت التداري  
وفي الآية الاولى حكيت  
الحال الماضية ومثلها قوله  
جارية في رمضان الماضي  
تقطع الحديث بالابحاض  
ولولا حكاية الحال في قول

حسان

يغشون حتى لا تهر كلابهم  
لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا  
وهو الحال ومنه قوله تعالى  
حتى يقول لرسول بالرفع  
\*(القاعدة السابعة)\*  
ان اللفظ قد يكون على تقدير

وذلك المقدر على تقدير آخر نحو قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى  
من دون الله فأن يسئري مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بيفترى وقال

أي الامر الماضي أو الماضي (قوله لان لام الابتداء للمحال) أي فإذا دخلت على مضارع صيرته نصافي  
الحال وأولى به اجمع أن الحكم مستقبل قصد الاستحضار الصورة فاندفع ما يقال ان المضارع صالح للاستقبال  
(قوله اذ ليس المراد تغريب الرجاء من) أي قريبهما كما تغيبه الاشارة بهذا (قوله فحكيت) أي الى  
النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ما وقعت (قوله قصد الخ) أي والا فذلك كان مقتضى الظاهر أن يقال فأنار سحابا  
(قوله قطعاً) أي متفرقة وقوله ثم تتضام أي فتصير قطعة واحدة (قوله وكما) أي بعضه فوق بعض (قوله أي  
فكان) أي فهو مجاز في الهيئة فكس أي أمر الله فان التجوز فيه في المادة (قوله فكانما شرك من السماء)  
أي بخبر لا يشرك مستقبل (قوله ونريد أن نغن) أي وأردنا أن نغن الخ وأرنا فرعون الخ (قوله أي يسط  
الخ) أي فهو من حكاية الحال الماضية حيث فرض البسط الواقع في الماضي واقعا في الحال وهو بمرعته باسم  
الفاعل (قوله وبهم هذا التقرير) أي من أن باسط الحال ناولاً أو على أنه على تقدير فعل (قوله والله مخرج  
الخ) قبله واذ كنتم نفسا فادارتم فيها أي وادكروا أي يابني اسرائيل اذ كنتم نفسا فادارتم أي تحاصروهم  
ونذافتم بسببها والله مخرج أي يخرج ويظهر ما كنتم تكتمونه من أمرها فالانحاج مستقبل بالنسبة لوقت  
التداري لأنه كان حاصل في الحال فهو من حكاية الحال المستقبلة حيث فرض الانحاج الواقع في المستقبل حين  
التداري واقعا في الحال وهو بمرعته باسم الفاعل (قوله والله مخرج) أي يخرج ذلك بالفعل عند وقوع الحكومة  
عند موسى لان الانحاج حاصل في الحال (قوله وقت التداري) أي الخصام والتدافع وان كانت معاضية وقت  
قص ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وانزل هذه الآية عليه (قوله وفي الآية الاولى) أي باسط (قوله  
حكيت الحال الماضية) أي لان البسط وقع من الكلب فيما مضى قبل اعلام النبي بذلك ففرض واقعا في الحال  
وهو بمرعته باسم الفاعل (قوله ومثلها) أي مثل الآية الاولى وهي وكلهم باسط ذراعيه في حكاية الحال الماضية  
وقوله جارية بالرفع خبر مبتدأ محذوف يرجع لما تقدم ان كان أو المعنى محبوبة جارية ويجوز الجربوب  
محذوفة والابحاض لمح البصر وهو محبوب من المحبوب (قوله في رمضان) متعلق بقطع بمعنى قطعت فهو من  
حكاية الحال الماضية (قوله يغشون) أي يغشاهم الناس ويأتونهم للضيافة طائفة بعد طائفة حتى ان كلابهم  
صاروا لم تهر على أحد أي لم تصون عليه لاعتبادها على بحى الضيغان فقوله لا تهر بمعنى لم تهر لانه عبر بالمضارع  
لحكاية الماضي فهو من حكاية الحال الماضية وقوله يغشون الخ هذا صدر بيت بحره

\* لا يسألون عن السواد المقبل \* ومر الكلام على هذا البيت في محب حتى وقبل هذا البيت

أولاد جفنة حول قبرايبهم \* قبراين مارية الكريم المفضل

بيض الوجوه كريمة أحسابهم \* شم الأنوف من الطراز الاول

(قوله لم يصح الرفع) أي لانه لا يرفع أي الفعل الواقع بعد حتى الا اذا كان له حقيقة أو تأويلا  
كفي البيت والآية قال في الخلاصة

وبعد حتى حالا أو مؤولا \* به ارفعن وانصب المستقبل

(قوله ومنه) أي ومن الحال الواقع بعد حتى وزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع في يقول (قوله ان  
اللفظ) أي كان والفعل مثلاً وقوله يكون على تقدير أي بان يكون مؤولا بمصدر وذلك المصدر يكون على  
تأويل آخر بان يؤول باسم الفاعل أو اسم المفعول (قوله والافتراء مؤول بيفترى) قال المصنف في قد  
تقدم في الباب الاول في فصل أن المفتوحة الههزة الساكنة النون انه لو قبل بان كان تامة وان يفترى في محل  
رفع على انه بدل اشتغال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل



أمره ما القتيان ان ثبت المعنى ٣١٢ واكتفا القتيان كل فتى ند وقالوا عسى زيد أن يقوم فقبل هو على ذلك وقيل على حذف مضاف

أى عسى أمر زيد أو عسى  
زيد صاحب القيام وقيل ان  
زائدة ويرده عدم صلاحيتها  
للسقوط في الاكثر وانما قد  
عملت والزائد لا يعمل خلافا  
لأبي الحسن وأما قول أبي  
الفتح في بيت الحساسة  
حتى يكون عزير في نفوسهم  
أو ان يبين جميعا وهو مختار  
يجوز كون ان زائدة فلان  
النصب هنا يكون بالعطف  
لابان وقيل في ثم يعودون لما  
قالوا ان ما قالوا بمعنى القول  
والقول بتأويل القول أى  
يعودون للمقول فيهن لفظا  
الظهار وهن الزوجات وقال  
أبو البقاء في حتى تنفقوا مما  
تحبون يجوز عند أبي على  
كون ما مصدرية والمصدر في  
تأويل اسم المفعول انتهى  
وهذا يقتضى أن غير أبي على  
لا يجوز ذلك وقال السيرا في  
اذا قيل قاموا ما خلا زيدا وما  
عدا زيدا فما مصدرية وهى  
وصاتها حال وفيه معنى  
الاستثناء قال ابن مالك  
فوقعت الحال معرفة لتأولها  
بالنكرة انتهى والتأويل  
خالين من زيد ومتجاوزين  
زيدا وأما قول ابن خروف  
والشوابين ان ما وصلها نصب  
على الاستثناء فعلا لان معنى  
الاستثناء قائم بما بعدهما  
لايهما والمضروب على معنى  
لا يلى ذلك المعنى بغيره  
\*(القاعدة الثامنة)\*

على تأويل (قوله ان ثبت) أى ثبت ثم يؤول بنائب المصدر مؤول باسم الفاعل أى ما القتيان نأبى المعنى  
ويحتمل أن يكون ثم مضاف محذوف ولا يحتاج لهذا التأويل على التأويل أى ما فتوة القتيان نأبى المعنى  
ولكن عجز البيت يناسب الاحتمال الاول (قوله المعنى) بكسر اللام وضمها وكلاهما جمع لحيبة بالكسر  
فأما الكسر فهما فهو مثل قرينة وقرب وأما الضم في الجمع والكسر في المفرد فتشمل ذروته وذرى (قوله ند)  
الذى الجواد يقال ندى اذا أبغض فهو ند (قوله على ذلك) أى على التأويل بالمصدر والمصدر على التأويل  
باسم الفاعل أى القائم (قوله عدم صلاحيتها) أى صلاحية ان وقوله في الاكثر الذى هو وقوه بما بعده عسى  
فان اغتاتق كثيرا بعده عسى فهذا يدل على عدم الزيادة (قوله خلافا لأبي الحسن) أى الاخفش القائل بعمل  
الزائدة (قوله وأما قول أبي الفتح) هذا جواب عما يقال كيف تكون الزائدة لا تعمل مع انما قد عملت في  
البيت وهى زائدة كائن على زيادتها فيه أبو الفتح (قوله في بيت الحساسة) هو ليزيد بن حماد السلوقي  
(قوله حتى يكون عزير الخ) قبله

انى حدثت بنى شيان اذ حدثت \* نيران قوى وفهم شيت النار  
ومن تكلمهم فى المحل انهم \* لا يعلم الجار فيهم انه جار  
حتى يكون الخ والمعنى انهم لا يرضون في وقت المجاعة والقحط بما طبعوا عليه من الكرم بل يتكفون أكثر منه  
ومن تكلمهم أنهم يحلون جوارهم من العناية به والاحسان اليه بجلا يتشكك به في نفسه هل هو جارهم أو من  
أنفسهم وضميتهم وهى هذا تتعلق حتى من قوله حتى يكون عزير بالامنى الذى دل عليه قوله لا يعلم الجار فيهم  
انه جار أى يعاونه به هذه المعاملة الى أن يكون عزير بمثابة واحد من أنفسهم أو أن يبين أى يفارق وهو مجتمع  
الشمل والحال مختار لذلك فيرسل وقوله في نفوسهم في نسخة من يدل في (قوله أو ان يبين جميعا) أى أو أن  
يفارق مجتمع الشمل والحال (قوله يجوز كون ان زائدة) هذا قول أبي الفتح أى ويجوز أن تكون أن الناصبة  
كما قاله غيره وفيه ان أن الناصبة لا تظهر بعد حتى وأجيب بأنه انما ظهرت أن في المءطوف على المنصوب بعد حتى  
وان كانت لازمة الاضمار بعد هالانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله يجوز كون ان زائدة الخ) أى  
وأما غير أبي الفتح فيرى أنهم ليست زائدة في البيت وأنما ظهرت في المءطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت  
لازمة الاضمار في الاول نظرا الى أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فيكون البيت من أمثلة القاعدة  
الثامنة الاستثناء بوجه ثالث وهو ان تكون مصدرية كجراة غير أبي الفتح لكن ليس العطف على ما بعد حتى  
بل على خبر يكون وهو عزير على تأويل المصدر باسم الفاعل أى حتى يكون عزير أو باثنا فيكون البيت من  
أمثلة القاعدة السابعة التى الكلام فيها الا أن اه دما معنى (قوله فلان النصب الخ) أى فلا يرد لان النصب  
بالعطف لابان (قوله أى يعودون للمقول فيهن) أى بالامسالة لهن والعزم على وطئهن (قوله وهن  
الزوجات) وقيل ان المعنى يعودون لضماء ما لولا (قوله والمصدر) أى حتى تنفقوا من الحب وقوله في تأويل  
اسم المفعول أى حتى تنفقوا من الامر المحبوب (قوله أن غير أبي على لا يجوز ذلك) أى وهو كذلك لانه يغنى  
عن هذا التكاف جعل ما موصولا اسميا محذوف عائد (قوله وهى وصلتها حال) أى قاموا حال كونهم خالوا  
زيد (قوله والتأويل الخ) أى فقد أولت ما وصلتها بالمصدر وأول المصدر باسم الفاعل (قوله لان معنى  
الاستثناء) أى وهو الاخراج قائم بما بعدهما وهو زيد في المثال أى فكيف يقال ان ما وصلها نصب على  
الاستثناء (قوله على معنى) أى على الاستثناء أى وهو ما بعدهما (قوله لا يلىق) أى لا يلىق قيام ذلك المعنى  
أعنى الاستثناء والارض لا يقوم وقوله بغيره مصدره هنا ما وصلها (قوله وسخلتها) السخلة ولد الشاة  
ذكر أوانتى وهو عطف على شاة فيلزم تساط كل عليهما مع ان كالا لا تضاف لمعرفة فردة فيجاب بأنه يغتفر

في كثير ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فن ذلك كل شاة وسخلتها بذرهم



وجارها \* وروى رجل وأخيه  
وان نشان نزل عليهم من  
السماء آية فظلت ولا يجوز  
كل سخلها ولا أى جارها ولا  
رب أخيه ولا يجوز ان يقيم  
زيد قام عمرو فى الاصح الا فى  
الشعر كقوله

ان يسمعو اسببة طاروا بها  
فرحا

عنى وما يسمعون من صالح  
دفنوا \* اذلا تضاف كل واى  
الى معرفة مفردة كما ان اسم  
التفضيل كذلك ولا تجزى  
الا النكرات ولا يكون فى  
النثر فعل الشرط مضارعا  
والجواب ماضيا وقال  
الشاعر

ان تر كبروا كروب الخيل  
عادتنا

أو تنزلون فانام عشر نزل  
فقال يونس أراد أو أنتم  
تنزلون فعطف الجملة الاسمية  
على جملة الشرط وجعل  
سيو به ذلك من العطف على  
النوه \* قال فكأنه قال  
أتركبون فذلك عادتنا أو  
تنزلون فنحن معروفون بذلك  
ويقولون مررت برجل قائم  
أبواه لا قاعدين ويمتنع قائمين  
لا قاعد أبواه على افعال الثانى  
وربط الاول بالمعنى

\* (القاعدة التاسعة)

انهم يتسعون فى الظرف  
والجسرور مالا يتسعون فى  
غيرهما فلذلك فصولا بهما  
الفعل الناقص من معموله

فى السابع مالا يغتفر فى المتبوع (قوله واى فسى) مضاف ومضاف اليه وفى مضاف وهى جاء مضاف اليه  
وجارها عطف على فسى والمعطوف على الجبرور ويجرور وقيسه أنه يلزم عليه تسليط أى على جارها مع أن أى  
لا تضاف لمعرفة مفردة وأجيب بأنه يغتفر فى الثانى مالا يغتفر فى الاول (قوله وأخيه) عطف على رجل  
ويغتفر فى الثانى لان رب لا تجزى الا نكرة لا معرفة (قوله نزل عليهم) جواب الشرط وقوله فظلت تابع له  
(قوله ولا يجوز ان يقيم الخ) الا وضوح ولا يجوز ان نشأ فظلت لانه الواقع فى الآية الا أنه تجانب الآية (قوله  
فى الاصح) هذا مذهب الجمهور وقال القراء لا يختص بالشعر بل يقع فى النثر واختاره ابن مالك مستدلا عليه  
بمسند يث من يقيم ليلة القدر ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه (قوله ان يسمعو اسببة) السببة هى  
ما يسب فاعلها وقبله كفى الجاسة

صم اذا سمعوا خيرا ذكرته \* وان ذكرت بشرع عندهم اذنوا

جهلا علينا وجبننا من عدوهم \* فبنست الخلتان الجهل والجبن

أى جمعوا جهلا على القريب وجبننا من العدو (قوله اذلا تضاف الخ) علة لقوله ولا يجوز كل سخلها الخ وقوله  
اذلا تضاف كل واى الخ هذا مسلم فى أى وأما كل فغير مسلم لان كلات تضاف للمعرفة فتكون لاستغراق الاجزاء  
نحو كل زيد حسن أى كل جزء حسن ويجب بان المراد اذلا تضاف كل أى المراد منها استغراق الافراد كلها  
وهذا لا ينافى ان المراد منها استغراق الاجزاء تضاف للمعرفة والحاصل أنه اذا أريد منها استغراق الاجزاء  
أضيفت لمعرفة وان أريد استغراق الافراد فأن تضاف لنكرة ولا تضاف لمعرفة فاذا كانت أكلت كل رغبة  
لن زيد كانت له موم الافراد وان كانت أكلت كل رغبة زيد كانت له موم أجزاء فرد واحد (قوله كما ان اسم  
التفضيل) هذا تنظير وقوله كذلك أى لا يجوز اضافته لمعرفة مفردة ولا يجوز زيد أفضل عمرو (قوله ولا يكون  
فى النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا) لا فائدة لهذا بعد قوله أولا ولا يجوز ان يقيم زيد قام عمرو والا فى  
الشعر وقوله والجواب مرفوع بالعطف على المضاف من قوله فعل الشرط ولا يجوز خضه بالعطف على الشرط  
لانه يؤدى للعطف على معمولى عاملين وهو ممنوع فى مثل هذا على الصحيح (قوله ان تركبوا) جملة تركبوا مجزوم  
بان وقوله فركوب جواب الشرط وقوله أو تنزلون قال يونس انه خبر محذوف أى أو أنتم تنزلون (قوله فعطف  
الجملة الاسمية الخ) يعنى وجملة الشرط لا تكون الا فعلية فيكون عطف الاسمية عليهم اجارا على قاعدة اغنغفارهم  
فى الثواني مالا يغتفر ورنه فى الاوائل وينبغى ان يكون مثل هذا عند الكوفيين والاعنفس جائزا من غير حاجة الى  
هذا الاعتذار لانهم يجوزون فى نحو وان امرأتك خافت من بعلمها الخ كون امرأتك مبتدأ خبره خافت (قوله من  
العطف على النوه) أى انه توهم ان الاستفهام حال محل أداة الشرط (قوله لا قاعدين) عطف على قائم الذى  
هو صفة فيلزم أن يكون الا نحو أيضا صفة وفيه أنه كيف يوصف الواحد بالثنى وأجيب بأنه يغتفر فى الثانى (قوله  
على افعال الثانى) أى وهو قاعد فى أبواه فيغرد ويضم فى الاول وقوله وربط الاول أى قائمين وقوله بالمعنى أى  
بالضمير المغتفر فى الثواني (قوله فلذلك فصولا بهما الفعل الناقص الخ) هذا مذهب جمهور البصريين وأجاز  
ابن السراج والفارسي ومن تبعهما الفصل بغيرهما اذا اتصل بعامله نحو كان طعما ملكيا كل زيد ولا يجوز كان  
طعاما لزيديا كل وأجاز الكوفيون الفصل بغيرهما مطلقا سكا بقوله

فناذ هذا جون حول يوتهم \* بما كان اياهم عطية عودا

ونخرج على الضرورة أو اضمار ضمير الشأن فى الفعل الناقص وحيث تذكى ذلك الغير فاصلا بين الفعل  
الناقص ومعموله ومما تسكوا به أيضا \* وليس كل النوى تلى المساكين \* قال الدمامى فى ولو صح ما قال القليل  
تاقون فوجب ان كان شائبة وقيسه ان ضمير الجماعة يصح فيه الافراد والتأنيث نعم لوقيل يلحق بالتثنية كان  
ما قاله متبعها (قوله أو عندك زيد جالسا) أى فزيد اسمها وجالسا خبره وقد فصل بجمعهم لول الخبر لان فى

( ٤٠ - دسوقى فى ) نحو كان فى الدار أو عندك زيد جالسا وفعل التجيب من المنجيب منه نحو ما أحسن فى الهجاء لقاعز يدوما أثبت



عند الحرب زيدوا بين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله فلا تلحنى فمافان بحبها أخال مصاب القلب بحم بلايلة وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله أبعد بعد تقول الدار جامعة ٣١٤ وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما وبين اذن ولن ومنصوبهما نحو هذا

الدار متعلق بجالسا (قوله وبين الحرف الناسخ) أى وفصلا وبهما بين الحرف الناسخ الخ (قوله فلا تلحنى الخ) هذا خطاب لذكرى لا تلحنى أنت اياى فالياء مفعول والنون لوقاية أى لا تلحنى (قوله تقول الخ) أى فالاصل أتقول الدار جامعة بعد بعد فقد فصل بين الهمزة الاستفهامية والقول وفيه أن الفصل بين القول والاستفهام ليس من خواصهما حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما بل قد جاء بالمفعول الثانى نحو  
 \* أجعل الاتقول بنى لوى \* الا ان يقال انه تخصيص نسبي أى بالنسبة لتفسير المفعول الثانى اه تقرير دردير (قوله تقول الدار جامعة) تمامه \* شملى بهم أم تقول البعد محتوما \* أى محتما ومقضا (قوله هذا غلام والله زيد) أى فقد فصل بين المضافين بالجزء والمجرور (قوله اذا والله ترميهم الخ) تمامه \* يشيب الطفل من قبل المشيب (قوله لن مارأيت) الاصل لن أدع القتال مدرة وبقى أبارز يد مقاتلا ففصل بين لن ومنصوبهما وهو أدع بالطرف وهو ما (قوله وقد وهما) عطف على قوله سابقا فصلا وبهما من قوله ولذا فصلا وبهما (قوله ان فى ذلك عبرة) أى انه يجب الترتيب فى باب ان اذا لم يكن الخبر ظرفا أو جار أو مجرورا (قوله ومعهولين) أى قدموهما حال كونهما خبرين أو معهولين للخبر (قوله فما كل حين الخ) صدره

\* بادية حزم لدوان كنت آمتا \* واعلم ان كلا بحسب ما تضاف اليه وهى هنا أضيقت لظن وهو ظرف فصع التمثيل (قوله فما كل حين) الاصل فما الذى تولى مواليا كل حين فقد فصل بالطرف وهو كل حين الذى هو معمول للخبر الذى هو مؤتيا (قوله مؤتيا) بالناء والاشهر فى تشاده تولى من الموالاة (قوله فان كان المعمول) أى معمول خبر ما والى لها (قوله وما كل من وفى الخ) أى فقد فصل بقوله كل من وفى وهو مفعول للخبر أى قوله عارف وانما مبتدأ وقوله وما كل من وفى الخ صدره \* وقالوا تعرفها المنازل فى منى \* وبعد البيت ولم أنس منها ليلة الجزع اذ مضت \* الى وأصحها بى منى وواقف

والمنازل نصب على اسقاط الخافض توسعا أى فى المنازل وليس ظرفا لانه اسم مكان مختص فلا ينصب على الظرفية (قوله فى قول) أى والثانى بقدر الظرف عاملا أى زاهدين فيه وليس هذا اشتغالا حتى يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا وتقدم الكلام على ذلك فى الجهة الثانية من الباب الخامس (قوله وعلى الفعل المنفى بما) أى مع ان لها الصدارة (قوله قبل وعلى ان) أى قبل وبقية دمان أى الظرف والجار والمجرور وعلى ان الخ وقوله معمول والخبرها الاولى معمول لا خبرها أى حال كونهم معمولين لخبرها (قوله أما بعد) أى فاما حرف شرط وتفصيل وقوله فانى أفعل كذا جواب الشرط وقوله به متعلق بأفعل فقد قدم الظرف الذى هو معمول لخبر ان على ان وقوله أما أنت ذا نفر أى فالاصل لاى كنت ذا نفر والجار والمجرور متعلق بقوله لم تأكلهم الذى هو خبر ان فقد قدم الجار والمجرور على ان والحال أنه معمول لخبر ان (قوله أكل يوم لك ثوب) ثوب مبتدأ وخبر ذلك جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وقوله أكل يوم متعلق بالجار والمجرور ولا شك انهما من العامل المعنوى عندهم (قوله وأقول الخ) اعلم ان الذى يلى أما تارة يكون ظرفا وتارة يكون غيره والتالى للفاء أما أن يمنع تقدم معموله أم لا فهذه أربع صور (قوله اذا تلاها طرف) أى أو غيره نحو أما الرغبة فزيد آكل (قوله فزيد جالس) مبتدأ وخبر والجملة جواب الشرط وقوله فى الدار أو عندك يحتمل أنه متعلق بخبر المبتدأ لانه لا يمنع تقدم معموله ويحتمل أن يكون من متعلقات الجزاء ويحتمل تعلقه بما فهم من متعلقات الشرط (قوله فالعامل فيه عند المازنى أما) أى لان معمول خبر ان لا يتقدم على ان وقوله فالعامل اما أى لا ما بعد الفاء لا متناع تقدم معمول عليه (قوله معمول لا أما) أى لنيابتهما تاب فعل الشرط لان الاصل هو ما يمكن من شئ فنى أفعل كذا اخذت منهما ما يمكن وأنييت أما مناهما (قوله من وجهين) أى من

غلام والله زيدوا شريته بوالله درهم وقوله

اذن والله ترميهم بحرب وقوله لن مارأيت أبارز يد مقاتلا ادع القتال وأشهد الهيجاء وقدموهما خبرين على الامة فى باب ان نحو وان فى ذلك لعبرة ومعهولين للخبر فى باب ما نحو ما فى الدار زيد جالسا وقوله \* فما كل حين من توافى مؤتيا \* فان كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله \* وما كل من وفى منى أنا عارف \* ومعهولين لملة آل نحو وكانوا فيه من الزاهدين فى قول يوعلى الفعل المنفى بما فى نحو قوله

ونحن من فضلك ما استغنيانا قبل وعلى ان معمول لا خبرها فى نحو أما بعد فانى أفعل كذا وكذا وقوله

أباخراسة أما أنت ذا نفر فان قوى لم تأكلهم الضبيع وعلى العامل المعنوى فى نحو قولهم \* أكل يوم لك ثوب \* وأقول أما مسئلة أما فاعلم انه اذا تلاها طرف ولم يل الفاء ما يمنع تقدم معموله عليه نحو أما فى الدار أو عندك فزيد جالس جاز كونه معمول لا أما أولا بعد الفاء فان تلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه نحو أما زيد أو اليوم فانى ضارب فالعامل

فيه عند المازنى أما فتصح مسئلة الطرف فقط لان الحروف لا تنصب المفعول به وعند المبرد نحو مسئلة الطرف من وجهين جهة ومسئلة المفعول به من جهة اجمال ما بعد الفاء



واحتج بان اما وضعت على  
ان ما بعد فاء جوابها يتقدم  
بعضه فاصلا بينهما وبين اما  
وجوزه بعضهم في الطرف  
دون المفعول به واما قوله اما  
انت فانقر فليس المعنى على  
تعلقه بما بعد الفاء بل هو  
منعلق تعلق المفعول لاجله  
بفعل محذوف والتقدير اهدا  
فحسرت على واما المسئلة  
الانخيرة فن اجاز زيد جالسا  
في الدار لم يكن ذلك عنده  
مختصا بالطرف

### \* (القاعدة العاشرة) \*

من فنون كلامهم القاب  
واكثر وقوصه في الشعر  
كقول حسان رضي الله تعالى  
عنه كان سبيته من بيت رأس  
يكون من اجهاء عسل وماء  
فيمس نصب المزاج فجعل  
المعرفة الخبر والنكرة الاسم  
وتأوله الفارسي على ان  
انتصاب المزاج على الظرفية  
المجازية والاولى رفع المزاج  
ونصب العسل وقدرى  
كذلك أيضا ارتفاع ماء  
بتقدير وخالطها ماء وروى  
برفعهن على اضممار الشأن  
واما قول ابن اسعد ان كان  
زائدة فخطا لانها لا تزداد بلفظ  
المضارع بقياس ولا ضرورة  
تدعو الى ذلك هنا قول رؤبة  
ومهمه غيرة أرباؤه

كان لون أرضه سماؤه  
أي كان لون سماءه اغبرتها  
لون أرضه فعكس التشبيه  
مبالغة وحذف المضاف وقال

فان أنت لاقيت في نجدة \* فلا يتهيبك ان تقدما

جهة كونه معمول لا مالم يبعد الفاء (قوله واحتج) أي المبرد وقوله على ان الخ أي على شرط ان ما بعد  
الخ (قوله وجوزه بعضهم) أي يجوز كون الطرف معمول لا مالم يبعد الفاء أي للجزء كما أجاز كونه معمول لا  
لاما وهذا مقابل لكلام السيرافي لانه يقول انه ليس الاممولا للشرط للجزء وهذا يقول بجواز كونه  
معمولا للجزء وللشرط وهذا القول هو قول المصنف سابقا قبل وعلى ان معمول لا لخبرها فالمسئلة السابقة فيها  
خلاف (قوله وجوزه بعضهم الخ) علم من كلامه أنه اذا تلا ما طرف أو غيره وتلا الفاء مالا لا يتقدم معموله  
عليه فيه أقوال ثلاثة امتناع مسئلة غير الطرف وتعين كون الطرف معمول لا مالم يبعد الفاء وقيل بجواز المستثنى (قوله دون المفعول به)  
أي وبهذا خالف المبرد (قوله على تعلقه بما بعد الفاء) أي كما قال القول الاول (قوله أهدا) أي الكونك  
ذانقر (قوله واما على المسئلة الانخيرة) أي تقدم المفعول الذي هو ظرف على العامل المعنوي (قوله فن  
أجاز الخ) أي فن أجاز تقديم الحال على عاملها المعنوي نحوز بد الخ والمعتمد عدم الجواز وعليه فيكون تقدم  
المفعول على العامل المعنوي خاصا بالطرف (قوله لم يكن ذلك عند مختصا بالطرف) أي بل مثل الطرف  
الحال (قوله كان سبيته) أي خبرا سبيته وهو بالهمز اذا كان المشتري للشرب وان كان سنة ولا من محل الى  
محل قيل لها بلا همز وبيت الرأس محل بالشام يتقن فيه عمل الجر اه تقرير رد بر (قوله كان سبيته الخ)  
هذا البيت لحسان من قصيدة مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ويمجوا بأسفيان قبل اسلامه وأولها

عفت ذات الاصابع فالجواء \* الى عذراء منزلها خلاء

أمن يمجد رسول الله منكم \* وينصر مودعده سواء

أتمسعه واستله بكف \* فشر كالحسبر كإفداء

ومن جللتها

والسبيته بالهمزة الحرة المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فهي سبيته بالياء لا غير كما صرح به الجوهري  
وتبعه الفخاراني على ذلك في شرح المفتاح ووقع في القاموس أن الجوهري قد وهم في ذلك وان الصواب عكس  
ما قاله وبيت رأس قرية بالشام اشتهرت بجودة الخمر وخبر كان قوله بعد

على أنبائها أو طعم غصن \* من التفاح هصره اجتناء

يقال هصرن الغصن بتشديد المهملة اذا أخذت برأسه فاملته فقه شبيه ريق الحبوبه بنخمر من جت بعسل  
أو بطعم تفاح (قوله فجعل الخ) أي فجعل المبتدأ الذي حقه التعريف نكرة وهو عسل وجعل الخبر الذي  
حقه التنكير معرفة فهذا دليل على القاب حيث خالف الاصل (قوله على الظرفية) أي يكون في مزاجها  
(قوله وقدرى) أي البيت كذلك أي برفع المزاج ونصب العسل ورفع الماء وقوله أيضا أي كما روى  
بالعكس (قوله فارفع ماء) أي على هذه الرواية (قوله ويروى برهمن) أي الثلاثة (قوله واما قول  
ابن اسعد) أي في توجيه رواية رفع الثلاثة (قوله ولا ضرورة تدعو الى ذلك) أي الى جعلها زائدة لجهة  
جعلها شانية (قوله ومهمه الخ) المهمة المقارنة والمغيرة المنلوثة بلون الغبار وأرجاؤه نواحيه وأطرافه جمع  
رجا بال قصر وبعد البيت

وصيحت في ليلة اصدائه \* داع دعاما أدر ما دعاؤه

(قوله فعكس التشبيه) أي لانه عند الهيجاء انما تتغير السماء أي جهتها من الغبار الصاعد فيصير كالارض  
(قوله مبالغة) يعني مبالغة في غيرة لون السماء حتى كأنه أصل في الغيرة وقوله وحذف المضاف أي لسماء (قوله  
فان أنت لاقيت الخ) النجدة تطلق على الشدة وعلى القتال والهول والفرع وكل هذه المعاني يمكن هنا والتعبير  
الخوف والفرار بالتمثالة الخفية مستند الى أن تقدم أي لا يخفك الاقدام والمعنى لا تخف أنت من الاقدام على ملاقاته  
العدو والدخول في الحرب والقاب فيه ظاهر اه دمايني (قوله في نجدة) في زائدة (قوله أن تقدما) فاعل أي



كان أوب ذراعها اذا مرقت  
وقد تلتغ بالقور العسا قبل  
القور جمع قارة وهى الجبل  
الصغير والعسا قبل اسم  
لا وائل السراب ولا واحد له  
والتلغع الاشتغال وقال  
مروية بن الورد

فديت بنفسه نفسى ومالى  
وما آلولك الا ما أطيق وقال  
القطامي

فلما ان جرى سمن عليها  
كما طينت بالقدن السباعا  
القدن القصر والسياع  
الطين ومنه فى الكلام  
أدخلت القلنسوة فى رأسى  
وعرضت الناقة على الخوض  
وعرضتها على الماء قاله  
الجوهري وجماعة منهم  
السكاكى والرخشري وجعل  
منه ويوم يعرض الذين كفروا  
على النار وفى كتاب التوسعة  
ليعقوب بن اسحق السكيت  
ان عرضت الخوض على  
الناقة مقلوب \* وقال آخر  
لا قلب فى واحد منهما  
واختاره أبو حيان ورد على  
قول الرخشري فى الآية  
وزعم بعضهم فى قول المتنبي  
وعذات أهل العشق حتى  
ذقه

فجبت كيف يموت من  
لا يعشق \* ان أصله كيف  
لا يموت من يعشق والصواب  
خلافه وأن المراد أنه صار  
يرى أن لا سبب للموت  
سوى العشق ويقال اذا

طلعت الجوزاء انتصب العمود فى الحرباء

وعندها

القدوم بمعنى الاقدام والكاف مفعول وقوله تتهيبك أى تخوفك أى اذا أنت لا قت شدة فلا تخوفن من الاقدام  
عليها فظاهره ان الاقدام تخوف مع ان الذى يخوف انما هو الشخص فهو مقلوب والاصل فلا تخوف أنت  
من الاقدام عليها ولذا قال الشارح فلا تتهيبها أى الشدة أى لا تتهيب القدوم عليها (قوله ولا تتهيبني المومات)  
التهيب الخوف وأصله تتهيبني حذف الناءين والمومات المفازة والاصدا جمع صدى وهو هنا ذكر اليوم  
أو طير يصفر بالليل والسحر الزمن الذى قبل الصبح ييسر والمعنى ولا تخوف منى المفازة التى أركبها فظاهره  
ان المفازة تخاف منه مع انه هو الذى يخاف من المفازة فهو مقلوب والاصل أتهيب المومات (قوله وقال كعب) أى  
ابن زهير فى قصيدته بأن سعاد (قوله أوب ذراعها) أى الناقة وقوله وقد تلتغ حال (قوله اسم لا وائل السراب)  
أى وظاهر أن الجبال تلتغع بالسراب أى تشتمل عليه لان السراب يتلغع بالجبال كما هو ظاهره والمراد بالسراب  
ما يترأى للظمان فى شدة الحر أنه ماء والحال انه غير ماء (قوله فديت بنفسه الخ) الاصل فديت نفسه بنفسى  
فالمفدى نفس المحبوب والمفدى به نفس الشاعر لا العكس كما هو ظاهر البيت وقوله ما آلولك أصله ما أمنعك  
ثم ضمن فى البيت معنى المنع والاعطاء فعدي الى اثنين أى وما أمنعك الا ما أطيقه وأقدر عليه وهو قداء نفسك  
بنفسى وقال السيوطى المعنى ولا أمنعك الفداء بنفسى ومالى أى لا أقدر على ذلك لاني مجبول عليه (قوله فلما  
أن جرى سمن) بكسر السين وفتح الميم والضمير للناقة وجواب لما قوله بعد

أمرت بها الرجال لياخذوها \* ونحن نظن أن ان تستطاعا

وصحف بعضهم سمن بفتح فسكون وجعله فى وصف قصعة تريد عليه سمن وهو غلاما فان قبله ما يعين وصف الناقة  
وهو قوله

فلما أن مضت سمنتان عنها \* وصارت حقة تعلوا الجذاعا

عرفنا ما يرى البصراء فيها \* فآلينا عليها أن تبسعا

وقلنا مهـ لو لنيتنها \* لسي تزداد للسفر اطلاعا

فلما أن جرى الخ (قوله كما طينت) أى وصارت كما طينت أى كتطين السباع بالقدن (قوله والسباعا  
الطين) فالمعنى كما طينت الطين بالقصر وهذا المعنى مقلوب لان القصر هو الذى يطين ويابس بالطين لان  
الطين يطين ويابس بالقصر كما هو ظاهره (قوله القصر) أى الذى يسكن فيه (قوله أدخلت القلنسوة  
فى رأسى) أى فالاصل أدخلت فى القلنسوة رأسى لان فى انما تدخل على الطرف والطرف القلنسوة لا الرأس  
(قوله وعرضت الناقة على الخوض) أى فالاصل عرضت الخوض على الناقة لان المعرض عليه مائل  
كالناقة لا الخوض وقوله وعرضتها على الماء فالاصل عرضت الماء عليها (قوله قاله الجوهري) أى قال  
بالقلب فى المثالين (قوله على النار) أى فالاصل ويوم تعرض النار على الذين كفروا لان المعرض عليه  
هو مائل فاختار المعرض وخلافه (قوله مقلوب) كأنه رأى ان المعرض هو المساق وهو الذى عنده  
مائل (قوله ورد على قول الرخشري فى الآية) وهى ويوم يعرض الذين كفروا على النار بان عرض  
الكفار على النار ايسر مقلوب لان التكفار مقهورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفه فيهم كالمتاع  
الذى يتصرف فيه من يعرض عليه كما لو عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والزانى  
على السوط (قوله كيف لا يموت من يعشق) أى لانه لما ذاقه وعلم شدة تعجبه من حياة أربابه (قوله أن  
لا سبب للموت سوى العشق) أى فتعجب من موت من لا عشق عنده لعدم وجود سبب الموت (قوله اذا  
طلعت الجوزاء) هى نجم يطلع مع الفجر فى مبدأ الحر والحرباء دويبة أكبر من ابن عرس لا عظم فيها وهى  
المسماة بالحرباء وهى ضعيفة تحصل بقوة الحرارة اشتدادها تدور كيف دارت الشمس لمحبتهالها (قوله اذا  
طلعت الجوزاء) هى برج فى السماء اذا حلت الشمس به قصر الليل وطال النهار وذلك بعكس برج القوس  
فاذا حلت الشمس فيه قصر النهار وطال الليل والى هذا المعنى يشير قول القاتل فى وصف حاله عند زياره الحبيب



أى انتصب الحرس بآءى العود وقال ثعلبى قوله تعالى ثم فى سلسلة ذرهها سبعون ذوا عا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منهوكم من قرية اهلكها فجاءها بأسنا ثم دنا فتدلى وقدمضى تأويها ما ونقل الجوهرى فى فكان قاب ٣١٧ قوسين ان أصله قابى قوس فقلبت

التثنية بالافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها أى طرفها ولها طرفان فله قايان وتظير هذا انشاد ابن الاعرابى

اذا احسن ابن العم بعد اساءة فاست لشرى فعله بحمول اى فاست لشرفه عليه قبل ومن القلب اذهب بكابى هذا الآية واجيب بأن المعنى ثم قول عنهم الى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه بسمع منك فانظر ماذا يرجعون وقيل فى فعميت عليهم ان المعنى فعميت عنها وفى حقيقى على ان لا قول الآية فميس حربه على ان وصلتها على ان المعنى حقيقى على بادخالها على ياء المتكلم كقرا تافع وقيل ضمن حقيقى معنى حريص وفى ما ان مفتاحه لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء العصبة بها أى تنهض بها متناقلة وقيل الباء للتعدية كالمرة أى لتنىء العصبة أى تجعلها تنهض

متناقلة

\* (القاعدة الحادية عشر) \* من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الاحكام ولذلك أمثلة \* أحدها إعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها نحو لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضررفين

نصب غير أو إعطاء الاحكام غير فى الوصف بها نحو لو كان فيها آ لهة الا الله لفسدنا \* الثانى إعطاء أن المصدرية حكم ما المصدرية فى الإهمال كقوله

والشمس بالقوس أمست وهى نازلة \* ان لم يزرنى وبالجوزاء ان زارا أى ان لم يزر كان الليل طويلا وان زار كان الليل قصيرا وقوله فى الحرباء أى بالحرباء (قوله أى انتصب الخ) أى تعلق لان الحرباء هى التى تعلق بالعود عند شدة الحر وقوله فى العود أى به (قوله ان المعنى اسلكوا فيه) أى ادخلوا فيه أى فى عنقه سلسلة أى طرف سلسلة وهو الطوق فطرف السلسلة وهو الطوق مسلك وعنقه مسلك فيه لأن الشخص مسلك والسلسلة مسلك فيها كما هو ظاهر الآية وقد يقال انه لا قلب فى الآية لان فى تدخيل على الطرف وهو ماله احتواء فالمعنى ثم فى طرف سلسلة فاسلكوه أى فاسلكوا عنقه فطرف السلسلة طرف وعنقه مظروف (قوله فجاءها بأسنا) أى لان مجىء البأس قبل الاهلاك أى جاءها بأسنا فأهلكها (قوله ثم دنا الخ) أى فالاصل ثم بعد ان كان بالافق الاعلى تدلى فدنا من النبي صلى الله عليه وسلم وقرب منه أو المعنى ثم بعد ان كان النبي فى السماء تدلى فى الهواء فدنا من بيت المقدس (قوله وقدمضى تأويها ما) أى بأن المراد من الفعل الارادة والمعنى أردنا اهلا كما جاءها وأراد الدنو فتدلى وقوله التثنية بالافراد أى والافراد بالتثنية (قوله وهو حسن ان فسر الخ) أى لان فسر القاب بالعدو فلا يحسن (قوله ولها طرفان) أى وهما يحمل ربط الوزر (قوله بحمول) أى بمحمول وحاق قبل اصرفه عنى (قوله لشرفه عليه) أى لست محملا لشرفه عليه أى للشرف من الفعلين وهما الاحسان والاساءة فهو له فعلان ولا يتحمل أحدهما وهو الاساءة حاق قبل يصرفها وليس المراد ان فعله واحد ولذلك الفعل شران (قوله اذهب بكابى هذا الآية) أى فآله اليهم ثم قول عنهم فانظر ماذا يرجعون أى فالاصل فانظر ماذا يرجعون ثم قول عنهم وارجع الى وأخبرنى لان النظائر انما هو قبل التولى والانصراف عنهم (قوله فعميت عنها) الأولى فعموا عنها أى عن الانباء ليناسب الغيبة فى عليهم (قوله وفى حقيقى) أى وقبل بالقلب فى حقيقى الخ وحاصله ان حقيقى على أن لا أقول معناه أى واجب على قول الحق فحقيقى خبر مقدم وقوله الحق مبتدأ مؤخر وعلى جار ومجرور متعلق بحقيقى وهذا المعنى قلب المعنى قراءة الجماعة حقيقى على أن لا أقول فحقيقى خبر مبتدأ محذوف أى أنا حقيقى وعلى حرف جر وان لا أقول مجرور بعلى فما كان مبتدأ صا ومجرور رابعى وما كان مجرور رابعى صا مبتدأ وهو المقدر قبل حقيقى أى أنا حقيقى أى واجب على قول الحق ولا شك أن قلب هذا قول الحق واجب على (قوله على أن المعنى) أى بناء على ان المعنى أى ان القلب بناء على أن معنى قراءة التخفيف هو معنى قراءة التشديد أى لا على النظمين اذ لا قلب عليه (قوله لتنوء) أى لتثقل أى لتنهض بحملها متناقلة أى ان الجماعة العصبة أى القوية اذا حملوا المفاتيح لتنهض بحملها متناقلة فقوله لتنوء بالعصبة فيه قلب أى لتنوء العصبة بالمفاتيح أى لتنهض بالمفاتيح متناقلة (قوله لتنوء بالعصبة) أى لتنهض المفاتيح بحمل العصبة متناقلة هذا ظاهره وليس مراد والمعنى المراد لتنوء العصبة بالمفاتيح أى تنهض العصبة بحمل المفاتيح متناقلة (قوله وقيل الباء للتعدية) أى فالماضى أصله فاءت العصبة أى ثقلت فاذا دخلت الباء ثقلت فاءت أى ثقلت المفاتيح بالعصبة أى فاءت العصبة أى صيرت العصبة متناقلة والمضارع منه تنوء فالمعنى لتنىء المفاتيح بالعصبة أى تجعلها وتصيرها ناهضة مقبها على ثقل (قوله ملح) جمع ملح كغرفة وغرف والمهمة ما يستملح ويستظرف ويستحسن من الكلام (قوله تقارض اللفظين) من القرض أى السلف فشيء تلبس أحد اللفظين بحكم الآخر ينسلف كل من شخصين شيئا من صاحبه واستعير اسم المشبهة وهو التقارض للمشبهة على طريق الاستعارة التصريحية (قوله إعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها) أى فى الانحراج به لما بعد ما عا قبلها وان كانت غير تنصب بخلاف الا فاعلم ان العرب فالنصب لغير ايس ملحوظ فى الحكم المعطى لها فقوله فى الاستثناء بيان الحكم (قوله لو كان فيها آ لهة الا الله لفسدنا) أى فالمراد غير الله أى موصوفون



\* أن تقرأ على أسمائه وبحكماء مني السلام وأن لا تشعرا أحدا الشاهد في أن الأولى وليست تخففة من الثقل بدليل أن المعطوفة عليها وأعمال  
ما جاء على أن كإروى من قوله عليه الصلاة ٣١٨ والسلام كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحارث والمعروف في الرواية كما تكونون

بكونهم غير الله وليس المراد الاستثناء والأول كان هناك آلهة منهم الله لفسدنا (قوله أن تقرأ الخ)  
يا صاحبي قدت نفسي نفوسكما \* وحيتما كتما لا قيتما رشدا  
ان تحملا حاجة لي خف بجماها \* تستوجبانعمة عندي بها ويدا

(قوله الشاهد في أن الأولى) أي فأنهم مهمة إذ لو نصيب الحذف النون (قوله بدليل أن المعطوفة عليها) أي  
فأنهم مصدرية والأصل تناسب المعاطيف ثم ان قوله بدليل أن المعطوفة عليها فيه تسامح إذ ليس المعطوف ان  
وحدها بل هي وصلتها الأولى أن يقول المعطوفة مع صلتها عليها أو قوله بدليل أن المعطوفة فيها أنه يمكن أن تعطف  
أن المصدرية وصلتها على أن الخفة وصلتها وهو من عطف المصدر على المصدر كما تقول عندي أن لا تسيء علي  
محبك وأن لا تحسن الي عدوك برفع تسيء على أن ان تخففة من الثقل ونصب تحسن على أن ان ناصبة وحينئذ  
فلا دليل على أن الأولى مصدرية بل يجوز أن تكون مخففة وأجيب بأن هذا دليل على الرجحان لأن الأصل  
التناسب لا على تعيين كونها مصدرية (قوله كما تكونوا) أي فلم يقل تكونون وذلك ليس إلا لعمالةها جلا على  
أن المصدرية وفيه ان هذا الثبات لحكمهم بما لا دليل عليه اذ لم يوجد في غير هذا المحل فالأولى ان النون حذفت  
للتخفيف وقد جاء ذلك نظاما ونثرا فاما الأول ففي قوله \* أبيات أسرى وتبينتني بدلي \* فلم يقل تبينتني بدلي  
لأجل الخفة وأما نثرا فكذا في قراءة وقالوا ساحران تظاهرا بنشد الطاء فان النون حذفت للخفة اه تقرير  
درد بر فالأصل أنتم ساحران تظاهران حذفت النون تخفيفا وأدغمت التاء في الطاء وفي الحديث لا تدخلوا  
الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الشاهد فيما بعد لا (قوله فان لا تراها) أي فلم يقل تراه قال الدماميني قد  
مضى في لم يخرج ابن السيد البطليوسي \* كان لم ترا قبل أسير إيمانها \* على اعتراها يراه تخاف تخاف حذفت  
الالف للساكنين وأبدلت الهمزة الساكنة بعد فتحة ألفا كذا الحديث وتعقبه الشمني بأنه كان يقول فانه  
يراد لبعده الجمع بين لعين (قوله مبعدة) أي نشاط وتعام البيت \* لاحق الا طالتم مد ذو خصل \*  
جمع أطل وهي الخامرة ونمده بفتح النون جسيم (قوله ذكر الثاني) وهو اعطاء لو حكم ان واستدل به هذا  
البيت (قوله ويؤيده) أي التخريج الثاني الراد لا الأول (قوله في هذا الموضع) أي لان لو شرط لا فائدة المعنى وان  
موضوع لا فائدة الزمن المستقبل فلا يصح أن يقوم أحدهما مقام الآخر (قوله لانه) أي البيت اخبار عما  
مضى أي فلا يصح أن يحل محل لو وان واذا لم يصح حلول ان محلها لم يصح أن تحل محل لو عليها لان الحل لشيء على  
شيء فرع عن صحة حلوله محله (قوله وبهذا) أي بهذا التأييد المفيد أنه لا بد من حلول المقبس عليه محل المقبس  
وقوله في الحديث السابق أي في قوله فان لا تراها الخ ووجه القدرح أن لو تقيسدا امتناع الجواب لامتناع الشرط  
والمعنى انت في رؤية المولى لك عند امتناع عدم رؤيتك أي عند رؤيتك له وهذا لا صحة له وأيضا لو لا تدخل على  
النافية فلا تحل لوفى الحديث حتى تحمل عليها ان (قوله على اجراء المعتل مجرى الصحيح) أي في جزمه  
بحذف الحركة فالجزم حذف الحركة المفردة على حرف العلة (قوله باثبات ياء يتي الخ) تقدم في الكلام  
على أقسام العطف ان الظاهر تخريج هذه القراءة على ان من موصولة لا شرطية فاثبات ياء يتي حينئذ جائز  
بل واجب واسكان الراء ليس جزميا بل هو تخفيف بحذف حركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الراء وهو فصيح  
(قوله اذ لا تحل لن الخ) أي لان لا فائدة المستقبل ولم لا فائدة الماضي والقصد تقرير الماضي (قوله كقول  
عائشة) أي في استنباط أبيها في مرضه عليه السلام يصلى بالناس (قوله وقيل أصله تشرح الخ) يمكن ان فتحة الحاء  
اتباع اللام بعدها (قوله مع أنه كالفعل الماضي في المعنى) أي والماضي لا يؤكد (قوله الرواية بكسر الباء)

(و الثالث) اعطاء ان  
الشرطية حكم لوفى الاهمال  
كإروى في الحديث فان لا تراها  
فانه يراد واعطاء لو حكم ان  
في الجزم كقوله لو يشاطرهم  
ذو مبيعة ذكر الثاني ابن  
الشجري وخرجه غيره على  
انه جاء على لغة من يقول  
شايبا بالالف ثم أبدلت الالف  
همزة على حد قول بعضهم  
العالم والخاتم بالله زويده  
أنه لا يجوز مجيء ان الشرطية  
في هذا الموضع لانه اخبار  
بما مضى فانه في لوشاء وبهذا  
يقدر أيضا في تخرج الحديث  
السابق على ما ذكر وهو  
تخرج ابن مالك والظاهر  
أنه يخرج على اجراء المعتل  
مجري الصحيح كقراءة قبل  
انه من يتي ويصبر فان الله  
بإثبات ياء يتي وجزم يصبر  
\* الرابع اعطاء اذا حكم  
مستقي في الجزم بها كقوله  
واذا تصبى فاصفة فتحمّل  
\* واهماله حتى حكم لها بحكم  
اذا كقول عائشة في الله  
عنها وانتهى يقوم مقامك  
لا يسمع الناس \* والخامس  
اعطاء لم حكم ان في عمل  
النصب ذكره بعضهم  
مستشهدا بقراءة بعضهم ألم  
نشرح بفتح الحاء وفيه نظر  
اذ لا تحل ان هنا وانما يصح

أو يحسن حل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا وقيل أصله تشرح الخ ثم حذفت النون الخفيفة وبقى القمع  
دليلا عليها وفي هذا شدوذا ان تؤكد المنق بل مع أنه كالفعل الماضي في المعنى وحذف النون لغيره منقض مع أن المؤكد لا يليق به الحذف واعطاء  
ان حكم لم في الجزم كقوله لن يجب الآن من رجالك من \* حر لدون بابك الخلقه الرواية بكسر الباء



\* والسادس اعطاء ما النافية  
حكم ليس في الاعمال وهي  
لغة أهل الجواز نحو ما هذا  
بشرا واعطاء ليس حكم ما في  
الاهمال عند انتفاء النفي  
بالا كقولهم ليس الطيب  
الا المسك وهي لغة بني تميم  
\* والسابع اعطاء عسي  
حكم لعل في العمل كقوله  
\* يا ابتاعك أوعساكا \*  
واعطاء لعل حكم عسي في  
اقتران خبرها بان ومنه  
الحديث فعمل بعضكم ان  
يكون ألحن بحجته من بعض  
\* والثامن اعطاء الفاعل  
اعراب المفعول وعكسه عند  
أمن اللبس كقولهم سم خرف  
الثوب المسمار وكسر الزجاج  
الجرو قال الشاعر  
مثل القفا فذهبا حون قد  
بلغت  
بحران أو بلغت سوا ثم هجر  
وسمع أيضا نصبهما كقوله  
قد ساءم الحيات منه القدا  
في رواية من نصب الحيات  
وقيل القدا تثنية حذف  
نونه للضرورة كقوله  
\* ههنا خطنا ما اسارومنة \*  
فمن رواه رفع اسارومنة وسمع  
أيضاً رفعهما كقوله  
ان من صاد عقمقمان يوم  
كيف من صاد عقمقمان ويوم  
\* التاسع اعطاء الحسن الوجه  
حكم الضارب الرجل في النصب  
واعطاء الضارب الرجل حكم  
الحسن الوجه

ويجب مجزوم بلن وحول بالكسرة لا لتقاء الساكنين وفيه أنه لا يصح هنا حلول لم يحصل ان لان لم الماضي ولن  
للمستقبل ومراد الشاعر الاستقبال كذا قال الشارح وفيه أن محل كون لن تفيد الاستقبال اذا لم يقيّد الفعل  
بما يفيد دخلا فهو هنا قيد بالان فلم يكن القصد الا النفي لا الماضي ولا الاستقبال وجعلها على لم في النفي لان لم ينفي  
الماضي الى الحال ولن هنا القصد من هنا الى الحال تأمل (قوله الرواية بكسر الباء) فيه أنه انما يصح أو يحسن  
حل الشيء على ما يحل محله ولم لا يصح حلولها هنا لان لن النفي في المستقبل لا الماضي ولم بالعكس اه دما ميني  
وتكاف الشئ بالالتفات لطلق النفي (قوله والسادس) أي من أمثلة تقارض اللفظين في الاحكام (قوله  
اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال) أي وان كان الاصل في ما الاهمال ولو كان عمالها عند الجازين بشروما  
أربعة أن لا تقع بعدها أن وان لا تنقض بنفي وترتيب معموليها وأن لا يفصل بينهما وبين معموليها معمول الخبر  
الا اذا كان ظرفا ومعلوم ان العمل بشرط خلاف الاصل وأعمالها بنو تميم مطلقا ومنه قوله

ومفهوم الاعطاف قلت له انتسب \* فاجاب ما قبل المحب حرام

(قوله وهي لغة بني تميم) أي وأما غيرهم فيعمل ليس مطلقا (قوله في العمل) أي وودونصب الاسم ورفع الخبر  
فالكاف في ههنا اسمها في محل نصب لاني محل رفع لان الكاف ليست من ضمائر الرفع (قوله اعطاء الفاعل  
الخ) وذلك لان القصد من الاعراب بيان المعنى فاذا ظهر لم يبالوا بمخالفة ما تقتضيه القواعد ولا يقاس وظاهر  
المصنف أنه يقال فاعل منصوب ومفعول مرفوع وقيل يقدر للفاعل رفع وللمفعول نصب منع منه الحركة التي  
جلبها ظهور والمعنى وقيل يعرب الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا وهو قلب (قوله وعكسه) أي اعطاء المفعول  
اعراب الفاعل وهو الرفع (قوله القفا فذهبا حون قد) بالذال المججمة جمع قنفذ وهو الدابة المعلومة وقوله ههنا حون أي في  
مشيمهم ارتعاش وتجران اسم بلد باليمن وكذا هجر وقوله سوا ثم فاعل ونصبه وهجر مفعول ورفعها لأن  
اللبس وسوا ثم منصوب بالكسرة (قوله وسمع أيضا نصبهما) أي الفاعل والمفعول (قوله الحيات) فاعل وهو  
منصوب بالكسرة القدا مفعول وهو منصوب بالكسرة وألفه للاطلاق وتماه

\* الافعوان والشجاع الشجما \* الافعوان ذكر الافاعي والشجاع قوى الحيات والشجما الجريء نو كيد  
له (قوله في رواية من نصب الحيات) وأما على رواية الرفع فالامر ظاهر (قوله ههنا خطنا) تثنية خطا بمعنى الامر  
وتماه \* وامادم والقتل بالحرأ جدر \* والشاهد في خطنا فان أصله خطنا حذف نونه للضرورة (قوله فمين  
رواه الخ) أما من رواه بجر اسارومنة فقد حذف النون للاضافة ولكن فصل بين المضاف والمضاف اليه باما  
(قوله كيف من صاد عقمقمان ويوم) عقمقان مرفوع بالالف ويوم عطف عليه وهو مفعول وصاد فاعله ضمير  
مستتر في محل رفع ويمكن أن يؤول هذا بان يجعل قوله ويوم مبتدأ حذف خبره أي ومعهما يوم وقوله عقمقان  
مفعول منصوب بفتح مقدرة على الالف فلا شاهد فيه حيثئذ (قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه الخ) تحصل من  
هذا أن الصفة المشبهة المقترنة هي ومعموليها بالاصل فيهما عملها الجرو وانما تنصب المفعول جملا على اسم الفاعل  
امائلا لها وكذا الاصل في اسم الفاعل المقرون هو ومعموله بالاعمال النصب والجرا انما هو بالجل والسرفي ذلك  
أن الصفة المشبهة مأخوذة من اللازم واسم الفاعل مأخوذة من المتعدي فالاصل عمله وانما كان الجرا غير أصل  
فيه لان اضافته لا تفيد تخفيفا بخلاف اضافته لان الحسن الوجه أصله حسن وجهه بالرفع ثم لما أرادوا الاضافة  
حوّلوا الاسناد عن الوجه الى الضمير العائد على الموصوف كالرجل ثم أتى بالوجه ونصبوه ثم جروه بالاضافة فالجرا  
انما هو بعد ضمير ورته منصوب باتسبها بمفعول اسم الفاعل وحكمة الاضافة التحفيف بحذف الضمير في وجهه  
واستناره في حسن وأما الضارب الرجل فليس فيها تخفيفا وان كانت لفظية فهي مقبسة على الحسن الوجه (قوله  
اعطاء الحسن الوجه الخ) لا يخفى أن نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه لا يصح على جهة المفعولية اذ الصفة  
مأخوذة من فعل لازم لكنهم شبهوه بالمفعول به في قولك الضارب الرجل فاعطى النصب واما اعطاء الضارب



في الجزر العاشر اعطاء أفع  
في التعجب - ككم أفع  
التفضيل في جواز التصغير  
واعطاء أفع التفضيل حكم  
أفع في التعجب في أنه لا يرفع  
الظاهر وقد مر ذلك ولو  
ذكرت أحرف الجزر ودخول  
بعضها على بعض في معناه لجاء  
من ذلك أمثلة كثيرة وهذا  
آخر ما تبسرا في هذه  
التأليف وأسأل الله الذي  
من على بانسانه واتممه في  
البلد الحرام في شهر ذي  
القعدة الحرام ويسر لي  
اتمام ما ألفت به من الزوائد  
في شهر رجب الحرام أن  
يحرم وجهي على النار وان  
يتجاوز عما تحمله من  
الأوزار وان يوقظني من  
رقدة لفظة قبل العون  
وان يلطف بي عند معالجه  
سكرات الموت وان يفعل  
ذلك باهلي واحبابي وجميع  
المسلمين وان يمدني أشرف  
صلواته وازكي تحياته الى  
أشرف العالمين وإمام  
العالمين محمد بن أبي الروحة  
الكاشف في يوم الحشر  
بشفاعته العمة وعلى آله  
الهادين واصحابه الذين  
شادوا لمقواعد الاسلام  
وان يسلم تسليمًا كثيرًا الى  
يوم الدين اللهم صل وسلم  
وبارك على حبيبنا محمد و  
المرسل والدين وعدد  
الروح الدقيق وسلم تسليمًا

الرجل حكم الحسن الوجه في الجزر فقرر بان الاضافة في المحلين لعظمة اذهى اضافة الصفة الى معمولها وشروطها  
ان تغيد تخفيفا في اللفظ وهذا تحقق في الحسن الوجه لان أصله الحسن وجهه برفع وجهه على أنه فاعل الصفة  
فقصدوا التخفيف فيه بالاضافة وضافته الى الفاعل على خلاف الاصل لانه هو في المعنى فشبها امر فوعه  
بالمصوب فنصبوه لتصح الاضافة اليه وحملوا الصفة في اللفظ لغيره وأضمر وافيا الضمير المتصل وحذف الضمير  
من الوجه وعوض عنه ال لتلاين وتعرفه ثم اضافوا الصفة اليه فحصل التخفيف بحذف الضمير من الوجه  
واستتاره في الحسن ومثل هذا في الضارب الرجل غير متحقق فعلم أنه محمول في الجزر على الحسن الوجه اهدما بيني  
رحمه الله تعالى (قوله في الجزر) أي والاضافة (قوله اعطاء أفع في التعجب) أي فاعل التفضيل اسم فيصغر  
بخلاف فعل التعجب فهو فعل فلا يصغر الا قياسا على اسم التفضيل (قوله في جواز التصغير) أي فان اصله لا اسماء  
(قوله في أنه لا يرفع الظاهر) هذا يقتضي أن الاصل في عدم رفع الظاهر أفع في التعجب وأن أفع التفضيل  
مقيس عليه بجامع مطلق الزيادة والحاصل أن الاسماء التي تعمل عمل الفعل كلها ترفع الاسم الظاهر والضمير  
المفصل ولا يستتر فيها الضمير وجوبًا بالأفعال التفضيل لجهة على أفع في التعجب بجامع مطلق الزيادة (قوله  
الظاهر) أراد به ما يشمل الضمير المفصل (قوله وقد مر ذلك) أي في آخر القاعدة الاولى (قوله أن يحرم  
وجهي) مفعول أسأل واراد بوجهه ذاته فهو مجاز مرسل علاقته بالعضية أو الكلية أو هـ ما بناء على الخلاف  
في ان العلاقة وصف المعبر به او المعبر عنه او هما (قوله من رقدة الغفلة) من اضافة المشبه به للمشبه أي من الغفلة  
الشبهة بالرقدة مثل والريح تعبت بالغصون وقد جرى \* ذهب الاصيل على لجين الماء

أي على ماء كالبحرين (قوله قبل العون) أي قبل فوات الاعمال والتوبة بالموت (قوله شادوا) أي رفعوا وقوتوا  
(قوله والدقيق) أي كل شيء دقيق فهو مطف عام (قال المؤلف رحمه الله تعالى) لازمت شيخنا العلامة الشيخ أحمد  
الدردير في قراءته لهذا الكتاب من أوله الى آخره من ابتداء سنة ١٧٣٨ الى تمام سنة ١٧٤٤ سادس سنة من  
مجاورتني في الأزهر والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وقد وافق تمام هذا التجريد الذي على  
نسخة والديناور مجرى وحننا أسكنه الله في أعلى الجنان مصاحب السيد ولد عدنان ليلة الاثنين المبارك سابع ليلة  
حلت من شهر جمادى الثاني الذي هو من شهر ورسنة ثلاث وثلاثين ومائتين بعد تمام الالف وأسأل الله الكريم  
المنان الرحيم الرحمن أن يغفر لنا ولوالدينا ولجميع المسلمين وأخواننا في الله تعالى أحياء وأمواتا خصوصا من كان سببا  
في اعانتني عليه بجهلنا الله واياهم من حزبه المفلحين وسلام على جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين

ان أولى ما صاغه لسان الانام ونقشه على صفحات الاوراق سنان الاقلام حمد مفيض الآلاء وشكر مهيبد  
النعماء فحمدته على ما أولى من تحقيق علوم الادب ونشكره على ما وفق من نشر أجل كتاب يجود منها بكل  
أرب ونسأله ان يصلي على سيدنا محمد وآله وكل من والاه باقتفاء منواله مادام الفرقدان وقواي الجدبدان  
(أما بعد) فيقول راجي غفران المساري محمد الزهري الغمراوي قد تم بحمدته تعالى طبع حاشية العلامة  
الحقق والفهام المدقق الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي على متن معنى اللبيب للإمام ابن هشام

الانصاري وقد حليت هوامشها بهذا المتن الشريف على أحسن وضع منيف وذلك  
بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة الحجيحة بجوار سيدي أحمد الدردير قريبا من الجامع

الأزهر المنيرة ادارة المفتقر لغوره العذير أحمد الباي الحاي

ذي الجزر والتعصير في اواخر شهر الحجة الحرام من

شهور سنة ١٣٠٥ من هجرة من

خلقه الله على أكمل وصف







## \* فهرسة الجزء الثاني من حاشية الشيخ السوقي على معنى الماييب لابن هشام (التصاري) \*

صفحة	صفحة
٦٥	٢ (حرف النون * التون المفردة)
٦٦	٨ نعم بفتح العين
٦٦	١١ (حرف الهاء * الهاء المفردة)
٦٦	١٢ هـ
٦٧	١٢ هل
٧٣	١٦ هو وقر وعه
٧٧	١٧ (حرف الواو * الواو المفردة)
٧٨	٢٩ وا
٨٠	٣٠ (حرف الالف)
٨٢	٣٢ (حرف الياء * الياء المفردة)
٨٦	٣٢ يا
٨٦	٣٣ (الباب الثاني من الكتاب) في تفسير الجملة وذ كر
٨٦	٣٣ اقسامها واحكامها
٨٦	٣٣ شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا
٨٩	٣٣ مرادف لها
٩٠	٣٥ انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية
٩٠	٣٦ باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه الخ
٩٣	٣٩ انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى
٩٥	٤٠ انقسام الكبرى الى ذات وجهه والى ذات وجهين
٩٥	٤١ الجمل التي لا يحمل لها من الاعراب فالاولى
٩٧	الابتدائية
٩٨	٤٥ الجملة الثانية المعترضة بين شيئين لفادة الكلام
٩٩	تقوية وتسديداً وتحسينا
١٠١	٥٢ مسألة كثيرا ما نشبه المعترضة بالحالية
١٠١	٥٦ الجملة الثالثة التفسيرية
١٠١	٥٨ مسألة قولنا ان الجملة المفردة لا يحمل لها خالف فيه
١٠٣	الشلوبين
١٠٤	٦٠ الجملة الرابعة المجاب بها القسم
١٠٥	٦١ مسألة قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا الخ
١٠٨	٦٤ مسألة زعم الانحفض في قوله الخ
١١٠	٦٤ الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم
١١٢	الخ
١١٤	٦٥ الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف
٦٥	الجملة السابعة التابعة لما لا يحمل له
٦٦	الجملة التي لها محل من الاعراب
٦٦	الجملة الاولى الواقعة خبرا
٦٦	الجملة الثانية الواقعة حالا
٦٧	الجملة الثالثة الواقعة مفعولا
٧٣	الجملة الرابعة المضاف اليها
٧٧	الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء أو اذا
٧٨	الجملة السادسة التابعة لمفرد
٨٠	الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل
٨٢	حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات
٨٦	* (الباب الثالث من الكتاب) في ذكر
٨٦	أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار
٨٦	والمجرور
٨٦	ذكر حكمهما في التعلق
٨٩	هل يتعلقان بالفعل الناقص
٩٠	هل يتعلقان بالفعل الجامد
٩٠	هل يتعلقان بالحرف المعاني
٩٣	ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر
٩٥	حكمهما بعد المعارف والنكرات
٩٥	حكم المرفوع بعدهما
٩٧	ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف
٩٨	هل المتعلق الواجب المحذوف فعل أو وصف
٩٩	كيفية تقديره باعتبار المعنى
١٠١	* (الباب الرابع من الكتاب) في ذكر
١٠١	أحكام يكثر دورها الخ
١٠١	فن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر
١٠٣	ما يعرف به الاسم من الخبر
١٠٤	ما يعرف به الفاعل من المفعول
١٠٥	ما افترق فيه عطف البيان والبدل
١٠٨	ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة
١١٠	ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتماعيه
١١٢	أقسام الحال
١١٤	اعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوه



صحيحة	صحيحة
١١٥ مسوغات الابتداء بالنكرة	١٩٨ من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول
١١٩ أقسام العطف	١٩٨ من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين
١٢٨ عطف الخبر على الانشاء وبالعكس	١٩٩ من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل
١٣٠ عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس	١٩٩ باب اعراب الفعل
١٣١ العطف على معمولي عاملين	٢٠٠ باب الموصول
١٣٣ المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة	٢٠٢ باب التوابع
١٣٧ شرح حال الضمير المسمى فصلا ومجاذا	٢٠٣ باب حروف الجر
١٤١ و رابط الجملة بما هي خبر عنه	٢٠٣ باب في مسائل مفردة
١٤٥ الانشاء التي تحتاج الى رابط	٢٠٤ الجهة السادسة أن لا يراعى الشروط المختلفة الخ
١٥٣ الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة	٢٢٦ الجهة السابعة أن يحمل كلاما على شيء الخ
١٦٠ الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا	٢٢٩ الجهة الثامنة أن يحمل المعرب على شيء الخ
١٦٢ الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر	٢٣٢ الجهة التاسعة أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات
١٦٦ * (الباب الخامس من الكتاب) في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهة	٢٣٣ الجهة العاشرة أن يخرج على خلاف الاصل الخ
١٦٦ الجهة الاولى ان يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة	٢٣٦ خاتمة واذا قد انجز بنا القول الى ذكر الحذف الخ
١٧٦ الجهة الثانية أن يراعى المعرب معنى صحيحا ولا ينظر الخ	٢٤٤ بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه
١٨١ الجهة الثالثة ان يخرج على ما لم يثبت في العربية الخ	٢٤٥ بيان مكان المقدر
١٨٣ الجهة الرابعة ان يخرج على الامور البعيدة الخ	٢٤٧ بيان مقدار المقدر
١٩٠ الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ الخ وفيها مسائل مرتبة على الابواب	٢٤٨ بيان كيفية التقدير
١٩٠ باب المبتدأ	٢٤٩ ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن
١٩٣ باب كان وما جرى مجراها	٢٥٠ اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبرا فافهم ما أولى
١٩٥ باب المنصوبات المتشابهة	٢٥٠ اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني أولى
١٩٥ ما يحتمل المصدرية والمفعولية	٢٥١ اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى
١٩٥ ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية	٢٥٤ ذكر أمّا كن من الحذف فيتمرن بها المعرب
١٩٥ ما يحتمل المصدرية والحالية	٢٥٤ حذف الاسم المضاف
١٩٦ ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله	٢٥٥ حذف المضاف اليه
١٩٦ ما يحتمل المفعول به والمفعول معه	٢٥٥ حذف اسمين مضافين
١٩٧ باب الاستثناء	٢٥٥ حذف ثلاث منضيات
١٩٨ ما يحتمل الحالية والتمييز	٢٥٦ حذف الموصول الاسمي



صفحة

٢٥٦ حذف الملة

٢٥٦ حذف الموصوف

٢٥٧ حذف الصفة

٢٥٧ حذف المعطوف

٢٥٩ حذف المعطوف عليه

٢٥٩ حذف المبدل منه

٢٦٠ حذف المؤكد وبقاء تو كيد

٢٦٠ حذف المبتدا

٢٦٠ حذف الخبر

٢٦٢ حذف الفعل وحده أو مع مضمير مرفوع أو منصوب أو معهما

٢٦٣ حذف المفعول

٢٦٤ حذف الحال

٢٦٤ حذف التمييز

٢٦٤ حذف الاستثناء

٢٦٤ حذف حرف العطف

٢٦٥ حذف فاء الجواب

٢٦٥ حذف واو الحال

٢٦٥ حذف قد

٢٦٥ حذف لا التبرئة

٢٦٥ حذف لا النافية غيرها

٢٦٦ حذف ما النافية

٢٦٦ حذف ما المصدرية

٢٦٦ حذف كي المصدرية

٢٦٧ حذف أداة الاستثناء

٢٦٧ حذف لام التوطئة

٢٦٨ حذف الجار

٢٦٨ حذف أن الناصبة

٢٦٨ حذف لام الطلب

٢٦٩ حذف حرف النداء

٢٦٩ حذف همزة الاستفهام

صفحة

٢٧٠ حذف نوني التثنية والجمع

٢٧٠ حذف التنوين

٢٧٢ حذف أل

٢٧٢ حذف لام الجواب

٢٧٢ حذف جملة القسم

٢٧٢ حذف جواب القسم

٢٧٣ حذف جملة الشرط

٢٧٣ حذف جملة جواب الشرط

٢٧٤ حذف الكلام بحملته

٢٧٥ حذف أكثر من جملة في غير ما ذكر

٢٧٦ \* (الباب السادس من الكتاب) \* في

التحذير من أمور اشتهرت بين المعسر بين

والصواب خلافا

٢٨٨ خاتمة

٢٨٩ \* (الباب السابع من الكتاب) \* في كيفية

الاعراب

٢٩٢ فصل وأول ما يحترز منه المبتدئ الخ

٢٩٦ \* (الباب الثامن من الكتاب) \* في ذكر

أمور كلية الخ

٢٩٦ القاعدة الأولى

٣٠٣ القاعدة الثانية

٣٠٥ القاعدة الثالثة

٣٠٧ القاعدة الرابعة

٣٠٩ القاعدة الخامسة

٣١٠ القاعدة السادسة

٣١١ القاعدة السابعة

٣١٢ القاعدة الثامنة

٣١٣ القاعدة التاسعة

٣١٥ القاعدة العاشرة

٣١٧ القاعدة الحادية عشر

(تتم)



